

#### دعاء مستجاب:

اسال الله الكريم المامه على احسن الوجوه والملها والمها واعجلها عا وانطعها في الآخرة والدنيا ، واكثرها انتفاعا به واعمها فالدة لجميع السلمين ...

[ الشبيخ محيى الدين النووى في المقدمة ج ١ ص ١٠٢ إ

الجزء الثالِث عَشرٌ

وهو الجزء الثاني من تكملة هذا الشرح

بق المر محمد بحيث المطبعي دنيس قسم السنة وعلوم الحديث

مَهُمَّتُ مِنْ الْمِرْسِيَانَ مَ جُدَة - المُلكة العَبَيْنَة السَّعُودية

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

# باب الحجــر

( اذا ملك الصبى أو الجنون مالا حجر عليه فى حاله ، والدليل عليه قوله تعالى : « وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح ، فان آنستم منهم رشــــدا فادفعوا اليهم أموالهم » (١) .

فعل على أنه لا يسلم اليه المال قبل البلوغ والرشد ) . .

الشرح الحجر في اللغة المنع والتضييق ، ومنه سمى الحسرام حجرا • قال الله تعالى « ويقولون حجرا محجورا » (٢) أى حراماً محرما ، ويسمى العقل حجرا • قال تعالى : « هل في ذلك قسم لذى حجر » (٣) سمى حجرا لمنعه صاحبه من ارتكاب القبائح » وما يضر العاقبة ، وسمى حجسر البيت حجراً لأنه يمنع من الطواف به • وفي الشريعة منع الانسان من التصرف في ماله بسبب خاص ، وهو اما لمصلحة الغير ومنه حجر المفلس لحق الغرماء والراهن للمرتهن والمريض للورثة بالنسبة لتبرع زاد على الثلث أو الوارث وللغرماء مطلقاً ، واما لمصلحة النفس وهو مقصود الباب •

أما الأحكام فالمحجور عليهم ثمانية ، ثلاثة حجر عليهم لحق أنفسهم ، وخمسة حجر عليهم لحق أنفسهم : فالصبى وخمسة حجر عليهم لحق غيرهم فهم المفلس الذي يحجر عليه لحق الغرماء ، والمريض لحق الورثة ، والعبد القن ، والمكاتب ، بفتح التاء لحق المكاتب ، بفتح التاء لحق المسلمين ،

<sup>(</sup>١) من ألاية ٦ من بسورة النسباء م.

<sup>(</sup>٢) من الآية ٢٢ من حسورة الفرقان ...

والأصل في ثبوت الحجر على الصبي قوله تعالى : (١) « وابتلوا اليتامي حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم ، ولا تأكلوها اسرافاً وبدارا أن يكبروا » والابلاء: الاختبار • قال تعالى : « هو الذي خلق الموت والحيَّاة ليبِّلوكم أيكم أحسن عملا » (٢<sup>٠</sup> أي ليختبركم •

واليتيم من مات أبوه وهو دون البلوغ • قال صلى الله عليه وسلم : « لا يتم بعد الحلم » وقوله تعالى : « ادا بلغوا النكاح » ، فوضع الايناس موضع العلم ، كما وضع الايناس موضع الرؤية في قوله تعالى « آنس ملن جانب الطور ناراً » (<sup>٣)</sup> أي رأى •

روى أنها نزلت في ثابت بن رفاعة وفي عمه « لما توفي رفاعة وترك ابنـــه صغيراً ، أتى عم ثابت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن أخى يتيم فى حجرى فما يحل لى من ماك؟ ومتى أدفع اليه ماله ؟ فأنزل الله تعالى هذه

قال الشافعي رضي الله عنه : فلما علق الله تعالى دفع المال الى اليتيام بالبلوغ ، وايناس الرشد ، علم أنه قبل البلوغ ممنوع من ماله محجور عليه فيه ، والدليل على ثبوت الحجر على السفيه والصبي والمجنون قوله تعالى : « فإن كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو فليمال وليه بالعدل » (٤) والسِّفيه يجمع المبدّر لماله والمحجور عليه لصغر ، والضعيف يجمع الشيخ الكبير الفاني والصغير المجنون

فأخبر الله تعالى بأن هؤلاء ينوب عنهم أولياؤهم فيما لهم وعليهم فسدل على ثبوت الحجر عليهم . واختلفوا في الحجر على غير العليم الفاقه بأحكام الحلال والحرام ، فرجح بعضهم وجوب الحجر عليه • قال القرطبي في جامع الأحكام: وأما الجاهل بالأحكام وأن كان غير محجور عليه لتنميته لماله وعدم تدبيره فلا يدفع اليه المال لجهله بفاسد البياعات وصحيحها وما يحل وما يحرم

(٢) الآية ٢ من سورة الملك ،

<sup>. (1)</sup> الآية ٦ من سورة النساء ٠

<sup>(</sup>٤) من الآية ٢٨٢ من بورة البقرة ب

<sup>(</sup>٣) من الآية ٢٩ من سورة القصص

منها ، وكذلك الذي مثله في الجهل بالبياعات ولما يخاف من معاملته بالربا وغيره • والله أعلم • ا هـ •

(فائدة) في أهلية الأداء: ان الأهلية هي صلاحية الشخص المكلف لصدور الفعل عنه على وجه يعتد به شرعاً وتتم به العقود ، وقد نص القانون المدنى في مادته ٤٦ «كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد وكان سفيها أو ذا غفلة يكون ناقص الأهلية وفقاً لما يقرره القانون » وقسم الدكتور السنهوري في الوسيط ص ٢٦٨ العقود من حيث الأهلية الى أربعة أقسام: ١ مقود اغتناء كالهبة بالنسبة للموهوب له ، ٢ مقود ادارة ، وهي عقود ترد على الشيء لاستغلاله كالإيجار بالنسبة الى المؤجر ، ٣ مقود تصرف كالبيع ، عقود تبرع كالهبة بالنسبة للواهب ، فمن كانت تصرف كالبيع ، عقود المؤتناء والادارة بمفرده ، ولا يصلح وحده لما أهلية أداء كاملة صلح لمباشرة الاغتناء والادارة بمفرده ، ولا يصلح وحده لمباشرة عقود التبرع ، وأما اذا لمباشرة عقود التبرع ، وأما اذا لمباشرة عقود التبرع ، وأما اذا الأهلية منعدمة كالصبي غير المميز ، فانه لا يصلح لشيء من همدنه الأوسام الأربعة ا ه .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وينظر في ماله الأب ثم الجد لأنها ولاية في حق الصغير فقدم الأب والجد فيها على غيرهما كولاية النكاح ، فان لم يكن أب ولا جد نظر فيه الوصى نائب عن الأب والجد فقدم على غيره ، وان لم يكن وصى نظر السلطان ، لأن الولاية من جهة القرابة قد سقطت فثبتت للسلطان كولاية النسكاح ، وقال أبو سعيد الاصطخرى : فان لم يكن أب ولا جد نظرت الآم لانها أحد الأبوين فثبتت لها الولاية في المال كالأب ، والمذهب أنه لا ولاية لها لانها ولاية ثبتت بالشرع فلم تثبت للأم كولاية النكاح ) .

الشرح الأحكام: اذا ملك الصبى مالا ، فان الذي ينظر في ماله أبوه ان كان عدلا ، فان لم يوجد الأب أو كان ممن لا يصلح للنظر ، كان النظر الى الحد أبى الأب اذا كان عدلا ، لأنه ولاية في حق الصغير فقدم الأب والجد فيها على غيرهما كولاية النكاح فان مات الأب وأوصى الى رجل

بالنظر فى مال ابنه وهناك جد يصلح للنظر ، ففيه وجهان (المذهب) أنه لا تصلح الوصية اليه ، بل النظر الى الجد و (الثانى) حكاه فى الابانة ، وبه قال أبو حنيفة : ان النظر الى الوصى لأنه قائم مقام الأب ، وليس بشى ، لأن الجد يستحق الولاية بالشرع فكان أحق من الوصى ، قان لم يكن أب ولا جد نظر الوصى من قبلهما ، قان لم يكونا ولا وصيهما فهل تستحق الأم النظر ؟ فيه وجهان ، قال أبو سعيد الاصطخرى : تستحق النظر فى مال ولدها، لأنها أحد الأبوين ، وقال أحسد بن حبل : ان عمسر أوصى الى حفصة (والثانى) وهو المذهب : أنه لا وصية لها ، بل النظر الى السلطان ، وروى عن عطاء بن أبى رباح أنه قال فى رجل أوصى الى امرأته قال : لا تكون المرأة وصيا ، فان فعل حولت الى رجل مسن قومه ا ه ، (قلت ) ولأنها ولاية بالشرع فلم تستحقها الأم كولاية النكاح ، ولأن قسرابة الأم لا تتضمن تعصيباً ، فلم تتضمن ولاية لقرابة الخال ، فان قلنا بقول أحمد والاصطخرى ، قهل يستحق أبوها وأمها الولاية عند عدمها ؟ فيه وجهان حكاهما الصيمرى والله تعالى أعلم ،

## قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يتصرف الناظر في ماله الاعلى النظر والاحتياط ، ولا يتصرف الا فيما فيه حظ واغتباط ، فاما مالاحظ فيه كالعتق والهبة والحاباة فلا يملكه ، لقوله تعالى (( ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتى هي أحسن )) ولقوله صلى الله عليه وسلم: [ ولا ضرر ولا ضرار ] وفي هذه التصرفات اضرار بالصبي فوجب أن لا يملكه ، ويجوز أن يتجر في ماله ، لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [ من ولى يتيما وله مال فليتجر له بماله ولا يتركه حتى تاكله الصدقة ] .

الشرح حديث عبد الله بن عمرو « من ولى يتيما له مال فليتجر له ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة » رواه عبد الرزاق وابن جرير عنه بسند صحيح ، وسبق للامام النووى استقصاء رواياته فى كتاب الزكاة ،

اما الأحكام فلا يجوز للناظر في مال الصبي أن يعتق منه ١٠ ولا أن

يكاتب، ولا يهب ولا يجابى فى البيع لقوله تعالى: « (١) ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن » •

فرع قال الشافعي رضى الله عنه: وأحب أن يتجر الوصى بأموال من يلي عليه ولا ضمان • وجملة ذلك أنه يجوز للناظر في مال الصبي أن يتجر في ماله عن سواء كان التاجر أبا أو جداً أو وصياً أو ميتاً من قبل الحاكم لما روى عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « من ولى ينيماً له مال فليتجر له ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة » •

(قلت) ولأن ذلك أحظ للمولئى عليه لتكون نفقته من الربح و هكذا قال عامة أصحابنا الا الصيمرى ، فانه قال : لا يتجر له فى هذا الزمان لفساده وجور السلطان على التجار ، بل يشترى له الأرض ، أو ما فيه منفعة ، فان اتجر له لم يتجر له الا فى طريق مأمون ولا يتجر له فى البحر فانه مخوف ، فان قيل فقد روى أن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أبضعت أموال بنى محمد بن أبى بكر رضى الله عنهم (قلنا) يحتمل أن يكون ذلك فى موضع مأمون قريب من الساحل أو يحتمل أنها فعلت ذلك وجعلت ضمانه على مأمون قريب من الساحل أو يحتمل أنها فعلت ذلك وجعلت ضمانه على مأمون قريب من الساحل أو يحتمل أنها فعلت ذلك وجعلت ضمانه على مأمون قريب من الساحل أو يحتمل أنها فعلت ذلك وجعلت ضمانه على مأمون قريب من الساحل أو يحتمل أنها فعلت ذلك وجعلت ضمانه على ماء والله أعلم والله أعلم والله أعلم و

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) ويبتاع له العقار لأنه يبقى وينتفع بفلته ، ولا يبتاعه الا من مامون لأنه اذا لم يكن مامون لم يأمن أن يبيع مالا يملكه ولا يبتاعه في موضع قد اشرف على الخراب أن يخاف عليه الهلاك لأن في ذلك تفريراً في المال ويبنى له العقار ويبنيه بالآجر والطين ولا يبنيه باللبن والحصى ، لأن الآجر يبقى واللبن يهلك والحصى يجحف به والطين لا ثمن له والجص يتناثر ويذهب ثمنه والطين لا يتناثر ، وأن تناثر فلا ثمن له ولأن الآجر لا يتخلص من الجص أذا أراد نقضه ويتخلص من الطين فلا يتلف عليه ولا يبيع له بالعقار في موضعين ( أحدهما ) أن تدعو اليه ضرورة بأن يفتقر الى نفقة وليس له مال غيم ولم

<sup>(1)</sup> من الآية ٣٤ من سورة الاسراء .

يجد من يقرضه . (والثانى) أن يكون له في بيعه غبطة ، وهو أن يطلب منسه باكثر من ثمنه فيباع له ويشترى ببعض الثمن مثله ، لأن البيع في هسلين الحالين فيه حظ وفيما سواهما لا حظ فيه فلم يجز ، وأن باع العقار وسلا الحاكم أن يسجل له نظر ، فأن باعه الأب أو الجد سجل له ، لاتهما لا يتهمان في حق الولد ، وأن كان غيرهما لم يسجل حتى يقيم بيئة على الضرورة أو الفبطة لانه تلحقه التهمة فلم يسجل له من غير بيئة ، فأن بلغ الصبى وأدعى أنه باع من غير ضرورة ولا غبطة ، فأن كان الولى أبا أو جداً فالقول قوله وأن كان غيرهما لم يقبل الا ببيئة لما ذكرناه من الفرق ، فأن بيع في شركته شقص ، فأن كان الحظ في أخذه بالشفعة لم يترك ، وأن كان الحظ في الترك لم يأخذ ، لانا بيئا أن تصرفه على النظر والاحتياط ، فلا يفعل الا ما يقتضى النظر والاحتياط ، فلا يفعل الا ما يقتضى النظر والاحتياط ، فلا يفعل الا ما يقتضى النظر والاحتياط ، أنه لا يملك ذلك لان ما فعل الولى مما فيه نظر لا يملك الصبى نقضه كما لو اخذ والحظ في الأخذ فبلغ واراد أن يرد ،

ومن اصحابنا من قال: له أن ياخذ ، لأنه يملك بعد البلوغ التصرف فيما فيه حظ ، وفيما لاحظ فيه ، وقد بلغ فجاز أن يأخذ ، وأن لم يكن فيه حظ وهذا خطأ ، لأن له أن يتصرف فيما لاحظ فيه أذا كان بانيا ، وهنا قد سقط بعفو الولى فسقط فيه أختياره ، فأن بلغ وادعى أنه ترك الشفعة من غير غيطة فالحكم فيه كالحكم في بيع العقار وقد بيناه ) .

الشرح الأحكام: يجوز أن يبتاع له العقار لأنه أقل غرراً ، لأنه ينتفع بعلته مع بقاء أصله ، قال أبو على فى الافصاح: ولا يشتريه الا من ثقة أمين يؤمن جحوده فى الثمن وحيلته فى افساد البيع لاتباعه فى موضع قد أشرف على الهلاك بزيادة ما أوقعته بين طائفتين ، فان ذلك تغرير ماله ، ويجوز أن يبنى له العقار اذا احتاج اليه الا أن يكون الشراء أحظ له فيشرى له ذلك ، واذا احتاج الى البناء ، قال الشافعى رضى الله عنه: يبنى له بالآجر والطين ، ولا يبنى له باللبن والحصى ، لأن اللبن يهلك ، والآجر يبقى والحصى يلزق ، فريما احتيج الى نقض شىء من الآجر فلا يتخلص من الحصى ، ولأن الحصى يحف به ، والطين لا يجعف به ، قال فى البيان تعليقاً على قول الشافعى: « وهذا أولى من الآجر ، لأنها أكثر بقاء ، وأقل مؤنة » ،

( قلت ) فاذا كان الناظر في مال الصبي عدلا ذا مهارة ورأى أن يبني

بالخرسانة المسلحة ، وكان فى ذلك ما يعود على الصبى بفائدة مع حفظ ماله \_ لاسيما فى زماننا هذا \_ الذى يكون للتعمير والبناء صيانة ونماء ، كان له ذلك بل كان هو الأفضل ، والله تعالى أعلم .

فرع وان ملك الصبى عقاراً لم يبع عليه الا فى موضعين و أحدهما) أن يكون له فى بيعه غبطة كأن يكون له شركة من غيره ، أو مجاورة لغيره فيبذل الغير فيه بذلك أكثر من قيمته ، ويوجد له مثل بأقل مما باع به فيجوز له بيع العقار عليه لذلك ، وكذلك اذا كان له عقار قلم أشرف على الهلاك بالفرق أو بالخراب ، فيجوز له بيعه عليه لأن النظر له فى ذلك البيع ، فاذا باع الأب أو الجد عليه عقاراً فرفع ذلك الى الحاكم وسأله المضاءه وتسجيله عليه أمضاه وسجله له ، لأن الظاهر من حالهما أنهما لا يبيعان الا ما له فيه حظ .

وهل يحتاج الحاكم الى ثبوت عدالتهما عنده ؟ قال ابن الصباغ: سمعت القاضي أبا الطيب يقول: فيه وجهان (أحدهما) لا يحتاج الى ذلك ، بل يُكتفى بالعدالة الظاهرة ، كما قلنا في شهود النكاح . (والثاني) يحتاج الى الثبوت لولايتهما عنده كما يحتاج الى ثبوت عدالة الشهود عنده • وأما اذا رفع الوصى أو أمين الحاكم البيع اليه والتسجيل عليه وامضاءه ففيه وجهان ( أحدهما ) وهو المشهور أنه لا يمضى ذلك حتى تقــوم عنــده البينــة على الحظ أو الغبطة له • لأن غير الأب والحد يلحقه التهمة فلم يقبل قول مــن غير بينة بخلاف الأب أو الجد • ( والثاني ) ذكر القاضي أبو الطيب في المجرد أنه يقبل قولهما من غير بينة ، كالأب والجد . قال ابن الصباغ : وهذا له عندى وجه لأنه اذا جاز لهما التجارة في ماله فيبيعان ويشتريان ولا يعترض الحاكم عليهما جاز أيضاً في العقار ، فان سع الصبي وادعى أن الأب أو الحد باع عليه عقاراً في غير غبطة ولا حاجة ، فان أقام بينة على ما ادعاء حسكم له به ، وإن لم تقم بينة فالقول قول الأب أو الجد مع يمينه • وإن باع غير الأب والجد عليه كالوصى وأمين الحاكم • فلما بلغ ادعى أنه باع عليه من غير بينة، لأن التهمة تلحقه ، وبهذا لا يجوز له أن يشترى مال الولى عليه في نفسه فلم يقبل قوله من غير بينة ، بحلاف الأب والجد .

فسرع وان بيع شقص فى شركة الصبى ، فان كان للصبى حظ فى الأخذ بان كان له مال يريد أن يشترى له به عقاراً ، أخذ له بالشفعة ، وان كان الحظ له بالترك بأن كان لا مال له يريد أن يشترى له به ، أو كان ذلك فى موضع قد أشرف على الهلاك ، أو بيع بأكثر من قيمته لم يأخذ له بالشفعة ، وان كان الحظ له بالترك بأن كان لا مال له يريد أن يشترى له به ، أو كان ذلك فى موضع فد أشرف على الهلاك ، أو بيع بأكثر من قيمته لم يأخذ له بالشفعة ، فان أخذ له الولى فى موضع يرى له الحظ فى الأخذ ، فبلغ الصبى وأراد أن يرد ما أخذ له الولى لم يملك ، لأن ما فعله الولى مما فيه الحظ لا يملك الصبى بعد بلوغه رده ، واذا ترك الولى الأخذ له فى موضع رأى الحظ له فى الترك ، فأر د الصبى بعد بلوغه أن يأخذه فهيه وجهان :

من أصحابا من قال له ذلك ، لأنه بعد بلوغه يملك التصرف فيمًا فيه حظ ، وفيما لا حظ له ، والمنصوص ليس له ذلك ، لأ نالولى قد اختار الترك بحسن تظره ، فلم يكن له تقض ذلك كما لو أخذ له والحظ في الأخذ فانه لا يملك الصبى بعد البلوغ الرد ، فإن ادعى بعد البلوغ أن الولى أخذ والحظ في الترك أو الترك والحظ في الأخذ ، فإن أقام بينة فإن كان الولى أبا أو جداً ، فالقول قوله من غير بينة ، قولهما مع يمينهما ، وإن كان غيرهما من الأولياء لم يقبل قوله من غير بينة ، كما ذكرنا من الفرق قبل هذا والله تعالى أعلم ،

قال على بن عبد الكافى السبكى فى فتاويه: ومن مصالح الصببى أن الولى يصونه عن أكل ما فيه شبهة وعن أن يخلط ماله به ، ويحرص على اطعامه الحلال المحض وعلى أن يكون ماله كله منه ، وهى مصلحة أخروية ودنيوية ، أما أخروية فظاهر لأنه وان لم يكن مكلفاً لكن الجسد النابت من الحلال الطيب أزكى عند الله وأعلى درجة فى الآخرة من غيره ، وأما دنيوية ، فان الجسد الناشىء على الحلال بنشأ على خير ، فيحصل له مصالح الدنيا والآخرة ،

وقد يكون بتركه اجتناب الشبهات يبارك الله له في القليل الحلال فيكفيه

ويرزقه من حيث لا يحتسب ، فهذه المصالح محققة ، والفائدة الدنيوية التى يكتسبها بالمعاملة دنيوية محضة فتعارضت مصلحتان أخروية ودنيوية ، ورعاية الآخرة أولى من رعاية الدنيا ، فكان الأحوط والأصلح لليتيم ترك هسنده المعاملة ، فقد يقال يكون المستحب تركها ، وقد يزاد فيقال يجب تركها لقوله تعالى : « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن » (١) فالأحسن في الدنيا والآخرة حلال قطعا ، وغير الأحسن فيهما يمنع قطعا ، والأحسن في الآخرة دون الدنيا اذا راعينا مصلحة الآخرة وقدمناها على الدنيا صار أحسن مسن الآخرة ، فهو أحسن مطلقا ، فان تيسر متجر ابتغى فعله ، والله فلا يكلف الله نهسا الا وسعها ، ويأكل ماله خير من أن يأكله غيره ، والله أعلم ا هـ ٠

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) ولا يبيع ماله بنسيئة من غير غبطة ، فان كانت السلعة تساوى مائة نقدا ومائة وعشرين نسيئة فباعها بمائة نسسيئة ، فالبيع باطل لانه باع بدون الثمن ، وان باعها بمائة وعشرين نسيئة من غير رهن لم يصح البيع لانه غرر بالمال ، فان باع بمائة نقدا وعشرين مؤجلا واخذ بالعشرين رهنا جاز ، لانه لو باعها بمائة نقدا جاز فلان يجوز وقد زاده عشرين اولى ، وان باعها بمائة وعشرين نسيئة واخذ بها رهنا ففيه وجهان ، ( احدهما ) لا يجوز لانه اخرج ماله من غير عوض ، ( والثاني ) يجوز ، وهو ظاهر النص ، وقول ابي اسحاق لانه باع بربح واستوثق بالرهن فجاز ،

( فصــل )ولا يكاتب عبده ولو كان باضعاف القيمة لانه ياخذ العوض مــن كسبه وهو مال له فيصير كالعتق من غير عوض ) ،

الشعرع الأحكام: ينبغى أن لا يبيع ماله بنسيئة من غير غبطة أى راحة نفس، فان كانت له سلعة يريد بيعها، وهى تساوى مائة نقداً ، أو مائة وعشرين نسيئة ، فان باعها بمائة نسيئة لم يصح بيعها ، سواء أخذ بها رهنا أو لم يأخذ ، لأن ذلك دون ثمن المثل ، فان باعها بمائة نقداً وعشرين نسيئة وأخذ بالعشرين رهنا جاز ؛ لأنه قد زاد خيراً ووثيقة .

<sup>. (1)</sup> من الآية ٢٤ من سورة الاسراء .

وان باعها بمائة وعشرين نسيئة ولم يأخذ بها رهنا لم يجن ؛ لأنه غــرر بماله . وان باعها بمائة وعشرين نسيئة وأخذ بالجميع رهنا ففيه وجهان .

( أحدهما ) : لا يجوزُ ؛ لأن في ذلك تغريراً بالمال ، وقد يتلف الرهن •

(والثانى): يصح • وهو قول أبى اسحق وأكثر أصحابنا ، لأنه مأمور بالتجارة وطلب الربح ولا يمكنه الا ذلك ، فعلى هذا يشترط أن يكون المشترى ثقة مليئاً لأنه ان لم يكن ثقة ربما رهن مالا يملكه ، واذا لم يكن مليئاً فربما تلف الرهن فلا يمكن استيفاء الحق منه •

ويشترط أن يكون الرهن يفي بالدين أو أكثر لأنه ربما أفلس أو تلف ما في يده ، فاذا لم يمكن استيفاء الحق من الرهن كان وجود الرهن كعدمه .

وهل يشترط الاشهاد مع ذلك ؟ فيه وجهان حكاهما الصيمرى .

و الله الله الله المسلمين ولا يجوز أن يشترى له متاعاً بالدين ويرهن من ماله لأن الدين مضمون والرهن أمانة ، فان فعل كان ضامنا . والله أعلم .

#### قال المصنف رحه الله تعالى

( فصــل ) ولا يسافر بماله من غير ضرورة لأن فيه تغريرا بالمال ، ويروى « ان السافر وماله على قلت )) أي على هلاك ، وفيه قول الشاعر :

بفات الطبر أكثرها فراخا وام البساز مقالات نزور

( فصل ) فان دعت اليه ضرورة بأن خاف عليه الهلاك في الحضر لحريق أو نهب جاز أن يسافر به لأن السفر ههنا أحوط ) .

الشرح قوله «قلكت» اذا قلتها بفتح القاف وسكون اللامكانت النقر فى الجبل واذا قلتها بفتح القاف وكسر اللام كانت الهلاك و والمقلت المهلكة ، والمقلات الناقة التى تضع واحداً ثم لا تحمل ، والبيت للعباس ابن مرداس وقال: فى اللسان هو قول كثير أو غيره وآخذ على المصنف استشهاده بهذا البيت فى المعنى الذى أراده ، فان معناه أن بغاث الطير ، وهو طائر دون الرخكمة بطىء الطيران ، وهو طير لايصيد ولا يرغب أحد فى صيده

نحقارة شأنه • ومنه المثل « استنسر البغاث » فيمن يلبس غير لباسه متظاهراً بالشجاعة وهو جبان ، وعليه قول من قال :

ان البعاث بأرضنا يستنسر •

أى ان الضعيف يصير بأرضنا قوياً تكثر فراخــه فى حين أن أم الصــ قُر مقلات نزور •

اما اللغات وقوله « نزور » أى قليلة الفراخ جداً ، والمقابلة والمشاكلة بين بعاث الطير فى كثرة فراخها ، وبين أم الصقر وهى قليلة الفراخ واضحة ، وليس فيها معنى أن المقلات هى المهلكة ٠

أما الأحكام فإنه لا يجوز أن يسافر بماله من غير ضرورة ؛ لأن فى ذلك تغريراً بالمال وتعريضاً له للهلاك ، وقد قيل ( إن المسافر وماله على قلت) أى هلاك ، ويؤخذ على المصنف قوله ( روى ) وهو ما يوهم أنها خبر أو أثر والصواب أنها ليست حديثا صحيحا أو غير صحيح الا ما أخرجه السلفي من أخبار أبي العلاء المعرى ، وكذلك الديلمي في مسند الفردوس من هذا الوجه أيضاً والصواب ما قاله ابن منظور صاحب لسان العرب في مادتها : ( وقال أعرابي : ان المسافر ومتاعه لعلى قلكت ) فان دعت اليه ضرورة بأن خاف من نهب أو غرق أو حريق جاز أن يسافر به الى حيث يأمن عليه ، لأن ذلك أمر تسوعه الضرورة وتدعو اليه ، والله أعلم ،

## قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يودع ماله ولا يقرضه من غير حاجة ، لأنه يخرجه من يده فلم يجز ، فان خاف من نهب أو حريق أو غرق ؛ أو أراد سفراً وخاف عليه جاز له الايداع والاقراض ، فأن قدر على الايداع دون الاقراض أودع ، ولا يودع الا ثقة ، وأن قدر على الاقراض دون الايداع أقرضه ، ولا يقرضه الا ثقة ملينًا ، لأن غير الثقة يجحد ، وغير الملىء لا يمكن أخذ البدل منه ؛ فأن أقرض وراى أخذ الرهن عليه أخذ ، وأن ترك الرهن لم يأخذ ، وأن قدر على الايداع والاقراض فالاقراض أولى ، لأن القرض مضمون بالبدل والوديعة غير مضمونة

فكان القرض احوط ، فان ترك الأقراض وأودع ففيه وجهان ( احدهما ) يجوز لأنه يجوز كل واحد منهما ، فاذا قدر عليهما تخي بينهما (والثاني) لا يجـوز لقوله تمالي : (( ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن )) (١) والاقراض ههنا احسن فلم يجز تركه ، ويجوز أن يقترض له اذا دعت اليه الحاجة ويرهن ماله عليه لأن في ذلك مصلحة له فجاز ) ٠٠

الشرح ادا خاف على ماله من نهب أو غرق أو حريق ولم يقدر الولى على المسافرة به ، أوِّ أراد الولى السفر الى موضع لا يمكنه نقل المال الأحوال ، فإن قدر على الإيداع دون الاقراض أودعه ثقــة ، وإن قدر على الاقراض دون الابداع أقرضه ثقة مليئاً وأشهد عليه ، لأن غير الثقة يجحد وغير المليء لا يمكن آخد إلمال منه أو بدله اذا تلف ؛ فان رأى أن المصلحة والحظ فأخذ الرهن أخذه ، وان رأى أن « التي هي أحسن » في ترك الرهن تركه ولم يأخذه بأن يكون الموضع مخوفاً وكان الولى ممن يرى سقوط الحق يتلف الرهن ، لأنه لاحظ له في أخذ ألرهن مع ذلك • وان قدر على الاقراض ففيه وجهان (أحدهما) يجوز لأن كل واحد منهما يجوز فيمـــيز بينهــما (والثاني) لا يجوز ؛ لأن الاقراض أحظ له ، فاذا نزل الأحظ ضمن •

فسيسوع ﴿ ﴿ فَأَمَا الْأَقْرَاضُ لَهُ فَيَجُوزُ أَدَا دَعْتُهُ الْيُ ذَلُّكُ حَاجَةً لَلْنَفْقَةً عليه والكسوة أو النفقة على عقباره المتهدم اذا كان له مال غائب فتوقع قدومه أو نمرة ينتظرها يفي بذلك ، وان لم يكن له شيء ينتظر فلا حظ له في الاقراض ، بل يبيع عليه شيئًا من أصوله ويصرف في نفقته •

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل )وينفق عليه بالمروف من غير اسراف ولا اقتار ، لقوله تعالى (( والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما )) (٢) وان رايان يخلط ماله بماله في النفقة جاز لقوله تمالي : (( ٢٦) ويسئلونك عن اليتامي قل

<sup>(</sup>١) الآية ٣٤ من سنورة الأسراء ، (٢) من الآية ٦٧ من سورة الغرقان ،

<sup>(</sup>٢) - من الآية ٢٢٠ من سِبورة النِقرة

اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح » فان بلغ الصبى واختلفا في النفقة فان كان الولى هو الآب أو الجد فالقول قوله . وان كان غيرهما ففيه وجهان (أحدهما) يقبل ، لأن في اقامة البيئة على النفقة مشبقة فقبل قوله (والثاني) لا يقبل قوله "تما لا يقبل في دعوى الضرر والمبطة في بيع المقار) .

الشرح ينبغى أن ينفق عليه ويكسوه من غير اسراف ولا اقتار لقوله تعالى « والذين ادا آنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » وان كان الصبى مكتسبا قال أبو اسحق المروزى: أجبره الولى على الإكتساب لنفقته وحفظ عليه ماله ، لأن ذلك أحظ له •

فرع فاذا رأى الولى أن الحظ للمولى عليه يخلط نفقته مع نفقته ، بأن كان اذا خلط دقيقه بدقيقه كان أرفق به فى المؤنة وأكثر له فى الخبز ، جاز له الخلط ، لما روى أنه لما نزل قوله تعالى « إن الدين يأكلون أموال اليتامى ظلما أنما يأكلون فى بطونهم نارا، وسيصلون سعيراً (١)» تجنباً صحاب النبى صلى الله عليه وسلم اليتامى وأفر دوهم عنهم ، فنزل قوله تعالى « وأن تخالطوهم فاخوانكم ، والله يعلم المفسد من المصلح، ولو شاء الله لأعنتكم (٢)» أى لضيق عليكم ، لأن العنت الضيق وأن كانت الفائدة والمصلحة فى أفراده نم تجز الخلطة لقوله تعالى : « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن» (٣)

فرع فان بلغ الصبى واختلف هو والولى فى قدر نفقته ، فان كان الولى أباً أو جدا فان ادعى أنه أنفق عليه زيادة على المنفعة بالمعروف للزمهما ضمان تلك الزيادة لأنه مفرط ، وان ادعيا النفقة بالمعروف فالقول قولهما مع أيمانهما لأنهما غير متهمين .

وان كان الولى غيرهما كالوصى وأمين الحاكم • وادعيا النفقة بالمعروف ، فهل يقبل قولهما من غير بينة ؟ فيه وجهان • (أحدهما) : لا يقبل قولهما من غير بينة ، كما لا يقبل ذلك منهما فى دعوى بيع العقار • (والثانى) : يقبل

<sup>(</sup>۱) الآية 1. من بصورة النساء . (۲) الآية ۲۲۰ من سورة المبقرة

<sup>(</sup>٣) الآية ٢٤ من سورة الاسراء .

قولهما مع أيمانهما • قال ابن الصباغ : وهو الأصح لأن اقامة البينة على ذلك تتعدر بخلاف البيع فانه لا يتعدر عليه اقامة البينة عليه (قلت) ويجب على الولى اذا كان فى البلد ظام يسود فيه التوثيق والتسجيل ، وكان من السهل على الولى أن يحمل للنفقات والابتياعات وثائق كالفواتير الصادرة عن أطراف البائعين فيجب عليه حينئذ أن يتبع ابتياعاته بوثائقها الدالة عليها لا يختلط ماله بمال الصبى ولا ينسى شيئاً يكون قد أنفقه عليه أو يترك نداكرته أمر استحضار ما اشتراه له فيضرب فى عمايات الجزاف ، فيقرب مال البتيم بغير التى هى أحسن • وقوله تعالى : « الا بالتى هى أحسن » تفضى سولا شك الى اتباع النظام على أحسن صوره ، وأدق وسائله وأضبط أسبابه ، ومن ثم تكون الآية نعاً فى الأخذ بنظام الوثائق المكتوبة ، لأنها هى الأحسن ، والله أعلم •

## قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان أراد أن يبيع ماله بماله فان كان ابا أو جدا جاز ذلك لانهما لا يتهمان في ذلك لكمال شفقتهما ، وان كان غيرهما لم يجز لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ((لا يشترى الوصى من مال اليتيم )) ولآنه متهم في طلب الحظ له في بيع ماله من نفسه فلم يجعل ذلك اليه) .

الشرح حديث: «لا يشترى الوصى من مال اليتيم » لفظ ف ف سنن الدارمى من قول مكحول: حدثنا محمد بن المسارك حدثنا يحيى بن حمزة عن ابن وهب عن مكحول قال: «أمر الوصى جائز فى كل شيء الا فى الابتياع، واذا باع بيعا لم يقبل » قال الدارمى: وهو رأى يحيى بن حمزة •

اذا ثبت هذا في يجوز للأب والجد أن يبيعا ما لهما من الصبى ويشتريا ما له لأنفسهما إذا رأيا الحظ في ذلك لأنهما لا يتهمان في ذلك • قال الصيمى: فيحتاج أن يقول: قد اشتريت هذا لنفسى من ابنى بكذا ، وبعت ذلك عليه ، فيجمع بين لفظ البيع والشراء ، قال: وغلط بعض أصحابنا وقال: تكفيه النية في ذلك من غير قول ، لأنه لا يخاطب نفسه • قال العمرانى: وليس بشىء ، لأنا قد أقمناه مقام المشترى في لفظ الشراء ومقام البائع في

لفظ البيع ، ولو احتاج الى قرض فأقرضه أبواه أو جده وأخذ من ماله رهناً ، قال الصيمرى : فيه وجهان ، الأصح : أنه يجوز الا أن يكون أقرضه متطوعاً ، ثم أحب أن يأخذ بعد ذلك منه رهناً ، فلا يكون له .

وأما غير الأب والجد من الأولياء ، كالوصى وأمين الحاكم ( الحارس أو الناظر ) فلا يجوز أن يبيع ماله من الصبى ، ويتولى هو وحده طرفى العقد ، ولا يجوز أن يشترى ماله بنفسه وقد استدل المصنف بخبر « لا يشسترى الوصى من مال اليتيم » ولأن غير الأب والجد يتهم فى ذلك فلم يجز •

# قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان أراد أن يأكل من ماله نظرت ، فان كان غنيا لم يجز ، لقوله تعالى : «ومن كان غنيا فليستعفف » (١) وأن كانفقياً جاز أن يأكل ، لقوله تعالى : «((٢) ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » وهل بضمن ألبدل ؟ فيه قولان :

( أحدهما ) لا يضمن ، لأنه أجيز له الأكل بحق الولاية فلم يضمنه كالرزق الذي يأكله الامام من أموال المسلمين ( والثاني ) أنه يضمن ، لآنه مال لفسيره أجيز له أكله للحاجة ، فوجب ضمانه كمن اضطر الى مال غيره ) .

الشرح عن عائشة رضى الله عنها فى قوله تعالى: « ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » أنها نزلت فى ولى اليتيم اذا كان فقيراً أنه يأكل منه مكان قيامه عليه بالمعروف • وفى لفظ « أنزلت فى ولى اليتيم الذى يقوم عليه ويصلح ماله ان كان فقيراً أكل منه بالمعروف » متفق عليه •

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رجلا أتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال: كل من مال عليه وسلم فقال: كل من مال يتيمك غير مسرف ولا مبدر ولا متأثل » رواه البخارى ومسلم وأحمد فى مسنده، والنسائى وأبو داود وسكت عنه أبو داود ، وقال ابن حجسر فى الفتح: اسناده قوى ،

<sup>(</sup>۱) ، (۲) الآیة ۲ من سورة النساء .

واختلف الجمهور في الأكل بالمعروف ما هو ؟ فقال قوم هو القرض اذا احتاج ، ويقضى اذا أيسر ، قاله عمر بن الخطاب وابن عباس وعبيدة وابن جبير والشعبى ومجاهد وأبو العالية ، وهو قول الأوزاعي ، ولا يتسلف أكثر من حاحته .

قال عمر رضى الله عنه: «ألا انى أنزلت نفسى من مال الله منزلة الولى من مال اليتيم، ان استغنيت استعففت، وان افتقرت أكلت بالمعروف و فاذا أيسرت قضيت » ووى عبد الله بن المبارك عن عاصم الأحول عن أبى العالية «ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » قال: قرضاً و تم تلا قوله تعالى: «فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم » (١) وقول ثان روى عن ابراهيم وعطاء والحسن البصرى والنخعى وقتادة: لا قضاء على الوصى الفقير فيما يأكل ولأن ذلك حق النظر وقال القرطبي وعليه الفقهاء وقال الحسن: هو طعمة من الله له ، وذلك أنه يأكل ما يسد جوعته ويكسو عورته ، ولا يلبس الرفيع من الكتان ولا الحلل ، وقال زيد بن أسلم: ان الرخصة في هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: «(١) ان الذين يأكلون أموال اليتامي ظلماً انسا يأكلون في بطونهم نارا » و

وذهب أبو يوسف الى أنها منسوخة بقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم» (٢) وهذا ليس بتجارة ، وبقول أبى يوسف قال من قبله مجاهد ، ومن بعده الكليا الطبرى ، وعليه اذا أراد الولى أن يأكل من مال الصبى أو المولى عليه ، فان كان الولى غنيا لم يجز له أن يأكل منه ، وان كان فقيراً وقد انقطع عن أى عمل الا على مال المولى عليه ، وليس له مورد للكسب لنفسه ، فقد قال الشافعي رضى الله عنه : فله أن يأخذ من ماله أقل الأمرين من كهايته ، أو أجرة عمله لقوله تعالى : « ولا تأكلوها أجرة عمله لقوله تعالى : « ولا تأكلوها

<sup>(1)</sup> الآية ٦ من سورة النساء ٠٠

<sup>(</sup>٢) الآية ١٠ من سبورة النساء ٠

<sup>(</sup>٣) الآية ٢٩ من سورة النساء

اسرافاً وبداراً أن يكبروا ، ومن كان غنياً فليستعفف ، ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » (١) •

فمعنى قوله تعالى: (بدارا أن يكبروا) أى لا تأكلوا أموال اليتامى مبادرة لئلا يكبروا فيأخذوها • ولأنه يستحق ذلك بالعمل والحاجة • هكذا ذكر عامة أصحابنا وذكر المصنف أنه اذا كان فقيرا جاز له أن يأكل من غير تفصيل مولعله أراد باطلاقه ما ذكر غيره • وهل يضمن الولى ما أكله بالبدل؟ قال العمرانى فى البيان: فيه وجهان • (أحدهما) يجب عليه ضمانه فى ذمته ، والثانى) لا يجب لأن الله أباح له الأكل ولم يوجب الضمان • ولأن ذلك استحقه بعمله فى ماله ، فلم يلزمه رد بدله كالمستأجر ، والله أعلم •

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل) ولا يفك الحجر عن الصبى حتى يبلغ ويؤنس منه الرشد ، لقوله تعالى : « حتى اذا بلغوا النكاح ، فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهـــم أموالهم » فاما البلوغ فانه يحصل بخمسة أشياء ، ثلاثة يشترك فيها الرجل والمرأة ، وهي الانزال والسن والانبات واثنان تختص بهما المرأة ، وهما الحيض والحبل .

فأما الانزال فهو انزال المنى ، فمتى انزل صار بالفا ، والدليل عليه قوله تعالى : «واذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا (٢) » فأمرهم بالاستئذان بعد الاحتلام ، فدل على أنه بلوغ ، وروى عطية القرظى : «عُرِضَنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن قريظة ، فمن كان محتلماً أو نبتت عانته قتل » فلو لم يكن بالفا لما قتل ، واما السن فهو أن يستكمل خمس عشرة سينة فلو لم يكن بالفا لما قتل ، واما السن فهو أن يستكمل خمس عشرة سينة والدليل عليه ما روى ابن عمر رضى الله عنه قال : «عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزنى ولم يرنى بلفت ، وعرضت عليه وأنا ابن خمس عشرة سنة فرآنى بلقت فأجازنى » .

وأما الانبات فهو الشعر الخشن الذي ينبت على العانة ؛ وهو بلوغ في حق الكافر ، والدليل عليه ما روى عطية القرظي قال : « كنت فيمن حكم فيهم سعد

<sup>(1)</sup> الآية ٦ من سورة النساء إدا

<sup>(</sup>٢) من الآية ٥٨ من سورة النور ج

ابن معاذ رضى الله عنه ، فشكوا فى أمن النرية أنا أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروا فأن كان قد أنبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فأذا عانتى لم تنبت ، فجعلونى فى النرية ولم أقتل )) وهل هو بلوغ فى نفسه ؟ أم دلالة على البلوغ ؟ فيه قولان (أحدهما) أنه بلوغ ، فعلى هذا هو بلوغ فى حق المسلم ، لأن ما كان بلوغاً فى حق الكافر كان بلوغاً فى حق المسلم كالاحتلام والسن (والثانى) أنه دلالة على البلوغ ، فعلى هذا هل يكون دلالة فى حق المسلم ؟ فيه وجهان (أحدهما) أنه دلالة لما روى محمد بن يحيى بن حبان ((أن غلاماً من الأنصار شبب بامرأة فى شعره فرفع الى عمر رضى الله عنه فلم يجهده أنبت ، فقال لو أنبت الشعر لحددتك )) .

( والثاني ) أنه ليس بدلالة في حق السلم وهو ظاهر النص ، لأن السلمين يمكن الرجوع الى أخبارهم ، فلم يجعل ذلك دلالة في حقهم ، والكفار لا يمكن -الرجوع إلى اخبارهم ؛ فجعل ذلك دلالة في حقهم ، ولأن الكافر لا يسمستفيد بالبلوغ الأ وجوب الحرية ، ووجوب القتل ، فلا يتهم في مداواة العائة بما ينبت الشعر ، والمسلم يستقيد بالبلوغ التصرف والكمال بالأحكام فلا يؤمن أن يداري العالة بما ينبت الشعر ، فلم يجعل ذلك دلالة في حقه ، فأما الحيض فهو بلوغ ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لاسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما (( أن الرأة أذا بلفت المحيض لا يصلح أن يرى منها الا هذا وهذا » وأشار الى الوجه والكف ، فعلق وجوب الستر بالمحيض وذلك تكليف ، فعدل على أنه بلوغ يتعلق به التكليف وأما الحيل فهدو دليسل على البلوغ ، فاذا حبلت حكمنا بأنها بالغ ، لأن الحبل لا يكون ألا بانزال الماء ، فعل على البلوغ ، فإذا كانت الرأة لها زوج فولدت حكمنا بأنها بالغ من قبل الوضع بسنة أشهر ، لأن ذلك أقل مدة الوضع ، وأن كانت مطلقة وأتت بولد يلحق الزوج ، حكمنا بأنها بألغ من قبل الطَّدَّق . وأن كان خنثي فخرج المني مين ذُّئره أو الدم من فرجه لم يحكم بالبلوع ، لجواز أن يكون ذلك من العضيو الرَّائد ، فأن خرج المني من الذكر ، والدم من الفرج فقد بنَّغ ، لانه أن كأن رجلا فقد أمنى ، وإن كأن امرأة فقد حاضت ) .

الشرح قولة تعالى: «حتى اذا بلغوا النكاح» أى الحلم لقولة تعالى: «واذا بلغ الأطفال منكم الحلم (١)» وحال النكاح والبلوغ يكون بخمسة أشياء • ثلاثة يشترك فيها الرجال والنساء ، واثنان يختصان بالنساء ،

<sup>(1)</sup> من الآية ٨م من سورةُ النور .

وهما الحيض والحبل • فأما الحيض والحبل فلم يختلف العلماء فى أنه بلوغ، وأن الفرائض والأحكام تجب بهما •

أما حديث ابن عمر « عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن أربع عشرة سنة الحديث » فقد أخرجه البخارى في الشهادات ، والمغازي ، ومسلم في الامارة، وأبو داود في الحدود، وابن ماجه في الحدود، وأحمد في مسنده ج ٣ ص ٢٩٤ • وأما حديث عطية القرظى فسيأتى بعد قليل ، وأما حديث « اذا بلغت المرأة المحيض » الحديث فقد أخرجــه أبو داود حدثنــا يعقوب أبن كعب الانطاكي ومؤمل بن الفضل الحراني قالا : حدثنا الوليد عن سعيد ابن بشير عن قتادة عن خالد قال يعقوب : ابن دريك عائشة رضى الله عنها أن أسماء دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق ، فأعرض عنها وقال لها : « يا أسماء ، ان المرأة أذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها الا هذا وهذا . وأشار الى وجهه وكفيه » . قال أبو داود : هذا مرسل خالد بن دریك لیم یدرك عائشة رضی الله عنها • وأما محمد بن یحیی بن حبان بن منقذ الأنصاري المدنى فقد توفى سنة احدى وعشرين ومائة وهو ابن أربع وسبعين ومعنى ذلك أن بينه وبين عصر عمر قريباً من الأربعين سنة ، ولذا جاء الخبر مشوبًا بعدم الدقة • اذ الغلام ليس من الأنصار وانما هو عمر بن أبي ربيعة المخرومي فهو قرشي مكي، وكانت أكثر تشبيباته في مكة وهو من أهلها ، فهو ليس من المهاجرين ولا من الأنصار يعني لا في العير ولا في النفير .

واختلفوا فى الثلاث ، فأما الانبات والسن فقال الأوزاعى والشافعى وابن حنبل : خمس عشرة سنة بلوغ لمن لم يحتلم ، وهو قول ابن وهب وأصبغ وعبد الملك بن الماجشون وعمر بن عبد العزيز وجماعة من أهل المدينسة ، واختاره ابن العربى فى أحكام القرآن ، وتجب الحدود والفرائض عندهم على من بلغ هذه السن ،

واحتجوا بحديث ابن عمر الذي أخرجه البخاري ومسلم وأحسد وأصحاب السنن الأربعة ، اذ عرض يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجيز ، ولم يجز يوم أحد ، لأنه كان ابن أربع عشرة سنة ، قال أبو عمر ابن عبد البر : هذا فيمن عرف مولده ، وأما من جهل مولده وعدم سنه أو

جحده فالعمل فيه بما روى نافع عن أسلم عن عمر بن الخطاب أنه كتب الى أمراء الأجناد « ألا تضربوا الجزية الاعلى من جرت عليه المواسى » وقال عثمان رضى الله عنه فى غلام سرق « انظروا ان كان قد اخضر مبرزه فاقطعوه » وقال عطية القرظى ، وهو من صغار الصحابة ، ولم يعرف له نسب وليس له سوى هذا الحديث: « عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى قريظة فكل من أنبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن لم ينبت منهم استحياه ، فكنت فيمن لم ينبت فتركنى » رواه البخارى ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذى وصححه •

وقال مالك مرة: بلوغه بغلظ صوته وتنشق أرنبته ، وعن أبى حنيفة رواية أخرى تسع عشرة وهى الأشهر ، وقال فى الجارية: بلوغها لسبع عشرة سنة وعليها النظر ، وقال داود الظاهرى: لا يبلغ بالسن ما لم يحتلم ، ولو بلغ أربعين سنة ، فأما الانبات فمنهم من قال: يستدل به على البلوغ ، روى عن ابن القاسم وسالم ، وقال مالك مرة ، والشافعى فى أحد قوليه ، وبه قال أحمد واسحاق وأبو ثور ، وقيل: هو بلوغ الاأن يحكم به فى الكفار فيقتل من أنبت ، ويجعل من لم ينبت فى الذرارى ، قاله الشافعى فى القول الآخر لحديث عطية القرظى ، ولا اعتبار فى الخضرة والزغب ، وانما يترتب الحكم على الشعر ،

وقال مالك: العمل عندى على حديث عمر بن الخطاب: « لو جرت عليه المواسى لحددته » قال أصبغ: قال لى ابن القاسم: وأحب الى أن لا يقام عليه الحد الا باجتماع الانبات والبلوغ ، قال ابن العربى: اذا لم يكن حديث ابن عمر دليلا في السن فكل عدد يذكرونه من السنين فانه دعوى ، والسن التي أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من سن لم يعتبرها ، ولاقام في الشرع دليل عليها ، وكذلك اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الانبات في بنى قريظة ، فمن عذيرى ممن ترك آمرين اعتبرهما النبى صلى الله عليه وسلم فيتأوله ، ويعتبر ما لم يعتبره النبي صلى الله عليه وسلم لفظاً ، ولا جعل الله له في الشريعة نظراً على أن أبن العربى تبعاً لأمير المؤمنين عمر ابن عمر في الأنفال وأن موجبه الفرق بين من من

يطيق القتال ويسهم له وهو ابن خمس عشرة سنة ومن لا يطيقه فلا يسهم له فيجعل فى العيال ، وهو الذى فهمه عمر بن عبد العزيز من الحديث والله تعالى أعلم •

وأما سعد بن معاذ الذي حكَّمه الرسول في أمر بني قريظة ورضوا به حكماً فهو أبو عمر سعد بن معاذ بن النعمان بن امرىء القيس بن يزيد بن عبد الأشهل بن جشم بن الحارث بن الخررج بن عمرو بن مالك بن الأوس الأنصاري الأوسى الأشهلي المدنى سيد الأوس • وأمــه كبشــة بنت رافع أسلمت ولها صحبة أسلم سعد على يد مصعب بن عمير رضى الله عنه حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهاجراً الى المدينة يعلم المسلمين أمور دينهم ، فلما أسلم سعد قال لبني عبد الأشهل : كلام رجالكم ونسائكم على حرام حتى تسلموا فأسلموا ، وكان من أعظم النساس بركة في الاسلام ، ومن أنفعهم لقومه ، وشهد بدرا وأحسدا والخنسدق وقريظة ، ونزلوا على حكمه ، فحكم فيهم بقت ل الرجال وسببى الذرية فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لقد حكمت فيهم بحكم الله تعالى ، وتوفى شهيداً عام الخندق من جرح أصابه من قتال الخندق وثبت في صــحيحي البخاري ومسلم عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال . ( اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ ) وفي صحيح مسلم عن أنس رضي الله عنه مثله • قال العلماء :اهتزاز العرش فرح الملائكة بقــــدومه لما رأوا من منزلته .

وفى الصحيحين عن البراء بن عازب قال : « أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثوب حرير فجعلنا نلمسه وتنعجب منه فقال النبى صلى الله عليه وسلم : والذى تقسى بيده لمناديل سعد بن معاذ فى الجنة خير من هذا وألين » وفى الصحيحين عن أنس مثله وفى رواية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( والذى تقسى بيده لمناديل سعد بن معاذ فى الجنة أحسن من هذا ) وفى الصحيحين عن أبى سعيد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « حين بعث الى سعد بن معاذ فجاء على حمار فبلغ قريباً من المسجد قال : قوموا الى سيدكم • أو قال : خيركم » وفى الترمذى عن أنس قال :

لما حملت جنازة سعد بن معاد قال المنافقون: ما أخف جنازته وذلك لحكمه فى قريظة فقال النبى صلى الله عليه وسلم ( ان الملائكة كانت تحمله ) قال الترمذى: هذا حديث صحيح ومناقب سعد كثيرة مشهورة وأنشدوا .

وما اهتــز عــرش الله مــن مــوت هالك

سيسمعنا به الا لسيسعد أبي عميسوو:

وروى له البخارى حديثاً من رواية ابن مسعود فيه معجزة من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم •

فسرع قال العمراني في البيان: فأما الانزال فمتى خرج منه المنى وهو الماء الأبيض الدافق الذي يخلق منه الولد في الجماع أو في النوم أو اليقظة فهو بلوغ لقوله تعالى: « واذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا » فلما أمر الأطفال بالاستئذان اذا احتلموا دل على أنهم قد بلغوا لأنهم قبل ذلك لم يكونوا يستأذنون ، وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « رفع المقلم عن ثلاث ، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المبتلى حتى يبرأ ، وعن الصبى حتى يحتلم » رواه أحمد في مسنده ، وأبو داود في سننه والحاكم عن على وعمر رضى الله عنهما .

وهل يكون الاحتلام بلوغا من الصبية ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يكون بلوغا لقوله صلى الله عليه وسلم: « وعن الصبى حتى يحتلم » فخص الصبى بالاحتلام (والثاني) وهو طريقة أصحابنا البغداديين أنه بلوغ ، كما روت أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها قالت : « سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، فقالت عائشة رضى الله عنها : فضحت النساء ، أو يكون ذلك ؟ فقال صلى الله عليه وسلم فيم يشبهها ولدها ؟ » ، وفي رواية « فيم الشبه » ثم قال صلى الله عليه وسلم : « اذا رأت ذلك فلتغتسل » رواه الجماعة فأمرها بالاغتسال ، فثبت أنها مكلفة ، وأما السن فهو أن يستكمل الرجل والمرأة خمس عشرة سنة .

وحكى المسعودي وجها لبعض أصحابنا أن البلوغ يحصل بالطعن في أول

سنة الخمس عشرة ، والأول أصح ، وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن رحمهما الله ، وقال أبو حنيفة لا يبلغ الغلام الا بتسع عشرة سنة وهي رواية محمد رضى الله عنه ، وفي رواية الحسن اللؤلؤي عنه أذا بلغ ثمان عشرة سنة ، أما الجارية فتبلغ أذا بلغت تسع عشرة سنة ، وقال مالك كقول داود ليس البلوغ حد في السن ،

دلیلنا حدیث ابن عمر رضی الله عنهما : « عرضت علی رسول الله صلی الله علیه وسلم عام أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فردنی وعرضت علیه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازنی فی المقاتلة » ولا یجاز فی المقاتلة الا بالغ ، فدل علی ما قلناه ، وروی أنس رضی الله عنه أن النبی صلی الله علیه وسلم قال : « اذا استكمل الغلام خمس عشرة سنة كتب ما له وما علیه ، وأخدت منه الحدود » رواه البیهقی ، قال فی التلخیص : وسنده ضعیف ،

وأما الانبات فهو انبات الشعر القوى الذي يحتاج الى الموسى ، لا الزغب الأصفر حول العانة وحول الفرح ، ولا يختلف المذهب أنه اذا ثبت ذلك للكافر حكم ببلوغه ، وهل هو بلوغ فيه ؟ أو لا دلالة له على البلوغ ؟ فيه قولان : (أحدهما) أنه بلوغ في نفسه ، لأن ما حكم به بالبلوغ كان بلوغا بنفسه كالاحتلام (والثاني) أنه ليس ببلوغ في نفسه ، وانسا دلالة على البلوغ ، لأن العادة جرت أنه لا يظهر الا في وقت البلوغ ، فاذا قلنا : انه بلوغ في حق الكافر كان بلوغا في حق المسلم ، لأن ما كان بلوغا في حق الكافر كان كذلك في حق المسلم كالاحتلام ، واذا قلنا : أنه ليس ببلوغ في حق الكافر وانما هو دلالة على البلوغ فهل يجعل ذلك دلالة في حق المسلم أنه دلالة في حق المسلم ، منهم من قال : فيه قولان : (أحدهما) أنه دلالة على بلوغه ، لأن ما كان دلالة على البلوغ في حق الكافر كان دلالة وعلما على على بلوغه ، لأن ما كان دلالة على البلوغ في حق الكافر كان دلالة على البلوغ على حق الكافر كان دلالة على البلوغ عن حق المسلم ، لأنه يمكن الرجوع الى معرفة سمن المسلم ، لأنه مولود بين المسلمين ، ولا يمكن ذلك في سن الكافر هكذا قال صاحب البيان .

(قلت) وهو دليل على أن النظام عند المسلمين فى عنفوان مجدهم جعلهم يؤرخون لمواليدهم فى زمن كانت تسود العالم الفوضى والعشوائية حتى فى

تحدید سن الذریة بین غیر المسلمین ، فمتی یعود المسلمون الی سابق مجدهم فیسبقوا أمم الأرض بنظامهم وعلومهم وقوتهم وایمانهم ؟ وتلك لعمری عمد المجد الذی تدین الدنیا لهم بها ، فاللهم بصرنا وافتح قلوبنا للایمان ، ولقد رأیت شعوباً وقبائل من المسلمین لا یعرف الواحد متی ولد ، ولا یعرف کم مضی من سنی عمره ، وعندما برید السفر یملی أی سن یروقه ، وقد یقتطع من حقیقة سنه بضعة أعوام تجعله فی سن أبنائه ،

وقال أبو حنيفة : الانبات لا يكون بلوغاً ولا دلالة على البلوغ في حق المسلم والكافر .

دليلنا ما روى عطية العوفى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «حكم سعد بن معاذ رضى الله عنه فى بنى قريظة فحكم بسبى دراريهم ونسائهم ، وقسم أموالهم • وقتل من جرت عليه الموسى فأمر أن يكشف عن مؤتزريهم فمن أنبت منهم فهو من المقاتلة ، ومن لم ينبت فهو من الذرارى فبلغ ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فقال : لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة » •

قال الصيمرى: وكيف يعرف الانبات ؟ قيل: يدفع اليهم شمع أو طين رطب يلزقونه الموضع ، وقيل يلمس ذلك من فوق ثوب ناعم ، وقيل يكشف حالاً بعد حال وهو الصحيح لأن سعداً رضى الله عنه أمر بكشف بنى قريظة ، وأما خضرة الشارب ، ونؤول العارضين ونبات اللحية ، وخشونة الحلق ، وقوة الكلام ، وانفراج مقدم الأنف ، ونهود الثدى ، فليس شىء من ذلك بلوغاً لأنه قد يتقدم على البلوغ وقد يتأخر عنه ،

وأما الحيض فهو بلوغ لقوله صلى الله عليه وسلم: « لا يقبل الله صلاة امرأة تحيض الا بخمار » فجعلها مكلفة بوجود الحيض ، فدل على أنه بلوغ ، وأما الحمل فانه ليس ببلوغ فى نفسه ، وانما هو دلالة على البلوغ ، فاذا حملت المرأة علمنا أنه قد خرج منها المنى لقوله تعالى: « خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب » .

ال كانت ذات زوج ، لأن ذلك قدر مدة الحمل عندنا ، وان كانت مطلقة فأتت بولد يلحق الزوج حكمنا أنها كانت بالغة قبل الطلاق ، وأما العلام الذى شبب فى شعره فهو عمر بن أبى ربيعة وكانت له جولات فى الغزل على عهد عمر ومن بعده ، وقوله ( شبب بامرأة فى شعر ) التشبيب النسيب يقال هو يشبب بها أى يذكرها فى شعره واشتقاق التشبيب من وجهين ( أحدهما ) من الشبيبة وأصلها الارتفاع عن حال الطفولية ( والآخر ) أن يكون من الجلاء يقال شب وجه الجارية اذا جلاه وأبدى ما يخفى من محاسنه ،

فرع وأما الخنثى المشكل فاذا استكمل خمس عشرة سنة أو نبت له الشعر الخشن على عانته حكم ببلوغه ، لأنه يستوى فى ذلك الرجل والمرأة ، فان حمل زال اشكاله ، وبان أنه امرأة ، وحسكم بأنه بالغ قبل الوضع ، وان خرج المنى منه من أحد الفرجين لم يحسكم ببلوغه لجواز أن يكون خرج منه من الفرج الزائد ، وان خرج منه الدم من فرج النساء لم يحكم ببلوغه لجواز أن يكون رجلا ، وهذا عضو زائد ، وان خرج منه المنى من الفرجين حكم ببلوغه ، لأن خروج المنى من فروج الرجال والنساء بلوغ ،

قال الشافعي رضي الله عنه : وان حاض وأمنى لم يبلغ •

واختلف أصحابنا فيه فقال الصيمرى: اذا حاض من فرج النساء وأمنى من فرج الرجال لم يحكم ببلوغه ، وقال الشيخ أبو حامد وعامة أصحابنا: يحكم ببلوغه ، لأنه ان كان رجلا فقد احتلم ، وان كانت امرأة فقد حاضت ، وما ذكره الشافعى رضى الله عنه فله تأويلان (أحدهما) أنه أراد أمنى وحاض من فرج واحد (والثانى) أراد حاض وأمنى ، فان قيل : هلا جعلتم خروج المنى منه من أحد الفرجين ، دليلا على بلوغه ؟ كما جعلتم خروج البول دليلا على ذكوريته وأنوثيته ، فالجواب أن البول لا يخرج الا من الفرج المعتاد ، والمنى قد يخرج من المعتاد وغيره ،

## قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) فأما ايناس الرشد فهو اصلاح الدين والمال ، فاصلاح الدين ان لا يرتكب من المعاصى ما يسقط به المعدالة ، واصلاح المال أن يكون حافظاً لماله غير مبلر ويختبره الولى اختبار مثله من تجارة ان كان تاجراً أو تناء ان كان تانئاً أو اصلاح أمر البيت ان كانت امرأة . واختلف اصحابنا في وقت الاختبار فمنهم من قال : لا يختبر في التجارة الا بعد البلوغ ، لأن قبل البلوغ لا يصحح تصرفه ، فلا يصح اختباره ، ومنهم من قال : يختبر قبل البلوغ لقوله تعالى : (وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح » فامر باختبار اليتامى وهم الصفار ، فعلى هذا كيف يختبر ؟ فيه وجهان (أحدهما) أنه يسلم اليه المال فاذا ساوم وقرر الثمن عقد الولى لأن عقد الصبى لا يصح (والثانى) أنه يتركه حتى يعقد لأن هذا موضع ضرورة .

(فصل) وان بلغ مبدراً استديم الحجر عليه لان الحجر عليه انها يثبت للحاجة اليه لحفظ المال والحاجة قائمة مع التبذير فوجب أن يكون الحجسر باقياً ، وأن بلغ مصلحا للمال فاسقا في الدين استديم الحجر عليه لقوله تعالى الشيا ، وأن بلغ مصلحا للمال فادفعوا اليهم أموالهم » والفاسق لم يؤنس منسه الرشد ، ولان حفظه للمال لا يوثق به مع الفسق لانه لا يؤمن أن يدعوه الفسق الى التبذير فلم يفك الحجر عنه ، ولهذا لم تقبل شهادته وأن كان معسروفا بالصدق لانا لا نامن أن يدعوه الفسق الى الكذب وينظر في ماله من كان ينظر في حال الصغر وهو الأب والجد والوصى والحاكم لانه حجر ثبت من غير قضاء فكان النظر الى ما ذكرنا كالحجر على الصبى والمجنون .

الشرح قوله « آنستم » مر ً بك بعض معانيه • وقال الأزهرى تقول العرب : اذهب فاستأنس هل ترى أحداً معناه تبصر • قال النابغة :

كأن رحلي وقد زال النهار بنا بوم الجليل على مستأنس وحد

أراد ثوراً وحشيا يتصر هل يرى قانصا فيحدره ، وقيل آنست وأحسست ووجدت بمعنى واحد ، وقراءة العامة « رشداً » بضم الراء وسكون الشين • وقرأ السلمى وعيسى الثقفى وابن مسعود « رشداً » بفتح الراء والشين ، وقيل رشداً مصدر رشد وبابه سما يسمو ، ورشداً بفتاح الشين مصدر رشد ، وبابه علم • وكذلك الرشاد •

واختلف العلماء في تأويل « رشداً » فقال الحسن وقتادة وغيرهما صلاحا في الدين والعقل وقال ابن عباس والسدى والثورى صلاحا في العقل وحفظ المال . قال سعيد بن جبير والشعبي ان الرجل ليأخذ بلحيته وما بلغ رشده ، فلا يدفع الى اليتيم ماله وان كان شيخا حتى يؤنس منه رشده • وقال مجاهد : (رشـــدا) يعني في العقــل خاصة ، وقال الضــحاك : لا يعطى اليتيم ماله أن بلغ مائة سنة حتى يعلم منه اصلاح ماله • وأكثر بلوغ الحلم وان شاخ لا يزول الحجر عنه . وهو مذهب مالك . وقال أبو حنيفة لا يحجر على آلحر البالغ اذا بلغ مبلغ الرجال ، ولو كان أفسق الناس وأشدهم تبذيراً اذا كان عاقلاً • وبه قال زفر بن الهديل • وهو مذهب كان يبتاع وفي عقله ضعف • فقيل : يا رسول الله احجر عليه فانه يبتاع وفي عقله ضعف، فاستدعاه رسول الله صلى الله عليه وسيلم فقيال: « لا تبع » فقال : « لا أصبر » فقال : « اذا بايعت فقل : لا خلابة . ولك الخيار ثلاثًا » قالوا : فلما سأله القوم الحجر عليه لما كان من تصرفه من العبن ولم يفعـــل عليه السلام، ثبت أن الحجر لا يجوز، وهذا لا حجة لهم فيه، لأنه مخصوص بذلك على أوجه ساقها شيخنا النووى في أول البيوع •

قال الامام الشافعي رضى الله عنه: ( ان كان مفسداً لماله ودينه ، أو كان مفسداً لماله دون دينه حجر عليه ) وان كان مفسداً لدينه مصلحا لماله فعلى وجهين (أحدهما) وهو اختيار أبي العباس بن سريج: يحجر عليه (والثاني) لا حجر عليه ، وهو اختيار أبي استحاق المروزي ، والأظهر من مذهب الشافعي ، قال الثعلبي: وهذا الذي ذكرناه من الحجر على المنفيه قسول عثمان وعلى والزبير وعائشة وابن عباس ، وعبد الله بن جعفر رضوان الله عليهم ومن التابعين شريح ، وبه قال من الفقهاء مالك وأهل المدينة والأوزاعي وأهل الشام وأبو يوسف ، ومحمد وأحمد واسحاق وأبو ثور ، قال الثعلبي: وادعى أصحابنا الاجماع في هذه المسألة ،

فاصلاح الدين يكون بأن لا يرتكب من المعاصى ما ترد به شهادته ، واصلاح المال أن لا يكون مبذراً ، وقال مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى : اذا بلغ الرجل مصلحاً لماله دفع اليه ماله ، وان كان مفسداً لدينه ، ا هـ .

دليلنا قول الله تعالى « فان آنستم منهم رشداً » قال ابن عباس: الرشد الحلم والعقل والوقار ، والحلم والوقار لا يكونان الا لمن كان مصلحا لماله ودينه ، وهكذا قال الحسن البصرى ؛ ولأن افساده لدينه يمنع رشده ، والثقة في حفظ ماله ، كما أن الفسق يسقط عدالته ويمنع من قبول قوله وان عرف عنه الصدق في القول .

أذا ثبت هذا فبلغ غير مصلح لماله ولدينه ؛ فانه يستدام عليه الحجر ، وان صار شيخا ، وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد . وقال آبو حنيفة : « اذا بلغ غير مصلح لماله لم يدفع اليه ، لكن ان تصرف فيه ببيع أو عتق أو غيره نفذ تصرفه ، فاذا بلغ خمساً وعشرين سنة انفك عنه الحجر ودفع اليه ماله ، وان كان مفسداً لدينه وماله ، الأنه قد آن له أن يصير جدا لأنه قد بغغ باثنتي عشرة سنة فيتزوج ويولد له ولد ويبلغ ولده لاثنتي عشرة سنة ويولد له ولد ويبلغ ولده لاثنتي عشرة سنة ويولد له ، قال : وأنا أستحيى أن أمنع الجد ماله » .

دليلنا قوله تعالى « حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم » وقد بينا الرشد ما هو ، وهذا لم يؤنس منه الرشد فلم يفك عنه الحجر ولم يدفع اليه ماله كما لو كان ابن أربع وعشرين سنة ، وأما فوله ( أنه آن له أن يصير جداً ، ألا ترى أن المجنون يستدام عليه الحجر مادام مجنونا ، وأن كان جداً ) .

إذا ثبت هذا فانه ينظر في ماله من كان ينظر فيه قبل البلوغ ، لأنه حجر ثبت عليه من حاكم فكان الى الناظر فيه قبل البلوغ ، كالنظر في مال الصغير .

فسرع وأما اصلاح المال فلا يعلم الا بالاختبار ، وفى وقت الاختبار وجهان (أحدهما) لا يصح الا بعد البلوغ ، لأن الاختبار أن يدفع اليه المال ليبيع ويشترى فيه وينفقه . وهذا لا يصح الا بعد البلوغ ، فأما

قبل هذا فهو محجور عليه للصغر (والثانى) يصح لقوله تعالى: «وابتلوا اليتامى النخ» وهذا يقتضى أن يكون الاختبار قبل بلوغ النكاح، ولأن تأخير الاختبار الى البلوغ يؤدى الى الحجر على رشيد، لأنه قد يبلغ مصلحا لماله ودينه، فلو قلنا: ان الاختبار لا يجوز الا بعد البلوغ لاستديم الحجر على رشيد ومنع من ماله، لأنه لا يدفع اليه الا بعد الاختبار •

فاذا قلنا بهذا فكيف يختبر بالبيع والشراء ؟ فيه ثلاثة أوجه: (أحدها) يأمره الولى أن يساوم فى السلع ويقدر الثمن ، وليس يعقد ، لأن عقد الصبى لا يصح ، ولكن يعقد الولى ، ومنهم من قال : يشترى الولى سلعة ويدعها بيد البائع ويواطئوه على بيعها من الصبى ، فان اشتراها منه بثمنها عسرف رشده ، ومنهم من قال يجوز عقد الصبى لأنه موضع ضرورة ، وأما كيفية الاختبار فان كان من أولاد التجار وأصحاب المهن الذين يخرجون الى السوق فاختباره أن يدفع اليه شىء من ماله ليبيع ويشترى فى السوق ، أو تترك له مناسبة يباشر فيها مهنة أبيه مستقلا تحت نظر الولى واشرافه ، فان كان ضابطا جازما فى البيع والشراء والحرفة دل على رشده ، وان عبى عسالا يتغابن الناس بمثله فهو غير رشيد ،

وان كان من أولاد الحكام وأبناء الذين يصانون عن الأسسواق قال الشيخ أبو حامد: فاختبارهم أصعب من الأول ، واختبار الواحد منهم أن يدفع اليه شيء من المال ويجعل اليه نفقة الأسرة مدة شهر مثلا أو ما أشسبه ذلك ، لشراء متطلبات الدار واحتياجاتها ، فان كان ضابطا حافظا يحسن انفاق ذلك علم رشده ، وان كان غير ضابط لم يعلم رشده ، أو كما قال ، قال الصيدلاني : وولد البناء يختبر بالدراعة ، هذا اذا كان المختبر غلاما ، فان كان امرأة قال الشيخ أبو حامد وابن الصباغ : لا تختبر بالبيع والشراء ، لأن العادة جرت أنها لا تباشر ذلك ، وانما تختبر في البيت بأن يدفع اليها شيء من المال ويتولى نساء ثقات الاشراف على فعلها ، وتؤمر بانفاق ذلك في الخبز والملح واللحم والخضر ، والوقود واصلاح أدوات المطبخ وصيانة أثاث البيت ، وما الى ذلك ، أو كما قال الصيمرى : ان كانت مبتذلة تعامل الخباز والصباغ اختبرت بالبيع والشراء ، وقال الصيمرى : ولا يعلم رشده الخباز والصباغ اختبرت بالبيع والشراء ، وقال الصيمرى : ولا يعلم رشده

حنى يتكرر ذلك منه التكرر الذي يؤمن أن يكون ذلك اتفاقاً (مصادفة) . فال الشافعي في الأم . وقد رأيت من الحكام من أمر باختبار من لا يوثق بحاله تلك الثقة بأن يدفع اليه القليل من ماله ، فان أصلح فيه دفع اليه ما بقى ، وان أفسد فيه كان الفساد في القليل أيسر منه في الكل ، ورأينا هذا وجها من الاختبار حسناً والله أعلم .

فسرع فيمن قامت بينة برشده ثم قامت بينة أخرى بسفهه و كتب السبكى على بن عبد الكافى رحمه الله تعالى رداً على سؤال من ابنه الأمام تاج الدين صاحب طبقات الشافعية فى امرأة سفيهة تحت الحجر قامت بينة برشدها ثم حضر وصيها فأقام بينه بسفهها ، فهل تسمع بينته ويعاد الحجر عليها ؟ واختلف ابنه مع غيره من الفقهاء ، فقال على رحمه الله :

أما كون بينة السفه إلا تقبل إلا مفسرة فينبغي ذلك ، لأن الناس مختلفون فى أسباب السفه والرشد ؛ فمن الناس من يرى صرف المال الى الأطعمة النفيسة التي لا تليق بحاله سفها ، والصحيح أنه ليس بسفه ، ولكن صرفها فى الحرام سفه ، ومن الناس من يرى أن الصبى اذا بلغ وهو يفرط في انفاق المال في وجوه الخير من الصدقات ونحوها يكون سفيها لذلك ، والصحيح أنه لا يكون بذلك سفيها • ومن الناس من يرى أن الرشد هو الصــــالاح في وخالف فيه بعض أصحابنا وجماعة من العلماء • ومن السفه ما يكون طارئًا ومنه ما يكون مستداماً ﴾ والشاهد قد يكون عامياً وقد يكون فقيها ويسرى : سفها ما ليس بسفه عند القاضي • وكذلك الرشد • فكيف تقبل شــهادته مطلقة ؟ فينبغي أن لا تقبل الشهادة بالسفه حتى يبين سببه ، ولا بالرشب لـ . حتى بيين أنه مصلح لدينه وماله كما هي عادة المحاضر التي تكتب بالرشد • وقال الماوردي : أذا أقر الراهن والمرتهن عند شاهدين أن يؤديا ما سمعاه مشروحاً ، فلو أراد أن لا يشرحاً بل شهداً أنه رهن بألفين ، فإن لم يكونا من أهل الاجتهاد لم يجز ، وكذا ان كان من أهل الاجتهاد في الأصح ، لأن الشاهد ناقل ، والاجتهاد الى الحاكم •

وقال ابن أبي الدم الذي تلقيته من كلام المراوزة وفهمته من مدارج

مباحثاتهم المذهبية أن الشاهد ليس له أن يرتب الأحكام على آسبابها ، بل وظيفته نقل ما سمعه أو شاهده فهو سفير الى الحاكم فيما ينقله من قول سمعه أو فعل رآه ، وقد اختلف أصحابنا فى الشهادة بالردة ، هل تقبل مطلقة أو لابد من البيان ، والمختار عندى أنه لابد من البيان وفاقا للغزالى لاختلاف المذاهب فى التكفير ، ولجهل كثير من الناس ، وان كان الرافعى رجح قبولها مطلقة لظهور أسباب الكفر ، وهذه العلة لا يأتى مثلها فى السفه والرشد ، فيترجح أنه لابد من البيان كالجرح ، وليس الرشد كالتعديل حتى يقبل مطلقا، نعم هو مثله فى الاكتفاء فى الاطلاق فى صلاح الدين ، والاطلاق فى صلاح المدن النفصيل فيه ،

أما اطلاق الرشد من غير بيان الدين والمال فلا يكفى ، وبعد أن أوضح العلامة رحمه الله تقديم بينة الرشد على بينة السفه مقيدة بالتاريخ قال : وأما ما قاله الشيخ تقى الدين أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله فى فتاويه فى ثلاث مسائل متجاورة في أول كتاب التدليس • احداها فيمن علم يسار شمخص فى زمان متقادم هل له أن يشهد الآن بيساره ؟ وهل يسأله الحاكم عن كونه موسراً حال أداء الشهادة • وعليــه الشـــهادة ۴ كذلك أجاب رضي الله عنــه يعني ابن الصلاح \_ أن له أن يشهد الآن بيساره معتمداً على الاستصحاب • الا أن يكون قد طرأ ما أوجب اعتقاده بزواله أو جعله في صورة التشكيك في بقائه وزواله ، والاعتماد في هذا على الاستصحاب السالم عن طارىء • فحدثه كالاعتماد على مثله في الملك ولا يشترط فيه الخبرة الباطنة كما هنالك، وما علل به ذلك من أنه لا طريق له الا الاستصحاب في الباطن لا دليل له من الاستصحاب موجود هنا • قال : ومما يدل من كلامهم على جريانه في نظائره قولهم في البينة الناقلة في الدين في مسالة الابنين المسلم والنصراني وفي غيرهما أنها ترجح على المنفية ، لأنها اعتمدت على زيادة علم ، والأخرى ربما اعتمدت على الاستصحاب . وهذا تجويز منهم لذلك ، والا لكان ذلك قد جاء فيها لا من قبيل الترجيح ، بل يكتفي الحاكم بالشهادة أنه موسر ، فانه يتناوله الحال؛ فان أحوجه الى ذكر الحالة الراهنة فله أن يشهد لذلك معتمداً على الاستصحاب المذكور ، بل لا ينبغي أن يفصح بذلك في الشــهادة ، فانه

لابد من الدين بما شمل الحال الحاضرة • هـ كذا نقل السبكي كلام ابن الصلاح ، والله أعلم •

قال المسعودى : ولا يضمن الولى المال الذى يدفعه اليه للاختبار ، لأن ذلك موضع حاجة اليه ا هـ •

فرع اذا بلغت المرأة مرتبة من الادراك والتصون تجعلها مصلحة لمالها ودينها فك عنها الحجر ودفع اليها مالها ، سواء تزوجت أو لم تتزوج ثم يكون لها التصرف فى جميع مالها بغير اذن زوجها ، وبه قال أبو حنيفة رضى الله عنه ، وقال مالك رضى الله عنه : لايفك عنها الحجر حتى تتزوج ويدخل بها ، واذا تزوجت لم يجز لها أن تتصرف بأكثر من ثلث مالها بغير معاوضة الا باذن زوجها ،

دليلنا ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه خطب فى العيد فلما فرغ من خطبته أتى النساء فوعظهن وقال: « تصدقن ولو من حليكن ، فتصدقن بحليهن » رواه الشيخان ، فلو كان لا ينفذ تصرفهن بغير اذن أزواجهن لما أمرهن النبى صلى الله عليه وسلم بالصدقة ، ولا محالة أنه كان فيهن من لها زوج ومن لا زوج لها ولو أنها حرة بالغة رشيدة فليس تمنع من مالها كما لو تزوجت ،

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان بلغ مصلحا للدين والمال فك عنه الحجر لقوله تعالى: ((فان الستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم) وهل يفتقر فك الحجر الى الحاكم؟ فيه وجهان: (احدهما) لا يفتقر الى الحاكم الأنه حجر ثبت من غير حكم فزال من غير حكم كالحجر على المجنون (والثاني) أنه يفتقر الى الحاكم لأنه يحتاج الى نظر واختبار الفافتقر الى الحاكم كفك الحجر عن السفيه) .

الشرح الأحكام: اذا بلغ مصلحاً لماله ودينه فك عنه الحجر، وهل يفتقر فكه الى الحاكم ؟ فيه وجهان: (أحدهما) لا يفتقر الى الحاكم، لأنه حجر لم يفتقر ثبوته الى الحاكم فلم يفتقر فكه الى الحاكم كالحجر على المجنون، وفيه احتراز من حجر السفيه (والشاني) لا ينفك الا بحكم

الحاكم ، لأنه يفتقر الى نظر واجتهاد فافتقر الى الحاكم كالحجر على السفيه • هذا هو المشهور • وقال الصيمرى : ان كان الناظر فى ماله هو الأب أو الجد لم يفتقر الى الحاكم وان كان الناظر فيه أمين الحاكم ( الحارس ) لم ينفك الا بالحاكم • وان كان الناظر فيه هو الحاكم ففيه وجهان :

( أحدهما ) لا يفتقر الى الحاكم ، كما لو كان الناظر فيه الأب والجد . ( والثاني ) يفتقر الى الحاكم ، كما لو كان الناظر فيه أمين الحاكم .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

فصــل وان فك عنه الحجر ، ثم صار مبدرا حجر عليه ، لما روى « أن عبد الله بن جعفر رضى الله عنه ابتاع ارضا سبخة بستين الفا فقال عثمان : ما يسرنى أن تكون لى بنعلى معا ، فبلغ ذلك عليا كرم الله وجهه ، وعزم أن يسال عثمان أن يحجر عليه فجاء عبد الله بن جعفر الى الزبي ، وذكر أن عليا يريد أن يسال عثمان رضي الله عنهما أن يحجر عليه ، فقال الزبي: أنا شريكك فجاء على الى عثمان رضى الله عنهما وساله أن يحجر عليه فقال: كيف أحجر على من شريكه الزبيع ؟ » فدل على جواز الحجر ولأن كل معنى اقتضى الحجسر اذا قارن البلوغ اقتضى الحجر اذا طرأ بعد البلوغ ، كالجنون ، فأن فك عنسه الحجر ثم صار فاسقا ففيه وجهان . قال أبو العباس: يعاد عليه الحجر ، لانه معنى يقتضي الحجر عند البلوغ ، فاقتضى الحجر بعده كالتبذير . وقال أبو اسحاق: لا يعاد عليه الحجر لأن الحجر للفسق لخوف التبذير ، وتبذير الفاسق ليس بيقين ، فلا يزال به ما تيقنا من حفظه للمال ، ولا يعاد عليه الحجر ، لانه معنى يقتضي الحجر عند البلوغ ، فاقتضى الحجر بعده كالتبذير . وقال أبو اسحاق: لا يعاد عليه الحجر لأن الحجر للفسق لخوف التبذير، وتبذير الفاسق ليس بيقين ، فلا يزال به ما تيقنا من حفظه للمال ، ولا يعاد عليه الحجر بالتبذير الا بالحاكم ، لأن علياً كرم الله وجهه أتى عثمان رضى الله عنه وسأله أن يحجر على عبد الله بن جعفر ، ولأن العلم بالتبلير يحتاج الى نظر ، فان الفين قد يكون تبذيرا ، وقد يكون غير تبذير ، ولأن الحجر للتبذير مخُتلف فيه فلا يجوز الا بالحاكم ؛ فاذا حجر عليه لم ينظر في ماله الا الحاكم ؛ لأنه حجر ثبت بالحاكم فصار هو الناظر كالحجر على المفلس .

ويستحب أن يشهر على الحجر ليعلم الناس بحاله وأن من عامله ضبيع ماله ، فأن أقرضه رجل مالا أو باع منه متاعا لم يملكه ، لأنه محجور عليسه

لعدم الرشد ، فلم يملك بالبيع والقرض ، كالصبى والمجنون ، فان كانت العين باقية ردت ، وان كانت تالفة لم يجب ضمانها لأن المالك ان علم بحاله فقد دخل على بصيرة وأن ماله ضائع ، وان لم يعلم فقد فرط حين ترك الاستظهار ، ودخل في معاملته على غير معرفة .

وان غصب مالا واتلفه وجب عليه ضمانه ؛ لأن حجر العبد والصبى آكد من حجره ، ثم حجر العبد والصبى لا يمنع من وجوب ضمان المتلف ، فلان لا يمنع حجر المبلر اولى ، فان أودعه مالا فأتلفه ففيه وجهان : (احسهما) انه لا يجب ضمانه ، لانه فرط فى التسليم اليه . (والثانى) يجب ضمانه ، لانه لم يرض بالاتلاف ، فان أقر بمال لم يقبل أقراره لانه حجر عليه لحظه فلا يصح أقراره بالمال كالصبى ، ولانا لو قلنا : يصح أقراره توصل بالاقرار ألى أبطال معنى الحجر ، ومالا يئزمه بالاقرار والابتياع لا يئزمه أذا فك عنه الحجر ، لأنا أسقطنا حكم الاقرار والابتياع لحفظ المال ، فلو قلنا : أنه يئزمه أذا فك عنه الحجر لم يؤثر الحجر في حفظ المال ، وأن طلق أمرأته صح الطلاق، اذا فلحجر لحفظ المال ، وأن طلق أمرأته صح الطلاق، أذا فلحجر لحفظ المال ، وأن طلق أمرأته صح الطلاق، حاز ، لانه أذا صح الطلاق لا يضيع المال ، بل يتوفر المال عليه وأن خالع جاز ، لانه أذا صح الطلاق بغير مال فلأن يصح بالمال أولى .

ولا يجوز للمراة ان تدفع اليه المال فان دفعته لم يصح القبض ، ولم تبرا الراة منه ، فان تلف كان ذلك من ضمانها ، وأن تزوج ممن غير اذن الولى تزوج من غير فالنكاح باطل لانه يجب به المال ، فاذا صححنا من غير اذن الولى تزوج من غير حاجة ، فيؤدى الى اتلاف المال ، فان تزوج باذنه صح ، لان الولى لا يأذن الا في موضع الحاجة . فلا يؤدى الى اتلاف ماله ، فان باع باذنه ففيه وجهان : ( احدهما ) يصح ، لأنه عقد معاوضة فملكه بالاذن كالنكاح . ( والتسلنى ) لا يصح ، لأن القصد منه المال ، وهو محجور عليه في المال ، فان حلف انعقدت يمينه ، فاذا حنث كفر بالصوم ، لانه مكلف ممنسوع من التصرف بالمال ، فصحت يمينه ، وكفر بالصوم كالعبد ، وان احرم بالحج صح احرامه لاته من أهل العبادات ، فان كان فرضاً لم يمنع من أتمامه ، ويجب الانفاق عليه الى ان يفرغ منه لائه مال يحتاج اليه لأداء الفرض فوجب .

وان كان تطوعاً - فان كان ما يحتاج اليه في الحج لا يزيد على نفقته - لزمه اتمامه - وان كان يزيد على نفقته - فان كان له كسب اذا اضيف الى النفقة ، امكنه الحج ، لزمه اتمامه ، وان لم يمكنه حلله الولى من الاحرام ، ويصير كالمحصر ويتحلل بالصوم دون الهدى ، لأنه محجود عليه في المال ، ويصير كالمحوم دون الهدى ، وان اقر بنسب ثبت النسب ، لأنه حسى فتحلل بالصوم دون الهدى كالعبد ، وان اقر بنسب ثبت النسب ، لأنه حسى

ليس بمال فقبل اقراره به كالحد وينفق على الولد من بيت المال ، لأن القسر محجود عليه في المال ، فلا ينفق عليه من المال كالعبد ، وان وجب له القصاص فله أن يقتص ويعفو ، لأن القصد منه التشفى ودرك الغيظ ، فأن عفا عسن مال وجب المال ، وأن عفا مطلقاً أو عفا على غير مال ، فأن قلنا : أن القتسل يوجب أحد الأمرين من القصاص أو الدية وجبت الدية ، ولم يصح عفسوه عنها ، وأن قلنا : أنه لا يوجب غير القصاص سقط ولم يجب المال ) ،

الشرح قصة عبد الله بن جعفر رواها الشافعى فى مسنده عن محمد بن الحسن عن أبى يوسف القاضى عن هشام بن عروة عن أبيه به وأخرجها أيضا البيهقى وقال : يقال ان أبا يوسف تفرد به ، وليس كذلك ، ثم أخرجها من طريق الزهرى المدنى القاضى عن هشام نحوه ، ورواها أبو عبيدة فى كتاب الأموال عن عفان بن مسلم عن حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال : قال عثمان لعلى رضى الله عنه ألا تأخذ على يد ابن أخيك \_ يعنى عبد الله بن جعفر \_ وتحجر عليه ، اشترى سبخة \_ أى يد ابن أخيك \_ يعنى عبد الله بن جعفر \_ وتحجر عليه ، اشترى سبخة \_ أى أرضاً لا تنبت \_ بستين ألف درهم ما يسرنى أنها لى ببعلى ، وقد سساق القصة البيهقى فقال : اشترى عبد الله بن جعفر أرضا سبخة فبلغ ذلك عليا رضى الله عنه ، فعزم على أن يسأل عثمان الحجر عليه فجاء عبد الله بن جعفر ألى الزبير فذكر له ذلك ، فقال الزبير : أنا شريكك ، فلما سسأل على عثمان الحجر على من شريكه الزبير » أ الحجر على عن شريكه الزبير » أ الحجر على عن شريكه الزبير » أ

وقال الرافعى: الثمن ثلاثون ألفاً • قال الحافظ: لعله من غلط النساخ ، والصواب بستين ألفاً ا هـ • (قلت) وقد ورد التصحيف أيضاً فى قـــول عثمان رضى الله عنه: ما يسرنى أن تكون لى ببغلى فوردت ببغلى ، ووردت بنعلى ، وروى القصة ابن حزم فى المحلى فقال: بستين ألفاً •

أما أحكام الفصل فقد استدل بهذه الواقعة من أجاز الحجر على من كان سىء التصرف ، وبه قال على وعثمان وعبد الله بن الزبير وعبد الله ابن جعفر وشريح وعطاء والشافعي ومالك وأبو يوسف وأبو محمد • قال الحافظ ابن حجر في فتح البارى : والجمهور على جواز الحجر على الكبير

وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهرية ، ووافق أبو يوسف ومحمد • قال الطحاوى : ولم أر عن أحد من الصحابة منع الحجر على الكبير ، ولا عن التابعين الا عن ابراهيم وابن سيرين •

وحكى صاحب البحر الزخار عن العترة أنه لا يجوز مطلقاً ، وعن أبى حنيفة أنه لا يجوز أن يسلم اليه ماله الا بعد خمس وعشرين ، سواء أفسد دينه وماله عليه الحجر اذا أسلم اليه ماله بعد خمس وعشرين ، سواء أفسد دينه وماله أو أحدهما • قال العمرانى فى البيان : اذا بلغ الصبى مصلحاً لماله ودينه ففك عنه الحجر ودفع اليه ماله ، ثم صار مفسداً لدينه وماله أو لماله ، فأنه يعاد الحجر عليه بلا خلاف على المذهب • فأما افساد الدين فمعروف ، وأما افساد الحجر عليه بلا خلاف على المذهب • فأما افساد الدين فمعروف ، وأما افساد مثل الزنا وشرب الخمر وغير ذلك • والثانى أن ينفقه فيما لا مصلحة له فيه ولا غرض ، مثل أن يشترى ما يساوى درهما بمائة درهم • فأما اذا أكل الطيبات ولبس الناعم من الثياب ، وأنفق على الفقهاء والفقراء فهذا ليس فيه افساد للمال ا ه •

وأما اذا عاد مفسداً لدينه وهو مصلح لماله فهل يعاد الحجر عليه ؟ فيه وجهان : قال أبو العباس : يعاد عليه الحجر لقوله تعالى : « فان كان الذى عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل » فأثبت الولاية على السفيه وهذا سفيه ، ولأنه معنى لو قارن البلوغ لمنع فك الحجر عنه ، فاذا طرأ بعد فك الحجر عنه ، اقتضى ذلك اعادة الحجر عليه كالتبذير ، وقال أبو اسحاق المروزى : لا يعاد عليه الحجر لأن الحجر يراد لحفظ ماله ، فاذا كان مصلحا لماله لم يعد عليه الحجر ، ويخالف اذا قارن المساد الدين البلوغ لأن الحجر اذا ثبت لم يزل عنه الا بأمر قوى ، فكذلك افساد الدين البلوغ لأن الحجر اذا ثبت لم يزل عنه الا بأمر قوى ، فكذلك اذا فك عنه الحجر لم يعد عليه الا بأمر قوى ، هذا مذهبنا ، وأنه اذا عاد مفسدا لماله ودينه عاد عليه الحجر ، وبه قال عثمان وعلى والزبير وعبد الله بن جعفر وعائشة أم المؤمنين وشريح ومالك وأبو يوسف ومحمد ، وقد مضى خلاف أبى حنيفة لهم جميعا ،

دليلنا ما مضى فى قوله تعالى : « فان كان الذى عليه الحق ســفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل » •

قال الشافعي رضى الله عنه: والسفيه هو المفسد لماله ودينه، والضعيف هو الصبى والشيخ الفاني، والذي لا يستطيع أن يمل المجنون • والسفيه اسم ذم يتناول المبذر، فأما قوله تعالى: « سيقول السفهاء من الناس » الآية • فأراد اليهود والنصارى •

وقوله تعالى: « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » الآية • قيل: أراد به النساء ، وهو قول مجاهد ، وهذا القول لا يصح ، وانما تقول العرب للنساء سفائه أو سفيهات • لأنه الأكثر فى جمع فعيلة •

وروى عن عمر رضى الله عنه: من لم يتفقه فلا يتجر فى سوقنا ، قال القرطبى فكذلك قوله تعالى « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » يعنى الجهال بالأحكام ، وقوله تعالى: «أموالكم » أى أموالهم » كقوله تعالى: « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » أى آموال بعضكم • ويدل على ما ذكرناه أن حبان بن منقذ أصابه فى عقله ضعف ، فأتى أهله الى النبى صلى الله عليه وسلم فسألوه أن يحجر عليه ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : « لا تبع ، فقال انى لا أصبر ، فقال صلى الله عليه وسلم : من بايعته فقال : لا خلابة ولك الخيار ثلاثا » فلو كان الحجر لا يجوز على البالغ لأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم سؤالهم ، وانعا لم يجبهم الى الحجر لأنه يحتمل أن يكون الذي يغبن به مما يتغابن الناس بمثله •

ويدل على ما ذكرناه اجماع الصحابة فى قصة عبد الله بن جعفر حين قال عثمان رضى الله عنه: كيف أحجر على من شريكه الزبير ؟ وانما قال هذا لأن الزبير بن العوام رضى الله عنه كان معروفا ببصره فى التجارة ، فدل على أن الحجر جائز عندهم بالاجماع • وروى أن عائشة رضى الله عنها كانت تنفق نفقة كثيرة • فقال ابن الزبير لتنهين عائشة أو لأحجرن عليها • فبلغها ذلك فحلفت ألا تكلمه » فأناها ابن الزبير واعتذر اليها ، فكفرت عن يمينها وكلمته، فلم ينكر عليه أحد • ويقول: ان عائشة رضى الله عنها بالغة رشيدة ، فكيف

يحجر عليها ؟ ولأن كل معنى لو قارن البلوغ منع من تسليم المال اليه ، فاذا طرأ بعد البلوغ اقتضى اعادة الحجر عليه كالمجنون .

في على نفسه جدا مع يساره وامتلائه ، فهل يحجر عليه • فيه وجهان حكاهما الصيمرى • الصحيح أنه لا يحجر عليه •

ف وع أما في حالة التبذير والاسراف اذا صار ذلك منه بعد فك الحجر عنه، فانه لا يعيد الا الحاكم • وبه قال أبو يوسف • وقال محمد: يصير بذلك محجوراً عليه ، وهو قول بعض أصحابنا الخراسانيين •

دليلنا أن عليا رضى الله عنه سأل عثمان رضى الله عنه أن يحجر على عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، فدل على آنه لا يصير محجورا عليه الا بالحاكم ، ولأن الحجر بالتبذير مختلف فيه فافتقر الى الحاكم ، كالطلاق بالعنقة لا يثبت الا بالحاكم لموضع الاختلاف فيه و فاذا حجر عليه لم ينظر في ماله الا بالحاكم ، لأنه حجر ثبت بالحاكم ، فكان هو الناظر فيه كالحجر على المفلس ويستجب أن يشهر الحاكم على ذلك ، فيشهر هذا الحجر بوسائل الاشهار العرفية حسب كل زمان ومكان ، ففى القرى مثلا أو فى البلاد المتبدية يكون بالمنادى أو الاعلان الملصق ، وفى المدن الكبرى يكون بالنشر فى الصحف بالمقروءة ، حتى لا يغتر الناس بمعاملته ،

فرع فاذا باع أو اشترى بعد الحجر كان ذلك باطلا ، فان حصل له فى يد غيره مال استرجعه الحاكم منه ان كان باقيا ، أو استرجع بدله ان كان تالفا • وان حصل فى يد المحجور عليه مال لغيره ببيع أو غيره استرده الحاكم منه ورد على مالكه وان باعه غيره شيئا أو أقرضه اياه ، ثم تلف فى يده أو أتلفه فانه لا يجب عليه ضمانه ، سواء علم بحجره أو لم يعلم ، لأنه ان علم بحجره فقد دخل على بصيرة ، وان لم يعلم بحاله فقد قصر وفرط حيث بايع بحجره فقد دخل على بصيرة ، وان لم يعلم بحاله فقد قصر وفرط حيث بايع من لا يعلم حاله ، ولا يلزمه اذا فك عنه الحجر ، لأن الحجر عليه لحفظ ماله ، فلو ألزمناه ذلك بعد الحجر لبطل معنى الحجر ، وهذا فى ظاهر الحكم ، وهل يلزمه ضمان فيما بينه وبين الله تعالى ؟ فيه وجهان ، حكاهما فى الافصاح :

(أحدهما) يلزمه ذلك . وبه قال الصيدلاني والعمراني ، لأن الحجــر لا يبيح له مال غيره .

(والثانى) لا يلزمه و قال فى الافصاح: وهو الأصح، وان غصب فى يده عينا فتلفت فى يده أو أتلفها فى يده أو يد مالكها وجب عليه ضمانها ، لأن السفيه أحسن حالا من الصبى والمجنون لأنه مكلف اذا أتلفا على غيرهما مالا وجب عليهما الضمان ، فكذلك هذا مثله ، وان أودعه رجل عينا فأتلفها ، فهل يجب عليه الضمان ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يجب عليه ضمانها لأن صاحبها عرضها للاتلاف بتسليمها اليه و (والثانى) يجب عليه الضمان لأن مالكها لم يرض باتلافها ، لأن غير المحجور عليه لا يلزمه ذلك فالمحجور عليه أولى و

وان أقر لغيره بعين فى يده أو دين فى ذمته لم يلزمه ذلك فى الحال ، ولا بعد فك الحجر ، لأنا لو قبلنا اقراره لبطلت فائدة الحجر ، والحجر يقتضى حفظ ماله .

فرع وان طلق السفيه أو خالع صح طلاقه وخلعه ، الا أن المرأة لا تسلم المال اليه ، بل تسلم الى وليه ، فان سلمته اليه فتلف فى بده أو أتلفه وجب عليها الضمان كما قلنا فى البيع ، ولو أذن ولى السفيه للمسرأة بتسليم المال الى السفيه فسلمته اليه فهل تبرأ ؟ فيه وجهان : (أحدهما) تبرأ كما لو سلمت المرأة المال الى العبد باذن سيده ، (والثانى) لا تبرأ لأنه ليس من أهل القبض ، هذا مذهبنا وبه قال عامة أهل العلم ،

وقال ابن أبى ليلى والنخعى وأبو يوسف: لا يصبح طلاقه وخلعه و دليلنا قوله تعالى: « الطلاق مرتان ، فامساك بمعروف أو تسريح باحسان » ، ولم يفرق بين السفيه وغيره ، ولأنه يستفيد بالطلاق ، فانه ان كان قبل الدخول رجع اليه نصف المهر ، وأن كان بعد الدخول سقطت عنه النفقة والكسوة والمصالح ويحصل له ذلك بالخلع وما بذلت له .

فرع ولا يصح نكاحه بغير اذن الولى ، لأن النكاح يتضمن وجرب المال فلم يصح بغير اذن الولى ، وان احتاج الى النكاح فالولى بالخيار

أن شاء زوجه بنفسه وتولى العقد، وأن شاء أذن له ليعقد بنفسه، لأنه عامل مكلف، وأنما حجر عليه لحفظ ماله بخلاف الصبي .

وان تزوج السفيه بغير اذن الولى ودخل بها فما الذى يلزمه ؟ قال المسعودى: فيه ثلاثة أقوال (أحدهما) لا يلزمه شيء كما لو اشترى شيئاً بغير اذن وليه وأتلفه • (والثانى) يلزمه مهر المثل ، كما لو جنى على غيره • (والثالث) يلزمه أقل شيء يستباح به البضع لأن البضع لا يستباح بالاباحة • وأما البغداديون من أصحابنا فقالوا: هي على وجهين (أحدهما) لا يلزمه شيء • (والثاني) يلزمه مهر المثل •

وان اذن الولى فى البيع والشراء فباع أو اشترى فهل يصح ؟ فيه وجهان (أحدهما) يصح كما يصبح النكاح اذا أذن له فيه . (والثانى) لا يصح لأن البيع والشراء يختلف حكمه ساعة فساعة ، لأنه قد يزيد سعر السوق وينقص ، فافتقر الى عقد الولى ، ولأن البيع والشراء يتضمن المال لا غير ، وهو محجور عليه فى المال بخلاف النكاح .

وان حلف انعقدت بهينه ، فان حنث كمر بالصوم ، ولا يكفر بالمال لأنه محجور عليه في المال ، وان أحرم بالحج صح احرامه لأنه من أهل التكليف ، فان كان فرضا لم يمنع من اتمامه واتفق عليه من ماله ما يحتاج اليه وان كان متطوعاً فان كانت نفقته على اتمامه لا تزيد على نفقة الحضر فان كان متطوعاً فان كانت تزيد على نفقة الحضر ، فان كان له كسب فقال : أنا أتمم النفقة بالكسب لم يحلل ، وان لم يكن له كسب حلله الولى ويصير كالمحصر ، فيتحلل بالصوم دون الهدى لأنه محجور عليه في المال ، وبصير كالمحصر ، فيتحلل بالصوم دون الهدى لأنه محجور عليه في المال ، فأشبه المفلس في هذه الأمور كلها ، وبهذا قال أصحاب آحمد رضى الله عنه ،

وان أقر بنسب يلحقه فى الظاهر ثبت النسب ، لأن ذلك لا يتضمن اتلاف المال وان أقر بنسب من يلزمه نفقته لم ينفق عليه من ماله بل ينفق عليه من بيت المال • وان وجب له القصاص فله أن يقبض لأن الغرض منه التشفى ، وان عفا عنه على مال كان الأمر له • وان عفا مطلقاً أو على غير مال • فان قلنا أن الواجب القصاص لا غير صح عفوه • وان قلنا أن الواجب

أحد الأمرين لم يصح عفوه عن المال ، وان أقر بجناية العمد صح اقراره لأنه غير متهم فى ذلك ، فان أراد المقر له العفو على المال ، قال الطبرى : فان قلنا : ان موجب العمد القود ثبت المال ، لأن الذى ثبت باقراره هو القسل والقطع دون المال ، وان قلنا ان موجبه أحد الأمرين فهل يثبت ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : فيه قولان كالعبد اذا أقر بالسرقة فانه يقبل فى المال ؟ فيه قولان ، ومنهم من قال : له أخذ المال قولا واحدا ، لأن الواجب أحدهما لا بعينه ، وكل واحد منهما بدل عن الآخر ، وتعلقهما بسبب واحد ، وأما السرقة ففيها حكمان (أحدهما) القطع لله تعالى لأنه حق الله تبارك وتعالى ، والآخر للآدمى فجاز ثبوت أحدهما دون القطع ، ولهذا لو شهد رجل وامرأتان على السرقة ثبت المال دون القطع ، ولو شهدا على القطع لم يثبتا ،

وان دبر السفيه أوصى \_ على ما سنفصله ان شاء الله فى أحكام المدبر \_ فاختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : يصح قولا واحدا ، قال الطبرى : وهو الصحيح ؛ لأن الصغير لا حكم لقوله ولا يصح شيء من اقراره بخلاف السفيه فانه يصح اقراره بالنسب ،

فرع المرتد اذا قلنا: ان ملكيته باقية على ماله فانه محجور عليه • وهل يفتقر الى حجر الحاكم ؟ فيه قولان • واذا زال السفه فانه لا ينفك الحجر عنه الا بحكم الحاكم ، لأنه حجر ثبت بالحاكم فلم يزل من غير حكمه • والله تعالى أعلم وهو الموفق للصواب •

فرع ذكر ابن حجر فى تحقته : غاب يتيم فبلغ ولم يعلم رشده لم يجز لوليه النظر فى ماله معتمدا استصحاب الحجر للشك فى الولاية عند العقد وهى شرط وهو لابد من تحققه ، فان تصرف اثم ، ثم أن بان غير رشيد نفذ التصرف والا فلا ، وقد ينافيه ما يأتى من الولى فى دوام الحجر ، لأنه الأصل ، الا أن يقال : محل ذلك فى حاضر لأنه يعرف حاله غالباً بخدك الفائب ، وليس قول المولى : قبضت مهرها باذنها ، ولا قوله : اضمنى اقراراً بالرشد فلا ينعزل به والبلوغ فى الذكر والأنشى انما يتحقق فى أحد شيئين :

(أحدهما) يسمى بلوغاً بالسن باستكمال خمس عشرة سنة قمرية تحديداً من انفصال جميع الولد بشهادة عدلين خبيرين ، وشد من قال بخلاف ذلك وقال الشافعي رضى الله عنه : رد النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبعة عشر صحابيا وهم أبناء أربع عشرة سنة لأنه لم يرهم بلغوا ، وعرضوا عليه وهم أبناء خمس عشرة سنة فأجازهم منهم : زيد بن ثابت ورافع بن خديج وابن عمر ، وقصة ابن عمر صححها ابن حبان ، وأصلها في الصحيحين .

(ثانيهما) ويسمى بلوغا بالاحتلام خروج المنى كما قال النووى: (أو خروج منى) من ذكر أو أنثى لقوله تعالى: (واذا بلغ الأطفال منكم الحلم) مع خبر رفع القلم عن ثلاث: (عن الصبي حتى يحتلم) والحلم الاحتلام، وهو ما يراه النائم وكنى به هناعن خروج المنى ولو يقظة بجماع أو غيره ويشترط تحققه، فلو أتت زوجة صبى بلغ تسع سنين بولد للامكان لحقه، لأن النسب يكتفى فيه بمجرد الامكان، ولم يحكم ببلوغه لأنه لابد من تحقق خروج المنى، وخرج بخروجه ما لو أحس بانتقاله من صلبه فأمسك ذكره فرجع فلا يحكم ببلوغه كما لا غسل، وبحث الزركشى ومن تبعه الحكم ببلوغه بعيد، والفرق بأن مدار البلوغ على العلم بانزال المنى، والفسل على حصوله فى الظاهر بالتحكم أشبه على أنه بنزوله ثم رجوعه .

ووقت امكانه فيهما استكمال تسع سنين قمرية تقريباً تظير ما مر في الحيض ، ونبات العانة الخشن بحيث تحتاج ازالته للحلق ، وظاهره أنها المبت لا للنابت وفيه خلاف لأهل اللغة ، والأشهر أنها النابت ، وأن المنبت شعرة ( بكسر أوله ) ووقته وقت الاحتلام يقتضى الحكم ببلوغ ولد الكافر بالسن أو الاحتلام ، ومثله ولد من جهل اسلامه لا من عدم من يعرف سنه على الأوجه للخبر الصحيح أن عطية القرظي رضى الله عنه كان في سبى بنى قريظة ، فكانوا ينظرون من أنبت الشعر قتل ، ومن لم ينبت الشعر لم يقتل ، وأنهم كشفوا عن عانته فوجدوها لم تنبت فجعلوه في السبى ، وخرج بها نبات نحو اللحية فليس بلوغا ، كما صرح في الشرح الصحير في وخرج بها نبات نحو اللحية فليس بلوغا ، كما صرح في الشرح الصحير في

الابط ، وألحق به اللحية والشارب بالأولى • فان البغوى ألحق الابط بالعانة دونهما ، وفى كل ذلك نظر ، بل الشعر الخشن من ذلك كالعانة فى ذلك وأولى الا أن يقال : ان الاقتصار عليها أمر تعبدى •

وأفهم قوله: يقتضى الحكم أنه أمارة على البلوغ بأحدهما ، نعم ال ثبت أن سنه دون خمس عشرة سنة ولم يحتلم لم يحكم ببلوغه ، ويقبل قـــوله يمينه ، وان لم يحلف الصبى احتياطاً لحقن الدم استعجلته بدواء ان كان ولد حربى سبى لا دمى طولب بالجزية .

ويحل النظر للخبر ، وأفهم قوله \_ يعنى النووى فى المنهاج \_ كالروضة ولد ، أنه لا فرق فى ذلك بين الذكر والأنثى ، وهو كذلك ، وان كان قضية المحرر اخراج النساء لأنهن لا يقتلن ، ونقله السبكى عن الجوزى ، والخنثى لابد أن ينبت على فرجيه معا ، لا المسلم فى الأصح لسهولة مراجعة أقاربه المسلمين غالباً ، ولأنه متهم باستعجاله تشوفاً للولايات بخلاف الكافر ، لأنه يفضى به الى القتل أو الجزية أو ضرب الرق فى الأنثى ، وما مر عام فى الذكر والأنثى كما تقرر ، وتزيد المرأة عليه حيضاً فى سنه السابق اجماعاً وحبلا ، لكنه دليل على سبق الامناء ، لأن الولد يخلق من الماءين ، فيالوضع يحكم ببلوغها قبله بستة أشهر ولحظة ، ما لم تكن مطلقة وتأتى بولد يلحق المطلق فيحكم ببلوغها قبل الطلاق بلحظة ،

ولو حاض الخنثى بفرجه وأمنى بذكر حكم ببلوغه، فأن وجد أحدهما فلا عند الجمهور ، ولا يشكل عليهم ما مر أن خروج المنى من الزائد يوجب العسل فيقتضى البلوغ ، لأن محله مع انسداد الأصلى ، وهذا غير موجود هنا ، وخالفهم الامام ما لم يظهر خلافه فيغير ، قالا : وهو الحت ، وقال المتولى : أن تكرر فنعم والا فلا ، قال المصنف : وهو حسن غريب ،

والرشد صلاح الدين والمال معا كما فسر به ابن عباس وغيره الآية السابقة ، ووجه العموم فيه مع أنه مثبتة وقوعه فى سياق الشرط ، قالوا : ولا يضر اطباق الناس على معاملة من لا يعرف حاله مع غلبة الفسسق ، لأن الغالب عروض التوبة فى بعض الأوقات التى يحصل فيها الندم ، فيرتفع الحجر بها ثم لا يعود بعود الفسق ، ويعتبر فى ولد الكافر ما هو صلاح عندهم ديناً ومالاً •

قال ابن الصلاح: ولا يلزم شاهد الرشد معرفة عدالة الشهود له باطنا فلا يكفى معرفتها ظاهراً ولو بالاستقامة • واذا شرطنا صلاح الدين فلا يفعل مجرماً مما يبطل العدالة بارتكاب كبيرة مطلقاً ، أو صغيرة ولم تغلب طاعاته معاصيه ، وخرج بالمحرم خارم المروءة ، فلا يؤثر في الرشد ، وأن حرم ارتكابه لكونه تحمل شهادة لأنَّ الحرمة فيه لأمر خارج • واذا شرطنا صلاح المال لم يحصل الا أن كان بحيث لا يبذر بأن يضيع المال \_ أى جنسه \_ باحتمال عبن فاحش \_ وسيأتي في الوكالة \_ بخلاف اليسيد في المعاملة ، كبيت ما يساوى عشرة بتسعة ، لأنه يدل على قلة عقله ، ومن ثم لو أراد به المحاياة والاحسان لم يؤثر لأنه ليس بتضييع ولا غبن ، ولو كان بعبن في بعض التصرفات لم يحجر عليه ، كما رجحه القمولي لبعد اجتماع الحجر وعدمه ، الكن الذي مال اليه الأذرعي اعتبار الأغلب أو رميه ولو قلساً ، وظاهر كلامهم أنه لا يلحق به الاختصاص في هذا وهو محتمل ، ويحتمل خلافه في بحسر لتملة علمه ، أو انفاقه ولو فلساً أيضا في محرم في اعتقاده ولو في صعيره ، والانفاق هنا مجاز عن خسر أو غرم أو ضيع ، اذ هذا هو الذي يقال في المخرج ف المعصية، والأصلح أن صرفه في الصدقة ووجوه الخير عام بعـــد خاص، والمطاعم والملابس والهذايا التي لا تليق به ليس بتبذير ، لأن له فيه غرضاً صحيحاً هو الثواب أو التلذذ، ومن ثم قالوا: لا سرف في الخير، كما لا خير فى السرف

وفرق الماوردى بين التبذير والسرف بأن الأول الجهل بمواقع الحقوق ، والثانى الجهل بمقاديرها • وكلام الغزالى يقتضى ترادفهما ، ويوافقه قـ ول غيره : حقيقة السرف مالا يقتضى حمداً عاجلا ، ولا أجرا آجلا ، ولا ينافى ما هنا عد الاسراف فى النفقة معصية ، لأنه مفروض فيمن يقترض لذلك من غير رجاء ، وفاء من جهة ظاهرة مع جهل المقرض بحاله •

ويختبر من جهة الولى ولو غير أصل رشد الصبى فيهما لقوله تعمالي : ( وابتلوا اليتامي ) أما في الدين فمبشاهدة حاله من فعمل الطاعات ، وتوقى

المحرمات ومن زاد على ذلك توقى الشبهات ، أراد لا الاشتراط كما عرف من شرط الرشد السابق ، وقد جوزا للشاهد به اعتماد العدالة الظاهرة ، وأن لم يحط بالباطنة ، وأما فى المال فهو يختلف بالمراتب ، فيختبر ولد التاجر والسوقى بالبيع والشراء ، أى بمقدوماتهما ، فعطفه ما بعدهما عليهما من عطف الرديف أو الأخص ، وذلك لما يذكره بعد من عدم صحتهما منه ، فلا اعتراض عليه خلافاً لمن زعمه .

والمماكسة فيهما بأن يطالب أنقص مما يريده البائع وأزيد مما يريده المشترى ، ويكفى اختباره فى نوع من أنواع التجارة عن باقيها •

وولد الزارع بالزراعة والنفقة على القوام بها ، أى بمصالحها كحــرث وحصد وحفظ أى اعطائهم الأجرة ، وولد نحو الأمير بالاتفاق على أتباع أبيه ، والفقيه بذلك ، ونحو شراء الكتب •

والمحترف بما يتعلق بحرفته (يصح جره ، وعليه يرجع ضمير حرفته للمضاف اليه وهو سائغ ، وتكون فائدته أنه تعميم بعد تخصيص) ويؤيده قول الكافي يختبر الولد بحرفة أبيه وأقاربه (ورفعه وهو الأولى ، لافادته أن ما مر في ولد نحو التاجر محله اذا لم يكن للولد حرفة ، واختبر حينئذ بحرفة أبيه ، لأن الغالب حيث لا حرفة له أنه يتطلع لحرفة أبيه ، والا اختبر الولد بما يتعلق بحرفة نفسه ولم ينظر لحرفة أبيه ، لأنه لا يتطلع اليها ، ولا يحسنها حينئذ وتختبر المرأة من جهة الولى أيضاً كما هو ظاهر ، ولا ينافيه النص ، على أن النساء والمحارم يختبرونها ، لأن الولى ينيهم في ذلك وعليه قيل يكفى أحدهما وهو الأوجه ، وقيل : لابد من اجتماعهما ، وقضية هذا النص أنه لا تقبل شهادة الأجانب لها بالرشد وبه أفتى ابن خلكان ، لكن خالفه التاج الفزارى ، قال : وانما تعرض الشافعي للطريق الغالب في الاختبار دون الزيادة ا ه . •

ويؤيده ما يأتى فى الشهادة أن الشاهد عليها لا يكلف السؤال عن وجب تحمله عليها الا أن كان عاميا لأنه قد يظن صحة التحمل عليها اعتماداً على صوتها بما يتعلق بالغزل أى بفعله ان تخدرت ، والا فببيعه يطلق على المصدر والمغزول والقطن حفظاً وبيعاً ، كما تقرر •

فان لم يليقا بها أو لم تعتدهما فيما يعتاده أمثالها ، قال الصيمرى : والمرأة المبتدلة بما يختبر به الرجل ، وصون الأطعمة عن الهرة ، لأن بذلك يتبين الضبط وحفظ المال وعدم الانخداع ، وذلك قوام الرشد ، ونحوها أى الهرة - كالفأرة (والأطعمة) كالأقمشة ، واذا ثبت رشدها نفذ تصرفها بغير اذن زوجها ، وخبر (لا تتصرف المرأة الا باذن زوجها) أشار الشافعي الى ضعفه ، وبفرض صحته حملوه على الندب ، واستدل له بأن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أعتقت ولم تعملمه فلم يعبه عليها وفيه ما فيه ، اذ قول مالك رضى الله عنه : لا تعطى الرشيدة مالها حتى تتزوج ، وحينئذ لا تتصرف فيما زاد على الثلث بغير اذنه ما لم تصر عجوزاً لا ينافى ذلك ، والخشى يختبر بما يختبر به النوعان ،

ويشترط تكرر الاختبار مرتين أو أكثر حتى يغلب على الظن رشده ، لأنه قد يصيب مرة لا عن قصد ، ووقت الاختبار قبل البلوغ ، لا ناطة الاختبار في الآية باليتيم ، وهو انها يقع حقيقة على غير البالغ ، فالمختبر همو الولى ، والمراد بقبله قبيله ( بالتصغير ) حتى اذا ظهر رشده وبلغ سلم له ما له فوراً ، وقيل بعده لبطلان تصرف الصبى أى بالنسبة لنحو البيع ، فعلى الأول المعتبد الأصح ( بالرفع ) أنه لا يصح بيعه ، بل يمتحن في المماكسة ، فاذا أراد العقد عقد الولى ، لعدم صحته من المولى وعلى الوجهين يعطيه الولى مالا قليلا ليماكس به ، ولا يضمنه أن تلف عنده ، لأنه مأمور بالتسمليم اليه ، كذا ليماكس به ، ولو قبل بأن تلزمه مراقبته بحيث لا يكون اغفاله له حاملا له على تضييعه والا ضمنه لم يبعد ،

فرع ليس للولى أخذ شيء من مال أن كان غنيا مطلقاً ، فأن كان فقيراً أو انقطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته عند الرافعي، ورجح المصنف أنه يأخذ الأقل منها ومن أجرة مثله ، وأذا أيسر لم يلزمه بدل ما أخذه ، قال الاسوى : هذا في وصى أو أمين ، أما أب أو جد فيأخذ قدر كفايته اتفاقاً ، سواء الصحيح وغيره ، واعترض بأنه أن كان مكتسبا لا تجب نفقته ، ويرد بأن المتمد أنه لا يكلف الكسب ، فأن فرض أنه اكتسب مالا يكفيه لزم فرعه تمام كفايته ، وحيننذ فغاية الأصل هنا أنه اكتسب مالا يكفيه لزم فرعه تمام

كفايته ، وحيننذ فعاية الأصل هنا أنه اكتسب دون كفايت ، فيلزم الولد تمامها ، فاتجه أن له أخذ كفايته ، البعض في مقابلة عمله ، والبعض لقرابته ، وقيس بولى اليتيم فيما ذكر ، من جمع مالا لفك أسير مثلا فله ان كان فقيرا الأكل منه ، كذا قيل ، والوجه أن يقال : فله أقل الأمرين ، وللأب والجد استخدام محجوره فيما لا يقابل بأجرة ، ولا يضربه على ذلك على الأوجه ، خلافا لمن جزم بأن له ضربه عليه ، واعارته لذلك ، ولخدمة يتعلم منه ما ينفعه دينا أو دنيا ، وان قوبل بأجرة كما يعلم مما يأتى أول العارية .

وبحث أن علم رضا الولى كادنه ، وأن للولى ايجاره بنفقته ، وهو محتمل أن له فيها مصلحة ، لكون نفقته أكثر من أجرته عادة ، وأفتى المصنف بأنه لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته الى بلوغه ورشده ، وأن لم يكرهه لأنه ليس من أهل التبرع بمنافعه المقابلة بالعوض ، ومن ثم لم تجب أجرة الرشيد الا أن أكره ، ويجرى هذا فى غير الجد للأم ، قال الجلال البلقينى : ولو كان للصبى مال غائب فاتفق وليه عليه من مال نفسه بنية الرجوع اذا حضر ماله رجع أن كان أبا أو جدا ، لأنه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أى حتى الحاكم ، بل يأذن لن ينفق ثم يوفيه وأفتى القاضى بأن الأب لو حفظ مال الابن سنين فمات واشتبه على الحاكم أنه أنفق على الطفل من ماله أو مال نفسه حمل على فمات واشتبه على الحاكم أنه أنفق على الورثة ا ه .

وبمثله أفتى البلقينى وعلله بأن الوالد ولى متصرف والأصل براءة ذمته ما والظاهر يقتضى ذلك ، والأمين اذا مات وضمناه فذلك حيث لم يظهر ما يسقط النعلق بتركته اه نعم لذى المال أن يحلف بقية الورثة على أن أباه أنف على عليه ما كان له تحت يده ، وأفتى جمع فيمن ثبت له على أبيه دين فادعى انفاقه عليه بأنه يصدق هو ووارثه أى باليمين ، والبلقينى يقول بجواز الشرب على وجه لا يحتفل به من نحو عين ونهر لقاصر فيه شركة ولقط سنابل من زرعه كسرة له ساقطة ، وخالفه الزركشى فى الثانية ، أى لأنها كالثالثة ، القائل هو بامتناعها ، وخرج بما قيد به شرب يضر نحو زرعه فيمتنع ، وأفتى القائل هو فيما لو اشترى ضيعة من قيم يتيم وسلمه الثمن فكمل المولى ، وأنكر كون ذلك القيم وليا له واشترى الضيعة ثم اشتراها منه بأنه لا يرجع

بالثمن على البائع لأنه صدقه على الولاية ، كما لو اشترى من وكيل ودفع له الثمن فأنكر الموكل الوكالة وأخذ المبيع فاشتراه منه ، لا يرجع على الوكيل بالثمن ، لأنه صدقه على الوكالة وأخذ المبيع فاشتراه منه ، لا يرجع على الوكيل بالثمن لأنه صدقه على الوكالة ، واستشكله الغزى بأنه مخالف لقولهم اذا اشترى شيئاً وصدق البائع على ملكه ، ثم استحق رجع عليه بالثمن لأنه انما صدقه بناء على ظاهر الحال فكذا هنا .

وأجاب شيخنا بأن البائع فى تلك مقصر ببيعه ما هو مستحق ا هـ وفيـه ظر فان الملحظ انما هو التصديق على الملك وهو موجود فى الكل ، فكما عدر فى هذه باسناد تصديقه الى الظاهر ، فكذا فى نينك ، على أن القيـم والوكيل مقصران أيضاً ببيعهما قبل ثبوت ولايتهما ، ومن ثم جزمت بخلاف كلام القاضى قبيل الوديعة •

كلام أبى حنيفة وأصحابه فى حجر الفساد من كتباب أدب (١) القباضى للخصاف (٢) وشرحه للجيصاص (٦)

قال الخصاف: قال أبو حنيفة رحمه الله: الحجر على الحر باطل و وهذا صحيح من مذهب أبى حنيفة لا نعرف عنه خلافاً فى هذا، سواء كان الحجر لأجل السفه أو التبذير أو الافلاس وعند أبى يوسف ومحمد جاز الحجر على الحر فى هذه الوجود الثلاثة كلها و

أما المفلس فحكمه ما بينا من الخلاف ووجه قولهم • وأما التبذير فه و أن لا يعرف الرجل التصرف فيعين فيه ، وأما السفه فه و أن يفسد ماله ويسرف فيه ويضيعه بما لا ينبغى أن يفعله مع معرفته بالتصرف وقدرته على ضبطه ، فللقاضى أن يحجر عليه ويمنعه من التصرف عندهما • ولا يجوز ذلك عند أبى حنيفة • ووجه قوله ما بينا في الافلاس من جهة الكتاب والنظر ، ووجه قوله ما بينا في الافلاس من جهة الكتاب والنظر ، ووجه قوله عالى : « فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو

<sup>(</sup>۱) تحقیق قرحات زیادة رئیس تسم دراسات الثرق الادنی جامعة واشنطن . (۲) هو الامام ابو بكر احمل بن عمرو بن مهير الشيمانی المعروف بالخصاف المتوفى مستة ٢٦ هـ ۸٤٧م

<sup>(</sup>٣) هو الامام أبو بكر بن على الرازى المروف بالجساص المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ١٨٠ م

لا يستطيع أن يمل هو » (١) الآية • فأخبر الله تعالى أن من كان سفيها أو صعيفاً في التصرف فلا يحسن الاملاء يتولى ذلك وليه •

ولا يَجُوزُ للولِّي أَنْ يَتُولَى مَعَ بِقَاءُ وَلاَيْتُهُ فِي مَالُهُ ، وَهَذَا لا يُكُونُ الا محجوراً عليه ، ويحتجان أيضاً بالخبر المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن رجلا كان في عقدته ضعف فجاءوا به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: يارسول الله احجر على هذا فان في عقدته ضعفا ، فحجر عليه فقال: يارسول الله ، اني لا أصبر عن البيع ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اذا بعت (٢) فقل : لا خلابة » أي لاتغابن ، فلما حجر النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك الرجل لأجل التبذير كان لنا أن نحجر على المبذر، والجواب عن الآية أن نفس الآية تدل على صحة مذهب أبي حنيفة ، وذلك أن الله تعــالي أجاز مداينة السفيه والضعيف الذي لا يستطيع أن يمل بقوله تعالى « يأيها الذين آمنوا أذا تداينتم بدين الى أجل مسمى » (٢) ثم عطف عليه قوله « فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفًا » (1) الآية · ولو كان السفه يوجب الحجر على الحجر لما أجاز عقد مداينة السفيه كما لا يجموز عقمه مداينمة المجنون ، فلما أثبت الله تعالى عقد مدانية السفية والضعيف والعاجز عن الاملاء، ثم عطف عليه قوله « فليملل وليه بالعدل » فنحن نقول: أن المعطوف على العاجز عن الاملاء دون السفيه والضعيف ، وأراد أن الذي عليه الحق أذا كان عاجزاً عن املاء الشرط يملي وليه الشرط •

وقال المخالف فى هذا لأبى حنيفة : هو معطوف على السفيه والعاجز والضعيف جميعاً ، فعليه اقامة الدلالة على صحة دعواه أن المعطوف راجع الى جميع المذكورين فى الآية ، على أنه لو ثبت أن المراد بالمعطوف جميع المذكورين ، لم يكن فى ذلك دلالة على خلاف ما ذهب اليه أبو حنيفة ، وذلك أن الهاء فى قوله تعالى : وليه ، يحتمل أن تكون كناية عن ولى العقد ،

<sup>(</sup>١) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

 <sup>(</sup>۲) رواه في المسند جـ ۳ ص ۲۱۷ بلفظ : « أن كنت غير تارك البيع فقل هوها ولا خلابة ›
 ولاها لاخللابة » في سسنن أبي داود في كتساب البيسوع « أن كنت غير تارك البيع فقل هاء وهاء ولا خلابة » .

<sup>(</sup>٣ ) } )من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

ويحتمل أن تكون كناية عن ولى الذى عليه الحق ، فاذا احتمل الأمران لم يكن لهما دلالة فى ظاهر الآية ، ولم يكونا بها أولى بصرفها الى ولى الذى عليه الحق من أبى حنيفة بصرفه الى ولى العقد ، وصار كأنه قال : كان الذى عليه الحق سفيها وضعيفا ولا يحسن أن يملل ، فليملل ولى العقد ، وهو الذى له الحق بالعدل ، واذا كان كذلك سقط اجتجاج أبى يوسف ومحمد ، فظاهر الآية لأبى حنيفة •

والجواب عن الخبر ، فهو أن الخبر يدل أيضاً على ابطال الحجر على الحجر البالغ ، وذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم لما قال له الرجل : أنى لا أصبر عن البيع لم يمنعه من البيع ، وأجاز بيعه ، وأن كان قال له : « قل لا خلابة » ولو كان غير جائز لم يطلقه النبى صلى الله عليه وسلم فى التصرف لأجل أن لا يصبر عن البيع كما لا يطلق المجنون والصبى الذى لا يحسن أن يتصرف فى المال ، فلما أطلقه دل على أنه لم يحجر عليه حجراً يمنع التصرف وانما قال له : لا تبع ، على وجه الرفق به والشفقة عليه ، لا على وجه المنع من التصرف .

وقال أبو حنيفة : وان كان الرجل غير رشيد ولم يبلغ خمساً وعشرين سنة لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة ، وعندهما لا يدفعه اليه بعد خمس وعشرين سنة أيضاً حتى يؤنس منه الرشد ، لأبى حنيفة فى منع المال عنه قبل خمس وعشرين سنة قوله تعالى : « فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم » (۱) وهذا لم يؤنس منه الرشد فلا يستحق أخذ المال ، وهذا العموم يتناول جميع أحواله الا فى موضع تقوم الدلالة عليه ، هذا اعتماد أبى يوسف ومحمد ، وحجتهما على أبى حنيفة بعد خمس وعشرين سنة ، فانما يستحق أخذ ماله ، وان كان غير رشيد لقوله تعالى : « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده » (۲) والأشد عند أبى حنيفة خمس وعشرون سنة ، وان كان قد قيل : أربعون سنة ، وقيل دون خمس وعشرين سنة ، فانه قد صح عنده أن بلوغ الأشد خمس وعشرون سنة ، وان

<sup>(</sup>١) الآية ٦ من سبورة التبساء •

<sup>(</sup>٢) الآية ١٥٢ من سورة الانعام .

كان كذلك وجب أن يستحق أخذ ماله اذا بلغ هذا المبلغ بهذه الآية وان لم يؤنس منه الرشد ، واذا أونس منه الرشـــد أستحق أخذُ ماله اذا بلغ هـــذا المبلغ بهذه الآية وان لم يؤنس منه الرشد ، واذا أونس منه الرشد استحق أخذ ماله قبل هذا المبلغ بقوله « فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم » (١) حتى نكون مستعملين للايتين جميعاً ، فإن قيل : فما الدليـــل على أن بلوغ الأشد خمس وعشرون سنة حتى تصح المسألة ؟ قيــل له : الكلام في هذا خارج عن مسألتنا اذ كانت في أنه لم يستحق أخذ ماله بعد خمس وعشرين سنة ، وهذه المسئلة في أنه لم يسكن بلوغ الأشد خمسسا وعشرين سنة ، فاذا كان سلم حجاج المسئلة الأولى والدليل أن الرجل قـــد يكون جدا لخمس وعشرين سنة ، وغــير جائز أن يكون جدا وهو لم يبلغ الأشد، فيكون في حد الصغر لاستحالة اجتماع حد الشيخوخة وحد الصغر، وانما قلنا انه يجوز أن يكون جداً لخمس وعشرين سنة لأن أقل ما يبلغ فيه الرجل أثنتا عشرة سنة ، وأقل الحمل ستة أشهر ، فأن كان كذلك يحتمـــل أن يبلغ هو استكمال الاثنتي عشرة ، وقد تزوج امرأة فدخل بها فتلد امرأته لستة أشهر ، ويبلغ ولده في اثنتي عشرة سنة أيضاً ، ويتزوج امرأة ويدخل بها فتلد أيضاً لستة أشهر فذلك جمال خمس وعشرين سنة فبان لك هـــذا واتضخ ..

### فصسل

فان باع هذا المحجور عليه أو اشترى نظر الحاكم فى ذلك ــ فان كانت اجازته خيراً له أجاز ذلك اذا كان فى ذلك توفير عليه وزيادة لماله ، وان كان رد ذلك خيراً له رده • وهذا على قولهما لأن القاضى انما حجر عليه لئلا يتلف ماله ، فاذا كان فى تصرفه خير له لم يبطل عليه ، وان كان شر له أبطله •

قال الجصاف : والمفسد لماله والذي لم يبلغ سواء الا في أشياء ، أما هذا الذي بلغ فانه يخرج من ولاية الوصى عليه في الذي بلغ فانه يخرج من ولاية الوصى عليه في

<sup>(</sup>۱) الآية ٦ من سورة النساد .

شيء ، وان أعتق مملوكا جاز عتقه ، ويسعى المعتق فى قيمته له ، وكذلك اذا دبر جاز تدبيره ، فان مات المعتق غير رشيد سعى المدبر فى جميع قيمته ، وتجوز وصاياه فيما يتقرب به الى الله تعالى من قبل أن الذي أوجب عليه الحجر كونه مفسدا للمال فيحجر عليه لئلا يبقى مفلسا ، فيحتاج أن يسال الناس ، ومعنى الافساد والاحتياج الى السؤال معدوم بعد موته ، فيجوز تصرفه بعد موته من الثلث ، وهو القدر الذي يحكم له بالملك بعد الموت ، وأما العبد المدبر فانه يسعى فى قيمته وان كان تدبيره وصية ، لأن حكم التدبير قد استقر فيه قبل موت المحجور عليه ، ألا ترى أنه لا يصح الرجوع فيه ، فاذا كان كذلك صار مثل العتق فيلزمه السعاية ، وانما يسعى فى قيمته مدبرا ، ولم يسع فى قيمته عبدا غير مدبر ، لأن المدبر لا يحصل فى يد نفسه مدبرا ، ولم يسع فى قيمته عبدا غير مدبر ، لأن المدبر لا يحصل فى يد نفسه الا بعد موت المدبر ، فلا يجب عليه قيمة رقبته غير مدبرة .

## فصـــل

لو طلق وقع الطلاق على امرأته ، لأن هذا مكلف لم يتزل عنه التكليف بالحجر فيلزمه حكم قوله فى هذه العقود كلها ، الا أنه يبطل من العقود وغيره ما يلحقه الفسخ بالاقالة لكونه محجوراً عليه ، فصار كأن القاضى أبطله بعد اثباته ، ولا يبطل ما لا يلحقه الفسخ ، لأن القاضى لو قصد الى ابطاله بعد ثبوته لم يكن له أن يبطله ، فلذلك لا يبطل بالحجر ، وذلك مثل الطللة والعتاق والتدبير والاستيلاد والنسب ، والنكاح مثل هذا قياساً على هذه العقود وان كان مما يلحقه الفسخ ، والعلة منع الفسخ قيسه بالاقالة والرد العس .

#### فصيل

قال الخصاف: ولو حنث فى يمين أجزأه الصوم ولم يكن له أن يكفر من ماله ، ولو ظاهر كان عليه الصوم ، وان أعتق عن الظهار عبدا جاز العتق ولم يجز عن الكفارة وكذلك كفارة القتل ، وذلك لأن هذا محكوم بأبطال التصرف فى ماله فصار كلا مالك فيما يلزمه نفسه كالاقرار بالمال للغير ـ انه

لا يجوز عليه ، لأنه بقوله أراد اثباته فكذلك الكفارة والنذر مثل هذا ، وكما قلنا فى الهبة والصدقة \_ انه لا يجوز عليه ، فكذلك لا يجوز العتق ولا الاطعام ، وانما عليه الصيام فى ذلك كله ، كالعبد اذا أذن له مولاه فى الحج يلزمه الفدية من طعام أو صيام \_ ان عليه الصيام دون الاطعام ، وكالعبد اذا حنث أو ظاهر من امرأته \_ ان عليه الصوم ولا يجوز عنه العتق ، كذلك هذا مثله \_ .

وأيضاً لما كان هذا ممنوعاً من التصرف في ماله غائباً عنه جاز أن يصوم عن الكفارة في اليمين • وأما العتق فانما لم يجز عن الظهار والكفارة لأن العبد يلزمه السعاية بالعتق فصار كالعتق على مال ، ولو أعتق على مال لا يجزى عن الكفارة ، كذلك هذا ، وأما حجة الاسلام وزكاة الأموال فلا تسقط عنه ويلزمه ، لأن لزومه لم يكن من جهته ، وانما هو من جهة الله تعالى فلا يبطل حكمه بالحجر \_ وأما ما لزمه في الحج من كفارة وجناية فلا يجوز فيه غير الصوم كالعبد ، لأن لزومه ذلك أيضا من جهته فصار مثل هبة يهبها هو •

قال الخصاف: والمرأة المفسدة فى هذا كالرجل قال الجصاص: لأن المعنى الذى يوجب الحجر على الرجل موجود فى المرأة، وهو الاسراف والتبذير فلا فرق بينهما •

قال الشيخ: والقاضى انما يحجر على المفسد لماله لكيلا يفتقر فيسال الناس فيتأذون بسؤاله اياهم، ويحتمل أن يكون حجر عليه لأجل أنه اذا افتقر ولا يكون قادراً على الكسب ولا أحد ينفق عليه يلزمه النفقة من بيت المال، فللامام أن يمنعه من ذلك لئلا يؤدى اسرافه الى استحقاق النفقة من ست المال.

#### مسيالة

قال : قال محمد \_ يعنى ابن الحسن الشيبانى \_ اذا بلغ الغلام مبلغ الرجال وهو مفسد غير مصلح فهو محجور عليه ، حجر القاضى عليه أو لم يحجر • قال الجصاص : ولم يذكر قول أبى يوسف • وعند أبى يوسف

لا يكون محجوراً عليه حتى يحجر عليه القاضى و والأصل فى هذا أن أبا يوسف ومحمد قد اتفقا جميعاً أن المهلس لا يعيد محجوراً عليه بنفس الافلاس ، والمريض يكون محجوراً بالمرض عند الجميع ، فقاس أبو يوسف مسئلتنا على الحجر بالافلاس لكونهما مكلفين فى حقوق الله تعالى ، ومحمد قاسها على حجر المريض لوجود السبب الموجب للحجر ، وهو الافساد فى المال هاهنا ، والمريض فى مسئلة المريض ، والجواب عن هدذا لأبى يوسف أن المريض ليس محجوراً عليه فى حال المرض ، وانما يصير محجوراً عليه بالموت، الا ترى أنه لو برأ من المرض جاز جميع تصرفه ؟ فقد علمت أن المرض لم يوجب الحجر ، ولا يصير به محجوراً عليه ويكون تصرفه موقوفاً على الموت، فان مات صار تصرفه مثل تصرف وصى الموت فيما أوصى اليه به ، فاذا كان كذلك لم يجز لمحمد قياس مسئلتنا على مسئلة المريض ، وجاز لأبى يوسف قياسها على مسئلة حجر الافلاس ،

وأما فرق محمد بين مسئلتنا وبين مسئلة الافلاس ، أن الافلاس انما هو حكم من الحاكم ، آلا ترى أنه يأمره بأداء حق الطالب ، فان امتنع من ذلك حينئذ حجر عليه ويمنعه من التصرف فى ماله ، ويحكم بالافلاس ان كان ماله مستغرقا بدينه ؟ وليس كذلك حجر المفسد ، لأن الافساد فى المال حاصل حكم عليه الحاكم أو لم يحكم ، فالمعنى الموجب للحجر وهو الافسساد حاصسل ، فبنبغى أن يصير محجوراً عليه بنفس الافساد ، والأخبار المروية تشهد لأبى يوسف على محمد اذا لم نحملها على مئوافق مذهب أبى حنيفة ، وذلك أن يوسف على محمد اذا لم نحملها على مئوافق مذهب أبى حنيفة ، وذلك أن الذي أتى الى النبى صلى الله عليه وسلم وكان فى عقدته ضعف فقيل للنبى صلى الله عليه وسلم فلو كان الافساد نفسه صار حجرا ولم يكن يحجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو وسلم على الرجل ، بمعنى بل كان يقول : أنت قد صرت محجر ورا عليبه بالاسراف ، وكذلك خبر على "رضى الله عنه مع عبد الله بن جعفر : لو كان فان حجرا على رضى الله عنه عمد الله بن جعفر : لو كان فان وحزا على رضى الله عنه عثمان بن عفان بحجره على عبد الله فنان •

قال الخصاف : ولو أن القاضى أمر هذا المفسد بعد الحجر عليه أن يبيع شيئاً من من ماله ويشترى ، فباع واشترى وقبض الشمن ، جاز جميع ما صنع من ذلك وكان أمر القاضى اخراجاً له من الحجر ، فان وهب أو تصدق لم يجز ذلك .

قال الجصاص تعقيباً: أما اطلاقه عن الحجر بأمره بالشراء والبيع كان اذنا في التصرف كذلك هذا ، وأما بطلان هبته وصدقته فلان اطلاقه عن الحجر انما جوز له التصرف في التجارة ولم يوجب جواز الهبة والصدقة كما قلنا في اذن العبد والصبى ، فان قيل : لما كان المانع من الهبة والصدقة في مسئلتنا هو الحجر ، والحجر قد ارتفع باطلاق القاضى فلم لا تجوز الهبة والصدقة ؟ قيل له : من قبل أن هذا الاطلاق انما أوجب له الاذن في التجارة ولم يوجب أكثر من ذلك ، اذ كان المعنى للحجر موجودا ، وانما أذن له في التصرف بهذا الاطلاق لمنفعته ، فلو كان ذلك موجباً لجواز هبته وصدقته لم يكن في ذلك حفظ لماله ، قال الخصاف : ولو أمره القاضى ببيع عبد له بعينه أو شيء بعينه لم يكن هذا اخراجاً له من الحجر ، قال الجصاص : كما قلنا في المأذون : انه لم يكن هذا اخراجاً له من الحجر ، قال الجصاص : كما قلنا في المأذون : انه لم يكون بذلك مأذونا في التصرف ،

#### مسسالة

قال الخصاف: ولو قال له: قد أذنت لك في التجارة بمحضر من أهل سوقه ولا أجيز عليك من ذلك الا ما كان بمعاينة من الشهود، فأما ما كان من اقرار لم أجزه فهو كما قال القاضى ـ وقال الجصاص تعقيباً: فلا يجوز اقراره ولا ما يتصرف به من غير معاينة الشهود، ولا يشبه هذا المأذون من قبل أن القاضى حجر عليه لاستفساده في ماله لا لمعنى غير ذلك فله أن يمنعه مما يوجب الاستفساد في المال من الاقرار وغير ذلك و ولا يمنعه مما يوجب الاستصلاح في المال و أما العبد والصبى فلم يكن الحجر عليهما لأجلل الاستفساد، وانما كان الصبى محجوراً لأنه غير مكلف، فلا يكون قوله الاستفساد، وانما كان الصبى محجوراً لأنه غير مكلف، فلا يكون قوله

قولا فيما يتعلق به من الأحكام ، وكذلك العبد لا يكون قوله قولا فيما يلزم المولى ، فاذا أذن له فى بعض التجارات صار قوله قولا صحيحاً ، فلا يختص بعض التجارات دون بعض ٠

قال الخصاف: ولو أن غلاما أدرك وهو مصلح لماله فأتجر في ماله وأقر بديون ووهب وتصدق ثم أفسد بعد ذلك وصار الى حال من يستحق الحجر جاز ما صنع من ذلك في حال الصلاح • وقال الجصاص تعليقاً: وأما فعله في حال الفساد \_ يعنى أن القاضى اذا رفع اليه أمره أجاز ما صنع في حال الصلاح ، ويبطل ما صنعه في حال الفساد لأن التصرف في حال الفساد لم يصح على قول أبي يوسف ، بل تصرفه واقع الا أن القاضى ينظر فيه ، فما كان رده خيراً له رده ، وما كان امضاؤه خيراً له أمضاه ، وأما ما صنعه في حال الصلاح فهو ماض ليس لأحد عليه الاعتراض • وأما على قول محمد فما صنعه في حال الفساد باطل لأنه يصير محجوراً عليه بنفس الافساد عنده ، فلا يجوز تصرفه بعد ذلك •

الخصاف: والفساد الذي يستحق الحجر كل من كان مفسداً لماله مضيعاً لا يبالى بما صنع به ، سواء كان ذلك الاسراف في المال في الفجور والملاهى أو في غير ذلك من الاسراف والتبذير • فأما من كان فاسداً في دينه فاجراً في نفسه الا أنه حافظ لماله لم يستحق الحجر •

الجصاص : لأن الحجر وجب ههنا لأجل تلف المال لا لغير ذلك ، فلا يحجر على غير متلف لماله على وجه السفه والتبذير .

الخصاف : ولو أن قاضيا حجر على رجل مسلم مفسد لماله فجاء قاصد آخر فأطلقه عن حَجَّره وأجاز ما صنع فى ماله قبل الاطلاق فهو جائز ، الا أن تكون عقوداً رفعت الى القاضى المعزول فأبطلها ، فلا يجوز للثانى أن يجيزها ويبطل حكم الأول .

الجصاص: وذلك لأن ما لم يبطله القاضي الأول من التصرف كان موقوفًا

لم يجز عليه الحكم بالجواز ، ولا بالبطلان ، فللثانى أذ يجيزه اذا كان ذلك قبله الاجتهاد ، وأدى اجتهاده الى جوازه ، ولم يكن فى ذلك ابطال حكم ، وأماما أبطله الأول فانما لم يجز للثانى انفاذه ، لأن القاضى الأول قد حكم بابطاله فى موضع يسوغ الاجتهاد فيه ، اذ كانت مسألة الحجر مما يسموغ فيها الاجتهاد ، فلا يجوز لأحد أن يتعقبه بابطاله ذلك الحكم بالاجتهاد كما أن الصلاة اذا أدريت باجتهاد لا يجوز أن تبطل باجتهاد .

الخصاف: فان لم ينفذ هذا الثانى قضاء الأول بابطال تصرف المحجور عليه وأجاز تصرفه ، ثم جاء قاض آخر ـ فان القاضى الثالث ينبغى أن ينفذ حكم الأول بابطال العقود التي أبطلها ، ويبطل حكم الثانى .

الجماص: لأن حكم الأول قد وقع باجتهاد منه فى موضع يسوغ له الاجتهاد فيكون صحيحا، وحكم الثانى كان فاسدا، لأنه حكم بما لا يسوغ فيه الاجتهاد، اذ ليس بين الناس خلاف أن حكم الحاكم اذا وقع باجتهاد في موضع يسوغ الاجتهاد فيه لا ينقص أبداً.

الخصاف : فان باع هذا المفسد المحجور عليه شيئاً من ماله وقبض ثمنه لم يكن للذى دفع اليه المال أن يرجع عليه بماله .

الجصاص: كذا قال الخصاف ولم يبين أن المبيع هو فى يدى المسترى أو فى يدى البائع المفسد، أو هو قائم أو هالك، وأن الثمن فى يدى البائع أو لا ؟ وقال محمد فى كتاب الحجر فى المفسد لماله: اذا باع شيئاً ببينة ثم رفع ذلك الى القاضى نظر فيه لل فأن رأى ما باع رغبة أجازه ان كان الثمن قائماً، وان كان ضاع فى يده لم يجزه القاضى لله قال : لأنه اذا أجازه جاز قبضه الثمن قال : وكذلك لو كان قبض الثمن بدفع المشترى اليه واستهلكه بين يدى الشهود، فانه ينقض بيعه، ولا يلزم المحجور عليه شىء من الثمن قال : يدى الشهود، فانه ينقض بيعه، ولا يلزم المحجور عليه شىء من الثمن قال : فان كان المحجور عليه حين قبض الثمن أنفقه على نفسه نفقه مثله فى مثل تلك فان كان المحجور عليه حية الاسلام أو أدى منه زكاة ماله، ثم رفع الى القاضى للذة ، أو حج به حجة الاسلام أو أدى منه زكاة ماله، ثم رفع الى القاضى للهن فيه له فان كان البيع رغبة أو كانت قيمته مثل الثمن الذى أخذه أجاز

البيع وأبرأ المشترى من الثمن ، وأن كان فيه محاباة فأبطله القاضى لم يبطل الثمن عن المحجور عليه ، لكن القاضى يقضيه من مال .

فبين محمد بهذا أن الثمن اذا كان مستهلكا بما يجوز للمحجوز عليه أن يفعله كالاتفاق على نفسه بنفقه مثله ، وكاداء الحج به ، وأداء الزكاة ، وكأداء مهر المرأة ، ان قبضه للثمن قبض صحيح ، وعلى القاضي أن يرد على المشترى مثله من مال المحجور عليه ، ان أبطل البيع لأجل المحاباة .

وان أجاز البيع لرغبة فيه لم يلزم المشترى ثمن آخر غير ما نقده للمحجور عليه وهذا بين على ما قاله لأنه ليس فى ذلك افساد لماله اذ الحج لازم له ، وكذلك الزكاة ومهر المرأة ونفقة مثله ، فاذا فعل ما يستحقه ولم يكن القاضى منعه صار فى ذلك مثل غير المحجور ، ويجوز له استقراضه لذلك لأنه جاز فبض الثمن وانفاقه على ذلك الوجه ،

وأما إذا لم ينفقه على الوجه الذي بينا ولكنه استهلكه على وجه الأفساد فانه قال : ينبغى أن يبطل القاضى بيعه وإن لم يكن فيه محاباة للمشترى •

قال: لأنه لو أجاز له البيع جاز قبضه الثمن ، اذ لا يلزمه من ضحمان الثمن شيء و قال: وكذلك لو قبضه واستهلكه بمحضر من الشهود لم يلزمه ضمانه و قال: وان كان الثمن قائما بعينه » وكان فى البيع رغبة أجازه مسن قبل أنه لا يلزمه ضمان الثمن الذي هو قيمة المبيع الحاصل فى يلمه و ولم يذكر ادا كان فيه للمشترى والثمن مستهلك على وجه الافساد كيف يكون حكمه ، ينبغى أن لا يضمن شيئا اذا أبطل القاضى بيعه كما قلنا فى غير المحاباة ، فصار تحصيل هذا أن المحجور اذا قبض الثمن واستهلكه على الوجه الذي له فعله كالنفقة فى الحج والزكاة والمهر كان قبضه قبضاً صحيحاً ، فان أجاز القاضى البيع ففى ماله مثل ما قبض من الثمن ، وقد بينا وجه هذا و

وان كان استهلاكه على غير الوجه الذى بينا ، وكان فى البيع محاباة أو لم يكن ، فان قبضه الثمن باطل وليس عليه شىء مما استهلكه من الثمن ، ولا للقاضى أن يجيز البيع كان فيه محاباة أو لم يكن ، وينبغى أن يكون هـــذا على قول أبى يوسف فينبغى أن يضمن مثل ما قبض من الثمن كما قال في استقراض الصبى من البالغ الحر، ان الصبى لا يضمن ما استهلك من القرض عند محمد، وهو قول أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف يضمن ، كذلك هذا ينبغى أن يكون على ذلك الخلاف بين أبى يوسف ومحمد ، وعلى قول أبى حنيفة هو مثل غير المحجور عليه يجوز تصرفه لأن الحجر عليه باطل ، ووجه قول محمد في مسئلة القرض ، وهو قول أبى حنيفة ، أن قول الصبى كلا قول اذا كان محجورا ، فصار كأنه قبض المال المستقرض ، ولم يضمن له رد مثله فلا ضمان عليه ، اذ قد سلطه القرض على استهلاكه ، لأن القرض يوجب التمليك وجواز التصرف فيه ، واذا كان القرض قد سلط الصبى استهلاله التمليك وجواز التصرف فيه ، واذا كان القرض قد سلط الصبى استهلاله عنى من الصبى على المنبئ على منه به على المدفوع له شيء المدافع ، فلا يجب على المدفوع له شيء للدافع ، فاذا صبح على المذفوع له شيء للدافع ، فاذا صبح على كلا قول فيما يلزمه من الضمان في ماله وقد وجد من المشترى تسليطه على الثمن ،

واذا استهلكه بأمره من غير ايجاب قول يوجب الضمان عليه لم يلزمه شيء ، وعند أبي يوسف : لما كان الصبي ضامناً لما استهلكه على وجه القرض كذلك هذا ، ما استهلكه على وجه البيع يكون ضامناً اذ الدافع لم يوجب تسليطه عليه الاعلى وجه البدل ، فاذا لم يحصل له البدل رجع عليه بالمدفوع، وأما اذا كان الثمن قائماً بعينه فان المشترى يأخذه متى ما أبطل القاضى البيع وان أجاز القاضى البيع سلم القاضى المبيع للمشترى ، وسلم الثمن للمحجور عليه ، لأن العقد اذا ارتفع عاد ملك كل واحد منهما أن يرجع على صاحبه بما فيضه منه ، فهذه الوجوه كلها داخلة تحت مسألة الكتاب ، وقد أجمسل الخصاف جوابها وقال : ( لا ضمان عليه فيما قبض من الثمن ) وهذا غلط على هذا الاجماع والجواب على ما فسرنا ،

الخصاف : وقال محمد فى المحجور عليه يزوج ابنت أو أخت وهما صغيرتان ، قال : تزويجه باطل • الجصاص: من قبل أن عندنا كل من لا يملك ولاية نفس فى التصرف لا يلى على غيره بدلالة المجنون والصبى لما لم يليا التصرف فى ماليهما لم يليا عقد النكاح على غيرهما • فان قيل: ان هذا يلى عقد النكاح بدلالة أن له أن يتزوج فلذلك ينبغى أن يزوج ، قيل له: ان يجر عقده للنكاح فهو ليس لأنه يلى عقد النكاح • ألا ترى أنه لو تزوج بأكثر من مهر مثلها لم يجنز عليه الفضل ؟ فاذا كان كذلك قلنا: ان جواز عقد النكاح بمهر المثل بمنزل شراء شيء بمثل القيمة ، ان للقاضى أن يجوزه ، وان لم يكن ذلك دليلا على جواز التصرف فى ماله • كذلك جواز النكاح لنفسه بمهر المثل لا يدل على كو نه وليا فى ايقاع عقد النكاح على غيره •

الخصاف: ولو اختلف المحجور عليه والمشترى فى البيع فقال المحجور عليه: اشتريته منك فى حال عليه: اشتريته منك فى حال الصلاح فالقول قول المحجور عليه ،

الجصاص : لأن المشترى يدعى تاريخًا متقدمًا ، ولا يعلم ذلك الا بقوله ، والمحجور عليه يدعى الحال ، فالقول قوله لكون الظاهر معه .

الخصاف: فان أقاما البينة على دعواهما فالبينة بينة المسترى •

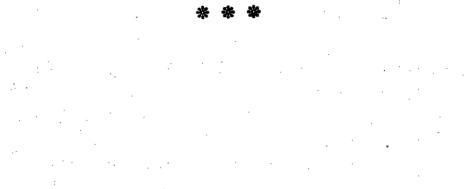
الحصاص: لأنه قد أثبت تاريخاً متقدماً ببينته تسكر بينة المحجور عليه فتكون بينة الاثبات أولى •

الخصاف: ولو أطلق عنه الحجر ثم اختلفا كذلك ، فقال المحجور عليه: أشتريته في حال الحجر ، كان القول قول المحجور عليه . قول المحجور عليه .

الجصاص : للعلة التي ذكرناها وهي أن المشترى يدعى اثبات تاريخ متقدم للحجر ، والمحجور عليه ينكر ذلك فالقول قوله •

الخصاف: ولو اختلفا فقال المحجور عليه: اشتريته منى فى حال الحجر، وقال المشترى: اشتريته منك بعد ما أطلق عنك الحجر، فالقدول قول المشترى.

الجصاص : ولا تشبه هذه المسئلة الأولى من قبل أن المشترى هاهنا لم يدع اثبات تاريخ قبل الحجر ، وانما ادعى شراءه بعد اطلاق الحجر عنه ، والمحجور عليه ادعى اثبات تاريخ قبل الاطلاق ولا يُـعـُلم هذا التاريخ ، فصار الظاهر ها هنا مع المشترى ، وصار المحجور عليه هو المدعى بخلاف الظاهر فعليه البينة على دعواه ، والقول قول المشترى على نفى تاريخ متقدم للاطلاق، وفي المسألة الأولى ادعى المشترى الشراء قبل الحجــر ، وادعى ذلك اثبــات تاريخ متقدم للحجر ، والمحجور عليه ينكر ذلك وادعى أنه لم يقع العقـــد الا في حال الحجر ، والقول قوله اذا الظاهر معه انتهى من كتاب أدب القاضى.



And the second of the second

# قال المصنف رحمه الله تعالى كتـــاب الصـــلح

اذا كان لرجل عند رجل عين في يده ، او دين في ذمته ، جاز ان يصالح منه والدليل عليه ما روى ابو هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « المسلمون على شروطهم ، والصلح جائز بين المسلمين » فان صالح عن المال على مال ، فهو بيع يثبت فيه ما يثبت في البيع من الخيار ، ويحرم فيه ما يحرم في البيع من الغرر ، والجهالة ، والربا ، ويفسد بها يفسد به البيع من الشروط الفاسدة ، لأنه باع ماله بمال ، فكان حكمه حكم البيع فيما ذكرناه ، وان صالحه من دين على دين وتفرقا قبل القبض لم يصح ، لأنه بيع دين بدين تفرقا فيه قبل القبض ، وتفرقا قبل القبض على عين ، وتفرقا قبل القبض ، ففيه وجهان :

(احدهما) لا يصح الأنهما تفرقا والعوض والموض في ضمان واحد الفاشبه اذا تفرقا عن دين بدين فصار كاشبه اذا تفرقا عن دين بدين فصار كبيع العين بالثمن في النمة وان صالح عن المال على منفعة فهو اجارة يثبت فيه ما يثبت في الاجارة من الخيار ويبطل بما تبطل به الاجارة من الجهالة الاته استاجر منفعة بالمال فكان حكمه فيما ذكرناه حكم الاجارة .

فصل وان صالح من دارعلى نصفها ففيه وجهان (احدهما) لا يصح ، لانه ابتاع ماله بماله (والثاني) يصح ، لانه لما عقد بلفظ الصلح صاركانه وهب النصف وأخذ النصف ، وان صالحه من الدارعلى سكناها سنة ففيه وجهان : (احدهما) لا يصح لانه ابتاع داره بمنفعتها ، (والثاني) يصح ، لانه لما عقد بفظ الصلح صاركما لو اخذ الدار واعاره سكناها سنة ، وان صالحه مسن الند درهم على خمسمائة ففيه وجهان (احدهما)لا يصح ، لانه بيع الف بخمسمائة (والثاني) انه يصح لانه لما عقد بلفظ الصلح جمل كانه قال : ابراتك من خمسمائة واعطني خصيمائة) .

الشرح حديث أبى هريرة أخرجه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبى هريرة • قال الحاكم : على شرطهما وصححه ابن حبان • ورواه الترمذي وحسنه بزيادة « المسلمون على شروطهم الاشرطا حرم حلالا أو أحل حراماً » عن عمرو بن عوف • وقال الترمذي :

هذا حدیث حسن صحیح ، ورواه أبو داود وابن ماجه والترمذی أیضا عن عمرو بن عوف بلفظ أن النبی صلی الله علیه وسلم قال: « الصلح جائز بین المسلمین الا صلحاً حرم حلالا أو أحل حراماً » وأخرجه الحاكم وابن حبان فی اسناده عند هؤلاء جمیعاً كثیر بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبیه وهو ضعیف جداً ، قال فیه الشافعی وأبو داود: هو ركن من أركان الكذب ، وقال النسائی: لیس بشقة ، وقال ابن حبان: له عن أبیه عن جده نسخة موضوعة ، وتركه أحمد ، وقد نوقش الترمذی فی تصحیحه لهذا الحدیث ، قال الذهبی: فروی من حدیثه « الصلح جائز بین المسلمین » وصححه ، فلهذا لا یعتمد العلماء علی تصحیحه .

وقال ابن كثير فى ارشاده: قد نوقش أبو عيسى الترمدى فى تصحيحه هذا الجديث وما شاكله وقد اعتذر له الحافظ ابن حجر العسقلانى فقال فى بلوغ المرام: وكأنه اعتبره بكثرة طرقه ، وقد صححه ابن حبان من طريق أبى هريرة ، وقال فى الفتح: وكأنه اعتبره بكثرة طرقه ، وذلك لأنه رواه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبى هريرة ا هـ داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبى هريرة ا هـ د

وأخرجه أيضا الحاكم من طريق أنس ، وأخرجه أيضاً من حديث عائشة ، وكذلك الدارقطنى ، وأخرجه أحمد من حديث سليمان بن بلال عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة وأخرجه ابن أبي شيبة عن عطاء مرسلا ، وأخرجه البيهقي موقوفا على عمر كتبه الى أبي موسى الأشعرى ، وقد صرح الحافظ ابن حجر بأن اسناد حديث أنس واسناد حديث عائشة واهيان ، وضعف ابن حزم حديث أبي هريرة الذي ساقه المصنف ، وكذلك ضعفه عبد الحق ،

وقد روى من طريق عبد الله بن الحسين المصيصى ، وهو ثقة ، وكثير بن زيد المذكور قا لأبو زرعة : صدوق ، ووثقه ابن معين ، والوليد بن رباح صدوق أيضاً ، ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة ، والطرق يشهد بعضها لبعض • قال الشوكانى : فأقل أحوالها أن يكون المتن الذى اجتمعت عليه حسنا •

وقال الحافظ في التلخيص الحبير :

حدیث أبی هریرة « الصلح جائز بین المسلمین الا صلحا أحل حراماً أو حرم حلالا » أبو داود وابن حبان والحاكم من طریق الولید بن رباح عنه بتمامه ، ورواه أحمد من حدیث سلیمان بن بلال عن العلاء عن أبیه عن أبی هریرة دون الاستثناء ، وفی الباب عن عمرو بن عوف وغیره كما سلیاتی قریباً ، قوله ؛ ووقف هذا الحدیث علی عمر أشهر ، البیه قی فی المعرفة مسن طریق أبی العوام البصری قال : كتب عمر الی أبی موسی فذكر الحدیث وفیه : « والصلح جائز » فذكره بتمامه ، ورواه فی السنن من طریق أخری الی سعید ابن أبی بردة قال : هذا كتاب عمر الی أبی موسی فذكره فیه ، وسیأتی فی كتاب القضاء والله أعلم كتاب القضاء والله أعلم

أما لفات الفصل فالصلح هو التوفيق ، ومنه صلح الحديبية ، والصلاح هو الخير والصواب وفلان صالح للأمر أى له أهلية القيام به وفى الدين أقسام: صلح المسلم مع الكافر و والصلح بين الزوجين والصلح بين المقاضين و الصلح في الجراح كالعفو الفئتين الباغية والعادلة والصلح بين المتقاضين و والصلح في الجراح كالعفو على المال و والصلح لقطع الخصومة اذا وقعت المزاحمة اما في الأملاك أو في المشتركات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمشتركات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمشتركات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمشتركات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمشتركات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمشتركات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمشتركات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمشتركات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمشتركات وهذا الصلح المشتركات وهذا المسلم المشتركات وهذا الصلح المشتركات وهذا الصلح المشتركات وهذا المسلم المشتركات وهذا المسلم المشتركات وهذا الصلح المشتركات والمسلم المسلم المسل

أما أحكام الفصل ف جواز الصلح الكتساب والسنة والاجماع •

أما الكتاب فقوله تعالى: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا يينهما) الآية فأمر الله تعالى بالصلح بين المؤمنين وقوله تعالى: (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) وقوله تعالى: (وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله ان يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما) فدلت هذه الآيات على جواز الصلح •

اما السمنة: فقد روى البخارى وأحسد والترمذي وصحعه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرضه أو شيء فليتحلل منه اليوم قبل أن لا يكون

دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وان لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه » لفظ البخارى هكذا ، أما الآخران فقالا فيه « مظلمة من مال أو عرض » •

وحديث أبى هريرة الذى ساقه المصنف وأحاديث أخرى تأتى فى فصول الصلح الآتية ان شاء الله تعالى .

# وأما الاجماع فان الأمة أجمعت على جوازه •

اذا ثبت هذا فان الصلح فرع على غيره ، وهو ينقسم على خمسة أقسام : قسم هو فرع على البيع ، وهو أن يدعى عليه عينا فى يده فيقر له بها فيصالحه من ذلك على عين أو دين ، فهذا حكمه حكم ما لو اشترى منه عينا بعين أخرى أو بدين ، فيعتبر فيه ما يعتبر فى البيع من الربا ، ويبطل بما يبطل فيه البيع من الغرر وثبت فيه ما ثبت فى البيع من الخيار ، لأن ذلك مع تلفظ الصلح ،

وان ادعى عليه دينا فى ذمته فأقر له به ثم صالحه منه على ذمت و تفرقا قبل القبض ، لم يصح الصلح ، كما لا يصح فى بيع الدين بالدين ، وان صالحه منه على عين وقبض العين قبل التفرق صح الصلح \_ اذا كان الدين مما يصح أخذ العوض عنه وان افترقا عن المجلس قبل قبض العين فهل يصح ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يصح لأنهما افترقا والعوض فى ضلمان واحد فلم يصح ، كما لو صالحه من دين على دين وتفرقا قبل القبض ( والثانى ) يصح كما يصح فى بيع العين بالدين ،

(القسم الثانى) صلح هو فرع على الاجارة ، وهو أن يدعى عليه عينا في يده أو دينا فى ذمته فيقر له به ، ثم يصالحه من ذلك على سكنى داره شهراً، أو استعمال سيارته مدة معلومة ، ويملك المقر ما ادعى عليه به ، ويملك المقر له منفعة الدار والسيارة ، كما لو استأجر منه ذلك ، ويشترط فيه ما يشترط في الاجارة على ما يأتى بيانه فى موضعه ان شاء الله تعالى .

( القسم الثالث ) صلح هو فرع على الابراء والحطيطة ، وهو أن يدعى

عليه ألفا فى ذمته فيقر له بها فيصالحه على بعضها و قال الشيخ أبو حامد فهذا ينقسم قسمين (أحدهما) أن يقول الذى عليه الحق لمن له الحق اليك خمسمائة بشرط أن تسقط عنى الخمسمائة الأخرى وأو يقول صاحب الحق: ادفع الى خمسمائة على أن أسقط عنك الخمسمائة الأخرى فهذا لا يجوز و فاذا فعلا ذلك كان باطلا وكان لصاحب الألف المقر له أن يطالب بالخمسمائة الأخرى ولانه دفع اليه بعض حقه وشرط شرطاً لا يلزمه و فسقط الشرط ووجب الألف بالاقرار (والثاني) أن يقول أدفع اليك خمسمائة وأبرئني من خمسمائة أو يقول الذي له الحق: أدفع الى خمسمائة فقد الشرط وهو قوله على أن تبرئني و أو بشرط أن تبرئني لأنه كان له حق الشرط وهو قوله على أن تبرئني و أو بشرط أن تبرئني لأنه كان له حق فاخذ بعضه وأبرأ من البعض و اهو و

وقد قال المصنف: وإن صالحه من ألف على خمسمائة ففيه وجهان (أحدهما) لا يصح كما لو باع ألفاً بخمسمائة (والثاني) يصح لأنه لما عقد بلفظ الصلح صار كأنه قال أبرأتك من خمسمائة وأعطني خمسمائة .

وقال المسعودى: اذا ادعى عليه ألف درهم حالة فأقر له بها ثم صالحه على خمسمائة مؤجلة صح الصلح ولا يلزم الأجل و وان ادعى عليه ألف درهم مؤجلة فأقر له بها ثم صالحه عنها على خمسمائة حالة لم يصح ، لأنه جعل الخمسمائة التى تركها عوضا للحلول و وذلك لا يجوز أخذ العوض عليه وان ادعى عليه ألف درهم صحاحا فأقر له بها ثم صالحه على خمسمائة مكسرة قال المسعودى : صح الصلح ، ولا يلزمه أخذ المكسرة ، بل يجب له خمسمائة صحاح ، لأن الصحة صفة فلا يصح الابراء منها و اه و

(القسم الرابع) صلح هو فرع على الهبة ، وهو أن يدعى عليه داراً فيقر بها • فقال المقر : أدفع اليك نصفها ووهبتك النصف الآخر صحت الهبة ، لأنها مجردة غير معلقة على شرط ، وان كان بلفظ الصلح بأن قال المقر للمقر له : صالحنى من هذه الدار بنصفها فذكر المصنف أنها على وجهين (أحدهما) لا يصبح ، لأنه باع ماله بماله (والثاني) ولم يذكر ابن الصباغ غليره أنه

يصح ، لأنه لما عقد بلفظ الصلح صار كما لو قال : ادفع الى نصفها ووهبتك النصف الثاني .

(القسم الخامس) صلح هو فرع على العارية بأن يدعى عليه دارا فى يده فأقر له بها ثم قال المقر له للمقر : صالحنى عن هذه الدار بسكناها سنة ، فقال المقر صالحتك ، صح الصلح ، ويكون كأن المقر له أعار المقر أن يسكنها سنة قال المسعودى « وللمقر له أن يرجع فى عاريته » وذكر المصنف أنها على وجهين • (أحدهما) هذا (والثانى) لا يصح لأنه ابتاع داره بمنفعتها •

فرع قال الشافعي رضى الله عنه « فان صالح الرجل أخاه من مورثه ، فان عرفا ما صالحه عليه بشيء يجوز في البيع جاز ، وهذا كما قال أذا ورث اثنان من ابنهما أو أخيهما مالا فصالح أحدهما الآخر عن نصيبه ، فاذا شاهد التركة وعرف العوض صح الصلح كما لو اشتراه بلفظ الشراء » .

فـــرع وان صالحه عن الدراهم على دنانير أو على الدنانير على دراهم ، فان ذلك صرف ، ويسترط فيه قبض العوض فى المجلس كما قلنا فى الصرف .

دليلنا أن الواجب فى ذمته فيمة المتلف فلم يصح الصلح على أكثر منه ، كما لو غصب منه دينارا ثم صالحه على أكثر منه ، وان صالحه عن قيمة الحيوان بعوض وجعله مؤجلاً لم يتأجل العوض ولم يصح الصلح ، وقال أبو حنيفة : يصح ،

دليلنا أن الواجب هو دين حال فى ذمته ، فاذا كان العوض عنه مؤجلا كان بيع الدين بالدين • وذلك لا يجوز • وان ادعى عليه مالا مجهولا فأقر له به وصالحه عليه بعوض لم يصح الصلح ، وقال أبو حنيفة : يصح •

دليلنا : أن ذلك معاوضة ، ولهذا ثبت بالشقص فيه الشفعة ، فلم يصلح في المجهول كالبيع •

قال الشافعي رضى الله عنه « اذا ادعى على رجل شيئاً مجملا فأقر له به ثم صالحه منه على شيء صح الصلح » قال الشيخ أبو حامد أراد اذا كان المعقود عليه معلوما فيما بين المتعاقدين فيصح وان لم يسمياه ، كما اذا قال : بعت منك الشيء الذي أعرفه أنا وأنت بكذا فقال : ابتعت فانه يصح والله تعمالي أعلم .

وقد أجمل الخرقى من الحنابلة الصلح الجائز عندهم بقوله: والصلح الذي يجوز هو أن يكون للمدعى حق لا يعلمه المدعى عليه فيصطلحان على بعضه، فإن كان يعلم ما عليه فجحده فالصلح باطل • ا هـ • وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والثورى أن الصلح على الانكار صحيح ، ولكن الشافعى قال: لا يصح لأنه عاوض على ما لم يثبت له ، فلم تصح المعاوضة كما لو باع مال غيره ، ولأنه عقد معاوضة خلا عن العوض فى أحد جانبيه ، فبطل كالصلح على حد القذف •

# قال الصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان ادعى عليه عينا في يده او دينا في ذمته فانكر الدعى عليه فصالحه منه على عوض لم يصح الصلح ، لأن المدعى اعتاض عما لا يملكه فصار كمن باع مال غيره ، والمدعى عليه عارض على ملكه ، فصار كمن ابتاع مال نفسه من وكيله ، فان جاء اجنبى الى المدعى وصدقه على ما ادعاه وقال : صالحنى منه على مال لم يخل اما أن يكون المدعى عينا أو دينا ، فأن كان دينا نظرت فأن صالحه عن المدعى عليه صح الصلح ، لانه أن كان قد وكله المدعى عليه فقد قضى دينه بغير أذنه ، وذلك عليه فقد قضى دينه بغير أذنه ، وذلك يجوز فأن صالحه عن نفسه وقال : صالحنى عن هذا الدين ليكون لى في ذمت المدعى عليه ، ففيه وجهان بناء على الوجهين في بيع الدين من غير من عليه .

( احدهما ) لا يصح ، لأنه لا يقدر على تسليم ما في دَّمة الدعي عليه .

( والثاني ) يصح كما لو اشترى وديعة في يد غيره ، وان كان المدعى عينا ، فأن صالحه عن المدعى عليه وقال : قد اقر لك في الباطن ووكلني في مصالحتك،

فصدقه المدعى صح الصلح ، لأن الاعتبار بالمتعاقدين وقد اتفقا على ما يجوز العقد عليه فجاز ، ثم ينظر فيه فان كان قد أذن له في الصلح ملك المدعى عليه العين لانه ابتاعه له وكيله ، وان لم يكن اذن له في الصلح لم يملك المدعى عليه العين لانه ابتاع له عينا بغير اذنه فلم يملكه ، ومن اصحابنا من قال : يملسكه ويصير هذا الصلح استنقاداً لماله ، كما قال الشافعي رحمه الله في رجل في يده دار فجعلها مسجدا ، ثم ادعاها رجل فانكر فاستنقده الجيران من المدعى بفير اذن المدعى عليه أنه يجوز ذلك ، وأن صالحه لنفسه فقال : أنا أعلم أنه لك فصالحنى فأنا اقدر على أخذه ، صح الصلح لانه بمنزلة بيع المفصوب ممن يقدر على أخذه استقر الصلح ، وأن لم يقدر على أخذه فهسسو بالمخيار بين أن يفسخ ويرجع إلى ما دفع وبين أن يصبر إلى أن يقدر ، كمن ابتاع عبداً فأبق قبل القبض ) .

الشرح الدعى عليه ثم صالحه على عين أو دين فى دمته لم يصبح الصلح الذخلاف على المدهب ، لأنه ابتاع ملكه ، وان ادعى عليه ألف درهم فى ذمته ، لا خلاف على المدهب ، لأنه ابتاع ملكه ، وان ادعى عليه ألف درهم فى ذمته ، فأنكره ، ثم صالحه على خمسمائة منها وقلنا : يصح صلح الحطيطة فهسل يصح هذا الصلح ؟ فيه وجهان حكاهما فى الابانة ، (أحدهما) لا يصح ، لأنه صلح على الانكار فلم يصح ، كما لو ادعى عليه عينا فأنكره (والثانى) يصح ، والفرق بينهما أن فى صلح المعاوضة يحتاج الى ثبوت العوضين برضى المتعاقدين وليس العين المدعى بها ثابتة للمدعى حتى يأخذ عليها عوضا ، وههنا هو ابراء فلا يحتاج الى رضاء صاحبه ، هذا مذهبنا ، وأن الصلح على الانكار لل يصح ، وقال ابن أبي ليلى : ان أنكره لم يصح الصلح ، وان سكت صح الصلح ،

دليلنا : قوله تعالى « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » والصلح على الانكار من أكل المال بالباطل ، لأن من ادعى على غيره داراً في يده فأنكر ذلك المدعى عليه ثم صالحه عنها بعوض فقد ابتاع ماله بماله ، وهذا لا يجوز ، وروى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لبلال ابن الحارث « يا بلال اعلم أن الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما » .

وهذا المدعى لا يخلو اما أن يكون كاذبا أو صادقاً ، فان كان كاذبا فهذا

الصلح الذي يصالح به يحل له ما هو حرام عليه ، وان كان صادقاً فانه يستحق حميع ما يدعيه ، فاذا أخذ بعضه بالصلح فالصلح حرم عليه الباقي الذي كان حلالا له ، فوجب أن لا يجوز ، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد ، ولأن البيع لا يجوز مع الانكار وهو أن يدعى عينا في يد غيره فينكره فيبيعها من غيره ، فان البيع لا يصح فكذلك الصلح .

**اذا ثبت هذا** فادعى على رجل ألفا فى ذمته فأنكره عنها ، ثم ان المدعى أبرأه منها صحت البراءة ، وهل يشترط فى صحة البراءة القبول ؟ على وجهين يأتى ذكرهما بعد ان شاء الله تعالى •

وانما صحت البراءة على الأنكار لأنها ليست بمعاوضة والذي جعل المالكية والحنفية والحنابلة يجيزون الصلح مع الانكار ولا يفرقون بين الابراء والشرط قاعدتهم في أن الصلح ببيح لكل واحد منهما ما كان محرما عليه قبله ، كالصلح بمعنى الهبة ، فانه يحل للموهوب له ما كان حراماً عليه ، والاسقاط يحل له ترك أداء ما كان واجباً عليه ، وقالوا : ان هذا لا يدخل في حديث « الا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالا » لأن الصلح الفاسد لا يحل الحرام وانما معناه ما يتوصل به الى تناول المحرم مع بقائه على تحريمه ، كما لو صالحه على استرقاق حر ، أو احلال بضع محرم ، أو صالحه بخمر أو خنزير ، وليس ما نحن فيه كذلك ،

(قلت) فان ادعى عليه ألفاً فى ذمته فأنكره عنها ثم صالحه على بعضها وقبض ذلك وأبرأه عن الحق الذى عليه • قال الشافعي رضى الله عنه فالصلح باطل والابراء لا يلزم ، فأما الصلح فيبطل لأنه صلح على انكار وعلى المصالح رد ما أخذه ، وأما البراءة فلا تلزمه لأنه انما أبرأه براءة قبض واستيفاء وهو أن يسلم له ما أخذه ، فاذا لم يسلم له ذلك لم تلزمه البراءة •

هذا اذا لم يعلم المدعى بفساد الصلح ، وأما اذا علم بفساد الصلح فأبرأ صحت براءته وهذا كما تقول فى رجل اشترى عبدا شراء فاصدا ، فقال البائع للمشترى : اعتق هذا العبد ولم يعلم البائع بفساد البيع فأعتقه ـ قال الشيخ أبو حامد : لم يصح العتق ، لأن البائع لم يأمره باعتاقه عن نفسه ، وانما أمره

أن يعتقه فظن أنه قد ملكه بالشراء، وان علم البائع بفساد البيع فأمر المسترى باعتاقه فأعتقه صح العتق ، وان علم أن عليه ألفا فى ذمته فأقر له بها فصالحه عنها صلح حطيطة ، وأبرأه على خمسمائة فان قبض منها خمسمائة ، وأبرأه عن الباقى ثم خرجت الخمسمائة التى قبض مستحقه \_ قال الشيخ أبو حامد فانه يرجع عليه بالخمسمائة التى أخذها والايراء صحيح ، لأنه لم يبرئه ليسلم له ما قبض بل أبرأه عن حق هو مقر له به والابراء صادف حقه المقر به فنفذ ذلك وليس يتعلق بسلامة ما قبضه وعدم سلامته ،

فسرع واذا ادعى عيناً فصالحه منها على عوض ثم اختلفا فقال المدعى: انما صالحت منها على الانكار فالصلح باطل ، ولى الرجوع الى أصل الخصومة ، وقال المدعى عليه: لا ، بل كنت أقررت لك بها ثم أنكرت ثم صالحت منها ، قال الشيخ أبو حامد: فالقول قول المدعى لأن الأصل هو الصلح على الانكار الذي قد عرف الى أن تقوم البينة باقراره لها قبل ذلك ،

فسوع وقال: أنت صادق في دعواك فصالحنى عليه \_ فلا يخلو اما أن يكون المدعى وقال: أنت صادق في دعواك فصالحنى عليه \_ فلا يخلو اما أن يكون المدعى دينا أو عينا ، فأن كان المدعى دينا ظرت ، فأن صالحه عن المدعى عليه صح الصلح لأنه أن كان أذن له في ذلك فهو وكيله والتوكيل في الصلح جائز ، وأن لم يكن وكيله ولم يوكله المدعى عليه ، فقد قضى عن غيره دينا ، ويجوز للانسان أن يقضى عن غيره دينا بغير اذنه ، فأذا أخذ المدعى المال ملكه ويجوز للانسان أن يقضى عن غيره دينا بغير اذنه ، فأذا أخذ المدعى المال ملكه فأن صالح عنه بأذنه ودفع بأذنه رجع عليه ، وأن صالح عنه بأذنه ، ودفع بغير أن يرجع عليه بشى، لأنه متطوع بالدفع ، وأن صالح عنه بأذنه ، ودفع بغير الدين له ، فأن الشيخ أبا اسحاق ( المصنف ) قال : هل يصح الصلح ؟ فيه وجهان بناء على جواز بيع الدين من غير من هو عليه ، وقال ابن الصباغ : لا يجوز وجها واحدا ، واليه أشار الشيخ أبو حامد ، لأن الوجهين في بيسع المين مع الاقرار ، فأما مع الانكار فلا يصحح وجها واحدا كبيسع العين المغصوبة ممن لا يقدر على قبضها .

وقال أصحاب أحمد : وإن صالح عند المنكر أجنبي صح ، سواء اعترف للمدعى بصحة دعواه أو لم يعترف ، وسواء كان بادنه أو بغير اذنه ، لأن عليا وأبا قتادة رضى الله عنهما قضيا عن الميت فأجازه النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا وفي الموضعين \_ أعنى إن كان باذنه أو بغير اذنه \_ لم يرجع عليه بشيء ، لأنه أدى عنه مالا يلزمه أداؤه ، أما إذا أذن له بالأداء عنه رجع اليه ، وهذا كله كقولنا في المذهب .

(قلت) وان كان المدعى عيناً ، فصالح عن المدعى عليه بأن يقول للمدعى: المدعى عليه مقر لك بها في الباطن ، وقد وكلني في مصالحتك ، فصالحه عنه صح الصلح ، لأن الاعتبار بالمتعاقدين ، وقد اتفقا على ما يجوز العقد عليه فاذا صالحه ملك المدعى ما يأخذه وانقطع حقه من العين ، وهل يملك المدعى العين المدعى بها ؟ ينظر فيه ، فان كان قد وكل الأجنبي ملك العين . فان كان قد وكل الأجنبي ملك العين . فان كان الأجنبي قد دفع العوض من مال نفسه باذن المدعى عليه رجع عليه به ، وان دفع بغير اذنه لم يرجع عليه كالدين ، لأنه متطوع ، لأنه أنما أذن له في العقد دون الدفع .

وان كان المدعى عليه لم يوكل الأجنبى في الصلح فهل يملك العين ؟ فيه وجهان المنصوص أنه لا يملكها • وحكى أبو على في الافصاح آنه يملكها كما قال الشافعي رضى الله عنه : إذا اشترى رجل أرضاً وبناها مسجداً ، وجاء رجل فادعاها ، فان صدقه لزمه قيمتها ، وإن كذبه فجاء رجل من جيران المسجد فصالحه صح الصلح لأنه بذل مال على وجه البر • قال العمراني في البيان : وهذا ليس بصحيح لأنه لا يجوز أن يملك غيره بغير ولاية ولا وكالة ، قال : فعلى هذا يكون الصلح بإطلا في الباطن ، صحيحاً في الظاهر •

(قلت) وأما المسألة المذكورة فى المسجد فلا تشبه هده ، لأن الواجب على المدعى عليه القيمة ، لأنه قد وقفها ، ويجوز الصلح عما فى دمة غيره بعير اذنه كما سبق أن بينا دلك وان قال الأجنبى للمدعى : المدعى عليه منكو لك ولكن صالحنى عما ادعيت لتكون العين له ، فهسل يصبح الصلح ؟ قال المسعودى : فيه وجهان ، وأما اذا قال الأجنبى : أنت صادق فى دعواك ، فصالحنى لتكون هذه العين الى قادر على انتزاعها فيصح الصلح كما

بصح أن تبتاع شيئاً فى يد غاصب ، فان قدر الأجنبى على انتزاعها استقر الصلح ، وان لم يقدر كان له الخيار فى فسخ الصلح ، كمن ابتاع عيناً فى يد غاصب ولم يقدر على انتزاعها .

اذا ثبت هذا التوكيل وهذا الصلح فيما بينه وبين الله تعالى ؟ اختلف فهل يصح هذا التوكيل وهذا الصلح فيما بينه وبين الله تعالى ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو العباس: لا يجوز له الانكار لأنه كاذب ، الا أن يجوز له بعد ذلك أن يوكل ليصالح عنه على ما ذكرناه ، قال المصنف: لا يجوز له ذلك بل يلزمه الاقرار به لصاحبه ، ولا يجوز له الوكالة للمصالحة عنه اذا غصب العين أو اشتراها من غاصب وهو يعلم ذلك .

فأما اذا مات أبوه أو من يرثه وخلف له هذه العين ، فجاء رجل فادعاها وأنكره ولا يعلم صدقه وخاف من اليمين ، وخاف ان أقر بها للمدعى أن يأخذها فيجوز أن يوكل الأجنبى فى الصلح على ما بيناه ، لتزول عنه الشبهة .

فرح اذا صالح الأجنبى عن المدغى عليه بعوض بعينه ، فوجد المدعى بالعوض الذى قبضه من الأجنبى عيباً كان له الرد بالعيب ، ولا يرجع بدله عليه ولكن ينفسخ عقد الصلح ويرجع الى خصومة المدعى عليه ، وكذلك اذا خرج العوض مستحقاً ، كما لو ابتاع من رجل عينا فوجد فيها عيبا فردها أو خرجت مستحقة ، فانه لا يطالبه ببدلها ، وان صالحه على دراهم أو دنانير فى ذمته ، قال العمرانى : ثم سلم اليه دراهم أو دنانير فوجد بها عيباً فردها أو خرجت مستحقة فله أن يطالبه ببدلها كما قال النووى رضى الله عنه فى المجموع ،

فسرع وان ادعى عينا فى يد رجل فانكره المدعى عليه ، فقال المدعى : أعطيك ألف درهم على أن تقر لى بها ففعل لم يكن صلحا ولا يلزم الألف ، وبدله حرام ، وأمده حرام ، وهل يكون اقراراً ؟ فيه وجهان حكاهما الطبرى فى العدة .

#### قال الصنف رحه الله تعالى

- ( فصل ) أذا أقر المدعى عليه بالحق ثم أنكر جاز الصلح فأن أنكر فصولح ثم أقر كان الصلح باطلاء لأن الاقرار المتقدم لا يبطل بالانكار الحادث فيصلح الصلح أذا أنكر بعد أقراره لوجوده بعد لزوم الحق ، ولم يصح الصلح أذا كان عقيب أنكاره وقبل أقراره لوجوده قبل لزوم الحق .
- ( فصل ) فلو انكر الحق فقامت عليه البينة جاز الصلح عليه للزوم الحق بالبينة كلزومه بالاقرار لفظا ويقاس عليه ما أو نكل المدعى عليه فحلف المدعى من طريق الأولى ، اذ اليمين المردودة كالاقرار على احد القولين ) ،

الشرح اذا أقر المدعى عليه بالحق فقد لزم الحق فاذا أنكر جاز أن يعقدا عقد الصلح على ما مر من أمر المنكر ابتداء ؛ فاذا عقد الصلح بينهما بعد الانكار ثم أقر بأن عاد الى اعترافه الأول كان الصلح باطلا لأن الاقرار تقدم على الانكار وكان الانكار حادثا ، فيصح الصلح اذا أنكر بعد الاقرار لحدوث الانكار بعد لزوم الحق ، ولأن الصلح على الاقرار هضم للحق ، ولأن الحق ثبت قبل انكاره والصلح من بواعثه وأسبابه وقدوع النزاع بالانكار .

فرع اذا أنكر المدعى عليه ثم قامت البينة فقد لزم الحسق كلزومه بالاقرار ومن ثم يجوز الصلح ، ومثله لو نكل المدعى عليه عن اليمين فحلف المدعى فقد لزم الحق وثبت للمدعى • لأن اليمين المردودة كالاقرار وكالبينة ، ومن ثم جاز الصلح • والله تعالى أعلم •

# قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان ادعى عليه مالا فانكره ، ثم قال : صالحنى عنه لم يكن ذلك اقراراً له بالمال ، لانه يحتمل انه اراد قطع الخصومة ، فلم يجعل ذلك اقرارا ، فان قال بعنى ذلك ففيه وجهان : (احدهما) لا يجعل ذلك اقرارا وهو قول الشيخ ابى حامد الاسفرايني ، لان البيع والصلح واحد ، فاذا لم يكن الصلح اقرارا لم يكن البيع اقرارا ، (والثاني) وهو قول شيخنا القاضى ابى الطيب انه يجعل ذلك اقراراً لأن البيع تمليك ، والتمليك لا يصح الا ممن يملك) .

الشرح اذا ادعى على رجل ديناً فى ذمته أو عيناً فى يده فأنكره المدعى عليه ثم قال : صالحنى عن ذلك بعوض لم يكن ذلك اقراراً من المدعى عليه ؛ لأن الصلح قد يراد به المعاوضة وقد يراد به قطع الخصومة والدعوى ، فاذا كان الأمر يحتملهما لم نجعل ذلك اقراراً • وان قال المدعى عليه للمدعى : بعنى هذه العين أو ملكنى اياها ، فحكى المصنف وابن الصلحاغ فى ذلك وجهين :

(أحدهما) وهو قول الشيخ أبى حامد أنه لا يكون اقراراً لأن الصلح والبيع بمعنى واحد • فاذا لم يكن قوله صالحنى اقراراً، فكذلك قوله بعنى •

( والثانى ) يكون اقرارا ، وهو قول القاضى أبى الطيب ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد فى التعليق غيره ، وهو قول أبى حنيفة رضى الله عنه ، لأن قوله : بعنى أو ملكنى يتضمن الاقرار له بالملك ،

## قال المصنف رحه الله تعالى

( فصل ) وان أخرج جناحاً إلى طريق لم يخل ، أما أن يكون الطريق نافذاً أو غير نافذ ، فأن كان الطريق نافذاً نظرت فأن كان الجناح لا يضر بالمارة جاز ، ولم يعترض عليه ، واختلفوا في علته ، فمن أصحابنا من قال يجهوز ، لانه التفاق بما لم يتعين عليه ملك أحد من غير أضرار فجاز كالمشى في الطريق ، ومنهم من قال يجوز لأن الهواء تابع للقرار ، فلما ملك الارتفاق بالطريق مسن غير أضرار ملك الارتفاق بالهواء من غير أضرار ، فأن وقع الجناح أو نقضه وبادر من يحاذيه ؛ فأخرج جناحاً يمنع من أعادة الجناح الأول جاز ، لأن الأول ثبت له الارتفاق بالسبق إلى أخراج الجناح ، فأذا زال الجناح ، جاز لفيه أن يرتفق ، كما لو قعد في طريق واسع ثم أنتقل عنه ) .

الشرح قوله « جناحا » فعله جنح أى مال ، وبابه خضع ودخل والجوانح الأضلاع التى تحت الترائب ، وجناح الطائر يده ، وقد شه به البناء الناتىء البارز من جدار البيت معلقاً فى الهواء ،

اما الأحكام فانه اذا أخرج جناحا أو روشتاً ، وهو نافذة تشببه الشرفة (أو البلكونة) الى شارع نافذ نظرت فان كان لا يضر بالمسلمين جاز

ولم يمنع من ذلك . وبه قال مالك والأوزاعى وأحمد واسحاق وأبو يوسف ومحمد . وقال أبو حنيفة له اخراجه الى أن يمنعه المسلمون أو واحد منهم ؟ فاذا منعه واحد من المسلمين لم يجز اخراجه فان أخرجه أزيل أو قلع .

دلیلنا ما روی أن أمیر المؤمنین عمر بن الخطاب رضی الله عنه « مر بمیزاب للعباس رضى الله عنه فقطر عليه فأمر بقلعه فخرج اليه العباس رضى الله عنسه فقال له : خلعت ميزاباً ركبه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ، فقــــال عبر : والله لا يصعد من ينصبه الا على ظهرى ، فصعد العباس على ظهـره ونصبه » • فاذا ثبت هذا في الميزاب ثبت في الروشن مثله لأن الميزاب خشبة واحدة \_ على عهدهم أو قضيب مجوف على عهدنا \_ أما الروشن أو الجناح فهو بناء متكامل مركب من قطع كثيرة ، فشعله لحيز أكبر من الميزاب لاشك فيه ولا فرق بتين ولأن الناس يخرجون الرواشن من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير انكار اللهم الا ما تحتمه قواعد النظام الذي تأخذ بأسبابه مؤسسات الاسكان والمجالس البلدية في المدن والحواضر في عصرنا هذا الذي يجعل للجناح المتمارض أو السارز من البيت تناسبًا مع اتساع الشارع ، فإن كان الشارع عريضاً أو كان ميدانا فسيحا سمح لصاحب البناء من واقع الرسم المرخص به أن يكون الجناح أو الروشن مترا ونصف المتر ، وان كان الشارع ضيقًا كان البروز أقل ، وذلك حتى يتسنى للنـــاس ممارسة شئونهم وانتقالاتهم بأسباب الانتقال الكهربية أو البخارية أو غيرها بدون أن تعترضهم الرواشن والشرفات فتعيق مصالحهم •

فدل ذلك كله على أن الأجماع منعقد على جواز ذلك فى الحــــدود والصفات التى يرسم بها الامام أو الحاكم ، ولأنه ارتفاق بما لم يتعين عليه ملك أحد من غير أضرار فجاز ، كما لو مشى فى الطريق •

قال العمرانى فى البيان: اذا أخرج جناحا أو روشنا فى شارع نافذ فانه لا يملك ذلك المكان وانما يكون أحق به لسبقه اليه ، فان انهدم روشنه أو هدمه فبادره من يحاذيه فمد خشبة تمنعه من اعادة الأول لم يكن للأول منعه من ذلك ، لأن الأول كان أحق به لسبقه اليه ، فاذا زال روشنه سقط حقسه وكان لمن سبق اليه ، كما تقول فى المرور بالطريق ، ثم قال: وإن أخسرج

من يحاديه روشنا تحت روشنه الأول جاز ولم يكن للأول منعه من ذلك ، لأنه لا ضرر عليه فى ذلك فان أراد الثانى أن يخرج روشنا فوق روشن الأول قال ابن الصباغ فان كان الثانى عاليا لا يضر بالمار فوق روشن الأول جاز ، وان كان يضر بالمار فوق روشن الأول منع من ذلك ، كما لو أخرج روشان يضر بالمار فى الشارع ، فانه يمنع من ذلك ، ا هـ .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) فان صالحه الامام عن الجناح على شيء لم يصح الصلح لمفيين : ( احدهما ) أن الهواء تابع للقرار في العقد فلا يفرد بالعقد كالحمل ( والثاني ) أن ذلك حق له فلا يجوز أن يؤخذ منه عوض على حقه كالاجتياز في الطريق ، وان كان الجناح يضر بالمارة لم يجز ، واذا اخرجه وجب نفضه ، لقوله صلى الله عليه وسلم (( لا ضرر ولا ضرار )) ولانه يضر بالمارة في طريقهم فلم يجهنز المنيين كالقعود في المضييق ، وان صالحه الامام من ذلك على شيء لم يجهز لمنيين ( احدهما ) أن الهواء تابع للقرار فلا يفرد بالعقد ( والثاني ) أن ما منع منه للاضرار بالناس لم يجز بعوض كالقعود في المضيق والبناء في الطريق ) .

الشرح حدیث « لا ضرر ولا ضرار » رواه أحمد فى مسنده وابن ماجه عن ابن عباس رضى الله عنه ، وأخرجه أيضا ابن ماجه من حدیث عبادة بن الصامت رضى الله عنه ، وقد مضى شرحنا له ،

اما أحكام الفصل فانه اذا صالحه الامام على هذا الجناح الذى لا يضر بعوض أو برسم من المال يؤديه لينفق من هذا ومثله على تعبيد الطرق ورصف الشوارع ، وتيسير الارتفاق على المسلمين فانه يجوز ذلك ، أما اذا صالحه الامام أو أحد المسلمين على مال يؤديه بدون ذلك لم يجز أن يؤخذ عليه عوض لأن الهواء تابع للقرار ، كما لا يجوز أن يؤخذ منه عوض على المرور في الطريق ، الا اذا كان يمر في طريق غير مسموح بالمرور فيه في وقت تنظيم المرور لما يؤدى هذا الى الاضرار به أو بعيره بأن كان يركب سسيارة تسير بسرعة زائدة عن الحد المعقول أو المعتاد في شوارع تزدحم بالمارة ووقع الحاكم عليه عقوبة المخالفة حتى لا يجود الى تعريض سلامته وسلامة غيره للأضرار أو المخاطر فان ذلك يجوز ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » •

فروع وان آراد اخراج روشن أو جناح الى شارع نافذ يضر بالمنار منه لم يجز ، فان فعل ذلك أزيل للحديث الشريف ، وليس له الانتفاع بالعرصة ، وهى ما أمام بيته بما فيه ضرر على المسلمين ، بأن يبنى فيها دكة أو يتخذ منها مجلسا له يشغل طريق المارة ويعيقهم فيؤذيهم بذلك ، وكذلك ليس له الانتفاع بالهواء بما يضر به عليهم ، فان صالحه الامام أو بعض الرعية على ذلك بعوض لم يصح الصلح لأنه افراد الهواء بالعقد ، ولأن فى ذلك اضراراً بالمسلمين ، وليس للامام أن يفعل ما فيه الحاق الضرر بهم ، هكذا قال العمراني فى البيان ،

# قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويرجع فيما يضر وفيما لا يضر الى حال الطريق ، فان كان الطريق لا تمر فيه القوافل، ولا تجوز فيه الفوادس ، لم يجز اخراج الجناح الابحيث يمر الماشى تحته منتصباً لأن الضرر يزول بهذا القدر ولا يزول بما دونه وان كان الطريق تمر به القوافل وتجوز فيه الفوادس لم يجز الا عاليا بمقدار ما تمر العمارية تحته ويمر الراكب منتصبا .

وقال ابو عبيد بن حربوية: لا يجوز حتى يكون عاليا يمر الراكب ورمحه منصوب ، لأنه ربما أزدحم الفرسان فيحتاج الى نصب الرماح ، ومتى لم ينصبوا تأذى الناس بالرماح والأول هو المذهب ؛ لأنهم يمكنهم أن يضمعوا اطرافها على الاكتاف غير منصوبة فلا يتأذوا ) .

الشرح الأحكام: أما كيفية الضرر، فان ذلك معتبر بالعادة فى ذلك الشارع، فان كان شارعا لا تمر فيه القوافل والجيوش والركبان أو التروللي أو الترام فيشترط أن يكون الجناح عالياً بحيث يمر الماشي تحت منتصباً، فان كان الشارع تمر فيه الجيوش أو القوافل أو الركبان أو المركبات الكهربية والبخارية اشترط أن يكون الجناح أعلا بحيث يمر الركبان في السكة بدون عوائق تصطدم بسطح المركبات .

وقال أبو عبيد بن حربويه: يشترط أن يمر الفارس تحته ورمحه منصوب بيده لأن الفرسان قد يزدحمون فيحتاجون الى تصب الرماح، قال المصنف رداً على ابن حربويه ما يفيد أن هذا ليس بصحيح لأنه يمكنه أن يحط رمحه على كنفه • ولأن الرمح لا غاية لطوله •

قوله « العمارية » من وسائل الهجوم فى الجيوش الاسلامية فى عصر المصنف وهى أشبه بعربة تجرها الجياد مصنوعة من الخشب السميك ومصفحة بالفوذ يتترس بها المهاجمون وقد ترتفع الى حد يتسلق منها المقاتلون الى أسوار الحصون و والعمارة القبيلة و

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) وأن أخرج جناحا إلى دار جاره من غير أذنه لم يجز ، واختلف اصحابنا في تعليله ، فمنهم من قال : لا يجوز لأنه ارتفاق بما تعين مالكه فلم يجز بفير أذنه من غير ضرورة ، كأكل ماله ، ومنهم من قال : لا يجوز ، لأن الهواء تابع للقرار والجار لا يملك الارتفاق بقرار دار الجار ، فلا يملك الارتفاق بهواء داره ، فأن صالحه صاحب الدار على شيء لم يجز لأن الهواء تابع فلا يفرد بالعقد ) .

الشرح الأحكام: اذا أراد أن يخرج جناحا أو روشنا فوق دار غيره أو شارع جاره بغير اذنه لم يجز لأنه لا يملك الارتفاق بقرار أرض جاره الا باذنه فكذلك الارتفاق بهواء أرض جاره ، فان صالحه صاحب الدار أو الشارع على ذلك بعوض لم يصح لأنه لا يجوز افراد الهواء بالعقد .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) وان أخرج جناحا الى درب غير نافذ نظرت فان لم يكن له في الدرب طريق لم يجز ، لما ذكرناه في دار الجاد ، وان كان له فيه طريق ففيت وجهان ( أحدهما ) يجوز ، وهو قول الشيخ ابى حامد الاسفراينى ، لان الهواء تابع للقراد ، فاذا جاز أن يرتفق بالقراد بالاجتياز جاز أن يرتفق بالهسسواء باخراج الجناح ( والثانى ) لا يجوز ، وهو قول شيخنا القاضى أبى الطيب رحمه أنه لانه موضع تعين ملاكه فلم يجز اخسراج الجناح اليه كدار الجسار ، فان قلنا يجوز اخراج الجناح على الجنساح الخادج الى الشارع ، وان قلنا لا يجوز اخراجه لم يجز الصلح على الجنساح الخادج الى الشارع ، وان قلنا لا يجوز اخراجه لم يجز الصلح على الجنساح الخادج الى دار الجار ) .

 الدرب، كما لا يجوز اخراج جناح يضر الى شـــارع نافـــد الا اذا استأذنوا بذلك أهل الدرب •

وقال القاضى أبو الطيب: لا يجوز له ذلك بغير اذنهم لأنه مملوك لقـوم معينين فلم يجز له اخراج الجناح اليهم بغير اذنهم ، والله تعالى أعلم .

## قال الصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) وأن أراد أن يعمل ساباطاً ويضع أطراف أجذاعه على حائط الحجاد المحاذى لم يجز ذلك من غير اذله ، لأنه حمل على ملك الفير مسن غير ضرورة فلم يجز من غير اذنه كحمل المتاع على بهيمة غيره ؛ فأن صالحه منه على شيء جاز أذا عرف مقدار الأجذاع ، فأن كأنت حاضرة نظر اليها ، وأن لم تحضر وصفها فأن أراد أن يبنى عليها ذكر سمك البناء ، وما يبنى به فأن أطلق كان ذلك بيعا مؤبداً لمفارز الأجذاع ومواضع البناء وأن وقت كأن ذلك أجدارة تنقضى بانقضاء المدة ) .

الشرح ان أراد أن يعمل ساباطاً وهو سقيفة بين حائطين تحتها طريق والجمع سو بيط وساباطات على جدار جاره وصفته أن يكون له جدار وبحذائه جدار جاره وبينهما شارع ، فيمد جذوعا من جداره الى جدار جاره ، فلا يجوز له ذلك الا باذن جاره ، لأنه حمل على ملك غيره بغير اذنه ، من غير ضرورة فلم يجز كما لو أراد أن يحمل على بهيمة غيره بغير اذنه ،

وقولنا: من غير ضرورة احتراز من السقيف على الحائط الرابع لجاره على ما يأتى بيانه ، فان صالحه على ذلك بعوض صح الصلح ، ولابد أن تكون الأخشاب معلومة اما بالمشاهدة أو بالصفة ، فيقول : صالحنى على أن أضع هذه الأخشاب بكذا ، قال الشيخ أبو حامد : وهكذا اذا قال : خذ منى مالا وأقر لى حقا فى أن أضع على جدارك جذوعى هذه أو نصفها ، فاذا أقسر له بذلك وأخذ العوض جاز ، فان أراد أن يبنى عليها ذكر طول البناء وعرضه وما يبنى به ، لأن الغرض يختلف بذلك ، فان أطلقا ذلك ولم يقدراه بمدة كان ذلك تبعاً لمغارز الجذوع ، وان قدرا ذلك بمدة كان اجارة تنقضى بانقضاء المدة ، هكذا ذكر الشيخان أبو حامد وأبو اسحاق والقاضى أبو الطيب أبضاً ،

وقال ابن الصباغ: لا يكون ذلك بيعاً بعال الأن البيع ما يتناول الأعيان وهذا الصلح على وضع الخشب لا يملك به الواضع شيئاً من الحائط الذى يضع عليه لأنه لو كان بيعاً لملك جميع الحائط ولكان اذا تهدم يملك أخذ الأنقاض ، وهذا لا يقوله أحد ، قال فان قيل : انما يكون بيعاً لموضع الوضع خاصة قيل : لا يصح ذلك لأن موضع الوضع محمل بقية الحائط الذى لغيره وتلك منفعة استحقها ، واذا بطل أن يكون تبعاً كان ذلك اجارة بكل حال وتلك منفعة استحقها ، واذا بطل أن يكون تبعاً كان ذلك اجارة بكل حال النفعة يجوز أن يقع العقد عليها فى موضع الحاجة غير مقدرة كما يقع عقد النكاح على منفعة غير مقدرة ، والحاجة الى ذلك ، لأن الخشب وما يشبهه مما يراد للتأبيد ، ويضر به التقدير ، بخلاف سائر الاجارات ، ولأن سائر الأعيان لو جوزنا فيها عقد الاجارة على التأبيد بطل فيها معنى الملك ، وهاهنا وضع الحشب على الحائط لا يمنع مالكه أن ينتفع به منفعة مقصودة ، والأول أصح ، لأن الشافعى رضى الله عنه ، قال فى المختصر : ولو اشترى علو بيت على أن يبنى على جدرانه ويسكن على سطحه أجزت ذلك اذا سميا منتهى البنيان ، لأنه ليس كالأرض فى احتمال ما يبنى عليها .

اذا ثبت هذا فان أقر صاحب الحائط لصاحب الخشب أن له حق الوضع على جداره لزم ذلك في الحكم • فان تقدمه صلح لزم ظاهراً وباطنا وان لم يتقدمه صلح لزم في الظاهر دون الباطن • والله تعالى أعلم •

فرع فى مذاهب العلماء • قلنا: ان مذهبنا أنه يجوز الوضع على جدار جاره اذا لم يضر بالمارة وبه قال مالك والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد وقد اشترطوا عدم الضرر بالمارة وبه قلنا فكان جائرا كالمشي في الطريق والجلوس فيها •

وقال أصحاب أحمد: لا يجوز أن يشرع الى طريق نافذ جناحا ، وهو الروشن سواء كان ذلك يضر بالمارة أو لا يضر ، وسواء أذن الامام أو لم يأذن ، ولا يجوز الساباط من باب الأولى ، ولو كان الحائط ملكه • وقال ابن عقيل من الحنابلة: ان لم يكن فيه ضرر جاز باذن الامام لأنه نائبهم فجرى اذن المشتركين في الدرب الذي ليس بنافذ وهذا القول

ضعيف عندهم لأن الضرر لابد أن يتحقق ولو بحجب الضوء عن الطريق ، أو الهواء ، وليس كالجلوس أو المرور فانهما طارئان • وقال أبو حنيضة : يجوز من ذلك مالا ضرر فيه ، وأن عارضه رجل من المسلمين وجب قلعه •

# قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) ولا يجوز أن يفتح كوة ، ولا يسمر مسماراً في حائط جاره الا باذنه ، ولا في الحائط المسترك بينه وبين غيره الا باذنه ، لان ذلك يوهي الحائط ويضر به ، فلا يجوز من غير اذن مالكه ، ولا يجوز أن يبنى على حائط جاره ولا على الحائط المسترك شيئاً من غير اذن مالكه ولا على السطحين المتلاصقين حاجزا من غير اذن صاحبه ، لانه حمل على ملك الفير فلم يجسز من غير اذن كالحمل على بهيمته ، ولا يجوز أن يجرى على سطحه ماء من غير اذنه ، فأن صالحه منه على عوض جاز ، اذا عرف السطح الذي يجرى ماؤه لانه يختلف ويتفاوت ) .

الشرح الأحكام: لا يجوز أن يفتح كوة ، ولا يدق وتدا فى حائط الجار ولا فى الحائط المشترك بينه وبين غيره بغير اذن ، لأن ذلك يضعف الحائط ، ولا يجوز أن يبنى عليه من غير اذن كما لا يجوز أن يحمل على بهيمة غيره بغير اذنه .

فرع ولا يجوز أن يجرى الماء فى أرض غيره ولا على سطحه بغير اذنه ، هذا قوله فى الجديد ، وقال فى القديم : اذا ساق رجل عينا أو بئرا فلزمته مؤنة ودعته الضرورة الى اجرائه فى ملك غيره ولم يكن على المجرى فى ملكه ضرر بين فقد قال بعض أصحابنا يجبر عليه ، فأوما الى أنه يجبر للا روى أن الضحاك ومحمد بن مسلمة اختلفا فى خليج أراد الضحاك أن يجريه فى أرض محمد بن مسلمة فامتنع فترافعا الى أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه فقال : والله لأمرائه ولو على بطنك ، قال العمرانى : والأول هو المشهور فى المهذب للشيخ أبى اسحاق ، لأنه حمل على ملك غيره فلم يجز من غير اذنه ، كالحمل على بهيمته قال : وأما الخبر فيحتمل أنه كان له رسم اجراء الماء فى أرضه فامتنع منه فلذلك أجبره أمير المؤمنين على ذلك ،

( قلت ) فاذا صالح رجلا على موضع قناة من أرضه يجرى فيها ماء وبينا

موضعها وعرضها وطولها جاز ، لأن ذلك بيع موضع من أرضه ، ولا حاجة الى بيان عمقه ، لأنه اذا ملك الموضع كان له الى تخومه ، فله أن يترك فيه ما شاء ، وان صالحه على اجراء الماء فى ساقية من أرض رب الأرض مع بقاء ملكه عليها فهذا جارة للأرض فيشترط تقدير المدة لأن هذا شأن الاجارة .

فرع اذا كانت الأرض فى يد رجل باجارة جاز آن يصالح رجلا على اجراء الماء فيها فى ساقية محفورة مدة لا تجاوز مدة اجارته ، وان لم تكن الساقية محفورة لم يجز أن يصالحه على ذلك ، لأنه لا يجوز احداث ساقية فى أرض فى يده باجارة ، فأما ان كانت الأرض فى يده وقفاً عليه فهو كالمستأجر ، له أن يصالح على اجراء الماء فى ساقية محفورة فى مدة معلومة ، وليس له أن يحفر فيها ساقية لأنه لا يملكها انما يستوفى منفعتها كالأرض المستأجرة سواء وقال أصحاب أحمد : يجوز له حفر الساقية لأن الأرض له ، وله التصرف فيها كيفما شاء ما لم ينقل الملك الى غيره ، بخلاف المستأجر فانه انما يتصرف فيها بما أذن له فيه ، فكان الموقوف عليه بمنزلة المستأجر اذا أذن له فى الحفر ، فان مات الموقوف عليه فى أثناء المدة ، فهل لمن انتقل الله فسخ الصلح فيما بقى من المدة ، على وجهين ،

فسوع اذا ادعى على رجل مالا فأقر له به ثم قال: صالحنى فيه على أن أعطيك مسيل ماء فى ملكى ، قال الشافعى رضى الله عنه « فان بينا الموضع وقدر الطول والعرض صح ، لأن ذلك بيع لموضع من أرضه ولا يحتاجان أن يبينا عمقه لأنه اذا ملك الموضع كان له النزول الى تخومه » وهل يملك المدعى عليه هذه الساقية ؟ فيه وجهان حكاهما الصيدلانى ( أحدهما ) يملكها تبعاً للأرض ( والثانى ) لا يملكها فعلى هذا لا يمنع مالك الأرض من بناء فوق المسيل .

قال ابن الصباغ: وان صالحه على أن يجرى الماء فى ساقية فى أرض للمُصالح قال فى الأم: فان هذا اجارة يفتقر الى تقدير المدة • قال أصحابنا: انما يصح اذا كانت الساقية محفورة ، فاذا لم تكن محفورة لم يجز لأن له لا يمكن المستأجر من اجراء الماء الا بالحفر ، فليس له الحفر فى ملك غيره ، لأذ ذلك اجارة لساقية غير موجودة ، فان حفر الساقية وصالحه جاز قال العمرانى: وان كانت الأرض فى يد المقر باجارة جاز له أن يصالحه على اجراء الماء فى ساقية فيها محفورة مدة لا تجاوز مدة اجارته ، وان لم تكن الساقية محفورة لم يجز أن يصالحه على ذلك ، لأنه لا يجوز له احداث ساقية فى أرض فى يده باجارة ، وكذلك اذا كانت الأرض وقفاً عليه جاز أن يصالحه على اجراء الماء فى ساقية فى أرض فى يده وان أراد أن يحفر ساقية لم يكن له ذلك لأنه لا يملكها ، و أنما له أن يستوفى منفعتها كالأرض المستأجرة ، وان صالحه على اجراء الماء على سطحه جاز اذا كان السطح الذى يجرى ماؤه فيه معلوما ، لأن الماء يختلف بكبر السطح وصعره .

وقال ابن الصباغ: ولا يحتاج الى ذكر المدة، ويكون ذلك فرعا للاجارة لأن ذلك لا يستوفى به منافع السطح بخلاف الساقية فانه يستوفى منفعتها فكانت مدتها مقدرة ولأنهما يختلفان أيضاً فان الماء الذى يجرى فى الساقية لا يحتاج الى تقدير لأنه لا يجرى منه لأنه يجرى فيها أكثر من ملئها، ويحتاج الى ذكر السطح الذى يجرى منه لأنه يجرى فيه القليل والكثير و وان صالحه على أن يسقى زرعه أو ماشيته من مائه سقية أو سقيتين لم يصح ، لأن القدر من الماء الذى يسقى به الزرع والماشية مجهول ، فان صالحه على ربع العين أو تلثها صح كما قلنا فى البيع .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وفي وضع الجنوع على حائط الجار والحائط الذي بينه وبين شريكه قولان، قال في القديم (يجوز) فاذا امتنع الجار أو الشريك أجبر عليه اذا كان الجذع خفيفا لا يضر بالحائط، ولا يقدر على التسقيف الا به، لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((لا يمنعن أحدكم جاره أن يضع خشبة على جداره)) قال أبو هريرة رضى الله عنه ((اني لاراكم عنها معرضين، والله لارمينها بين اظهركم)) ولاته اذا وجب بنل فضل الماء للكلا لاستغنائه عنه وحاجة جاره، وقال في وحاجة غيره وجب بنل فضل الحائط لاستغنائه عنه وحاجة جاره، وقال في الجديد: لا يجوز بغير اذن ، وهو الصحيح: لقوله صلى الله عليه وسلم الا يحل مال امرىء مسلم الا بطيب نفس منه )) ولانه انتفاع بملك غيره مسن غير ضرورة فلا يجوز بغير اذنه كالحمل على بهيمته ، والبناء في أرضه ، وحديث أبي هريرة نحمله على الاستحباب، وأما الماء فانه غير مملوك في قول بعض أصحابنا ، والحائط بخلافه ،

فان كان الجنع ثقيلا يضر بالحائط لم يجز وضعه من غير اذنه قولا واحداً لأن الارتفاق بحق الغير لا يجوز مع الاضرار ، ولهذا لا يجسوز أن يخرج الى الطريق جناحاً يضر بالمارة ، وأن كان لا حاجة به اليه لم يجبر عليه ، لأن الفضل انما يجب بذله عند الحاجة اليه ، ولهذا يجب بذل فضل الماء عند الحاجة اليه للكلا ولا يجب مع عدم الحاجة ( فان قلنا ) يجبر عليه فصالح منه على مال لم يجز ، لأن من وجب له حق لا يؤخذ منه عوضه ، وأن قلنا : لا يجبر عليه فصالح منه على مال جاز على ما بيناه في أجذاع الساباط .

( فصل) اذا وضع الخشب على حائط الجار أو الحائط المسترك ، وقلنا: انه يجبر في قوله القديم ، أو صالح عنه على مال في قوله الجديد فرفعه جاز له أن يعيده ، فأن صالحه صاحب الحائط عن حقه بعوض ليسقط حقه من الوضع جاز لان ما جاز بيعه جاز ابتياعه "سائر الأموال ) .

الشرح حديث أبى هريرة رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم وأحمد والترمذى وأبو داود وابن ماجه: وقد أخرجه أيضاً ابن ماجه والبيهقى وأحمد والطبرانى وعبد الرزاق من طريق ابن عباس بلفظ: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار ، وللرجل أن يضع خشبة فى حائط جاره: واذا اختلفتم فى الطريق فاجعلوه سبعة أدرع » وأخرجه أحمد وابن ماجه أيضاً من حديث عكرمة بن سلمة بن ربيعة « أن آخوين من بنى المعيرة أعتق أحدهما أن لا يعرز خشباً فى جداره ، فلقيا مجمع بن يزيد الأنصارى ورجالا كثيراً فقالوا: نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يمنع جار جاره أن يعرز خشباً فى جداره فقال الحالف: أى أخى قد علمت أنك مقضى لك على ، وقد حلفت فاجعل اسطوانا دون جدارى ففعل الآخر ، فغرز فى الاسطوان خشبة » وهو أيضاً عند ابن ماجه والحاكم والبيهتى مسن حديث أبى سعيد ، وعند البيهقى من طريق عبادة ، وعند الطبرانى فى الكبير وأبى نعيم من حديث ثعلبة بن مالك القرظى ، وما جاء فى بعض ألفاظه مسن جعل الطريق سبعة أذرع ثبت فى الصحيحين من حديث أبى هريرة ، وعكرمة ابن سلمة بن ربيعة مجهول ،

وقوله « لا يمنع » بالجزم على النهى • وفى رواية لأحمد « لا يمنعن » وفى لفظ للبخارى بالرفع على الخبرية المقدمة ، وهى فى معنى النهى • وقوله « خشبة » قال القاضى عياض رويناه فى مسلم وغيره من الأصول بصيغة

الجمع والافراد ، ثم قال : وقال عبد العنى بن سعيد : كل الناس تقوله بالجمع الا الطحاوى ، فانه قال عن روح بن الفرج : سألت أبا زيد والحرث بن بكير ويونس بن عبد الأعلى عنه • فقالوا كلهم : خشبة بالتنوين ، ورواية مجمسّع تشهد لمن رواه بلفظ الجمع • ويؤيدها أيضاً ما رواه البيهقى من طريق شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ «اذا سأل أحدكم جاره أن يدعم جذوعه على حائطه فلا يمنعه » قال القرطبى : وانما اعتنى هؤلاء الأئمة بتحقيق الرواية فى هذا الحرف ، لأن أمر الخشبة الواحدة يخف على الجار المسامحة به بخلاف الأخشاب الكثيرة •

أما أحكام الفصل فان هذه الأحاديث تدل على أنه لا يحل للجار أن يمنع جاره من غرز الخشب فى جداره ، ويجبره الحاكم اذا امتنع وبهذا قال الشافعي فى القديم وأحد قولى الجديد ، وأحمد واستحاق وابن حيب من المالكية وأهل الحديث .

وقال الشافعي في أحد قولي الجديد والحنفية ومالك والجمهـور مـن الفقهاء: انه يشترط اذن المالك، ولا يجبر صاحب الجدار اذا امتنع، وحملوا النهي على التنزيه جمعا بينه وبين الأدلة القاضية بأنه « لا يحل مال امـرى، مسلم الا بطيبة من نفسه » •

وأحيب بأن هذا الحديث أخص من تلك الأدلة مطلقاً فيبنى العام على الخاص قال البيهقى: لم نجد فى السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الا عمومات لا يستنكر أن يخصها ، وحمل بعضهم الحديث على ما اذا تقدم استئذان الجار ، كما وقع فى رواية لأبى داود بلفظ « اذا استأذن أحدكم أخاه » وفى رواية لأحمد « من سأله جاره » وكذا فى رواية لابن حبان فاذا تقدم الاستئذان لم يكن للجار المنع الا اذا لم يتقدم ، وبهذا يصح الجمع بين الأحاديث العامة والخاصة ، والمطلقة والمقيدة والله تعالى أعلم •

والمذهب أنه اذا أراد رجل أن يضع أجذاعه على حائط جاره أو حائط مشترك بينه وبين غيره بغير اذنه ، فان كان به الى ذلك حاجه ، مثل أن يكون له براح من الأرض ويحيط له بالبراح ثلاثة جدر ولجاره أو شريكه جدار

رابع ، أو أراد صاحب الجدر الثلاثة أن يضع عليها سقفاً فهل يجيز صاحب الجدار الرابع على تمكينه من ذلك ؟ فيه قولان :

قال فى القديم: يجبر اذا كان ما يضعه لا يضر بالحائط ضرراً بيناً • وبه قال أحمد وغيره ممن مضى ذكرهم لحديث أبى هربرة الذى نكس فيه القوم رءوسهم ، فقال أبو هربرة مالى أراكم عنها معرضين ؟ والله لأرمينها بين أظهركم ، يعنى هذه السنة التى أنتم عنها معرضون • فاذا قلنا بهذا فلم يبذل الجار له أجبره الامام أن يضع خشبه على جداره •

وقال فى الجديد: لا يجبر على ذلك • قال العمرانى: وهو الصحيح ، وبه قال أبو حنيفة لحديث « لا يحل مال أمرىء مسلم الا بطيب نفس منه » ولأنه انتفاع بملك من غير ضرورة فلم يجز من غير اذنه ، كزراعة أرضه والبناء فى أرضه •

(قلت) قد ذهب المصنف الى أن للخبر تأويلين (أحدهما) أنه محمول على الاستجاب (والثانى) أن معناه اذا أراد الرجل أن يضع خشبه على جدار له لاخراج روشن أو شرفة أو جناح الى شارع نافذ فليس لجاره المحاذى له أن يمنعه من ذلك ، لأنه قال: « لا يمنع أحدكم جاره أن يضع على جداره » والضمير يرجع الى أقرب مذكور وهو الجار •

فأما اذا أراد أن يبنى على حائط أو يضع عليه خشباً يضر به ضرراً بيناً أو جداراً آخر يمكنه أن يسقف عليه ، لم يجبر الجار قولا واحداً ، فاذا قلنابقوله في الجديد فأعاره صاحب الحائط فوضع الخشب عليه لم يكن لصاحب الحائط أن يطالبه بقلعه ، لأن اذنه يقتضى البقاء على التأييد فان قلع المستعير خشبة أو سقطت فهل له أن يعيد مثلها ؟ فيه وجهان (أحدهما) له ذلك لأنه قداستحق دوام بقائها (والثاني) ليس له بغير اذن مالك الحائط وهو الصحيح ، لأن السقف اذا سقط فلا ضرر على المعير في الرجوع ، وان أراد صاحب الحائط هدم حائطه ، فان لم يكن مستهدما لم يكن له ذلك ، لأن المستعير قد استحق تبقية خشبه عليه وان كان مستهدماً فله ذلك وعلى صاحب الخشب نقله ، فاذا أعاد صاحب الحائط حائطه . فان بناه بمادة أخرى لم يكن لم يكن المادة أخرى لم يكن المادة أخرى لم يكن المادة أخرى لم يكن المادة أخرى الم يكن الصاحب الخشب اعادة خشبه من غير اذنه ، لأن هذا الحائط غير الأول ،

وقالت الحنابلة: يجوز اعادة وضعه بغير اذنه و وان بناه بسادته الأولى بعينها بأن كانت عضادته خشبا فأقامه أو حجراً فرصه ، فهل له أن يعيد خشبه بغير اذن ؟ على الوجهين الأولين ، فان صالحه بمال ليضع أجذاعه على جداره في قوله الجديد أو قلنا : يجبر الجار على تمكينه من وضعها على القديم فصالح مالك الجدار مالك الخشب ليضع عن جداره الخشب صح الصلح ، لأن ما صح بيعه صح ابتياعه كسائر الأموال ، والله أعلم .

## قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان كان في ملكه شجرة فاستعلت وانتشرت اغصانها وحصلت في دار جاره جاز للجار مطالبته بازالة ما حصل في سلكه ، فان لم يزله جاز للجار الله من ملكه ، كما لو دخل رجل الى داره بفير اذنه ، فان له أن يطالبه بالخروج ، فان لم يخرج أخرجه ، فان صالحه منه على مال فان كان يابسا لم يجز لانه عقد على الهواء ، والهواء لا يفرد بالعقد ، وان كان رطبا لم يجل لم ذكرناه ولانه صلح على مجهول ، لانه يزيد في كل وقت .

الأخرام : اذا كانت له شجرة في ملكه فانتشرت أغصانها فوق ملكه جاره فللجار أن يطالب مالك الشجرة بازالة ما انتشر فوق ملكه لأن الهواء تابع للقرار، وليس له أن ينتفع بقرار أرض جاره بعسير اذنه ، فكذلك هواء أرض جاره ، فأن لم يزل مالك الشجرة ذلك فللجار أن يزيل ذلك عن هواء أرضه بغير اذن الحاكم كما لو دخلت بهيمة لغيره الى أرضه فله أن يخرجها بنفسه وقال أصحاب أحمد : اذا امتنع مكن الملك له من ازالته لم يجبر لأن ذلك ليس من فعله ، وعلى كلا الأمرين اذا امتنع من ازالته كان لصاحب الهواء ازالته مع عدم الاتلاف ، فاذا أتلف شيئاً ضمنه كما لو دخلت البهيمة داره فعليه اخراجها بغير اتلاف فاذا أتلفها ضمنها ، فان لم يمكنه البهيمة داره فعليه اخراجها بغير اتلاف فاذا أتلفها ضمنها ، فان لم يمكنه ازالتها الا بالاتلاف فلا شيء عليه لأنه لا بلزمه اقرار مال غيره في ملكه ،

قال العمرانى فى البيان: ينظر فيه فان كان ما انتشر لينا يمكنه أن يزيل ذلك عن ملكه من غير قطع، لواه عن ملكه ، فان قطعه لزمه أرش ما نقصت الشجرة بذلك لأنه متهم بالقطع ، وان كان يابسا لا يمكنه ازالة ذلك عن ملكه الا بقطعه فله ذلك ولا ضمان عليه ا هـ . (قلت ) فان صالحه على ملكه الا بقطعه فله ذلك ولا ضمان عليه ا هـ . (قلت ) فان صالحه على

اقرارها بعوض معلوم ، فان كان غير معتمد على حائطه لم يجز ذلك لأنه أفراد للهواء بالعقد ان كان يابسا ، وان كان رطبا لم يجز أيضاً لهذه العلمة ، ولأنه يزيد فى كل وقت بنمو الأغصان .

وقال أصحاب أحمد كابن حامد وابن عقيل وابن قدامة: يجوز ذلك رطبا كان الغصن أو يابسا ، لأن الجهالة فى المُصالَح عنه لا تمنع الصحة لكونها لا تمنع التسليم بخلاف العوض فانه يفتقر الى العلم لوجوب تسليمه ، لأن الحاجة داعية الى الصلح عنه لكون ذلك يكثر فى الأملاك المتجاورة وفى القطع اتلاف وضرر قالوا: والزيادة المتجددة يعفى عنها كالسمن الحادث فى المستأجرة للركوب (قلت) والصلح لا يجوز عندنا الا فى حالة ما اذا كان الغصن يابسا معتمداً على حائط الجار ، كما لو صالحه على وضع خشبة على حائطه ، وأما الرطب فانه يمكن ليه ، ويمكن تهذيبه •

فرع اذا كان سطح داره أعلا من سطح دار جاره لم يجبر من علا سطحه على بناء سترة ، وقال أحمد رضى الله عنه : يجبر من علا سطحه على بناء سترة ، لأنه اذا صعد سطحه أشرف على دار جاره ، والانسان ممنوع من الانتفاع بملكه على وجه يستضر به غيره ، كما لا يجوز أن يدق في ملكه ما يهتز به حائط حاره .

دليلنا: أنه حاجز بين ملكيهما فلا يجبر أحدهما على سترة كالأسفل وما ذكره فغير صحيح ، لأن الأعلى ليس له أن يشرف على الأسفل ، وانما يستضر الأسفل بالاشراف عليه دون انتفاعه بملكه ، ويخالف الدق ، لأنه يضر بملك جاره ، قاله في البيان •

فسرع قال الشيخ أبو حامد الاسفرايينى: يجوز للانسان أن يفتح فى ملكه كوة مشرفة على جاره ، وعلى جسر عليه ، ولا يجوز للجار منعه لأنه لو أراد رفع جميع الحائط لم يمنع فكذلك اذا رفع بعضه لم يمنع اه و الله اذا ترتب على ذلك اضرار بجاره وازالة للجدار الفاصل بين المسكنين مما يترتب عليه كشف سوءات البيت أو تعريض المال للضياع أو زوال صفة الصلاحية للسكنى أجبر على ازالة ذلك فان كان كوة سدها ، وان كان جدارا أقامه ، وسيأتى مزيد لذلك والله تعالى أعلم •

# قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان كان لرجل في زقاق لا ينفذ دار ، وظهرها الى الشارع فجاذ ففتح بابا من الدار الى الشارع جاز ، لان له حق الاستطراق في الشارع فجاذ ان يفتح اليه بابا من الدار ، وان كان باب الدار الى الشارع وظهرها الى الزقاق ففتح بابا من الدار الى الزقاق نظرت ، فان فتحه ليستطرق الزقاق لم يجز لانه يجعل لنفسه حق الاستطراق في درب مملوك لاهله لا حق له في طريقه ، فان قال : افتحه ولا اجعله طريقا ، بل اغلقه واسموه ، ففيه وجهان : (احدهما) ان له ذلك ، لانه اذا جاز له ان يرفع جميع حائط الدار ، فلان يجوز ان يفتح فيه بابا أولى ، (والثاني) لا يجوز ، لان الباب دليل على الاستطراق ، فمنع منه ، وان فتح في الحائط كوة الى الزقاق جاز ، لانه ليس بطريق ولا دليل عليه ، وان كان له داران في زقاقين غير نافذين ، وظهور كل واحدة من الدارين الى الاخرى ، فانفذ احدى الدارين الى الاخرى ففيها وجهان :

(احدهما) لا يجوز ، لانه يجعل الزقاقين نافذين ، ولانه يجعل لنفسه الاستطراق من كل واحد من الزقاقين الى الدار التى ليست فيه ، ويثبت لاهل كل واحد من الزقاقين الشفعة في دور الزقاق الآخسر على قسول مسن يوجب الشفعة بالطريق (والثاني) يجوز ، وهو اختيار شيخنا القاضي رحمه الله ، لان له ان يزيل الحاجز بين الدارين ، ويجعلهما دارا واحدة ، ويترك الباين على حالهما ، فجاز ان ينفذ احداهما الى الأخرى) ،

الشرح الأحكام: اذا كان لرجل دار فى زقاق غير نافذ وظهر الدار الى شارع عام فأراد أن يفتح بابا فى ظهر بيته الى الشارع فان فتحه وسدالباب الذى فى الزقاق جاز له ذلك قولا واحداً ، أما اذا أبقى الباب الذى فى الزقاق ظرت فاذا جعله لاستطراق المارة من الشارع الى الزقاق لم يجز له ذلك ، لأن الدرب مملوك لأهله لا يعبر أحد أجنبى من زقاقهم ، فاذا استأذن أصحاب الزقاق وقال لهم : أفتحه ولا أجعله طريقاً ، بل أجعل بابى ذا أقفال وترابيس لا يمر فيه الا أهل بيتى وضيفانى ففيه وجهان :

(أحدهما) يجــوز ، لأنه اذا جاز أن يهــدم الحائط جاز له أن يهــدم مضه • (والثانى) لا يجوز ، لأن الباب ثغرة يمكن أن يستدل منها المارة على الاستطراق الى الزقاق فمنع منه • وقالت الحنابلة : يجوز له ذلك قولا واحداً، ولأنه يرتفق بما لم يتعين ملك أحد عليه •

وعلى القول بالجواز ان قيل: في هذا اضرار بأهل الدرب ؛ لأنه يجعله نافذا يستطرق اليه من الشارع (قلنا) لا يصير نافذا ، وانما تصير داره نافذة، وليس لأحد استطراق داره ، فأما ان كان باب داره الى الشارع ، وليس له باب الى الدرب فأراد أن يفتح بابا في ظهر داره الى الزقاق للاستطراق لم يكن له ذلك ، لأنه ليس له حق في الدرب الذي قد تعين ملك أربابه ، ويحتمل الجواز كما ذكرنا في الوجه الذي تقدم .

فرع اذا أراد أن يفتح الى الدرب كوة أو شباكاً لم يمنع منه، لأنه يتصرف في ملكه ، وربما أراد ذلك للهواء أو النور أو الشمس •

فرع فان كان لرجل داران وباب كل واحدة منهما الى زقاق غير نافذ وظهر كل واحدة منهما الى ظهر الأخرى ، فان أراد صاحب الدارين رفع الحائط بينهما وجعلهما داراً واحدة جاز ، وان أراد أن يفتح من احداهما بابا الى الأخرى ليدخل من كل واحدة من الدارين الى الأخرى ، ويدخل من كل واحدة من الدارين الى الأخرى ، ويدخل من كل واحدة من الدارين طريقا من كل واحدة من الدارين طريقا من كل واحدة من الدارين طريقا من كل واحدة من الدارين ، ويجعل الدار كالدرب الواحد ، ولأنه يثبت الشفعة لكل واحد من الدربين لأهل الدرب الآخر في قول من يثبت الشفعة في الدار لاشتراكهما في الطريق ، وهذا لا يجوز ، وقال القاضى أبو الطيب الطبرى شيخ المصنف رحمهما الله : يجوز ، لأنه يجوز له أن يرفع الخائط كله ، فجاز له أن يفت ح

# قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) اذا كان لداره باب في وسط درب لا ينفذ ، فاراد ان ينقل الباب نظرت فان أراد نقله الى اول الدرب جاز له لانه يترك بعض حقه من الاستطراق وان اراد ان ينقله الى آخر الدرب ففيه وجهان : (احدهما) لا يجوز ، لأنه يربد أن يجعل لنفسه حق الاستطراق في موضعلم يكن له (والثاني) يجوز ، لأن حقه ثابت في جميع الدرب ، ولهذا لو أدادوا قسمته كان له حق في جميعه ، فأن كان بابه في آخر الدرب وأراد أن ينقل الباب الى وسطه ، ويجعل الى عند الباب دهليزاً ـ أن قلنا : أن من بابه في وسط الدرب ـ يجوز أن يؤخره الى آخر الدرب ، لم يجز لهذا أن يقدمه ، لأنه مشترك بين الجميع ، فلا يجوز أن يختص به ، وأن قلنا : لا يجوز جاز لهذا أن يقدمه لانه يختص به ) .

الأحكام: اذا كان لرجلين داران فى زقاق غير نافذ وباب دار أحدهما قريب من أول الدرب ، ولداره فناء يمتد الى آخر الدرب ، وباب دار الآخر فى وسط الدرب ، فان أراد من باب داره قريب من أول الدرب أن يقدم بابه الى أول الدرب جاز لأنه يترك بعض ما كان له من استحقاق ، وان أراد أن يؤخر بابه الى داخل الدرب الذى له فناء داره هناك ففيه وجهان :

(أحدهما) له ذلك لأن فناء داره يمتد فكان له تأخير بابه الى هناك ، ولأن له يدا في الدرب ، فكان الجميع في يدهما .

(الثانى) ليس له ذلك وهو الصحيح ، لأنه بريد أن يجمل لنفسه الاستطراق فى موضع لم يكن له • وان آراد مكن باب داره فى وسط الدرب أن يقدم بابه ، قال الشيخ أبو حامد : فان أراد أن يقدمه الى الموضع الذى لا فناء لصاحبه فيه كان له ذلك وجها واحدا وان آراد أن يقدمه الى الموضع الذى لصاحبه هناك فناء فهل له ذلك ؟ يبنى على الوجهين الأولين •

(فان قلنا) ليس لمن باب داره فى أول الدرب أن يؤخر بابه فلمن باب داره فى وسط الدرب أن يقدم بابه وهو الصحيح • وان قلنا لمن باب داره فى أول الدرب أن يؤخر بابه الى وسط الدرب ، فليس لمن باب داره فى وسط الدرب أن يقدم بابه الى فناء دار جاره • وقال ابن الصباغ : ينبغى له أن يقدم بابه فى فناء صاحبه وجها واحداً لأنه انما يفتح الباب فى فناء نفسه ، ولا حق له فيما جاوز ذلك •

وقال أصحاب أحمد: اذا كان لرجلين بابان فى زقاق غير نافذ أحدهما فريب من باب الزقاق والآخر فى داخله ، فللقريب من الباب نقل بابه الى ما يلى باب الزقاق ، لأن له الاستطراق الى بابه القديم ، فقد نقص من استطراقه ، ومتى أراد رد بابه الى موضعه الأول جاز لأن حقه لم يسقط ، وان أراد نقل بابه تلقاء صدر الزقاق لم يكن له ذلك ، قال ابن قدامة: نص عليه أحمد ،

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل) اذا كان بين رجلين حائط مشترك فانهسسدم ، فدعا احدهما صاحبه الى العمارة وامتنع الآخر ، ففيه قولان ، قال في القديم : يجبر لأنه انفاق على مشترك يزول به الضرر عنه وعن شريكه فاجبر عليه كالانفاق على العبد ، وقال في الجديد : لا يجبر لأنه انفاق على ملك لو انفرد به لم يجب ، فاذا اشتركا لم يجب كرراعة الأرض ، فان قلنا بقوله القديم أجبر الحاكم المتنع على الانفاق ، فان لم يفعل وله مال باعه وانفق عليه ، فان لم يكن له مال اقترض عليه وانفق عليه ، فاذا بنى الحائط كان بينهما كما كان ، ومسن له رسم خشب أو غيره أعاده كما كان .

وان اراد الشريك أن يبنيه لم يمنع منه ، لانه يعيد رسما في ملك مسترك فلم يمنع منه ، كما لو كان على الحائط رسم خشب فوقع ، فان بنى الحائط من غير اذن الحاكم نظرت فان بناه بآلته ونقضه معا عاد الحائط بينهما كمساكان برسومه وحقوقه لأن الحائط عاد بعينه وليس للباني فيه الا أثر في تأليفه ، وان بناه بغير آلته كان الحائط للباني ، لا يجوز لشريكه أن ينتفع من غير اذنه ، فان أراد الباني نقضه كان له ذلك لأنه ملكه لا حق لفيره فيه فجاز له نقضه فان قال له المتنع : لا تنقض وأنا أعطيك نصف القيمة لم يجهز له نقضه ، لأن على هذا القول يجبر على البناء ، فاذا بناه أحدهما وبدل له الآخسير نصف القيمة وجب تبقيته وأجبر عليه ، كما أجبر على البناء .

وان قلنا بقوله الجديد فاراد الشريك أن يبنيه لم يمنع ، لانه يعيد رسما في ملك مشترك وهو عرصة الحائط فلم يمنع منه ، فان بناه بآلته فهو بينهما ، ولكل واحد منهما أن ينتفع به ويعيد ما له من رسم خشب ، وان بناه بآلة اخرى فالحائط له ، وله أن يمنع الشريك من الانتفاع به ، وأن اراد نقضه كان له ، لانه لا حق لفيره فيه ، فأن قال له الشريك : لا تنقضه وأنا أعطيك نصف القيمة لم يمنع من نقضه ، لأن على هذا القول لو امتنع من البناء في

الابتداء لم يجبر ، فاذا بناه لم يجبر على تبقيته ، وان قال : قد كان لى عليه رسم خشب وأعطيك نصف القيمة وأعيد رسم الخشب ، قلنا للبانى : اما أن تمكنه من أعادة رسمه وتأخذ نصف القيمة ، واما أن تنقضه ليبنى ممك ، لأن القرار مشترك بينهما ، فلا يجوز أن يعيد رسمه ، ويسقط حق شريكه ) .

الشرح الأحكام: اذا كان بينهما حائط مشترك فانهدم أو هدماه ، فدعا أحدهما الى بنائه وامتنع الآخر ، فهل يجبر الممتنع ؟ فيسه قولان ، وهكذا لو كان بينهما نهر عظيم أو بئر ، فاجتمع فيه الطين ، فهل يجبر الممتنع من كسحها على ذلك ؟ فيه قولان ، وقال أبو حنيفة : لا يجبر الممتنع على بناء الحائط ، ويجبر على كسح النهر والبئر ، وقال أحمد لا يجبر على البناء لأنه اذا كان الممتنع مالكه لم يجبر على البناء في ملكه المختص به ، وان كان الممتنع الآخر لم يجبر على بناء ملك غيره ولا المساعدة فيه ، وقال مالك وأبو ثور ، وهو أحد القولين عندنا : يجبر ،

قال العمراني في البيان: وعندنا الجميع على قولين ــ وهو يعنى بالجميع الحائط والبئر والنهر في البناء وكسح الطين • قال في القديم: يجبر الممتنع منهما • وبه قال مالك رحمه الله تعالى • واختاره ابن الصباغ لقوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » •

فاذا لم يجبر المستنع أضررنا بشريكه ، ولأنه انفاق على ملك مشترك لازالة الضرر فأجبر المستنع منهما ، كالانفاق على الحيوان المشترك ، وقال في الجديد : لا يجبر المستنع ، لأنه انفاق على ملك لو انفرد بملكه لم يجبر عليه و فاذا كان مشاركا لغيره لم يجبر عليه كما لو كان بينهما براح من الأرض لا بناء عليه فدعا أحدهما الآخر الى البناء فامتنع فانه لا يجبر ، وعكس ذلك البهيمة والعبد المشتركين ، لما لزم صاحبه الانفاق عليه عند الانفراد بملكه ، أجبر على الانفاق عليه اذا شارك غيره ،

وأما الخبر فلا حجة فيه ، لأنا لو أجبرنا الشريك لأضررنا به ، والضرر لا يزال بالضرر ، فاذا قلنا بقوله القديم فطالب الشريك شريكه بالبناء لزمه الانفاق معه بقسط ما يملك من الحائط ، فان امتنع أجبره الحاكم ، فان كان

له مال أخذ الحاكم منه وأنفق عليه ما يخصـه ، وان كان معسراً اقترض له الحاكم من الشريك أو من غيره •

وان بناه الشريك باذن الحاكم الممتنع كان الحائط ملكا بينها كما كان ويرجع الذى بناه على شريكه بحصته من النفقة ، وان بناه بغير اذن شريكه ولا اذن الحاكم لم يرجع بما أنفق ، لأنه متطوع بالانفاق ، ثم ينظر فان بنى الحائط بآلته ومادته الأولى كان ملكا بينهما كما كان ، لأن المنفق انسا أنفق على التأليف ، وذلك أثر لا عين يملكها ، وان أراد الذى بناه نقضه لم يكن له ذلك لأن الحائط ملك لهما ، وان بنى له بآلة أخرى كان الحائط للذى بناه ، وله أن يمنع شريكه من الارتفاق به ، فان أراد الذى بناه نقضه كان له ذلك لأنه منفرد بملكه ،

وان قال له الممتنع: لا تنقض وأنا أدفع ما يخصنى من النفقة أجبر الذى بناه على التبقية بناه على التبقية بناه على التبقية بناه على التبقية وان كان بينهما نهر أو بئر وأنفق أحدهما بغير اذن شريكه أو اذن الحاكم فانه لا يرجع بما أنفق ، وليس له أن يمنع شريكه من نصيبه من الماء لأن الماء ينبع في ملكيهما ، وليس له الا نقل الطين ، وذلك أثر لا عين بخلاف الحائط ، وان قلنا بقوله الجديد ، لم يجبر الممتنع منهما ، فان أراد أحدهما بناءه لم يكن للاخر منعه من ذلك لأنه يزول به الضرر عن الثاني فان بناه بناء لكن الحائط ملكا لهما كما كان ، فلو أراد الذي بناه أن ينقضه لم يكن له ذلك لأن الحائط ملكهما ، فهو كما لو لم ينفرد ببنائه ،

وان بناه بآلة له فهو ملك الذى بناه وله أن يمنع شريكه من الارتفاق به و فان أراد الذى بناه أن ينقضه كان له ذلك لأنه ملك له ينفرد به ، فان قال له المستع : لا تنقض وأنا أدفع اليك ما يخصنى من النفقة لم يجبر الذى بنى على التبقية ، لأنه لما لم يجبر على البناء فى الابتداء لم يجبر على التبقية فى الانتهاه .

فان طالب الشريك الممتنع بنقضه لم يكن له ذلك آلا أن يكون له خشب

فيقول له : اما أن تأخذ منى ما يخصنى من النفقة وتمكننى من وضع خشبى أو تقلع حائطك لنبنيه جميعاً فيكون له ذلك لأنه ليس للذى يناه ابطال رسوم شريكه ، هذا اذا انهدم أو هدماه من غير شرط البناء • فأما اذا هدماه على أن يبنيه أحدهما ، أو هدمه أحدهما متعديا • قال الشافعى رضى الله عنه : أجبرته على البناء • واختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : هي على قولين ، كما لو هدماه من غير شرط والذى نص عليه الشافعى رضى الله عنه انما هو على القول القديم ، وهو اختيار المحاملي ، لأن الحائط لا يضهم بالمثل ، ومنهم من قال : يجبر قولا واحدا • قال الشيخ أبو حامد : وهو الصحيح ، لأن الشافعى رضى الله عنه نص على ذلك في الجديد ، ولأنه هدمه بهذا الشرط فازمه الوفاء به •

فرع وان كان الحائط بينهما نصفين فهدماه أو انهدم ثم اصطلحا على أن بينياه وينفقا عليه بالسوية ويسكون لأحدهما ثلث الحائط وللآخر ثلثاه ، ويحمل عليه كل واحد منهما ما شاء فلا يصح هذا الصلح ، لأن الصلح هو أن يترك بعض حقه بعوض ، وههنا قد ترك أحدهما لصاحبه سدس الحائط بغير عوض فلم يصح كما لو ادعى على رجل داراً فأقر له بها نم صالحه المدعى منها على سكناها فلا يصح لأنه ملكه الدار والمنفعة ، ثم مصالحته على منفعتها ترك حق له بلا عوض كذلك ههنا مثله ، ولأن هذا شرط فاسد ، لأن كل واحد منهما شرط أن يحمل عليه ما شاء والحائط لا يحمل ما شاء فلم يصح ، كما لو صالحه على أن يبنى على حائطه ما شاء فانه لا يصح لأن ذلك مجهول .

وان اصطلحا على أن يبنيا وينفق عليه أحدهما ثلث النفقة ، وينفق عليه الآخر ثلثى النفقة ، ويحمل على الحائط خشبا معلومة ، فقد قال الشيخ أبو حامد فى دراسة أولى يصح الصلح ، لأنه لما زاد فى الانفاق ترك الآخر بعض حقه بعوض ، وقال فى درسه مرة ثانية : لا يصح هذا الصلح لأن النفقة التى تزيد على نفقة حقه مجهولة ، والصلح على عوض مجهول لا يصح ، ولأنب صلح على ما ليس بموجود ، لأن الحائط وقت العقد معدوم ،

## قال المصنف رحه الله تعالى

( فصـل ) وأن كان لاحدهما علو وللآخر سفل والسقف بينهما ، فانهـدم حيطان السفل لم يكن لصاحب السفل ان يجير صاحب العلو على البناء قولا واحداً لأن حيطان السفل لصاحب السفل فلا يجبر صاحب العلو على بنائه ، وهل لصاحب العلو أجبار صاحب السفل على النناء ؟ فيه قولان . فإن قلنا: يجبر الزمه الحاكم ، فان لم يفعل وله مال باع الحاكم عليه ماله وانفق عليه ، وان لم يكن له مال اقترض عليه ، فاذا بني الحائط كان الحائط ملكا لصاحب السفل لانه بنى له وتكون النفقة في ذمته ويعيد صاحب العلو غرفته عليه وتكون النفقة على الغرفة وحيطانها من ملك صاحب العلو دون صاحب السفل لأنها ملكه لا حق لصاحب السفل فيه واما السقف فهو بينهما وما ينفق عليه فهو من مالهما ، فان تبرع صاحب العلو وبني من غير اذن الحاكم لم يرجيع صاحب العلو على صاحب السفل بشيء ، ثم ينظر فان كان قد بناها بآلتها: كانت الحيطان لصاحب السفل لأن الآلة كلها له وليس لصاحب العلو منعه من الانتفاع بها ولا يملك نقضها لانها لصاحب السهفل وله أن يعيد حقه من الفرفة ، وان بناها بغير آلتها كانت الحيطان لصاحب العلو وليس لصــاحب السفل أن ينتفع بها ولا أن يتد فيها وتدا ولا يفتح فيها كوة من غير اذن صاحب العلو ، ولكن له أن يسكن في قرار السفل لأن القرار له والصياحب العيلو أن ينقض ما بناه من الحيطان لانه لا حق لغيره فيها ، فإن بذل صاحب السيفل القيمة ليترك نقضها لم يلزمه قبولها ، لأنه لا يلزمه بثاؤها قولا واحداً فلا يلزمه تيقيتها بيذل العوض . والله أعلم ) .

الشرح قوله « يتد » مثل يعد ويزن ، وهو الفعل المسمى عند النجاة بالمثال تحذف فاء مضارعه .

أما أحكام الفصل فان كان حيطان العلو لرجل وحيطان السفل لآخر، والسقف بينهما فانهدم الجميع فليس لصاحب السفل أن يجبر صاحب العلو على البناء قولا واحدا ، لأن حيطان السفل لصاحب السفل فلا يجبر غيره على بنائها ، وهل لصاحب العلو المطالبة باجبار صاحب السفل على بناء السفل ؟ على القولين في الحائط ، فإن قلنا بقوله القديم أجبر الحاكم صاحب السفل على البناء ، وإن لم يكن له مال اقترض عليه من صاحب العلو ومسن السفل على البناء ، وإن لم يكن له مال اقترض عليه من صاحب العلو ومسن غيره وبنى له سقفه ، وكان ذلك دينا في ذمته إلى أثر يوسر ، وهكذا إذا بنى صاحب العلو حيطان السفل باذن صاحب العلو حيطان السفل باذن صاحب العلو وكانت

حيطان السفل لصاحب السفل ولصاحب العلو أن يرجع بما أتفقه على حيطان السفل على السفل ، ثم يعيد علوه كما كان •

فان أراد صاحب العلو أن يبنى من غير اذن الحاكم واذن صاحب السفل لم يمنع من ذلك لأنه يستحق الحمل على حيطان السفل ، ولا يرجع بما أنفق عليها لأنه متطوع ، فان بنى السفل بآلته كان ملكا لصاحب السفل كما كان ، ويرجع لصاحب العلو نقضها ، ولكن يعيد علوه عليها ، وان بناه بآلة أخرى كانت الحيطان ملكا لصاحب العلو ، وليس لصاحب السفل أن يضع عليها شيئا ، ولا يتد فيها وتدا ، ولكن له أن يسكن فى قرار السفل ، لأن ذلك قرار ملكه ، فان أراد صاحب العلو نقض ذلك كان له ذلك لأنه له أن يسكن فى قرار السفل ، لأن ذلك قرار ملكه ، فان أراد صاحب العلو نقض ذلك كان له ذلك لأنه له أن يحبر صاحب ذلك لأنه ما بني على التبقية فى التبقية لأنه لم يجبر على البناء فى الابتداء فلم يجبر على التبقية فى

فسالة: قال الشافعي رضى الله عنه: ولو ادعى على رجل بيت في يده فاصطلحا بعد الاقرار على أن يكون الأحدهما سلطحه ، والبناء على جدرانه بناء معلوما فجائز ، واختلف أصحابنا في صورة هذه المسألة ، فقال أبو العباس بن سريج: وصورتها أن يدعى رجل على رجل دارا في يده علوها وسفلها فيقر له بها ، ثم اصطلحا على أن يكون السفل والعلو للمقر له ، ويبنى المقر على العلو بناء معلوما ، فيصح الصلح ، ويتكون ذلك فرعا للعارية وليس بصلح معاوضة ، الأن صلح المعاوضة اسقاط بعض حقه بعوض ، وهذا ترك بعض حقه بلا عوض ، الأنه ملك العلو والسفل بالاقرار ، ثم ترك المقر له المقر العلو بغير عوض فيكون عارية ، له الرجوع فيها قبل البناء ، وليس له الرجوع بعد البناء ، كما قال الشافعي رضى الله عنه : اذا ادعى على رجل داراً فأقر له بها ثم صالحه منها على سكناها فلا يكون صلحا وانما يكون عارية ،

ومنهم من قال: صورتها أن يدعى رجل على رجل سفل بيت عليه علو

ويقر أن العلو للمدعى عليه فيقر المدعى عليه للمدعى بالسفل ، ثم اصطلحا على أن يكون السفل للمدعى عليه ، على أن المدعى يبنى على العلو غرفة معلومة البناء فيصح •

قال الشيخ أبو حامد الاسفرايني: وهـذا أصـح التأويلين، وقال ابن الصباغ: الأول أشبه بكلام الشافعي رحمه الله تعالى •

مسالة ثانية اذا ادعى رجل داراً فى يد رجلين فأقر له أحدهما بنصفها، وأنكر الآخر وحلف له ، فصالح المقر للمدعى عن نصف الدار على عـوض وصار ذلك النصف للمقر ، فهل لشريكه المنكر أن يأخذ ذلك بالشفعة ؟

قال الشيخ أبو حامد: ان كان ملكا بجهتين مختلفتين ، مشل أن كان أحدهما ورث ما بيده والآخر ابتاع ما بيده ، فللشريك المنكر الشفعة ، لأن الجهتين اذا اختلفتا أمكن أن يكون نصيب أحدهما مستحقا ، فيدعيه صاحبه فبعطيه ثم يملكه بالصلح فتثبت فيه الشفعة .

وان اتفقت جهة الملك لهما بالارث مثلاً أو الابتياع ، ففيه وجهان •

(أحدهما) ليس للمنكر الأخذ بالشفعة ، لأنه يقر بأن أخاه أقر بنصف الدار بغير حق ولم يملكه بالصلح ، وهذا يمنعه من المطالبة بالشفعة .

( والثانى ) له المطالبة بالشفعة وهو الصحيح ، لأنه قد حكم بنصفها للمقر له وحكم بأنه انتقل الى المقر له بالصلح ؛ مع أنه يحتمل أن يكسون قد انتقل اليه نصيب المقر من غير أن يعلم الآخر • وأما ترتيب ابن الصباغ فيها فقال : ان كان انكار المنكر مطلقاً ، كأن أنكر ما ادعاه فله الأخذ بالشفعة • وجهان وان قال : هذه الدار لنا ورثناها عن أبينا ، فهل له الأخذ بالشفعة • فيه وجهان •

مسئلة ثالثة قال الشافعي رضى الله عنه: اذا أقر أحد الورثة في دار في أيديهم بحق لرجل ثم صالحه منه على شيء بعينه فالصلح جائز ، والوارث المقر متطوع ولا يرجع على اخوته بشيء ، واختلف أصحابنا في صورتها ، فمنهم من قال: صورتها أن يدعى رجل على جماعة ورثة لرجل داراً في أيديهم

كان أبوهم قد غصبه أياها فأقر له أحدهم بذلك وقال صدقت فى دعواك وقد وكلنى شركائى على مصالحتك بشىء معلوم ؛ فحكم هذا فى حق شركائه حكم الأجنبى اذا صالح عن المدعى عليه عينا مع الانكار ، على ما مضى بيانه و

وقال أبو على الطبرى: تأويلها أن يدعى رجل على جماعة ورثة دينا على مورثهم ، وأن هذه الدار رهن عنده بالدين ، فيقر له أحدهم بصحة دعواه ويصالحه عن ذلك بشيء فحكمه حكم الأجنبى اذا صالح عن المدعى عليه بالدين مع انكاره • قال : لأن الشافعى رحمه الله قال : وأقر أحد الورثة فى دار فى أيديهم بحق • ولو أقر بالدار يقال : أقر بالدار ، وانما أراد رهن الدار ، وأيهما كان فقد مضى حكمه • قال الشيخ أبو حامد : والتأويل الأول أصح ، وقد بين الشافعى رحمه الله ذلك فى الأم •

فسالة رابعة قال الشافعي في الأم: ولو ادعى رجل على رجل زرعا في الأرض فصالحه من ذلك على دراهم فجائز ، وهذا كما قال: اذا ادعى رجل على رجل زرعا في أرض فاقر له به فصلاحه منه بعوض ، فان كان بشرط القطع صح الصلح ، وان كانت الأرض للمقر كان له تبقية الزرع ، لأن الزرع له ، والأرض له ، فان قيل : هلا كان للمدعى اجباره على القطع ، لأن الزرع له ، والأرض له ، فان قيل : هلا كان للمدعى اجباره على القطع ، لأن له عوضاً في ذلك ، وهو أنه ربما أصابته جائحة فرفعه الى الحاكم ، يرى ايجاب وضع الجوائح فيضمنه ذلك ؟

قال ابن الصباغ: فالجواب أن ذلك انما يكون اذا لم يشرط القطع فاما مع شرط القطع فلا يضمن البائع الجوائح، وإن صالحه من غير شرط القطع، فإن كانت الأرض لغير المقر لم يصح الصلح، وإن كانت الأرض للمقر فهل يصح الصلح؟ فيه وجهان مضى ذكرهما في البيع، وإن كان الزرع بين رجلين، فادعى عليهما رجل به فأقر له أحدهما بنصفه وصالحه منه على عوض، فإن كانت الأرض لغير المقر لم يصح، سواء كان مطلقاً أو بشرط القطع، لأنه أن كان مطلقاً فلا يصح لأنه زرع أخضر فلا يصح بيعه من غير شرط القطع، وإن كان شرط القطع لم يصح أيضاً لأن نصيبه لم يتمين عن نصيب شريكه، كان شرط القطع لم يصح أيضاً لأن نصيبه لم يتمين عن نصيب شريكه، ولا يجبر شريكه على قلع زرعه، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ،

وقد مضى ذكر أقوالهما فى البيوع • وذكر القاضى أبو الطيب أن ذلك يبنى على القولين فى القسمة ، هل هى بيع أو افراز حق ؟ وان كانت الأرض للمقر فان قلنا : من اشترى زرعاً فى أرضه يصح من غير شرط القطع ، صح الصلح ههنا ، وانقلنا : لا يصح أن يشترى زرعا فى أرضه الا بشرط القطع لم يصح ههنا •

فرع قال ابن الصباغ: وان ادعى على رجل زرعا فى أرضه فأقر له بنصفه ثم صالحه منه على نصفه على نصف الأرض لم يجز ، لأن من شرط بيع الزرع قطعه و وذلك لا يمكن فى المشاع ؛ وان صالحه منه على جميع الأرض بشرط القطع على أن يسلم اليه الأرض فارغة لأن قطع جميع الزرع واجب نصفه بحكم الصلح والباقى لتفريغ الأرض فأمكن القطع وجرى مجرى من اشترى أرضا فيها زرع وشرط تفريغ الأرض فانه يجوز ، كذلك ههنا .

وان أقر له بجميع الزرع وصالحه من نصفه على نصف الأرض ليكون الزرع والأرض بينهما نصفين ، وشرط القطع فى الجميع ، فان كان الزرع زرع فى الأرض بغير حق جاز الصلح لأن الزرع يجب قطع جميعه ، وان كان الزرع زرع لحق لم يصح الصلح ، لأنه لا يمكن قطع الجميع .

وذكر الشيخ أبو حامد الاسفرايني في التعليق أن أصحابنا قالوا: اذا كان له زرع أرض غيره فصالح صاحب الزرع صاحب الأرض من نصف الزرع على نصف الأرض بشرط القطع جاز ، لأن نصف الزرع قد استحق قطعه بالشرط ، والنصف الآخر قد استحق أيضا قطعه لأنه يحتاج الى تفريغ الأرض ليسلمها فوجب أن يجوز قال: وهذا ضعيف أما النصف فقد استحق قطعه ، فيسلمها فوجب أن يجوز قال: وهذا ضعيف أما النصف فقد استحق قطعه ، وأما النصف الآخر فلا يحتاج الى قطعه ، لأنه يمكن تسليم الأرض وفيها زرع وقال ابن الصباغ: ولأن باقى الزرع ليس يمنع فلا يصح شرط قطعه في العقد ، ويفارق ما ذكرناه اذا أقر بنصف الزرع وصالحه على جميع الأرض، لأنه بشرط تفريغ المبيع ، والله أعلم وبه التوفيق ومنه العون سبحانه ،

#### كتساب العسسوالة

الحوالة فى عرف الفقهاء فى القانون الوضعى هى انتقال الحق من ذمة الى أخرى ، وفى اصطلاح فقهاء الشرع الحنيف نقل الدين من ذمة الى ذمة أخرى مشغولة بمثل ذلك نقلا تبرأ به الذمة الأولى ، وهذا التعريف هو الذى اتفق عليه جمهور العلماء من أصحابنا ، وبه قالت المالكية والحنابلة وأهل الظاهر وقال أصحاب الرأى : هى نقل الدين من ذمة المدين المحيل الى ذمة أخرى وهو المحال عليه ، ويعرق الشيعة الحوالة بأنها عقد شرع لانتقال الحق من ذمة الى أخرى .

#### قال المصنف رحه الله تعالى

( تجوز الحوالة بالدين لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( مطل الفني ظلم فاذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع )) .

الشرح الحول: الحيلة أو القوة أو السنة ، وحال الفلام وحالت الدار أتى عليها الحول ، وحالت القوس اعوجت ، وحال اللون تغير ، والحال الطين ، والتحول التنقل والاسم الحول ، ومنه قوله تعالى ( لا يبغون عنه حولا ) وذكر الأزهرى عن الزجاج أن الحول مصدر كالصغر ، وأحال الرجل أبى بالمحال ، وأحال عليه بدينه ، والاسم الحوالة بفتح الحاء ، المحسالة في قولهم : لا محالة ، أى لا بد ، والملىء : الغنى الواسع الثراء ، ومسن هنا تكون الحوالة نقل حق من ذمة الى ذمة من قولهم : حولت الشيء من موضع الى موضع اذا نقله اليه ، وسيأتى بقية البحث ،

أما حديث أبى هريرة رضى الله عنه فرواه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذي وابن ماجه باللفظ الذى ساقه المصنف ، ورواه أحسب بلفظ « مطل الغنى ظلم ، ومن أحيل على ملىء فليحتل » وعند ابن ماجه من حديث ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم « مطل الغنى ظلم واذا أحلت

على ملى وأتبعه » واستناده: حدثنا اسماعيل بن توبة ثنا هشيم عن يونس ابن عبيد عن نافع عن ابن عمسر • واستماعيل بن توبة قال ابن أبى حاتم: صدوق وبقية رجاله رجال الصحيح • وقد أخرجه النرمدي وأحمد أيضاً •

أما الأحكام والحوالة لا تتم الا بثلاثة أنفس ، محيل ، وهو من يحيل بما عليه ، ومحال ، وهو من يحتال بما له من الحق ، ومحال عليه وهو من يتقل حق المحتال اليه ، واختلفوا هل هي بيسع دين بدين ؟ ورخص فيسه فاستثنى عن يبع الدين بالدين ، أو هي استيفاء ؟ أوجه ، وقيل هي عقسه ارفاق مستقبل ، ويشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف ، والمحتال عند الأكثر ، والمحال عليه عند بعضهم ، ويشترط أيضاً تماثل التقدير في الصفات وأن يكون في شيء معلوم ، ومنهم من خصها بالنقدين ومنعها في الطعام لأنها بيع طعام قبل أن يستوف ،

فرع في لغات الفصل وغريبه والحوالة في اللغة بمعنى التحول والانتقال من مكان الى مكان وفي الحديث: « من أحال دخل الجنة » يريد من أسلم لأنه تحول من الكفر والحوالة أيضاً تحويل ماء من نهر الى نهسر والحائل المتغير اللون يقال: رماد حائل ونبات حائل ورجل حائل اللون اذا كان أسود متغيرا و والحول الحركة ومنه « لا حول ولا قوة الا بالله » وفي الحديث « اللهم بك أصول وبك أحول » وحالات الدهر وأحوالله صروفه ، وأحال الغريم زجاه عنه الى غريم آخر والاسم الحوالة ويقال: أحلت فلانا على فلان بدراهم أحيله احالة واحالا ويقال للذي يحتال عليه بالحق (حيل) و

قوله « مطل الغنى » الجمهور على أنه من اضافة المصدر الى الفاعل ، والمعنى أنه يحرم على الغنى القادر أن يمطل صاحب الدين ، بخلاف العاجز ، وقيل : هو من اضافة المصدر الى المفعول ، أى يجب على المستدين أن يوفى صاحب الدين ، ولو كان المستحق للدين غنيا فان مطله ظلم ، فكيف آذا كان فقيراً ، فانه يكون ظلما بالأولى ، ولا يخفى بثعثه هذا ، كما قال الحافظ ابن

والمطل في الأصل المد - وقال الأزهري : المدافعة يقال : مطل الحديدة

يمطلها وأنشد الأصمعي لبعض الرجاز : كأن صاباً آل حتى أمطلا ، والمطل في الحق والدين مأخوذ منه وهو تطويل العدة التي يضربها العريم للطالب نقال : مطله وماطله بحقه .

قال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى: والمراد هنا تأخير ما استحق أداؤه بعير عذر و قوله « واذا أتبع » بهمزة القطع المضمومة واسكان التاء المثناة الفوقية على البناء للمجهول قال الامام النووى : هذا هو المشهور فى الرواية واللغة وقال القرطبى : أما أتبع فبضم الهمزة وسكون التاء مبنيا لما لم يسم فاعله عند الجميع وأما فليتبع فالأكثر على التخفيف و وقيده بعضهم بالتشديد ، والأول أجود ، وتعقب الحافظ ما ادعاه من الاتفاق بقول الخطابى : ان أكثر المحدثين أجود ، وتعقب الحافظ ما ادعاه من الاتفاق بقول الخطابى : ان أكثر المحدثين يقولونه و يعنى اتبع بتشديد التاء والصواب التخفيف و والمعنى اذا أحيل فليحتل كما وقع فى الرواية الأخرى و

قوله «على ملىء » قيل هو بالهمز ، وقيل بغير همز ، ويدل على ذلك قول الكرمانى : الملى كالغنى لفظا ومعنى • وقال الخطابى : انه في الأصل بالهمز • ومن رواه بتركها فقد سهله • قوله (فاتبعه) قال الحافظ ابن حجر : هذا تشديد التاء بلا خلاف •

اما الأحكام فأن حديث أبى هريرة وحديث ابن عمر يدلان على أنه يجب على من أحيل بحقه على ملىء أن يحتال ، والى هذا ذهب أهل الظاهر وأكثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير ، وحمله الجمهور على الاستحباب • قال ابن حجر : ووهم من نقل فيه الاجماع •

وقد اختلف فى المظل من الغنى هل هو كبيرة أم لا ؟ وقد ذهب الجمهور الى أنه موجب للفسق ، واختلفوا هل يفسق بمرة أو يشترط التكرار ؟ وهل يعتبر الطلب من المستحق أم لا ؟ قال فى فتح البارى : وهل يتصف بالمطل من ليس القدر الذى عليه حاضراً عنده ، لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلا ؟ قولان عندنا ( أولهما ) عدم الوجوب ( والثانى ) الوجوب مطلقاً ، وفصل أصحاب قول ثالث بين أن يكون أصل الدين بسبب يعصى به فيجب والا فلاه

قال الشوكاني: والظاهر الأول لأن القـــادر على التكسب ليس بملى، ، والوجوب انما هو عليه فقط ، لأن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية .

أفاد الدكتور السنهوري في الوسيط لمحة في التطــور التاريخي لانتقال الالتزام كذلك أفاده الدكتور محمد سيلام مدكور في رسالته في الفقه الاسلامي ، قد يتصور أحد أنه بالموت ينتقل الالتزام مــن ذمة المورث الى ذمة الورثة لكن بالتأمل يظهر أن ما على المورث من التزامات يبقى بعد موته معلقاً بذمته ، وكان لصاحب الحق أن يستوفى حقه من التركة اذ حق الورثة لا يتعلق بها الا بثلثي الباقي بعد سداد الدين . أن كان هناك وصايا والا فبكل الباقي لأن الله تعالى يقول ( من بعد وصية توصون بهـــا أو دين ) ولذا وجدت في الفقه الاسلامي قاعدة وهي لا تركة الا بعد سداد الدين وهي قاعدة عادلة لكن بالنسبة للدائن اذا مات فان حقه قبل المدين ينتقل الى ورثته ويكون الموت سبباً من أسباب انتقال الحق بلا شك وعلى هذا يمكن للالتزام أن ينقسم اذا نقل الحق الى ورثة الدائن ــ ولقد كان القانون الروماني يجبر انتقال الالتزام من الوارث الى المورث سواء مـــن ناحية الدائن أو المدين ، اذ كان يعتبر شخصية الوارث أستمرارا لشخصية المورث وكان القانون الفرنسي والقوانين التي تدور في فلكه على هذا غـــير أنه لما تبين للمشرع عندهم عدم عدالة هدده القاعدة جنح الى ناحية قاعدة الفقه الاسلامي •

# قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا تجوز الا على دين يجبوز بيصه ، كعوض القرض ، وبدل المثلف ، فاما مالا يجوز بيعه كدين السلم ومال الكتابة فلا تجوز الحوالة به ، لأن الحوالة بيع في الحقيقة ، لأن المحتال يبيع ماله في ذمة المحيل بما له في ذمة المحال عليه والمحيل يبيع ماله في ذمة المحال عليه بما عليه من الدين ، فلا يجوز الا فيما يجوز بيعه ) .

الشرح الأحكام: تجوز الحوالة بعوض القرض وبدل المتلف ، لأنه حق ثابت مستقر في الذمة ، فجازت الحوالة به كبيعه • قال الشيخ أبو حامد الاسفراييني: وتجوز الحوالة بثمن المبيع لأنه دين مستقر • وهل

تجوز الحوالة بالثمن فيمدة الخيار ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباغ ( أحدهما ) وهو قول القاضى أبى حامد : لا تصبح الحوالة به لأنه ليس ثابت .

( والثاني ) يصح لأنه يؤول الى اللؤوم ، ولا تجوز الحوالة بالمبيع لأنه غير مستقر ، لأنه قد يتلف قبل القبض فيبطل البيع فيه .

فسرع لا تجوز الحوالة بدين السلم ولا عليه ، لأن دين السلم غير مستقر لأنه يعرضه للفسخ انقطاع المسلم فيه ، ولا تصح الحوالة به لأنها لم تصح الا فيما يجوز أخذ العوض عنه والسلم لا يجوز أخذ العوض عنه وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم « من أسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره » •

وأما المكاتب اذا حصلت عليه ديون لغير سيده من المعاملة ، وله ديون جاز أن يحيل بعض غرمائه على بعض ، وجاز لغرمائه أن يحيلوا عليه بما لهم في ذمته و لأن الحق ثابت في ذمته وأما ما في ذمته من مال الكتابة فلا يجوز لمسيده أن يحيل به عليه ، لأنه غير مستقر ، لأن له أن يعجز تهسه متى شاء ، فلا معنى للحوالة به ، وأن أراد المكاتب أن يحيل سيده بمال الكتابة المذى عليه على غريم للمكاتب قال ابن الصباغ : صحت الحوالة .

(قلت) وقد قال أصحاب أحمد كقولنا فى كل ما ذكرنا وفى المدين على المكاتب وله حكمه حكم الأحرار ، وكذلك ما فى ذمته من مال الكتابة له أن يحيل سيده على غرمائه وتبرأ ذمته من مال الكتابة بهذه الحوالة ، ويكون ذلك بمنزلة القبض ، ولا يصح لسيده أن يحيل مال الكتابة الى غرمائه لأنه بستطيع أن يعجز نفسه .

واشترط المحاملي صاحب المجموع أن يكون النجم قد حل لأنه بمنزلة أن يقضيه ذلك من يده ، وان كان لسيده عليه مال من جهة المعاملة فهل يجوز للسيد أن يحيل غريما له عليه ؟ فيه وجهان حكاهما الطبري (أحدهما) يصح ولم يذكر ابن الصباغ غيره ، لأنه دين لازم (والثاني) لا يصحح

الوسيط الملدكتور المُستِهودِي جِهِ ٣ ص ١١٦ (١ ١٢٤)

لأنه قد يعجز نفسه فيسقط ما فى دُمته لنفسه من دين المعاملة وغيرها ، لأن السيد لا يثبت له مال على العبد قال الصيمرى : وأن أحاله رجل على عبهم فأن كان مأذونا له فى التجارة \_ جاز ، وأن كان غير مأذون ففيه وجهان ، الأصح لا تصح الحوالة .

فسوع اذا أحالت المرأة على زوجها بصداقها قبل الدخول لم يصح لأنه دين غير مستقر ، وان أحالها الزوج به صح ، لأنه له تسليمه اليها وحوالته به تقوم مقام تسليمه ، وان أحالت به بعد الدخول صح لأنه مستقر .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) واختلف اصحابنا في جنس المال الذي تجوز به الحوالة ، فمنهم من قال : لا تجوز الا بماله مثل ، كالاثمان والحبوب وما اشبهها ، لان القصيد بالحوالة اتصال الغريم الى حقه على الوفاء من غير زيادة ولا نقصان ، ولا يمكنه ذلك الا فيما له مثل ، فوجب أن لا يجوز فيما سواه ، ومنهم من قال : تجوز في كل ما يثبت في الذمة بمقد السلم كالثياب والحيوان ، لانه مال ثابت في الذمة يجوز بيمه قبل القبض ، فجازت الحوالة به كنوات الامثال .

( فصل ) ولا تجوز الا بمال معلوم ، لانا بينا انه بيع فلا تجوز في مجهول واختلف اصحابنا في ابل الدية ، فمنهم من قال : لا تجوز وهو الصحيح لانه مجهول الصفة فلم تجز الحوالة به كفيره ، ومنهم من قال : تجوز لانه مصلوم العدد والسن فجازت الحوالة به ) .

الشعرح الأحكام: تجوز الحوالة بالدراهم والدنانير وبما له مثل كالطعام والأدهان، وما استحدث في عصرنا هذا من صناعات بخارية وكهربية كالسيارة والثلاجة والغسالة والمرناة (التلفزيون) والمذياع بشرط أن تكون جديدة محددة الصفات حتى تتحقق المثلية، فاذا كانت مستعملة وأمكن تحديد الأرش من حيث زمن الاستعمال وقدر الأرش وضبطه ووجد المثيل بشهادة الخبير الأمين من غير زيادة أو نقصان جازت الحوالة، لأن القصد بالحوالة الغريم حقه من غير زيادة ولا نقصان، وذلك يحصل بما ذكرناه بالحوالة الغريم حقه من غير زيادة ولا نقصان، وذلك يحصل بما ذكرناه

وهل تصح الحوالة بما لا مثل له مما يضبط بالصفة كالثياب والحيوان والعروض التي يصح السلم عليها ؟ فيه وجهان : (أحدهما) يصح ، لأنه مال ثابت في الذمة مستقر فصحت الحوالة به ، كالدراهم والدنانير .

(والثانى) لا يصح ، لأن المثل فيه لا ينحصر ، ولهذا لا يضمن بمثله في الاتلاف ، فإذا قلنا بهذا لم تجز الحوالة بابل الدية ، وإذا قلنا بالأول فهل تصح الحوالة بابل الدية ؟ فيه وجهان مخرجان من القولين للشافعي رضى الله عنه : إذا جنت امرأة على رجل موضحة فتزوجها على خمس من الابل في ذمتها له أرش جنايتها عليه ، وكذلك قال في الصلح : إذا كان له في ذمته أرش جناية حمس من الابل فصالح عنها ، فهل يصح ؟ فيه قولان (أحدهما) يصح جناية حمس من الابل فصالح عنها ، فهل يصح ؟ فيه قولان (أحدهما) يصح وهو الصحيح ، لأنها مجهولة الصفة ، لا يتعين على من وجبت عليه أن يسلمها بخصوصها ،

وقال أصحاب أحمد : لا تصح الحوالة فيما لا يصح السلم فيه ، لأنه لا يثبت في الذمة ، ومن شرط الحوالة نساوي الدينين ، فأما ما يثبت في الذمة سلما غير المثليات كالمذروع والمعدود ، ففي صحة الحوالة به وجهان (أحدهما) لا يصح لأن المثل فيه لا يتحرر ، ولهذا لا يضمنه بمثله في حالة الاتلاف ، (الثاني) يصح ، ذكره القاضي أبو بكر من الحنابلة ،

# قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا تجوز الا أن يكون الحقان متساويين في الصفة والحسلول والتاجيل ، فإن اختلفا في شيء من ذلك لم تصح الحوالة ، لأن الحوالة ارفاق كالقرض ، فلو جوزنا مع الاختلاف صار المطلوب منه طلب الفضل ، فتخرج عن موضوعها ، فإن كان لرجل على رجلين ألف على كل واحد منهما خمسمائة ، وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه خمسمائة ، فأحال عليهما رجلا له عليسه ألف ، على أن يطالب من شاء منهما بألف ففيه وجهان (احدهما) تصح ، وهو قول الشيخ أبي حامد الاسفرايني رحمه الله ، لأنه لا يأخذ الا قدر حقه . . (والثاني ) لا تصح ، وهو قول شيخنا القاضي أبي الطيب رحمه الله لانه يستفيد بالحوالة زيادة في المطالبة ، وذلك لا يجوز ، ولان الحوالة بيع فأذا خيرناه بين الرحلين صار كما لو قال : بعتك أحد هذين العبدين ) .

ولا تصح الحوالة الا ان كان الحقان من جنس واحد ، الشرح فان كان عليه لرجل دنانير فأحاله بها على رجل له عليه دراهم ، أو حال من له عليه حنطة على من له شعير أو ذرة أو حال من له عليه ريالات سعودية على من عنده جنيهات مصرية أو غيرها من صنوف النقد لم تصح الحوالة ، لأن موضوع الحوالة أنها لا تفتقر الى رضى المحــال عليه ، فلو صــححناها بغير جنس الحق لاشترط فيها رضاه ، لأنه لا يجبر على تسليم غير الجنس الذي عليه ، ولأن الحوالة تجرى مجرى المقاصة ، لأن المحيل سقط ما فى دمته بما له في ذمة المحال عليه ، ثم المقاصة لا تصح من جنس بجنس آخر ، وكذلك الحوالة ، ولا تصح الحوالة الا ان كان الحقان من نوع واحد لما ذكرناه في الجنس ، فان كان له على رجل ألف صحاح فأحاله بها على من له عليه ألف مكسرة ، أو كان بالمكس من ذلك لم تصح الحوالة ، لأن الحوالة في الحقيقة بيع دين بدين ، وبيع الدراهم بالدراهم صرف من شرطه القبض في المجلس الا ان جوزنا تأخير القبض في الحوالة ، لأنه عقد ارفاق معروف ، فادا دخل فيه الفضل صار بيعاً وتجارة ، وبيسع الدين بالدين لا يجسوز ٠ ألا ترى أن القرض في الحقيقة صرف ، لأنب يعطى درهما بدرهم ، ولكن جبوز تأخير القبض فيه لأنه ارفاق • ولو قال أقرضتك هذه الدراهم المكسرة لتردها على صحاحاً لم يصبح . وكذلك هذا مثله . واذا قال : أقرضتك هذه الجنيهات لتردها على دولارات لم يصح القرض ٠

فسوع وان كان لرجل على رجلين ألف درهم كل واحسد خمسمائة ، وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه ، فأحاله أحدهما على آخر بألف برئت ذمتهما مما له عليهما وان أحال عليهما رجلا له عليه ألف ليأخذ من كل واحد منهما خمسمائه صح ، وان أحاله عليهما على أن يطالب من شاء منهما بالألف فهل تصح الحوالة ؟ فيه وجهان حكاهما أبو العباس بن سريج (أحدهما) تصح الحوالة ، وهو اختيار الشيخ أبى حامد الاسفرايين، لأن المحتال لا يأخذ الا قدر حقه ، لأن الزيادة انما تكون في القسدر أو الصفة ، ألا ترى أنه يجوز أن يحيل على من هو أملا منه ( والثاني ) لا تصح الحوالة ، وهو اختيار القاضي أبي الطيب لأنه يستفيد بهذه الحوالة زيادة في الحوالة ،

المطالبة ، لأنه كان يطالب واحداً فصار يطالب اثنين ، ولأن الحوالة بيع فاذا كان الحق على اثنين كان المقبوض منهما مجهولا فلم يصح والله تعالى أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يجوز الحوالة الاعلى من له عليه دين ، لانا بينا أن الحوالة بيع ما في النمة بما في النمة ، فاذا أحال من لا دين له عليه كان بيع معدوم فلم تصح و ومن أصحابنا من قال تصح اذا رضى المحال عليه ، لأنه تحمل دين يصح اذا كان عليه مثله فصح ، وان لم يكن عليه مثله كالضمان فعلى هددا يطالب الحيل بتخليصه ، كما يطالب الضامن المضمون عنه بتخليصه ، فان قضاه بغير اذنه لم يرجع على المحيل ، وان قضاه بغير اذنه لم يرجع ) .

الشرح الأحكام: اذا كان لرجل على رجل حق فأحاله على من لا حق عليه ؛ فأن لم يقبل المحال عليه الحوالة لم تصبح الحوالة ولم يبرأ المحيل لأنه لا يستحق شيئاً على المحال عليه ، وأن قبل المحال عليه الحوالة فهل تصح الحوالة ؟ فيه وحهان (أحدهما) لا تصح ، وهو قول أكثر أصحابنا ، وهو ظاهر كلام المزنى لأن الحوالة معاوضة ، فاذا كان لا يملك شيئاً في ذمة المخال عليه لم يصح ، كما لو اشترى شاة حية بشاة ميتة ، ولأنه لو أحال على من له عليه دبن غير لازم أو غير مستقر أو مخالف لصفة دينه لم يصح ، فلأن لا تصح الحوالة على من لا دين له عليه أولى (الثاني) تصح الحوالة ، فلأن لا تصح الحوالة صار كأنه قال لصاحب الحق : أسقط عنه حقك وأبرئه وعلى عوضه ، ولو قال ذلك للزمه لأنه استدعى اتلاف ملك بعوض فكذلك هذا مثله قاذا قلنا بهذا قللمحال عليه أن يطالب المحيل بتخليصه ، كما يطالب الضامن المضمون عنه بتخليصه ،

وان قبض المحال الحق من المحال عليه باذن المحيل ، ثم وهبه المحسال المحال عليه فهل يرجع المحال عليه على المحيل بشيء ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يرجع عليه بشيء ، لأنه لم يغرم شيئا ، لأن ما دفع اليه رجع اليه (الشاني) يرجع عليه وهو المذهب ، لا أنه قد غرم ، وانما يرجع عليه بسبب آخس وان كان عليه حق مؤجل فأحال به على رجل لا شيء له عليه ، وقبل المحال عليه الحوالة \_ وقلنا : تصح \_ فان قضاه المحال عليه الحق في محله باذن المحيل

رجع عليه ، وأن قضاه قبل حلول الحق لم يرجع على المحيل قبل محل الدين ، لأنه متطوع بالتقديم .

فان اختلف المحيل والمحال عليه فقال المحال عليه : أحلت على ولا حق لك على ، فأنا أستحق الرجوع عليك لأنى قضيت باذنك ، وقال المحيل : بل أحلت بحق لمى عليك ، فالقول قول المحال عليه مع يمينه ، لأن الأصل براءة ذمته من الدين ، والله أعلم .

#### قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) ولا تصح الحوالة من غير رضا المحتال ، لانه نقل حق من ذمة الى غيها فلم يجز من غير رضا صاحب الحق ، كما لو اراد أن يعطيه بالدين عينا ، وهل تصح من غير رضا المحال عليه ؟ ينظر فيه فأن كان على من لا حق له عليه وقلنا : آنه تصح الحوالة على من لا حق له عليه لم تجز الا برضاه ، وأن كان على من له عليه حق ففيه وجهان (أحدهما) وهو قول أبى سسعيد الاصطخرى واختيار المزنى أنه لا تجوز الا برضاه لأنه أحد من تتم به الحوالة فاعتبر رضاه في الحوالة كالمحتال (والثاني) وهو المذهب أنه تجسوز ، لانه تغويض قبض فلا يعتبر فيه رضى من عليه ، كالتوكيل في قبضه ، ويخالف المحتال فأن الحق له فلا ينقل بفير رضاه كالبائع ، وههنا الحق عليه فلا يعتبر رضاه كالبائع ، وههنا الحق عليه فلا يعتبر رضاه كالعبد في البيع ) .

الشرح الأحكام: اعتبار رضى المحتال ، هو مذهبنا ومذهب مالك رضى الله عنه وقال أصحاب أبى حنيفة: اذا لزم المحال عليه بالحق بغير التزام منه كان مكرها فاذا قبلها مع الاكراه فسدت الحوالة آلا ترى أنه سيصبح المدين والملتزم ؟ وقد اشترط كذلك الامام جعفر بن محمد أنه لابد من تحقيق رضاء المحال عليه في مجلس عقد الحوالة وقد يكون المحال عليه غير مدين ففي جوازه بغير رضاه نظر • أما المدين للمحيل ففي جوازه وجهان • وسيأتي ، أما ما ابتدأ المصنف به فصله من أنه لا تصح الحوالة من غير رضا المحتال فصحيح ، لأن بعض ذوى المروات تأبي عليهم همهمم أن يتحمل غيرهم دينهم • وقال أحمد وأصحابه وداود وأهل الظاهر: لا يعتبر الرضا • قال الخرقي: ومن أحيل بحقه على عليء فواجب عليه أن يحتال •

وقال ابن قدامة قال أحمد فى تفسير الملىء «كأن الملىء عنده أن يكون مليئاً بماله » وقوله: وبدنه ونحو هذا فاذا أحيل على من هذه صفته لزم المحتال والمحال عليه القبول ولم يعتبر رضاهما وقال: أبو حنيفة: يعتبر رضاهما لأنها معاوضة فيقتضى الرضى من المتعاقدين •

(قلت) ودليل أحمد وداود وأهل الظاهر قوله صلى الله عليه وسلم: « اذا أحيل على ملىء فليحتل » وهذا أمر ، والأمر يقتضي الوجوب .

أما دليلنا فان الحق قد تعلق بذمة المحيل فلا يملك نقله الى غير ذمته بغير رضى من له الحق ، كما لو تعلق بعين فليس له أن ينقله الى عين أخرى بغيير رضى من له الحق ، وأما الحديث فمحمول على الاستحباب وأما المحيل فان البغداديين من أصحابنا قالوا يعتبر رضاه لأن الحق عليه فلا يتعين عليه جهة قضائه ، كما لو كان له دراهم فى كيسه فليس لصاحب الحق أن يطالب باجباره على أن يقضيه حقه من كيس معين .

وأما الخراسانيون فقالوا: هل يعتبر رضى المحيا ؟ فيه وجهان وصورتها أن يقول المحتال عليه لرجل أجلتك على نفسى بالحق الذى لك على فلان ، فاذا قال: قبلت فهل يصح ؟ على الوجهين بناء على الوجهين فيما لو قال: ضمنت عنه بشرط أن تبرئه ، وعندى أن هذين الوجهين انما يتصوران في المحال عليه اذا لم يكن على المحيل عليه حق للمحيل ـ وقلنا: تصح الحوالة على من لا حق له عليه برضاه ـ فأما اذا كان عليه حق للمحيل فهل يعتبر في صحة الحوالة ؟ فيه وجهان .

( أحدهما ) وهو قول ابن القاص وأبى سعيد الاصطخرى أن الحوالة لا تصح الا برضاه وهو قول الزهرى ، لأنه أحد من تتم به الحوالة فاعتبر رضاه كالمحيل والمحتال .

( والثانى ) وهو المدهب أن الحوالة تصح من غير رضاه لأن المحيل أقام المحتال مقامه فى القبض فلم يعتبر رضى من عليه الحق ، كما لو وكل من له الحق وكيلا فى القبض فانه لا يعتبر رضى من عليه الحق .

وقال أبو حنيفة وأصحابه: ان الحوالة تصرف على المحال عليه بنقسل الحق الى ذمته فلا يتم الا بقبوله ورضاه، بخلاف التوكيل بقبض الدين لأنه ليس تصرفا عليه بنقل الواجب اليه ابتداء، بل هو تصرف بأداء الواجب فلا بشترط قبوله ورضاه، ولأن الناس فى اقتضاء الديون والمطالبة بها على التفاوت بعضهم أسهل مطالبة واقتضاء، وبعضهم أصعب، فلا بد من قبوله ليكون لزوم ضرر الصعوبة مضافا الى التزامه م هكذا أفاده الكاسانى فى البدائع ومنه نقلته والله الموفق والمعين و

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) اذا احال بالدين انتقل الحق الى المحال عليه وبرئت ذمة المحيل، لأن الحوالة اما أن تكون تحويل حق أو بيع حق ، وايهما كان وجب أن تبرأ به ذمة المحيل .

( فصل ) ولا يجوز شرط الخيار فيه ، لأنه لم يبن على المفابئة فلا يثبت فيه خيار الشرط ، وفي خيار المجلس وجهان ( احدهما ) يثبت لانه بيع فيثبت فيه خيار المجلس كالصلح ( والثاني ) لا يثبت ، لانه يجرى مجرى الابراء ولهذا لا يجوز بلفظ البيع ، فلم يثبت فيه خيار المجلس ) .

الأحكام • قال الشيخ أبو حامد الاسفرايني : اختلف أصحابنا في العوالة هل هي بيع أو رفق أعلى وجهين ، فمنهم من قال : انها رفق لقوله صلى الله عليه وسلم « فاذا أحيل أحدكم على ملىء فليحتال » فندب الى العوالة • والبيع مباح لا مندوب اليه ، وانما المندوب اليه الرفق لقوله صلى الله عليه وسلم في القرض : « قرض درهم خير من صدقة » ولأن الحوالة لو كانت بيعاً لدخل فيها الفضل ، ولما صحت بالدين ، ومنهم من قال: أن الحوالة بيع ، لأن البيع ضربان : ضرب بلفظ البيع فيدخله الربح والفضل والمغابنة ، وضرب منه بغير لفظ البيع القصد منه الرفق فلا يدخله الفضل والمغابنة ولا يقتضى التمليك كالبيع ، لأن المحيل يملك المحتال ماله في ذمة المحال عليه الا أنهما اختلفا في الأسم ليعرف به المطلوب من كل واحد منهما •

فاذا قلنا : انها رفق لم يدخلها خيار المجلس كالقرض • واذا قلنا : انهـــا يع دخلها خيار المجلس في الصرف وآما خيار الثلاث فلا يدخلها بالاجماع • وعندى أن الوجهين في الحوالة على من لا حوالة عليه برضى المجال مأخوذان من هذا (فاذا قلنا) ان الحوالة رفق صحت (وان قلنا) إنها بيع لم تصبح وقد ذهب أبو حنيفة وأصحابه الى القول بأن الحوالة فيها معنى المعاوضة وعلى هذا لا تصح بغير رضى المحيل لأن الحوالة ابراء فيها معنى المتمليك فلا تصح بغير رضاه أو بالاكراه كسائر التمليكات والله أعلم •

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) وان احاله على ملىء فافلس أو جحد الحق وحلف عليه لم يرجع الى المحيل ، لانه انتقل حقه الى مال يملك بيعه فسقط حقه من الرجوع ، كما لو أخذ بالدين سلعة ثم تلفت بعد القبض ، وأن أحاله على رجل بشرط أنه ملىء فبأن أنه معسر فقد ذكر المرنى أنه لا خيار له ، وأنكر أبو المباس هلذا وقال : له الخيار ، لانه غره بالشرط فثبت له الخيار ، كما لو باعه عبداً بشرط أنه كاتب ثم بأن أنه ليس بكاتب ، وقال عامة أصحابنا : لا خيار له لأن الاعسار نقص فلو ثبت به الخيار لثبت من غير شرط كالعيب في المبيع ويخالف الكتابة فأن عدم الكتابة ليس بنقص ، وأنما هو عدم فضيلة فاختلف الأمر فيه بين أن يشرط وبين الا يشرط ) .

الأسرح الأحكام • اذا أحال بالحق انتقل الحق من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه ، وبرثت ذمة المحيل ، وهو قول العلماء كافة • وقال زفر : لا ينتقل الحق من ذمة المحيل ، وانما يمكون له مطالبة أيهما شاء كالضمان وقال : الحوالة لا توجب براءة المحيل والحق فى ذمته بعد الحوالة على ما كان عليه قبلها كالكفالة سواء • قال الكاسانى : وجه قوله أن الحوالة شرعت وثيقة للدين كالكفالة وليس من الوثيقة براءة الأول فى مطالبة الثانى مع بقاء الدين على حاله فى ذمة الأول من غير تغيير كما فى الكفالة سواء •

ولنا أن الحوالة مشتقة من التحويل وهو النقل فكان معنى الانتقال لازما فيها • والشيء أذا انتقل الى موضع لا يبقى فى المحل الأول ضرورة ، ومعنى الوثيقة يحصل بسهولة الوصول من حيث الملاءة والانصاف واختلف متأخرو الحنفية فى كيفية النقل مع اتفاقهم على ثبوت أصله موجباً للحسوالة ، قال بعضهم : انها نقل المطالبة والدين جميعاً ، وقال بعضهم انها نقل المطالبة في ذمة المحيل ،

قلت: ان الحوالة مشتقة من تحويل الحق، والضمان مشتق من ضم ذمة الى ذمة فيجب أن يعطى كل لفظ ما يقتضيه • اذا ثبت أن الحق انتقل من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه ، فإن الحق لا يعود الى ذمة المحيل بافلاس المحال عليه ، ولا بموته ولا بجحوده ويمينه ، وبه قال مالك والليث وأحمد رضى الله عنهم ، وروى ذلك عن على كرم الله وجهه •

وقال أبو حنيفة : يرجع اليه فى حالين اذا مات المحال عليه مفلساً ، واذا جحد الحق وحلف وقال أبو بوسف ومحمد : يرجع اليه فى هذين الحالين ، ، وفى حالة ثالثة اذا أفلس المحال عليه وحجر عليه وقال الحكم : يرجع عليه فى حالة واحدة اذا مات المحال عليه مفلساً وأيس من الوصول الى حقه لقوله صلى الله عليه وسلم « مطل الغنى ظلم ، واذا أتبع على ملىء فليتبع » •

وقد حمل الامام ابن حزم حملة قاسية على هذا الرأى بقوله: قال أبو محمد : هذا قول فاسد ( وهو يعني قول أبي حنيفة مع قـول أبي يوسف ومحمد ) لمخالفته أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنهم مجمعون معنا على أن الحوالة اذا صح أمرها فقد سقط الحق عن المحيل ، واذ قد أقــروا بسقوطه فمن الباطل رجوعه ، ومن الباطل رجوع حق سقط بغير نص يوجب رجوعه ولا اجماع يوجب رجوعه ، فان قالوا : قد روى عن عثمان أنه قال في الحوالات ( ليس عن مسلم تو ) (١) ومن طريق عبد الرزاق عن معمر أو غيره عنه عن قتادة عن على بن أبي طالب أنه قال في الذي أحيل لا يرجع على صاحبه الا أن يفلس أو يموت وهو قول شريح والحسن والنخعي والشعبي كلهم يقول : أنَّ لم ينصفه رجع على المحيل له وعن الحكم : لا يرجع على المحيل الا أن يموت المحال عليه قبل أن ينتصف فانه يرجع الى المحيل ، قلنا : لا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف وقد رويناه منا من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحق عن على بن عبيد الله عن سعيد ابن السيب « أنه كان لأبيه المسيب دين على انسان الف درهم ولرجل آخر على على بن أبي طالب ألف درهم فقال ذلك الرجل للمسيب: أنا أحيلك على على وأحلني أنت على فلان ففعل فاتتصف المسيب من على وتلف مال الذي

 <sup>(</sup>١) التوراأليلالي

أحاله المسيب عليه فأخبر المسيب بذلك على بن أبي طالب فقال له على : أبعده الله » فهذا خلاف الرواية عن عثمان والذي ذكرنا عن على وهذه موافقة لقولنا و واذا اختلف السلف فليس بعض ما روى عنهم بأولى من بعض باتفاقكم معنا في ذلك ولسنا نرى اخالة من لاحق للمحال عنده لأنه أكل مال بالباطل ، وانما يجوز عندنا مثل فعهل على والمسيب رضى الله عنهما على الضمان ، فاذا ضمن كل واحد من الغريمين ما على الآخر ، وقال أبو حنيفة ولام وتحول الحق الذي على كل واحد منهما على الآخر ، وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجبر المحال على قبول الحوالة ، واحتجوا في ذلك بأن قالوا : لو وجب اجباره لوجب أيضا اذا أحاله المحال عليه على آخر أن يجبر على اتباعه وهكذا أبدا ، قال أبو محمد : هذه معارضة لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا ما فيه أبو محمد : هذه معارضة لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا ما فيه فكيف والذي اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غنى ، أو حوالة على غير ملى ، فكيف والذي اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غنى ، أو حوالة على غير ملى ، فكيف والذي اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غنى ، أو حوالة على غير ملى ، فكيف والذي اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غنى ، أو حوالة على غير ملى ، فكيف والذي اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غنى ، أو حوالة على غير ملى ، ومطل الغنى ظلم » والحوالة على غير ملى ، لم يؤمر بأن يقبلها ا ه .

وقال أصحاب أحمد رضى الله عنه : لأنه شرط ما فيه المصلحة للعقد في عقد معاوضة ، فيثبت الفسخ بفواته ويرجع على المحيل ، كما لو شرط صفة في المبيع وقد يثبت بالشرط مالا يثبت باطلاق العقد ، بدليل اشتراط صفة في المبيع ، وقال الشافعي رضى الله عنه : فلما ندب المحتال الى اتباع المحال عليه بشرط أن يكون المحال عليه مليئا علم أن الحق يتحول عن المحيل الى دمة المحال عليه تحولا يمنع المحتال من الرجوع الى المحيل ، اذ لو كان له الرجوع اليه لم يكن لعقد هذا الشرط ضرورة ، وقال الربيع بن سليمان ، أخبرنا الشافعي في الاملاء قال : والقول عندنا \_ والله أعلم \_ ما قال مالك أخبرنا الشافعي في الاملاء قال : والقول عندنا \_ والله أعلم \_ ما قال مالك عليه أو مات لم يرجع المحال الرجل على الرجل بحق له ، ثم أفلس المحال عليه أو مات لم يرجع المحال على المحيل أبداً ، فان قال قائل : ما الحجة فيه أ عليه أو مات لم يرجع المحال على المحيل أبداً ، فان قال قائل : ما الحجة فيه أ عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مطل الغني ظلم ، وإذا أتبع عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مطل الغني ظلم ، وإذا أتبع على ملىء فليتبع » فإن قال قائل : وما في هذا مما يدل على تقوية أحدكم على ملىء فليتبع » فإن قال قائل : وما في هذا مما يدل على تقوية قولك ؟ قيل : أرايت لو كان المحال يرجع على المحيل كما قال محمد بن الحسن إذا أفلس المحال عليه في الحياة أو مات مفلساً ، هل يصير المحال على الحسن إذا أفلس المحال عليه في الحياة أو مات مفلساً ، هل يصير المحال على الحيات أذا أفلس المحال عليه في الحياة أو مات مفلساً ، هل يصير المحال عليه في الحياة أو مات مفلساً ، هل يصير المحال على المحال على المحال على المحال عليه في الحياة أو مات مفلساً ، هل يصير المحال على المحال على المحال عليه في الحياة أو مات مفلساً ، هل يصير المحال على ال

من أحيل ؟ أرأيت لو أحيل على مفلس وكان حقه نائباً عن المحيل هل كان يزداد بذلك الاخيرا ان أيسر المفلس ، والا فحقه حيث كان ؟ ولا يجوز الا أن يكون في هذا ، ثم قال : أما قولنا : اذا برئت من حقك وضمنه غميرى فالبراءة لا ترجع الى أن تكون مضمونة ، واما آلا تكون الحوالة جائزة ، فكيف يجوز أن أكون بريئاً من دينك اذا أحلتك لو حلفت وحلفت ما لك على حق بررنا ، فان أفلس عدت على بشىء بعد أن برئت منه بأمر قد رضيت به حائزاً بين المسلمين ،

واحتج محمد بن الحسن بأن عثمان قال فى الحوالة والكفالة : يرجع صاحبه لا توى على مسلم ، وهو فى أصل قوله يبطل من وجهين ، ولو كان نابتاً عن عثمان لم يكن فيه حجة انما شك فيه عثمان ، ولو ثبت ذلك عسن عثمان احتمل حديث عثمان خلافه ٠

واذا أحال الرجل على الرجل بالحق فأفلس المحال عليه أو مات ولا شيء له لم يكن للمحتال أن يرجع على المحيل ، من قبل آن الحوالة تحول حق من موضعه الى غيره ، وما تحول لم يعد ، والحوالة مخالفة للحمالة ، ما تحول عنه لم يعد الا بتجديد عودته عليه ، ونأخذ المحتال عليه دون المحيل بكل حال ، اه .

قال أصحابنا: ولأن عموم الخبر يدل على أنه يتبع أبداً ، وان مات مفلساً أو جحد فحلف ، فروى أن جد سعيد بن المسيب كان له على على " بن أبى طالب رضى الله عنه حق فسأله أن يحيل به على رجل فأحاله به عليسه فمات المحال عليه فعاد جد سعيد يسأل علياً رضى الله عنه حقه فقال له على : « اخترت علينا غيرنا أبعدك الله » وقد سبق نقلها فى كلام ابن حزم فثبت أنه اجماع لأنه لم ينكر على على رضى الله عنه أحد من الصحابة رضى الله عنهم ، ولأنه لا يخلو اما أن يكون بالحوالة سقط حقه من ذمة المحيال ، أو لم يسقط ، فان لم يسقط حقه عنه كان له الرجوع عليه ، سواء مات المحال عليه أو لم يمت ، وسواء أفلس أو لم يفلس وان كان قد سقط حقه عنه فكيف يرجع بالاعسار والجحود ؟ لأن الحوالة كالقبض للحق فلم يرجع على المحيل، يرجع بالاعسار والجحود ؟ لأن الحوالة كالقبض للحق فلم يرجع على المحيل، كما لو قبض عن حقه عوضاً فتلف فى يده .

في وقال أبو حنيف وضى الله على من له عليه دين با ثم الله المحال عليه بشيء الله المحال عليه بشيء الله المحال عليه بشيء الله عنى الله عنى الله عنه وأصحابه: يكون له الرجوع عليه •

دليلنا أن الحوالة قد صحت ، وانما يتبرع بالقضاء ، فلم يرجع عليب بشىء ، ولأنه لا يملك ابطال الحوالة فكان بدفعه متبرعا ، كما لو قضى عنه أجنبى .

فسوع فان أحاله على رجل ولم يشترط أنه ملى، أو معسر فبان أنه معسر لم يرجع المحتال على المحيل سواء علم باعساره أو لم يعلم، وبه قال أبو حنيفة • وقال مالك: اذا لم يعلم باعساره كان له الرجوع على المحيل.

دليلنا أن الاعسار لو حدث بعد الحوالة وقبل القبض لم يثبت للمحتال الخيار فكذلك اذا ثبت أنه معسر حال العقد ، وأما اذا أحاله على رجل بشرط أنه ملى، قال الشيخ أبو حامد : فإن قال أحلتك على فلان الموسر أو على فلان وهو موسر فقبل الحوالة ، ثم بان أنه معسر فقد روى المزنى عن الشافعى أنه لا يرجع على المحيل أبداً ، سواء كان المحال عليه غنيا أو فقيراً أفلس أو مات معدما ، غره أو لم يغره .

واختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو العباس بن سريج : له أن يرجع على الحيل كما لو باغه سلعة بشرط أنها سليمة من العيب فبانت بخلافها ، قال : وما نقله المزنى فلا أعرفه للشافعى رحمه الله فى شىء من كتب م وقال أكثر أصحابنا : ليس له أن يرجع عليه كما نقله المزنى ، لأن الاعسار لو كان غنيا فى المحوالة لثبت له به الخيار من غير شرط كالعيب فى المبيع لأن التفريط فى البيع من جهة البائع حيث لم يبين العيب فى سلعته م فاذا لم يبين ثبت للمشترى الخيار ، والتفريط ههنا من جهة المحتال حيث لم يختبر حال المحال عليه ، ولأن السلعة حق للمشترى فاذا وجدها ناقصة كان له الرجوع الى الثمن ، وليس كذلك ذمة المحال عليه لأنها ليست بنفس حق المحتال وانما هى محل لحقه فوجود الاعسار بذمة المحال عليه ليس بنقصان فى حقه ، وانما يتأخر لحقه فوجود الاعسار بذمة المحال عليه ليس بنقصان فى حقه ، وانما يتأخر

حقه ، ألا ترى أنه قد يتوصل الى حقه من هذه الذمة الخربة . بأن يوسر أو يستدين فيقضيه حقه بخلاف المبيع اذا وجده معيباً . والله أعلم .

#### قال المصنف رحه الله تعالى

( فصل ) وان اشترى رجل من رجل شيئا بالف ، واحال الشترى البائع على رجل بالألف ، ثم وجد بالمبيع عيبا فرده فقد اختلف اصحابنا فيه ، فقال أبو على الطبرى : لا تبطل الحوالة ، فيطالب البائع المحال عليه بالمال ويرجع الشترى على البائع بالثمن لانه تصرف في احسد عوضي البيع فلا يبطسل بالرد يلعيب كما لو اشترى عبداً بثوب وقبضه وباعه ، ثم وجد البائع بالثوب عيبا فرده ،

وقال ابو اسحاق: تبطل الحوالة ، وهو الذي ذكره المزنى في المختصر ، فلا يجوز للبائع مطالبة المحال عليه ، لان الحوالة وقعت بالثمن ، فاذا فسيخ البيع خرج المحال به عن أن يكون ثمنا فاذا خرج عن أن يكون ثمنا ولم يتعلق به حق غيرهما وجب أن تبطل الحوالة ويخالف هذا اذا اشترى عبداً وقبضه وباعه لأن العبد تعلق به حق غير المتبايعين وهو المسترى الثانى ، فلم يمكس ابطاله ، والحوالة لم يتعلق بها حق غيرهما ، فوجب ابطالها ، وأن أحال الزوج زوجته بالمهر على رجل ، ثم ارتدت المرأة قبل الدخول ففي الحوالة وجهان بناء على المسئلة قبلها ، وأن أحال البائع رجلا على المسئلة قبلها ، وأن أحال البائع رجلا على المسئلة على بالحوالة على المسئلة قبلها ، وأن أحال البائع رجلا على المسئلة على بالحوالة حق المسترى بالالف ، ثم رد المسئلة على المعبد لم تبطل الحوالة وجها واحداً ، لانه تعلق بالحوالة حق غير المتعاقدين ، وهو الأجنبي المحتال ، فلم يجز ابطالها ) .

الأحمام: اذا اشترى رجل من رجل سيارة بألف تم أحال المشترى الله ، ثم وجد المشترى الله المشترى الله ، ثم وجد المشترى بالسيارة عيبا فردها ، فان ردها بعد قبض البائع مال الحوالة انفسخ البيع ولم تبطل الحوالة بلا خلاف على المذهب ، بل تثبت فى دمة المحال عليه ويرجع المشترى على البائع بالثمن ، وان رده قبل قبض البائع مال الحوالة فقد ذكر المزنى فى المختصر أن الحوالة باطلة ، وقال فى الجامع الكبير : الحوالة ثابتة ، واختلف أصحابنا فيها على أربع طرق ، فقال أبو العباس بن سريج وأبو على ابن أبى هريرة : تبطل الحوالة كما ذكر فى المختصر ، لأن الحسوالة وقعت بالثمن فاذا رد المبيع بالعيب انقسخ البيع فسقط الثمن فبطلت الحوالة ، وقال أبو على فى الافصاح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة أبو على فى الافصاح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة أبو على فى الافصاح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة أبو على فى الافصاح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة أبو على فى الافصاح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة أبو على فى الافصاح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة أبو على فى الافصاح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة أبو على فى الافصاح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة أبو على فى الافساح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة أبو على فى الافساح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى المخام الكبير ، لأن الحوالة كما ذكر فى المحام الكبير ، لأن الحوالة كما ذكر فى المحام الكبير ، لأن الحوالة كما دُكر فى المحام الكبير ، لأن الحوالة المحام المحا

كالقبض فلم تبطل برد المبيع ، كما لو قبض المحتال مال الحوالة ثم وجسد المشترى بالمبيع عيباً فرده ولأن المبتاع دفع الى البائع بدل ماله فى ذمته وعاوضه بما فى ذمة المحال عليه ، فاذا انفسخ العقد الأول لم ينفسخ الثانى ، كما لو أعطاه بالثمن ثوباً وسلمه اليه ثم وجد بالمبيع عيباً فرده فان العقد لا ينفسخ فى الثوب .

ومنهم من قال: هي على حالين • فحيث قال: الحوالة باطلة أراد اذا رد المبيع قبل أن يقبض البائع مال الحوالة • وحيث قال: الحوالة لا تبطل أراد اذا رد المبيع بعد قبض البائع مال الحوالة • ومنهم من قال: هي على حالين أخرين • فحيث قال تبطل الحوالة أراد اذا ادعى المسترى وجود العيب فصدقه البائع ، لأن الحوالة تمت بهما جميعاً فانحلت بهما • وحيث قال: لا تبطل أراد دعوى المشترى أن الغيب كان موجودا حال العقد ، وقال البائع: بل حدث في يدك وكان مما يمكن حدوثه فلم يحلف البائع وحلف المشترى ، فأن الحوالة نمت بهما فلم ينفسخ بأحدهما ، هذا اذا كان الرد نغير مدة الخيار •

فأما اذا كان الرد فى مدة الخيار فان البيع ينفسخ بأحدهما ، هذا اذا كان الرد بغير مدة الخيار ، فأما اذا كان الرد فىمدة الخيار فان البيع ينفسخ والحوالة تبطل وجها واحداً ، سواء كان قبل القبض أو بعده ، لأن البيع لا يلزم قبل انقضاء الخيار ، واذا لم يلزم لم تلزم الحوالة لأنها متعلقة بالثمن، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد ، وهذا بدل من قوله : أن الحوالة بالثمن فى مدة الخيار تصح ، وقد مضى فيها وجهان ،

فرع وان أحال الزوج زوجته بالمهر ثم ارتدت قبل الدخول، أو وجد أحدهما بالآخر عيباً ففسخ النكاح، فاذا كان ذلك بعد أن قبضت المرأة مال الحوالة لم تبطل الحوالة، وأن كان ذلك قبل القبض فعلى الخلاف المذكور في البيوع.

فسرع وان أحال البائع رجلا بالثمن على المشترى ثم وجد المشترى بالمبيع عيباً فرده لم تنفسخ الحوالة وجها واحداً ، لأنه تعلق بالحوالة

حق غير المتعاقدين وهو الأجنبي فلم يبطل حقه بغير رضاه ، وهكذا لو أحالت الزوجة بمهرها على الزوج رجلا ثم ارتدت قبل الدخول لم تبطل الحوالة ، لأنه تعلق بالحوالة حق أجنبي وهو المحتال فلا يبطل من غير رضاه ، والله تعالى أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) وان احال البائع على الشترى رجلا بالف ثم اتفقا على ان العبد كان حراً فان كنبهما المحتال لم تبطل الحوالة ، كما لو اشترى عبداً وباعب ثم اتفق البائع والمسترى انه كان حراً فان اقاما على ذلك بيئة لم تسمع لانهما كنبا البيئة بدخولهما في البيع ، وان صدفهما المحتال بطلت الحوالة لانه ثبتت الحرية وسقط الثمن فبطلت الحوالة ) .

الأحكام: لو اشترى رجل عبداً بألف ثم أحال البائع رجلا له ألف على المشترى ثم صادف البائع والمشترى أن العبد كان حرا وقت البيع فان صدقهما المحتال على حرية العبد وقت البيع وأن الحسوالة وقعت بالثمن حكم ببطلان الحوالة وكان للمحتال أن يطالب البائع بما له عليه لأن الحوالة وقعت بالثمن وقد صدقهما أنه لا ثمن للبائع على المشترى • وان كذبهما المحتال ولم يكن هناك بينة فالقول قول المحتال مع يمينه لأن الحوالة تمت بالمحيل والمحتال فلا يتحلل الا بهما • كما أن البيع لما تم بالبائع والمشترى لا ينفسخ البيع الا بهما • ولأنه قد تعلق بالثمن حق غير المتعاقدين فلا يبطل حقه بقول المتبايعين كما لو اشترى عبداً فقبضه وباعه من آخر ثم اتفق المتبايعان الأولان أن العبد كان حراً فانهما لا يحيلان على المبتاع الثانى • فاذا حلف المحتال قبض المال من المسترى وهل يرجع المسترى على البائع بذلك ؟ فيه وجهان •

قال صاحب الفروع: يرجع عليه • لأن المشترى قضى عن البائع دينه باذنه فرجع عليه • وقال الطبرى فى العدة: لا يرجع عليه لأن المشسسترى يقر أن المحتال ظلمه بأخذ ذلك منه فلا يرجع به على غير من ظلمه وأن أقام البائع والمشترى بينة فهل تسمع ؟ فيه وجهان •

قال الشيخ أبو استحاق: لا تسمع ، لأنهما كذبا البينة بدخولهما في

البيع ، وقال الشيخ أبو حامد وصاحب الفروع : ان شهدت البينة أن العبد حر الأصل ، وأن الحوالة وقعت بالثمن أو شهدت بأنه حر الأصل وأقر المحتال بأن الحوالة وقعت بالثمن بطلت الحوالة ، لأنه اذا ثبت أنه حر تبينا أنه لم يتعلق بذمة المشترى شيء فحكم ببطلان الحوالة ، وان أقام العبد بينة بحريته ، قال ابن الصباغ : تثبت حريته وبطلت الحوالة ، ولم يذكر له وجها والذي يقتضى المذهب أن الحوالة لا تبطل بذلك فكذلك اذا أقام العبد بينة ولأن المتبايعين اذا كانا مقرين بحريته فلا حاجة به الى اقامة البينة فلا تبطل الحوالة باقامته البينة والمينة ،

وان صدقهما المحتال أنه كان حرا وادعى أن الحوالة وقعت بغير الثمن وقالا: بل وقعت بالثمن أو أقاما البينة أن العبد كان حرا ، ولم يذكر البينة أن الحوالة وقعت بالثمن ، فالقول قول المحتال مع يمينه ، لأنهما يدعيان ما يفسدها ، والأصل صحتها ، قال الشيخ أبو حامد: ويحلف على العلم ،

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) اذا أحال رجل رجلا له عليه دين على رجل له عليه دين ثم اختلفا فقال المحيل: وكلتك ، وقال المحتال: بل احلتني نظرت ، فان اختلفا في اللفظ فقال المحيل وكلتك ، بلفظ الوكالة ، وقال المحتال: بل احلتني ؛ بلفظ الحوالة ، فالقول قول المحيل ، لأنهما اختلفا في لفظه ، فكان القول فيه قوله ، وان اتفقا على لفظ الحوالة ثم اختلفا فقال المحيل: وكلتك ، وقال المحتال: بل احلتني ففيه وجهان ،

قال أبو العباس: القول قول المحتال ، لأن اللفظ يشهد له . ومن أصحابنا من قال: القول قول المحيل ، وهو قول المزنى ، لأنه يدعى بقاء الحق في الذمة والمحتال يدعى انتقال الحق من الذمة ، والاصل بقاء الحق في الذمة . فأن قلنا بقول أبى العباس ، وحلف المحتال ثبتت الحوالة وبرىء الحيل وثبتت له مطالبة المحال عليه ، وأن قلنا بقول المزنى فحلف المحيل ثبتت الوكالة فأن لم يقبض المال انعزل عن الوكالة بانكاره فأن كان قد قبض المال أخذه المحيل وهل يرجع هو على المحيل بدينه ؟ فيه وجهان: (احدهما) لا يرجع ، لانه اقسر ببراءة ذمته من دينه ، (والثاني) له أن يرجع لانه يقول: أن كنت محتالا فقد استرجع منى ما أخذته بحكم الحوالة ، وأن كنت وكيلا فحقى بأق في ذمته فيجب أن يعطيني ، وأن هلك في يدم لم يكن للمحيل الرجوع عليه ، لانه يقسر

بأن ماله تلف في يد وكيله من غير عدوان ، وليس للمحتال أن يطالب المحيل بحقه لأنه يقر بأنه استوفى حقه وتلف عنده ، وأن قال الحيل : احلتك ، وقال المحتال : بل وكلتنى ، فقد قال أبو العباس : القول قول المحيل ، لأن اللفظ يشهد له .

وقال المزنى: القول قول المحتال ، لأنه يدعى بقاء دينه في ذمة المحيسل ، والأصل بقاؤه في ذمته ، فإن قلنا بقول أبى المباس فحلف المحيل برىء مسن دين المحتال ، وللمحتال مطالبة المحال عليه بالدين ، لأنه أن كان محتالا فله مطالبته بمال الحوالة ، وأن كان وكيلا فله المطالبة بحكم الوكالة ، فأذا قبض المال صرف اليه ، لأن المحيل يقول : هو له بحكم الحوالة ، والمحتال يقهول : هو لى فيما لى عليه من المدين اللهى لم يوصلنى اليه ، وأن قلنا بقول المزنى وحلف المحتال ) ثبت أنه وكيل ، فأن لم يقبض المال كان له مطالبة المحيل بماله في ذمته ، وهل يرجع المحيل على المحال عليه بشيء ؟ فيه وجهان .

(احدهما) لا يرجع الآنه مقر بأن المال صار للمحتال (والثاني) يرجع لأنه ان كان وكيلا فدينه ثابت في ذمة المحال عليه وان كان محتالا فقد قبض المحتال المال منه ظلما وهو مقر بأن ما في ذمة المحال عليه للمحتال فكان له قبضه عوضاً عما أخذه منه ظلما . فأن كان قد قبض المال في فأن باقيا صرف اليه عالاته قبضه بحوالة فهو له ، وأن قبضه بوكالة فله أن يأخذ معماله في صرف اليه عالاته قبضه بحوالة فهو له ، وأن قبضه بوكالة فله أن يأخذ معماله في ذمة المحيل ، وأن كان تألفا نظرت ، فأن تلف بتفريط لزمه ضمانه ، وثبت المحيل عليه مثل ما ثبت له في ذمته فتقاصا ، وأن تلف من غسم تفريط لم يلزمه الضمان ، لانه وكيل ، ويرجع على المحيل بدينه ، ويبرا المحال عليه ، يلزمه الفهمان ، لانه وكيل ، ويرجع على المحيل بدينه ، ويبرا المحال عليه ،

الأحكام: قال أبو العباس بن سريج: اذا كان لرجل عند رجل ألف فقال من له الدين لرجل لا شيء له عليه: أحلتك على فلان بألف ، فهذا توكيل منه فى القبض ، ولميس بحوالة ، لأن الحوالة انسا تكون عمن له حق ، ولا حق للمحتال ههنا فثبت أن ذلك توكيل .

وان كان لزيد على عمرو ألف درهم ولعمرو على خالد ألف ، فاختلف زيد وعمرو ، فقال زيد : أحلتنى بالألف التي عليك لى بالألف التي لك على خالد بلفظ الحوالة ، وقال عمرو : بل وكلتك بأن تقبضها لى منه بلفظ الوكالة ، فالقول قول عمرو لأنهما اختلفا في لفظه ، وهو أعلم بلفظه ، ولأنه قد ثبت استحقاق عمرو الألف في ذمة خالد ، وزيديدعي أن ملكها قد انتقل اليه بالحوالة ، والأصل بقاء ملك عمرو عليها ، وعدم ملك زيد ،

فان قال عمرو لزيد: أحلتك على خالد بالألف التى لى عليه ، فقبل زيد ثم اختلفا فقال عمرو: وكلتك لتقبضها لى منه • ومعنى قولى أحلتك أى سلطتك عليه وقال زيد: بل أحلتنى عليه بدينى الذى لى عليك ، فاختلف أصحابنا فقال المزنى: القول قول المحيل وهو عمرو •

وقال الشيخ أبو حامد والطبرى: وبه قال المصنف وأبو العباس بن سريج وأكثر أصحابنا ، وهو قول أبى حنيفة • لأنهما قد اتفقا على ملك عمرو للألف التي فى ذمة خالد ، واختلفا فى انتقالها الى زيد وهو المحتال كان القول قول عمرو لأن الأصل بقاء ملكه عليها ، وان كان الظاهر مع زيد ، كما لو كان لرجل سيارة فى يد آخر فادعى من هى بيده أن مالكها وهبها منه • وقال المالك : بل أعرتكها فالقول قول المالك •

وكما لو كانت دار فى يد رجل فادعى رجل أنه ورثها من أبيه أو ابتاعها ، وأقام على ذلك بينة ، وادعى من هى بيده أنها ملكه فانه يحكم بها لصاحب البينة لأنه قد عرف له أصل ملك ، وان كان الظاهر مع صاحب اليد .

( والوجه الثانى ) حكاه المصنف وابن الصباغ عن أبى العباس بن سريج أن القول قول زيد وهو المحتال ، لأن اسم الحوالة موضوع لتحويل الحق من ذمة الى ذمة ، فكان اللفظ يشهد له ، كما لو تنازعا داراً وهى فى يد أحدهما فوجهان فذهب بعض أصحابنا الى أنه لا يرجع عليه ( والثانى ) له أن يرجع عليه ، لأن المحتال ان كان صادقا فالذى فى ذمة المحال عليه يمكنه أخذه عن حقه ، فاذا قلنا : يرجع عليه لأن المحال ان كان صادقا فالذى فى ذمة المحال عليه للمحيل ، وان كان المحتال كاذبا فقد استحق المحيل على المحتال ما أخذه منه ظلما ، وللمحتال حق على المحال عليه يمكنه أخذه عن حقه ،

فاذا قلنا: يرجع عليه ، فالذي يقتضى المذهب أنه يرجع عليه بأقل الأمرين مما أخذ منه المحتال أو الدين الذي على المحال عليه لأنه ان أعطى المحتال أكثر من حقه فلم يستحق الرجوع على المحال عليه بأكثر مما علمه م وان أعطى المحتال أقل من حقه فهو يقر أن جميع ما على المحال عليه للمحتال ، وانما يرجع من ماله بالقدر الذي أخذه منه ، وما زاد عليه يقر به المحتال .

وان قلنا:القول قول المحيل فحلف فبرىء مندين المحتال ،وكان للمحتال مطالبة المحال عليه المحكم الحوالة أو الوكالة فاذا أخذ منه المال أمسكه بحقه لأن المحيل يقول : هو للمحيل ولى عليه مثله وهو غير قادر على حقه من جهة المحيل ، فكان له أخذه .

مسالة اذا كان لزيد على عمرو ألف درهم ، ولخالد على زيد ألف درهم فجاء خالد الى عمرو وقال : قد أحالنى زيد بالألف التى عليك له فان صدقه وجب عليه دفع المال اليه ثم ينظر فى زيد فان صدقه فلا كلام ، وان كذبه كان القول قوله مع يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة ، فاذا حلف رجع زيد بالألف على عمرو ، ولا يرجع خالد على زيد بشىء ، لأنه ان كان قسد قبض حقه من عمرو فقد استوفى ، وان لم يقبضه فله أن يطالبه بحقه ، لأنهما متصادقان على الحوالة .

وان كذب عمرو خالداً ولا بينة فالقول قول عمرو مع يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة فاذا حلف سقطت دعوى خالد ، ولم يكن لخالد الرجوع علىزيد بشىء لأنه يقر أن ذمته قد برئت من حقه ، ثم ينظر فى زيد فان كذب خالداً كان له مطالبة عمرو بدينه ، وان صدق خالداً ففيه وجهان .

قال عامة أصحابنا : يبرأ من دين زيد لأنه قد أقدر بذلك ، وقال ابن الصباغ اذا قلنا : ليس من شرط الحوالة رضى المحال عليه ، فان الحوالة ثبتت بتصادق المحيل والمحتال .

فرع اذا كان لرجل على رجل ألف درهم فطالبه بها فقال من عليه الدين أحلت بها على فلان الغائب ، فأنكر المحيل فالقول قوله مع يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة ، فان أقام من عليه الدين بينة بالحوالة ، قال ابن الصباغ : سمعت البينة لاسقاط حق المحيل عليه ، ولا يثبت بها الحق للغائب، لأن الغائب لا يقضى له بالبينة فاذا قدم الغائب وادعى فانما يدعى على المحال عليه دون المحيل وهو مقر له بذلك فلا يحتاج الى اقامة البينة ، ولو ادعى رجل أنه أحاله على فلان الغائب ، وأنكر المدعى عليه فالقول قوله مع يمينه ، وان أقام المدعى بينه ثبتت فى حق الغائب ، لأن البينة يقضى بها على الغائب،

فان شهد للمحتال ابناء لم تقبل شهادتهما لأنهما يشهدان لأبيهما ، وان شهد له ابنا للحال عليه أو ابنا المحيل قبلت شهادتهما لأنهما يشهدان على أبيهما ، والله تبارك وتعالى أعلم .

# فرع في مذهب الحنفية في تعريف الحوالة

سبق فى أول الكتاب أن قلنا: ان الحوالة معناها لغة النقل من محل الى محل ، والمعنى اللغوى هنا عام يشمل نقل العين كنقل الكتاب من مكان الى مكان ، ونقل الدين من ذمة الى ذمة والحوالة فى حقيقتها عندنا عشرة أوجه أصحها: بيع دين بدين جو "ز للحاجة ، وقيل : عين بعين وقيل : عين بدين ، وقيل ليست بيعا ، بل استيفاء وقرض ، وقيل : لا يمحض واحد وانما الخلاف فى المغلب فان غلب البيع جرت الأوجه السابقة ، فهذه تسمعة ، والعاشر : ضمان بابراء ، أفاده فى الأشباه والنظائر ،

والحوالة اسم مصدر أحال يحيل احالة ، واســم الفاعل محيل وأســم المفعول محال به ٠

وأما المعنى الشرعى فهو نقل الدين من ذمة الى ذمة أخرى بدين مماثل له ، فتبرأ بذلك النقل الذمة الأولى وضرب الجزيرى مثلا لذلك فقال : فاذا كان لزيد مائة جنيه على عمرو يحل موعد دفعها بعد ثلاثة أشهر مثلا ، ولعمرو مثل هذه المائة على خالد يحل موعدها فى ذلك الوقت ، فأحال عمرو زيداً على خالد بالشرائط الآتية فان ذمة عمرو تبرأ من دين زياد وتشغل ذمة خالد بدل عمرو .

ونأتى الى شرح مفهوم الحوالة عند أبى حنيفة وأصحابه في هذا البحث قاله ا:

فى تعريف الحوالة رأيان (أحدهما) آنها نقل المطالبة فقط من ذمة المديون المحالف الماتزم ، فاذا كان لشخص دين عند آخر فأحاله على آخر وقبل المحالف عليه ذلك الدين والتزم به ، فان مطالبة الدائن بدينه تنتقل من دمة المديون الأصلى الى ذمة المحال عليه الذى التزم بسداده عن المديون ، وأما الدين فهو باق بذمة المدين الأصلى .

(ثانيهما) أنها نقل المطالبة ونقل الدين معاً بمعنى أن ذمة المدين الأصلى تبرأ بحوالة الدائن الى الشخص الملتزم بدفع الدين .

وقد يوجد من يقول بأنها نقل المطالبة فقط بأمور :

(منها) أن المدين الأصلى وهو المحيل اذا أراد أن يسدد الدين بنفسه فان صاحب الدين يجبر على قبوله ، ولو انتقل الدين الى ذمة المحال عليه لم يجبر صاحب الدين على قبوله منه ، لأن المديون الأصلى في هذه الحالة يكون متبرعاً بالسداد ولا يجبر شخص على قبول التبرع من غيره .

(ومنها) أن صاحب الدين وهو المحال ، لو برآ المحال عليه بالدين فانه لا يصح له أن يرد ذلك بخلاف ما اذا وهبه ذلك الدين فان له أن يرد هذه الهبة ، ولو كان الدين قد انتقل الى ذمته لكان له حق الابراء والهبة ، ولكنه لما لم ينتقل الدين وكان باقياً بذمة المحيل ، لم يكن من حق المحال عليه رد الابراء منه بخلاف هبته ، فأنه صاحب الحق فى عدم قبولها ، ونظير ذلك ما اذا كفل شخص آخر فى دين فأبرأ الدائن الكفيل فانه ليس له أن يرد ذلك الابراء ، لأن الدين متعلق بالأول على الصحيح كما سيأتى .

أما اذا وهبه الدين فان له أن يرد هبته ، لأن الهبة مقصورة على الكفيل ، فهو صاحب الحق في قبولها أو ردها (ومنها) أن صاحب الدين وهو المحال اذا أبرأ المحال عليه فان دمة المدين الأصلى تبرأ ، وليس للمحال الحق فى مطالبته ثانياً • أما اذا وهبه الدين فان للمحال عليه الحق فى أخذ الدين من المدين الأصلى ان لم يكن للمدين الأصلى دين عليه يقع فى مقابلته قصاصاً • (ومنها أن صاحب الدين المحال) اذا وكل المدين الأصلى وهو المحيل على أن يقبض الدين من المحال عليه فانه لا يصح ، ولو كان الدين قد انتقل من ذمته لصح نوكيله بالقبض ، لأنه يكون أجنبيا فى هذه الحالة •

(ومنها) أنه يصح فسخ الحوالة ، فلو انتقل الدين من ذمة الى ذمة لكانت الحوالة لازمة فلا يصح لأحدهما فسخها (ومنها) اذا اشترى سلعة ولم يدفع ثمنها وأحال البائع بالثمن على شخص آخر ، فان المبائع أن يحبس السلعة عن المشترى ولا يسلمها اياه الا اذا أعطاه ثمنها ، فلو كان الدين قد انتقل

الى ذمة المحال لما صح للبائع حبس السلعة عن المشترى وقد استدل من يقول: انها نقل المطالبة والدين معاً بأن صاحب السلعة وهو المحال اذا أبر أالمحال عليه من الدين فانه لا يصح ، فلو كان الدين باقياً بذمة المدين الأصلى وهو المحيل لصح ابراؤه منه وهبته اياه .

وقد اتفقوا على هذه الأحكام فكيف التوفيق بينها وبين التعريف على قولين ؟

( والجواب ) أن الحوالة تارة تعتبر تأجيلا للدين فتكون نقلا للمطالبة كما فى الأحكام التى تفيد أنها نقل المطالبة فقط ، وتارة تعتبر أبراء للمدين الأصلى ، فتكون نقلا للدين والمطالبة ، كما فى الصورة الأخيرة ، وعلى هذا فيصح أن يقال : انها نقل المطالبة فقط ، ولا ضرر من التنويع فى مثل هذه المفهومات الاصطلاحية لأنها ليست حدوداً حقيقية ،

## ( فرع ) في مذاهب العلماء في تعريف الضمان

مذهبنا أن أركان الحوالة ستة ، وأن شروطها ستة فأما أركانها الستة فهى : محيل ، ومحال ، ومحال عليه ، ودينان : دين للمحال على المحيل ، ودين للمحيل على المحال عليه ، وصيغة ، وهى الايجاب والقبول ، كأن يقول : أحلتك على فلان بالدين الذي لك على ، أو احلتك على فلان بعشرين جنيها ولم يذكر الدين ، أو يقول : نقلت حقك الى فلان أو جعلت ما استحقه على فلان لك ، أو ملكتك الدين الذي لى عليك بحقك أو نحو ذلك ، مما يؤدى معنى الحوالة فلا يشترط أن يكون بلفظ الحوالة ولا تصح الحوالة بلفظ انبيع ، ولا تدخلها الاقالة .

وأما الشروط الستة فبيانها هكذا وهي خلاصة ما تقدم في شرح فصول الكتاب :

(الأول) رضا المحيل الذي عليه الدين فان لم يرض فلا تصح الحوالة، ثم ان أريد بالرضا عدم الاكراه كان عده شرطاً ظاهراً أما اذا أريد به الايجاب وهو قوله أحلتك ونحوه فيكون عده شرطاً تسامحاً ، لأن الايجاب جزء من الصيغة وقد عرفت أن الصيغة ركن لا شرط .

(الثانى) رضا المحال ، وهو صاحب الدين فاذا لم يقبل الحوالة لا يجبر عليها ، ولا تصح بدون رضاه ، أما المحال عليه فلا يشترط رضاه لأن صاحب الدين له أن يستوفيه بنفسه وبغيره ، كما اذا وكل عنه من يستوفى دينه فليس للمحال عليه أن يمتنع عن أداء الحق الذي عليه للمحال ، وهذا القول هو الأصح ، وقيل : يشترط رضا المحال عليه أيضاً .

( الثالث ) أن يكون الدين المحال به معلوماً قدراً أو صفة ، فلو كان الدين مجهولا عند العاقدين أو أحدهما فان الحوالة كون باطلة .

(الرابع) أن يكون الدين المحال به لازماً في الحال أو في المآل ، فالدين اللازم هو الذي لا يسقط عن المدين في وقت من الأوقات ، كصداق المرأة بعد الدخول بها ، وثمن المبيع بعد انقضاء مدة الخيار ، أما الدين الذي يؤول الى اللزوم كصداق المرأة قبل الدخول بها وثمن المبيع قبل انقضاء مدة الخيار ، فكل ذلك تصح به الحوالة .

واذا شخص سلعة بالخيار وقبل أن تمضى مدة الخيار أحال ذلك المسترى بائع السلعة بثمنها على شخص آخر بطل خياره ، لأن عقد الحسوالة لازم لا يقبل الاقالة ، فمتى رضى البائع والمشترى بالاحالة فقد اتفتا على لزوم البيع ، فاذا بقى الخيار بطل ما تقتضيه الحوالة من اللزوم ،وكذا لو باع شخص سلعة بالخيار ولم يقبض نمنها ثم أحال شخصاً آخر على المشترى ليأخذ منه الثمن و فانه يبطل خياره .

آما المشترى فانه لا يبطل خياره الا اذا رضى بالحوالة ، فاذا لم يرض بها لم يبطل خياره على المعتمد ، وتصح الحوالة بدين الكتابة ، اذا كانت من العبد ، فمن كاتب عبده بمال يدفعه أقساطاً فأحاله العبد المكاتب على شخص ثالث ، فانه يصح ، لأن الكتابة لازمة فى حق السيد ، فلا يصح له الرجوع عنها .

أما اذا أحال السيد شخصاً على العبد فان الحوالة لا تصح وذلك دين الكتابة غير لازم بالنسبة للعبد •

(الخامس) أن يساوى الدين الذي على المحيل بالدين الذي على المحال عليه في المحال عليه في المحال عليه في المحال والصحة والتكسير ، فلا تصح الحوالة بالجنيهات على القروش والريالات لاختلاف الجنس ، ولا تصلح الحوالة بخمسة على عشرة ، أو بعشرة على خمسة لاختلاف القدر ، نعم تصح بخمسة من العشرة التي على فلان ، وكذا لا تصح بدين حل موعده على دين لم يحل موعده وبالعكس ، وكذا لا تصح بقروش مكسرة على ريالات صحيحة وعكسه ،

ولا يشترط التساوى فى التوثق ، فاذا كان لزيد دين على عمرو ، وكان عند زيد رهن على دينه ، أو كان له كفيل به ، وكان لعمرو دين على خالد بدون رهن وكفيل ثم أحال عمرو زيداً على خالد ، فان الحوالة تصبح ، وينتقل الدين بدون رهن أو كفيل ، وينفك الرهن ويبرآ الكفيل ، لأن الحوالة بمنزلة القبض ، ألا ترى أنه لو اشترى شخص من آخر سلعة ولم يعطه شمنها فلم يسلم البائع للمشترى لعدم قبض الثمن ، فاذا أحاله المشترى بالثمن على آخر ورضى به فانه لا يكون له حق فى منع السلعة لأن الحوالة بمنزلة القبض

وكذا اذا أحال الزوج زوجه بالصداق على آخر ورضيت بذلك ، فانه لا يكون لها حق منع نفسها عنه ، واذا شرط المحال \_ وهو صاحب الدين \_ أن يأتى له المحيل برهن أو كفيل لم تصح الحوالة ، لأن المحيل ببرا بمجرد الحوالة ، فلا معنى لاشتراط ما يكفل الدين .

(السادس) أن يكون دين المحيل ودين المحال عليه من الديون التي يصح بيعها واستبدالها بغيرها ، فلا تصح الحوالة بدين السلم ، سواء كان رأس المال أو كان المسلم فيه ، فاذا قال شخص الآخر أسلمت اليك عشرين جنيها في عشرين اردبا من القمح فانه لا يجوز للمسلم وهو صاحب رأس المال أن يحيل المسلم اليه وهو صاحب السلعة على شخص آخر ليقبض من رأس مال السلم ، لأنه لا يمكن أن يستبدل بغيره ، فان المحال عليه اذا دفع

المبلغ للمحال فانما يدفعه عن نفسه وهو غير صاحب رأس مال السلم وهــو المسلم •

نعم يجوز أن يحيل المسلم اليه وهو صاحب السلعة شخصاً له عليه دين ليأخذ رأس مال السلم من المسلم في المجلس لأن المسلم في هذه الحالة يدفع رأس مال السلم عن نفسه .

ومثل ذلك المسلم فيه وهو السلعة ، لأنه لا يصح بيعها واستبدالها ، ومثال مال المسلم مال الزكاة ، فانه لا يصح لرب المال أن يحيل الفقير على غيره ، ليأخذ منه مال الزكاة ، لأن الزكاة لا يصح بيعها •

أما أركان الحوالة عند مانك وأصحابه فهى : محيل ، ومحال عليه ، وصيغة ، ولا تنحصر صيغة الحوالة فى لفظ مشتق من الاحالة ، فتصح بكل ما يدل على نقل الدين كقوله : خـند حقك من فلان وأنا برىء منه ، كيا نصح بقوله : أحلتك على فلان وحولت حقك عليه ، أنت محال على فلان ، ونحو ذلك ، وتكفى الاشارة الدالة على الحوالة من الأخرس لا من الناطق .

وأما شروطها فستة اذا اعتبرنا الصيغة ركنا ، واذا اعتبرنا الصيغة شرطا فسبعة ، أما الستة فهي :

(أولا) رضا المحيل والمحال ، أما المحال عليه فلا يشترط رضاه على المشهور ، كما لا يشترط حضوره واقراره ، نعم اذا ثبت أن بينه وبين المحال عداوة فان الحوالة لا تصح على المشهور ، فاذا طرأت العداوة بعد الاحالة فان المحال يمنع من أخذ الدين من المحال عليه في هذه الحالة ، حتى لا يتفاقم الشر وتزيد الخصومة التي نهى عنها الشارع .

(ثانيا) أن يكون للمحال دين على المحيل ، وأن يكون للمحيل دين على المحال عليه ، فاذا لم يكن للمحال دين على المحيل ، كان عقد وكالة لا حوالة، لأنه طلب ممن ليس له دين عليه أن يتقاضى له من المحال عليه ماله عنده وذلك هو معنى الوكالة ، واذا لم يكن للمحيل دين على المحال عليه كان عقد محالة ، لأن المحال عليه احتمل سداد الدين عن المحيل للمحال ، وفي هذه الحالة لو أفلس المحال عليه لأنه ترك حقه باختياره ، وبعضه يقول : اذا

أفلس المحال عليه أو مات فان للمحال أن يرجع على المحيل حتى ولو شرط عليه البراءة ، ثم انه دفع المحال عليه الدين بالفعل فهل له أن يرجع به على المحيل ليأخذه منه ؟

( والجواب ) أنه اذا قامت قرينة على أنه منبرع به لم يكن له حـق الرجوع ، والا فله حق الرجوع لجواز أن يكـون قد دفعـه بطريق القرض للمحيل .

(ثالثاً) أن يكون أحد الدينين حالاً ، فان كان الذي على المحيل مؤجلاً والدين الذي على المحال عليه مؤجلاً مثله ، فان الحوالة لا تصح لما يترتب عليه من بيع الدين بالدين الممنوع .

أما اذا كان كل منهما معجلا أو كان أحدهما معجلا والآخر مؤجلا فانه يصح لعدم بيع الدين بالدين .

(رابعاً) أن يكون الدين لازماً فلا تصح الحوالة بدين غير لازم كما اذا أحال السيد دائنه على عبده المكاتب لأن الدين غير لازم على المكاتب • أما اذا أحال المكاتب سيده على من يقبض له دينه فانه يصح •

(خامساً) أن يساوى الدين الذى على المحيل الدين الذى على المحال عليه فى القدر والصفة (ومعنى التساوى فى القدر) أنه لا يجوز أن يأخذ من المحال عليه أكثر مما يستحقه عند المحيل و فاذا كان لشخص دين عند آخر قدره خمسة ، فأحاله المدين على شخص عنده عشرة ، فيجب أن يحيله بالخمسة فقط بحيث لا يأخذ أكثر منها ، لأنه اذا كان الدين فرضا كانت الزيادة فى الحوالة ربا ، واذا كان الدين ثمن سلعة باعها له فانه \_ وان كان يصح أن يعطيه أكثر من ثمنها \_ ولكنه يكون من باب بيع الدين بالدين ، الذى لم يرخص فيه ، وكذا لا يصح أن يختلف الدينان فى الصفة فلا تصح الاحالة بالجنيهات المتساوية فى القدر المختلفة فى الجنس مثلا كالجنيه

(سادساً) أن لا يكون الدينان (دين المحيل ودين المحال عليه) حاصلين من بيع الطعام كالحبوب وانحوها ، فاذا أسلم زيد الى بكر عشرين جنيها في

الاسترليني والمصرى اذا فرض تساويهما في القيمة .

قمح ، وأسلم بكر الى خالد مثلها عشرين جنيها فى قمح أيضاً ، فانه لا يجوز لبكر أن يحيل زيداً على خالد ليأخذ منه القمح المسلم فيه • أما اذا اقترض بكر من زيد عشرين اردبا من القمح ، واقترض خالد من بكر عشرين اردبا كذلك فانه يجوز لبكر أن يحيل زيداً على خالد ليأخذ منه قمحه •

ففى الصورة الأولى كان الدينان من بيع سلم ، وفى الصورة الثانية كان الدينان من قرض ، والأول ممنوع لما يلزم عليه من بيع الطعام قبل قبضه، وهو ممنوع فى الطعام المستبدل ، والثانى جائز ، فاذا كان أحد الدينين من بيع والآخر من قرض فانه يجوز ، فاذا أسلم زيد لبكر عشرين اردبا وأقرض بكر خالدا مثلها أو أكثر أو أقل فانه يجوز لبكر أن يحيل زيداً على خالد نياخذ منه حقه من الغلة بشرط أن يكون الذى عند بكر حالا لا مؤجلا ، ومثل ذلك ما اذا كان الدينان من قرض فانه يشترط أن يكون الدين المحال به حالا ،

وبعضهم يقول: انه لا يجوز مطلقاً اذا ترتب عليه بيع طعام المقاوضة قبل قبضه ، فلا تجوز الحوالة في صورة ما اذا كان أحدهما دين قرض والآخر دين سلم ، فليس لبكر أن يحيل زيداً بدين الطعام الذي أسلم فيه ليأخذ دين القرض الذي أقرضه بكر لخالد ، لأن فيه بيع طعام القرض الذي يستحقه بكر عند خالد لزيد قبل قبضه ، نعم يجوز احالة صاحب القرض على دين البيع ، فاذا أقرض زيد عشرين اردباً لبكر وأسلم بكر لخالد عشرين جنيها في عشرين اردبا فانه يصح لبكر أن يحيل زيداً على خالد ليأخذ منه حقه ، وذلك لأنه لا يجوز القرض بطعام البيع ، اذ ليس فيه بيع الطعام قبل قبضه بل فيه سداد القرض ، هذا ما ورد من شروط الحوالة عند المالكية ،

أما أركان الحوالة عند أحمد بن حنبل وأصحابه رضى الله عنهم فهى : ما تتحقق به من محيل ومحال به وعليه وصيغه الخ •

ولا يشترط فى الصيغة أن تكون بلفظ الحوالة ، بل تصح بمعناها كما اذا قال شخص لآخر : أتبعك بدينك على زيد وشروط الحوالة خمسة : (أحدها) أن يتفق الدين المحال به مع دين المحال عليه في الجنس والصفة والحلول والأحل ، فيلزم أن يحيل الدين من ذهب على مشله فاذا أحال ذهبا على فضة فأنه لا يصح ، لاختلاف الجنس ، وكذا لا يصح أن يحيل بدين مكسور على دين صحيح لاختلاف الصفة ولا يحيل ديناً حل دفعه مؤجل وبالعكس ،

(ثانيها) أن يكون قدر كل من الدينين دين المحال به ودين المحال عليه معلوماً قدره فاذا كان مجهولا فلا تصح الحوالة .

(ثالثها) أن يكون الدين المحال به مستقرا فلا تصح أن تحيل المرأة المدينة دائنها على صداقها قبل الدخول لأنه غير مستقر ، وكذا لا يصح للسيد الذي يكاتب عبده أن يحيل دائنه على العبد ليأخذ منه دين الكتابة ، لأن دين الكتابة غير لازم اذ للعبد أن ينقضه .

(رابعها) أن يكون الدين المحال عليه يمكن ضبطه بأن يكون مما يوزن أو يكال أو يعد أو يقدر بالذراع .

(خامسها) رضا المحيل ، أما المحال فلا يشترط رضاه اذا كان المحيال عليه قادراً على السداد وغير مماطل لحديث النبي صلى الله عليه وسلم « لى الواجد ظلم » وكذلك المحال عليه فانه يشترط رضاه .

## ( فرع ) في مذاهب العلماء في براءة ذمة المدين بالحوالة

مذهبا أنه يترتب على الحوالة براءة ذمة المحيل من دين المحال عليه ، وبراءة دمة المحال عليه من دين المحيل الى دمة المحال عليه من دين المحيل ، ولكن يتحول نظير دين المحيل الى دمة المحال عليه للمحال ، وليس للمحال الحق فى الرجوع الى المحيل بعد الحوالة على عليه للمحال ، سواء أفلس المحال عليه أو مات أو أنكر ما عليه من الدين ، ومثل أي حال ، سواء أفلس المحال عليه أو مات أو أنكر ما عليه من الدين ، ومثل

ذلك ما اذا أنكر الدين قبل الحوالة ، سواء علم المحال بذلك أو لم يعلم ، وذلك لأن قبول المحال عليه الحوالة اقرار ضمنى بالدين ، فانكاره لا يضر المحال ، وكذا اذا كان المحال عليه مفلساً قبل الحوالة ، فانه لا حق للمحال في الرجوع .

نعم اذا أنكر الدين قبل الحوالة وحلف ثم أحاله بعد ذلك فللمحال أن يحلف المحيل بأنه لم يكن يعلم ببراءة ذمة المحال عليه بيمينه فان حلف المحيل فلا حق للمحال في الرجوع ، وان لم يحلف حلف المحال وبطلت الحوالة ، وكذا لو قامت بينة على أن المحال عليه قد أعطى المحيل دينه .

أما الحنفية فانهم يبرئون المدين باحالة الدائن براءة مؤقته، ومعناه أن المحال بالدين ليس له حق الرجوع على المحيل الا في حالة أن يفلس المحال عليه أو يموت ففي هذه الحالة يصح للمحال أن يرجع على المديون الأول ــ المحيل ــ ويترتب على براءة المحيل أنه اذا مات لا يأخذ المحـــال الدين من ورثته بل له الحق في المطالبة بكفيل من الورثة يُحفظ له حقه من الضياع ، فاذا أفلس المحال عليه أو مات أو أنكر بعسد الحــوالة لا يكون للمحال الحـق بذلك في الرجـوع على المحيــل \_ المدين له الأصلى \_ أما اذا أنكر المحال عليه الدين الذي للمحيل عنده قبل الحوالة ولا بينة عليه ، فإن الحوالة لا تصح أصلا ، لأن من شروط صحتها أن يكون الدين ثابتًا ، فاذا كان المحال عليه مفلسًا قبــل الحوالة ولا بينـــة عليه ، فان الحوالة لا تصح أصلا لأن من شروط صحتها أن يكون الدين ثابتًا ، فاذا كان المحال عليه مفلسًا قبل الحوالة فان الحوالة تكون صحيحة ، ولكن ادا كان المحال ــ صاحب الدين ــ عالماً بافلاسه وقبل العوالة ، فلاحق له في الرجوع على المحيل سواء كان المدين عالمًا بافلاس المحال عليه أولا ، فاذا لَم يعلم صاحب الدين بذلك الافلاس وعلم به المديون ، كان لصاحب الدين الرجوع عليه بدينه لأنه غره، واذا اختلفا في العلم فقال المحال : ان المحيل يعلم بأفلاسه ، وأنكر ، فانه يحلف ان كان ممن يظن فيه الكذب والا فلا يحلف ، وان اتهمه المحال .

اما المالكية فقد قالوا: يتحول حق المحال على المحال عليه بمجرد الحوالة وتبرأ بذلك ذمة المدين .

اما العنابلة فعندهم أنه متى توفرت شروط الحوالة التى أشرنا اليها آنفاً وأتينا عليها تفصيلا فإن المحيل يبرأ من الدين بمجرد الحوالة ، سواء أفلس المحال عليه أو مات أو أنكر الدين \_ أما اذا لم تتوفر الشروط فإن الحوالة لم تصح وتكون وكالة حكمها حكم الوكالة ، ومثل ذلك ما اذا أحال شخصاً لا دين له عليه على شخص مدين له ، فإن ذلك وكالة وإن كان ملفظ المحالة .

وأذا أحال شخصاً لا دين له عليه على شخص غير مدين له ، فان ذلك \_\_ وأن كان بلفظ الحوالة \_ كان وكالة في اقتراض منه .

# قال المصنف رحمه الله تعالى كتــاب الضــمان (١)

الشرح اللغة: الضمان مشتق من ضم ذمة الى ذمة وقال فى البسيط: هو مشتق من التضمين ومعناه تضمين الدين فى ذمة من لا دين عليه وقد غلط من قال: هو مأخوذ من الضم ، فان النون أصلية فيه ،وهذا لام فعل منه ميم وأصله ضمم والضمان لام فعل منه نون ويسمى حمالة وكفالة واصطلاحاً هو التزام مكلف عاقل غير محجور عليه لسفه على ما سيأتى:

# أما الأحكام فالأصل في جواز الضمان الكتاب والسنة والأجماع ٠٠

اما الكتاب فقوله تعالى « قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم » (٢) • قال ابن عباس : الزعيم الكفيل • ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « أنا زعيم ببيت فى رَبض الجنة لمن ترك المراء وهو محق » ونمة ست مسائل :

(الأولى) قال علماؤنا: آية يوسف نص فى جواز الكفالة • وقال القاضى أبو اسحق المرشوذى: ليس هذا من باب الكفالة فانها ليس فيها كفالة انسان عن انسان وانما هو رجل التزم عن نفسه وضمن منها وذلك جائز لغة ، لازم شرعا قال الشاعر:

#### فلست بآمر فيهما بسلم ولكنى على نفسى زعيم

<sup>(</sup>١) الضمان عندنا كتاب مستقل وبعض المالكية يجعله بابا من كتاب الغصب كما صنع ابن دشد في بداية المجتهد .

<sup>(</sup>٢) الآية ٢٢ من سورة يوسف •

وقال غيره :

وانی زعیم آن راجعت مملکا بسیر تری منه الغرانق أزورا

قال الامام أبو بكر بن العربي : هـذا الذي قاله القـاضي أبو اسحق صحيح ، بيد أن الزعامة فيه نص ، فاذا قال : أنا زعيم فمعناه اني ملتزم ، وأي فرق بين أن يقول : ألتزمه عن نفسي أو التزمت به عن غيري ؟

(الثانية) قوله: (وأنابه زعيم) (١) انما يكون فى الحقوق التى تجوز النيابة فيها، وأما كل حق لا يقوم فيه أحد عن أحد كالحدود فلا كمالة فيها، وتركب على هذا مسألة وهى:

(الثالثة) اذا قال :أنا زعيم لك بوجه فلان • قال مالك : يلزمه وقال الشافعي : لا يلزمه لأنه غرر اذ لا يدري هل يجحده أم لا ؟ والدليل على جوازه أن المقصود بالزعامة تنزيل الزعيم مقام الأصل ، والمقصود من حضور الأصل أولا المال ، فكذلك الزعيم •

(الرابعة) كما أن لفظ الآية نص فى الزعامة فمعناها نص فى الجعالة ، وهى نوع من الاجارة ، لكن الفرق بين الجعالة والاجارة أن الاجارة يتقدر فيها العوض والمعوض من الجهتين ، والجعالة يتقدر فيها الجعل والعمل غير مقدر .

ودليله أن الله سبحانه شرع البيع والابتياع فى الأموال لاختلاف الأغراض وتبدل الأحوال ، فلما دعت الحاجة الى انتقال الأملاك شرع لها سبيل البيع وبين أحكامه ، ولما كانت المنافع كالأموال في حاجة الى استيفائها اذ لا يقدر كل أحد أن يتصرف لنفسه فى جميع أغراضه نصب الله الاجارة فى استيفاء المنافع بالأعواض لما فى ذلك من الأغراض .

(الخامسة) فاذا ثبت هذا فقد يمكن تقدير العمل بالزمان كقوله: تخدمنى اليوم وقد يقول: تخيط لى هذا الثوب فيقدر العمل بالوجهين، وقد يتعذر تقدير العمل كقوله: من جاءنى بضالتى فله كذا، فأحد العوضين

<sup>(</sup>١) من الآية ٧٢ من سورة يوسف .

لا يصح تقديره والعوض الآخر لابد من تقديره فان ما يسقط بالضرورة لا يتعدى سقوطه الى مالا ضرورة فيه والأصل فيه الحديث الذي ورد مسن أخذ الأجرة على الرقبة ، وهو عمل لا يتقدر ،، وقد كانت الاجارة والجعالة فبل الاسلام فأقرتهما الشريعة ، ونفت عنهما العرر والجهالة •

(السادسة) في حقيقة القول في الآية: أن المنادي لم يكن مالكاً ولكسن كان نائباً عن يوسف ورسولا له ، فشرط حسل البعير على يوسف لمن جاء بالصواع ، وتحمل هو به عن يوسف فصارت فيه ثلاث فوائد:

( الأولى ) الجعالة • وهي عقد يتقدر فيه الثمن ولا يتقدر فيه المثمن •

(الثانية) الكفالة وهي ههنا مضافة الى سبب موجب على وجه التعليق بالشرط، وقد اختلف الناس فيها اختلافاً متبايناً تقريره في المسائل قال المالكية: وهذا دليل على جوازه فانه فعل نبي ولا يكون الا شرعاً وقد اختلف الأئمة في الكفالة ، فجوزها أصحاب أبي حنيفة محالة على سبب كقوله : ما كان لك على فلان فهو على وأو اذا أهل الهلال فلك على عنه كذا بخلاف أن تكون معلقة على شرط محض ، كقوله : ان قصدم فلان ، وان كلمت زيداً وقال الشافعي رضى الله عنه : لا يجوز بشيء من ذلك ، وهذه الآية ، نص على جوازها محالة على سبب الوجوب و

(الثالثة) جهالة المضمون له • فقالت المالكية : هي جائزة وتجوز عندهم أيضاً مع جهالة الشيء المضمون أو كليهما وهذا يخالف ما ذهب اليه أصحابنا الشافعية ووافقنا فيه الحنفيون من أنهم لا تجوز عندهم الكهالة مع جهالة المكفول له • وادعى أصحاب أبي حنيفة أذ هذا الخبر منسوخ من الآية خاصة

وقال الأصحاب من أئمة مذهب الشافعي: هذه الآية دليل على جواز الجعل وهي شرع من قبلنا وقالوا أيضاً: ان معرفة المضمون عنه والمضمون له فيه ثلاثة أقوال:

(أحدها) أنه لابد من معرفتهما ، أما معرفة المضمون عنه فليعلم هل هو أهل للاحسان أم لا ؟ وأما معرفة المضمون له فليعلم هل يصلح للمعاملة أم لا؟

( الثاني ) أنه افتقر الى معرفة المضمون له خاصة ، لأن المعاملة معيه خاصة .

( الثالث ) أنه لا يفتقر الى معرفة واحد منهما وهو الصحيح في حديث أبى قتادة « أنه ضمن عن الميت » ولم يسأله النبى صلى الله عليه وسلم عن المضمون له ولا عن المضمون عنه ، والآية نص فى جهالة المضمون له ، وحمل حمالة المضمون عليه أخف .

وقال القرطبي : ان قيل : كيف ضمن حمل البعير وهو مجهول ، وضمان المجهولة لا يصح ؟ قيل له :

حمل البعير كان معيناً معلوما عندهم كالوسق فصح ضمانه ، غير أنه بذل مال للسارق ولا يحل للسارق ذلك ، فلعله كان يصح فى شرعهم ، أو كان هذا حمالة ، وبذل مال لمن يُعتش ويطلب ثم قال :

قال بعض العلماء : في هذه الآية دليلان (أحدهما) جواز الجعل وقد أجيز للضرورة ثم ساق كلام الشافعي الذي سبق ايراده (الثاني) جواز الكفالة على الرجل لأن المؤذن الضامن هو غير يوسف وقال : قال علماؤنا : اذا قال الرجل : تحملت أو تكفلت أو ضمنت أو أنا حميل لك أو زعيم لك أو كفيل لك أو ضامن أو قبيل ، أو هو لك عندى أو على أو الى "أو قبلي ، فذلك كله حمالة لازمة والزعامة لا تكون الا في الحقوق التي تجوز النيابة فبها مما يتعلق بالذمة في الأموال وكان ثابتاً مستقراً فلا تصميح الحمالة ، وأما كل حق لا يقوم به أحد عن أحمد كالحدود فلا كفالة فيه ، الكتابة ، وأما كل حق لا يقوم به أحد عن أحمد كالحدود فلا كفالة فيه ، وسحن المدعى عليه الحد "حتى ينظر في أمره و

وشد أبو يوسف ومحمد فأجازا الكفالة فى الحدود والقصاص وقالا : اذاقال المقدوف أو المدعى القصاص : بينتى حاضرة كفله أيام ، واحتج الطحاوى لهم بما رواه حمزة بن عمرو عن عمر وابن مسعود وجرير بن عبد الله والأشعث أنهم « حكموا بالكفالة بالنفس بمحضر الصحابة رضى الله عنهم » .

واما السنة ففي حديث أبي هريرة عند أبي داود والترمذي وقال: حديث حسن وأن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوم مكة فقال: «ألا ان الله تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ، ولا تنفق امرأة شيئا من يبتهما الا باذن زوجها ، والعارية مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضى والزعم غارم » فلولا أن الضمان يلزمه اذا ضمن لم يجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم غارما ، وروى قبيضة بن المخارق الهلالي أن النبي صلى الله عليه وسلم قل : « لا تحل المسألة الا لثلاثة ، فذكر رجلا تحمل بحمالة فحلت المسألة قد لزمته وروى عن سلمة بن الأكوع « أن النبي صلى الله عليه وسام أتى قد لزمته وروى عن سلمة بن الأكوع « أن النبي صلى الله عليه وسام أتى برجل ليصلى عليه فقال : هل عليه دين ؟ قالوا : نعم ديناران قال : هل ترك لهما وفاء ؟ قالوا لا فتأخر فقيل : لم لا تصلى عليه ؟ فقال : هما على يارسول وذمته مرهونة الا ان قام أحدكم فضمنه فقام أبو قتادة فقال : هما على يارسول وضححه ، والنسائي وابن ماجه وقالا : فقال أبو قتادة : « أنا أتكفل به » ،

وقد أخرجه أحمد وأبو داود والنسائى عن جابر بن عبد الله وأخرجه أيضاً ابن حبان والدار قطنى والحاكم فيه: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه فمن ترك ديناً فعلى ، ومن ترك مالا فلور ثنه » وفي معناه عند الدار قطنى والبيهقى عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه وفيه أن عليا قال: «أنا ضامن، من ثم دعا له الرسول صلى الله عليه وسلم ثم قال: «ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة » قال الحافظ ابن حجر: في اسناده ضعف ، وعن سلمان عند الطبرانى بنحو حديث أبى هريرة رضى الله عنه وزاد: «وعلى الولاة من بعدى من بيت مال المسلمين » وفي اسناده عبد الله بن سعيد الأنصارى متروك ومتهم ، وعن أبى أمامة عند ابن حبان في ثقاته وفيه ضعف ،

والحكمة فى ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة على من عليه دين تحريض الناس على قضاء الديون فى حياتهم والتوصل الى البراءة ، وقد توسع أمامنا النووى رضى الله عنه فى كتاب الجنائز من المجموع فارجع اليه واشدد به يديك .

واما الاجماع فان أحدا من العلماء لم يخالف فى صحة الضمان ، وان اختلفوا فى فروع منه على ماييناه فى أقوالهم فى الكتاب ويسمى هذا فى القوانين الوضعية بالالتزام ولها كتب تسمى ( تظرية الالتزام ) على ما يأتى

اذا ثبت هذا فانه يقال: ضمين وكفيل وقبيل وحميل وزعيم وصبير كلها بمعنى واحد .

ولابد فى الضمان من ضامن ومضمون عنه ومضمون له ولابد من رضى الضامن ، فاذا أكره على الضمان لم يصح ، ولا يعتبر رضى المضمون ، لا نعلم فى ذلك خلافاً ، لأنه لو قضى الدين بعير اذنه ورضاه صح ، فكذلك اذا ضمن عنه ولا يعتبر رضى المضمون له ، وقال أبو حنيفة : يعتبر الرضى لأنه اثبات مال لآدمى فلم يثبت الا برضاه أو رضى من ينوب عنه كالسيع والشراء والله تعالى أعلم بالصواب ،

# ( فرع ) في مذاهب العلماء في تعريف الضمان

مذهبنا أن الضمان شرعاً عقد يقتضى النزام حق ثابت فى ذمة الغير أو احضار عين مضمونة ، أو احضار بدن من يستحق حضوره .

ومعنى التعريف أن الضمان ثلاثة أقسام :

( القسم الأول ) ضمان الدين ومعناه أن الضامن يلتزم ما فى ذمة المديون من حق ، بحيث تشغل به ذمته ، كما شغلت ذمة المديون ، وادا دفع أحدهما برئت ذمة الآخر ، وهذا معنى قوله : التزام حق ثابت .

(القسم الثانى) ضمان رد العين المضمونة كالعين المعصوبة ، والعين المستعارة ، فاذا اغتصب زيد من عمرو سلعة فانه يصح لخالد أن يضمن زيدا الغاصب فى رد تلك السلعة المعصوبة ، ويكون ملزما بردها مادامت باقية ، أما اذا هلكت فلا شىء عليه ، ومثل ذلك ما اذا استعار منه عيناً .

(القسم الثالث) التزام احضار شخص ضمنه فى ذلك ، فان كان لزيد عند عمرو دين فانه يصح لخالد أن يضمن احضار نفس المدين عند الحاجة ، وهذا الضمان يسمى كفالة ، فالكفالة نوع من الضمان وهى خاصة بضمان الأبدان .

( وقال مألك وأصحابه ) : الضمان والكفالة والحمالة بمعنى واحد ، وهو أن يشغل صاحب الحق ذمة الضامن مع ذمة المضمون سواء كان شغل الذمة متوقفاً على شيء أو لم يكن متوقفاً ، وبيان ذلك أن الضمان عندهم ينقسم الى ثلاثة أقسام :

(القسم الأول) صمان المال، فاذا ضمن شخص آخر فى مال فان ذمت منشغل بذلك المال كما شعلت به ذمة الرسيل بدون أن يتوقف على أمر آخر و (القسم الثانى) ضمان الوجه وهو التزام الاتيان بالغريم الذى عليه الدين عند الحاجة و فهذا الضمان لم يصح فى غير المال، ولا تشغل ذمسة الضامن بالمال الا اذا لم يحضر المديون، أما اذا أحضره فلا يلزم بالدين، فهذا القسم يتوقف فيه شعل الدمة بالحق على عدم احضار المضمون و

(القسم الثالث) ضمان الطلب، وهو أن يلتزم الضمامن طلب الغريب والتفنيش عليه وهذا القسم يصح فيه ضمان غير المال ، ولا تشغل ذمسة الضامن بالمال اذا ثبت تفريطه في الاتيان بالمضمون أو في الدلالة عليمه بأن علم موضعه وتركه فشغل ذمة الضامن في هذا القسم تتوقف ويتوقف على عدم الاتيان بالمضمون في ضمان الوجه ، ويتوقف على تفريط الضمان في ضمان الطاب ، فالتعرف على الوجه الذي ذكر يشمل أقسام الضمان الثلاثة

( وقال احمد واصحابه ) : الضمان هو النزام ما وجب أو يجب على الغبر مع بقائه على المضمون أو النزام احضار من عليه حق وهو أربعة أقسام:

( القسم الأول ) ضمان الديون الثابتة فاذا ضمن شخص آخر فى دين فقد شفلت ذمته بذلك الدين كذمة المدين الأصلى فلم ينتقل الدين من ذمة المضمون الى الضامن ، بل هو باق مع شغل ذمة الضمامن ولصاحب الدين

الحق فى مطالبة الاثنين ، فاذا برئت ذمة المضمون الأصلى بقضاء أو حوالة فقد برئت ذمة الضامن لأنه تابع للمضمون .

أما اذا برئت ذمة الضامن من الضمان فان المضمون لم تبرأ ذمته ، مثلا اذا قضى الحاكم ببراءة ذمة الضامن أو أحال الضامن صاحب الدين بدينه ، فان المديون الأصلى لا تبرأ ذمته بذلك ، ويكون لصاحب الذين حق مطالبته ،

أما اذا قبض دينه من أحدهما فعلا فان دمتهما تبرأ من دينه ثم اذا دفع الضامن ونوى الرجوع على المضمون صح له أن يرجع ، أما اذا لم ينو فليس له حق الرجوع .

(القسم الثانى) ضمان ما يؤول الى الوجوب وان لم يكن واجباً بالفعل وذلك كالأعيان المعصوبة والمستعارة ، فان مثل هذه الأعيان وان لم نكن واجبة فى دمة العاصب أو المستعير بالفعل ولكنها تؤول الى الوجوب لأنها يجب ردها أو ضمان قيمتها عند هلاكها .

ومثل الأعيان المفصوبة والمستعارة الأعيان المقبوضة على سوم الشراء ، ومعنى الأعيان المقبوضة على سوم الشراء هو أن يسباوم شخص فى شراء سلعة ولم يتعاقد معه نهائيا سواء قطع معه ثمنها وقبضها ولم يسلمه الثمن أو لم يقطع معه ثمنها ، والكن قبضها لينط عليها أهله أو أصحابه ، فمشل هذه السلعة تكون مضمونة كالعارية والعين المفصوبة بحيث اذا هلكت وجب عليه رد قيمتها والا ردها بعينها .

أما اذا آخذ العين بغير مساومة الأعيان غير المضمونة كالوديعة ومال الشركة والعين المستأجرة فإنها لا يصح فيها الضمان، وذلك لأنه لا يجب على من وضع عليها يده أن يردها، فكذا لا يجب على ضامنه، نعم لا يصحح ضمان التعدى عليها بمعنى أنه ان تعدى عليها من كانت بيده فإنها تجب عليه فكذا ضامنه و

( القسم الثالث ) ضماف الديون التي تجب في المستقبل بأن يضمن

ما يلزمه من دين ، مثلا : اذا كان شخص يعامل تاجرا فان له أن ياتي بضامن يضمنه فيما يلزمه من دين التجارة التي يأخذها شيئاً فشيئاً .

( القسم الرابع ) أن يضمن احضار من عليه حق مالى عند الحاجة وهى الكفالة ، فالتعريف قد شمل كل هذه الأقسام .

( اما اصحاب ابى حنيفة ) فان لهم فى تعريف الكفالة رأيان مع العلم بأن الحنفية لا يفرقون بين الكفالة والضمان .

(أحدهما) أنها ضم ذمة الى ذمة فى المطالبة بنفس أو دين أو عين، فالأقسام ثلاثة: كفالة بالنفس وكفالة بالدين وكفالة بالمين .

(ثانى الرأيين) أنها ضم دمة الى ذمة فى أصل الدين ، ولكن التعريف الأول أصح من الثانى ، وذلك لأنه عام يشمل أقسام الكفالة الثلاثة .

أما الأول فانه مقصور على الكفالة فى الدين فقط ، بيان ذلك أنه اذا كان لشخص عند آخر دين فان له أن يطالبه بكفيل موثوق به عنده ليضمه الى المدين الأصلى ، وهنا اختلفت آراء علماء الحنفية فمنهم من يقول : ان ضم الكفيل الى الأصيل يجعل لصاحب الدين الحق فى مطالبته بالدين من غير أن تشغل ذمته بذلك الدين ، لأن الدين مشغولة به ذمة الأصيل فقط .

وصاحب هذا الرأى يستدل عليه بأننا اذا قلنا: ان ضم ذمة الكفيل الى الأصيل يترتب عليها شغل ذمة الكفيل ، لا يكون التعريف جامعاً لكل أقسام الكفالة ، فان الضمان بالنفس ليس فيه شغل لذمة الكفيل بلا خلاف ، فليس نصاحب الدين الا أن يطالبه باحضار الشخص المدين بداته ، ومشل ذلك الكفالة بالأعيان وهي ثلاثة أقسام:

- (الأول) الأعيان المضمونة بنفسها .
  - ( الثاني ) الأعيان المضمونة بغيرها .
    - ( الثالث ) الأعيان غير المضمونة .

الشناها الم

فأما الأعيان المضمونة بنفسها فهى التى يجب على من أخذها أن يردها بعينها ان كانت موجودة ، فان هلكت كان عليه أن يأتى بمثلها ان كان لها مثل ، والا فعليه قيمتها ، وذلك كالمفصوب والمبيع بيعا فاسدا ، فاذا غصب شخص من آخر بقرة مثلا فانه يجب على العاصب أن يرد البقرة مأدامت موجودة ، فاذا مانت وجب عليه أن يسترى مثلها لصاحبها واذا اغتصب جوهرة ليس لها مثل وفقدت فان عليه أن يرد لصاحبها قيمتها متى ثبت ضياعها ببيئة أو اقرار ، وكذلك اذا اشترى سلعة بعقد فاسد كما سيأتى في مبحث شروط الكفالة ان شاء الله تعالى .

أما الأعيان المضمونة بغيرها فهى الأعيان التي يجب تسليمها مادامت موجودة ، فاذا هلكت لا يجب تسليم مثلها ولا قيمتها فانه مضمون بغيره وهو الثمن ، فاذا اشترى سلمه وأعطاه ثمنها ولم يقبضها وكفلها شخص للمشترى فان الكفيل لا يلزم برد مثلها ولا قيمتها ، ومثل ذلك الرهن ، فانه مضمون بغيره وهو الدين ، فاذا كان لشخص عند آخر دين وأعطاه سلمة رهنا عن ذلك الدين ثم كفل السلمة آخر وهلكت السلمة لا يلزم الكفيل بثمنها ولا قيمتها، فالأعيان المضمونة بنفسها والمضمونة بغيرها تصح كفالتها ، ولكن ذمة الكفيل لا تشغل بها اتفاقاً ، فليس لصاحبها الا أن يطالب الكفيل باحضارها في حال وجودها ، وبدفع قيمتها أو رد مثلها اذا هلكت في الأعيان المضمونة بنفسها، ولا يطالب بشيء عند هلاك الأعيان المضمونة بغيرها فمن أجل ذلك قلنا : ان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة ليشمل التعريف أقسام الكفالة الثلاثة ،

أما الأعيان غير المضمونة لا بنفسها ولا بغيرها فانها لا يجب تسليمها ، ولا تصبح كفالتها ، وهي الأمانات ، كالوديعة ، ومال المضاربة ، والشركة ونحوها .

وقد اعترض على التعريف الثانى ، وهو : ضم ذمة الى ذمة فى الدين ، بأن هذا التعريف يستلزم تعدد الدين ومضاعفته ، فاذا كان لشخص دين عند آخر قدره ألف ثم كمله فيه غيره ، وشغلت دمة الكفيل به كان فى ذمة كل منهما ألف ولكن هذا الاعتراض ليس بشىء ، لأن الدين وان شغلت به ذمة الكفيل الا أنه ليس لصاحبه أن يأخذ دينه الا من أحدهما فقط ، ومتى

دفعه أحدهما فقد برئت ذمة الآخر منه فلا يلزم من شغل الذمتين به أن يأخذه من اثنين ، ونظير هذا الغصب من الغاصب ، فان كلا من زيد الغاصب الأول ، وخالد الغاصب الثانى منه ، يكون ضامناً لتلك السلعة لا يتعدد حقه بذلك ، فليس له الا أن يستوفى حقه من أحدهما ، الا أنه فى مسألة الغاصب تبرأ ذمة أحدهما اذا اختار صاحب السلعة الثانى وضمنه سلعته ، بخلاف الكفالة فى الدين فانه لا تبرأ الذمة لمجرد اختيار واحد منهما الا ليضمن له دينه ، بل لا تبرأ الا بالقبض فعلا ه

فوجهة نظر من يقول: ان الكفالة ضم دمة الى دمة فى المطالب. فقط، هى جعل التعريف عاماً يشمل الأقسام الثلاثة .

أما من قال : انها ضم فى نفس الدين مع المطالبة أيضا فقد استدل بأدلة منها :

أن صاحب الدين اذا وهبه للكفيل فانه يصح ، ويكون للكفيل العق فى أن يرجع به على الأصيل ، فلو لم تكن ذمة الكفيل مشعولة بالدين لما صحح أن يهبه له الدائن ، لأن الدين لا تصح هبته لمن ليس عليه الدين الا اذا أمره بفيضه كما يأتى فى الهبه ، فدل ذلك على ان ذبة الكفيل مشعولة بالدين ، وأيضا فان صاحب الدين اذا اشترى من الكفيل سلمة بدينه ، فانه يصح مع أن الشراء بالدين لا يصح الا ممن عليه الدين ، وأيضا فان الكفيل اذا مات يؤخذ الدين من تركته ولو كانت ذمته غير مشعولة بالدين ، فان المطالبة يسقط عنه بموته ،

وهذه المسائل متفق عليها فكيف نقولون أنها شه فى المطالبة فقط ؟

والجواب عن ذلك أن من قال أن الكفالة هم الضم في المطالبة ، لا ينفى أنها قد تكون ضما في أصل الدن و تعرفها بذلك نقص لأنه لا يشمل أقسامها الثلاثة التي ذكرناها ، وذلك لأن الذي يتصور فيه نهم ذمة الى ذمة في أصل الدين هو الكفالة في الدين فقط .

أما القسمان الآخران فانه لا يتصور فيهما دلك اتفاقاً ولا يقال : ان مسن

عرفها بأنها ضم دمة في نفس الدين لاحظ تعريف قسم واحد ، فان ذلك لا يمنع كون التعريف ناقصاً ، وأن الأصح التعريف بما يشمل الأقسام الثلاثة وعلى هذا يكون الخلاف في التعريف لا تسرة له .

أما كون شرته تظهر فى اليمين لأن من حلف أن لا دين عليه يحنث على القول بأن ذمته مشغولة بالمطالبة ، فهذا مما لا معنى له .

هذا والمراد بالدمة العهد المتعلق بالانسان ، فقولهم فى ذمته كذا أى فى نفسه باعتبار عهدها المتعلق بها فقولهم : ضم ذمته الى ذمة ، معناه ضم شخص الى شخص فى التعهد بالحق ، وبعضهم يقول : انها وصف شرعى تتحقق به الأهلية لوجوب ماله وعليه ، والأول أوضح وكما سبق أن قلنا : ان الكفالة والضمان بمعنى واحد عند الحنفية .

اذا ثبت هذا فان الكفالة لا تصح الا اذا أمر بها المدين كما سياتى، واذا كانت الكفالة بالأمر فانها توجب دينا ومطالبة للكفيل على المدين بعد ان يدفع دينه، ومطالبة فقط لصاحب الدين على كفيل فهى توجب دينين وثلاث مطالبات والله تعالى أعلم .

## ( فرع ) في اركان الضمان

أركان الضمان عندنا حمسة قال في الروضة:

الركن الأول: المضمون عنه ، ولا يشترط رضاه بالاتفاق لأن قضاء دينه بغير اذنه جائز ، فضمانه أولى • وكما يصح الضمان على المست اتفاقاً سواء خلف وفاء أم لا • ولا يشترط معرفة المضمون عنه على الاصح •

قلت : وسواء كان المضمون عنه حراً أم عبداً أم معسراً والله أعلم .

الركن الثانى: المضمون له ، ويشترط معرفته على الأصح ، وعلى هذا لا يشترط رضاه على الأصح وقول الأكثرين \_ فان شرطناه \_ لم يشترط قبوله لفظاً على الأصح ، وان لم نشرطه ، جاز أن يتقدم الرضا على الضمان ،

ما بين الايجاب والقبول في سائر العقود وان لم نشترطه ، جاز أن يتقدم الضمان ما بين الايجاب والقبول في سائر العقود وان لم نشترطه ، جاز أن يتقدم الرضى على الضمان ، فان تأخر عنه فهو اجازه ان جوزنا وقف العقود ، قاله الامام ، وفرع على قولنا : لا يشترط رضاه ، فقال : اذا ضمن بغير رضاه ضغل ، ان ضمن بغير اذن المضمون عنه للضمون له بالخيار ، ان شاء طالب الضامن وان شاء تركه ، وان ضمن باذنه فحيث قلنا : يرجع الضامن على المضمون عنه يجبر المضمون له على قبوله ، لأن ما يؤديه في حكم المضمون عنه وان قلنا : لا يرجع فهو كما لو قال لغيره : أد ديني ، ولم يشترط الرجوع ، وقلنا : لا يرجع ، وهل لمستحق الدين والحالة هذه أن يمتنع من القبول ؟ وجهان بناء على أن المؤدى يقع فداء أم موهو با لمن عليه الدين له ان قلنا بالثاني لم يكن عليه الامتناع وهو الاشهر ، فحصل في معرفة المضمون عنه ، وله أوجه ، أصحها يشترط معرفة المضمون فقط ، والثاني : يشترط معرفة المضمون فقط ، وولائاك : لا ، والرابع حكاه الامام : يشترط معرفة المضمون غنه فقط ، وهو غرب ضعيف ،

قلت : واذا شرطنا قبول المضمون له ، فللضامن الرجوع عن الضمان قبل قبوله ، قاله فى الحاوى لأنه لم يتم الضمان فأشبه البيع والله أعلم .

الركن الثالث: الضامن وشرطه: صحة العبارة وأهلية التبرع وأما صحة العبارة فيخرج منه الصغير والمجنون والمبرسم الذي يهذى فلا يصح ضمانهم ولو ضمن انسان، ثم قال: كنت صبيا يوم الضمان، وكان محتملا، قبل قوله مع يسينه، وكذا لو قال: كنت مجنوناً، وقد عرف له جنون سابق، أو أقام بينة، والا فالقول قول المضمون له مع يسينه وفي ضمان السكران انخلاف المذكور في تصرفاته وقلت: هذا في السكران بمعصية، فأما السكران بمباح فكالمجنون والله أعلم و

وأما الأخرس فان لم يكن له اشارة مفهومة ولا كتابة لم نعرف ضمن حتى نصحح أو نبطل ، وأن كانت له أشارة مفهومة صح ضمانه بها كبيعه وسائر تصرفاته ، وفي وجه : لا يصح ضمانه ، أذ لا ضرورة اليه بخلاف

سائر التصرفات • ولو ضمن الكتابة فوجهان ، سواء أحسن الاشارة أم لا (أصحهما:) الصحة ، وذلك عند القرينة المشعرة ويجرى الوجهان في الناطق وفي سائر التصرفات •

وأما أهلية التبرع فلا يصح صمان المحجور عليه لسفه ، وأن أذن الولى ، لأنه تبرع ، وتبرعه لا يصح باذن الولى ، كذا قال الامام والغزالى: أن الضمان تبرع ، أنما يظهر هذا حيث لا رجوع ، وأما حيث ثبت الرجوع فهو قرض محض ، ويدل عليه نص الشافعي رضى الله عنه أنه لو ضمن في مرض موته بغير أذن المضمون عنه حسب من ثلثه ، وأن ضمن بأذنه فمن رأس المال لأن للورثة الرجوع على الأصيل ، وهو \_ وأن لم يكن تبرعا \_ فلا يصح لسفه كالبيع وسائر التصرفات المالية ، فأن أذن فيه الولى فليكن كما لو كان في البيع .

قلت: الذى قاله الامام هو الصواب، وقد صرح الأصحاب بأنه لا يصح ضمانه من غير فرق بين الاذن وعدمه • وقول الرافعى: انه ليس تبرعاً فاسد، فانه لو سلم أنه كالقرض كان القرض تبرعاً • وقوله: اذا أذن الولى كان كالبيع ، يعنى فيجرى فيه الوجهان ، فاسد أيضاً ، فان البيع انما صح على وجه ، لأنه لا يأذن الا فيما فيه ربح أو مصلحة ، والضمان غرر كله بلا مصلحة •

وأما ضمان المريض ، فقال صاحب الحاوي : هو معتبر من الثلث لأنه تبرع ، فان كان عليه دين مستغرق فالضمان باطل ، وان خرج بعضه من الثلث صح فيه ، فلو ضمن فى مرضه ثم أقر بدين مستغرق قدم الدين ، ولا يؤثر تأخر الاقرار به • والله أعلم •

فَـــرع ضمان المراة صحيح مزوجة أو غير مزوجة ، ولا حاجة الى اذن الزوج كسائر تصرفاتها •

الركن الرابع : الحق المضمون ، وشرطه ثلاث صفات : كونه ثابتاً ، لازماً، معلوماً . الصفة الأولى : الثبوت وفيها مسائل :

(احداها): اذا ضمن ما لم يجب وسيجب بقرض أو بيع وشبههما، فطريقان • (أحدهما) القطع بالبطلان ، لأنها وثيقة ، فلا سبق وجوب الحق كالشهادة ، وأشهرهما على تولين : الجديد البطلان ، والقديم الصحة ، لأن الحاجة قد تدعو اليه • ونقل الامام فروعا على القديم :

( أحدها ): اذا قال: ضمنت لك ثمن ما تبيع فلانا ، فباع سيئا بعسد شيء ، كان ضامناً للجميع ، لأن ( ما ) من ادوات الشرط ، فتقتضى التعميم ، بخلاف ما اذا قال: اذا بعت فلانا ، فأنا ضامن ، لا يكون ضامنا الا ثمسن ما باعه أولا ، لأن اذا ليست من أدوات الشرط .

( الثاني ) : ان شرطنا معرفة المضمون له عند ثبوت الدين فهنا أولى ، والا فوجهان • وكذا معرفة المضمون عنه •

(الثالث): لا يطالب الضامن ما لم يجب الدين على الأصيل، وليس له الرجوع بعد لزومه، وأما قبله، فعن ابن سريج أن له الرجوع، وقال غيره. لا، لأن وضعه عند اللزوم، وأما اذا قلنا بالجديد، فقال: أقرض فلانا كذا وعلى ضمانه، فأقرضه فالصحيح؛ أنه لا يجوز، وجوزه ابن سريج،

(المسألة الثانية): ضمان نفقة المدة الماضية للزوجة صحيح اسسواء كانت نفقة الموسرين أو المعسرين وكذا ضمان الأدم ونفقة الخادم وسائر المؤن ولو ضمن نفقة اليوم فكمثل الأنها تجب بطلوع الفجر اوفى ضمان نفقة الغد والشهر المستقبل قولان بناء على أن النفقة تجب بالعقد أم بالتمكين لله قلنا بالأول وهو القدم صحا وان قلنا بالثاني وهو الجديد الأظهر فلا المكذا نقله عامة الأصحاب وأشار الامام الى أنه على قولين مع قولنا: ضمان ما لم يجب باطل الأن سبب وجوب النفقة ناجز وهو النكاح افان جوزنا ضمان نفقة المستقبل الله فله شرطان:

(أحدهما): أن يقدر مدة، فان أطلق لم يصح فيما يعد العد، وفيه، وجهان كما لو قال: أجرتك كل شهر بدرهم، هل يصح في الشهر الأول ؟

( الشرط الثانى ): أن يكون المضمون تفقة المعسر ، وان كان المضمون عنه موسراً لأنه ربما أعسر ، وفي التتمة وجه أنه يجوز ضــــمان تفقة الموسر والمتوسط ، لأن الظاهر استمرار حاله .

ف رع لا يجوز ضمان نفقة القريب لمدة مستقبلة ، وفي نفقة يومه وجهان ، لأن سبيلها سبيل البر والصلة ، ولهذا تسقط بمضى الزمان وبضيافة الغرر.

(المسألة الثالثة): باع شيئا فخرج مستحقا ، لزمه رد الثمن ، ولا حاجة فيه الى شرط والتزام • قال القفال: ومن الحماقة اشتراط ذلك فى القبالات وان ضمن عنه ضامن ليرجع المشترى عليه بالثمن لو خرج المبيع مستحقا ، فهذا ضمان ويسمى ضمان الدرك وسيأتى تفصيل فى فصول صحة ضمان الدرك ان شاء الله تعالى •

#### (الركن الخامس) الصيغة وفيه مسائل:

(الأولى): لا بد من صيعة دالة على التزام ، كقوله: ضمنت لك مالك على فلان ، أو تكفلت ببدن فلان ، أو أنا باحضار هذا المال أو هذا الشخص كفيل أو ضامن أو زعيم ، أو حميل ، أو قبيل ، وفي ( البيان للعمراني) وجه أن لفظ القبيل ليس يصريح ويطرد هذا الوجه في الحميل ، وما ليس بمشهور في العقد ، وقال : خل عن فلان ، والدين الذي لك عليه عندي ، فليس بصريح في الضمان ، ولو قال : دين فلان الى فوجهان .

قلت : أقواهما : ليس بصريح والله أعلم .

ولو قال : أؤدى المال، أو أحضر الشخص ، فهذا ليس بالتزام، وانما هو وعد، ولو تكفل فأبرأه المستحق ثم وجده ملازماً للخصم فقال : خله وأنا على ما كنت عليه من الكفالة ، صار كفيلا .

(الثانية): لو شرط الضامن أو الكفيل الخيار لنفسه لم يصح الضمان، فلو شرط للمضمون له لم يضر، لأن الخيار في المطالبة والابراء له أبداً .

﴿ الثالثة ﴾ : لو علق الضمان بوقت أو غيره فقال : اذا جاء رأس الشهر فقد ضمنت ، أو ان لم يؤد مالك غداً فأنا ضامن ، لم يصح على المذهب ، كما لا يصح مؤقتاً ، كقوله : أنا ضامن الى شهر ، فاذا مضى ولم أغرم فأنا برى.. وعن ابن سريج أنه ادا جاز على القديم ضمان المجهول وما لم يجب جاز التعليق • قال الامام : ويجيء في تعليق الابراء القولان ، لأنه اسقاط ، فاذا قلنا بالقديم فقال: اذا بعت عبدك بألف فأنا ضامن للثمن ، فباعه بألفين ، قال ابن سريج : لا يكون ضامناً لشيء ، وفي وجه يصير ضامناً لألف ولو باعب بخمسمائة ففي كونه ضامناً لها الوجهان • ولو قال : اذا أقرضته عشرة فأنا ضامن لها ، فأقرضه خمسة عشر فهو ضامن للعشرة على الوجهين ، لأن من أقرض خمسة عشر فقد أقرض عشرة ، والبيع بخمسة عشر ليس بيعاً بعشرة ، وان أقرضه خمسة \_ فعن ابن سريج تسليم كونه ضامنا لها \_ قال الامام: وهو خلاف قياسه ، لأن الشرط لم يتحقق ولو علق كفالة البدن بمجيء الشهر ــ فان جوزنا تعليق المال ــ فهي أولى ، والا فوجهان ، كالخلاف في تعليق الوكالة ، والفرق أن الكفالة مبنية على المصلحة والحاجة • ولو علقهــــا بحصاد الزرع فوجهان مرتبان ، وأولى بالمنع لانضمام الجهالة وان علقها بقدوم زيد فأولى بالمنع ، للجهل بأصل حصول القدوم ، فان جوزنا فوجد الشيرط المعلق صار كفيلا .

(الرابعة:) لو وقت كفالة البدن فقال: أنا كفيل به الى شهر، فاذا هملى برئت فوجهان، وقيل قولان أصحهما: البطلان كضمان المال، ولو نجز الكفالة وشرط التأخير فى الاحضار شهرا جاز للحاجة كمشله فى الوكالة، وتوقف فيه الامام، وجعل الغزالى فى الوسيط هذا التوقف وجها، فاذا صححنا فأحضره قبل المدة وسلمه، وامتنع المكفول له من قبوله نظر، هل له غرض فى الامتناع بأن كانت بينته غائبة أو دينه مؤجلا أم لا ؟ وحكم القسمين على ما سبق فيمن سلمه فى غير المكان المعين، ولوشرط لاحشاره الجلا مجهولا كالحصاد ففى صحة الكفالة وجهان أصحهما: المنع،

( الخامسة : ) لو ضمن الدين الحال حالا ، أو أطلق لزمه حالا ، وان ضمن المؤجل بأجل أو أطلق لزمه لأجله ، وان ضمن الحال مؤجلا بأجـــل معلوم فوجهان ، أحدهما : لا يصح الضمان للاختلاف ، وأصحهما : الصحة للحاجة ، وعلى هذا فالمذهب ثبوت الأجل فلا يطالب الا كما التزم ، وبهذا قطع الجمهور وشذ أمام الحرمين فادعى اجماع الأصحاب على أن الأجل لا يثبت ، وأن في فساد الضمان لفساده وجهين وأصحهما : الفساد وأما لو ضمن المؤجل حالا ، والتزم التبرع بالتعجيل مضموناً الى التبرع بأصل الضمان فوجهان كعكسه ، أصحهما : الصحة ، وعلى هذا ، هل يثبت الأجل في حقه مقصوداً ، أم تبعا ؟ فيه وجهان وفائدتهما فيما لو مات الأصلى والحالة هذه ولو ضمن المؤجل الى شهرين مؤجلا الى شهر ، فهو كضمان المؤجل حالا ،

(السادسة): لو تكفل ببدن رجل أو نفسه أو جسمه أو روحه صح، وان تكفل بعضو منه فأربعة أوجه:

(أحدها): أنه باطل كالبيع والاجارة بخلاف العتق والطلاق ، لأن لهما قوة وسراية ، وبهذا قال الشيخ أبو حامد ، والقاضى أبو الطيب ، واختساره ابن الصباغ •

(والثاني): يصح •

( والثالث ) : أن كان عضواً لا يبقى البدن دونه كالرأس والقلب والكبد والدماع صح ، وأن بقى دونه كالرجل والبد لم يصح ، وقال فى التهذيب : هذا أصح ،

( والرابع ) : ما عبر به عن جميع البدن كالرأس والرقبة يصبح ومالا كاليد والرحل فلا ـ قال القفال : هذا أصح ، وللوجه حكم سائر الاعضاء ، كدا قاله الجمهور ، وقال الامام : بصح قطعاً لشهرة هذا العقد بكفالة الوجه، واما الحز، الشائع كالنصف والثلث ، فكالجزء الذي لا يبقى البدن دونه ، فيكون فيه وجهان .

قلت : قطع ساحب الحاوى سبحه الكفالة فيما لو كفل برأسه أو وجهه أو عينه أو خزء شائع والله أعلم . أو عينه أو جزء شائع والله أعلم .

#### قال المصنف رحه الله تعالى

يصع ضمان الدين عن الميت لما روى ابو قتادة قال: ﴿ اقبل بجنازة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: هل على صاحبكم من دين ؟ فقالوا: عليه ديناران قال صلى الله عليه وسلم: صلوا على صاحبكم فقال ابو قتادة: هما على يا رسول الله فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ›› ويصبح عن الحى لانه دين لازم فصح ضمانه كالدين على المبت .

# الشرح الحديث مضى تخريجه آنفاً في شرح الترجمة .

أما الأحكام فانه يصح ضمان الدين عن الميت سواء خلف وفاء بدينه أو لم يخلف، وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد . وقال الثوري وأبو حنيفة: لا يصح الضــمان عن الميت اذا لم يخلف وفاء بماله أو بضــمان ضامن . دليلنا ما روى أبو هريرة رضى الله عنه قال : «كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤتى بالميت وعليه دين فيقول : هل خلف لدينه قضاء ؟ وروى : وفاء ؟ فاذا تيل له: لم يخلف وفاء قال للمسلمين : صلوا عليه • فلما فتح الله الفتــوح قال : من خلف مالًا فلورثته ، ومن خلف ديناً فعلى قضاؤه » فضمن النبي صلى الله عليه وسلم القضاء • وكذلك حديث جابر رضى الله عنه الذي أشرنا الى تخريجه فى شرح ترجمة هذا الكتاب ولفظه «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي على رجل مات عليه دين فأتى بميت فسأل : هل عليه دين ؟ قالوا : نعم ديناران قال : صلوا على صاحبكم » • الحديث • وهي أحاديث تدل على جواز الضمان عن الميت ، ولأنه لم يكن يمتنع من الصــــلاة الا على من مات وعليه دين ، ولم يخلف وفاء ، ولأن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم رحمه والدين يحجبها بدليل ما روى أنس رضي الله عنه قال : « من استطاع منكم أن يموت وليس عليه دين فليفعل ، فاني شهدت النبي صلى الله عليه وسلم وقد أتى بجنازة فقالوا : صل عليها فقال : أليس عليه دين ؟ فظالوا: بلى فقال: ما ينفعكم صلاتي عليها وهو مرتهن في قبره ، فان ضمنه أحدكم قمت وصليت عليه » •

قال في البيان بعد أن ساق هذا الحديث: « فكانت صلاتي تنفعه » لأن

كل من صح الضمان عنه اذا كان له وفاء بما عليه صبح الضمان عنه وان لم يكن له وفاء كالحي .

فسرع وان قال أبو على الطبرى : لو قال : تكفلت لك بما لك على فلان صح ، وان قال : أنا به قبيل لم يكن صريحاً فى أحد الوجهين خلافا لأبى حنيفة ، لأن القبيل بمعنى قابل كالسميع بمعنى سامع ، وإيجاب الضمان لا يكون موقوفاً على قبوله قلم يصح ، وإن قال : الى دين فلان ، لم يكن صريحاً فى الضمان فى أحد الوجهين خلافاً لأبى حنيفة ، دليلنا أنه يحتمل قوله : الى بمعنى أذن عنه ، ويحتمل مرجعه إلى بحق أستحقه ، ولو قال توله : الى بمعنى أذن عنه ، ويحتمل مرجعه إلى بحق أستحقه ، ولو قال خل عن فلان والدي عليه لك عندى لم يكن صريحاً فى الضمان خلافاً لأبى حنيفة ، لأن كلمة عندى تستعمل فى غير مضمون كقولهم : الوزير عند الأمير ،

( قاعدة ) ما صح الرهن به صح ضمانه ، وما لا فلا .

ويستثني من الثاني :

ضمان العهدة ، ورد الأعيان المضمونة ، يصح ضمانها الا الرهن بها . ( صابط ): ليس لنا ضمان دين بعقد فى عين لا يتعدى الى غيرها ، الا فيما أعاره شيئاً ليرهنه .

( قاعدة ) من ضمن بالاذن رجع ، وان أدى بلا اذن ، ومن لا فلا ، وان أدى باذن . ويستثنى من ذلك صور :

احداها: أن يكون الضمان بالاذن قد ثبت بالبينة وهو منكر ، كما اذا ادعى على زيد وعلى غائب ألفاً ، وأن كلا منهما ضمن ما على الآخر ، فأنكر زيد ، فأقام المدعى بينة بذلك ، وأخذ من زيد ، فلا رجوع لزيد على الغائب في الأصح لأنه مظلوم بزعمه فلا يطالب غير ظالمه .

#### قال الصنف رحه الله تعالى

(فصل) ويصع ذلك من كل جائز التصرف في ماله ، فاما من يحجر عليه لصغر أو جنون أو سفه فلا يصع ضمانه ، لانه أيجاب مال بعقد فلم يصع من الصبى والمجنون والسفيه كالبيع ، ومن جبر عليه للفلس يصح ضمانه ، لانه أيجاب مال في الذمة بالمقد فصع من المفلس كالشراء بثمن في الذمة ، وأما العبد فأنه أن ضمن بغير أذن ألولى ففيه وجهان ، قال أبو اسحاق : يصح ضمانه ويتبع به أذا عتق لأنه لا ضرر فيه على ألولى ، لانه يطالب به بعسد المعتق ، فصح منه كالاقسرار باتلاف ماله ، وقال أبو سسعيد الاصطغرى : لا يصح لانه عقد تضمن أيجاب مال فلم يصح منه بغير أذن ألولى كالنكاح ، فأن ضمن باذن مولاه صح ضمانه ، لأن الحجر لحقه قزال باذنه ، ومن أين فأن ضمن باذن مولاه صح ضمانه ، لأن الحجر لحقه قزال باذنه ، ومن أين يقضى ؟ ينظر فيه فأن قال له ألولى : أقضه من كسبك قضاه منه ، وأن قال : اقضه مما في يدك للتجارة قضاه منه لأن المال له ، وقد أذن له فيه ، وأن لم يذكر القضاء ففيه وجهان (أحدهما) يتبع به أذا أعتق لأنه أذن في الضمان دون الأداء .

( والثاني ) يقضى من كسبه ان كان له كسب او مما في يده ان كان ماذونا له في التجارة ، لأن الضمان يقتضى الفرم كما يقتضى النكاح المهر ، ثم اذا أذن له في النكاح وجب قضاء المهر مما في يده فكذلك اذا اذن له في الضمان وجب قضاء الفرم مما في يده ، فان كان على الماذون له دين وقلنا : ان دين الضمان يقضيه مما في يده ، فهل يشارك فيه الفرماء ؟ فيه وجهان :

( احدهما ) يشارك به ، لأن المال للمولى وقد اذن له في القضاء منه ، اما بصريح الاذن أو من جهة الحكم فوجب المشاركة به .

( والثاني ) انه لا يشارك به لأن المال تعلق به الفرماء فلا يشسسارك بمال الضمان كالرهن . واما المكاتب فانه ضمن بفير اذن المولى فهو كالعبد القن ، وان ضمن باذنه فهو تبرع ، وفي تبرعات المكاتب باذن المولى قولان نذكرهما في المكاتب ان شاء الله تعالى ) .

الأحكام: يصح الضمان من كل جائز التصرف في المال ، فأما الصبى والمجنون والسفيه فلا يصح ضمان أحد منهم لأنه إيجاب مال بعقد فلم يصح كالبيع فقوله: بعقد احتراز من إيجاب المال عليه بالجناية ومن نفقته من تحب عليه نفقته والزكاة ـ وهو التزام مكلف ـ من اضافة المصدر لفاعله ، وأما المحجور عليه للافلاس فيصح ضمانه لأنه إيجاب مال في الذمة بالمقد فصح من المفلس كالشراء بثمن في ذمته كما مضى في التفليس ، وأما

المرأة فانه يصح الضمان منها اذا كانت جائزة التصرف • وقال مالك : لا يصح الا أن يكون باذن زوجها • دليلنا أن كل من لزمه الثمن فى البيع والأجرة فى الاجارة صح ضمانه كالرجل •

فرع ولا يصح الضمان من المبرسم على ما لم يسم فاعله والبرسم علة تصيب الأعصاب الذي لا يعقل لأنه لا حكم لكلامه ، فأما الأخرس فان لم يكن له اشارة مفهومة وكناية معقولة أو كتابة مقروءة لم يصح ضمانه ، وان كانت له اشارة مفهومة وكناية معقولة لأنه حصل مع الكناية اشارة مفهومة ، والا فالكتابة المقروءة تنفرد مكانهما أو مكان النطق مادام ذلك يؤدى الى فهم قصده من الضمان على أحد القولين ، وان انفردت اشارته المفهومة بالضمان صح ، وان انفردت الكتابة في الضمان عن اشارة يفهم بها أن قصده الضمان قال ابن الصباغ : لم يصح الضمان ، لأن الكتابة يفهم بها أن قصده الضمان قال ابن الصباغ : لم يصح الضمان ، لأن الكتابة قد تكون عبثاً أو تجربة للقلم أو حكاية للخط ، فلم يلزمه الضمان بمجردها،

و رع اذا ضمن العبد دينا لعبر سيده فان كان غير ماذون له في التجارة \_ نظرت فان كان بغير اذن سيده \_ فهل يصح ضمانه ۴ فيه وجهان . (أحدهما) يصح ضمانه لأنه مكلف له قول صحيح ، وانما منع من التصرف فيما فيه ضرر على السيد ولا ضرر في ضمانه ، فهو كما لو أقر لغيره بمال ، فعلى هذا يثبت في ذمته الى أن يعتق (والثاني) لا يصح لأنه اثبات مال لآدمى بعقد ، فلم يصح من العبد بغير اذن سيده كالمهر • فقولنا : لآدمى ، احتراز من النقرار لأنه اجبار ، ومن الجناية على من النذر • وقولنا : بعقد احتراز من الاقرار لأنه اجبار ، ومن الجناية على غير سيده وان ضمن باذن سيده صح ، لأن المنع منه لحق السيد ، وقد أذن فيه • فان أذن فيه أن يؤديه من كسبه قضاه منه ، وان أطلق الاذن ففيه وجهان :

(أحدهما) يقضيه من كسبه كما لو أذن له سيده فى النكاح، فإن المهر والنفقة يقضيان من كسبه ه

(والشانى) لا يقضيه من كسبه ، ولكن يتبع به اذا أعتق ، لأن السبيد انما أذن في الضمان دون التضاء فيعلق ذلك بذمة العبد الأنها

محل للضمان ، ويفارق المهر والنفقة فانهما يجبان عوضاً من الاستمتاع المعجل ، وكان ما فى مقابلهما معجلا ، وحكى أبو على السنجى وجها آخر أنه يتعلق برقبته وليس بشىء وان كان العبد مأذونا له فى التجارة فلا يخلو اما أن يضمن باذن السيد أو بغير اذنه ، فان ضمن بغير اذنه نظرت فان قال : ضمنت لك حتى أؤدى من هذا المال لم يصح الضمان • لأن السيد انما أذن له فى التجارة فيما ينمى المال لا فيما يتلفه ، وان ضمن له مطلقاً فهل يصح ضمانه ؟ على الوجهين فى غير المأذون ، فاذا قلنا : لا يصح فلا كلام ، وان قلنا : يصح فانه يجوز له أن يقضى مما فى يده من مال التجارة ، ولكن يشبت فى ذمته الى أن يعتق • وان ضمن باذنه صح الضمان •

فان كان اذن السيد بالضمان مطلقاً فمن أين يقضى العبد دين الضمان ؟ فيه وجهان:

(أحدهما) من كسبه (والثانى) يثبت فى ذمته الى أن يعتق و وان أذن له السيد بالضمان فى المال الذى فى يده فقال: ضمنت لك حقك الذى لك على فلان حتى أؤدى من المال الذى فى يدى صح الضمان ولزمه أن يؤدى من المال الذى فى يده للتجارة ، لأن المنع منه لأجل السيد ، وقد أذن فجاز و فاذا قال الحر: ضمنت لك دينك على فلان فى هذا المال لم يصح الضمان والفرق بينهما أن العبد ضمن الحق فى ذمته ، وانما علق الأداء فى مال بعينه ، والحر لم يضمن الحق فى ذمته ، وانما ضمنه فى المال بعينه ، فوزانه أن يقول الحر: سمنت لك دينك على فلان ، وأزنه من هذا المال ، فيصح الضمان ، فان كان صمنت لك دينك على فلان ، وأزنه من هذا المال ، فيصح الضمان ، فان كان على المأذون له (العبد) دين يستغرق ما بيده ثم أذن له السيد بالضمان والقضاء مما فى يده من مال التجارة ، أو قلنا : يلزمه القضاء منه ، على أحد الوجهين ، فهل يشارك المضمون له الغرماء ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يشاركهم لأن المال للسيد ، وقد أذن بالقضاء منه اما بصريح القول أو من جهة الحكم • (والثاني) لا يشاركهم لأن حقوق أصحاب الديون متعلقة بما فى يده فصار ذلك كالمرهون بحقوقهم ، نرى أن السيد لو أراد أخذ ذلك قبل قضاء الغرماء لم يكن له ذلك •

فرع وإن كان في دمة العبد دين فضمن عنه ضامن صح الضمان لأن الدين في دمته لازم ، وإنما لا يطالب به لعجزه في حال رقه فصح الضمان عنه كالدين على المعسر ، قال الصيمرى : لو ثبت على عبده دين بالمعاملة فضمنه عنه سيده صح ضمانه كالأجنبي ،

فرع وأما المكاتب فانه اذا ضمن ديناً على سيده فان كان بغير اذنه فهل يصح الله وجهان كما قلنا في غير المكاتب ، وان قلنا : يصح كان ذلك في ذمته الى أن يعتق وان ضمن باذن سيده ، فان قلنا يجوز للمكاتب أن يهب شيئاً من ماله باذن سيده على ما مضى من بياننا لحكمه ، وان قلنا : لا يجوز للمكاتب آن يهب شيئاً لغيره بغير اذن سيده فالذي يقتضى المذهب أن يصح الضمان ويتبع به اذا عتق ولا يقضى من المال الذي بيده قبل أداء الكتابة والله أعلم •

فيرع في رأى فقهاء القانون الوضعى (وهم يزعمون اقتباسه من الشريعة السمحة الاسلامية) ويسمون هذا بنظرية الالتزام وهو ينقسم الى ايجابى وسلبى •

Obligation Positive et Obligation Négative

الالتزام باعطاء ويقصد به التزام بنقل الملكية أو أى حق عيني ٠

وهناك أحوال يتعين فيها الكلام فى الألتزام باعطاء حق فى العقود التى أعدت لنقل الملكية وذلك عندما يوجد ما يحول دون تحقق هذا الالتزام من تلقاء نفسه ، ويشترط لصحة الوفاء أن يكون الموفى مالكاً للشيء الذي وفى به ( المادة ٣٢٥ مدنى مصرى ) •

ويقولون: اذا كان الأداء قيمياً فلا يجوز أن يقوم شخص آخر بالتنفيذ بدلا من المدين وللدائن أن يرفض التنفيذ الحاصل من غير المدين وتقول المادة ٢٠٨ اذا نص الاتفاق أو استوجبت طبيعة الدين أن ينفذ المدين بنفسه جاز للدائن أن يرفض الوفاء من غير المدين •

أما الالتزام السلبي فهو التزام يقتضي المدين أن يمتنع عن اتيان عمـــل

كان يجوز له أن يقوم به لولا وجود هذا الالتزام كما ينقسم الى التزام عينى وشخصى •

ويرتبون على الوفاء الحاصل من الغير آثاراً معينة سواء فى علاقة المدين بالدائن ، أو فى علاقة الغير بالدائن ، وتنص المادة ٣٥٩ من التقنين المدنى المصرى على ما يأتى :

١ ـ تتم الانابة ادا حصل المدين على رضاء الدائن بشخص أجنبى يلتزم بوفاء الدين مكان المدين وهذه المادة تقتضى استراك ثلاثة أشخاص : المنيب Délégant والمناب لديه Délégant وهذا العقد يعتبر بنص المادة ٣٥٩ تصرفاً واحدا متعدد الأطراف ، الا أنه يتين عند التحقيق أن دور المنيب ليس ضرورياً أو منشئاً في العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين المناب والمنيب لديه بمعنى أنه يمكن أن تنشأ العلاقة دون تدخل المنيب ويعتبر القانونيون المنيب احتياطياً والمناب مديناً أصليا ، لأنهم يعتبرون الانابة انشاء التزام جديد وفي نظرية الالتزام بحوث مكانها كتاب القرض ، ولفتهنا أغنى وأعدل وأقوم من هذا الفقه الذي يعتبر النائب مديناً أصلياً أصلياً أصلياً القرض ، والمنوب عنه مدينا احتياطياً وفي نظرية الالتزام من البحث ما يتصل بكتاب القرض والله تعالى أعلم •

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) ويصح الضمان من غير رضى المضمون عنه لأنه لما جاز قضاء دينه من غير رضاه جاز ضمان ما عليه من غير رضاه ، واختلف أصحابنا في رضى المضمون له ، فقال أبو على الطبرى : يعتبر رضاه لأنه اثبات مال في الذمة بعقد لازم ، فشرط فيه رضاه كالثمن في البيع ، وقال أبو المباس : لا يعتبر ، ( لأن أبا قتادة ضمن الدين عن الميت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم )) ولم يعتبر النبي صلى الله عليه وسلم رضى المضمون له ،

( فصل ) وهل يفتقر الى معرفة المضمون له والمضمون عنه ؟ فيه ثلاثة أوجه ( أحدها ) أنه يفتقر الى معرفة المضمون عنه ليعلم أنه هل هو ممن يسمدى اليه الجميل ويفتقر الى معرفة المضمون له ليعلم همل يصملح لمعاملته أم لا يقدد كما يفتقر الى معرفة ما تضمنه من المال هل يقدر عليه أم لا يقدد

عليه (والثاني) أنه يفتقر الى معرفة المفهون له ، لأن معاملته معه ، ولا يفتقر الى معرفة المضمون عنه لانه لا معاملة بينه وبينه (والثالث) أنه لا يفتقر الى معرفة واحد منهما لان أبا قتادة ضمن عن الميت ولم يساله النبي صلى الله عليه وسلم عن المضمون له والمضمون عنه ) .

الشرح حديث وفاء أبى قتادة أخرجه البخارى والنسائى من حديث سلمة بن الأكوع وفيه قوله صلى الله عليه وسلم : «صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة : صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه » وأورده الترمذي وأبو داود •

أما الأحكام فانه يصح الضمان من غير رضى المضمون عنه ، لأن عليا رضى الله عنه وأبا قتادة ضمنا عن الميت بعضرة النبى صلى الله عليه وسلم والميت لا يمكن رضاه ، ولأنه لما جاز له أن يقضى الدين بعير ادنه جاز أن يضمن عنه الدين بعير اذنه ، وأما المضمون له فهل يعتبر رضاه ؟ قيه وجهان قال أبو على الطبرى : يعتبر رضاه ، وهو قول أبى حنيفة كما سبق فى شرح ترجمة الباب الا فى مسألة واحدة ، وهو اذا قال المريض لبعض ورثته : اضمن عنى دينا لفلان العائب ضمن عنه بعير اذن المضمون له وان لم يسم الدين استحساناً لأنه اثبات مال لآدمى فلم يصح الا برضاه أو من ينوب عنه كالبيع والشهراء .

فقولنا : الآدمى ، احتراز كما قلنا من النذر ، وقال أبو العباس بن سريج : يصح من غير رضاه ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد غيره ، وبه قال أبو يوسف لأن علياً وأبا قتادة ضمنا في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم بغير رضى المضمون له ولأن الضمان وثيقة بالحق فلم يفتقر الى رضى من له الوثيقة كما لو أشهد من عليه الدين بنفسه فصحت الشهادة وان لم يرض المشهود له •

أما ضمان أبى قتادة فقد مضى تخريجه آنفا وأما ضمان على فقد أخرجه البيهقى من طرق ضعيفة من حديث أبى سعيد الخدرى وفيه قوله صلى الله عليه وسلم «جزاك الله عن الاسلام خيراً وفك رهانك كما فككت رهان أخيك ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة » •

وأما معرفة الضامن للمضمون له والمضمون عنه فهل يفتقر الى ذلك ا فيه ثلاثة أوجه : (أحدها) أنه لا يفتقر الى معرفة واحد منهما وانما يضمن بالاسم والنسب، ووجهه ضمان أبى قتادة وعلى ولم يسأل النبى صلى الله عليه وسلم هل يعرفان عين المضمون له والمضمون عنه أم لا ، ولو كان الحكم يختلف بذلك لبينه النبى صلى الله عليه وسلم ولأن الواجب أداء الحق فلا حاجة الى معرفة ما سوى ذلك .

(والثاني) أنه لا يصح حتى يعرف الضامن عينهما • لأن معاملته المضمون له فلابد من معرفته بعينه ليعلم هل هو أهل لأن يسدى اليه الجميل أم لا ؟ •

(والثالث) أنه يفتقر الى معرفة عين المضمون له لأن معاملته معه، ولا يفتقر الى معرفة المضمون عنه لأنه لا معاملة بينه وبينه • قال المحاملى : فاذا قلنا بهذا افتقر الى قبوله ، فان قيل : لزم الضمان وان رد بطل ، وان رجع الضامن قبل قبول المضمون له صح رجوعه •

## ( فرع ) في مذاهب العلماء في شروط الضمان

مذهبنا أن شروط الضمان تنقسم الى أربعة أقسام :

( القسم الأول : ) يرجع الى الضامن فيشترط فيه شروط :

أحدها : أن يكون عاقلا فلا يصــح ضــمان المجنــون بخلاف الذي غــاب عقله بسبب السكر فان ضمانه يصح •

ثانيها : أن يكون بالغا فلا يصح ضمان الصبى •

ثالثها: ألا يكون محجوراً عليه لسفه ، فلا يصح ضمان المحجور عليه بسبب السفه ، أما المحجور عليه بسبب الافلاس فان ضمانه يصح ، وكذا ضمان السفيه الذي لم يحجر عليه •

رابعها: أن لا يكون مريضاً مرض الموت وهو لا يصح ضمانه بشرطين:

( الأول ) أن يكون عليه دين يستغرق كل ماله ، فان لم يكن عليه دين
مستغرق فان ضمانه يصح .

( الثانى ) أن لا يطرأ له مال جديد بعد الموت فلو ظهر أن له استحقاقاً فى مال بعد موته فانه يصح الضمان بالنسبة له ، ويؤخذ المضمون من ذلك المال ، أما الذى يبرأ من مرضه فان ضمانه يصح .

(القسم الثانى:) يرجع الى المضمون له وهو صاحب الحق، ويشترط أن يكون معروفاً للضامن بشخصه فلا تكفى معرفة اسمه لتفاوت الناس فى المطالبة شدة وليناً، وهل تكفى معرفة شخص وكيل المضمون له ؟ نعم تكفى على المعتمد .

ولا يشترط رضاء المضمون له ، لأن الضمان لا يضره اذ هو التزام يزيد دنه تأكيداً .

وكذا لا يشترط معرفة المضمون عليه ، وهو الذي عليه الحق ، ولا رضاه، فيجوز للانسان أن يضمن دين الميت الذي لا يعرفه ، وهذا في غير ضمان النفس ، فانه يشترط فيه رضاء المكفول ، لأنه لا يلزمه أن يذهب معه للتسليم الا اذا أذنه بأن يكفله ، ومن ضمن بغير اذن كان متبرعاً فلا رجوع له •

(القسم الثالث:) برجع الى الصيغة فيشترط شرطان:

أحدهما : أن يكون لفظاً يشعر بالالتزام كأن يقول : ضمنت دينك الذي لك على أو تكلفت لك بدن فلان ونحو ذلك مما يدل على أنه قد التزم بالشيء الذي ضمن به •

أما اذا أتى بصيغة لا تشعر بالالتزام كما اذا قال : أؤدى المال الذى لك عند فلان أو أحضر الشخص الذى لك عنده كذا فمثل هذه الصيغة لا تكون ضماناً وانما تكون وعدا الا اذا نوى به الضمان فانها تكون ضماناً •

ثانيهما: أن لا تكون معلقة أو مؤقتة ، فاذا قال: ان جاء العد ضمنتك أو قال: أنا ضامن من مال فلان شهراً أو كافل بدنه أسبوعاً فانه لا يصح ، نعم اذا كمل دين فلان الحال أن يدفعه مؤجلا بعد شهر مثلا فانه يصح ، نعم اذا كمل دين فلان الحال أن يدفعه مؤجلا بعد شهر مثلا فانه يصح ، فاذا كان لشخص دين عند آخر أجل موعد دفعه ثم كمله شخص على أن يدفع ذلك

الدين بعد شهر صحت الكفالة ويثبت الأجل للكفيل لا للأصيل ، حتى لو مات الأصيل لم يحل الدين على الكفيل •

أما اذا كان الدين مؤجلا ثم ضمنه على أن يدفعه حالا ، فان الضامن لا يلزم يدفعه حالا ، لأن الأجل ثابت فى حق الأصيل استقلالا ، وفى حق الكفيل تبعاً ، فلا يطالب أحد منهما قبل حول الأجل ، فاذا مات الأصيل حل الدين عليهما معاً .

(القسم الرابع): يرجع الى المضمون به سواء كان ديناً أو عيناً أو نفساً في شيرط فى الدين أن يكون لازما فى الحال أو المآل • ومثال الدين اللازم فى الحال القرض ، وثمن السلعة المبيعة ونحو ذلك •

والدين الذي يؤول للزوم ثمن السلعة في مدة الخيار ، فانه \_ وان لم يلزم في الحال ولكنه يلزم مآلا \_ فيصح ضمانه \_ وكذا يشترط أن يكون الدين معلوما فلا يصح ضمان المجهول قدرا أو جنسا أو صفة ، فلابد من بيان ذلك ، كأن يقول : ضمنت مالك على زيد من دين قدره عشرون جنيها مصريا أو استرلينيا أو نحو ذلك ، فلو قال : ضمنت مالك على زيد من دين وسكت أو قال : ضمنت لك العشر من الذي عند زيد ولم يبين ، أو قال : ضمنت لك العشرين جنيها ولم يبين صفتها فانه لا يصح ، ويستثنى من ذلك الله الدية ، فانه يصحضمانها مع عدم ذكر صفتها ، لأنها معروفة السن والعدد، ويرجع في صفتها الى غالب ابل البلاد فلا حاجة الى ذكر صفتها .

أما الأعيان فانها تنقسم الى قسمين مضمونة كما تقـــدم فى التعريف ، فيشترط لصحة ضمان الأعيان أن تكون مضمونة يجب ردها الى مالكها فمعنى ضمانها ضمان ردها الى مالكها .

أما ضمان قيمتها اذا تلفت فانه لا يصح لأنها لم تتلف وقت الضمان لتثبيت قيمتها فى الذمة ، فان تلفت بالفعل فانه يصح ضمان قيمتها بعد تلفها لثبوته فى الذمة حينئذ .

ومثال العين المضمونة العين المفصوبة والمستعارة • ومثال العين غير المضمونة المودعة والموصى بها والمؤجرة ، فهذه الأعيان لا يصح ضمان ردها ،

لأن ردها لا يجب على واضع اليد ، وانما الذى يجب هو أن يخلى بينها وبين مالكها . وأما كفالة النفس فيشترط لصحتها أن يكون على المكفول ببدنه حق لآدمى مالا كان أو عقوبة .

(اما مذهب المائكية): فانهم قالوا: يشترط للكفالة شروط بعضها يتعلق بالمكفول عنه ، وبعضها يتعلق بالمكفول عنه ، وبعضها يتعلق بالمال المكفول به ، وبعضها يتعلق بالصيغة ، فيشترط في المكفول عنه ألا يكون محجوراً عليه بسفه في الشيء الذي يضمن فيه ، وذلك لأن تصرف السهيه ينقسم الى قسمين :

أحدهما : أن يشترى أو يبيع أو ينفق شيئاً لازماً له لابد منه في ضروريات أموره •

ثانيهما: أن يتصرف كذلك فيما ليس بلازم له ، بل يمكنه الاستغناءعنه ه فاذا انصرف شيء لازم له فانه يصح كفالته في ذلك الشيء ، واذا دفعه الكفيل يرجع به على المحجور عليه ، ويؤخذ من ماله على الراجح ، أما اذا تصرف في شيء مستغنى عنه فان الكفالة فيه لا تصح ، ولا يرجع على المحجور عليه .

وهل بلزم الكفيل أن بدفع المال الذي ضمنه لصاحب الدين أولا أفى ذلك تفصيل هو أن الضامن اذا كان يعلم أنه محجور عليه ثم ضمنه بعد ذلك وكان المضمون له لا يعلم فان الضامن يدفع المال الذي ضمن به اتفاقاً ويضيع ما دفعه عليه ، فلا حق له في الرجوع على المحجور عليه .

أما اذا كان العكس ، وهو أن الضامن لا يعلم بأن المضمون له ، وهو صاحب المال \_ يعلم أنه محجور عليه أو كانا لا يعلمان شيئاً فان فى ذلك خلافاً، فبعضهم يقول : يلزم الضامن أن يدفع ما ضمن به وبعضهم يقول : لا يلزمه شيء ، فاذا ضمن بحق بغير أمر وليه صح الضمان ، ويرجع الضامن بما دفعه فى مال الصبى ، ومثل ذلك ما اذا كسر الصبى زجاجاً ونحوه أو أتلف شيئاً فدفع أحد قيمته لصاحبه ، فان له أن يرجع بمادفعه فى مال الصبى الا اذا كان الصبى صغيراً جداً مثل ابن ستة أشهر لا ينزجر بالزجر ، لأن ما يتلف فى هذه الحالة لا يلزم به .

ولا يشترط فى المكفول عنه (المديون) أن يكون قادراً غلى تسليم المكفول به فيصح كفالة الميت المفلس ، بمعنى حمل الدين عنه ، لا بمعنى ضم ذمة الكفيل الى ذمة الميت ، لأن ذمة الميت قد انتهت ، ثم اذا كان الضامن يعلم أنه لا مال ثم طرأ للميت مال لم يكن فى الحسبان فليس للضامن أن يأخذ منه لأنه دفع متبرعا ، أما اذا كان يظن أن له مالا أو يشك ثم ظهر أن له مالا ، فانه يرجع عليه ، والقول فى ذلك للكفيل الا اذا قامت قرينة على أنه متبرع .

ويشترط فى الكفيل أمور:

أولا : أن يكون بالغا فلا يصح للصبي أن يضمن غيره ٠

ثانيا : أن يكون عاقلا فلا يصح كفالة المجنون •

ثالثًا: أن لا يكون محجورًا عليه لسفه فلا يصح للسفيه أن يضمن غيره •

رابعاً: أن لا تكون امرأة متزوجة اذا أرادت أن تضمن فى مقدار يزيد عن للث مالها بغير اذن زوجها ، فاذا تكفلت المرأة بشىء أكثر من ثلث مالها فان فلزوجها الحق فى رد الكفالة ، أما اذا تكفلت بمقدار يساوى ثلث مالها فان كفالتها تصح ، ولو لم يأذن زوجها ، ومثل ذلك ما اذا تصدقت أو وهبت أو أعتقت أو نحو ذلك ، فان تصرفها ينفذ فى مقدار الثلث فقط ، فان فعلت أكثر من ذلك بدون زوجها فان له الحق فى رد كل ما تصرفت فيه ،

خامساً: أن يكون مريضاً (خطراً) اذا أراد أن يضمن فى أكثر من ثلث ماله ، فاذا ضمن المريض فى أكثر من ثلث ماله بشىء يزيد على الدينار ، فان ضمانه لا ينفذ الا اذا أجازته الورثة .

واعلم أن الشرطين الرابع والخامس من شروط النفاذ لا من شروط الصحة، فان الكفالة بدونهما تصح ، ولكن لا تنفذ الا بأذن الزوج والورثة .

أما الأول والشانى والثالث فهى شروط صحة ، ومن شروط النفساذ أيضاً أن لا يكون رقيقاً ، فاذا ضمن العبد بغير اذن سيده فان ضمانه يصح ولا ينفذ الا اذا أجازه السيد ، واذا عتق العبد فان الضمان يلزمه بعد العتق . سادساً: أن لا يكون الضامن عليه دين يستغرق جميع ماله فان كان عليه دين يستغرق جميع ماله فان كهالته لا تصح ، ولا يكون أهلا للتبرع ويشترط في المال المكفول به أن يكون دينا ، فلا تصح الكفالة في الأمانات \_ كالعين المستعارة ، والعين المودعة \_ وكذا مال المضاربة والشركة ، فاذا استعار أحد سلعة من آخر وأتي له بضامن يضمنه في رد تلك السلعة فانه لا تصح ، وكذا اذا أودع عند آخر وديعة أو مالا يعمل به مضاربة ، نعم يصح أن يأتي بضامن يضمن قيمتها له اذا فقدت بسب تعد أو تفريط في المحافظة عليها ، واذا فرط المستعير في العاربة أو الشريك في مال شريكه أو أتلفه بتعديه لزم الضامن قيمة ما أتلفه المضمون ،

ويشترط فى الدين أن يكون لازما أو يؤول الى اللزوم فمشال اللازم الذى يصح ضمانه دين القرض ، وثمن السلعة المبيعة ، فاذا اشترى شخص سلعة من آخر بثمن مؤجل وأتى بضامن ثمنها فانه يصح ويلزم مشل ذلك ما اذا استأجر أرضاً بأجرة معلومة وأتى بضامن فانه يصح الضمان ويلزم •

ومثال الدين غير اللازم الذي لا يصح ضمانه دين الصبي بغير اذن وليه والسفيه المحجور عليه على التفصيل المتقدم ، ودين الرقيق بغير اذن سيده ، ودين المكاتب فاذا أتى ضامن فانه لا يصح لأن دينه غير لازم ، أذ بجوز له أن يبطل عقد الكتابة ، فهدا الدين لا يصح ضمانه لأنه لا يلزم المدين ان بقي به ،

ومثال الدين الذي لا يلزم في الحال ولكن يلزم في المآل دين الجعل ، فان من جعل لآخر جعلا على عمل يعمله فان الجعل يلزم بعد الفراغ من ذلك العمل ، فيصح ضمانه ، لأنه \_ وان لم يلزم في الحال لكن \_ يلزم في المآل ، فاذا قال شخص لآخر : إن جئتني بابلي الضالة فلك عشرة جنيهات ، وأتى له بضامن يضمنه فيها ، يصح وان لم يشرع في العمل ، لأنه إن جاء بها ثبت له المبلغ في ذمة الأصيل ، فكذلك في ذمة الكفيل ، وان لم يأت بها لم يثبت له شيء وهذا هو الراجح ، وبعضهم يقول : دين الجعل قبل الشروع في العمل كدين الكتابة لا تصح كفالته ،

ويصح ضمان الدين الحال مؤجلا كما ادا كان لزيد عشرة جنيهات عند

عمرو وحل موعد سدادها فانه يجوز لخالد أن يقول لزيد أجل له الدفع شهراً أو نحو ذلك ، وأنا ضامن لك ذلك الدين ، وانما يصح ذلك اذا تحقق واحد من أمرين :

أحدهما : أن يكون المدين موسراً وقت الضمان بحيث يمكن لصاحب الدين أن يأخذ منه .

أما اذا كان معسراً حين الضمان فانه لا يصح وذلك لأنه يكون التأجيل سلفاً جر نفعاً وهو ممنوع ، وذلك لأن صاحب الدين فى الحالة الأولى ضامن لحقه وقادر على أخذه فاذا أجله بضامن لا تكون له فائدة من الضامن، فوضاؤه بمد الأجل يكون بمنزلة القرض بدون منفعة تعود عليه .

أما اذا كان المدين معسراً فان صاحب الدين لم يكن قادراً على أخذ دينه م فاذا أجل له الدين نظير انتفاعه بالضامن فانه يكون قد أسلفه بفائدة .

تانيهما : أن لا يكون المدين موسرا وقت الضمان ،ولكن الضامن ضمنه مدة لا يتصور أن يطرأ عليه فيها يسر بل يظلل معسرا الى انتهائها ، وذلك لأن صاحب الدين يجب عليه أن ينتظر المدين الى ميسرته بطبيعة الحال ، فالضمان لم يفده شيئا .

أما اذا أيسر فى أثناء المدة فانه لا يجوز ، فانه اذا كان لشخص عند آخر عشرة حل موعد دفعها اليوم فطلب منه أن يؤجلها له ثلاثة أشهر بضمانة الغير ـ فان كان للمديون ما يسد به العشرة قبل حلول الأجل عادة \_ فان الضمان يصح .

أما اذا أيسر بعد شهر أو شهرين كأن كان مستحقا فى وقف ينتظر الحصول على غلته أو موظفا بوظيفة ينتظر قبض راتبها فان الضمان لا يصح ، وذلك لأن صاحب الدين فى هذه الحالة يكون قد أجل دينه فى نظير آنه ينتفع بالضامن المدة التى يكون فيها معسرا ، وقد يقال : أنه قد انتفع فى الصورة الأولى بالضامن فى مدة الاعسار جميعها فأى فرق ؟ .

وكذا يصح ضمان الدين المؤجل حالًا كما اذا كان لشخص دين عند آخر

مؤجلا الى شهرين مثلا فقال له المدين: انه تنازل عن الأجل وصار الدين حالا، ثم جاء له بضامن يضمنه ، وهذه الصورة غير عملية ، اذ لا يعقل آن يتنازل المدين عن المدة التي يحل فيها دينه ، ثم يأتي بضامن يضمنه خوفاً من المماطلة ، ولهم في ذلك تقصيل لا فائدة من ذكره .

ولا يشترط فى المضمون به أن يكون معيناً ، فاذا قال شخص لآخر : داين فلاناً وأنا ضامن له ، فانه يصح الضمان فيما داينه به بينة ، واقراره لا يكون حجة على الضامن ، وهل يلزمه ضمان جميع ما استدانه مهما بلغ قدره ؟ أو يلزمه ضمان ما يعامل به مثله فقط ؟ قولان وللضامن فى هذه الحالة أن يرجع عن الضمان - قبل المعاملة لا بعدها - فان عامله فى البعض لزم الضمان فيما عامل به فقط .

وأما الصيّغة فيشترط فيها أن تدل على الحفظ والحياطة عرفاً مثل قوله . أنا حميل بفلان أو زعيم أو وكيل أو قبيل أو هو لك عندى أو الى "أو قبلى أو أنا قبيل به أو أذين أو عوين أو صبير أو كوين ونحو ذلك فهذه كلها ألفاظ بنعقد بها الضمان .

## ولاستعمال الصيغة ثلاثة أحوال:

(الحالة الأولى) أن يذكر لفظ الضمان مطلقاً غير مقيد بما يدل على أنه ضمان عن المال أو النفس ، كما اذا قال : أنا ضامن لفلان ، ولم يقل : في المال الذي عليه ، أو في احضاره بنفسه ، وفي هذه الحالة خلاف ، فبعضهم يقول : الها تحمل على الضمان بالمال ، وبعضهم يقول : بل تحمل على الضمان المال ، وبعضهم يقول : بل تحمل على الضمان المال ، وبعضهم يقول . بل تحمل على الضمان المال ،

( الحالة الثانية ) أن يذكر لفظ الضمان مقيداً بما يدل على المضمون به لفظاً كأن يقول له : أنا ضامن لما على فلان من الدين أو ضامن لنفس فلان ، وهذه الحالة لا خلاف في معاملة الضامن بما قيد به الصليغة من ذلك .

( الحالة الثالثة ) أن يذكر لفظ الضمان مقيداً بما يدل على المضمون به فيه ، كأن يقول : أنا ضامن لفلان وينوى دينه أو نفسه ، وحكم هذه

الحالة أن الضامن يعامل بما نواه ويصدق في ذلك لأنه متبرع ، والأصل براءة ذمته والله أعلم •

(اما مذهب الحنابلة): فانهم قالوا: يشترط للضمان شروط منها ما يتعلق بالضمان فيشترط فيه أن يكون أهلا للتصرف ، فلا يصح ضمان المجنون والصغير والسفيه ، ويصح ضمان المفلس ، لأن الضمان يتعلق بالدمة ، وكذا يشترط رضاء الضامن ، فلا يصح ضمان المكره ولا يشترط في الضامن أن يعرف المضمون له ، وهو صاحب الحق ، كما لا يشترط أن يعرف الضامن عنه ، وهو الذي عليه الحق ، فيجوز أن يضمن من لا يعرفه حيا كان أو ميناً ،

ومنها ما يتعلق بالمضمون به وهو الدين أو العين أو النفس فيشترط لصحة الضمان بالدين أن يكون الدين لازماً حالاً أو مآلاً ، والأول : كالقرض ونمن المبيع الذي لا خيار فيه ، والثاني : كثمن المبيع قبل مضى مدة الخيار فانه يئول للزوم ، فلا يصح الضمان بالدين غير اللازم كدين الكتابة ، فان للمكاتب أن ينقض العقد ويمتنع عن الأداء فدينه ليس بلازم لا حالاً ولا مآلا

ويشترط لصحة ضمان العين أن تكون مضمونة على من هي في يده كالعين المعصوبة والمستعارة .

ومعنى ضمان هذه الأعيان ضمان ردها أو قيمتها عند تلفها ، أما الأعيان غير المضمونة فانه لا يصح ضمانها كالوديعة والعين المؤجرة ومال الشركة والمضاربة والعين المدفوعة الى الخياط والصباغ ونحو ذلك . نعم يصـــح ضمان التعدى عليها كما تقدم في التعريف مفصلا .

ومنها ما يتعلق بالصيغة ويشترط فيها أن تكون بلفظ يفهم منه الضمان عرفاً كقوله: أنا ضمين وكفيل وحميل وصبير وزعيم ونحو ذلك .

ويصح الضمان بلفظ معلق ومنجز كقوله: ان أعطيت فلانا كذا فأنا ضامنه كقوله: وأنا ضامن لفلان ، وكذلك يصح أن يكون بلفظ مؤقت كأن يقول: اذا جاء رأس الشهر فأنا ضامن لفلان . ( اما مذهب ابى حنيفة ): فان شروط الكفالة عندهم تنقسم الى خمسة أقسام :

(القسم الاول) يرجع الى الكفيل، فيشترط فى الكفيل أن يكون عاقلا بالغآ، فلا تنعقد كفالة المجنون ولا الصبى أصلا الا فى حالة واحدة، يصح للصبى أن يكفل ذلك المال لا بالنفس، وهى ما اذا كان الصبى يتيما واستدان وليه، سواء كان أبا أو غيره لينفق على ذلك الصبى فيما لا بد له منه، فانه يجوز للصبى أن يكفل ذلك المال بأمر وليه، وتصح كفالته فى هذه الحالة ويطالب بالمال كما يطالب وليه بذلك .

أما أذا أمره أن يكفل نفس الولى لصاحب المال بمعنى أن الصبى يحضر الولى عند الحاجة ، فإن الكفالة لا تصح ، لأن الصبى في كفالة المال الذي أنفق في ضرورياته ملزم به ، فكفالته للولى في ذلك المال تزيد في تأكيده ، بخلاف كفالته في النفس ، فإنها محض تبرع منه ، وهو ليس أهلا للتبرع • وكذا يشترط في الكفيل أن يكون حرا ، وهذا شرط نقاذ لا شرط انعقاد ، فإن كفالة العبد تصح ، ولكن لا تنفذ الا باذن السيد أو بعد عتقه ، فإذا عتى كان ملزماً بما كفل به وهو رقيق ، وكذا تشترط الصحة فيما زاد عن ثلث المال ، فلا يصح للمريض أن يكفل ديناً يزيد عن ثلث ماله ، وإذا كان عليه دين يستغرق جميع ماله بطلت كفالته ، ولا يصح للمريض أن يكون كفيلا لوارث أصلا ، ولو كان الدين أقل من ثلث ماله فيشترط في الكفيل البلوغ والعقل شرطا انعقاد ، والحرية وهي شرط نفاذ ، والصحة وهي شرط فيما زاد عن الثلث من ماله •

(القسم الثانى): يرجع الى الأصيل وهو المدين ، فيشترط فيه أن يكون قادراً على تسليم المكفول به بنفسه أو نائبه ، فاذا كفل ميتاً مفلساً لا تصح كفالته ، لأن الميت المفلس عاجز عن تسليم المكفول به بنفسه وبنائبه من

الورثة لأنه مفلس ، فاذا ترك الميت مالا فانه يصح الكفالة عنه بقدر ذلك المال ، وهذا القول هو الصحيح .

وكذا يشترط فى الأصيل أن يكون معلوماً ، فلا تصح كفالة المجهول اذا كانت الكفالة فى المستقبل ، وتسمى مضافة ، فاذا قال شخص لآخر : كفلت لك ما تبيعه للناس بالدين فان الكفالة لا تصح ، وقد يقع هذا فيما اذا أراد شخص أن يعلم ولده التجارة ويجلب له الناس الذين يشترون منه فيقول له : بع للناس ولو بالدين وأنا أضمن لك ما تبيعه من ذلك ، فهده الكفالة غير صحيحة ، لأن الناس الذين كفلهم مجهولون .

ومثل ذلك ما اذا قال له: ان غصب منك أحد شيئاً فأنا كافل ، وتسمى هذه كفالة معلقة بالشرط ، وهى فى معنى الكفالة المضافة فالمراد بالمضافة والمعلقة ما يقع فى المستقبل ، ويقابلهما الكفالة المنجزة الواقعة فى الحال ، وهذه لا يشترط فيها أن يكون الأصيل الذى يراد كفالته معلوماً ، ومشال ذلك أن يقول له: كفلت لك بما ثبت لك على الناس فهذه صحيحة ، ويلزمه أن يقوم بما ثبت له فى الماضى على الناس الذين يعينهم المكفول له صاحب الدين ، لأن بذلك يكون له الحق فى تعيين من له عليه الدين ،

ولا يشترط فى الأصيل المكفول عنه أن يكون حرا بالغاً عاقلا ، فتصح كفالة الصبى بالمال والنفس سواء كان مميزاً أولا ، وسواء كان مأذوناً له فى التجارة أولا ، ثم ان كانت الكفالة بأمر الولى يجبر الصبى على الحضور مع الكفيل فى الكفالة بالنفس ، ويرجع الكفيل بما غرم على مال الصبى .

أما اذا لم تكن بأمر الولى فان كانت بأمر الصبى وكان مأذوناً بالتجارة غير محجور عليه ـ فان الكفيل يرجع بما غرم على مال الصبى فى كفالة المال، ويجبر الصبى على الحضور معه فى كفالة النفس والا فلا •

(القسم الثالث): يرجع الى المكفول له وهو صاحب الدين، فيشترط أن يكون معلوماً فلا يصح للشخص أن يكفل شخصاً لمن يجهله، وأن يكون عاقلا فلا تصح الكفالة عند المجنون ومثله الصبى الذى لا يعقل، لأن المكفول

( القسم الرابع ) : يرجع الى المكفول به سواء كان دينا أو عينا أو نفسا فيشترط لصحة الكفالة في الدين شرطان :

(الشرط الأول): أن يكون ديناً صحيحاً ، والدين الصحيح هو الذي لا يسقط الا بأدائه لصاحبه أو بالبراءة منه ، بأن يسامح فيه صاحبه ، ويقوم مقام الابراء منه أن يفعل صاحبه ما يستلزم سقوطه ، مثال ذلك : مهر الزوجة قبل الدخول ، فانه يسقط اذا رضيت لابنه البالغ أن يقبلها بشهوة ، فهي وان لم تبرئه حقيقة ولكنها بفعلها هذا أبرأته حكماً .

فالدين الصحيح هو الذي لا يسقط الا بقضائه أو الابراء منه حقيقة أو حكماً ، وهذا هو الدين الذي يصح ضمانه ، أما غيره فانه لا يصح كدين الكتابة ، فان للمدين وهو العبد المكاتب أن يفسخ عقد الكتابة متى شاء ، ويستثنى من ذلك الدين المشترك بين اثنين فانه وان كان صحيحا ولكن لا يضح لأحد الشريكين أن يضمنه .

مثلا: اذا اشترى شخص من تاجرين شريكين سلعة بعشرين جيها الى أجل فانه لا يصح لأحد الشريكين أن يضمن المشترى فى الثمن لأنه ان ضمنه مع بقاء الشركة بأن ضمنه فى نصف شائع كان ضامناً لنفسه ، لأن كل جن يؤديه الكفيل أو يؤديه الأصيل يكون له فيه نصيب ، وان ضمنه فى نصف صاحبه بدون شيوع كان معناه قسمة الدين قبل قبضه ، وهى لا تجوز ، لأن معنى القسمة هى أن يفرز كل منهما نصيبه ويحرزه ، وذلك لا يتصور فى الدين قبل قبضه لأنه شعل ذمة المدين ، وهو أمر معنوى ، فاذا كان الضامن اجنبيا فانه يصح مع بقاء الشركة ، فمن اشترى سلعة من تاجرين وأتى لهما بضامن فانه يصح ، ويكون ما يدفعه المضان بمنزلة ما يدفعه الأصيل ، وكذا استثنى النفقة المقررة بالقضاء أو بالتراضى ، فانها دين غير صحيح ، لأنها تسقط بالموت أو بالطلاق ، ومع ذلك يصح ضمانها ومحل كون النفقة تسقط بالموت أو بالطلاق ، ومع ذلك يصح ضمانها ومحل كون النفقة

سقط بالموت أو الطلاق اذا لم تكن مستدانة بأمر القاضى ، والا فهى دين صحيح لا يسقط أصلا •

(الشرط الثانى): أن يكون الدين قائماً ، ومعنى كونه قائماً أن يكون باقيا غير ساقط ، فاذا كان له دين على ميت مفلس فانه لا يصح ضمانه لان الميت المفلس سقط عنه الدين ، ولا يشترط أن يكون الدين معلوماً بل تصح الكفالة بالمجهول ، ولم يدفع ثمنها ، ثم كفله شخص فيها ومثال الدين الصحيح القرض وثمن المبيع بعقد صحيح ، فاذا اشترى شخص سلعة من آخر ودفع نمنها ثم ظهر فساد العقد بعد ذلك كان الكفيل مخيراً بين أن يرجع بما دفعه على البائع أو على المشترى .

أما اذا كان عقد البيع صحيحاً وقت الكفالة ، ثم أضيف اليه شرط أفسده بعد ذلك ، فان الكفيل يرجع بما دفعه على المشترى فقط ، والمشترى يرجع على البائع ، والفرق أن البائع فى الحالة الأولى قبض ما يستحقه لأن العقد وقت الكفالة كان فاسداً ، فيصح للكفيل أن يرجع عليه •

أما الحالة الثانية فان البائع قد قبض ما يستحقه ، لأن العقد كان صحيحاً، والكفيل يرجع على المشترى لا على البائع •

ويشترط فى كفالة الأعيان أن تكون مضمونة بنفسها أو بغيرها كما ذكرنا فى تعريف الكفالة • ومن الأعيان المضمونة بنفسها المبيع على سوم الشراء ، فاذا ساوم شخص آخر على سلعة سمى له ثمنها ثم استلمها على أن ينظسر اليها أهله مثلا قبل أن يبت فى شرائها ، فان كفالتها تصح •

أما اذا لم يسم ثمنها فانها تكون أمانة ، ولا تصبح بما ليس مضموناً كالوديعة ومال المضاربة والشركة ، فان هذه لا يجبر على تسليمها فلا تصبح فيها الكفالة ، وهناك قسم آخر وهو الأعيان التي يجب تسليمها ولكنها أمانة كالعارية ، والمستأجر ( بالبناء على المفعول ) في يد المستأجر ( بالبناء للمعلوم كاسم فاعل ) وهذه تصح كفالتها ، ولكن اذا هلكت لا يجب على الكفيل قيمتها ، فاذا استأجر شخص دابة من آخر وضمنه فيها شخص ثم هلكت قيمتها ، فاذا استأجر شخص دابة من آخر وضمنه فيها شخص ثم هلكت

الدابة فى يد المستأجر فان الكفيل لا تلزمه قيمتها ، ثم ان الكفالة وان كانت لا تصح بنفس الأعيان غير المضمونة كما ذكرنا ولكنها تصح بتصليمها ، فاذا كفل شخص لآخر تسليم الوديعة التى عند فلان فانها تصح ، ومثل ذلك ما اذا كفل له بتسليم العارية التى عنده ، ويشترط فى الكفالة بالنفس أن تكون النفس مقدورة التسليم ، فلا يصح أن يكفل شخصاً غائباً لا يدرى مكانه لأنه لا يقدر على احضاره وتسليمه ، ومثل ذلك ما اذا اتفق شخص مع آخر على أن يبنى له داراً بشرط أن يتولى بناءها بنفسه ، فانه لا يصح كفالة الشخص الذي يتولى العمل بنفسه لأنه ليس فى قدرة الكفيل أن يرغمه على العمل ، عم تصح كفالته بنفسه بحيث يتولى الكفيل احضاره عند الحاجة ،

ومن الشروط التي ترجع الى المكفول به أن لا يكون حدا أو قصاصاً ، فلا تصح الكفالة بهما ، لأنهما لا يمكن تسليمهما ، وانما تصح كفالة الشخص الذي وجب عليه حد أو قصاص بمعنى احضاره عند اللزوم .

(القسم الخامس): يرجع إلى الصيغة ، فيشترط لها أن لا تكون معلقة على شرط غير موافق للكفالة كأن يقول له أكفل لك مالك على فلان من دين أن نزل المطر أو هبت الريح ونحو ذلك فمثل هذه الصيغة لا تصبح بها الكفالة ، لأنها معلقة على شرط غير محقق الوقوع والعرض من الكفالة التأكيد ، فهذا الشرط لا يناسبها ، أما المعلقة على شرط موافق فهى صحيحة، ويكون الشرط موافقا للكفالة بواحد من أمور ثلاثة:

(الأول): أن يكون الشرط سبباً للزوم الحق ، كأن يقول له أكفل لك هذه السلعة المبيعة ان ظهر أنها ملك لغير بائعها فالشرط هنا وهو ظهور كون المبيع ليس ملكا للبائع سبباً للزوم الحق المكفول به ، وهو وجوب الشسن للبائع على المشترى •

ومثل ذلك ما اذا قال له: أكفل لك السلعة المودعة عند فلان ان أنكرها ، وذلك لأن انكارها سبب لوجوب ثمنها عليه وهكذا • بخلاف ما اذا قال له ، امش فى طريق كذا ، وان أكلك سبع فأنا ضامن فانه ضمان غير صحيح ، لأن فعل السبع غير مضمون •

(الأمر الثانى): أن يكون سبباً لسهولة تمكن الكفيل من استيفاء المال من الأصيل، كقوله: ان قدم زيد فعلى ما عليه من الدين، فالشرط فى هذا المثال وهو قدوم زيد سبب فى تسهيل استيفاء صاحب الدين حقه من القادم الذى عليه الدين وهو زيد، ويشترط أن يكون زيد القادم مديناً للمكفول له كما ذكرنا أو مضارباً أو غاصباً أو نحو ذلك، أما اذا كان أجنبيا كأن يقول: ضمنت لك ما على زيد عند حضور عمرو من سفره فانه لا يصح كأن يقول: الأجنبى الذى ليس مديناً ولا علاقة له بالدين لا يصح التعليق على حضوره •

( الأمر الثالث ) : أن يكون سبباً لتعذر الاستيفاء نحو ان غاب زيد عن البلد فعلى ، فالشرط وهو غياب زيد سبب لتعذر استيفاء الدين منه ، فيصح أن يكفله فيه .

ومثل ذلك ما اذا قال : ضمنت لك ما على فلان من الدين ان مات ولم يترك شيئا ونحو ذلك •

وحاصل هذا المقام أن تعليق الكفالة الى أجل مجهول جهالة شديدة كما اذا قال له : أكفل لك نفس زيد عند هبوب الريح ، أو نزول المطر ،، وفي هذه الحالة تثبت الكفالة ويبطل الأجل .

أما اذا أجل الى أجل مجهول جهالة يسيرة كما اذا قال له : كفلت لك زيداً الى الحصاد أو الى موسم النيروز ونحو ذلك فانه يصح ، وثبتت الكفـــالة والأجل .

أما اذا أجل الكفالة الى وقت معين كما اذا قال له: أكفل لك زيدا أو ما على زيد من هذه الساعة الى شهر فانه يكون كفيلا مدة شهر بلا خلاف أما اذا قال له: أكفله لك شهراً بدونأن يذكر (من و الى) ،فان فيه خلافا،فبعضهم يقول: انه يكون كفيل فى المهدة التى يقول: انه يكون كفيه لا دائماً ، وبعضهم يقول: انه كفيل فى المهدة التى ذكرها ، ولا يكون كفيلا بعد ذلك ، أما اذا قال: أكفل الى شهر فقط بدون

ذكر : ( من ) فكذلك فيها الخلاف فبعضهم يقول : انها كالأول وبعضهم يقول: انها كالثاني :

والتحقيق في ذلك أن صيغ الكفالة مبنية على العرف ، فاذا كان العرف جاريا على أن هذه الصيغ لا يقصد منها الا تأجيل الكفالة باجل معلوم فانها تحمل عليه ، ولا فرق بين أن يذكر ( من والى ) أو لم يذكر شيئاً منهما ، فلو قال : كفلته لك شهرا يكون كفيلا له في هذه المدة فقط ولا يكفله بعد ذلك الا اذا قامت قرينة على خلاف العرف فيعمل بها •

وكما أن الكفالة نفسها لا تصح اذا علقت على شرط غيرملائم ، فكذلك البراءة منها لا تصح اذا علقت على شرط غير ملائم ، فاذا قال صاحب الدين للكفيل: ان جاء الغد فأنت برىء من الدين لا تصح البراءة ، ويكون لصاحب الدين مطالبة الكفيل كما كان من قبل ، والمراد بالشرط غير الملائم هنا هو كل شرط لا يستفيد منه صاحب الدين شيئاً كما مثالنا ، وكقوله ان دخلت النار فأنت برىء من الكفالة ونحو ذلك من الشروط التي لم يتعارف عليهاالناس ، أما الشروط المتعارفة التي يستفيد منها صاحب الدين فأنت برىء من الكفالة عليها ، كقوله: ان دفعت لى بعض الدين فأنت برىء من الكفالة في الباقي .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وأن باعه بشرط أن يضمن الثمن ضامن لم يجنز حتى يمين الضامن ، لأن الفرض يختلف باختسالاف من يضمن ، كما يختلف باختسالاف ما يرهن من الرهون ، وأن شرط أن يضمنه ثقه لم يجز حتى يمين ، لأن الثقات يتفاوتون ، فأن لم يف له بما شرط من الضمين ثبت للبائع الخيار ، لأنه دخل في العقد بشرط الوثيقة ولم يسلم له الشرط فثبت له الخيار ، كما لو شرط له رهنا ولم يف له بالرهن .

وان شرط أن يشهد له شهه الله الأغراض لا تختلف باختلاف الشهود ، فان عين له شاهدين فهل يجوز ابدالهما بفيرهما ؟ فيه وجهان :

( احدهما ) لا يجوز ، كما لا يجوز في الضمان ( والثاني ) يجوز لأن الفرض لا بختلف ) • الشعرح الأحكام: اذا باع رجل من غيره شيئا بثمن فى ذمت بشرط أن يضمن له بالثمن ضامن معين صح البيع والشرط ، لأن الحاجة تدعو الى شرط الضمين فى عقد البيع لأنه انما دخل فى البيع بهذا الشرط ، فاذا الم يف له المشترى بالشرط ثبت للبائع الخيار ، وان أتاه المشترى بضمين غير الضمين المعين لم يلزم البائع قبوله ، بل يثبت له الخيار ، وان كان الذى جاءه به أملا من المعين لأنه قد يكون له غرض فى ضمانة المعين ، وان شرط فى البيع به أملا من المثمن معه لم يصح الشرط وبطل البيع لأن الثقات يتفاوتون ، واذا كان الشرط مجهولا بطل البيع .

فسرع وان باعه سلعة بنسن بشرط أن يشهد له شاهدين جاز من غير تعيين وان كان عليه أن يشهد له شاهدين معينين فأشهد له شاهدين عدلين غير المعينين ، فهل يسقط خيار الآخر ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا يلزم الآخر قبول ذلك بل يثبت له الخيار فى فسخ البيع ما كما قلنا فى الضمين المعين (والثانى) يلزم قبول ذلك ولا خيار له لأنه لا غرض له فى أعيان الشهود اذا حصلت العدالة ، ولهذا قلنا : لابد فى شرط الضمين من تعيينه وفى الشهادة يجوز شرط شاهدين عدلين وان كانا غير معينين ، والذى يقتضى المذهب أن هذا الشرط فى الشهادة يصح أن يكون وثيقة لكل واحد منهما الخيار اذا شرط ذلك على الآخر ولم يف الآخر له بذلك ، لأن للبائع غرضاً فى الاستيثاق بالشهادة خوفاً أن يستحق عليه المبيع فيرجع بالثمن على البائع .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويصح ضمان كل دين لازم كالثمن والأجرة وعوض القرض ودين السلم وارش الجناية وغرامة المتلف لأنه وثيقة يستوفى منها الحق فصح في كل دين لازم كالرهن ، وأما مالا يلزم بحال وهو دين الكتابة فلا يصح ضمانه لانه لا يلزم المكاتب اداؤه فلم يلزم ضمانه ، ولأن الضمان يراد لتوثيق الدين ، ودين الكتابة لا يمكن توثيقه لانه يملك اسقاطه اذا شاء فلا معنى لضمانه ، وفي مال الجعالة والثمن في مبة الخيار ثلاثة أوجه .

(أحدها) لا يصح ضمانه لانه دين غير لازم فلم يصح ضمانه كدين الكتابة (والثاني) يصح لانه يؤول الى اللزوم فصح ضمانه (والثالث) يصح ضسمان الثمن في مدة الخيار ولا يصح ضسمان مال الجعالة لان عقد البيع يؤول الى اللزوم وعقد الجعالة لا يلزم بحال ، فأما المال المشروط في السبق والرمى ففيه قولان (أحدهما) أنه كالإجارة فيصح ضمانه (والثاني) أنه كالجمالة فيكون في ضمانه وجهان) .

الشرح الأحكام: قال أصحابنا: الحقوق على أربعة أضرب

(أحدها) حق لازم كالثمن فى الذمة بعد قبض المبيع، والأجرة فى الذمة بعد انقضاء الاجارة ومال الجعالة بعد العمل، والمهر بعد الدخول أو نصفه بعد العقد وقبل الدخول وعوض القرض وقيم المتلفات فهذا يصح ضمانه لأنه دين لازم مستقى.

(الضرب الثانى) دين لازم غير مستقر كالمهر قبل الدخول وثمن المبيع قبل قبض المبيع والأجرة قبل انقضاء الاجارة ودين السلم ، فهذا يصح ضمانه أيضاً • وقال أحمد بن حنبل فى احدى الروايتين : لا يصح ضمان المسلم فيه ولانه يؤدى الى استيفاء المسلم فيه من غير المسلم عليه فهو كالحوالة ودليلنا أنه دين لازم فصح ضمانه كالمهر بعد الدخول •

(الضرب الثالث) دين ليس بلازم ولا يئول الى اللزوم وهو دين الكتابة فلا يصح ضمانه لأن المكاتب يملك اسقاطه بتعجيز نفسه فلا معنى لضمانه ، ولأن ذمة الضامن فرع لذمة المضمون ، فاذا لم يلزم الأصل لم يلزم الفرع ، ومن حكم الضمان أن يكون لازما ، وان كان على المكاتبة دين لأجنبى صحضمانه لأنه دين لازم عليه ، وان كان عليه لسيده دين من غير جهة الكتابة فهل يصح ضمانه ؟ فيه وجهان (أحدهما) يصح ضمانه ، لأنه يجبر على أدائه (والثاني) لا يصح ضمانه لأنه قد يعجز نفسه فيسقط ما فى ذمته لسيده ، قال العمرانى : وأصلهما الوجهان ، هل يستدام ثبوت الدين فى ذمته لسيده ، بعد أن يصير ملكا له ؟ فيه وجهان (فان قلنا) يستدام ثبوته صح ضمانه ،

( الضرب الرابع) دين غير لازم الا أنه يثول الى اللزوم وهو مال الجعالة

قبل العمل بأن يقول: من رد ضالتي فله دينار ، فان أضمن عنه غيره ذلك قبل رد الضالة هل يصح ؟ فيه وجهان (أحدهما) يصح لقوله تعالى: (قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم (١)) فضمن المنادى مال الجعالة وحمل البعير معلوم (والثاني) لا يصح لأنه دين غير لازم فلا يصح ضمانه كمال الكتابة ، ومنهم من قال: لم يضمن المنادى وانما أخبر عن الملك أنه بذل لمن رده حمل البعير ، وأن الملك قال: وأنابه زعيم •

وأما ضمان ثمن المبيع في مدة الخيار فاختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : فيه وجهان كمال الجعالة قبل العمل ، ومنهم من قال : يصح ضمانه وجها واحداً لأنه يئول الى اللزوم ، ولأن الثمن قد لزم ، وانما له اسقاطه لأنه دين لازم مستقر ، فهو كالمهر بعد الدخول ، وأما قبل العمل \_ فان كان المخرج للسبق أحدهما أو أجنبيا \_ فهل يصح ضمانه ؟ فيه وجهان كمال الجعالة \_ وان كان مال السبق منهما وبينهما محلل \_ فان قلنا : ان ذلك كالإجارة \_ صح ضمانه ، كضمان الأجرة قبل انقضاء مدة الإجارة ، وان قلنا : انها كالجعالة كان في ضمان المال عنهما أو عن أحدهما وجهان كمال الجعالة .

فسرع وأما أرش الجنابة والدية \_ فان كان دراهم أو دنانير مثل أن جنى على عبد أو كانت الابل معدومة ، أو قلنا يجب ألف مثقال أو اثنا عشر ألف درهم صح ضمانها ، وان كان الواجب الابل فهل يصلح ضمانها ؟ فيه وجهان بناء على القولين في جواز بيعها .

فرع وأما ضمان نفقة الزوجة \_ فان ضمن عنه نفقة مدة قد مضت \_ صح ضمانها ، لأنه دين لازم مستقر فهى كالمهر بعد الدخول ، وان ضمن عنه نفقة بومه الذى هو فيه صح أيضاً لأنه دين لازم فصح ضمانه ، وان كان غير مستقر كضمان المهر قبل الدخول لم يصح ، وان ضمن عنه نفقة مدة مستقبلة معلومة فهل يصح ؟ فيه قولان بناء على أن النفقة تجب بالعقد

<sup>(</sup>١) الآية ٨٢ من سورة يوسف مره

أو بالعقد والتمكين من الاستمتاع ، فقال فى القديم : يجب بالعقد وانما يجب استيفاؤها يوماً بيوم ، فعلى هذا يصح أن يضمن نفقة مدة معلومة ،ولكن لا يضمن الا نفقة المعسر ، وان كان الزوج وقت الضمان موسراً ، لأن نفقه المعسر متحققه وما زاد على ذلك مشكوك فيه ، وقال فى الجديد : لا تجب النفقة الا بالعقد والتمكين من الاستمتاع فعلى هذا لا يصح أن يضمن نفقة مدة مستقبلة بحال ، وقد مضى تفصيل ذلك آنفا فى فرع أركان الضمان فى المسألة الثانية من مسائل الركن الرابع من روضة الطالبين للامام النووى رضى الله عنه ،

### قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يجوز ضمان الجهول لأنه اثبات مال في الذمة بعقد لآدمى فلم يجز مع الجهالة كالثمن في البيع ، وفي ابل الدية وجهان (احدهما) لا يجوز ضمانه ، لانه مجهول اللون والصفة (والثاني) أنه يجوز لانه معلوم السن والمند ويرجع في اللون والصفة الى عرف البلد .

( فصل ) ولا يصح ضمان ما لم يجب وهو ان يقول : ما تداين فلانا فانا ضامن له ، لأنه وثيقة بحق فلا يسبق الحق كالشبهادة ) .

الشرح الأحكام: لا يصح ضمان مال المجهول ، وضمان ما له يجب ، وقال أبو العباس بن سريج: وهو قول الشافعي في القديم كما قال الشافعي في القديم: يصح ضمان نفقة الزوجة عن مدة مستقبلة ، وهذا ضمان ما له يجب وضمان مجهول ، وهو طريقة الخراسانيين أنها على قولين • قال الشيخ أبو حامد: خالف سائر أصحابنا ذلك وقالوا: لا يصح قولا واحدا ، وما قاله الشافعي رحمه الله في القديم انه يصح ضمان نفقة الزوجة مسدة مستقبلة ، فانما أجازه لأن النفقة تجب على هذا بالعقد فقد ضمن ما وجب ، ولا يصح منها الا ضمان شيء مقدر وليس بمجهول .

دليلنا على أنه لا يصبح ضمانها : أنه اثبات مال في الذمة بعقد لازم فلم يصح مع جهله ، ولا قبل ثبوته كالثمن في البيع والمهر في النكاح ، فقولنا فى الذمة احتراز ممن غصب من رجل شيئاً مجهولا ، وقولنا : بعقد ، احتراز ممن أتلف على غيره مالا أو وطىء امرأة بعقد فاسد ، فان ذلك يثبت فى ذمته مالا وان كان لا يعلم قدره ٠

فرع قال فى الابانة: فلو جهل مقدار الدين الا أنه قال: ضمنت لك من درهم الى عشرة وقلنا: لا يصح ضمان المجهول فهل يصح هذا ؟ فيه قولان (أحدهما) قال: وهو الأشهر: يصح ، لأن جملة ما ضمن معلومة (والثانى) وهو الأقيس: انه لا يصح ، لأن مقدار الحق مجهول .

فرع فأما اذا قال الرجل لغيره ضمنت لك ما تعطى وكيلى وما يأخذ منك فانه يلزمه ذلك لا من جهة الضمان ولكن من جهة التوكيل ، وذلك أن مد الوكيل يد الموكل .

# قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصلل) ولا يجوز تعليقه على شرط ، لانه ايجاب مال الآدمى بعقله فلم يجز تعليقه على شرط كالبيسع ، وان قال : الق متاعك في البحر وعلى ضمانه صح ، فاذا القاه وجب ما ضمنه ، لانه استدعاء اتلاف بعوض لفرض صحيح فاشبه اذا قال : طلق امراتك او اعتق عبدك على الف وان قال : بع عبدك من زيد بخمسمائة ولك على خمسمائة أخرى فباعه فقيه وجهان (احدهما) يصح البيع ويستحق ما بذله لانه مال بذله في مقابلة ازالة الملك فاشبه اذا قال : طلق امراتك أو اعتق عبدك على الف (والثاني) لا يصلح لانه بذل مال لفرض غير صحيح فلم يجز ، ويخالف ما بذله في الطلاق والعتق ، فان ذلك بذل مال لغرض صحيح وهو تخليص الرأة من الزوج وتخليص العبد من الرق) .

الشرح الأحكام: لا يصح تعليق الضمان على شرط بأن يقول: اذا جاء رأس الشهر فقد ضمنت لك دينك على فلان ـ وحكى المسعودى أن أبا حنيفة قال: يصح •

دليلنا أنه ايجاب مال لآدمي بعقد فلم يصح تعليقه على شرط كالبيسع ٠

وقوله (لآدمى) احتراز من النذر كما سبق تقريره ، وقولنا : بعقد ، احتراز من وجوب النفقة للقريب والزوجة فإنه معلق بشرط .

فرع ادا قال لغيره في البحر عند هيجان الموج وخوف الغرق: ألق متاعك في البحر وعلى ضمانه فألقاه وجب على المستدعى ضمانه • وقال أبو ثور: لا يصح ضمان ما لم يجب •

دلیلنا أنه استدعاء اتلاف ملك لغرض صحیح فصح ، كما لو قال : طلق امرأتك بمائة درهم على وكان الغرض صحیحا لحسم نزاع أو درء مضارة صح الضمان ، وكذا لو قال : اعتق عبدك بمائة على فان ذلك غرض صحیح لأن فیه فكاكا لآدمى من الرق وهو قربة الى الله تعالى ومقصد من مقاصد الشریعة السبحة .

فان قال لرجل بع عبدك من زيد بألف وعلى خمس مائة فباعه ، قال الصيدلانى : وقاله فى العقد فهل يصح العقد ؟ فيه وجهان لأبى العباس بن سريج (أحدهما) يصح البيع ويستحق البائع على المشترى خمسمائة وعلى المستدعى خمسمائة ، لأنه مال بذله فى مقابلة ازالة ملكه فيصح (والثانى) لا يصح ولا يستحق على الباذل شيئاً لأن الثمن يجب أن يكون جميعه على المشترى ، فاذا شرط بعضه على غيره لم يصح .

واذا قال: بع سيارتك من فلان بألف على ان أذن منه خمسمائة \_ جاز و بنظر \_ فان ضمن قبل المبيع \_ لم يلزمه ، لأنه ضامن قبل الوجوب ، وان ضمنه بعده لزمه .

# قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) ويجوز أن يضمن الدين الحال الى اجل لأنه رفق ومعسروف فكان على حسب ما يدخل فيه وهل يجوز أن يضمن المؤجل حالا ؟ فيه وجهان : ( احدهما ) يجوز ، كما يجوز أن يضمن المال مؤجلا .

(والثاني) لا يجوز لأن الضمان فرع لما على الضمون عنه فلا محد الد

( والثاني ) لا يجوز لأن الضمان فرع لما على المضمون عنه ، فلا يجوز ان يكون الفرع معجلا والأصل مؤجلا ) .

الشرح الأحكام: اذا كان لرجل على غيره دين حال فضمنه عنه ضامن الى أجل معلوم صح الضمان وكان معجلا على المضمون ، مؤجلا على الضامن ، لأن الضمان رفق ومعروف ، فكان على حسب الشرط ، وكذلك اذا كان الدين مؤجلا الى شهر فضمنه عنه ضامن مؤجلا الى شسميرين كان مؤجلا على المضمون عنه الى شهر وعلى الضامن الى شهرين ، فان قيل: فعندكم الدين الحال لا يتأجل فكيف تأجل على هذا الضامن ف

فالجواب: أن الدين لم يثبت على الضامن حالا \_ وانما ثبت عليه مؤجلا، والدين يتأجل فى ابتداء ثبوته ، وان كان الدين على رجل مؤجلا فضمنه ضامن حالا أو كان مؤجلا على من هو عليه الى شهرين فضمنه عنه ضامن الى شهر ففيه ثلاثة أوجه حكاها المحاملي وابن الصباغ:

(أحدها) يصح الضمان ويلزم الضامن تعجيل الدين دون المضمون عنه، لأنه ضمن له ديناً بعقد فكان على حسب ما ضمنه كما لو ضمن المعجل مؤجلا .

( والثاني ) لا يصح الضمان ، لأن الضامن فرع للمضمون عنه ، فلا يجوز أن يستحق مطالبة الضامن دون المضمون عنه .

( والثالث ) يصح الضمان ولا يلزمه التعجيل كأصله •

**اذا ثبت هذا** فضمن الحال مؤجلا فمات الضامن ، حل عليه الدين ووجب دفع ذلك من تركته ، ولو لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه حتى يحل الأجل • وقال زفر : يرجعون عليه فى الحال ، لأنه أدخله فى ذلك مع علمه أنه يحل بموته •

دليلنا: أن المضمون عنه لم يأذن فى الضمان عنه الا الى أجل ؛ فلا يستحق الرجوع عليه فى الحال • وان مات المضمون عنه ـ فان اختار المضمون له الرجوع على الضامن لم يطالبه قبل حلول الأجل ، وان اختار المطالبة من تركة المضمون عنه كان له ذلك فى الحال وبه قال أحمد وأصحابه •

# قال المصنف رحه الله تعالى

( فصل ) ولا يثبت في الضمان خيار ، لأن الخيسسار لدفع الغبن وطلب الحظ والضامن يدخل في العقد على بصيرة أنه مغبسون ، وأنه لاحظ له في العقد ، ولهذا يقال الكفالة أولها ندامة ، وأوسطها ملامة ، وآخرها غرامة ) .

الشرح قوله: الكفالة أولها الخ لعلها من الكلام الذي يعبر به الانسان المكروث بسبب قيامه بالمعونة والرفق لمن لا وفاء عنده ، وليس هذا الكلام على اطلاقه بصحيح .

أما أحكام الفصل فانه لا يجوز شرط الخيار في الضمان، فاذا شرط فيه أبطله •

لأن الخيار يراد لطالب الحظ • والضامن يعلم أنه مغبون لا من جهـة المال بل من جهـة المال بل من جهـة المال بل من جهـة ملامة وآخرها غرامة ، وأدا ثبت أنه لا وجه لشرط الخيار فيه • قلنا عقــد لا يدخله خيار الشرط فأبطله كالصرف والسلم •

فرع في مداهب العلماء و يتضح مما سبق أنه لا يدخسل الضمان والكفالة خيار لأن الخيار جعل ليعرف ما فيه الحظ والضمين والكفيل على بصيرة أنه لا حظ لهما ، ولأنه عقد لا يفتقر الى القبول فلم يدخله خيار كالنذر وبهذا قال أبو حتيفة وأحمد قال في المعنى من الحنابلة : ولا نعلم عن أحد خلافهم والله تعالى أعلم و

#### قال المصنف رحه الله تعالى

( فصل ) ويبطل بالشروط الفاسدة ، لأنه عقد يبطل بجهالة المال فبطل بالشرط الفاسد كالبيع ، وأن شرط ضمانا فاسدا في عقد بيع فهل يبط لل البيع ؟ فيه قولان كالقولين في الرهن الفاسد أذا شرطه في البيع ، وقد بينا وجه القولين في الرهن الفاسد أذا شرطه في البيع ، وقد بينا وجه القولين في الرهن ) .

الشرح الإحكام: يبطل الضمان بالشروط الفاسدة، لأنه عقد

يبطل بجهالة المال فبطل بالشروط الفاسدة كالبيع، وفيه احتراز من الوصية، قان قال: بعتك سيارتي بألف على أن يضمن لى فلان عليك على أنه بالخيار، فهذا شرط يفسد الضمان، وهل يفسد البيع في السيارة بذلك؟ فيه قولان كالقولين فيمن شرط رهنا فاسدا في بيع، وقد سبق توجيههما في الرهن.

## قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويجب بالضمان الدين في ذمة الضامن ولا يسقط عن المضمون عنه ، والدليل عليه ما روى جابر رضى الله عنه قال ( توفى رجل منا فأتينا النبى صلى الله عليه وسلم ليصلى عليه ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين ؟ قلنا : ديناران فتحملهما أبو قتادة ، ثم قال بعد ذلك بيوم : ما فعل الديناران ؟) قال : (( انما مات أمس ثم اعاد عليه بالقد ، قال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت عليه جلده )) ولانه وثيقة بدين في الذمة فلا يسقط الدين عن النمسة كالرهسن ، ويجوز للمضمون له مطالبة الضامن والمضمون عنه ، لأن الدين ثابت في ذمتهما فكان له مطالبتهما ، فان ضمن عن الضامن ثالث جاز لانه ضمان دين ثابت فجاز كالضمان الأول ، وان ضمن المضسمون عنه عن الضامن ألف مبد الضامن لم يجز لأن المضمون عنه أصل والضامن فرع ، فلا يجوز أن يصبي الأصل فرعا والفرع أصلا ، ولانه يضمن ما في ذمته ولانه لا فائدة في ضمانه وهو ثابت في ذمته ) .

الشرح حديث جابر رضى الله عنه ولفظه « توفى رجل فعسلناه وحنطناه وكفناه ثم أتينا به النبى صلى الله عليه وسلم فقلنا : تصلى عليه و فعطا خطوة ثم قال : أعليه دين ؟ قلنا : ديناران فانصرف ، فتحملهما أبو قتادة ، فقال أبو قتادة : الديناران على " ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : قد أوفى الله حق الغريم وبرى ، منه الميت ؟ قال : نعم • فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم : ما فعل الديناران ؟ انما مات أمس • قال فعاد اليه من الغد فقال : قد قضيتهما ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم الآن بردت عليه جلده » رواه أحمد وأبو داود والنسائى والدارقطنى وصححه ابن حبان والحاكم •

وفى قوله «أتينا به النبى صلى الله عليه وسلم » زاد الحاكم « ووضعناه حيث توضع الجنائز عند مقام جبريل عليه السلام » قوله « فانصرف » لفظ

البخارى فى حديث أبى هريرة : فقال النبى صلى الله عليه وسلم « صلوا على صاحبكم » •

قال الحافظ في التلخيص : حديث « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بجنازة ليصلي عليها فقال : هل على صاحبكم من دين ؟ فقالوا : نعم ديناران فقال أبو قتادة: هما على يا رسول الله قال ترفصلي عليه صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري من حديث سلمة بن الأكوع مطولا ، وفيه « أن الدين كان ثلاثة دنانير » ورواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان من حديث جابر وفيه : « أن الدين كان دينارين » وزاد أحمد والدارقطني والحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لما قضى دينه : «الآن بردت عليــه جلده » وفي رواية « قبره » ورواه النسائى والترمذى وصححه من حديث أبي قتادة بدون تعيين الدين، وابن ماجه وأحمد وابن حيان من حديثه بتعيينه: سبعة عشر درهما ، وفي رواية لأبن حبان : ثمانية عشر ، وروى ابن حبان أيضًا من حديث أبي قتادة : « أن الدين كان دينارين » وروى في ثقاته من حديث أبي أمامة نحو ذلك، وأبهم القائل قال: « فقام رجل من القوم فقال: أنا أقضيهما عنه » قوله. انه لما ضمن أبو قتادة عن الميت قال النبي صلى الله عليه وسلم « هما عليك حق الغريم وبرىء الميت ؟ وقال : نعم فصلى عليه » رواه الدارقطني بنحوه والبيهقي بلفظه وفي آخره عنده « الآن بردت عليه جلده » ثم قال : ثم نقل العلماء أن هذا كان أول الاسلام فلما فتح الله الفتوح قال « أنا أولى بالمؤمنين من آنفسهم » ٠

قلت: وفى حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه ما يعضد حديث أبى قتادة ويشهد له: « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنازة فلما وضعت قال صلى الله عليه وسلم: هل على صاحبكم من دين ؟ قالوا: نعم درهمان • قال : صلوا على صاحبكم فقال على : يا رسول الله هما على وأنا لهما ضامن ، فقام فصلى عليه ثم أقبل على على "وقال : جزاك الله عن الاسلام خيراً ، وفك رهانك كما فككت رهان أخيك » رواه الدارقطنى والبيهقى من طرق بأسانيد ضعيفة ، وفى آخره « ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله

رهانه يوم القيامة » وفى جميعها « أن الدين كان دينارين » وفيه زيادة فقــال بعضهم : « هذا لعلى خاصة أم للمسلمين عامة ؟ فقال : للمسلمين عامة » •

أما الأحكام فانه اذا ضمن عن غيره دينا تعلق الدين بذمة الضامن ولا يبرأ المضمون عنه بالضمان، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأهل العلم وقال ابن أبي ليلي وابن شبرمة وداود، وأبو ثور: تبرأ ذمة المضمون عنه بالضمان ويتحول الحق الى ذمة الضامن، واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم لأبي قتادة رضى الله عنه: «حق الغريم عليك والميت منه برىء؟ قال نعم »، ولقوله صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه: « فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك » ودليلنا ما روى جابر رضى الله عنه الحديث الذي سقناه وفيه (الآن بردت عليه جلده » فلو كان قد تحول الدين عن المضمون عنه بالضمان لكان قد برد جلده بالضمان، ولأن الضمان وثيقة بدين ، فلم يتحول الى الوثيقة ويسقط عن الذمة كالرهن والشهادة وسقط عن الذمة كالرهن والشهادة و

وأما قوله صلى الله عليه وسلم لأبى قتادة رضى الله عنه « والميت منه برىء ؟ » يريد به من الرجوع فى تركته • وأما قوله صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه « فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك » أراد به لامتناعه صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليه لأجل ما عليه من الدين فلماضمنهما عنه فك رهانه لصلاة النبى صلى الله عليه وسلم لأن صلاته رحمة •

**أذا ثبت هذا** فيجوز للمضمون له مطالبة من شاء من الضامن والمضمون عنه وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك : لا يطالب الضامن الا اذا تعذرت مطالبة المضمون عنه • دليلنا أن الحق متعلق بذمة كل واحد منهما ، فكان له مطالبة كل واحد منهما كالضامنين •

فرع الضامن ضامن عن الضامن ضامن عن الضامن ضامن عن الضامن ضامن أجبى صح الضمان لأنه دين لازم عليه كالضمان الأول ، وان ضمن عن الضامن المضمون عنه لم يصح ضمانه ، لأن الضمان يستفاد به حق المطالبة ، ولا فائدة في هذا الضمان لأن الحق ثابت في ذمته قبل الضمان ، ولأن الضامن فرع المضمون عنه فلا يجوز أن ينقلب الأصل فرعا والفرع أصلا ، اه .

#### قال المصنف رحه الله تعالى

- (فصل) وان ضمن عن رجل دينا بغير اذنه لم يجز له مطالبة المضمون عنه بتخليصه ، وان ضمن باذنه نظرت ، فان طالبه صاحب الحق جاز له مطالبته بتخليصه ، لانه اذا جاز ان يغرمه اذا غيرم اذا غيرم اذا غيرم جاز ان يطالبه بما طولب ، وان لم يطالب فقيه وجهان : (احدهما): له ان يطالبه ، لأنه شغل ذمته بالدين باذنه فجاز له المطالبة بتغريغ ذمته ، كما لو اعاره عينا ليرهنها فرهنها (والثاني): ليس له ، وهو الصحيح ، لانه لما لم يغرمه قبل ان يغرم لم يطالبه قبل ان يطالب ، ويخالف اذا اعاره عينا ليرهنها فرهنها لأن عليه ضررا في حبس العبن والمنع من التصرف فيها ولا ضرر عليه في دين في ذمته لا يطالب به ، فان دفع المضمون عنه مالا الى الضامن وقال : خذ هذا بدلا عما يجب لك بالقضاء ، ففيه وجهان :
- ( احدهما ) يملكه ، لأن الرجوع يتعلق بسببين : الضمان والغرم ، وقد وجد احدهما فجاز تقديمه على الآخر ، كاخراج الزكاة قبل الحول ، واخراج الكفارة قبل الحنث ، فان قضى عنه الدين استقر ملكه على ما قبض ، وان أبرىء من الدين قبل القضاء وجب رد ما أخذ ، كما يجب رد ما عجل من الزكاة اذا هلك النصاب قبل الحول ،
- ( والثاني ) لا يملك لانه اخذه بدلا عما يجب في الثاني فلا يملكه ، كمسا لو دفع اليه شيئاً عن بيع لم يعقده فعلى هذا يجب رده ، فان هلك ضـمنه لانه قبضه على وجه البدل فضمنه كالقبوض بسوم البيع ) .

الشعرح الأحكام: اذا ضمن الرجل ديناً عن رجل آخر بغير اذنه. لم يكن للضامن مطالبة المضمون عنه بتخليص ذمته لأنه لم يدخل فيه باذنه فلزمه تخليصه » وان ضمن عنه باذنه ، فان طالب المضمون له الضامن بالحق كان للضامن أن يطالب المضمون عنه بتخليصه لأنه دخل في الضمان باذنه وان لم يطالب المضمون له الضامن فهل للضامن أن يطالب عنه ؟ قال الشيخ أبو حامد: نظرت فان قال : أعطني المال الذي ضمنته عنك ليكون عندي حتى اذا طالبني المضمون له أعطيته ذلك ، لم يكن له ذلك ، لأنه لم يعرم ،

وان قال: خلصنى من حق المضمون له وفك ذمتى من حقه ، كما أوقعتنى فيه فهل له ذلك ؟ فيه وجهان (أحدهما) له ذلك الأنه لزمه هذا الحق من جهته وبأمره فكان له مطالبته بتخليصه كما لو استعار كتاباً ليرهنه فرهنه فللمعير أن يطالب المستعير بقضاء الدين وفك الرهن عن الكتاب • (والثانى) ليس له

ذلك ، لأنه اذا لم يطالبه المضمون له ، فلا ضرر عليه فى كون الحق فى ذمته ، فلم يكن له مطالبته بذلك ، ويفارق الكتاب المرهون لأن على صاحب الكتاب بقع الضرر فى كون الكتاب مرهونا .

قال المسعودى : وأصل هذين الوجهين ما قال ابن سريج : هل ينعقب د بين الضامن والمضمون عنه حكم بنفس الضمان ؟ على قولين • ولهذا خمس فوائد : ( احداهن ) هذه المسألة المتقدمة •

( الثانية ) اذا دفع المضمون عنه الى الضامن مال الضمان عوضاً عسا ميغرم فهل يملكه الضامن ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يملكه لأن الرجوع يتعلق بسببين بالضمان والغرم، وقد وجد أحدهما فجاز تقديمه على الآخر، كاخراج الزكاة بعد النصاب وقبل الحول؛ فعلى هذا اذا قضى الحق استقر ملكه على ما قبض، وان أبرأه من الدين قبل القضاء وجب رد ما أخذ •

(الثانى) لا يملك ما قبض لأنه أخذه بدلا عما يجب فى الثانى فلا يملكه، كما لو دفع اليه شيئاً عن بيع لم يعقد ، فعلى هذا يجب رده ، وان تلف صمنه لأنه قبضه على وجه البدل فضمنه كالمقبوض بسوم البيع .

( الفائدة الثالثة ) لو أبرأ الضامن المضمون عنه عما سيغرم ، هل يصح ؟ على الوجهين •

(الفائدة الرابعة) لو ضمن الضامن ضامن عن المضمون عنه ؛ هل يصح ؟ فيه وجهان وعلى قياس هذا اذا رهن المضمون عنه الضامن بما ضمن عنه • هل يصح ؟ على الوجهين •

( الفائدة الخامسة ) لو ضمن فى الابتداء بشرط أن يعطيه المضمون عسه ضامناً معينا بما ضمن هل يصح ؟ على الوجهين •

وعلى قياس هذا اذا ضمن عنه باذنه بشرط أن يرهنه رهنا معلوما هـــل يصح ؟ على الوجهين ، والله تعالى الموفق للصواب .

فرع في مذاهب العلماء قال الأمام أبو جعفر الطحاوي في

مختصره: ولا تجوز الكفالة ولا الضمان ولا الحمالة ولا تجب فى قول أبى حنيفة الا بعد قبول المكفول له والمضمون له والمتحمل بها له كان ذلك من الضامن أو من الحميل أو من الكفيل مخاطباً له بدلك الا فى خصلة واحدة فان أبا حنيفة كان يجيز الضمان فيها بغير قبول ممن ضمن له وهى أن يحضر رجلا الوفاة فيقول لورثته ان على ديونا فاضمنوها عنى فيضمنونها بغير محضر من أهلها ثم يموت الذى هى عليه لهم فيكون الضمان عنده بذلك جائزا استحمانا وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فكانا يجيزان الضمان والكفالة والحمالة بغير قبول من المكفول له ومن المضمون له ومن المتحمل له وميم ما ذكرنا قال الطحاوى: وبه نأخذ م

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) وان قبض المضمون له الحق من المضمون عنه ، برىء الضامن لانه وثيقة بحق فانحلت بقبض الحق كالرهن ، وان قبضه من الضامن برىء المضمون عنه ، لأنه استوفى الحق من الوثيقة فبرىء من عليه الدين ، كما لو قضى الدين من ثمن الرهن ، وان أبرىء المضمون عنه برىء الضامن ، لأن الضامن وثيقة بالدين ، فاذا أبرىء من عليه الدين انحلت الوثيقة ، كما ينحل الرهن اذا أبرىء الراهن من الدين ، وان أبرىء المضمون لم يبرا المضمون عنه لأن أبراءه اسقاط وثيقة من غير قبض ؛ فلم يبرأ به من عليه الدين كفسخ عنه لأن أبراءه اسقاط وثيقة من غير قبض ؛ فلم يبرأ به من عليه الدين كفسخ الرهن ) .

الشرح الأحكام: اذا قبض المضمون له حقه من المضمون عنه برىء الضامن، لأن الضمان وثيقة بالحق فانحلت باستيفاء الحق، كما لو استوفى المرتهن الحق من غير الرهن فان قبض الحق من الضامن برىء المضمون عنه لأنه قبض الحق من الوثيقة فبرىء من عليه الحق كالمرتهن اذا استوفى حقه من ثمن الرهن، وان أبرأ المضمون له المضمون عنه، برىء المضمون عنه وبرىء الضامن، لأن المضمون عنه أصل والضامن فرع، فاذا برىء الأصل برىء الفرع و الفرع

وان أبرأ الضامن برىء الضامن ولم يبرأ المضمون عنه كالمرتهن اذا أسقط حقه من الرهن فان الراهن لا يبرأ • قال المسعودى : وان قال المضمون له

للضامن : وهبت الحق منك • أو تصدقت به عليك كان ابراء منه للضامن • وقال أبو حنيفة : يكون كما لو استوفى منه الحق •

دليلنا أن الاستيفاء منه هو أن يغرم الضامن ولم يغرم شيئا هنا .

فسرع وال ضمن عن الضامن ثم ضمن عن الثانى ثالث ثم رابع عن الثالث صح ذلك ، فاذا قبض المضمون له الحق حقه من أحدهم برىء الجميع ، لأنه قد استوفى حقه ، وان أبرأ المضمون له المضمون أولا برئوا جميعا ، وان أبرأ أحد الضمناء برىء وبرىء فرعه وفرع فرعه ، ولا يبسرأ أصله ، لما ذكرناه فى المسألة قبلها ، ولأنه وثيقة انحلت من غير استيفاء الدين منها فلم تبرأ ذمة الأصل كالرهن اذا انفسخ من غير استيفائه ، وأى الضامنين قضى الحق برىء الباقون من المضمون له لأنه حق واحد ، وبهذا كله قال أصحاب أحمد والله تعالى أعلم ،

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) وان قضى الضامن الدين نظرت ، فان ضمن باذن المسلمون عنه وقضى باذنه رجع عليه ، لانه أذن له فى الضمان والقضاء ، وأن ضمن بفير اذنه وقضى بفير اذنه لم يرجع لأنه تبرع بالقضاء فلم يرجع ، وأن ضمن بفير اذنه وقضى باذنه ففيه وجهان ، من أصحابنا من قال : يرجع لأنه قضى باذنه (والثانى) لا يرجع وهو المذهب ، لانه لزمه بفير اذنه فلم يؤثر اذنه في قضائه ، وأن ضمن باذنه وقضى بغير اذنه فالمنصوص أنه يرجع عليه ، وهو قول أبى على بن أبى هريرة ، لأنه اشتفلت ذمته بالدين باذنه فاذا استوفى منه رجع ، كما لو أعاره مالا فرهنه في دينه وبيع في الدين .

وقال أبو اسحاق: ان امكنه ان يستاذنه لم يرجع لأنه قضاه باختياره وان لم يمكنه رجع لأنه قضاه بفير اختياره ، وان احاله الضامن على رجل له عليه دين برئت ذمة المضمون عنه ، لأن الحوالة بيع فصار كما لو اعطاه عسن الدين عوضاً ، وان احاله على من لا دين له عليه وقبل المحال عليه وقلنا: يصح برىء الضامن ، لأن بالحوالة تحول ما ضمن ، ولا يرجع على المسمون عنه لأنه لم يفرم ، فان قبضه منه ثم وهبه له ، فهل يرجع على الفسامن ؟ فيه وجهان بناء على القولين في المرأة اذا وهبت الصداق من الزوج ثم طلقها قبل الدخول .

( فصل ) وان دفع الضامن الى المضمون له ثوباً عن الدين في موضع

يثبت له الرجوع رجع باقل الأمرين من قيمة الثوب او قدر الدين ، فإن كان فيمه الثوب عشرة والدين عشرين لم يرجع بما زاد على العشرة ، لاله لم يعرم ، وان كان قيمة الثوب عشرين والدين عشرة لم يرجع بما زاد على العشرة لا له تبرع بما زاد فلا يرجع به ، وإن كان الدين الذي ضمنه مؤجلا فعجل قضاءه م يرجع به قبل المحل لائه تبرع بالتعجيل ) .

الأحكام: اذا قضى الضامن الحق فهل يرجع على المضمون عنه . فيه أربع مسائل:

(الأولى) ان قال: اضمن عنى هذا الدين أو أنفذ عنى رجع عليه ، وان قال: اضمن هذا الدين أو أنفذ هذا الدين ولم يقل: عنى لم يرجع عليه ، الا أن يكون بينهما خلطة ، مثل أن كان يودع أحدهما الآخر أو يستقرض أحدهما من الآخر ، أو يكون ذا قرابة أو مصاهرة فالاستحسان أن يرجع عليه ،

لأنه ضمن عنه بأمره ، وقضى عنه بأمره ، فرجع عليه ، كمـــا لو قال اضمن عنى أو كان بينهما قرابة .

( الثانية ) أن يضمن عنه بعير أمره ويقضى عنه بعير اذنه فانه لا يرجع عليه وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك وأحمد رضى الله عنهما : له أن يرجع ،

دلیلنا أن النبی صلی الله علیه وسلم لم یکن یصلی علی من علیه دین ا وقد ضمن علی و آبو قتادة عن المیتین بحضرة النبی صلی الله علیه وسلم اذهما فصلی علیهما النبی صلی الله علیه وسلم ولأن النبی صلی الله علیه وسلم قال لأبی قتادة « الآن بردت علیه جلده » فلو کان اذا قضی عنه یستحق علیه الرجوع لم یبرد علیه جلده ، ولأنه ضمن عنه بغیر اذنه وقضی عنه بغیر اذنه فلم یرجع ، کما لو علف دوابه أو أطعم خادمه .

(الثالثة) اذا ضمن بغير اذنه نم قضى باذنه فهل يرجع عليه ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يرجع عليه وهو المذهب ، لأنه لزمه بغير اذنه وأمره بالقضاء انصرف الى ما وجب عليه بالضمان (والثانى) يرجع عليه لأنه أدى عنه بأمره فرجع عليه كما لو ضمن عنه باذنه ، وأصل هذين الوجهين من قال لغيره: اقض

عنى دينى ، فقضى عنه فهل له أن يرجع عليه ؟ فيه وجهان • قال المسعودى والصيمرى : الا أن الأصح ههنا أن يرجع ، والأصح فى الأولى أن لا يرجع ، والفرق بينهما أن فى الضمان وجب فى ذمته بغير اذنه ، وفى القضاء لم يتعلق الحق بذمته ، بل حصل القضاء باذنه • وان قال : اقض الدين ولم يقل : عنى فان قلنا : لا يرجع عليه فها هنا أولى أن لا يرجع ، وان قلنا هناك : يرجع فها هنا فيه وجهان حكاهما الصيمرى الصحيح لا يرجع •

وان قال: اقض عنى دينى لترجع على ً فقضى عنه رجع عليه وجها واحداً لقوله صلى الله عليه وسلم « المؤمنون عند شروطهم » وان قال اقض عن فلان دينه فقضى عنه ؛ قال المسعودى : لم يرجع عليه وجهاً واحداً لأنه لا غرض عليه فى ذلك .

(الرابعة) اذا ضمن عنه بأمره وقضى بغير أمره، فهل له أن يرجع عليه ؟ فيه ثلاثة أوجه حكاها الشيخ أبو حامد: (أحدها) يرجع عليه وهو المدهب، لأنه دين لازم باذنه ، فرجع عليه كما لو ضمن باذنه وقضى باذنه (والثانى) لا يرجع عليه لأنه أسقط الدين عنه بغير اذنه فلم يرجع عليه كما لو ضمن بغير اذنه وقضى بغير اذنه (والثالث) وهوقول أبى اسحاق ان كان الضامن مضطراً الى القضاء مثل أن طالبه المضمون له والمضمون عنه غائب أو حاضر معسر فقضى المضمون له رجع الضامن لأنه مضطر الى القضاء وان كان غير مضطر الى القضاء ، مثل أن كان المضمون عنه حاضراً موسراً موسراً وكل موضع ثبت للضامن الرجوع على المضمون عنه ، فأحال الضامن الرجوع على المضمون عنه ، فأحال الضامن الرجوع على المضمون عنه ، فأحال الضامن الرجوع على المضمون عنه ، فأحال الضامان الرجوع على المضمون عنه ، فأحال الضامن الرجوع على المضمون عنه في الحال، المضمون له بالحق على من له عليه دين فانه يرجع على المضمون عنه في الحال، الخوالة كالقبض ،

وان أحاله على من لاحق له عليه وقبل المحال عليه وقلنا : يصبح برىء الضامن والمضمون عنه ولا يرجع الضامن على المضمون عنه بشىء فى المحال لأنه لم يغرم شيئاً ، فان قبض المحتال من المحال عليه ورجع المحال عليه على الضامن رجع الضامن على المضمون عنه ، وان أبرأ المحتال المحال

عليه من مال الحوالة لم يرجع المحال عليه على المحيل وهو الضامن بشيء ، ولم يرجع الضامن على المضمون عنه ، لأنه لم يعرم واحد منهما شيئاً ، وان قبض المحتال الحق من المحال عليه ثم وهبه منه ، أو قبض المضمون له الحق من الضامن ثم وهبه منه فهل لهما الرجوع ؟ فيه وجهان ، بناء على القولين في المرأة اذا وهبت صداقها من الزوج ثم طلقها قبل الدخول .

فرع اذا كان لرجل على رجلين ألف دينار على كل واحد منهما ؟ منهما ضامن عن صاحبه ، فلمن له الدين أن يطالب بالألف من شاء منهما ؟ فان قبض من أحدهما ألفا برئا جميعاً ، وكان للدافع أن يرجع على صاحبه بخمسمائة ان ضمن باذنه وقضى باذنه • وان قبض من أحدهما خمسمائة ، فان قال الدافع : خدها عن التي على ً لك أصلا لم يرجع الدافع على صاحبه بشيء ، وان قال : خدها عن التي ضمنت برئا منها وكان رجوعه على صاحبه على ما مضى •

وان دفعها اليه وأطلق ، فاختلف الدافع والقابض فقال الدافع دفعتها و وعينتها عن التى ضمنتها أو نويتها عنها ، وقال المضمون له : بل عينتها أو نويتها عن التى هى أصل عليك ، فالقول قول الدافع مع يمينه لأنه أعلم بقوله ونيته وان اتفقا أنه لم يعينها عن أحدهما ولا نواها ؛ ثم اختلفا في جهة صرفها ، ففيه وجهان .

(أحدهما) يصرف اليهما نصفين .

( والثانى ) للدافع أن يصرفها الى أيهما شاء • وقد مضى دليل الوجهين في الرهن • وان أبرأه المضمون له عن خمسمائة واختلفا فيما وقعت عليه البراءة ، ففى هذه المسائل القول قول المضمون له فيما أبرأ عنه ادا اختلف في تعيينه أو نيته وان أطلق ففيه وجهان ( أحدهما ) ينصرف اليهما ( والثانى ) يعينه المضمون له فيما شاء •

فرع اذا ضمن عن غيره ألف درهم • قال العمراني في البيان: وكانت هذه الألف مكسرة فدفع اليه ألفاً صحاحاً في موضع يثبت له الرجوع على المضمون عنه فانه لا يرجع عليه بالصحاح لأنه تطوع بتسليمها وانما يرجع بالمكسرة ، قال : وان ضمن عنه ألف درهم صحاحا فدفع ألفاً مكسرة لم يرجع الا بالمكسرة لأنه لم يغرم غيرها ، وان صالح الضامن عن الألف على ثوب ففيه وجهان :

(أحدهما) وهو المشهور أنه يرجع على المضمون عنه بأقل الأمرين من قيمة الثوب أو الألف ، لأنه ان كانت قيمة الثوب أقل لم يرجع بما زاد عليه لأنه لم يغرم غير ذلك ، وان كانت قيمة الثوب أكثر من الألف لم يرجع بمازاد على الألف لأنه متطوع بالزيادة عليه ،

( والوجه الثانى ) حكاه المسعودى والشيخ أبو نصر المر وذى أنه يرجع بالألف وهو قول أبى حنيفة رحمه الله ، كما لو اشترى رجل شقصا بألف ثم أعطاه عن الألف ثوباً يساوى خمسمائة فان المشترى يرجع على الشفيع بألف.

وأما اذا صالح الضامن المضمون له عن الألف على خمسمائة ؛ وقلنا : يصح ، فان الضامن والمضمون عنه يسقط عنهما الألف كما لو أخذ بالألف ثوبا يساوى خمسمائة • قال المسعودى : ولا يرجع الضامن على المضمون عنه الا بخمسمائة وجها واحدا ، لأنه لم يعرم غيرها •

فسرع اذا كان على مسلم لذمى ألف درهم فضمن عنه ذمى ، ثم ان الضامن صالح المضمون له عن الدين الذى ضمنه على المسلم على خمر أو خنزير • فهل يصح الصلح ؟ فيه وجهان •

(أحدهما) لا يصح ولا يبرأ واحد منهما عن حق المضمون له لأنه متصل بحق المسلم ٠

(والشانى) يصبح لأن المعاملة بين ذمتين ، فاذا قلنا بهذا فبماذا يرجع الضامن على المسلم ؟ ان قلنا انه اذا صالحه على ثوب يرجع عليه بأقل الأمرين، لم يرجع ها هنا بشيء ، وان قلنا : يرجع بالألف رجع ها هنا فيها أيضاً .

فرع اذا ضمن غيره ديناً مؤجلاً باذنه ثم ان الضامن عجـــل الدين المضمون له قبل أجله لم يرجع على المضمون عنه قبل حلول الأجــل

لتطوعه بالتأجيل ، فاذا ضمن رجل صداق امرأة فأداه اليها الضامن فارتدت قبل الدخول سقط مهرها .

قال المسعودى : وترد المرأة ما قبضت من الصداق الى الزوج ثم ترده الى الضامن •

فسوع اذا ضمن رجل عن غيره ألف درهم باذنه ، ثم ادعى الضامن أنه دفعها الى المضمون له وأنكر المضمون له ذلك ولم يكن هناك بينة فالقول قول المضمون له مع يمينه ، لأن الأصل عدم القبض ، فاذا حلف كان له أن يطالب أيهما شاء ، لأن حقه ثابت فى ذمتهما ، فان أخذ الألف من المضمون عنه برئت ذمته ودمة الضامن وهل للضامن أن يرجع بالألف الأولى على المضمون عنه ؟ لا يخلو اما أن يكون دفع بغير محضر المضمون او بمحضره فان دفع بغير محضر المفسمون الم يشهد على الدفع أو لم يشهد على الدفع ، فان لم يشهد نظرت فى المضمون عنه ، قان صدق الضامن أنه دفع ، فهل له الرجوع عليه ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباغ .

(أحدهما) وهو قول أبى على بن أبى هريرة: انه يرجع عليه لأنه قد صدقه أنه أبرأ دمته بدفع الألف فكان له الرجوع عليه • كما لو كان دفع بحضرته •

(والثانى) وهو قول أبى اسحاق أنه لا يرجع عليه بشىء وهو المشهور ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد الاسفراييني غيره ، لأنه يقول : ان دفعت فلم تدفع دفعاً يبرئني من حقه ، لانك لم تسقط عنى بذلك المطالبة ، فلم تستحق على بذلك رجوعا .

قال صاحب البيان: ويخالف اذا كان بحضرته ، فان المفرط هو للمضمون عنه ، وان كذبه المضمون عنه فهل عليه اليمين ، ان قلنا: لو صدقه كان له الرجوع كان على المضمون عنه أن يحلف أنه ما يعلم أنه دفع ، وان قلنا لو صدقه لا رجوع له عليه ، فلا يمين عليه ،

وأن اختار المضمون له أن يرجع على الضامن فيرجع عليه برئت ذمة

للضمون عنه والضامن ، وهل للضامن أن يرجع عن المضمون عنه اذا صدقه في دفع الأولة ، أن قلنا بقول أبى على بن أبى هريرة أن للضامن أن يرجع بالأولة على المضمون عنه اذا رجع المضمون له على المضمون عنه رجع الضامن ههنا بالألف الأولة على المضمون عنه ، ولا يرجع عليه بالثانية لأنه يعتسرف أن المضمون له ظلم بأخذها فلا يرجع بها على غير من ظلمه ،

وان قلنا بالشهود وأنه لا يرجع عليه فى الأولة فهل يرجع ها هنا بشىء ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباع: (أحدهما) لا يرجع عليه بشىء • أما الأولة فقد ذكرنا الدليل عليها • وأما الثانية فلا يرجع بها ، لأنه يعترف أن المضمون له ظلم بأخذها ، فلا يرجع بها على غير من ظلمه (والثاني) يرجع عليه ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد غيره ، لأنه قد أبرأ المضمون عنه بدفعه عنه ظاهراً وباطناً فكان له الرجوع عليه كما لو دفع بالبينة ، فاذا قلنا به فبأيتهما يرجع ؟ فيه ثلاثة أوجه:

( أحدها ) وهو قول أبى حامد الاسفراييني أنه يرجع عليه بالثانية ، لأن المطالبة عن المضمون عنه سقطت بها في الظاهر •

( والثاني ) يرجع بالأولة لأن براءة الذمة حصلت بها في الباطن •

(والثالث) وهو قول ابن الصباغ: أنه يرجع بأقلهما لأنه ان كان قد ادعى أنه دفع فى المرة الأولة ثوباً قيمته دون الألف وفى الثانية دفع الألف، فقد أقر بأن الثانية ظلمه بها المضمون له فلا يرجع بها على غير من ظلمه، وان كان يدعى أنه دفع فى المرة الأولة ألف درهم، وفى المرة الثانية ثوباً قيمت دون الألف لم يرجع الا بقيمة الثوب، لأنه لم يستحق الرجوع بالأولة فلم يستحق الا قيمة الثوب، فان كان الضامن حين دفع الألف الأولة بغير محضر المضمون عنه قد أشهد على المدفع، فان كانت البينة قائمة حكم على المضمون له ولم يقبل يمينه ويكون للضامن أن يرجع على المضمون عنه و

وان كانت البينة غيرقائمة وصدقه المضمون له أنه قد دفع وأشهد نظرت، ذان كان قد أشهد شاهدين عدلين الا أنهما غابا أو ماتا أو فسقا فان المضمون

له اذا حلف كان له أن يرجع على أيهما شاء ، فان رجع على المضمون عنه ، كان للضامن أن يرجع أيضاً على المضمون عنه بالألف التي قد دفعها عنه ، لأنه قد اعترف أنه دفع عنه دفعاً يبرئه ولا صنع له فى تعذر الشهادة ، وان رجع المضمون له على الضامن لم يرجع بالثانية لأنه ظلمه بها ، وانما يرجع بالأولة لما ذكرناه ، وان أشهد شاهدين كافرين أو فاسقين ظاهرى الفسق فهو كما لو لم يشهد ، هل له أن يرجع على المضمون عنه ؟ على الوجهين ، اذا صدقه على الدفع ولم يشهد على ما مضى فى الأولة من النفريع ،

وان أشهد شاهدين ظاهرهما العدالة ثم بان أنهما كانا فاسقين ففيـــه وجهان :

(أحدهما) يرجع الضامن على المضمون عنه ، لأنه لم يفرط في الاشهاد ، وليس عليه المعرفة في الباطن ، فعلى هذا حكمه حكم ما لو أشهد عدلين ثم مانا .

( والثانى ) حكمه حكم ما لو لم يشهد لأنه أشهد من لا يثبت الحقوق شهادته وان أشهد شاهدا واحداً عدلا حراً ، فان كان موجوداً حلف معه ، وكان كما لو أشهد عدلين وحكم بشهادتهما • وان كان ميتاً أو غائباً أو طراً الفسق عليه ، ففيه وجهان : ( أحدهما ) حكمه حكم ما لو أشهد عدلين ثم فسقا لأنه دفع بحجته ، وانها عدمت كالشاهدين •

( والثاني ) حكمه حكم ما لو لم يشهد ، لأنه فرط حيث اقتصر على بينة مختلف فى قبولها ؛ فهو كما لو لم يشهد .

وأما اذا دفع الضامن الألف الأولة بمحضر من المضمون عنه ، فان أشهد على الدفع فان كانت البينة قائمة أقامها وحكم بها ، وان كانت غير قائمة فعلى ما مضى وان لم يشهد فحلف المضمون له رجع على من يشاء منهما وهل للضامن أن يرجع على المضمون عنه ؟ فيه وجهان • من أصحابنا من فال : حكمه حكم ما لو لم يشهد ، فكان الدفع بعين المضمون عنه على ما مضى ، لأنه فرط فى ترك الاشهاد فصار الدفع بعين المضمون عنه • لأنه فرط فى ترك الاشهاد فصار كما لو دفع فى عين المضمون عنه •

( والثاني ) وهو المنصوص أنه يرجع عليه ، لأن المفرط في ترك الاشهاد هو المضمون عنه .

وان ادعى الضامن أنه دفع الحق الى المضمون له فأنكر ذلك المضمون له، والمضمون عنه ولم تكن هناك بينة فالقول قول المضمون له مع يمينه ، فأن لم يحلف ردت اليمين على الضامن ، فأن حلف بنينا على القولين في يمين المدعى مع نكول المدعى عليه و فأن قلنا : أنه كالبينة برىء الضامن والمضمون عنه من دين المضمون له و وكان للضامن أن يرجع على المضمون عنه و

وان قلنا: ان يمين المدعى مع نكول المدعى عليه كاقرار المدعى عليه ، فهو كما لو صدق المضمون له الضامن على الدفع ، وأنكر المضمون عنه الدفع ، فانه لا مطالبة للمضمون له على أحدهما ، لأنه قد استقر باستيفاء الحق .

وهل للضامن أن يرجع بشىء على المضمون عنه ؟ فيه وجهان لأبى العباس ابن سريج (أحدهما) القول قول المضمون عنه مع يمينه ، ولا يرجع الضامن عليه بشىء ، لأن الضامن يدعى القضاء ليرجع ، فلن يقبل ، لأن الأصل عدمه ، والمضمون له يشهد على فعل نفسه فلم يقبل ، (والثاني) يرجع الضامن على المضمون عنه ، لأن قبض المضمون له يثبت مرة بالبينة ومرة بالاقرار ، وله تبارك ولو ثبت القبض بالبينة لرجع عليه ، وكذلك اذا ثبت بالاقرار ، والله تبارك وتعالى أعلم ،

### قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويصح ضمان الدرك على المنصوص ، وخرج أبو العباس قولا آخر أنه لا يصح لأنه ضمان ما يستحق من المبيع ، وذلك مجهول ، والصحيح أنه يصح قولا واحداً ، لأن الحاجة داعية اليه لأنه يسلم الثمن ولا يأمن أن يستحق عليه المبيع ، ولا يمكنه أن يأخذ على الثمن رهناً ، لأن البائع لا يعطيهمع المبيع رهناً ولا يمكنه أن يستوثق بالشهادة ، لانه قد يفلس البائع فلا تنفعه الشهادة ، فلم يبق ما يستوثق به غير الضمان ، ولا يمكن أن يجعل القدر الذي يستحق معلوما فعفى عن الجهالة فيه ، كما عفى عن الجهل باسلس الحيطان ، ويخالف ضمان المجهول لأنه يمكنه أن يعلم قدر الدين ثم يضمنه ، وفي وقت ضمانه وجهان :

- ( احدهما ) لا يصح حتى يقبض البائع الثمن لأنه قبل أن يقبض ما وجب له شيء ؛ وضمان ما لم يجب لا يصح .
- (والثانى) يصع قبل قبض الثمن ، لأن الحاجة داعية الى هذا الضمان في عقد البيع فجاز قبل قبض الثمن ، وان اشترى جارية وضمن دركها فخرج بمضها مستحقاً فان قلنا ان البيع يصع في الباقى رجع بثمن ما استحق ، وهل يرجع وان قلنا يبطل البيع في الجميع رجع على الضامن بثمن ما استحق ، وهل يرجع عليه بثمن الباقى ؟ فيه وجهان :
- ( احدهما ) يرجع عليه ، لأنه بطل البيع فيه لأجل الاستحقاق ، فضمهن كالمستحق .
- (والتسانى) لا يرجع لأنه لم يضمن الا ما يستحق فلم يضمن ما سسواه ، وان ضمن الدرك فوجد بالبيع عيباً فرده فهل يرجع على الضامن بالثمن ؟ فيه وجهان:
- ( احدهما ) لا يرجع ، وهو قول المزنى وابي العباس ، لأنه زال ملكه عنه بأمر حادث فلم يرجع عليه بالثمن ، كما لو كان شقصا فاخذه الشفيع .
- ( والثاني ) يرجع لأنه رجع اليه الثمن بمعنى قارن العقيد ، فثبت له الرجوع على الضامن ، كما لو خرج مستحقا ، وان وجد به الميب وقد حدث عنده عيب فهل يرجع بارش العيب ؟ على ما ذكرناه من الوجهين ) .

الشرح قوله « الدرك » التبعة بفتح الراء وسكونها ، قال في الصحاح : يقال ما لحقك من درك فعلى خلاصه .

أما الأحكام فانه صح ضسان العقد على المنصوص في الأم ، وهو آن يسترى رجل عيناً بثمن في ذمته فيضمن رجل عن البائع الثمن ان خسرج المبيع مستحقا ، وخرج أبو العباس بن سريج قولا آخر أنه لا يصح ، وبه قال ابن القاص ، لأنه ضمان ما لم يجب ، ولأنه ضمان مجهول لأنه لا يعلم هل يستحق المبيع أو بعضه ، والصحيح أنه يصح ، لأن البائع لا يعطيه مع المبيع رهنا ، والشهادة لا تفيد لأن البائع قد يفلس فلا تفيد الشهادة ، فلم يسق ما يستوثق المشترى به غير الضمان ، وأما قول ابن القاص : انه ضمان ما لم يحب وضمان مجهول فغير صحيح ، لأنه ان لم يكن المبيع مستحقا فلا ضمان أصلا ، وأن كان مستحقا فقد ضمن الحق بعد وجويه ، وأنما صح الضمان هاهنا مع جهالة ما يستحقه المشترى لأن الحاجة تدعو الي ذلك ،

وقال أبو يوسف: اذا ضمن له العهد كان ضامنا لنكبات الابتياع وقال الماوردي في الحاوى: وهذا ليس بصحيح لأن العرف قد صار في العهد عبارة عن الدرك وضمان الثمن فانصرف الاطلاق اليه ، فاذا قلنا: يصحضمان العهد صح بعد قبض الثمن وجها واحداً ، لأنه ضمان الحسق بعد وجوبه ، وهل يصح ضمانه قبل أن يقبض البائع الثمن أفيه وجهان : (أحدهما) يصح لأن الحاجة تدعو الى هذا الضمان قبل قبض الثمن كما تدعو اليه بعد قبضه (والثاني) ولم يذكر ابن الصباغ غيره أنه يصح لأنه ضمان الحق قبل وجوبه فلم يصح وسمان الحق قبل وجوبه فلم يصح و الهديد المسلمة وسمان الحق قبل وجوبه فلم يصح و الهديد و المسلمة و المسلمة

قال ابن الصباغ: وألفاظه أن يقول: ضمنت عهدته أو ثمنه أو دركه او يقول للمشترى: ضمنت خلاصك منه أو يقول: متى خرج البيع مستحق فقد ضمنت لك الثمن ، فأن قال: ضمنت لك خلاص المبيع لم يصبح لأن التقدير على ذلك متى خرج مستحقا ، قال ابن سريج: لا يضمن درك المبيع للا أحمة ،

اذا ثبت هذا فانه ادا ضمن له عهدة دار اشتراها أو خلاصها فاستحقت رجع بالثمن على الضامن ان شاء الخلاص الحال يسلم اليه ، فتأول أصحابنا دلك تأويلين (أحدهما) أنه أراد خلاصك به (والثاني) أنه أراد وخلاصها ، وقد جاءت (أو) بمعنى الواو قال تعالى (وأرساناه الى مائة ألف أو يزيدون) () وقال تعالى: (ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً) () .

وأما (ما) فتكت في الوثائق: ضمن فلان البائع لفلان بن فلان المسترى قيمة ما أحدث في المبيع من غراس أو بناء أو غير ذلك اذا خسرج مستحقا وقال أصحابنا: فإن هذا ضمان باطل بلا خلاف على المذهب، لأنه ضمان ما لم يجب وضمان مجهول، فإن قيد ذلك وقال: من درهم الى درهم لم يصبح لأنه ضمان ما لم يجب وضمان مجهول، فإن قيد ذلك وقال: من درهم الى ألف لم يصح لأنه ضمان ما لم يجب و

<sup>(1)</sup> الآية ١٤٧ من سيورة الصافات .

 <sup>(</sup>٢) الآية ٢٤ من سورة الانسان .

وقال أبو حنيفة رحمه الله: يصح ضمان هذا وقال الامام أبو جعف الطحاوى من أصحابه فى المختصر: ومن ضمن لرجل عهدة فى دار ابتاعها فان أبا حنيفة قال: ضمانه باطل ، وقال: ضمان العهدة عندى انما هو ضمان الصحيفة وقال أبو يوسف ومحمد: الضمان فى ذلك جائز وهو ضمان الدرك فى الدار المبيعة ، فان استحقت كان لمبتاعها أن يرجع بثمنها على بائعها، وبقيمة بناء ان كان أحدثه فيها قائمة على بائعه ، فاذا قضى له بذلك عليه كان له أن يطالب به كل واحد من بائعه ومن الضامن له العهدة على بائعه وبه نأخذ وبه نأخذ و

قال محمد نجيب المطيعي بن الشيخ ابراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد ابن بخيت غفر الله له ولآبائه: وضمان العهدة في كلام الطحاوي هو ضمان الصحيفة يعني ضمان الصك وهو غير مضمون على البائع حتى يصح الضمان به و فان ضمن خلاص المبيع أو ضمن قيمة ما يحدث في المبيع مسن بناء أو عراس سفان كان في غير عقد البيع نظرت فان أفرد ذلك عن ضمان المهدة لم يبطل البيع ولا ضمان العهدة ، بل يبطل ضمان خلاص المبيع وضسمان ما يحدث فيه من بناء أو غراس و وان قرنه مع ضمان العهدة بطل خلاص المبيع وما يحدث فيه ، وهل يبطل ضمان العهدة ؟ فيه قولان بناء على القولين في تفريق الصفقة و

وان شرط ذلك فى البيع بأن قال: بعنى هذه الأرض بمائة دينار بشرط ان يضمن لى فلان خلاصها وقيمة ما أحدثته فيها من بناء أو غراس اذا استحقت فقال: بعتك • أو كان هذا الشرط فى زمان الخيار فسد البيع لأنه بيع بشرط فاسد • قال الشيخ أبو حامد: ويجىء فيه قول آخر أنه لا يبطل البيع اذا شرط ضمان قيمة ما يحدث فى الأرض كما قلنا فيمن شرط رهنا فاسدا فى البيع ، والأول أصح •

اذا ضمن رجل لرجل العهدة واستحق جميع المبيع على المضمون له وقد دفع الثمن الى البائع فالمشترى بالخيار ان شاء طالب البائع بالثمن ، وان شاء طالب به الضامن ، وان خرج بعضه مستحقاً بطل البيع فيما خرج منه مستحقاً وكان للمشترى أن يطالب الضامن بثمن القدر الذى فيما خرج منه مستحقاً وكان للمشترى أن يطالب الضامن بثمن القدر الذى

خرج منه مستحقاً ، وهل يبطل البيع فى الباقى ؟ فيه قولان ، فاذا قلنا : يبطل البيع أو قلنا : لا يبطل الا أن المشترى اختار فسخ البيع فيه فهل للمشترى أن يرجع بثمن ذلك القدر على الضامن ؟ فيه وجهان :

( أحدهما ) يرجع عليه ، لأنه ثبت له بسبب الاستحقاق .

( والثانى ) لا يرجع عليه لأنه لم يضمن الا ثمن ما استحق، وانما بطل البيع فيه لأنه لا يفرق الصفقة ، ويفسخه المشترى .

وان وجد المسترى بالمبيع عيباً فرده فهل له أن يطالب الضامن بالثمن ؟ قال أصحابنا: ان قال الضامن: ضحمنت لك درك ما يلحقك فى المبيع ، أو ضمنت لك درك المبيع لكل عيب تجد فيه ، فله أن يرجع بالثمن على الضامن وجها واحدا ، وكذلك ان حدث عند المشترى عيب وقد وجد به عيباً فله أن يرجع بالأرش على الضامن ، لأن ضمانه يقتضى ذلك .

وان ضمن درك المبيع أو عهدته لا غير ؛ فهل له أن يرجع بالثمن على الضامن اذا وجد به عيباً ؟ أو بالأرش ان حدث عنده عيب آخر ؟ فيه وجهان (أحدهما) يرجع عليه بالثمن ، لأن الثمن رجع اليه بمعنى قارن عقد البيع بتفريط من البائع فرجع به على الضامن كما لو استحق المبيع .

(والثاني) لا يرجع به عليه بل يرجع به على البائع وهو قول المزنى وأبى العباس بن سريج ، لأنه زال ملكه عن المبيع بغير الاستحقاق فلم يرجع بالثمن على الضامن ، كما لو كان المبيع شقصاً فأخذه الشفيع .

فسرع فان ضمن العهدة فبان أن البيع كان باطلا بغير الاستحقاق فهل للمشترى أن يرجع بالثمن على الضامن ؟ فيه وجهان حكاهما في الابانة .

(أحدهما) يرجع به عليه ، لأنه رجع اليه الثمن لمعنى قارن عقد البيع ، فصار كما لو استحق ، (والثانى) لا يرجع عليه به لأنه يمكنه أن يمسك العين المبيعة الا أن يسترجع ما دفع من الثمن ، فلم يرجع به على الضامن ، بخلاف ما لو استحق المبيع في يد البائع قبل القبض أو فسخ المبيع ، أو كان شقصاً فأخذه الشفيع بالشفعة ، فان المشترى لا يرجع بالثمن على الضامن ،

لأن الثمن رجع اليه بمعنى حادث بعد العقد ولم يضمن الضامن الا الثمن عند استحقاق المبيع وسيأتى لهذه الفروع مزيد فى فرع فى مسائل تتعلق بضمان الدرك من الروضة فاشدد به يديك والله الموفق ٠

فسرع قال المسعودى: لو اشترى رجل شيئاً بثمن وسلمه وضمن رجل للبائع نقصان الوزن أو رداءة الثمن ، فخرج الثمن ناقصا أو رديئاً أو معيباً فله أن يطالب الضامن بما نقص من الثمن ، وله أن يرد الردى، والمعيب على المشترى ويطالب الضامن بالثمن ، ا هـ ٠

فى مذهب أبى حنيفة فيما تقدم . قال الامام على بن محمد الاستبيجاني في شرخ مختصر الطحاوي : ولو أن المشتري بني في الدار ثم استحقها رجل بالبينة ونقض عليه بناءه فللمشترى أن يرجع على البائع بالثمن وبقيمة بنائه مبنياً اذا سلم النقض إلى البائع ، وأن حبس النقض ولم يسلمه الى البائع لا يرجع عليه الا بالثمن خاصة • وروى عن أبي يوسف أنه قال : يرجع عليه بالثمن وبقيمة بنائه مبنياً •قال الطحاوى : أن يأخذ بهما جميعاً أيهما شاء أن شاء أخذهما من البائع وان شاء أخذهما من الكفيل بالدرك ويرجع الكفيل على البائع ان كانت كفالته بأمره ، وجعل الطحاوى هذا غير سديد . وذكر محمد في ظاهر الرواية أن قيمة البناء على البائع حاصــة ولم يُؤاخذ بِهَا الكَفِيلِ النَّجَ ا هِ • وقال في موضع آخر بعد هذا : وبيان ذلك أن من ضمن لرجل عن رجل بما ذاب له عليه أو ما قضى له عليه أو ضمن ثمان ما بايعه أو ما أقرضه أو ضمن له ما استهلك من ماله فان هذه الكف الة صحيحة ، وأن لم يكن الضمان ما ينافى الحال ، لأنه أضيف الى سبب مضمون به والمضمون له وعنه معلوم مقدور على الايفاء ، فإن قال الكفيل: ما بايعت فلاناً قيمته على ، أو قال : كلما بايعت فلاناً أو قال : الذي بايعت فانه يقع ذلك في جميع ما بايعه ولو لم تكن الكفالة بهذه الألفاظ الثلاثة ولكنه قال : الكفيل بشمن أول المبايعة ولا يؤاخذ بشمن ما بايعه بعدها • ولو قال له : ما ذاب لك على أخذ من الناس فهو على ً فانه لا يصح لجهالة المضمون عنه • وكذلك لو قال : ماذاب عليك لأحد من الناس فهو على فانه لا يصح لجهالة المضمون عليه •

# ﴿ فُرِعٍ ﴾ في مسائل تتعلق بضمان الدرك من الروضة

- (احداها): من ألفاظ هذا الضمان أن يقول للمشترى: ضمنت لك عهدته أو دركه ، أو خلاصك منه ، ولو قال: ضمنت لك خلاص المبيع ، لم يصح لأنه لا يستقل بتخليصه اذا استحق ، ولو ضمن عهدة الثمن وخلاص المبيع معاً لم يصح ضمان الخلاص ، وفى العهدة قولا الصفقة ، ولو شرط فى البيع كفيلا بخلاص المبيع بطل ، بخلاف ما لو شرط كفيلا بالثمن .
- ( الثانية ) : يشترط أن يكون قدر الثمن معلوماً للضامن ، فان لم يكن قدر الثمن في المراجعة معلوماً •
- (الثالثة): يجوز ضمان المسلم فيه للمسلم اليه لو خرج رأس المال مستحقا بعد تسليم المسلم فيه مستحقا ، لأن المسلم فيه في الذمة ، والاستحقاق لا يتصور فيه ، وانها يتصور في المقبوض ، وحينئذ يطالبه المسلم بمثله لا برأس المال .
- (الرابعة) اذا ظهر الاستحقاق فالمشترى يطالب من شماء من البائع والضامن، ولا فرق فى الاستحقاق بين أن يخرج مستحقا، أو كان شقصا ثبت فيه شفعة ببيع سابق، فأخذه الشفيع بذلك البيع، ولو بان فساد البيع أو غيره ففى مطالبته الضامن وجهان:
- (أحدهما) نعم كالاستحقاق (والثانى): لا ، للاستغناء عنه بامكان حبس المبيع حتى يسترد الثمن ، ولو خرج المبيع معيباً فرده المسترى ففى مطالبته الضامن بالثمن وجهان ، وأولى بأن لا يطالب ، لأن الرد هنا بسبب حادث ، وهو مختار فيه ، فأشبه الفسخ بخيار مجلس أو تقايل ، هذا اذا كان العيب مقروناً بالعقد •

أما ادا حدث فى يد البائع بعد العقد ففى (التنمة) أنه لا يطالب الضامن بالثمن وجها واحداً ، لأنه لم يكن سبب رد الثمن مقروناً بالعقد • ولم يكن من البائع تفريط فيه ، وفى العيب الموجود عند العقد سبب موجود عند العقد ألبائع مفرط بالاخفاء ، فالتحق بالاستحقاق على رأى •

قلت : أصح الوجهين الأولين : لا يطالب • ولو خرج معيبا وقد حـــدث عند المشترى عيب ففي رجوعه بالأر°ش على الضامن الوجهان • والله أعلم •

فرع ولو تلف المبيع قبل القبض بعد قبض الثمن وانفسح العقد ، هل يطالب الضامن بالثمن ؟ ان قلنا : ينفسخ من أصله فهو كظهور الفساد بغير الاستحقاق ، وان قلنا : من حينه فكالرد بالعيب ، ولو خرج بعض المبيع مستحقا ففي صحة البيع في الباقي قولا الصفقة ، وان قلنا : يجيز بجميع الثمن لم يطالب الضامن بشيء ، وان قلنا بالقسط ، طالبه بقسط المستحق من الثمن ، وان فسح طالبه بالقسط ، ومطالبته حصه الباقي من الثمن ، كمطالبته عند الفسح بالعيب ، وان قلنا : لا يصح ففي مطالبته بالثمن طريقان :

( أحدهما ) أنه كما لو بان فساد العقد بشرط ونحوه .

( والثانى ) القطع بتوجه المطالبة لاستناد الفساد الى الاستحقاق ، هذا كله اذا كانت صيغة الضمان كما ذكرنا فى المسألة الأولى ، أما اذا عين جهة الاستحقاق فقال : ضمنت لك الثمن متى خرج المبيع مستحقا ، فلا يطالب بجهة أخرى ، وكذا لو عين جهة غير الاستحقاق لم يطالب عند الاستحقاق .

(الخامسة): اشترى أرضاً وبنى فيها أو غرس ثم خرجت متسحقه، فقلع المستحق البناء والغراس، فهل يجب أرش النقص على البائع وهو ما بين قيمته قائماً ومقلوعاً ؟ وجهان: الأصح المنصوص وجوبه، فعلى هذا لو ضمنه ضامن - نظر، ان كان قبل ظهور الاستحقاق أو بعده وقب ل القلع - لم يصح، وان كان بعدهما، صح ان كان قدره معلوماً، ولو ضمن رجل عهدة الأرض وأرش نقص البناء والغراس في عقد واحد لم يصح في الأرش، وفي العهدة قولا الصفقة.

ولو كان المبيع بشرط أن يعطيه كفيلا بهما فهو كما لو شرط فى البيع رهنا فاسداً • وقال جماعة من الأصحاب : ضمان نقص البناء والغراس ، كمــــا لا يصح من غير البائع ، لا يصح من البائع ، وهذا ان أريد به أنه لغو ، كما لو ضمن العهدة لوجوب الأرش عليه من غير النزام ، فهو جار على ظاهــــر المذهب ، والا فهو ذهاب منهم الى أنه لا أرش عليه •

الصفة الثانية: اللزوم • والديون الثابتة ضربان:

(أحدهما): ما لا يصير الى اللزوم بحال ، وهو نجوم الكتابة ، فلايصح صمانها على الصحيح ، ولو ضمن رجل عن المكاتب غير النجوم – فان ضمن لأجنبي – صح ، واذا غرم رجع على المكاتب ان ضمنه باذنه ، وان ضمنه لسيده ، بنى على أن ذلك الدين هل يسقط بعجزه ؟ وفيه وجهان – ان قلنا : نعم وهو الأصح – لم يصح كضمان النجوم ،

(الضرب الثانى): ماله مصير الى اللزوم، فان كان لازماً فى حال الضمان صح ضمانه سواء كان يستقر أم لا كالمهر قبل الدخول ، والثمن قبل قبض المبيع ، ولا نظر الى احتمال سقوطه ، كما لا نظر الى احتمال سقوط المستقر بالابراء والرد بالعيب وشبههما ، وان لم يكن لازماً حال الضمان فهو نوعان :

أحدهما: الأصل في وضعه اللزوم، كالثمن في مدة الخيار، وفي ضمانه وجهان (أصحهما) الصحة، قال في (التتمة): هذا الخلاف اذا كان الخيار للمشترى أولهما وأما اذا كان للبائع فقط، فيصح قطعاً، لأن الدين لازم في حق من عليه، وأشار الامام الى أن تصحيح الضمان مفرع على أن الخيار لا يمنع نقل الملك في الثمن الى البائع، أما اذا منعه فهو ضمان ما لم يجب، النوع الثانى: ما الأصل في وضعه الجواز كالجعل في الجعالة، وفيه وجهان كما سبق في الرهن به، وموضع الوجهين بعد الشروع في العمل وقبل تمامه كما سبق هناك، وضمان مال المسابقة \_ ان جعلناها اجارة \_ صح والا كالجعل و

الصفة الثالثة : العلم وفيه صور :

( احداها ) : ضمان المجهول فيه طريقان ، كضمان ما لم يجب فان صححناه ـ فشرطه بأن يمكن الاحاطة به ، بأن يقول : أنا ضامن ثمن ما بعته فلاناً ، وهو جاهل به ، لأن معرفته متيسرة . أما اذا قال : ضمنت لك شيئاً مما لك على فلان ، فباطل قطعاً . والقولان فى صحة ضمان المجهول يجريان فى صحة الابراء عنه . وذكروا للخلاف فى الابراء مأخدين :

أحدهما: الخلاف في صحة شرط البراءة عن العيــوب، فان العيــوب مجهولة الأنواع والأقدار •

والثانى: أن الابراء هل هو اسقاط كالاعتاق ؟ أم تمليك المديون ما في ذمته ثم اذا ملكه سقط ؟ وفيه رأيان \_ ان قلنا : اسقاط \_ صح ، والا فيشترط علمه كالمتهب ، ومنها : لو كان له دين على هذا ، ودين على هذا فقال : أبرأت أحدكما \_ ان قلنا : اسقاط \_ صح ، وأخذ بالبيان ، والا فلا ، كما لو كان له في يدكل واحد عبد ، فقال : ملكت أحدكما العبد الذي في يده ومنها : لو كان لأبيه دين على رجل فأبرأه منه وهو لا يعلم موت الأب ، ان قلنا : اسقاط صح ، كما لو قال لعبد أبيه : أعتقك ، وهو لا يعلم موت الأب \_ ان قلنا : تمليك ، فهو على الخلاف فيما لو باع مال أبيه على ظن أنه حى ، فبان ميتا ، ومنها : أنه لا يحتاج الى القبول ان جعلناه اسقاطا ، وان جعلنا والا فوجهان ،

قلت: أصحهما: لا يرتد والله أعلم •

وهذه المسائل ذكرها فى ( التنمة ) مع أخوات لها ، واحتج للتمليك بأنه لو قال للمديون : ملكتك ما فى ذمتك صح وبرئت ذمته من غير نية وقرينة ، ولولا أنه تمليك ، لافتقر إلى نية أو قرينة ، كما اذا قال لعبده : ملكتك رقبتك ، أو لزوجته : ملكتك نفسك فانه يحتاج إلى النية ،

فرع لو اغتابه فقال: اغتبتك فاجعلنى فى حل ففعل ، وهو لا يدرى ما اغتابه به ، فوجهان ، أحدهما: يبرأ لأنه اسقاط محض ، كمن قطع عضواً من عبد ثم عفا سيده عن القصاص ، وهو لا يعلم عين المقطوع ، فانه يصح .

والثانى: لا ، لأن المقصود رضاه ، ولا يمكن الرضى بالمجهول ، ويخالف الفصاص ، فانه مبنى على التغليب والسراية بخلاف اسقاط المظالم .

(الصورة الثانية): ضمان أروش الجنايات، صحيح ان كان دراهم أو دنانير، وفي ضمان ابل الدية \_ ادا لم نجوز ضمان المجهول \_ وجهان ويقال: قولان وأصحهما: الصحة وقيل: يصح قطعاً كما يصح الابراء عنها، واذا دفع الحيوان وكان الضمان يقتضى الرجوع، فهل يرجع بالحيوان وأم بالقيمة وقال الامام: لا يبعد أن يجرى فيه الخلاف المذكور في اقراض الحيوان ولا يجوز ضمان الدية عن العاقلة فبل تمام السنة، لأنها غير ثابتة بعد و

(الصورة الثالثة): اذا منعنا ضمان المجهول، فقال: ضمنت مما لك على فلان من درهم الى عشرة، فوجهان • وقيل: قولان •

أصحهما : الصحة لاتنفاء العرر ، فعلى هذا يلزمه عشرة على الأصـــح ، وقيل : تمانية ، وقيل : تسعة .

قلت : الأصح تسعة ، وسنوضحه فى الاقرار ان شاء الله تعالى والله أعلم.

فرع وان قال: ضمنت لك ما بين درهم وعشرة ، فان عرف أن دينه لا ينقص عن عشرة ، صح وكان ضامناً لثمانية ، والا ففى صحته في الثمانية القولان أو الوجهان ، ولو قال: ضمنت لك الدراهم التي لك على فلان ، وهو لا يعرف مبلغها ، فهل يصح الضمان في ثلاثة لدخولها في اللفظ على كل حال ؟ وجهان ، كما لو أجر كل شهر بدرهم ، فهل يصح في الشهر الأول ، وهذه المسائل بعينها جارية في الابراء ،

فرع يصح ضمان الزكاة عمن هي عليه على الصحيح ، وقيل : لا ، لأنها حق لله تعالى ، ككفالة بدن الشاهد لأداء الشهادة فعلى الصحيح يعتبر الاذن عند الأداء على الأصح .

فيرع يجوز ضمان المنافع الثابتة فى الذمة كالأموال • أفاد هذا كله النووى رحمه الله فى الروضة •

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وتجوز كفالة البدن ضعيفة ، فمن أصحابنا من قال: تصح قولا واحداً ، وقوله ضعيفة أراد من جهة القياس ، ومن أصحابنا من قال: فيه قولان: وقوله ضعيفة أراد من جهة القياس ، ومن أصحابنا من قال: فيه قولان: (احدهما) أنها لا تصح ، لأنه ضمان عين في اللمة بعقد فلم يصح كالسلم في ثمرة نخلة بعينها (والثاني) يصح ، وهو الأظهر لما روى أبو استحاق السبيعي عن حارثة بن مضرب قال (صليت مع عبد الله بن مسعود الغداة فلما سلم قام رجل فحمد الله وأثنى عليه وقال: أما بعد فوالله لقد بت البارحة وما في نفسي على أحد احنة ، واني كنت استطرقت رجلا من بني حنيفة وكان أمرنى أن آتيه بغلس فانتهيت الى مسجد بني حنيفة ، مسجعد عبد الله بن النواحه ؛ فسمعت مؤذنهم يشهد أن لا اله الا الله ، وأن مسيلمة رسول الله ، فكذبت عبد الله بن مسعود : على سمعت أهل المسجد قد تواطأوا على ذلك فقال عبد الله بن مسعود : على بعبد الله بن النواحة ، فحضر واعترف ، فقال له : تب عبد الله بن مسعود : على السوق فجز رأسه ثم شاور اصحاب محمد على في بقية القوم ، فقال عدى بن حاتم : ثؤلول كفر قد أطلع راسه فاحسمه )) .

وقال جرير بن عبد الله والأشعت بن قيس : (( استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا ، وكفلهم عشائرهم )) ولأن البدن يستحق تسليمه بالعقد فجاز الكفالة به كالدين ، فان قلنا : تصح جازت الكفالة ببدن كل من يلزمه الحضور في مجلس الحكم بدين ، لأنه حق لازم لآدمي فصحت الكفالة به كالدين ، وان كان عليه حد فان كان لله تعالى لم تصح الكفالة به ، لأن الكفالة للاستيثاق وحق الله تعالى مبنى على الدرء والاسقاط ، فلم يجز الاستيثاق بمن عليه ، وان كان قصاصا او حد قذف فغيه وجهان :

(أحدهما) لا تصح ، لانه لا تصح الكفالة بما عليه فلم تصح الكفالة به ، كمن عليه حد لله تعالى ، (والثاني) تصح لانه حق لادمي فجازت الكفالة ببدن من عليه كالدين ، ومن عليه دين غير لازم كالكاتب لا تجوز الكفالة ببدنه ، لان الحضور لا يلزمه فلا تجوز الكفالة به كدين الكتابة ) .

الشرح حديث أبى اسحاق السبيعى أخرجه أبو داود من طريق حارثة بن مضرب وهو بتشاديد الراء المكسورة ــ العبدى الكوفى ، وهو ثقة

من الطبقة الثانية ، وقد غلط من نقل عن المديني أنه تركه • هكذا في التهذيب لابن حجر ، أنه أتى عبد الله بن مسعود فقال « ما بيني وبين أحد من العرب احنة ، واني مررت بمسجد لبني حنيفة فاذا هم يؤمنون بمسيلمة ، فأرسل اليهم عبد الله فجيء بهم فاستتابهم غير ابن النواحة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لولا أنك رسول لضربت عنقك ، فأنت اليوم لست ، برسول ، فأمر قرظة بن كعب فضرب عنقه في السوق ، ثم قال : من أراد أن ينظر الى ابن النواحة قتيلا في السوق » •

وترجع قصة ابن النواحة هذا الى أيام النبى صلى الله عليه وسلم حين أرسله مسيلمة مع آخر هو تمامة بن أقال بضم الهمزة بعدها مثلثة فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم «أتشهدان أنى رسول الله ؟ قالا: نشهد أن مسيلمة رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم آمنت بالله ورسوله ، ولو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما • قال عبد الله: فمضت السنة أن الرسل لا تقتل » رواه أحمد وأبو داود والحاكم والنسائى مختصراً مس حديث عبد الله بن مسعود ، وليس فى رواية من الروايات أن ابن النواحة قد أسلم ، وانما كان هناك من الصحابة عندما أعلن مسيلمة أكذوبته من انضم اليه وارتد عن الاسلام ، مع أنه كان من حفظة القرآن وهو الفقية الخوان الأثيم ، القارىء للقرآن الرجاً لل بن عنفوة ، وقد كان على مقدمة جيش مسيلمة حين هاجمهم المسلمون بقيادة خالد بن الوليد ، وقد قتل فى هذه المعركة وعجل الله به الى النار •

أما ابن النواحة فلعله كان قد أسلم ثم ارتد مع مسيلمة ثم ظل على ولائه لمسيلمة عصبية جاهلية لأنهم كانوا يقولون : كذاب ربيعة خير من صادق مضر .

فلما لم يقتل النبى صلى الله عليه وسلم الرسولين وفيهما ابن النواحة، وبعد حروب الردة « ذهب عبد الله بن مسعود يستطرق لفرسه ذكراً من بنى حنيفة وقد اتفق مع صاحب الفرس الذكر أن يأتيه بغلس فانتهى الى مسجد للقوم وكان الذى بناه عبد الله بن النواحة ، فسمع المؤذن يشهد لسيلمة بالرسالة ، حتى اذا استيقن عبد الله من هذه المفاجأة المذهلة واستوضحه فاعترف «وكان

رأى الصحابة الذين استشارهم أن تؤلول كفر ــ والثؤلول بضم الثاء واسكان الهمزة والثآليل أورام خبيثة تظهر كالدرن فى الجسم ــ قد أطلع رأســــه ويجب أن يحسم » •

قوله (عدى بن حاتم الطائى) كان ممن ثبت على الاسلام فى الردة وحضر فتوح العراق، وحارب مع على ومات سنة ثمان وستين، وكان أبوه مضرب المثل فى الكرم •

قوله (جرير بن عبد الله) هو ابن جابر البجلى صحابى مشهور ويكنى أبا عمرو ، ويقال له : الشليل بن مالك من ولد أنمار بن نزار ، ولم يختلف النسابون أن بجيلة أمهم نسبوا اليها ، وهى بجيلة بنت صعب • وكان جرير سيد قبيلته ، وكان اسلامه فى العام الذى توفى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال هو عن نفسه أنه «أسلم قبل موت النبى صلى الله عليه وسلم باربعين يوما » وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «اذا أتاكم كريم قوم فأكرموه » وفى جرير قال الشاعر :

لولا جبرير هلكت بجيلة نعم الفتي وبئست القبيلة

فقال عمر بن الخطاب رضى الله: « ما مدح من هجمى قومه » وكان عمر يقول : « جرير بن عبد الله يوسف هذه الأمة » يعنى فى حسنه • وكان جرير رسول على بن أبى طالب الى معاوية فحبسه مدة طويلة روى عنه أنس ابن مالك وقيس بن أبى حازم وهمام بن الحارث والشعبى • وروى عنه بنوه عبيد الله والمنذر وابراهيم •

ونذكر هنا ما قاله الحافظ النووى فى تهذيب الأسماء واللغات قال رضى الله عنه: حرير بن عبد الله الصحابى تكرر فى المختصر والمهذب، هو أبو عمرو جرير بن عبد الله بن جابر بن مالك بن نصر بن تعلبة البجلى الأحسى بالمهملتين الكوفى وبجيلة هى بنت صعب بن سبعد العشميرة أم ولد أنمار ابن أراش نسبوا اليها • نزل جرير الكوفة ثم تحول الى قرقيسيا وتوفى بها منة احدى وخمسين ، روى له عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

مائة حديث اتفقا منها على ثمانية وانفرد البخارى بحديث ومسلم بستة ، وروى عنه أنس بن مالك وقيس بن أبى حازم والشعبى وبنوه الثلاثة ، عبيد الله وأبراهيم والمنذر ، بنو جرير وآخرون ، قال ابن قتيبة : «قدم جرير على النبى صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة فى شهر رمضان فبايعه وأسلم »وقال: «وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : جرير يوسف هذه الأمة لحسنه »، قال : وكان طويلا يصل الى سنام البعير ، وكانت نعله ذراعاً ويخضب لحيته بزعفران بالليل ، ويغسلها اذا أصبح ، واعتزل عليا ومعاوية وأقام بالجزيرة ونواحيها حتى توفى سنة أربع وخمسين رضى الله تعالى عنه ،

روينا فى صحيحى البخارى ومسلم عن أنس قال : «خرجت مع جرير فى سفر فكان يخدمنى فقلت أله : لا تفعل فقال : انى رأيت الأنصار تصنع برسول الله صلى الله عليه وسلم أشياء آليت ألا أصحب أحداً منهم الا خدمته » • وكان جرير أكبر من أنس رضى الله تعالى عنهما •

وروينا في صحيحهما عن جرير قال: «بايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على اقام الصلاة وايناء الزكاة والنصح لكل مسلم» • وفي صحيحهما عن جرير قال: «ما حجبني ١١ رسول الله صلى الله عليه وآلهوسلم منذ أسلمت ولا رآنى الا تبسم في وجهى ، ولقد شكوت اليه أنى لا أثبت على الخيل فضرب بيده على صدرى وقال: اللهم ثبته واجعله هاديا مهديكا » وفي صحيحيهما عن جرير قال: قال لى النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع: «استنصت لى الناس» وفي صحيحيهما عن جرير قال (كان في الجاهلية بيت لخثهم يقال له: ذو الخلصة والكعبة اليمانية فقال لى رسول الله الجاهلية ، فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسا من أحمس فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فاتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس) وفي رواية قال: (اظلق فحرقها بالنار ثم بعث جرير الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يبشره فحرقها بالنار ثم بعث جرير الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يبشره فبرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجالها خمس فرات) ومناقبه كثيرة ، ومن متستكار كفاتها «أنه اشترى له وكيله فرسا

<sup>(</sup>۱) أي رآه بحاجبه وهو كناية عما يجاور الحاجب وهو العين ٠

بثلاثمائة درهم فرآها جرير فتخيل أنها نساوي أربعمائة درهم فقال لصاحبها أتبيعها بأربعمائة درهم قال : أتبيعها بأربعمائة درهم قال : أتبيعها بخمسمائة قال : نعم ثم تخيل أنها تساوى ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم ثم نمانمائة درهم ثم سبعمائة درهم ثمانمائة درهم فاشتراها شمانمائة رضى الله عنه » •

﴿ أَمَّا الْأَشْعَثُ بَنِ قَيْسٍ )فقد قال الحافظ النووي في التهذيب : الأشعث ا ابن قيس مذكور في كتاب المهذب في كفالة البدن ، وذكره في الوسيط في أول النكاح هو أبو محمد الأشعث بن قيس بن معديكرب جد معاوية بن جبلة ابن عدى بن ربيعة بن الحارث بن معاوية بن الحارث الأصغر بن معاوية بن الحارث الأكبر بن معاوية بن ثور بن مرتع ( بضم الميم وفتح الراء وكسر التاء المثناة فوق المشددة) بن معاوية بن تور بن عفير الكنـــدى وثور بن عفـــير. هو كندة وانما قيل له كندة لأنه كند أباه النعمة أي كفرها • ومنه قول الله سبحانه وتعالى: ( أن الانسان لربه لكنود ) (١٠) وفد الأشعث إلى النبي صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة في وفد كندة ، وكانوا ستين راكباً ، فأسلموا ورجع الى اليمن وكان الأشعث ممن ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فبعث أبو بكر رضى الله عنه الجنود الى اليمن فأسروه فأحضروه بين يديه فأسلم وقال : استبقني لحربك وروجني أختك فأطلقه أبو بكر وزوجه أخته ، وهي أم محمد بن الأشعث 4 وشهد الأشعث البرموك بالشام ثم بالقادسية بَالْعَرَاقُ وَالْمَدَائِنُ وَجَلُولًا وَنَهَاوِنَد ، وَسَكُنَ الْكُوفَةُ وَشَهَد صَفَيْنَ مَعْ عَلَى رضى الله عنه ، وشهد الحكمين بدومة الجندل ، وكان غثمان استعمله على آزر بيجان وكان الحسن بن على تزوج ابنته •

روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة أحاديث اتفق البخارى ومسلم على حديث منها • روى عنه قيس بن أبى حازم وأبو وائل والشعبى وآخرون • نزل الكوقة وتوفى بها بعد قتل على بن أبى طالب بأربعين ليلة وقيل : يعده ، سنة ثنتين وأربعين •

وقد ساق نسبه ابن منده وأبو نعيم هــكذا: الأشعث بن قيس بن

<sup>(</sup>۱) الآية ٦ من سورة العاديات .

معدیکرب بن معاویة بن تعلبة بن عدی بن ربیعة الکندی وکنیته أو محمد مثم قال:

وفد الى النبى صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة فى وفد كندة وكانوا ستين راكباً فأسلموا • وقال الأشعث لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنت منا فقال : « نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفو أمنا ولا ننتفى من أبينا » فكان الأشعث يقول : « لا أوتى بأحد ينفى قريشا من النضر بن كنانة الا جلدته » • ولما أسلم خطب أم فروة أخت أبى بكر الصديق رضى الله عنه ثم عاد الى اليمن •

شهد اليرموك وفقت عينه ، ثم سار الى العراق فشهد القادسية والمدائن وجلولاء ونهاوند ، وسكن الكوفة وشهد صفين مع على ، وكان ممن ألزم علياً بالتحكيم ، وشهد الحكمين بدومة الجندل ، وكان عثمان قد استعمله على أذربيجان وكان الحسن بن على تزوج ابنته ، فقيل هى التى دست السم له فمات منه ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أحاديث وروى عنه قيس بن أبى حازم وأبو وائل ،

وقد نزل فى الأشعث بن قيس قوله تعالى « أن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلا » (1) الآية • لأنه خاصم رجلا فى بئر ، توفى سنة ثنتين وأربعين وصلى عليه الحسن بن على • وقال ابن منده : هنذا وهم ، لأن الحسن لم يكن بالكوفة ، وانما كان قد سلم الأمر الى معاوية ثم رجع الى المدينة • ولكن أبا نعيم يؤكد أنه توفى بعد على بأربعين ليلة وصلى عليه الحسن •

أما أحكام الفصل فان المنصوص للشافعي رضي الله عنه في أكثر كتبه أن الكفالة بالبدن تصح وقال في الدعوى والبيئات: كفالة الوجه عندي ضعيف واختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال: تصح الكفالة بالبدن قدولا وأحداً ، وقوله في الدعوى والبيئات ضعيف ، يريد في القياس ، وهو قدوى في الأثر ، وذهب المزنى وأبو اسحاق الى أن المسألة على قولين (أحدهما)

<sup>(</sup>١) الآية ١٧ من سورة آل عمران ،

لا يصح لأن الكفالة بعين فلم تصح كالكفالة بالزوجة وبدن الشاهد ، ولأنه ضمان عين في الذمة بعقد فلم يصح ، كما لو أسلم في ثمرة نخلة بعينها .

فقوله (فى الذمة) احتراز من البائع قانه يضمن العين المبيعة فى يده لا فى دمته فلو تلفت قبل القبض لم يضمنها فى دمته ، وقوله ( بعقد ) احسراز من العاصب ، فانه يضمن العين المعصوبة فى يده وفى ذمته ،

(والقول الثانى) أن الكفالة بالبدن صحيحة ، وهو قول شريح والشعبى ومالك وأبى حيفة والليث بن سعد وعبد الله بن الحسن وأحمد رضى الله عنهم • وهو الصحيح لقوله تعالى: « فخذ أحدنا مكانه انا نراك من المحسنين » (۱) ولحديث عبد الله بن مسعود الذى استشار فى الذين كانوا بضجون فى مسجدهم مسيلمة استشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار عليه جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس أن يستنابوا ويتكفل بهم عشائرهم ، فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم فدل على أن الكفالة بالبدن بهم عشائرهم أذ لم ينكر عليه أحد مس الصحابة ذلك ، وان كان هذا الموضع لم يتوجه عليهم فيه حتى قلم يكن موضعا تصح فيه الكفالة بالبدن ، الا أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وأصحابه الذين معه أرادوا بهذا الاستظهار على هؤلاء المارقين •

فاذا قلنا : لا تصح الكفالة بالبدن فلا تفريع عليه ، واذا قلنا تصح ، فانما نصح ببدن كل من يلزمه الحضور الى مجلس الحكم بدين • لأنبه لازم فصحت الكفالة بها ببدن من عليه كالدين •

فرع وأما الكفالة ببدن من عليه جلد فان كان لله تعالى كحد الزنا وحد شرب الخمر وما أشبههما - لم يصح لمعنيين:

(أحدهما) أنه لما لم تصح الكفالة بما عليه من الحق لم تصح الكفالة بيدن من عليه ٠

( والثاني ) لا ، لأن الكفالة وثيقة وحدود الله لا يستوثق بها لأنها تسقط

<sup>(</sup>١) الآية ٧٨ من سورة يُوسف. -

بالشبهات وإن كان الحد للآدمى كحد القذف والقصاص ، فهل تصح الكفالة ببدن من عليه ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا تصح ، لأنها لا تصح الكفالة بما عليه من الحق ، فلم تصح الكفالة ببدنه ، كمن عليه حد الزنا ،

(والثاني) تصح الكفالة ببدنه لأن عليه حق الآدمي فصحت الكفالة ببدنه • كما لو كان له عليه دين •

فرع وان تكفل ببدن مكاتب السيدة لأجل مال الكتابة لم يصح ، لأن الحق الذي عليه غير لازم له فلم تصح الكفالة ، قال ابن الصباغ . وان تكفل ببدن صبى أو مجنون صحت الكفالة لأن الحق يجب عليهما ، وقد يحتاج الى احضارهما للشهادة عليهما للاتلاف ، وان رهن رجل شيئاً ولم يسلمه فتكفل رجل عليه بتسليمه لم يصح ، لأن تسليمه غير لازم له فلم تصح الكفالة به ، وان ادعى على رجل حقاً فأنكره جازت الكفالة ببدنه ، لأن عليه حق الحضور ، والكفالة واقعة على احضاره ،

فسوع اذا قال رجل لرجل: تكفيل بفلان لفلان ففعيل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمير • لأن المتكفل فعل ذلك باختياره ، والأمر بذلك حث على المعروف • وهكذا في الضمان مثله • والله تعالى الموفق للصواب •

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) وان كان عليه دين مجهلول ففيه وجهان . قال ابو العباس : لا تصح الكفالة ببدنه لانه قد يموت المكفول به فيلزمه الدين ، فاذا كان مجهولا لم تكن المطالبة ( والثاني ) انه تصح ، وهو المذهب ، لأن الكفالة بالبدن لا تملق لها بالدين .

( فصــل ) وتصح الكفالة ببدن الكفيل كمايصح ضمان الدين عن الضمين ).

الشرح الأحكام • اذا تكفل ببدن رجل لرجل له عليه دين فسأت الكفول به من الدين • المكفول به من الدين •

وبه قال أبو حنيفة رضى الله عنه • وقال مالك رضى الله عنه وأبو العباس ابن سريج: يلزم الكفيل ما كان على المكفول به من الدين المكفول له ، لأن الكفالة وثيقة بالحق ، فأذا تعذر الحق من جهة من عليه الدين استوفى من الوثيقة كالرهن •

دليلنا : أنه تكفل ببدنه لا بدينه فلم يلزمه ما عليه من الدين ، كما لو غاب • ويفارق الرهن لأنه علق به الدين فاستوفى منه وها هنا لم يتكفل الا باحضاره ، وقد تعدر احضاره بموته • فاذا قلنا بالمذهب صحت الكفالة ببدن من عليه دين مجهول عند الكفيل • وان قلنا بقول أبى العباس لم تصح الكفالة ببدن من عليه دين مجهول عند الكفيل •

فسرع وان تكفل ببدن رجل وشرط آنه متى لم يحضر فعليه الحق الذى عليه أو قال : على كذا وكذا لم تصح الكفالة ولم يجب عليه المال المضمون به ، وبه قال محمد بن الحسن ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: ان لم يحضره عليه المال .

دليلنا: أن هذا حظر فلم يجز تعليق الضمان عليه ، كما لو قال: ان جاء المطر فأنا ضامن ببدنه • وأن قال: تكفلت لك ببدن زيد على أن جئت به ، والا فأنا كفيل لك ببدن عمرو ، لم يصح ، لأنه لم يلتزم باحضار أحدهما فصار كما لو تكفل بأحدهما لا بعينه • وأن تكفل ببدن رجل بشرط الخيار لم تصح الكفالة • وقال أبو حنيفة : يفسد الشرط وتصح الكفالة •

دلیلنا :أنه عقد لا یجوز فیه شرط الخیار ، فاذا شرط فیه الخیسار افسده کالصرف • ولو أقر رجل فقال : انما تكفلت لك بیدن فلان علی آن لی الخیار ، ففیه قولان :

(أحدهما) يقبل اقراره فى الجميع فيحكم ببطلان الكفالة ، كما لو قال: له على ألف درهم الا خمسمائة .

( والثاني ) يُقبل افراره في الكفالة ولا يقبل في أنه كان بشرط الخيار ،

لأنه وصل اقراره بما يسقط فلم يصح ، كما لو قال : له على ألف درهم الا ألف درهم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) وتجوز الكفالة حالا ومؤجلا ، كملك يجوز ضمان الدين حالا ومؤجلا ، وهل يجوز الى أجل معلوم ؟ فيه وجهان :

( احدهما ) يجوز ، لأنه تبرع من غير عوض فجاز في المجهول كاباحة الطعام .

( والناني ) لا يجوز لأنه اثبات حق في الذمة لآدمي فلا يجوز الى أجسل مجهول كالبيع ، ويخالف الاباحة فانه لو أباحه أحد الطعامين جاز ، ولو تكفل ببدن أحد الرجلين لم يجز ) .

الشرح الأحكام: إذا تكفل ببدن رجل \_ نظرت ، فإن شرط احضاره حالا \_ لزمه احضاره فى الحال ، كما لو تكفل ببدنه وأطلق اقتضى ذلك احضاره فى الحال ، كما قلنا فيمن باع بشمن وأطلق فإن ذلك يقتضى العلول ، وإن تكفل ببدنه إلى أجل معلوم صحت الكفالة ، ولا يلزمه احضاره قبل ذلك ، كما إذا ضمن الدين إلى أجل معلوم .

وان تكفل ببدنه الى أجل مجهول فهل يصح ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يصح ، كما تصح العارية الى أجل مجهول .

(والثانى) لا يصح وهو الصحيح ، لأنه اثبات حق فى الذمة لآدمى فلم يصح الى أجل مجهول ، كضمان المال ، ويخالف العارية فانها لا تلزم ، ولهذا لو أعاره الى مدة كان له الرجوع فيها قبل انقضائها ، ولو تكفل له ببدنه الى أجل معلوم لم تكن له المطالبة به قبل حلول الأجل ، ولأن العارية تجوز من غير تعيين ، ولهذا لو قال : أعرتك أحد هذين الكتابين جاز ، ولو قال : تكفلت لك ببدن أحد هذين الرجلين لم يجز والله أعلم ،

### قال المصنف رحه الله تعالى

( فصـل ) وتجوز الكفائة به ليسلم في مكان معين ، وتجوز مطلقاً ، فأن

اطلق وجب التسليم في موضع العقد كما تجوز حالا ومؤجلا ، واذا أطلق وجب التسليم في حال العقد ) .

الشرح الأحكام: وتجوز الكفالة ببدن رجل ليسلمه فى مكان معين ؛ كما يصح السلم بشرط أن يسلم المسلم فيه فى موضع معين ، وتجور الكفالة ببدن رجل وان لم يذكر موضع التسليم ، فعلى هذا فى موضع العقد ، كما تصح الكفالة بالبدن حالا ومؤجلا ، واذا أطلق اقتضى الحلول ، فاذا تكفل له ببدن رجل ليسلمه اليه فى موضع معين ، فسلمه اليه فى غير ذلك البلد لم يلزم المكفول له قبوله لأن عليه مشقة فى تسلمه فى غير ذلك البلد ، وقد يكون له غرض بتسليمه فى ذلك البلد ، وان تكفل له ببدنه ليسلمه فى موضع معين من البلد ، بأن يقول فى مجلس القاضى أو فى مسجده : سلمه اليه فى ذلك البلد فى غير ذلك الموضع المعين ، فهل يلزمه قبوله ؟ فيه وجهان اليه فى ذلك البلد فى غير ذلك الموضع المعين ، فهل يلزمه قبوله ؟ فيه وجهان اليه العباس بن سريج :

- (أحدهما) لا يلزمه قبوله ، كما لو سلمه في غير ذلك البلد .
- ( والثاني ) يلزمه قبوله ، لأن العادة أنه لا مؤنة عليه في نقله من موضع في البلد الى موضع فيه والله الموفق والمعين .

### قال المصنف رحه الله تعالى

( فصلل ) ولا تصح الكفالة بالبدن من غير اذن الكفول به ، لانه اذا تكفل به من غير اذنه لم يقدر على تسليمه ، ومن اصحابنا من قال : تصح كما تصح الكفالة بالدين من غير اذن من عليه الدين ) .

الأحكام: اذا تكفل ببدن رجل باذن المكفول به صحت الكفالة فاذا سأل المكفول له لكفيل احضار المكفول به وجب على الكفيل أن يحضره ووجب على المكفول أن يحضر لأنه يكفل به باذنه ، وأن لم يطالب المكفول له ، فقال الكفيل للمكفول به : احضر معى لأردك الى المكفول له لتبرىء ذمتى من الكفالة ، كان عليه أن يحضر معه ، لأنه قد تعلق عليه احضاره بأمره ، فلزمه تخليصه منه ،

وان تكفل رجل لرجل ببدن رجل بغير اذن المكفول به ، فهل يصبح ؟ فيه وجهان : قال عامة أصحابنا : لا يصبح ، لأن المقصود بالكفالة بالبدن احضار المكفول به عند المطالبة ، فاذا كان ذلك بغير اذنه لم يلزمه الحضور معه فلا تفيد الكفالة شيئاً ، فعلى هذا اذا تكفل ببدن صبى أو مجنون لم يصح ذلك الا باذن وليه ، لأن الصبى والمجنون لا اذن لهما ،

وقال أبو العباس بن سريج: تصح الكفالة بالبدن من غير اذن المكفول به كما يصح الضمان عليه بالدين من غير اذنه • قال أبو العباس: فعلى هذا اذا قال المكفول له للكفيل أحضر المكفول به ، وجب على الكفيل أن يطالب المكفول به بالحضور ، فاذا طالبه وجب على المكفول به الحضور من غير جهة الكفالة بل لأن صاحب الحق قد وكل الكفيل باحضاره •

وان قال المكفول له للكفيل: أخرج الى من كفالتك ، أو رد على كفالتى، فهل يلزم المكفول به الحضور؟ فيه وجهان (أحدهما) يلزمه ، لأن ذلك يتضمن الاذن فى احضاره و فهو كما لو كلفه باحضاره (والثانى) لا يلزمه الحضور ولأنه انما طالبه بما عليه من الاحضار وهذا يدل عندى على هذا للمكفول له حبس الكفيل ، قال ابن الصباغ : وهذا يدل عندى على فساد ما قاله ، لأنه يحبس على مالا يقدر عليه و والله تعالى أعلم والله على أعلم والله تعالى أعلى والله تعالى أعلى والله تعالى أعلى والله تعالى أعلى في والله تعالى أعلى والله والله تعالى أعلى والله تعالى أعلى والله تعالى أعلى والله تعالى أعلى والله تعالى أنه والله تعالى أعلى والله تعالى أعلى والله وال

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

- ( فصل ) وان تكفل بعضو منه ففيه ثلاثة الوجه:
- ( احدها ) انه يصح لان في تسليمه تسليم جميعه ٠
- ( والثاني ) لا يجوز ، لأن افراد العضو بالعقب لا يصح ، وتسريته الى الباقي لا تمكن لانه لا سراية له فبطلت .
- ( والثالث ) ان كان العضو لا يبقى البدن دونه كالرأس والقلب جاز لانه لا يمكن تسليمه الا بتسليم البدن ، وان كان عضوا يبقى البدن دونه كاليد والرجل لم يصح ، لانه قد يقطع فيبرا مع بقائه ) .

الشرح الأحكام: اذا تكفل بعضو رجل كيده أو رجله أو رأسه أو بجزء مشاع منه كنصفه ، أو ثلثه ، أو ربعه ، ففيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) يصح لأنه لا يمكن تسليم نصفه أو ثلثه الا بتسليم جميع البدن، ولا يسلم اليد والرجل الا على هيئتها عند الكفالة ، وذلك لا يمكن الا بتسليم جميعه .

( والثانى ) وهو قول القاضى أبى الطيب، وحكاه ابن الصباغ عن الشيخ أبى حامد • أنه لا يصح لأن مالا يسرى اذا خص به عضو أو جزء مشاع لم يصح كالبيع منه، والاجارة والوصية، وفيه احتراز من العتق والطلاق •

( والثالث ) ان تكفل بمالا يبقى البدن الا به كالرأس والقلب والكبد ، والنصف والثلث ، فانه يصحح لأنه لا يمكن تسليم ذلك الا بتسليم جميع البدن ، وان تكفل بما يبقى البدن دونه كاليد والرجل لم يصح ، لأنه قد يقطع منه ويبقى البدن ، ولافائدة فى تسليمه وحده ، والله تعالى أعلم .

# قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان أحضر الكفول به قبل المحل او فى غير الموضع الذى شرط فيه التسليم ، فان كان عليه فى قبوله ضرر ، أو له فى رده غرض ، لم يلزمه قبوله ، وان لم يكن عليه ضرر ولا له فى رده غرض وجب قب وله ، وان لم يتسلمه احضره عند الحاكم ليتسلم عنه ويبرأ كما قلنا فى دين السلم ، وان احضره وهناك يد حائلة لم يبرأ ، لأن التسليم المستحق هو التسليم من غير حائل ، ولهذا لو سلم المبيع مع الحائل لم يصح تسليمه ، وان سامه وهو فى حبس الحاكم صح التسليم ولأن حبس الحاكم ليس بحائل ، ويمكن احضاره ومطالبته بما عليه من الحق .

وان حضر الكفول به بنفسه ؛ وسلم نفسه برىء الكفيل كما يبرا الضامن اذا أدى المضمون عنه الدين ، وان غاب الكفول به الى موضع لا يعرف خبره ، لم يطالب به ، وان غاب الى موضع يعلم خبره لم يطالب به حتى يمضى زمان لم يطالب به حتى يمضى زمان يمكن فيه النهاب والمجىء ، لأن ما لزم تسليمه لم يلزم الا بامكان التسليم .

فان مضى زمان الامكان ولم يفعل حبس الكفيل الى ان يحضره ، فان ابراه المكفول له من الكفالة برىء كما يبرا الضامن اذا ابراه المضمون له ، فان جاء رجل وقال أبرىء الكفيل وانا كفيل بمن تكفل به ، ففيه وجهان :

قال ابو العباس: يصح ، لانه نقل للضمان الى نفسه فصار كما لو ضمن رجل مالا فأحال الضامن المضمون له على آخسر ، وقال السسيخ ابو حامد والقاضى ابو الطيب الطبرى رحمهما الله لا يصح لأنه تكفل بشرط أن يبسرا الكفيل ، وذلك شرط فاسد فمنع صحة العقد .

وان تكفل ببدن رجل لنفسين ، فسلمه الى أحدهما لم يبرا من حق الآخر . لانه ضمن تسليمين فلم يبرا بأحدهما ، كما لو ضمن لهما دينين فادى دين أحدهما ، وان تكفل اثنان لرجل ببدن رجل فأحضره أحدهما ، فقل على النان لرجل ببدن رجل فأحضره أحدهما ، فقلت قال سيخنا القاضى أبو الطيب رحمه الله : انه لا يبرأ الآخر ، لأنه لو أبرىء أحدهما لم يبرأ الآخر ، وعندى انه يبرأ ، لان المستحق احضاره وقد حصل فبرنا ، كما لو ضمن رجلا دينا فأداه أحدهما ، ويخالف الدين عوضا ، وان أحاله على من لا دين له عليه وقبل المحال عليه وقلنا : الابراء مخالف الأداء ، والدليل عليه أن في ضمان المال لو أبرىء أحد الضامنين لم يبرأ الآخر ، ولو ادى أحد الضامنين برىء ) .

الشرح الأحكام: اذا تكفل ببدن ليحضره الى أجل ، فأحضره الكفيل قبل الأجل – فان قبل المكفول له برىء الكفيل • وان امتنع المكفول له من القبول – نظرت ، فان كان عليه فى قبوله ضرر ، بأن كان حقه مؤجلا ، أو كان حقه حالا الا أن له بينة غائبة – فانه لا يلزمه قبوله لأن عليه ضررا فى قبوله ، فإن امتنع من تسلمه ، قال الشيخ أبو حامد: رفعه الكفيل الى الحاكم وسلمه الى المكفول له ليبرأ ، وإن لم يجد حاكما أحضر شاهدين شهدان بتسليمه أو امتناع المكفول له •

وذكر القاضى أبو الطيب أنه يشهد على امتناعه رجلين ، قال ابن الصباغ: وهذا أقيس لأنه مع وجود صاحب الحق لا يلزمه دفعه الى من بنوب عنه من حاكم أو غيره • وان أحضره الكفيل وهناك يد سلطان لا يقدر عليه يمنع منه لم يبرأ الكفيل بذلك ، لأن المستحق تسليمه من غير حائل • وان سلمه وهو في حبس الحاكم لزمه تسليمه ، لأن حبس الحاكم لا يمنعه من استيفاء حقه • فان كان حقه قد ثبت عليه بالبينة وطلب احضاره • فان الحاكم يحضره ليحكم بينهما ، فان ثبت عليه وطلب حبسه فان الحاكم يحبسه به وبالحق

فاذا سقط حق أحدهما لم يجز تخليته الا بعد سقوط حق الآخر . واز

جاء المكفول به الى المكفول له وسلم نفسه اليه برىء الكفيــل كمــا يبرأ الضامن اذا دفع المضمون عنه مال الضمانة •

فسرع اذا تكفل ببدن رجل ثم ارتد المكفول به ولحق به دار الحرب ؛ أو حبس بحق لزم الكفيل احضاره فيخرج الى دار الحرب الحضاره، والمحبوس يمكنه أن يقضى عنه الحق ويطلق من الحبس •

فرع معلوم ــ فعلى الكفيل أن يحضره • فاذا مضت مدة يمكنه فيها الذهاب اليه والمجيء به ، ولم يأت به حسه الحاكم ، هذا قولنا • وقال ابن شبرمه : يحبس في الحال ، لأن حقه قد توجه عليه ، وهذا ليس بصحيح لان الحق وان كان قد حل ، فانه يعتبر فيه امكان التسليم • وانها يجب عليه احضار الغائب عند امكان ذلك وان كان غائبا غيبة منقطعة ، لا يعلم مكانه لم يطالب الكفيل باحضاره وان أبرأ المكفول به من الحق برىء المكفول به كما فلنا في المضمون له اذا أبرأ الضامن •

فرع اذا تكفل ببدن رجل ثم جاء رجل الى المكفول له وقال تكفلت لك ببدن فلان المكفول به على أن تبرىء فلانا الكفيل ففيه وجهان قال أبو العباس: تصح كفالة الثاني ويبرأ الأول ، لأن الثاني قد حول الكفالة الى نفسه فبرىء الأول كما لو كان له حق فاحتال به على آخر ، وقال الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب: تصح الكفالة الثانية ، ولا يبرأ الأول لان الكفالة والضمان لا يحول الحق ، فكفالة الثاني لا تبرىء الأول من كفالته ، واذا لم يصح الشرط لم يبرأ الأول فلم يتكفل به الثاني الا بهذا الشرط ، واذا لم يصح الشرط لم تصح الكفالة .

فرع وان تكفل رجل لرجلين بعقد فرد على أحدهما برىء من حقه ولم يبرأ من حق الآخر حتى يرد عليه ، لأن العقد مع اثنين بمنزلة العقدين فهو كما لو تكفل لكل واحد منهما بعقد منفرد • وان تكفل رجلان لرجيل ببدن رجل فأحضره أحدهما الى المكفول له برىء الذى أحضره • وهل يبرأ الكفل الآخر ؟ فيه وجهان:

(أحدهما) وهو قول المزنى والشيخ أبى اسحاق هنا فى المهذب أنه يبرأ كما لو ضمن رجلان لرجل دينا على رجل فأداه أحدهما ، فان الآخر يبرأ •

(والثانى) وهو قول أبى العباس والشيخ أبى حامد والقاضى أبى الطيب وابن الصباغ أنه لا يبرأ الآخر ، لأن الحق باق لم يسقط ، والكفيلان وثيقتان ملا تنفك احدى الوثيقتين بانفكاك الأخرى ، كما لو كان الحق مرهونا فانفك احدها مع بقاء الحق فانه لا ينفك الباقى منها ، ويفارق اذا قضى أحد الضامنين المال المضمون به ، فان الحق هناك قد سقط ، فانفكت الوثيقة ، وههنا الحق لم يسقط ،

فيرع اذا تكفل رجل لرجل ببدن رجل فقال المكفول له: مالى قبل المكفول به حق • قال أبو العباس: ففيه وجهان:

( أحدهما ) يبرأ المكفول به مما عليه • وتبطل الكفالة لأن قوله لا حق لى قبله نفى فى سياق نكرة فاقتضى العموم •

(والشانى) يرجع اليه • فان قال : أردت به لا شيء لى عليه بطلت الكفالة • وبرى المكفول • وان قال : أردت به لا حق لى عليه من عارية أو وديعة ، وصدقه الكفيل والمكفول به قبل قوله ، وان كذباه أو أحدهما فالقول قوله مع يمينه لأنه أعلم بنيته • وان قال لا حق لى فى ذمته ولا فى يده برئا جميعا ، قيل للشيخ أبى حامد : فاذا كان لرجل على رجمل دين ، فقال : لا حق لى قبله ، فقال : هو على هذين الوجهين •

# قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) وان تكفل ببدن رجل فمات الكفول به برىء الكفيل • وقال ابو العباس : يلزمه ما على الكفول به من الدين لأنه وثيقة • فاذا مات من عليه الدين وجب أن يستوفى الدين منها كالرهن ، والمنهب الأول ، لأنه لم يضمن الدين فلا يلزمه •

( فصل ) وان تكفل بعين - نظرت ، فان كان أمانة كالوديعة - لم يصح، لانه اذا لم يجب ضمانها على من هي عنده ، فلأن لا يجب على من يضمن عنه

أولى ، وأن كان عينا مضمونة كالمفصوب والعارية والبيع قبل القبض ففيه وجهان ، بناء على القولين في تعالة البدن ، فأن قلنا أنها تصبح فهلكت العين فقد قال أبو العباس : فيه وجهان ( أحدهما ) يجب عليه ضمانها ، ( والثاني ) لا يجب ، وقال الشيخ أبو حامد : لا يجوز بناء ذلك على كفالة البدن ، فأن البدن لو تلف لم يضمن بدله ، ولو هلكت العين ضمنها ) .

الشرح الأحكام و اذا تكفل رجل ببدن رجل لرجل فأبرأ المكفول له الكفيل ثم رآه ملازماً له فقال له : خل عنه وأنا على ما كنت عليه من الكفالة " أو على مثل ما كنت عليه ، قال أبو العباس بن سريج : صحت كفالته لأنه اما أن يكون هذا اخباراً عن كفالته ، أو اقراراً به ، أو ابتداء كفالة في الحال ، وأنها كانت فوجب أن يصح .

وان تكفل رجل ببدن رجل ، ورابع بالثالث ، فيصح الجميع ، فان أحضر الكفول به الأول نفسه أو أحضره الكفيل برىء جميع الكفلاء ، وان مات المكفول به الذى عليه الدين برىء الكفلاء على المذهب ، فان مات الكفيل الأول برىء جميع الكفلاء وان مات الكفيل الثاني برىء الثالث والرابع وان مات الكفيل الثاني برىء الثالث والرابع وان مات الكفيل الثاني برىء الرابع بطلت كفالته وان مات الثالث برىء الرابع ولم يبرأ الأولون ، وان مات المكفول به سقطت الكفالة ولم وحده وحكم البراءة حكم الموت ، وان مات المكفول به سقطت الكفالة ولم بلزم الكفيل شيء وبهذا قال شريح والشعبي وحساد بن أبي سليمان وأبو حنيفة وأحمد .

وقال الحكم ومالك والليث : يجب على الكفيل غرم ما عليه .

وحكى ذلك عن ابن سريج ، لأن الكفيل وثيقة بحق ، فاذا تعذرت من حلة من عليه الدين استوفى من الوثيقة كالرهن ، ولأنه تعذر احضاره فلزم كفيله ما عليه كما لو غال .

دليلنا :أن الحضور سقط عن المكفول به فبرىء الكفيل ، كما لو برىء من الدين ولأن ما التزمه من أجله سقط عن الأصل فبرىء الفرع ، كالضامن ادا قضى المضمون عنه الدين أو أبرىء منه ، وفارق ما اذا غاب ، فان الحضور لم يسقط عنه ، ويفارق الرهن فانه على به المال فاستوفى منه .

فـــرع اذا ضمن الرجل فى مرض موته عن غيره دينا ، فان ذلك معتبر من ثلث ماله لأنه تبرع ، فهو كما لو ذهب لغيره مآلا .

أذا ثبت هذا فاذا ضمن رجل في مرض موته عن غيره تسعين درهما باذنه ومات الضامن ، وخلف تسعين درهما لا غير ومات المضمون عنه ، ولا يملك غير خمسة وأربعين درهما ، فان طالب المضمون له بحقه من تركة الضامن وقع في هذه المسألة دور ، والعمل فيه أن يقول : يذهب بالضمان من التسعين شيء ، ولكنه يرجع اليهم نصف شيء ، لأن ما خلفه المضمون عنـــه مثل نصف تركة الضامن فيعلم أنه ما ذهب عنهم بالضمان الا نصف شيء ، ويجب أن تكون هذه التسوية الا نصف شيء الباقية معهم تعدل شيئاً كاملا مثلى ما ذهب عنهم بالضمان فأجبر التسعين بنصف الشيء الناقص عنها ، ثم رده على الشيء الكامل ، فيكون تسعون تعدل شيئاً ونصف شيء ، ثلثاها وهو ستون ، فيأخذ المضمون ستين من تركة الضامن ، ويسمستحق ورثة الضامن الرجوع في تركة المضمون عنه بها ، لأن الضمان باذنه ويبقى للمضمون له من دينه ثلاثون ، فيرجع بها في تركة المضمون عنه وتركته أقل من ذلك فيقاسم المضمون له ورثة الضامن الخمسة والأربعين على قدر حقهم ، فيكون لورثة الضامن ثلثاها ، وهو ثلاثون، وللمضمون له ثلثها ، وهو حمسة عشر ، فيجتمع لورثة الضامن ستون ، وخرج منهم بالضمان ثلاثون ، فقد بقي معهم مثلاً ما خرج عنهم •

فاذا تقرر هذا ، وعرف ما يستحقه المضمون له من تركة الضامن بالعمل فهو بالخيار ، ان شاء فعل ما ذكرناه ، وان شاء أخذ من ورثة الضامن خمسة وسبعين ورجع ورثة الضامن بجميع تركة المضمون عنه ، فان كانت بحالها الا أن المضمون عنه خلف ثلاثين درهما لا غير ، فالعمل فيه يخرج من التسعين شيء بالضمان ، ويرجع اليهم ثلث شيء ، لأن تركة المضمون له ثلث تركة الضامن ، فيبقى مع ورثة الضامن تسعون الا ثلثى شيء يعدل شيئا وثلث شيء .

فاذا أجبرت التسعون عدلت شيئين الشيء نصفها وهو خمسة وأربعون م فيأخذها من تركة الضامن ويرجم المضمون له وورثة الضمامن في تركة المضمون عنه بنصفين لاستواء حقهما فيرجع الى ورثة الضامن خمسة عشر فيجتمع لهم ستون، وخرج منهم ثلاثون، ويجتمع للمضمون له ستون؛ ويسقط من دينه ثلاثون؛ فإن شاء فعل ما ذكرناه، وإن شاء آخذ الستين كلها من تركة المضامن ورجع ورثة الضامن بجميع تركة المضمون عنه، وأف شاء المضمون له أخد جميع تركة المضمون عنه وهو ثلاثون، وأخذ من تركة المضامن من ثلثها، وهو ثلاثون، ويبقى لهم ستون مثلا ما خرج منهم، فإن خلف المضمون عنه ستين فإن المضمون له لا ينقص شيء من ديسه ههنا، والعمل فيه على قياس ما مضى والله تبارك وتعالى المستعان و

هسسائله ادا ادعى رجل على رجل حاضر أنه ابتاع منه همو ورجل غائب سيارة بألف دينار على كل واحد منهما خمسمائة ، وقبضاها وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه فان أقر الحاضر بذلك لزمه أن يدفع الى المدعى ألفا ، فاذا قدم الغائب فان صدق الحاضر رجع عليه الحاضر بما قضى عنه ، وهمو خمسمائة ، وان كذبه فالقول قوله مع يمينه ، فاذا حلف سقط حق الحاضر موان أنكر الحاضر المدعى فان لم يكن للمدعى بينة ، فالقول قول الحاضر مع يمينه فاذا حلف سقطت عنه المطالبة ،

فاذا قدم الغائب فادعى عليه البائع \_ فان أنكره \_ حلف له أيضاً ولا كلام وان أقر بما ادعاه عليهما لزم القادم الخمسمائة التي أقر أنه اشترى هو بها وهل يلزمه الخمسمائة التي أقر شريكه أنه اشترى بها وضمن هو عليه ؟ فيه وجهان وقال القاضى أبو الطيب: لا يلزمه لأنا قد حكمنا بستقوطها عن العاضر بيمينه و

وقال ابن الصباغ: يلزم القادم لأن اليمين لم تبرئه من الثمن ، وانسا سقطت عنه المطالبة فى الظاهر ، فاذا أقر أنه الضامن لزمه ، ولهذا لو أقام بينة عليه بعد يمينه لزمه الثمن ، ولزم الضامن فثبت أن الحق لم يسقط عن الحاضر وعن الغائب .

فاذا أقام المدعى بينة على الحاضر بأنهما اشتريا منه السيارة بألف وقبضاها وضمن كل واحد منهما عن صاحبه الخمسمائة فللمدعى أن يطالب الحاضر بجميع الألف ، لأن البينة قد شهدت عليه بذلك ، وهل للحاضر أن يرجع بنصفها على الغائب اذا قدم ؟ نقل المزنى أنه يرجع بالنصف على الغائب ، واختلف أصحابنا فى ذلك ، فمنهم من قال : لا يرجع عليه بشىء ؛ ولم يذكر ابن الصباغ غيره ، لأنه منكر لما شهدت له البينة ، مقر أن المدعى ظالم له فلا يرجع على عين من ظلمه ، ومن قال بهذا تأول ما نقله المزنى أربع تأويلات:

( أحدها ) يحتمل أن يكون الحاضر صدق المدعى فيما ادعى غير أن المدعى قال : وأنا أقيم البينة أيضاً فأقامها ، فيرجع ههنا ، لأنه ليس فيه تكذيب البينة •

( الثاني ) أن يكون الحاضر لم يقر ولم ينكر ، بل سكت ، فأقام المدعى البينة فليس فيه تكذيب .

(الثالث) أن يكون الحاضر أنكر شراء نفسه ، ولم يعرض لشراء شريكه فقامت عليه البينة •

(الرابع) أن يكون الحاضر أنكر شراءه وشراء شريكه وضمانهما الا أن الحاضر لما قامت البينة وأخذ من المدعى الألف ظلما ثبت على الغائب خمسمائة بالبينة ، وقد أخذ المدعى من الحاضر خمسمائة ظلماً فيكون للحاضر أن يأخذ ما ثبت للمدعى على الغائب .

ومن أصحابنا من وافق المزنى وقال: يرجع الحاضر على الغائب بخمسمائة وان أنكر الشراء والضمان لأنه يقول: كان عندى اشكال فى ذلك ، وقد كشمت هذه البينة هذا الاشكال وأزالته ، فهو كمن اشترى شيئاً وادعاه عليه آخر بأنه له وأنكر المشترى ذلك ، وأقام المدعى بينة وانتزع منه فان له أن يرجع على البائع بالثمن ، ولا يقال: ان باقراره أن المدعى ظالم يسقط حقه من الرجوع .

وقال الشيخ أبو حامد فى التعليق: ينظر فى الحاضر فان تقدم منه تكذيب البينة مثل أن قال من يبيع منك شيئاً ولا يستحق علينا شيئاً ثم قامت البينة بذلك فانه لا يرجع على صاحبه بشىء لأنه قد كذب البينة بما شهدت وأن

هذا المدعى ظالم قيل له: فان قدم الغائب واعترف بصدق المدعى وقال: لا يرجع عليه بشىء لأنه يقر له بمالا يدعيه • وان لم يتقدم منه تكذيب البيئة مثل أن قال: مالك عندى شىء • فانه يرجع على صاحبه بخمسمائة لأنه ضمن عنه باذنه ودفع عنه (قلت) ولعل صاحب الوجه الأول لا يخالف تفصيل الشيخ أبى حامد فى جواب الحاضر وأن الحكم يختلف باختلاف جوابه كما ذكر والله الموفق والمعين •

#### قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان ضمن عنه ديناتم اختلفا فقال الضامن: ضمنت وانا صبى، وقال المضمون له: ضمنت وانت بالغ ، فالقول قول الضامن ، لأن الأصل عدم البلوغ ، وان قال: ضمنت وانا مجنون ، وقال: بل ضمنت وانت عاقل ، فان لم يعرف له حالة جنون قالقول قول المضمون له ، لأن الاصل المقسل وصحة الضمان ، وان عرف له حالة جنون فالقول قول الضامن ، لانه يحتمل أن يكون الضمان في حالة الافاقة ، ويحتمل أن يكون في حالة الجنون ، والأصل عدم الضمان وبراءة الذمة ،

وان ضمن عن رجل شيئا وادى المال ثم ادعى انه ضمن باذنه وادى باذنه ليرجع ، واتكر المضمون عنه الاذن لم يرجع عليه ، لأن الاصل عدم الاذن ، وان تكفل ببدن رجل ثم ادعى انه تكفل به ولا حق عليه فالقول قول المكفول له لان الكفيل قد أقر بالكفالة ، والكفالة لا تكون الا بمن عليه حق فكان القول قسول المكفول له ، فان طلب الكفيل يمين المكفول له على ذلك ففيه وجهان :

- ﴿ أَحْدِهُما ﴾ يحلف ، لأن ما يعيه الكفيل ممكن ، فحلف عليه الخصم .
- ( والثاني ) لا يحلف ، لأن اقراره بالكفالة يقتفي وجوب الحق وما يدعيه يكلب اقراره ، فلم يحلف الخصم ، وأن ادعى الضامن أنه قضى الحق عسمن المضمون عنه ، وقر المضمون له ، وأنكر المضمون عنه ، ففيه وجهان :
- (احدهما) أن القول قول المضمون عنه والن الضامن يدعى القضيه المرجع فلم يقبل قوله والمضمون له يشهد على فعل نفسه انه قبض فلم تقبل شهادته وسقط قولهما وحلف المضمون عنه (والثاني) أن القول قسول المضامن لأن قبض المضمون له يثبت بالاقرار مرة وبالبيئة اخرى ولو ثبت قبضه بالبيئة رجع الضامن وكذلك اذا ثبت بالاقرار).

الشرح الأحكام • اذا ضمن عن رجل دينا ثم اختلفا ، فقال الضامن:

ضمنت وأنا صبى • وقال المضمون له: بل ضمنت وأنت بالغ فان أقام المضمون له بينة أنه ضمن وهو بالغ حكم بصحة الضمان ، وأن لم تكن بينة فالقول قول الضامن لأن الأصل عدم البلوغ • وأن قال الضامن : ضمنت وأنا مجنون ، وقال المضمون له: بل ضمنت وأنت عاقل ، فأن أقام المضمون له بينة أنه ضمن له وهو عاقل حكم له بصحة الضمان • وأن لم تكن له بينة مان لم يعرف للضامن حال جنون ما فقول المضمون له مع يمينه ، لأن الأصل صحة الضامن • وأن عرف له حال جنون فالقول قول الضامن مع يمينه لأن الأصل صحة الضامن • وأن عرف له حال جنون فالقول قول الضامن مع يمينه لأنه يحتمل أنه ضمن في حال المجنون ، ويحتمل أنه ضمن في حال الأفاقة ، والأصل براءة ذمته •

فرع وان ادعى الضامن أن المضمون له أبرأه عن الضمان وأنكر المضمون له البراءة ، فأحضر الضامن شاهدين أحدهما المضمون عنه • قال الصيمرى : فان لم يأمره بالضمان عنه قبلت شهادته ، وان أمره بالضمان عنه لم تقبل شهادته •

فرع وان ادعى على رجل أنه ضمن له دينا على غائب معين وأنكر الضامن وأحضر المضمون له بينة تشهد بالضمان ، فان بين قدر المال المضمون له وشهدت معه البينة بذلك حكم بها ، وان ادعى الضمان بسمال معلوم والمضمون مجهول وشهدت له بينة بذلك فهمل تسمع بينته ؟ فيمه وجهان :

(أحدهما) لا تسمع هذه البينة ولا يحكم له على الضامن بشيء ، لأن الذي عليه الحق اذا كان مجهولا لم يثبت حقه ، واذا لم يثبت على الأصل لم يثبت على الضامن .

( والثاني ) يحكم له على الضامن لأن البينة قد قامت عليه بذلك ، ألا ترى أنها لو شهدت بأن عليه ألفاً من جهة الضامن سمعت ، فكذلك هذا مثله .

ف رع اذا ضمن الرجل لغيره ديناً وقضاه ، وادعى الضامن على المضمون عنه المضمون ع

الادن ، فان أقام الضامن بينة حكم له بالرجوع على المضمون عنه ، وأن لم يقم بينة فالقول قول المضمون عنه مع يمينه لأن الأصل عدم الادن .

فسرع قان قال: تكفلت لك ببدن فلان مؤجلا ، وقال المكفول له : تكفلت به معجلا ، وأقام كل واحد منهما شاهداً واحداً بما قال ، ففيه مولان حكاهما الصيدلاني ( آحدهما ) لا يلزمه الا مؤجلا لأنه لم يقر بغيره ( والثاني ) يحلف كل واحد منهما مع شاهده ويتعارضان ويسقطان ويبقى الضمان معجلا ،

فرع اذا اذعى الكفيل أن المكفول به برىء من الحق ، وأن الكفالة قد سقطت ، وأنكر ذلك المكفول له ولم تكن بينة ، فالقول قول المكفول له مع يمينه لأن الأصل بقاء الحق ، لأنه لا يبرأ بيمين غيره ، وأن قال الكفيل : تكفلت به ولا حق لك عليه فالقول قول المكفول له لأن الظاهر صحة الكفالة ، وهل يحلف ؟ قال أبو العباس : فيه وجهان (أحدهما) لا يحلف ، لأن دعوى الكفيل تخالف ظاهر قوله ،

(والثانى) يحلف لأن ما يدعيه الكفيل ممكن ، فان حلف فلا كلام ، وان نكل رد اليمين على الكفيل لأنه لا يجوز أن يعلم أنه لا حق للمكف ول له بافراره ، والله تعالى أعلم •

### ( فرع ) مذاهب العلماء في أحكام تؤخذ مما مضي

علمنا مما مضى من مذهبنا من أحكام ما هي:

منها: أنه لا يصح الضمان بشرط براءة المضمون الأصلى ، فاذا قال شخص: ضمنت الدين الذي على فلان بشرط براءة المضمون الأصلى فاذا قال شخص: ضمنت الدين الذي على فلان بشرط براءة ذمته ، فانه لا يصح، لأن عقد الكفالة يقتضى شغل ذمة المدين والضامن معا ، ومثل ذلك الكفالة ، فاذا كان لشخص كميل فجاء آخر وقال: اننى أكمله بشرط براءة الكفيل الأول ، فانه لا يصح ،

ومنها: أن لصاحب الدين أو وارثه مطالبة الضامن والمضمون معلم ، أو مطالبة أحدهما برئت ذمة الآخر كما تقدم لأن الذمتين قد شعلتا بدين واحد ، فالدين بمنزلة فرض الكفاية يتعلق بذمة المتعدد ، ويسقط بأداء البعض .

ومنها: أن براءة المدين الأصلى تستلزم براءة الضيامن ، فادا برىء الضامن بأن أدى الدين أو أبرأه صاحب الدين أو غير ذلك فان ذمت تبرأ بذلك .

أما براءة الكفيل بغير دفع الدين ، فأنها لا تستلزم براءة الأصيل ، أما اذا برئت ذمة الضامن ـ فأن كانت البراءة بدفع الدين فأنها تستلزم براءة ذمة المديون الأصلى ، أما أذا كانت بغير الدفع كأن أبرا صاحب الدين \_ فأن كانت براءته من الضمان فقط فأنها لا تستلزم براءة ذمة المدين ، أما أن كانت من المدين فأنها تستلزم براءة الأصيل أن قصد صاحب الدين أبراءه أيضا والا فلا ،

ومنها: أن الدين المؤجل يحل بموت المدين أو موت الضامن ، فان مات المدين الأصلى فلصاحب الدين أخذ دينه من تركته قبل حلول أجل الدين ، فأن تأخر عن أخذ دينه فللضامن الذي أمره المدين بأن يضمنه أن يطالبه بأخذه من تركته أو ابرائه من الضمان اذ يجوز أن تبدد التركة ، فلا يجد ما يرجع عليه ان دفع .

أما الضامن الذى ضمن بدون أمر المدين فليس له أن يحث صاحب الدين على أخذ دينه من التركة ، لأنه لا حق له فى الرجـــوع كما تقدم فى الشروط .

واذا مات الضامن قبل حلول أجل الدين فان لصاحب الدين أن يأخذ دينه من تركته حالا ، وليس لورثته الحق في مطالبة المدين الأصلى الذي أذن بالضمان قبل حلول الأجل .

ومنها : أن الكفيل أذا عقد صلحاً مع صاحب الدين بأن يأخذ أقل مسن

الدين فلا حق له أن يأخذ أكثر مما صالح عليه ، فاذا كان ضامنا لمئة فصالح على سبعين منها رجع على المدين بالسبعين فقط ، وكذا لو كان الدين أثوابا جيدة فصالح على أثواب رديئة نانه لا يستحق الا الأثواب التي دفعها •

واذا كان لصاحب الدين مائة جيه مثلا فباعه الضامن بها أثوابا فانه يرجع على المدين الأصلى بالمائة التي باع بها لا بقيمة الثوب سواء كان أقل من المائة أو أكثر •

ومنها: أن الحوالة بالدين كأدائه ، فاذا أحال الضامن صاحب الدين بدينه على آخر فان كان الضامن مأذوناً بالضمان من المدين كان له حق مطالبته والرجوع عليه والافلا .

وأما مذهب الحنابلة فقد مضى تفصيل مذهبه وبالجملة :

فاذا قال شخص لآخر: اضمن عن فلان أو اكفل عنه كان الضمان والكفالة لازمين لنفس الذي ضمن أو كفل ، أما الآمر فانه لا يلزم بشيء ، ومنها غير ذلك مما تقدم في تعريف الضمان وشروطه .

أما المحنفية فان الأحكام العامة التي تناولت الكفالة فكما يلي (١) : يتعلق بالكفالة أحكام كثيرة :

منها: أن الكفالة تصح بدون أمر المدين ، فاذا كمل شخص آخر بدون أمره كان متبرعاً ، فليس له أن يرجع عليه بما أداه من الدين ، ومشل ذلك ما اذا كفله بأمر أجنبي ، فاذا قال زيد لعمرو : اضمن خالداً في الدين الذي عليه لبكر ، ففعل ، فانه يكون متبرعاً ، وليس له الرجوع لا على المدين ولا على زيد الأجنبي •

أما اذا كفل المدين بأمره فانه يرجع عليه بشرطين :

<sup>(1)</sup> الفقه على الملاهب الأربعة للشيخ عبد الرحين الجريري جا ٢

(الشرط الأول): أن ينص على أن الحق الذي يضمنه فيه يكون ملزما به، كأن يقول له: اضمن لفلان مائة جنيه على أن ما تضمن يكون على سداده فهذه الصيغة تجعل للضامن الحق في الرجوع على المدين بلا خلاف وفي حكم ذلك ما اذا قال له: اضمن لفلان مائة جنيه على "، أو عنى • لأن التصريح بكلمة (على "أو عنى) معناه الالتزام بالدين الذي يدفعه عنه •

وبعضهم يقول: ان هذه الصيغة مختلف فيها ، ولكن التحقيق أنه لا خلاف في أن للضامن حق الرجوع فيها .

أما الصيغة التى فيها الخلاف فهى أن يقول له: أضمن لفلان مائة جنيه ، ولم يصرح بكلمة (عنى) أو (على ") ولم ينص على أنه يكون ملزما بهـــا فبعضهم يقول: أن له حق الرجوع مطلقا ، وبعضهم يقول: ليس له الرجوع الا أذا كان الضامن الذى قال له ذلك خليطه ، كأن يكون والدا أو زوجة أو جيراً أو شريكا شركة عنان أو نحو ذلك .

( الشرط الثانى ): أن لا يكون الأمر صبيا محجوراً عليه أو رقيقاً فان أمره صبى بأن يضمنه فليس له حق الرجوع فى ماله ، كما تقدم فى مبحث الشروط • أما اذا كان رقيقاً فانه لا يرجع عليه الا اذا أعتق •

ومنها: أنه اذا كان للضامن الدين ، فان ذمة المدين الأصلى تبرآ ، ولا يكون لصاحب الدين حق عنده ، بل ينتقل الحق للكفيل الذي دفع ، وقد يبرأ الضامن ولا يبرأ الأصيل ، وذلك فيما اذا كان للضامن دين عند آخر ، نم أحال الضامن صاحب الدين على مديونه ، وشرط براءة نفسه فقط ، فان ذمة الضامن تبرأ في هذه الحالة ، ولصاحب الدين أن يطالب الأصيل أو المحال عليه ، بشرط أن يكون المحال عليه مفلساً أو منكراً للدين ولا بينة عليه ،

أما اذا كان المحال عليه مقرآ بالدين ، وكان ذا مال فان ذمة الأصيل تبرآ أيضاً ، ويكون المطالب هو المحال عليه فقط .

وكذا اذا دفع الأصيل الدين فان الكفيل يبرأ ببراءة ذمة الأصيل ، ومثل ذلك ما اذا أبرأ صاحب الدين المدين أو مد له في أجل الدين ، فان الكفيل

يتبعه فى ذلك الا اذا كفله بشرط أن يبرئه ، فلو قال الضامن لصاحب الدين أضمن لك دينك بشرط أن تبرىء المدين منه وفعل فان ذمه المدين تبررا وتبقى دمة الضامن مشعولة بالدين وحده ، لأنها فى هذه الحالة تكون حواله لا كفالة ، واذا مات صاحب الدين وكان المدين وارثه ، فأن دمة الضامن تبرأ .

واذا أبرأ صاحب الدين المدين فلم يقبل منه هذه المنة فان ذمة المدين لا تبرأ لأنه يشترط قبوله ابراء صاحب الدين ، وهل تبرأ ذمة الكفيل ولا يعود الدين عليه ؟ خلاف مأما اذا أبرأ صاحب الدين الضامن فانه يصبح ولو لم يقبل الضامن ، لأنه ليس مديناً ، وانما هو مطالب ، ولا يشترط في سقوط المطالبة القبول ، كما تقدم في تعريف الكفالة ، ولا يلزم من ابراء الضامن ابراء المدين الأصلى ، ولكن ليس للكفيل أن يرجع عليه بالمال الذي كفله بعد ذلك ، بل لصاحب الدين مطالبة المدين الأصلى .

أما اذا تصدق صاحب الدين على الكفيل فلا يلزم منه تأجيله للأصيل ، فاذا حل أجل الدين فمد صاحبه الأجل للضامن شهراً مثلا فليس له الحق فى مطالبته ، ولكن له الحق فى مطالبة المدين الأصلى لأنه انما أجل مطالبة الكفيل لا مطالبة المدين .

ومنها: أن الضامن بالمال اذا ضمن بألف ثم صالح صاحب الدين على خمسمائة فانه يرجع بخمسمائة لا بالألف التي ضمنها •

أما اذا ضمن عينا جيدة ، ثم دفع لصاحبها عينا رديئة فانه يرجع على المضمون له بالعين الجيدة ، وذلك لأن حكم الكفالة أن الكفيل يملك الدين بأدائه ، فهو يحل محل صاحب الدين الجيد ، ويملك المطالبة به متصفا بالجودة ، فكذلك الكفيل يملك الدين بأدائه ، فهو يحل محل صاحب الدين الجيد ، ويملك المطالبة به متصفا بالجودة ، فكذلك الكفيل الذي حل محله ، ولا يضره أنه دفع الدين ردينا ورضى به صاحب الدين مثلا اذا استدان شخص من آخر ثيابا من القماش (١) الجيد وضمنه فيها آخر ثم دفع الضامن

<sup>(</sup>۱) يطلق العامة على الثياب المنسوجة لفظ ( القماش ) وكان الفقهاء قديما كمسا سبرى في مواضع أخرى من هذا الكتاب يطلقون على بقايا المخلفات المتنائرة في الدار بعد اخلائها ، ورفع الامتمة منهافيقال : اشتريت الدار بقماشها أو أجرت الدار بما فيها من الهاش ، أو اشترت قماش الدار وهكذا ( المطيعي )

لصاحبها ثياباً من القماش الردى، ورضى بها ، فان للضامن الحق فى أخسف القماش الجيد الذى ضمن فيه لأنه أصبح مالكاً للدين الجيد ، وتنازل صاحب الحق للضامن عن بعض حقه لا يلزم منه تنازله للمدين الأصلى ، ألا ترى أنه يصح لصاحب الدين أن يهدد الكفيل ، فاذا وهب صاحب الدين دينه للكفيل فان الكفيل يملكه ، ويطالب به المدين على أن يدفعه له بعينه .

أما اذا أمر شخص آخر بأن يدفع عنه السلعة الجيدة التي استدانها من فلان فدفع له سلعة رديئة ورضى بها صاحبها ، فانه لا يرجع على المدين الأصلى الا بالسلعة الرديئة ، وذلك لأن المأمور بسداد الدين لا يملك الدين بالأداء كما يملكه الضامن ، فلا يأخذ الا ما دفعه .

ومنها: أنه ليس للضامن الحق فى مطالبة المدين الأصلى قبل أن يدفع عنه الدين الذى ضمنه فيه ، لأنه لا يملك الدين الا بعد أدائه كما تقدم .

ومثل ذلك ما اذا دفع الدين قبل وجوب دفعه على الأصيل ، فاذا استأجر شخص منزلا بأجرة يدفعها فى آخر الشهر وضمنه فيها شخص ، ثم دفعها الضامن ، فان الضامن لا يرجع بها ، وذلك لأن الأجرة لا تجب على المستأجر بمجرد العقد ، ولا تملك بالعقد أيضاً كما تقدم فى الاجارة ، فالضامن دفع مالا يملكه صاحب الدين أيضاً .

واذا دفع المدين الأصلى الدين ولم يعلم الكفيل بذلك فدفعه الكفيــل لصاحب الدين مرة أخرى فانه لا يرجع على المدين الأصلى ، وانما يرجع على صاحب الدين حيث أخذ حقه مرتين •

وهذا بخلاف ما اذا حل الدين على المدين قبل أن يكفله أحد ثم أتى بكفيل يضمنه اذا مدله صاحب الدين الأجل فقبل ، فان التأجيل يكون للأصيل والضامن معاً في هذه الحالة .

والفرق بين الحالتين ظاهر ، لأن الكفالة فى الحالة الأولى كانت مقررة من قبل ، فكان لصاحب الدين الحق فى مطالبة الضامن والكفيل ولا يلزم من مد المطالبة للكفيل تأجيل الدين للأصيل . أما فى الحالة الثانية فان الكفالة لم تكن موجودة ، وليس لصاحب الدين حق يصح تأجيله الا نفس الدين ، ومتى تأجل الدين فقد تأجل بالنسبة للمدين وللضامن •

ومع ذلك فان صاحب الدين اذا اشترط أن يكون التأجيل خاصاً بالضامن لا بالأصيل ، فانه يعمل بشرطه ويكون له الحق فى مطالبة الأصيل بسداد دينه متى شاء ، ومثل ذلك ما اذا قال الكفيل أجلنى أنا فأضاف الأجل ألى نفسته خاصة .

ومنها: أن الدين المؤجل يحل بموت المدين أو بموت الضامن ، فاذا مات الضامن وأخذ صاحب الدين حقه من ورثته فليس له الحق فى مطالبة المدين الاعد حلول أجل الدين ، وكذلك اذا مات المدين وحل دينه فليس لصاحب الدين مطالبة الضامن الاعند حلول الأجل ، واذا مات اثنان معاً كان صاحب الحق مخيراً بين أن يأخذه من تركة أيهما شاء .

ومنها: أنه اذا صالح الكفيل صاحب الدين على نفسه بأن كان دينه أنها فرض بأن يأخذ خمسمائة ويترك الباقى ، فان الصلح ينفذ بالنسبة للأصيل والوكيل فى ثلاثة أحوال:

- ( الحالة الأولى ) : أن يشترط الكفيل براءتهما معاً •
- (الحالة الثانية): أن يشترط براءة الأصيل ويسكت عن نفسه ·
- (الحالة الثالثة) أن يسكت ولم يشترط شيئاً ، أما اذا اشترط براءة نفسه فقط فان ذلك يكون فسخاً للكفالة ، ويبقى الدين فى ذمة الأصيل فيأخذ منه صاحب الدين الخمسمائة الباقية له ، ويأخذ الكفيل الخمسمائة الباقية ويأخذ الكفيل الخمسمائة التي دفعها لصاحب الدين •

ومنها : أن المدين اذا دفع الدين للكفيل قبل أن يدفعه الكفيل لصاحب الدين فان ذلك يحتمل ثلاثة أمور :

الأمر الأول: أن يدفعه تعجيلا لقضاء الدين كأن يقول له: خذ ما على من الدين الذى ضمنتنى فيه قبل أن تؤديه ، وفى هذه الحالة يصبح ذلك الدين ملكا للضامن ، فليس للمدين أن يسترده منه ثانيا ، ولو لم يسلمه لصاحبه ، لأنك قد عرفت فى تعريف الكفالة أن الكفالة تقتضى دينا ومطالبة للدائن فى ذمة المدين مؤجلين الى أن يدفع الدين لصاحبه ، فاذا عجل المدين دفع الدين للضامن فقد ملكه ملكاً صحيحاً ، فاذا اتجر فيه وربح كان له ربحه حلالا طيباً ، واذا هلك فى يده كان ضامناً له ومسئولا عنه .

الأمر الثانى: أن يدفعه له على وجه الرسالة ، كأن يقول له: خد دين فلان الذى ضمنتنى فيه وادفعه له ، فان الدين يكون أمانة فى يده ، وللمدين أن يسترده منه ثانيا قبل أن يدفعه لصاحبه على التحقيق ، واذا أتجر فيه وربح لا يحل له أن يأكل ربحه ، بل عليه أن يتصدق به كالعاصب ، واذا هلك الدين فى يده بدون تفريط فانه لا يضمنه ولا يكون مسئولا عنه ، لأنه أمين عليه .

الأمر الثالث: أن يدفعه له بدون أن يذكر أنه على وجه الرسالة أو على وجه تعجيل قضاء الدين ، وفى هذه الحالة يحمل على وجه القضاء • وعلى أي حال فاذا دفع المدين لصاحبه بعد أن أعطاه للضامن فانه يرجع على الضامن بما أعطاه له •

ومنها: أن الكفالة فى الضرائب ونحوها جائزة سواء كانت عادلة أو ظالمة، فبجوز للشخص أن يضمن غيره فى عوائد الاملاك المقررة سنويا ، وفى الخراج المقرر كذلك ونحو ذلك [ مما يأخذه الحاكم من مكوس واتاوات ورسوم وغيرها لينفقه فىأوجه حفظ الأمن وانشاء المصالح العامة والمرافق النافعة من شق الأنهار وبناء القناطر وتعييد الطرق وتعيين الشرط ومطاردة اللصوص واقامة الحدود ] وغير ذلك من المصالح العامة .

وبعضهم يقول: أن المكوس والاتاوات والضرائب الجائرة والظالمة لا يصح فيها الضمان، والرأيان مصححان ولكن الأول أرجح، ويرجع الكفيل بما دفعه على المضمون أن كانت الكفالة بأمره.

ومنها: أن الخبر المبنى على غلبة ظن الشخص واجتهاده لا يكون ضماناً ملزماً للمخبر به • مثلا: إذا قال شخص لآخر: اسلك هذه الطريق فانها أمن فسلكها فلقيه لص سلبه ماله ، فإن المخبر الذي قال له: إنها أمن لا يضمن لأن عبارته هذه مبنية على ما يظنه ، وقد يكون مخطئاً أو يكون قد عرض عليها خلل الأمن وهو لا يدرى •

نعم اذا كانهذا القول بأن قال له: اسلك هذا الطريق فان كان مخوفاً ونهب مالك فأنا ضامن ، فقعل ونهب ماله ، فقد اختلف فيه ، فقال بعضهم : ان يضمن ما فقده من المال ، وبعضهم قال : لا يضمن ، وذلك لأنه يشترط لصحة الضمان أن يكون المضمون معلوماً ، وأمن الطريق مجهول ، فكيف يصح الضمان ؟

وقد أجاب القائلون بصحة الضمان في مثل هذا مع جهل المكفول عقب بطريقة استثنائية زجرا للناس عنه ، فان خطورة هذه الأمور تستدعى احتياطا خاصا ، فاذا عرف الناس عدم المؤاخذة فيما يقولونه من ذلك يقدمون عليه بلا مبالاة وان كان مجهولا ولكن الضمان صحيح لأن فيه تغريرا ، والعسرر يوجب الرجوع على من غرر اذا كان بالشرط ، فانه جواب لا يجدى ، لأن ضمان الغرر هو في الحقيقة ضمان الكفالة ، فيشترط له ما يشترط لها .

ومنها: أنه اذا قال زيد لعمرو: ضمنت لك خالداً بما يقضى لك به عليه القاضى ثم غاب خالد المضمون ، فادعى عمرو المضمون له على زيد الضامن أن له كذا على خالد المضمون الغائب وبرهن على ذلك ، فانه لا يقبل منه ، وذلك لأنه لا يمكن القضاء على الغائب الا اذا ادعى حقا على الحاضر لا يمكن اثباته الا على الغائب ، وليس للمدعى حق على الكفيل ، لأنه انما كفله بما يقضى به القاضى على الفائب ، فاذا أقام البينة على أن القساضى قضى على المضمون عليه بكذا قبل غيابه وبعد الكفالة ، فاذا كانت الكفالة بأمر الغائب ، فانه يقضى له على الكفيل قصداً وعلى الغائب ضمناً ، وان حضر الغائب وأنكر فلا يلتفت لانكاره ، أما اذا كانت الكفالة بغير أمره قضى على الكفيل دون

### أما المالكية فقالوا: (١) تتعلق بالكفالة أحكام كثيرة:

منها: أنه يصح الضمان بدون اذن من عليه الدين ، وهو المضمون عنه ، فاذا كان لشخص دين على آخر فضمن الدين ثالث بدون اذن من عليه الدين وهو المضمون عنه ، فاذا كان لشخص دين على آخر فضمن الدين ثالث بدون اذن المدين صح الضمان ولزم ، وبعضهم يقول : لا يصح الضمان بدون اذن المدين ، والا فلا يلزمه الدفع ، وكذا يصح لشخص أن يؤدى دين آخر بدون اذنه ، ويجبر صاحب الدين على قبوله بشرط أن يكون الغرض مدن ذلك الشفقة والرفق بالمدين ،

أما اذا كان الغرض سداد دينه ليشهر بمطالبته عند الرجوع عليه أو يؤديه بمداينته إياه لعداوة بينهما فانه لا يصح ، وليس لمن سدد دين غيره بقصد الاضرار به مطالبة عليه مطلقاً .

ومثل ذلك ما اذا اشترى شخص دين آخر ليفيظه بالمطالبة ، ويشهر به لعداوة بينهما فان ذلك الشراء لا يصح ، وعلى رب الدين أن يرد الشمن الذي باع به الدين للمشترى ، فان ضاع منه فان كان من الأشياء المثلية فعليه رد مثله ، وان كان من الأشياء التي لها قيمة فان مات قبل أن يرد الثمن أو غاب عن البلد فليس للذي اشترى منه الدين أن يطالب المدين ، بل الذي يتولى مطالبته الحاكم ليأخذ منه المبلغ ، ويدفعه للمشترى ، ولكن لا يجب على البائع أن يرد ثمن الدين الذي قبضه ، الا اذا علم أن غرض الشترى هو الاضرار بالمدين والتشهير به •

أما اذا لم يعلم بذلك ، فان البيع ينفذ ، ولا يجب عليه رد الثمن ، وفى هذه الحالة لا يكون للمشترى الحق فى أن يتولى مطالبة المدين ، بل يبيع الدين لغيره ، وبعضهم يقول : يفسخ الدين مطلقاً علم أو لم يعلم ، والأول أظهر .

<sup>(</sup>١) المرجع السابق ،

ومنها: أنه اذا ادعى شخص أن له دينا على غائب فقال آخر: أنا ضامن لذلك الدين ثم حضر العائب وأنكر الدين ولم يثبت الدين ببينة ونحوها ، فاذ القر العائب بالدين وكان موسرا فان الضمان يلزم • أما اذا كان معسرا فان الضمان يسقط لاحتمال أنه قد تواطأ مع المدعى على أكل مال الضامن •

ومنها : أنه يلزم من براءة المضمون براءة الضامن ، ولا يلزم من براءة الضامن براءة المدين •

مثلا: اذا ضمن شخص دينا في ذمة آخر فتنازل صاحب الدين عن دينه كأن وهبه للمديون أو أبرأه منه أو أحاله على دين ثابت لازم فان ذمة الضامن تبرأ • ومثل ذلك ما اذا مات المدين عن مال ، وصاحب الدين وارثه ، فان ذمته تبرأ ، ودمة الضامن تبعاً ، بخلاف ما اذا مات المدين مفلساً فان ذمة الضامن لا تبرأ بموته ، فهذه أمثلة براءة الضامن ببراءة المضمون •

أما اذا برىء الضامن ؛ فان المضمون قد لا يبرأ ، فالأول كما اذا دفع الضامن الدين فان ذمة كل منهما تبرأ من الدين ، فلا يكون لصاحبه حق فبلهما • والثاني : كما اذا وهب صاحب الدين للضامن الا اذا قبض الدين قبل أن يحصل لصاحب الدين مانع يمنع من الهبة •

وكذا اذا كان الضمان مؤقتاً بمدة كأن يقول الضامن ضمان دين فلان على في مدة شهرين مثلاً ، بحيث اذا مات أو أفلس فيهما كنت ملزماً بدينه و فلزمه الضامن تبرأ بعد انقضاء الشهرين ، وتبرأ ذمة المدين الأصلى \_ ومن ذلك تعلم أنه يجوز أن يكون الضمان مؤقتاً بمدة معينة •

ومنها أنه لا يجوز لصاحب الدين أن يطالب الضامن الا فى أوبعة أحوال :

الحالة الأولى : أن يكون المضمون الأصلى مقلساً •

الحالة الثانية : أن يكون موسراً ، ولكنه مماطل معروف باللدد في الخصومة والشدة فيها •

الحالة الثالثة: أن يكون المدين الأصلى غائباً ، وليس له مال يمكن سداد الدين منه ، أما اذا كان له مال يستطيع صاحب الدين أن يأخذ منه بدون صعوبة ولا مشقة فليس له فى هذه الحالة مطالبة الضامن .

ke m

الحالة الرابعة: أن يشترط صاحب الدين أن يأخذ دينه من أيهما جاء ، فان له فى هذه الحالة أن يطالب ، ومثل ذلك أن يشترط مطالبة الضامن فى حالة معينة كعسر المضمون أو موته أو نصو ذلك هو الراجح ، وبعضهم يقول: ان صاحب الدين مخير بين أن يطالب الضامن أو يطالب المضمون على أى حال ،

ومنها أن الدين المؤجل يصح فى ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى: موت الضامن اذا ترك مالا يكفى لسداد كل الدين أو بعضه ، فاذا ترك كل الدين كان لصاحب الدين الخيار فى أن يأخذ دينه من بركة الضامن أو أن يتبع المضمون الأصلى ، فاذا أخذ دينه من تركة الضامن ، فليس لورتته مطالبة المضمون ، الا بعد حلول أجل الدين ، ولو كان المضمون حاضرا أو موسرا ، لأن الدين فى هذه الحالة يعجل بالنسبة للضامن فقط ، بسبب موته موسرا ، فاذا مات الضامن معسرا فلا حق لصاحب الدين فى المطالبة الا عند حلول الأجل ، واذا ترك بعض الدين كان له الحق فى أخذه ويصبر بالبعض الآخر الى حلول الأجل .

الحالة الثانية: أن يفلس الضامن ، وفى هذه الحالة يكون صاحب الدين مخيراً بين أن يدخل مع الدائنين فى تصفية مال الضامن ، ويأخذ الحصة التى يستحقها معهم ، وليس للضامن أن يطالب بها الا بعد أن يحل الأجل .

الحالة الثالثة: أن يموت المدين موسراً وفى هذه الحالة لصاحب الدين أن يأخذ دينه من تركة الميت ولو لم يحل أجل الدين • أما اذا مات معسراً فليس لصاحب الدين أن يطالب الضامن الا بعد حلول الأجل ، لأنه لا يلزم من حلول الدين على الأصيل حلوله على الضامن •

ومنها أن الضامن أذا دفع الدين يرجع به على المضمون بعد أن يثبت أنه

دفعه ببينة أو اقرار من صاحب الدين بأنه استلم دينه أو نحو ذلك ، فاذا لم يثبت ذلك فليس له الحق فى الرجوع على المضمون • ثم ان كان الدين من الأشياء التي تقوم كالثياب \_ فان كان الضامن قد دفع الدين ثياباً من جس الثياب التي أخذها المدين \_ فانه يستحق أن يأخذ من المدين ثياباً مثلها •

أما أذا كان قد دفع قيمة الثياب فانه يلزم بالقيمة أن كانت القيمة أقل من الثياب ، فان كانت أكثر فان الذي يلزم المضمون بدفعه هو الثياب لا القيمة • هذا أذا كان الضامن قد دفع الثياب عنده ، أما أذا كان قد اشتراها من الغير فان كان شمن المثل بدون محاباة فان المدين يلزم به بدون خلاف •

أما أذا كان قد أشتراها بغبن ومحاباة ، فليس على المديون ألا ثمن المثل فقط ، فاذا أشترى ثياباً بعشرة وهي تساوي خمسة كان على المدين خمسة لا عشرة •

أما الكفالة بالحياة والكف لة بالتعويض على الحوادث أو الآفات أو المصائب التي قد تقع للانسان أو لسيارته أو لتجارته فسنبحثها في كتباب الشركة أن شاء الله تعالى •

# عقد التامين واعتباره عقد كفالة وحكم الشرع في هذه العقود والفرق بين التأمين وبين كفالة المعاش الحكومي لمن يبلغ سيسن التقاعد

لا شك أن صورة عقد التأمين لم يكن له مثيل فى عصور الاسلام الأولى، الأمر الذى فتح الباب على مصراعيه فى تناول هذه العقود من الفقهاء والباحثين فكانوا بين مؤيد لها باطلاق ، وبين مؤيد لبعضها منكر للبعض الآخر ، وبين منكر لها باطلاق .

وقد كان من شأن المحلين أن يسخروا عقولهم لالتماس الأدلة المبيحة ،

وسنرى من تفصيل هذه العقود بما يمكن تبين مكان الغرر والجهالة والجزاف فيها مما لا يسع المنصف الا الحكم بحرمتها ، لما فيها من عنصر الربا وبيسع المعدوم و

ولهم ادعاء أن التأمين تعاون على البر والتقوى ، وأنه يحقق أهدافا ندب اليها الدين وحث عليها ، ويصبون أدلتهم في هذا القالب : « عقود التأمين المساهمة تحقق التعاون والتضامن ، والتعاون والتضامن مقصودان للشارع ، وما كان من مقاصد الشرع فلا يصادر » ويقول الدكتور حسين حامد حسان : ( ونحن نوافقهم على المقدمة الثانية ونخالفهم في الأولى ، لأن مشروعية العاية والمقصد لا تستلزم بالضرورة مشروعية وسيلة عينة توصل اليها ) •

وبداية صناعة عقود التأمين الذي كان يسمى بالسيكورتاه قام على أيدى اليهود في أوربا وأمريكا ثم انتقل بعد أن اجتاحت الشرق جيوش الغمسرب ونظمه وقوانينه وأعرافه بفسادها وشططها وعددم ملاءمتها ، وما فيها مسن مجافاة للاسلام وتعاليمه • ولقد توهم بعض المشتغلين بالفقه ويميلون الى كل شيء عصري حديث أن التأمين لا يوجد دليل شرعي على حرمته باعتبار كونه نظاماً مستحدثاً ليس للشارع نص في حرمته فضلا عن أنه بالنسبة للأفسراد: « انضمام الى اتفاق تعاوني نظم تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس يتعرضون جميعاً للخطر » « وأن ما يدفع الى شركات التأمين من أقساط فمركزها ووضعها بالنسبة اليه مركز المال الذي يوضع تحت وصايتها وولايتها » وأن المعاوضة في عقد التأمين « انما هي بين القسط الذي يدفعه المؤمن له ، والأمان الذي يحصل عليه بمقتضى العقد » « وأن المستأمن يحصل على هذا العوض بمجرد عقد التأمين دون توقف على وقوع الخطر » ويصل بعضهم في الاغراق فى تسويغ عقد التأمين وحله الى القــولُّ بأن العقــد الذي يربط بين شركة التأمين والمؤمن له في التأمين على الحياة لحالة البقاء ، هو عقد مضاربة بجانب عقد التأمين ، وأن الأقساط التي يدفعها المؤمن في هذه الحالة هي مال المضاربة وأن الشركة لا تملكها ، بل تتجر له فيها والربح بينها وبين المؤمن له ، وأنَّ مبلغ التأمين الذي تدفعه الشركة للمؤمن له عند بقائه حيا في المدة المتفيق عليها ، هو رأس مال المضاربة مضافا اليه الربح ، وأنه لا مانع يمنع في الشرع من أن يكون الربح في عقد المضاربة محدداً بنسبة من رأس المال لا من الربح ، فهذه كلها افتراضات غير قائمة ، وليس لها سند من نصوص القانون ولا آراء الشراح ، ومن ثم يحكم على معاملة غير موجودة في حين أنه يترك الحكم في المعاملة القائمة التي طلب منه بيان حكم الشرع فيها م

وقال هؤلاء: ان تظرية التأمين ليست الا تعاوتا منظما تنظيما دقيقا بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد حتى اذا تحقق الخطر بالنسبة الى بعضهم تعاون الجميع في مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم ، يتلافون بها أخطاراً وأضراراً جسيمة ، تحقيق بمن نزل به الخطر منهم لولا هذا التعاون ، فالتأمين اذن تعاون محمود ، تعاون على البر والتقوى ، يبر به المتعاونون بعضهم بعضاً ، ويتقون جميعاً شر المخاطر التي تهددهم .

ويقول هؤلاء أيضاً: انه \_ أى التأمين \_ ليس الا انضماما الى اتفاق تعاونى منظم تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس الذين يتعرضون جبيعاً الخطر ، حتى اذا حاق الخطر ببعضهم تعاون الجميع على رفعه أو تخفيف ضرره ببذل ميسور لكل منهم يتلافون به ضرراً عظيماً نزل ببعضهم .

ثم يقولون أيضاً: ان المههوم الماثل فى أذهان علماء القانون لنظام التأمين أنه نظام تعاونى يؤدى الى تفتيت أجزاء المخاطر والمصائب وتوزيعها على مجموع المستأمنين عن طريق التعويض الذى يدفع للمصاب من المال المجموع من حصيلة أقساطهم ، بدلا من أن يبقى الضرر على عاتق المصاب وحده ، ويقولون : ان الاسلام فى جميع تشريعاته المتعلقة بتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية يهدف الى اقامة مجتمع على أساس التعاون والتكافل المطلق فى المحقوق والواحيات ،

وهذا الكلام فيه من التجاوزات والمغالطات ما يدعو الى الغفلة عن الوسائل المعظورة لغاية ليست مطابقة لغايات الشارع في تنقيلة الكسب والمعاوضات من الجهالة والضرر والربا • ولكن الذين يصفون التأمين بالصيع

التى سقناها آنفا يقولون: ان التأمين باعتباره فكرة ونظاماً غير منظور الى الوسائل العملية لتحقيق الفكرة وتطبيق النظام يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وتدل عليه أو تدعو اليه أدلتها الجزئية .

ولو كان عقد التأمين عقد معونة ورفق كما يزعبون لما جاز لهم أن يأكلوا أكثر ما دفعه اذا انقطع عن سداد الأقساط لمرض أو عجز أو عمد ، فأين المعونة وأين الرفق ٢٠٠٠

والأصوليون يقولون: « التصرفات (١) ثلاثة أقسام: طرفان وواسطة • فالطرفان أحدهما: معاوضة صرفة فيتجنب فيها ذلك ــ أى الجهـــالة والعرر ــ لا ما دعت الضرورة اليه •

وثانيهما: ما هو احسان صرف لا يقصد به تنمية المال ، كالصدقة والهبة والابراء ، فان هذه التصرفات لا يقصد بها تنمية المال ، بل ان فاتت على من أحسن اليه بها فلا ضرر عليه ، فانه لم يبذل شيئا ، بخلاف القسم الأول اذا فات بالغرر والجهالات ضاع المال المبذول في مقابلته ، فاقتضت حكمة الشرع منع الجهالة فيه ، أما الاحسان الصرف فلا ضرر فيه ، فاقتضت حكمة الشرع وحثه على الاحسان التوسعة فيه بكل طريق ، بالمعلوم وبالمجهول ، فان ذلك أيسر لكثرة وقوعه قطعا ، وفي المنع من ذلك الى تقليله ، فاذا وهب له بعير شارد جاز أن يجده فيحصل له ما ينتفع به ولا ضرر عليه ان لم يجده ، لأنه لم يبذل شيئا ، وهذا \_ أى ما قاله مالك \_ فقه جميل ، وأما الواسطة بين الطرفين فهو النكاح » •

وأصحابنا الذين يرفضون عقد التأمين ينكرون أن يكون هذا العقد مقصوداً به التعاون وبذل الاحسان، بل انه عمل تجارى مقصود به الربح والكسب، فهو عقد معاوضة وليس عقد تبرع باتفاق فقهاء القانون الوضعى

<sup>(</sup>١) الفروق للقرافي ج ١ م ص عام

وعلماء الشريعة اذ ليس بين المتعماملين مع الشركة علاقات أو اتفعاق على التعاون أو بذل الاحسان ، ولا ذكر لهذا في العقود المسرمة بين الشركات وبين آحاد المتعاملين .

# الضمان الاجتماعي ، والتأمين التعاوني

وما يقال فى شركات التأمين وعقدودها لا يقال بالضرورة فى الضمان الاجتماعي الذى ترتبه وزارة الشئون الاجتماعية لمنح العمال عند العجز أو الشيخوخة أو المرض أرزاقا تجرى عليهم مقابل نسبة محتسلة تقتطع من رواتبهم ، وهذه من الأمور التي لا يقصد منها الربح أو الكسب التجارى ، وقد تتبرع الحكومة بالفرق حين عجز ما يجمع من العاملين عن الوفاء بأعباء النفقات والأرزاق والرواتب التي التزمت بها ، وقد تمنح مسن تتوفر فيهم صفات العجز أو الشيخوخة أو المرض دون أن يكون منهم اشتراك بأقساط دفعوها .

وقد أصدر المجمع الفقهي برابطة العالم الاسلامي فتواه الآتية :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى جداه ٠٠ أما بعد :

قان مجمع الفقه الاسلامي في دورته الأولى المنعقدة في ١٠ شعبان ١٣٩٨ هـ بسكة المكرمة بمقر رابطة العالم الاسلامي نظر في موضوع التأمين فأنواعه المختلفة بعد ما اطلع على كثير مما كتبه العلماء في ذلك ، وبعد ما اطلع أيضاً على ما قرره مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السحودية في دورته العاشرة المنعقدة بمدينة الرياض بتاريخ ٤-٤-١٣٩٧ هـ من التحريم بأنواعه وبعد الدراسة الوافية وتداول الرآى في ذلك قرر المجلس بالأكثرية تحريم التأمين بجميع أنواعه سواء كان على النفس أو البضائع التجارية أو غير ذلك من الأموال ٠

كما قرر مجلس المجمع بالاجماع الموافقة على قرار مجلس هيئة كبــار

العلماء من جواز التأمين التعاوني بدلا من التأمين التجاري المحرم والمنوه عنه. آنفا ، وعهد بصياغة القرار الى لجنة خاصة .

## تقرير اللجنة الكلفة باعداد قرار مجلس المجمع حول التامين

بناء على قرار مجلس المجمع المتخذ بجلسة الأربعاء ١٤ شعبان ١٣٩٨ هـ المتضمن تكليف كل من أصحاب الفضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد محمد الله السبيل بصياغة قسرار المجمع حول التأمين بشتى أنواعه وأشكاله • وعليه فقد حضرت اللجنة المشار اليها وبعد المداولة أقرت ما يلى :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصبحابه ومــن اهتدى بهداه •• أما بعد :

فان مجمع الفقه الاسلامي في دورته الأولى المنعقدة في ١٠ شعبان ١٣٩٨ هـ بمكة المكرمة بمقر رابطة العالم الاسلامي نظر في موضوع التأمين بأنواعه المختلفة بعد ما اطلع على كثير مما كتبه العلماء في ذلك ، وبعد ما اطلع أيضا على ما قرره مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في دورته العاشرة بمدينة الرياض بتاريخ ٤-٤-٧٠ هـ بقراره رقم (٥٥) من التحريم للتأمين التجاري بأنواعه ٠

وبعد الدراسة الوافية وتداول الرأى فى ذلك قرر مجلس المجمع الفقهى بالاجماع عدا فضيلة الشبيخ مصطفى الزرقا تحريم التأمين بجميع أنواعه سواء كان على النفس أو البضائع التجارية أو غير ذلك للأدلة الآتية :

أولا: عقد التأمين التجارى من عقود المعاوضات المالية الاجتماعية المشتملة على الغرر الفاحش ، لأن المستأمن لا يستطيع أن يعرف وقت العقد مقدار ما يعطى أو يأخذ فقد يدفع قسطا أو قسطين ثم تقبع الكارثة فيستحق ما التزم به المؤمن ، وقد لا تقع الكارثة أصلا فيدفع الأقساط ولا يأخذ شيئاً ، وكذلك المؤمن لا يستطيع أن يحدد ما يعطى ويأخذ بالنسبة لكل عقد بمفرده،

وقد ورد في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن بيسم

الثانى: عقد التأمين التجارى ضرب من ضروب المقامرة لما فيه من المخاطرة فى معاوضات مالية، ومن الغرم بلا جناية أو تسبب فيها ، ومن الغنم بلا مقابل آو مقابل غير مكافى ، فإن المستأمن قد يدفع قسطا من التأمين ثم يقع الحادث فيعرم المؤمن كل مبلغ التأمين، وقد لا يقع الحطر ، ومع ذلك يغنم المؤمن أقساط الثأمين بلا مقابل ، وإذا استحكمت فيه الجهالة كان قماراً ، ودخل فى عموم النهى عن الميسر فى قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا الما الخمر والميسر والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ) (١)

الثالث: عقد التأمين التجارى يشتمل على ربا الفضل والنساء ، فان الشركة اذا دفعت للمستأمن أو لورثته أو للمستفيد أكثر مما دفعه من النقود نها فهو ربا فضل ، والمؤمن يدفع ذلك للمستأمن بعد مدة ، فيكون ربا نساء ، وكلاهما واذا دفعت الشركة للمستأمن مثل ما دفعه لها يكون ربا نساء فقط ، وكلاهما محرم بالنص والاجماع ،

الرابع: عقد التأمين التجارى من الرهان المحرم، لأن كلا منه ما فيه خهالة وغرر ومقامرة، ولم يبح الشرع من الرهان الا ما فيه نصرة للاسلام، وظهور لأعلامه بالحجة والسنان، وقد حصر النبى صلى الله عليه وسلم رخصة الرهان بعوض في ثلاثة بقوله صلى الله عليه وسلم:

« لا سبق الا في خف أو حافر أو نصل (٢) » وليس التأمين من ذلك ولا شبيها به ، فكان محرماً •

الخامس: عقد التأمين التجارى فيه أخذ مال الغير بلا مقابل ، وأخذ بلا مقابل ، وأخذ بلا مقابل في عقود المعاوضات التجارية محرم لدخوله في عموم النهي في قوله

<sup>. (</sup>١) الآية ٩٠ بن سورة المالدة بن

<sup>(</sup>۲) رواه ابو داود الطيالسي واحمد في مسنده وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والسفقي .

تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (١) .

السادس: فى عقد التأمين التجارى الالزام بما لا يلزم شرعاً ، قان المؤمن لم يحدث الخطر منه ، ولم يتسبب فى حدوثه ، وانما كان منه مجرد التعاقد مع المستأمن على ضمان الخطر على تقدير وقوعه مقابل مبلغ يدفعه المستأمن له ، والمؤمن لم يبذل عملا للمستأمن فكان حراماً وأما ما استدل به المبيحون للتأمين التجارى مطلقاً أو فى بعض أنواعه فالجواب عنه ما يلى :

(أ) الاستدلال بالاستصلاح غير صحيح ، فان المصالح في الشريعية الاسلامية ثلاثة أقسام:

قسم شهد الشرع باعتباره فهو حجة .

وقسم سكت الشرع عنه فلم يشهد له بالفاء ولا اعتبار فهو ( مصلحة مرسلة ) وهذا محل اجتهاد والمجتهدين .

والقسم الثالث ما شهد الشرع بالغائه ، وعقود التأمين التجارى فيها جهالة ، وغرر ، وقمار ، وربا ، فكانت مما شهد الشرع بالغائه لغلبة جانب المصلحة .

(ب) الاباحة الأصلية لا تصلح دليلا هنا ، لأن عقود التأمين التجارى قامت الأدلة على مناقضتها لأدلة الكتاب والسنة ، والعمل بالاباحة الأصلية مشروط بعدم المنافى بينها أو المنافى لها ، وقد وجد فبطل الاستدلال بها ،

(ج) ـ الضرورات تبيح المحظورات ـ لا يسمح الاستدلال به هنا ، فان ما أباحه من طرق كسب الطيبات أكثر أضعافاً مضاعفة مما حرمه عليهم فليس هناك ضرورة معتبرة شرعاً تلجىء الى ما حرمته الشريعة من التأمين .

(د) لا يصح الاستدلال بالعرف فان العرف ليس من أدلة تشريع الأحكام وانما يبنى عليه فى تطبيق الأحكام وفهم المراد من ألفاظ النصــوص، ومن

<sup>(1)</sup> من الآية ٢٩ من سورة النساد،

عبارات الناس في ايمانهم وتداعيهم وأخبارهم وسائر ما يحتاج الى تحديد المقصود منه من الأفعال والأقوال ، فلا تأثير له فيما تبين أمره ، وتعيين المقصود منه ، وقد دلت الأدلة دلالة واضحة على منع التأمين فلا اعتبار به معها .

(ه) الاستدلال بأن عقود التأمين التجارى من عقود المضاربة أو فى معناها غير صحيح ، فإن رأس المال فى المضاربة لم يخرج عن ملك صاحبه ، وما يدفعه المستأمن يخرج بعقد التأمين من ملكه الى ملك الشركة حسبما يقضى به نظام التأمين ، وإن رأس مال المضاربة يستحقه ورثة مالكه عند موته ، وفى التأمين قد يستحق الورثة حظاماً حميلغ التأمين أو مبلغاً غير محدود ،

(و) قياس عقود التأمين على ولاء الموالاة عند من يقول به غير صحيح ، فانه قياس مع الفارق ، ومن الفروق بينهما أن عقود التأمين هدفها الربح المادى المشوب بالغرز والقمار وفاحش الجهالة بخلاف عقد ولاء الموالاة ، فالقصد الأول فيه التآخى في الاسلام والتناصر والتعاون في الشدة والرخاء وسائر الأحوال ، وما يكون من كسب مادى فالقصد اليه بالتبع ،

(ز) قياس عقد التأمين التجارى على الوعد الملزم عند من يقول به لا يصح ، لأنه قياس مع الفارق ، ومن الفروق أن الوعد بقرض أو اعارة أو تحمل خسارة مثلا من باب المعروف المحض ، فكان الوفاء به واجبا أو مسن مكارم الأخلاق ، بخلاف عقود التأمين فانها معاوضة تجارية باعثها الربح المادى ، فلا يفتقر فيها ما يفتقر في التبرعات من الجهالة والغرر .

(ح) قياس عقود التأمين التجارى على ضمان المجهول ، وضمان ما لم يجب ، قياس غير صحيح ، لأنه قياس مع الفارق أيضاً ، ومن الفروق ان الضمان نوع من الترع يقصد به الاحسان المحض ، بخلاف التأمين فانه عقد معاوضة تجارية يقصد منها أولا الكسب المادى فانترتب عليه معروف فهو تابع غير مقصود اليه ، والأحكام يراعى فيها الأصل لا التابع مادام تابعاً غير مقصود اليه ،

(ط) قياس عقود التأمين التجارى على ضمان خطر الطريق لا يصبح، فانه قياس مع الفارق كما سبق في الدليل قبله •

- (ى) قياس عقود التأمين التجارى على ظام التقاعد غير صحيح ، فانه قياس مع الفارق أيضاً ، لأن ما يعطى من التقاعد حق الترم به ولى الأمر باعتباره مسئولا عن رعيته ، وراعى فى صرفه ما قام به الموظف من خدمة الأمة، ووضع له نظاماً يراعى فيه مصلحة أقرب الناس الى الموظف ، ونظر الى مظنة الحاجة بهم ، فليس نظام التقاعد من باب المعاوضة المالية بين الدولة وموظفيها، وعلى هذا لا شبه بينه وبين التأمين الذى هو من عقود المعاوضات الماليسة التجارية التى يقصد بها استعلال الشركات للمستأمنين والكسب من ورائهم بطرق غير مشروعة ، لأن ما يعطى فى حال التقاعد يعتبر حقا التزم به مسن حكومات مسئولة عن رعيتها ، وتصرفها لمن قام بخدمة الأمة كفاء لمعروفه وتعاونا معه جزاء تعاونه ببدنه وفكره ، وقطع الكثير من فراغه فى سسبيل النهوض معها بالأمة ،
- (ك) قياس ظام التأمين التجارى وعقوده على ظام العاقلة لا يصبح ، فانه قياس مع الفارق ، ومن الفروق أن الأصل فى تحمل العاقلة لدية الخطف وشبه العمد ما يينهما وبين القاتل خطأ أو شبه العمد من الرحم والقرابة التى تدعو الى النصرة والتواصل والتعاون واسداء المعروف ولو دون مقابل ، وعقود التأمين تجارية استغلالية ، تقوم على معاوضات مالية محضة ، لا تمت الى عاطفة الاحسان وبواعث المعروف بصلة .
- (ل) قياس عقود التأمين التجارى على عقود الحراسة غير صحيح لأنب قياس مع الفارق أيضاً ومن الفروق أن الأمان ليس محلا للعقد فى المسألتين، وانما محله فى تأمين الأقساط ، ومبلغ التأمين وفى الحراسة الأجرة وعمسل الحارس أما الأمان فغاية ونتيجة والالما استحق الحارس الأجرة عند ضياع المحروس •
- (م) قياس التأمين على الايداع لا يصح لأنه قياس مع الفارق أيضاً فان الأجرة فى الايداع عوض عن قيام الأمين بحفظ شيء فى حوزته يحوطه بخلاف التأمين ، فان ما يدفعه المستأمن لا يقابله عمل من المؤمن ، ويعود الى المستأمن بمنفعة ، انما هو ضمان الأمن والطمأنينة ، وشرط العوض عن

الضمان لا يصح ، بل هو مفسد للعقد ، وان جعل مبلغ التأمين في مقابلة الأقساط كان معاوضه تجارية جعل فيها مبلغ التأمين أو رهنه (!) فاختلف على عقد الايداع بأجر .

( ن ) قياس التأمين على ما عرف بقضية تجار البز مع الحاكة لا يصح ، والقرق بينهما أن المقيس عليه من التأمين التعاونى وهو تعاون محض والمقيس تأمين تجارى وهو معاوضات تجارية فلا يصح القياس .

كما قرر مجلس المجمع بالاجماع الموافقة على قرار مجلس هيئة كبار العلماء فى المملكة العربية السعودية رقم ( ٥١ ) وتاريخ ٤\_٤\_١٣٩٧ هـ من جواز التأمين التجارى المحرم ، والمنوه عنه آنف! للأدلة الآنية :

الأول: ان التأمين التعاوني من عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار، والاشتراك في تحمل المسئولية عند نزول الكوارث، وذلك عن طريق اسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر، فجماعة التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم وانما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر

الثاني: خلو التأمين التعاوني من الربا بنوعيه: ربا الفضل، وربا النساء، فليس عقود المساهمين ربوية، ولا يستغلون ما جمع من الأقساط في معاملات ربوية .

الثالث: أنه لا يضر جهل المساهمين فى التأمين التعاونى بتحديد ما يعود عليه من النفع لأنهم متبرعون ، فلا مخاطرة ولا غرر ، ولا مقامرة بخلاف التأمين التجارى فانه عقد معاوضة مالية تجارية .

الرابع: قيام جماعة من المساهمين أو من بمثلهم باستثمار ما جمع مسن الأقساط لتحقيق الغرض الذي من أجله أنشىء هذا التعماون مسواء كان القيام بذلك تبرعاً أو مقابل أجر معين .

ورأى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تعاونية مختلطة للأمور الآتية :

أولا: الالتزام بالفكر الاقتصادى الاسلامى الذى يترك للأفراد مسئولية القيام بمختلف المشروعات الاقتصادية ولا يأتى دور الدولة الاكعنصر مكمل لما عجز الأفراد عن القيام به ، وكدور موجه ورقيب لضمان نجاح هده المشروعات وسلامة عملياتها .

ثانياً: الالتزام بالفكر التعاوني التأميني الذي بمقتضاه يستقل المتعاونون بالمشروع كله من حيث تشفيله ومن حيث الجهاز التنفيذي ، ومسئولية ادارة المشروع •

ثالثاً: تدريب الأهالي على مباشرة التأمين التعاوني وايجاد المبادرات الفردية ، والاستفادة من البواعث الشخصية ، فلا شك أن مشاركة الأهالي في الادارة يجعلهم أكثر حرصاً ويقظة على تجنب وقوع المخاطر التي يدفعون مجتمعين تكلفة تعويضها مما يحقق بالتالي مصلحة لهم في انجاح التسامين التعاوني ، اذ أن تجنب المخاطر يعود عليهم بأقساط أقل في المستقبل ، كساأن وقوعها قد يحملهم على أقساط أكبر في المستقبل ،

رابعاً: ان صورة الشركة المختلطة لا يجعل التأمين كما لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه ، بل بمشاركة منها معهم فقط لحمايتهم ومساندتهم ، باعتبارهم هم أصحاب المصلحة الفعلية ، وهذا موقف أكثر ايجابية ليشعر معه المتعاونون بدور الدولة ولا يعفيهم فى نفس الوقت من المسئه لية .

ويرى المجلس أن يراعى فى وضع المواد التفصيلية للعمل بالتأمين التعاونى على الأسس الآتية :

## أسس التامين التعاوني كما وضعها الفقهاء

الأول: أن يكون لنظمة التأمين التعاوني مركز له فرع في كافة المدن ، وأن يكون بالمنظمة أقسام تتوزع وأن يكون بالمنظمة أقسام تتوزع بحسب الأخطار المراد تعطيتها ، وبحسب مختلف فئات ومن المتعاونين ، كأن يكون هناك قسم للتأمين الصحى ، وثان للتأمين ضد العجز والشيخوخة . . النخ . .

الثانى: أن تكون منظمة التأمين التعاوني على درجــة كبيرة من المرونة والبعد عن الأساليب المعقدة .

الثالث: أن يكون للمنظمة مجلس أعلى يقرر خطط العمل ، ويقتسرح ما يلزمها من لوائح وقرارات تكون نافذة اذا اتفقت مع قواعد الشريعة .

الرابع: يمثل الحكومة فى هذا المجلس من تختاره من الأعضاء ، ويمثل المساهمين من يختارونه ليكونوا أعضاء فى المجلس ليساعد ذلك على اشراف الحكومة عليها واطمئنانها على سلامة سيرها وحفظها من التلاعب والفشل .

الخامس: اذا تجاوزت المخاطر موارد الصندوق بما قد يستلزم زيادة الأقسام فتقوم الدولة والمشتركون بتحمل هذه الزيادة .

ويؤيد مجلس المجمع الفقهي ما اقترحه مجلس هيئة كبار العلماء في

<sup>(</sup>۱) براعى أن كافة لم ترد فى الكتاب المؤيز الاحالا ، ولم تسمع من العرب مضافة قال تعالى ( وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة ) وقال تعالى ( وما أرسلناك الا كافة للسامس يشيرا ونديرا ) وقال تعالى ( وما كان المؤمنين لينفروا كافة ) وعلى هذا كان ينبغى أن يقال ( وأن يكون بالمنظمة فروع في المدن كافة ) والله أعلم ( المطيعى ) .

قراره المذكور بأن يتولى وضع المواد التفصيلية لهذه الشركة التعاونية جماعة من الخبراء المتخصصين في هذا الشأن •

والله ولى التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه ••

نائب الرئيس محمد على الحركان الأمين العام لرابطة العالم الاسلامي الرئيس عبد الله بن حميد رئيس مجلس القضاء الأعلى

عبد العزيز بن عبد الله بن بازا الرئيس العام لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد في المملكة العربية السعودية

#### 

صالح بن عثيمين محمد رشيدي محمد بن عبد الله السبيل مصطفى الزرقا أبو بكر جومى

محمد محمود الصواف محمد رشید قبانی عبد القدوس الهاشمی

مخالفة الاستاذ الدكتور مصطفى الزرقا :

اخواني الأسانذة الفضلاء أعضاء المجمع الفقهي :

انی أخالف ما ذهبتم الیه من اعتبار التأمین الذی اسمیتموه تجاریا بمختلف أنواعه وصوره حراماً ، ومیزتم بینه وبین ما أسمیتموه تعاونیا ، وأری أن التأمین من حیث انه طریق تعاونی منظم لترمیم الأضرار التی تقع علی رءوس أصحابها من المخاطر التی یتعرضون لها وهو فی ذاته جائز شرعاً بجمیع صوره الثلاث ، وهی التأمین علی الأشیاء ، والتأمین من المسئولیة ، المسمی بالتامین ضد الغیر ، والمسمی خطأ بالتامین علی الحیاة جائز شرعاً ،

وان أدلتي الشرعية من الكتاب العزيز والسنة النبوية ، وقواعد الشريعة ومقاصدها العامة ، والشواهد الفقهية بالقياس السليم عليها ، ودفع توهم أنه يدخل فى نطاق القمار أو الرهان المحرمين ، ودفع شبهة أنه ربا ، كل موضح تمام الايضاح فى كتابى المنشور بعنوان (عقد التأمين ، وموقف الشريعة الاسلامية منه ) وأنتم مطلعون عليه مع بيان حاجة الناس فى العالم كله اليه م

وقد بينت لكم فى هذه الجلسة أيضاً أن التمييز بين تأمين تعاونى و تجارى لا سند له ، فكل التأمين قائم على فكرة التعساون على تفتيت الأضرار ، وترميمها ونقلها عن رأس المصاب ، وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من الرءوس لقاء كلفة بسيطة .

ولكن التأمين البدائي لما كان بين عدد قليل من الأشخاص الذين تجمعهم حرفة صغيرة أو سوق ، ويتعرضون لنوع من الأخطار فيساهمون في تكوين صندوق مشترك حتى اذا أصاب أحدهم الحطر والضرر عوضوه عنه من الصندوق الذي هو أيضاً مساهم فيه ، وهذا النوع الذي يسمى في الاصطلاح تبادليا ، وسميتموه ( تعاونيا ) لا تحتاج ادارته الى متفرغين لها ولا الى نفقات ادارة وتنظيم حساب الخ .

فاذا كثرت الرغبات في التأمين وأصبح يدخل فيه الألوف ب عشراتها أو مئاتها أو آلافها من الراغبين ، وأصبح يتناول عدداً كبيراً من أنواع الأخطار المختلفة في فانه عديد يحتاج الى ادارة متفرغة ، وتنظيم وتفقات كبيرة من أجور محلات وموظفين ووسائل آلية وغير آلية الخ ٥٠ وعندئد لابد لمن ينفرغون لادارته وتنظيمه من أن يعيشوا على حساب هذه الادارة الواسعة كما يعيش أى تاجر أو صانع أو محترف أو موظف على حساب عمله ٠

وعندئذ لابد من أن يوجد فرق بين الأقساط التي تجبى من المستأمنين وبين ما يؤدي من نفقات وتعويضات للمصابين عن اضرارهم لتربح الادارة المتفرغة هذا الفرق وتعيش منه كما يعيش التاجر من فرق السعر بين ما يشتري ويبيم •

ولتحقيق هذا الربح يبنى التأمين الذى أسميتموه تجاريا على حساب احصائى دقيق لتحديد القسط الذى يجب أن يدفعه المستأمن فى أنواع مسن

الأخطار • هذا هو الفرق الحقيقي بين النوعين ، أما المعنى التعاوني فلا فرق ميه بينهما أصلا من حيث الموضوع •

كما أنى أحب أن أضيف الى ذلك أن هذه الدورة الأولى لهذا المجمع الفقهى الميمون الذى لم يجتمع فيه الا نصف أعضائه فقط ، والباقون تخلفوا أو اعتذروا عن العضوية لظروفهم الخاصة لا ينبغى أن يتخذ فيها قرار بهذه السرعة بتحريم موضوع كالتأمين من أكبر الموضوعات المهمة اليوم خطورة وشأنا ، لارتباط مصالح جميع الناس به فى جميع أنحاء المعمورة ، والدول كلها تفرضه الزاميا فى حالات كالتأمين على السيارات ضد الغير ، صيانة لدماء المصابين فى حوادث السيارة من أفئدة تذهب هدراً اذا كان قائد السيارة أو مالكها مفلماً ٠

فاذا أريد اتخاذ قرار خطير كهذا ، وفى موضوع اختلفت فيه آراء علماء العصر اختلافاً كبيراً فى حله أو حرمته يجب فى نظرى أن يكون فى دورة يجتمع فيها أعضاء المجمع كلهم أو الا قليلا منهم ، وعلى أن يكتب لغير أعضاء المجمع من علماء العالم الاسلامى الذين لهم وزنهم العلمى ثم يبت فى مشل هذا الموضوع الخطير فى ضوء أجوبتهم على أساس الميل الى التيسير على الناس عند اختلاف آراء العلماء لا الى التعسير عليهم .

ولابد لى ختاماً من القول بأنه اذا كانت شركات التأمين تفرض فى عقودها مع المستأمنين شروطاً لا يقرها الشرع ، أو تفرض أسعاراً للأقساط فى أنواع الأخطار عالية بغية الربح الفاحش ، فهذا يجب أن تتدخل فيه السلطات المسئولة ، لفرض رقابة وتسعير لمنع الاستغلال ، كما توجب المذاهب الفقهية وجوب التسعير والضرب على أيدى المحتكرين لحاجات الناس الضرورية ، وليس علاجه تحريم التأمين ،

لذلك أرجو تسجيل مخالفتي هذه مع مزيد الاحترام لآرائكم •

دكتور مصطفى الزرقا

المملكة العربية السعودية رياسة ادارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء

# ملخص قرار هيئة كبار العلماء في جواز التامين التعاوني

وبعد الدراسة والمناقشة وتداول الرأى قرر المجلس جوازه ، وامكان الاكتفاء به عن التأمين التجارى فى تحقيق ما تحتاجه الأمة من التعاون على وفق قواعد الشريعة الاسلامية للأمور الآتية :

الأول: ان التأمين التعاوني من عقود التبرع يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار والاشتراك في تحمل المسئولية عند نزول الكوارث، وذلك عن طريق اسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر، فجماعة التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم وانما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر.

الثانى: خلو التأمين التعاونى من الربا بنوعيه ، ربا الفضل وربا النسيئة، فليس عقود المساهمين ربوية ولا يستغلون ما جمع من الأقساط فى معاملات ربوية .

الثالث: انه لا يضر جهل المساهمين فى التأمين التعاونى بتحديد ما يعود عليهم من النفع ، لأنهم متبرعون فلا مخاطرة ولا غــرر ولا مقامرة بخــلاف التأمين التجارى ، فانه عقد معاوضة مالية تجارية .

الرابع: قيام جماعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع مسن الأقساط لتحقيق الغرض الذي من أجله أنشىء هذا التعاون سواء كان القيام بذلك تبرعاً أو مقابل أجر معين .

ورأى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تعاونية مختلطة الأمور الآتية:

أولا: الالتزام بالفكر الاقتصادى الاسلامى الذى يترك للأفراد مسئولية القيام بمختلف المشروعات الاقتصادية به ، ولا يأتى دور الدولة الاكعنصر مكمل لما عجز الأفراد عن القيام به وكدور موجه ورقيب لضمان نجاح هذه المشروعات وسلامة عملياتها .

ثانياً: الالتزام بالفكر التعاوني التأميني الذي بمقتضاه يستقل المتعاونون بالمشروع كله من حيث تشعيله ومن حيث الجهاز التنفيذي ومسئولية ادارة المشروع •

ثالثاً: تدريب الأهالي على مباشرة التأمين ، وايجاد المبادرات الفردية والاستفادة من البواعث الشخصية ، فلا شك أن مشاركة الأهالي في الادارة تجعلهم أكثر حرصاً ويقظة على تجنب وقوع المخاطر التي يدفعون مجتمعين تكلفة تعويضها مما يحقق بالتالي مصلحة لهم في انجاح التأمين التعاوني اد أن تجنب المخاطر يعود عليهم بأقساط أقل في المستقبل ، كما أن وقوعها قد يحملهم أقساطاً أكبر في المستقبل ،

رابعا: ان صورة الشركة المختلطة لا يجعل التأمين كما لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه ، بل بمشاركة منها معهم ، فقط لحمايتهم ومساندتهم باعتبارهم هم أصحاب المصلحة الفعلية ، وهذا موقف أكثر إيجابية ليشعر معه المتعاونون بدور الدولة ، ولا يعفيهم في نفس الوقت من المسئولية و

هذا وقد نص القرار على أن يتولى وضع المواد التفصيلية للعمل بالتأمين التعاوني جماعة من الخبراء المختصين في هذا الشأن تختارهم الدولة ، وبعد انتهائهم من ذلك يعاد ما كتبوء الى مجلس هيئة كبار العلماء لدراسته وتطبيقه على قواعد الشريعة ، وبالله التوفيق ، الخاتم والتوقيع ،

## عقد التامين على الحياة

عرفنا من ثنايا ما أثبتناه آنها أن عقب التأمين هبو أن يدفع المستأمن المشركة قسطاً معيناً لمدة مسماة ، فاذا توفى فى اثناء هبذه المدة فان الشركة تؤدى لورثته القدر المتفق عليب ، بين الميت وبين الشركة ، ويتوقف دفع الأقساط من حين الوفاة ، وتكون الوفاة ابذانا بحلول دفع المبلغ المؤمن به ، ولو لم يدفع منه الا قسطا واحداً ، وقد ينص فى العقد على أنه اذا توقف عن دفع الأقساط لعذر أو عسرة وهو حى يخسر كل ما دفعه أو بعضه ، ويصفى دفع العقد بخسارة باهظة على المستأمن ، واذا استمر على قيد الحياة وأدى المقد بعسارة باهظة على المستأمن ، واذا استمر على قيد الحياة وأدى مضافاً اليه فوائد تقدر بحسب الشروط المتفق عليها فى العقد .

ولا شك في بطلان هذا العقد وحرمته لما يأتبي :

أولاً : لأنه عقد قمار في حقيقته ومعناه .

ثانياً : لأنه تسليم نقود منجمة فى نقود أكثر منها مؤجلة ، قد يتحصل عليه .

ثالثاً : ليس له ضرورة تلجىء اليه ولا حاجة يسوغ معها مثل هذا العقد ولا تقتضيه مصلحة وحتى لو أن حاجة سوغته أو مصلحة اقتضته فإننا نقول بحرمته .

# ادلة الجيزين لمقود التامين قالوا:

أولا : ان عقد التأمين عقد تعاون وتضامن اجتماعي اذ الفكرة الأساسية فيه هي التعاون على رأب آثار الكوارث الواقعة على الانسان في نفسه أو ماله عن طريق تجزئتها وتوزيعها على مجموع المستأمنين بدلا من أن يتحمل أضرارها الشخص المصاب وحده ، تأسيساً على أن التعاون على الخير أمسر تدعو اليه الشريعة .

ثانيا: ان عقد التأمين يمنح الأمان والاطمئنان للمستأمن على ماله ومستقبل حياته ، هذا الأمان من أعظم نعم الله وهو الذي من به على قريش بقوله: ( (١) فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم مسن خوف ) •

ثالثاً: ليست العقود في الشريعة محددة محصورة ، بل يجوز استحداث صور جديدة من العقود كلما دعت الحاجة ، والأصل في العقود الاباحة عند أكثر العلماء ما لم يرد نص يمنعها ، أو تكون مخالفة لقواعد الشريعة العامة القطعية ، وعقد التأمين لم يرد نص يمنعه ، وليس فيه ما يخالف قواعد الشريعة فضلا عن أن حاجة الناس تقتضيه فيكون جائزاً ،

رابعاً: ثم ان فى أحكام الشريعة وأصول فقهها ونصوص الفقهاء ما يصلح أن يكون مستنداً قياسيا واضحاً فى جواز التأمين من ذلك :

(أ) عقد الموالاة فى مذهب أبى حنيفة رحمه الله تعالى يتم بين شخص غير عربى مجهول النسب ، وشخص عربى يقول الأول للثانى : (أنت مولاى ترثنى اذا مت وتعقل عنى اذا جنيت ) فاذا قبل الآخر ، يصبح وليا للأول ، يرثه ادا مات من غير وارث ، وذلك فى مقابل أن يتحمل الدية عن صاحبه ، اذا ارتكب جناية خطأ توجب عليه الدية ، وهذا معنى : (تعقل عنى اذا جنيت) .

قالوا: وعقد الموالاة هذا الذي أجازه الأحناف فيه شبه كبير بعقب التأمين من المسئولية المدنية ، أي الضمان المالي الذي يترتب على المولى نتيجة لجناية الخطأ الصادرة عنه ، وذلك بسبب العقد رغم أن الولى المتعاقد لم يجن شيئاً ، وفي مقابل هذا التحمل \_ الاحتمالي غير المحقق \_ يستفيد الولى الارث من المولى اذا مات من غير وارث ، وهو أيضاً عوض غير محقق .

قالوا: والتأمين من المسئولية يشبه عقد الموالاة تماماً ، فمالك السيارة أو سائقها مسئول ماليا عما تلحق السيارة بالغير من الأضرار ، وشركة

<sup>(</sup>۱) سورة إقريش .

التأمين تحل محله فى تحمل هذه المسئولية ، كما يحل الولى محل المولى من الأرث عند وفاة المولى بدون وارث .

#### (ب) نظام العاقلة في الاسلام:

وهو نظام وردت به السنة الصحيحة وأخذ به أئمة المذاهب ، وخلاصته أنه اذا جنى أحد جناية قتل غير عمد فوجبت عليه الدية فان الشريعة تفرض الديه على أفراد العاقلة (عاقلة القاتل) الذين يكون بينه وبينهم التناصر عادة وهم الرجال البالغون من عشيرته ، ويسمون العاقلة ، فتقسط عليهم الدية فى ثلاث سنين بحيث لا يصيب أحداً منهم ما هو فوق طاقته .

ولقد كانت عاقلة القاتل تتحمل عنه قبل الاسلام تبرعاً منها ، فجاء الشرع وجعله لازماً • ويقول هؤلاء: ان نظام العواقل في الاسلام يهدف الى غايتين:

( الأولى ) تخفيف أثر المصيبة على الجاني المخطىء •

( والثانية ) صيانة دماء ضحايا الخطأ من أن تذهب هدرا ، لأن الجاني المخطىء قد يكون فقيراً لا يستطيع التأدية فتضيع الدية .

واذا كان الشرع قد قرر هذا النظام التعاوني ابتداء أفلا يجوز اقرار مثله بطريق التعاقد كما في صورة عقد التأمين ؟!! لكى تخفف آثار الكوارث بتوزيعها على كثيرين ؟!!

وهل المصلحة التي يراها الشارع بالغة من القوة درجة توجب جعلها الزامية بحكم الشرع تصبح مصدة اذا حققها الناس على نطاق واسع بطريق التعاقد والمعاوضة التي يدفع فيها القليل لصيانة الكثير ؟!! لازلنا ننقل كلام المحزين .

## (ج) نظام التقاعد:

وهو يقوم على اقتطاع جزء من الراتب الشهرى للموظفين ، حتى اذا بلغ

أحدهم سن الشيخوخة القانونية وأحيل الى التقاعد أخذ راتباً شهريا يبلغ أضعافاً مضاعفة عن المبلغ الذي كان يقتطع منه شهريا ، ويستمر هذا المرتب التقاعدي مادام حيا ، مهما طالت حياته ، وينتقل الى أسرته التي يعولها من زوجة وأولاد وغيرهم بشروط معينة بعد وفاته ، فما الفرق بين هذا النظام وبين التأمين على الحياة ؟

ان فى كليهما يدفع المرء قسطا ضئيلا دوريا أيضاً فى التقاعد ، وفوريا فى التامين على الحياة يتجاوز كثيراً مجموع الأقساط وهذا المبلغ لا يعرف مقداره حتى ينقضى الاستحقاق بينما هو محدود معلوم المقدار فى التامين على الحياة.

ان نظام التقاعد يقره علماء الشريعة ، ويعملون به ، ويرونه أساساً ضروريا فى نظام وظائف الدولة وموظفيها ، ولا يجوز نظيره تعاقداً ملزماً بين الناس .

## (د) قاعدة الوعد الملزم عند المالكية:

وخلاصتها : أن الشخص ادا وعد غيره هـــل يلزم قضـــاء بالوفاء بوعده أم لا ؟

الرأى الراجح فى مذهب المالكية ــ من بين أربعة آراء ــ أن الواعـــد لا يلزم بوعده الا اذا بنى الوعد على سبب ، ودخل الموعود فى ذلك السبب فعلا ، كما لو وعده أن يدفع له المهر ليتزوج فتزوج .

أما عند الشافعية والحنفية فان الوعد لا يكون ملزماً بحال • قالوا : وبناء على الرأى الراجح من مذهب مالك يمكن تخريج عقد التأمين على أساس أنه التزام من الشركة للمستأمن ولو بلا مقابل على سبيل الوعد ، بأن تتحمل عنه أضرار الحادث المعين ، وتعوض عليه خسائره •

#### ( هـ ) ضمان خطر الطريق عند الأحناف:

 وجب على الضامن أن ينفذ ضمانه ، ويدفع بدل المال المسروق وهذا دليل في كلام الأستاذ الشيخ مصطفى الزرقا يعد نصا استثنائيا قويا في اباحية التأمين على الأموال من الأخطار •

### (و) عقد الاستئجار على العراسة:

بالمقارنة بين عقد الاستئجار على الحراسة وعقد التأمين يجد الأسستاد الشيخ مصطفى الزرقا بينهما تشابها كبيرا ، ذلك أن الحارس ـ وان كان يقوم بعمل هو الحراسة ـ إلا أن عمله هذا ليست له أية تتيجة سوى تحقيق الأمان من نتائج الأخطار التي يخشاها ، ويناقش الشيخ فيصل مولوى هذه الأدلة في صحيفة الأمان فيقول :

أولاً : يقول الأستاذ الزرقاً : ان عقد التأمين عقد تعاون وتضامن اجتماعي وان التعاون على الخير أمر تقره الشريعة وتدعو اليه •

ونحن نسجل هنا الملاحظ التالية :

أولا \_ اذا سلمنا أن فكرة التعاون والتضامن الاجتماعي موجودة فئ ظام التأمين التجاري فاننا لا نسلم أنها هي الأساس والغاية من هذا التأمين وفي رأينا أن الفكرة الأساسية التي دفعت وتدفع لانشاء شركات التأمين النجارية انما هي الأرباح الباهظة الخيالية من أقصر الطرق ، ثم ان جماهير الفقراء ومتوسطي الحال أقبلوا على التعاقد مع هذه الشركات التجارية دون أن تخطر على بالهم فكرة التعاون والتضامن ، بل ان كل واحد منهم ينطلق من ظروفه الفردية فيري أنه يدفع القليل ليأخذ الكثير عندما يتعرض لحادث معين ، وفي هذا ربح فوق أنه اطمئنان للمستقبل ، وقد قال الله تعالى في الخمر والميسر «قل فيهما أثم كثير ومنافع للناس (١٦) » ،

ولو كانت فكرة التعاون والتضامن الاجتماعي هي الأساس لدي مجموع المؤمنين ( بتشديد الميم ) لأقدموا على انشاء مؤسسة تقوم على التأمين التعاوني

<sup>(</sup>۱) من الآية ۲۱۹ من سورة البيقرة ٠

أو التبادلي حيث لا يتحقق أي ربح لأي واحد منهم على حساب الآخــرين ، بل يتعاونون فعلا وبشكل منظم على ترميم آثار الحوادث التي تنزل بأحدهم

ثانيا: ان التعاون على الخير أمر تتشوف اليه الشريعة وتحض عليه وهذه أمور لا رب فيها ، ولكن الخير لا يكون فى الغايات والمقاصد وحدها ، ولكن فى الوسائل والوسائط المفضية الى الغايات ، والخلاف حول التأمين ليس خلافا حول (تعاون الناس مع بعضهم لتلافى آثار المصائب والنكبات) ولكنه فى هذه الوسائل المؤدية الى ذلك وكونها وسائل غير مشروعة ، ومسن ذلك التأمين التجارى كوسيلة ، تؤدى الى هذه الغاية ولكن تكتنفها الشبهات وتنتج عنها المنكرات ، وعند هذا يكون من حق المسلمين بل من الواجب عليهم كفائيا ب البحث عن وسائل أخرى تحقق الغاية المقصودة دون الوقوع فى الشبهات أو ارتكاب المنكرات ،

واذا كان هناك أسلوب شرعى يحقق التعاون ويرأب آثار المصائب بتوزيمها على الجماعة ، وهو مبرأ من الشبهات ولكنه غير مطبق لتقصير المسلمين ، فهل يجوز في هذه الحالة استحداث أسلوب جديد تحوم حـوله الشبهات وقد تترتب عليه سيئات جديدة والبحث عن أدلة شرعية تبرره ؟

#### ثم يقول الأستاذ مصطفى الزرقا:

ان الأصل فى العقود الاباحة ما لم يرد نص يمنعها ، أو تكون مخالفة لقواعد الشريعة العامة ، وعقد التأمين لم يرد نص بخصوصه يمنعه ، وليس فيه ما يخالف قواعد الشريعة فضلاعن أن حاجة الناس تقتضيه فيكون جائزا شرعا ، ونحن مسلمون بأن الأصل فى العقود الاباحة وان خالف فى ذلك كثير من الفقهاء ـ ونسلم بأنه لم يرد نص من الشارع بتحريم التأمين بعينه لأنه أصلا لم يكن معروفاً عند نزول الشريعة ، ولكنا نناقش فى مسألتين اثنتين :

( الأولى ) القول أنه لا يوجد في عقد التأمين ما يخالف الشريعة العامة ، وسنأتي على ذلك فيما بعد .

(الثانية) القول أن حاجة الناس تقتضى ايجاد حل لمشكلة الحوادث المفاجئة وما يترتب عليها سواء كان هذا الحل بالتأمين أو بغيره، واذا كان التأمين التجارى هو النظام الشائع فليس ذلك لأن حاجة الناس تقتضيه بل لأن أنظمة الحكم الجاهلية متواطئة مع أصحاب شركات التأمين من الرأسماليين المحتكرين حيث أبعدت أسلوب الاسلام الأصيل في معالجة هذه القضية، وقيدت وحجمت فكرة التأمين التعاوني، ولم تترك للناس الا التأمين التجارى، فلجأوا اليه ووقعوا فيه لعدم وجود البديل الأفضل .

وقد يمكن اعتبار هذا الوضع دليلا على قيام حالة ضرورة تبيح للناس الوقوع فى الشبهات أو المحرمات بحسب شروط الضرورة الشرعية ، ولكنه لا يمكن أن يصبح دليلا على اباحة نظام التأمين ابتداء ، لأن حاجة الناس نيست اليه بذاته ، وانعا حاجتهم الى أسلوب معين يخفف عنهم آثار المصائب المفاحئة .

#### عقسد الموالاة والتأمين

يرى الأستاذ مصطفى الزرقا شبها كبيرا بين عقد الموالاة عند مذهب أبي حنيفة وبين عقد التأمين من المسئولية ففي عقد الموالاة يتحمل الولى المسئولية المالية الناتجة عن خطأ المولى وذلك بسبب العقد كما تتحمل الشركة المسئولية المالية عن صاحب السيارة الناتجة أحداثها بسبب العقد أيضاً علما بأن الولى لم يرتكب خطأ كما إن الشركة لم ترتكب خطأ ، وفي مقابل هذا التحمل يكون للولى الحق في أن يرث المولى إذا مات بغير وارث ويكون الحق في أن يرث المولى إذا مات بغير وارث ويكون الحق في القسط الذي يدفع لها •

وهنا يجب أن نقف أمام هذا التصور بالاعتراضات التالية :

أولاً : أن عقد الموالاة مختلف فيه ، وأن أكثر المذاهب يرون عدم جوازه الا فقهاء الأحناف .

ثانياً: \_ ان عقد الموالاة كان بمثابة حل استثنائي لمشكلة انسان غـير

عربي فى الاسلام ويراد التحاقه بالمجتمع الاسلامى وليس له فى هذا المجتمع عاقلة (أى ذوو عصبات من أقربائه يحملون مسئولية الجنايات الخطأ اذا وقعت منه) فكان الحل فيما رآه الامام أبو حنيفة رضى الله عنه وأصحابه جواز هذا العقد بحيث يتفق هذا الانسان المسلم مع مسلم آخر فى عقد موالاة صيغته أن يقول له: أنت مولاى ترثنى اذا مت وتعقل عنى اذا جنيت •

وقد اشترطوا أن يكون صاحبه غير عربى وليست له عاقله • فلا يجـوز لاثنين من العرب أن يعقدا عقد موالاة كما لا يجوز لعربى أن يعقد عقد موالاه مع غير عربى اذا كان لغير العربى هذا عاقله دخلوا معه فى الاسلام •

ان هذه الشروط تجعل عقد الموالاة جاء حلا استثنائيا على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره كما هي القاعدة المشهورة ( ما جاء على غير قياس فلا يقاس عليه غيره ) •

وأقول حتى ما جاء مقيسا على غيره فلا يكون هو محل قياس غيره عليه ، وانما القياس يكون على الأصل المقيس عليه ، وليس على الفرع الذى لا نص فيه أصلا فيه واجتمع مع الأصل في علة ، فلا يتخذ هذا الفرع الذى لا نص فيه أصلا يقاس عليه بحال من الأحوال .

ثالثاً : نعم انه يوجد بين عقد الموالاة وعقد التأمين من المسئولية فروق أساسية تعتبر أقوى من وجوه التشابه وهذه الفروق هي :

- (أ) ان عقد التشابه أساسه التناصر بين طرفين متعادلين بينما عقد التأمين من المسئولية عمل تجارى بين طرفين غير متكافئين •
- (ب) ان عقد الموالاة يقصد منه انتماء هذا المسلم الغريب الى مجموعة من المجتمع الاسلامي (أنت مولاي) وأن الواجبات المالية تنتج عن هذا الانتماء، بينما يكون القصد الأول من عقد التأمين المال، ولا يطلب الانتماء الله الله لتحقيق هذا القصد .
- (ج) في عقد الموالاة يكون تحمل الولى للمسئولية المالية المترتبة على

جناية الخطأ أمرا احتماليا كما أن اكتساب الارث أمر احتمالي أيضاً فينعدم التعادل بين الطرفين •

بناء على هذه المناقشة نقول: أن عقد الموالاة لا يصلح دليلا قياسياً ولا أصلا ينبني عليه جواز عقد التأمين •

### نظام العاقلة في الاســــلام

العاقلة هم أقرباء الانسان البالعون الدين يكون بينه وبينهم التناصر عادة \_ كما سيأتي فى الجنايات \_ وهؤلاء يحملون عنه دية الجناية فى القتل الخطأ \_ وهذا النظام يفيد أمرين ، الأول : \_ تخفيف أثر المصيبة على الجانى المخطىء • الثانية : \_ عدم تضييع الدية على أهل المجنى عليه ان كان القاتل المخطىء فقيراً ، فى حين أنها تجب على العاقلة سواء كان الجانى غنيا أو ققيرا فيكون أداؤها فى حالة فقره عنصر ضمان لأولياء المجنى عليه ألا يهدر دم وليهم •

والأستاذ مصطفى الزرقا يقول :

اذا كان الشرع قد قرر هذا النظام التعاوني ابتداء أفلا يجوز اقرار مثله بطريق التعاقد كما في صورة عقد التأمين ؟ وهل المصلحة التي يراها الشارع بالغة من القوة درجة توجب جعلها الزامية ، تصبح مفسدة اذا حققها الناس على نظاق واسع بطرق التعاقد والمعاوضة التي يدفع فيها القليل لصيافة الكثير؟

قال الشيخ فيصل مولوي في الأمان مجيبًا على هذه التساؤلات :

أولا: ان نظام العاقلة نظام تعاونى بحت ، وأنه يجوز اقرار مثله بالتعاقد على أن يكون أيضاً تعاونيا ، فاذا صار تجاريا فلا يعود مثله ، وأن الاعتماد على ظام العاقلة لاباحة التأمين التعاونى صحيح ، لأنهما متشملهان تماما ولا يختلفان الا من حيث ان ظام العاقلة الزامى بحكم الشرع ونظام التأمين التعاوني لا يقوم الا بتراض واتفاق فئة من الناس ، ويستمد الزاميمة مسن تعاقدهم .

أما قياس التأمين التجارى على ظام العاقلة فهو قياس مع الفارق فى كل اركانه فى الأصل وفى المقيس وفى المقيس عليه • ثم انه اذا كان نظام العاقلة ظاماً شرعيا بلا خلاف فلماذا لا نطبقه الزاميا فى حدوده الشرعية ، واختياريا فيما تتعاقد عليه ، بدل أن نلجأ الى نظام جديد ليس أفضل منه ولا أيسر فى التطبيق ، وليس له من ميزة الا أنه نظام قائم موجود وفد الينا مع سائر الأظمة العربة •

ثانيا: ان المصلحة التي قدرها الشارع وجعلها الزامية فلا يمكن أن تتحول الى مفسدة اذا حققها الناس بطريق التعاقد والمعاوضة \_ ويمضى الشسيخ مولوى هنا فيقول: ولكن الناس فى نظام التأمين التجارى لم يستطيعوا أن يحققوا المصلحة المقصودة الا مختلطة مع مضرات أفسدتها ، ومن هنا كان التوقف فى اباحة الوسيلة التي اتبعها الناس لما يترتب عليها من الضرر والظلم الذى سنشرحه قريباً •

أما المصلحة القائمة على التعاون لدرء آثار المصائب فليست موضع خلاف ولا يسكن لأحد أن يعتبرها مفسدة •

## نظام التقاعد

ويرى المجيزون لنظام التأمين على الحياة شبها بينه وبين نظام التقاعد، بل انهم لا يرون أى فرق بينهما ، ففى كلا النظامين يدفع الشخص قسطا ضئيلا دوريا لا يدرى كم يستمر به دفعه ، وكم يبلغ مجموعه عند التقاعد أو الوفاة وفى كليهما يأخذ الشخص أو أسرته مبلغاً كبيراً ــ دوريا فى التقاعد وفوريا فى التأمين على الحياة ــ يتجاوز كثيراً مجموع الأقساط .

والفرق بين النظامين ـ كما يرى المجيزون ـ أن المبلغ الذي يمكن قبضه في التقاعد لا يعرف مقداره حتى ينقضى الاستحقاق ، بينما هو محدد معلوم المقدار في التأمين على الحياة ، فالضرر والجهالة ، في نظام التقاعد أعظم منها في التأمين على الحياة .

ونقول : ان الفرق الوحيد بين النظامين أن نظام التقاعد تقوم به الدولة

بينما التأمين على الحياة تقوم به شركة تجارية ، وهذا الفرق فى رأينا ينقض التأمين على الحياة تماماً ، ذلك أن الأساس فى نظام التقاعد شمور الدولة بواجبها فى حماية موظف عمل فى خدمتها حتى بلغ سن الشيخوخة والعجز عن العمل ، وأنه حين يبلغ هذه السن لا يستطيع العمل لكسب رزقه فكيف يعيش ؟ ثم ان مسئولياته العائلية تزداد فكيف يقوم بها ؟

ان واجب الدولة هنا فى ظر الاسلام أن تقدم له كل حاجاته القردية والعائلية سواء اقتطعت من راتبه أيام عمله أم لم تقتطع ، ولكن عندما لا تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها هذه خاصة فى هذا العصر ، وبعد ما كثرت وتنوعت هذه الالتزامات هنا فقط أباح لها العلماء أن تقتطع مسن راتب الموظف نسبة ضئيلة لتتمكن من تنفيذ الالتزامات ، ففكرة المعاوضة ليست قائمة هنا ، ولكنها فكرة اسهام الموظف بنسبة مما سيتلقى من الدولة بعد نهاية خدمته ، وفكرة قيام الدولة بواجبها نحو موظفيها وتجاه سلئل رعاياها هو واجب لا يجوز لها التخلى عنه ، كما أنها عندما تقوم به لا تكون غايتها الربح ، بل مجرد أداء الواجب ،

ثم اننا ننتهز الفرصة لنتساءل هنا : اذا كان نظام التقاعد نظاماً مشروعاً فلماذا لا نطالب بتعميمه ليشمل جميع الناس ، وهل الشركات التجارية أقدر على تأمين الناس من الدولة ؟ ثم ألا يكون تبنى الدولة لهذه الضمانات أقل كلفة على الناس من شركات التأمين التجارية ؟ واذا كان الرأسماليون في الدول الغربية منعوا الدولة من القيام نهذا العمل ليظلوا يمتصون دماء الناس ف ويسيطرون بقدرتهم المالية والاقتصادية على مسيرة الدولة ، فهل يجوز لنا كمسلمين أن تتبعهم في كل شيء ؟ (حتى لو دخلوا حجر ضب لدخلناه) •

#### قاعدة الوعد اللزم عند مالك

ويرى المحيزون لعقد التأمين أنه يشبه الوعد الملزم لصاحبه حيث تلتزم الشركة للمستأمن وبلا مقابل أن تتحمل عنه أضرار الحادث المعين ، وتعوض له خسائره • فاذا وقع الحادث وجب علينا الوفاء بالوعد بناء على أحد أقوال المذهب المالكي ، وهو موجود عندنا في الضمان فيما مضى من فضول الضمان

ولا ندرى ما وجه الشبه بين الوعد الملزم وبين عقود التأمين والضمان قائم على المعونة والرفق والتبرر ، وليس فيه استشراف للابتزاز والربح والاثراء من طريق وعود البر والرفق والمعونة ، وهم في هذا أشبه بمن يسلك الصدقة في عقود البيوع .

#### عقد الاستئجار على الحراسة

ويرى المجيزون شبها كبيرا بين عقد التأمين وعقد الاستئجار على الحراسة حيث ان عمل الحارس ليست له أى نتيجة سوى تحقيق الأمان لصاحب الشيء المحروس ، وفي عقد التأمين يحصل المستأمن على الأمان من نتائج الأخطار التي يخشاها مقابل القسط الذي يدفعه ونقول:

أولاً ـ ان عمل الحارس لا يعطى فقط الأمان للشيء المحروس ، بل انه ربما اضطر الى الدخول فى معركة دفاعاً عن الشيء المحروس ، وربما لحقب بسبب هذه المعركة ضرر فادح أو ربما مات .

أما فى عقد التأمين فان الشركة لا تقوم بأى عمل لمنع الخطر من الوقوع ولكنها فقط تنتظر وقوعه لتدفع ما اتفق عليه •

ثانيا \_ ولذلك فان عقد الحراسة يقوم على عمل معين بينما عقد التأمين لا يقوم على أى عمل ، واذا كان الأمان والاطمئنان هـ و النتيجة الأساسية وربما الوحيدة لعقد التأمين ، فانه احدى النتائج لعقد الحراسة .

## التامين ليس بعقد تعويض

يقول المغفور له الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا فى الجزء السابع من الوسيط ص ١٤١٣ :

« فالتأمين على الأشخاص ليس بعقد تعويض » بمعنى أنه لا يقصد به التعويض عن ضرر ، سواء كان تأميناً على الحياة أو تأميناً من المرض أو الاصابات ، بل قد لا يلحق المؤمن له أى ضرر فى بعض صدور التأمين على

الحياة ، كالتامين لحالة البقاء حيث يؤمن نفسه من حادث لا ضرر منه بل مرغوب فيه ، وهو أن يبقى على قيد الحياة ، ومشل ذلك بعض أنواع التامين على الأشخاص ، كتامين الزواج وتأمين الأولاد ، ولذلك استقر رأى شراح القانون على أنه لا يشسترط فى التسامين على الأشخاص أن يكون للمؤمن له مصلحة فى التأمين أى مصلحة فى عدم تحقق الحادث المؤمن منه » وهذا الكلام يرد الزعم بأن « المعاوضة فى التأمين بأقساط الما هى بين القسط الذى يدفعه المستأمن وبين الأمان الذى يحصل عليه وهذا الأمان حاصل للمستأمن بمجرد العقد دون توقف على الخطر المؤمس منه بعد ذلك ، لأنه بهذا الأمان الذى حصل عليه واطمأن اليه لم يبق بالنسبة له فرق بين وقوع الخطر عليها أحياها التعويض • فوقوع الخطر وعدمه بالنسبة اليه سيان بعد عقد التأمين ، وهذا ثمرة الأمان والاطمئان الذى منحه اياها المؤمن نتيجة للعقد فى مقابل القسط ، وهنا المعاوضة الحقيقية » منحه اياها المؤمن نتيجة للعقد فى مقابل القسط ، وهنا المعاوضة الحقيقية » من بحث للاستاذ مصطفى الزرقا •

وقد ارتضيت في هذا ما ذهب اليه الدكتور حسين الحامد من أن القول بأن المعاوضة تتم بين القسط الذي يدفعه المستأمن والأمان الذي تمنحه شركة التأمين ، وأن المستأمن لا يبقى لديه بعد حصوله على هذا الأمان فرق بين وقوع الخطر وعدم وقوعه ، فوق أنه محض تصور وخيال يناقضه ما قدمناه من أن وقوع الخطر الذي يتوفف عليه حصول المستأمن على مبلغ التأمين لحق التأمين على الأشخاص للله يكون مرغوبا فيه و لأنه يعطى المستأمن الحق في التأمين على الأشخاص ولا يكون مرغوبا فيه ولأنه يعطى المستأمن الحق في الحصول على مبلغ التأمين ، دون أن يكون هذا المبلغ لازماً لاصلاح ضرر أصابه من جراء وقوع الخطر ، لأنه حادث سعيد كما قلنا ، في حين أن عدم وقوع هذا الخطر غير مرغوب فيه ، لأنه يفوت على المستأمن أقسلط التأمين التي دفعها رغبة في الحصول على مبلغ تأمين أكبر ، ولا يمكن القول والحال كذلك أن عدم وقوع الخطر في هذه الحالة مصلحة للمستأمن لبقاء أمواله ومصالحه وحقوقه سليمة ، فهذا غير صحيح لأن الفرض أن وقدوع الخطر لا يترتب عليه ضرر بهذه الأموال والحقوق و فوقوع الخطر وعدم

وقوعه يمنحه مبلغ التأمين الذي بذل الأقساط في مقابلته وأملا في الحصول عليه ، وعدم وقوعه يفقده هذا المبلغ ويجعل الأقساط التي دفعها في مقابلته خسارة محققة ، وبناء على هذا التصوير الصحيح لا يكون وقوع الخطر وعدم وقوعه سواء ، ولا يكفى القول بأن العوض الذي حصل عليه المستأمن في مثل هذه الأحوال هو الأمان من عدم وقوع الخطر ، لأن هذا الخطر على العكس من ذلك قد يكون مرغوب الوقوع لما قدمنا ، وهذه بعض نتائج الاغراق في التصور والخيال عند اصدار الأحكام الشرعية على عقد التأمين ،

ومما يؤكد بطلان القول بأن الأمان هو العوض الذي تمنحه شركة التآمين ويحصل عليه المستأمن ، وأن وقوع الخطر وعدم وقوعه في ظر هذا المستأمن لل بعد حصوله على الأمان للهمان للهمان وتكوين رءوس الأموال ، لأن أن وظيفة التأمين على الأشخاص هي الادخار وتكوين رءوس الأموال ، لأن المستأمن في هذه الحالة لا يؤمن من خطر يترتب على وقوعه ضرر ببدنه وأمواله ، ويريد الحصول على مبلغ التأمين لترميم آثاره ، لأنه لو فعل لكان ما أخذه من مبلغ التأمين مساويا للضرر الذي أصابه دون زيادة ، كما هو الحال في التأمين على الأشياء ، ولم يؤد التأمين الى ادخار ولا تكوين رأس مال ، بل ان المستأمن في هذه الأنواع من التأمين يعلق الحصول على مبلغ التأمين على حادث احتمال ، ان وقع كسب مبلغ التأمين وهو مبلغ كبير بالنسبة لما دفعه من أقساط لله وان لم يقع خسر ما دفعه من الأقساط دون أن يأمن شيئا أو يطمئن الى شيء ، لأن الفرض أنه ليس هناك ما يوجب الخوف والجزع حتى يدفع الأقساط في مقابل الحصول على الأمل منه الخوف والجزع حتى يدفع الأقساط في مقابل الحصول على الأمل منه والطمأنينة على عدم وقوعه و

### عقد التامين عقد غرر لا عقد لحقه غرر

وقد أورد القانون المدنى المصرى هذا العقد فى الباب الذى خصصه لعقود الغرر بعد المقامرة والرهان والايراد المرتب مدى الحياة ، وكلها عقود احتمالية أو عقود غرر ، ومعنى أن عقد التأمين احتمالي أن كلا من طرفيه المؤمن والمؤمن له لا يعرف وقت ابرام العقد مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ ، اذ

أن ذلك متوقف على الخطر المؤمن منه أو عدم وقوعه ، وهذا لا يعرفه الا الله والغرر حاصل من الجهالة بالخطر الذي قد يقع وقد لا يقع .

واذا قدر وجود التزام المؤمن بوقوع الكارثة ، واستحق المؤمن له مبلغ التأمين فان المؤمن له لا يدرى عند العقد مقدار ما يحصل عليه من تعويض في التأمين من الأضرار ، ولا قدر ما يدفع من الأقساط للمؤمن قبل وقوع الخطر واستحقاقه لمبلغ التأمين ، فقد يدفع قسطا واحدا ، ثم تقع الكارثة ، فيستحق مبلغ التأمين ، وقد يدفع أكثر من ذلك .

وبالنسبة للمؤمن فانه لا يدرى وقت ابرام العقد مقدار الأقساط التى يحصل عليها قبل وقوع الحادث الذي علق تعده بدفع مبلغ التأمين عليه ، فقد يقع الحادث بعد أن يدفع المستأمن قسطاً واحداً فيغرم المؤمن مبلغ التأمين ، وهذا كله وقد يأخذ الأقساط كلها ولا تقع الحادثة فلا يلتزم بمبلغ التأمين ، وهذا كله غرر واحتمال لا يعرفه العاقدان وقت الدخول في العقد .

وتعريفات الغرر كلها منطبقة على عقد التأمين التجارى بلا مراء .

فقد عرف الحافظ ابن حجر فى الفتح الغرر بأنه (كل ما يمكن أن يوجد وألا يوجد ، وكذلك مالا يصح غالباً ) .

وعرف عبد الكريم الرافعى الغرر بأنه ( التردد بين جانبين الأغلب منهما أخوفهما ) أو ( ما الذى ملك بازاء ما بذل ) وعرف قليوبى فى حاشيته على المحلى على المنهاج : ( أنه ما لا يوثق بحصول العوض فيه ) .

والتأمين انما يجمع الآفات الآتية :

أولا \_ الضمان فيه التزام ما لا يلزم

ثانياً \_ فيه أكل أموال الناس بالباطل .

ثالثاً \_ فيه رهان وقمار أو شبه قمار على الأقل رابعاً \_ فيه غرر وجهالة وبهما لا تصلح العقود خامسا ــ يخالف قواعد الميراث والوصية

سادسا \_ بتضمن ربا

سابعا ــ معظم شروطه

ثامنا ــ لا توجد ضرورة اقتصادية توجبه

# التأمين التبادلي البديل من التأمين التجاري

يقوم هذا التأمين على اتفاق جماعة على التعاون فيما بينهم لمجابهة الخطر الذي يتعرض له واحد منهم ، فيوزعوا المال اللازم لدرء هذا الخطر وعلاجه على عدد رءوسهم ، ويدفع كل منهم حصته من المال ، واذا كان أكبر من طاقتهم ساهموا بما يطيقون وهو سيخفف العبء على من تصيبه جائحة أو يلحقه ضرر ، فيعينونه على استئناف حياته من الأقساط التي دفعوها على سبيل التبرر والتبرغ ، وما عساهم يقدمونة له زيادة على ما يأخذ مما تجود به أريحيتهم .

فقد يقوم أهل حرفة واحدة أو أهل نبط واحد من أنماط العيش كأصحاب السيارات الخاصة مثلا، أو أصحاب السيارات الأجرة أو أهل النقابة حيث تضمن هذه الفئة أو هذه النقابة درء الخطر النازل على أحد المشتركين فيها وتعريفه أنه اتحاد فيما بين المؤمن لهم أنفسهم يأخذون على عاتقهم دفع الاشتراكات الدورية \_ وفق جدول متفق عليه \_ تستخدم حصيلتها فى تغطية الخسائر التي يتعرض لها واحد منهم •

ومعنى أن يكون المستأمن \_ أو المؤمن بالميم المشددة المكسورة \_ فهو يؤمن غيره ونفسه ، وغيره يصنع صنيعه ، ولذلك سمى بالتأمين التسادلى التعاونى ، ويكون جميع المشتركين هم أصحاب الجمعية أو الاتحساد أو الشركة فيحافظ كل منهم عليها ، ويعمل على تقويتها ، وقد يتبرع الرجل بعمله فى تنظيم الدفاتر وقيد الحسابات ، وهذا المناخ يمنع التحسايل على الابتزاز وأخذ مال غير مستحق كما يحصل فى شركات التأمين التجارى •

ويقول الدكتور الجمال رحمه الله تعالى فى كتابه ( التأمين بين الشريعــة والقانون ) :

ان الخط البارز في التأمين التبادلي هو أن المؤمن له تتمثل فيه مصلحة الجهاز التبادلي نفسه ، ولذلك يبذل قصاري جهده لنجاح هذا الجهاز ، ويستبعد اندماج معدومي الضمير والمتآمرين ، ومفتعلي الكوارث من مجال التأمين التبادلي ، ا ه

ويمكن أن يقوم هذا التأمين في كل موقع عمل أو تجمع بين الزراع أو بين مالكي المصانع أو بين العمال أو التجار أو أصحاب العقارات وهـــكذا ، بحيث يؤلف كل جماعة فيما بينهم اتحاداً يؤمنهم تأميناً شاملا ، حسب النظام الذي يرتضونه .

ويمكن أن تقتصر جمعيات أو اتحادات التأمين التبادلي على جمع الأقساط وسداد التعويضات ، ويمكن استثمار المال المتجمع في عمليات مشروعة مربحة ، وهذا الربح يمكن أن يمد رواقه على جميع اتفاق تحتاج الى التأمين ، فيغنى غناء كاملا عن التعامل مع شركات التأمين التجارى ، وقد رأى العالم من غير المسلمين فوائد التأمين التعاونى فصار يمثل ٧٠ / مسن عمليات التأمين في سويسرا وألمانيا والولايات المتحدة هذا والله تعالى الموفق الى الصواب ومنه نستند العون وحسن الثواب .

ويغلص الشيخ فيصل مولوى فيذهب الى ما ذهب اليسه الاستاذ يوسف كمال في رسالته اضواء على الاقتصاد الاسلامي فيقول:

## أولا: مزايا التأمين الاسلامي:

١ ــ ان الجهة التي ترعى قضية التأمين والامان في الاسلام انما هي بيت مال المسلمين • بيت المال هذا ينظم التكافل فيأخذ من الأغنياء ليعطى الفقراء ، وهو يقوم بواجباته دون قصد الربح والمتاجرة بآلام الناس ومصائبهم •

٢ – وان من أهم القوارق بين التأمين الاسلامي الذي يرعاه بيت المال وبين التأمين التجاري الذي تقوم به الشركات التجارية أن التأمين الاسلامي شمل جميع المواطنين سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين يعيشون في ظل دولة الاسلام ، وهو يشمل بالذات الفئة من الناس التي لا تستطيع ان تدفع أقساط التأمين ، وهذه بالتأكيد أشد حاجة للتأمين من القادرين على دفع القسط، بينما التأمين التجاري محصور بالمتعاملين مع الشركة دون سواهم ولو كانوا أحوج منهم ، لان هدف الشركة الاول انما هو الربح بينما هدف بيت المال الاول انما هو تنظيم التكافل وسد حاجات الناس .

س وان من أهم الفوارق أيضا ان التأمين الاسلامي يهدف الى رفع الضرر لا الى تحقيق الارياح والمكاسب و ان مبادى الاسلام ترفض فكرة التأمين على الحياة التي يكسب بها بعض الناس أموالا طائلة لا لرفع ضرر نزل بهم ولكن احتياطا ومحافظة على مستوى معين من البذخ والترف و ان التأمين الاسلامي يهدف الى رفع الضرر الواقع ، أما جمع الأموال وتحقيق الارباح فهذا له طريق آخر مشروع هو طريق العمل في التجارة أو الصناعة أو الزراعة أو الخدمات أو أى عمل مشروع آخر و

ع \_ وان من مزايا التأمين الاسلامي أنه يضمن حاجات التاس في شيخوختهم،

ويضمن حاجاتهم اذا عجزوا عن العمل والانتاج لاى سبب من الاسباب و فهو أشمل بكثير من تأمين الشركات التجارية الذى ينحصر ببعض الاموال أو ببعض الحوادث و فاذا هلك المال المتفق على تأمينه نال صاحبه التعويض و واذا سلم هذا المال وهلك غيره لم ينل أى تعويض و واذا وقع حادث معين شروط معينة نال الانسان التعويض فاذا وقع حادث لا يخضع للشروط المتفق عليها لم يكن للانسان أى تعويض بينما نجد التأمين الاسلامي الشامل يتناول كل أنواع الحوادث عندما تؤدى الى ضرر لا يستطيع صاحبه أن يتحمله و

والديال بعد وفاة معيلهم و وهو يضمنها بدون أن يدفع المعيل أى قسط ،
 ويضمنها فى حدود الحاجات الاساسية فقط ، أما الغنى فطريقه المشروع هو للبادرة والعمل المنتج من الانسان .

#### ثانيا: نصوص خالدة:

وحتى لا يتبادر الى الظن أن هذا الكلام الذى سقناء ليس له أصل فى الاسلام فاتنا نقتطف بعض النصوص التى تؤكد كل ما ذكرناه من مزايا التأمين الاسلامي:

۱ – فالزكاه – وهى أحد أركان الاسلام الخمسة – انها شرعت لتأمين حاجات الفقراء وقد بين إلله تعالى مصارفها فى القرآن الكريم فجعلها (للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل ) وهى تشمل اذا :

ــ الفقراء والمساكين بغض النظر عن سبب فقرهم .

ـ تحرير الارقاء ، ومساعدة المنقطعين .

مساعدة الغارمين الذين تكاثرت عليهم الديون لاى سبب كان (مصيبة \_ خسارة \_ حوادث ٥٠٠ الخ) .

وفى سبيل الله ٥٠ باطلاق وبغير تحديد ، وان كان أكثر العلماء قد جعلوا هذا الباب خاصا بالقتال ونفقاته ٠

كل ذلك بالاضافة الى نفقات الموظفين العاملين لجباية الزكاة وتوزيعها • والمؤلفة قلوبهم مما لا يدخل في موضوعنا الخاص عن التأمين •

٢ ــ وحتى نظهر لنا بوضوح مسؤولية بيت مال المسلمين عن كل فرد من أفرادهم نذكر قصة الاعرابية التي جاءت الى عمر بن الخطاب وهو يقيل فى ظل شجرة وهي لا تعرفه فقالت له :

( انی أمرأة مسكينة ، ولی بنون ، وان أمير المؤمنين عمر كان بعث محمد بن مسلمة ساعيا ـ أى جابيا وموزعا للزكاة ـ فلم يعطنا ، فلعلك ـ يرحمك الله ـ أن تشفع لنا اليه ) •

انها تعرف حقها فى بيت مال المسلمين ، وتطلب من عمر وهى لا تعسرفه أن يشفع لها عند محمد بن مسلمة ليعطيها حقها ، ولكن عمر صاح بخادمه ( برفأ ) وطلب منه أن يدعو محمد بن مسلمة اليه • والاعرابية حتى الآن لم تعرف شخص عمر فقالت له : انه أنجح لحاجتى أن تقوم معى اليه • •

فقال عمر : انه سيفعل أن شاء الله •

فلما جاء محمد بن مسلمة قال : السلام عليك يا أمير المؤمنين •

فاستحيت الإعرابية ، وقال عمر :

والله ما آلو أن اختار خياركم ، كيف أنت قائل اذا سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا مصد • ثم قال عمر : ان بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول ، وما أدرى لعلى لا أبعثك ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا وأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة (١) •

<sup>(</sup>۱) كتاب الأموال لابي عبيد .

انها أرملة مسكينة ولها بنون • مات زوجها وليس لها معيل ، ولكنها لم كن ضائعة لأن حقها في بيت المال ثابت • ولم يكن هذا مجرد اجتهاد مسن عمر ، ولكنه كان تطبيقا صحيحا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أنا أولى بكل مسلم من نفسه • من ترك مالا فلورثته • ومن ترك دينا أو ضياعا فالى وعلى ) رواه الشيخان • والضياع : هم الاولاد الضائعون الذين لا مال لهم •

هل التأمين على الحياة لمصلحة الاولادلدي الشركات التجارية المستحدثة يعالج مشكلة هؤلاء الاولاد كما عالجها الاسلام ؟

س وعندما دخل خالد بن الوليد الحيرة بالعراق صالحه أهلها وهم من النصارى وظلوا على دينهم ، فكتب لهم وثيقة سياسية ضمنها نوعا من التأمين يعتبر أول ضمان اجتماعى فى التاريخ ، ولا يزال يعتبر أشمل أنواع الضمان والتأمين . يقول خالد :

(وجعلت لهم : أيما شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، أوكان عنيا فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته ، وأعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم ) (٢) .

أى تأمين تجارى يقف أمام هذا التأمين الاسلامي ؟ انه يضمن شيخوخة الناس عندما يعجزون عن العمل والانتاج • • ويضمن الحوادث الطاركة التي تصيبهم بآفة تقعدهم عن العمل •

ويضمن الافتقار مهما كان سببه ، ويجعل على بيت مال المسلمين واجب اعالة هذا الانسان مع عياله ، وهو لا يزال على دينه .

أنها قمة شامخة •• يتطلع الانسان اليها •• ثم ينظر الى المسلمين وهم

<sup>(</sup>۲) کتاب الخراج لابی بوسف ۰

يتناقشون في صور ممسوخة من التأمين التجاري ٥٠ فلا يكاد ينقضي منه العجب ٠

ولكنها الهزيمة النفسية غابت علينا .

٤ - وروى المؤرخون عن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه أن زوجت فاطمة دخلت عليه يوما وهو جالس فى مصلاه ، واضعا خده على يسده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت له : ما لك ٤ قال : ( ويحك يا فاطمة ، قد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ، ففكرت فى الفقير الجسائع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والغريب الأسير ، والشيخ الكبير ، وذى العيال الكثير والمال القليل وأشباههم فى أقطار الأرض وأطراف البلاد ، فعلمت أن ربى عز وجل سيسالنى عنهم يوم القيامة ، وان خصمى دونهم محمد صلى الله عليه وسلم ، فخشيت أن لا يثبت لى حجة عند خصومته فرحمت نفسى وبكيت ) (١) .

انها اذا مسؤولية ولى الأمر المسلم ، ومسؤولية بيت مال المسلمين فى جعل التأمين شاملا كل محتاج من أبناء الامة جميعا • هكذا شرعها محمد رسول الله عليه وسلم ، وهكذا طبقها من بعده أصحابه رضوان الله عليهم •

#### ثالثا: اسس التكافل الاسلامي

مما تقدم نستطيع أن نستلخص أسس التكافل الاسلامي الذي نسميه تجاوزا « التأمين الاسلامي » وهي :

١ ــ أن ولى الأمر المسلم أو بيت مال المسلمين هو الجهة التي يجب عليها
 تنظيم التأمين •

٢ ــ وان بيت المال حين يقوم بهذه المهمة انما يهذف الى تنظيم التكافل
 بين الناس على أفضل وجه ممكن لا الى تحقيق الربح .

<sup>(</sup>٣) البداية والنهاية لابن كثير

٣ ـ وان التامين الاسلامي يشمل كل الحالات التي تؤدى الى ظهور الحاجة ، فيشمل تأمين الحوادث وتأمين الأموال وما يسمى التأمين على الحياة وفق أصوله الخاصة .

٤ ــ وان التأمين الاسلامي يهدف الى رفع الضرر اللاحق بالانسان لا الى حقيق الغنى • فهو وسيلة تكافل وليس وسيلة كسب •

#### رابعا: التامين التعاوني:

واذا كان بيت مال المسلمين غير موجود ، أو أنه موجود ولكنه لا يقوم بواجبه في مجال التأمين كما ذكرنا ، فماذا يفعل المسلم ؟ وهل يظل يعيش تحت ضغط الخوف من كل مفاجأة ؟ وهل كتب على المسلم اذا أراد أن يكون ملتزما بالاسلام أن يظل في قلق دائم حتى اذا حلت به مصيبة لم يستطع التغلب عليها وعاش في ضيق شديد ، وربما شعلته عن عبادته فضلا عن واجباته الاسلامية الأخرى ٠٠

ولا زيد الاستطراد في وصف حالة المسلم الذي يعيش في مجتمع جاهلي فيتحمل كل سيئاته لأنه لا يستطيع التخلص منها ، ولا يستفيد من حسناته لأنها حرام فيعيش في ضيق كامل ٥٠ ولا نريد أيضا أن نذكر بالأسس التي تحكم حياة المسلم في مجتمع جاهلي ليعيش مسلماً بدون أعنات وبدون تشنج وبدون تميع ، فان هذا الموضوع له مجال آخر ، ولكننا نريد أن نتحدث في هذا المجال عن التأمين التعاوني ليس باعتباره حلا بديلا مؤقتا يمكن أن يلجأ اليه المسلمون في مجتمع غير اسلامي ، ولكن أيضا باعتباره وسيلة من وسائل تنظيم التكافل الاسلامي يمكن أن يلجأ اليها المسلمون حتى في ظل حكم اسلامي لأنها تقوم على أسس تتوافق تماما مع الأسس الشرعية للتكافل والتعاون ٠

فالتأمين التعاوني هو اشتراك مجموعة من الناس في انشاء صندوق لهم يمولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منهم ، ويأخذ كل منهم من هذا الصندوق نصيبا معينا اذا أصابه حادث معين ، والفارق بينه وبين التامين التجارى أن الأموال المتجمعة من الأقساط تبقى ملكا للجميع بدل أن تؤولالى أصحاب الشركة ، فهو بهذا الشكل نوع من أنواع التكافل المحض • ولكنه تكافل منظم بدل أن يكون متروكا للظروف •

وتنظيم التكافل ليكون أقدر على مجابهة الحوادث والمصائب والاضرار التى تنزل بالناس أمر مشكور • والزكاة فى حقيقتها تعتبر نوعا من أنواع التنظيم للتكافل • ولكنها تقوم على الاخذ من العنى لاعطاء الفقير • بينما التأمين التعاوني ليس مقيدا بهذا المبدأ • ولكنه يشبه نوعا آخر من أنواع تنظيم التكافل فى الاسلام وهو نظام العاقلة ، حيث يشترك أفراد العائسلة جميعا فى دفع دية القتل الخطأ عن القاتل المخطىء أو بالاشتراك معه • وهدا نوع من أنواع تنظيم التكافل بين أبناء العائلة الواحدة فرضته الشريعة ، وهو يؤكد جواز اقدام مجموعة من المسلمين على تنظيم التكافل فيما بينهم مع مراعاة أسس التكافل الاسلامي التي ذكر ناها سابقا •

فالتأمين التعاوني لا يهدف لتحقيق الربح للقائمين به ، ولا يهدف لتحقيق الغنى لأعضائه ، بل مجرد رفع الضرر اللاحق بهم ، واذا لم يمكن أن يكون شاملا لكل الحالات فلا بأس أن يشمل بعضها لأن القاعدة الشرعية أن (الضرر يزال ما أمكن) ، واذا تعذر وجود بيت مال للمسلمين يرعى كل جوانب التكافل فان فكرة التأمين التعاوني يمكن أن تكون بيت مال مصغر لمجموعة من المسلمين ترعى بعض جوانب التكافل الأكثر ضرورة عندهم ، فيمكن أن يتفق بعض أصحاب السيارات على تأمين تعساوني فيما بينهم ، فيمكن أن يتعاقد بعض التجار على نوع من التأمين التعاوني فيما بينهم ، ان هذا التأمين تجيزه القوانين المدنية القائمة ولا يتعارض مع مبادىء الاسلام هذا التافل ، فيمكن اللجوء اليه باطمئنان كامل ، بل ان دولة الاسلام يمكن أن تعتمد هذا النوع من تنظيم التكافل في ما اذا لم تف الزكاة في وقت مسن الأوقات بكل نققات التكافل .

### خامسا: التأمين التجاري:

واذا لم يظهر الى الوجود هذا النوع من التأمين التعاوني فهل يبـــاح للمسلم أن يشترك في التأمين التجاري ؟

## وجوابنا ما يلى:

١ ـــ الاصل فى رأينا أن التأمين التجارى بكل أنواعه حرام ، وأن المسلم
 يجب عليه أن يحرص على الابتعاد عنه ما أمكن .

٢ ــ فاذا قررت الدولة الزام الناس على التأمين فى مجال من المجالات فهى حالة ضرورة مشروعة ، الا اذا كان يستطيع التهرب من التعامل فى ذلك المجال بدون أن يلحق به عنت أو مشقة .

س\_ فاذا بقى التأمين اختياريا ، ولكن المسلم كان فى وضع خاص يتعرض معه الى ضرر كبير لا يستطيع احتماله ، فأنه يجوز له عند ذلك الوقوع فى التأمين لأن ( الضرورات ترفع المحظورات ) • الا أن هذا الرأى ليس حكما عاما لجميع المسلمين بل هو مبدأ مجرد قد ينطبق على انسان ولا ينظبق على آخر ، اذ لا بد من التحقق من الضرر الكبير المحتمل ، ومن عدم قدرة المسلم على احتماله •

على الأموال وعلى المسؤولية من الحوادث • أما التأمين على الحياة فتصور على الأموال وعلى المسؤولية من الحوادث • أما التأمين على الحياة فتصور الضرورة فيه مستبعد أصلا ، فضلا عن أنه فى أصله انما يهدف الى الكسب لا الى رفع ضرر حاصل • وهذا بالاضافة الى أنه لا يجوز اطعام الأولاد من مال حرام بناء على احتمال الحاجة والفقر ، اذ ربما لا يتعرضون لها ولا يحتاجون بالتالى الى أكل الحرام •

#### ما قلناه في كتاب الشركات من الطبعة السابقة

### عقسود التأمين وشركاتها

فعندهم مثلا عقد يسمى عقد المهر وهو عقد على مبلغ معين يعطى للابن او البنت اذا بلغت أو بلغ سن الزواج فيكون هذا المبلغ من المال معد القبضة لينفق في صلاح حال المؤمن له ، ويؤدى المؤمن عليه نجوماً سنوية بغير فوائد، فاذا أراد أن يحولها الى أقساط شهرية أضيف اليها نسبة مئوية بصفة فوائد ، ويكون التأمين لمدة تسمح حالة المؤمن عليه الظاهرة في صحته وسلامه اعضائه بحيث تطمئن الشركة الى أن أقساطها ستؤدى كاملة على غالب الظن، والا فان الآجال بيد الله تعالى فاذا مات المؤمن عليه ولو بعد قسط واحد من كتابة العقد فان الاقساط تحط عن ورثته وتوقف فوراً ويأتى المستحق وهو المؤمن له في موعد القبض ليقبض قيمة البوليصة كاملة ، واذا أراد أن بسترد ما دفعه فانه لا يحصل الا نحو نصفه أو أقل حسب جدول موضح في العقد ، ان هذه الصورة فيها بعض الخلل الذي ترفضه الشريعة السمحة ولكي يكون عقدا صحيحا يجب مراعاة ما يأتي :

- ١ ــ أن يخلو من الفوائد الربوية على الأقساط الشهرية •
- ٧ \_ أن يسترد من يريد الفسخ ما بذله من الأقساط حتى ينتفى الغرر •

٣\_ أن يصرف للمؤمن له ما دفعه المؤمن عليه فوراً ، الا اذا أراد أن يستأنف العقد فيتولى بنفسه سداد الأقساط فانه يبنى على ما بذله المؤمن عليه .

٤ ــ أن يكون عقد ادخار فالأقساط تحفظها الشركة لتردها عند الطلب بغير زيادة أو نقصان .

وبذلك تنتفى الجهالة من حيث عمر المؤمن عليه وينتفى الغرر من حيث اخذ المؤمن عليه أكثر مما بذله ، ويوقف دفع الأقساط بزيادة ربوية مع رد

ما عساه یکون قد دفعه من ذلك ( فان تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون دلا تظلمون ) (۱) .

ومن عقود التأمين ما كان على الحياة ، وصورته أن يعقد عقداً على مبلغ ومن عقود التأمين ما كان على الحياة ، وصورته أن يعقد عقداً أو مات حتف أنفه وفي هذه الصورة من القمار الصريح ما يتضح في جهالة الأجل لتعلقه بعلم الله تعالى والعرر القائم في العقد لجهالة ما سيدفعه المؤمن على حياته .

ومن صور التأمين أن يؤمن صاحب المصنع أو صاحب السيارة على ما عساه يقع للعمال أو المارة من اصابات تنجم أثناء العمل عنه أو من سيارته أثناء سيره بها فانه يعد بمثابة أيجاد ما ينوب عن العاقلة فى أداء ما عليه من الدية ، وذلك ظير مبلغ متعاقد عليه يؤديه منجماً سنوياً أو شهريا ، على أن تتولى الشركة دفع الضمان أو قيمة التأمين وهو بمثابة الدية أو التعويض لمن وقع عليه هذا القضاء وهذه الصورة جائزة من حيث أن المستفيد من العقد ما أغنى المؤمن له مضح آخر مشاعاً فى الناس غير متعين ، وفى القسامة نوع من التضامن بين أهل حى أو ربع فى بدل الدية بعد أن يحلفوا أنهم لا يعرفون له قاتلا ، وفى الباب بحث سنوفيه فى العمرى والرقبى أن شاء الله وأعان ،

وقد أفتى ببطلان عقد التأمين على الحياة من فقهاء العصر جدنا في العلم والأرومة الشيخ محمد نجيب المطيعى مفتى الديار المصرية رحمه الله والشيخ أحمد ابراهيم من كبار فقهاء الشريعة في عصره وقد أجاز الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى عقد التأمين التعاوني أو الاجتماعي وحرم ما عدا ذلك من صور التأمين ويقول الدكتور محمد سلام مدكور في بحث له (٢) عن آراء الفقهاء فيقول « ومنهم من أجاز كل أنواع عقود التأمين التي تدعو الحاجة اليها، ورأى أن عقد التأمين على الحياة لا تدعو اليه الحاجة، ومن هؤلاء الأساتذة الحجوى و طلا تفشت هذه العقود بأنواعها بين الناس

<sup>(</sup>١) من الآية ٢٨٩ من سووة اليقرة .

<sup>(</sup>٢) مجلة العربي الكويشية العدد ه١٦

وفى مختلف الأوساط وألفها الناس واعتادوها دون أن يترتب عليها بذاتها وبالنسبة لجوهرها أى نزاع ومن هنا ظهرت آراء آخرين يجيزون عقود التأمين بأنواعها ومن هؤلاء الأستاذ مصطفى الزرقا (الأستاذ بجامعة دمشق) وفضيلة الشيخ على الخفيف رئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق الذى قال في بحثه المقدم للمؤتمر الثاني بمجمع البحوث الاسلامية «ان حكم التأمين شرعا هو الجواز ، لأنه عقد جديد لم يشمله نص حاضر ، وهو يحقق مصلحة دون أن يكون من ورائه ضرر ، فأصبح بعد أن تفشى وشاع عرفا عاما دعت اليه كل من المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وأن المصلحة التي تدعو اليه تقارب الضرورة ومعها لا يكون للاشتباه فيها موضع اذا فرض وكان فيه شهة » •

## الشبه التي يستند اليها الحرمون

تتلخص الشبه التي أثيرت حول عدم مشروعية عقود التأمين في أنها تقوم على الجهالة والغرر وهما يمنعان من صحة التعاقد شرعاً لنهى الشارع عن بيع الغرر ، وقالوا أيضاً: ان الضمان فيه من قبيل البر والخير فلا يجوز أخذ العوض عنه ، كما أنه ضمان لشيء معدوم وقت العقد وان كان على خطر الوجود ، كما أن هذه العقود من قبيل المقامرة وهي ممنوعة شرعا فضلا عن أنها أكل لأموال الناس بالباطل – وأنها تتصل بالمعاملات الربوية من ناحية استغلال الشركة لأموالها أو لبعض منها في القروض الربوية ، ومن ناحية رد الأقساط المدخرة مع فائدة ربوية لها في بعض أنواع العقود •

وقد أخذ فى رد الشبه بأجوبة لا تقوى على دفعها فضلا عن اقرار الكاتب بأن بعض شروط شركات التأمين تقوم على التعسف والاستغلال ، وقد أقر بأن الشركات تتعامل بالربا فى أموال المؤمنين مما يجعل أرباحها من ثمرات ذلك التعامل المحظور •

أعمال شركات التأمين نوعان (١) •

<sup>(</sup>۱) من البحوث المقدمة الأثمر علماء المسلمين السابع الذي مقده مجمع البحوث الاسلامية في القاهرة للدكتور عبد الرحمن تاج رحمة الله تعالى -

الأول: تأمين على الحياة •

الثاني : تأمين على الأموال •

والتأمين في كلا النوعين مقتضاه ضمان السلامة • ولكن ذلك ليس معناه منع المخاطر والحيلولة دون أسباب التلف والهلاك ، فانه ليس في مقدور أحد أن يصد طارق الموت اذا حل ، أو يمنع النوازل السماوية اذا عرضت ، فيكون من أكبر العبث وأعظم الحماقة أن تضمن السلامة في شيء من ذلك أو يقبل هذا الضمان ممن يزعمه •

ان ضمان السلامة فى مثل هذه الحالات ليس الا ضربا من المراهنات على معنى أن شركة التأمين تتفق مع من يتعاقد معها عقد تأمين على الحياة أو المال على أنه ان وقع عطب أو تلف أو هلاك للشخص أو للشيء المؤمن عليه كان عليها تعويض تلك الخسارة بدفع ما التزمت دفعه من المال •

وصورة التأمين على الحياة أن يعقد شخص مع الشركة عقدا على مقدار معين من المال لمدة محدودة من الزمن ، كخمسة آلاف جنيه لمدة عشرين سنة ، للتزم الشخص بهذا العقد للشركة دفع ذلك المقدار على أقساط شهرية مثلا ، وتلتزم الشركة له دفع هذا المال كله ان تمت له السلامة الى نهاية المدة المحددة ، تدفع له هذا المال مع أرباحه الربوية أو من غير أرباح على حسب الشرط المتفق عليه ، وكذلك تلتزم دفع المال كله لورثته أو لمن يعينه خلف الشرط المتافق عليه ، وكذلك تلتزم دفع المال كله لورثته أو لمن يعينه خلف له في هذا المال اذا مات في أثناء المدة ، ولو لم يدفع من مال التأمين الا قسطا واحدا ، ويلحق بالتأمين على الحياة التأمين ضد اصابة جزء من أجرزاء الجسم ،

أما التأمين على الأموال فصورته أن يعقد شخص مع الشركة عقدا تضمن له به سلامة داره، أو سيارته، أو أثاث منزله، أو بضاعته التي في متجره، أو التي يريد نقلها من جهة الى أخرى في البر أو البحر أو ما الى ذلك من مختلف الأموال، ويلتزم صاحب المال المؤمن عليه أن يدفع للشركة ضريبة معينة من المال كل سنة أو كل شهر على حسب الشرط.

ويختلف مقدار هذه الضريبة على حسب المال المؤمن عليه الذي يتفق الطرفان على مقدار قيمته •

وهذه الضريبة لا يستردها صاحب المال على كل حال ، وانما تكون خالصة لشركة التأمين على خلاف الحكم فى أقساط التأمين على الحياة ، ثم تلتزم الشركة لصاحب المال المؤمن عليه بأن تدفع له قيمة هذا المال كلها اذا هلك أو تلف بحرق أو غرق أو غير ذلك ما دام عقد التأمين قائماً ، ولو لم يدفع صاحب المال من الضريبة الا دفعة واحدة .

# الحكم الشرعي في نوعي التأمين

راجع البحث الموسع في آخر الجزء الثالث عشر

لم يؤثر عن المتقدمين من علماء الاسلام كلام فى موضوع التأمين على الحياة أو على الأموال ، فلم يعرف لهم فيه قول بالحل أو الحرمة ، لأن هذا الضرب من التعامل لم يكن معروفا فى زمنهم فى المحيط الاسلامى ولا فى المحيطات القريبة منه ولكنه \_ فى ظل قواعد الشريعة ومبادئها وعلى ضوء ما استنبطه العلماء المجتهدون من مصادرها من قيود وشروط \_ يمكن أن يوقف على حكم التأمين بنوعيه ، من وجهة نظر الشريعة الاسلامية ، بعد أن تعرف أوضاع هذا التأمين وآثاره القانونية ، وشروطه وقيوده العرفية التي تسير عليها شركات التأمين ، وبعد أن يوزن ذلك كله بموازين الشريعة فى نصوصها التفصيلية ، وعموماتها الكلية ، وما استقاه الأئمة المجتهدون من مصادر الفقه الاسلامي من ضوابط وقوانين ، فان ذلك اذا أخذ على وجهه الصحيح ، وفهم فهما جيدا عميقا مستوعبا ، أمكن أن يستخرج منه حكم التأمين من كل ما يعرض فى الحياة من شئون له يكن للفقهاء السابقين عهد بها من قبل ،

وعلى هذا الأساس نقول: أن عقود التأمين على الصورة التى قدمناها \_\_ ليس لها مسوغ من الوجهة الشرعية الاسلامية ، حتى فى الحـــالة التى لا يشترط فيها على الشركة \_ فى عقد التأمين على الحياة \_ دفع فوائد ربوية

من أصل مبلغ التأمين المتقى عليه لصاحب العقد على فرض بقائه حيا الى نهاية المدة المعينة ، فإن العقد ذاته فاسد مشتمل على شروط فاسدة ، وعلى طريقة يستباح بها أكل أموال الناس بالباطل ، ومشل ذلك يقال في حكم التأمين على الأموال كما سيأتى بيان ذلك بالتفصيل ،

هذا وقد أورد ابن عابدين بف حاشيته على الدر المختار (١) بحث قيما استخرج به حكم الشريعة فى التأمين على الأموال ، لأنه هو الذى كثر السؤال عنه فى زمنه معبراً عنه باسم (السوكرة) وقد قال فى صورتها : «انه جرت العادة أن التجار اذا استأجروا مركبا من حربى يدفعون له أجرته ويدفعون أيضا مالا معلوما لرجل حربى مقيم فى بلاده ، يسمى ذلك المال (سوكرة) على أنه مهما هلك من المال الذى فى المركب بحرق أو غرق أو نهب أو غيره فذلك الرجل ضامن له بمقابلة ما يأخذه منهم وله وكيل عنه مستأمن فى دارنا يقيم فى بلاد السواحل الاسلامية باذن السلطان يقبض من التجار مال السوكرة ، واذا هلك من مالهم فى البحر شىء يؤدى ذلك المستأمن التجار بدله تماما » •

قال ابن عابدين : « والذي يظهر لي آنه لا يحل للتاجر أخذ بدل الهالك من ماله ، لأن هذا التزام ما لا يلزم » •

أى أن ما لا يلزم شرعاً لا يصح التزامه ولا الالزام به ، فلا يحـــل لمسلم أخذه ، ولا يجوز التعاقد عليه ، فان العقد حينئذ يكون فاسدا .

واذا كان هذا هو حكم عقد التأمين الذي يجرى بين مسلم ومستأمن ، من حيث ان المستأمن قد التزم أحكام الاسلام فى التعامل مدة بقائه فى دار الاسلام ، وأنه لذلك قد صارت أمواله كأموال الذميين فلا يجوز أخذ شيء من ماله بعدر أو بعقد فاسد \_ اذا كان الأمر كذلك بين المسلم والمستأمن

<sup>(</sup>۱) حاشية « رد المحتار على العر المحتار » في [ فصل استثمان الكافر ] من ياتيع الستامن (الجرء الثالث ص ١٣٥٥ – ٣٤٦ ) .

وابن عابدين هو من علماء القرن الثالث عشر الهجرى أي أنه لم يكن من التقدمين اللهجري أي أنه لم يؤثر عنه كلام في موضوع التأمين .

فأولى أن يكون العقد (عقد التأمين ) فاسدا ولا يحل أن يؤخد به شيء من المال اذا جرى بين مسلم وذمى ، أو بين مسلم ومسلم •

وخلاصة القول أن المسلم ممنوع من الغدر ومن الاستيلاء ، على مال أحد بغير حق ، سواء أكان مسلما أم ذميا أم مستأمنا • ولا يحل له أن يعقد في دار الاسلام مع أحد من الذميين أو المستأمنين الا ما يحل أن يعقده مع المسلمين •

هذا وان وضع مسألة التأمين على الأموال على الصورة التي عرضها (ابن عابدين) واضح منه أن عنصر المستأمنين قام وسيطا بين التاجر المسلم والحربي الذي هو الطرف الآخر في عقد التأمين وقد علم أنه لا يجوز للمسلم مباشرة عقد فاسد في دار الاسلام مع أحد من المستأمنين ولا يحل له أن يأخذ بهذا العقد شيئاً من مال حربي أو مستأمن و فاذا لم يكن في المسألة ذلك العنصر الوسيط المستأمن ، وأجرى عقد التأمين في دار الاسلام بين المسلم والحربي مباشرة بطريق المراسلة ، أو أجرى بينهما في دار الحرب بعد دخول المسلم مستأمنا في تلك الدار أو أجرى بين الحربي وبين حربي تخد شريك للتاجر المسلم فماذا يكون الحكم من حيث صفة العقد ؟ ومسن حيث استيلاء المسلم به على مال التأمين من الحربي ؟ • •

و ( الجواب ) أنه فى دار الاسلام لا يحل للمسلم أن يعقد عقداً فاسداً مطلقا كما قدمنا • • وعلى هذا اذا عقد المسلم عقد التأمين وهو فى بلد الاسلام بطريق المراسلة مع الحربى فلا يحل له أن يأخذ مال التأمين ولو كان القبض قد حصل فى بلاد الحرب لأنه انما يأخذه بناء على عقد فاسد وقع فى بلد الاسلام •

واذا كان العقد قد أجرى فى دار الحرب بين الحربى والتاجر المسلم الذى دخل تلك الديار مستأمنا فان هذا العقد لا يأخذ أحكام الاسلام هنالك، لأن دار الحرب ليست دار أحكام • فاذا تم قبض المال هناك أيضاً جاز للمسلم أخذه لأنه يكون أخذ مال لحربى برضاه وأخذ مال الحربى برضاه جائز بكل

حال ، وبكل وجه وسبيل ، حتى من طريق الربا والقمار ، مادام ليس في ذلك غدر فان الغدر ممنوع على كل حال .

أما اذا اتفق على أن يكون القبض فى بلد الاسلام بعد تمام العقد فى بلد الحرب فان تم القبض بتراض من غير خصومة جاز للمسلم أخذ المال ، كما جاز ذلك فى بلد الحرب . • وان كان هناك تناكر وخصومة فلا يسع القاضى المسلم أن يحكم بذلك المال الذى لم يكن الترامه الا لعقد فاسد • ا هـ المسلم أن يحكم بذلك المال الذى لم يكن الترامه الا لعقد فاسد • ا هـ

ومن هذا يعلم أيضاً حكم المسألة اذا كان للتاجر المسلم شريك فى التجاره حربى هو الذى أجرى عقد التأمين مع حربى آخر وقبض منه مال التأمين بعد هلاك التجارة وبعث به الى شريك المسلم فانه يحل له أخذه ، لأنه مال حربى أخذ برضاه بناء على عقد أجرى فى دار الحرب وتم فيه القبض هنالك .

#### \* \* \*

مما تقدم يعلم أن الأصل فى الحكم بفساد عقد التأمين وعدم جواز أخذ المال الذى يدفع تعويضا عن الهالك أو التالف هو أن الشركة التى يطلب منها أن تدفع التعويض لا دخل لها ولا تسبب من قبلها فى ذلك التلف أو الهلاك ، ولم يكن منها غدر ولا تعرير بالشخص المتعاقد معها فى نفس أو مال ، فيكون الزامها بمال التعويض أكلا لأموال الناس بالباطل وذلك منهى عنه أشد النه . . .

(قد يقال) ان عقود التأمين تجرى دائما مع شركات مساهمة يمكن أن تعتبر شركات تعاونية على الخير والبر ، يتعاون أصحاب الأسهم فيها على تعويض الخسارة للتى تلحق أحدهم فى نفسه أو ماله للم مما يدفعونه من أقساط شهرية أو سنوية ، تجمع وتستثمر لينفق منها فى مثل هذا الغرض ، وحينئذ تكون هذه الشركات شبيهة شبها قويا بجمعيات البر التعاونية التى يتكون صندوقها من اكتتابات شهرية مثلا لينفق منها على المحتاجين من أعضاء الجمعية بسبب توقف عن الكسب ، أو بسبب المرض أو غيره من الطوارىء التى يحتاج فيها الى المعونة ،

والجواب عن هذا أنه لا يمكن قياس شركات التأمين على جمعيات البر التعاونية ، ولا يكفى لتصحيح هذا القياس أن يكون فى كلا الطرفين اكتتاب من الأعضاء المستركين فى المنشأة بجزء من المال لينفق من المجموع على النحو المذكور ، فان الأمر فى جمعيات البر التعاونية لا يخرج عن نطاق التبرع المحض من جميع المكتتبين ، والانفاق من المال المجموع فى الوجوه المخصوصة هو تبرع أيضاً مبنى على تبرعات أعضاء الجمعية بتلك الأقساط ، فليس هناك الزام بواجب ولا التزام بحق يصحح أن يكون محلا للتقاضى والخصومة والحكم به ممن يحكم بالشريعة الاسلامية ، وليس الأمر كذلك فى التعويض الذى تدفعه شركة التأمين لمن يصاب فى نفسه أو ماله فان عقد التأمين يوجب له بحكم القانون حقا على الشركة يستطيع أن يقاضيها عليه ، ويطلب من أجله الحكم عليها بجميع ما التزمت به تعويضا عن الخسارة التي لحقته ، وذلك الزام بشىء لا يلزم شرعا ،

قد يقال أيضاً: اذا كان التأمين غير جائز شرعا للمعنى الذي بين هنا وهو أن فيه التزاما والزاما بشيء لا يلزم شرعا ، وفيه أيضاً استباحة لأكل أموال الناس بالساطل ، فكيف يتفق ذلك مع ما اشتهر عن المرحوم الشيخ (محمد عبده) من أنه أجاز عقد التأمين على الحياة مع اشتماله على ذلك المعنى عينه:

« التزام لما لا يلزم شرعا وأكل للأموال بالباطل » •• ؟

نعم ، قد اشتهر عن الشيخ محمد عبده (رحمه الله) أنه قد أفتى فى موضوع التأمين على الحياة فتوى أصدرها حينما كان مقتيا للديار المصرية ، ولم يعقب عليها أحد من العلماء ولا من غيرهم ممن تعنيهم شئون الاسلام (١)

وقبل الجواب عن ذلك يحسن أن نورد نص الســـؤال الذي تقـــدم به

<sup>(</sup>۱) بالرجوع الى السجلات الرسمية لدار الانتاء بعلم أن هذه القتوى صدرت في فسهر صفر من سنة ١٣٢١ بناء على طلب من يدعى التواجة (هور روسل) لايعلم أيضا أن فنخصا آخر. لله مصلحة من وراء هذه الفترى تقدم الى لاأن الافتاء يطلب صورة منها ، وأنه أجيب ألى طلبه من غير توقف ، وكان ذلك في شهر ذي القمدة من سنة ١٣٤٧ ( مايو سنة ١٩٣٩) على عهد مفتى الديار المصرية المرحوم الشيخ عبد المجيد سليم .

المستفتى الى دار الافتاء ونتبعه بنص الفتوى التى أصدرها النسيخ (محمد عبده) ثم نظر فى هذه الفتوى ومبلغ ما تدل عليه وما يمكن أن يتمسك به من منطوقها أو مفهومها ، لتقر الأمور فى نصابها ، وليهدأ بال الناس ويطمئنوا الى أحكام الشريعة وما ينبغى أن يقال فى موضوع التأمين على الحياة أو على الأموال .

وهذا هو نص ما ورد في صوغ السؤال :

«سأل جناب المسيو هور روسل ، فى رجل يربد أن يتعاقد مع جماعة (شركة) مثلا على أن يدفع لهم مالا من ماله الخاص على أقساط معينة ليعملوا فيها بالتجارة واشترط عليهم أنه اذا قام بما ذكر وانتهى أن الاتفاق المعين بانتهاء الأقساط المعينة ، وكانوا قد عملوا فى ذلك المال وكان حيا فيأخذ ما يكون له من المال مع ما يخصه من الأرباح ، واذا مات فى أثناء تلك المدة فيكون لورثته أو لمن له حق الولاية فى ماله أن يأخذوا المبلغ تعلق مورثهم مع الأرباح ، فهل مثل هذا التعاقد الذى يكون مفيدا لأربابه بما ينتجه لهم من الربح جائز شرعا ٠٠ ؟ نرجو التكرم بالافادة » ٠٠

وقد أجاب الشيخ محمد عبده عن ذلك بما يلى وهـو نص الفتـوى

« لو صدر مثل هذا التعاقد بين ذلك الرجل وهؤلاء الجماعة على الصفة المذكورة كان ذلك جائزاً شرعا ويجوز لذلك الرجل بعد انتهاء الأقساط والعمل في المال وحصول الربح أن يأخذ ولو كان حيا ما يكون له من المال مع ما خصه في الربح وكذا يجوز لمن يوجد بعد موته من ورثته أو مسن له ولاية التصرف في ماله بعد موته أن يأخذ ما يكون له من المال مع ما أتتجه من الربح والله أعلم » (١) •

هذه هي الفتوى التي اشتهرت عن الشيخ محمد عبده في موضوع

<sup>(</sup>۱) وقد حررت صورة من عده الفتوى باذن من مغنى الديار المعربة المرحسوم الشمسية عبد المجيد سليم وإعطيت للخواجة ( جورج فوشيه ) وكيل ثيركة التامين على الحياة ( المجتفى إلى ) يناء على طلبه .

التأمين والتى كان يستخدمها أصحاب المصالح فى الترويج لشركات التأمين وهى التى يستند اليها من يستشكل عليه الحكم بفساد عقود التأمين من وجهة الشريعة الاسلامية وأن أخذ مال التأمين من قبيل أكل أموال الناس بالباطل •

والمطلع على السؤال وعلى جوابه لا يرى فيهما شيئاً يتعلق بموضوع التأمين على الحياة أو على الأموال ولا يجد فى الســـؤال ولا فى جوابه أثراً الأركان الأساسية التى يشتمل عليها كل عقد من عقود التأمين والتى بسببها يكون الحكم على تلك العقود بالفساد •

ان هذا السؤال لا ينطبق الا على نوع من الشركات الشرعية التى يكون المال فيها من جانب والعمل فيه بطرق الاستثمار التجارية أو الصناعية منجانب آخر ، وهو ما يسمى فى عرف الفقهاء ( بالمضاربة ) كما يسمى بالقراض •

لم يعرض السؤال للعناصر الجوهرية فى عقود التأمين ، مثل اشتراط أن تدفع شركة التأمين جميع المال المؤمس به ولو كان عشرات آلاف أو مئات آلاف الجنيهات اذا حصل هلاك أو عطب لصاحب التأمين ولو لم يدفع من الأقساط المنجمة على عدة سنوات الا قسطا واحداً ، فان هذا الشرط هو صلب المخاطرة ، وهو الذى يلتزم به ما لا يلزم شرعاً ويستباح به من المال ما ليس بحق ، وتؤكل به أموال الناس بالباطل .

ليس فى سؤال المستر ( هور روسل ) الذى نقدم به الى دار الافتساء تعرض لمثل هذا الشرط الذى يفسد به التعاقد ، ولم يعرض السؤال أيضاً لنوع الربح الذى ينتج من استثمار المال ولا لطريقة هذا الاستثمار (١) .

<sup>(</sup>۱) تم لم يعرض السؤال لنوع الربح ولم يبين هل هو جزء نسبى من الارباح المحامسلة من عمل المشركة ، كمشرة أو خمسة في المائة مثلاً من هذه الارباح أو جزء نسبى من المائل المدنوع للشركة لتعمل فيه ، كان يشترط لصاحب المال من الإرباح ما يساوى عشرة في المائة مثلاً من المال دنمه للشركة ، وفرق كبير بين الأمرين هو الفرق بين الحلال والحرام .

علاا ولا شك أن الجارى في عقود التأمين هو النوع الثاني اللي يكون فيه الربع المشروط جزءا نسبيا من رأس المال المدفوع للشركة وهو المحرم باجماع المسلمين لكن السؤال قد أخلى هذه الحقيقة الواقعة ليلقى بدلك الإبهام ستارا على النقط المحرمة التي توجب فمعاد المقيد عما .

والمفتى لا يسعه الاأن يجيب عما يعرض عليه من سؤال وليس عليه ذنب ولا تعمة اذا كانت فتواه تستخدم فى غير ما وضعت له الا اذا أعلم بذلك بعد وقوعه فلم ينكره أو كان يعلم من قبل أن فتواه الصريحة فى تجويز شركة المضاربة والقراض مثلا ستتخذ ذريعة للترويج لشركات التأمين •

واجب على المفتى فى هذه الحالة الثانية أن يسد طريق الفساد على من يريده ، فيبين فى نص فتواه الحكم الشرعى ـ وان لم يكن مسئولا عنه ـ في الموضوع الذى يظن استخدام فتواه فيه ، كموضوع التأمين .

قد يقال: ان أبوابا كثيرة فى الفقه الاسلامى ــ مثل أبواب الوديعة والاجارة والكفالة قد اشتملت على مسائل وصور عقود قرر الفقهاء الحكم بصحتها ، وبأنه يجب فيها ضمان ما يتلف أو يهلك من مال لأحد المتعاقدين على الآخر وهذه المسائل والعقود يمكن أن تقاس عليها مسائلة التأمين على الأموال فيحكم فيها بصحة العقد ووجوب ضمان المال المؤمس عليه لصاحبه في حالة التلف أو الهلاك .

ففى باب الوديعة قال الفقهاء: « انه اذا أودع شخص عند آخر وديعة وجعل له أجراً على حفظها فان المودع المشروط له الأجريضين هذه الوديعة اذا هلكت ، فينبغى أن تكون مسالة التأمين على الأموال كذلك ، فان ما يدفعه صاحب البضاعة مثلا من مال لشركة التأمين يعتبر بمنزلة الأجرة على حفظ الوديعة ، فاذا هلكت على حفظ الوديعة ، فاذا هلكت البضاعة كلها أو بعضها كان على شركة التأمين ضمان ذلك » .

وفى باب الاجارة قال الفقهاء \_ فى الأجير المشترك، وهو الذى لا يقصر نفسه على العمل \_ لشخص بعينه كالخباز والطحان والكواء والخياط \_ انه مسئول عن سلامة ما فى يده من مال للمستأجر فاذا تلف شيء منه كان عليه ضمانه • وعلى هذا يمكن اجراء هذا الحكم فى مسألة التأمين على الأموال فتكوف شركة التأمين بمنزلة الأجير المشترك الذي يضمن المال لصاحبه ادا تلف أو هلك •

وفى بابالكفالة قال الفقهاء أيضاً : «انه اذا كان رجل معه مال يريد الانتقال به من بلد الى بلد آخر وهو يخشى اللصوص وقطاع الطريق ولا يدرى أى الطرق المأمونة وأيها المخوفة فأشار عليه رجل بسلوك طريق معين » وقال له : « اسلك هذا الطريق فانه طريق مأمون ، ولو أخذ مالك فيه فأنا ضامن له ، فانه يجب عليه ضمان ذلك المال اذا أخذ من صاحبه فى ذلك الطريق » .

فهذه مسألة يمكن أن تكون من المسائل أو أقرب المسائل التي ينبغي أن تحمل عليها مسألة التأمين على الأموال التي يراد نقلها بالبر أو البحر أو التي يؤمن عليها في المتاجر أو المصانع أو المنازل خشية الحرائق أو السرقات أو ما شابه ذلك .

هذه هي المسائل التي يمكن أن يتعلق بها من يريد اباحة عقود التأمين على الأموال ممن يأخذون الأمور أخذا ظاهريا من غير بحث ولا تمحيص .

لكن هذه المسائل جميعها لا يصح التمسك بشيء منها لاباحة التأمين اذا أخذت على أصولها وفهم فهما جيداً ما قاله العلماء فيها .

وذلك أن مسألة الوديعة على الصورة التي قدمناها \_ وهي ما تكون بأجر على الحفظ \_ لا يثبت فيها ضمان المال بالتلف أو الهلاك في كل حال والما ذلك في الأحوال التي يمكن فيها الاحتراز عن أسباب الهلاك أو التلف فأما اذا كان السبب مما لا يمكن الاحتراز عنه كالموت والغرق فلا يجب فيها ضمان على المودع و واذا لا يفيد شيئاً حمل عقود التأمين على هذه الوديعة، فان مقتضى عقود التأمين وجوب ضمان المال في كل حال وبكل سبب من فان مقتضى عقود التأمين وجوب ضمان المال في كل حال وبكل سبب من أسباب الهلاك ، من غير فرق بين ما يمكن الاحتراز منه وما لا يمكن ويها الاحتراز من أسباب الهلاك ، كما هو معروف .

على أنه لا يمكن اعتبار المال المؤمن عليه وديعة عند شركة التأمين ولا يمكن اعتبار هذه الشركة أجيرة على حفظه حتى يصح قياس مسألة التأمين على مسألة الوديعة ، فان المال المؤمن عليه ليس في يد الشركة ولا تعلق للشركة به ،

فليست المتاجر والمخازن والمصانع التى فيها المال المؤمن عليه أماكن لشركات التأمين ، وليست البضائع المنقولة فى البحر محمولة فى مراكب هذه الشركات، فلا علاقة لهذه الشركات بالمال المؤمن عليه بحال من الأحوال ، واذا لا يكون هناك وجه شرعى لا يجاب الضمان عليها فى حالات العطب أو الهلاك ، فانها ليست جهة مودعة عندها الأموال ، ولا أجيرة على حفظها .

ثم ادا كانت شركة التأمين هي صاحبة المراكب التي تنقل عليها البضائع في البحر مثلا فانه يمكن اعتبارها أجيرة على النقل وعلى الحفظ من قبيل الأجير المشترك الذي تقرر في الفقه الاسلامي حكمه ، وهو أنه لا يجب الضمان عليه في حالات التلف أو الهلك اذا كان سبب ذلك مما لا يمكن الاحتراز عنه ٥٠ وليس كذلك الحال في عقود التأمين كما علمنا ٠

بقى الكلام فى المسألة الأخيرة التى قلنا انها أقرب المسائل التى قد يتعلق بها من يريد اباحة التأمين على الأموال، وهى مسألة الكفالة وضمان سلامة الظريق، والحكم الذى قرره الفقهاء فيها هو أن مسن أشار على صاحب مال بسلوك طريق معين ملزماً ضمان المال اذا هلك من صاحبه فى ذلك الطريق لا يجب عليه ضمان شىء الا اذا كان صاحب المال لا يعلم حقا ما فى الطريق من خطر وكان المرشد لسلوكه ذلك الطريق يعلم جيداً ما في من معاطب ومخاوف فانه اذا كان الأمر كذلك كان المرشد للطريق غاشا غارا صاحب المال، فيغرم ما ضاع منه، أما اذا كان المرشد لا يعلم ما فى غارا صاحب المال، فيغرم ما ضاع منه، أما اذا كان المرشد لا يعلم ما فى الطريق من خطر ، بل كان يعتقد آمنه وأنه ليس فيه ما يخاف ويحذر فليس عليه ضمان شىء و وكذلك أذا كان المرشد يعلم بخطر الطريق وكان صاحب المال يعلم ذلك أيضاً فانه لا ضمان على المرشد ، لأن صاحب المال فى هذه الحالة يكون هو الذى عرض ماله للضياع ، فانه ليس أحد أحرص على المال ولا أحفظ له من صاحبه ، فارشاد المرشد فى هذه الحالة لم يأت بشىء جديد ولم يحصل شيئاً كان غير حاصل ، فلا يكون موجباً لضمان ،

(وبعد) قال استقصاء قواعد الشريعة وأحكامها وما بنيت عليه هـذه القواعد والأحكام من نصوص خاصة وعمومات شاملة يثبت أنه لا يجب على أحد ضمان مال لعيره بالمثل أو بالقيمة الا اذا كان قد استولى على هذا

المال بغير حق أو أضاعه على صاحبه ، أو أفسد عليه الانتفاع به بطريق المباشرة أو التسبب ، ولا شيء من ذلك بمتحقق في شركة التأمين التي يقضى التعاقد معها أن تضمن لصاحب المال ما يهلك أو يتلف أو يضيع بغرق أو حرق أو بفعل اللصوص وقطاع الطريق أو ما الى ذلك ،سواء أكان ذلك مما يمكن الاحتراز عنه أم لا ٠٠ وتضمين الأموال بهذه الصورة شيء لا تعرفه الشريعة الاسلامية العادلة التي لا تقر الغبن والحيف ولا تبيع أكل أموال الناس بغير الحق ٠

شركات التأمين لا علاقة لها مطلقا بالأموال المؤمن عليها ، وكل عملها أنها تكون من أقساط التأمين \_ التي تجمعها من المتعاقدين معها أصحاب تلك الأموال رأس مال كبير توجه للاسترباح في قروض وغير قروض ثم تدفع من أرباحه العظيمة ما يجب عليها قانونا من تعويضات عن الخسائر التي لحقت الأموال المؤمن عليها ، وليس للشركة دخل في أسسباب هذه الخسارة لا بالمباشرة ولا بالتسبب فمطالبتها بتعويض الخسارة ليس لها وجه شرعي ، كما أن الأقساط التي تجمعها من أصحاب الأموال بمقتضي عقد التأمين ليس لها وجه شرعي أيضا ، وفهذه اشتراطات والتزامات فاسدة ، والعقد اذا اشتمل على شرط فاسد كان فاسدا ،

ان شركات التأمين هي شركات استرباح بارعة ، رأس مالها في أغلب الأمر هو ما تجمعه من أقساط من أصحاب عقود التأمين ، تستفل هذه الأموال وتستشرها ، والأرباح التي تستفيدها منها أعظم بالضرورة مما تخسره في حالات التعويض لمن تلحقهم خسارات في الأموال المؤمن عليها ، وذلك أن أعمال شركات التأمين مبنية على دراسات دقيقة واحصاءات شاملة لوسائل النقل في البر والبحر وحالات السلامة وحالات العطب في الظروف العادية وأوقات السلم والأمن ، هذه الدراسات والاحصاءات تثبت أن مرات العطب والتلف قليلة حدا ، بل هي نادرة بالنسبة لمرات السلامة ، فلا يضير شركات التأمين أن تعوض من كسبها الواسع عن خسارة هذه الحالات النادرة ، ثم يكون لها الباقي ربحا خالصا ،

هذا شيء واضح ومعهود في شركات التأمين على الأموال • ومثله يقال

في شركات التلمين على الحياة مهما اختلفت الأساليب وتنوعت الطرائق والشروط •

وخلاصة القول أن تعاقد شركات التأمين على الأرواح أو الأموال لا يمكن أن يدخل فى باب صحيح من أبواب المعاملات الشرعية و وغاية ما يمكن تصويره به أنه من قبيل النوع الثالث الذي أشرنا اليه وهو ضمان أمن الظريق فيكون ضمانا لسلامة الأنفس والأموال ، وقد قلنا في ذلك النوع الثالث: « أنه لا يثبت فيه الضمان شرعا الا أذا كان هناك تغرير من هذا الضامن بأن كان يعلم ما في الطريق من مخاوف ومعاطب ، وكان صاحب المال الذي يسلك به الطريق بناء على ذلك الارشاد لا يعلم أصلا بهذه المخاوف والمعاطب ، فضامن السلامة حينت في يجب تضمينه المال الهالك ، المخاوف والمعاطب ، فضامن السلامة حينت في يجب تضمينه المال الهالك ، بسبب التعرير منف في موضوع عقود التأمين و

## التعاون لا الاستغلال أساس

## عقد التسامين الاسسلامي

قدم أحد الاساتذة المصريين المشتغلين بالشئون الاقتصادية الأكاديميه اسمه الدكتور شوقى الفنجرى بحثا بهذا العنوان لهيئة كبار العلماء بالمملكة السعودية يقول بين يدى بحثه يقول عبد السميع المصرى: أعجبها قوله: «ألا نتعرض لمختلف المسائل الفقهية التى يثيرها عقد التأمين الا بالقدر الذي نراه ضروريا لمجرد الربط وبايتهاز شديد » نم يقول: «الشرع الاسلامى حاكم وليس محكوماً ، فهو الأصل الذي يجب أن نطوع حياتنا في ضوء تعاليمه ، لا أن نطوع الشرع لنبرر به الأوضاع القائمة » \_ تم يختتم المهيده بقوله: « أن الضرورات التى تبييح المحظورات والحاجات يختتم المهيده بقوله: « أن الضرورات التى تبييح المحظورات والحاجات التى تبيح المستخدام المحظور او الشبه الا إذا لم نجد سبيلا غيره » •

وهذا القول الما يراد به على الشريعة حاكميتها على شئون المال حتى ليمكن تعطيل الحكم الشرعى لمجرد سميمة حاجة نقف بازاء هذا الحكم الخصوصة الزعم بأنه ـ أعنى النامين ـ ليس حاجة فقط تدعو الى تسويعه والما الضرورة أيضاً •

### بين أنز كأه والتامين

سم المسنف البحث أقسام أربعة أو فصول أربعة أولها بهذا العنوال ( بين الزكاة والتأمين ) يقول :

" الاسارم دين الكافل الاجتماعي بمعنى كفالة الحياة الكريمة لكل فرد في المجتمع الاسلامي بحيث يعيش حياة آمنة مطمئنة ، فكل فرد ملتزم معون آحيه المحتاج ، وتامين حاجته على أساس من حتى القرابة ، وحتى الجوار، رحق الفيافة وواجب الصداقة ...

وعلى مستوى الدولة يتمثل التكافل المادى فى الزكاة ، الركن الشانى بعد الصلاة ، وتعتبر الزكاة بمثابة مؤسسة الضمان الاجتماعى فى الاسلام مو فهى تكفل لكل فرد حد الكفاية لا حد الكفاف .

ويطلق على بيت مال الزكاة اسم ( مؤسسة الزكاة ) ويقول :

سبق الاسلام مند أربعة عشر قرنا أحدث التشريعات المتقدمة فى التامين والضمان الاجتماعي، وتعدى هذا الصندوق ضمان حد الكفاية للمسلمين الى صور أخرى عديدة مثل:

- ١ \_ تأمين الأطفال •
- ٢ \_ تأمين البطالة •
- ٣ ــ تأمين الشيخوخة والمرض •

بل لقد شمل تأمين الزكاة المنصوص عليه فى القرآن والسنة صوراً آخرى الم تصل اليها أحدث التشريعات ولن اصل اليها أحدثها تقدماً ومن قبيل ذلك:

(أ) تأمين الغارمين لمن تنزل به جائحة أو حريق أو دين فى غير معصية ، وكذا كل من يتعرض لاملاق أو فاقة بعد غنى ويسر يأخذ من سهم العارمين بقدر ما يعوض خسارته ، ويوفى به دينه ويذهب به ضائقته .

وما أروع ما فعله أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، اذ اعتبر من لديه المسكن والأثاث والفرس والخادم غارماً يقضى عنه دينه ، وكأنه ينبه الى أن مسئولية الحاكم فى الاسلام نفرض عليه أن يحقق لكل فرد ما يسمى بالرخاء أو الرفاهية الاقتصادية ، أو ما عرف « بتمام الكفاية » •

(ب) تأمين ابن السبيل وهو من انقطعت موارده بسبب خارج عن ارادته،

ويخلص الباحث الى أن الزكاة لو جمعت بحسب ثروات كل مجتمع اسلامى لبلغت بلايين البلايين من الدنانير أو الجنيهات ، باعتبار النسب التى نبلغ ٢٠ / على الركاز وما فى حكمه ٠٠ بحيث ينعدم ــ اذا جمعت ــ وجود

جائع واحد أو محتاج • وتتحقق الحياة الآمنة المطمئنة لكل مواطن ، بل يهيض منها للانفاق من أجل الدعوة الاسلامية ، واقامة دين الله في العسالم بالحسني •

لكنه يعود ناقضاً ما قاله في الزكاة فيقول:

١ \_ ان الأمر \_ مع الأسف \_ ما يزال في حيز الأماني •

٢ ــ ان ضمان الزكاة لا يكون الا للمحتاجين ، فلا يستفيد منه الأفراد الذين تلحقهم كوارث وأضرار لا تصل بهم الى حد الفاقة ، هذا فضلا عن أن آداء الزكاة للمستحقين لها يكون بدون مقابل ، بخلاف ضمان التأمين الذى لا يكون الا للمشتركين ولو كانوا أغنياء .

٣ \_ فلا تعارض بين التأمين والزكاة ولكل منهما مجاله .

٤ ــ ان انشاء مؤسسات تأمينية على أساس التعاون لا الاستغلال يكون
 احدى وسائل تحقيق التكافل الاجتماعى الذى يفرضة ويستهدفه الاسلام •

وكان الدكتور نسى ما قاله فى أسطر قلائل سابقة من أن جمع الزكاة ينعدم معه وجود جائع واحد أو محتاج، وتتحقق فيه الحياة الآمنة المطمئنة الكل مواطن ٠٠ فما الذى يمنع جمعها ؟

## التامين وانواعه

ثم راح يمتدح عقود التأمين المبنية على أصول فنية تقوم على قواعد الاحصاء الدقيق ، ويحث على تشجيع التأمين والتوسع فيه باعتباره وسيلة للائتمان ـ الاقراض ـ ووسيلة للادخار نؤدى الكثير للاقتصاد القومى •

لكنه تَعَافل عن شرح الكيفية التي يجقق بها التأمين كل هذه الأغراض .

وهل يكون الائتمان بفوائد أو على أساس القرض الحسن ؟ وهل تجميع المدخرات سيكون بفوائد أو بماذا ؟

بل انتقل سريعاً بعد هذا الاجمال ليخلص في الفصل الثاني عن التأمين التعاوني ، والتأمين التجاري والتأمين الحكومي:

« الفكرة الأساسية فى التأمين التعاونى : هو أن تتولاه جمعيات تعاونية يجمع أعضاءها الأخطار التى يتعرضون لها ، ويلتزمون بتعويض من يلحفه الضرر منهم ، وذلك من الاشتراك الذى يؤديه كل عضو ، وهو اشتراك متغير يزيد أو ينقص بحسب قيمة التعويضات التى تلتزم الجمعية بأدائها فى خلال السنة ، وقد لا يدفع العضو اشتراكه الا عند وقوع الخطر ، وبقدر نصيبه من التعويض ٠٠ وهى جمعيات لا تستهدف الربح وانما التعاون لجبر الخطر أو الضرر الذى يلحق بأحد الأعضاء بتوزيعه عليهم جميعا ١٠ هـ

اذن يكون القسط أو الاشتراك في هذه الجمعيات التعاونية من قبيل التبرع ، وهو عقد تبرع يقره الاسلام ، وهذه الجمعيات هي الصورة الوحيدة التي أقرها مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية لعام ١٩٦٥ م وضرب المثل فيب مصنادين الزمالة التي يقوم بها موظفو شركة أو مصلحة لدفع مبلغ كمعونة سريعة لأسرة العضو المتوفى مثلا .

لكن الفنجرى يقفز من هذا التعريف وبلا مقدمات ليقول «كما سمى أيضاً هذا التأمين بالتأمين التبادلي ، لأن الأعضاء انفسهم مؤمنون ومؤمس لهم (مستأمنون) في وقت واحد ، فليس بينهم وسيط أو مساهمون يتقاضون أرباحاً » وكانت هذه القفزة ليسبغ على التأمين التبادلي المعروف في أوربا وأمريكا اسم (التأمين التعساوني) وليقسدم مشروعه بعد ذلك لهيئة كسار العلماء على أسس التأمين التبادلي بعد أن سماه لهيئة كسار العلماء على أسس التأمين التبادلي بعد أن سماه (التأمين التعاوني) وذلك بعد أن عرض للتأمين التجاري وقال عنه: (انه تتولاه شركات منبتة الصلة عن مجموع المستأمنين اذ تقتصر علاقتها بكل مستأمن على حدة ، فهي ليست الا وسيطاً لتنظيم التعاون بين المستأمنين المشتركين لديها والكسب من وراء ذلك ، أو هي بعبارة صريحة

( تاجر أمين ) يبيع الأمن للناس بقصد الربح ، ويترتب على ذلك ارتفاع فسط التأمين التجارى ، لأنه لا يقصد به مجرد تغطية المخاطر المحسوبة أو كاليف الادارة ، وانما أيضاً وأساساً تحقيق أكبر قدر من الأرباح لمساهمي الشركة .

#### ويؤخذ على التأمين أمران :

(أولهما) فرض شروط تعسفية على المستأمنين استغلالا لحاجة النساس الى التأمين و فضلا عن مطالبة شركات التأمين وأقساط تأمين مبالغ فيها جرياً وراء الكسب ، بالاضافة الى استئثارها وحدها بكافة الأرباح الناجمة عسن استثمار مدخرات المستأمنين ، مما يهدر حقوق هؤلاء المستأمنين ويجحف بهسم .

( ثانيهما ) سيطرتها على الاقتصاد القومى بما يتجمع لديها من رءوس أموال ضخمة بلايين من الدولارات ... فضلا عن جنوحها الى استغلال أموالها فى الكسب السريع ، مما يضر بصالح المجتمع .

وكم كانت خيبة المستأمنين الذين نظروا للتأمين على أنه وسيلة ادخار على المدى الطويل ، وكم كانت حسارتهم عند قبضهم مبالغ التأمين المتفق عليها عند الاستحقاق أو الوفاة ، اذ يقبضونها بقيمة مخفضة للغاية ، وذلك بسبب التضخم وارتفاع القيمة للسلع ، مع انخفاض قيمة العملة الورقية المتعامل بها ، فوجدوا بدلا من رءوس الأموال المرتقبة سراباً وضياعاً ، في الوقت الذي أدوا أقساط هذه الوثائق في سنوات سابقة بقيمة حقيقية مرتفعة ،

# توصیات المؤتمر العالمی الاول للاقتصاد الاسلامی

يرى المؤتمر آن التأمين التجارى فى هذا العصر لا يحقق الصيغة الشرعية للتعاون والتضامن ، لأنه لم تتوافر فيه الشروط الشرعية التى تقتضى حله ، ويقترح المؤتمر تأليف لجنة من ذوى الاختصاص من علماء الشريعة وعلماء الاقتصاد المسلمين لاقتراح صيغة للتأمين خالية من الربا والغسرر ، وتحقق التعاون المنشود بدلا من التأمين التجارى .

وجاء فى البيان: ان هناك أقلية من علماء الشريعة ترى عقد التأمين جائز مطلقاً ، وأغلبية ترى التفرقة بين أنواع التأمين ، فتجيز بعضها كالتأمين التعاوني ، والتأمينات الاجتماعية ، وتحرم بعضها كالتآمين التجارى ، لاسيما اذا كان في صورة التأمين على الحياة ، لأن فيه :

١ ــ معنى القبار والرهان والميسر ، الأنه تعلق على خطر قد يقع وقد
 لا يقع .

٢ ــ ولأن فيه أيضاً تحديا للقدر الالهى لاسيما عقد التأمين على الحياة •
 ٣ ــ ولأن فيه غرراً وجهالة ، اذ لا يدرى أى من طرفى العقد عند انشائه
 ما ستأخذ وما سيعطى •

٤ ــ ولأن فيه غبنا وذلك باعتباره عقدا احتماليا من عقود الغرر .

ولأن فيه ربا من جهة أن المستأمن قد يبذل قسطاً ضئيلا ويأخذ اذا وقع الخطر تعويضاً كبيراً بلا مقابل، ومن جهة اعطاء فوائد في بعض أنواعه، فضلا عن أن شركات التأمين قد تستفل ما تحصله من أقسساط في معاملات يومية محرمة .

لكن الباحث المقدم للتوصيات للمؤتمر المشار اليه يمضى في توضيح

حجج المؤيدين للتامين ، وقد ركز على أنه عقد معاوضة قد بنى على أسس فنية وحسابات دقيقة ، مما تنتفى معه صفات الاحتمال أو الغبن ، علما أن كون عقد التامين هو عقد معاوضة يجعله من أكبر مفاسد التامين بصورته الراهنة .

لأننا اذا حاولنا تحديد طبيعة هذه العقود وخصائصها الجهوهرية التي تعيزها عن غيرها ، بعيدا عن الاغراق في الفروض والتقديرات ، وعلى ضوء واقع المعاملة كما تقع ، لا كما يتوهم بعض الناس من وجهود اتفاقات على التعاون والبر تقوم فيها شركات التأمين بدور الوسيط بين المستامنين الذين بضمون أموالهم لدى الشركة التي تقوم مقام الشريك المضارب الذي يتجر في أموالهم وينميها وحوجدنا أن عقد التأمين هو (عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدى إلى المؤمن له أو الى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو ايرادا مرتبا أو أي عرض مالى آخر في حالة وقوع الحادث ، أو تحقيق الخطر المبين في العقد ، وذلك ظير قسط أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن و وذلك ما جاء بالمادة ٧٤٧ من القانون المدني المصرى و

### اركان عقد التامين

وبذلك تكون أركان عقد التأمين هي الخطر المؤمن منه ، ومبلغ التأمين وقسط التأمين ، واذا كان الخطر أو الاحتمال هو الركن الأساسي في عقد التأمين ، وأصلا للركنين الآخرين \_ قسط ومبلغ التأمين \_ كان الغرر ملازما لعقد التأمين لا ينفك عنه ، بل أن ذلك جعسل عقد التأمين ذاته غسررا لأن الستأمن والشركة كلاهما لا يدري شيئاً عن وقوع الحريق مثلا ، لأنه قد لا يقع ، ولا متى تحدث الوفاة في تأمين الحياة ، وبالتالي استحقاق مبلغ التأمين غير معلوم ، وكلاهما جهل فاحش يبطل المعاوضة باتفاق الفقهاء .

والتزام المستأمن فى العقد بدفع الأقساط التزام محقق ، أما التزام المؤمن فهو التزام غير محقق ، أى قديكون أو لا يكون ،لأنه مقترن بوقوع الحادث، وهذه أعلى درجات الغرر فى الشدة والفحش ، لأنه غرر فى حصول العوض وقدره ، أو فى أجله م فاذا حرمت الشريعة شيئاً من الغرر لكان هو الغرر

فى عقد التأمين ، لأنه لا يقل عن العرر فى المعاوضة على الحمل فى البطن ، أو السمك فى الماء أو ضربة القانص منا أجمع العلماء على تحريمه (١) ويقول عبد السميع المصرى :

واضح مما تقدم أن عقد التأمين بمواصفاته وشروطه الحالية وبنص القانون هو عقد معاوضة بينما الصيغة المقبولة للتعاون المنشود من عمليات التأمين لا تكون الا بعقود التبرع .

لكن الدكتور الفنجرى يزعم فى بحثه أن الخلاف بين مؤيدى التأمين ومعارضيه من فقهاء الشريعة هو خلاف ظاهرى وليس خلافا حقيقيا أو جوهريا • • رغم ما نقلته من توصيات مؤتمر مكة العالمي للاقتصاد لسنة ١٩٧٦ م من استنكار للصيغة الحالية للتامين التجارى •

ويلح الدكتور على فكرة أن التأمين يقوم جنبا الى جنب مع الزكاة محققاً أهدافها ، لأن الزكاة للفقراء والتأمين يؤمن القادرين .

واذا كانوا قادرين فما حاجتهم الى التأمين وما فيه من شبهات ؟

ومع هذا التنافس في أقوال الدكتور نراه بعود ليقرر في صفحة ٣١ من حثه :

« لقد سبق أن أوضحنا في الفصل الأول من هذا البحث أن الزكاة هي مفلة التأمين الكبرى في الاسلام ، وأن سندها الشرعي هو النص » كسا ينفق معنا في أن التعاون على البر لا يكون الا في صيغة التبرع ، فيقول في ص ٣٣ « فالتأمين التعاوني هو معاملة أساسها التعاون والتبرع ، فهي خالبة من معنى المعاوضة البتة ، وإذا انعدم في هذا النوع من التأمين معنى المعاوضة فقد انتفت عنه مفاسد الجهالة والغرر والغبن وشبهة الربا .

وهو نفس الأساس الذي قام عليه نوع التأمين الذي أقره مؤتمر مجمع

<sup>(</sup>۱) من كتاب التامين الاسلامي ص ٢٦ ، ٣٦ لبيد السبيع المصرى عن التضامي الاستسلامية التي تصدرها وزارة الحج والاوقاف السبودية ومنها نقلته عدد رجب ١٤٠١ العجرد الاول ي

البحوث الاسلامية بالقاهرة عام ١٩٦٥ م أى صناديق الزمالة التى تنشساً بين عمال أى مؤسسة لدفع معونة عاجلة لأسرة من يتوقى من أعضاء الصندوق أو يعجز عن العمل •

### عقد التامين التبادلي

لكنه يتخذ هذا القرار حجة ليهاجم معارضى التأمين التجارى ، ويزعم أن ما يدفعه العامل للتأمينات الاجتماعية من أجل معاش السيخوخة هو قسط في عقد معاوضة يساهم فيه رب العمل مثله مثل عقد التأمين التجارى ٥٠ فعل هذا يتفق مع الواقع يا دكتور ؟!

اليس ما يدفعه العامل قسطاً مدخراً له ولأولاده ، وما يدفعه رب العمل هو تبرع أو هبة منه يجيزها الشرع ؟ وانصافاً للدكتور الفنجرى فان مسن يقرأ بحثه يحسب أنه متعاطف بشدة مع معارضى التأمين التجارى ، لكن يبدو أز هذا التعاطف مظلة يخفى تحتها حقيقة المشروع أو الفكرة التى يتقدم بها الى هيئة كبار علماء المملكة العربية السعودية وقد مهد لهذا المشروع بفوله : ان الفكرة الأساسية فى التأمين التعاونى الحديث ، هى اتباع جميسم الأساليب الفنية الحديثة ، التى تتبعها شركات التأمين التجارية ، بما فى ذلك الأقساط الثابتة المحسوبة والعقود الفردية ، ولا تختلف عن التأمين التجارى الا فى استبعاد قصد الربح والا تجار بالتأمين ، ومن ثم كانت اقساطه مخفضة ، ولا يعرف الاستغلال أو الشروط التعسفية ٠

والتأمين التعاوني الحديث غير محصور بنوع من المخاطر ، بل يلبي جميع طلبات التأمين من مختلف الأخطار ، وهو يجمع أعداداً غفيرة معرضة لنفس الأخطار دون أن يعرف بعضهم بعضاً .

كسا تتولى الادارة فى التأمين التعاونى ، منظمة متفرغة ومتخصصة بأسلوب علمى وفنى دقيق ، وتحصل أقساطاً ثابتة نسبياتدفع مقدماً وبانتظام، وهى فى هذا العمل تنوب عن المستأمنين وتعمل لحسابهم دون استغلال ويدلل على صدق هذه الأقوال أن الاحصاءات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية

تشیر الی أن التأمین التعاونی ــ وهو یقصد هنا التأمین التبادلی ــ قد أصبح یغطی آکثر من ۷۰ ٪ من نشاط التأمین ۰

والتأمين التبادلي الذي عرف في أوربا وأمريكا كان فعلا أول صـــور التأمين ظهوراً في تاريخ التأمين الحديث ، وكان ينشأ على هيئة جمعية تعاونية بين تجار يشتركون في مخاطر موحدة ، كمن يستوردون سلعة معينة من الهند مثلا .

وكانت الأقساط متغيرة حسب حجم الأخطار التي يتعرض لها الأعضاء أتناء العام • وكانت هذه الجمعيات موجودة على نطاق ضيق ، وفي حـــدود صغيرة اذا قيست بالتأمين التجارى المنتشر •

لكن حدث أثناء الحرب العالمية الثانية أن لجأت شركات التأمين التجارى الى رفع رسوم التأمين أضعافاً مضاعفة حتى وصلت الى ١٢٪ عن الرحــــلة الواحدة .

ثم لما توالت أحداث غرق سفن الحلفاء فى البحار بفعل غواصات الألمان أضافت شركات التأمين الى بنود وثائقها شرط الحرب الذى يعفيها من دفع مبالغ التعويض اذا كان الضرر ناتجاً عن النزاع المسلح .

ثم أضيف هذا الشرط أيضاً الى أضرار الحرب التى تقع داخل البلاد ، بسبب الغارات الجوية التى تدمر البيوت والمتاجر والمصانع ، فوجد الناس أنفسهم فجأة فى عام ١٩٤٠ يقابلون الأخطار بلا تأمين ، وفقد الأمن الذى طالما دفعوا الى شركات التأمين الملايين من أجل شرائه ..

فازدهرت حركة التأمين التبادلي ، وتضخمت شركاته ، بل ان بعضها صار يملك أيضًا بعض شركات التأمين التجاري المساهمة .

وكان من نتيجة تضخم شركات التأمين التبادلي أن أصبحت تدار بمجالس ادارة فنية ــ مديرون محترفون ــ يحددون الأقساط وفق القواعد الاكتوارية الفنية المعروفة في التأمين التجاري .

ولما كان الهدف من التأمين التبادلي هو تجقيق الأمسن لحسلة الوثائق لا توزيع الأرباح ، فإن فوائض هذه الشركات تحتفظ لمواجهة المطالبات المقبلة ، وهي الترامات لا تتحقق الا إذا قيست بمقاييس التجربة والاحتمالات ولذلك تتحول هذه الفوائض إلى اصول ، تبقى ضمن أصول الشركة التبادلية الى ما شاء الله ، مما أدى الى زيادة تضخم الشركات التبادلية ، مما اضطر الحكومة السويدية إلى التدخل ، واصدار قانون يلزم هذه الشركات بتوزيع بعض فوائض الأرباح على حملة الوثائق التي لا تتمتع بحق المنسساركة في الأرباح ،

كما تدخل هذا القانون لسنة ١٩٤٨ لتحديد رسموم التأمين المختلفة ، حسى لا تزيد عن الحدود المناسبة التي لا تصيب المستأمن أو حامل الوثيقة بالعبن كما تدخل فى تحديد احتياطيات الشركة وأنواعها .

وهكذا تحول التأمين التبادلي للذي نشئ تعاونيا لـ في ظل النظم الرأسمالية الى صورة ممسوخة من شركات التأمين التجاري ، وأصبح خاضعاً للحسابات الاكتوارية وأظمة الفوائد في عملياته .

هذا هو التأمين التبادلي المعروف في العالم الغربي ، والذي يرى الدكتور الفنجرى بعد أن أسماه التأمين التعاوني انه الصيغة المناسبة للتأمين ، والتي لا تتعارض مع الشريعة .

ويعترف الدكتور صراحة فى الصفحة ٧٧ من بحث بذلك اذ يقول: (لقد أصبح التأمين التعاوني فى صورته الحديثة المتطورة \_ كما رأينا \_ علما رياضيا يقوم على الاحصاءات الدقيقة والأرقام ، وأصبح قوة اقتصادية مؤثرة من ناحية جمع مدخرات المستأمنين ، ومن ناحية استثمارها ، وأصبح صناعة يتطلب أجهزة متخصصة فنية ومالية وادارية ) .

#### التامين الحـــكومي

ثم ينتقل بعد ذلك فيخطو خطوة آخرى ليعرض فى الفصل الرابع من البحث الشكل الذى يقترحه للمشروع الذى يطالب هيئة كبار علماء السعودية بتبنيه واخراجه الى حيز التنفيذ كشىء لا يتعارض مع أصول المال فى الاسلام •

فيشير بأن يتم التأمين التماوني على شكل مؤسسة عامة ملك للدولة ، أو شركة تأمينات تعاونية خاصة ، انما تكون معانة أيضا من الدولة . • وفي كلتا الحالتين يعمل هذا الجهاز باسم المستأمنين ولحسابهم • ومعونة الحكومة تكون كالآتي :

- ١ ــ بمثابة رأس مال للصندوق ٠
  - ٢ ــ اعانة مقطوعة آخري
    - ٣ ـ قروض عند الحاجة •

٤ - وتلزم الدولة فى جميع الأحوال بتعطية حسائر الصندوق فيما د
 تعرض لذلك فى ظروف استثنائية أو غير عادية .

والدكتور يفضل شكل الشركة المختلطة لا المؤسسة العامة ، حتى لا يكون التأمين منحة أو هبة من الدولة للمستفيدين • • ( بل مشاركه منها معهم فقط لحمايتهم ومساندتهم باعتبارهم هم أصحاب المصلحة الفعلية ، وهذا موقف أكثر ايجابية يشعر معه المستأمنون بدور الدولة ، ولا يعفيهم في نفس الوقت من المسئولية ) •

ويرى قيام مؤسسة أو شركة التأمين التعاونية في المجتمع السعودي لسد حاجة المواطنين الى التأمين بطريقة مقبولة شرعاً ، بل وحاجة الحكومة نفسها التي تلجأ خطوط طيرانها للاستعانة بشركات التأمين التجاري الأجنبية

بل انه يضيف الى ذلك ضرورة أن يكون هذا التأمين التعاوني الزاميا لاسيما بالنسبة لرجل الأعمال وأصحاب المصانع .

ثم ينطلق ليصور الملامح الرئيسية لمنظمة التأمين التعاوني المقسرحة ، كشركة ينقسم العمل فيها الى أقسام ، كل قسم يعطى أحد المخاطر المطلوب التأمين منها كالعجر والتجارة والباعة المتجولين وكل المهن وجميع الأخطار وهذه المنظمة يكون لها مجلس أعلى ، ويتصف عملها بالمرونة والتحرر من الأساليب والروتين الحكومي ، كما يجب على هذه المؤسسة أن تكتن الاحتياطيات تحسبا للخسائر المستقبلة، وأن تقوم باستشمار هذه الاحتياطيات،

ويكرر القول بالنسبة لجداول التأمين التعاوني وأنه (ليس هناك ما يمنع الاستعانة بجداول التأمين المتعارف عليها لدى منظمات التأمين التعاوني بالدول الأجنبية الى أن تتكون الخبرة الكافية ) •

ادن فهذه الخبرة ستتربى فى أحضان جداول التأمين التجارى الذى يعارضه الدكتور الباحث ظاهراً ٥٠ وهو يدعو الى الأصول الفنية الحديثة الني بنيت عليها عقود التأمين ٥٠ فما هى هذه الأصول الفنية ؟ وما هى هذه الحداول ٥٠ ؟

أليست هذه الجداول هي التي تحدد القسط على أسس :

- ١ \_ الاحتمالات ٠
- ٢ \_ جداول الحياة والوفاة ٠
- ٣ نظرية الأعداد الكبيرة •
- ٤ ـ التحميل بمصاريف الشركة والادارة
  - ه ــ فائدة رأس المال •
  - ٣ ـ نسبة الأرباح المطلوبة ٥٠٠

وما معنى العقود الفردية ؟ أليس هو قيام المؤسسة بدور الوسيط بين المستأمنين ، ألا تنتفى مع هذه العقود فكرة التعاون الذي يقتضى المشاركة الجماعية ؟

واذا أصبح التأمين فى ظل هذا النظام وسيلة للائتمان وتجميع المدخرات، فما هو الفرق بينه وبين صيعة التأمين التجارى ؟ وأى ائتمان يعنى ؟ أهـو الاقراض بالربا ؟ ولمن تجمع المدخرات ؟ وكيف تجمع ؟ وهو يدعو لأن يكون القسط بقدر ما يتحقق من الخسائر ؟ وألا يرى فى ذلك خروجاً عن الهدف الأول للتـامين ، وهو تحقيق الأمن للنـاس لا تجميـع المدخـرات وبذل الائتمان . • ؟

وبعاذا تسمى مشاركة الدولة فى مؤسسات التأمين التى يقترحها الدكتور الفنجرى والتى تتمثل فى رأسمال ومعونات وتغطية خسائر •• ؟ أهى منحه من الدولة •• ؟ أم ستكه ن من مصارف الزكاة ؟ ••

### الزكاة . . . وليس التامين

لعل الدكتور الباحث قد نسى فى آخر بحثه ما قاله فى مطلع البحث من أن الزكاة للفقراء ، والتأمين سيكون للقادرين .

واذا كان التأمين للقادرين فلماذا يحمل الباحث الدولة كل هذه الأعباء من أجل القادرين ؟ ٠٠٠

ولماذا لا تنسحب الزكاة على الجميع اذن ؟ ٥٠٠

ولماذا لا نعود الى ظام الزكاة المتكامل وتقدوم الدولة بجمع الزكاة الزاما ٠٠٠

ولماذا نحفل دائماً من تطبيق النظام الاسلامي في المال ونهرب منه •• ؟

وهل نسى الدكتور أنه قال فى الصفحة الرابعة من بحثه (وتعتبر الزكاة بمثابة مؤسسة الضمان الاجتماعى فى الاسسلام ، فهى تكفل لكل فرد حسد الكفاية لا حسد الكفاف ، بحيث اذا لم تسسعفه ظروفه الخاصسة كمرض أو شيخوخة أو تعطل عن العمل من تحقيق المستوى اللائق للمعيشة ، والذى يختلف باختلاف ظروف الزمان والمسكان ، تكفلت بذلك الدولة عسن طريق صندوق الزكاة ) .

وهو يعنى بيت مال الزكاة •• وهل يريد ابن آدم من الدنيا أكثر مــن ذلك ؟ ••

ولماذا لا نتنادى الى أداء الزكاة كركن من أركان الاسلام الخمسة ، من نم يقمه جحوداً فقد ارتد عن دينه • ولقد قاتل أبو بكر رضى الله عنه من أجل هذا الركن وقال : « والله لو منعونى عقال بعير كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها » •

أما اذا كان الدكتور مشفقاً على أغنياء الأمة أن تتناقص أموالهم ، فانى أعرض عليه ظاماً غربيا بلجاً اليه بعض رجال الأعمال فى الغرب ، ليتحرروا من استغلال شركات التأمين لتغطية مخاطر المهنة ، بدلا من استغلال التأمين منها لدى شركات التأمين ، ويعرف بالتأمين الذاتي .

ويلجا اليه المستأمن لأنه يجد من المفيد له ماليا عدم نقل عبء الخطر الى شركات التأمين التبادلي ـ مثلا ـ حتى لا يضطر الى أن يتحمل مع باقى الأعضاء نصيبه فى الخسائر المالية التى تتحقق بين حين وآخر .

وقد يجد المستأمن أنه من المفيد ، ألا ينقل عب الخطر الى شركة التأمين التجارى ، حتى لا يضطر الى دفع قسط التأمين المثقل بالأعباء والفوائد ، بينما التأمين الذاتى لن يكلفه الا تجنيب مبالغ مالية للمناه محصص لل مقابل أقساط التأمين ، توضع فى حساب خاص ويقوم باستثمارها بنفسه ليعوض نفسه منها كلما تحققت له خسارة ،

ألا يرى الباحث أن هذا أولى بالأغنياء بدلا من أن يلجأوا الى الدولة لتعينهم وتتحمل عنهم وهم من غير مستحقى الزكاة •

وبعد فما هو الجديد فى مشروع الدكتــور الفنجــرى ، اذا كان هـــذ! المشروع قد بنى على :

١ ــ قسط التأمين وفق الجداول الاكتوارية المثقلة بكل سوءات التأمين
 التجارى ٠٠

٣ ــ توفير الأمن للقادرين دون الفقراء والمساكين •

٣ ــ تجميع المدخرات وتوجيهها الى الائتمان والاستثمار ••

وهل نسى الباحث أنه قال في مطلع بحثه أن الزكاة لو جمعت لانعدم وجود جائع أو محتاج ، ولتحققت الحياة الآمنة المطمئنة لكل مواطن ٠٠ ؟

## من قرارات المؤتمسر الاسلامي العام المنعقد بمكة الكسرمة (الدورة الثانية ) من 10 من ذي الحجة ١٣٨٤ الى ٢٢ من ذي الحجة ١٣٨٤ الشئون الاقتصادية والاجتماعية

درس المؤتمر البيانات والدراسات التي قدمت اليب حسول الشستون الاقتصادية والاجتماعية وقرر ما يلي:

١ ــ يقرر المؤتمر أن الاسلام نظام كامل مستقل بذاته ، يكفل حمل المشكلة الانسانية اذ ينظم علاقة الفرد بالمجتمع ويحدد حقوق كل وواجباته ازاء الآخر ، في شكل يضمن التكافل ويحفظ على الفرد انسانيته وحريته ككائن كرمه الله ، وكاساس متين للمجتمع الصحيح ، ويرسم معالم المجتمع الاسلامي بما يضمن تطوره ونموه وتقدمه في مضمار العلم والحضارة •

٧ ــ يرى المؤتمر أن الدول الاسلامية تقف فى الوقت الحاضر على مفترق طرق متعارضة تريد أن تتعدى مرحلة التخلف الاقتصادى فتولى وجهها تارة شطر المذاهب الاستراكية المختلفة وتارة شطر المذاهب الديموقراطيبة الرأسمالية ، وواقع الأمر أن هذا الموقف لن يصل بها الى بر الأمان ، فكلا المذهبين لم يعد قادراً على حل المشكلة الانسانية كما أثبتت التجارب قصورهما عن تحقيق السلام العالمي ، ويرى المؤتمر ألا محيص عن اتباع التعاليم الاسلامية للوصول الى هذا الغرض ،

٣ ـ يوصى المؤتمر بأنه نظراً لوجود كثير من المسائل الاقتصادية التي ستجابه كل باحث فى الاقتصاد الاسلامى بأن يعين المؤتمر لجنة دائمة من الفقهاء والاقتصاديين تقوم هى أو تعهد الى المتخصصين ببحث موضوعات محددة فى آماد معلومة ، ثم تدعو اللجنة نخبة من الأخصائيين لمناقشة ما يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لاتخصاف

ما يراه من قرارات بشأنها • ويرى المؤتمر أن هـــذا الأمـــر ضرورى بحيث لا يتعمل التأجيل •

إلى ونظراً لأن الاقتصاد الحديث يقوم فى صلبه على الانتاج الكبير ، وحيث ان الدول الاسلامية غالبيتها دول صغيرة ، تمنعها ظروفها الخاصة والمكانياتها المتفرقة عن أن تحقق وحدها هذا الانتاج الكبير وهو انتاج فى مصلحة الانسانية جمعاء .

لذلك يحث المؤتمر الدول الاسلامية الى اقرار مبدأ وحدة التخطيط الاقتصادى كما يوصى بأن يكون هذا الأمر ضمن برنامج مؤتمر رؤساء الدول الاسلامية المرجو انعقاده فى القريب ان شاء الله ٠

ه ـ يعلن المؤتمر أن الملكية الخاصة والحقوق الفردية في الاسلام مصونة محترمة كحرمة الدماء في حدود ما تقضى به الشريعة الغراء ، وأن الأموال في الأصل هي لله تعالى ، استخلف فيها عباده لينفقوا منها في الوجوه المشروعة لاقامة الحياة ، ويتصرفوا لمصلحتهم بما لا يضر مصالح الجماعة .

٦ لكل فرد فى المجتمع الاسلامى حق ثابت فى الضمان فى حالة البطالة،
 الخارجة عن ارادته ، والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وفى جميع الأحوال
 التى يفقد فيها المرء وسائل معيشته لأسباب لا دخل لارادته فيها

## قرارات مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية الفترة الثانية من الأربعاء ٢٥ من المحرم سنة ١٣٨٥ الى الأربعاء ١٦ من صفر سنة ١٣٨٥

والتى حضرها أعضاء المجمع من مصر ومن غيرها من الأقطار ، فقد ألقيت فيها بقية البحوث ، واستكملت المناقشات ، ووصل أعضاء المؤتسر في بحوثهم ودراساتهم الى القرارات والتوصيات الآتية :

# قرارات المؤتمر وتوصياته في الفترة الثانية الشيئون المالية والاقتصادية

## أولا : التسامين :

قرر المؤتسر بشنان التأمين ما يلي

١ ــ التأمين الذي تقوم جمعيات تعاونية يشترك فيها جميع المستأمنين لتؤدى لأعضائها ما يحتاجون اليه من معونات وخدمات ، آمر مشروع وهه من التعاون على البر .

٢ ـ نظام المعاشات الحكومى وما يشبهه من نظام الضمان الاجتماعى المتبع فى دول أخرى ، كل هذا من الأعمال الجائزة .

٣ ـ أما أنواع التأمينات التي تقوم بها الشركات أيا كان وضعها ،
 مثل التأمين الخاص بمسئولية المستأمن ، والتأمين الخاص بما يقع على المستأمن من غيره والتأمين الخاص بالحوادث التي لا مسئول فيها ، والتأمين على الحياة ، وما في حكمه .

فقد قرر المؤتمر الاستمرار فى دراستها بواسطة لجنة جامعة لعلم، الشريعة وخبراء اقتصاديين وقانونيين واجتماعيين مع الوقوف ـ ببل ابداء

الرأى \_ على آراء علماء المسلمين في جميع الأقطار الاسلامية بالقدر المستطاع .

#### ثانيا: المعاملات المصرفية:

قرر المؤتمر بشأن المعاملات المصرفية ما يلي :

١ ــ الفاء الفائدة على أنواع القروض وكلها ربا محرم ، لا فرق فى ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكى وما يسمى بالقرض الانتاجى ، لأن نصوص الكتاب والسنة فى مجموعها قاطعة فى تحريم النوعين .

٢ \_ كثير الربا وقليله حرام كما يشير الى ذلك الفهم الصحيح فى قوله تمالى: « يأيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة » •

الاقراض بالربا محرم لا تبيعه حاجمة ولا ضرورة ، والاقتراض بالربا محرم كذلك ، ولا يرتفع اثمه الا اذا دعت اليه ضرورة ، وكل امرىء مروك لدينه فى تقدير ضرورته ٠

إلى البنوك من الحسابات الجارية ، وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد ، والكميالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التجار والبنوك في الداخل ، كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة ، وما يؤخذ في نظير هذه الأعمال ليس من الربا .

الحسابات دات الأجل ، وفتح الاعتماد بفائدة ، وسائر أنواع الاقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة .

١٠ أما المعاملات المصرفية المتعلقة بالكمبيالات الخارجية ، فقد أجل النظر فيها الى أن يتم بحثها .

للنظام المصرفى أثر واضح فى النشاط الاقتصادى المعاصر ،
 ولما كان الاسلام حريصاً على الاحتفاظ بالنافع من كل مستحدث مع اتقاء

أوزاره وآثامه ؛ فان مجمع البحوث الاسلامية بصدد درس بديل اسلامي للنظام المصرف الحالى ، ويدعو علماء المسلمين ورجال المال والاقتصاد الى أن يتقدموا اليه بمقترحاتهم في هذا الصدد .

### ثالثا: استثمار الأموال:

قرر المؤتمر أن استثمار المال الخاص وما يتبع فيه من الطرق حق خالص لصاحب المال ، على أنه أذا سلك في هذا مسلكاً يؤدى الى ضياع المصلحة العامة ، وجب على ولى الأمر أن يتدخل ليمنع الضرر ، وليصون المصلحة العامة بطريق لا عدوان فيه على الحق المشروع لصاحب المال .

#### رابعاً: الزكاة وصدقات التطوع:

قرر المؤتمر بشأن الزكاة ما يلي :

١ ــ ان ما يفرض من الضرائب لمصلحة الدولة لا يغنى القيام به عن أداء
 الزكاة المفروضة .

٢ ـ يكون تقويم نصاب الزكاة فى نقود التعامل المعدنية ، وأوراق النقد ، والأوراق النقدية ، وعروض التجارة على أساس قيمتها ذهبا ، فسا بلغت قيمته من أحدها عشرين مثقالا ذهبيا وجبت فيه الزكاة .

وذلك لأن الذهب أقرب الى الثبات من غيره ، ويرجع في معرفة قيمة مثقال الذهب بالنسبة الى النقد الحاضر الى ما يقرره الخبراء .

۳ - الأموال النامية التي لم يرد نص ولا رأى فقهي بايجاب الزكاة فيها
 حكمها كالآتي :

(أ) لا تجب الزكاة فى أعيان العمائر الاستغلالية والمصانع والسفن والطائرات وما شابهها • بل تجب الزكاة فى صافى غلتها عند توافر النصاب وحولان الحول •

- (ب) واذا لم يتحقق فيها نصاب وكان لصاحبها أموال أخرى تضم السها وتحب الزكاة في المجموع اذا توافر شرط النصاب وحولان الحول •
- (ج) مقدار النسبة الواجب اخراجها هو ربع عشر صافى العلة فى نهساية الحول •
- (د) فى الشركات التى يساهم فيها عدد من الأفراد لا ينظر فى تطبيق هذه الأحكام الى مجموع أرباح الشركات وانما ينظر الى ما يخص كل شريك على حدة •
- ٤ ــ تجب الزكاة على المكلف في ماله ، وتجب أيضاً في مال غير المكلف،
   ويؤديها عنه من ماله من له الولاية على هذا المال .
- ه \_ تعتبر الزكاة أساساً للتكافل الاجتماعي في البلاد الاسلامية كلها ، وهي مصدر لما تستوجبه الدعوة الى الاسلام، والتعريف بحقائقه ، واعانة المجاهدين في سبيل تحرير الأوطان الاسلامية .
  - ٦ \_ تنوك طريقة جمع الزكاة وصرفها لكل اقليم بما يناسبه
    - وبشأن صدقات النطوع يبين المؤتمر ما يلي :
- ۱ ــ الاسلام يدعو الى الانفاق فى سبيل الله ، وينهى عن البخل وقبض
   اليد عن بذل الخير •
- ٢ ــ الاسلام يحذر من السؤال ، ومن قبول الصدقة الا فى حالات الضرورة •
- ٣ ــ الاسلام يدعو الى البر بغير المسلمين ، مساواة لهم باخوانهم المواطنين.
   من المسلمين ، ورعاية لكل فرد من الأفراد فى المجتمع الاسلامى ا هـ

#### راينا في مشكلة الضمان المعاصر

#### يجب ان يعتمد على الأصول التي سسلكها سلف هذه الأمة

ان لهذه الأمة سلفا كانت لهم مناهجهم وضوابطهم في سد الحاجة لكل فرد تظله حماية الامامة العظمى ويستمتع بوارف خفق راية الاسلام المنيعة .

فقد نظروا فى حالات الضرورة لكل مسلم فعرفوا من أدب النسوة وأهداف الرسالة ، أن الشريعة تقوم على حفظ المسلم فى عقله ودينه وعرضه وماله ونفسه ،

هذه هي العناصر الفارهة العظيمة التي هي في حفظها وصيانتها غايب الغايات من الشريعة الإسلامية ولقد بلغ عصر النبوة من السمو مبلغا جعل الأنصار جديرين بنعت الله تبارك وتعالى لهم أنهم « يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة » هذا كان واضحاً زمن الهجرة أولى ثم ظل هسذا الإيثار ينمو حتى تجلى في فيء بني النضير حين قال صلى الله عليه وسلم للإنصار : « ان اخوانكم من المهاجرين ليست لهم أموال ، فان شئتم قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميعا ، وان شئتم آمسكتم أموالكم وقسمت هذه فيهم خاصة » فقالت الأنصار : « بل ثقسم يا رسول الله هذه فيهم ، واقسم لهم ما شئت من أموالنا » وقد، أخذ الصحابة اخذ نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم « فقد قدم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه الى الجابيه وأراد قسمة الأرض بين المسلمين ، فقال له معاذ بن جبل رضى الله عنه : والله وأراد قسمة الأرض بين المسلمين ، فقال له معاذ بن جبل رضى الله عنه : والله الذن ليكونن ما تكره ، انك ان قسمتها صار الربع العظيم في أيدى القوم ثم يبيدون ، فيصير ذلك الى الرجل الواحد أو الرأة ، ثم يأتى من بعدهم قوم يسدون من الاسلام مسدًاوهم لا يجدون شيئا ، فانظر آمراً يسع أولهم يسدون من الاسلام مسدًاوهم لا يجدون شيئا ، فانظر آمراً يسع أولهم وآخرهم » .

وكان رضى الله عنه يقول: « لولا أنى أخشى أن يُتشرك آخر الناس لا شىء لهم ما فتح الله على المسلمين قرية الا قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر سهماناً، ولكني أخشى أن يبقى آخر الناس لا شيء لهم » . وقد قرر أبو يوسف القاضى صاحب أبى حنيفة رضى الله عنهما: « بأن ما رآه عمر بن الخطاب من الامتناع من قسمة الأرضين بين من افتتحها عندما عرفه الله ما كان فى كتابه من بيان ذلك ، توفيقاً من الله كان له فيما صنع ، وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم »•

ولقد أوصى رضى الله عنه بعد أن أجهز عليه عدو الله أبو لؤلؤة فى المحراب: «أوص الخليفة من بعدى بأهل الأمصار خيراً ، فانهم جباة المال ، وعيظ العدو ، ورد و المسلمين ، وأن يقسم بينهم فيئهم بالعدل ، وألا يحصل من عندهم فضل الا بطيب نفس منهم » •

وقد جاءت فی حد الفقر آراء المذاهب فالفقیر عند الشافعی هو الذی یحصل علی ما تزول به حاجته من أداة یعمل بها ان کانت به قوة لأنه لا یجد ما یقع موقعاً من کفایته ، فیعطی بضاعة یتجر فیها حتی لو احتاج الی مال (۱) کثیر للبضاعة التی تصلح له ، ویحسن التجارة فیه ، وجب أن یدفع الیه وشرح النووی هذا النص لأبی اسحاق الشیرازی فقال رضی الله عنه :

« فى حقيقة الفقر الذى يستحق سهما من الزكاة ، قال الشافعى والأصحاب: هو الذى لا يقدر على ما يقع موقعاً من كفايته بمال ولا بكسب، وشرحه الأصحاب فقالوا: هو من لا مال له ولا كسب أصلا ، أوله ما لا يقع موقعاً من كفايته ، فأن لم يملك الا شيئا يسيراً بالنسبة الى حاجته بأن يحتاج كل يوم الى عشرة دراهم وهو يملك درهمين أو ثلاثة كل يوم فهو فقير ، لأن هذا القدر لا يقع موقعاً من الكفاية ، قال البغوى : ولو كان له دار يسكنها أو ثوب يلبسه متجملا به فهو فقير ، ولا يمنع ذلك فقره لضرورته اليه ، قال الرافعى : ولم يتعرضوا لعبده الذى يحتاج اليه للخدمة ، وهو في مسائل الأصول ملحق بالمسكن ،

قلت : قد صرح ابن كج في كتابه التجريد بأن العبد الذي يحتاج اليه للخدمة كالمسكن ، وأنهما لا يمنعان أخذ الزكاة لأنهما مما يحتاج اليه كثيابه.

<sup>(</sup>١) راجع صفحة ١٦٩ من الجزء السائس من المجموع في هذه الطبعة ،

وقد أطال النووى فى بحث الفقير والفقيرة التي لها زوج غنى فارجع اليه فانه يروى علتك ويشفى غلتك ان شاء الله وقد خلص بأن الفقير يأخذ مسن المال بقدر ما يخرجه وكذلك المسكين من الحاجة الى الغنى وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام .

أما المسكين فانه هو الذي يقدر على ما يقع موقعاً من كفايت الآنه لا يكفيه ، فأما الذي لا جد موقعاً من كفايته فهو الفقير ، وأما الذي يقدر على ما يقع موقعاً من كفايته الآأنه لا يكفيه فهو المسكين ، قال أصحابنا : مثاله : يحتاج الى عشرة ويقدر على سبعة أو ثمانية والله تعالى إعلم .

ويرى مالك رضى الله عنه أن الفقير الذي يعطى ما يغنيه هو الذي لا يعلك قوت عامه .

ويرى أبو حنيفة رضى الله عنه أن الفقير الذي يستحق من سهمان الزكاة هو الذي لا يملك نصاب الزكاة .

ويرى أحمد بن حنبل أن الفقير هو ما وصف به الشافعى رضى الله عنهما المسكين « وهو الذى لو ملك من العروض أو الحبوب أو السائمة أو العقار ما لا تحصل به الكفاية ولو ملك نصاباً ، فاذا لم يكن محتاجاً حرمت عليب الصدقة ولو لم يملك شيئاً ، وان كان محتاجاً حلت له الصدقة وان ملك نصاباً • ونقل ابن قدامة فى المعنى عن ميمون قال : ذاكرت أبا عبد الله سيعنى أحمد بن حنبل رضى الله عنه من فقلت : يكون للرجل الابل والعنم وتجب فيها الزكاة وهو فقير ، ويكون له أربعون شاة وتكون له الضيعة لا تكفيه فيعطى من الصدقة ؟ قال : نعم •

ويرى ابن حزم الأمام الظاهرى رحمه الله تعالى: أن من كان له مال تجب فيه الصدقة كمائتى درهم أو أربعين شاة وهو لا يقوم ما معه بقو الته لكثرة عياله أو لغلا السعر ، فهو مسكين يعطى من الصدقة المفروضة ، وتؤخذ منه فيما وجب فيه من ماله لقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « اذا أعطيته فأغنه الله عنه .

وقال أبو عبيد (۱): « وقد روى عن عمر بن عبد العزيز: « ان اقضوا عن الغارمين » فكتب اليه: انا نجد الرجل له المسكن والخادم والفرس والأثاث فكتب عمر:

«أن لابد للمرء المسلم من سكن يسكنه ، وخادم يكفيه مهنته ، وفرس يحاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الأثاث في بيته نعم ، فاقضوا عنه فانه غارم » •

فانظر كيف ان الضمان فى الاسلام أعم من هذه الشركات التى تسمى ( بالتأمين التعاونى ) ذلك لقصوره على أعيان المتعاونين والقائمين بسلمانهم على الشركة ومن عداهم فلامه الهبل •

والأمر يكون ملهاة كبرى لو ظر اليه من جهة الحل والحسرم كما فى بيانات مجامع الفقهاء والبحوث الاسلامية وهيئات كبار العلماء ، وهى ظرة غير ثاقبة لقصرها على الحكم عليها فقط ، دون النظر الى ما فى الاسلام من صور أنبل وأشرف لشموليتها واستيعابها جميع أفراد الأمة وشعوبها مسن عرب وعجم وأبيض وأحمر وأسود وكبير وصغير وذكر وأنثى وحى وميت ، نعم وحى وميت ، فعن أبى هريرة وغيره رضى الله عنهم «أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتى بالميت عليه الدين فيقول : هل ترك لدينه وفاء ؟ فان قيل : انه ترك لدينه وفاء ، صلى عليه ، والا قال : صلوا على صاحبكم » فان قيل : انه ترك لدينه وفاء ، صلى عليه ، والا قال : صلوا على صاحبكم » فلما فتح الله عليه الفتوح قال : «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته » •

### مذهبا أبى بكر وعمر في القسم واختلافهما الراشد

فعن يزيد بن حبيب وغيره (٣) أن أبا بكر كُلِيِّم فى أن يفضل بين الناس في القسم فقال : فضائلهم عند الله فأما هذا المعاش فالتسوية فيه خير » ومن آثاره « ان المسلمين انما هم بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهم شركاء في

<sup>(</sup>١) ألاموال صفحة : ٦٦١

<sup>(</sup>٢) ألأموال صفحة ٣٣٥ .

الميراث تساوى فيه سهامهم ، وان كان بعضهم أعلى من بعض ف الفضائل ودرجات الدين والخير » •

ويروى القاضى أبو يوسف فى كتاب الخراج أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه عندما تولى الخلافة خطب فى الناس قائلا: « انما أنا ومالسكم كولى السيم سالى أن قال ولكم على أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذونى بها ؛ لكم أن لا أجتبى شيئاً من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا مسن وجهه ، ولكم على "اذا وقع فى يدى أن لا يخرج منى الا فى حقه ، ولكم على "أن أزيد أعطياتكم وأرزافكم » (1) •

وفى كتاب الأموال لأبى عبيد أن أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه « أمر بجريب من طعام فعجن ثم خبر ثم ثرد بزيت ثم دعا عليه ثلاثين رجلا ، فأكلوا منه عداءهم حتى أصدرهم ثم فعل بالعشاء ذلك وقال : يكفى الرجل جريبان \_ وهو نحو اردب من القمح أو نصفه أو يزيد شيئاً \_ كل شهر ، فكان يرزق الناس ، المرأة والرجل والمملوك جريبين كل شهر » (٢) •

« وقد مر أمير المؤمنين رضى الله عنه يتفقد الرعية فسمع الصبى يتضاغى من الجوع فسأل أمه أن ترضعه ، فقالت : انى أريد أن أفطمه ، لأن عمر لا يسجل الصغار في ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال في نفسه هاسيا : ويح عمر ، هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة ثم بعث في الأمصار وفي سكك المدينة من ينادى : لا تعجلوا أولادكم على الفطام ، فانا تفرض اكل مولود في الاسلام » وكتب بذلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود في الاسلام » •

وفى كتاب الخراج لأبى يوسف: « وقيل: انه كان يعطى الوليد اذا طرحته أمه مائة درهم ، فاذا ترعرع بلغ به مائتين » وفى هذا المرجع أيضاً: أن الخليفة عمر عندما أتاه مال كثير قسم لكل رجل نصف دينار اذا كان عزباً وله مع امرأته دينارا » وكان رضى الله عنه يرشد عماله الى حقيقة يجب أن

<sup>(</sup>۱) الخراج ص ۱۲۷

<sup>(</sup>٢) الاموال صفحة ٢٣٧ .

تكون ماثلة أمامهم وهي أن الله تعالى بعث محمداً هادياً ولم يبعثه جابياً . حتى صارت هذه شعاراً للدولة يؤكد عليها من جاء بعده من صالحي الأمراء والخلفاء ، وكان يكتبها عمر بن عبد العرزيز الى أمسراه الأمصسار ، حتى لا يتمادوا في تحصيل الجزية بعد اسلام من كان ذمياً .

وقد ورد « ان معاد بن جبل فى أول تأمير أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه له على اليمن بعث الى عمر بثلث صدقة الناس ، فأنكر ذلك عمر رضى الله عنه وقال له : لم أبعثك جابيا ، ولا آخد جزية ، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردها على الفقراء ، فقال معاذ : ما بعثت اليك بشيء ، وأنا أجد أحداً يأخذه منى ، فلما كان العام القابل بعث اليه شطر الصدقة فتراجعا بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث اليه بها كلها ، فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك فقال معاذ : ما وجدت أحداً بأخذ منى شيئاً » •

وقال عمر أيضياً: « أما والله لئن بقيت لأرامل أهسل العراق لأدعنهم لا يفتقرون الى أمير بعدى » •

أما فى عهد عثمان رضى الله عنه فقد كانت امرأة تدخل عليه ففقدها يوبا فقال لأهله (١): « مالى لا أرى فلانة ؟ فقالت له زوجته انها ولدت غلاماً ، فأرسل اليها بخمسين درهما وكسوته ، وذكر لها بأنه اذا مرت به سنة رفعه الى مائة » وقال الزبير بن العوام لعثمان رضى الله عنهما بعد ما مات عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه : « أعطنى عطاء عبد الله فعيال عبد الله أحق به من بيت المال ، فأعطاه عثمان خمسة عشر ألفاً » (٢) .

وقد كتب عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه الى واليه على العسراق « أن أخرج للناس أعطياتهم » فكتب اليه الوالى : « أن انظر من احان في عبر أعطياتهم ، وقد بقى في بيت المال » فكتب اليه : « أن انظر من احان في عبر سكف ولا سركف فاقض عنه » فكتب اليه : « انى قد قضيت عنهم و بقى في

 <sup>(</sup>۱) الأموال ص ۳۰۳ .

<sup>(</sup>٢). الأموال ص ٣٢٢

بيت مال المسلمين مال » فكتب اليه: «أن اظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى على عمل أرضه فانا لا زيدهم لعام ولا لعامين» وكان قد كتب له قبل ذلك: «أن اظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه » فكتب اليه: « انى قد زوجت كل من وجدت وقد بعى فى بيت المال مال » فكتب اليه بعد مخرج هذا بخصوص من ضعف على الجزية من أهل الكتاب .

وقد ورد فى صحيح مسلم والسنن مرفوعاً : « من كان له فضل ظهر فليعد به على من لا زاد فليعد به على من لا زاد له ، قال : فذكر من أصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لأحد منا فى فضل » .

بل لقد ورد الضمان فى الماشية والسائمة والغنم ، فقد أوصى والى الحمى بقوله : « اضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فانها مجابة ، وأدخل رب الصتر يشمة والغنتيمة ودعنى من نعم ابن عفان وابن عوف ، فانهما ان هلكت ماشيته ملكت ماشيته علىت ماشيته بنيه يصرخ : يا أمير المؤمنين ـ أفتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على من الذهب والورق » •

ويرسل الى عماله يقول لهم: «ألا وانى لم أبعثكم أمراء ولا جبارين ، لكن بعثتكم أئمة الهدى يهتدى بكم ، فأ در وا على المسلمين حقوقهم ، ولا تضربوهم • ولا تعلقوا الأبواب دونهم فيأكل قويهم ضمعيفهم ، ولا تستأثروا عليهم فتظلموهم (١) » •

وعمر بن عبد العزيز الذي روت عنه زوجته ما يكاد يكون هم كل امام عادل في أمة محمد صلى الله عليه وسلم « اذ دخلت عليه وهو جالس في مصلاه واضعا خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت له مالك المقال : ويحك فاطمة ، لقد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجائع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة

<sup>(</sup>۱) الخراج من ۱۲۷ .

الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والغريب الأسير والشيخ الكبير وذى العيال الكثير والمال القليل ، وأشباههم فى أقطار الأرض وأطراف البلاد فعلمت أن ربى عز وجل سيسألنى عنهم يوم القيامة ، وأن خصمى دونهم محمد صلى الله عليه وسلم فخشيت ألا يثبت لى حجة عند خصومته ، فرحمت نفسى فبكيت »

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه يشرح موقفه من المال:

« انى أنزلت نفسى من مال الله منزلة مال اليتيم ، ان استغنيت استعففت وان افتقرت أكلت بالمعروف ثم أنا باد بأصحابى ـ يعنى المهاجرين ـ أخرجنا من مكة » (١) سنن البيهقى •

ويقول: «والذي لا اله الا هو (ثلاثاً) ما من الناس أحد الا له في هذا المال حق ، أعظيه أو منبعه ، وما أحد أحق به من أحد الا عبد مملوك ، وما أنا فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتاب الله وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجبه ، والله لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه (٢)» .

ولما رأى ابنة ولده عبد الله تطيش هزالا سأل عنها وهو لا يعرفها ، فقال أبوها : انها ابنتك ، ولما سأله ما بها ؟ قال له : عملك انك لا تنفق عليها ، أو قال له : منعك ما عندك ، قال : ومنعى ما عندى منعك أن تطلب لبناتك ما يطلب القوم لبناتهم ؟ انه والله مالك عندى غير سهمك فى المسلمين ، وسعك أو عجز عنك ، هذا كتاب الله يبنى وبينكم (٦) » •

ولا حصلت المجاعة عام الرمادة فى المدينة وما حولها رأى فى يد بعض أولاده بطيخة فقال: « بح بخ يا ابن أمير المؤمنين تأكل الفاكهة وأمة محمد هزلى ؟ » فخرج الصبى هاربا وبكى ، « وما سكت عمر حتى علم أنه اشتراها بكف من نوى » •

<sup>(</sup>۱) جزء ۲ ص ۳٤۹ ٠

<sup>(</sup>۲) الطبقات الكبرى لابن سعد والحراج لابى يوسف .

<sup>(</sup>٣) عمر بن الخطاب لأبي الفرج بن الجوزى -

« وكان رضى الله عنه قد اسود لونه لشدة ما عانى فى هذا العام مسن الجوع والاستمرار على الأكل بالزيت فقط ، وحرم على نفسه اللحم والسمن واللبن فى هذا العام حتى يحيى الناس » ويقول أسلم مولاه : كنا نقول . لو لم يرفع الله المحل عام الرمادة لظننا أن عمر يموت هنا بأمر المسلمين » •

### عمر بن الخطاب اول من فرض العطاء وفاضل فيه في الاسلام

لما كان عمر رضى الله أول من أنشأ بيت المال وأول من دون الدواوين وترتب على هذا أن وزع الأموال على المسلمين :

- ١ ــ حيث جعل العطاء دوريا •
- ۲ ــ فاضل بین الناس وجعلهم درجات ه
  - ٣ \_ قد ر العطاء لكل فئة •

قد حدث أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يفرق بين الناس في قسمة المال وكان صلى الله عليه وسلم يقول: « يا سعد انى لأعشى الرجل وغيره أحب الى منه خشية أن يكبه الله في النار » •

ولكن أبا بكر رضى الله عنه كان يقسم بالسوية ويقول: « أما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما أعرفنى بدلك وانما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة » .

واتخذ الفاروق سياسة جديدة فى تقسيم الأموال العامة (١) حيث فرض العطاء وجعله دوريا ، وقد كان من قبل يصل المال فيقسم فى حينه ، فأعلن عمر رأيه للصحابة فى فرض العطاء دوريا حيث قال : فانى أرى أن أجعل عطاء الناس فى كل سنة ، وأجمع المال فانه أعظم للبركة ، قالوا : اصنع ما رأيت ، فانك \_ ان شاء الله \_ موفق ففرض الأعطيات وانتهـــج نهجا جديدا فى المفاضلة بين الناس أعلى ذلك بقوله : ان أبا بكر \_ رضى الله عنه \_

<sup>(</sup>١) ( أوليات الفاروق السياسية ) غالب عبد الباتي القرشي .

رأى فى هذا المال رأيا ولى فيه رأى آخر ، لا أجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه » •

وكانت الأقسام على النحو التالي :

( القسم الأول ) : ذووا السوابق الذين حصل المال بسابقتهم •

(القسم الثاني): من يغنى عن المسلمين فى جلب المنافع لهم كولاة الأمور والعلماء الذين يجلبون لهم منافع الدين والدنيا •

( القسم الثالث ): من يبلى بلاء حسناً فى دفع الضرر عنهم كالمجاهدين في الله من الجنود والعيون من القصاد والناصحين ونحوهم •

( القسم الرابع ) : ذووا الحاجات • •

قسم الفاروق الناس الى درجات كما رأينا ولكنه لم يسو بين أصحاب كل درجة فى العطاء ، بل انه فرق بين السابقين الأولين من المهاجرين فير السابقين والمهاجر البدرى غير المهاجر بعد بدر ، والسابقون من المهاجرين غير السابقين من الأنصار وقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كانوا من غير السابقين فقد استثناهم من القاعدة ورفعهم الى مستوى السابقين وزيادة ، فالعباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن بدريا ولا من السابقين الأولين قد جعله فوق مستوى البدريين السابقين في العطاء ، والحسن والحسين لم يكونا بدريين ولا من السابقين المهاجرين قد ألحقهما بأبيهما ، وأزواج رسول الله ملى الله عليه وسلم قد فضلهن فى العطاء على المهاجرين والأنصار لمنزلتهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أما مقادير العطاء التى فرضها زضى الله عنه ، فقد روى البخارى فى صحيحه عن نافع عن ابن عمر عن عمر رضى الله عنهما قال : « كان فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف وفرض لابن عمر عن عمر رضى الله عنهما قال : « كان فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف وفرض لابن عمر المهاجرين المهاجرين فلم نقصته من أربعسة ثلاث وخمسمائة فقيل له : هو من المهاجرين فلم نقصته من أربعسة ثلاث وخمسمائة فقيل له : هو من المهاجرين فلم نقصته من أربعسة ثلاث ؟ فقال : انما هاجر به أبواه ، يقول : ليس هو كمن هاجر بنفسه » (۱)

<sup>(</sup>١) فتع الباري عرج صحيح البخاري ج. ٧ ص ١٥٢ طبعة السلفية ٠

وقد ورد عن قيس بن أبي حازم أوهو مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام له رؤية وليست له صحبة \_ قال كان عطاء البدريين خسسة آلاف ، وقال الماوردى : « فرض لكل من شهد بدراً من الأنصار أربعة آلاف درهم ، وقال أبو يوسف : « ففرض لأهل السوابق والقدم خسسة آلاف » :

وقد ألحق العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبدريين ، وألحق الحسن والحسين بأهل بدر لمكانهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرض لهما خمسة آلاف ، وفضل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم على أهل بدر ففرض لكل واحدة منهن عشرة آلاف درهم ألا عائشة فائه فرض لها اثنى عشر ألف درهم ، وألحق بهن جويرية بنت الحارث وصفية بنت حيى ، وقيل ، بل فرض لكل واحدة منهن ستة آلاف درهم .

أما من تأخرت هجرته وهاجر قبل الفتح فانه فرض له ثلاثة آلاف درهم، وفرض لمن أسلم بعد الفتح ألفى درهم وفرض لأبناء غلمان أحداث من أبناء المهاجرين والأنصار كفرائض مسلمى الفتح .

ثم فرض للناس على قدر منازلهم وقراءتهم للقرآن وجهادهم ، وفرض لأهل اليمن وقيس بالشام والعراق لكل رجل منهم ألفين الى ألف الى خمسمائة الى ثلاثمائة .

وفرض للنساء ، فرض لصفية عمة النبى صلى الله عليه وسلم ستة الاف درهم ، ولأسماء بنت عميس زوجة أبى بكر الصديق وأم كلثوم بنت عقب وأم عبد الله بن مسعود ألف درهم ، وفرض لنساء المساجرين والأنصار ستمائة وأربعمائة ، أربعمائة وثلاثمائة ، ثلاثمائة ومائتين ، مائتين ،

ولما تولي على بعده سُوسي بين الناس •

### الفاروق أول من فرض العطاء لكل مولود في الاسسلام

قد سبق أن ذكرنا أن بعض الأمهات كن بعجلن الفطام ليستفدن من العطاء وذات ليلة قدمت رفقة من التجار بقافلة تجارية فنزلوا المصلى ولما عرف عنهم عمر خاف عليهم السرق ، فذهب الى عبد الرحمن بن عوف وأخيره الخيسر وقال له : هل لك أن تخرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ويصليان

ما كتب الله لهما ، فسبع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لأمه : اتقى الله وأحسنى الى صبيك ، ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتى أمه فقال : ويحك انى لأراك أم سوء ، مالى أرى ابنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد أبر متنى منذ الليلة (أى اضجرتنى) انى أريعه عن الفظام أى أريده أن يفطم لله قال : ولم ؟

قالت: لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال: وكم له ؟ قالت: كذا وكدا شهراً ، قال: ويُحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته مسن غلبة البكاء ، فلما سلم قال: يا بؤسا لعمر ، كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام » وبعث بذلك الى الأمصار •

# الفاروق أول من جعل نفقة اللقيط في بيت المال

قال ابن سعد: وكان عمر اذا أتى بلقيط فرض له مائة درهم وفرض له رزقاً يأخذه وليه كل شهر بما يصلحه ، ثم ينقله من سنة الى سنة وكان يوصى بهم خيراً ويجعل نفقتهم ورضاعتهم من بيت المال .

هذا فالى الذين يتبارون بتقديم البحوث وترصيف الفصول ، وعقد الندوات والمؤتمرات ، ونشر المقالات الضافيات ، أقول لهم : على رسلكم فلقد كان يكفيكم سيرة الصحابة فى منهج الضمان والتأمين بدلا من هذا العناء الذى ناء بكم أو نؤتم بها فما التأمين التعاونى بمغن فتيلا ولايصلح الالمن كان معه فضل مال يبذله ليدخل فى هذه اللعبة ، ولا التأمين التبادلي حتى ولا التأمين الحكومي يؤخذ مقدماً من المشتركين من العمال والا فانه يفتقر الى أن يسعى قبل أن تقعده الشيخوخة أو المرض عن اسماع صوته الى من يدهم منحة معاش الشيخوخة ممتنين عليه باسم الزعيم أو الرئيس فيسمى معاش فلان ، وكأن فلانا هذا هو الرازق المانح المانع ، وما سمى السلف معاش فلان ، وكأن فلانا هذا هو الرازق المانح المانع ، وما سمى السلف أو الديوان العمري أو التاريخ العمري ، وليرجع من شاء مرة أخري لقراءة أو الديوان العمري أو التاريخ العمري ، وليرجع من شاء مرة أخري لقراءة ما مضي والله جل ثناؤه له المنة وله الحمد على ما أولى وهو أعلم بالصواب واليه المرجم والمات .

### شركات التامين عند عبد الله آل محمود

كان للاخ العلامة الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود رئيس المحاكم الشرعية والشئون الدينية بدولة قطر بحث في مجموعة رسائل أهديت الينا في مؤتمر السيرة الثالث الذي عقد بالدوحة عام ألف وأربعمائة في شهر المحرم فكان مما وقع قطري عليه بعد الانتهاء من بحث التأمين ما جاء في رسالته مما يلفت النظر من تجويز بعض صور التأمين كالتأمين على السيارات وتحريم صور أخرى كتحريم عقد التأمين نفسه وتحريم عقد التأمين على الحياة ويعزو ذلك الى أنه لما كثرت الخيرات واتسعت التجارات وفاض المال على الناس من جميع الجهات ، اخترع الناس لهم فنونا من المعاملات والشركات لم تكن معروفة في سالف السنين ، ولم يقع لها ذكر عند الفقهاء المتقدمين .

من ذلك شركات التأمين على اختلاف أنواعها ، وهي قضية ذات أهمية وليدة هذا العصر ، وقد راجت بين العالم وصارت حديث القوم في مسمرهم ومجالسهم ، وأخذ بعض الناس يموج في بعض في موضوعها بالتجهيل والتضليل وبالتحريم والتحليل .

وأسبق من رأيناه طرق موضوع الكلام فيها من علماء المسلمين هـو الشيخ ابن عابدين المتوفى عام ١٢٥٢ هـ فقد ذكـرها فى كتــابه ( الرد على المختار ) ونصه :

« انها جرت العادة أن التجار اذا استأجروا مركباً من حربى يدفعون له أجرته ، ثم يدفعون أيضاً مالا معلوماً لرجل مقيم فى بلاده يسمى ذلك المال (سوكرة) على أنه مهما هلك المال الذى فى المركب بغرق أو حرق أو نهب أو غيره ، فذلك الرجل ضامن له بثمنه فى مقابلة ما يأخذه منهم ، فاذا هلك من مالهم شىء يؤدى ذلك المستأمن للتجار بدله تماماً ٠٠ قال : والذى يظهر لى أنه لا يحل للتاجر أخذ بدل الهالك ، لأن هذا التزام ما لا يلزم » انتهى •

ويظهر أن مبدأ عملية التأمين هو الخــوف من الحــوادث والكوارث

الشديدة التي تفاجئهم فتحقف بذهاب القسسهم وأموالهم ، فأراد بعض التجاز بهذا التأمين التحفظ على ضمان أموالهم كما أراد الآخرون التأمين على بدك حياتهم ، وهذا كله لم يكن معروفا في بلدان المسلمين قبل هبسذه السنين ، ثم أخذ علماء هذا العصر يتكلمون في موضوعها ، حيث دعت الحاجة والضرورة الى البحث فيها ، « لأن لكل حادث حديث ، ولكل مقام مقال » .

فمنهم من قال بتحريم عقد التأمين بكل أنواعه ، ومنهم من أباحه بكل أنواعه ، ومنهم من أباحه بكل أنواعه ، ومنهم من توسط فيه فقال باباحة شيء ومنع شيء منه ولسنا من المجازفين القائلين بتحريمه بكل أنواعه ، ولا من الجافين القائلين بتحريمه بكل أنواعه ،

وانما موقفنا منه موقف التفصيل لأحكامه ، ثم التمييز بين حلاله وحرامه، والذي ترجع عندنا هو أن التأمين على حوادث السيارات والطائرات والسفن والمصانع والمتاجر أنه مباح لا محظور فيه ، اذ هو من باب ضمان المجهول ومالا يجب ، وقد نص الامام أحمد ومالك وأبو حنيفة على جوازه •

وهذا نوع منه يقاس عليه لالحاق النظير بنظيره ، كما سيأتي بيانه •

أما التأمين على الحياة ، فأنه غير صحيح ولا يباح لأننا لم نجد له محملا من الصحة ، لأن وسائل البطلان محيطة به من جميع جهاته ، فهو نوع من القمار ، ويدخل في بيع الغرر ، كبيع الآبق الذي لا يدرى أيقدر على تحصيله أم لا ، ويدخل في مسمى الربا الذي هو شراء درهم بدراهم مؤجلة ، ويدخل في مسمى الربا الذي هو شراء درهم بدراهم مؤجلة ، ويدخل في يبع الدين بالدين ، حيث أن المؤمن يدفع قيمة التأمين مقسطة في سبيل الحصول على دراهم أكثر منها مؤجلة أضف اليه أنها لا تقتضيه الضرورة ولا توجهه المصلحة كما سيأتي بيانه أن شاء الله تعالى .

# التامين على السيارات

ان الله سبحانه وتعالى فى كتابه وعلى لسان نبيه بيئن الحلال والحسرام بيانا واضحاً فقال تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » (١) وقال: « ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا جوام لتفتروا على الله الكذب » (٢) وقال : « أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتهم منه حراماً وحلالاً ، قل آلله أذِن لكم أم على الله تفترون » (٣) .

وفي البخاري ومسلم عن النعمان بن بشير ، أن النبي صلى الله عليــــــــ وسلم قال : « الحلال بيتن والحرام بيتن وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كِثير من المناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمي يوشك أن يقع فيه، ألا وان لكل ملك حمى ألا وان حمى الله محارمه ، ألا وان في الجسد مضعة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسيد الجسد كله ألا وهي

فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أن الحلال المحض بيتن واضح لا مجال للشك فيه وأن الحرام المحض بيِّن لا يختلج في القلب الجهل به ولكن بينهما أمور مشتبهات لا يعلم أكثر الناس حقيقة الحسكم فيها ، هل هي من الحلال أو من الحرام • ومفهوم الحديث أن القليل من النياس وهم أهل العلم والمعرفة يعرفؤن حكم الله في هذه المشتبهات فيلحقون الحلال ينظيره من الحلال، والحرام ينظيره من الحرام •

و فالذي يخاف عليهم من الوقوع في الحرام عند مقاربتهم للمشتبهات هم العوام الذين تخفى عليهم غوامض الأحكام ويتجاسرون على الأشياء المستبهات بدون سؤال عن الحلال والحرام ، كما أن العلماء ينبغي أن يتركوا المشتبهات عَنْدُمَا يَحْقَى عَلَيْهُمُ الْحَكُمُ فِيهَا لَحَدِيثُ: « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » •

ثم ان هـــذه المشتهات تقع في العقــود والشروط والمبايعات والأنكحة والأطعمة والرضاع ، وقد ترجم البخارى في صحيحه فقال : « باب تفســير المستبهات » ثم ساق الحديث بسنده عن عقبة بن الحارث أنه تزوج امرأة

<sup>(</sup>۱) شهورة الإنبام : ۱۱۹ (۲) سورة البنجل : ۱۱۹

على (٣) عَلْمُورَة بِيُولِسُ مُ الْمُونُ إِنَّا إِنَّا إِنَّا لَا يَعْلَمُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّ

لهى أم يحيى بنت أبى أهاب ، فجاءت المرأة سوداء فقالت : إنى أرضعتكما ، فسأل النبى صلى الله عليه وسلم فقال : كيف وقد قيل ؟ ، ففارقها عقبة ، وتكحت روجا غيره ثم ذكر حديث عبد الله بن زمعة مع عتبة بن أبى وقاص به جيث قال رسول الله يصلى الله عليه وسلم نه الولد لك يا عبد الله بن زمعة ، واحتجبى منه يا سودة » فأمر سودة أن تحتجب عنه مع أنه محكوم بكونه أخاها لكن لما قرب شبهه بعتبة بن أبى وقاص أمرها أن تحتجب عنه وهو من فأل القاء الشبهات .

فمن هذه المستبهات ما يقع مشكلا مشتبها فى وقت الى أن يتصدى له من مخرجه من حين الاشتياء والعموض الى حيز التجلى والظهور حتى يصب واضحاً جليا ، لا مجال فيه للاشتباه م

فمن هذا النوع قضية التأمين على السيارات ، فهى وان أشتكل على الكثير من الناس حكمها ، من أجل تجدد حدوثها ، وغموض أمرها ، وعدم سبق الحكم من الفقهاء باسمها ، فان لها فى الفقه الاسلامى أشباها ونظائر ينبغى أن ترد اليها ، ويؤخذ قياسها منها ، كما يرد الفرع الى أصله ، والنظير الني نظيره و

وهدا يعد من القياس الصحيح الذي نزل به الكتاب والسنة وعمل به الصحابة رضى الله عنهم ، فانهم كانوا يمثلون الوقائع بنظائرها ويشبهونها بأمثالها ، ويردون بعضها الى بعض في أحكامها ، ففتحوا للعلماء باب الاجتهاد، ونهجوا لهم طريقه ، وبينوا لهم بسنة بحقيقه وتطبيقه ، كما سيأتي بيانه . •

# الأصل في العقود الأباحة حتى يقوم دليل التحريم

ذهب الإمام أبو حيفة وحمة الله الى أن الأصل فى العقود والشروط الخطر اللى أن يقوم دليل الاباحة ، وهذا هو مذهب الظاهرية ، وعليه تدل نصوص الشافعي وأصوله ، وذهب الامام مالك الى أن الأصل فى العقود الاباحة : الا ما دل الدليل على تحريمه وعليه تدل نصوص الامام أحسب وأصوله ، وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى .

فقد قال شيخ الاسلام ـ رحمه الله ـ : « أن الأصل في العقود الصحة والجواز ، ولا يحرم ويبطل منها الا ما دل الشرع على ابطاله وتحريمه ينص صحيح أو قياس صريح » قال : « وأصول الامام أحمد المنصوصة عنه تجرى على هذا القول ، ومالك قريب منه » (١) انتهى وقد نهج العلامة ابن القيم ـ رحمه الله ـ قال في الاعلام:

« الخطأ الرابع: فساد اعتقاد من قال: ان عقود المسلمين وشروطهم ومعاملتهم على البطلان حتى يقوم دليل الصحة ، فاذا لم يقم عندهم دليل على صحة عقد أو شرط أو معاملة ، استصحبوا بطلانه فأفسدوا بذلك عقودا كثيرة من معاملات الناس وشروطهم بلا برهان من الله بناء على هذا الأصل ، وجمهور الفقهاء على خلافه ، وأن الأصل في العقود والشروط الصحة ، حتى يقوم الدليل على البطلان ، وهذا القول هو الصحيح ، فانه لا حرام الا ما حرم الله ورسوله ، ولا دين الا ما شرعه الله ورسوله » ولا دين الا ما شرعه الله ورسوله » ولا دين الا ما شرعه الله ورسوله » و

اذا ثبت هذا فان صنعة عقد التأمين على حوادث السيارات ، وهـوا أن يتفق الشخص الذى يريد التأمين على سيارته مع شركات التأمين سـواء كان التأمين كاملا أو ضد الغير ، فيدفع قدرا يسيرا من المال على تأمينها مدة معلومة من الزمان ، كعام كامل شروط وقيود والتزامات معروفة عند الجميع من أهمها :

كون السائق يحمل رخصة سواقة ، فمهما أصيبت هــذه السيارات أو أصابت غيرها بشىء من الأضرار فى الأنفس والأموال خلال المدة المحدودة ، فان الشركة ملزمة بضمانه بالغاً ما بلغ .

ويستفيد المؤمن على سيارته حصول الأمان والاطمئنان على نفسه وعلى سيارته التي يسوقها بنفسه أو يسموقها رجل فقسير لا مال له ولا عاقسلة ، فيستفيد عدم المطالبة والمخاصمة في سائر الحوادث التي تقع بالسيارة ، متى

<sup>(</sup>۱) ج ۲ من الفتاوي القديمة من ۳۲۹

كان التأمين كاملا ، وتقوم شركة التأمين باصلاحها عند حدوث شيء مسن الأضرار بها ، ومثل هذا الأمان والاطمئنان يستحق أن يبدل في حصيب وله نميس الأثنيان وليس فيه من المجذور سوى الجهالة بالأضرار التي قد تعظم في بعض الأحوال ، فتقضى جلاك بعض النفوس والأموال وقد لا تقع بحال .

وهذه الجهالة معتفرة فيه كنظائره من سائر القيمانات. • فقد ذكر الفقهاء صحة الضمان عن المجهول ، وعما لا يجب •

قال في المغنى: ويصح ضمان الجنايات، سواء كانت نقوداً كقيم المتلفات او نقوصاً كالديات، لأن جهل ذلك لا يمنع وجويه بالاتلاف فلم يمنع جوازه بالالتزام وقال: ولا يشترط معرفة الضامن للمضمون عنه ، ولا علمه بالمضمون به لصحة ضمان ما لم يجب ا هم و

وهده هي نفس قضية التأمين على ضمان حوادث السيارات ، ثم أن هذه الجهالة في عقد التأمين لا تفضى الى نزاع أبداً لتوطين الشركة أمرها في عقدها على التزام الضمان بالغا ما بلغ ، فلا تحس بدفع ما يلزمها من الغرامة في جنب ما تتحصل عليه من الأرباح الهائلة .

وقد دعت اليها الحاجة والضرورة فى أكثر البلدان العربية ، بحيث لا يمنح السائق رخصة السواقة الا فى سيارة مؤمنة ، والا اعتبروه مخالفاً لنظام سير البلد ، وهذه مما يزول بها شبهة الشك فى أباحتها ، وتتمخض للجواز للا اشكال م

وفى هذا التأمين مصلحة كبيرة أيضاً ، وهى أن المتصرفين بقيادة السيارات هم غالباً يكونون من الفقراء الذين لبس لهم مال ولا عاقلة فمتى ذهبت أرواح بعض الناس بسببهم وبسوء تصرفهم فلن تذهب معها دياتهم لورثتهم ، بل يجب أن تكون مضمونة بهذه الطريقة ، اذ من المعلوم أن حوادث السيارات تقع دائماً باستمرار ، وأن الحادثة الواحدة تجتاح هلاك العدد الكثير من الناس ، ومن الحزم وفعل أولى الحزم ملاحظة حفظ دماء الناس وأموالهم ،

ن وهذا التأمين وان كان براه الفقير إنه من الشيء الثقيل في نفسه ، وبعده عرافة عالية عليه ، حال دفعة ، لكنه يتحمل عنه عبنا ثقيلا من خطر الحوادث، مما تدخل تحت زحمته وعهدته ، ومما يتلاشي معها ما يحس من العرامة لكون المضار الجزئية تعلم في ضمن المصالح العمومية ... والله أعلم في

### ازالة الشبهات اللاحقة لتامين السيارات

ان العقود والشروط عفو حتى شبت تحريمها بالنص أو بالقياس الصحيح من والتحريم هو حكم الله المقتضى للترك اقتضاء جازما ، كما حققه أهل الأخيول ، وهذه الشركة المتعقدة للقامين أن رأت في نفسها من مقاصدها أو رأها التاس تجارية استغلالية ، لكن حقيقة الأمر فيها والمواقع منها أنه يتحصل منها اجتماع المنتفعين منفعتها في نفسها في حصول الأرباح لها ومنفعة الناس بها ، فهي شركة تعاونية محلية اجتماعية تشبه شركة الكهرباء والاسمنت وغيرهما ، فكل هذه الشركات الدخل في مشمى التعاول بين النساس ، لأن الشخص عنى باخوانه ، قوى باعوانه ، ويد الله مع الشريكين ما لم يخس أحدهما صاحبه ، فهي من جنس المشاركات بالوجوه ، ومشاركة الأبدان ومشاركة الأبدان المشاركة المفاوضة ، وقد حصل الخلاف قديما بين الفقهاء في جواز هدة المشاركات ، فمنهم من قال بعوازها ، ومنهم من قال بمنعها ، كما حصل الخلاف في شركة التأمين على حد سواء ، ثم زال الخلاف عن هذه الشركات المها واستقر الأمر على الماحتها على اختلاف أنواعها ،

ووجه الاشكال دعوى دخولها في مسمى الجهالة والغرر الذي نهى عنه لشارع.

مُ كَمَا رُوى مُسَلَمُ في صحيحه قال : « نَهَى رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم عن بَيْجِ الْغُرِدُ ﴾ ونفسر هذا الغرو المنهى عنه بشلاتة أمور :

(أحدها) المعدوم ، كبيع حبل الحبلة ، وبيع ما في بطون الأنعام ، وبيع ما ليس عندك ونحوه .

( الثاني ) بيع المعجوز عن تسليمه ، كبيع الآبق .

﴿ الثالث ) المجهول المطلق ، كبعتك عبداً من عبيدى أو ما في بيتي .

ومنه بيع الحصاة ، وبيع الملامسة ، والمنابذة ، وضربة الغائص ، وبيسع العظ ، والنصيب المسمى باليانصيب ، فكل هذه داخلة فى بيع الغرر المنهى عنه شرعا ، لكونها يقع فيها المنزاع غالباً نظير ما يقع فى القمار ، فان هذا العبد الآبق انعا يبيعه صاحبه بدول ثمن مثله مخاطرة ، فإن تحصل عليه قال المبائغ ! غبنتنى و د على ثمنى • المبائغ ! غبنتنى و د على ثمنى •

وهذا المعنى منتف في هـذه المشـاركة التي مبنـاها على التعـاون الاجتماعي ، الصادر عن طريق الرضاء والاختبار بدون غرر ولا خداع .

فجواز الشاركة هذه أشبه بأصول الشريعة ، وأبعده عن كل محذور الدُّهي مصلحة محضة للناس بلا فساد .

غير أن فيها تسليم شيء من النقود اليسيرة في توطيد تأمين السيارة ، ومن السهل أن يختصرها الشخص من زائد نفقت كذبيحة يدبحها الأدنى سبب أو بلا سبب ، الأن كل عمل كهذا فانه يحتاج بداعي الضرورة الى مال ينظمه ، ويقوم بالتزام لوازمه ، وليس عندنا ما يمنع بذل المال في التزام الضمان ، كما قالوا بجواز : اقترض لي ألفا ولك منه مائة ، وأنه جائز ، ومنه ضمان الجارس بأجره .

و فصحة هذا الضمان والتزام لوازمه يتمشى على نصوص الامام أحسد

ومالك »: «دلت مسألة الخرقي على ضمان المجهول كقوله : ما أعطيته فهو على ، وهذا مجهول ، فمتى قال : أنها ضامن لك ما على فلان ، أو ما يقربه لك ، فلان ، أو ما يقربه لك ، أو ما يخرجه ألجساب ، صح الضمان بهذا كله ، وبهذا قال أبو حنيفة ومالك »:

قال: « وفيه صحة ضمان ما لم يجب ، وصحة الضمان عن كل من وجب

عليه حق وفي أصحة الضيبان في كل حق من الجقوق المالية الواجبة أو التي تؤول الى الوجوب » • • انتهى •

وقال في المغني أيضاً : الله الله الله الله الله الله

 « ويضح ضمان الجنايات ، منواء كانت نقودا كقيم المتلفات أو نفوسيا. كالديات، لأن جهل ذلك يسم وجويه بالاتلاف فلم يسمع جوازه بإلا لتزام، قال: « ولا يُشتِرط مُعَرِّفِة الصَّامِنَ لِلْمُضْمُونُ عَنْهُ ، ولا العلم بِالْمُغْيِمُونَ بِهِ عَ وهذه هي نفس قضية ضمان التأمين على السيارات ، فان شركة التـــأمين تُلتَّرُمُ ضَمَّانِ الدَّيَاتُ وَأَرُوشَ الجُنَايِاتِ وَقَيْمُ ٱلمُتَلَقَاتُ مَ كَمَا ذَكُرُ جُوْازُهُ صَاحِب المُعَنَى وَالشَّرَحُ الكبيرِ وَالاقناعِ أَ وَلا يَقَدُّح فَي صَحته جَهِلَ الضَّامِنَ المُنصَّمَونَ به ، ولا المضمون عنه ، فنصوص الامام أحمد وأصوله تتسبع لقبولهــــا كَنْظَائِرِهَا مِنْ الضَّمَانَاتُ ، وكذلكُ الامام مالك وأبو جنيفة كما ذكرنا موافقتهما على ذلك .

غَيْرِ أَنِ الْإَمَامِ أَحْمِدُ أَكْثَرُ تُصَحِّيحًا للعقود وأَلْشِرُوطُ مِن سِائرُ الْأَتَّمَةُ ونصوص مذهبه تساير التطور في العقود المستحدثة ،

والنَّا وَقَعَ اللَّهِ مِنْ عَلَى مِنْ قَالَ بِتَحْرِيْمِهَا مِنْ عَلَمْنَاء هَــــذا العَصْرَ ، كابن عَابِدُينَ وَعَبِرُهُ مِنْ جَهَّةً أَنْهِمُ آعَتَقِدُوهَا قَمَارًا أَوْ جَهَالَةً أَوْ غَرْزًا ، أَوْ الترام مالا يلزم أو كونها على عمل مجهول قد يفضي الى غرَّامَّاتُ باهظة 🐨

وَيَتْمُسُكُونَ بَمَا بَلِغُهُمْ مِن الْعَمُومَاتِ اللَّفَظِّيَّةُ ، والقياساتُ الفَّقَهِيَّةُ التَّي اعتقدوا شمولها لمثل هذا العقد بظنونها عامة أو مطلقة ، وهي لا تنطُّبق في الدلالة والمعنى على ما ذكروا • أو يعللون بطلان مثل هذا العقد بكونه لم يرد

والله سبحاله قد أمر عباده بالرفاء بالمقود في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيْسَا الذين آمنوا أوقوا بالعقود » (١) وهو شامل لكل عقد يتعاقده النساس فيمًا بينهم ويلتزمون الوفاء به ، ولم يكن قماراً ولا ربا ولا خديعة .

المالدة : ١٠٠١ كليادة : ١٠٠١

اذ الأصل فى العقود الصحة ، والاباحة ، الا ما قام الدليل على تحريف، كنون العقود والشروط والمشاركات من باب الأفعال العادية التى يفعلها المسلم مع الكافر ، وليست من العبادات الشرعية التى تفتقر الى دليل التشريم .

فمن أعطى الشركة مالا على حساب التزام ضمان سيارته بطيب نفس منه، والتزمت الشركة لوازمه ، فان مقتضى الشرع يحكم بصحة هذا الضمان ، أخذا من قوله تعالى : «أوفوا بالعقود » ومن قوله : «لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (1) وفي الحديث : «لا يحل مال امرىء مسلم الا عن طيب نفس منه » فثبت بذلك اباحت وفواعد الشرع لا تمنعه ، لأنه عمل مقصود للناس يحتاجون اليه ، وربم يجبرون بطريق النظام عليه ، اذ لولا حاجتهم اليه لما فعلوه ، لأن المال عزيز على النفوس لا تسخر ببذله الا في سبيل منفعتها ، وفي هذا المقام هو في حاجة الى تأمين سيارته لحصول الاطمئنان والأمان ، عما عسى أن ينجم عنها من حواث الزمان ،

وبما أن هذه الشركة هي من ضمن العقود التي أمر الله بالوفاء بها، ومن جنس التجارة الواقعة بين الناس بالتراضي ، ومن جنس المشاركة بالأبدان والوجوه والمفاوضة ، فانها أيضاً من جنس الصلح الجائز بين المسلمين ، لما روى أبو داود والدارقطني من حديث سليمان بن بلال حدثنا كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً أحل حراماً أو حرم خلالا ، والمسلمون على شروطهم ، الا شرطا أحل حراماً أو حرم حلالا » قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : ان هذا الحديث يترقى الى الصحة بتعدد طرقه ، مع العمل عليه باجماع أهل العلم ،

فهذا الاشتراك الاجتماعي الأهلى المنعقد للضمان في تأمين حــوادث السيارات يعتبر من التعاون المباح ، وما ينتج عنه من الأرباح فحلال لا شبهة

<sup>(</sup>۱) سورة النساء : ۲۹ ج.

فيه أشبه بشركات الكهرباء والأسمنت وتحوها ، ويدخل في عموم الصلح الجائز بين المسلمين واباحته تتمشى على ظاهر نصوص مذهب الإمام أجمد.

قال فى الاقناع (١): ويصح ضمان أروش الجنايات نقودا كانت كقيم المتلفات أو حيوانا كالديات ، لأنها واجبة أو تؤول الى الوجوب وسلم قول صاحب المغنى .

وهذه تشبه قضية ضمان التأمين على السيارات ، حيث تلتزم الشركة ضمان الديات وأروش الجنايات وقيم المتلفات ، كأضرار ونحوها من كل ما هو واجب بالضمان أو يؤول الى الوجوب ولا يشترط معرفة المضمون عنه ولا يقدح في صحة هذا الضمان كون المؤمن على ميارته يدفع شيئاً من المال ، فان هذا لا يقدح في صحة الضمان والحالة هذه ، اذ ليس عندنا ما يمنعه .

ولا يقدح فى صحة هذا الضمان تبرع الشركة بدفع الديات وقيم الأضرار والمتلفات بدون رجوع فيه الى أحد ، فان هذا كله جائز على قواعد المذهب اذ من المعلوم شرعا وعرفا أن الجناية تتعلق بالجانى المباشر لها فى خاصة العمد ، وعلى العاقلة فى قتل الخطأ فيما زاد على الثلث من الدية ، غير أن التزام الشركة بضمان هذه الجناية ، وان عظم أمرها وعدم الرجوع منها على أحد فى غرمها أنه صحيح جائز ، وهو مما يجعل الجانى الذى لم يتعمد وكذا عاقلته فى راحة عن المطالبة والغرامة ، وهو خير من كونهم يتكففون الناس فى سؤال هذه الغرامة ، أعطوهم أو منعوهم .

وغاية ما يدركون عليها هو الجهالة عن قدر الغرامة ، وهي مغتفرة فيها كسائر أمثالها من الضمائات والشركات التي لا تخلو من الجهالة كشركة الأبدان والوجوه والمفاوضة ، فان فيها كلها شيئا من الجهالة . وقد تسكلم بعض الفقهاء المتقدمين بعدم جوازها من أجله ثم استقر الأمر على أن مشل هذه الجهالة معتفرة .

<sup>(</sup>١) هو من الكتب المعتبدة عند الحنابلة لمؤلفه موسى الحجاوي أ.

قال فى الاقناع: « ويصح ضمان ما لم يجب ، وضمان المجهول كضمان المسوق ، وهو أن يضمن ما يجب على التاجر للناس من الديون ، وهو جائز عند أكثر أهل العلم كمالك وأبى حنيفة وأحمد » انتهى •

وقال فى الأختبارات: « ويصح ضمان المجهّول ، ومنه ضمان السـوق وهو أن يضمن ما يلزم التاجر من دين ومايقضة من عين مضمونة وتجـوز كتابته والشهادة به لمن لم ير جوازه ، لأن ذلك مجل اجتهاده » أ هـ •

فهذه المشاركات وما يترتب عليها من الالتزامات التي هي بمعنى الضمانات كلها من الأشباه والأمثال والنظائر التي يجب أن يقاس بعضها على بعض في الاباحة كشركة الأبدان وشركة الوجوه ، وشركة المفاوضة ، ومثله شركة الكهرباء والاسمنت ، ولأن حسل معاملة الناس وعقودهم وشروطهم على الصحة حسب الامكان أولى مسن حملها على البطلان بدون دليل ولا برهان والله أعلم •

# تسيامح مذهب العنابلة في تقبل التامين على السيارات وكثير من العقود والشروط والعاملات

ان كل مختص فى فقه الأئمة الأربعة ، فانه سيعرف تمام المعرفة أن نصوص الامام أحمد وأصوله تستصحب الحكم بصحة عقد التأمين وأن جوازها يتمشى على مذهبه كما يوافقه مذهب الامام مالك وأبى حنيفة •

ولا تعنى بذلك أن الحنابلة ذكروا هذا العقد باسمه وصفته في كتبهم ، بل ولا غيرهم من سائر المذاهب لكونها حديثة الاختسراع ولكل حادث .

وانما نعنى أن نصوص الامام أحمد ، تتسبع لقبولها كسائر ظائرها من الشركات والضمانات وبيع اسهم الشركات •

لكون الامام أجمد أكثر تصحيحا للمقود للمقود والشروط من سلائر

الأئمة ، وتضوص مدمه تساير التطور فى العقود المستحدثة و لأن نصوصه وان لم تنص على كل عقد أو شرط باسمه لكنها كافية لحل جميع مشاكل العقود والشروط والشركات بالنص أو الاقتضاء أو التضمن ، غير أنها تحتاج الى فهم ثاقب وتطبيق سليم وتبحر فى فقه النصوص والقصود .

وقد اشتهر عند المتأخرين تسامح مذهب الامام أبي حنيفة في مسايرة التطور في العقود المستحدثة ، من أجل أن أصحابه نشروا عنه ذلك وهو صحيح ، غير أن مذهب الامام أحمد يمتاز في كثير من المسائل التي تقتضيها الحاجة وتوجبها المصلحة ، من ذلك أن نصوص الامام أحمد وأصوله تمدل على أن الأصل في العقود والشروط الصحة ، الا ما دل الدليل على التحريم خلاف ما ذهب اليه الامام أبو حنيفة من أن الأصل في العقود والشروط الخطر الاما دل الدليل على الاباحة وهو قول الظاهرية ، وهمو مذهب الشافعي .

ومنها عقد المساقاة على النخل والشجر بالثلث أو النصف أو بشيء مسايخرج منها أو من غيرها بالنقود . فقد أنكرها الامام أبو حنيفة والامام الشافعي وقالا: أنها بيع ما لم يخلق ، وإنها من الاجازة المجهولة وتفضى الى الغرر .

أما الامام أحمد فقد أجازها عملا بحديث خيبر ، وكما أن الضرورة والحاجة وعموم المصلحة تقتضى ذلك وعليه العمل في هذا الزمان ومنها شركة المفاوضة ، وهي أن يفوض كل واحد منهما الى شريكه التصرف في ماله مع حضور صاحبه وغيبته ، فقد قال الامام الشافعي : لا يجوز واتفق الامام أحمد ومالك وأبو حنيفة على جوازها .

أما الامام أحمد فقد أجازها مع اختلاف الصنعة واتفاقها ، كما أجهاز الاشتراك على الدابة له تصف وللدابة النصف الثاني . ومنها شركة الوجوه ، فقد قال الامامان مالك والشافعي ببطلانها لكون الاشتراك الصعيح يتعلق على المال وعلى العمل وكلاهما معدومان في هذه المشاركة مع ما فيه من الغرر ، لأن كل واحد منهما عاوض صاحبه بكسب غير محدود ، لا بصناعة ولا بعمل مخصوص ، هذا حجة من قال بمنعها كمالك والشافعي ،

أما الامام أحمد فقال بجوازها لأنها عمل من الأعمال فجاز انعقاد الاشتراك عليها • وهذا هو الظاهر من مذهب الامام أبى حنيفة وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية •

ومنها شرط الخيار في البيع ، فقد قال الأئمة مالك والشاهعي وأبو حنيفة: لا يجوز الخيار فوق ثلاثة أيام ، الا أن الامام مالكا قال : لا يزاد الخيار على ثلاثة أيام الا بقدر الحاجة ، كأن يصل الى البلد وهو لا يصل اليها الا فوق ثلاثة أيام .

أما الامام أحمد فانه قال بجواز شرط الخيار على ما يتفقان عليه ، زادت المدة أو قصرت ، حتى ولو زاد على الشهر ، لأنه حق ثابت بالشرع فرجع في تقديره الى مشترطه كالأجل ، ويحكم بالملك في مدة الخيار للمشترى له غمه وعليه غرمه .

ومنها اذا باع شيئاً واستثنى نفعه المباح مدة معلومة غير الوطء ودواعيه، كما لو باع بيتاً واستثنى سكناه حولاً أو أكثر . فقد قال الامامان أبو حليفة والشافعى: لا يصح هذا الشرط ، لأنه ينافى مقتضى البيع ، أشبه ما لو اشترط أن لا يسلمه اليه ،

أما الامام أحمد فقد قال بصحة هذا الشرط ولازم ما يترتب عليه لقصة جابر حين « باع بعيره على النبى صلى الله عليه وسلم واستثنى حملانه الى المدينة » وتأخير تسليم المبيع الى المدة المحدودة لا ينفى صحة البيع كالدار المؤجرة ، فانه يصح البيع فيها مع تأخير تسليمها •

ومنها بيع التلجئة وهي ادا خشى انسان سلطانا أو ظالماً أن ينتزع ملكه

منه قهراً ، فاتفق مع انسان بأن يظهر للناس أنه اشتراه منه ليحتمى بذلك من هذا الظالم ، ولا يريد بيعه على الحقيقة ، فان هذا يسمى بيع التلجئة .

وقد قال الامامان أبو حنيفة والشافعي : هو بيع صحيح ، تم بأركانه وشروطه فلزم العقد فيه •

أما الامام أحمد فقال بعدم لزوم البيع ، لأنهما لم يقصدا البيع الحقيقى الذي هو انتقال المبيع الى المشترى ، فلم يصح بناء على ما اتفقا عليه قبل العقد ، لكون العقود محمولة على القصود .

ومنها بيع العربون وهو أن يشترى شيئاً فيسلم بعض ثمنه ويقول: أن جئتك ببقية الثمن ، والا فالعربون لك .

فقد قال مالك والشافعي وأبو حنيفة : هذا لا يصح لأنه بمثابة الخيار المجهول .

أما الامام أحمد فقد قال: لا بأس به ، وفعله عمر وأجازه ابن عمر ، وضعَّف حديث النهى عن بيع العربون .

ومنها لو اشترطت الزوجة فى صلب العقد بأن لا يتزوج عليها أو أن لا يتسرى عليها أو أن لا يخرجها من دار أهلها أو بلدها أو نحو ذلك • فقد قال أبو حنيفة ومالك والشافعى: هذا شرط باطل لحديث « كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل ولو كان مائة شرط » وحديث « الا شرطا أحل حراماً أو حرم حلالا » وهذا الشرط يقتضى تحريم الحلال من التزوج بغيرها أو السفر •

أما الامام أحمد فقد قال بصحة هذا الشرط ولزومه ، وأنه ان لم يف به فلها الخيار بين البقاء أو فسخ النكاح ، لما روى البخارى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ان أحق الشروط أن لوفوا ما استحللتم به الفروج » وحديث « المسلمون على شروطهم » •

والقول بصحة هذا الشرط ولزومه يروى عن عمر وسعد بن أبى وقاص وسعاوية وعمرو بن العاص ، ولا يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان اجماعاً •

« وتزوج رجل بامرأة واشترطت عليه دارها فأراد نقلها بغير اختيارها فخاصموه الى عمر فقال : لها شرطها ، فقال الرجل : اذن يطلق ننا يا أمير المؤمنين فقال عمر : مقاطع الحقوق عند الشروط » •

فهذه العقود والمساركات والشروط وما يترتب عليها من الالتزامات والضمانات كلها من الأشباه والأمثال والنظائر التي يقاس بعضها على بعض في الاباحة لملاءمتها للمعاملات المستحدثة في هذا العصر والتي لا توجد عند غيره من الأئمة •

وكل ما يصححه من العقود والشروط فان لديه دليلا خاصاً من أثر أو قياس لكونه يستنبط دلائل مذهبه من مسنده وقد بلغه في العقود والشروط من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة ما لم يبلغ غيره من الأئمة فقال به •

فهذا الاشتراك الاجتماعي الأهلى المنعقد لضمان تأمين السيارات والطائرات والسفن ونحوها ، يعتبر من التعاون المباح ، ويدخل فى حدود التعامل الجائز ، وما ينتج عنه من الأرباح فحلال لا شبهة فيه ، أشبه شركة الكهرباء والأسمنت ونحوهما .

لأن حمل معاملة الناس على الصحة ، حسب الامكان أولى من حملها على البطلان بدون دليل ولا برهان ، لكون العقد الصحيح عند أهل الأصول هو ما يتعلق به النفوذ من بلوغ المقصود ويعتد به ، والباطل بخلافه وهو ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به ، وهذا الاشتراك وما يترتب عليه مستكمل لشروط الصحة شرعاً .

ومن تأمل هذا تبين له أن جواز هذا الاشتراك واباحة ما يترتب عليــه من الربح أنه أشبه بأصول الشريعة ، وأبعد عن كل محذور • لكون الأصل

فى العقود والشروط الاباحة الا ما دل الدليل على تحريبه ، وأصول الامام أحمد ونصوصه وقواعد مذهبه تقبل هذا العقد وتنافى تحريبه ، لكن بعض العلماء فى هذا العصر القائلين بمنعه انما أخذوه من العموميات اللقظية والقياسات الفقهية التى اعتقدوا شمولها لمثل هذا العقد ظنا منهم أنه جهالة أو غرر ، وما عارضوا به لم يصح عن الشارع القول بموجبه ، ولم يدخل فى عموم المنهى عنه فى أصل الشرع ، ولا فى نصوص أحمد وأصوله ، لكون الجهالة فيه معتفرة ، وليست من العرر المنهى عنه ، بل هى من النوع الجائر كسائر أمثاله من الضمانات والشركات .

وبهذا تندفع الاعتراضات وتبقى الأدلة الشرعية كافية للاقتاع العلمي الذي تزول به الشكوك والشبهات •

لهذا يَجُوزُ للقاضي الشرعي أن يحكم بصحة هذا العقد ولزوم ما يترتب عليه من الضمان •

#### ومتى صدر الأمر به من الحكومة يتمحض للحتم والالزام ...

وهو يدخل فى ضمن عقد الصبان الذى ذكره الفقهاء من الحنابلة والماكية والأحناف ، حيث قالوا بصحة ضمان ما لم يجب ، وضمان أروش الجنايات ، سواء كانت نقوداً أو ديات ، وكونه لا يشترط لصحة مثل هذا الضمان معرفة الضامن للمضمون عنه ، ولا قدر المضمون به ، فمتى قابل انعاقل بين هذا الضمان الموصوف بما ذكر وبين ضمان التأمين على السيارات وجده منطبقاً عليه بجميع صفاته ، وإن اختلفت مسمياته وقواعد الشرع تعطى الشيء حكم نظيره ، والله أعلم ،

### مناقشة الشيخ فيما ذهب اليه

نعم مناقشة الشيخ في كل ما استخلصه من مذهب أحمد مدعيا تفرده بما لم يشاركه فيه غيره ونلخص العناصر التي بني عليها حكمه فيما يلمي :

أولا: تمهيده لعقد التأمين على السيارات بمقدمة عامة طويلة لا علاقة لها بالموضوع كقوله: إن الله تعالى بيس الحلال والحرام بياناً واضحاً فقال تعالى:

« وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » (١) وقال : « ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب» (٢) وقال : « أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالا قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون » (٢) و وأطال فى المقدمة و آتى بأحاديث شبيهة بالآيات فى عموماتها وعدم مباشرتها للقضية التى محل البحث ( التأمين على السيارات) ويذكر حديث عقبة بن الحارث فى الرضاع ، ويذكر حديث عبد الله بن زمعة مع عتبة بن أبى وقاص فى ولد زمعة الذى أمر النبى صلى الله عليه وسلم سودة أن تحتجب منه لشبهه بعتبة بن أبى وقاص ، مما لو صرف الى محاجته به لكان ابطال عقد التأمين على السيارات هو الأحوط والأقيس فى أخذ الأحاديث التى ساقها بعين الاعتبار ولكن الشيخ حفظه الله وآثابنا واياه وهدانا واياه للحق قال ـ وذلك عقب قوله : وهو من باب اتقاء الشبهات ـ فمن هذه المشتبهات ما يقع مشكلا مشتبها فى وقت الى أن يتصدى له من يخرجه من حيز الاشتباه والغموض الى حيز التجلى والظهور ، حتى يصير يخرجه من حيز الاشتباه والغموض الى حيز التجلى والظهور ، حتى يصير واضحاً جليا لا مجال فيه للاشتباه و

فمن هذا النوع قضية التأمين على السيارات ، فهى وان أشكل على الكثير من الناس حكمها من أجل تجدد حدوثها وغموض أمرها وعدم سبق الحكم من الفقهاء فيها باسمها ».

وهذا الكلام يرده أن فقيها كبيرا صنف أكبر حاشية فى فقه أبى حنيفة هو الشيخ محمد بن عابدين فقد سبقنا جميعاً الى الحكم على (السيكورتاه) وكان اليهود حديثى عهد باختراعها ، ولم يتخلف منها شرط من شروط الغرر، بل استفحلت شروطها المحرمة بعد ذلك وتفاقمت ، فكانت هى الآن بالنسبة لما كانت عليه فى عهد الامام ابن عابدين كقذيفة الصيد الى جانب قنبلة عنقودية ساحقة ماحقة لا تبقى ولا تذر وكان مقتضى التجاوب من الشيخ مع ما ساقه من تشوف الشارع الى ترك الشبهات والتحذير من الوقوع فى

<sup>(</sup>۱) سورة الأنعام : 111

<sup>(</sup>٢) سنورة المنكحل : ١١٦

<sup>(</sup>۳) سورة يونس ۹۰

المحرمات بسبب الوقوع فيها أن ينسجم منطقه انسجاماً تاما فيقف أمام التأمين على السيارات فلا يحاول تحليله وتسويغه بهذا التكلف الواضح ولي عنق العبارات الواردة هنا وهناك مستدلا بها على الاباحة ، وهي في حقيقتها أجنبية عن موضوع البحث .

ونقل الشيخ أحاديث المستبهات وتوسع فيها ولكنه بدأها بداية خطيرة فيها اغراء بتعطيلها ، وحض على التفلت منها بقوله : فالذي يخاف عليهم من الوقوع في الحرام عند مقاربتهم للمشتبهات هم العوام الذين تخفى عليهم غوامض الأحكام ، ويتجاسرون على الأشياء المشتبهات بدون سؤال عسن الحلال والحرام ، كما أن العلماء ينبغى أن يتركوا المشتبهات عندما يخفى عليهم طريق الحكم فيها لحديث « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » ثم يقول :

فمن هذه المشتبهات ما يقع مشكلا مشتبها فى وقت الى أن يتصدى له من يخرجه من حيز الاشتباه والعموض الى حيز التجلى والظهور حتى يصير واضحاً جليا لا محال فيه للاشتباه . ا هـ

ولعمرى كيف ينهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نرتع فى المستبهات ثم نخالفه فنقتحمها حتى تصير واضحة لنا وتخرج من حيز الغموض الى حيز التجلى والظهور ، وكيف وصل الشيخ الى هذه النتيجة الخطيرة أبمخالفته للحديث ؟ فأنعم الله عليه بنعمة تجلى المستبهات وظهورها ، حتى استأنس بها، وتحالف معها ، وصارت عنده مساوية لما هو بيتن من الحلال لا من الحرام ؟ أم ماذا ؟ ثم يقول : فمن هذا النوع قضية التأمين على السيارات .

ويتكلم الشيخ عن القياس الصحيح ورد الشيء الى نظيره ، ولا ندرى أين الأصول التي هي أحكام من الشارع اعتبرت أصولا في مناط النزاع فقسنا عليها ما هو معلول بعلتها ، ولكن أن يأتي بجمل فقهية في ضمان المجهول وضمان المعلوم ويريد أن يطبقها على التأمين على السيارات ، وكأن التأمين على هذه القاعدة لم تصغ الا من أجل التأمين على السيارات ، وكأن التأمين على السيارات كان لائحاً في خاطر أحمد وأصحابه كأنهم يرونه من حجب الغيب فجاءت أحكامهم في هذه النازلة ماضية لا شك فيها ، ولا تتزحزح عن مكانها،

فكان الشيخ فى هذا أشبه بمن يتكلم عن شىء مستدير مفرغ من وسطه فوضع له الخاتم بين يديه فقاس على الخاتم حجر الرحى وحجر الطاحون ، أنيس يجمع الجميع الاستدارة وفراغها جميعاً من داخلها ؟؟!! والا ما العلاقة بين التأمين وشركة المفاوضة وشركة الأبدان وشركة الأسمنت وشركة الكهرباء؟

على أن القياس الذى يتوسعون فيه أحياناً ومنهم شيخنا هذا مقيد بأن يكون المقيس عليه نصاً من الشارع أى من الوحى كتاباً أو سنة أما أن يقاس على مقيس يعنى أن نأتى على أمر أجزناه قياساً على شبيهه بجامع العلم ينهما فنأتى على أمر آخر لا يجتمع مع الأصل المقيس عليه في علته ، ولكن له شبه من بعض الوجوه بالمقيس فنجعل هذا المقيس أصلا ونقيس عليه مقيساً آخر لوجه شبه بينهما لا يكفى ولا يرقى الى مستوى العلة الجامعة بين المقيس الثانى وبين المقيس عليه الأول .

ومع ذلك فان بحث الشيخ خلا من أصول يقاس عليها وتجتمع مع النازلة التي نحن بصددها من التأمين على السيارات بعلة واحدة •

يقول الشيخ الأصل في العقود الاباحة حتى يقوم دليل التحريم ، ونحن ننازعه في هذا الأصل الذي استعان على تأصيله بكلام العلامة ابن القيم وشيخ الاسلام ابن تيمية •

والأصل الذي اعتمد عليه الشافعي وأبو حنيفة وداود بن على وأبو محمد على بن حزم وغيرهم أن الأصل في الأبضاع والأموال الحرمة حتى يجيزها الشارع ، فالنساء جميعاً محرمات على الرجال الا ما كانت معقوداً عليها عقدا صحيحاً لا فساد فيه ، والأموال جميعها لحائزيها وأربابها الا ما كان مسوقا الى آخذه بهبة أو هدية أو صدقة أو معاوضة فيتحقق ملكها بالقبض و والعقود المفضية الى الملك وانتقاله من يد الى يد ينبغى أن تكون صادرة عن اباحة الشارع واجازتها ، فكل عقد ليس في كتاب الله فهو باطل وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وكل شرط ليس

وعقد التأمين على السيارات يشبهه الشيخ بعقد الشركة كشركة الأبدان وشركة المفاوضة وشركة الحديد والصلب وشركة الأسمنت وشركة الكهرباء!! وهكذا يأخذ الشيخ شعفه بتسويغ عقد التأمين على السيارات وكلفه بالتماس كل ما هب ودب من أسماء لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالموضوع، وليس هناك وجه شبه بحال من الأحوال أن يذهب الى ما ذهب اليه ونقول للشيخ ولمن يذهب مذهبه هدانا الله تعالى جميعاً الى السداد والصواب:

ان الشركات تنقسم الى قسسمين شركات انتاج كالحديد والصلب والأسمنت والزراعات والصناعات والى شركات خدمات كشركات النظاف وشركات النقل والتلفونات وبرامج الاذاعة والرائى (التلفاز) وغيرها، وشركات التأمين ليست من شركات الانتاج الا من حيث كونها شركات انتزاز وتجميع للمال وتكديس للأرصدة، وامتلاك أكبر العمارات وليست هذه العمارات الفارهة الضخمة بالتى يمتلك فيها أحد المؤمنين قيد أنملة، وانما قد جمعت من أقساطهم ونجومهم التى كبلتهم بها هذه العقود الجائرة، ولو أن الشييخ ذهب الى شركة التأمين ورأى الربا المركب الذي يجتاح ولو أن الشيخ ذهب الى شركة التأمين ورأى الربا المركب الذي يجتاح قدر التأمين المؤمن به عند القبض مما يجعله يفيق من غفلته، لقد كان يظن أن القسط الذي تأخر فيه سينقص من المبلغ المؤمن به بقدره اذا به يتضاعف ونتضاعف حتى يقتطع مبلغاً يتضح فيه الغبن الفاحش والربا المركب، وتكون هذه المذبحة هي العمل الدائم ليلا ونهاراً لشركات التأمين، لا تأخذهم شفقة بمعسر، ولا رحمة بمفتقر الى القدر الذي أمن به مع نقص يسير في احتساب بمعسر، ولا رحمة بمفتقر الى القدر الذي أمن به مع نقص يسير في احتساب ما اقترضه ،

شركات التأمين ، هي شركات خلت منها الرحمة التي بثها الله بين عباده ، شركات التأمين يهودية النسب والنشأة والفكرة والاختراع .

واذا ادعى الشيخ بغير برهان ولا مثل ولا دليل على أن الامام أحمد مذهبه مسنده فليطالع المغنى لابن قدامه عمدة المذهب فانه سيجد أن الأدلة التي يستدل بها على الأحكام ليس من مسند أحمد منها واحد في المائة وكلها من الصحيحين أو من السنن وكثير منها من مسند سعيد بن منصور، فمن أين أتى الشيخ بأن مذهبه مسنده ، وفي المسند كثير من الأحاديث التي لا علاقة

لها بمذهبه ثم ان الشيخ يقول: ان الامام أحمد بلغه من الأحاديث والآثار والأخبار ما لم يبلغ الأئمة الآخرين لهذا كان يحكم بما وصل اليه منها ، والواقع أنه لا يوجد دليل عند أحمد يجهله غيره من الأئمة ، وانما يكون الاختلاف في فهم الدليل ، وتوجيه المعنى بحسب اجتهاد كل امام ، وكلهم بحمد الله أولوا آفاق رحبة وعقول مدركة ، وعلم بالسنة متقارب ، وفى مسئلتنا هذه لو أخذنا بقاعدة من حفظ حجة على من لم يحفظ ومن كان عنده زيادة فهو حجة على من كان أقل منه ، أقول: لو أعملنا هذه القاعدة فى مسئلتنا هذه لقلنا: ان القائلين بالتحريم أو بعدم الاباحة عندهم زيادة على من قال بالاباحة فقولهم حجة على غيرهم ،

وقول المفنى: ويصح ضمان الجنايات فهذا لا علاقة له بشركات التأمين، لأنه لم يقل يصح ضمان الجنايات بعوض مقبوض •

ان شركات التأمين ، لم تأت لكل سيارة وقعت في جناية فضمنت جنايتها، انما تضمن ما اشترك في سلكها بدفع أقساط سواء أكانت بأمر الحكومة فيكون عقد اذعان أو كان باختيار العاقد فيكون عقد غبن وخداع ، وهذا مجال واسع لفشو الرشاوي ونهب الأموال بالباطل ، فهذا تحدث لسيارته بعض الكدمات فيكون له من يحابيه من القائمين على المعاينة أو تقدير التلف، فيقدر له مبلغاً كبيراً لا يتناسب مع الخدوش الظاهرة في السيارة • وهكذا تكون شركات التأمين حقلا لغرس المساوىء والأباطيل والنهب ، وهنـــاك سيارة اذا لم يبلغ عاماً عن حادث لها ينقص قسطه في العام القابل عشرين في المائة ، فيرى أن الحادث اذا بلغ عنه سيكون المقبوض أقل من المقدر له اذا لم يبلغ بمعنى أن التصليح يتكلف عشرين جنيها ، اذا أصلحها بنفسه فاذا لم يبلغ سيأخذ ثلاثين جنيها فهو يفضل اصلاحها بنفسه عن التبليغ لما يعود عليه من الفرق في تخفيض القسط أما عقد التأمين الرسمي الذي لا تصدر رخصة تسيير السيارة الا به ، فهذا ربما يكون في الوقت الراهن ضروريا حتى لا تهدر حقوق المجنى عليهم ، ولا يفلس المخطىء بسبب خطئه . وحبذا لو كانت هذه الأموال التي تجمع من أصحاب السيارات يكون لها صندوق مستقل ، ويشرف على هذا الصندوق فئة لا علاقة لها بصناعة التأمين ولا بشركات التأمين ، ينتخبهم كل عام أصحاب هذه السيارات ويستثمرون هذه الأموال ، ويدفعون منها بدل الجوائح والديات والتعويضات ، وأصلاح الطرق وتعبيدها واصلاح الأشارات وانشاء ورش لاصلاح السيارات ، وحظائر لمبيت السيارات على نمط القائم في السعودية وجميع أنحاء العالم ، فان هذه الهيئة (هيئة حراس السبيل) تغنِّي الناس عن العقــود المحــرمة، وتكون بمثابة جمعية تعاونية حقيقية تسهر على رعاية أعضائها وحفظ كرامتها وليعلم الشبيخ أن كل إمام من الأئمة له مسائل تفرد بها عن غيره ، فلا يقال انه عنده من الأدلة ما ليس عند غيره ، لأن الحديث قد يكون واحــداً وهو في الوقت عينه دليل للجميع على اختلاف مذاهبهم مشل حديث: ( ذكاة " الجين ذكاة أمه ) فإن الثلاثة قالوا بأن الأم أذا ذكيت كانت ذكاتها ذكاة لجنينها ، وهم يعلنون ذكاة في المبتدأ والخبر بالرفع ويقسول أبو حنيفة رحمه الله : بل يجب تذكية الجنين عملا بهذا الحديث نفسه ولكنه يعرب ذكاة الأولى بالرفع على الابتداء وينصب الثانية على أنها منصوب بحذف الخافض ، والخافض المحذوف هو أداة التشبيه وهو الكاف ، ويعنى (كذكاة أمه ) فيذكى كما تذكى أمه ، والأمر كله بدور على نص واحد والحكم متباين ، فلماذا اذن نقضي بجهل بعض الأئمة بأدلة البعض الآخر ، وقد خلف من بعدهم من الحفاظ والمحدثين وأهل الحديث من تقصى أدلة شيخه وصنفوا لها مصنفات فى تخريج هذه الأدلة وبيان طرقها وشواهدها ومتابعاتها كالتلخيص الحبير للحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث فتح العزيز للرافعي على الوجيز للغزالي في مذِّهب الشافعي ، وكتــاب نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ الزيلعي على مذهب أبي حنيفة ، وكتــاب ( منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار) للامام الحافظ أبي البركات مجد الدين عبد السلام ابن تيمية الحنبلي الذي شرحه الشوكاني بكتابه نيل الأوطار •

والخلاصة أننى لم أر فيما ساقه الشيخ دليلاً واحداً على جواز التأمين على السيارات بواسطة شركات التأمين هذه وأكمل هذا البحث في السأمين بما كتبه الشيخ وهو عبد الله بن زيد آل محمود أطال الله بقاءه ونفع بعلمته الناد كافة

## التامين على الحيساة

ان الله سبحانه فى كتابه وعلى لسان نبيه نصب أعلاماً وحدوداً للحـــلال بعرف بها الحلال ، وأعلاماً وحدوداً للحرام يعرف بها الحرام فقال : « تلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » (١) وحدود الله محرماته ، وقال : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » (٢) •

وقد أنول الله الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، فالكتاب هو الهادئ الى الحق ، والميزان هو الذي توزن به أعمال الخلق فيعرف عدلها من عائلها ، وصحيحها من فاسدها ، فترد الفروع الى أصولها ، ويلحق النظير بنظيره ، ويعطى حكمه فى الجواز والمنع ، كما فى رسالة عمر بن الخطاب الى أبى موسى الأشعرى رضى الله عنهما حيث قال : « ثم الفهم الفهم فيما أدلى اليك مما ورد عليك مما لم يكن فى كتاب ولا سنة ، ثم اعرف الأشباه والأمثال والنظائر وقيس الأمور على ذلك ، ثم اعمد فيما ترى الى أحبها الى الله وأشبهها بالحق » انتهى ،

لهذا يعتبر من الجور وعدم العدل الحاق الحرام بالحلال ، وكذا عكسه بحجة رواجه بين الناس أو مسايرته للتطور الجديد ، أو حكم الأنظمة بموجبه « ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن » (٦) •

لأن كل تعامل أو اشتراك أو اشتراط ينافيه الشرع فهــو باطل ، وان كان مائة شرط •

ان التأمين على اختلاف أنواعه لا ينبغى أن ينظر اليه بنظرات سلبية سطحية ليس لها غرض الا فى المادة والحصول على المادة والتشميع على كسب المادة بشتى الطرق الملتوية والحيل المنحرفة عن المكاسب الصحيحة الى المكاسب الخبيثة •

اسورة الطلاق : ۱

<sup>(</sup>٢) سورة الأنعام : ١١٩

<sup>(</sup>٣) مسورة المؤمنون : ٧١

وربما تحاملوا بالملام والانحاء بالمذام على من قال فى الحرام هو حرام ، كأن همهم توسيع الطرق لكسب المال من حلال أو من حرام ، كما فى البخارى أذ النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يأتى على الناس زمان لا يبالى الرجل من أين أخذ المال أمن حلال أو حرام » .

## صفة عقد التامين على الحياة

هو أن يأتى من يريد التأمين على حياته الى شركة التأمين فيتفق معها على تأمين حياته عشرين عاماً أو أقل أو أكثر ، فى مقابلة شىء معلوم من النقود، كأربعة آلاف أو أقل أو أكثر ، يدفعها مقسطة بين عشر سنين كل سنة يدفع مثلا أربعمائة ريال ، على أنه ان مات فى خلال هذه المدة المحدودة فان شركة التأمين ملزمة بدفع أربعين ألفا أو خمسين ألفا على حسب ما يتفقان عليه حتى ولو لم يكمل دفع الأقساط كلها فاذ دفع بعض الأقساط ثم عجز عن دفع الباقى ذهب عليه كل ما دفعه ، وفيه شروط ومصطلحات بينهما ، منها كون الشركة تشترط على نفسها أن تدفع ربحا خمسة فى المائة فى حسالة استمرار عقد التأمين ،

ولا شك أن هذا العقد بهذه الصفة باطل قطعاً ، ولن تجد له محملا من الصحة ، وان حدلقه من يحتال لاباحته ، فان وسائل البطلان محيطة به من جميع جهاته .

منها أنها تسليم دراهم مقسطة فى دراهم أكثر منها مؤجلة قد يتحصل عليها وقد تفوت عليه فى حالة عجزه عن بعض الأقساط ، فحقيقتها أنها شراء دين بدين ، وشراء دراهم بدراهم أكثر منها ، وتشبه بيع الآبق المنهى عنه فى حالة جهالة الحصول على العوض المشروط ، وقد يفوت عليه من رأس ماله ومع ما فيه من الربا وسائر وسائل البطلان ، فانها لا تقتضيه الحاجة ، ولا توجبه المصلحة ، ويمجه العقل فضلا عن الشرع ، والحاصل أن قضية التأمين على الحياة هى من المعاملات المستحدثة الفاسدة لمشابهتها لعقد الميسر حقيقة ومعنى ، من باب اجتماع الفرع بالأصل ومساواته له فى المعنى والحكم،

لأن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يمثلون الوقائع بنظائرها ، ويشبهونها ، أمثالها ، ويردون بعضها الى بعض فى أحكامها .

لأنه بمقتضى تحقيق النظر فى حكم هذا العقد ، ثم فى تطبيقه على ما يشاكله من نظائر ، ثم الحكم فيه بالميزان العادل غير العائل على ضوء النصوص الصحيحة ، المبنية على حفظ الدين والنفس والمال ، بدراسة عميقة سليمة من الأهواء النفسية ، والأغراض الشخصية ، دراسة تبين الأحسكام وعللها وشمول مصالحها ، وترد الأشياء الى أصولها بدون اطراد عرف ، ولا اقتضاء عقلى ، فانه حينئذ يتبين بذلك فساد هذا العقد ، وخروجه عن حدود ميزان العدل والحق ، لأن الحلال هو ما أحله الله ورسوله ، والحرام ما حرمه الله ورسوله « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » (۱) وانما حرم الله الميسر من أجل أنه أكل للمال بغير حتى ، مع كونه يورث العداوة والبغضاء على أثر سلب المال بغير حتى ، والله يقول : يورث العداوة والبغضاء على أثر سلب المال بغير حتى ، والله يقول : من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون » (۲) .

والنبى صلى الله عليه وسلم قد فصل ما أجمله الله فى كتابه من شئون تحريم بعض العقود والمعاملات صيانة للأموال عن التلاعب بها بغير حق ، فنهى عن بيع الغرر ، وهو المجهول العاقبة وغير الموثوق بالحصول عليه كبيع الآبق ، وبيع ما فى بطون الأنعام ، وبيع حبل الحبلة ، وبيع الحصاة والملامسة والمنابذة وضربة العائص ، وبيع ما ليس عندك ، كما حرم الربا والميسر وهو القمار ، وكما حرم الخمر شربه وبيعه وأكل ثمنه كما حسرم الخداع والغش والكذب ،

كل هذه حرمها الشارع من أجل أنها تفضى الى مفسدة الميسر الذي يثير العداوة والبغضاء بين الناس ، والذي هو أكل أموال الناس بالباطل .

وقد أخذ الناس تتجاري بهم الأهواء في تأمين الحياة حتى أخدوا يؤمنون

<sup>(</sup>۱) سورة الانعام : ۱۱۹

<sup>(</sup>٢) سورة الليقرة: ١١٨

على أعضاء الانسان ، فبعضهم يؤمن على يده ، وبعضهم يؤمن على رجله ، وبعضهم يؤمن على رجله ، وبعضهم يؤمن على الحياة مسن أصله فانه مفض للبطلان فى أبعاضه من باب الأولى والأحرى ، كما قلنا ببطلان الميسر بكل أنواعه .

وقضية عقد التأمين على الحياة هي من نوع ذلك بمقتضى الطابقة والتضمن ، فان المؤمن على حياته يدفع نقوداً قليلة مقسطة في نقود كثيرة مؤجلة ، وغير موثوق بالحصول عليها ، فقد تفوت عليه بعجزه عن دفع بقية الأقساط ، وقد يقوت عليه معظمها ببقائه حيا الى نهاية المدة المحدودة .

والفرق بينه وبين التأمين على السيارات والطائرات ونحوهما واضح جداً فان المؤمن على سيارته لا يريد بتأمينها الحصول على نقود أكثر مما دفع ولا أقل ، لا في حياته ولا بعد مماته ، وانما يريد الأمان والاطمئنان عسن الحوادث منها أو عليها ، بحيث تتكفل الشركة بضمان ما وقع عليها فقط ، وهذا الأمان والاطمئنان هو مما يستوعب أن يدفع فيه تفيس الأثمان ، والضامن غارم ، كما ثبت بذلك الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم : « الزعيم غارم والعارية مؤداة » •

فدعوى البيحين له بأن عقد التأمين على الحياة يقع بالتراضى ، وأن شركة التأمين تدفع العوض المتفق عليه بحالة الاختيار بدون اجبار وأنه لن يثير العداوة والبغضاء كما يثيرها القمار ، وأنه قد يخلف هذا المال لأولاده الضعاف الذين قد تحيط بهم الحاجة والفقر بعد موته ، فهذا ليس على اطلاقه ولا يبرر انعقاده ، فدعوى انعقاده بالتراضى يبطله كون العقود المحرمة كلها تقع بالتراضى ولا يحللها رضى المتعاقدين ، وقد سبق حكم الله بتحريمها وبطلانها .

<sup>(</sup>۱) أن شركة التأمين على الحياة في حالة أبرام المقد مع من يريد تأمين حياته تقوم بمنلية المفحس عن صحته وسلامته ، فأن كان جسمه غير سليم امتنبوا عن التعاقد معه ، أو عرفوا أنه سكير يشرب الخمر امتنبوا عن التعاقد معه على تأمين حياته ، لملمهم أن أدمان السكر يقصم المعر فيل أنتهاء العمر المعتاد ، ومن صفة الخمر أنها تقمن الأعماد ، وتولد في المجسم أفراع المضافي عدما المعرف وبنه نقلته (ط) ، م

وأما دفع الشركة للعوض بمقتضى الرضاء بدون أن يقع فيه على المناء فهذا ليس على اطلاقه ، فمتى أردت أن تعرف عدم صحته فافرض أن رجلا اتفق مع شخص آخر على تأمين حياته لكون عقد التأمين على الحياة يصح من الفرد مع الفرد ، كما يصح مع الشركة ، اذ الحكم واحد ، فاتفق معه على أن يدفع المؤمن على حياته قدر أربعة آلاف أو أقل أو أكثر مقسطة، بحيث يدفع فى كل سنة جزءاً منها على حساب تأمين حياته عشرين سنة أو عشر سنين ، ان مات فى خلال هذه المدة المضروبة لزم الملتزم عشرين سنة أو عشر سنين ، ان مات فى خلال هذه المدة المضروبة لزم الملتزم المؤمن لحياته ، فبعد ابرام العقد ودفع أول الأقساط توفى المؤمن لحياته ، أفتراه يدفع هذا القدر الذى التزمه أى أربعين ألفاً أو خمسين ألفاً الى الورثة بطريق الرضى والاختيار ، أم تراه يتهرب عن الدفع ويعمل ألف حيالة فى الامتناع وعدم السماح بالدفع ، وعلى أثره يقع النزاع بينه وبين خصمه فى حال امتناعه ، ثم ينعقد بينهما العداوة والبغضاء أعظم مما يقع بين أهل القمار ،

وفى حالة الاصرار على الامتناع تستدعيهما الحاجة والضرورة الى الترافع الى قاضى الشرع ليقطع عنهما النزاع ويريحهما من مشقة الخصام بالحكم بالعدل ، أفترى هذا القاضى يحكم بالتزام الملتزم بدفع ما التزم به على نفسه سواء كان أربعين أو خمسين ألفا الى ورثة المؤمن على حياته ؟ أم تراه يرد الأشياء الى أصولها والفروع الى نصوصها ، فيحكم بارجاع ما قبض كل واحد منهما ، ثم التحاسب فيما لكل منهما أو عليه ، لا وكس ولا شطط ، عملا بقوله تعالى : « وان تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » (۱) وكيف ننسى فى مثل هذه القضية حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاءه فى وجوب رد المال على صاحبه عند تعذر أخذ عوضه كما روى مسلم فى صحيحه عن جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لو بعت على أخيك ثمراً فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ، بم تأخذ مال أخيك بغير حق » •

<sup>(</sup>١) البقرة : (٢٧٨

فهذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مثل هذا العقد الواقع صحيحاً فى بداية الأمر ، وبطريق الرضى والاختيار من كل منهما ، ولكن لما لم يقبض عوض ما اشتراه القبض التام الذى يحصل به الانتفاع حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم برد الثمن على صاحبه ، وكونه لا يحل للبائع أن يأكل مال أخيه بغير حتى ، والذى لا يحل هو الحرام لكون الأمسوال محترمة لا يحل أخذها الا عن طريق الحق .

أفترى شرع الاسلام المبنى على المصالح للخاص والعام وعلى حفظ الدماء والأموال ، أفتراه يحكم فساد هذا العقد ووجوب رد الثمن على المشترى كاملا لما يتحصل على قبض ما اشتراه ، ثم يبيح أخذ هذا المال الكثير بدون مقابل من العوض ، ما عدا الالتزام على نفسه به ، فلا يقول بصحة هذا العقد وأباحة ما يترتب عليه من العوض ما عدا الالتزام على نفسه به ، فلا يقول بصحة هذا العقد ، وأباحة ما يترتب عليه من العوض الا من يقول بصحة عقد الميسر ، أى القمار ، وأباحة ما يترتب عليه من المال ، أد هما فى الحكم سواء ، والكل واقع بالتراضى بينهما .

ثم ان العقود المحرمة مقرون بها الشؤم والفشل، ومحق الرزق وانتزاع البركة، يقود بعضها الى بعض في الشركما قيل من أن المعاصي بريد الكفر،

لهذا يظهر من مساوى، مثل هذا العقد أن الورثة من الأولاد والزوجة متى عرفوا من مورثهم تأمين حياته بهذا المال العظيم، أى قدر خمسين ألفاً أو أربعين وخشوا فوات هذا المال بطول حياته وتجاوزه للمدة المحدودة فاتهم سيعملون عملهم مباشرة أو بالتسبب بالقضاء على حياته حرصاً على الحصول على هذا المال، وحذراً من فواته بطول حياته، لكون المال مغناطيس النفوس يسيل لعابها على حبه والتحيل على فنون كسبه، مع العلم أن الناس قد ساءت طباعهم وفسدت أوضاعهم، وضعف ايمانهم، وفاض الفدر والخيانة بينهم.

وقد قص الله علينا خبر من كان قبلنا ليكون لنا بمثابة العظة والعبـــرة . وخير الناس من وعظ بغيره • قال تعالى : « واذ قتاتم نفساً فادَّاراًتم فيها ، والله مخرج ما كنتـم تكتمون فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى ويريكم آياته لعلكم تعقلون » (١) فمعنى ادَّاراًتم ، أى تدافعتم فى الخصام .

وذكر ابن كثير فى التفسير عن ابن أبى حاتم ، حدثنا الحسن بن محمد ابن الصباح ، حدثنا يزيد بن هارون ، أنبأنا هشام بن حسان عن محمد ابن سيرين عن عبيدة السكلمانى قال : كان رجل من بنى اسرائيل عقيما لا يولد له ، وكان له مال كشير ، وكان ابن أخيه هو وارثه ، فاستبطأ موته فقتله ، ثم حمله فوضعه ليلا على باب رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه عليهم ويقول : أنتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض ، فقال عقلاؤهم ودوو الرأى منهم : علام يقتل بعضكم بعضا ؟ وهذا نبى الله موسى فيكم فاسألوه ، قال : فأتوا نبى الله موسى عليه السهلام فذكروا ذلك له ، فأمرهم أن يذبحوا بقرة ، وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك فذكروا ذلك له ، فأمرهم أن يذبحوا بقرة ، وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك بعد ذلك ، ورواه ابن جرير بنحوه ،

وتاريخ هذا العصر يحكى عن مثله ، وهو أن رجلا أمّن حياة والدته لدى شركة التأمين ، فبعد ابرام العقد وتسليم بعض الأقساط صنع له قنبلة ووضعها تحت كرسى ثم أمر والدته أن تجلس على الكرسى ، فثارت بها القنبلة حتى جعلتها قطعا ، فذهب الى شركة التأمين يطالبهم بعوض حياة والدته ، فبعد اجراء البحث والتفتيش عرفوا تمام المعرفة أنها خيانة ومكيدة من الولد على والدته حرصاً منه على الحصول على عوض حياتها ، وقد اعترف لهم بذلك بعد تحديده بالأمارات والدلائل .

وأما قولهم: انه قد يخلف هذا المال لأولاده الضعاف ، فان حسن المقاصد لا يبيح المحرمات « ان يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما » (٢) فكم من غنى خلف أموالا كثيرة فاجتاحتها أيدى الظلمة وأجلسوهم على حصير

البقرة : ۲۳

<sup>(</sup>٢) سورة النساء: ١٣٥

الفقر ، أو صار هذا المال سبباً فى فسقهم وفسادهم ، وكم من رجل نشأ فقيراً فرزقه الله مالا كثيراً ، وفى الحديث : « من أحب أن يحفظ فى عقب وعقب عقبه فليتق الله » فاحفظ الله يحفظك أى فى دينك ودنياك ، وفى أهلك وعالك .

ثم أن القائلين باباحة التأمين على الحياة لما لم يجدوا نصوصاً يعتمدون عليها ، ولا قياساً يستندون اليه ، أخذوا يركبون التعاسيف في الصدر والورد ، ويستدلون بما يعد بعيداً عن المقصود ، شأن العاجز المبهوت ، يتمسك في استدلاله بما هو أوهى من سلك العنكبوت ، أشبه من يحاول اقتباس ضوئه من نار الحباحب ، والتماس ريه من السراب الكاذب ، من ذلك استدلالهم ببيع الوفاء ، وهو أجنبي عن البحث في الحقيقة ، والمعنى ، فلا يمت اليه بصلة ولا صفة •

وصفته عند الأحناف هو أن يضع الرجل عقاره التي تساوى فيمسه ألفا أو ألفين ، فيضعه عند رجل في خمسمائة أو أكثر ويكتب عليه بيع وفاء ، يريدون من هذه التسمية أن يستحل المرتهن غلة هذا العقار مادام باقياً في يده بدون أن يرجع عليه مالكه في شيء من قيمة غلته في مقابلة ما ينتف صاحبه بالدراهم ، واذا تحصل صاحب العقار على النقود استرجع عقاره بدون منازعة لاعتقاد الجميع بأنه باق على ملك صاحبه .

وقد حدث هذا التعامل بهذه الصفة في بلدان فارس وقيل في القرن النخامس، وأفتى الكثير من الفقهاء بكونه رهناً لا ينصرف الى غيره، وان سموه بيعاً لكون الاعتبار في العقود بالمقاصد، وهما لم يقصدا التبايع الحقيقي، وهذا هو الصحيح، لأنهما انما قصدا بهذه التسمية محض التوثقة، واستباحة الغلة فقط، والأسماء لا تغير الأسياء عن حقائقها، ثم أنه على فرض صحة ماذكروا من أنه بيع مستقل بحالته وعلى صفته فانه مخالف للقياس في صيغ البيوع الصحيحة، وما خالف القياس لا يقاس عليه عند أهل

الأصول ، مع كونه بعيداً في القياس عن مشابهة التأمين على الحياة (١) ثم استشهدوا أيضاً على جوازه بقضية عقد الموالاة عند الأحناف ، وصفته أن يقول رجل لآخر :أنت مولاى ترثنى اذا مت ، وتعقل عنى ، فيصبح ذلك عندهم ، ويرثه ان لم يوجد من يرثه بفرض أو تعصيب أو ذى رحم ، ويستدلون عليه بما روى عن تميم الدارى قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: الله عليه وسلم عمن أسلم على يد رجل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هو أحق الناس به محياه ومماته » وفسروا محياه بالعقل ومماته بالميراث ، هو أحق الناس به معن على وابن عمر وابن مسعود ، وهذا الحديث ضعيف وينسبون القول به عن على وابن عمر وابن مسعود ، وهذا الحديث ضعيف جداً ، قال في المعنى : الموالاة ليست جداً ، قال في المعنى : الموالاة ليست بشيء •

والامام أبو حنيفة يعترف على نفسه بأنه مزجى البضاعة من الحديث (٢) وقد ظنه صحيحاً ، فبنى على ظنه القول به ، وأخذه عنه أصحابه ، كما فى الهداية وبدائع الصنائع وغيرهما ، وكان أصل الحديث صحيحاً فى بداية الأمر ثم نسخ الحكم به وانقطع العمل بموجبه .

وأصل الموالاة فى بدء الاسلام هو أن النبى صلى الله عليه وسلم آخى يين المهاجرين والأنصار وكانوا تسعين رجلا نصفهم من المهاجرين ونصفهم من الأنصار ، فآخى النبى صلى الله عليه وسلم بينهم على المواساة ، ويتوارثون بعد الموت دون ذوى أرحامهم ، الى حين وقعة بدر ، قال ابن عباس : كان المهاجرى يرث الأنصارى دون قرابته وذوى رحمه للأخوة التى آخى بينهما

<sup>(</sup>۱) نقل مصطفى الزرقا فى كتاب ( التأمين ) عن محمد يوسف موسى ص ٢٦ قال : ولا الجنة فى تاريخ الفقه الاسلامي واقعة أشبه بواقعة التأمين من بيع الوفاء فى أول ظهوره ، وقال اليضا ص ٢٧ : أن التأمين بكل انواعه ضرب من ضروب التعاون التي تفيد المجتمع ـ قال : والتأمين على الحياة يفيد اللؤمن كما يفيد الشركة . قال : وأرى شرعا أنه لا يأس به اذار خلا من الربا ) هـ واخذ الشيخ مصطفى الزرقا يصوب استجادة هذا الاستنساط ، وكانه رآه عين الصواب والسداد وجعله بمثابة العدة والعمدة فى القياس والاستناد ولا شك أن مشابهة التأمين على الحياة بييع الوفاء أنه بعيد جدا ، فلا مداناة فضلا عن المساواة وكيف يقول : أنه لا باس بالتأمين على الحياة الوفاء أنه بعيد جدا ، فلا مداناة فضلا عن المساواة وكيف يقول : أنه لا باس بالتأمين على الحياة الذ خلا من الربا وهو غارق فى الربا الى الآذان لكون وسائل الربا والبطلان محيطة به من جميع

 <sup>(</sup>۲) لا أدرى من أين أتى الشيخ بهذا ولا دليل عليه ، بل أن لابى حنيفة مسبعة عشر مسندا في الحديث \_ الطيعي.

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولهذا يقول الزبير بن العوام: انا معشر قريش لما قدمنا المدينة قدمناها ولا مال لنا ، فوجدنا الأنصار ، نعم الاخوان ، فواخيناهم ووارثناهم ، فآخى أبو بكر خارجه بن زيد ، وآخى عمر فلانا وآخى عثمان رجلا من بنى زريق بن سعد ، قال الزبير : وآخيت أنا كعب ابن مالك ، فوالله يابنى لو مات عن الدنيا ما ورثه غيرى حتى أنزل الله تعالى : روأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين ، الا أن تفعلوا الى أوليائكم معروفاً ، كان ذلك فى الكتاب مسطوراً » (١) فرجعنا الى مواريثنا ، وبقيت المناصرة الدينية ، ذكره ابن كثير فى النفسير عن أبى حاتم ،

فما ينسب عن عمر وعلى وابن مسعود فمحمول على ذلك فى بداية الاسلام، والا فقد أجمع الصحابة على نسخه، فلم يحفظ عن أحد منهم القول به ولا الحكم بموجبه.

والوصية بماله كله ممن لا وارث له جائزة فى ظاهر مذهب الامام أحمد، ولهذا قالوا: وتجوز الوصية بماله كله ممن لا وارث له •

والحكم في الموالاة على العقل هو الحكم في الارث، على حسب ما ذكرنا وأنه منسوخ، وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بايجاب دية الخطأ على العاقلة كما في الصحيحين عن أبي هريرة قال: « اقتتلت امرأتان من هذيل فرمت احداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية الحنين غرة عبد ، أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها ومن معهم ، فقام حمل بن النابغة الهذلي فقال: يا رسول الله ، كيف نغرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انما هذا من اخوان الكهان » من أجل سجعه الذي سجعه ، فمضى الأمر على هذا وانعقد عليه الاجماع .

<sup>(</sup>۱) سورة الاحراق بأ إن

فكانت القبيلة تجلس لتوزيع الدية بينهم فيحملون كل شخص مايستحقه على حسب مقدرته وقربه ، وهذا من التعاون الواجب بحكم الشرع •

ومن محاسن الشريعة وقيامها بمصالح العباد فى المعاش والمعاد أن أوجب الله دية الخطأ على من عليه موالاة القاتل ونصرته ، فحيث أن هذا القاتل هو قريبهم ورحمهم ، ولم يتعمد القتل ، وانما وقع بغير اختياره وقصده ، فوجب عليه فى خاصة نفسه عتق رقبة مؤمنة ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ، كما أوجب الدية على العاقلة •

ومن المعلوم أن الجناية فى الأصل تتعلق بالجانى ، فلا يجنى جان الا على نفسه ، ولا تزر وازرة وزر أخرى ، أى لا يحمل أحد ذنب الآخر ، وكانت الدية فى الأصل مائة من الابل ، وفى الغالب أن القاتل لا يستطيع حملها بجملتها ، فايجابها مع الكفارة عليه فى ماله فيها ضرر عليه لعدم قدرته عليها ، واهدار دم القتيل من غير ضمان فيه ضرر على ورثته .

فكان من محاسن الشريعة أن أوجب دية الخطأ على أقارب القاتل ، أى عاقلته ، كما أوجب الله النفقة على الأقارب ، فايجاب الدية على العاقلة من حبس ما أوجبه الشرع من النفقة على المضطرين ونحوهم ، والأقربون هم أحق بالمعروف .

لأن المؤمن كثير باخوانه ، غنى بأعوانه « وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الأثم والعدوان » (١) وهذه هى حقيقة التعاون بين الأرحام الواجبة فى دين الاسلام ٠

ولا تحمل العاقلة العمد المحض ولا المال من قيمة عبد و فحــــــوه ، ولا ما دون ثلث الدية .

والحاصل هو أن الأمة التي يبذل أغنياؤها المال ، وتقــوم بفريضـــــة

<sup>(</sup>۱) سبورة المائدة 🖰 ۲

التعاون على الأعمال ، فيكفل أغنياؤهم فقراءهم ، ويعول أقرياؤهم ضعفاءهم، ويعودوا بفضل ما أوتوا الى اخوانهم المعوزين ، ويعطفوا على البائسين والمنكوبين أنها لابد أن تتسع تجارتها وأن تتوفر سعادتها ، وأن تدوم على أفرادها النعمة ما استقاموا على هذه الفضيلة ، ثم يكونون مستحقين لسعادة الدنيا والآخرة .

ثم نزید البحث هذا التقسیم الذی یستوعب أمر التأمین أتم استیعاب فلا یدع زیادة لمستزید و نرتضی فی صلبه ما ارتضاء أخونا الاستاد الدكتور حسین الحامد حسان والدكتور مصطفی كمال الصیاد فنقول:

# اقسام التأمين من حيث الصيغة التي يتم بها

#### أولا: التسامين الاجتماعي

وهو تأمين تقوم به الدولة لمصلحة طبقة العمال التي تعتمد في كسب رزقها على العمل ، ويقصد بهذا التأمين تأمين هؤلاء العمال من اصابات العمل ، ومن المرض والعجز والشيخوخة ، ويساهم في حصيلته العمال وأصحاب الأعمال والدولة ، وقد تستعين الدولة في تنظيم هذا التأمين وادارته ببعض هيئاتها العامة كالهبئات العامة للتأمينات الاجتماعية في مصر وادارته ببعض هيئاتها العامة كالهبئات العامة للتأمينات الاجتماعية في مصر و

### ثانياً: التامين التبادلي

وتقوم به جمعيات تعاونية تتكون من أعضاء يجمع بينهم تماثل الأخطار التى يتعرضون لها ويتفقون جميعاً على تعويض من يتحقق الخطر بالنسبة اليه منهم فى سنة معينة من الاشتراك الذى يؤديه كل عضو .

ومن ثم يكون الاشتراك متغيراً يزيد وينقص بحسب قيمة التعويضات التى تدفعها الجمعية فى خلال السنة ، ويدفع العضو الاشتراك فى البداية مقداراً معيناً ، وفى نهاية السنة تحسب قيمة التعويضات التى دفعت لمن تضرر بوقوع الخطر من الأعضاء • فاذا كان المقدار الذى دفعه العضو أقل من الواجب لزمه اكماله ، وان كان أكثر رد اليه ما زاد ، ولقد وجد الى جانب هذه الجمعيات جمعيات تأمين ذات شكل تبادلى باشتراكات متغيرة أو ثابتة ويكون لها مال يقدمه المؤسسون ، ويقوم مقام رأس المال فى شركات التأمين المساهمة ، والذى يميز جمعيات التأمين التبادلية سواء كانت جمعيات تبادلية أو جمعيات ذات شكل تبادلي عن الشركات المساهمة أن الأولى لا تعمل الربح ، فليس لها رأس مال ، وليس فيها مساهمون يتقاضون أرباحاً على اسهمها ، ويكونون هم المؤمنين ، ويكون العملاء هم المؤمن لهم • بل ان أسهمها ، ويكونون هم المؤمنين ، ويكون العملاء هم المؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم

بعضاً ، فهم فى وقت واحد مؤمِّنون ومؤمَّن لهم ، ومن هنا وضعت هـــذه الجمعيات بأنها تبادلية •

والأصل فى الجمعية التبادلية أن تنغير فيها الأقساط سنة عن سنة بحسب ما تدفعه الجمعية كل سنة لأعضائها من تعويضات ، ومن ثم تكون الأقساط أنتى يدفعها الأعضاء اشتراكات متغيرة ، وان كان هناك اتجاه واضح فى العهود الأخيرة الى جعل الأقساط اشتراكات ثابتة .

أما شركات التأمين المساهمة ، فانها تسعى للربح ، ويكون لها رأس مال تضع القوانين عادة حداً أدنى له ، وأقساط التأمين فى الشركات المساهمة دائماً أقساط ثابتة ، ولذلك سميت بالشركات ذات الأقساط الثابتة .

#### ثالثا: التامين بقسط ثابت

وتقوم بهذا التأمين شركات التأمين المساهمة ، وهي شركات تنشأ برأسمال يقدمه المساهمون بقصد الحصول على ربح من ورائه و وشركة التأمين مستقلة تمام الاستقلال عن المؤمن لهم ، وهي التي تتعاقد معهم ، فالمساهمون في هذه الشركات هم المؤمنيون والعملاء ، الذين يبرمون عقود التأمين مع هذه الشركة هم المؤمن لهم ومصالح الطائفتين في علاقاتهم تختلف وتتعارض ، وواضح مما تقدم أن المؤمن اذا كان شركة فان السبب الدافع لها الى هذا التعاقد هو الحصول على المال الذي يدفع اليها أقساطاً لاستثماره بوسائل الاستثمار المتعددة التي تختارها الشركة ليكون لها في النهاية ما يفضل منها بعد قيامها بأداء جميع التزاماتها للمؤمن لهم ، تعريضاً عما حل بهم من ضرر ، وفي هذا الفاضل يكون أجرها على العمل وربحها لرأس حلل بهم من ضرر ، وفي هذا الفاضل يكون أجرها على العمل وربحها لرأس المال و

أما اذا كان المؤمن جمعية تعاوية كونها المشتركون أو كان همئة أقامتها الدولة فان السبب الدافع لهما الى همذا التعاقد هو القصد الى تحقيق التعاون والتضامن بين المشتركين المؤمن لهم ، وذلك بتوزيع عبء الأخطار

والأضرار التي تنزل بأحدهم عليهم جميعاً فيعوض المضرور من الأقساط التي جمعت ، وهي في واقع الأمر مال الجميع بما يدفع عنه سوء الأثر الذي ينوء بحمله •

وفى ذلك تفتيت الضرر أو تجزئته الى درجة تذهب الشعور به ، دون أن يصحب ذلك رغبة فى جمع المال من أجل الربح والثراء و ولا قصد الى تثمير رأس مال أعده صاحبه للتنمية والاستغلال ، واذا كان شيء من ذلك فمن غير قصد وهدف ، وسنرى أن هذا الفرق فى العرض والهدف والتأمين الاجتماعي والتبادلي من جهة ، والتأمين الذي تقوم به شركات التأمين المساهمة من جهة أخرى ، يؤثر فى الحكم الشرعي على عمليات التأمين التي تباشرها كل منها .

ذلك أن عقود التأمين معاملة تقوم على الضرر والخطر دائماً ، ومشل هذا الضرر والخطر يصح فى التبرعات دون المعاوضات ، والعقود التى تبرمها شركات التأمين مع عملائها معاوضة لا تبرع قطعاً ، ومن ثم وجب القول ببطلانها .

أما التأمين الاجتماعي والتبادلي فان يأخذ صفة التبرع لأنه لا مجال فيه للربح ، فكل عضو في الجمعية التبادلية يتبرع بقسط ليكون من مجموع المال المتبرع به رصيد يكفي لتعويض من نزل الضرر به من جراء وقدوع الخطر .

#### نعود الى حكم التامين في الشريعة الاسسلامية

قلنا فى بداية هذا البحث أن عقد التأمين من العقود الحادثة التى لم يكن لها وجود فى عصور الاجتهاد ، فذكرنا أن حداثة هذا العقد كانت سببا لاختلاف علماء هذا العصر فى حكمهم • فرأى بعض هؤلاء العلماء أن عقد التأمين جائز مباح ، لأنه لم يثبت لديهم دليل يفيد التحريم فحملوه على القاعدة الشرعية المعروفة ، وهى أن الأصل فى كل شىء الاباحة • وأن الحظر استثناء يحتاج الى دليل • ورأى فريق آخر من العلماء أن هذا العقد باطل

حرام ، لأن دليل التحريم والبطلان قد ثبت لديهم ، وليس هناك فى ظهرهم دليل آخر يمنع من العمل بهذا الدليل ، وهناك فريق ثالث من الباحثين فرق بين أنواع التأمين بدليل اقتضى هذا التطبيق فى ظره ، ولقد رأيت أن أقسم هذا الى مباحث ثلاثة ، أخصص المبحث الأول منها لأهم نقطة يجب التركيز عليها عند بيان حكم الشرع فى مثل هذا النوع من العقود ، وهى تحديد محل النزاع ، أو بيان نقط الوفاق والخلاف بين الباحثين فى عقود التأمين ، فان هذا التحديد كما قلت من قبل يحصر النقاش فى نطاق ضيق ، ويعين الباحثين على الوصول الى وجه الحق فى هذه العقود ،

وأما المبحث الثاني (١) فسوف أعرض فيه الرأى الذي انهيت اليه في محل الخلاف الذي حددته في المبحث الأول ، وأذكر أدلة هذا الرأى ، ثم أدفع ما قد يرد في هذه الأدلة من اعتراضات •

وأما المبحث الثالث فقد خصصته لعرض شبه المخالفين ، فيما توصلت اليه من رأى فى عقود التأمين ، ثم رد هذه الشبه بالحجة والدليل .

### أولا: نظرية التامين

لا نظن أن أحداً من الباحثين في عقود التأمين يخالف في شرعية التأمين باعتباره نظرية ونظاماً يسعى لتحقيق أهداف التعاون والتضامن بين السلمين، ذلك أن كلا من التعاون والتضامن بين أفراد الجماعة الاسلامية أمر يتقق مع مقاصد الشريعة العامة وتدعو اليه نصوصها •

وأرى أن هذا الأمر من الظهور بحيث لا نحتاج الى عرض الحجة وبيان الدليل ، ولعله من الأمر البين أيضاً أن شرعية الغاية والمقصد شيء ، وشرعية الوسيلة التي تؤدى الى هذه الغاية وتحقق ذلك المقصد شيء آخر ، فالشريعة الاسلامية اذ حددت الغايات وبينت المقاصد رسمت الطرق التي توصل الى هذه الغايات ، وتحقق تلك المقاصد ، ومن ثم لزم أن يكون المقصد مشروعاً

<sup>(</sup>۱) الدكتور حسين حامد ص ٣٨) من بحوث مختارة من المؤتمر المالمي الأول للاقتصداد الإسلام. .

والوسيلة التى تؤدى اليه مشروعة أيضاً ، فليس للمبدأ القائل بأن العاية نبرر الوسيلة عمل فى الاسلام الا بالنسبة للوسائل المسكوت عنها فى الشرع، أى التى لم يرد فى المنع منها دليل ، وسنرى أن العقود التى تبرمها شركات التأمين قد قام الدليل الشرعى على المنع منها ، فليست من الوسائل المسكوت عنها بيقين ، وأنه لا يجوز فى منهج الاستدلال الصحيح أن يستدل بشرعية العاية على جواز كل ما يوصل اليها من وسائل مع اهمال الأدلة الشرعية المانعة من بعض هذه الوسائل وسوف نرى عند رد شبهات القائلين بجواز عقود التأمين أن بعض هذه الشبهات ليست الا استدلالا بشرعية التعاون والتضامن والتنمية الاقتصادية على شرعية هذه العقود مع تسليمهم بقيام هذه العقود على الغرر والمخاطرة •

والنهج الصحيح أن يقال: ان عقود التأمين اذا تضمنت الغرر كانت عقوداً باطلة ، وان زعم زاعم أنها تحقق التعاون والتضامن ، واذا لم تنضمن انغرر كانت صحيحة ، دون حاجة فى الحكم بصحتها الى القول بأنها تؤدى الى التعاون والتضامن لأن الأصل فى العقود والتصرفات الحل والجواز • والمنع والحظر هو الاستثناء الذي لا يثبت الا بالدليل •

والخلاصة اذن هي أن الغايات والأهداف التي تتضمنها فكرة التأمين غايات وأهداف شرعية فالتعاون والتضامن يتفق مع مقاصد الشريعة العامة ، وتدعو اليه أدلتها الجزئية .

فالتأمين بمعنى الفكرة والنظرية اذن ليس داخلا فى محل الخلاف ، وشرعيته بهذا المعنى لا تستلزم بالضرورة شرعية ما تضمن الغرر من العقود التى يقصد بها تحقيق الفكرة وتطبيق النظرية .

## ثانياً: التامين الاجتماعي

عرفنا أن التأمين الاجتماعي هو الذي تقوم به الدولة نفسها أو تعهد بادارته الى احدى هيئاتها العامة ، ويقصد به تأمين بعض طبقات الشعب ضد أخطار معينة ، كتأمين العمال ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة ،

والذي نراه أن هذا النوع من التأمين جائز لا لشيء فيه ويشاركنا في هذا الرأى جميع الباحثين في عقود التأمين من علماء الشريعة ، ذلك أن دليل المنع من التأمين هو الغرر وهذا الدليل يقتصر على عقود المعاوضات دون التبرعات على رأى الامام مالك رضى الله عنه ممن نرتضى رأيهم من المجتهدين ، وواضح أن نظام التأمينات الاجتماعية على النحو الذي قدمناه لا يدخل في عقود المعاوضات ، فليست الدولة في مركز المعاوض الذي يطلب مقابلا لما بذل ، ويسعى في تحديد هذا المقابل الى طلب الربح الذي يتمثل في زيادة ما يأخذ على ما يعطى ، بل على العكس من ذلك ، فإن الدولة تساهم مع العمال وأرباب الأعمال بجزء في مال النظام ، وبهذا النظر يكون التأمين الاجتماعي خارجاً عن محل البحث ، وموضوع النزاع ،

#### ثالثاً التأمين التبادلي

اتفق الكاتبون فى التأمين من الوجهة الشرعية الذين اطلعت على أبحاثهم على جواز التأمين التبادلي الذي تمارسه الجمعيات التعاونية ونحسن نوافق هؤلاء الباحثين فى هذا الحكم • ودليلنا على الجواز ما تقدمت الاشارة اليه غير مرة من أن أساس المنع فى التأمين هو اشتماله على الغيرر الذي نهى الشارع عنه ونهى الشارع عن الغرر كما قدمنا ينطبق على العقود التي يقصد بها المعاوضة لأن النهى عن الغرر ورد فى عقد البيع وهو عقد معاوضة فكأن حكم النهى شاملا لجميع المعاوضات أما التبرعات فقد بقيت على أصل الحل والجواز وان دخلها الغرر عند من يعتد برأيه من الققاء •

وواضح مما قدمناه من بيان طبيعة التأمين الذى تمارسه جمعيات التأمين التبادلي أن هذا التأمين لا يقصد به المعاوضة بل أنه بحق تعاوني يقصد به التضامن بين جماعة من الناس يتعرضون المخطار من نوع واحد في معاونة من تعرض منهم للخطر على تفادى آثاره بدفع مبلغ مما تعاون الجميع في جمعه ، يكفى لجبر ما لحقه من ضرر هذا الخطر فهذه الجمعيات لا تهدف من وراء عملية التأمين الى الربح فليس فيها كما قلنا مؤمن ومستأمن بل جميع أعضاء هذه الجمعيات مؤمنون ومستأمنون في نفس الوقت ، وما يدفعه جميع أعضاء هذه الجمعيات مؤمنون ومستأمنون في نفس الوقت ، وما يدفعه

كل عضو فى هذه الجمعيات من اشتراك يقصد به التبرع لمن لحقه ضرر من جراء خطر معين من أعضاء جمعيته •

ولا شك أن المتبرع اذا تبرع لجماعة وصفت بصفة معينه فانه يدخل فى الاستحقاق مع هذه الجماعة اذا توافرت فيه هذه الصفة كمن تبرع لطلاب العلم فانه يستحق نصيبا فى هذا التبرع اذا طلب العلم ومن تصدق أو وقف على فقراء مكة دخل فيهم واستحق معهم اذا صار نقيراً وعلى ذلك فياذل القسط أو الاشتراك فى هذه الجمعيات يعد متبرعا وقد يقال بأن المشتركين فى هذه الجمعيات لا يعرفون على وجه التحديد عند دفع الأقساط مقدار ما يخصهم من مبالغ تلزم لجبر من وقع عليه الضرر من أعضاء الجمعية لأنهم يدفعون اشتراكا محدداً فى أول العام ثم تحسب التعويضات التى دفعت لمن وقع عليه الضرر من أعضاء الجمعية فى نقص من قيمة اشتراك العضو عما خصه من هذه التعويضات طولب به وما زاد رد اليه وهذا غرر و

فالجواب على ذلك القول هو ما قدمناه من أن هذه الجمعيات تقوم على مبدأ التعاون والبذل والتبرع وليس بشرط فى جواز التبرع أن يعرف المتبرع عند التبرع مقدار ما يتبرع به على وجه التحديد وهذا هو معنى القول بأن الغرر والجهالة يعتفران فى التبرعات تشجيعا على فعل الخير من جهة ولعدم تضرر المتبرع اليه بالغرر والجهالة من جهة أخرى لأنه لم يبذل عوضاً فى مقابل هذا التبرع •

## رابعاً: التأمين بقسط ثابت

التأمين بقسط ثابت هو ما تقوم به شركات التأمين ووسيلتها في ذلك هي عقد التأمين وهو عقد يتم بين شركة التأمين ومستأمن معين بمقتضاه تتعهد هذه الشركة بدفع مبلغ من المال يسمى مبلغ التأمين لهذا المستأمن عند وقوع خطر معين في مقابل التزام المستأمن بدفع مبلغ مالى يسمى بقسط التأمين •

وهذه الشركة تسعى من وراء عقود التأمين الى تحقيق ربح هو الفرق بين ما تأخذه من المستأمنين من أقساط وما تدفعه لهم عند وقوع الخطر من

تعويضات وهي تحاول دائما بواسطة الوسائل العلمية المتاحة لها أن تجعل مجموع هذه الأقساط أكر مما تتوقع دفعه من تعويضات وانساقه من مصروفات حتى يكون لها في هذا الفرق ما تريد من ربح توزعه على الشركاء الساهمين •

فالوسيلة الوحيدة في هذه الشركات للوصول الى تحقيق فكرة التأمين هي عقد التأمين الذي يتم بين الشركة وكل مستأمن وهذا العقد ينشىء علاقة ويرتب التزامات وحقوقاً بين الشركة والمستأمن المعين وليست هناك عقود تبرمها شركة التأمين مع جماعة تسمى جماعة المستأمنين كما أنه ليس هناك اتفاق أو عقد ينشىء علاقة بين جميع المستأمنين لدى شركة معينة من شركات التأمن .

ولقد ذهب بعض الباحثين فى عقود التأمين الى التدليل على جواز هذه المعقود بأنها اتفاق على التعاون والتضامن بين المستأمنين وأن دور المستأمن المعين انما هو فى الانضمام الى هذا الاتفاق التعاوني المنظم ولما كان مثل هذا الاتفاق التعاوني بين جماعة من الناس على ترميم الأخطار التى قد تلحق بعضهم جائز وأن الانضمام اليه مباح ومشروع وهذا مسلم به غير أنه لا يفيد المطلوب لأن عقد التأمين ليس اتفاقا تعاونياً بين جماعة من الناس ، بل هو عقد معاوضة بين الشركة والمستأمن لا ذكر فيه للتعاون والتضامن .

ان مثل هذا الاتفاق التعاوني الذي يتم بين عدد من الناس بقصد تخفيف آثار الأضرار التي قد تلحق بعضهم والذي ببذل فيه كل واحد منهم تضحية مالية يتكون من مجموعها ما يكفي لتعويض هذه الأضرار ، ان متل هذا الاتفاق لا يدخل ضمن نشاطات شركات التأمين المساهمة ولا مكان له فيها بل هو محض تصور وافتراض وما تقوم به شركات التأمين غير ذلك وهو عقود مع الأفراد مقصود بها الربح كما قلنا .

واذًا فرضنا وجود مثل هذا الاتفاق لكان حكمنا عليه بالجواز بل ان هذه الصورة من التعاون هي التي يقصدها الشارع وتدعو لها أدلته اذ يتجلى فيها التعاون والبذل والتضحية والتبرع فى أوضح صــوره وأبعــدها عن المحظور •

وشركة التأمين بوضعها الحالى لا تصلح نائباً ولا وسيطا ذلك أن النائب في حكم الشريعة يعمل لمصلحة المنوب عنه وليس له أن يبرم من التصرفات ما تتعارض فيه مصلحته مع مصلحة المنوب عنه وليس له أن يبرم من التصرفات ما تتعارض فيه مصلحته مع مصلحة المنوب عنه ولا شك أنشركة التأمين بوضعها الحالى لا تعمل الا لحساب نفسها ومصالحها تتعارض دائما مع مصالح المستأمن فهى تسعى للحصول على أكبر ربح وتحدد قدر الأقساط على النحو الذي يمكنها من ذلك وتحاول التخلص من تعهداتها بأسباب وعلل تعص بها ساحات القضاء •

وسوف نرى كذلك أن بعض الباحثين فى عقود التأمين يؤسس حكمه لا على العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن له المعين هذه العلاقة التى أنشأها عقد التأمين الذى عقدته الشركة مع هذا المستأمن من جهة ومجموع المستأمنين من جهة أخرى وظاهر أن مثل هذه العلاقة غير قائمة والعقد الذى ينشئها غير موجود وسنرى أن هؤلاء الباحثين يقصدون من وراء هذا الغرض والتقدير الى القول بأن شركة التأمين فى علاقتها مع مجموع المستأمنين تستطيع بما أتيح لها من امكانيات هائلة وباستخدام حساب الاحتمالات أن

تعرف على وجه يقرب من الدقة والتحديد مقدار ما تعطى وما تأخذ أي ما تعطى لمن نزل بهم الخطر من المستأمنين في مجموعهم وما تأخذ من أقساط من هذا المجموع •

وسوف نرى عند الكلام فى الرد على شبهات الذين يجوزون التأمين أن هذا المسلك فوق أنه ينافى الواقع ويجنح الى الفرض والتقدير لا يؤدى النتائج التى يقصدها منه أصحابه ذلك أننا لا نسلم بقدرة لشركة على معرفة ما تأخذ وما تعطى فى مدة معينة مهما تقدمت وسائل حساب الاحتمالات وقواعد الاحصاء فهذه كلها لا تمنع احتمال الربح والحسارة واحتمال تفاوت الأرباح من سنة لأخرى وأكبر دليل على ذلك ما حدث من افلاس بعض الشركات فى أوروبا وفى انجلترا بالذات م

واذا سلمنا بقدرة الشركة على معرفة ما تعطى لمجموع المستأمنين وما تأخد منهم فان هذا لا يدل على خلو المعاملة من الغرر ذلك أن المؤمس له المعين وهو الذي يبرم عقد التأمين مع الشركة ليست لديه الوسائل التي توافرت لشركات التأمين حتى يتمكن بها هو الآخر من تحديد مقدار ما يعطى وما يأخذ وبذلك تبقى المعاملة غرراً ويحكم عليها بالمنع لأن الغرر في أحد جانبي المعاوضة بطلها كما سنراه مفصلا •

والخلاصة: أن البحث يجب أن ينصب على العلاقة القائمة بين شركة التأمين والمستأمن المعين تلك العلاقة التى أنشأها عقد التأمين الذي عقد بينهما فهذه العلاقة وحدها هي الأمر الواقع وأما العلاقة بين شركة التأمين والمستأمنين في مجموعهم والعلاقة بين مجموع المستأمنين الذين توسطت شركة التأمين بينهم أو نائب عنهم فليست موضوع بحث ولا محل جدال لأن هذه العلاقات فضلا عن عدم وجودها في الواقع فان الحكم عليها بالجواز لا ينطبق على ما تقوم به الآن شركات التأمين ٠

# أدلة بطلان العقسود التي تبرمها شركات التسامين

والدليل الأول على بطلان عقود التأمين التى تبرمها شركات التأمين مع المستأمن هو أن هذه العقود عقود معاوضات مالية ، تضمنت غرراً كثيراً أو فاحشاً فبطلت ، فهاتان مقدمتان لابد منهما لاثباتهما حتى ينتج الدليل الدعوى ، وهى بطلان عقود التأمين التى تبرمها هذه الشركات •

أما المقدمة الأولى: فهى أن عقود التأمين معاوضات مالية ، وأما المقدمة الثانية: فهى أن هذه العقود تضمنت الغرر الكثير •

### القدمة الأولى: عقود التأمين معاوضات مالية:

أما أن عقود التأمين معاوضات مالية فلا نظن أن أحداً يخالفنا فيه ، لا من شراح القانون ولا من علماء الشريعة الذين تصدوا لبيان حكم الشرع فى هذه العقود ، وذلك اذا نظر الى هذه العقود من جانب العلاقات بين المؤمسن والمستأمن .

ولقد رأينا عند تعريف القانون لعقد التأمين أن المعاوضة فى هذا العقد تتم بين القسط الذى يدفعه المستأمن ومبلغ التأمين الذى تتعهد شركة التأمين بدفعه عند وقوع الخطر المؤمن منه •

وسوف نرى أن بعض علماء الشريعة يجادلون فى هذه الحقيقة ، ويقولون: اذ هذه المعاوضة انما هى بين القسط الذى يدفعه المستأمن من جهة ، والأمان الذى تمنحه له شركة التأمين من جهة أخرى ، ويزيدون على ذلك قولهم بأن هذا الأمان حاصل للمستأمن بمجرد العقد ، دون توقف على وقوع الخطر المؤمن منه .

وسوف نرد على هذه الشبهة مع ردنا على بقية الشبه التي قد ترد على هذا الدليل •

## المقدمة الثانية : عقود التامين تتضمن الفرر الكثير

جاء النهى عن بيع الغرر عاما ، واتفق المجتهدون على الحاق المعاوضات الخالصة بالبيع في هذا النهى ، ثم خصوا منه الغرر اليسمير بقيود وشروط حدودها .

وسوف نذكر تعريفات للفقهاء فى الغرر ، لنثبت دخول عقود التأمين تحت هذه التعريفات أولا ، ثم نبين المقصود بالغرر اليسير الذى يغتفر فى المعاوضات المالية ، ونحدد شروطه ، ونذكر أمثلته لنثبت عدم دخول عقود التأمين تحته ثانيا ، ونقدم لذلك بمقدمة فى بيان أهمية الرضا بالمعاوضة فى صحتها ، وأن هذا الرضا لابد أن ينصب على أمر يعرفه الراضى •

### الرضي مناط صبحة التصرف

اتفق المجتهدون على أن الرضى مناط صحة العقود والتصرفات ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنها البيع عن تراض » فاذا عدم الرضى بالتصرف كان هذا التصرف باطلا لا يحل به أخذ مال الغير باتفاق الفقهاء ،

#### العسلم مناط صحة الرضى

اتفق الفقهاء على أن العلم بمحل التصرف شرط فى صحة الرضى ، لأن الرضى بما لا يعلمه الراضى غير متصور والعلم بمحل التصرف يقتضى أن يعرف كل متعاقد مقدار ما يحصل عليه من عوض فى مقابل ما بذل للمتعاقد الآخر وأن يعرف الأجل الذي يحصل فيه على هذا العوض ، وأن يكون \_ فوق ذلك كله \_ واثقاً من حصوله على هذا العوض .

ويقول الرافعي في فتح العزيز شرح الوجيز معللا لوجوب معرفة محل

البيع للحكم بصحته: « لأن الرضى قبل حقيقة المعرفة لا يتصور » الجيزء الثامن من المجموع طبعة المشايخ المفصول بينه وبين فتح العيزيز بجدول صفحة ١٥٣٠.

ويقول ابن حزم فى المحلى جـ ٩ ص ٣٧٢ : « وبالضرورة يدرى كل أحد أنه لا يمكن ألبتة وجود الرضى على مجهول وهو أكل مال بالباطل » •

واذا انتفى العلم عند التعاقد بمحل المعاوضة لعدم وثوق أحد عاقديها بحصوله على العوض أو لعدم معرفته بقدر هذا العوض ، أو أجل الوفاء به ، فان المعاوضة تبطل لانتفاء الرضى بها ، ويعبر الفقهاء عن ذلك باشتمال المعاوضة على الجهالة والغرر ، ويعنون بذلك أن الرضى بالمعاوضة لا يترتب عليه حكمه شرعاً ، اذا اشتملت هذه المعاوضة على الجهالة والغرر .

وسوف نرى بعد قليل أن عقود التأمين تنطوى على الغرر بأنواعه الثلاثة السابقة : الغرر فى حصول العوض ، والغرر فى قدره ، والغرر فى أجله . وكل واحد من هذه الثلاثة يكفى وحده لبطلان المعاوضة ، فما بالك اذا اجتمعت معا وأما الغرر فى حصول العوض ، فلأن المستأمن فى التأمين لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ؟ وهدو العوض الذى بذل أقساط التأمين فى مقابلته .

وأما الغرر فى قدر العوض ، فلأن المستأمن فى التأمين من الأضرار لا يدرى وقت التعاقد مقدار ما يحصل عليه من عوض اذا قدر حصوله عليه بوقوع الحادث المؤمن منه ، وكذا شركة التأمين لا تدرى وقت التعاقد مقدار ما تحصل عليه من أقساط قبل وقوع الخطر المؤمن منه ، وهذه الأقساط هى العوض الذى تعهدت بدفع مبلغ التأمين فى مقابلته ، فكانت بذلك غير عارفة بمقدار هذا العوض وقت التعاقد ،

وأما الغرر فى الأجل فواضح فى التأمين على الحياة لحالة الموت ، فان المؤ ممّن على حياته لا يدرى عند التعاقد الوقت الذى يحصل ورثته فيه على مبلغ التأمين ، وهو العوض الذى بذل الأقساط فى مقابلته ، والتأجيل بموت انسان جهالة فاحشة تبطل المعاوضة باتفاق الفقهاء كما نرى ذلك فيما يلى :

# أولاً : دخول عقود التأمين تحت تعريفات الغرر

نريد هنا أن نعرض أهم تعريفات الغرو عند الفقهاء ثم نثبت دخول عقود التأمين تحت كل تعريف منها ، ويجب أن نلاحظ أن التعريفات التي يذكرها الفقهاء هي تعريفات للغرر الفاحش أو الكثير الذي تبطلل به المعاوضات .

أما الغرر اليسير الذي لا يؤثر في المعاوضة ، فهو استثناء حددوا ضابطه وبينوا شروطة ، وسوف نثبت أن هذا الضابط وتلك الشروط لا تتوافر في عقود التأمين •

# ( فرع ) في مذاهب العلماء في تعريف الغرر

عرف المالكية الغرر بتعريفات كثيرة نذكر أهمها ، ثم نثبت دخول عقود التأمين تحتها .

عرف ابن عرفة المالكي الغرر بأنه: « ما شك في حصول أحد عوضيه ، أو مقصود منه غالباً » (١) ونقل عن مالك رضى الله عنه أنه عرف الغرر بأنه: « ما لا يدرى أيتم أم  $V^{(1)}$  » وعرف الشيخ الدسوقي الغرر بأنه: « ما يحتمل حصوله وعدم حصوله » (٦) وعرف المازري الغرر بأنه « ما تردد بين السلامة والعطب » (١) •

وهذه التعريفات كلها تنطبق على عقد التأمين ، فعقد التأمين يشك فى حصول أحد عوضيه ، وهو مبلغ التأمين ، ذلك أن المستأمن يشك عند

<sup>(</sup>۱) مواهب الحليل ﴾ • ٣٦٢ •

 <sup>(</sup>٣) المرجع السابق ؟ (٣١٨ ه)
 (٣) حاد قرال من الدر الكر ٣ : ٥)

<sup>(</sup>٣) حاشية البسوقي على الثرح الكبير ٣ : ٢٥

<sup>(</sup>۱) حاشية الدسوقي المرجع السابق في موضعه أيضاً وهذاً كله من مختارات المؤتمر العالمي الأكثر العالمي المركز العالمي لابحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة ،

التعاقد فى حصوله على مبلغ التأمين وهو العوض الذى بذل الأقساط فى مقابلته ، لأن حصوله على ذلك يتوقف على خطر احتمال قد يقع وقد لا يقع ، فان وقع حصل على العوض ، والا فلا •

وبالمثل فان عقد التأمين يرتب التزاماً فى ذمـة شركة التأمين وهو دين احتمالى باتفاق لا يدرى المستأمن عند التعاقد ان كان هذا الدين يتم أم لا ، ذلك أن تمامه وعـدم تمامه يتوقف على حادث احتمالى ان وقع تم التـزام انشركة والا فلا .

وأما أن العوض الذى تتعهد بدفعه شركة التأمين للمستأمن ، يحتمل حصوله له وعدم حصوله ، فأمر ظاهر لا يحتاج الى بيان • وآما التردد بين السلامة ، أى سلامة العوض والعطب آى فوات هذا العوض فظاهر انطباقه على مبلغ التأمين الذى تتعهد الشركة بدفعه للمستأمن عند وقوع الخطر •

ومما مثل به المالكية للغرر الذي عرفوه وحكموا ببطلان المعاوضة معه بيع الطير في الهواء ، والسمك في الماء ، والحيوان بشرط الحمل ، لأن المشترى يدفع الثمن في هذه الأشياء ، وهو لا يدرى عند التعاقد هل تحصل له أم لا ، فهو يشك في الحصول ، وهذا هو الحال في عقد التأمين تماما ، فان المستأمن يدفع أقساط التأمين في عوض ، هو مبلغ التأمين ، لا يدرى عند التعاقد ، هل يحصل له أم لا ، فهو يشك في الحصول ، وهذا هو الحال في عقد التأمين تماما ، فان المستأمن يدفع الأقساط في عوض ، هو مبلغ التأمين ، لا يدرى عند التعاقد هل يحصل عليه أم لا ؛ فهو يشك في حصول المستأمن وتمامه وسلامته ، ويزيد التأمين على ذلك أنه على فرض حصول المستأمن على العوض فانه لا يدرى عند التعاقد مقدار هذا العوض في التأمين من الأضرار .

وهذه الأمثلة التى قدمناها يحكى فقهاء المالكية الاجماع على بطلانها وهذا يعنى أن المالكية وهم أكثر الناس تساهلا فى ابطال العقود بالغرر يرون أز الغرر الواقع فى الحصول وعدم الحصول غرر فاحش يبطل المعاوضة اجماعاً •

وقد رأينا أن الغرر في عقد التأمين أشد وأفحش من الغرر في هذه الأمثلة، لأنه غرر في الحصول انضم اليه غرر في المقدار على فرض الحصول •

ومما مثل به المالكية للغرر الفاحش الذي تبطل به المعاوضة عندهم اتفاقاً شراء الدين على الرجل الغائب أو الحاضر غير المقر، أو الميت وأن علم الذي تركه ، لأن المشترى لهذا الدين لا يدرى عند الشراء أيتم له الحصول عليه أم لا ؟ وعلى فرض الحصول فانه لا يدرى مقدار ماسيحصل عليه ، فقد يحصل له منه كثير وقد يحصل له منه قليل ، فشراء دين الميت فيه نوعان من الغرر: الغرر في الحصول ، والغرر في مقدار الحاصل ، فأن من يشترى دين الميت وأن عرف مقدار تركته ، لا يعرف ما يحصل عليه منه ، لأن ذلك يتوقف على عدد دائني الميت ومقدار ديونهم ، وهو لا يعرف ذلك عند النعاقد ، بالتالي لا يعرف مقدار ما يصيبه في قسمة الغرماء .

### تعريف الحنفية للفسرر

جاء فى بدائع الصنائع للكاسانى أن « الغرر هو الخطر الذى استوى فيه طرفا الوجود والعدم » (١) وواضح أن هذا التعريف يصدق على عقد التأمين فهو عقد ركنه الأساسى وعنصره الجوهرى ومحله الأصلى هو الغرر، كما يقول شراح القانون بحيث لا يتصور لعقد وجود بدون هذا الخطر، وهذا الخطس هيو الحيادث الاحتمالي الذي يستوى فيه طرفا الوجود والعدم كما يقول شراح القانون أيضاً ، وعلى هذا يكون تعييف الحنفية للخطر مطابقاً لتعيريف شراح القيانون له ، حتى لكانك تحس أن الكاساني يعرف الخطر في عقد التأمين .

وانك اذا تتبعت المعاوضات التى اتفق الأحناف على بطلانها للغرر لوجدت فيها هذا المعنى ، وهو أن الملك أو الالتزام فيها قد علق أو توقف على خطر يستوى فيه طرفا الوجود والعدم ، فقد مثلوا له بشراء رمية الصائد ، وضربة القانص ، وهو أن يقول المشترى : اشتريت منك ما يخرج من القاء هذه

<sup>(</sup>١) ج ٦ ص ٣٠٥٣ طبطة القلعة ( مطبعة الامام ) .

الشبكة مرة بكذا أو ما يسقط برمية السهم بكذا • وكذلك بيع الملامسة والمنابذة والقاء الحجر وكل ما علق فيه ملك المشترى للعوض بالخطر ، فان هذه البيوع في معنى: اذا وقع حجرى على ثوب فقد بعته بكذا ، أو اذا بندته أو لمسته فقد بعتكه أو بعتنيه بكذا » (٢) فالمعاوضة في هذه الأمشلة علقت أو توقف التزام العوض فيها ، على خطر قد يوجد وقد لا يوجد ، فمن يشترى رمية الصائد ، يعلق حصول العوض له على خروج سمك في شبكة الصائد في الرمية المشتراة ، وهو خطر احتمالي ، قد يكون وقد لا يكون •

واذا كان فان قدر ما يحصل عليه من الملك غير معروف ، وكذا الأمر فى ضربة القانص وغوصة الغائص • وظاهر أن حال المستأمن هو حال من يشترى ضربة الصائد ، فانه يعلق حصوله على مبلغ التأمين ، وهو ما بذل الأقساط بازائه ، على خطر احتمالي قد يكون وقد لا يكون •

فمن يدفع أقساطاً لشركة التأمين فى مقابل تعهدها بدفع مبلغ التأمين فى مقابل هذه الأقساط، اذا بقى حيا الى سن الخمسين مثلا، يعلق حصوله على هذا المقابل، على أمر احتمالى يستوى فيه جانبا الوجود والعدم، فقد يعيش المؤمن على حياته الى هذه السن فيستحق مبلغ التأمين، وقد يموت قبلها فتبرأ ذمة شركة التأمين من هذا المبلغ وتضيع الأقساط عليه تماماً كما يضيع الشمن على من اشترى رمية الصائد اذا لم يخرج فى الشبكة شىء ٠

وبالمثل فان وجه التطابق ظاهر بين من يدفع الأقساط فى مقابل تعهد الشركة باعطائه مبلغ التأمين اذا بقى حيا الى وقت معين ، وبين من يدفع الثمن فى ثوب اذا وقع عليه بالحجر أو لمسه المشترى ، فكلاهما يبذل مالا فى مقابل عوض ، قد يكون وقد لا يكون ، واذا كان ، فقد يكون قليل القيمة وقد يكون كثيراً ، واذا قيل بوجود الفارق بين الحالين ، وهو أن الخطر فى عقد التأمين حادث يترتب على وقوعه الضرر ، ويقصد بعقد التأمين جبره وترميمه، بخلاف الخطر فى رمية الصائد وضربة القانص والملامسة والمنابذة والقاء الحجر ، وهو خروج السمك ، وموت الصيد ، ووقوع اللمس والنبذ ،

<sup>(</sup>٢) حاشية أبن عايدين ج ٤ : ١٠١

فان هذه الأخطار ليست كوارث يخشاها المشترى ويلحقه بوقوعها ضرر يقصد بالمعاوضة جبره .

قلنا: هذا الفارق غير مؤثر ، اذ لم يفرق أحد من المجتهدين عند الحكم على بطلان المعاوضة التى علقت بالخطر بين خطر يحبه المتعاقد أو يكرهه ، يخشى وقوعه أو يحبه ، يترتب على ذلك الضرر أم لا اذ مناط البطلان هو العرر ، أى عدم الوثوق بحصول العوض أو عدم معرفة الحاصل منه .

واذا تركنا فقهاء الشريعة وذهبنا الى شراح القانون لوجدناهم يصرحون بعدم تأثير هذا الفارق ، ذلك أن الخطر عندهم ليس هو الكارثة التى يكرهها المؤمن له ويصيبه من جراء وقوعها الضرر ، وهو معنى الخطر في عرف الاستعمال الدارج ، بل ان معناه الفنى في مجال التأمين أعم وأشمل ، فيدخل فيه باتفاق شراح القانون الحادث السعيد الذي يحب المؤمن له وقوعه ، ولا يترتب على وقوعه ضرر ، بل قد يكون وقوعه مصدر ثراء للمؤمن له أو لورثته كما تقدم ، وذلك كالتأمين على الحياة لحالة البقاء ، وتأمين الأولاد وتأمين الأولاد

#### تعريف الفسرر عند الحنابلة

جاء فى شرح منتهى الارادات ، أن القاضى وجماعة فسروا الغرر بأنه « ما تردد بين أمرين ليس أحدهما أظهر » ثم مثل له بشراء الجمل الشارد ، والسمك فى الماء ، والطير فى الهواء ، والمغصوب من غير غاصبه ، اذ أن هذه المعاوضات تتردد بين أمرين هما : حصول المشترى على ما بذل فيه العوض وعدم حصوله عليه ، وليس أحد هذين الأمرين أظهر فى الحصول • ذلك أنه لو كان أظهر كبيع المغصوب من غاصبه لصحت المعاوضة عليه عندهم •

ولا خفاء فى دخول عقد التأمين فى هذا التعريف ، فان مبلغ التأمين الذى بذل المستأمن بازائه الأقساط ، يتردد بين أمرين : هما الحصول عليه اذا وقع الخطر ، وعدم الحصول عند عدم وقوعه ، وليس الحصول على مبلغ

التأمين أظهر ، لأن ذلك يتوقف على الحادث المؤمن منه ، وليس وقوع هذا الحادث بأظهر من عدم وقوعه •

وأما الأمثلة التي مثل بها الحنابلة للغرر الذي يؤثر فهي جميعاً تشارك عقود التأمين في التردد بين حصول العوض فيها وعدم حصوله ، لأن ذلك يتوقف كما رأينا على أمر يحتمل الوجود والعدم ، فقد يتمكن المشترى من الحصول على البعير الشارد وقد لا يتمكن ، وقد يستطيع صيد السمك من الماء والطير من الهواء ، وقد لا يستطيع ، وقد يمكنه تخليص المغصوب وقد لا يمكنه ، ويترتب على ذلك كله أنه قد يحصل على المقابل الذي بذل فيه الثمن وقد لا يحصل ، كالشأن في المستأمن تماماً ، فانه قد يحصل على مبلغ التأمين ، وهو ما بذل فيه العوض ، وقد لا يحصل ، لأن الحصول وعدمه في جميع هذه الحالات يتوقف على أمر لا دخل لارادته في نوعه أو وجوده ، ولا قدرة له على ايجاده ،

## تعريف الفسرر عند الظاهرية

يعرف ابن حزم الغرر بأنه « ما عقد على جهل بمقداره وصفاته حين العقد » ومثل له ببيع الثمار قبل أن تخلق وبيع الشيء المجهول أو بالثمن المجهول •

والتأمين من هذا القبيل ، لأن المستأمن لا يدرى مقدار العوض الذى بذل الأقساط فى مقابلته عند التعاقد فى التأمين من الأضرار ، لأن هذا العوض يتحدد بقدر ما أصاب المال المؤمن عليه بسبب وقوع الخطر من ضرر • ولذا فالمعاوضة على مبهول القدر ، وكذلك الحال فالمعاوضة على مبهول القدر ، وكذلك الحال بالنسبة لشركة التأمين فانها لا تدرى عند ابرامها لعقد التأمين مقدار ما تحصل عليه من أقساط قبل وقوع الخطر ، وقد تحصل أكثر من ذلك ثم يقع الضرر، وبالمثل فان شركة التأمين فى التأمين على الحياة لحالة الوفاة لا تعرف عدد الأقساط التى تحصلها قبل موت المؤمن على حياته لمدة معينة ، والتزامها بسبب ذلك بدفع مبلغ التأمين ، فقد تحصل قسطا واحداً ثم تحدث الوفاة فتغرم مبلغ التأمين كله ، وقد تحصل جميع الأقساط ولا يموت المؤمن على فتغرم مبلغ التأمين كله ، وقد تحصل جميع الأقساط ولا يموت المؤمن على

حياته خلال المدة المعينة ، فهى لا تدرى عند التعاقد اذن مقدار ما تحصل عليه من عوض فى مقابل التزامها بدفع مبلغ التأمين ، وهذا دون شك جهل بمقدار العوض حين العقد .

وبعد كل ما ذكرنا من تعريفات الغرر الذي يبطل المعاوضة المالية عند جميع الفقهاء ، وبيان أن هذه التعريفات تشمل عقود التأمين ، يثبت يقيناً أن عقد التأمين بجميع أنواعه وفى كل حالاته وصوره من عقود الغرر ، وأن ما فيه من غرر هو أشد أنواع الغرر وأفحشه ، لأنه غرر فى الوجود والحصول والمقدار والأجل .

ولقد رأينا أكثر من مرة أن شراح القانون وعلماء الشريعة الذين ينازعون في حرمة عقود التأمين يؤكدون أن هذه العقود تنطوى على غرر فاحش تبطل المعاوضة بمثله ، غير أنهم يقولون : إن هذا الحكم قاصر على العلاقة بين شركة التأمين ومؤمن له معين •

أما علاقة هذه الشركة بمجموع المؤمن لهم ، فهى علاقة خالية من الغرر من جانب شركة التأمين التى لجأت الى الوسائل العلمية لتحديد ما تعطى لمجموع المؤمن لهم ، وما تأخذ منهم ، ولقد لاحظنا مرارا أن هذا حكم على علاقة ورابطة لا وجود لها ، لأن عقد التأمين لا ينشئها ، فهو لا يفرض التزامات ولا يرتب حقوقا لغير عاقديه ، شركة التأمين والمؤمن له المعين ، واهمال لرابطة قائمة وعلاقة موجودة ، وهي علاقة شركة التأمين بالمستأمن المعين ، تلك العلاقة التى أنشأها عقد التأمين ورتب آثارها ، وبين ما تمنحه هذه الرابطة من حقوق وما ترتبه من التزامات بالنسبة لطرفيها .

### تعريف الغرر عند أصحابنا الشافعية

عرف أصحابنا الشافعية الغرر الذى يبطل العقود عندهم بعدة تعريفات كلها تنطبق على عقد التأمين • واليك بعض هذه التعريفات وبيان وجه انطباقها عليه ونحن مع حسين الحامد اذ يقول:

( جاء فى فتح العـــزيز شرح الوجيز أن الغــرر هو « التردد بين جانسين

الأغلب منهما أخوفهما » وأنه « الذي تنطوى على الشخص عاقبته » وجاء فيه أيضاً أن الغرر لا ينتفى عن المعاوضة الا اذا عرف المتعاقد فيها « ما الذي ملك بازاء ما بذل » وجاء فى فتح البارى « أن الغرر هـو كل ما يمكن أن يوجد وألا يوجد ، وكذلك ما لا يصح غالباً » وجاء فى حاشية « قليوبى وعميرة على شرح المنهاج » أن عقد الغرر هو « ما لا يوثق بحصول العوض فيه » •

وواضح أن هذه التعريفات تنطبق على عقد التأمين ، فتعريف الغرر بأنه ما تردد بين جانبين الأغلب منهما أخوفهما ينطبق على عقد التأمين ، فأن فى هذا العقد ترددا بين جانبين هما جانب الحصول على العوض ، وجانب عدم الحصول عليه ، فأذا وقع الحادث المؤمن منه حصل المستأمن على العوض ، وهو مبلغ التأمين الذى دفع الأقساط فى مقابلته وأذا لم يقع هذا الحدادث نم يحصل عليه ، والمستأمن عند التعاقد لا يدرى أى الجانبين يكون ، وأن كان جانب حصوله على مبلغ التأمين أغلب ، لأن التأمين يكون عادة من أخطار الغالب فيها عدم الوقوع ، وعدم الوقوع أخوف الاحتمالين بالنسبة للمستأمن ، لأنه يفوت مبلغ التأمين عليه فى بعض أنواع التأمين وهو التأمين على الحياة لحالة البقاء ،

وتعريف الغرر بأنه « ما انطوت على الشخص عاقبته » ينطبق على عقد التأمين تمام الانطباق ، فكل من شركة التأمين والمستأمن قد انطوت عليه عاقبة هذا البند عند التعاقد ، فهو لا يدرى عند هذا الوقت مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ ، لأن هذه العاقبة تتوقف على حادث احتمالي قد يقع وقد لا يقع ، واذا كان الحادث محققاً كالموت في التأمين على الحياة لحالة الموت فان أحداً منهما لا يعرف عند التعاقد وقت الوقوع •

وتعریف الغرر بأنه ما لم یعرف فیه التعاقد « ما الذی ملك بازاء ما بذل » هو تعریف لعقد التأمین ، فان كلا من شركة التأمین ومن تعاقد معها لا یعرف وقت التعاقد « ما الذی ملك بازاء ما بذل » فالمستأمن یبذل الأقساط وهو لا یدری ما یملك بازائها ، فقد لا یملك شیئاً ما بازاء ما بذل اذا لم یقم الخطر ، وقد یملك القلیل ، وقد یملك الكثیر ، اذا وقع ، فهو لا یجهل قدر

ما يملكه من العوض فقط ، بل يجهل ان كان سيملك هذا العوض أصلا أم لا ، ولذا كان الغرر في عقود التأمين دائماً من أشد أنواع الغرر وأفحشه ، لأن الضرر الواقع للمستأمن بجهالة قدر العوض لا يقاس بالضرر الواقع عليه بجهالة حصوله على هذا العوض بالكلية ،

وظاهر كذلك دخول عقد التأمين تحت تعريف الغرر بأنه « ما يمكن أن يوجد وألا يوجد ، أو ما كان عدم وجوده غالباً » لأن التزام المؤمن بمبلغ التأمين الذي بذل المستأمن من الأقساط في مقابلته ، قد يوجد وقد لا يوجد، فهو على حد قول شراح القانون التزام غير محقق الوجود عند التعاقد ، اذا وجد الحادث المؤمن منه وجد ، واذا انتفى هذا الحادث لم يوجد .

أما تعريف الغرر بأنه « ما لا يوثق بحصول العوض فيه » فانه ينطبق على عقد التأمين تمام الانطباق ، فان هناك اجماعاً بين الشراح للقانون الوضعى وعلماء الشرع الحنيف على أن العوض فى عقد التأمين لا يوثق بحصوله ، فالمستأمن لا يثق عند التعاقد مع الشركة \_ شركة التأمين \_ فى حصوله على مبلغ التأمين ، وهو العوض الذى بذل الأقساط بازائه ، لأن حصوله على مبلغ التأمين وهو العوض الذى بذل الأقساط بازائه ، يتوقف على وقوع على مبلغ التأمين وهو حادث احتمالي قد يحصل وقد لا يحصل ، فان حصل الخطر المؤمن منه وهو حادث احتمالي قد يحصل وقد لا يحلم المستأمن وقت ابرامه لعقد التأمين .

## أنواع الفرر في عقد التأمين

ويمكننا بعد ما قدمنا من تعريفات الغرر والأمثلة التي سقناها لما اتفق المجتهدون على تأثير الغرر فيها ، أن نلخص أنواع الغرر التي تضمنها عقد التأمين ، والتي اتفق المجتهدون على تأثيرها في المعاوضة ، وسوف نركز على الفقه المالكي في هذا الخصوص لأن أكثر القائلين بجواز التأمين يحتجون لرأيهم بفقه مالك رضى الله عنه ، فان هذا الفقه قد اشتهر عنه تضييق دائرة البطلان في المعاملات بسبب الجهالة والغرر .

يقول الامام القرافي المالكي: ان الغرر والجهالة يقعان في سبعة أشياء ، نم يذكر منها الغرر في الوجود كالآبق ، وفي الحصول كالطير في الهـواء ، وفي المقدار كالبيع الى مبلغ رمي الحصاة وفي الأجـل » الفـروق للقـرافي جب س ص ٣٠٥ والغرر في هذه الأمور الأربعة التي ذكرها القرافي تبطل عقود المعاوضات لا عند المالكية وحدهم ، بل عند جميع المجتهدين كما رأينا ، وهذا يعني أن الغرر الواقع فيهـا من باب الغـرر الفاحش أو الكثير ، واذا عرضنا عقد الأمانة على هذه الضوابط الأربعة وأخذنا في اعتبارنا الأمثلة التي ذكرت بازائها ، ثبت لنا يقينا أن عقد التأمين يندرج تحت كل واحد منها ، ويزيد على ذلك أن يجمع بينها ، وبيان ذلك :

### أولا: الغسرر في الوجسود

لا خلاف بين علماء الأمصار أن الغرر فى الوجود هو أشد أنواع الغرر على الاطلاق، ولم يختلف أحد منهم فى الحكم ببطلان المعاوضة التى تضمنت هذا النوع من الغرر، ولم يختلف أحد منهم فى الحكم ببطلان المعاوضة على المعدوم، بل يلحقون به ما احتمل الوجود والعدم • فالبعير الشارد الذى بشك فى وجوده لا تجوز المعاوضة عليه ، لأن حصول المشترى عليه معلق على خطر وجوده ، فاذا لم يجده فقد فات عليه العوض الذى بذله فى مقابلته فهو اذن يخاطر على واقعة غير محققة ، هى وجود ما بذل العوض فى مقابلته

وهذا ينطبق تماماً على عقد التأمين ، فان مبلغ التأمين وهو دين فى ذمة شركة التأمين غير محقق الوجود • لأن وجوده يتوقف على وجود الخطر المؤمن منه ، ان وجد وجد ، وان انتفى لم يوجد ، ولقد رأينا شراح القانون يسلمون بذلك ويرونه خاصية التأمين التي لا يتصور وجوده بدونها •

#### ثانياً: الفسرر في الحصول

ولقد اتفق الفقهاء على أن الغرر فى الحصول يبطل المعاوضة ، ولقد تواترت عباراتهم فى ذلك المعنى ، ومعنى الغرر فى الحصول أن العاقد \_ فى عقود المعاوضات \_ لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على المقابل الذى بذل فيه العوض أم لا ؟ فيكون دخوله على هذا مخاطرة على الحصول ،

وادا تبعنا الأمثلة التى ذكرها الفقهاء للغرر فى الحصول ، تبين لنا أن هذه الأمثلة مما أجمع الفقهاء على بطلانها بسبب الغرر فى الحصول ، فدل ذلك عنى أن هذا النوع من الغرر يبطل المعاوضة باتفاق • ومما مثل به الفقهاء للغرر فى الحصول المعاوضة على الطير فى الهواء والسمك فى الماء ، فأن من يدفع الثمن فى هذا يخاطر به على الحصول ، فهو لا يدرى عند التعاقد أن يدفع الثمن فى هذا يخاطر به على الحصول ، فهو لا يدرى عند التعاقد أن كان سيحصل على ما بذل فيه الثمن أم لا ، وهو ما بذل الثمن الا فى مقابل هذا الحصول •

واذا طبقنا هذا الضابط على عقد التأمين ظهر لنا بما لا يدع مجالا للشك أنعقدالتأمين يتضمن الخطر فى الحصول ، لأن المستأمن لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين ، وهو ما بذل فيه الأقساط أم لا ؟ لأن حصوله عليه يتوقف على حادث احتمالي قد يكون وقد لا يكون .

واذا كان هذا النوع من الغرر مما أجمع الفقهاء على بطلان العقد به ، وجب القول ببطلان عقد التأمين ، لأن الغرر فى الحصول هو ركنه الأساسى، وعنصره الجوهرى ، ومحله الذى لا ينفك عنه ، بحيث لا يتصور لعقد التأمين وجود باتفاق شراح القانون بدون وجود عنصر الخطر ، أى احتمال الحصول وعدم الحصول .

ويحكى الامام النووى الشافعي اجماع الفقهاء على بطلان ما تضمن الغرر في الوجود أو الحصول من المعاوضات بيقول: «أجمعوا على بطلان بيع الأجنة في البطون والطير في الهواء» .

ويقول القراف المالكي في بيان أقسام الجهالة والغرر وحكم كل قسم « الغرر والجهالة ثلاثة أقسام : كثير ممتنع كالطير في الهواء والسمك في الماء » (١) .

فبيع الأجنة في بطون الأمهات ، والطير في الهواء ، والسمك في الماء باطل

<sup>: (</sup>١) القروق ٣ : ٥٠١٠

باجماع الفقهاء ، لما ينطوى عليه من غرر فى الوجود أو الحصول ، بمعنى أن المبيع قد يوجد وقد لا يوجد ، وقد يحصل للمشترى على فرض وجوده ، وقد لا يحصل ، فالمشترى يبذل العوض فى مقابلة الحصول على المبيع ، غير أن وجوده وحصوله عليه مجرد احتمال ، قد يكون وقد لا يكون .

ومما يدخل تحت الغرر فى الحصول وعدم الحصول المعاوضة على ضربة القانص ، ورمية الصائد ، فهو عقد باطل باجماع المجتهدين ، وعلة هذا البطلان هو الغرر فى الحصول ، فقد يحصل للمشترى شىء وقد لا يحصل وعلى فرض حصول شىء فانه لا يدرى مقداره عند التعاقد ، وما أشبه هذا بعقد التأمين الذى يعقده المستأمن مع احدى شركات التأمين ، فان المستأمن لا يدرى عند ابرامه هل سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ؟ وعلى فرض حصوله عليه فانه لا يدرى مقداره فى أهم أنواع التأمين ، وهى التأمين من الأضرار .

### ثالثاً: الفرر في مقدار العوض

اتفق الفقهاء على أن الغرر فى مقدار العوض كالغرر فى وجوده ، وحصوله يبطل المعاوضة ، ما لم يكن ذلك من الغرر التافه الذى نذكر ضابطه فيما بعد •

ولقد رأينا فقهاء المالكية يصرحون بذلك فى مواضع كثيرة من كتبهم ، فقد نص القرافى كما تقدم على أن الغرر فى مقدار العوض كالبيع الى مبلغ رمى الحصاة مما نص الفقهاء على تأثيره فى المعاوضة (١) •

ويقول ابن قدامة الحنبلي في المغنى (٢) « بيع الملامسة والمنابذة باطل لعلتين : احداهما الجهالة • والثانية كونه معلقاً على شرط • وبيع الحصاة باطل لما فيه من الغرر والجهل ، وبيع الحمل في بطن أمه فاسد لجهالته ، فانه لا تعلم صفته ، ولا حياته ، وعدم القدرة على تسليمه » •

<sup>(</sup>۱) الفروق ج ۳ ص ۱۸،۵ اد

<sup>(</sup>۲) المغنى شرح متن ألخرتى جـ ٤ ص ١٨٦ ٠

ولم يفرق الفقهاء في اشتراط العلم بالعوض بين العوض المعين ، والعوض الذي يثبت في الذمة كالعوض في عقد التأمين .

جاء فى فتح العزيز (١) من كتب الشافعية : « وأما القدر فالجهل به فيما فى الدُمة ثمناً أو مثمنا مبطل » وجاء أيضاً « فما كان فى الدُمة مـن العوضين فلابد وأن يكون معلوم القدر » (٢) •

وجاء فيه أيضاً «أن العلم بقدر العوض لابد منه اذا كان في الذمة » (٣)

وجاء فى الحطاب: « أنه متى حصل الجهل بأحد العوضين من المتبايعين أو أحدهما فسد البيع » (٤) وجاء فى بداية المجتهد: « أن الغرر لا ينتفى عن الشىء الا اذا كان معلوم القدر » (٥) وقال مالك فى المدونة (٢): « لا تجوز شراء أشياء بعينها بقيمتها أو على حكمه أو حكم البائع أو رضاه أو رضى البائع ، أو على حكم غيرهما أو رضاه لأنه غير » وقال أيضياً: « من اشترى دارا على أن ينفق على البائع حياته لم يجز لأن أجل حياته مجهول فهو غرر » •

وجاء فى الفروع: « إن من شروط صحة البيع معرفة الثمن ، فلا يصح برقم مجهول ، أو بما ينقطع سعره ، أو كسا يبيع الناس ، وجاء فى منتهى الارادات « أن معرفة العوض حال العقد شرط فى صحة المعاوضة ، ساواء كان العوض ثمناً فى بيع أو أجرة فى اجارة ومن ثم فقد حكى بطلان بيا السلعة بما يبيع به الناس ، وبما باع به زيد ولا يعلمان ذلك » (٩) .

وجاء في الفتاوي الهندية (١٠) أن « جهالة البدل تبطل مبادلة المال بالمال

<sup>(</sup>۱) فتح العريز شرح البوجيز جـ ٨ ص ١٣٩

 <sup>(</sup>٢) فتح العزيز شرح الوجيز جـ ٨ ص ١٤٠
 (٣) فتح العزيز شـ ح المحارب حـ ٨ ص ١٤٣

<sup>(</sup>٣) فتح العزيز شرح الوجياز جـ ٨ ص ١٤٣

ارع) مواهب الجليل للحطاب جـ ع ص ٢٧٦ (٥) بالمة الحتمام المارة القتمام ح ٢ م ٢٠٠٠

<sup>(</sup>٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد جـ ٢ ص ١٧٢

<sup>(</sup>٦) نقله الحطاب في مواهب الجليل ج ٤ ص ٣٦٢

<sup>(</sup>۷) منتهی الارادات جد ۱ ص ۳٤٥

<sup>(</sup>٨) الفتاوى الهندية ج ٤ ص ٩٢٤

كالبيع والاجارة والقسمة والصلح على مال » وجاء فى بدائع الصنائع: (١) « ولو قال بعت هذا العبد بقيمته فالبيع فاسد ، لأنه جعل ثمنه قيمته ، وأنها تختلف باختلاف تقويم المقومين ، فكان الثمن مجهولا ، وكذا إذا باع بحكم فلان لأن الثمن مجهول » •

وجاء فى حاشية ابن عابدين (٢): « أن معرفة قدر الثمن شرط فى صحة البيع ، فلو كان الثمن مجهولا كالبيع بقيمته ، ورأس ماله أو بمثل ما اشتراه هو أو فلان ، وبمثل ما بيع للناس ، كان البيع باطلا » •

فهذه النصوص تفيد أن العوض الذي يلتزم به المعاوض ولو في ذمت به بمقتضى عقد المعاوضة يجب أن يكون معلوم القدر، فان كان مجهولا بطلت المعاوضة باتفاق الفقهاء ، ولقد رأينا بعض الفقهاء يعلل ذلك البطلان بالغرر في قدر العوض ، وبعضهم يعلله بجهالة العوض ، والمعنى في العبارتين واحد ، وهو يرجع كما بينا من قبل الي بطلان الرضى شرعاً ، لأن الرضى بالمعاوضة شرط في صحتها ، والرضى بالمجهول لا يتصور ، فكان الجهل بالعوض مؤثراً في صحة الرضى بالمعاوضة ، فلم تصلح سببا شرعيا لجهواز أخذ العوض ، فيكون أخذه أكلا للمال بالباطل ، كما نصت عليه الآيات والأحاديث ،

ولا خلاف بين شراح القانون الوضعى ولا بين علماء الشريعة الذين كتبوا في عقود التأمين أن عقد التأمين ينطوى على الغرر في مقدار العوض الذي فالمستأمن في التأمين من الأضرار ، يجهل وقت التعاقد مقدار العوض الذي تدفعه له شركة التأمين عند وقوع الخطر المؤمن منه ، ذلك أن هذا النوع من التأمين لا يمنح المستأمن الا مقدار ما أصابه من ضرر بسبب وقوع الحادث المؤمن منه ، ولو كان مبلغ التأمين الذي اتفق عليه أكبر من ذلك .

وبالمثل فان شركة التأمين التى تعهدت بدفع مبلغ التأمين للمستأمن عند وقوع الخطر تجهل عند التعاقد مقدار العوض الذى تحصل عليه من

<sup>(</sup>١) بدائع الصنائع للكاساني طبعة الامام جد ٦ ص ٢٠٤١ .

<sup>(</sup>٢) حاشية ابن عابدين ج ؟ ص ٢١

المستأمن في مقابل ما تعهدت به ، فقد تحصل على قسط واحد ثم تقع الكارثة فتغرم مبلغ التأمين ، وقد تحصل أكثر من ذلك ، وقد تحصل الأقساط كلها ولا يقع الخطر ، فتبرأ دمتها قبل المستأمن مما تعهدت بأدائه له .

وهذا النوع من الغرر في مقدار العوض أو الجهالة من النوع الذي اتفق الفقهاء على تأثير مثله في المعاوضة ، لأنه غرر كثير دون شك ، أما في جانب شركة التأمين فواضح ، لأنها تحصل قسطا واحداً ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التأمين كله ، أو مقدار الضرر ، وقد تحصل عدداً كبيراً من الأقساط قبل وقوع الحادث المؤمن منه ، وبين الحالين فرق كبير قد يصل الى بضعة آلاف من الجنيهات ، وأما بالنسبة الى المستأمن فانه يدفع قسطا ثابتاً في مقابل تعهد الشركة بدفع مبلغ معين تحدد القسط على أساسه ، غير أن الشركة قد تدفع هذا المبلغ بتمامه ، وقد تدفع عشره حسب جسامة ما أصاب المؤمن عليه من ضرر ،

وقد يقال: ان شركة التأمين تستطيع بما لديها مسن وسائل حساب الاحتمالات ، وقواعد الاحصاء ، وقانون الكثرة أن تعرف على وجه يقرب من التجديد مقدار العوض الذي تحصل عليه من مجموع المستأمنين في مدة معينة ، كما تستطيع باستعمال هذه الوسائل نفسها أن تعسرف مقدار ما تدفعه لبعضهم من تعويضات عند وقوع الخطر •

ولقد قلنا ردا على ذلك أكثر من مرة ان مثل هذه المعرفة غير ممكنة ، ويبقى معها الاحتمال قائماً ، وذلك ما يفسر التفاوت بين شركات التأمين فى الربح ، بل قد يكون ربح الشركة الواحدة فى سنة معينة أكثر أو أقل من فى سنة أخرى ، واحتمال الخسارة احتمال غير بعيد ، فقد أعلنت بعض شركات التأمين فى أوربا الافلاس على الرغم من توافر هذه الوسائل العلمية لديها .

واذا سلمنا ذلك فانه لا يفيد فى محل البحث وموضوع النزاع • لأن البحث والخلاف فى العقد الذى تبرمه شركة التأمين مع المستأمن المعين ، وفى حدود العلاقة التى ينشئها هذا العقد ، والحقوق والواجبات التى ترتبها بين طرفيه ، شركة التأمين والمستأمن •

أما العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المستأمنين فليست أمرا قائماً ، اذ لا ينشىء عقد التأمين مثل هذه العلاقة ، ولو أن مثل هذه العلاقة موجودة لبحثنا في طبيعة العقد الذي ينشئها ثم بينا الحكم الشرعي بناء على ذلك .

ومن جهة ثالثة فان التسليم بقدرة شركة التأمين على معرفة مقدار ما تحصل عليه من أقساط، وما تغربه من تعويضات لا يفيد حل عقد التأمين، ذلك أن المستأمن لازال عاجزا عن معرفة مقدار ما يبذل وما يأخذ من عوض ، لأن قانون الكثرة لا يعمل فى حقه ، ولأن وسائل حساب الاحتمالات وقواعد الاحصاء ليست متوفرة لديه ، واذا وجد الغرر والجهالة بقدر العوض من أحد طرفى المعاوضة كانت باطلة ، وان كان الطرف الآخر على علم به كما تقدم مثله فيما نقلناه آنفاً من كلام الفقهاء .

## رابعاً: الفسرد في الأجسل

اتفق الفقهاء على أن الجهالة بالأجل فى عقود المعاوضات تبطل المعاوضة ، فاذا كان أحد العوضين فى عقود المعاوضات ديناً مؤجلا وجب أن يكون أجله معلوماً ، فان كان مجهولا بطلت المعاوضة .

ويقول ابن رشد فى كتابه (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) (١): «والغرر ينتفى عن الشيء اذا كان معلوم الأجل ان كان بيعا » وجاء فى البدائع للكاسانى الحنفى (٢): «ان من شروط البيع أن يكون هذا الأجل معلوماً ، فان كان مجهولا كقدوم زيد ومجىء المطر فهو فاسد » وجاء فى فتح البارى أن علة النهى عن حبل الحبلة والحكم ببطلانه وهو البيع الى أن تنتج الناقة ، ثم تنتج التى فى بطنها ، انما هو جهالة الأجل » .

فالذى يؤخذ من هذه النصوص أن جهالة الأجل فى العوض المؤجل تبطل المعاوضة ، ولا أعرف خلافاً بين المجتهدين فى أن التأجيل بموت انسان يعد من الجهالة الفاحشة التي تبطل المعاوضة .

<sup>(1)</sup> الجزء الثاني ص ١٧٢.

<sup>(</sup>٢) الجزء السابع من بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٠٩٣

ولا خلاف فى أن بعض عقود التأمين تتضمن العرر فى أجمل العوض ، فشراح القانون الوضعى يصرحون بأن مبلغ التأمين وهو التزام فى ذمسة المؤمن ، قد يكون مضافاً الى أجل غير معين ، وذلك فى بعض صور التأمين على الحياة وهو التأمين العثمري .

ذلك أن شركة التأمين تلتزم فى هذه الصورة من التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن له ، وهو أجل مجهول يبطل المعاوضة باتفاق الفقهاء ، فكان مثل هذا العقد باطلا •

# ثانيا: الغرر في عقود التأمين ليس من الغرر اليسير 🗥

قلنا: ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر، وجاء النهى عاما مطلقاً، وان بعض الفقهاء خصوا منه الغرر اليسير وقد حدد هؤلاء الفقهاء المقصود من الغرر اليسير وبينوا شروطه، وضربوا له الأمثلة الكاشفة عن حقيقته و واذا أراد الباحث أن يعرف حكم الشرع فى معاوضة معينة، فعليه أن يبحث عما اذا كانت هذه المعاوضة تدخل تحت الغرر بالمعنى الذى قدمناه أم لا؟ فاذا لم تكن داخلة تحته أجازها والا فعليه أن يبحث عما اذا كانت تدخل تحت ضابط الغرر اليسير الذى استثناه المجتهدون من حكم النهى أم لا، فان لم تكن داخلة تحت ضابط الغرر اليسير حكم عليها بالمنع والبطلان، والا فهى من الغرر اليسير الذى لا يؤثر فى صحة المعاوضات واللا فهى من الغرر اليسير الذى لا يؤثر فى صحة المعاوضات و

ولقد أثبتنا فيما سبق أن عقود التأمين تدخل تحت معنى الغرر كما عرفه الفقهاء وضربوا له الأمثلة ، ويبقى علينا الآن أن نتبت أن الغرر في هـذه العقود ليس من الغرر اليسير الذي عفى عنه .

## ( فسرع ) في التعريف بالفرد الذي يفتفر في الماوضات

لعل المالكية هم أكثر الفقهاء تيسيرا فى موضوع الغرر ، ولذلك رأينا الذين يقولون بجواز التأمين يجنحون الى الاستدلال دائماً برأيهم على هذا الجيواز ، ولذلك كان من المفيد أن نحدد المقصود بالغرر اليسير الذى لا يؤثر فى صحة المعاوضات عند المالكية ، حتى اذا ثبت أن مثل هذا النوع من الغرر لا ينطبق على عقود التأمين ، كان الحكم بذلك عند غير المالكية من المجتهدين أولى .

<sup>(</sup>١) والجع أولا : دخول عقود التامين تحت تعريفات اللفرو .

يحدد الشيخ الدردير الغرر الذي يغتفر في المعاوضات ، ويبين شروطه فيقول: « واغتفر في غرر يسير للحاجة ، أى للضرورة لم يقصد ، أى غير المقصود ، فخرج بقيد اليسارة الكثير ، كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء ، فلا يغتفر اجماعاً ، وبقيد عدم القصد بيع الحيوان بشرط الحمل ، أى فانه يقصد في البيع عادة ، وهو غرر اذ يحتمل حصوله وعدم حصوله ، وعلى تقدير حصوله فهل تسلم أمه أم لا ؟ » •

ثم يضرب الأمثلة التي توضح هذا النوع من الغرر وتكشف عن طبيعته فيقول: «كأساس الدار فأنها تشتري من غير معرفة عمقه ولا عرضه ولا متاتته ، وكاجارتها مشاهرة ، مع احتمال نقصان الشهور ، وكجبة محشوة أو لحاف ، والحشو مغيب ، وشرب من سقاء ودخول الحمام مع اختلاف الشرب والاستعمال و

ويقول الحطاب (۱) « واغفر غرر يسير للحاجة لم يقصد • ابن عرفة : زاد المازرى كون متعلق الغرر اليسير غير مقصود ، وضرورة ارتكابه ، وقرره بقوله : منع بيع الأجنة ، وجواز بيع الجبة المجهول قدر حشوها الممنوع بيعه وحده ، وجواز الكراء لشهر مع احتمال نقصه وتمامه ، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر الماء ، ولبثهم فيه ، والشرب من السقاء اجماعاً ، دليل على الغاء ما هو يسير غير مقصود دعت اليه الضرورة » •

# ( فرع ) في عناصر الفرر الفتفر

والذي يؤخذ من هذين النصين أن عناصر الغرر الذي يغتفر في المعاوضات عند المالكية ثلاثة ، إذا اجتمعت في الغرر كان معفوا عنه ، وكانت المعاملة معه صحيحة ، وأن فقد وأحد منها كان الغرر مؤثراً وحكم على المعاوضة بالطلان ، وهذه العناصر الثلاثة هي أن يكون الغرر يسيراً وغير مقصود ودعت اليه الضرورة ،

<sup>(1)</sup> مواهب الجليل ع ، ص ١٥/١

#### العنصر الأول: يسسارة الفسرر

اتفق فقهاء المالكية وغيرهم على أن الغرر الذي يغتفر في المعاوضات يجب أز يكون يسيراً أو تافها ، والذي يؤخذ من عبارات الفقهاء يعنون بيسارة الغرر أن تكون الزيادة أو النقص المحتمل في قيمة العوض عما قدره المتعاقدان قليلة أو تافهة بحيث لا تتعلق بها النفوس عادة ، وهذا يعرف بمقارنة قيمة الزيادة أو النقص المحتمل فيما يحصل من العوض بالقيمة الكلية لهذا العوض، فان كانت النسبة بينهما قليلة تافهة كان الغرر في مقدار العوض يسميرا ، ففي مثال بيع الجبة المحشوة مع جهالة نوع حشوتها ، اذا كان النسسن الذي اتفق عليه العاقدان مائة ، وكانت قيمة الجبة على أعلى الاحتمالات ، وهو احتمال أن حشوها من أجود الأنواع تساوى مائة وعشرة ريالات مثلا، فان مثل هذه الزيادة تكون يسيرة يتسامح الناس في ملكها عادة ، وبالمشل فاذا كانت الجبة على أدنى مستوى من الاحتمالات ، وهمو احتمال أن غاذا كانت الجبة على أدنى مستوى من الاحتمالات ، وهمو احتمال أن عشوها من أردأ الأنواع ، تساوى تسمين فان همذا النقص يعد يسميرا عشرة في المائة ،

ولقد رأينا أن هـذه النسبة بلغت واحداً على ثلاثين زيادة أو نقصاً تقريباً فى ايجار الدار لمدة شهر ، وكذلك الدار مع الأساس والشرب من السقاء ، ودخول الحمام ، فان الفرق فى القيمة فى هذه المعاوضات ، زيادة على أو نقصاً عما توقعه العاقد فرق تافه يسير اذا ما قورن بقيمة العوض فى تقديره .

# الفرر في الحصول ليس يسيراً

واذا كان ما تقدم على معنى يسارة الغرر ، فان الغرر فى الحصول ليس من الغرر اليسير قطعاً ، لأن هذا الغرر غير واقع فى قيمة العوض ، وانما فى حصوله وعدم حصوله بالكلية ، ومما يؤكد أن الغرر فى حصول العــوض لا يدخل البتة فى مفهوم الغرر اليسير أمران : (اولهما): قول الشيخ الدردير السابق « فخرج بقيد اليسارة الكثير كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء ، فلا يفتفر اجماعاً » فهمو يحكى الاجماع على أن الغرر الموجود في بيع الطير في الهواء والسمك في الماء مما لا يغتفر ، ولقد رأينا القراف المالكي يدخل هذين المثالين في الغرر في الحصول، وهذا يجعلنا نؤكد أن الغرر في الحصول ليس من الغمرر الذي يغتفر في المعاوضات ، بل أنه أشد صور الغرر وأفحشها مما جعل المجتهدين يجمعون على بطلان ما اشتمل عليه من المعاوضات .

والغرر في عقود التأمين غرر في الحصول ، باتفاق شراح القانون وعلماء الشريعة ، لأن المستأمن لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ؟ ، وهو العوض الذي بذل الأقساط في مقابلته ، فهذا غرر واحتمال في حصول العوض ، لا في قدره فقط ، وبهذا لا يكون الغرر في عقد التأمين من الغرر اليسير •

(وثانيهما): أن جميع الأمثلة التي ضربها الفقهاء للغرر اليسير ليس فيها غرر في الحصول على العوض، فجواز بيع الدار من غير رؤية أساسها، وجواز بيع الجبة أو اللحاف مع جهالة حشوها، وجواز الكراء لشهر مع احتمال نقص الشهر وتمامه، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر الما المستعمل ومدة اللبث فيه، والشرب من السقاء مع اختلاف قدر المشروب، كل ذلك ليس غررا في الحصول على العوض، لأن العوض في هذه المعاملات حاصل على كل حال ، غير أن الحاصل منه قد يزيد وقد ينقص قليلا عمسا قدره المتعاقدان و قدره المتعاقدان و المتعاقد و

ولقد عرفنا أن التأمين يتضمن فوق الغرر فى حصول العوض ، غرراً فى مقدار الحاصل منه ، على فرض الحصول فى أهم أنواع التأمين وهو التأمين من الأضرار ، والغرر فى المقدار فى عقود التأمين غرر كثير فاحش ، لا يقاس ألبتة بالغرر اليسير بالمعنى المفهوم من الأمثلة التى وضح بها المالكية المقصود من هذا الغرر \_ فمن يؤمن على منزله ضد الحريق أو بضاعته ضد الغرق بلزم بدفع أقساط تتناسب مع قيمة هذا المنزل أو تلك البضاعة ، غير أن

الحريق أو الغرق قد يأتى على الشيء المؤمن عليه كلية ، وهنا تدفع شركة التأمين قيمة المنزل أو البضاعة كاملة ، مادامت هذه القيمة في حدود مبلغ التأمين ، الذي حددت الأقساط بناء عليه ، وقد تؤدى الكارثة الى تلف جزئى يقدر بالنصف أو بالثلث ، فيستحق المؤمن له من مبلغ التأمين بهذه النسبة ، والفرق بين الاحتمالين كبير جدا ، اذ قد يكون العوض الذي تدفعه شركة التأمين في الحالة الأولى عشرة آلاف ريال ، وفي الحالة الثانية ألف ريال فقط ، وقد تقع الكارثة ولا تدفع شركة التأمين شيئاً ، لوجود مسئول عن الحريق أو الغرق ، فقد قدمنا أن المستأمن في التأمين من الأضرار ، لا يستطيع الجمع بين ما يحصل عليه من المسئول عن الضرر ، ومبلغ التأمين الذي دفع الأقساط في مقابلته .

وأما فى جانب شركة التأمين فان الغرر فى مقدار ما تحصل عليه من عوض غرر كثير أيضاً ، لأنها قد تحصل على قسط واحد قدره ألف ريال مثلا ، ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التأمين أو قيمة الضرر كاملة ، وقد تحصل عشرة أقساط بعشرة آلاف ريال مثلا ، ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التأمين أو قيمة الضرر الكاملة ، وقد تحصل الأقساط كلها ولا تقع الكارثة فى مدة التأمين فلا تخسر شيئاً ، وواضح أن التفاوت فى مقدار ما تحصل عليه شركة من غوض تبعاً لوجود هذه الاحتمالات كبير ، لا يقاس ألبتة بالتفاوت التافه فى الفرر اليسير ،

فالفرق فى قدر ما يحصل عليه المتعاقد من عوض زيادة ونقصاً تبعاً لأعلى الاحتمالات وأدناها فى عقود التأمين كبير جداً اذا قيس بنظيره فى الأمشلة التى مثل بها المالكية للغرر الذى لا يؤثر فى المعاوضات ، ومن هذا يبدو أن اختلال التعادل المحتمل بين الالتزامات المتبادلة بسبب الغرر فى عقود التأمين أكبر بكثير من الاختلال المحتمل ، ودخول الحمام والشرب من السيقاء مع جهالة قدر الماء المستعمل ومدة اللبث ، فمن يشترى جبة دون معرفة صفة حشوها بمائة ريال ، يتوقع أن يكون الحشو من النوع الممتاز أو النوع الردىء أو من النوع الوسط ، والفرق بين هذه الاحتمالات الثلاثة تافسه القيمة .

ذلك أن الجبة مع الحشو المتاز قد تساوى مائة ريال وعشرة ، ومع الحشو الردىء قد تساوى المائة ، والفرق بين أعلى احتمال وأدناه فرق يتساهل الناس فى مشله عادة ، فكان غرراً يسيراً لا يؤثر ، وكذلك غرر الماء المشروب أو المستعمل فى الاستحمام ، اذ أن قيمة الماء بالنسبة الى قيمة منفعة دخول الحمام تافهة جداً لا تكاد تذكر .

#### العنصر الثاني: ان يكون متعلق الغرر غي مقصود

العنصر الثانى من عناصر الغرر الذى يغتفر فى المعاوضات هو «أن يكون متعلق الغرر اليسير غير مقصود » ومعنى هذا أن لا ينصب الغرر على أصل محل المعاوضة ، أى العوضين أو أحدهما ، ولا على أمر تابع للعوض يقصد من المعاوضة عادة ، بل ينصب فقط على أمر تابع لمحل المعاوضة ، غير مقصود للمتعاقدين غالباً ، وعلى ذلك فالغرر فى بيع الثمار قبل أن تخلق ، وفى بيع الطائر فى الهواء والسمك فى الماء ليس غررا فى أمر تابع غير مقصود ، لأن الغرر ينصب على محل المعاوضة نفسه ، فهو غرر فى الوجود أو الحصول ، وبالمثل فان الغرر فى بيع الحيوان بشرط الحمل ليس غررا فى أمر تابع غير مقصود ، بل غرر فى أمر تابع مقصود ، فمحل المعاوضة هنا وان كان هو الحيوان وهو لا غرر فى أمر تابع مقصود ، فمحل المعاوضة هنا وان كان هو الحيوان وهو لا غرر فى أمر تابع مقصود ، فمحل المعاوضة به الغرر تابع لمحمل المعاوضة ، وهو مقصود للمعاوض .

والأمثلة التى يتوافر فيها هذا العصر هى ما ذكرها فقهاء المالكية ، وهى بيع الدار من غير معرفة أساسها ، والجبة من غير معرفة حشوها ، واجارة الدارة لشهر مع احتمال نقص الشهر وتمامه ، والشرب من السقاء ، ودخول الحمام مع اختلاف قدر الماء ، واللبث ، ذلك أن الغرر في هذه المعاوضات لا ينصب على أصل العوض بحيث يكون هذا العوض محتمل الوجود والعدم ، أو الحصول وعدم الحصول ، ولا أمر تابع يتصل بهذا المحل ويقصده المتعاقدان عادة ، ان الغرر في هذه الأمثلة يتعلق بأمر تابع لا يتجه اليه قصد المتعاقدين عند الدخول في العوض الأصلى تبعاً

فالغرر في بيع الدار مع جهل أساسها لا ينصب على محل المعاوضة ذاته وهو الدار، اذ الدار لا غرر فيها ولكن الغرر في أساسها وهو لا يقصد عادة عند ابرام عقد البيع، بل يدخل فيه تبعاً، والغرر في بيع الجبة مع الجهل بحشوها ليس غرراً في أصل العوض وهو الجبة، بل في أمر تابع لها لا يقصد في المعاوضة أصلا بل يدخل فيها تبعاً، والغرر في دخول الحمام مع الجهل بقدر الماء المستعمل ليس غرراً في أصل العوض وهو دخول الحمام نفسه، وهو ما دفع فيه الأجرة، بل في أمر تابع وهو قدر الماء المستعمل، وهو لا يقصد عند دخول الحمام عادة، وكذلك الغرر في اجارة الدار شهراً فالغرر ليس منصبا على أصل المدة لأن أصل الشهر لا غرر فيه، بل في عدد الأيام وهو أمر لا يقصد عادة وهو أمر لا يقصد عادة و

والغرر فى عقد التأمين يتعلق بأصل العوض ، لا بأمر تابع غير مقصود ، فلقد تبين لنا مما سبق أن الغرر فى عقد التأمين يتعلق بوجود العوض وبقدره وأجله ، وهذه كلها أمور مقصودة للمتعاقد ، فالمستأمن ما بذل الأقساط الا فى مقابل الحصول على مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وحصوله عليه أمر احتمالي قد يكون وقد لا يكون ، وكذا قدر العوض ، وأجل الوفاء به من الأمور المقصودة باتفاق الفقهاء ،

والخلاصة أن الغرر فى عقد التأمين يتعلق بمقصود العقد نفسه ، وهو ميلغ التأمين ، ومقدار الأقساط ، فالمستأمن لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ، والمؤمن لا يدرى مقدار ما يحصله مسن أقساط التأمين قبل وقوع الخطر المؤمن منه ، وبالتالى فان كلا من المؤمس والمؤمن له لا يستطيع وقت التعاقد أن يعرف مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ ، فى حين أن الغرر فى الأمثلة المذكورة لا يتعلق بمحل التعاقد أو مقصود المعاوضة الأصلى ، وهو الدار والجبة واللحاف ودخول الحمام والشرب والانتفاع فى اجارة الدار شهراً اذ المحل أو المقصود فى هدفه المعاوضات لا غرر ولا احتمال ، بل الغرر فى أمور تابعة للمحل لا تقصد

### المنصر الثالث : أن يكون ارتكاب الفسرد ضروديا

العنصر الثالث من عناصر الغرر الذي يغتفر في المعاوضات هو أن تكون الضرورة داعية الى ارتكاب هذا الغرر فان لم تدع الضرورة الى ارتكاب الغرر لم يكن من الغرر الذي يغتفر في المعاوضة ، وهذا يعنى أن تكون هناك معاوضة مشروعة أصلا ، كالبيع والاجارة وغيرهما مما يحتاج الناس اليه ، وفي منهم منه كلية حرج شديد ومشقة زائدة ، ويكون هناك غرر يسير في أمر تابع غير مقصود ، لا تنفك عنه المعاوضة غالباً ، بحيث اذا شرطنا نفيه في صحة المعاوضة تكون منعنا الناس منها ، وقد مثل المالكية لذلك ببيع منع الغرر في مشل ذلك تكون قد منعنا بيع الدور والملابس المحشوة ، فلو شرطنا منع الغرر في مشل ذلك تكون قد منعنا بيع الدور والملابس المحشوة ، اليها ، وبيع الدار والحبة لا ينفك عن غرر جهالة الأساس والحشو ، فلو شرطنا منع الغرر في مثل ذلك تكون قد منعنا بيع الدور والملابس المحشوة ، شرطنا منع الغرر في مثل ذلك تكون قد منعنا بيع الدور والملابس المحشوة ، أو كلفناهم باخراج الحشو والحفر على أساس الدار ، وهذا متعذر لما فيه من اتلاف المال ،

واذا طبقنا هذا العنصر على عقد التأمين لظهر لنا أن الغرر فيه ليس من الفرر الذي تدعو الضرورة الى ارتكابه لأمرين:

(اولهما): أننا لسنا أمام معاوضة وردت الأدلة الشرعة بجوازها بحيث لو منعنا الناس منها أصابهم من ذلك الحرج الشديد والمشقة الزائدة ، بل ان موضوع البحث الآن هو مشروعية التأمين ، فان التأمين اذا كان يحقق التعاون والتضامن فليست الوسيلة الوحيدة لبلوغ هذا الهدف ، وتحقيق ذلك المقصد هي التأمين الذي تقوم به الشركات المساهمة ، بل هناك أخرى بمكن أن يتم بها التأمين .

(وثانيهما): أننا لسنا أمام عقد دعت الضرورة الى ارتكاب الغرر فيه ، بل على العكس من ذلك فان عقد التأمين هو نفسه غرر ، فلا يقدال : ان الضرورة قد اقتضت ارتكاب الغرر فيه ، وهذا يؤخذ من الأمثلة ، التي ضربها

المالكية للغرر الذي توافرت فيه عناصر الغرر الذي لا يؤثر في المعاوضات ، فهناك معاوضة محلها الدار اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيها ، لأن الحفر بهدم الدار ، وهناك معاوضة محلها الجبة ، اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيها لأن اخراج الحشو يفسدها ، وهناك اجارة على دخول الحمام اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيها لمشقة التقدير لمدة اللبث وقدر الماء المستعمل ، المفرورة ارتكاب الغرر فيها لمشروع أصلا ثم اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيه ، بل ان العقد نفسه غرر ،

# الدليل الثاني (١): عقود التأمين تنضمن الرهان والمقامرة

الدليل الثاني على تحريم العقود التي تبرمها شركات التأمين أن هذه العقود تعد قماراً ومراهنة ، والقمار والمراهنة حرام شرعاً باتفاق فقهاء الشريعة ، فيكون التأمين حراماً باتفاق •

وكون التأمين قماراً ومراهنة يبدو واضحاً من تعريف كل من القمار والمراهنة وبيان خصائصها الجوهرية ، ثم اثبات دخول عقد التأمين تحت هذا التعريف وتوافر هذه الخصائص فيه •

# أولا : تعريف المقامرة والرهان :

المقامرة أو الرهان عقد يتعهد فيه كل من العاقدين ( المقامرين أو المتراهنين ) أن يدفع الى الآخر مبلغاً من النقود أو أى عوض مالى آخر يتفق عليه ، اذا حدثت واقعة معينة (خسارة اللعب فى المقامرة ، وعدم صدق قول المراهن فى واقعة غير محققة فى الرهان ) •

والذى يظهر من تعريفهما أن المقامرة توافق الرهان فى أن حق المتعاقد فى كل منهما يتوقف على واقعة محققة ، هى أن يكسب المقامر اللعب فى المقامرة ، أو أن يصدق قول المتراهن فى الرهان •

## ثانياً: خصائص المقامرة أو الرهان:

يتفق شراح القانون الوضعى على أن خصائص عقود المقامرة والرهان هى نفسها خصائص عقود التأمين ، وهى أنها عقود ملزمة للجانبين ، فلأن كلا من المقامرين أو المتراهنين يلتزم نحو الآخرين بدفع المال المتفق عليه اذا وقعت الحادثة المعينة ، أي خسارة المقامرة أو الرهان .

<sup>(</sup>١) راجع : أدلة بطلان العقود التي تبرمها شركات التأمين : الدليل الأول - الخ

وأما أنها عقود احتمالية أو من عقود الغرر فلأن «كلا من المقامرة أو الرهان عقد لا يستطيع فيه كل من المقامرين أو المتراهنين أن يحدد وقت تمام العقد القدر الذي أخذ أو القدر الذي أعطى ، ولا يتحدد ذلك الا في المستقبل تبعاً لحدوث أمر غير محقق ، هو الكسب ، فيعرف القدر الذي أخذ ، أو الخسارة ، فيعرف القدر الذي أعطى •

وأما أن عقد المقامرة أو الرهان من عقدود المعاوضات ، فلأن كلا من المقامر أو المتراهن اذا كسب شيئاً فذلك فى مقابل تعرضه للخسارة ، واذا خسر شيئاً فذلك فى مقابل احتمال الكسب ، فهذا الاحتمال فى الكسب أو الخسارة هو الأساس الذى يقوم عليه العقد ، هكذا أفاده فى الوسيط فى الجزء السابع ص ٩٨٦ ، ٩٨٨ الدكتور عبد الرزاق السنهورى رحمه الله ،

### ثالثاً: دخول عقد التأمين تحت تعريف القمار والراهنة:

وواضح من تعريف عقدى المقامرة والرهان ، وبيان الخصائص التى تحدد طبيعة العقدين ، أن هذا التعريف ينطبق ، وتلك الخصائص توجد فى عقد التأمين تماماً ، ذلك أن عقد التأمين عقد يتعهد بموجبه أحد العاقدين (شركة التأمين) أن يدفع الى المتعاقد الآخر المستأمن مبلغاً من النقود أو أى عوض مالى يتفق عليه ، اذا حدثت واقعة معينة (الخطر المؤمن منه) فى مقابل تعهد العاقد الآخر بدفع مبلغ آخر هو أقساط التأمين مدة عدم وقوع الحادث ، فطبيعة عقد التأمين هى طبيعة عقدى القمار والمراهنة ، وان اختلفت أسماء عناصره وأطرافه •

### رابعاً: وجود خصائص القمار والمراهنة في عقد التامين:

أما من حيث الخصائص فلا أظن أحداً من شراح القانون أو علماء الشريعة الذين كتبوا فى عقود التأمين يخالف فى أن الخصائص الشلاثة السابقة توجد فى عقد التأمين كما جاء ذلك فى عباراتهم ، وان كان بعض علماء الشريعة يرى أن القمار والمراهنة تتضمن عناصر أخرى لا توجد فى عقد التأمين ، ونحن نخالفهم فى ذلك كما سنرى •

وبيان ذلك أن كلا من المقامرين أو المتراهنين يلتزم نحو الآخرين بدفع المال المتفق عليه اذا وقعت الحادثة خسارة المقامرة أو الرهان ، وهذا هـ والحال في عقد التأمين وهي وقوع الخطر المؤمن منه ، في مقابل تعهد المستأمن بدفع أقساط التأمين مدة عدم وقوع هذه الحادثة .

واذا كان كل من المقامر والمتراهن لا يعرف عند عقد المقامرة أو الرهان مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ لتوقف ذلك على أمر غير محقق ، فكذلك كل من شركة التأمين والمستأمن لا يعرف عند ابرام عقد التأمين ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ لتوقف ذلك أيضاً على حدوث أمر غير محقق ، هو الخطس المؤمن منه .

واذا كانت عقود المقامرة والرهان من عقود المعاوضات لأن كلا من المقامر أو المتراهن اذا كسب شيئاً فذلك فى مقابل تعرضه للخسارة ، واذا خسر شيئاً فذلك فى مقابل احتمال الكسب ، فان هذا المعنى بعينه موجود فى عقود التأمين ، فشركة التأمين اذا كسبت الأقساط فى حالة عدم وقوع الخطر المؤمن منه فذلك فى مقابل تعرضها للخسارة فى حالة وقوع هذا الخطر ، واذا خسرت شيئا فى حالة وقوع الحادث ، فذلك فى مقابل احتمال الكسب فى حالة عدم وقوعه ، فهذه العقود كلها فى هذا الأمر سواء .

واذا قيل بأن الاحتمال في الكسب أو الخسارة هو الأساس الذي يقوم عليه عقد المقامرة أو الرهان ، فان هذا الأساس نفسه يوجد في عقود التأمين بلا نزاع .

والواقع أننا لم نكن بحاجة الى بيان أن تعريف عقود القمار والمراهنة ينطبق على عقد التأمين، ولا الى بيان أن خصائص هذين العقدين موجودة في عقود التأمين، ذلك أن يخالفوننا في حرمة عقود التأمين من شراح القانون وعلماء الشريعة لا ينكرون أن هذه العقود قمار ومراهنة اذا نظر اليها مسن جانب العلاقة بين التأمين والمستأمن المعين، وهذا يعنى في ظرهم أن تعريف وخصائص عقود التأمين له دخل في نفى الغرر، وسلب صفة الرهان والمقامرة عن هذه العقود .

وسوف نرى أن هذا قول باطل لا يستند الى دليل ، فعقد التأمين الذى نريد الحكم عليه بالحل والحرمة لا ينشىء الا علاقة واحدة ، هى العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن المعين الذى أبرم هذا العقد معها .

أما العلاقة بين شركة التأمين، ومجموع المؤمن لهم فهى علاقة موهومة، اذ العقد لا ينشئها كما ذكرنا، وليس هناك عقد أو اتفاق آخر، يطلب الحكم عليه بالمنع أو الجواز، ينشىء مثل هذه العلاقة، وعلى فرض وجود مشل هذا العقد الذي ينشىء علاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم، فانه يجب الحكم عليه وفقاً لما اشتمل عليه من حقوق والتزامات متبادلة تعرف من قصد العاقدين كما يظهر من صيغة العقد وشروطه.

وسوف نرى فوق ذلك أن كثرة العقود التى تبرمها شركات التأمين لا ترفع الغرر كلية ، ولا تنفى وصف الرهان والمقامرة من عقد التأمين ، بل يبقى كل ذلك معها ، واذا سلمنا انتفاء الغرر فى جانب شركة التأمين لتوافر الوسائل العلمية لحسابات الاحتمالات لديها ، واستفادتها من هذا الحساب من قانون الكثرة وقواعد الاحصاء ، فقد بقى الغرر والقمار والمراهنة فى جانب المستأمن الذى لم تتوافر لدبه هذه الوسائل ولا يعمل قانون الكثرة وقواعد الاحصاء فى حقه ، وبقاء وصف الغرر والقمار والمراهنة فى أحد جانبى المعاوضة يبطل المعاوضة .

واليك عبارات شراح القانون وعلماء الشريعة التي تسلم بأن عقد التأمين قمار ومراهنة ، اذا نظر اليه من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن اله المعين ، مع ملاحظة ما سبق أكثر من مرة ، أن هذه العلاقة هي العسلاقة الوحيدة التي ينشئها عقد التأمين ، ولا ينشىء غيرها ، وأنه لا يجوز الحكم على عقد ما بالحل والحرمة بالنظر الى علاقة موهومة لا ينشئها هذا العقد ولا يوجد لها مصدر غيره .

# ا - عبارة شراح القانون:

يقول الدكتور عبد الرزاق السنهورى فى الوسيط: « فشركة التأمين لا تبرم عقد التأمين مع مؤمن له واحد ، أو مع عدد قليل من المؤمّن لهم ،

ولو أنها فعلت لكان عقد التأمين مقامرة أو رهاناً ، ولكان عقداً غير مشروع، اذ تكون الشركة قد تعاقدت مع مؤمن له على أنه اذا احترق منزله مثلا دفعت له قيمته ، واذا لم يحترق كان مقامل التأمين الذي دفعه المؤمن له حقا خالصا ، وهذا هو الرهان بعينه » •

### ٢ \_ عبارة علماء الشريعة:

ويقول المرحوم الشيخ على الخفيف « اذا اقتصر التعاقد في التأمين على فرد مثلا فانه يكون عقد رهان ومقامرة ، لا يقره قانون ولا شريعة لمكان الغرر والمقامرة الظاهرين فيه حينئذ لانتهاء الأمر فيه الى خسارة لأحد الطرفين وربح للطرف الآخر » والذي يؤخذ من عبارة مصطفى الزرقا أن عقد التأمين اذا نظر اليه من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن المعين يكون قماراً ومراهنة أيضاً ، لأنه وضح في بحثه أن مناط الحل في عقد التأمين تعدد عقود التأمين التي تبرمها شركاته فهو يقول : « فالتأمين فيه عنصر احتمالي بالنسبة الى المؤمن فقط حيث يؤدي التعويض الى المستأمن ان وقع الخطر المؤمن على عقد نأميني على حدة ، لا بالنسبة الى مجموع العقود التي يجريها المؤمن ، ولا بالنسبة الني مجموع العقود التي يجريها المؤمن ، ولا بالنسبة النام النامين في ذاته ، لأن النظام وكذا مجموع العقود يرتكزان على أساس حصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » ،

فنحن نراه فى هذا النص يسلم بوجود الاحتمال فى عقد التأمين بالنسبة للمؤمن اذا نظرنا الى كل عقد تأمينى على حدة ، وهذا هو الواقع الموجود كما قلنا ، أما اذا نظرنا الى مجموع العقود ونظام التأمين فى ذاته ، فان الاحتمال يزول مع ملاحظة ، قلناها أكثر من مرة ، وهى أننا نحكم على كل عقد على حدة ولا نحكم على نظام التأمين ولا على علاقة الشركة بمجموع المؤمن لهم ، لأننا نحكم على الموجود القائم ولا نحكم على المتصور المفروض ولا من لهم ، لأننا نحكم على الموجود القائم ولا نحكم على المتصور المفروض ولا على على المتصور المفروض ولا على المتصور المفروض ولا من المتحدد المناه ولا نحكم على المتصور المفروض ولا يتحكم على المتصور المفروض ولا على المتصور المفروض والمناه ولا يتحكم على المتصور المفروض ولا يتحكم على المتحدد المناه ولا يتحكم على المتحدد المتحدد المناه ولا يتحكم على المتحدد المناه ولا يتحدد المناه ولا يتحدد المتحدد المناه ولا يتحدد المناه ولا يتحدد المتحدد المتحد

# الدليل الثالث: عقـود التأمين تتضمن الربا بنوعيه

ان عقود التأمين تتضمن الربا بنوعيه ، ربا الفضل وربا النسيئة ، وذلك لأمور ثلاثة :

(اولها): أن عقد التأمين هو اتفاق بين شركة التأمين والمستأمن ، بمقتضاه يتعهد المستأمن بأن يدفع مبلغاً من المال ، دفعة واحدة ، أو على أقساط دورية ، في مقابل أن ترد اليه شركة التأمين عند وقوع الخطر مبلغاً آخر من المال قد يكون مساوياً لما دفعه أو أكثر أو أقل منه ، فان كان مساوياً كنا أمام ربا الفضل والنساء معاً ، كنا أمام ربا الفضل والنساء معاً ، ذلك أن الفقهاء متفقون على أن يبع النقد بالنقد الى أجل هو ربا النساء ذلك أن الفقهاء متفقون على أن يبع النقد بالنقد الى أجل هو ربا النساء وهذا ينطبق على عقد التأمين ، لأن مقتضى هذا العقد \_ كما ذكرنا \_ أن وهذا ينطبق على عقد التأمين ، لأن مقتضى هذا العقد \_ كما ذكرنا \_ أن يتعهد المستأمن بدفع مبلغ من المال ، دفعة واحدة عند العقد ، وعلى أقساط دورية تدفع بعده ، في مقابل تعهد الشركة بأن ترد اليه أو الى ورثته أو الى دورية تدفع بعده ، في مقابل تعهد الشركة بأن ترد اليه أو الى ورثته أو الى المستفيد الذي يعينه مبلغاً من المال قد يكون مساويا لما دفعه من أقساط أو أكبر أو أقل ، والمستأمن لا يدرى عند التعاقد مقدار ما يأخد ، فيكون جاهلا بالتماثل ، والجهل بالتماثل كالعلم بالتفاضل يحقق الربا باتفاق

ولقد وجدنا الشارع يشترط قبض العوض فى عقد الصرف قبل التفرق من مجلس العقد خروجاً من باب ربا النساء ، لأن تأجيل أحد العوضين فيما يجرى فيه الربا ومنه النقود غير جائز شرعاً ، وان تساوى العوضان واختلف نوع النقد ، ولا شك أن أحد العوضين فى عقد التأمين وهو مبلغ التأمين ، فقد تأخر دفعه عن دفع الأقساط ، وهى العوض النقدى الآخر ، فكان ربا نساء ان تساوى مبلغ التأمين مع الأقساط ، وربا نساء وفضل ان زاد مبلغ التأمين علىها .

واليك من عبارات الفقهاء ما يدل على صحة ما نقــول : جاء في تحفــة المحتاج (١) في مذهب الشافعي :

« اذا بيع النقد بالنقد ، ان كان جنساً اشترط الحلول والمماثلة والتقابض، فمتى اقترن بأحدهما تأجيل ولو للحظة وهما فى المجلس لم يصح ، والتقابض يعنى القبض الحقيقى قبل التفرق ، أو جنسين كذهب وفضة جاز التفاضل واشترط الحلول والتقابض » وجاء فى حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٣): « ربا النساء يحرم فى النقود مطلقاً » وهو من كتب المالكية وجاء فى المبسوط (٣): « ان الزيادة الخالية عن عوض هو مال من الربا الذى لا يخفى على أحل » •

وجاء فى بداية المجتهد لابن رشد المالكى: «أجمع العلماء على أن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة (أى النقد بالنقد) لا يجوز الا مثلا بمثل ، بدآ بيد » •

(وثانيها): أن عقد التأمين على الحياة لحالة البقاء يتضمن تعهد الشركة بأن ترد للمستأمن في حالة بقائه حيا الى المدة المحددة في العقد ، الأقساط التي دفعها مدة العقد مضافاً اليها فائدة ربوية فيكون هذا العقد حراماً •

(وثالثها): أن أكثر العمليات التي تقوم بها شركات التأمين تقوم على أساس الربا ، فهي تستثمر أموالها في سندات بفائدة وتقرض منها بضمان وثيقة التأمين بفائدة •

# التأمين بيع دين بدين فيحرم

ومما يتصل بهذا الدليل أن عقد التأمين يتضمن بيع دين بدين فيطل ، لأن بيع الدين بالدين باطل باتفاق الفقهاء ، ومما يدل على بطلانه ما جاء أن النبى صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الكالىء » وفسره جميع المجتهدين

<sup>(</sup>١) تحفة المحتاج بشرح المنهاج جد ٤ ص ٢٧٣

<sup>(</sup>۲) الجزء الثالث ص ۲۰

<sup>(</sup>٣) المبسوط للامام السرخسي الحنفي جد ١١ ص ١١٧

بأنه بيع الدين بالدين ، ولذلك تجدهم يشترطون فى عقد السلم أن يتم قبض رأس مال السلم فى مجلس العقد خروجاً من بيع الدين بالدين • لأن المسلم فبه دين مؤجل أيضاً فاذا لم يقبض رأس مال السلم فى مجلس العقد كان العقد باطلا ، لأنه بيع دين فى دين ، وقد نهى الشارع عنه •

وانما كان عقد التأمين بيع دين بدين ، لأن المستأمن فيه يتعهد بدفع أقساط التأمين ، وهى دين فى ذمته ، لأنه لا يدفعها فى مجلس العقد ، بل يدفعها بعد العقد على أقساط دورية ، فى مقابل تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين ، وهو دين فى ذمة شركة التأمين أيضاً ، فكان هذا العقد بيع دين فى دين فبطل شرعاً .

وشراح القانون الوضعى يسلمون بهذه الحقيقة ، يقول الدكتور عبد الرزاق السنهورى فى الوسيط ١١٤٨/٣/٠ : « فمبلغ التأمين وهو التزام فى ذمة المؤمن هو المقابل لقسط التأمين ، وهو التزام فى ذمة المؤمن له » وهو العوض له » فقسط التأمين هو التزام اذن ، أى دين فى ذمة المؤمن له ، وهو العوض المقابل لمبلغ التأمين الذى هو التزام ، أى دين أيضاً فى ذمة المؤمن .

وجاء فى مواهب الجليل عند بيان البيوع المنهى عنها « وكالكالىء بمثله ، وفى الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهى عن بيع الكالىء بالكالىء » ابن عرفة : تلقى الأئمة هذا الحديث بالقبول ، يغنى عن طلب الاسناد فيه ، كما قالوا فى : لا وصية لوارث قال ابن المنذر : أجمعوا على أن بيع الدين لا يجوز ، وحقيقته بيع شىء فى ذمة بشىء فى ذمة أخرى غير سابق تقرر أحدهما على الآخر ، وهو معنى قولهم : ابتداء الدين بالدين ، وما تقدم فيه تقرر الدين ، يسمى فسخ الدين فى الدين ، وفسخ ما فى الناجز على مؤخر » .

وجاء فى مواهب الجليل أيضاً : وان تأجلا \_ أى العِوضان \_ معا ابتداء فهو الدين بالدين ، وهو ممنوع .

وجاء فى مطالب أولى النهى : « واذا لم يقبض رأس مال السلم فى المجلس امتنع لأنه بيع دين بدين » •

ومما يجب التنبيه عليه في هذا المقام أن معاوضة الدين بالدين لا تجوز ، وان لم يشترك الدينان في علة الربا ، بأن كان أحد الدينين ربويا والآخر ليس كذلك ، أو لم يكن واحد منهما من أموال الربا ، فبيع الدين بالدين باب آخر غير باب ربا النساء الذي تقدم ذكره .

فقد ذكرنا أن عدم قبض رأس المال فى السلم فى مجلس عقده يجعله باطلا، بعلة بيع الدين بالدين ، مع أن أحد العوضين نقد والآخر غير نقد ، عرضاً أو غيره ، فيدخل فيه عقد التأمين من باب أولى •

# رد شبه المغالفين في حرمة التامين

سبق أن قلنا ان فكرة التأمين باعتبارها ظاماً يسعى الى التعاون والتضامن بين طائفة من الناس لا غبار عليها بيد أن الذى لا نقره فى بعض صوره التطبيقية • فالتعاون بين جمع من الناس وتضامنهم آمر يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وأصولها الكلية ، ولقد قلنا ان التطبيق العملى والممارسة الفعلية لفكرة التأمين وتحقيق أهدافه قد ظهرت في صور ثلاث:

(الاولى): التأمين الاجتماعي الذي تقوم به الدولة ، أو تعهد بادارته وتنظيمه الى احدى هيئاتها العامة .

(الثانية): التأمين التبادلي الذي تقوم به جمعيات التأمين التعاونية •

(الثالثة): التأمين التجارى ذو القسط الثابت ، وهو الذى تقوم به شركات التأمين .

ولقد قررنا أن كلا من التأمين الاجتماعي والتبادلي لا حرمة فيه ، لأن أساس الحرمة في عقود التأمين ــ كما رأينا ــ هو الغرر ، والغرر يؤثر في المعاوضات دون التبرعات ، عند من يعتد برأيه من الفقهاء ، وهذان النوعان من التأمين يقومان على التبرع وعدم قصد الربح ، فارتفع مناط التحريم فيهما .

وأما العقود التى تبرمها شركات التأمين فقد حكمنا بحرمتها وبطلانها للأدلة التى سقناها فى المبحث الثانى من هذا الفصل ، وسنعرض فى هذا المبحث الثالث شبه المخالفين فى حرمة العقود والتى تبرمها شركات التأمين ثم ندفع هذه الشبهات ، وسوف نقسم هذا المبحث الى مطالب نجمع فى كل مطلب منها الشبهات الواردة على كل دليل من الأدلة التى قدمناها للحكم بحرمة عقود التأمين التى تبرمها شركات التأمين .

فقد أقمنا على حرمة هذه العقود أدلة ثلاثة ، ولقد أورد المخالفون فى هذا الحكم بعض الشلمات على كل دليل من هذه الأدلة ، وسوف أذكر را الدليل بايجاز ثم أذكر ما ورد عليه من شبهة وأوردها فى كل مطلب .

# المطلب الأول: الشبه الواردة على دليل الفرر:

ان أهم ما يستدل به على عقود التأمين هو دليل الغرر ، وحاصل هـذا الدليل أن عقود التأمين معاوضات مالية قد دخلها الغرر الفاحش أو الكثير ، وعقود المعاوضات اذا دخلها الغرر الكثير تكون باطلة باتفاق .

أما المقدمة الأولى من هذا الدليل ، وهي أن عقود التأمين معاوضات مالية فقد تقدم أن الدليل عليها هو واقع عقود التأمين ، كما ينظمها قانونه وتباشرها شركاته ، ولقد رأينا أن شراح القانون الوضعي وعلماء الشريعة يسلمون بأن عقود التأمين معاوضات مالية ، اذا نظر اليها من جانب العلاقة بين شركات التأمين والمؤمن لهم ، فهم يرون أن صفة المعاوضة ، تنتفي عن هذه العقود ، وتأخذ صفة البذل والتضحية والتعاون والتضامن ، أي تأخذ صفة البدل والتضحية والتعاون والتضامن ، أي تأخذ صفة التباع .

ولقد قلنا مراراً إن العلاقة بين المستأمنين محض فرض وتقدير لا يسنده دليل ، ولا يؤيده واقع ، ذلك أن القول بوجود مثل هذه العلاقة يقتضى أولا وجود عقد أو اتفاق يكون مصدرها ، ثم يقتضى ثانيا أن يكون ظاهرياً من هذا العقد أو الاتفاق قصد المتعاقدين في البذل والتضحية والتعاون والتضامن، وهذا كله محض افتراض لا وجود له ، ومن ثم يتعذر الحكم عليها •

وعقد التأمين الذي تبرمه شركة التأمين مع المؤمن له المعين ، لا ينشىء علاقة بين جماعة المستأمنين أساسها أو القصد منها التعاون والتضامن والبذل والتضحية ، فكيف محكم على عقد ، على أساس علاقة لم ينشئها ، وقصد لا وجود له فيه ، وحقوق والتزامات متبادلة لم ينظمها ، ان مثل هذا ان جاز في القانون فانه يتعذر في الشرع .

أما المقدمة الثانية : وهي أن عقود التأمين قد اشتملت على الغرر الفاحش الذي يؤثر في عقود المعاوضات بالخطر والمنع فقد قدمنا عليها دليلين :

( اولهما ): دخول الغرر الذي تتضمنه عقود التأمين تحت تعريف الغرر عند جميع المجتهدين ، فلقد ذكرنا تعريفات الغرر عند الأثمة أصحاب المذاهب المختلفة ، ثم أثبتنا أن كل تعريف من هذه التعريفات ينطبق تمام الانطباق على عقد التأمين ، فكان هذا العقد داخلا في الغرر المنهى عنه •

(وثانيهما): عدم دخول الغرر الذي يتضمنه عقد التأمين تحت ضابط الغرر المستثنى الذي لا يؤثر في المعاوضات، فلقد ذكرنا حقيقة الغرر الذي يغتفر في المعاوضات، وبينا عناصره، وعرضنا أمثلته، ثم أثبتنا أن هذا الضابط، وتلك العناصر لا توجد في الغرر الذي حواه عقد التأمين و

ومن مجموع هذين الدليلين ، دليل دخول غرر التأمين في الغرر الذي ورد الشرع بمنعه ، ودليل عدم انطباق ضابط الغرر المغتفر في المعاوضات عليه ، يتم اثبات المقدمة المشار اليها ، وهي أن عقود التأمين قد تضمنت الغرر الفاحش أو الكثير .

وأما المقدمة الثالثة ، وهي أن ما تضمن الغرر الكثير أو الفاحش مسن المعاوضات يحكم ببطلانه وحرمته ، فلا أظن أن أحداً يجادل فيها ، لأنها من الأصول المسلمة في الشريعة الاسلامية ،ودليلها « نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن الغرر » واتفاق المجتهدين على الحاق جميع المعاوضات المالية بالبيع في هذا الحكم ، ولما كان النهى عن الغرر في الحديث قد جاء عاما مطلقاً ، فانه يكون دليلا على المنع من كل معاوضة تضمنت الغرر ، حتى يثبت بالدليل دخولها تحت ضابط الغرر المغتفر الذي استثناه المجتهدون من هذا العموم والاطلاق .

والشبه التي أثارها القائلون بجواز عقود التأمين واردة على المقدمة الأولى والثانية من هذا الدليل ، وهما أن عقود التأمين معاوضات مالية ، وأن ما اشتملت عليه هذه العقود من الغرر فهو من باب الغرر الكثير ، واليك هذه الشبه والرد عليها •

### الشميهة الأولى: التامين ليس من عقود الماوضات:

يحاول بعض الباحثين في عقود التأمين نفى صفة المعاوضة عن هذه العقود وادخالها في دائرة التبرع بمقولة أن هذه العقود التي تبرمها شركات التأمين ، وتضحية ، ويطبقون هذا لقول على العقود التي تبرمها بصبغة التعاون وغرضهم من نفى صفة المعاوضة المالية عن العقود وصبغها بصبغة التعاون والبذل والتضحية والتبرع هو الوصول من ذلك الى القول بعدم تأثير الغرر الفاحش في هذه العقدود ، لأن الغرر الفاحش يؤثر في المعاوضات دون التبرعات ، ومن جهة أخرى فانهم يرتبون على هذا القول نفى دخول عقود التأمين تحت القمار والمراهنة ، أو المنوع لأنه لا مجال للقمار والمراهنة من والربا في عقد أساسه للله عقولون التماق تعاوني يعقد بين جماعة من الناس على أن يبذل كل واحد منهم ما تجود به نفسه من تضحيات ليكون في مجموع هذه التضحيات ما يفي بجبر الضرر الذي ينزل بأحد أفراد الجماعة من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون

#### أولا: عبارات القائلين بأن عقود التأمين ليست معاوضة بل تعاونا وتبرعا :

يقول المرحوم الشيخ على الخفيف: ان الوقوف عند أحد جانبي عقد التأمين والنظر اليه وحده وهو جانب العلاقة بين المؤمن ومجموع المؤمن لهم الدون نظر الى جانبه الآخر ، وهو العلاقة بين المؤمن ومجموع المؤمن لهم عيث لا يكون المؤمن حيئة الا وسيطا يجمع أقساطهم وينظم تعاونهم حييعاً على مواجهة الخسارة التى تحيق بقلة منهم ، هو الذي دعا كثيراً من الذين تصدوا للافتاء في مشروعية التأمين الى القول بعدم جوازه ، لأنه وقف عند هذه النظرة دون تجاوزها ، ويبدو أن عقد التأمين عقد مقامرة أو رهان غيرمشروع في الفقه الاسلامي ، بل وفي الفقه الوضعي ، ولكن النظر الى جانبه الآخر هو الذي يظهر عقد التأمين في صورته الحقيقية ، ويبرز طبيعته ويحددها ، ويبين أنه ليس الا انضماماً الى اتفاق تعاوني نظم تنظيماً دقيقا بين عدد كبير من الناس ، معرضين جميعاً للخطر ، حتى اذا حاق الخطر ببعضهم تعاون

الجميع على رفعه أو تخفيف ضرر ببذل ميسور لكل منهم ، يتلافون به ضررا عظيماً نزل ببعضهم » ويقول : «أما ما يدفع اليه ـ أى المؤمن ـ من أقساط التأمين فمركزه ووضعه بالنسبة اليه ، مركز المال يوضع تحت وصايته وولايته التى تنظمها القوانين الصادرة فى شأن ذلك » •

ويقول: «أما المستأمن فانه لا يريد بتعاقده أن يكون له ربح مادى من وراء الحظ والمصادفة ، وانما يريد أن يتوقى به مغبة الحظ والمصادفة لهم جميعاً بحيث لا ينال أيا منهم الا مقدار يسير منها يستطيع تحمله فى غير عناء ولا مشقة » •

ويقول: « ان كلا منهما \_ أى التأمين التعاونى والتأمين التجارى الذى تقوم به شركات التأمين \_ قائم على التعاون بين المستأمنين والتضامن بينهم جميعا فى دفع ما يصيب أحدهم من ضرر أصابه لخطر معين نزل به ، وذلك بوأسطة ما يجمع منهم من مال يقوم على جمعة واستغلاله وحفظه هيئة تنوب عنه فى الحالين » •

ويقول الأستاذ مصطفى الزرقا: « ان الأسس الفنية للتأمين تستند كلها الى محور واحد تدور عليه ، وهو تحقيق التضامن بين جماعة من الناس تتهددها مخاطر واحدة ، وهذا التعاون تختلف درجة ظهوره بحسب شكل التأمين » •

ويقول أيضاً (١): « وأما شبهة الربا من حيث ان المستأمن يدفع قسطا ضئيلا ويتلقى ـ اذا وقع الخطر المؤمن منه ـ تعويضاً لضرره قد يكون أكثر أضعافاً مضاعفة من القسط الذى التزم به ، فهى شبهة فى ظاهرها ، موهمة ، وفى الحقيقة واهية لا تنهض وذلك متى تذكرنا أن موضوع التأمين التعاقدى قائم من أساسه على فكرة التعاون على جبر المصائب ، والأضرار انناشئة من مفاجآت الأخطار ، واذا صح أن يعتبر هذا فيه ربا أو شبهة ربا وجب القول أيضاً بحرمة التأمين التبادلى ، لأن المستأمن فيه أيضاً يدفع

 <sup>(</sup>۱) بحث مقدم للمؤتمر العالمي للاقتصاد الاسلامي بمكة المكرمة بعنوان : نظام التأمين ،
 موقعه في المبدأان الاقتصادي بوجه عام وموقف الشريعة منه ص ٣٥

قسطا ضئيلا ، ويتلقى فى مقابلة تعويضاً أكبر قيمة بكثير عند وقوع الخطر المؤمن منه ، ولو صحت شبهة الربا أيضاً لوجب تحريم نظام التقاعد والمعاشات لموظفى الدولة » •

ويقول أيضاً: « فالتأمين على الحياة موضوعه مجرد الاتفاق على تقديم معونة محددة بجبر من يصاب المستأمن بعض الجبر ، فلا فرق أصلا في الفكرة بينه وبين سائر النوعين الآخرين ، أعنى التأمين على الأشياء ، والتأمين مسن المسئولية » •

ويقول: « ان الموضوع الأصلى الذي تقوم عليه عقوده \_ أي عقود التأمين الذي تقوم به الشركات \_ هو ازاحة الضرر الذي يحدثه وقوع المخاطر عن رأس من ينزل به الى رءوس كثيرة جداً هي رءوس بقية المستأمنين عن طريق تعويض ذلك الضرر الذي ينزل بأحدهم من الأقساط التي يدفعونها، وهذا هو عين التعاون » •

#### ثانياً: رد هـنه الشـبهة

ان النصوص السابقة التي عرضت بها هذه الشبهة تدل على أن هـــذه الشبهة تقوم على أمور ثلاثة :

الأمر الأول: أن عقد التأمين « ليس الا انضماماً الى عقد تعاونى منظم بين عدد كبير من الناس يتعرضون لخطر معين ، وأن موضوع هذا الاتفاق هو تعاون الجميع على رفع أو تخفيف الضرر الذي ينزل بأحدهم ، من جراء وقوع خطر معين ، وأن هذا التعاون يتحقق ببذل ميسور لكل منهم » •

وهذا التصوير يخالف الواقع من جهتين :

( اولهـما ): أنه يفترض وجود اتفاق تعاوني سابق بين جماعة من الناس على تخفيف آثار الأضرار التي تنزلها بأحدهم المخاطر •

(وثانيهما): أن عقد التأمين يمثل انضماماً من المستأمن لهذا الأتفاق ،

وكلا الاتفاقين غير قائم ، وقصد التعاون مع عدم قيامها غير موجود ، ولا يثبت التعاون والتبرع شرعاً ، بحيث يترتب عليه أثره من جواز الغرر الواقع فيه ، الا اذا وجدت نية التبرع ، وهذه النية تعرف من صيغة العقد وعبارته ، فأين العقد أو الاتفاق حتى نتعرف على قصد العاقدين فبه الا

ان الأحكام الشرعية لا تبنى على مثل هذه الفروض البعيدة ، وانما تبنى على الواقع الذي يدل عليه الدليل .

فعقد التأمين ، وفقاً لنصوص القانون ينظمه ، ولما يجرى عليه العمل ، ليس اتفاقاً بين عدد كبير من الناس على التعاون والتضامن على تفتيت آثار المخاطر وجبر الأضرار ، لأن طرفين اثنين فقط ، هما شركة التأمين والمؤمن له المعين • فأين اذن ذلك العدد الكثير من الناس الذين اتحدت ارادتهم واتفقت على البذل والتعاون والتضامن ؟ •

ان أحداً من المتعاملين مع شركة التأمين لا يعرف الآخر فضلا عن أن يكو "ن معه اتفاقاً تعاونيا على البر والتقوى •

وأما الانضمام الى هذا الاتفاق فغير موجود فى عقود التأمين ، والموجود فبها هو تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين للمستأمن عند وقوع الخطر المؤمن منه فى مقابل تعهد المستأمن بدفع الأقساط ، فأين التعاون وقصد التبرع من جانب شركة التأمين والمستأمن المعين ،

ولقد قلنا مراراً: ان عقد التأمين ينشىء علاقة واحدة ، هى العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن المعين ، وأن ما يترتب على هذه العلاقة من أحكام وحقوق والتزامات ، فانما تسرى فى حق طرفى هذه العلاقة فقط ، وفقاً نسسية آثار العقود ، وهى قاعدة مسلمة فى الفقه والقانون ، ولم يقل أحد قط: ان العقد الذى تبرمه شركة التأمين مع مستأمن معين يرتب حقوقاً أو يفرض التزامات على غيره من المستأمنين .

وتشبيه العقود التي تبرمها شركات التأمين بالتأمين التبادلي الذي تقوم

به الجمعيات التعاونية ، أو بنظام المعاشات التي تقوم به الدولة تشبيه للشيء بنقيضه ، اذ التأمين التبادلي ليس فيه مؤون ومستأمن ، بل فيه تعاون وتبرع من جميع أعضاء الجمعية لغرض معين ، وهو جبر آثار الأضرار التي تقلع لأحدهم من جراء خطر معين ، فاذا وقع هذا الخطر لأحدهم أخذ ما يعوضه عنه من المال المتبرع به ، لأن شرط الاستحقاق أو الصفة التي علق بها هذا الاستحقاق قد وجدت فيه ، وليس ما يأخذه عوضاً عن الاشتراك أو القسط، وكذلك الحال بالنسبة للمعاشات ونظامها ، فانه نظام يقوم على التبرع لمن تواورت شروط معينة ، وليس فيه قصد للربح ، ومع ذلك فاننا نقول بوجوب النص في أنظمة التأمين التعاوني والمعاشات وغيرها على هذه الصفة ، وهي قيامه على التبرع للغرض المعين .

الأمر الثانى: أن دور شركة لتامين فى عقود التأمين التى تبرمها مع المستأمنين انما هو (دور الوسيط) الذى يجمع أقساطهم وينظم تعاونهم وينوب عنهم •

وهذا كما نرى لا بقل اغراقاً فى الفرض والتقدير عن سابقه ، فشركة التأمين طرف أصيل فى عقد التأمين ، وطرفه الآخر هو المستأمن ، وعقد التأمين لا يتم بين عدد من المستأمنين تنوسط شركة التأمين بينهم حتى ببرموا العقد ، وتكون العلاقة التى يتشئها العقد قائمة بينهم ، وما ترتبه هذه العلاقة من حقوق والتزامات بين شركة التأمين ومن تفاقدت معه وهو المستأمن ، ولا تنفذ آثار هذا العقد فى حق غيره من المستأمنين •

الأمر الثالث: أن مركز الشركة ووضعها بالنسبة للأقساط التي تجمعها من المستأمنين هو مركز الوصي أو الولى الذي يوضع المال تحت وصايته وولايته، فشركة التأمين على هذا التصوير لا تملك ما يدفع لها من أقساط التأمين ، بل يكون أمانة تحت يدها باعتبارها وصياً أو وليا يتصرف لمصلحة القاصر أو المولى عليه .

ولا شك أن هذا نوع بعيد من الفرض والتقدير ، اذ المعروف أن الولاية أو الوصاية تفرض على ناقص الأهلية ، وأنها لا تثبت الا بنص شرعى يثبتها ،

ويبين أحكامها ثم ان الولى والوصى لا يثبت من التصرفات ما تتعارض فيه مصلحته مع مصلحة المولى عليه ، فأين هذه الأحكام فى عقد التأمين ؟ ان عقد التأمين لا فكر فيه لولاية أو وصاية ، وانما تعهد من جانب الشركة بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وتعهد يقابله من جهة المستأمن بدفع أقساط التأمين فى مدة عدم وقوعه ، ثم ان مصالح شركة التأمين متعارضة نماماً مع مصالح المؤمن لهم ، فهى تسعى الى أكر ربح ، وتحاول الافلات من التزاماتها بكل طريق ، والمستأمن يعمل من جانبه على حماية نفسه ، وحفظ حقوقه قبل هذه الشركة ، فكيف يقال : ان الشركة وصى وولى ؟ وهل يعمل الوصى أو الولى لمصلحة نفسه ضد مصلحة القاصر أو المولى عليه ؟

وأما القول بأن شركة التأمين لا تملك ما يدفع لها من أقساط ، بل تضعه أمانة تحت يدها بوصفها وليا أو وصيا على المستأمنين فقول ينافى أبسط انقواعد الشرعية ، ويتجاهل واقع المعاملة وما يرتبه عليها القانون من أحكام، فهناك اجماع بين شراح القانون ، على أن شركة التأمين تتمتع على هذه الأقساط بحق ملكية كاملة تمنح الشركة جميع حقوق المالك ، فاذا كانت هذه هى حقيقة المعادلة كما قصدها العاقدان ، وكما نظمها القانون ، فكيف يحق لمالم الشريعة أن يتجاهل كل ذلك ويؤسس حكمه على أحكام وهمية للمعاملة وآثار غريبة لم يرتبها القانون عليها ؟

وهناك ملاحظة تجدر الاشارة اليها فى هـذا الوضع، وهى أن بعض الباحثين كما بدا من عبارته، يرى اجتماع التعاون مع الربح فهو يرى أن عقود التأمين التى تبرمها شركات التأمين تعد من قبيل التعاون والتضامن مع وجود قصد الحصول على الربح فيها •

وهذا فهم غريب للفقه الاسلامى ، أن التعاون الذى يعد تبرعاً ولا يضر فيه الغرر ، ولا يدخل فيه الربا ، أى لا يعد دفع القليل وأخذ الكثير فيه ربا ، هو التبرع بالمعنى الذى بينه فقهاء الاسلام ، وهو بعنى أن باذل المال لا ينتظر عوضاً مقابلا ، ولا يبغى ربحاً من وراء تبرعه ، فاذا دفع المتعاقد العوض فى مقابل عوض آخر ، وقصد من المعاملة الحصول على الربح فليست

تبرعاً ولا تعاوناً ، لأن القول بذلك جمع بين النقيضين ، اللهم الا اذا فهم التعاون بمعنى آخر غير معنى التبرع فى الاصطلاح الشرعى ، وفى هذه الحال لا يفيد هذا الباحث القول بوجود التعاون فى عقود التأمين ، لأن الغرر يفتقر فى التعاون بالمعنى الشرعى دون غيره ، ولأن اعطاء القليل وأخذ الكثير لا يعد ربا فى التعاون بمعنى التبرع الشرعى ، لا التعاون الذى يجتمع مع القصد للربح وطلب العوض •

# الشبهة الثانية: يسارة الفرر في عقود التأمين لعدم أدائه الى نزاع وخصومة:

يرى بعض الباحثين فى عقود التأمين أن الفرر الذى تتضمنه هذه العقود هو من نوع الفرر اليسير الذى لا يترتب عليه بطلان المعاوضات المالية ، وقد أسس هؤلاء الباحثون القول بيسارة الغرر على ضابط غرب للغرر اليسير ليس له دليل فى الشرع ، ولا سند فى أقوال أحد المجتهدين ، واليك عرض هذه الشبهة ثم ردنا عليها :

#### أولا: عرض هيذه الشبهة

يقول المرحوم الشيخ على الخفيف : « وما فى عقود التأمين من غرر فهو غرر لا يؤدى الى نزاع ، بدليل كثرة تعامل الناس به ، وشسيوعه فيهم ، وانتشاره فى كل مجال نشاطهم الاقتصادى ، وعليه فهو غرر سبير لا يترتب عليه منع ولا حظر ، وقد اتفق الفقهاء على أن اليسير من الغرر لا يترتب عليه منع ولا حظر » •

#### ثانية : الرد على هذه الشبهة

تقوم هذه الشبهة على مقدمتين ، احداهما أن الغرر فى عقود التأمين لا يؤدى الى نزاع ، وقد استدل أصحاب هذه الشبهة على هذه القدمة « بكثرة تعامل الناس به التأمين و شيوعه فيهم ، وانتشاره فى كل مجال نشاطهم الاقتصادى » اذ « ما يظن أنهم يتعارفون عقداً يحوى غرراً يؤدى الى نزاعهم ثم يشيع بينهم ولا يتركونه ، بل المقبول أنهم اذا تعاملوا به فتنازعوا تركوه » •

وهذه المقدمة غير مسلمة ، وما استدل به عليها غير صحيح ، آما عدم تسليمها فدليله ما تغص به المحاكم من قضايا تتعلق بمنازعات فى عقود التأمين، أما القول بأن «هذه المنازعات لا ترجع الى الخلاف فى عنصر من عناصره المجوهرية التى تقوم عليها هذه العقود ، وانما ترجع الى خلاف فى قينام المستأمن بما اشترطه عليه المؤمن من شروط تضمنتها هذه العقود » فهو قول يخالف الواقع ، فالمنازعات التى ترجع الى عدم قيام شركة التأمين بما اشترط عليها القيام به ، وتعسفها فى تفسير بنود العقد ، ومحاولاتها التهرب بأسباب واهية من دفع مبلغ التأمين ، تزيد مرات على المنازعات التى ترجع الى عدم قيام المستأمن بما اشترط عليه من شروط .

وأما عدم صحة ما استدل به على هذه المقدمة ، فلأنه استدلال غريب يخالف الواقع من أحوال الناس • فأداء المعاملة الى النزاع لا يلزم منه حتماً ترك الناس لها حتى يستدل بكثرة تعاملهم بها وشيوعها فيهم ، وانتشارها فى كل مجال نشاطهم على أنها لا تثير خلافاً ولا تؤدى الى نزاع ، فان يبوع الغرر المجمع على تحريمها قد كثر تعامل الناس فى الجاهلية بها ، وشاعت فيهم وانتشرت بينهم ، مع أن الغرر فى هذه المعاملات يؤدى الى النزاع حتماً حتى فى رأى هؤلاء الباحثين •

واذا كان لا يظن بالناس فى حياتهم «أنهم يتعارفون عقداً ــ يحوى غرراً يؤدى الى نزاعهم ثم يشيع بينهم ولا يتركونه » وأن «المقبول أنهم اذا تعاملوا به فتنازعوا تركوه » فلماذا جاءت الشريعة بنصوص آمرة تمنع ما حــوى غرراً من المعاملات ؟ ان الحاجة الى هذه النصوص لا تكون قائمة مادام الناس لا يقلون الا على ما لا يؤدى الى نزاع منها •

## المقدمة الثانية: ما لا يؤدى الى النزاع من الفرر فهو يسي:

المقدمة الثانية التى تقوم عليها هذه الشبهة هى أن ما لا يؤدى الى النزاع من الغرر فهو يسير ، لا يترتب عليه منع ولا حظر ، وقد استدل أصحاب هذه الشبهة على هذه المقدمة بما روى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه أنه قال :

«كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبايمون الثمار فاذا جدها الناس وحل تعاطيهم ، قال المبتاع : انه أصاب الثمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كثرت عنده هـــذه الخصومات: لا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر » وقالوا في وجه دلالة هذا الحديث على المقدمة التي ادعوها « فقد ثبت أن سبب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ما أفضت اليه من الخصام » وأخذوا من ذلك قاعدة عامة مضمونها أن « ما يؤدى الى نزاع من الغرر يمنع ، وما لا يؤدى الى نزاع لا يمنع » وهذه المقدمة بدورها غير صحيحة ، وعدم صحتها تظهر من الأمور الأربعة الآتية :

الأمر الأول: أنْ جميع تعريفات الغرر المؤثر التي قدمناها عن الفقهاء لم تجعل لوقوع النزاع بسببه دخلا في التعريف فليس أداء العرر اليي النزاع جزءًا من ماهية الغرر ، الذي نهى الشرع عنه ، ولا شرطًا في وجوده •

فالغرر عند أهل اللغية « هو الخطير الذي لا يبدري أيكون أم لا يكون » (١) وعند فقهاء الشريعة هو « ما لا يدرى هل يحصل أم لا » (٢) أو « ما طوى عنك وخفى عليك باطنه وسره » <sup>(٣)</sup> أو « ما تردد بين السلامة والعطب » أو « ما شك فى حصول أحد عوضيه » (١) أو « ما لا يدرى أيتم أم لا يتم » (°) أو « الذي استوى فيه طرفا الوجود والعدم » (¹) أو « الذي قد يحصل وقد لا يحصل » (٧) أو « التردد بين جانبين الأغلب منهما » (٨) أو « الذي ينطوي عن الشخص عاقبته » (٩) أو « الذي لا يعرف كل طرف

<sup>(</sup>۱) معجم مقاييس لإبن فارس جـ ٤ ص ٣٨٠

<sup>(</sup>٢) الفروق للقرافي جـ ٣ ص ٣٦٥

<sup>(</sup>٣) شرح مختصر سانن أبي إداود جه ٥ ص ١٧٠٠

<sup>(</sup>٤) مواهب الجليل ج ٤ ص ٣٦٢

<sup>(</sup>ه) مواهب الجليل ج } ص ٣٦٨

<sup>(</sup>٦) مواهب الجليل أ جـ ٤ ص ٣٦٨

<sup>(</sup>٧) مطالب اولی النهی جـ ۳ ص ۳۰۵

<sup>(</sup>٨) التلخيص الحبير في تخريج احاديث الشرح الكبير جـ ٣ ص ٦ طبعة عبد الله هاشم البماني

بالدينة المنورة ، (٩) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير جه ٣ ص ٢ طبعة عبد الله هاشم اليماني

بالدينة المورة •

فيه ما الذي ملك بازاء ما بذل » (١) أو « ما لا يوثق بحصــول العــوض فيه » (٢) أو « ما تردد بين أمرين ليس أحدهما أظهر » (٣) .

فالذى يؤخذ من هذه التعريفات أن أداء الغرر الى النزاع ليس جـزءاً من حقيقة الغرر الذى ورد النهى عنه ، ولا عنصراً جوهريا فيه ، ولا شرطاً فى تحقيقه ،فيكون القول بأن عدم أداء الغرر الى المنازعة يجعله من باب الغرر اليسير الذى لا يؤثر قولا غير صحيح ، لأن هـذه التعريفات كما قدمنا تعريفات للغرر الذى يؤثر فى عقود المعاوضات ما لم يثبت أن الغـرر الذى اشتملت عليه المعاوضة من الغرر المعتفر ، وهو ما لا ينطبق كما سنرى على عقد التأمين .

الأمر الثانى: أن الغرر اليسير الذى لا يترتب عليه منع ولا حظر باتفاق الفقهاء هو ما توافرت فيه العناصر الثلاثة التى قدمناها ، يسارة الغرر ، وعدم قصده ، وضرورة ارتكابه • فمناط تحقق الغرر الذى لا يؤثر فى المعاوضات هو اجتماع هذه العناصر الثلاثة فيه ، وليس عدم ترتب النزاع عليه ، كما يدعى هؤلاء الباحثون •

ولقد أثبتنا عند ضابط الغرر الذي يغتفر في المعاوضات ، أن هذا الضابط لا ينطبق يقيناً على ما في عقود التأمين من غرر ، ذلك أن الغرر في عقود التأمين عرر في الحصول على العوض نفسه ، ولا يمكن القول بأن مثل هذا الغرر يسير غير مقصود ، دعت الضرورة الى ارتكابه ، ولقد رأينا فقهاء المالكية الذين وضعوا ضابط الغرر المغتفر وبينوا عناصره يخرجون منه ما انطوى على غرر في الحصول من المعاوضات ، كبيع الطير في الهدواء ، والحيوان بشرط الحمل .

ولقد رأينا أن ما انطوى عليه عقد التأمين من غرر فى مقدار العوض وأجل الوفاء به ، لا يدخل كذلك تحت ضابط الغرر المغتفر ، لأنه غرر فاحش

<sup>(</sup>۱) فتح العزيز طبعة المشايخ مع المجموع جـ ٨ ص ١٣٤

<sup>(</sup>٢) حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج ج ٢ ص ١٨٥

<sup>(</sup>۱) شرح منتهی الارادات چ ۲ ص ۱۹۵

في القيمة والأجل ، فلا يوجد فيه شرط اليسارة ، ويتعلق بأمن مقصود ، فلايقال والحال كذلك أن متعلقه غير مقصود ، وفوق ذلك كله ، فإن مشل هذا الغرر لا تدعو ضرورة المعاوضة إلى ارتكابه ، لأن مثل هذا القدل لا يصح كما سبق البيان ، الا إذا كنا أمام عقد مشروع في الأصل يترتب عليه من المصالح ثم عرضت ضرورة تقتضى ارتكاب غرر يسير غير مقصود فيه ، وعقد التأمين ليس كذلك ، لأنه غرر في تفسه ، فالخطر ركنه الأساسي وعنصره الحوهري ومحله الذي لا يوجد بدونه ،

الأمر الثالث: أن كثرة النزاع والخصومات الواردة فى الحديث الذى المتجوا به ليس هو العلة فى منع بيع الشمار قبل بدو صلاحها عند القائلين بهذا المنع من المجتهدين ، بدليل أن أحداً منهم لا يقول بجواز بيع الثمار قبل بدو الصلاح اذا لم يؤد هذا البيع الى خصومة أو نزاع ، بل انهم متفقون على المنع فى كل حال ، ومن جهة أخرى فان أحداً من المجتهدين لا يقول بمنع المعاملة التي لا تنطوى على غرر أو جهالة اذا كثر بشأنها الخصام والنزاع ، فشبت أن وقوع النزاع والخصام ليس علة المنع ولا مناط الحظر فى المعاوضات،

فالمعاوضة تجوز اذا خلت من الغرر ، وان أدت الى نزاع ، وتمنع اذا انظوت على غرر وان لم يثر بشأنها نزاع ولا خصام .

ولعل سبب اللبس الذي وقع فيه أصحاب هذه الشبهة هو الخلط بين علة المنع في بيع الثمار قبل بدو صلاحه وحكمته ، فعلة المنع التي يدور معها الحكم وجوداً وعدماً ، وهي ما يتضمنه بيع الثمار قبل بدو الصلاح من غرر، وهو غرر يؤثر في المعاوضة ، لأنه من باب الغرر في الحصول ، أما حكمة هذا المنع فهي ما قد يترتب على هذه المعاملة من نزاع وخصام ، ومن المقرر في أصول الفقه أن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً ، فاذا وجدت العلة ترتب عليها الحكم ، وان انتفت الحكمة ،

واذا انعدمت العلة لم يترتب الحكم ، وان وجدت الحكمة ، فترتب النزاع بيع الثمار قبل بدو الصلاح علة فى جعل الغرر الذى تضمنه هذا البيع علة المنع ، وعلة العلة هى الحكمة ،

ولا يجادل أحد أن البيوع التي وردت كالسنة بمنعها واتفق المجتهدون على أن علة المنع فيها هي الغرر ، هي بيوع يحكم بمنعها وبطلانها سواء وقع نزاع بشأنها أم لم يقع ، وذلك كبيم الطير في الهواء ، والسمك في الماء ، والحمل في الفطن ، وبيع الثمار قبل أن يخلق ، وبيع الملامسة والمنابذة والمنابذة وغيرها ، فهذه البيوع باطلة باجماع المجتهدين ، ولا خلاف بينهم في أن علة البطلان هي الغرر ، ومع ذلك فانها تبطل يقيناً ، ولو لم يترتب عليها نزاع ، ولم تثر بشأنها خصومة بين المتعاملين بها ، ولو كان لوقوع النزاع دخل في العلية لدار الحكم معه وجوداً وعدماً .

الامر الرابع: أننا اذا سلمنا التعليل بالحكمة فليس أداء الغرر الى النزاع والخصام هو الحكمة ، أى العلة الوحيدة للنهى عن بيع الغرر ، بل ان هناك حكمة أخرى جاءت بها السنة ونص عليها العلماء ، وهى تحصين الأموال من الضياع ، وبذلك يكون وقوع النزاع بشأن بيوع الغرر جزء علة وليس علة كاملة .

والحكم يدور مع العلة الكاملة ، لا مع جزئها ، وجوداً وعدماً ، وعلى ذلك فان المنع من بيع الغرر لا يرتفع بارتفاع النزاع بشأنه فقط لبقاء ضياع الأموال بسببه ، فقد جاء فى بعض روايات حديث النهى عن بيع الثمار قبل بدو الصلاح « أرأيت ان منع الله الشرة فبم يستحل أحدكم مال صاحبه ؟ » فهذه الرواية تدل على أن الحكمة فى النهى عن بيع الثمر قبل بدو الصلاح هى أنه أكل لمال أخيه بالباطل ، على تقدير عدم حصول الثمر للمشترى بصفة الصلاح التى تم الشراء على أساسها .

يقول الخطابى: « أصل الغرر ما طوى عنك علمه وخفى عليك باطسه وسره ، وكل بيع كان المقصود منه مجهولا غير معلوم ومعجوزاً عنه غير مقدور عليه فهو غرر ، وذلك مثل أن يبيعه سمكاً فى الماء أو طيراً فى الهواء أو لؤلؤا فى البحر أو جملا شارداً أو ولد بهيمة لم يولد ، أو ثمر شجرة لم تثمر ونحوها من الأمور التي لا يعلم ولا يدرى هل تكون أم لا • فان البيلع يكون مفسوخاً فيها ، وانما نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن هذه البيوع تحصيناً

للأموال من أن تضيع ومنعا للخصومة والنزاع أن يقعا بين الناس فيهـــا ، وأبواب الغرر كثيرة ، وجماعها ما دخل في المقصود منه الجهل » •

والنتيجة التى انتهينا اليها فى الرد على هذه الشبهة أن الغرر فى عقود التأمين ليس من الغرر اليسير بل من الغرر الكثير الذى يترتب عليه الحظر والمنع فى المعاوضات، لأنه يدخل فى تعريف الغرر الذى ورد النهى بمنعه من جهة ، ولعدم انطباق ضابط الغرر اليسير عليه ، من جهة أخرى ، ذلك أن ضابط هذا النوع من الغرر هو يسارته وعدم قصده ، وضرورة ارتكابه ، والغرر فى عقد التأمين لا توجد فيه هذه العناصر ، والقول بأن ضابط الغرر اليسير الذى لا يترتب عليه منع ولا حظر فى المعاوضات هو عدم أدائه الى اليسير الذى لا يترتب عليه منع ولا حظر فى المعاوضات هو عدم أدائه الى وقد ظهر فساده بالدليل .

## الشبهة الثالثة: يسارة الغرر في جانب الشركة لكثرة العقود

## اولاً: عرض هذه الشبهة

ذكر بعض القائلين بجواز العقود التي تبرمها شركات التأمين أن لعقد التي أمين جانبين (أحدهما) جانب العلاقة بين الشركة ومؤمس له معين (وثانيهما) جانب العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم ، وأن الحكم على عقد التأمين شرعاً يجب أن ينظر فيه الى الجانب الثاني دون الأول .

ثم أضاف قوله: « اذا نظرنا الى عقد التأمين من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن كان هذا العقد غرراً ، بل قماراً ومراهنة • أما اذا نظرنا اليهمن جانب العلاقة بين شركات التأمين ومجموع المؤمن لهم كان الغرر فيه يسيراً ، ان لم يكن منتفيا ، وقد بنى ذلك على أن كثرة العقود التى تبرمها شركات التأمين والوسائل العلمية التى تلجأ اليها لحساب الاحتمالات تمكنها من تحديد ما تعطى لمحموع المؤمن لهم من تعويضات ، وما تأخذه منهم من أقساط فى مدة معينة ، تحديداً يقرب من الدقة ، فينتفى بذلك الغرر أو يقل في جانب الشركة •

## ثانياً : الرد على هذه الشبهة

وهذه الشبهة باطلة من وجوه ثلاثة:

(اولها): أن عقد التأمين الذي تبرمه الشركة مع مؤمن له بالذات ، لا ينشىء علاقة بين هذه الشركة ومجموع المؤمن لهم ، بل انه ينشىء فقط علاقة بين هذه الشركة والمؤمن له المعين ، وفقاً لقاعدة نسبية آثار العقود . فالعلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم علاقة مفترضة لا وجود لها فى الواقع .

واذا فرضنا أن مثل هذه العلاقة موجودة لوجب علينا البحث عن مصدرها أو العقد الذي ينشئها ، ثم الحكم على هذا العقد أساس هذه العسلاقة وما ترتبه من حقوق ، وما تفرضه من واجبات على طرفيها ، فعقود التأمين اذن ليس لها الا جانب واحد هو جانب العلاقة التي تنشئها هذه العقود بين شركة التأمين والمؤمن له المعين ، واذا كان الأمر كذلك وجب على الفقيه أن ينظر عند الحكم على عقد التأمين بالجواز أو المنع الى ما ينشئه هذا العقد من علاقة بين طرفيه ، وما يترتب على هذه العالاقة من حقوق والتزامات متبادلة وليس في أصول الاجتهاد الاسلامي ما يجيز لهذا الفقيه أن يؤسس معرفة ما ترتبه مثل هذه العلاقة من حقوق والتزامات متبادلة بين طرفيها ، هذه العرفة التي تعد لازمة لمثل هذا الحكم ،

(ثانيها): اذا سلمنا وجود مثل هذه العسلاقة بين شركات التأمين ومجموع المؤمن لهم فاننا لا نسلم أن الوسائل العلمية المتاحة لشركات التأمين كحساب الاحتمالات وقانون الكثرة ، وقواعد الاحصاء ، تمكن هذه الشركات من تحديد ما تعطى لجماعة المؤمن لهم ، وما تأخذه منهم في مسدة معينة ، تحديداً يمنع العرر والاحتمال ، فقد تحدث كوارث لا تتوقعها شركات التأمين كالحروب والفيضانات والأوبئة وغيرها مما يعرض شركات التأمين للافلاس كما حدث في حالات كثيرة .

(ثالثها): اذا سلمنا أن الغرر في عقد التأمين غرر يسمير في جانب شركة التأمين بسبب كثرة العقود التي تبرمها ، وبفضل ما توافر لدها مسن وسائل علمية لحساب الاحتمالات مكنتها من تحديد ما تعطى لمجموع المؤمن لهم وما تأخذه منهم ، فإن هذا المقد غرراً وقماراً ومراهنة بالنسبة للمستأمن ، كما كان ، ذلك أن الوسائل العلمية التي قضت على الاحتمال والغرر ، أو خففت منه في جانب الشركة ، لم تتوافر للمستأمن المعين ، فلم يقدر والحال كذلك على تحديد ما يعطى هو للشركة وما يأخذ ، فلم يتغير موققه ، وبقى العقد في حقه قماراً ومراهنة كما كان : ذلك أن العرر في عقود المعاوضات يبطل المعاوضة ، ولو كان في جانب واحد ، فإن المستأمن اذا حرم عليه بذل العوض في هذه الحالة حرم على الشركة أخذه ،

واذا حرم عليه أخذ العوض حرم على الشركة بذله له ، وفقاً لقاعدة : « أن ما حرم أخذه حرم اعطاؤه وبالعكس •

والخلاصة أن أصحاب هذه الشبهة اذا سلموا أن المقد يعد غرراً وقماراً ومراهنة بالنسبة للمستأمن في علاقته بشركة التأمين ، فان الحكم يجب أن يبقى كذلك في حقه حتى بعد التسليم بقدرة شركة التأمين على تحديد ما تعطى لمجموع المستأمنين .

وما تأخذه منهم باستعمال الوسائل العلمية المتاحة لها في حساب الاحتمالات ، واستعانتها في هذا الحساب بقانون الكثرة وقواعد الاحصاء ، لأن مثل هذه الوسائل لم تتوافر في جانب المستأمن وبقى بالتالى على حكم علاقته الأصلية مع شركة التأمين ، وقد كانت باتفاق هؤلاء الباحثين غررا وقماراً ومراهنة .

## الشبهة الرابعة : يسارة الفرر ، لأنه متوقع غير مفاجىء : أولا : عرض هذه الشبهة

يرى بعض القائلين أن الغرر في عقود التأمين غرر يسير بالنسبة لشركة التأمين ، فلا يؤثر في العقد بالبطلان والمنع ، واستدل هؤلاء الباحثون على

يسارة الغرر بأن شركة التأمين تتوقع هذا الغرر وتقدره ، وتحسب حسابه ، وتعد له ما يكفى لازالة آثاره ، ورفع ضرره عند وقوعه ، فلم يكن مسن العرر المربك المفاجىء ٠

وظاهر من عرض هذه الشبهة أنها تقوم على أساس التفرقة بين العــرر المفاجيء والغرر المتوقع ، واعتبار الأول من الغرر الفاحش الذي يترتب عليه المنع والحظر بخلاف الثاني ، فانه لا يؤثر في صحة المعاملة .

### ثانياً: رد هـنه الشبهة

وردنا على هذه الشبهة من وجهين :

(أولهما): أن اعتبار المفاجأة أو التوقع مناطأ للتفرقة بين الغمرر الفاحش والغرر اليسير أمر لا دليل عليه في الشرع ولا سند له في أقـــوال المجتهدين ، فهو قول غريب على الفقه الاسلامي . فلقد ذكرنا تعريفات الفقهاء للغور الكثير الذي يؤثر في المعاوضات ، ثم بينا ضابط الغرر اليسير الذي يغتفر فيها ، ولم نجد أحداً مـن المجتهدين يجعــل المفاجأة والتوقع منــاطأ للتفرقة بينهما ، فقد قدمنا عن فقهاء المالكية وغيرهم أن ضابط الغرر الذي يغتفر في المعاوضات ، هو اليسارة وعدم القصد ،وضرورة ارتكابه • فما وجدت فيه هذه العناصر الثلاثة من الغرر ، كان غرراً يسميراً ، لا يؤثر في صحة المعاوضة وان كان مفاجئًا مربكًا • أما ما لا توجد فيه هذه العناصر من الغرر فهو الغرر الفاحش الذي يترتب عليــه المنع والحظــر ، وان ثبت أن المتعاقد قد توقع هذا الغرر وحسب حسابه ، وأعد له مايكفي لازالة ضرره، ودفع آثاره ، فبيوت القمار ومحلات الرهان تتوقع الأخطار التي تقدم عليها، وتحسب حسابها ، وتعد لها ما يفي بجبر الخسارة المترتبة على وقوعها بوسائل تشبه تلك الوسائل التي تلجأ اليها شركات التأمين في حساب الاحتمالات ، ولا يقول أحد بجواز عقد المراهنة والقمار ، ثم ان قصد الدخول فى عقد يعلم المتعاقد ما فيه من غرر وجهالة بحجة أنه قد حسب حساب هذا الغرر وأعد العدة لتلافى آثاره قصد مناقض لقصد الشارع فيبطل ولا يترتب عليه أي أثر •

(وثانيهما): على فرض تسليم أن الغرر في عقد التأمين غرر يسير في جانب الشركة ، لأنها تتوقع هذا الغرر وتحسب حسابه وتعد له ما يفي بجبر ضرره ومحو آثاره ، اعتماداً على حساب الاحتمالات ، والاستعانة في هذا بقانون الكثرة وقواعد الاحصاء ، اذا سلمنا ذلك في جانب الشركة لهذا السبب ، فانه يبقى الغرر الفاحش في عقد التأمين في جانب المستأمن الذي لا يعمل في حقه قانون الكثرة ، ولا تفيده الوسائل العلمية لحسساب الاحتمالات ، وبالتالي لا يدري عند التعاقد مع شركة التأمين مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ ، ومن المعلوم أن الغرر في أحد جانبي المعاوضة يبطلها كما قدمناه عند جميع الفقهاء ،

واذا كان أصحاب هذا القول يسلمون بأن عقد التأمين يعد قماراً ومراهنة بالنسبة للمستأمن المعين في علاقته بشركة التأمين ، لأنه لا يدرى مقدا ما يعطى وما يأخذ ، فان هذا الحكم يبقى لعقد التأمين بالنسبة للمستأمن ، حتى بعد التسليم بقدرة شركات التأمين على توقع الغرر وحسابه ، واعداد ما يفى بمفاجآته ويذهب بضرره ، ذلك أن الوسائل العلمية لتقدير التوقعات وحساب الاحتمالات التى استعانت بها شركة التأمين ، وهي سبب نفى الغرر وعلة تقليله ، لا تعمل في حق المستأمن ، وليست متوفرة لديه ، فلم تكن علة بفي الغرر في حق الشركة موجودة في حق المستأمن المعين ، والحكم لا يوجد بدون وجود علته ،

# الشبهة الخامسة : عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن لحصوله على الأمان مقابل الأقساط :

## أولا: عرض هذه الشبيهة

يقول بعض المجيزين للتأمين: ان عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن ، لأن الاحتمال فيه معدوم ، ويفسرون ذلك بقولهم: ان المعاوضة في التأمين بأقساط ، انما هي بين القسط الذي يدفعه المستأمن ، وبين الأمان الذي يحصل عليه بعد العقد ودون توقف على وقوع الخطر المؤمن منه ، فالمستأمن على هذا التصوير يحصل على العوض دائماً ، لأنه عوض محقق فالمستأمن على هذا التصوير يحصل على العوض دائماً ، لأنه عوض محقق

الوجود عند التعاقد ، وليس احتماليا يتوقف على وقوع الخطر المؤمن منه ، ثم يستدلون على جواز بذل المال بطريق التعاقد فى مقابل الحصول على الأمان بقياس عقد التأمين عقد الاجارة للحراسة ، فان المستأجر يبذل الأجرة فى مقابل الحصول على الأمان ، فكذلك المستأمن يبذل الأقساط فى مقابل الحصول على الأمان ،

يقول الأستاذ مصطفى الزرقا: « ان الغرر المنهى عنه هو نوع فاحش ، بحيث يجعل العقد كالقمار المحض ، اعتماداً على الحظر المجرد في خسارة واحد وربح آخر دون مقابل » ثم يستطرد قائلا « فاذا طبقنا هذا المقياس على نظام وعقده ، وجدنا الفرق كبيراً ، أما بالنسبة الى المستأمن فان الاحتمال فيه معدوم ، ذلك لأن المعاضة الحقيقية في التأمين بأقساط انما هي بين القسط الذي يدفعه المستأمن ، وبين الأمان الذي يحصل عليه ، وهذا الأمان حاصل للمستأمن بمجرد العقد ، دون توقف على الخطر المؤمن منه بعد ذلك، لأنه بهذا الأمان الذي حصل عليه واطمأن اليه لم يبق بالنسبة اليه فرق بين وقوع الخطر وعدمه ، فانه ان لم يقع الخطر ظلت أمواله وحقوقه ومصالحه سليمة ، وان وقع الخطر أحياها التعويض، فوقوع الخطر وعدمه بالنسبة اليه سيان بعد عقد التأمين ، وهذا ثمرة الأمان والأطمئنان الذي منحه اياهما المؤمن نتيجة للعقد في مقابل القسط » ثم يستدل سيادته على جواز بذل المال في مقابل الأمان فيقول : « اننا نحد في بعض النقود القديمة المتفق بين جميع المذاهب الفقهية على شرعيتها ما يشهد لجواز بذل المال بطريق التعاقد بغية الأمان والاطمئنان على الأموال ، ذلك هو عقد الاستئجار على الحراسة، فالأجير الحارس هنا ، وان كان مستأجراً على عمل يؤديه هو التيام بالحراسة، نجد أن عمله المستأجر عليه ليس له أي أثر أو نتيجة سوى تحقيق الأمان للمستأجر على الشيء المحروس ، واطمئنانه الى استمرار سلامته من عدوان شخص أو حيوان يخشى أن يسطو عليه ، فالحارس ليس لعمله أية نتيجة سوى هذا الأمان الذي بذل المستأجر ماله للحصول عليه ، فكذا الحال في عقد التأمين يبذل فيه المستأمن جزءاً من ماله في سبيل الحصول على الأمان من نتائج الأخطار التي يخشاها » •

### ثانياً: الرد على هذه الشبهة

## وهذه الشبهة باطلة من وجوه تسعة :

الوجه الاول: لا نسلم أن الغرر المنهى عنه هو الذى يجعل العقد كالقمار المحض يعتمد على الخطر المجرد ، فى خسارة واحد وربح آخر دون مقابل ، فان هذا نوع من الغرر الذى ورد فيه النهى ، وهو الغرر فى الحصول، أى فى حصول أصل العوض ، وقد تقدم أن الغرر المنهى عنه كما يقع فى حصول أصل العوض ، يقع كذلك فى قدره ، وفى أجله ، وأن الكل مؤثر فى بطلان المعاوضة باتفاق الفقهاء ، وعلى ذلك فاننا اذا سلمنا حدلا خلو عقد التأمين من الغرر فى حصول أصل العوض ، فاننا لا نسلم خلوه من الغرر فى مقداره وأجله كما سنبينه .

الوجه الثانى: القول بأن المعاوضة فى التأمين تحصل بين القسط الذى يدفعه المستأمن والأمان الذى يحصل بمجرد العقد دون توقف على وقوع الخطر المؤمن فيه قول يخالف الواقع من جهتين:

(اولهما): أن الذي يظهر من نص القانون وقصد العاقدين، أن العوض الذي تتعهد شركة التأمين ببذله للمستأمن في مقابل الأقساط همو مبلغ التأمين، عند وقوع الخطر، وليس الأمان المدعى، وعلى هذا اتفقت كلمة شراح القانون الوضعى، وجرى العمل في شركات التأمين.

ومن القواعد المسلمة في مناهج الاجتهاد أن الحكم على عقد ما بالحل أو بالحرمة يجب أن يؤسس على واقع هذا العقد وحقيقته وما قصد العاقدان ترتيبه عليه من حقوق والتزامات متبادلة ، لا على أمور مفروضة لا سند لها من نصوص القانون ، ولا دليل عليها من قصد العاقدين .

واذا كان للفقيه أن يفترض ما ينافى قصد العاقدين فى عقدهما ثم يصدر حكمه بناء على هذا الغرض ، فانه يكون قد حكم فى عقد غير قائم ، موهما أن هذا الحكم ينطبق على العقد الموجود .

ثانيهما: أن نصوص القانون صريحة فى أن التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين التزام احتمالى غيرمحقق ، بمعنى أن تحققه يتوقف على وقوع الخطر المؤمن منه ، وهذا ما اتفق عليه شراح القانون وجرت عليه شركات التأمين فى عقودها مع المستأمنين فكيف يحق للفقيه وهو يتصدى لبيان حكم الشرع فى عقد التأمين أن يفترض أن تعهد الشركة تعهد محقق لا احتمال فيه، وأن المستأمن قد حصل على العوض بمجرد العقد دون توقف على وقوع الخطر ، أليس محض تصور وافتراض يناقض نص القانون وعبارة العقد ، وفصد العاقدين ؟

الوجه الثالث: القول بأن العوض الذي منحته الشركة للمستأمن في مقابل الأقساط هو الأمان والطمأنينة قول يجانب الصواب دلك أن قواعد الشريعة ومبادىء القانون تؤكد أن العوض الذي يجوز أخذ المال في مقابلته يجب أن يكون مالا خرج من ذمة أحد المتعاقدين ، ودخل في ذمة الآخر ، أو عملا قام به أحد العاقدين لنفع الآخر ، كالحراسة والبناء والتعليم والرعى ونقل البضائع مثلا ، وواضح أن الأمان الذي قيل بأن شركة التأمين قد تعهدت ببذله للمستأمنين ليس مالا خرج من ذمة الشركة ودخل في ذمسة المستأمن ، وليس عملا قامت به الشركة لمصلحة المستأمن ، ترتب عليه نفع نه ، كالحراسة للأموال المؤمن عليها ، أو الرعاية الطبية للمؤمن على حياتهم مثلا ، ذلك أن المتعاقد اذا لم يخرج من ذمته مالا ولم يكلف نفسه عملا ، لا يستحق مقابلا ماليا من المتعاقد الآخر لأنه لم يخسر شيئاً يستحق أخذ العوض عنه ،

الوجه الرابع: القول بأن شركه التأمين هي التي تمنح الأمان والطمأنينة للمستأمن في مقابل الأقساط قول غير صحيح لأن الأمان والطمأنينة كالثقة والأمل والرجاء ، احساس وشعور لا يستطيع أحد من البشر منحه لغيره ، فيكون التعهد بمنحه تعهداً بما لا يقدر المتعهد على الوفاء به فيبطل باتفاق الفقهاء كالتعهد باسعاد شخص أو بمنحه الثقة أو الرجا أو الأمل .

واذا قيل بأن شركة التأمين تقدر على منح الأمان بقدرتها على فعل سببه،

وهو تعهدها بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر قلنا: نسلم ذلك ولكنا نقول: ان المقابل للأقساط اذن هو ذلك السبب المقدور، وهو دفع مبلغ التأمين اذا وقع الخطر •

الوجه الخامس: القول بأن الأمان هو العوض الذى منحته شركة التأمين للمستأجر في مقابل الأقساط التي يدفعها ، وان الترام الشركة بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر نتيجة هذا الأمان وثمرته ، قلب للحقائق ، فالواقع أن شركة التأمين قد تعهدت بدفع مبلغ التأمين للمستأمن عند وقوع الخطر ، في مقابل تعهده بدفع الأقساط ، وهذا التعهد من جانب شركة التأمين وان كان احتماليا غير محقق هو الذي منح الأمان للمستأمن ، وجعله يحس بالطمأنينة على عدم وقوع الضرر ، لأن هذا الضرر لو وقع لعوضته شركة التأمين عند ، فالحقيقة هي أن تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر هو سبب الأمان ، وليس نتيجة لمنحه ولا ثمرة للحصول عليه فكان مبلغ التأمين هو مقابل الأقساط ، وكان الأمان ثمرته وغايته .

الوجه السادس: أن قياس عقد التأمين على عقد الحراسة ، فى أن الأمان فى كل منهما يقابل بمال هو الأجرة فى عقد الحراسة ، والأقساط فى عقد التأمين ، قياس فاسد لسبين :

(السبب الأول): أن الأجرة التي بذلها المستأجر في عقد الحراسة انما هي في مقابلة العمل الذي قام به الحارس ، وليس في مقابل الذي أحس به المستأجر في مدة الأجارة .

والحراسة عمل له قيمة مالية يبذلها الحارس وتفوت عليه كسباً كان يمكنه الحصول عليه ولو لم يحبس نفسه لحراسة مال المستأجر مدة الحراسة فاستحق عوضاً عن ذلك •

ومما يدل على أن الأجرة في مقابلة العمل لا الأمان أمور ثلاثة :

(اولها): أن الحارس يستحق الأجرة المتفق عليها اجماعاً ، ولو فات

الأمان بسرقة المال المحروس أو هلاكه ، لأن العوض المقابل للأجـرة هو الحراسة وقد قام بها دون تقصير .

(وثانيها): أن الحارس يستحق هذه الأجرة اذا قام بالحراسة ، ولو ادعى المستأجر أنه لم يحس قط بالأمان في مدة حراسته لأن الأجسرة في مقابل الحراسة لا الأمان •

(وثالثها) أن الحارس لا يستحق الأجرة المتفق عليها اذا لم يقم بالحراسة على الوجه المتفق عليه ، ولو وجد الأمان فى جانب المستأجر وسلم المال المحروس ، ذلك أن الأجرة فى مقابلة عمل الحراسة ولم يقم به ، لا فى مقابلة الأمان .

وبذلك ثبت يقينا أن مناط استحقاق الأجرة هو العمل لا الأمان ، فلم يكن مبذولا فيه ، فاذا طبقنا هذا على شركة التأمين ، تأكد لنا ما قلناه من أن القياس على عقد الحراسة قياس مع الفارق ، فشركة التأمين لم تقم بالعمل قط في سبيل منح الأمان كما فعل الحارس ، واذا قيل بأنها قامت بعمل هو تعهدها بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر ، قلنا : اذن يكون مبلغ التأمين الذى تعهدت به هو المقابل للأقساط التي تعهد بها المستأمن ، فهناك تعهدان متقابلان في عقد التأمين : تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر ، وتعهد المستأمن بدفع الأقساط ، فاذا كان مبلغ الأقساط وهو محل التزام المستأمن حو العوض من جانبه ، كان مبلغ التأمين وهو محل التزام شركة التأمين حو العوض المقابل من جانبها ،

أما الأمان فهو غاية المستأمن من عقد التأمين والثمرة التي يحصل عليها من ورائه ، غير أن ثمرة العقد وغايته ليست هي العوض الذي يقابل بالمال فيه ، بل ترتب عليه الأمان وكان سبباً فيه كما تقدم .

السبب الثانى: أن أصحاب هذه الشبهة لم يقولوا بموجب هذا القياس ، ذلك أن موجبه أن شركة التأمين لا تلزم بتعويض المستأمن عند هلاك المال المؤمن عليه فى مدة العقد ، بسبب لا يد لها فيه ، قياساً على الحارس

فانه لا يضمن المال المحروس عند هلاكه في هذه الحالة ، مادام الأمان هو العوض الذي تعهد ببذله كل منهما ، وقد وفي بالتزاماته من وقت العقد ، ولا خلاف في ذلك بالنسبة لشركة التأمين عند أصحاب هذه الشبهة ، فانهم يقولون : أن المستأمن قد حصل على الأمان الذي منحته له شركة التأمين من وقت العقد دون توقف على وقوع الخطر ، وأن وقوع الخطر ليس بسبب من جانب الشركة ، غير أنهم لم يقولوا بموجب القياس ، بل ألزموا شركة التأمين بتعويض المستأمن عما لحق المال المؤمن عليه من ضرر تتيجة وقوع الحادث مع أن وقوعه لم يكن بسبب من جانبه ، لأنه وفي بما التزم به من حين العقد ، وهو منح الأمان للمستأمن كما قلنا ،

الوجه السابع: اذا سلمنا أن الأمان هو العوض المقابل لأقساط التأمين وأن هذا الأمان حاصل للمستأمن فى الحالين: حال وقوع الخطر وحال عدم وقوعه ، فانه لا يلزم منه نفى الغرر والاحتمال ، بل لازال الاحتمال قائماً والغرر موجوداً ، لأن غاية ما يفيده هو القول بأن المستأمن يعرف عند التعاقد مقدار ما يأخذه فى الحالين ، لأنه يأخذ الأمان فيهما .

اما في حالة عدم وقوع الخطر فالأمان حاصل له بسلامة أمواله وحقوقه ومصالحه ، واما في حالة وقوعه فالأمان حاصل له بقيام مبلغ التأمين باحيائها، ويبقى بعد ذلك أن هذا المستأمن لا يعرف عند التعاقد مقدار ما يبذل عوضاً لهذا الأمان ، لأن معرفة هذا المقدار تتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه، فان وقع كان ما بذله من الأقساط في مقابل الأمان قليلا ، وإن لم يقع كان ما بذله منها في مقابل الأمان كثيراً . ذلك أن الحادث المؤمن منه قد يقع بعد دفع قسط واحد فيقوم مبلغ التأمين باحياء الأموال والحقوق والمصالح بعد دفع قسط واحد فيقوم مبلغ التأمين باحياء الأموال والحقوق والمصالح التي أضيرت من جراء وقوعه ، ويكون المستأمن قد دفع في هذه الحالة مقابل هذا الأمان ، والنتيجة هي أن المستأمن وأن استطاع الأقساط كلها في مقابل هذا الأمان ، والنتيجة هي أن المستأمن وأن استطاع أن يعرف مقدار ما يأخذ من شركة التأمين في حالة وقوع الخطر وفي حالة عدم وقوعه ، وأن ما يأخذ من شركة التأمين في حالة وقوع الخطر وفي حالة عدم وقوعه ، وأن ما يأخذ من شركة التأمين في حالة وقوع الخطر وفي حالة عدم وقوعه ، وأن ما يأخذ من شركة التأمين في حالة وقوع الخطر وفي حالة عدم وقوعه ، وأن ما يأخذه هو الأمان في الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد وقوعه ، وأن ما يأخذه هو الأمان في الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد وقوعه ، وأن ما يأخذه هو الأمان في الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد وقوعه ، وأن ما يأخذه هو الأمان في الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد وقوعه ، وأن ما يقد التعاقد وقوعه ، وأن ما يأخذه هو الأمان في الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد و

مقدار ما يبذل من أقساط فى مقابلة هذا الأمان ، وهو غرر من المقدار يمنع صحة المعاوضة باتفاق المجتهدين كما تقدم .

ولقد قال بعض هؤلاء الباحثين: ان المستأمن يعرف مقدار كل قسط فينتفى بذلك الغرر، ويندفع الاحتمال، وهذا غير صحيح، فان المقابلة للأمان ليس قسطاً واحداً، بل عدة أقساط، والمستأمن وان عرف عند التعاقد مقدار القسط، الا أنه لا يعرف عدد الأقساط التي سيدفعها في مقابل الأمان، لأن معرفة ذلك تتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه.

الوجه الثامن: القول بأن المعاوضة تتم بين القسط الذي يدفعه المستأمن والأمان الذي تمنحه شركة التأمين ، وأن المستأمن لا يبقى لديه بعد حصوله على هذا الأمان فرق بين وقوع الخطر وعدم وقوعه ، فوق أنــه محض تصور وخيال ، يناقضه ما قدمناه من أن وقوع الخطر الذي يتوقف عليه حصول المستأمن على مبلغ التأمين ، في التأمين على الأشخاص قد يكون مرغوباً فيه ، لأنه يعطى المستأمن الحق في الحصول على مبلغ التأمين ، دون أن يكون هذا المبلغ لازماً لاصلاح ضرر أصابه من جراء وقوع الخطر ، لأنه حادث سعيد كما قلنا ، في حين أن عدم وقوع هذا الخطر غير مرغوب فيه ، لأنه يفوت على المستأمن أقساط التأمين التي دفعها رغبة في الحصــول على مبلغ تأمين أكبر منها ، ولا يمكن القول والحال كذلك أن عدم وقوع الخطر في هذه الحالة مصلحة للمستأمن ، لبقاء أمواله ومصالحه وحقوقه سليمة ، فهذا غير صحيح ، لأن القرض أن وقوع الخطر لا بترتب عليه ضرر بهــــذه الأموال والحقوق ، فوقوع الخطر وعدم وقوعه سواء بالنسبة لهذه الأمــوال والحقوق والمصالح ، ولكنه ليس كذلك بالنسبة للمؤمن له ، لأن وقوعه يمنحه مبلغ التأمين الذي بذل الأقساط في مقابلته ، وأملا في الحصول عليه ، وعدم وقوعه يفقده هذا المبلغ ويجعل الأقساط التي دفعها في مقابلته خسارة

وبناء على هذا التصوير الصحيح لا يكون وقوع الخطر وعدم وقوعه سواء ، ولا يكفى القول بأن العوض الذي حصل عليه المستأمن في مثل هذه الأحوال هو الأمان من عدم وقوع الخطر ، لأن هذا الخطر على العكس من ذلك ، قد يكون مرغوب الوقوع لما قدمنا ، وهذه بعض تتائج الاغراق فى التصور والخيال عند اصدار الأحكام الشرعية على عقد التأمين الذي تبرمه شركات التأمين مع الأفراد •

ومما يؤكد بطلان القول بأن الأمان هـ و العوض الذي تمنحه شركة التأمين ويحصل عليه الستأمن ، وأن وقوع الخطر وعدم وقوعه في ظرهذا المستأمن بعد حصوله على الأمان سواء ، ما يصرح به شراح القانون الوضعي من أن وظيفة التأمين على الأشخاص هي الادخار وتكوين رءوس الأموال لأن المستأمن في هذه الحالة لا يؤمن من خطر يترتب على وقوعه ضرر ببدنه أو ماله ، ويريد الحصول على مبلغ التأمين لترميم آثاره ، لأنه لو فعل لكان ما أخذه من مبلغ التأمين مساوياً للضرر الذي أصابه دون زيادة ، كما هو الحال في التأمين على الأشياء ، ولم يؤد التأمين الى ادخار ولا الى تكوين رأس مال ، بل ان المستأمن في هذه الأنواع من التأمين يعلق الحصول على مبلغ التأمين على حادث احتمالي ، ان وقع كسب مبلغ التأمين ، وهو مسلغ مبلغ التأمين على حادث احتمالي ، ان وقع كسب مبلغ التأمين ، وهو مسلغ كيو بالنسبة لما دفعه من أقساط ، وان لم يقع خسر ما دفعه من الأقساط دون أن يأمن شـيئا أو يطمئن على شيء ، لأن القرض أنه ليس هناك ما يوجب الخوف والجزع حتى يدفع الأقساط في مقابل الحصول على الأمن منه والطمأنينة على عدم وقوعه ،

الوجه التاسع: أن الأمان لو كان هو العوض الذي التزمت شركة انتأمين ببذله للمستأمن في مقابل الأقساط لاستحال على شركة التأمين الوقاء بهذا الالتزام، عند وقوع الخطر المؤمن منه، وهلاك المال المؤمن عليه واستحالة الوفاء بمحل الالتزام التعاقدي، يترتب عليه فسخ العقد باتفاق شراح القانون الوضعى وفقهاء الشريعة •

ويترتب على هذا الفسخ عدم استحقاق شركة الثامين للأقساط فيسما يستقبل من الزمان، دون التزامها بتعويض المستأمن عما لحقه من خسارة يسبب هلاك المال المؤمن عليه ، لأن فوات الأمان بوقوع الخطر الذي ترتب

عليه هلاك المال المؤمن عليه كان بسبب لا يد للشركة فيه ، فلم تكن مقصرة في عدم الوفاء بالتزامها الناشىء من العقد ، وعلى ذلك يكون الزام شركة النأمين بتعويض المستأمن عما هلك من ماله بسبب وقوع الخطر لاسند له لا فى الفقه ولا فى القانون ، اذا جرينا على أن محل التزام شركة التأمين هو منح الأمان فقط ، لأنها منحت المستأمن هذا الأمان بمجرد العقد ، ولم يكن فوات الأمان بسبب وقوع الخطر بتقصير منها حتى نوجب عليها العوض .

# الشبهة السادسة : عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن لرضاه بالفرر الشبهة

يذكر بعض القائلين بجواز التأمين أن عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن ، لأن عملية التأمين بالنسبة له نفع محض ، ان نزل به الخطر ، لأنه يأخذ من شركة التأمين أكثر مما أعطى من الأقساط ، وأما اذا لم ينزل به الخطر فى مدة التأمين فانه يكون قد حصل على الأمن فى مقابل ما دفعه من أقساط يعرف مقدارها ويدفعها طواعية واختياراً ، وبرضا ومسرة بالسلامة التى كان ينشدها طوال مدة التأمين ، وذلك ما لا يجتمع معه غبن ولا غرر •

#### 

ويجاب عن هذه الشبهة بأجوبة ثلاثة :

الجواب الأول: ان القول بأن الأمان هو العوض الذي يحصل عليه المستأمن في مقابل أقساط التأمين ، فوق أنه محض تصور وافتراض ينافى ما ظهر من قصد العاقدين في العقد ، فهو قول غير مسلم ، لأن الأمان ليس مالا يخرج من ذهة شركة التأمين ، ويدخل في ذمة المستأمن فيزيد من عناصرها الايجابية ، وليس عملا تقوم به شركة التأمين لمصلحة المستأمن كالحراسة مثلا ، وهو فوق ذلك احساس وشعور لا تملكه شركة التأمين ، ولا تستطيع بثه في نفس المستأمن ، وقد تكلمنا في ذلك مفصلا فيما تقدم .

الجواب الثانى: ان الاستدلال على نفى الغرر فى عقد التأمين بالقول بأن المستأمن يأخذ أكثر مما أعطى فى حالة وقوع الخطر، ويأخذ الأمان فى مقابل

الأقساط في حالة عدم وقوع الخطر ، مع التسليم بأن الأمان يصلح عوضًا مانيا فيعقد التأمين ، وأنه يقابل الأقساط ويساويها ، استدلال ينتج نقيض المقصود ، ذلك أن المستأمن على هذا القدول لا يدرى عند التعاقد ان كان سيأخذ أكثر مما أعطى أم لا يأخذ الا مقدار ما أعطى فقط ، وهو الأمان من وقوع الضرر ، اذ أن معرفة ذلك تتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه ، فان وقع الخطر أخذ المستأمن أكثر مما أعطى ، وان لم يقع أخذ مقدار ما أعطى فقط (لأننا فرضنا جدلا أن الأمان يقابل الأقساط ويساويها) وهدا هو الغرر ، وبعبارة أوضح : اذا وقع الخطر بعد أن دفع المستأمن قسطا واحداً مثلا فانه يأخذ مبلغ التأمين وهو أكثر من القسط قطعاً ، وأما اذا لم يقسم الخطر فانه يكون قد دفع الأقساط كلها في مقابل الأمان من وقوع الضرر بأمواله وحقوقه ومصالحه ، فهو يحصل على الأمان في الحالين ، في حالة عدم وقوع الخطر ، وذلك ببقاء أمواله ومصالحه سليمة ، وفي حالة وقــوعه ، بقام التأمين باحياء ما هلك من هذه الأموال والحقوق والمصالح ، غير أن ثمن الأمان أو مقابله ليس واحداً في الحالين ، فهو في حالة عدم وقوع الحادث المؤمن منه أكثر منه في حالة وقوعه ، لأن المستأمن يدفع جميع الأقســـاط في مقابل الأمان في حالة عدم الوقوع ، ويدفع قسطاً واحداً أو أكثر في مقابله فى حالة الوقوع • فيكون مقدار العوض الذى يبذله فى الحصول على الأمان غير معروف عند التعاقد ، وهو غرر في المقدار يبطل المعاوضة كالعسرر في الحصول على ما قدمنا •

الجواب الثالث: لا نسلم أن الغبن والغرر لا يجتمعان مع الرضى والطواعية والاختيار والمسرة ، فمن المبادىء المسلمة عند جميع المجتهدين أن الرضا بالغرر فى المعاوضة لا يصححها بدليل أن المقامر والمرهن ومن يشترى الحمل فى بطن أمه ، وضربة القانص ، راض بالمعاوضة مختار للغرر والجهالة، ومع ذلك فهذه معاوضات باطلة باجماع ، والصحيح أن صحة المعاوضة تناط بالأمرين معا الرضا بالمعاوضة وخلوها عن الغرر والجهالة ، فاذا انتفى واحد منهما فى المعاوضة بطلت ، وان وجد الآخر ، ولقد تقدم القول بأن العلم بمحل التعاقد شرط فى صحة الرضا به ، وأن الرضى بما لا يعرفه الراضى الذى يعتد به فى نظر الشرع وان سمى رضى فى الظاهر ،

## المطلب الثاني: الشبهة الواردة على دليل القمار والمراهنة

قدمنا أن الدليل الثانى على تحريم العقود التى تبرمها شركات التأمين هو أن هذه العقود تنضمن القمار ، والمراهنة ، ولما كان كل من القمار والمراهنة حراماً باتفاق الفقهاء كانت عقود التأمين كذلك .

ولما كانت المقدمة الثانية من هذا الدليل وهي أن عقود القمار والمراهنة حرام مسلمة بالاتفاق عند الفقهاء ، فاننا لم نشغل أتفسنا بالاستدلال عليها • أما المقدمة الثانية من هذا الدليل ، وهي أن عقود التأمين تتضمن القمار والمراهنة فقد أثبتناها بأمرين :

( اولهـما ) : دخول عقود التأمين تحت تعريف كل من القمار والمراهنة، وهذا يعنى أن حقيقة هذه العقود واحدة •

(وثانيهما): توافر الخصائص الجوهرية لعقود المعامرة والرهان في عقود التأمين ، وقد اعترض القائلون بجواز عقود التأمين على المقدمة الثانية من هذا الدليل ، وهي أن عقود التأمين تعد قماراً ومراهنة ، بعدة شبه تقوم كلها على أساس واحد ، وهو وجود الفارق المؤثر بين عقود التأمين من جهة، وعقود القمار والمراهنة من جهة أخرى ، وسوف نذكر هذه الشبه ثم نجيب عليها واحدة واحدة :

## الشسيهة الأولى

#### اولا: عرض هذه الشسبهة

حاصل هذه الشبهة هي أن المراهنة كالقمار لعب بالحظوظ تضيع في التلهي به أوقات المقامر والمتراهن ، فيقتل بذلك فاعليته ونشاطه .

والرد على هذه الشبهة هو أن اللعب والتلهى وضياع الوقت ليس هو الوصف المؤثر فى الحكم • فتحريم الشارع للرهان والمقامرة ليس لما فيهما من لعب وتلهية وضياع للوقت ، فهذه كلها حكم النهى ، أما سبب التحريم وعلته فهو أن كلا من المتراهنين أو المقامرين لا يعرف عند التعاقد مقددار ما يعطى وما يأخذ ، لأن ذلك يتوقف على حادث احتمالي فنتيجة العقد اذن خسارة في جانب وكسب في جانب آخر •

ومما يدل على أن العلة فى تحريم القمار والمراهنة هى الاحتمال والغرر ، وليس اللعب والتلهى وضياع الوقت أمران :

(أولهما): أن المجتهدين يقررون بطلان صور من المعاملات على أنها قمار ومراهنة وليس فيها مجال للعب والتلهى وتضييع الوقت ، بل لما فيها من احتمال الربح في جانب والخسارة في جانب آخر ، أي لما فيها من الغرر والاحتمال ، فلو كان اللعب والتلهى وضياع الوقت هو العلة أو جزء العلة لما حكموا ببطلان هذه المعاوضات وعللوا البطلان بما فيها من قمار ومراهنة ، واليك بعض هذه العبارات :

يقول ابن عابدين صاحب الحاشية على مذهب أبى حنيفة رضى الله عنه : « وفى الفتح أن البيع بالرقم فاسد ، لأن الجهالة تمكنت منه فى صلب العقد ، وهى جهالة الثمن بسبب الرقم وصارت بمنزلة القمار للخطر الذى فيه أنسه سيظهر كذا وكذا ، وجوازه فيما اذا علم فى المجلس بعقد آخر هو التعاطى كما قاله الحلواني » .

ويقول أيضاً عند ذكر البيوع الفاسدة: « وضربة الغائص والملامسة والمنابذة ، والقاء الحجر ومعنى النهى ما فى كل من الجهالة وتعليق التمليك بالخطر ، فانه فى معنى: إذا وقع حجرى على ثوب فقد بعنه منك أو بعتليه بكذا ، أو إذا لمسته أو نبدته ، وهى بيوع الجاهلية ، فكانت قماراً بسبب تعليق التمليك بأحد هذه الأفعال » •

وجاء في فتح البارى بعد ذكر الصور المختلفة لبيوع الجاهلية من الملامسة والمنابذة : فهذا من أبواب القمار •

ويقول ابن رشد المالكى: « وأما بيع الحصاة فكانت صورته عندهم أن يقول المشترى: أى ثوب وقعت عليه الحصاة من يدى فقد وجب البيع ، وهذا قمار » ثم يقول بعد ذكر بقية بيوع الجاهلية كالملامسية والمنابذة والمضامين والملاقيح ، « فهذه كلها بيوع جاهلية متفق على تحريمها ، وهى محرمة من تلك الأوجه التي ذكرناها ، أى القمار وجهالة الأجل .

وجاء فى الفروع: « وجوز شيخنا بيع الصفة والسلم حالا ان كان فى ملكه قال: وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام: لا تبع ما ليس عندك و فلو لم يجز السلم حالا لقال: لا تبع هذا سواء كان عنده أو لا ، وأما اذا لم يكن عنده ، فانما يفعله لقصد التجارة والربح ، فيبيعه بسعر ، ويشتريه بأرخص ويلزمه تسليمه فى الحال ، وقد يقدر عليه وقد لا وقد لا تحصل له تلك السلعة الا بشن أعلى مما تسلف فيندم وان حصلت بسعر أرخص من ذلك ندم المسلف ، اذ كان يمكنه أن يشتريه هو بذلك الثمن فصار هذا من نوع الميسر والقمار والمخاطرة ، كبيع الآبق والبعير الشارد يباع بدون ثمنه ، فان حصل ندم البائع وان لم يحصل ندم المشترى، وأما مخاطرة التجارة فيشترى السلعة بقصد أن يبيعها بربح ويتوكل على الله تعالى فى ذلك ، فهذا الذي أحله الله » •

فهذه النصوص جميعها تدل على أن المقامرة تدخل فى البيوع ، وهى جد لا لعب فيه ، لأن مناط التحريم فى المقامرة هو الاحتمال والخطر الذى يجعل أحد المتعاقدين كاسباً والآخر خاسراً ، لا اللعب والتلهى وضياع الوقت، وان كانت هذه مفسدة تترتب على القمار غالباً .

(وثانى الأمرين): اللذين يدلان على اللعب والتلهى وضياع الوقت ليس هو مناط النهى فى القمار والمراهنة أن أحداً من المجتهدين لا يقول بأن ما اشتمل على اللعب والتلهى وضياع الوقت من التصرفات التى لا ربا فيها ولا غرر قمار ومراهنة أو تحرم حرمة القمار والمراهنة لاشتراكها فى

علة الحكم ، وهى اللعب والتلهى وضياع الوقت ، فالعلة التى يدور معها الحكم فى الرهان والمقامرة وجوداً وعدماً هى ما فيهما من الاحتمال فى كسب أحد العاقدين ، وخسارة المتعاقد الآخر .

الشبهة الثانية : أن القمار والراهنة آفات خلقية وأدوات اجتماعية وشلل للقدرة المنتجة في الانسان :

#### اولاً: عرض هذه الشبهة

يقول أصحاب هذه الشبهة: ان القرآن الكريم وصف القمار بأنه حبالة من حبائل الشيطان ووسيلة من وسائله ، يوقع بها بين الناس العلمات والبغضاء ويلهيهم بها عن ذكر الله وعن الصلاة « وهذه آفات خلقية وأدواء اجتماعية وشلل للقدرة المنتجة في الانسان » وليس في عقد التأمين شيء من ذلك •

### ثانياً: الرد على هذه الشبهة

والرد على هذه الشبهة هو أن ايقاع العداوة والبغضاء بين الناس والصد عن ذكر الله وعن الصلاة ،وشلل القدرة المنتجة في الانسان بضياع أوقاته في القمار ، وغير ذلك من الآفات الخلقية والأدواء الاجتماعية ، كل هذه حكم للنهى عن القمار والمراهنات ، وبيان للمفاسد والمضار المترتبة عليهما ، وليست علة التحريم أو الوصف الذي يناط به النهى ، فالوصف المؤثر في التحريم والنهى هو الغرر ، والاجتماع ، الذي يترتب عليه كسب أحد العاقدين وخسارة الآخر ، فهذا هو الوصف الذي يدور معه الحكم وجوداً وعدماً ، فاذا وجد احتمال الكسب في جانب والخسارة في جانب آخر في المعاملة حرمت ، ولن يترتب عليها عداوة ولا بعضاء ، واذا وجدت العداوة والبغضاء مع معاملة لا غرر فيها ولا احتمال فانها لا تكون قماراً ولا يطبق في شأنها حكم القمار .

والدليل على ذلك أن المجتهدين متفقون على أن القمار حرام وان لم يصد المقامرين عن ذكر الله وأداء الصلاة ، وهل يجوز القمار اذا ظمت بيوته بطريقة لا تضيع وقت المقامرين كما هو واقع الآن ، بحيث يستطيع المقامر

أو المتراهن أن يدخل فى المقامرة أو الرهان بمكالمة تليفونية (هاتفية) لا تأخذ أكثر من دقيقة واحدة ، فليس على المتراهن الا أن يقول : أراهن على الحصان فلان مثلا بعشرة جنيهات اذا أراد المراهنة فى سباق الخيل ان هذا المراهن لا يضيع فى ذلك وقته ، ولا يتلهى به عن أداء عمله أو أعماله ، ولا تصده هذه الكلمة عن ذكر الله وأداء الصلاة ، ومع ذلك فان هذه المراهنة حرام بلا ريب ولا مراء ٠

ان هذه المفاسد تحصل غالباً فى عقود الرهان والمقامرة ، ولكن التحريم يثبت لهما فى الحالات التى تتخلف فيها هذه المفاسد لوجود احتمال الكسب لأحد العاقدين والخسارة للآخر ، وهو أكل لمال الغير بالباطل ، فالنهى عسن الزنا وتوقيع العقاب على الزانى لصيانة الأنساب ، لأن الزنا يؤدى الى مفسدة اختلاطها ، ولم يقل فقيه قط بقصر التحريم فى الزنا على الحالات التى يؤدى فيها الى ذلك ، بخلاف الحالات التى يثبت فيها يقيناً عدم اختلاط النسب كأن تكون المزنى بها صغيرة أو كبيرة لا تنجب أو استعملت مانعا من موانع الانجاب •

والربا حرام لما يؤدى اليه من قعود المرابى عن العمل والانتاج ، واستغلال حاجة الفقير والمحتاج ، ولم يقل أحد: ان الحكم يدور مع هذه الحكم وجودا وعدما ، بل يدور مع العلة للربا المعروفة المحددة عند جميع الفقهاء ، فاذا كان الله عز وجل يقول: « انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة » (١) فهل يقول مجتهد: ان الخمر تحل اذا انتفت العداوة والبغضاء ، ولم يحصل على نكر الله وعن الصلاة ؟ ان الخمر تحرم على كل حال ، لما فيها من اسكار يفسد العقول ، سواء ترتب على الاسكار العداوة والبغضاء أم لا ، وسواء صد الاسكار عن ذكر الله وعن الصلاة أم لا ؟ وكذلك الحال في الميسر فانه يحرم لما فيه من أكل أموال الناس بالباطل دون مقابل مسن مال يخرج من ذمة ويدخل في ذمة أخرى ، أو عمل جهد يبذله المقامر أو

<sup>(</sup>۱) سورة المائدة 🖟 🐧

المتراهن، ولو نظمت صالات القمار وبيوت الرهان، واستعملت في هذا التنظيم وسائل العلم الحديث، بحيث لا يضيع في الرهان والقمار وقت، ولا توجد بين المتراهنين أو المقامرين عداوة ولا بغضاء لأنه (لا يعرف بعضهم بعضاً حتى يكن له هذه العداوة وتلك البغضاء) فأن التحريم يبقى والنهى يستمر لأن علة التحريم علة اقتصادية وهي الدخول في المعاوضة على أساس العرر والاحتمال، بحيث تكون نتيجتها ربحاً في جانب، وخسارة في جانب آخر، يترتب عليه عداوة وبعضاء، وكون الاشتغال بها يصد عن ذكر الله وعن الصلاة، ويضيع الوقت بدلا من التوجه الى الانتاج أمر غالب، لكنه نيس المناط الذي يناط به الحل والحرمة، لأنه ليس وصفاً ظاهراً منضبطاً تدور معه الأحكام،

ان أحداً من المجتهدين لا يقول بأن من شرب الخمر أو لعب الميسر لا يترتب على فعله حرمة ، ولا نحكم عليه بالعقاب في شرب الحمر ولا بالبطلان في عقد الميسر الا اذا ثبت أن هناك عداوة وقعت ، أو صلاة تركت أو ذكرا واحاً فات .

والخلاصة أن أداء الميسر الى العداوة والبغضاء والصد عن ذكر الله وعن الصلاة وضياع الوقت في التلهى به ، وعدم أداء التأمين الى ذلك ليس فارقا مؤثراً في الحكم ، لأنه ليس علة التحريم في عقود الرهان والمقامرة ، وانسا العلة ما في هذه العقود من غرر واحتمال وخسارة في جانب وكسب في الجانب الآخر ، وهذه العلة موجودة في عقود التأمين كما قدمنا ، ولا يغير من هذا الحكم أن القمار والمراهنة تترتب عليهما من المفاسد والآفات والأضرار ما لا يترتب على عقود التأمين ، لأن الاشتراك في العلة يكفى ، ولا يضر الاختلاف في الحكم ،

## الشبهة الثالثة: عقد التأمين يقوم على اساس ترميم آثار الكوارث

أولاً: عرض هذه الشــبهة

يقول أصحاب هذه الشبهة: ان عقد التأمين يقوم على أسساس ترميم الكوارث التي تصيب الإنسان في نفسه أو ماله في مجال نشساطه العملي،

ومن ثم فان التأمين يمنح المستأمن الأمان من أضرار هذه الكوارث قبل وقوعها ، بخلاف عقدى القمار والمراهنة فليس فيهما ترميم لآثار المخاطر بعد وقوعها ولا أمان من أضرارها بعد الوقوع •

وهذا الفارق يرجع الى أن الخطر الذى يتوقف عليه حصول المستأمن على ملغ التأمين كارثة يترتب عليها ضرر ببدن المستأمن أو ماله ، ومن ثم يكون مبلغ التأمين لازماً لترميم آثارها ، أما الخطر الذى يتوقف عليه حصول المقامر أو المتراهن على مبلغ القمار والمراهنة ، فانه لا يترتب على وقوعه ضرر بمال المقامر أو المتراهن أو بدنه ، ومن ثم لم يكن مبلغ القمار أو المراهنة لازما لترميم آثاره ، فهذا فارق مؤثر يمنع من قياس عقد التأمين على عقدى القمار والمراهنة عند أصحاب هذه الشبهة ٠

## ثانياً: رد هـنه الشبهة

وردنا على هذه الشبهه هو أن الأمان من أضرار الكوارث قبل وقوعها وترميم آثارها بعد الوقوع أمر لا يؤثر في المعاوضة بالحل والتحريم لأمور:

(اولها): أن توقع الضرر من حادث معين لا يجيز لمن توقع هذا الضرر أن يعقد معاوضة محرمة لما تنظوى عليه من ربا أو غرر أو قمار ، بغية اصلاح هذا الضرر ، لأن الشارع وان أوجب عليه أن يتوقى المخاطر ، وأن يعد العدة لتلافى آثار ما يتوقعه منها ، الا أنه بين الوسائل التي تؤدى الى هذه الغاية ، وهي الأسباب الجائزة ، ولم يبح الوصول الى هذه الغاية ، وهي الأسباب الجائزة ، ولم يبح الوصول الى هذه الغاية محرمة ، كالمعاوضات التي تنظوى على الغرر والقمار •

ان من الأصول المسلمة فى الشريعة الاسلامية ، أن الغايات والمقاصد المشروعة لا يجوز الوصول اليها وتحصيلها بالطرق الحرام ، بل يجب أن يحقق المقصد الشرعى بالوسيلة الشرعية ، دون الوسيلة المحرمة ، فترميم آثار الأخطار وجبر ما تجره على الناس من أضرار أمر يتفق مع مقاصد الشارع العامة ، ولكن هذا الترميم ، وذلك الجبر يجب أن يكون بالوسائل

المشروعة ، وليس عقد التأمين واحداً منها لما ينطوى عليه من غرر وخطر كما سنا آنهاً •

ان سلوك الوسيلة المحرمة لتحقيق المقصد المشروع يفوت مقصداً شرعيا آخر ، والشارع قاصد تحقيق جميع مقاصده ، ولقد شرع سبحانه من المعاملات وسن من الأحكام والطرق ما يكفى لتحقيق جميع مقاصده ، بحيث اذا منع طريقاً أو سد سبيلا لمقصد شرعى فتح لتحقيق هذا المقصد طرقاً ووسائل أخرى جائزة ، وتكون النتيجة اذن هى أن الوسائل المشروعة تكفى لتحقيق جميع المقاصد الشرعية دون تفويت واحد منها .

فجميع المدخوات والمستمارها مثلا مقصد مباح وهدف حلال ، ولكن لا يجوز تحقيق هذا المقصد ، والوصول الى ذلك الهدف عن طريق المصارف التى تقوم على أساس شركات المساهمة ، أو عقود القراض مثلا ، وتبادل الأموال مقصد مشروع ، ولكن هذا التبادل يجب أن يتم بمعاوضات لا تنطوى على ربا أو غرر ، وبقاء النسل ، واشباع الغريزة مقصد مشروع ، ولكن تحقيقه يجب أن يتم بطريق الزواج ، واذا فرض أن مقصداً شرعيا لا يتحقق في بعض الظروف والأحوال الطارئة غير العادية الا بوسيلة غير جائزة ، فان باب الرخص وقاعدة الضرورة تعمل في مثل هذه الأحوال ، على أن الضرورة تقدر بقدرها ، والرخصة ترتفع بارتفاع أسبابها وهي الظروف والأحوال التي أباحتها .

ومن المقطوع به أن أهداف التأمين ومقاصده من التعاون والتضامن بين الناس على تفتيت آثار المخاطر التي قد تحل بأحدهم وتوزيع الأضرار التي تنتج هذه المخاطر بين عدد كبير من الناس ، يمكن تحقيقها بوسائل مشروعة، كالتأمين التبادلي والاجتماعي ، اذا وسعت دائرة هذين النوعين من التأمين ، واتجهت الوسائل العلمية والعملية الى تنظيمهما على شكل يحقق هذه المقاصد .

ثم ان الشريعة جاءت بنظام محكم وأحكام عادلة فى مجال التضـــامن والتكافل والتعاون • فالدولة فى ظر الاسلام تلتزم بتأمين القادر على العمل

بتوفير فرص العمل الكريمة له ، وبتأمين العاجز عنه باعطائه ما يكفيه مأكلا ومشرباً وملبساً ومركبا ومسكنا ، كما يقول بعض المجتهدين • فليس التأمين الذي تقوم به الشركات في نظرنا هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مقاصد الشرع من التعاون والتضامن ، كما أن هؤلاء الذين يلجأون الى هذه العقود ليسوا في حالة ضرورة تلجئهم الى ارتكاب الغرم الحرام •

( ثانيها ) : أن الوصف وهو ترميم آثار المخاطر قد يوجد فى المعاوضة ويتخلف الحكم بالجواز عنه ، فالمقامرة والرهان يمنعان شرعاً ولو ترتب عليهما ترميم آثار المخاطر ، واصلاح ما تجره هذه المخاطر على المقامر أو المتراهن من أضرار ، فاذا كان الحادث الذي يتوقف عليه استحقاق المقامر أو المتراهن لمبلغ القمار أو المراهنة كارثة تصيب كلا منهما بضرر فى بدنه أو ماله ، كالحرق والغرق مثلا ، فان المراهنة على وقوعها وعدم وقوعها تكون حراماً بدون نزاع ، فلو أن شخصاً قال لآخر : اذا غرقت بضاعتك دفعت لك عشرة آلاف ريال ، وان سلمت دفعت لى مثل هذا المبلغ أو أقل ، لكان هذا الاتفاق وهو ترميم آثار كارثة الغرق في هذه الحالة ، فهنا يتخلف الحكم ، وهو جواز المعاوضة مع وجود الوصف وهو ترميم آثار الكوارث •

(ثالثها): ان أصحاب هذه الشبهة من علماء الشريعة وشراح القانون الوضعى يسلمون بأن عقد التأمين يعد قماراً ومراهنة ، اذا عقد مع مستأمن واحد أو عدد قليل منهم ، مع أن العقد في هذه الحالة يقصد به ترميم آثار الكارثة التي علق عليها استحقاق مبلغ التأمين وهذا يعني أن ترميسم آثار الكوارث ليس وصفاً مؤثراً في جواز المعاملة اذا وجدت علة التحريم بأن تضمنت الغرر أو دخلت تحت القمار والمراهنة ، فالوصف وهو ترميسم آثار الكوارث موجود في هذه المعاملة ، غير أن الحكم وهو جواز المعاملة قد تخلف عنه ، فدل وجوده وتخلف الحكم عنه على أنه وصف غير مؤثر لا يصلح للفرق ، فلم يمنع نبوت حكم الأصل في الفرع ،

( رابعها ) : أن أصحاب هذه الشبهة يسلمون بجواز عقود التأمين في حالات

لا يقوم فيها التأمين بترميم آثار الكوارث ، بل لا يقصد به فيها الا الادخار، وتكوين رءوس الأموال ، كالتأمين على الأسخاص فى كثير من حالاته ، فالمستأمن أو ورثته يستحق مبلغ التأمين كاملا فى حالات التأمين على الحياة، فى جميع الحالات ، أى سواء أصابه ضرر يكون مبلغ التأمين لازماً لاصلاحه أم لا ؟ • بل ان المستأمن يستحق هذا المبلغ ولو كان الخطر المؤمن منه من الحوادث السعيدة التى يحبها الانسان ويتمنى وقوعها ، كالتأمين على الحياة لحالة البقاء وتأمين الزواج والأولاد •

فعى التأمين على الحياة لحالة البقاء مثلا ، يستحق المستأمن مبلغ التأمين ادا بقى حيا في مدة معينة ، وبقاؤه حيا الى هذه المدة أمر يحبه ولا يخسساه ، لأنه لا يترتب على وقوعه ضرر ، بل أن هذا الوقوع يفيده ، لأنه يحصل به على مبلغ التأمين ، دون أن يكون هذا المبلغ لازماً لاصلاح ضرر أصابه من جراء وقوع الخطر • فليس للتأمين هنا شـــأن بترميـــم آثار الكوارث ، أذ الأضرار بعد الوقوع ، ففي هذه الحالات من التأمين ينتفي وصف ترميه آثار الكوارث بعد وقوعها ، والأمن من ضررها قبل الوقوع ، ويبقى الحكم وهو جواز التأمين على رأى أصحاب هذه الشبهة ، ولذلك وجـــدنا شراح القانون الوضعي يصرحون بأن شرط المصلحة في هذه الأنواع من التأمين ليس للمستأمن مصلحة فى عدم وقوع الخطر ، بل ان عقد التأمين يصح ولو كانت له مصلحة في هذا الوقوع ، لأنَّ هذا الوقوع فوق أنه لا يصيبه بضرر ما بل قد يجر له نفعاً ، فانه يمكنه من الحصول على مبلغ التأمين ، وهذا هو القمار والرهان بعينه ، فالحادث الذي يتوقف عليه استحقاق مسلغ التأمين حادث سعيد ، لا يترتب عليه ضرر بالمستأمن بحيث بحتاج لمبلغ التأمين في اصلاحه وترميم آثاره ، فالمستأمن هنا كالمقامر والمراهن يتمنى وقوع الحادث ولا يخشاه ، لأن وقوعه يسبب له ربحاً خالصاً دون خسارة وعدم وقوعه يسبب له خسارة خالصة دون ربح .

(خامسها): ما تقدم من أن الأمان الذي يمنحه عقد التأمين للمستأمن

وصف غير معتبر في افادة الحل ، لأنه لم ينف عن عقد التأمين وصف الغرر ، فهو وصف غير مؤثر لأن تأثيره يتوقف على اعتباره عوضاً يقابل بالمال ، حتى ويسح دفع الأقساط في مقابلته عند عدم وقوع الحادث المؤمن منه في مدة العقد و ولقد تقددم أن الأمان الذي يدعى أن شركات التأمين تمنحه للمستأمنين ليس عوضاً ماليا يقابل بالمال ، لأنه ليس مالا يخرج من ذمة شركة التأمين ويدخل في ذمة المستأمن ، حتى تعوض عنه بالأقساط ، وليس عمد وجهدا تبذله الشركة حتى تكون الأقساط أجراً لهذا العمل ، بل ان الأمان والطمأنينة شعور واحساس لا يقدر على منحه للناس الا خالق الناس ، وكل ما تستطيع شركة التأمين فعله هو تعهدها بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الكارثة في مقابل الأقساط ، وقد تقدم أن هذا هو الغرر والاحتمال والقمار بعينه و

واذا كان مثل هذا الشعور والاحساس يصلح عوضاً يقابل بالمال ، وله تأثير في الحل والتحريم ، فاننا نقول : ان عقود المراهنة والقمار تبعث في نفس المقامر والمتراهن الأمل في الحصول على ربح دون والقمار تبعث في نفس المقامر والمتراهن الأمل في الحصول على ربح دون خسارة ، فهذا الأمل في الربح هو الباعث الدافع له على الدخول في الرهان أو المقامرة ، فاذا لم يكسب الرهان أو المقامرة فقد عاش في هذا الأمل ، ونعم به وقتا من الزمن ، وأن من يشترى القمار قبل بدو الصلاح ، ومسن يشترى ضربة القانص ، ورمية الصائد يدفع الثمن في مقابل الأمل في أن يحصل على أكثر مما دفع ، لأنه يدفع ثمناً بخساً عادة في مثل هذه المعاوضات، يحصل على أكثر مما دفع ، لأنه يدفع ثمناً بخساً عادة في مثل هذه المعاوضات، أفلا يكون هذا الأمل عوضاً ماليا ، يقابل بالمال ثم يقال : اذا اجتاحت الثمار آفة أو لم يخرج في الشبكة صيد فقد نعم بالأمل الذي منحه له البائع ،

## المطلب الثالث: الشبهات الواردة على دليل الربا

قلنا في الدليل الثالث على حرمة العقود التي تبرمها شركات التأمين : ان هذه العقود تنضمن الربا بنوعيه ، ربا الفضل وربا النسيئة من وجوه ثلاثة :

(الوجه الأول): أن عقد التأمين هو اتفاق بين شركة التأمين والمستأمن على أن يدفع المستأمن مبلغاً من المال فى مقابل أن ترد اليه شركة التأمين عند وقوع الخطر مبلغاً آخر ، فكان بيع النقد بالنقد الى أجل ، وهو النشاء عند التساوى ، فان كان المؤجل أكبر انضم الى ربا النساء ربا الفضل أيضاً ،

(ثانيها): أن عقد التأمين على الحياة لحالة البقاء يتضمن تعهد الشركة بأن ترد للمستأمن في حالة بقائه حيا الى المدة المحدد في العقد الأقساط التي دفعها مدة العقد ، مضافاً اليها فائدة ربوية فيكون رباً •

(ثالثها): أن أكثر العمليات التي تمارسها شركات التأمين تقوم على أساس الربا فهي تستثمر أموالها في سندات بفائدة ، وتقرض منها بضمان وثيقة التأمين بفائدة ، وتشترط على تأخير دفع الأقساط فائدة ، والعقد اذا تضمن شرط الربا بطل .

وقد أورد القائلون بجواز التأمين بعض الشبهات على هذا الدليل ، ونحن نوردها كما ذكروها ثم تتولى الاجابة عليها :

## الشبهة الأولى

اولاً: عرض هذه الشبيهة

« اننا تتكلم فى التأمين من حيث هو ظام قانونى ، ولا تتكلم فيما تقوم به شركات التأمين من أعمال وعقود أخرى مشروعة أو ممنوعة ، واذا وجدنا

أن قواعد الشريعة ونصوصها لا تقتضى منع التأمين ، فانما نحكم بصحته من حيث كونه نظاماً يؤدى بمقتضى فكرته الأصلية وطريقته الفنية الى مصلحة مشروعة ، وحكمنا بالمشروعية على النظام ذاته ليس معناه اقرار جميع الأساليب التعاملية والاقتصادية التى تلجأ اليها شركات التأمين » •

فصاحب هذه الشبهة يسلم ببطلان عقود التأمين لاشتمالها على الربا لكنه يرى أن هذا الدليل فى غير محل النزاع ، ذلك أن النزاع فى نظره انما هو فى التأمين من حيث هو نظام قانونى ، وليس فيما تقوم به شركات التأمين من أعمال وعقود أخرى ممنوعة أو مشروعة .

#### ثانيا: رد هـنه الشبهة

والجواب عن هذه الشبهة من وجهين :

(اولهمه): ما تقدم غير مرة من أن الفقيه انما يحكم على التأمين باعتباره عقدا أبرمته شركة التأمين مع المستأمن ، على أساس ما أنشأه هذا العقد من علاقة وما رتبه من حقوق وواجبات متبادلة بين طرفيه ، ولا يحكم على التأمين من حيث كونه نظاماً يؤدى بمقتضى فكرته الأصلية وطريقته الفنية الى مصلحة مشروعة ، فالتأمين من حيث كونه نظرية ونظاماً يقصد به التعاون والتضامن لا غبار عليه من الوجهة الشرعية ، غير أن هذا لا يستلزم جواز تحقيق هذه النظرية أو تطبيق هذا النظام بعقود ووسائل محرمة لاشتمالها على الربا المحرم شرعاً ، فالمصلحة المشروعة لا ينبغى أن تحصل بطريق غير مشروع ، وهل يمكن للفقيه أن يحكم على عقود الربا التي تبرمها المصارف التي تقوم على الفائدة الربوية بالجواز ، لأن النظام المصرفي يؤدى الى تجميع المدخرات واستثمارها فيما يعود على الأمة الاسلامية بالرخاء بحجة أن هذه مصالح مشروعة ، وهل القول بأن تبادل الأموال مصلحة شرعية ، يعنى جواز تحقيق هذه المصلحة بالمعاوضة على الثمار قبل أن تخلق ، والحمل قبل أن تحقيق هذه المصلحة بالمعاوضة على الشمار قبل أن تخلق ، والحمل قبل أن يولد وضربة القانص ورمية الصائد ؟ •

ان صاحب هذه الشبهة يسلم بحرمة العقود التي تبرمها شركات التأمين

لاستمال هذه العقود على الربا ، وهذا يفيدنا فيما نحن فيه ، وهو بيان حكم الشرع فى هذه العقود باعتبارها فعلا من أفعال المكلفين يراد به حكم الشرع فيه ، وأما أن الأهداف التي يقصد بالنظام تحقيقها وهى التعاون والتضامن بين طائفة من الناس ، فنحن نقول باتفاقه مع مقاصد الشرع على أن تكون وسائل تحقيقه مشروعة خالية عن الربا والغرر ، وهو ما لا يتوافر في عقود التأمين كما يجرى عليه العمل في هذه الشركات .

(وثانيهها): أن مع التسليم بامكان وجود عقد تأمين لا تقترن به شروط ربوية ، وأن شركات التأمين قبلت ان تخلص عقودها من هذه الشروط، فردت قيمة الأقساط للمستأمن في التأمين لحالة البقاء دون زيادة ربوية ، ولم تشترط فوائد ربوية ، ولم تقرض بفائدة على وثائق التأمين ، خلصت جميع العقود من مثل هذه الشروط ، وهو ما يتعذر عليها فعله في نظام اقتصادى يقوم كله على الربا ، وتقوم فيه الفائدة بجانب العمل بدور كبير في توزيع الاتتاج ، فانه يبقى بعد ذلك كله الربا كامنا في طبيعة هذه العقود ، بحيث لا تتصور هذه العقود بدون الربا ، لأن مقتضى هذه العقود كما قدمنا هو اعطاء المستأمن لشركة التأمين مبلغاً من النقود قد يدفع مرة واحدة ، أو على واحدة ، أو مرتبا دوريا عند وقوع الخطر ، أى بعد أجل غير معين ، هي المذة واحدة ، أو مرتبا دوريا عند وقوع الخطر ، أى بعد أجل غير معين ، هي المذة التي تمضى بين دفع القسط أو الأقساط ووقوع الخطر المؤمن منه . وهذا التي تمضى بين دفع القسط أو الأقساط ووقوع الخطر المؤمن منه . وهذا

## الشيهة الثانية

## أولا: عرض هذه الشبيهة

ان القول بحرمة عقد التأمين بناء على ما تضمنه من الربا من حيث ان المستأمن يدفع قسطا ضئيلا وبتلقى اذا وقع الخطر المؤمن منه، تعويضاً لضرره قد يكون أكثر أضعافاً مضاعفة من القسط الذى التزم به شبهة فى ظاهرها موهمة، وفى الحقيقة واهية لا تنهض ذلك أن موضوع التأمين التعاقدى قائم من أساسه على فكرة التعاون على جبر المصائب والأضرار الناشئة من مفاجآت

الأخطار ، واذا صح أن يعتبر في هذا ربا أو شبهة ربا وجب القول عندئذ بحرمة التأمين التبادلي ، لأن المستأمن فيه يدفع قسطا ضئيلا ويتلقى في مقابله تعويضاً أكبر قيمة بكثير عند وقوع الخطر المؤمن منه ، ولو صحت شبهة الربا أيضاً لوجب تحريم نظام التقاعد والمعاشات لموظفى الدولة ، لأن الموظف يقتطع من راتبه نسبة صغيرة ، ويتلقى عند تقاعده ، أو تتلقى أسرته عند وفاته راتباً شهريا يكون حتماً بمجموعه في النهاية أقل أو أكثر مما اقتطع من مرتبه مدة الوظيفة (١) .

وحاصل هذه الشبهة هو أن دفع مبلغ ضئيل من النقود وتلقى مبلغ أكبر منه بعد مدة يعد ربا فى غير عقود التأمين ، أما فى عقود التأمين فانه لا يعهد ربا ولا شبهة ربا ، لأن التأمين التعاقدى تعاون على جبر الأضرار الناشئة عن الأخطار ، كالتأمين التبادلى ونظام معاشات الموظفين سواء بسواء ٠

#### ثانياً : الرد على هذه الشسيهة

لا نسلم أن العقود التى تبرمها شركات التأمين مع المؤمن لهم تعاون على جبر الأضرار الناشئة عن الأخطار المؤمن منها لأن التعاون تبرع لا يقصد المتبرع من ورائه ربحاً ولا ينتظر عوضاً ماليا ، وعقود التأمين التى تبرمها شركاته معاوضات مالية يقصد من ورائها الربح باتفاق ، فشركة التأمين تتعهد بأن تدفع مبلغ التأمين في مقابل عوض هو تعهد المستأمن بدفع الأقساط والمستأمن يتعهد بدفع أقساط التأمين في مقابل عوض هو تعهد الشركة بدفع مبلغ التأمين ، ولا قصد فيه للتبرع لا من جانب شركة التأمين ولا من جانب المستأمن ، والحكم على العقد بأنه معاوضة أو تبرع تجب على قصد العاقدين كما يظهر من نصوص العقد ، ولا يمكن فرض نية التبرع فرضاً وذلك لما تقرر في أصول الشريعة من أن الأعمال بالنيات ، والقصود معتبرة في التصرفات من العبادات والعادات والمعاملات ،

والتبرع المدعى في التأمين يقوم على افتراض أن هناك انفاقاً أو عقداً

 <sup>(</sup>۱) نظام التأمين موقعه في النظام الاقتصادي وموقف الثيريعة الاسسلامية منه للاسستاذ مصطفى الزراقا صفحة ٥٠

بين جميع المستأمنين ، وأن هذا الاتفاق أنشأ علاقة بينهم ، وأن هذه العلاقة تقوم على نية البذل والتضحية والتبرع بما يدفعون من أقساط لغرض جبر الأضرار الناشئة عن الأخطار التي تصيب واحداً منهم ، وأن من يستحق التعويض منهم لا يأخذه من المال المتبرع به عوضاً عما دفع من أقسساط أو اشتراكات ، وانما يأخذ ذلك بوصفه أحد المستحقين في المال المتبرع به ، على قاعدة أن من تبرع لجهة أو جماعة تجمعهم صفة ، فإن له سهما في المال المتبرع به ، اذا كان من أهل الجهة أو وجدت فيه الصفة ، كمن وقف على أهل مكة ، أو أوصى لطلاب العلم ، فانه يستحق سهماً في الوقف أو الوصية اذا كان من أهل الجهة أو وجدت فيه الوصية ، فلا يقال في هذه الحالة ، أنه يأخذ مقابلاً أو عوضاً للبدل ، وانما يقال: انه يستحق نصيباً في المال المتبرع به لتو أفر صفة الاستحقاق فيه ، فهو يدفع متبرعاً ، ويأخذ من مال التبرع ، فانتفت المعاوضة تماماً في مثل هذه الحالة وهذا موجود في التأمين التبادلي الذي تقوم به الجمعيات التعاونية ، وكذا نظام المعاشات الذي تتولاه الدولة ، فان ما يدفعه الشترك أو المستأمن من قسط أو اشتراك في جمعيات التأمين التبادلي يقصد به التبرع ، وما يأخذه من مال يكفي لجبر الضرر عند وقوع الخطر ، فأنه لا يأخذه عوضاً أو مقابلا للأقساط التي بذلها ، وانما يأخذ تبرعاً بوصفه أحد الذين وجدت فيهم صفة الاستحقاق التي بينت في ظام الجمعية .

واذا قيل بأن نظام الجمعيات قد لا يتضمن النص على أن ما يدفع مسن أفساط ، فانما يدفع بطريق التبرع ، وأن ما يستحق من تعويضات فانما يعطى تبرعاً لمن وجدت فيه صفة الاستحقاق ، وبالتالى فان نية التبرع لا تكون قائمة فى مثل هذه الجمعيات ، قلنا : اننا لا نحكم بجواز هذا النوع مسن التأمين الا اذا كان قصد التبرع واضحاً فى نظام هذه الجمعيات ، والا قلنا بعدم الجواز .

وكذلك الحال في نظام المعاشات التي تقوم الدولة به ، فانه لا يقصد من ورائه الربح ، وما يتنازل عنه الموظف من أقساط يقصد به التبرع لكل من وجدت فيه صفة معينة ، أو وجد في ظروف خاصة ، وما يأخذه هو أو ورئته من معاش بعد ترك العمل أو موته ، فإنما يأخذه لتوافر شرط الاستحقاق

فيه ، واذا لم يكن قصد التبرع واضحاً فى نظام المعاشات فينبغى أن ينص فيه على ذلك ، واذا قيل بأن الموظف يدفع القسط جبراً قلنا : بل اختياراً ان أراد أن تتوافر فيه صفة الاستحقاق التى نص عليها فى هذا النظام لأنه اذا نم يدفع لم يدخل فى أهل الاستحقاق كما نص عليهم فى النظام •

ولقد ذكرنا أكثر من مرة أن عقد التأمين الذي تبرمه شركة التأمين مع المستأمنين ، لا ينشىء الا علاقة واحدة هي العلاقة بين هذا المستأمن والشركة المؤمنة ، وأن هذه العلاقة تقوم على المعاوضة وقصد الربح باتفاق شراح القانون وعلماء الشريعة ، وأن القول بوجود اتفاق تعاوني ينشىء على الساسها التعاون والتضامن بين جميع المستأمنين الذين يتعاملون مع شركة تأمين معينة ، مجرد فرض لا تبنى على مثله الأحكام الشرعية ، لأن نية التبرع لا تظهر الا من عقد أو اتفاق يقرره ، ولا وجود لمثل هذا العقد أو الاتفاق الذي يقرر التعاون وينظمه بين المستأمنين والعقد القائم بين شركة التأمين والمستأمن لا ينشىء مثل هذه العلاقة بحال ، فهذا مجرد فرض لا تقره قواعد والمستأمن لا ينشىء مثل هذه العلاقة بحال ، فهذا مجرد فرض لا تقره قواعد وزن واقع وحقيقة ؟

وعلى هذا فعقد التأمين معاوضة خالصة لا أثر فيها للبذل والتضحية والتعاون والتضامن ، كما يقول أنصار التأمين لدى هذه الشركات واذكان الأمر كذلك فاذ الرما فيه يكون مؤثرا بدون نزاع .

ونخلص بعد هذا الى هذه الخلاصة التى تحتوى على منطق موصل الى تتائج قطعية واستعمال الأرقام الرياضية لعالم الاحصاء الدكتور جلال مصطفى الصياد

لقد شاع التأمين وأصبح يرافق حياة الانسان ويتدخل فى كثير من شئونه، وتنوع وتفرع حتى أصبح الآن أسلوباً تعامليا فى اقتصاديات معظم دول العالم ، وبدأ ينتشر كذلك فى غالبية الدول الاسلامية ويعرف التأمين كالآتى:

التأمين عقد بين طرفين أحدهما يسمى المؤممّن ( بكسر الميم المسددة والثانى المؤمن له ( بفتح الميم المشددة ) ويلتزم فيه المؤمن بأن يؤدى مبلغاً من المال الى المؤمن له ( مبلغ التأمين ) في حالة وقوع حادث ، أو تحقق خطر مبين في العقد ، وذلك في مقابل قسط يؤديه المؤمن له الى المؤممّن .

وينقسم التأمين من حيث الشكل الى نوعين أساسيين وهما:

(أ) التأمين التبادلي أو التعاوني • (ب) التأمين بقسط •

وسوف تكون دراستنا حول الشكل الثانى ، لأنه هو الذى يدور حوله الخلاف ، وهذا النوع من التأمين تقوم به الشركات على أسساس تجارى ، وتقوم الشركة بدور المؤمن ، وتتفق مع عملائها (كل على حدة) المؤمن الهم على تعويضهم ، وذلك بدفع مبلغ التأمين عن الأضرار التى تلحق بهم عند تحقيق خطر معين نظير دفع قسط معين .

وهذا الشكل من التأمين يضم أنواعاً كثيرة تبعاً للأخطار التي يتعرض لها الانسان • ويمكن حصرها في ثلاثة أنواع رئيسية •

- (أ) التأمين الشخصى (ومنه التأمين على الحياة) ( ب ) تأمين الممتلكات (التأمين على الأشياء) •
- (ج) تأمين المسئولية المدنية (التأمين من المسئولية) •
- ولقد انقسمت الآراء الى ثلاثة اتجاهات حول الحكم على التأمين بأنواعه.

## الاتجاه الأول:

تحريم التأمين على أساس : ١ ــ الضمان فيه التزام مالا يلزم .

٢ \_ فيه أكل أموال الناس بالباطل •

- ٣ \_ فيه رهان وقمار أو شبه قمار على الأقل •
- ٤ \_ فيه غرر وجهالة وبهما لا تصلح العقود
  - ه ـ يخالف قواعد الميراث والوصية
    - ٦ \_ يتضمن الربا ٠
    - ٧ ــ معظم شروطه فاسده ٠
  - ٨ ــ لا توجد ضرورة اقتصادية توجبه ٠

## الاتجاه الثاني:

اباحة التأمين على أساس:

- ١ \_ الأصل في العقود الاباحة •
- ٢ ــ التعاون على دفع الضرر •
- ٣ ــ هو تجارة تتم عن تراض ٠
  - ع \_ الأخذ بأسباب الحذر
    - ه ــ هو ضرورة وعرف
      - ٦ \_ يقاس على :
    - (أ) ضمان خطر الحريق •
- ( ب ) الاستئجار على الحراسة •
- ( ج ) نظام العواقل في الجنايات
  - (د) عقد الموالاة •

## الاتجاه الثالث:

## اباحة بعض أنواع التأمين وتحريم بعضها الآخر

والآن لن نتدخل فى تفاصيل جميع الشبهات التى تدور حول التأمين والتى سبق مناقشتها هنا ـ قال : ولكنى سوف أركز على الشبهات التى تتعلق

بالمخاطرة والحظوظ والصدف والتي لها علاقة وثيقة بنظرية الاحتمالات ، وعلم الاحصاء ، وسوف تدور الدراسة حول بيان كيفية حساب القسط الذي يدفعه المؤمن له الى المؤمن ، ومن ثم نستطيع مناقشة وجرود وهان (أو قمار) ـ ربا ـ غرر في التأمين •

## الرهان أو القمار

أول ما نبدأ به هو تعريف الرهان المنهى عنه أو القمار • مع العلم أنه أصبح من المتعذر النفرقة بين الرهان والقمار الأنهام أصبحا متداخلين فى بعضهما البعض ، ولكن نستطيع أن نقول: إن أنواع الرهان والقمار الموجودة في عصرنا هذا يمكن حصرها في التعريف الآتي:

الرهان أو القمار الفاق بين طرفين أحدهما يسمى ( المراهن ) والشائى ( اللاعب ) ويلتزم فيه المراهن بأن يدفع الى اللاعب مبلغاً من المال ( مبلغ الرهان ) في حالة وقوع حادث معين ، وذلك مقابل اشتراك يؤديه اللاعب الى المراهن .

### المقارنة بين عقد التامين واتفاق الرهان

يلاحظ من التعريف الثنبه التام بين عقد التأمين واتفاق الرهان كما هــو موضح بالجدول الآتي:

	( تعریف )		:	( تعریف )
	الرهان	يناظره		التأمين
: :	المراهن	یناظره	: "	المؤمن
<u>:</u> .	اللاعب	ا يناظره		المؤمن له
	مبلغ الرهان	يناظره		مبلغ التأمين
	اشتراك الرهان	یناظره ا	1	قسط التأمين
ىقىق تقىق	يؤخذ مبلغ الرهان عند تح	ا يناظره	تحقق.	يؤخد مبلغ التأمين عند
:	حدث معين	· ·	•	حدث معين

## حساب الاشتراك في حالة الرهان ( أو القمار ):

حتى لا يخسر المراهن فهو يأخذ اشتراكاً من اللاعبين (كل على حدة) محدده حسب المعادلة:

الاشتراك = القيمة المتوقع أن يكسبها اللاعب •

= مبلغ الرهان × احتمال وقوع الحادث المعين •

فيما يلى يعطى مثالا بسيطاً يوضح للقارىء كيفية استخدام المعادلة

#### ( مثــال ):

اتفق مراهن مع لاعب على أن يدفع له عشرة دنانير اذا رمى قطعة نقود وظهرت الصورة الى أعلى ، فما هي قيمة الاشتراك الذي يحدده المراهن ؟

### ( الحــل ) :

يلاحظ أنه فى حساب قيمة الاشتراك يستخدم المراهن احتمال وقوع الحدث المتفق عليه ، وكيفية تحديد مقدارهذا الاحتمال يمكن معرفتها بعدة طرق •

فى هذا المثال أخذنا قطعة النقود كأداة أو آلة • أما فى الحياة العملية ، فأدوات المقامرة كثيرة ومختلفة منها الورقية والرولية والكعاب (الزهـ.) وغيرها •

### (الاحتمالات)

السبب من تعریف الاحتمالات فی هذا المجال آن بعض العلماء الذین ناقشوا موضوع التأمین ذکروا أن نظام التأمین یرتکز علی أساس احصائی

ينفى عنصر الاحتمال • والحقيقة غير ذلك ، لأن علم الاحصاء مبنى على أساس ظرية الاحتمالات وبدونها ما كان لهذا العلم وجود •

ولقد ظهرت الاحتمالات على موائد القمار فى القرن السابع عشر الميلادى وهى تلعب اليوم دوراً أساسياً فى معظم العلوم وخاصة التأمين ، حيث انب بواسطتها يمكن معرفة:

(أ) احتمالات الحياة والوفاة والمدة المتوقع أن يعيشها المؤمَّن له فى حالة التأمين على الحياة ، وتستخدم هذه الاحتمالات فى حساب القسط .

(ب) التوزيعات الاحتمالية لقيم موضوع الخطر فى الأنواع الأخسرى للتأمين ، فمثلا ، فى حالة التأمين على حوادث السيارات فبواسطة الاحتمالات تعرف شركات التأمين التوزيع الاحتمالي لعدد حوادث السيارات وهو عبارة عن جدول أو صيغة رياضية تبين عدد الحوادث ، واحتمالات وقوعها .

وفيما يلي تعريفان للاحتمالات :

### (التعريف الأول)

اذا كان عدد الطرق التي يمكن أن تقع بها نتائج تجربة ما هو (ن) وكانت هذه الطرق جميعها متساوية في امكانية وقوعها ، وكان من بينها (س) طريقة يمكن أن تقع بها حادثة ما (أ ـ مثلاً) فانه يقال : ان احتمال وقوع الحادث (أ) هو = س/ن .

## التعريف الثاني ( التعريف التجريبي )

اذا كان عدد المرات التي أجريت فيها تجربة ما تحت نفس الظروف هي (ن) وكان عدد المرات (من بينها) التي لوحظ فيها حدث (أ مثلا) هي (س) فيقال: ان احتمال وقوع الحادث (أ) هو القيمة التي تؤول اليها النسبة ن/س عندما يزداد عدد مرات اجراء التجربة زيادة كبيرة • من هذا التعريف يتضح أن التكرار النسبي للحدث (أ) هو س/ن • وقد لوحظ

أنه عندما يزداد عدد المحاولات (ن) فان هذه النسبة تستقر الى قيمة معينة هي احتمال وقوع هذا الحادث •

لبيان الفرق بين التعريفين نعود الى مثال قطعة النقود السابق •

## (١) باستخدام التعريف الأول:

اذا ألقيت قطعة النقود مرة واحدة ، فسوف يظهر وجه واحد لها على أعلى ، وبفرض أنها مصنوعة من مادة متجانسة تماماً فان كل وجه من وجهيها يمكن أن يظهر الى أعلى ، وعلى ذلك فان الوجهين متساويان فى امكانية ظهورهما • أى أن عدد الطرق التى يمكن أن يظهر بها السطح العلوى :ن=٢

## (ب) باستخدام التعريف الثاني:

اذا ألقيت قطعة نقود (ن) مرة وظهرت الصورة (س) مرة فان نسبة ظهور الصورة = ن/س • وهذه النسبة ليست من الضرورة أن تساوى للم ولكننا نلاحظ أنه عندما يزداد عدد مرات القاء قطعة النقود فان هذه النسبة تستقر عند لي فيكون احتمال ظهور الصورة في أي رمية يساوى لي •

نلاحظ من هذا المثال أن النتيجة واحدة ، ولكن النظرة الى الموضوع هي التي تختلف •

التعريف الأول يستخدمه المقامر لحساب احتمال وقوع الحادث المتفق عليه ، بينما تستخدم شركات التأمين التعريف الثاني .

فمثلا فى التأمين على الحياة اذا أرادت شركة التأمين أن تعرف ما هـو احتمال أن شخصاً عمره الآن (م) سنة يعيش (ل) سنة أخــرى ، تأخــذ شركة التأمين مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين يبلغون العمر (م) وليكن

(ن) ثم نرى كم منهم قد بلغ السن (م+ ل) وليكن س • وبذلك يكون الاحتمال المطلوب هو تقريباً:

عدد الأشخاص في السن م + ل = س/ن

#### جداول الحساة (٢)

التأمين من أهم التطبيقات العملية لنظرية الاحتمالات ، فمثلا التأمين على الحياة مبنى على احتمالات الحياة والوفاة ، والتى يمكن حسابها عن طريق تتبع (أو احصاء) مجموعة كبيرة من المواليد الذين يعيشون فى بيئة واحدة ، وتحت ظروف واحدة من يوم ميلادهم الى أن يتوفى آخر شخص منهم معصاب احتمالات الحياة والوفاة ، وتوقع الحياة (أى المدة المتوقع أن يعيشها الشخص) ثم وضع هذه المعلومات التى تستخدمها شركات التأمين فى جداول الحياة .

### قاعدة الأعسداد الكبيرة

لقد ذكر العلماء الذين ناقشوا موضوع التأمين أن الأساس الفنى للتأمين مسنى على قانون الأعداد الكبيرة ، وقالوا : انه يتلخص فى أن التقلب والتغير الاحتمالي فى حوادث المجموع الكبيرة ، أقل منه فى الأفراد ، وأن عسده الحوادث فى المجموع الكبير أكثر ثباتاً منه فى الأفراد ، فرأيت من واجبى أن أذكر هذا القانون (فى أسط صورة) حتى لا نحمله أكثر من حقه .

هذا القانون له علاقة كبيرة بالتعريف التجريبي للاحتمالات ، فاذا كانت (س) هي عدد مرات ظهور حادث معين في عدد (ن) من المحاولات أو التجارب المستقلة ، وكان احتمال ظهور الحادث في أي محاولة هو (ح) والتكرار النسبي للظهور = س/ن • فقانون الأعداد الكبرة ينص على :

« احتمال أن يكون الفرق بين ن/س ، ح أقل من أى قمة صغيرة يؤول الى الواحد كلما زادت عدد المحاولات ( ن ) الى مالا نهاية » •

بمعنى آخر كلما زادت عدد المحاولات (ن) الى ما لا نهاية فان التكرار النسبى س/ن يؤول الى الاحتمال الحقيقى (ح) لظهور الحادث فى أى محاولة • وعلى ذلك لتعيين القيمة المجهولة لاحتمال ظهور الحادث (ح) فاننا نستخدم التكرار النسبى س/ن كتقدير الاحتمال • وأن هذا التقدير يكون صحيحاً تماما كلما زاد عدد المحاولات (ن) زيادة لا نهائية •

ونظراً لأن عدد المحاولات فى الحياة العملية يكون محدوداً فانه يمكن حد أدبى لعدد المحاولات ، بحيث يكون الفرق بين التكرار النسبى والاحتمال الحقيقى لظهور الحادث فى أى محاولة صغيرة جداً .

فيما يلى نعطى مثالا يبين أن عدد الحوادث فى المجموع الكبير ليس أكثر ثباتاً منه فى الأفراد كما ذكر بعض العلماء •

### ( مثال ) :

شركة (أ) تملك ٢٠٠٠ سيارة فى مدينة ما وشركة (ب) تملك ١٠٠ سيارة فى نفس المدينة ، فاذا كان احتمال وقوع حادثة لأى سيارة فى هـذه المدينة فى فترة ما هو ٢٠,٠ ، فما هو عدد الحوادث المتوقع للشركتين ؟

#### ( الحـــل ) :

عدد الحوادث التي تتوقعها الشركة (أ) هو:

ے عدد السیارات imes الاحتمال = ۲۰۰۰ imes ۲۰۰۰ حادثة

عدد الحوادث التي تتوقعها الشركة (ب) هو :

= ٠٠٠ × ١٠٠ = ١ حادثة ٠

نلاحظ أن نسبة الحوادث في الشركتين = نسبة السيارات في الشركتين.

#### قسسط التأمين

لكى تحدد شركة التأمين قيمة القسط الذى يدفعه المؤمَّن له ، تراعى أن تكون الأقساط واستثمارها بسعر فائدة مركبة كافية للأمور الآتية :

- ١ ــ تعويض الخسائر (أو دفع مبلغ التأمين) فى المستقبل •
   ٢ ــ دفع المصاريف الادارية •
- ٣ \_ تكوين احتياطي لمقابلة الطوارىء اذا حدثت خسائر أكثر من المتوقع
  - ٤ \_ ترك فائض معقول من الربح •

ويلاحظ أن القسط الذي يكفى لسد هذه المصاريف هو القسط الفعلى ( القسط التجاري ) الذي يدفعه العميل • أما القسط الذي يكفى فقط لدفع مبلغ التأمين دون أن يعطى أي مصاريف أخرى يسمى القسط الصافي •

ولحساب القسط التجارى يحسب أولا القسط الصافى ثم يضاف اليـــه نسب معينة بما يقابل المصروفات أعلاه •

### حساب القسط الصاف:

لحساب القسط الصافى فان شركة التأمين تستخدم نفس المعسادلة التى يستخدمها المراهن حتى لا تخسر وهى:

القسط الوحيد الصافى \_ القيمة الحالية لمبلغ التأمين x احتمال وقوع الحادث المؤمن ضده

ويمكن تجزئة القسط الوحيد الصافى على أقساط دورية متساوية بحيث تكون:

## القيمة الحالية لجميع الأقساط \_ القسط الوحيد الصافي

الفرق الوحيد بين المعادلة التي يستخدمها المراهن والمؤمن - هو أن المراهن يدفع مبلغ الرهان مباشرة عند وقوع الحدث المتفق عليه ( بالطبع اذا تأخر عن دفع مبلغ الرهان ، فانه يدفع ظير ذلك فوائد تأخير ) ولكن المؤمن يدفع مبلغ التأمين عندما يتحقق الخطر المؤمن ضده ، وعادة يكون بعد مرور مدة زمنية من توقيع عقد التأمين والقيمة الحالية لمبلغ التأمين هي مبلغ يستثمر بسعر فائدة مركبة ( بتفق عليها بين المؤمن والمؤمن له ) حتى مبلغ يستثمر بسعر فائدة مركبة ( بتفق عليها بين المؤمن والمؤمن له ) حتى

تكون جملتها فى نهاية مدة التأمين مساوية لمبلغ التأمين ، أى بمعنى آخر فان المراهن لا يستعمل فائدة ولكن يستعملها المؤمن .

كما يجب ملاحظة أن المؤمن له اذا تأخر عن دفع قسط من الأقساط فانه يدفع عنه فوائد تأخير بمعدل يزيد عن المعدل المحسوب به هذا القسط اذن لا يحاد قمة القسط:

- ١ ــ تحسب القيمة الحالية لمبلغ التأمين باستخدام جداول الفائدة المركبة
   ٢ ــ يحسب وقوع الخطر باستخدام:
- (أ) جداول الحياة لايجاد احتمالات الحياة أو الوفاة في حالة التأمين على الحياة •
- (ب) التوزيع الاحتمالي لقيم الخطر المؤمن ضـــده في حالات التأمين الأخرى •

وعلى ذلك فاننا نلاحظ أن :

- ( أ ) الفائدة الربوية من صميم عمليات التأمين •
- (ب) الاحتمالات تلعب دوراً أساسيا في التأمين •
- وبدونها لا تستطيع شركات التأمين أن تقوم بمهامها .

#### ( تطبیــــق )

نطبق المعادلة السابقة على مثالين من أمثلة التأمين على الحياة وهما :

#### المثال الأول: عقد الوقفية البحتة:

« وفيه تتعهد الشركة بدفع مبلغ التأمين الى المؤمَّن له اذا عاش حتى بلوغه سنا معينة وفى هذه الحالة:

القسط الوحيد الصافى  $_{\pm}$  القيمة الحالية لمبلغ التأمين  $_{\times}$  احتمال أن يعيش المؤمن له حتى بلوغه السن المعينة

الجزء الأول من الطرف الأيسر نحصل عليه من جداول الفائدة المركبة • أما الجزء الثاني فنحصل عليه من جداول الحياة •

### المثال الثاني: عقد التأمين لدى الحيساة

« وفيه تتعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن له » وفي هذه الحالة :

## القسط الوحيد الصاف = القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن عام

- 🚜 احتمال أن يموت المؤمَّن له خلال العام الأول
  - پ القيمة الحالية لبلغ التأمين عن عامين •
- المؤمن له خلال العام الثانى •
   المؤمن له خلال العام الثانى
  - \* القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن ثلاثة عوام •
- احتمال أن يموت المؤمن له خلال العام الثالث •
   وهكذا ..

## بعض الملاحظات

#### التأمين والربا

ان استعمال الفائدة الربوية ضرورة من ضروريات التأمين ولوازمه ويست شرطاً شترط في العقد وذلك للاتي:

(أ) في حساب أي قسط تستخدم شركات التأمين سعر الفائدة ، وبدونه لا يتم حساب القسط •

(بُ) مبلغ التأمين وهو من ضروريات ولوازم ومحل عقد التأمين ، عبارة عن الأقساط مضافاً اليها فائدتها الربوية ، أى أن الفائدة ليست شرطاً يشترط في العقد ، ولكنها من صميم نظام التأمين ذاته •

(ج) شركات التأمين تستثمر احتياطي أموالها بسعر فائدة ،وهذا ربا •

(د) في معظم حالات التأمين (في حالة تحقق أو عدم تحقق الخطر المؤمن

ضده ) نجد أن أحد الطرفين يدفع قليلا ويأخذ كثيراً ، وهذا ربا •

(هـ) ادا تأخر المؤمَّن له عن دفع قسط من الأقساط كان ملزماً بدفع فوائد تأخير ، وهذا شرط مقتــرن بالتأمين ويجــرى العمـــل به ، وهذا ربا النسيئة وهو حرام •

## التأمين والرهان والقمسار:

من تعريف كل من التأمين والرهان، أو القمار والمقارنة بينهما وكذلك من طريقة ايجاد القسط والاشنراك لكل منهما ، فانني أعتقد أن التأمين فيـــه رهان وقمار ، وذلك للاتي : ١ ــ نلاحظ أن كلا من التأمين والرهان (أو القمار) فيه مخاطرة تعتمد على الحظ والمصادفة والمخاطرة فيهما تعتمد أساساً على نظرية الاحتمالات والمؤمن والمراهن فى توقعه للخطر يبنى كل منهما حساباته على أساس احتمال وقوع الخطر المؤمن ضده •

٢ - « ربما يقال أن المخاطرة فى الرهان هدفها اللعب وكسب الربح الموهوم ، أما المخاطرة فى التأمين فهدفها ترميم الأضرار الناشئة عن الخطر المؤمن ضده » •

ولكن الحقيقة أن المخاطرة في الرهان هدفها كسب مبلغ الرهان كالمخاطرة لماماً في حالة عقد الوقعية البحتة مثلا ، هدفها الحصول على مبلغ التأمين .

٣ ــ « ربما يقال: إن المؤمنّ والمؤمنّ له لا يتراهنان على وقوع الخطر، فكلاهما لا يرغب فى وقوع واقعــة الرهان ولا يرغب الآخر فى ذلك فاختلف التأمين عن الرهان » •

وهذا غير صحيح ، لأن فى حالة عقد الوقفية البحتة مثلا ، فان المؤمس ن يسره ويسعده أن يموت المؤمن له قبل انتهاء مدة التأمين أى قبل بلوغ المؤمن له المدة التى يأخذ بعدها مبلغ التأمين ، وكذلك للمؤمس له ، فهسو بمنى أن يعيش حتى يأخذ مبلغ التأمين ولا يموت حزينا عليه .

٤ ـ « ربما يقال ان القمار ينطوى على عمل غير مشروع هو ايقاع المتعاقد الآخر فى خطر ليخسر فيربح الآخر وبغير هذا العمل غير المشروع لا يتم القمار » •

والتأمين يخلو من ذلك ، حيث لا يسعى كل من المؤمِّن والمؤمَّن له الى أن يخسر الآخر ليربح هو فافترق التأمين عن القمار » .

و تعتقد أن هذه الحجة داحضة مع ايماننا بأن القمار عمل غير مشروع ، لأن لعبة القمار لها قواعدها وعلى المقامر أن يستعمل ذكاءه وخبرته وحساباته المبنية على قواعد اللعبة ، وظرية الاحتمالات كما يفعل بالضبط المؤمن، فهو يعمل حساباته بطرق تعتمد على احتمالات وقوع الحدث المؤمن ضده .

هـ لقد اتضح أن فى كل من التأمين والقمار مخاطرة ناتجة عن عـدم التأكد من تحقق الخطر المؤمسن ضده ، وعلى ذلك فان المكسب لا يتناسب مع الخسارة ( فى حالة تحقق الخطر قبل المدة المتفق عليها ) أى أن أحد الطرفين يغرم بينما يغنم الطرف الآخر •

## التامين والفسرر:

يلاحظ أن مبلغ التأمين (فى كثير من حالات التأمين لا يستحق) الاعند وقوع الخطر، فاذا لم يقع الخطر دفع المؤمن له الأقساط دون أن يقبض شيئاً من مبلغ التأمين •

كما أنه أصبح واضحاً أن عقد التأمين من العقود الاحتمالية ، وعلى ذلك فهو من عقود الغرر ، ولقد نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن العرر فى المعاملات أما كون هذا الغرر فاحشاً أم يسيراً فقد تبين مما بحثه تفصيلا ونقلا وعقلا وفقها وعرفاً الدكتور حسين حامد أنه غبن وغرر فاحشان ••

ونسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يوفق المسلمين الى البدائل الصالحة حتى تتطهر المجتمعات المسلمة من مثل هذه المؤسسات التى استقر الحق على حرمة معاملاتها وله مقاليد كل شيء سبحانه ••

هـــذا وبالله التوفيـــق •••

تم الجزء الثالث عشر ويليه الجزء الرابع عشر واوله: كتــاب الشركة



## فهارس الجزء الثالث عشر من الجموع شرح المهذب

اولا: فهرس الآيات القرآنية

ثانياً: فهرس الأحاديث والأخبار والآثار

ثالثاً: فهرس الأشعار الاستشهادية

رابعاً: فهرس الأعـــلام

خامساً: فهرس الأحسكام

# أولا \_ فهرس الآيات القرآنية

## حرف الألف

<b>70V_7</b> { <b>7</b>	• •	• •		• •	ون	تفتر	على الله	لكم أم	، أذن	ùΤ
<b>-</b> ٣٠-٢٨-{-٣				٠.			شدا			
07- 07- 78								•	•	
٠ ٤			• •	• •	• •	ار آ	الطور	جانب	س من	7 نـ
10-18	<b>قواما</b>	ذلك	، بین	و کار	رواً ،	، بقہ	ر فواً و ل	اً لم يسا	اتفقوا	اذا
7-11-1-1										
01-10	• •	(	كتبوه	ی فا	مسم	أجل	ن الى ا	۔ شم بد <u>ہ</u>	الدايد	اذا
							ألله لكم			
70V_T{T							ن لكم أم			
11-8							ان بکہ			
70	• •		• •	••	• •		٠	هم خي	للاح ا	اص
۲۷۲	•• ;	• •	••	1	مرو فا	کم م	ى اولياءً	علوا الم	أن تف	<i>አነ</i>
71 -007-137				کہ	نے من	تر أ	دارة عين	کہ ن تے	ان تک	λl .
7-11-31-01		• •	• •		• •	٠.	'حسن	م <i>ی</i> ا	بالتي	וצ
7_V_11_31_01 71_70										
۲٦.										
*70_*7*_*0V_*	Έ1 .	• • •	• • .	• •	• •	••	نم اليه	ضطورا	ما ١،	ΆI
۲.0	• •	••	• •	••	• •	.ون	أو يزيد	ألف	، مائة	الو
		• •		• •	• :	ريح	۔ او تب	معرو ف	ساك ٍب	امد
404-41							_		-	
17-10							ظلمان	_	_	
417	• •	• •	• •	• •		د	به لکنو	سان لر	الانس	أن
77.							حسنين			
							ن أموال			
11 10							•••			,
719				,			رون بع			
		_		•			بسر والا	_		
307							لعلكم			
۵۱۱۵		· · 1.	سـهـ	بىلەرى	استم	. T .U	بطمئهما	ر بن ف	با باكل	انہ

	1.	
		انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء
2.25	(oV	في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة .
	77	ان يريدا اصلاحاً يُوفق الله بينهما ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	77	ان بصلحا بينهما صلحا ؛ والصلح خير ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	779	ان يكن غنيا أو فقرأ فالله أولى بهما
٠.	1	
		او تسریح باحسان ۱۰۰۰ د د د د د د د د د د د د د د د د د
	7	اوفوا بالمقود
	***	اولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين
3-		
		حرف الباء
	19-8	بدارا آن یکبروا
	77	بشيرا ونديرا
	770	بالأثم وأنتم تعلمون مسمون والمتعارب
		بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من اموال
	470	الناس بالاثم وانتم تعلمون في من من من الناس بالاثم
125	777	بعضهم أولى ببعض في كتاب الله
		بعلها نشورًا أو اعراضًا فلا جناح عليهما أن يصلحا
,	77	بينهما ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	- 44	بفت احداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبفي حتى
		تفيء الى أمر الله
1-1	1-111	بلغ الأطفال منكم الحلم
٠.	۲۸٤	بلفوا النكاح
٠.	10	بين ذلك قو أما
	470	بينكم بالباطل
		بينكم العداوة والبغضاءفي الخمر والمسر ويصدكم
	11-10	عن ذكر الله وعن الصلاة الله الله عن السلام الله
	77	بينهما صلحا والصلح خير
10		
17		حرف التساء
÷	! !	and the control of th
	347-787	تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظامون ولا تظلمون
	77	تبغی حتی تفیء آلی امر الله منابع منابع الله الله الله الله الله الله الله الل
419	_Y00_1A	تحارة عن تراض منكم و المناه
489	_100_11	ت أض منكم
Ţ	<b>£1</b>	تراض منکم تسریح باحسان
		تصف السنتكم الكذب هذا جلال وهذا حرام لتفتروا

-T7T-TOV-TET					على الله الكذب
770	-	•			على الله الله
. "77"	ظلم نفسه	الله فقد ف	نفد حدود	الله وه، يت	تلك حدود
1.7					ست حدود توصون بها
				<u>0.</u> 4 3.	توصون به
		الجيم	حرف		
174-144	••	••	به زعیم	ل بعير وانا	جاء به حما
401-451	••	••		حراماً وحا	
777	• • • •	••		ہم من خوف	
·	٠	لعاء الحاء	حرف		
	آ فادفهما	معمد مشك	T .1	: (C)11   1	
Y 7 19 8		ىىھم رىسى	ال استم	فوا النكاح ف	
07.		***			ليهم أموالهم
*				أشده ۰۰ بوراً ۰۰	حتى يبلغ
77			-	ور. هله وحكما	
124-149			من اعلیه	هله وحدما وأنابه زعيم	حدما من ا
				واناب رحيم	حمل بعير
		ـ الخاء	حرف		
•	عليهما أن	ً فلا جناح	او اعراضا	بعلها تشوزآ	خافت من
77					يصلحا بينهمآ
۲۲.	••	سین ۰۰	اك من المحم	مكانه انا نرا	خذ أحدثا
	وحكما من	من أهله	بعثوا حكما	ق بینهما فا	خفتم شقا
77	• • • •	••	••	•••	اهلها ٠٠٠
77	والترائب	بن الصلب	خرج من ي	اء دافق يہ	خلق من •
<b>(</b> )	ملا ۰۰۰	آحسن عا	بلوكم ايكم	والحياة لي	خلق الموت
	من عمــل	ام رجس	ساب والأزلا	ليسر والأنص	الخمر والم
307	••	••	تفلحون	خبوه لعلكم	الشيطان فاجت
₹ <b>ø</b> ٧	لصلاة ٠٠٠	الله وعن ال	كم عن ذكر	بسر ويضدا	الخمر والم
		الدال		•	
779	•• •• ,	نہ تکتبہ ن	مــما كنت	يها والله م	i +1.15.1
77	••	ائب	صلب والته	خمہ بین ال	دافت نخب
7A_1A	• • • •			All	11 1 1 1 1
11-11-11	**	*** * *** ***		بهم الواتيم. يهم أم ألهم	دفعتم ال

# حرف الراء

					•	•	1.	-		
٠.		₹ <i>٥</i> ٧_	107	تفلحون	لعلكم	فاجتنوه	نيطان	. عمل النا	رجس من	
:-: :			787						رزق نحم	
٠.	ب		-						رشدا فاد	
		YN19-			* 1		م الموالة	يسول الته	J	
1	0 {	_07_0'			1 1	Ha = st		. M. 711	4	
. :			227	• • •	ن ٠٠	ولا تظلموا	طلمون و	וללה צ' ז	رءوس أمو	
:									· · · · · ·	
: .					لسبن	حرف ا				
			141				لسلسل	وأدر ا	سبيل الله	
			171	U. là	الما	: تطام الن	ه لا سـ	ر.ن ضعيفاً ا	سفيها او	
					يس د	o, <u></u>		<u>-</u> -	بالعدل	ه لبه
. :	o 1—	۰۰-۳۹	_T^_\			N I	1.11			-,
٠,		:		لتهم التي	عن فب	. ماولاهم	ا إلىاس	سلهاء مر	سيقول ال	36
			٣٦	• • • •	••	7.7	• • ! •	• • •	ا علیها ،	ں ہو
:										
Ġ.		: '	`.	Ü	ير	رف الن	<b>-</b>			
									شاء الله	
		. :	10			• • •		ا داد ه		
			77	••					شقاق بینه	
			<b>₹</b> 0 <b>∀</b>	** . **		• • •	بينكم	ن يوقع	الشيطان أ	•
. :		l .	101	••:		تفلحو ن	لملكم	فاحتنبوه	الشيطان	
		: '' :	:	•	لصاد	عرف ا	•			
٠.			54			حمله أماد.	ماد .	ت ائب ان	الصلب وال	
			1 1						صلحا والص	•
. '		'+:	. 77	••	• •			سِي سير	<u> </u>	
٠.			. : .		.1 .1	عرف ا				
	:				لصاد	برف ا				
١.		***	_٣٥٧					البه	اضطررتم	
		1 10.	-101	ع کا الح	-	11 46	ك دح		اضربوه ببع	
				بم الانت	<i>ی</i> ور	) است امور	- يويو		تعقلون	لعلك
٠.			411	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• •				03	ła
:		i	•	,	ILI	مرف ا				
. ;				* : *	guzi	ورف ا				
. :		:	. 77.				لد لو	له افيا	طائفة ليتفة	•
:									طائفتان من	
		٠.	77		•				الطلاق مرت	
			1.3	الحسان .	لبريح	و ب و	بالتر بمعر	ان دست	- <del>-</del>	

## حرف الظاء

۱۸–۱۵ ۳۲۳	ظلماً انما یاکلون ، ، ، ، ، ، ،
	حرف العين
{ <b>0</b> Y	العداوة والبفضاء في الخمر والميسر نسسب
<b>.</b> -	عليه الحق سفيها او ضعيفا او لا يستطيع أن يمل
01-041-47	
77	عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً · · · · · عليهما أن يصلحا بينهما
100-11	عن تراعی تعلیم
Yoy	عن ذكر الله وعن الصلاة ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠
117	عهد الله وأيمائهم ثمنا قليلا
	. : 11 À .
	حرف الفين
779	غنیا او فقیرا فالله اولی بهما
14-17	غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف
	حرف الفاء
	ر کا ابتاء
	فابمثوا حكما من أهله وحكما مــن أهلهـــا أن يريدا
77	اصلاحاً بو فق الله بينهما ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠
307	فاجتنبوه لملكم تفلحون ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
•	فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ولو شباء الله
10	الأعنتكم والمراقب والمراقب والمراقب والمراقب
4.14	فاداراتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون وم
	فادفعوا اليهم اموالهم ولا تاكلوها اسرافا وبدارا أن
7 -3 -P17-	يكبروا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~	
٥٣	
18	فأشهدوا عليهم وكفي بالله حسيباً ٠٠٠٠٠٠
	فاصلحوا بينهما فان بفت احداهما على الأخرى فقاتلوا
77	التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
11	فامساك بمعروف أو تسريح باحسان ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	فان بفت احداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى
77	تقىء الى أمر الله الله الله الله الله الله الله الل

797	فان تبتم فلكم رءوس اموالكم لا نظلمون ولا تظلمون
	فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو
3-1-0-10	لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل .٠٠٠٠٠
	فجعلتم منه حراما وخلالا قل آلله إذن لكم أم على الله
737-457	تفترون المناه المهام المالية المالية المالية المالية
77.	فخذ احدنا مكانه انا نراك من المحسنين
770	فريقاً من أموال الناس بالإثم وانتم تعلمون .
-TTT-TOV-TEI	فصل لكم ما حرم عليكم الاما اضطررتم اليه
770	
77	فقد ظلم نفسه
	فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى ويريكم
779	اياته لعلكم تعقلون
779	فقرآ فالله أولى بهما
1/-17	فقيرا فليأكل بالمروف
77	فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير
777_797	فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون
17.	فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة
18	فليأكل بالموروف والمناه والمنا
1-37-33	فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم
14-14	فليستعفف ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف والمستعفف
	فليعبدوا رب هــذا البيت الذي اطعمهــم من جوع
Y7Y	وآمنهم من خوف
3-47-19	فليملل وليه بالعدل في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا
1A-10 (0Y	في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة
704	في العامل والمستر ويصدان عن دين الله وعن الصارة
3.7.2	فى ذلك قسم لذى حجر في الرقاب والفارمين في الرقاب والفارمين المستحدد المستحد
475	في سبيل الله وابن السبيل
174	فى كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين الا ان تفعلوا الى
777	وليائكم معروفا
***	في الكتاب مسطوراً والمساد المساد المس
	حرف القاف
	قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنابه
177-18179	and the second s
٣ -	قسم لذي حجو ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠

70Y_T{T	قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون عبد الله على الله
	قلُّ اصلاح لهم خير ، وان تخالطوهم فأخواتكم والله
10	يعلم المفسد من المصلح
<b>YV</b> •	قل فيهما أثم كبير ومنافع للناس ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قلوبهم ، وفي الرقاب والفارمين وفي سبيل الله وابن
3.47	السبيل أنه والمعارب والمعارب والمعارب والمعاربون
•	حرف الكاف
۲٦.	كافة كما يقاتلونكم كافة
777	کان بهم خصاصة ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
777	كان ذلك في الكتاب مسلطوراً
10-18	كان بين ذلك قواماً ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
777	كذلك يحيى الله الموتى ويريكم آياته لعلكم تعقلون ٠٠
17.	كما يقاتلونكم كافة
4	حرف اللام
10	٧عنتكم ٠٠٠ ٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
770	لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون
707	لتفتروا على الله الكذب
٣	لذی حجی ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
, XIX .	لربه لکنود
779	لملكم تعقلون ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
307	لعلكم تفلحون
777	لفسدت السموات والأرض ومن فيهن
	لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً قل آلله أذن
TOV_TET	لكم أم على الله تفترون
117	لكنود وانه على ذلك لشهيد
	للفقراء والمساكين والعاملين عليها والؤلفة قلوبهم وفى
374	الرقاب والفارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ٠٠٠٠٠
10-18	لم يسرفُوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما .
	لمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم عند محمل بعير وأنابه
	ليبلوكم أيكم أحسن عملا
۲٦.	لينفروا كافة المستحدد المستحدد المستحدد
- '	حرف الميم
77	ماء دافق بخرج من بعن الصلب والترائب و و و و و و و و و و و و و

	ما انزل الله لكم من رزق فحملتم منه حراما وحلالا
734-707	قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون
414-40A-411	ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه
470	
779	ما كنتم تكتمون
10-18-11-47	مال اليتيم الا بالتي هي أحسن
10	
7.0	مائة الف او يزيدون ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
779	مخرج ما كنتم تكتمون ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
13	مرتان فامساك بمعروف أو تسريح باحسان
	المساكين والعاملين عليها والؤلفة قلوبهم وفى الرقاب
3.47	والفارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ٠٠٠٠٠٠
10	مسمى فاكتبوه
777	معروفًا كان ذلك في الكتاب مسطورًا ٠٠٠٠٠٠
10	المفسيد من المصلح ولو شاء الله لأعنتكم
47.	مكانه أنا نراك من المجسنين مكانه أنا نراك من
۲۷.	منافع للناس ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ منافع
	من أهله وحكماً من أهلها ان يريدا اصلاحاً يوفق الله
77	بينهما ، ، ، ، از ان
	من بعلها نشورًا او أعراضًا فلا جناح عليهـــما أن
<i>TT</i>	يصلحا بينهما صلحا والصلح خير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
77	من بين الصلب والترائب ٠٠٠٠٠٠
777	من جوع وآمنهم من حوف
	من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالا ، قل الله أذن لكم
727-767	أم على الله تفترون و و و و و و و و و و و و و و و و و و
70{	من عمل الشيطان فاجتنبوه لملكم تفلحون ٠٠٠٠٠٠
11-1-17-33	منكم الحلم فليستأذنوا والمناهم
	من كان غنيا فليستعفف ومن كان فقسيرا فليأكل
11-14	بالمعروف ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
18	من كان فقيراً فليأكل بالمعروف من المناكل بالمعروف
10	من المصلح ولو شاء الله لاعنتكم
T.	من الومنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما
	من المؤمنين والمهاجرين الا أن تفعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	معروفا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولا تأكلوها اسرافا

	• •
74-1-19-8-	وبدارا آن یکبروا ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰
07-07-78-7.	
٣٦٣	ومن يتمد حدود الله فقد ظلم نفسه سنسب
	حرف النون
	المراقع
11-10	نارا وسیصلون سعیراً ۲۰۰۰ ۲۰۰ ۲۰۰ ۲۰۰ ۲۰۰
۲۲.	نراك من المحسنين ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
۲٦.	نفر من كل فرقة منهم طائفة ٢٠ ٠٠٠
17179	نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم
7A-719-{-F -87-F8-F1-F8	النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم
- (	
01_0	•
	حرف الهاء
<b>70V_7</b> {7	and the state of t
707 <u>—</u> 127	هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ·· هل فى ذلك قسم لذى حجر ·· ·· ·· ·· ··
	هل في ذلك قسم لدى حجر المحال الله الله الله أحسن عملا
•	
	حرف الواو
	( الأصلية والزائدة )
777	و آمنهم من خوف ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
10	
	وأبتلوا اليتامي حتى اذا بلفوا النكاح فان آنسستم
7-17-17-13	منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم علم المستعدد
P17-37-33	راذا بنغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا
	واذ متلتّم نفسا فاداراتم فيها والله مخسرج ما كنتسم
771	تكتمون ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠
۲.0	وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ٠٠٠٠٠٠
	والدين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك
10_18	قواماً
. 77	وأن امرأة خافت من بعلها تشورا أو أعراضا فلا جناح
	عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير والمناه وحكما وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما
77	<b>!</b>
10	وان تخالطوهم فاخوانكم من الملكة
77	وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهاما

	18179	وأنابه زعيم المحادث المحادث المحادث
		واولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من
	777	الله نين والمهاجرين الا أن تفعلوا الى أوليائكم معسروفا
!	719	وايمانهم ثمنا قليلا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
- :	<b>771</b>	وتعاونوا على البر والتعوى
	11-10	مسيضلون سعيرا
	۲٦.	ر اللوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة المسركين
۲۳-	r-rov-r(1	وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطروتم اليه
	770	
. !	174-179	ولمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم ٢٠٠٠٠٠٠
		ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والارض
	777	ومن فيهن
	10	ولو شاء الله لاعنتكم
17 y 17 y 19	778	ران کان بهم خصاصة ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
٥ '	1-44-44-	وليه بالعدل
	17.	وما أرسلناك الأكافة للناس بشيرا ونذيرا ٠٠٠٠٠
. ;	۲٦.	وما كان الوُمنون لينفروا كافة من من من
:	۲۷.	منافع للناس ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	1V-1A	و كان فقيراً فليأكل بالمعروف و كان و و و ا
: :	17-17	و من منيا فليستعفف و مواد و مواد و و و و و و و و و و و و و و و و و و
- 1	777	ومن يتمد حدود الله فقد ظلم نفسه بن الم
	i Tari Nasada	ولا ذكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها ألى الحكام
	770	لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالأثم وأنتم تعلمون
		ولا تأكلوها اسرافا وبدارا أن يكبروا ومن كان غنيا
	١٨	ر النام المعقفة المناطقة المنا
<u> </u>	7.0	ولا تطع منهم آثما أو كفورا ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	<b>{Y</b> {	ولا تعاونوا على الاثم والعدوان
10-	18-11-7-7	ولا تقربوا مال اليتيم الابالتي هي احسن
,	70	
		ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب
	76Y717	حرام لتفتروا على الله الكذب
	٣٩.	حرام لتفتروا على الله الكذب ولا تؤتوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قياما ويريكم آياته لعلكم تعقلون
		ويد مُلرنك عن اليتامي قل اصلاح لهم خسير وان تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح
;	10	تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المسد من المصلح

## حــرف (( لا ))

لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ..... ٢٩ ٣٩-٧١-٣٩ لا يبغون عنها حولا .... . . . . . . . . . . . ٢٩٦-٣٦٧ لا تظلمون ولا تظلمون ... . . . . ٢٩٢-٣٦٧ لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه ... . . . . . ٢٨-٣٩-.٥-

## حرف الياء

## ثانياً \_ الأحاديث والآثار والأخبار

## حرف الألف

آفة من الآفات أصابته أو كان غنيا فافتقر وصار أهل

		دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته وأغيل من بيت مان
	:	المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام
	- N - 1	فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسللام فليس
4	7.47	على المسلمين النفقة على عيالهم
, i	117	اليت الا اصحب احداً منهم الا خدمته
:	• • •	آمنت بالله ورسوله ولو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما
	110	قال عبد الله : فمضت السنة أن الرسل لا تقتل
<u> ۱۸</u>	٠-١٨٩	الآن بردت جلده وفي رواية ( قبره )
. :		اتوا نبي الله موسى فذكروا له ذلك فأمرهم أن يذبحوا
:	٨٨	بقرة وأن يضربوه ببعضها ففعلوا فبعثه الله حيا
:	. " •	بقره وأن يصربوه ببعثها تصوره ببعث من التي بجنازة ليصلي عليها فقال: هل على صاحبكم من
:		دين ؟ فقالوا: نعم ، ديناران فقال أبو قتادة : هما على
:	19.	يا رسول الله . قال : فصلى عليه صلى الله عليه وسلم
		يا رسول الله . قال . فضلي شيب طبي لله على الله عليه وسلم فقال : أني فقير
		اتی رحل البنی صلی الله علیه وسلم حدل ، بی صبر
	17	ليس لى شيء ولى يتيم فقال: كل من مال يتيمك غير
:		مسرف ولا مبذر ولا متأثل المام
:	47.5	يأتي على الناس زمان لا يبالي الرجل من اين أخذ المال
	,1 14	من حلال أو حرام المناه
	777	يأتى من بعدهم قوم يسندون من الاستلام مسنداً ، وهم
	Y 1 Y	لا يجدون شيئًا فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم
	114	اتينا رسول الله عليه فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس
		اتينا النبي عليه ليصلى عليه فخطا خطوة ثم قال
		أعليه دين ؟ قلنا : ديناران فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد
- :		ذلك بيوم: ما فعل الديناران ؟ قال: انما مات أمس ثم
11	ነለየ	اعاد عليه بالفد قال أقد قضيتهما قال: الآن بردت جلده
		اتى عَلَيْكَ بجنازة فقالوا: صل عليها فقال: اليس عليه
		دين ؟ فَقَالُوا: بلي ، فقال: ما ينفعكم صلاتي عليها ، وهو
	1.4	

	أتيناً به النبي آيي ووضعناه حيث توضع الجنائز عند
۱۸۹	مقام جبريل عليه السلام ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	اتينا به النبي عَلَيْكُم فقلنا: تصلى عليه ؛ فخطا خطوة
	ثم قال: أعليه دين ؟ فقلنا: ديناران ، فقال أبو قتادة:
	الديناران على وقال النبي عَلِيلَهُ : قد اوفي الله حق الفريم
	وبرىء منه الميت ؟ قال: نعم فصلى عليه ثم قال بعد ذلك
	بيوم: ما فعل الديناران ؟ قال: انما مات امس، قال: فعاد
	اليه من الغد فقال : قد قضيتهما فقال النبي عَلَيْكُ : الآن
1.11	ردت عليه ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
	اتى عَيْضًا بميت فسأل هل عليه دين ؟ قالوا: نعـــم
107	ديناران قال : صلوا على صاحبكم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	يؤتى بالميت وعليه دين فيقول : هــل خلف لدينــه
	قضاء ؟ وروى : وفاء ؟ فاذا قيل له : لم يخلف وفاء قال
	المسلمين : صلوا عليه ، فلما فتح الله الفتوح قال : من
107	خلف مالا فلورثته ، ومن خلف دینا فعلی ً قضاوُّه ، ، ، ،
	اتى برجل ليصلى عليه ، فقال: هل عليه دين ؟ قالوا:
	نعم ديناران ، قال : هل ترك لهما وفاء ؟ قالوا : لا ، فتأخر
	فقيل: لم لا تصلى عليه ؟ فقال: ما تنفعه صلاتي وذمته
	مرهونة الا أن قام أحدكم فضمنه فقام أبو قلابة فقال:
1 \$ V	هما على با رسول الله ، فصلى عليه النبي عُرَيْتُ
•	اتي النبي ﷺ النسباء فوعظهن وقال : تصدقن ولو
. 4.5	من حليكن فتصدقن بحليهن ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ادروا على المسلمين حقوقهم ، ولا تضربوهم ، ولا
	تفلقوا الابواب دونهم فيأكل قويهم ضعيفهم ولاتستأثروا
744	عليهم فتظلموهم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
717	اذا اتاكم كريم قوم فأكرموه ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
•	اذا استأذن احدكم اخاه ان يدعم جذوعه على حائطه
<b>M</b>	فلا يمنعه ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	اذا بلفت المراة المحيض لم يصلح أن يرى منها الا هذا
. 11-1-	وهذا وأشار الى وجهه وكفيه
01-19	اذا بايمت فقل: لا خلابة ولك الخيار ثلاثا
111-111-111	اذا أتبع على ملىء فليتبع ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	اذا جدها الناس وحل تعاطيهم ، قال المبتاع : انه
	أصاب التمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها فقال رسول
	الله عَرَائِينَهُ حين كثرت عنده هذه الخصومات : لا تتبايعوا
141	حتى يبدو صلاح الثمر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

-114	اذا أحيل أحدكم على ملىء فليحتل
۸Y	اذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة اذرع
3.7	اذا رأت ذلك _ يعنى ماء الاحتلام _ فلتغتسل
,	اذا سأل احدكم جاره أن يدعم جهدوعه على حائطه
٨٨	فلا يمنعه
٣٣.	اذا اعطيتم فأغنوا
	اذا قيل له : لم يخلف وفاء قال المسلمين : صلوا
	عليه ، فلما فتح الله الفتوح قال : من خلف مالا فلورثته ،
107	ومن خلف ديناً فعلى قصاؤه
	اذا كان ولى اليتيم فقيرا نزلت « ومسن كان غنيسا
17	فليستعفف ومن كان فقيرا فلياكل بالعروف » · · ·
	اذا استكمل الفلام خمس عشرة سنة كتب ما له
	وما عليه وأخذت منه الحدود
777	اذا مُرت به سنة رقعه الى مائة ﴿ ﴿ وَمُوالِمُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِن
	اذن يطلقننا يا أمير المؤمنين فقال عمر : مقاطع الحقوق
400	عند الشروط المستحد الم
	اذا هم يؤمنون بمسيلمة ، فأرسل اليهم عبد الله
	فحيء بهم فاستتابهم غير أبن النواحة فقسال - سمعت
	رسول الله عَلَيْكُم يقول الولا أنك رسول لضربت عنقك 6
1	فأنت اليوم لسب برسول ، فأمر قرطة بن كعب فضرب
	عنقه في السوق ثم قال: من اراد أن ينظر الى ابن النواحه
110	قتيلا في السوق ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	اراد الضحاك أن يجسري خليجاً في أرض محمد
	ابن مسلمة فامتنع فتراقعا الى أمير المؤمنين عمر رضى الله
Υξ	عنه فقال: والله لامرنه ولو على بطنك
	يريد أن يسأل عثمان الحجر على عبد الله بن جعفر
	فقال الزبير: انا شريكك فجاء على الى عثمان وسأله أن
40	يحجر عليه فقال : كيف أحجر على من شريكه الزبير ٠٠
	أسلم جرير بن عبد الله قبل موت النبي عليه بأربعين
<b>TIL</b> ,	يوما من در است الله الله الله الله الله الله الله الل
	اللهم بك أصول وبك أجول وبك أحول ٠٠٠٠٠٠
717	اللهم ثبته وأجعله هاديا مهديا
:	الا تأخذ على بد ابن أخيك - يعنى عبد الله بن جعفر -
العاملية الماسان	وتحجر عليه ، اشترى سبخه _ أى أرضا لا تنبت _
TY	بستين الف درهم ، ما يسرني انها لي بيغلي ٠٠٠٠٠٠
3 A	الا أن الله تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية

!

	لوارث ، ولا تنفق امراة شيئًا من بيتها الا بادن زوجها
	والمارية مؤداة ، والمنحة مردودة والدين مقضى والزعيم
184	غارم عارم
	الا انى انزلت نفسى من مال الله منزلة الولى من مال
٠.	البتيم ان استفنيت استعففت وان افتقرت اكلت بالمعروف
1,8	فأذا أيسرت قضيت ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	الأ وأن في الجسد مضفة اذا صلحت صلح الجسد
	كله ، وأذا فسيدت فسيد الحسيد كله الا وهي القلب
	الا وأن لكل ملك حمى ، ألا وأن حمى الله محارمه .
787	الا وان في الجسد مضفة الحديث
	الا واني لم ابعثكم امراء ولا جبارين لكن بعثتكم ائمة
•	الهدى مهتدى بكم ، فادروا على السلمين حقوقهــم ،
	ولا تضربوهم ولا تفلقوا الابواب دونهم فياكل قويهمهم
778	ضعيفهم ، ولا تستاثروا عليهم فتظلموهم
	الا أن قام أحدكم فضمنه ، فقام أبو قتادة فقال :
184	هما على يا رسول الله . فصلى عليه النبي عُلِيَّةٍ
444	والا يحصل من عندهم فضل الا بطيب نفس منهم
T08_T89_78	الا شرطا حرم خلالا أو احل حراما
01_11_1Y_1V	الا صلحا احل حراما أو حرم حلالا ١٠٠٠٠٠٠
77	الا تضربوا الجزية الاعلى من جرت عليه المواسى ٠٠
•	الا قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر سهمانا ، ولكني
777	اخشى ان ببقى آخر الناس لا شيء لهم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
19178	الا فك الله رهانه يوم القيامة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجملوني
19	في اللرية ولم أقتل ١٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	امن الذرية أنا أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله عَلَيْكُ :
	انظروا فان كان قد انبت والا فلا تقتلوه فنظروا فاذا عانتي
. 19	لم تنبت فجعلوني في اللرية ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	أما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما أعرفني
	بدلك وانما ذلك شيء توابه على الله جل ثناؤه وهذا معاش
<b>የ</b> ሞ٦	فالأسوة فيه خير من الأثرة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	14. 19. 15. 15. 15. 15. 15. 15. 15. 15. 15. 15
***	الا يفتقرون الى أمير بعدى ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
191	أم للمسلمين عامة ؟ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	أما هذا المعاش فالتسوية فيه خير ٠٠٠٠٠
er grant to the	المناه ال

ترد بربت ثم دعا عليه ثلاثين رحلا فأكلوا منه غداءهم حتى اصدرهم ثم فعل بالعشاء ذلك وقال: يكفى الرجل جريبان وهو نحو اردب من القمح أو نصفه أو يزيد شيئًا كل شهر ، فكان يرزق الناس المراة والرجل والملوك جريبين كل شهر أمر الوصى جائز في كل شيء الا في الابتياع ، واذا باع بيعالم بقبل أمر عمر بقلع ميزاب العباس رضى الله عنه فقال له: خلعت ميزابا ركبه رسول الله صلى الله عليه وسللم فقال عمر: والله لا يصعد من ينصبه الاعلى ظهررى ، فصعد المياس على ظهره ونصبه ... ۷٨ أمرها أن تلحق به الى خيسر حيث أعطاها جملين آخرين ريشما يصل اليها محمد بن مسلمة وتعطيها حقها من الركاة ... امر النبي عَلِي أَ أَن يكشف عن مؤتزريهم ، فمن انبت منهم فهو من المقاتلين ومن لم ينبت فهو من الدراري ، فبلغ ذلك النبي عليه فقال: لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة ... أن أخوين من بني المفيرة اعتق أحدهما الا يفرز خشما في جداره فلقيا مجمع بن يزيد الأنصاري ورجالا كثيرين فقالوا : نشهد أن رسول الله عليه قال : لا يمنع حار جاره أن بفرز خشبا في حداره فقال الحالف أي اخي قد علمت انك مقضى لك على وقد حلفت فاجعهل اسطوانا دون حداري ففعل ففرز في الاسطوانة الخشبة ... وأنا ابن أربع عشرة أسنة عرضت على رسول الله عَالِيُّهُ عام أحد فردوني ، وعرضت وأنا ابن خمس عشرة سنة فأحازوني في المقاتلة أن ربي عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة وأن خصمى دونهم محمد عَرضا فخشيت أن لا يثبت لى حجة عند خصومته فرحمت نفسي وبكيت .. .. .. أنا شريكك فحاء على الى عثمان رضى الله عنهما وسأله أن يحجر عليه فقال: كيف أحجر على من شريكه الزبير ٣٥-٣٧ أنا أحيلك على على وأحلس انت على فلان ففعل فانتصف السبب منن على ، وتلف مال الذي احساله السبب عليه ، فاخبر السبب بذلك على بن ابي طالب فقال له على: أبعده الله

737-19787 777	انا اولى بكل مۇمن من نفسه ، فمن ترك دينا فعلى ً قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته
179	انا زعيم ببيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وهو محق
	ان رغيم ببيت في ربض احبت بن حرد الرام وحو
	انا ضامن _ قالها على _ من ثم دعا له الرسول عليه الله وهانه ثم قال: ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه
188	وم القيامة
19.	
	انا اقضيهما عنه ٠٠٠٠٠٠٠١١
•	انا لهما ضامن وهما على فقام فصلى عليه ثم أقبل على
Ça.	على وقال جزاك الله عن الاسلام خيراً وقك رهانك كسا
19.	فككت رهان أخيك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	انا أولى بكل مسلم من نفسه . من ترك مالا فلورثته ،
۲۸۶	ومن ترك دينا أو ضياعا فالى وعلى " ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	انا ومالكم كولى اليتيم ــ ولكم على ايها الناس خصال
	اذكرها لكم فخدوني بها ، لكم أن لا أجتبي شميئاً مسن
	خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على
AMAN A	اذا وقع في يدى ان لا يخرج منى الا في حقه ، ولكم على "
777	ان ازید اعطیاتکم وارزاقکم ۱۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
•	أنا لا أحد أحداً بأخذه منى _ يمنى مال الصدقة _
-	فلما كان العام القابل بعث اليه شطر الصدقة فتراجعا
•	بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث اليه بها كلهــا
-	فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك ، فقال معاذ :
٣٣٣	2 3
	أن أخرج للناس أعطياتهم فكتب أليه: أنى قد أخرجت
-	للناس أعطياتهم وقد بقى في بيت المال فكتب اليه: أن
	انظر من اداًن في غير سفه ولا سرف فاقض عنه . فكتب
	اليه: انى قد قضيت عنهم وبقى في بيت المال فكتب اليه:
448	ان انظر من كانت عليه جزية فاسلفه ٢٠٠٠٠٠
•	انتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضهم بعضا
	فقال عقلاؤهم وذوو الرأى منهم علام يقتل بعضكم بعضا أ
	وهدا نبى الله موسى فيكم فاسالوه ، قال : فاتوا نبى الله
•	موسى عليه السلام فذكروا ذلك له فامرهم أن يذبحوا بقرة
	وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سويا
	فقال: قتلنى ابن اخى فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله
717	بعد ذلك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠

انت منا فقال : أبحن بنو النضر بن كنائة لا نقف أمنا ولا ننتفي من أبينا . فكان الاشعث يقول : لا أوتى باحد ينفى قريشا من النظر بن كنانة الا جلدته ... ان شئتم قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميما وان شئتم امسكتم الموالكم وقسمت هذه فيهم خاصية فقالت الانصار: بل تقسم هذه فيهم واقسم لهم ما شئت **٣**.٢.٨ من أموالنا ان استفنیت استعففت ، وان افتقرت اکلت بالمعروف ثم أنا باد باصحابي ـ بعني الماجرين ـ أخرجنا من مكة 220 ان كان له عمل صالح أحد منه بقدر مظلمته ، وان لم تكن له حسنات اخل من سيئات صاحبه فحمل عليه 77 ان كان قد أخض من زه فاقطعوه 22 ان كنت غير تارك البيم فقل: هاء وهاء ولا خلابة ٠٠ ان انظر كل بكر ليس له مال فشاء ان تزوجه فزوجه واصدق عنه فكتب اليه: انى قد زوجت كل من وجدت 445 وقد بقى في بيت المال مال . السكين أن هلكت ماشيته جاءني ببنيسه يصرخ: يا أمير المؤمنين . افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على مسن الذهب والورق أن لابد المرء المسلم من مسكن يسكنه وخادم يكفيه مهنته وفرس بجاهد عليه عسمدوه ومن أن نكون له الأثاث في بيته ، نعم فاقضوا عنه فانه غارم 221 أن أبا بكر رضي الله عنه رأى في هذا المال رأيا ولمي فيه راي آخر 4 لا أحمل من قاتل رسول الله عَلَيْكُمُ كمن قاتل معه أن أبا بكر كلم في أن يفضل بين الناس في القسم فقال: فضائلهم عند الله ؛ فاما هذا المعاش فالتسوية فيه خير 441 ان احق الشروط أن توقوا ما استحالتم به الفروج 801 أن أخوانكم من المهاجرين ليست لهم أموال فأن شئتم قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميعا وان شسئتم أمسكتم اموالكم وقسمت هذه فيهم خاصية ، فقالت الأنصار: بل تقسم يا رسول الله هــده فيهـم وأقسم ما شئت من أموالنا ጞጞእ أن حبان بن منقد كان ستاع وفي عقله ضعف فقيل يا رسول الله : أحجر عليه قانه يبتاع وفي عقبله ضعف فاستدعاه رسول الله علي فقال: لا تبع، قال: لا أصبر،

فقال : اذا بابعت فقل : لا خيلابه ، ولك الخيسار ثلاثا ان رحلا كان في عقدته ضعف فحاءوا به الى النبي مالية فقالها: يا رسول الله أحجر على هذا فان في عقدته ضعفًا فحجر عليه فقال يا رسول الله أنى لا أصب عن البيع فقال النبي عليه اذا بعث فقل : لا خلابة نن نقل الم 110 ان الوسل لا تقتل ... ان عليا يريد أن يسال عثمان رضى الله عنهما أن محمر عليه فقال الزبر: أنا شريكك ، فجاء على ألى عثمان رضى الله عنهما وساله أن يحجر عليه فقال : كيف أحجر ان عقبة بن الحارث تزوج امرأة هي أم يحيى بنت أبي أهاب فجاءت أمرأة سوداء فقالت: أني أرضعتكما ، فسال النبي عليه فقال: كيف وقد قيل ؟ ففارقها عقبة ونكحت زوجا غمه 737 ان غلاما من الأنصار شبب بامرأة في شعره فرفع الى عمر رضى الله عنه فلم يجده أنبت فقال: لو أنبت الشعر ۲. أن فاطمة زوجة أمر المؤمنين عمر بن عبد العريز دخلت عليه نوما وهو جالس في مصلاه وأضعا خده على بده ١ ودموعه تسيل على خديه فقالت: مالك ؟ قال: ويحك ما فاطمة قد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجالع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والارملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والقريب الأسير ، والشيخ الكبير وذي العيال الكثير ، والمال القليل واشباههم في اقطار الأرض ؛ واطراف البلاد ، فعلمت أن ربى عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة ، وأن خصمي دونهم محمد ﷺ فخشيت أن لا يثبت لي حجة عند خصومته ، فرحمت نفسي وبكيت ١٠٠٠٠٠ YAY انما انا ومالكم كولى اليتيم ـ الى أن قال : \_ ولكم على أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها ، لكم أن لا اجتبى شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على اذا وقع في يدى أن لا يخرج منى الا في حقه ، ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم 🕟 ٠٢٣٣ انما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش فالاسوة فيه خير من الأثرة 777

انما مات أمس قال فعاد اليه من الغد فقال: قد قضيتهما ، فقال النبي عليه : الآن بردت عليه جلده 111 انما هذا من احوان الكهان 277 انما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة 447 انما هاجر به ابواه بقول: ليس هو كمن هاجر بنفسه 444 ان المراة اذا بلغت المحيض لا يصلح أن يرى منها الا 11-1. هذا وهذا ان المسلمين اثما هم ينو الاسسلام كاخسوة ، ورثوا اباهم فهم شركاء في المراث تتساوى فيه سهامهم وان كان بعضهم أعلى من بعض في الفضائل ودرحات الدين والخير 441 أنها ولدت غلاما فأرسل اليها بخمسين درهما وكسوته ، وذكر لها بأنه اذا م ت به سنة رفعه الى مائة 444 أنه أصاب الثمر عاهات بذكرونها ويحتجون بها فقال رسول الله عليه عليه حين كثرت عنده هذه الخصيومات: 373 أنها انتك هكذا قال عند الله لانيه ، ولما ساله ما بها ؟ قال له: عملك أنك لا تنفيق عليها ، أو قال له: منعك ما عندك ، قال : ومنعى ما عندى ، منعك أن تطلب لبناتك ما يطلب القوم لبناتهــم ؟ ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 440 انه والله مالك عندى غير سهمك في المسلمين وسعك أو عجز عنك ، هذا كتاب الله بيني وبينكم ...... 440 انه ضمن عن الميت \_ بعني أبا قتادة \_ ... 188 انه أعظم للبركة ، قالوا : اصنع ما رأيت فانك ان .. .. .. .. .. .. .. شاء الله موفق 77 7 انه كان لابيه السيب دين على انسان الف درهم ، ولرجل آخر على على بن أبي طالب الف درهم فقال ذلك الرحل للمسيب: إنا أحيلك على على ، وأحلني أنت على فلان ففعل ، فانتصف المشيب من على وتلف مال اللي أحاله السبب عليه فأخبر السبب بذلك على بن ابي طالب فقال له على : أبعده الله 3 1Y انهم جباة المال وغيظ العدو وردء السلمين ، وأن يقسم بينهم فيتهم بالعدل ، والا يحصل من عندهم فضل الا بطيب نفس منهم ٠٠ **٣٢9** .. .. .. .. .. أن توقوا ما استحللتم به الفروج .. .. .. .. 808 انى أربد أن أفطمه ، لأن عمر لا يسجل الصفار في

	ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال في نفســـه.
	هامسا وبح عمر ، هلك عمر ثم عاد الى دار الخلافة ،
	ثم بعث في الامصار وفي سكك المدينة من ينادي . لا تعجلوا
	اولادكم على الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ،
222	وكتب بذلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود في الاسلام
77	أنى لاراكم عنها معرضين ، والله لارمينها بين أظهركم
	اني ارى أن اجعل عطاء الناس في كل سنة ، وأجمع
	المال فأنه أعظم للبسركة قالوا: أصنع ما رأيت فانك
۲۳٦	ان شاء الله موفق ١٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
	اني رايت الانصار تصنع برسول الله عليه اشياء آليت
417	الا أصحب احدا منهم الا خدمت و و و و و و و و و و و و و و و و و و و
	انی ارضعتکما فسال النبی ﷺ فقال : کیف وقد
737	قيل ؟ ففارقها ونكحت زوجاً غيره ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ائى لاعطى الرجل وغيره أحب الى منه خشية أن يكبه
۲۳٦	الله في النار ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠
	انی فقیر لیس لی شیء ولی بتیم فقال: کل من مال
17	يتيمك غير مسرف ولا مبدر ولا متأثل ٠٠٠٠٠٠
	انى انزلت نفسى من مال الله منزلة مال اليتيه ان
	استفنيت استعففت وأن أفتقرت أكلت بالمعروف ، ثم أنا
440	باد باصحابی ـ يمني المهاجرين ـ أخرجنا من مكة ٠٠٠٠٠٠
	انی لا اثبت علی الخیل ، فضرب بیده علی صدری
717	وقال : اللهم ثبته واجعله هاديا مهديا ٠٠ ٠٠ ٠٠
	اني لا أصبر ، فقال ﷺ : من بايعته فقل : لا خلابة
49	ولك الخيار ثلاثاً ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	أى أخى قد علمت أنك مقضى لك على وقــد حلفت
	فاجعل اسطوانا دون جدارى ففعــل الآخــر ففــرز في
٨٧	الاسطوانة الخشبة ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	أيما شيخ ضعف عن العمل أو أصــابته آفة من
	الآفات ، أو كان غنيا فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون
	عليه طرحت جزيته وأعيل من بيت مال السلمين هو وعياله
	ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير
	دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على
$r_{\lambda \gamma}$	عيالهم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	أبها الناس حصال أذكرها لكم فخلوني بها ، لكم على ا
	أن لا أجتبى شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا
	من وجهه ، ولكم على اذا وقع في يدى أن لا يخرج منى
227	الا في حقه ، ولكم على أن أزيد أعطياتكم وارزاقكم 🕟

# حرف الباء

	بخ بخ يا ابن أمر المؤمنين تأكل الفاكهة وأمة محمد
	هزلى ؟ فخرج الصبى هاربا وبكى ، وما سكت عمر حتى
	علم أنه أشتراها بكف من نوى ، وكان رضى الله عنه قد
	استود لوته لششدة ما عالى في هندا العام من الجنوع
in the second	والاستمرار على الأكل بالزيت فقط وحرم على نفسه اللحم
447	والسمن واللبن في هذا العام حتى يحيى الناس
197-19189	بردت ملية خلده
19.	برىء الميت المقال : نفم ، فصلى عليه المعالم ال
	برك رسول الله على غيل احمس ورجالها خمس
VIV.	مرات و مدون الله والله الله الله الله الله الله الل
<b></b>	استبطأ موت عمه أم حمله فوضعه ليلا على باب
779	رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه فركب بعضهم على بعض
	بعث النبي عَيِّلُمُ الى سعد بن معاذ فحاء على حمار ،
	فبلغ قريباً من المسجد قال عليها في قوموا الى سسيدكم
	او قال: خبركم ﴿ وَمُرْانِهِ وَمُوانِينَ وَمُوانِينَ وَمُوانِينَ وَمُوانِينَ وَمُوانِينَ وَمُوانِينَ
	بعث الى عمر بثلث صدقة الناس فانكر ذلك عمر
	رضى الله عنه وقال له : لم أبعثك جابياً ولا آخـــ جزية،
	ولكن بعثتك لتأخذ من اغنياء الناس فتردها على الفقراء ،
	فقال معاذ: ما بعثت اليك بشيء وأنا أجد أحدا يأخه
	منى ، فلماكان العام القابل بعث اليه شطر الصدقة فتراجعا
	بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث اليه بها كلها ،
	فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبيل ذلك فقيال مصاد :
777	ما وجدت احدا باخد منی شیئا
	بعث جرير الى رسول الله علي رجيلا ببشره فبرك
717	رسول الله ﷺ على خيل أحمس ورجالها خمس مسرات
	بعثه الله حيا فقال : قتلني ابن أخي فلان ، فلم يورث
779	قاتل من قاتله بعد ذلك
	بعد ذلك بيوم قال: ما فعل الديناران ؟ قال: الما مات
	امس ، ثم اعاد علیه ،
	بعد ما مات عبد الله بن مسعود قال الزبير لعثمان :
	اعطنى عطاء عبد الله فعيال عبد الله احق من بيت المال ،
www	فاعطاه خمسة عشر الفاس
111	بقى في بيت المال شيء ، فكتب اليه أن انظر من أدان
	그 그 그 그 그 그 그 그 그 그 그 그 그 그 그 그 그 그 그
	في غير سفه ولا سرف فاقض عنه ، فكتب اليه ، أني قد

	قضيت وقد بقى في بيت المال مال ، فكتب اليه أن انظر من
	كانت عليه جزية فضعف عن ارضه فأسلفه ما يقوى على
778	عمل أرضه فانا لا تريدهم لعام ولا لعامين
	بلغ ذلك النبي عُرَيْكُم فقال : لقد حكمت فيهم بحكم الله
47	من قوق سبعة ارقفية
	بلغ ذلك عليا وعزم أن يسال عثمان الحجر عليه فجاء
	عبد الله الى الزبير وذكر أن عليا يريد أن يسال عثمان
	ان يحجر عليه ، فقال الزبير : أنا شريكك ، فجاء على الى عثمان ، وسأله الحجر عليه ، فقال : كيف أحجر على من
80	شریکه الزبیر ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
	رير ربيد بلغ قريباً من المسجد قال : قوموا الى سيدكم أو
22	فال خرکم ، این به این در
-	بلفت المراة المحيض _ اذا
-	بل تقسم يا رسول الله هــده فيهم ، واقسم لهــم
۳۲۸	ما شئت من أموالنا ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
177	بم تأخذ مال اخيك بغير حق ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٤٣٧	بم يستحل احدكم مال صاحبه
78	بم يشبهها ولدها ثم قال عَلِيلَةُ : اذا رأت ذلك فلتفتسل
	بيت لخثعم يقال له ذو الخلصة والكعبة اليمانية فقال
	على الخرير . هل انت مريحي من ذي الخلصة والكعبة
	اليمانية فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسا من احمس فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا
71Ý	ek-com
179	ببيت في ربض الجنة لن ترك المراء وهو محق
	ابتاع عبد الله بن جعفر ارضا سبخة بستين الفا ،
	فقال عثمان : ما يسرني أن تكون لي بنعلى معا فبلغ ذلك
	عليا كرم الله وجهه ، وعزم أن يسال عثمان أن يحجر عليه ،
	فجاء عبد الله بن جعفر ألى الزبير وذكر له أن عليا يريد أن
	سال عثمان رضى الله عنهما أن يحجر عليه فقال الزبير : أنا شريكك فجاء على الى عثمان وساله أن يحجر عليه
٣0	فقال : کیف احجر علی من شریکه الزبیر
	ابتاع حبان بن منقله وفي عقله ضعف ، فقيل :
٠.	بارسول الله احجر عليه فانه يستاع وفي عقله ضعف
	فاستدعاه رسول الله عليه فقال: لا تسع قال:
-	لا أصبر ، فقال : أذا بايعت فقل : لا خلابة ولك الخيار

÷ 9.3

باع جابر رضى الله عنه بعيره على النبى عليه واستثنى حملانه الى المدينة ... .. .. .. .. .. ..

بات عمر وعبد الرحمن رضي الله عنهما يحرسان قافلة

707

التجارة ويصليان حتى سمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه

فقال لامه: أتقى الله وأحسنى ألى صبيك ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتى أمه

مدانه ، فلما دان من آخر الليل سسمع بنداءه فاي امه فقال : ويحسبك أني لأراك أم سسسسوء ، مالي أري

ابنك لا يقسر منه الليسلة ؟ قالت يا عبد الله

قد ابرمتنى منذ الليلة التي اريقه عن القطام فيأبي . قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يقرض الا للقطيم قال : وكم له :

ولم المحالف الناعمر المعلوم الاستطاع قال ولم له . قالت: كذا وكذا شهرا قال: ويحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما

سلم قال: يا بؤسا لعمر ، كم قتل من أولاد المسلمين ثم

أمر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام · · · · · · · · ٣٣٨

بایعت رسول الله عَلَیْ علی اقام الصلاة وابتاء الزکاة والنصح لکل مسلم به ۲۱۷ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۱۷ والنصح لکل مسلم

بايع جرير بن عبد الله رسول الله عَلَيْكَ سنة عشر من

يتبايعون الثمار على عهد رسول الله عليه فاذا جدها الناس وحل تعاطيهم قال المبتاع: انه اصاب الثمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها فقال رسول الله عليه حين كثرت

عنده هذه الخصومات : لا تتبايعوا حتى يبدو الصلاح ٢٣٤ بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهم شركاء في المراث

تتساوى فيه سهامهم وأن كان بعضهم أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدين والخير ٢٣١ ٠٠ ٠٠ ٢٠٠

### حرف التساء

افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على من الذهب

·	والورق ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ترك مالا فلورثته ، ومن ترك دينا أو ضياعا فالي ا
<i>F</i> \\ 7	وعلی ، ، ، ،
117-1.7	اتبع على مليء فليتبع ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	تلفُّ مال الذي احاله المسيب عليه ، فأخبر المسيب
117	بذلك على بن أبي طالب فقال على : أبعده الله
	تب هكذا أمر أبن مسمود لابن النواحة فأبى فأمر به
	فاخرج الى السوق فجز رأسه ثم شاور اصحاب محمد
317	صلى الله عليه وسلم في بقية القوم ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم ، فاستتابهم فتابوا
418	وكفلهم عشائرهم .٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	t att i
	حرف الثياء
	ئۇلول كفر قد أطلع راسه فاحسىمە ، وقال جرير
	ابن عبد الله والأشعث بن قيس : استتبهم فان تابوا كفلهم
<b>11</b> £	عثمائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عثمائرهم ٠٠٠٠٠
404	وأستثنى حملانه إلى المدينة في بيعه على النبي عربي الله
	ثم بعث جریر الی رسول الله عَلِیْنَا وجلا ببشره فبرك
717	رسول الله عُلِيلًا على خيل احمس ورجالها خمس مرات
	ثم شاور اصحاب محمد عليه في بقية القوم فقال عدى
415	ابن حاتم: ثؤلول كفر قد اطلع رأسه فاحسمه ٠٠٠٠٠٠
	ثم تخيل انها تساوي خمسمائة فقال: اتبيعهسا
	بخمسمائة ؟ قال : نعم ، ثم تخيل انها تساوى ستمائة
•	درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم ، فاشتراها
717	بثمانمائة رضى الله عنه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ثم أعاد عليه بالفد قال: قد قضيتهما قال: الآن
1/1	بردت عليه جلده ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ثم الفهم الفهم فيما أدلى اليك مما ورد عليك ، مما
	لم يكن في كتاب ولا سنة ، ثم اعرف الأشباه والأمشال
	والنظائر وقس الأمور عليها ثم أعمد فيما ترى الى أحبهة
7 17	الى الله وأشبهها بالحق ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ثرد بزیت ثم دعا علیه ثلاثین رجلا فاکلوا منه غداءهم
111	حتى أصدرهم المناء ذلك وقال الكفي الرجل جريبان
	وهو نحو اردب من القمح أو نصفه أو يزيد شيئا كل
	وهو تعو أردب من العمع أو تصفه أو يؤيد تستيما لل شهر ، فكان يرزق الناس المرأة والرجل والملوك جريبين
	سهر با فعال يرزق الناس المراء والرجل والمماولة جريبي

. <b>TT</b> T	كل شهر المراجع المعالمين المعالمين المعالمين المعالمين المعالمين المعالمين المعالمين المعالمين المعالمين المعالم
	ثم أقبل على على" وقال جزاك الله عن الاسلام خيراً ؛
19.	و فك رهانك كما فككت رهان أخيك
	ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا وامرها أن تلحق
	به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريشما يصل اليها
710	محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة
;	ثم قال عليه أ ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله
187	رهانه يوم القيامة المناس المنا
	ثم قال بعد ذلك : ما فعل الديناران؟ قال : انما مات
	امس ، ثم اعاد عليه بالفد قال ، قد قضيتهما ، قال :
174	الآن بردت عليه جلده من من من من من من من من
	ثلاثون رجلا دعاهم فاكلوا منه غداءهم حتى اصدرهم
	ثم فعل بالعشباء ذلك وقال : يكفى الرجل حريبان وهو
777	نحو اردب من القمح أو نصفه من ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
•	ثمرا بعته على آخيك أصابته جائحة ، فلا يحل لك
414	ان تأخذ منه شيئًا . بم تأخذ مال أخيك بغير حق ٠٠٠٠٠
	ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش فالاسوة فيه
227	خير من الأثرة
: 1	ثوب جرير جملنا نلمسه ونتعجب منه ، فقال النبي
2	عَلَيْكُم : والذي نفسي بيده لمناديل سعد في الجنة أحسن من
77	1.10
	حرف الجيم
11.	جابر بن عبد الله رضى الله عنه باع بعيره على النبي
404	واستثنى حملانه الى المدينة واستثنى حملانه الى المدينة
	جائحة اصابت ثمرا بعيه على اخيك ، فلا يحل لك أن
777	تأخذ منه شيئًا ، بم تأخذ مال اخيك بغير حق .٠٠٠٠٠
17.1	جاءني هذا السكين أن هلكت ماشيته ببنية يصرخ
	يا امير المؤمنين . افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلأ أيسر على "
377	من اللهب والورق بن من من من من من من
. 70	اجازني في القاتلة وانا ابن خمس عشرة سنة ٠٠٠٠٠٠
`;·	حائز أمر الوصى في كل شيء الافي الابتياع ، واذا باع
11	بيعاً لم يقبل ١٠ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	جاء سعد بن معاذ على حمار فبلغ قريبا من السجد 6
177	قال عليه الله الله سيدكم أو قال : خيركم
	فحاءه الرحل في عقب لدته ضيف إلى النب مالله

d

	فقالوا . يا رسول الله احجر على هذا قان في عقدته ضعفا ،
	فحجر عليه فقال: يا رسول الله اني لا اصبر عن البيع
١٥	فقال النبي عَلَيْكُ : اذا بعت فقل لا خلابة ٠٠٠٠٠٠
	جاء عبد الله بن جعفر الى الزبير فذكـــر له ذلك ،
	فقال الزبير: أنا شريكك ، فلما سأل على عثمان الحجر
<b>77_70</b>	عليه قال: كيف أحجر على من شريكه الزبير ١ ١٠٠٠٠
•	جاءت امرأة سوداء الى عقبة بن الحارث فقالت:
	اني أرضعتكما ، فسأل النبي عَيْنِكُم فقال : كيف وقد قيل
737	ففارقها عقبة ونكحت زوجا غيره
	جار لا يمنع جاره ان يفرس خشبا في جداره ، وقال
λY	الحالف: أي أخى قد علمت أنك مقضى لك على وقد حلفت
	جباة المال ، وغيظ العدو ، وردء المسلمين ، اوصى ان
	يقسم بينهم فيؤهم بالمدل ، والا يحصل من عندهم
779	فضل الا بطيب نفس منهم
	جدها الناس وحل تعاطيهم ، قال المتاع: انه أصاب
	الشمر عاهات بذكرونها ، ويحتجون بها فقال الرسول عليها
	حين كثرت عنده هذه الخصومات: لا تتبايعوا حتى يبدو
373	صلاح الثمر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
<b>ፖ</b> ፖፖ—አአ	جدوع جاره اذا سأله دعمها على حائطه فلا يمنعه
	جریب من طعام عجن ثم خبز ثم ثرد ثم دعا علیه ثلاثین
:	رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى اصدرهم ثم فعل بالعشاء
ب بر ب	ذلك وقال : يكفى الرجل حريبان وهو نحو اردب مين القمح أو نصفه أو يزيد شيئا كل شهر
777	جرير بن عبد الله بعث الى الرسول عَلِيْكُم بِسُره فبرك
717	رسول الله عَيْكَمْ على خيل احمس ورجالها خمس مرات
	جرير بن عبد الله قال : قال لي النبي عَرَقِيَّةً في حجة
717	الوداع : استنصت لي الناس
717 <u>-</u> 717	جرير بن عبد الله يوسف هذه الأمة لحسنه
,,,,	جزاك الله عن الاسلام خيراً ، وقك رهانك كما فككت
19.	رهان اخيك
•	جز عبد الله بن مسعود راس عبد الله بن النواحة في
	السوق ، ثم شاور اصحاب محمد عليلية في بقية القوم
	فقال عدى بن حاتم: ثولول كفر قد اطلع راسه فاحسمه،
	وقال جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس : استتبهم فان
317	تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم

جزية كانت عليه فضعف على حمل أرضه فأسلفه ما يقوى على عمل ارضه ، قانا لا نريدهم لمام ولا لعامين اجعل اسطوانا دون جدارى ففعل الآخر ففسرز في الاسطوان الخسبة وجعلت لهم : ايما شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته واعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام ؟ فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام ، فليس 7.47 على المسلمين النفقة على عيالهم 19 فجملوني في الذرية ولم أقتل .٠٠٠٠٠ احملوا الطريق \_ اذا اختلفتم فيه \_ سبعة أذرع ۸۷ حملنا نلمسه ونتعجب منه ، فقال النبي رَسِيَّة : والذي أجمل عطاء الناس في كل سنة ، وأجمع المال فانه اعظم للبركة ، قالوا : أصنع ما رايت فانك أن شاء الله 377 جلس عمر بن عبد العزيز في مصلاه ، واضعا خده على يده، ودموعه تسيل على خديه، فقالت له: مالك ؟ ما وليت ، ففكرت في الفقير الجائع ؛ والمريض الضائع والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والفريب والاسمر ، وذوى العيال الكثير والمال القليل ؛ واشباههم في اقطار الأرض واطراف البلاد ، فعلمت أن ربى سيسالني عنهم يوم القيامة وأن خصمي دونهم محمد علي فخشيت أن لا يشت لي حجة عند خصومته ، فرحمت نفسي وبكيت ۲۳٦ فالأسوة فيه خير من الأثرة ... اجمع المال فانه أعظم للبركة ، قالوا: اصنع ما رايت

## حرف الحاء

حبان بن منقد كان ببتاع وفي عقله ضعف ، فقيل : يا رسول الله احجر عليه ، فانه ببتاع وفي عقله ضعف ، فاستدعاه رسول الله عليه فقال: لا تبع ، قال: لا أصبر ،

77 F7	فقال : اذا بايمت فقل : لا خلابة ، ولك الخيار ثلاثاً
	احب الى غيره منه ، فاعطيه خشية أن يكبه الله في
777	النار
188	حتى يؤديها _ أي الحمالة _ ثم يمسك
	حتى أصدرهم ثم فعل بالعشماء ذلك وقال: يكفى
	الرحل حربيان وهو نحو اردب من القمح أو نصفه أو
	يزيد شيئا كل شهر فكان يرزق الناس المرأة والرجل
777	والملوك جربين كل شهر ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	حتى تسملحوا وركب بعضهم على بعض ، فقال
	عقلاؤهم وذوو الرأى منهم : علام يقتل بعضكم بعضا ؟
	وهذا نبي الله موسى فيكم فأسألوه ، فأتوا نبي الله موسى -
	فذكروا ذلك له ، فأمرهم أن يذبحوا بقرة ، وأن يضربوه
	ببعضها ، فبعثه الله حيا سويا ، فقال : قتلني ابن أخي
٣٦٩	فلان فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك ٠٠٠٠٠٠
	احتجبی منه یا سودهٔ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	احجر عليه فانه يبتاع وفي عقله ضعف ، فاستدعاه
	رسو لالله عُرِيَّة فقال: لا تبع ، قال: لا أصبر ، فقال:
71-11	اذا بايمت فقل: لا خلابة ، ولك الخيار ثلاثا
	حجة لا تثبت لي عند خصيومته ، فرحمت نفسي
7.7.7	وبكيت ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠،
717	حجة الوداع قال لى النبي عَلَيْكَ : استنصت لى الناس
	نحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ويصليان
	ما كتب الله لهما ؛ فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه ؛
<b>۳</b> ٣٨	فقال لأمه: اتقى الله وأحسني الى صبيك
	حرم على نفسه اللحم والسمن واللبن في هذا العام
•	حتى يحيى الناس ، ويقول أسلم مولاه : كنا نقول : لو لم
777	يرفع الله المحل عام الرمادة لظننا أن عمر يموت هنا بأمر
1.1	المسلمين
77	والذى نفسى بيده لناديل سعد في الجنة احسن من هذا
	أحسني الى صبيك ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من
	آخر الليل سمع بكاءه ، فأتى أمه فقال : ويحك أني لأراك
	ام سوء ، مالى ادى ابنك لا يقر منذ الليلة ، قالت :
	يا عبد الله قد ابرمتني منذ الليلة ، اني أريفه عن الفطام
	_ اى احمله على الفطام _ فيابى ، قال : ولم ؟ قالت : لأن
	عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت : كذا
	وكذا شهرا قال: ويحك لا تعجليه فصلى الفجس ،

وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلمـــا سلم قال : يا بؤسا لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر مناديا فنادى : أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام فانا **ፕፕ**ለ حصلت المجاعة عام الرمادة في المدينة وما حولها ، رای فی ید بعض اولاده بطیخیت فقیسیال: بخ بخ فخرج الصبي هاربا وابكي 4 وما سكت عمر حتى علم الله اشتراها بكف من نوى نوي 370 .. .. .. .. حضر عبد الله بن النواحة واعترف فقال له عبد الله ابن مسعود: أين ما كنت تقرأ من القرآن ؟ قال: كنت اتقيكم به فقال له: تب فابي ، فأمر به فأخرج الى السوق فجر راسه ، ثم شاور اصحاب محمد عليه في بقية القوم فقالوا استتبهم فأن تابوا اكفلهم عشائرهم . ४१६ أحق الشروط أن توفوا ما استحللتم به الفروج ٢٥٤٠٠ حق حقه ، فلا وضية لوارث ، ولا تنفق المرأة شيئا من بيتها الا باذن زوجها ، والعسارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى ، والزعيم غارم 184 حق اعطيه او امتلمه ، وما أحد احق به من أحد الا عبد مملوك ، وما أنا فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتاب الله ، وقسمنا من رسول الله ﷺ فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن بقيت ليأتين الراعي بجبل صنعاء خطه من هذا المال وهو مكانه \*\*\*°--\*\* حق الفريم عليك ، والميت منه برىء ؟ قال : نعم 191 حكم فينا سعد بن معاذ ؛ فشكوا في امن الذرية أنا أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله عَلَيْكُم انظروا فان كان كان قد أنبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ولم أقتل الحلال بين والحرام بين ، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشهات فقه استبرا لدينه وغرضه ، ومن وقع في الشهات وقسع في الحسرام كالراعي يرعى حسسول الحمي يوشك أن يقع فيه ، ألا وأن لكل ملك حمى ألا وأن حمى الله محارمه ؟ الا وان في الجسد مضفة اذا صلحت صلح الجسد كله ، واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي 737 حلت له المسألة حتى يؤديها ثم يمسك 184

حلفت ، فاحمل اسطوانا دون جداري ، ففعلل ۸۷ الحالف قال: أي أخي ، قد علمت أنك مقضى " لك على: ، وقد حلفت ، فاحمل اسلطوانا دون حدارى ، ففعل الآخر ، فغرز في الاسطوانة الخشية ٠٠٠٠٠٠ ٨٧ حل تعاطيهم ، قال المتاع: انه أصاب الثمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها ، فقال ﷺ حين كثرت عنده الخصومات: لا تتبايعوا حتى يبدو ضلاح الثمر .. .. 373 تحمل حمالة فحلت له المسالة حتى يؤديها ثم يمسك 188 حمل بن النابغة الهذلي قال: يا رسيول الله كيف نفرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل فقال رسول الله عَلِيْكُم : انما هذا من اخوان الكهان 477 حمله فوضعه على باب رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه ويقول: أنتم قتلتم عمى ، حتى تسلحوا وركب بعضهم تحملهما \_ أي الدينارين \_ أبو قتادة فأتيناه فقال أبو قتادة : الديناران على فقال رسول الله علي قد اوفى ٢λ٦ حمى الله في ارضه محارمه .. .. .. .. .. 737 حول الحمى بوشك أن يقع فيه ، الا وأن لكل ملك حمى ألا وأن حمى الله محارمه ، ألا وأن في الحسد مضفة اذا صلحت صلح الجسد كله ، واذا فسدت فسد الجسد 737 حين بعث رسول الله عليه الى سعد بن معاذ فحاء على حماد فبلغ قريبا من المسجد قال: قوموا الى سيدكم أو قال خــم كم ١٠٠٠٠ من ١٠٠٠٠ .. .. 27

#### حرف الغاء

أخبر عمر عبد الرحمن بن عوف وقال له: هل لك أن نحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ويصليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لأمه أتقى الله وأحسنى الى صبيك ، ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فاتى أمه فقال : ويحك أنى لأراك أم سوء ، مالى أرى أبنك لا يقر منذ الليلة ؟ فالت : يا عبد الله قد أبرمتنى منذ الليلة ، انى أريفه عن الفطام فيابى قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض الا

للفطيم قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهرا قال : و يحك لا تعجليه ، فضلى الفجر وما يستنبين الناس قراته من غلبة البكاء فلما سلم قال : يا بؤسا لعمركم قتل من أولاد السلمين ثم أمر مناذبا فناذى أن لا تعجلوا صبياتكم عن القطام ، فإنا نقرض لكل مولود في الاسلام خبر جريب من طعام ثم ثرد بريت ثم دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى اصدرهم ، ثم فعل بالعشاء ذلك وقال : يكفى الرجل جريبان وهو نحو اردب من القمح أو نصفه أو يريد شيئًا كل شهر ، فكان يرزق 277 الناس المراة والرحل والمملوك جريبين كل شهر ... خادم بكفيه مهنته وفرس بجاهد عليه عدوه ، ومن 271 ان يكون له الاثاث في بيته نعم فاقضوا عنسه فانه غارم خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه ، فقالت له: الأمة ما وليت ، ففكرت في الفقير الحسائع ، والمريض الضائع ، والعاري المجهود ، واليتيم الكسور ، والارملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والفريب الاسير ، والشبيح الكبر ، وذي العيال الكثير ، والمال القليل ، وأشباههم في اقطار الارض واطرأف البلاد ، فعلمت أن ربي عز وجل سيسالني يوم القيامة ، وأن خصمي دونهم محمد مراكلة فخشيت أن لا يثبت لى حجة عند خصومته ، فرحمت **ኛኛ**ø<u></u>ተለሃ نفسى وبكيت اخرجنا من مكة وأنا باد باصحابي ـ يعني الماحرين ـ وانى انزلت نفسى من مال الله منسزلة مال البتيسم ، ان استفنيت استعففت ؛ وان افتقرت اكلت بالمروف ٠٠ 777<u></u>770 اخرج الى الناس اعطياتهم فكتب اليه الوالى: انى قد أخر حت للناس أعطياتهم ، وقد بقى شيء في بيت المال ، فكتب اليه: أن انظر من ادان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه ، فكتب اليه : أنى قد قضت عنهم ، وبقى في بيت مال المسلمين مال ، فكتب اليه أن انظر من كانت عليه حزية ، فضعف عن ارضه فالللفه ما يقوى على عمل أرضه فانا لا نريدهم لعام ولا لعامين ، وكان قد كتب له قبل ذلك أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن يتنزوج فزوجه ؟ واصدق عنه ، فكتب اليه أن قد زوجت كل من وجدت وقد بقى في بيت المال مال خرجت مع جرير بن عبد الله في سفر فكان يخدمني

	فقلت له ، لا تفعل ، فقال ، أني رأيت الأنصار تصنع
	برسول الله عليه الشياء آليت الا أصحب أحدا منهم
717	الا خدمته ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ۱۱
	خرج اليه العباس فقال له : خلعت ميزابا ركبـــه
	رسول الله عَيْنَةُ بيده ، فقال عمر : والله لا يصيعد من
٧٨	ينصبه الا على ظهرى ، قصعد العباس على ظهره ونصبه
	خرجوا إلى غير دار الهجرة ، ودار الاسلام فليس
<b>FA7</b>	على المسلمين النفقة على عيالهم ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	خرج الصبی هاربا ویکی ، وما سکت عمر حتی علم
	انه اشتراها بكف من نوى ، وكان رضى الله عنه قد اسود
	لونه لشدة ما عانى من الجوع والاستمرار على الأكل
	بالزيت فقط ، وحرم على نفسه اللحم والسمن واللبن
	حتى يحيى الناس، ويقول مولاه: كنا نقول: لو لم يرفع الله
447_440	المحل عام الرمادة لظننا أن عمر يموت هنا بأمر السلمين
•	خشبا يفرزه احدهما في جداره ، فلقيا مجمع
	ابن يزيد الانصاري ورجالا كثيرا فقالوا: نشهد أن رسول
•	الله عَلَيْكُ قال: لا يمنع جار جاره أن يفسرز خسسا في
	جداره ، نقال الحالف : أى أخى قد علمت انك مقضى
	لك على "، وقد حلفت ، فاجعل اسطوانا دون حدارى ،
٨٧	ففعل الآخر ففرز في الاسطوانة الخشبة
	خشیت أن لا يشبت لى حجة عند خصومته فرحمت
777	نفسی وبکیت ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
777	خشية أن يكبه الله في النار ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	خصال اذكرها لكم أيها الناس ، فخدوني بهــا .
	لكم أن لا أجتبى شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله
	عليكم الا من وجهه ، ولكم على اذا وقع في بدى أن
	لا يخرج منى الا في حقه ، ولكم على ان ازيد اعطياتكم
777	وارزاقكم ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	اختصموا الى رسول الله عَلِيْتُكُم فقضي أن دية الجنين
	غرة عبد أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على عاقلة القاتلة ،
	وورثها ولدها ومن معهم ، نقام حمل بن النابغة الهذلي
	فقال: يا رسول الله كيف نفرم من لا شرب ولا اكل ، ولا
	نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل ؟ فقال عَلِيْكُ : انما
777	هدا من آخوان الكهان
	خصمی دونهم محمد علظه فخشیت آن لا یثبت لی
777	حجة عند خصومته ، فرحمت نفسي وبكيت ٠٠٠٠٠

خاصموه الى عمر وضى الله عنه فقال . لها شرطها ، فقال الرجل: اذن يطلقتنا يا امير المؤمنين ، فقال عمر: مقاطع الحقوق عند الشروط الخصومات كثرت عنده عليه قال : لا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر .. 143 اخضر مبرزه ، فاقطعوه ، قالها عثمان في غلام سرق خطب النبي عَلَيْكُم يوم فتح مكة فقال : الا ان الله قد اعطى كل ذي حقّ حقه فلا وصية لوارث ، ولا تنفق امراة شيئًا من بيتهما ألا باذن زوجها ، والعارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى ، والزعيم غارم ٠٠٠٠٠٠ خطب عليه في العيد فلما فرغ من خطبته أتى النساء فوعظهن وقال : تصدقن ولو من حليكن ، فتصلفن 71 خطب عمر رضي الله عنه في الناس قائلا: انما أنا ومالكم كولى اليتيم - الى أن قال : - ولكم على أيها الناس خصال اذكرها لكم فخذوني بها ، لكم أن لا أجتبي شيئًا من خراجكم ولا مما افاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على ً اذا وقع في يدِّي أن لا يخرج منى الا في حقه ، ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم . . . . . . . . خطا رسول الله علي خطوة ثم قال: اعليه دين ؟ قلنا: ديناران فانصرف فتحملهما أبو قتادة فأتيناه ؟ فقال ابو قتادة : الديناران على فقال النبي عَلَيْهُ : قد اوفي الله حق الفريم وبرأيء منه الميت ؟ قال: نعم . فصلي اختلفا في خليج ارأد الضحاك أن يجريه في أرض محمد بن مسلمة فامتنع ، فترافعا الى امير المؤمنين عمر رضي الله عنه فقال: والله لأمرنه ولو على بطنك .٠٠ خمس عشرة سنة بلفتها فاجازني عليه في القاتلة خاف عمر رضى الله عنه على القافلة السرق ، فلهب الى عبد الرحمن بن عوف واخبره الخبير وقال له : هل لك أن نحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ويصليان ما كتب الله الهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لامه: اتقى الله واحسنى الى صبك ، ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتى أمه فقال : ويحك اني لاراك ام سوء ، مالي اري ابنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد ابرمتنى مُنذ اللَّيــلة .

#### حرف الدال

دار الهجرة ودار الاسمالام ، أعيل من بيت مال السلمين ما اقام بهما فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم ٢٨٦٠ دخلت عليه زوجته بوما رهو في مصلاه ، واضعا خده على بده ، ودموعه تسبيل على خديه فقالت له : مالك ؟ قال : ويحك يا فاطمة ، قد وليت من أمر هذه الامة ما وليت ففكرت في الفقير الجائع ، والمريض الضائع ، والماري المجهود ، واليتيم الكسور ، والأرملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والفريب الأسير ، والشيخ الكم ، وذي الميال الكثير والمال القليل ، وأشباههم في اقطار الأرض ، وأطراف البلاد فعلمت أن ربي عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة ، وأن خصمي دونهم محمد والله فخشيت أن لا يثبت لى حجة عند خصيومته ، فرحمت نفسي وبكيت ٢٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ **440-444** دخلت اسماء على النبي عُلِيُّ وعليها ثباب رقاق ، فاعرض عنها وقال لها: با اسماء أن الراة أذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها الا هذا وهذا ، وأشار 17 •• •• •• •• •• الى وحهه وكفيه دعنى من نعم ابن عفان وابن عوف فانهما أن هلكت ماشيتهما رجعا الى نخل وزع ، وإن هذا المسكين أن هلكت ماشيته جاءني ببنيه يصرخ يا أمير الومنين افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلأ أيسر على من الذهب وألورق من من 377 درجات الدين والخير بعضهم فيها أعلى من بعض ٣٣١ دع ما يريبك الى ما لا يريبك 🚊 ودع \cdots 😳

	استدعى رسول الله عَلِيْكُم حَبَانُ بن منقـــــــ فقال :
	لا تبع ، قال : لا أصبر ، فقال : اذا بايمت فقيل :
49-49	لا خلابة ، ولك الخيــار ثلاثا ، ، ، ، ، ،
	يدعيه عليهم ويقول : انتم قتلتم عمى ، حتى تسلحوا
	وركب بعضهم على بعض فقال عقسلاؤهم وذوو الرأى
471	منهم : علام يقتل بعضكم بعضا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	دعا عليـــه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى
	اصدرهم ، ثم فعل بالعثاء مثل ذلك ، وقال: يكفى
***	الرجل حريبان وهو لحو اردب من القمح أو نصفه .٠٠
797	دعا لنا رسول الله ﷺ ولأحمس ٠٠٠٠٠٠٠
	دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا وأمرها أن تلحق
	به الى خيبر حيث اعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها
440	محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الركاة ٠٠٠٠٠٠
717	دعا رسول الله عُطِيعًا لنا وبرك لخيل اخمس
	دمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمر: أن بعثتك
	فاد اليها صدقة المسلم ، وعام أول وما أدرى لملى
YA0	لا أبعثك لا أبعثك
	دموعه تسیل علی حدیه ، فقالت له : مالك ؟ قال :
<b>777_077</b>	ويحك يا فاطمة ، قد وليت من أمر هذه الأمة ماوليت
	ديناران دين عليه ، فالصرف عَيْنَا في فتحملهما أبو قتادة
	علاق ما المنافع
	فاتيناه فقال أبو قتادة : الديناران على فقال النبي عليه
!	قد أوفى الفريم حقه ، وبرىء الميت منه ؟ قال : نعم ،
	قد أوفى الفريم حقه ، وبرىء الميت منه ؟ قال : نعم ، فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟
	قد أوفى الفريم حقه ، وبرىء الميت منه ؟ قال : نعم ، فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال أنما مات أمس ، قال في فعاد البه من الفد فقال : قد
-178—10V	قد أوفى الفريم حقه ، وبرىء الميت منه ؟ قال : نعم ، فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟
-178—10V 19.	قد أوفى الفريم حقه ، وبرىء الميت منه ؟ قال : نعم ، فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال أنما مات أمس ، قال : فعاد اليه من الفد فقال : قد قضيتهما ، فقال النبى عليه الآن بردت عليه جلده
1945 1945.	قد أوفى الفريم حقه ، وبرىء الميت منه ؟ قال : نعم ، فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال انما مات أمس ، قال : فعاد البه من الفد فقال : قد قضيتهما ، فقال النبي عليه الله عليه جلده والدين مقضى ، والعارية مؤداة ، والمنحة مردودة ،
-178—10V 19.	قد أوفى الفريم حقه ، وبرىء الميت منه ؟ قال : نعم ، فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال أنما مات أمس ، قال : فعاد البه من الفد فقال : قد قضيتهما ، فقال النبى عليه الآن بردت عليه جلده والدين مقضى ، والعارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والزعيم غارم
111.	قد أوفى الفريم حقه ، وبرىء الميت منه ؟ قال : نعم ، فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال انما مات أمس ، قال : فعاد البه من الفد فقال : قد قضيتهما ، فقال النبي عليه خلده والدين مقضى ، والعارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والزعيم غارم
19. 188 888	قد أوفى الفريم حقه ، وبرىء الميت منه ؟ قال : نعم ، فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال انما مات أمس ، قال : فعاد البه من الفد فقال : قد قضيتهما ، فقال النبي عليه خلاه والدين مقضى ، والعارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والزعيم غارم
19. 188 888	قد أوفى الفريم حقه ، وبرىء الميت منه ؟ قال : نعم ، فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال انما مات أمس ، قال : فعاد البه من الفد فقال : قد قضيتهما ، فقال النبي عليه الله عليه جلده والدين مقضى ، والعارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والزعيم غارم
19. 188 888	قد أوفى الفريم حقه ، وبرىء الميت منه ؟ قال : نعم ، فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال انما مات أمس ، قال : فعاد البه من الفد فقال : قد قضيتهما ، فقال النبى عليه خلده والدين مقضى ، والعارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والزعيم غارم
19. 188 888	قد أوفى الفريم حقه ، وبرىء الميت منه ؟ قال : نعم ، فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال انما مات أمس ، قال : فعاد البه من الفد فقال : قد قضيتهما ، فقال النبى عليه خلده والدين مقضى ، والعارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والزعيم غارم
19. 188 888	قد أوفى الفريم حقه ، وبرىء الميت منه ؟ قال : نعم ، فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال انما مات أمس ، قال : فعاد البه من الفد فقال : قد قضيتهما ، فقال النبي عليه : الآن بردت عليه جلده والدين مقضى ، والعارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والزعيم غارم
17. 187 778	قد أوفى الفريم حقه ، وبرىء الميت منه ؟ قال : نعم ، فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال انما مات أمس ، قال : فعاد البه من الفد فقال : قد قضيتهما ، فقال النبى عليه خلده والدين مقضى ، والعارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والزعيم غارم

#### حرف الذال -

ذات ليلة قدمت رنقة من التجار بقافلة تجارية ، فنزلوا المصلى ، ولما عرف عنهم عمر خاف عليهم السرق فذهب آلي عبد الرحمن بن عوف وأخبره الخبر ، وقال له: هـل لك أن تحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا بحرساتهم ، ويصليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوحه نحوه الى أن قال: يا بؤسا لعمر كم قتل من اولاد السلمين ؟ ثم امر مناديا فنادي أن لا تعجب أو ا صبياتكم عن الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسسلام ٣٣٨ ذكاة الحنين ذكاة أمه ١٠٠ مه ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ٣٦٢ ذكر والمسلم من اصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لأحد منافي فضل ذو الخلصة والكعبة اليمانية كان في الجاهلية بيتا لخثم فقال لى رسول الله عليه : هل انت مريحي من ذي الخلصة والكعبة اليمانية ، فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسا من أحمس فكسرناه؟ وقتلنا من وجدنا عنده ؟ **Y17** فاتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٠٠ اذكرها لكم فخذوئي بها ، لكم أن لا أجتبي شيئاً من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ولكم على اذا وقع في يدى أن لا يخرج منى الا في حقه ، ولكم 444 على أن ازيد أعطياتكم وأرزاقكم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ بذكرون عاهات أصابت الثمر ويحتجون بها ، فقال رسول الله ﷺ حين كشرت عنده هده الخصومات **{T{** ··· ·· } لا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر .٠٠٠٠٠ ذكر لها عثمان بانه اذا مرت به سنة رفعه الى مائة \* ٣٣٣ ذكرتم من السوابق والقدم والفضيل فما أعرفني بذلك ، وانما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه وهدا ٣٣٦ مماش فالأسوة فيه خير من الأثرة .. .. .. .. ذكر عبد الله بن جعفر للزبير أن عليا يريد أن يسأل عثمان أن يحجر عليه ، فقال الزبير: أنا شريكك فجاء على

الى عثمان رضى الله عنهما وساله أن يحجر عليه ، فقال : كيف أحجر على من شريكه الزبير 47-40 ذكروا ذلك لنبى الله موسى فامرهم أن يدبحوا بقرة وان يضربوه ببعضها ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سبونا فقال قتلني ابن اخي فلان فلم يورث قاتل من قاتله بعد 479 والمارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى والزعيم غارم 184 ذهب الى عبد الرحمن بن عوف وأخبره الخبر وقال له : هل لك أن نحرسهم الليلة من السرق فبأثا يحرسانهم ويصليان ما كتب الله لهما 277 ذو العيال الكثير ، وألمال القليل وأشباههم في أقطار الأرض واطراف البلاد ، فعلمت أن ربى عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة ، وأن خصمي دونهم محمد عَلَيْكُم فخشيت الا يثبت لى حجة عند خصومته فرحمت نفسي وبكيت ذوو الراي منهم وعقلاؤهم قالوا : علام يقتل بعضكم بعضاً ؟ وهذا نبي الله موسى فيكم فاسالوه ، قال : فاتوا نبى الله موسى عليه السلام فذكروا حرف الراء رآها جرير الها تساوى اربعمالة درهم فقسال لصاحبها : اتبيعها باربعمائة درهم ؟ قال : نعم ، ثم تخیل انها تساوی خمسمائة درهم ، فقال : اتبیعها بخمسمائة درهم ؟ قال: نعم ، ثم تخيل انها تسلوى ستمائة درهم ، فقال : اتبيعها بسمستمائة درهم ؟ قال نعم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة دوهم فاشستراها شمانمائة درهم المعران معاررين أراك أم سوء مالي أرى أبنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت: با عبد الله قد أبرمتني منذ الليلة « أي أضجرتني » أني أريفه عن الفطام \_ أى أريده أن يفطم \_ فيابى ، قال: ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهراً ، قال : ويحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من قلبة البكاء ، قلما سلم قال : يا بؤسا لممر ، كم قتـــل من أولاد السلمين ، ثم أمر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبياتكم

عن الفطام ، فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ...

**77**8

	ارايت ان منع الله الثمرة ؟ فيم يستحل أحدكم مال
<b>٤</b> ٣٧	صاحبه ۱ س س س س س س س س س
	رأى أبو بكر في هذا المال رأيا ولى فيه رأى آخر ،
۲۳۷	لا أجعل من قاتل رسول الله مُرْكِنَة كمن قاتل معه
	رايت الانصار تصنع برسول له مَرْسَةُ أشياء آليت
117	الا أصحب أحداً منهم الآخدمته ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
۲۸	اراكم عنها معرضين والله لأرمينها بين أظهرهم
	راى عمر في يد بعض أولاده بطيخه ، فقال: بخ بخ
	يا ابن أمير المؤمنين ، تأكل الفاكهة وأمة محمد هزلى ؟
	فخرج الصبى هاربا وبكى ، وما سكت عمر حتى علم أنه
777	اشتراها بکف من نوی ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	ترى المرأة في منامها ما يرى الرجل ، فقالت عائشة
-	رضي الله عنها فضحت النساء ، أو يكون ذلك ؟ فقال
	مَرْضَعُ : فبم يشبهها ولدها ؟ ثم قال عَرْضُهُ : اذا رأت الماء
71	فلتفتسل أن ين ين ين ين ين ين
179	ربض الجنة لن ترك المراء وهو محق .٠٠٠٠٠
	ربي عز وجل سيسالني يوم القيسامة عنهسم ، وأن
	خصمی دونهم محمد مراقط فخشیت آن لا یثبت لی حجة
770-77	عند خصومته ، فرحمت نفسی نمپکیت ۰۰۰۰۰۰
	فتراجعا بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث اليه
<b>7</b> 77	بها كلها فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك 🕟 😶
	رجل أتوا به النبي عَيْظَةِ كان في عقدته ضعف فقالوا:
	يا رسول الله احجر على هذا فإن في عقدته ضعفا فحجر
	عليه ، فقال : يا رسول الله انى لا أصير عن البيع فقال
01- 49- 19	النبي لَمْ اللَّهُ : اذا بعت فقل : لا خلابة
	رجل توفی ففسلناه وحنطناه وکفناه ، ثم أتينا به
	النبي عُلِيَّةً فقلنا : تصلى عليه ؟ فخطا خطوة ثم قال :
	أعليه دين ؟ قلنا : ديناران فانصرف فتحملهما أبو قتادة ،
	فأتيناه فقال أبو قتادة : الديناران على . فقال النبي مُرْسِكُم
	قد اوفى الله حق الفريم ؛ وبرىء منه الميت ؟ قال : نعم ،
	فصلى عليه ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟
	انما مات أمس قال : فعاد اليه من الفد فقال : قد
19181	قضيتهما فقال النبي عَلَيْكُ : الآن بردت عليه جلده
	الرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله
	لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال
440	وهو مكانه

9149	رجل قام من القوم فقال: أنا أقضيهما عنه ٠٠
	رجالا كثيراً لقياً فقالوا : نشهد أن رسول الله عَلَيْكُم
	قال : لا يمنع جار جاره أن يفرز خشمه إ في جداره
	فقال الحالف: أي أخي قد علمت أنك مقضى لك على ،
	وقد حلفت ، فاجعل اسطوانا دون جدوى قفعل الآخر
٨٧	ففرز في الاسطوانة خشبة
1	رجل تحمل بحمالة فحلت له المسالة حتى يؤديها
188	ثم يمسك .٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	الرجل يكفيه جريبان وهو نحو اردب من القمح أو
	نصفه أو يزيد شيئاً كل شهر ، فكان يرزق الناس المراة
. 777	والرجل والمملوك جريبين كل شهر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
777	يرزق الناس المراة والرجل والملوك جريبين كل شهر
	ألرسول عَلِيُّ قَالَ : انظروا فان كان قيد أنبت ،
	والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبث فجعلوني
19	في الذرية ولم اقتل
110	الرسل لا تقتبل بدا مضت السنة
	الراعي يرعى حول الحمي يوشك أن يقع فيه الا
	وان لكل ملك حمى ، الا وان حمى الله محارمه ، الا وان
	في الجسد مضفة اذا صلحت صلح الجسد كله ، واذا
737	فسدت فسد الجسد كله ، الا وهي القلب
	الراعى بجبل صنعاء مأتيه حظه من هذا المال وهو في
770	مكانه
	رفع القلم عن ثلاثة عن الصبى حتى يحتلم ، وعن
<b>{{-</b> 7-}}}	النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق
	رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ ، وعن
_78_7.	المبتلى حتى ببرا ، وعن الصبى حتى يحتلم
	فترافعا الى امير المؤمنين عمر رضى الله عنه في خليج
1 1 1 4 4 4	اراد الضحاك أن يجريه في ارض محمد بن مسلمة 6
λξ.	فامتنع فقال: والله لأمرنه ولو على بطنك
	رفقة من التجار قدمت بقافلة فنزلوا المصلى ، ولما
	عرف عنهم عمر خاف عليهمم السرق فلهب الى
	عبد الرحمن بن عوف واخبره ٤ وقال له : هل لك أن
	تحرسهم الليلة فباتا يحرسانهم ويصليان ما كتب لهما ،
	فسمع بكاء صبى فتوجه نحوه فقسال لامه اتقى الله
<b>44</b> 7	واحسنن الى صبيك ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
#1### 2 4	ركب هذا الميزاب رسول الله عَرْضَكُم بيده ، فقال عمر:

ξξ

والله لاتصعد من تنصبه الاعلى ظهرى ، قصعد العباس على ظهره ونصبه رمت امراة من هذيل امراة اخرى من قبيلتها بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا الى رسول الله عَلَيْكُمُ فقضى ان دية الجنين غرة عبد أو وليدة ، وقضى بدية الم أه على عاقلة القاتلة ، وورثها ولدها ومن معهم ، فقام حمل بن النابغة الهذالي فقال: يا رسول الله كيف نفسرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل ، 777 فقال عَلَيْكُم : انما هذا من اخوان الكهان رهانك فكه الله كما فككت رهان اخيك ، ما من مسلم 178 مريحي أنت من ذي الخلصية والكعبة اليمانية ؟ فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسا من أحمس فكسرناه وقتلنا من وحدنا عنده ؛ فاتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولاحمس ٢١٧ اريفه عن الفطام \_ اى اريده ان يفطم \_ فيأبى قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهرا ، قال : ويحك لا تعجليه فصلى الفجر ، وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال: يا يؤسا لعمر كم قتل من أولاد السلمين ؟ ثم امر مناديا فنادى ان لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام **ፕፕ**ሌ فانا نفرض لكل مولود في الاسلام .... ريشما يصل اليها محمد بن مسلمة ، ويعطيها حقها 140 من الزكاة حرف الزاي زاد ، فليمسد به على مسن لا زاد له ، ومسن كان له

فضل ظهر فليمد به على من لا ظهر له ، قال: فلكر من اصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لاحد منا في فضل ١٠٠٠ الزبير رضى الله عنه قال: أنا شريكك ، فجاء على الى عثمان رضى الله عنهما وساله أن يحجسر عليسه فقسال: كيف أحجر على من شريكه الزبير ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ نوعيم ببيسه في ربض الجنة لمن ترك المراء وهو محق ١٣٩ الزعيم غارم ، ولا تنفق أمرأة شيئا من بيتهما ألا باذن نوجها ، والعاربة مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى ، وقد أعطى الله لكل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ٢٦٦س١٤٣ زمن قريظة عرضنا على رسول الله علي فمن كان

محتلما او نبتت عانته قتل ۰۰ ۰۰ ۰۰ 11-17 زوجة عثمان رضي الله عنهما قالت له : ان فلانة ولدت غلاما ، فأرسل اليها بخمسين درهما وكسوته وذكر لها بانه اذا مرت سنة رفعه الى مائة 222 تزوج عقبة بن الحارث امراة هي أم يحيى بنت أبي اهاب فجاءت امراة سوداء فقالت : انى ارضعتكما فسال النبي عَرَيْكُم فقال : كيف وقد قيل أ ففارقها عقبة ونكحت زوحاً غم ہ 737 زوج كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه ، فزوجه ، واصدق عنه ، فكتب اليه : أنى قد زوجت كل من وجدت وقد بقى في بيت المال مال 377 تزوج رجل بامراة واشترطت عليه دارها ، فاراد نقلها بفير اختيارها فخاصموه الى عمر ٠٠ زيت ثرد به الطعام ثم دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى اصدرهم ثم فعل بالعشاء ذلك وقال: يكفي الرجل جريبان ، وهو نحو اردب من القمح أو نصفه ٣٣٢ ازيد أعطياتكم وأرزاقكم ، ولسكم على ان لا اجتبى شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على ً اذا وقع في يدى أن لا يخسرج منى الا في حقسه ۲۳۲ يزيد كل شهر ، فكان يرزق الناس المراة والرجل والمملوك حرسين كل شهر 227

#### حرف السين

VOL

سال أمير المؤمنين أم الصغير أن ترضعه فقالت: اريد أن أفطمه و لأن عمر لا يسجل الصفار في ديوان الارزاق الذين هم دون الفطام فقال في نفسه هامسا ويح عمر و هلك عمر و هلك عمر و ملك عمر و تم عاد الى دار الخسلافة ثم بعث في الامصار وفي سكك المدينة من ينادى و لا تعجلوا أولادكم على الفطام و فانا نفرض لكل مولود في الاسلام وكتب يذلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود في الاسلام وكتب يذلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود في الاسلام وكتب سال النبي عيد القرض لكل عليه دين الأقاوا: نعم ديناران و المسلام و المسلم النبي المسلم عليه دين القلوا: نعم ديناران و المسلم النبي المسلم المسلم المسلم النبي المسلم المسل

قال: صلوا على صاحبكم سالك الله عز وجل عن هذه ؟ فدممت عينا محمد ابن مسلمة ، ثم قال عمر: ان بعثتك فاد اليها صدقة العام وعام أول ، وما أدرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا ، وأمرها أن تلحق به الى خيبر

حيث أعطاها جملين آخرين ، رشما يصل اليها محمد ابن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ 110 سألت رسول الله عَرض عمن أسلم على يد رجل ؟ فقال رسول الله عُرضيم هو احق الناس محياه ومماته 441 اسمالوا نبى الله موسى قال: فأتوا نبى الله موسى عليه السلام ، فذكروا ذلك له ، فأمرهم أن يذبحوا بقرة ، وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سويا فقال : قتلنى ابن أخى فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله ىمد ذلك 411 سألك الله عز وجل عن هـ ذه ، كيف أنت قائل ؟ فدمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمسر: ان بعثتك فأد اليها صدقة المام وعام أول ، وما أدرى لعلى لا أبعثك ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا وأمرها أن تلحق به الى خيير حيث أعطاها جماين آخرين ريشما يصل اليها محمد بن مسلمة و بعطيها حقها من الزكاة ٠٠٠٠٠٠ 110 سأل عمر أم الصبي أن ترضعه فقالت : أني أربد أن افطمه ، لأن عمر لا يسجل الصفار في دنوان الأرزاق الذين هم دون الفطام فقال في نفسه هامسا: ويح عمر هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة ، ثم بعث في الأمصار وفي سكك المدينة من يذدي : لا تعجاوا اولادكم على الفطام ، فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ، وكتب بذلك الى الآفاق 777 سأل عمر ولده عبد الله عن ابنته التي رآها تطيش هزالا ، وهو لا يعرفها ابنته فقال أبوها : أنها النتك ، ولما سأله ما بها ؟ قال له : عملك انك لا تنفق عليها أو قال له منعك ما عندك ، قال : ومنعى ما عندى منعك ان تطلب لبناك ما يطاب القوم لبناته...م ؟ انه والله مالك عندى غير سهمك في المسلمين وسعك او عجز عنك ، هذا كتاب الله بيني وبينكم . . . . 440 ساله جاره أن يدعم جذوعه على حائطه فلا يمنعه ٨٨٨٨٨ السالة لا تحل الالشاشة ، فذكر رجلا تحمل بحمالة فحات له السألة حتى يؤديها ثم يمسك .. .. 188 سأل على عثمان أن يحجر على عبد الله بن جعفس حيث الماع أرضاً المعامة بسمين ألفا فقهال عثمان: ما يسرني أن تكون لي بنعلي معا فبلغ ذلك عليا كرم الله وجهه وعزم أن يسأل عثمان أن يحجم عليه ، فجاء

عبد الله بن جعفر الى الزبير ، وذكر أن عليا يريسند أن يسأل عثمان أن يحجر عليه ، فقال الزبير : أنا شريكك ، فجاء على الى عثمان وسأله الحجر عليه ، فقال : كيف 44-40 احجر على من شريكة الزبير سبخة من الأرض اشتراها عبد الله بن جعفر ، قال عثمان لعلى: الا تاخذ على يد ابن اخيك \_ يعنى عبد الله ابن جعفر \_ وتحجر عليه ، اشترى سبخة ، أي أرضا لا تنبت بستين الف درهم ما يسرني أنها لي ببغلي ٠٠٠٠٠٠ السوابق والقدم والفضل ما اعرفني بذلك ، وانما ذلك شيء ثوابه على الله حل تناؤه وهذا معاش ، فالأسوة . ٣٣٦ فيه خير من الأثرة ستون راكبا اسلموا في وفد كندة سيسنة عشر من الهجرة ، وقال الأشعث لرسول الله عُلَيْسَة : أنت منا ، فقال : نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفوا امنا ولا ننتفي من أبينا ، فكان الأشعث يقول : لا أوتى بأحد ينفى قريشا من النضر بن كنانة الا جلدته يسدون من الاسلام مسدا وهم لا يجدون شيئا ، \*\*\* فانظر امرأ يسمع أولهم وآخرهم سعد بن معاذ كنت فيمن حكم فيهم سعد بن معاذ فشكوا في أمن الذرية إنا؟ أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله عَلَيْكُ : انظروا فان كان قد انبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني في الدرية ، ولم أقبل سعد بن معاذ لمناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا أو قال: والذي نفسي بيده لمناديل سعد في الجنة 22 احسن من هذا ً ا سعد بن معاذ بعث له النبي عليه فجاء على حمار فبلغ قريباً من المسجد قال رسول الله عَيْدَ : قوموا الى سيدكم ۲۳ او قال: خيركم سعد بن معاذ حكمه رسول الله عَلِيُّكُ في بني قريظة ، قحكم بسبى دراريهم ونسائهم ، وقسم أموالهم ، وقتل من جرت عليه الموسى ، فامر أن يكشف عن مؤترريهم ، فمن انبت منهم فهو من المقاتلة ، ومن لم ينبت فهو من الدرارى فبلغ ذلك النبي عَلِي فقال : لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سلمة أرقعة سعد بن معاذ حكم على كل من انبت قتله ، ومن لم بنبت منهم استحیاه فکنت فیمن لم بنبت فترکنی 77

المسكن والخادم والفرس والأثاث نجدها عند الرجل ، فكتب عمر بن عبد العزيز: أن لابد للمرء المسلم من سكن يسكنه ، وخادم يكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن أن بكون له الأثاث في بيته ، نعم فاقضوا عنه فانه غارم ٣٣١ تسلحوا وركب بعضهم على بعض فقال عقلاؤهم ، وذوو الراى منهم علام يقتل بعضكم بعضاً ، وهذا نبي الله موسى فاسألوه ، قال : فأتوا نبى الله موسى عليه السلام فذكروا ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقسرة ، وأن يضربوه بعضها ، ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سويا فقال: قتلني ابن اخى فلان ، فلم يرث قاتل من قاتله بعد ذلك ... 473 اسلفه ما بقوى على عمل أرضه ، فأنا لا نريدهم لعام ولا لعامين ، وكان قد كتب له قبل ذلك أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن يتزوج فزوجه وأصدق عنه ، فكتب اليه انى قد زوجت كل من وجدت ، وقد بقى في بيت المال 377 سمع عمر رضى الله عنه بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لأمه: اتقى الله وأحسنى الى ضبيك ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل ، سمع بكاءه فأتى أمه فقال : ويحك اني لأراك أم سوء ، ما لي اري ابنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد أبرمتنى منذ الليلة (أي اضجرتني ) أنى أريفه عن الفطام ... أي أريده أن يفطم ... فيأبي قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال: وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهرا ، قال: ويحك ، لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال : يا بؤساً لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر مساديا فسادى أن لا تعجلوا صيانكم عن الفطام ، فانا نفرض لكل مواود في الاسلام ٣٣٨ سمعت رسول الله عليه يقول: لولا أنك رسيول اضربت عنقك 4 فأنت اليوم لست برسول فأمر قرظة ابن كمب فضرب عنقه في السوق ، ثم قال : من اراد ان ىنظر الى ابن النواحة قتيلا في السوق ·· ·· ·· سمعت أهل المسجد في بني حنيفة تواطأوا على ذلك فقال عبد الله بن مسعود : على بعبد الله بن النواحة ، فحضر واعترف ٠٠٠٠٠ سمع أمير الؤمنين الصبي يتضاغي من الجوع فسال ..

أمه أن ترضعه ، فقالت : أني أريد أن أفطمه ، لأن عمر :

لا يستجل في ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال في نفسه هامسا : ويع عمر ، هلك عمر ثم عاد الى دار الحلافة ، ثم بعث في الأمصار وفي سكك المدينة من ينادى: لا تعجلوا اولادكم على الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ؛ وكتب بذلك ألى الآفاق بالفرض لكل مولود في 377 **110** السنة مضت أن الرسل لا تقتل سنة عشر من الهجرة وفد الاشعث الى النبي عُلِيُّكُم في وفد كندة وكانوا ستين راكبا فأسلموا ، وقال الأشعث لرسول الله عَلَيْكُ : انت منا فقال النبي عَلَيْكَ : نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفوا أمنا ولا ننتفى من أبينا ؟ فكان الأشعث يقول : لا أوتى بأحد ينفى قريشا من النضر ابن كنائة الاحلدته 419 سنة عشر من الهجرة قدم جبرير على النبي عَلِيْكُم في شهر رمضان فبايعه واسلم 1.1 V .. سهمك في المسلمين ؛ ليس عندى غيره وسعك أو عجز عنك ، هذا كتاب الله بيني وبينكم ، ، ، ، ، 240 سوقنا ، من لم يتفقه لا يتجر فيه ... 3 التسوية في المعاش خير من التفضيل بين الناس ، ان المسلمين انما هم بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم ، فهم شركاء في المراث 🖟 221 تتساوى فيه سهامهم ، وأن كان بعضهم أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدبن والخير 441 سيئات صاحبه أخذ منها فحمل عليه 77 تساوى أربعمائة درهم فقال لصاحبها أتبيعهسسا باربعمالة درهم قال: نعم ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة فقال: اتبيعها بخمسمائة قال: نعم ثم تخيل أنها تساوى سستمائة درهم ثم سليعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشتراها بثمانمائة درهم \*1V حرف الشين

الاشباه قسها بالنظائر والامثال ، وقس الأمور على ذلك ، ثم اعمد الى أحبها الى الله ورسوله فيما ترى ، وأشبهها بالحق من من الناس ، فمن اتقى مثير من الناس ، فمن اتقى

		•	
		الشببهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع فى الشببهات	
		وقع في الحرام ، كالراعي يرعى حول الحمي يوشك أن	
		يقع فيه ، ألا وان لكل ملك حمى، ألا وأن حمى الله محارمه،	
		الا وان في الجسد مضفة اذا صلحت صلح الجسد كله ،	
	۲٤۳	واذا فسندت فسند الجسند كله الاوهى القلب ٠٠٠٠٠٠	
		شبب غلام من الأنصار في شعره فرفع الى عمر رضي	
	۲.	الله عنه فلم يجده أنبت فقال: لو أنبت الشعر لحددتك	
		اشترى لجرير وكيله فرسا بثلاثمائة درهم فرآها أنها	
		تساوى اربعمائة درهم ، فقال لصاحبها أتبيعها بأربعمائة	
•		درهم ، قال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة	
		درهم ، فقال : اتبيعها بخمسمائة درهم ؟ قال : نعم ،	
		ثم تخیل آنها تساوی ستمائة درهم ، ثم سبعمائة درهم	
. •	117	ثم تمانمائة درهم ، فاشتراها بشمانمائة	
		اشترى عبد الله بن جعفر ارضا سبخة ، فبلغ ذلك	
		عليا فعزم على أن يسال عثمان الحجر عليه فجاء عبد الله	
		الى الزبير فذكر له ذلك ، فقال الزبير : أنا شريكك ، فلما	
	c	سأل على عثمان الحجر عليه ، قال : كيف أحجر على من	
	<b>{Y</b>	شريكه الزبير ؟ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
		اشترى ارضا سبخة _ أى لا تنبت _ بسيتين الف	
	٤Y	درهم ما يسرني أنها لي ببغلي ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
		اشترى عبد الله بن جعفر ارضا سبخة بستين الفا	
		فقال عثمان: ما يسرني أن تكون لي بنعلي معا فبلغ ذلك	
		عليا كرم الله وجهه وعزم أن يسأل عثمان أن يحجر عليه	
		فجاء عبد الله الى الزبير وذكر أن عليا يريد أن يسأل عثمان	
		الحجر عليه ، فقال الزبير : أنا شريكك ، فجاء على الى عثمان ، وسأله أن يحجر عليه فقال : كيف أحجر على	
•	٣0	من شربکه الزبیر ؟ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱	
•	, 0	من سریت ، طریع ، م شرط لیس فی کتاب الله فهدو باطل ، ولو کان مائة	
	<b>"0</b> {	شرط سری سی دیا دیا دیا دیا دیا دیا دیا دیا دیا دی	
		اشترطت عليه حين تزوجها دارها ، فأراد ان ينقلها	
		بغير اختيارها فخاصموه الى عمر فقال: لها شرطها ٤	
·		فقال الرجل: اذن يطلقننا يا أمير المؤمنين فقال عمر:	
٧.	00	مقاطع الحقوق عند الشروط	
		شركاء في الميراث تتساوى فيه سهامهم ، وان كان	
. 1	771	بعضهم أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدين والخير	
		شريك أنا فجاء على إلى عثمان وسأله أن يحج على	

عبد الله بن جعفر ، فقال : كيف احجر على من شريكه EY TY TO شمكوا في أمن الذرية أنا أم من المقاتلة ؟ قال رسول الله ﷺ : انظروا والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ولم اقتل · · 19 شكوت اليه عليه الى لا اثبت على الخيل ، فضرب بيده على صدرى وقال: اللهم ثبته واجعله هاديا مهديا ٢١٧ اتشهدان أنى رسول الله ؟ قالا : نشهد أن مسيلمة رسول الله ، فقال رسول الله عليه : آمنت بالله ورسوله ، ولو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما ، قال عبد الله : فمضت السنة أن الرسل لا تقتل المسانة أن شهدت النبي عليه وقد اتى بجنازة فقالوا : صل عليها ، فقال : اليس عليه دين ؟ فقالوا : بلي ، فقال : ما ينفعكم صلاتي عليها / وهو مرتهن في قبره ، فأن ضمنه احدكم قمت وصلبت عليه 104 شهر رمضان فیه قدم جریر علی النبی علی استة عشر من الهجرة قبايعه وأسلم 414 يشهد أن لا أله الا الله ، وأن مسيلمة رسول الله ، فكذبت سمعي ، وكففت أفرسي ، حتى سمعت أهل المسجد تواطاوا على ذلك . فقال عبد الله بن مسعود على بعبد الله ابن النواحة ، فحضر وأعترف ، فقال له عبد الله : أين ما كنت تقرأ من القرآن إقال: كنت اتقيكم به ، فقال له : تب ، فابي فامر به فاخرج الى السوق فجر راسه ، ثم شاور اصحاب محمد عظية في بقيسة القدوم فقال عدى ابن حاتم : ثوءلول كفر قد أطلع رأسه فاحسمه ، وقال جرير بن عبد الله والاشعث بن قيس: استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم ، فاستنابهم فنابوا وكفلهم عشائرهم 410-418 يشهد لمسيلمة الكذاب بالرسالة حتى اذا استيقن من سماع هذه الفاجاة اللهلة ، واستوضحه فاعترف وكان رأى الصحابة الدين شاورهم أن تؤلول كفر قد اطلع ، ويجب حسمه 410 شاور عبد الله بن مسعود اصحاب محمد عليه في بقية القوم ، فقال عدى بن حاتم : تؤلول كفر قد أطلع راسه فاحسمه ، وقال جرير إن عبد الله والأشعث بن قيس ا استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم ٤ فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشمائرهم 410-41E

شيئًا يزيد عن نصف الأردب كل شهر ، فكان يرزق الناس ، المرأة والرجل والمملوك جريبين كل شهر ٠٠٠٠٠٠ 277 شيء ثوابه على الله حِل ثناؤه ، وهذا معاش ، فالأسوة ٣٣٦ فيه خم من الأثرة ... شيء من مظلمة لأخيه عنده فليتحلل منه اليوم ، قبل الا يكون دينار ولا درهم ، ان كان له عمل صالح اخذ منه بقدر مظلمته ، وأن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات 77 صاحبه فحمل عليه ١٠٠٠ ٠٠٠٠ ٠٠٠ ٣٦٧ شيئًا تأخذه منه ، بم تأخذ مال أخيك بفير حق شيخ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتقر ، وصار أهمل دينه يتصمدقون عليمه طرحت حزبته واعيل من بيت مال السلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام فأن خرجوا ألى غير دار الهجرة ودار الاسلام ؛ فليس على المسلمين النفقة على 777 عيالهم

# حرف الصاد

اصبح يدعيه عليهم ويقول: انتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض فقال عقلاؤهم وذوو الراى منهم : علام يقتل بعضكم بعضا ؟ وهذا نبى الله موسى فيكم فاسألوه قال: فأتوا نبى الله موسى عليه السلام فذكروا ذلك له فأمسرهم أن يذبحوا بقسرة وأن يضربوه بعضها ففعلوا ذلك ، فيعثه الله حيا سوبا فقال: قتلني ابن اخى فلان ، فلم يورث قائل من قاتله بعد ذلك الصبى سمعه عمر يتضاغى من الجوع ، فسأل أمه أن ترضعه فقالت: ائى أريد أن أفطمه لأن عمر لا يستجل الصفار في ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال في نفسه هامسة : ويح غفر ، هلك غمسر ، ثم عاد الى دار الخلافة ، ثم بعث في الأمصار ، وفي سكك المدينة من ينادي لا تعجلوا أولادكم على الفطام فانا نقرض لكل مولود في الاسلام ، وكتب بدلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود في الاسلام 222 صبى سمع بكاءه فتوجه نحوه ٤ فقال لأمه اتقى الله واحسني الى صبيك ، ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فاتي أمه فقال: ويحك أني لأراك أم سوء ، مالي أرى ابنك لا يقر منذ الليهاة ؟ قالت :

يا عبد الله قد ابرمتنى منذ الليلة ( اى اضجرتني ) انى اریفه عن الفطام \_ ای ارید ان یفطم \_ فیابی قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يقرض الا للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهرا ، قال : ويحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال: يا بؤساً لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر منادياً فنادى أن لا تعجلواً صبيالكم عن الفطام 6 فانًا نفرض لكل مولود في الاسلام ٣٣٨ الصبي حتى يحتلم ، ورفع القلم عن النائم حتى 37-33 اصحابی باد بهم \_ بعنی الهاجرین \_ اخرجنا من مکة ٣٣٥ صاحبها قال له جرير: أتبيعها بأربعمائة درهم قال: نعم ، ثم أنها تساوى أكثر من هـــذا فقال: أتبيعهــا بخمسمائة ؟ قال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى ستمائة درهم ، ثم سيعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشتراها بثمانمائة درهم رضى الله عنه 417 صاحبكم عليه من دين ? قالوا : ديناران ، قال : صلوا على صاحبكم فقال على : يا رسول الله هما على وأنا لهما ضامن فقام فصلى عليه ثم أقبل على على وقال: جزاك الله عن الاسلام خيراً وفك رهانك كما فككت رهان صاحب الذكر الفرس أن يأتيه بفلس ، فانتهى الى مسجد للقوم ، وكان الذي بناه عبد الله بن النواحة فسمع المؤذن يشهد لمسيلمة بالرسالة ، حتى اذا استيقن من هذه الفاحاة واستوضحه فاعترف ١٠ ٠٠ ٠٠ ٢١٥ صاحب الفرس باعها لوكيل جربر بثلاثمائة درهم ، فرآها جرير فتخيل أنها تساوى أربعمائة درهم ، فقال لصاحبها : أتبيعها باربعمائة درهم ؟ قال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة فقال : اتبيعها بخمسمائة ؟ قال: نعم ثم تخيل أنها تساوى ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم ، فاشتراها بشمانمائة درهم ٠٠٠ الصحابة الذين استشارهم عبد الله أن تؤلول كفر قد اطلع راسه ، ويجب أن يحسم 110 صدرى ضرب عليه رسول الله عليه بيده وقال: اللهم ثبته واجعله هاديا مهديا يتصدقون عليه أهل دينه ، طرحت جزيته وأعيل من

	بيت مال المسلمين هو وعياله ما اقام بدار الهجرة ودار
	الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام
<b>FAY</b>	فليس على المسلمين النفقة على عيالهم . ٠٠ ٠٠ ٠٠
	اصدق كل بكر ليس له مال فشياء أن تزوجه فزوجه ،
	فكتب اليه ائي قد زوجت كل من وجدت وقد بقي في بيت
778	المال مال ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
,	يصرخ هذا المسكين أن هلكت ماشسيته: يا أمير
,	المؤمنين ، أفتار كهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على مسن
٣٣٣	الذهب والورق ١٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
٨3	تتصرف المراة باذن زوجها ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	يصعد من ينصب الميزاب على ظهرى ، فصعد العباس
<b>Y</b> A	على ظهره ونصبه ١٠٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٢٠
_	الصفار لا يسجلون في ديوان الأرزاق الذين هم دون
	الفطام فقال في نفسه هامسا : ويح عمر ثم عاد الى دار
٣٣٢	الخلافة وبعث من ينادى : لا تعجلوا اولادكم على الفطام
	الصلح جائز بين المسلمين الاصلحا حرم حلالا أو أحل
VI-77-70-78	حراما آن نه
405-46J-A4	and the same of th
<b></b>	صلح الجسد كله ، واذا فسدت فسد الحسد كله
787	الا وهي القلب ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ الا وهي القلب
137	. 11 1/10 1/10 1/10 1/10 1/10 1/10 1/
17	ويصلح ماله أن كان فقيراً أكل منه بالمعروف
17	ليصلى النبي عليه عليه ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه
17	ليصلى النبى عليه عليه ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين ؟ قلنا : ديناران ، فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد
17	ليصلى النبى عَلِيْكُ عليه ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين ؟ قلنا : ديناران ، فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال : أنما مات أمس ثم أعاد
	ليصلى النبى عليه عليه ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين ؟ قلنا : ديناران ، فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال : انما مات أمس ثم أعاد عليه بالفد قال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت عليه
1/1-1/1	ليصلى النبى عَلَيْكُ عليه ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين الله عليه الله الله فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران القال : أنما مات أمس ثم أعاد عليه بالفد قال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت عليه جلده
144-149	ليصلى النبى عَلَيْكُ عليه ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين ؟ قلنا : ديناران ، فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال : انما مات أمس ثم أعاد عليه بالفد قال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت عليه جلده
	ليصلى النبى عَيْنَ عليه ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين لا قلنا : ديناران ، فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران لا قال : أنما مات أمس ثم أعاد عليه بالفد قال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت عليه حلده
144-149	ليصلى النبى على عليه ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين ؟ قلنا : ديناران ، فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال : انما مات أمس ثم أعاد عليه بالفد قال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت عليه حلده
144-149	ليصلى النبى على عليه ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين القلنا : ديناران ، فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران القلنان القلنان الما مات أمس ثم أعاد عليه بالفد قال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت عليه حلده
144-149	ليصلى النبى على عليه ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين ؟ قلنا : ديناران ، فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال : انما مات أمس ثم أعاد عليه بالفد قال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت عليه حلده
144-149	ليصلى النبى على عليه ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين القلنا : ديناران ، فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران القلن : أنما مات أمس ثم أعاد عليه بالفد قال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت عليه حلده
149—149 19.—1 <i>0</i> 4	ليصلى النبى على عليه ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين ؟ قلنا : ديناران ، فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال : أنما مات أمس ثم أعاد عليه بالفد قال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت عليه حلده
149—149 19.—1 <i>0</i> 4	ليصلى النبى على عليه ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين أ قلنا : ديناران ، فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران أ قال : أنما مات أمس ثم أعاد عليه بالفد قال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت عليه حلده
149—149 19.—1 <i>0</i> 4	ليصلى النبى على عليه ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين ؟ قلنا : ديناران ، فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال : أنما مات أمس ثم أعاد عليه بالفد قال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت عليه حلده

ثم عاد الى مكانه فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فاتى أمه فقال: ويحك ، أني لأراك أم سوء ، مالي أرى النك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد الرمتني منسف الليلة ، اني اربغه عن الفطام فيابي ، قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهراً ، قال : وبحك لا تعجليه فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من البكاء ، فلما سلم قال: با بؤساً لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ؟ ثم أمر مناديا فنادى : لا تعجلوا صبيانكم على الفطيام ، فإنا نفرض لكل مولود في الاسلام ٣٣٨ صلوا على صاحبكم ، فلما فتح الله عليه الفتوح قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفى وعليه دين فعلى " قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته . . 771-107 صلوا على صاحبكم ، فقال أبو قتادة : صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه 19.-129-178 صلى الفحر وما يستلين الناس قراءته من غلية البكاء ، فلما سلم قال : يا يؤسا لعمر ، كم قتل من اولاد السلمين ؟ ثم أمر مناديا فنادى : لا تعجلوا صبيانكم على **٣٣**٨ اصنع ما رایت فانك ان شاء الله موفق .. .. ۲۳٦ اصناف المال يعددها حتى ظننا أنه لاحق لأحد منا في فضل ٠٠ 377 أصابته حائحة فلا بحل لك أن تأخذ منه شيئا ، بم 777 اصابته افة من الآفات ، او كان غنيا فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه ؛ طرحت جزيته واعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجر رة ، ودار الاسلام ، قان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على السلمين النفقة على عيالهم . . . . ۲۸۲ أصول بك ، وبك أحول ..... 1.0 وصار أهل دينه بتصدقون عليه طرحت جزيته وأعيل من بيت مال المسامين هو وغياله ما اقام بدار الهجرة وذار الاسلام ، فإن خرجوا إلى غير دار الهجرة ودار الاسلام ، فليس على السلمين النفقة على عيالهم **777**—777 صار الربع العظيم في أيدى القوم ثم يبيدون فيصير ذلك الى الرجل الواحد أو المراة ثم يأتى من بعدهم قوم يسدون من الاسلام مسدا لا يجدون شيئا فانظر امراً يسم اولهم وآخرهم ... .. .. .. .. .. .. ٣٢٨

# حرف الضاد

	•
	الضحاك ومحمد بن مسلمة اختلفا في أرض محمد
	ابن مسلمة يجرى الضحاك فيها خليجا فامتنع فترافعا
	الى أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه فقال: والله الأمرنه
λξ	ولو على بطنك .٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	اضجرتني منذ الليلة يا عبد الله، ، اني اريغـــه عن
	الفطام ـ أي أريده أن يفطم ـ فيابي قال : ولم ؟ قالت :
	لان عمر لا يفرض الا للفطيسم ، قال : وكم له ؟ قالت :
	كذا وكذا شهرا قال: ويحك لا تعجليه ، فصلى الفجر
•	وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء كافلما سلم
	قال: يا يؤساً لعمر كم قتل من أولاد السلمين ، ثم أمر
	مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام فانا نفرض
۲۳۸	لكل مولود في الاسلام ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	لضربت عنقك لولا أنك رسول ، فأنت اليوم لست
	برسول ، فأمر قرظة بن كعب فضرب عنقه في السوق
٠	ثم قال: من أراد أن ينظــر إلى أبن النواحة قتيلا في
410	السوق ١٠ ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	اضربوه ببعضها ففعلوا ، فبعثه الله حيا فقسال :
۳۳۳	قتلنی ابن اخی
	فضربوه ببعضها فبعثه الله حيا سويا فقال قتلني
473	ابن آخى فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك
	ضرب النبي عُطِيَّةً بيده على صدرى وقال : اللهم تبته
YIY	وأجعله هاديا مهديا السنسنسنسن
	ضرب قرظة بن كعب عنــق عبد الله بن النواحة في
	السوق بامر عبد الله بن مسعود ثم قال : من أراد أن
410	ينظر الى ابن النواحة قتيلاً في السوق من المن المناسبة
44	اضربوا الجزية على من جرت عليه المواسى
	ضعيفهم ياكله قويهم اذا ضربتموهم ، فلا تعلقوا
	الأبواب دونهم ، فيأكل تويهم ضعيفهم ولا تسمستائروا
377	عليهم فتظلموهم سأستعلن والمستعلق
	ضعف كان في عقدة رحل فحاءوا به الى النبي علاية

فقالوا: يارسول الله الحجر على هذا فان في عقدته ضعفًا فحجر عليه فقال : يا رسول الله اني لا أصبر عن البيع فقال على اذا بعت فقل: لا خلابة ٠٠٠٠٠٠ 01 ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته واعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما اقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجــوا إلى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على  $\Gamma\lambda\gamma$ ضعف عن أرضيه ٤ وكانت عليه حيزية فأسلفه ما يقوى على عمل ارضله ، فانا لا نريدهم لعسام ولا لعامین ، وکان قد کتب له قبل ذلك أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه ، فكتب اليه انی قد زوجت کل من وحدت ، وقد بقی فی بیت المال 377 اضمم حناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فالها مجابة ، وأدخل رب الصريمة والغنيمة ودعني من نعم أبن عفان وابن عوف 6 فانهما أن هلكت ماشيتهما رجعا الى نحل وزرع ، وان هذا المسكين ان هلكت ماشــــيته جاءني ببنيه يصرخ يا أمير المؤمنين ، افتاركهم أنا لا أبالك ؟ 377 ضمنه أحدكم ، فقام أبو قتادة فقال : هما على 154 ضامن لدينه أنا يا رسول الله ، من ثم دعا له رسول الله عليه أله ما من مسلم فك رهان اخيه الافك الله رهانه يوم القيامة (الضامن هنا على ) 124 ضامن أنا وهما على با رسول الله فقام ﷺ فصلى عليه ، ثم أقبل على على وقال : جزاك الله عن الإسلام خبراً وفك رهائك كما فككت رهان أخيك .. .. 19. ضمن أبو قتادة عن الميت ... .. 124 ضياعا تركها أو دينا فالي وعلى "، ومن ترك مالا فلورثته فانا أولى بكل من نفسه . . . . 177 يتضاغى الصبى من الجوع فسال امه ان ترضيعه فقالت : اني أريد أن أفطمه ، لأن عمر لا سبحل الصفار في ديوان الارزاق الذين هم دون الفطام ، فقال في نفسه هامسا : ويح عمر ، هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة ثم بعث في الأمصار ، وفي سكك المدينة من ينسادي :

	ل مولود	ِض لكا	فانا نفر	لفطام ف	على ١١	أولادكم	تمجاوا	Y
							الاسلام	
777	••	• •				(	الاسلام	فی

# حرف الطاء

	•
<b>7</b>	طرحت جزيته وأعيل من بيت المال هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ، ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ، ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم
.,,	استطرقت رجلا من بنی حنیفة وکان امرنی ان آتیه
	بفلس ، فانتهیت الی مسجد بنی چنیفة مسجد عبد الله
	ابن النواحة فسمعت مؤذنهم يشهد أن مسيلمة رسول الله
	فكذبت سمعى وكففت فرسى حتى سمعت أهل المسجد
	قد تواطأوا على ذلك فقال ابن مسمود على بعبد الله بن
	النواحــة فحضر واعترف فقال: أين ما كنت تقــراً من
	القرآن ؟ قال : كنت أتقيكم به ؟ فقال له : تب فأبى فأمر
111	به فأخرج الى السوق فجز رأسه
	يستطرق لفرسه ذكرا من بني حنيفة ، وقد أتفق
	مع صاحب الذكر الفرس أن يأتيه بفلس فانتهى الى
	مسحد للقوم بناه ابن النواحة فسمع المؤذن يشهد أن
	مسيلمة رسول الله حتى اذا استيقن واسسستوضحه
	فاعترف ، وكان رأى الصّحابة الذين استشارهم أن ثؤلول
110	كفر قد اطلع ويجب ان يحسم ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
۸۷	الطريق اذا اختلفتم فيه اجعلوه سبعة أذرع
	تطلب لبناتك ما يطلب القوم لبناتهم ؟ أنه والله مالك
	غير سهمك في المسلمين ، وسعك أو عجز عنك ، هذا كتاب
800	الله بینی وبینکم ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	اطلع تؤلول الكفز رأسه فاحسمه ، وقال جسرير
	ابن عبد الله استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم
317-	فتابوا وكفلهم عشائرهم مستعرب أستعرب والمستعرب
	يطلقننا يا أمير المؤمنين فقال عمر : مقاطع الحقوق
400	عند الشروط أن
	انطلق فحرقها بالنار ثم بعث جرير الى رسول الله
	رجلا يبشره ، فبرك رسول الله على على خيل أحمس
<b>T1V</b>	ورحالها خمس مرات ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰

<b>779</b>	بطيب نفس منهم فانهم جباة المال وغيظ العدو ، وردء المسلمين ، وأن يقسم فيئهم بالعدل ، وألا يحصل من عندهم فضل الا بطيب نفس منهم
: .	تطيش ابنة ولاه هزالا فسال ابنه وهو لا يعرفها فقال ابوها: انها ابنتك ، ولما سأله: ما بها ؟ قال له: عملك ،
	انك لا تنفق عليها أو قال منعك ما عندك أ قال : ومنعى
440	ماعندی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	حرف الظاء
	المظلوم له دعوة مجابة فاتق دعوة المظلوم ، وأدخل
	رب الصريمة والفنيمة 6 ودعني مين نعيم ابن عفيان
	وابن عوف فانهما ان هلکت ماشیتهما رجعا الی نخسل
	وزرع ، وان هذا السكين ان هلكت ماشيته جاءني ببنيه
448	يصرخ يا أمر المؤمنين ، افتاركه من أنا لا أبالك أ فالكلأ السر على من الذهب والورق
	مظلمة عنده لأخيه من عرضه او شيء فليتحلل منه
	اليوم ، قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ، أن كان له عمل
	صالح اخذ منه بقدر مظلمته ، وان لم تكن له حسنات اخذ
77	من سيئات صاحبه فحمل عليه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
77	مظلمة عنده من مال أو عرض ( لفظ البخاري ) ٠٠
	ظهر كان له فضله فليعد به على من لا ظهر له ٤ ومن ا
448	كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له قال: فذكر من اصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لأحد منا في فضل
	حرف العين
- :	المارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى ،
184	المارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى ،
19	عانته نبتت او کان محتلما قتل
	عبد الله بن زمعة: الولد لك ، واحتجبي منه يا سودة
	عجن ئم خبر ثم ثرد بریت ئم دعا علیه ثلاثین رجلا
	فاكلوا منه غداءهم حتى اصدرهم ثم فعل بالعشاء ذلك
	وقال: يكفى الرجل حربيان وهو نحو أردب من القمح
	او تصفه او يزيد شيئا كل شهر فكان يرزق الناس المراة
113	والرجل والملوك جريبين كل شهر اعتق احدهما ان لا يفرز خشبا في جداره فلقيـــا

	مجمع بن يزيد الأنصاري ورجالا كثيراً ، فقالوا ، نشبهد
	ان رسول الله عَلِيهُ قال : لا يمنع جار جاره أن يفرز
	خشبا في جداره فقال الحالف: قد علمت انك مقضى
۸۷	لك على وقد حلفت فاجعل اسطوانا دون جداري
74	عرش الرحمن اهتز لموت سعد بن معاذ رضي الله عنه
	عرض رسول الله عَلِيْكُ بنى قريظة ، فكل من أنبت
	منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ومن لم ينبت استحياه
. 77	فكنت فيمن لم ينبت فتركني ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	عرضت على النبي عَلِي وأنا ابن اربع عشرة سنة
<b>Y1</b> "	فردنی
	عرضنا على رسول الله عظم زمن قريظة فمن كان
19	محتلماً أو نبتت عانته قتل ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	عرضت على رســـول الله عَلِيْكُ يوم أحــد وأنا ابن
:	أربع عشرة سنة فلم يجزئي ولم يرني بلفت ، وعرضت
19	عليه وانا ابن خمس عشرة سنة فرآني بلفت فأجازني
	اعترف عبد الله بن النواحة ، وكان رأى الصحابة
	الذين استشارهم أن تؤلول كفر قد أطلع رأسه ويجب
317-017	ان يَحسم ١٠٠٠ .٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
	اعرف الاشباه والامثال والنظائر ، وقس الامور على
777	ذلك ثم اعمد فيما ترى الى احبها الى الله واشبهها بالحق
	عرف عنهم عمسر خاف عليهسم السرق فذهب الى
	عبد الرحمن بن عوف واخبره الخبر وقال له : هل لك أن
۲۳۸	نحرسهم الليلة من السرق أ فباتا يحرسانهم ٠٠٠٠٠٠
	عطاء الناس اجعله في كل سنة ، واجمع المال فانه
	اعظم للبركة ، قالوا: أصنع ما رأيت فانك أن شاء الله
٢٣٦	موفق اند اند اند اند اند اند اند اند
•	أعطى الله كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ، ولا
	تنفق امراة شيئًا من بيتهما الا باذن زوجها ، والعارية
. 184	مؤداة والمنحة مردودة ؛ والدين مقضى والزعيم غارم ٠٠٠
	لأعطى الرحل وغيره احب الى منه خشية أن يكبه
777	الله في النار
	أعطني عطاء عبد الله فعيال عبد الله أحق به من بيت
***	المال فأعطاه عثمان خمسة عشر الفا
•	عطية القرظى رضي الله عنــه قال : كنت فيمن حكم

فيهم سعد بن معاذ فشمكوا في امسن الذرية أنا أم مسن المقاتلة ؟ فقال عَرِّيكِ : انظروا فان كان قد انبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عائتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ولم أقتل ٠٠ 19 اعطاها دقيقا وزيتا ١ وأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريشما بصل اليها محمد ابن مسلمة وتعطيها حقها من الزكاة 270 اعطى حقه او منعه وما احد احق به من احد الا عبد مملوك ، وما أنا فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتاب الله وقسمنا من رسول الله عُرِيُّهُ فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن بقيت ليأتين الراعي بحبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه ٠٠٠٠٠٠ 220 اعطيات الناس اخرجها لهم ، فكتب اليه الوالى : أنى قد أجريت للناس أعطياتهم ، وقد بقى في بيت المال . فكتب اليه: أن انظر من ادأن في غير سفه ولا سرف فاقض عنه . فكتب اليه : انى قد قصيت عنهم ، وبقى في بيت مال المسلمين مال . فكتب اليه : أن انظر من كانت عليمه حربة فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقدوي على عميل أرضه ، فأنا لا نريدهم لعام ولا لعامين ، وكان قد كتب له قبل ذلك : أن أنظر كل بكر ليس له مال فشماء أن تزوجه فزوجه واصدق عليه فكتب اليه أني قد زوجت كل من قد وجدت ، وقد لقى فى بيت المال مال ... 377 استعففت ان استغنیت ، وان افتقرت اکلت بالمعروف ، ثم انا باد بأطحابي ــ يعني المهـــاجرين ــ اخرجنا من مكة TT0- 11 عقال بعير كانوا يؤدونها الى رسمول الله عليه 44. لو منعونيها لقاتلتهم عليها عقبة بن الحارث تزوج امسسراة هي أم يحيى بنت ابي اهاب ، فجاءت امراة سوداء فقالت: اني ارضعتكما فسأل النبي عَرَالِيُّهُ فقال : أكيف وقد قيل ؟ ففارقها عقبة ونكحت زوجا غيره 737 عقدته فيها ضعف فجاءوا به الى النبي عظم فقالوا: با رسول الله احجر على هذا ، فان في عقدته ضعفا ، نحجر عليه ، فقال: يارسول الله أني لا أصبر عن البيع ، مقال النبي عَلِيُّهُ : اذا بعبُ فقل : لا خلابة 01-57-10 عقله فيه ضعف ، وكان يبتاع فقيل : ما رسول الله

	احجر عليه ، فانه يبتاع وفي عقله ضعف ، فاستدعاه
	رسول الله عَلَيْكُم فقال له: لا تبع قال: لا أصبر فقال:
49-19	أذا بايعت فقل : لا خلابة ولك الخيار ثلاثا
	عقيمه لا يولد له ولد ، وكان له مال كثير ، وكان
	ابن أخيه هو وارئه ، فاستبطأ موته فقتله ثم حمسله
	فوضعه ليلا على باب رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه عليهم
	ويقول: أنتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضسهم
	على بعض ، نقسال عقسلاؤهم وذوو الراي منهسم
	عسلام يقتسل بعضكم بعضا ؟ وهذا نبى الله موسى
	فيكم فأسالوه فذكروا ذلك له فأمرهم أن يدبحوا بقرة
	وأن يضربوه ببعضها ففعلوا فبعثه الله حيا سويا فقال:
414	
	علمت ائك مقضى لك على وقد حلفت فاجعــــــل
	اسطوانا دون جداري ففعل الآخر ، ففرز في الاسطوانة
۸۷	الخشب المساورة المساورة المساورة المساورة
	أعلم يا بلال أن الصلح جائز بين السلمين الا صلحا
٧١	حرم حلالا أو أحل حزاما من المناسبة المناسبة
	علام يقتل بمضكم بعضا أ وهذا نبى الله موسى فيكم
	فاسألوه ، قال : فاتوا نبي الله موسى عليه السلام فذكروا
_	ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقرة وأن يضربوه ببعضها ،
	ففعلوا ذلك ، فبعثه الله حيا سويا فقال : قتلني ابن اخي
771	فلان فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك
	لعلى هذا خاصة ، أم للمسلمين عامة ، فقسال
111	للمسلمين عامة
	على اقام الصلاة وايتاء الزكاة والنصح لكل مسلم
717	( بانفت ) ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ( بانفت
	على شروطهم ، والصلح جائز بين المسلمين ، الا شرطا ·
37-1397	حرم حلالا أو أحل حراماً ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• .	على الله توابه جل ثناؤه ، وهذا معاش فالأســـوة
٣٣٦	فيه خير من الأثرة المناه
	على لكم أيها الناس خصال أذكرها لكم ، فخذوني
	بها ، لكم أن لا اجتبى شيئًا من خراجكم ولا مما أفاء
	الله عليكم الا من وجهة ، ولكم على اذا وقع في يدى أن
	لا يخرج منى الا في حقه ، ولكم على أن ازيد في أعطياتكم
777	وارزاقكم
	على صاحبكم من دين أ قالوا : نعم ديناران فقال

ابه قتادة هما على با رسول الله قال : فصلى عليه عليه عليه عليه المالم المال الم على عاقلة القاتلة دية المرأة وورثها ولدها ومن معهم فقام حمل بن النابعة الهذلي فقال : يا رسول الله كيف نفرم من لا شرب ولااكل ولا نطق ولا استهل ومثل هـ ذا يطل ؟ فقال رسول الله عليه : انما هذا من اخوان الكهان 277 1114-1-7-1-8 على ملىء أحيل فليحتل على الناس يأتي زمان لا يبالي الرجل من أين آخذ المال 277 من حلال أو من حرام عليك حق الفريم وبرىء الميت ؟ قال : نعم ، فصلى على صاحبكم من دين ؟ قالوا : نعم درهمان ، قال : صلوا على صاحبكم فقال على يا رسول الله هما على" وأنا لهما ضامن ، فقام عليه فصلى عليه ، ثم أقبل على على وقال : جزاك الله عن الاسلام خيرا وفك رهائك كما فككت رهان أخيك 19. عليه دين ؟ قالوا : نعم ديناران ؛ قال : هل ترك لهما وفاء ؟ قالوا : لا فتأخر فقبل : لم لا تصلى عليه ؟ فقال: ما تنفعه صلاتي ، وذمته مرهونة الا أن قام أحدكم فضمنه فقام أبو قتادة ، فقال : هما على يا رسول الله فصلى عليه النبي عليه ٠٠٠ على من حرت عليه الواسي أضربوا عليه الجزية · · 77 على كرم الله وجهه عرم أن يسال عثمان أن يحجر عليه فحاء عبدالله بن حففر الى الزبير وذكر أن عليا بريد أن يسأل عثمان أن يحجر عليه ، فقال الزبير: أنا شريكك فجاء على الى عثمان رضى الله عنهما وسأله أن يحجر عليه فقال: كيف أحجر على من شريكه الزبير عليه دين ؟ قلنا: ديناران فتحملهما أبو قتادة ثم قال: بعد ذلك بيوم: ما فعل الديناران ؟ قال: انما مات أمس ثم أعاد عليه بالفد قال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت 111-178 علنه حلده على على بن أبى طالب الف درهم لرجل فقال ذلك الرجل للمسبب بن حزان : أنا أحيلك على على" ، وأحلني أنت على فلان فقعل ، فانتصف المسيب من على ، وتلف مال الذي أحاله المسيب عليه ، فأخبر المسيب بذلك على ابن أبي طالب فقال له على : أبعــده ألله ٠٠٠٠٠٠ عليه دين ؟ وهل ترك لدينه وقاء ؟ صلى عليه والا

	قال : صلوا على صاحبكم ، فلما فتسح الله عليه الفتوح
	قال: أنا أولى بالومنين من انفسهم ، فمن توفى وعليه دين
441	فعلى ً قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	على منازلنا من كتاب الله وقسمنا من رسول الله ﷺ
	فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لنن
	بقيت لياتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو
440	مكانه
	على صدرى ضرب بيده وقال: اللهم ثبته واجعله
717	هادیا مهدیا
197	عند شروطهم (المؤمنون) مند در در در در در
71-87.	عن بيع الكالىء بالكالىء ( النهى ) ١٠ ١٠٠٠٠٠٠٠٠
108	عن بيع الفرر ( النهي ) ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن البتلي حتى
37	يبرأ ، وعن الصبي حتى يحتلم ( رفع القلم ) ٠٠٠٠٠٠
£ £_7 £	عن الصبي حتى يحتلم
184	وعلى الولاة من بعدى من بيت مال المسلمين
777	اعمد فيما ترى الى أحبها الى الله وأشبهها بالحق
	عيال عبد الله بن مسمود أحق بعطاء عبد الله من بيت
444	المال ، فأعطاه عثمان خمسة عشر الفا ٠٠ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
4.5	اعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما اقام بدار
	الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة
7.7.7	ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم
	عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاء
:	الصبى فأتى أمه وقال: ويحك أني لأراك أم سوء 4 مالي
	أرى أبنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت: يا عبد الله قد أبرمتنى
	منذ الليلة ، انى اريفه عن الفطام (اى اريده ان يفطم )فيابى
	قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال :
	وكم له أ قالت : كذا وكذا شهرا قال : ويحك لا تعجليه ،
44.	فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ٨

## حرف الفين

غداءهم اكلوه حتى اصدرهم ، ثم فعل بالعشاء مثل ذلك اذ امر بجریب من طعام فعجن ثم خبز ثم ثرد بزیت ثم دعا علیه ثلاثین رجلا فاكلوا منه غداءهم ثم عشاءهم وقال: یکفی الرجل جریبان ، وهو نحو اردب من القمح او نصفه او بزید شیئا كل شهر ، فكان یرزق الناس

~ <b>T,T T</b> ~	المرأة والرجل والمملوك جريبين كل شهر
1	غرة عبد هي دية الجنين أو وليسلمة ، وقضي بدية ا
.i.	المراة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها ومن معهم فقسام
	حمل بن النابفة الهذابي فقال: يا رسول الله كيف نفرم
	من لا شرب ولا أكل ﴾ ولا نطق ولا اســـتهل ومثل ذلك ــ
777	يطل ؟ فقال رسول الله عَيْثَةِ : انما هذا من اخوان الكهان
	يفرز خشسا في حداره ، فقال الحالف : أي أخي قد
· .	علمت أنك مقضى لك على ، وقد حلفت فاجعل أسطوانا
. <b>XX</b>	دون جداري ففعل الأخر ففرز في الاسطوانة الخشــــــة
777	غارم ( الزعيم ) والمارية مؤداة
	الفارمين (اقضوا عن) فكتب اليه أنا نجد الرجل
	له المسكن والخيادم والفيرس والأثاث فكتب عمير
٠.	ابن عبد العزيز: أن ألابد للمرء المسلم من سكن يسكنه
	وخادم بكفيه مهنته ، وفرس بجاهد عليه عدوه ، ومن
771	أن يكون له الأثاث في بيته نعم فاقضوا عنسه فانه غارم
	نفرم من لا شرب ولا اكل ، ولا نطق ولا استهل ،
· je	ومثل ذلك يطلُّ . فقال رسول الله ﷺ : انما هذا من
477	اخوان الكهان اخوان
111	الفريم حقه عليك والميت منه برىء ؟ قال : نعم
	غلام سرق قال فیه عثمان رضی الله عنه : انظـروا
. "	ان کان قد اخضر مبرزه فاقطعوه 🕠 🕠 🔐
	غلام من الانصار شبب يامراة في شعره فرفع الى
:	عمر رضى الله عنه فلم يجده أنبت فقال : لو أنبت الشعر
۲.	لحددتك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	الفلام أذا أستكمل خمس عشرة سنة كتب ماله وما
70	عليه وأخذت منه الحدود ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
:	غلاماً ولدت فلانة ، فارسل عثمان اليها بخمسين
	درهما وكسوته ، وذكر لها بأنه اذا مرت به سنة رفعه
***	الى مائة ،
;	استفنیت استعففت ، وان افتقرت اکلت بالمعروف ،
	فاذا أيسرت قضيت قال تعالى: « ومن كان غنيـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۸_۱۷	فليستعفف ، ومن كان فقرأ فليأكل بالمروف » .
	بفير اختيارها أراد نقلها فخاصموه الى عمر فقال:
	لها شرطها فقال الرجل : اذن يطلقننا يا أمير المؤمنين فقال
Y00 :	عمر : مقاطع الحقوق عند الشروط وغيره أحب الى منه ( أنى لأعطى الرجل ) خشية أن
	وغيره أحب الى منه ( أنى لأعطى الرجل ) خشية أن
447	ركية الله في إلى المنافقة المن

غم مسم ف ولا معذر ولا متاثل ( كل من مال يتيمك ) غير تارك البيع ( ان كنت ) فقل هاء وهاء ولا خلابة 01 119 •• •• •• غم نا ( اخترت علينا ) أبعدك الله غير ابن النواحة ـ لم يسمستتبه ، قال: سمعت رسول الله عليه ما يقول: لولا انك رسول لضربت عنقك ، فأنت اليوم لسبت برسول ، فأمر قرظة بن كعب فضرب عنقه في السوق ثم قال : من اراد أن ينظر الى ابن النواحة قتيلا في السوق ؟ 110 غيظ العدو ، وحياة المال ، وردء المسلمين ، وأن لقسم بينهم فيؤهم بالعدل والا يحصل من عندهم فضل 411 الا بطيب تفس منهم حرف الفاء فانهم جباة المال ، وغيظ العدو ، وردء المسلمين ، وأن يقسم بينهم فيؤهم بالعدل وألا يحصل من عندهم 277 فضل الا بطيب نفس منهم فتح الله على المسلمين أى قربة الا قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر سهمانا ، ولكني اخشى أن يبقى آخر **ፕ**ፕሌ الناس لا شيء لهم الفرس الذكري اتفق عبد الله مع صاحبه أن يأتيه بفلس ، فانتهى الى مسجد للقوم ، وكأن الذي بناه عبد الله ابن النواحة ، فسمع المؤذن يشهد لمسيلمة بالرسسالة حتى اذا استيقن من هذه المفاجاة المذهلة واستوضحه فاعترف ، وكان رأى الصحابة الذين استشـــارهم أن ثؤلول كفر قد اطلع راسه وبحب أن يحسم ٠٠٠٠٠٠ الفرس والأثاث نحد الرحل هذه عنده والمسكن والخادم فكتب عمر: أن لابد للمرء السلم من سكن يسكنه وخادم بكفيه مهنته وفرس بجاهد عليه عدوه ، ومن أن لكون له الأثاث في بيته ، نعم فاقضوا عنه فانه غارم 241 فرض عمر رضى الله عنه للمهاجرين الاولين أربعة الاف ، و فرض لابن عمر ثلاثة الاف وخمسمائة فقيل له: هو من المهاجرين الأولين ، فلم نقصته من أربعة آلاف ؟ فقال : الما هاجر به أبواه بقول : ليس هو كمن هاجر 227 ىنفسە فرغ من خطبة العيد ، اتى عَلِيْكُ النساء فوعظهن

وقال: تصدقن ولو من حليكن فتصدقن بحليهن ٣٤ ٠٠٠

فقير ليس لي شيء ولي يتيم ، فقال : كل من مال يتيمك غيير مسرف ولا مسلار ولا متاثل 💮 فلما فتح الله الفتوح ، قال : من خلف مالا فلورثته ، ومن خلف دينا فعلى تضاؤه 741-10Y فلما فتح الله عليه الفتوح قال أأنا أولى بالمؤمنين من انفسهم فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ، ومن ترك 271 مالا فلورثته فضل ظهر له فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ، قال : فذكر من اصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لاحد منا في فضل يفضل بين الناس في القسم ، فقال : فضائلهم عند الله فاما هذا المعاش فالتسوية فيه خير 441 فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك ، ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة 371-171-171 فلما سلم من صلاته قام رجل فحمد الله واثنى عليه وقال: أما بعد فوالله لقد بت البارحة وما في نفسي على أحد احنة ، واني كنت استطرقت رجلا من بني حنيفة وكان أمبرتي أن آتيله بفلس ٤ فانتهيت الى مستحد بني حنيفة مسجد عبد الله بن النواحة وسمعت مؤذنهم سهد أن لا اله الا الله وأن مسيلمة رسول الله ، فكذبت سمعى ، وكففت فرسى حتى سمعت أهل السنجد قد تو اطارا على ذلك فقال عبد الله بن مسمود : على " بعبد الله ابن النواحة ، فحضر واعترف فقال له عبد الله : أبن ما كنت تقرأ من القرآن ؟ قال : كنت اتقيكم به ، فقال له : تب نابي فامر به فاخرج الى السوق فجر راسه ، ثم شاور أصحاب محمد عليه في بقية القوم فقـــال عدى ابن حاتم : ثؤلول كفر قد أطلع فاحسمه ، وقال جرير والأشعث بن قيس : استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم 317 فوق سيمة أرقة ( لقد حكمت فيهم بحسكم الله من في كل سنة ارى أن أجعل عطاء الناس ، وأجمع المال ، فانه أعظم للبركة ، قالوا: اصنع ما رايت فائك ان شاء الله موفق ericky of the first of the state of the stat ٣٣٦ في كل شيء أمر الوصى جائز فيه الافي الابتياع ؟ واذا باع بيعا لم يقبل

## حرف القاف

717	قبل موت النبي عَلِيُّكُ باربعين يوما اسمسلم جرير
	اقبل بجنازة على عهد رسول الله على فقال: هل على
	صاحبكم من دين ؟ فقالوا : عليه دينـــاران قال عَلَيْكُ :
	سلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة : هما على يا رسول الله
104	فصلى عليه رسول الله عَلِيْكُ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قتلني ابن آخي فــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
411	عد ذلك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	وقتل من جرت عليه المواسى ، فامر أن يكشف عن
	رة تزريهم فمن أنبت منهم فهو من المقاتلة ومن لم ينبت
	فهو من الذرارى فبلغ ذلك النبي عُرِيَّة فقال: لقد حكمت
77	يهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة
	اقتتلت امرأتان من هذيل فرمت احداهما الأخرى
•	حجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا الى رسول الله
	يَّلِيِّكُ أَن دية الجنين غرة عبد أو وليـــدة ، وقضى بدية
	المرأة على عاقلة القاتلة وورئها ولدها ومن معهم فقسام
	حمل بن النابقة الهذلي فقال: يا رسول الله كيف نفرم
-	من لا شرب ولا اكل ، ولا نطق ولا استمل ومثل ذلك
474	طل ؟ فقال رسول الله ﷺ: انما هذا من أخوان الكهان
	قدم جرير على النبي عليه سنة عشر من الهجرة في
414	شهر رمضان فبایعه واسلم ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰۰
	قدم امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه الي
	الجابية ، واراد قسمة الأرض بين المسلمين فقال له معاذ
•	ابن حبل رضي الله عنه : والله أذن ليكونن ما تكره ، أنك
	ن قسسمتها صار الربع العظيم في أيدى القوم ثم يبيدون ،
	فيصير ذلك الى الرجل الواحد أو المرأة ، ثم يأتي من
	بمدهم قوم يسدون من الاسلام مسدا وهم لا يجدون
۳۲۸	شيئًا ، فانظر أمرًا يسع أولهم وآخرهم
	قد أعطى الله كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث ،
	ولا تنفق امرأة شيئًا من بيتهما الا باذن زوجها ، والعارية
188	مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى والزعيم غارم
	قد اخرجت الناس اعطياتهم وقد بقي في بيت المال .
	فكتب اليه : أن انظر من ادان في غير سنفه ولا سرف
	فاقض عنه . فكتب اليه : أنى قد قضيت عنهم وبقى في
	بيت مال المسلمين مال . فكتب اليه : أن انظر من كانت

	عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى على عمل
	ارضه ، فانا لا نريدهم لعام ولا لعامين . وكان قد كتب
	له قبل ذلك : أن أنظر كل بكر ليس له مال فشياء أن تزوجه
	فزوجه واصدق عنه . فكتب اليه : اني قد زوجت كل من
448	وجدت وقد بقى في بيت المال مال من من من
	قد قضيت عنهم دينهم وبقى في بيت مال المسلمين
448	مال ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
110	قرض درهم خير من صدقة ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	قرية الا قسمتها سهمانا ، ولكني اخشى أن يبقى آخر
777	الناس لا شيء لهم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قسمت هده أن شئتم وأموالكم بينكم وبينهم جميعا ،
	وان شئتم امسكتم اموالكم وقسمت هده فيهم خاصة
	فقالت الأنصار: بل تُقسم يا رسول الله هذه فيهم ،
<b>77</b>	واقسم لهم ما شئت من أموالنا ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	يقسم بينهم فيؤهم بالعدل ، وألا يحصل من عندهم
479	فضل الا بطيب نفس منهم
	قسمة الأرض بين المسلمين هم عمر بها فقال له معاذ
	ابن جبل: والله أذن ليكونن ما تكره ، أنك أن قسمتها
•	صار الربع العظيم في أيدى القوم ثم ببيدون فيصير ذلك
	الى الرجل الواحد أو المراة ثم ياتى من بعدهم قــوم
	يسدون من الاسلام مسدا وهم لا يجدون شيئا فانظر
	أمرآ يسبع أولهم وآخرهم مستند المستع أولهم وآخرهم
	قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر سهمانا ، ولكني
<b> ٣٢</b> ٨	اخشی آن یبقی آخر الناس لا شیء لهم
	اقض عمن ادان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه .
	فكتب اليه: انى قد قضيت عنههم وبقى في بيت مال
778	المسلمين مال المسلمين مال
777	وقضى بدبة المسرأة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها
:	اقضوا عن الفارمين ، فكتب اليه : انا نجد الرجل له
	المسكن والخادم والفرس والأثاث فكتب عمر أن لابد للمرء
	المسلم من سكن يسكنه وخادم يكفيه مهنشه ، وفرس
	يجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الأثاث في بيته ، نعم
. 441	فاقضوا عنه فانه غارم
	قال النبي علي السماء بنت أبي بكر الصديق: أن
5	المراة اذا بلفت المحيض ، لا يصلح أن يرى منها الا هذا

۲.	وهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	فقال لصاحب الفرس وقد تخيل أنها تساوى أربعمائة:
	انبيعها باربعمائة ؟ قال : نعم ، ثم تخيل انها تساوى
	خمسمائة فقال: البيعها بخمسمائة ؟ قال: نعم
	ثم تخيل أنها تساوى ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم ثم
117	ثمانمائة درهم فاشتراها بثمانمائة مسمن
	قال عثمان : ما يسرني أن تكون لي بنعلي معا فبلغ
	ذلك عليا كرم الله وجهه ، وعـــزم ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قال ابن سيرين: قال عثمان لعلى: الا تأخذ على يد
	ابن اخيك _ يعنى عبد الله بن جعفر _ وتحجر عليه ،
	اشترى سبخة اى ارضا لا تنبت بستين الفا ما يسرنى
٣٧	انها بیفلی ۱۰ میمین به ۲۰۰۰ میلی از ۲۰ میلی
01	قُل : هاء وهاء ؛ ولا خلابة ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قال الزبير لعثمان بعد ما مات عبد الله بن مسعود :
	اعطنى عطاء عبد الله فعيال عبد الله احق به من بيت المال ،
٣٣٣	فأعطاه عثمان خمسة عشر ألفا ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
۱۹.	قام رجل من القوم فقال: أنا أقضيهما عنه
	قام حمل بن النابعة الهدلى فقال: يارسول الله كيف
	نفرم من لا شرب ولا أكل ، ولانطق ولا استهل، ومثل ذلك
۲۷۲	يطلُ ؟ فقال رسول الله عَلِيُّ : انما هذا من اخوان الكهان
44	قوموا الى سيدكم او قال خيركم _ يعنى سعد بن معاد
	= - ( 1

## حرف الكاف

كتب عمر الى امراء الإجناد: الا تضربوا الجزية الاعلى من جرت عليه المواسى واليه على العراق: ان كتب عمر بن عبد العزيز الى واليه على العراق: ان اخرج للناس اعطياتهم وقد بقى في بيت المال مال ، فكتب اليه ان انظر من ادان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه ، فكتب اليه ان انظر من ادان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه ، فكتب اليه : انى قد قضيت عنهم وبقى في بيت مال المسلمين مال . فكتب اليه أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن ارضه فاسلفه ما يقوى على عمل ارضه ، فانا لا نريدهم لعام ولا لعامين ، وكان قد كتب له قبل ذلك أن انظر كل بكر ليس له مال فشياء أن تزوجه فزوجه واصدق عنه ، فكتب اليه: انى قد زوجت كل من وجدت وقد يقى في بيت المال مال

	كتب على من استكمل خمس عشرة سنة ماله
Y0	وما عليه 4 وأخذت منه الحدود
	كذبت سيمعى وكففت فرسى حتى سيمعت أهيل
317	المسجد قد تواطاوا على ذلك
	كسرناه وقتلنا من وحدنا عنده فأتينا رسول لله عَلَيْكُمْ
Y.1Y	فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس والمستران والمستران
	يكشف عن مؤتزريهم 4 فمن أنبت منهم فهو من المقاتلة
1.	ومن لم ينبت فهر من الذراري فبلغ ذلك النبي عَلِيُّكُمْ
- 77	فقال : لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة ارقعة
•	يكفى الرجل جريبان وهو نحو اردب من القمح او
F ( )	نصفه أو يزيد شيئاً كل شهر ، فكان يرزق الناس المراة
222	والرجل والمملوك جريبين كل شهر من من المملوك جريبين كل شهر
. 1	كلم أبو بكر أن يفضل بين الناس في القسيم فقال :
· . ·	فضائلهم عند الله فأما هذا المعاش فالتسوية فيه خير . ان
	المسلمين انما هم بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهم
- :	شركاء في الميراث تتساوى فيه سهامهم ، وأن كان بعضهم
441	أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدين والخير
	استكمل الفلام خمس عشرة سينة كتب ماله وما
. Yo	عليه ، وأخذت منه الحدود
Yo	عليه ، وأخذت منه الحدود
<b>70</b>	عليه ، وأخذت منه الحدود كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة شرط
: :	عليه ، وأخذت منه الحدود كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة شرط كل من أنبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن
: :	علیه ، وأخذت منه الحدود  کل شرط لیس فی کتاب الله فهو باطل ، ولو کان مائة  شرط  کل من أنبت منهم قتله بحکم سعد بن معاذ ، ومن لم ينبت فهو من الذرارى استحياه ، فكنت فيمن لم
: :	علیه ، وأخذت منه الحدود  كل شرط لیس فی كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة  شرط  كل من أنبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن لم ينبت فهو من الذرارى استحياه ، فكنت فيمن لم  ينبت فتركنى
: :	علیه ، واخذت منه الحدود  کل شرط لیس فی کتاب الله فهو باطل ، ولو کان مائة  شرط  کل من أنبت منهم قتله بحکم سعد بن معاذ ، ومن لم ینبت فهو من الذراری استحیاه ، فکنت فیمن لم  ینبت فترکنی  کان عمر یقول: لولا آنی اختی آن یترك آخر الناس
: :	علیه ، واخذت منه الحدود  کل شرط لیس فی کتاب الله فهو باطل ، ولو کان مائه  شرط  کل من أنبت منهم قتله بحکم سعد بن معاذ ، ومن لم ینبت فهو من الذراری استحیاه ، فکنت فیمن لم  ینبت فترکنی  کان عمر یقول: لولا آنی اخشی آن یترك آخر الناس لا شیء لهم ما فتح الله علی المسلمین قریة الا قسامتها
: :	عليه ، وأخذت منه الحدود  كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة شرط  كل من أنبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن لم ينبت فهو من الذرارى استحياه ، فكنت فيمن لم ينبت فتركنى ينبت فتركنى كان عمر يقول: لولا أنى أخشى أن يترك آخر الناس لا شيء لهم ما فتح الله على المسلمين قرية الا قسسمتها سهمانا كما قسمت خيبر ، ولكنى أخشى أن يبقى آخر
: :	علیه ، واخذت منه الحدود  کل شرط لیس فی کتاب الله فهو باطل ، ولو کان مائه  شرط  کل من أنبت منهم قتله بحکم سعد بن معاذ ، ومن لم ینبت فهو من الذراری استحیاه ، فکنت فیمن لم  ینبت فترکنی  کان عمر یقول: لولا آنی اخشی آن یترك آخر الناس لا شیء لهم ما فتح الله علی المسلمین قریة الا قسامتها
77	عليه ، وأخذت منه الحدود  كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة شرط  كل من أنبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن لم ينبت فهو من الذرارى استحياه ، فكنت فيمن لم ينبت فتركنى  كان عمر يقول: لولا أنى أخشى أن يترك آخر الناس لا شيء لهم ما فتح الله على المسلمين قرية الا قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر ، ولكنى أخشى أن يبقى آخر سهمانا كما قسمت خيبر ، ولكنى أخشى أن يبقى آخر آخر الناس لا شيء لهم
77 77 77A 71V	عليه ، وأخذت منه الحدود  كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة شرط  كل من أنبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن لم ينبت فهو من الذرارى استحياه ، فكنت فيمن لم ينبت فتركني  ينبت فتركني  كان عمر يقول: لولا أنى أخشى أن يترك آخر الناس لا شيء لهم ما فتح الله على المسلمين قرية ألا قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر ، ولكني أخشى أن يبقى آخر الناس لا شيء لهم  كان عمر يقول : جرير يوسف هذه الأمة ت لحسنه كان عمر يقول : جرير يوسف هذه الأمة ت لحسنه كان رأى الصحابة الذين استشارهم أن تؤلول كفر
777 777 717 710	عليه ، وأخذت منه الحدود  كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة شرط  كل من أنبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن لم ينبت فهو من الذراري استحياه ، فكنت فيمن لم ينبت فتركني  ينبت فتركني  كان عمر يقول: لولا أني أخشى أن يترك آخر الناس لا شيء لهم ما فتح الله على المسلمين قرية الا قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر ، ولكني أخشى أن يبقى آخر الناس لا شيء لهم  كان عمر يقول : جرير يوسف هذه الأمة حد لحسنه كان عمر يقول : جرير يوسف هذه الأمة حد لحسنه كان رأى الصحابة الذين استشارهم أن تُولول كفر قد أطلع راسه ويجب أن يحسم
777 777 717 710	عليه ، وأخذت منه الحدود  كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة شرط  كل من أنبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن لم ينبت فهو من الذراري استحياه ، فكنت فيمن لم ينبت فتركني  بنبت فتركني  لا شيء لهم ما فتح الله على المسلمين قرية الا قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر ، ولكني اخشى أن يبقى آخر الناس اخر الناس لا شيء لهم  كان عمر يقول : جرير يوسف هذه الأمة ت لحسنه كان عمر يقول : جرير يوسف هذه الأمة ت لحسنه كان رأى الصحابة الذين استشارهم أن تؤلول كفر قد أطلع راسه ويجب أن يحسم
777 777 717 710	عليه ، وأخذت منه الحدود  كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة شرط  كل من أنبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن لم ينبت فهو من الذراري استحياه ، فكنت فيمن لم ينبت فتركني  ينبت فتركني  لا شيء لهم ما فتح الله على المسلمين قرية الا قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر ، ولكني أخشى أن يبقى آخر الناس لا شيء لهم  آخر الناس لا شيء لهم  كان عمر يقول : حرير يوسف هذه الأمة ملك للناس كان رأى الصحابة الذين استشارهم أن تُولول كفر قد أطلع راسه ويجب أن يحسم قد أطلع راسه ويجب أن يحسم كان فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف ، و فرض كان عمر ثلاثة آلاف و خمسمانة ، فقيل له : همو من
777 777 717 710	عليه ، وأخذت منه الحدود  كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة شرط  كل من أنبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن لم ينبت فهو من الذرارى استحياه ، فكنت فيمن لم ينبت فتركنى
777 777 710	عليه ، وأخذت منه الحدود  كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة شرط  كل من أنبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن لم ينبت فهو من الذراري استحياه ، فكنت فيمن لم ينبت فتركني  ينبت فتركني  لا شيء لهم ما فتح الله على المسلمين قرية الا قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر ، ولكني أخشى أن يبقى آخر الناس لا شيء لهم  آخر الناس لا شيء لهم  كان عمر يقول : حرير يوسف هذه الأمة ملك للناس كان رأى الصحابة الذين استشارهم أن تُولول كفر قد أطلع راسه ويجب أن يحسم قد أطلع راسه ويجب أن يحسم كان فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف ، و فرض كان عمر ثلاثة آلاف و خمسمانة ، فقيل له : همو من

خلف لدينه قضاء ؟ وروى : وفاء ؟ فاذا قبل له : لم : يخلف وفاء قال للمسلمين : صلوا عليه ، فلما فتح الله الفتوح قال: من خلف مالا فلورثته ، ومن خلف دينا فعلي " TT1-10V كان رجل من بنى اسرائيل عقيما لا يولد له ، وكان له مال كثير ، وكان ابن اخيه هو وارثه ، فاستبطأ موته فقتله ثم حمله فوضعه ليلا على باب رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه عليهم ويقول: أنتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض ، فقال عقلاؤهم وذوو الراى منهم : علام يقتل بعضكم بعضا ؟ وهذا نبى الله موسى فيكم فاسألوه قال: فأتوا نبى الله موسى عليه السلام فذكروا ذلك له فامرهم أن يذبحوا بقرة ، وأن بضربوه ببعضها ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سسنونا ، فقال : قتلنى ابن اخى فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله 411 ىمد ذلك كان لأبى سعيد بن المسيب دين على انسان ألف درهم ، ولر حل آخر على على "بن أبي طالب ألف درهم فقال ذلك الرحل للمسيب : أنا أحيلك على على " ، واحلني انت على فلان ، ففعل ، فانتصف المسيب من على ، وتلف مال الذي احاله السيب عليه ، فأخبر المسيب بذلك على بن ابي طالب فقال على : أبعده الله ١١٧ كان حبان بن منقل يبتاع وفي عقله ضعف فقيل: با رسول الله احجر عليه فانه يبتاع وفي عقب لله ضعف فاستدعاه رسول الله ﷺ فقــــال : لا تبع ؛ قال : لا اصبر ، فقال : اذا بايعت فقل : لا خلابة ولك الخيار יעי كانوا سيتين راكسا فاستسلموا وقال الأشعث لرسول الله عَلَيْكُ : أنت منا فقال : نحــن بنـو النضر ابن كنائة لا نقفوا أمنا ولا ننتفي من أبينا . فكان الأشعث يقول: لا أوتى بأحد ينفى قريشا من النضر بن كنانة 119 الإحلدته كان في الجاهلية بيت لختعم بقال له : ذو الخلصة والكعبة اليمانية ، فقال لي رسول الله ﷺ : هل أنت مريحي من ذي الخلصة والكفية اليمانية ، فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسا من احمس فكسرناه ، وقتلنا من وجدنا عنده ؛ فأتيناه فأخبرناه ؛ فدعا لنا ولأحمس ٢١٧

كان غنيا فافتقر وصار أهل دينه بتصدقون عليسه طرحت جزيته واعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما اقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة 777 على عيالهم كنت فيمن حكم فيهم سعد بن معاذ فشكوا في امن اللربة أنا أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله عَيْنَا : انظروا فان كان قد انبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ولم أقتل كنا مع رسول الله عُرْضَتُه في جنازة ، فلما وضعت قال على الله على صاحبكم من دين ؟ قالوا : نعم درهمان قال : صلوا على صاحبكم فقال على : يا رسول الله هما على" وأنا لهما ضامن فقام فصلى عليه ثم أقبل على على" وقال : جزاك الله عن الإسلام خبراً ، وفك رهانك كما فككت رهان أخيك كنت استطرقت رجلاً من بني حنيفة ، وكان أمرني أن آتيه بغلس ، فانتهيت إلى مسجد بني حنيفة مسجد عبد الله بن النواحة ، فسمعت مؤذنهم يشهد أن لا اله الا الله وأن مسيلمة رسول الله ، فكذبت سمعى وكففت فرسى حتى سمعت أهل المسجد قد تواطأوا على ذلك فقال عبد الله بن مسعود على بعبد الله بن النواحة فحضر واعترف فقال له عبد الله إلى ما كنت تقرأ من القرآن؟ قال : كنت اتقيكم به فقال له : تب قابي قامر به فاخرج الى السوق فجز راسه ، ثم شاور اصحاب محمد عليها في بقية القوم فقال عدى بن حاتم : تؤلول كفر قد اطلع رأسه فاحسمه . وقال جرير بن عبد الله والأشعث ابن قيس : استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشبائرهم 111 كيف أحجر على من شريكه الزبير 77 كيف وقد قيل ؟ هـ كذا أحاب رسول الله عاليه عقبة بن الحارث ، ففارقها عقبة وتكحت زوجا غيره ٢٤٢ قدممت عينا محمد ثم قال عمر : أن بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول ، وما أدرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا وامرها ان تلحق به الى خيبر حيث اعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها

# حرف اللام

	لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا
440	المال وهو مكانه
	لئن بقيت لأرامل العراق ، لأدعنهم لا يفتقرون الى
٣٣٣	أمير بعدى ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	لهلى لا أبعثك ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا
-	وامرها ان تلحق به الى خيبر حيث اعطاها جملين آخرين
۲۸٥	ريثما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة
	لقيا مجمع بن يزيد الإنصاري ورجالا كثيراً ، فقالوا :
	نشبهد أن رسول الله عليه قال : لا يمنع جار جاره أن
	يفرز خشبا في جداره ، فقال الحالف : أي أخي قد
	علمت انك مقضى لك على وقد حلفت فاجعل اسطوانا
٨٧	دون جدارى ففعل الآخر ، ففرز في الاسطرانة الخشسة
۲.	لم يجده أنبت فقال: او أنبت الشعر لحددتك
	لكم عَلَى ايها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها ،
	لكم أن لا أجتبى شيئًا من خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم
	الا من وجهه ، ولكم على؛ أذا وقع في يدى أن لا يخسرج
۳۳۲	منى الا فى حقه ولكم على أن أزبد أعطياتكم وأرزاقكم
	لم نقصته من أربع آلاف ؟ وهو مـن المهـاجرين .
	فقال : انما هاجر به أبواه يقول : ليس هو كمن هاجر
۳۳۷	بنفسه المساه المسام المسام المسام
	لم يخلف لدينه وفاء اذا قيل ذلك _ قال: صلوا
	عليه فلما فتح الله عليه الفتوح قال: من خلف مالا فلورثته
104	ومن خلف دينا فعلى قضاؤه مسمسم
	او بعت على أخيك ثمرا فأصابته جائحة ، فلا يحل
777	لك أن تأخذ منه شيئاً بم تأخف مال أخيك بفسر حق
**	لو حرت عليه المواسى لحددته
479	لم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك
۲۸٥	لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه
	لو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما قال عبد الله : فمضت
110	السنة أن الرسل لا تقتل ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
۲.	او أنبت الشعر لحددتك
	لولا أني أخشى أن يترك آخر الناس لا شيء لهم ما فتح

الله على المسلمين قرية الا قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر سيهمانا ، ولكنى اخشى ان يبقى آخير النساس 217 لم تنبت عانتي فجعلوني في الذرية ولم أقتل 11 لم ابعثكم امراء ولا حبارين ، لكن بعثتكم أئمة يهتدى بكبر فأدروا على المسلمين لحقوقهم ولا تضربوهم ولا تفلقوا الأبواب دونهم ، فيأكل قويهم ضعيفهم ولا تستأثروا عليهم 37.7 فتظلموهم ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه ، وأصدق عنه ، فكتب اليه : اني قد زوجت كل من وجدت وقد بقي في 377 ست المال مال ليس لى شيء ولى نتيم فقال : كل من مال بتيمك 17 State of Artist غم مسرف ولا مبذر ولا متأثل ليس على المسلمين النفقة على عيالهم **FA7** 117 ... ليس: عن مسلم تو ليس هو كمن هاجر بنافسية 227 147 لي الواجد ظلم حرف الميم ما آلو أن أختار خياركم ، كيف أنت قائل أذا سألك الله عز وحل عن هذه ؟ فلمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمر : أن بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول وما ادرى لعلى لا ابعثك ، ثم دعا لها بحمل فأعطاها دقيقاً وزيتًا ، وأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة وما احد احق به من احد الا عبد مملوك ، وما أنا فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتــاب الله ، و قسمنا من رسول الله عَلَيْكُمْ فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله النن بقيت لياتين الراعي بحبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه ما بيني وبين أحمد من العرب أحسه ، وأني مررث بمسجد لبنى حنيفة فاذا هم يؤمنون بمسيلمة ٤ فارسل اليهم عبد الله فجيء بهم ، فاستتابهم غير ابن النواحة ،

قال : سمعت رسول الله عليه من يقول : لولا أنك رسول

and the second	لضربت عنقك ، فأنت اليوم لسب برسول ، فأمر فرطه
	ابن كعب فضرب عقه في السوق ثم قال: من أداد أن
. 110	ينظر الى ابن النواحة قتيلا في السسوق
	ما حجبني رسول الله عَلِيْكُ منذ أسلمت ، ولا رآني
	الا تبسم في وجهى ، ولقد شكوت اليه أني لا أثبت على
	الخيل ، فضرب على صدرى وقال : اللهم ثبته واجعله
717	هاديا مهديا
	ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما اعرفني
	بدلك ، وأنما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه وهـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
777	معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة ١٠١٠٠٠٠٠٠٠
	الما فعل الديناران ؟ قال : انما مات أمس ثم أعاد
	عليه بالفد قال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت عليه
184	حلاه ما الما الما الما الما الما الما الم
	جنده مالی لا اری فلانة ؟ فقالت له زوجته: انها و لدت غلاما
	فارسل اليها بخمسين درهما وكسوته وذكر لها بأنه اذا
777	مرت به سنة رفعه الى مائة
111	مرت به سبه رفعه الى الله على الله رهانه يوم
19178-188	· -
111-111-111	القيامة
	ما تنفعه صلاتي وذمته مرهونة ، الا أن قام أحدكم
	فضمنه ، فقام أبو قتادة فقال : هما على يا رسول الله ،
1.5	فصلی علیه النبی عَلَیْ ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	مالك عندى غير سهمك في المسلمين ، وسعك أو عجز
	ما ينفعكم صلاتي عليه ، وهو مرتهن في قبــره ،
100	فان ضمنه احدكم قمت وصليت عليه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	مررت بمسجد لبنى حنيفة نے ما بينى وبين أحد من
	العرب احنة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	مر امر الومنين رضي الله عنه يتفقد الرعية ، فسمع
•	الصبي يتضاغى من الجوع ، فسال أمه أن ترضعه ،
	فقالت : اني أريد أن أفطمه ، لأن عمر لا يسجل الصغار
	في ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ؛ فقال في نفسه
•	هامسا: ويح عمر ، هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة
	ثم بعث في الأمصار وفي سكك المدينسة من ينسادي :
	لا تمحلوا أولادكم على الفطام ، فانا نفرض لكل مولود في
	الاسلام . وكتب بدلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود
٣٣٢	في الإسلام
	لأمرنه ولو على بطنك

. :			من عمر بن الخطاب بميراب للعباس رضي الله عنهما
	1.		فقطر عليه ، فأمر بقلعه ، فخرج اليه العباس رضي الله
11.11	1		عنه فقال له: خلعت ميزابا ركبه رسول الله عَلَيْكُم فقال
		: :	عمر : والله لا يصعد من ينصبه الاعلى ظهرى فصمعد
		٧٨	العباس على ظهره ونصبه و ١٠٠٠ و ووود ١٠٠
1,		٦٤	المسلمون على شروطهم ، والصلح جائز بين المسلمين
			المسلمون على شروطهم الا شرطا حرم حلالًا ، او احل
1.,	T0 {-TE	9-78	حراماً بن بن بن بن بن بن بن بن
1.17	: ' :	137	المؤمنون عند شروطهم معمد والمعارض
·. }		110	مضت السنة أن الرسل لا تقتل
1	14-117	-1.1	مطل الفني ظلم ، فأذا أتبع أحدكم على ملىء فليتبع
1	114-1-7	-1:8	مطل الغني ظلم ، ومن أحيل على مليء فليحتل
		187	من ترك دينا فعلى أومن ترك مالا فلورثته
			من ترك مالا فلورثته 4 ومن ترك دينا أو ضياعا فالي"
: :		777	وعلی است. است. است. است. است. است. است.
	eg igeni.	۳۷.	من أحب أن يحفظ في عقبه وعقب عقبه فليتق الله ٠٠
	. !	1.0	من أحال دخل الجنة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
		1.4	من اسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره
		104	من خلف مالا فلورثته ، ومن خلف دينا فعلي قضاؤه
		۸۸	من سأله جاره أن يدعم جذوعه على حائطه فلا يمنعه
: 1			امتنع محمد بن مسلمة أن يجرى خليجا الضحاك
: :			في أرضه فترافعا الى أمر الؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله
		Λŧ	عنه فقال : والله لامر ته ولو على بطنك
1 1		3	منعك ما عندك ، قال : منعى ما عندى منعك ان
		i·	نطلب لبناتك ما يطلب القصوم لبناتهم أدانه والله مالك
			عندى غير سهمك في السلمين ، وسعك أو عجيز عنك
		440	هذا کتاب الله بینی وبینکم مینی مینی در
	۔ ن		من كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له
	- 1		ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له قال:
			فذكر من أصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لاحد منا
		377	في فضل ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠،
		• :	ف فضل  « ومن كان غنيا فليستعفف ، ومسن كان فقسيرا  فليأكل بالمعروف » نزلت في ولى اليتيم اذا كان فقسيرا  نه يأكل بالمعروف مكان قيامه عليه بالمعروف  من كانت عنده مظلمة الاخيه من عرض او شيء فليتحلل  منه اليوم ، قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ، أن كان
. :			فليأكل بالمعروف » نزلت في ولى اليتيم اذا كان فقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		17	أنه يأكل بالمعروف مكان قيامه عليه بالمعروف
			من كانت عنده مظلمة الأخيه من عرض أو شيء فليتحلل
			منه اليوم ، قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ، أن كان

له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وأن لم تكن له حسنات اخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه 77 من كان محتلما او نبتت عانته قتل ۱۰ ۱۰ ۱۹ -۲۱-۲۲ من لم نتفقه فلا يتجرفي سوقنا ٢٠٠٠٠٠ ٢٩ من لم ينبت فهو من اللراري فبلغ ذلك النبي مَرْضَكُم فقال: لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق مسعة أرقعة ٢٦ من اتقى الشبهات فقد استبرا لدينه وعرضيه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، الا وأن لكل ملك حمى ، الا وان حمى الله محارمه ، ألا وأن في الجسد مضسفة. اذا صلحت صلح الجسد ، واذا فسد فسد الجسد كله ، الا وهي القلب 737 من ولى يتيما له مال فليتجر له ، ولا يتركه حتى ٧--٦ من توفى وعليه دين فعلى " قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته ٣٣١

#### حرف النون

نادى مناد أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام ، فانا نعرض لكل مولود في الاسلام ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ **ፖ**ፖለ انبت منهم قتله بحكم صعد بن معاذ ، ومن لم ينبت منهم استحیاه ، فکنت فیمن لم ینبت فترکنی ۲۲ ۰۰۰ نبى الله موسى فيكم فاسالوه ، قال : فأتوا نبى الله موسى عليه السيلام فذكروا ذلك له فلمرهم أن ينبحوا بقرة وأن يضربوه بمعضها ، ففعلوا ذلك ، فبعثه الله حيا ناتله بعد ذلك ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 411 نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفوا أمنا ، ولا ننتقى من أبينا ، فكان الأشعث يقول : لا أوتى بأحد ينفى قريشاً 414 نحو اردب من القمع أو نصفه أو يزيد شهيئا كل شهر ، فكان يرزق الناس المرأة والرجل والمعلوك جريبين 777 أنزلت نفسى من مال الله منزلة مال اليتيم أن استفنيت استعففت ، وإن افتقرت اكلت بالمسروف ثم أنا باد باصحابی ـ یعنی المهاجرین ـ اخرجنا مـن مکة .٠٠٠٠٠ ٣٣٥ أنزلت نفسي من مال الله منزلة الولي من مال اليتيم

	أن استفنيت استعففت وأن أفتقرت أظت بالعروف فأدا
18	السرت قضيت المناب المنا
414	استنصت لي النائن المناس المناسب المناسب المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة
414	النصح لكل مسلم المناسب والمناسب
1 4	انتصف السيب من على وتلف مال الذي أحساله
	السبيب عليه ، فأخبر السبيب بذلك على بن أبي طالب ،
1-17	فقال له أبعده الله ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
* * * *	انظروا ان كان قد اخضر مبرزه فاقطعوه
	انظر من اداًن في غير سفه ولا سرف فاقض عنه فكتب
	اليه : انى قد قضيت عنهم وبقى فى بيت مال المسلمين
. ٣٣٤	مال ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰
	انظر من كانت عليسه جزية فضعف عن ارضسه
	فأسلفه ما يقوى على عمل أرضه قانا لا تريدهم لعام ولا
377	العامين ووالمن والمنافق المنافق المنافق والمنافق
	انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه ،
	وأصدق عنه ، فكتب اليه أنى قد زوجت كل من وجدت ،
377	وقد بقى فى بيت المال مال
	انظررا فان كان قد انبت ، والا فلا تقتلوه ، فنظروا
. 19	فاذا عانتي لم تنبت فحملوني في الذرية ولم أقتل
	نعم درهمان . قال صلوا على صاحبكم ، فقال على :
. 4	يا رسول الله هما على وأنا لهما ضامن ، فقسام قصلي
	عليه ، ثم أقبل على على وقال خزاك الله عن الاسلام
19.	خيرا وفك رهانك كما فككت رهان أخيك ٠٠٠٠٠٠
- 1: :-	نمم دیناران فقال آبو قتادة هما علی یا رسول الله
19.	قال: فصلی علیه عُرِی الله عُرِی الله عَرِی الله عَرِی الله عَرِی الله عَرَائِی الله عَرَائِی الله ع
19.	نعم 6 فصلی علیه
	نمم ، فصلى عليه ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل
	الديناران ؟ قال انما مات أمس قال: فعاد اليه من الفد
1.45	فقال قد قضيتهما فقال النبي عليه الآن بردت عليه جلده
	نمم 4 ثم تحیل آنها تساوی خمسمانة فقال: أتبیعها
	الله المنافع المناف المنافع المنافع المنافع المتعالم المت
	بخمسمائة الأقال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى ستمائة
*	درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشتراها
TIV	درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشتراها بثمانمائة درهم
717 771	درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشتراها بشمانمائة درهم
	درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشتراها بثمانمائة درهم واشتراها نعم فافتحراها نعم فاقتصوا عنه فانه غارم وابن عوف ، فانهما ان هلكت ماشيتهما رجما الى نخل وزرع ، وان هذا المسكين ان هلكت ماشيته

حاءني ببنيه يصرخ يا امير المؤمنين افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على من الذهب والورق ... .. 377 نفرت اليه في مائة وخمسين فارسا من أحمس ، فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا 717 النفقة على عيالهم لا تلزم المسلمين .٠٠٠٠٠ ፖሊጉ نقصته من اربعة آلاف ؟ فقال : انما هاجسس به ابواه ، يقول: ليس هو كمن هاجر بنفسه .... 737 \$70\_T\$7\_70\$ · · · · · نهي عليه عن بيع الفرر .٠٠ ٠٠ ٠٠ نهى عَيْنِكُ عن بيع الكالىء بالكالىء انتهیت الی مسجد بنی حنیفة ، مسجد عبد الله ابن النواحة فسمعت مؤذنهم يشبهد أن لا اله الا الله وأن مسيلمة رسول الله ، فكذبت سمعى ، وكففت فرسى حتى سمعت اهل السجد قد تواطاوا على ذلك فقال عبد الله بن مسعود على بعبد الله بن النواحة فحضر واعترف ، فقال له عبد الله : أبن ما كنت تقرأ من القرآن ؟ قال: كنت اتقيكم به فقال له: تب فابي فأمر به فاخرج الى السوق فجز راسه ثم شاور اصحاب محمد عربي في بقية القوم فقال عدى بن حاتم : ثؤلول كفر قد اطلع راسيه فاحسمه وقال جرير والأشعث : استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم ١١٠-٢١٥

#### حرف الهاء

هذا كتاب الله بيني وبينكم هذه أن شئتم قسمتها وأموالكم بينكم وبينهم جميعا وان شئتم امسكتم اموالكم ، وقسمت هذه فيهم خاصة ، فقالت الانصار: بل تقسم يا رسول الله هذه فيهم واقسم لهم ما شئت من أموالنا **ፕ**ፕአ هذا نبى الله موسى فيكم فاسألوه فاتوا نبى الله موسى فذكروا ذلك له فامرهم أن يدبحوا بقسيرة وأن يضربوه ببعضها ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سويا فقال : قتلني ابن أخى فلان فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك . 779 هذا معاش ، فالأسوة فيه خير من الأثرة 777 هذا المعاش التسوية فيه خير ، أن المسلمين أنما هم بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهمهم شركاء في المراث تتساوی سهامهم ، وان کان بعضهم اعلی من بعض فی الفضائل ودرجات الدين والخير 34.1 اهتر عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ ... 74 هزال طاش بابنة عبد الله بن عمر ، ولما ساله : ما بها قال له : عملك ، الك لا تنفق عليها ، أو قال له منعك ما عندك ، قال : ومنفى ما عندى منعك أن تطلب لبناتك ما يطلب القوم لبناتهم ؟ انه والله مالك عندي غير سهمك في المسلمين ، وسعك أو عجز عنك ، هذا كتاب الله بيني هل انت مريحي من ذي الخلصة والكعبة اليمانية ، فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسيا من احمس ، فكسرناه ، وقتلنا من وجدنا عنده ، فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس .. 414 هل ترك لدينه وفاء أ صلى عليه والا قال : صلوا على صاحبكم . فلما فتح الله عليه الفتـــوح قال: أنا أولى بالوَّمنين من انفسهم ، فمن توفى وعليه دين فعلى قضاوُه ومن ترك مالا فلورثته 441 هل خلف لدينه قضاء ؟ فاذا قيل : لم يخلف وفاء قال للمسلمين : صلوا عليه ، فلما قتح الله الفتوح قال : من خلف مالا فلورئته ، ومن خلف دينا قعلى قضيهاؤه ١٥٧ هل على صاحبكم من دين ؟ قالوا: نعم درهمان ، قال صلوا على صاحبكم فقالعلى: يارسول الله هما على ا وأنا لهما ضامن فقام فصلى عليه ثم أقبل على على وقال: جزاك الله عن الاسلام خيرا ، وفك رهانك كمــا فككت

19.	رهان اخیك ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	هل على صاحبكم من دين ؟ قالوا : نعم دينــاران
	فقال أبو قتادة : هما على يا رسول الله قال : فصلى عليه
19104	ماله
	هل عليه دين ؟ قالوا: نعم ديناران ، قال: هل ترك لهما
	وفاء ؟ قالوا: لا ، فتاخر فقيل: لم لا تصلي عليه ؟ فقال:
-	ما تنفعه صلاتي ، وذمته مرهونة الا أن قام أحسدكم.
	فضمنه ، فقام أبو قتادة فقال : هما على ال يا رسول الله
· 184	فصلی علیه النبی عُرَضِی الله عَلَی الله علیه النبی عُرَضی الله الله علیه النبی عُرَضی الله الله الله الله الله الله الله الل
	هما عليك حق الفريم وبرىء الميت ؟ قال : نعم ،
19.	فصلی علیه ۱۰۰ بر ۱۰۰ به ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰
	هو من المهاجرين فلم نقصته من أربعة الاف؟ فقال :
. 444	انما هاجر به أبواه ، يقول : ليس هو كمن هاجر بنفسه
	هو نحو اردب من القمح او نصفه او يزيد شيئا كل
	شهر ، فكان يرزق الناس المراة والرجل والمملوك جريبين
227	كل شهر ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠
	هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاستسلام ،
•	فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على
۲۸۲	المسلمين النفقة على عيالهم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
471	هو احق الناس به محياه ومماته ٢٠٠٠٠٠
	هو وارثه فاستبطأ موته فقتله ثم حمله فوضعه ليلا
	على باب رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه عليهم ويقول :
	انتم قتلتم عمى ، حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض
	فقال عقلاؤهم وذوو الرأى منهم علام يقتل بعضكم بعضا أ
_	وهذا نبى الله موسى فيكم فاسالوه ، فذكروا ذلك له
	فامرهم أن يدبحوا بقرة وأن يضربوه ببعضها ، فقعلوا
	ذلك فبعثه الله حيا سويا فقال : قتلني ابن أخي فلان ،
779	فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك

## حرف الواو

والذي لا أله الا هو ( ألامًا ) ما من الناس أحد الا له في هذا المال حق أعطيه أو منعه ، وما أحد أحق به من أحد الا عبد مملوك ، وما أنا قيه الا كأحدهم ، ولكنسا على منازلنا من كتاب الله ، وقسمنا من رسول الله علي فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله ألتن بقيت لياتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه ٣٣٥

•	والله ما ألو أن اختار خياركم ، ليف الت فائل أذا
y	سالك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمسه ثم
	قال عمر : أن بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول ،
	وما ادرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا
	وزيتا وامرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين
	آخرين ريشما يصل أليها محمد بن مسلمة ، ويعطيها حقها
440	من الزكاة الله المراجعة الما المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة
۸٦	والله لارمينها بين اظهركم ، اني لاراكم عنها معرضين
	والله لو منعوني عقسال بعير كانوا يؤدونهسا الى
44.	رسول الله عُرَالِيِّهِ لقاتلتهم عليها ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	والذي تُفسى بيده لمناديل سعد بن معاذ في الجنبة
77	احسن من هذا
	والله اذن ليكونن ما تكره انك أن قسمتها صار الربع
. •	العظيم في أيدى القوم ثم يبيدون فيضير ذلك الى الرجل
	الواحد أو المرأة ثم يأتى من بعدهم قوم يسدون من الاسلام
* 444	مسدا وهم لا يجدون شيئا فانظر أمرا يستع اولهم وآخرهم
	والله لا يصعد من ينصبه الاعلى ظهرى قصعد العباس
٧X	على ظهره وتصبه من من من من من من من
λŧ	والله لامرنه ولو على بطنك
	والله لئن بقيت لأرامل أهل العراق لأدعنهم لا يفتقرون
777	الی امیر بعدی
  	دع ما يريبك الى ما لا يريبك
	دعنى من نعم ابن عفان وابن عوف فانهما ان هلكت
	ماشيتهما رجعا الى نخل وزرع ، وان هذا المسكين ان
	هلکت ماشیته جاءنی ببنیه بصرخ: یا امیر الومنین ،
	افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر عندى من الذهب
778	والورق
	نجد الرجل له المسكن والخادم والفرس والاثاث ،
	فكتب عمر : أن لا بد المرء السلم من سنسكن يستكنه
. 441	وخادم يكفيه مهنته ﴾ وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن ان يكون له الآثاث في بيته ، نعم فاقضوا عنه فانه غارم
	ورد عليك مما لم يكن في كتاب ولا سنة ، ثم اعرف
	الأشباه والأمثال والنظائر ، وقس الأمور على ذلك ثم
474	اعمد فيما ترى الى أحبها الى الله وأشبهها بالحق
• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	اوصى الخليفة من بعدى باهل الأمصار خيرا فانهم حباة
	المال ، وغيظ العدو ، وردء المسلمين وان يقسسه بينهم
	المال ، وعيف العدو ، ورده السنمين وان يعسب م بينهم

46/

	فيؤهم بالمدل ، والا يحصل من عندهم فضل ألا بطيب
411	نقس منهم ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
	استوضحه فاعترف ، وكان رأى الصحابة الذين
110	استشارهم أن تؤلول كفر قد أطلع رأسه ويجب أن يحسم
•	وضعناه حيث توضع الجنائز عند مقام جبريل عليه
188	السلام
	تواطأ أهل المسجد على ذلك فقال عبد الله بن مسعود:
	على بعبد الله بن النواحة ، فحضر واعترف. ، فقال له
	عبد الله : اين ما كنت تقرأ من القرآن ؟ قال : كنت أتقيكم
	به فقال له : تب فابي ، قامر به فاخرج الى السوق فجز
	راسه، ثم شاور اصحاب محمد عَيْظَه في بقية القوم فقال عدى
-	ابن حاتم : ثؤلول كفر قد أطلع رأسه فاحسمه ، وقال
	جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس: استتبهم فان تأبوا
111	كفلهم عشائرهم ، فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم
	وعظهن رسول الله ﷺ وقال : تصــدقن ولو مــن
٣٤	حلیکن ، فتصدقن بخلیهن ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	توفى رجل وعليه دين فعلى قضاؤه ، ومن ترك مالا
221	فلورثته ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
	توفی رجل ففسلناه وحنطناه وکفناه تم اتینا به النبی
	عَلِيْكُ فَقَلْنَا : تصلى عليه ؟ فخطأ خطوة ثم قال : أعليه دين ؟
	قُلْنا : ديناران فانصرف ، فتحملهما أبو قتادة ، فأتيناه ،
	فقال ابو قتادة الديناران على: ، فقال النبي عَلَيْكُ : قد
	اوفى الله حق الفريم ، وبرىء منه الميت ؟ قال : نعـم ،
	قصلى عليه ثم قال بعد ذلك بيوم: ما فعل الديناران أقال
	انما مات أمس قال: فعاد اليه من الفد ، فقال: قلد
174	قضيتهما . فقال النبي مُراكي الآن بردت عليه جلده
<b>70</b> {	توفون ما استحللتم به الفروج ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• • •	اتقى الله واحسنى الى صبيك ثم عاد الى مكانه فلما
	كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتي أمه فقال: ويحك أتى
	لاراك أم سوء مالى أرى أبنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت :
	يا عبد الله قد ابرمتنى الى اريفه عن القطام فيابي قال :
	ولم ؟ قالت لأن عمر لا يفرض الا للفطيم الى قوله: أنا نفرض
۳۳۸	لكل مولود في الاسلام ١٠٠٠٠٠ ١٠ ١٠٠٠٠٠ الكل مولود في الاسلام ١٠٠٠٠٠
	وأتق دعوة المظلوم فانها مجابة ، وأدخل رب الصريمة
	والغنيمة ، ودعني من لعم ابن عفان وابن عوف ، فانهما ان
	واكت ماشيتهما رجعا إلى نخل وزرع ع وان هذا المسكون

ان هلکت ماشیته جاءنی ببنیه یصرخ یا امیر المؤمنین ا فتاركهم أنا لا أبالك 4 فالكلا أيسر على من الذهب والورق ٣٣١ ٣٣١ الولد لك يا عبد الله بن زممة ، واحتجبي منه يا سودة ٣٤٣ ولى بتيما وله مال فليتجر له يماله ، ولا بتركه حتى تأكله الصدقة **7\_7** الولى من مال البتيم ، أن استغنيت استعففت ، وان افتقرت اكلت بالمعروف ، فاذا أيسرت قضيت .٠٠ ١٨. الولاة من بعدى عليهم من بيت مال المسلمين .٠٠ 188 ویحك انی لاراك ام سوء مالی اری ابنك لا بقر مند الليلة ؟ قالت : إِما عبد ألله قد ابومتنى منذ الليلة الى اريغه عن الفطام فيابي قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا نفوض الا للفطيم ، قال: وكم له أ قالت : كذا وكذا شهرا ، قال : ويحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال : يا بؤسا لعمر كم قتل من اولاد المسلمين ، ثم امر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن القطام ، فانا نقرض لكل مولود في الاسلام ٠٠٠٠٠ حرف ((لا)) لا أوتى باحد ينفى قريشا من النضر بن كنانة الا جلدته 719 لا أثبت على الخيل يا رسول الله فضرب بيده على صدرى وقال: اللهم ثبته واجعله هاديا مهديا ... 117 الأميلار ولأمتاثل المناد المالية المالية 17 لا تبع قال: لا أصبر ، فقال: أذا بابعث فقيل: لا خلابة ولك الخيار ثلاثا 49-19 لا تبع ما ليس عندك . {00 لا يبالى الرجل من أين أخذ المال من حلال أو حرام ... 771 لا أجتبي شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على اذا وقع في يدى أن لا يخسرج منى الا في حقه ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم ... 227 لا تحل المسألة الا لثلاثة فذكر رجلا تحمل بحمالة فحلت له المسالة حتى يؤديها ثم يمسك .٠٠٠٠٠ 188 لا يحل مال امرىء مسلم الاعن طيب تقس منه ٢٠٠٠ ٨٩\_٨٩ ٣٤٩ لا يحل لك أن تأخد من ثمر بعته على أخيك فأصابته جائحة ) بم تاخل مال أخيك بغير حق . . . . . . . ٣٦٧ لا يرجع على صاحبه الا أن يقلس أو يموت ١١٧٠٠٠ Tol

11/2 15	11 11
ri-11	لا يشمري الوصي من مال اليتيم
	لا يصلى على رجل مات عليه دين ، فأتى بميت فسأل
	هل عليه دين ؟ قالوا : نعم ديناران ، قال : صلوا على
107	صاحبکم ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
Y •	لا يصلح أن يرى منها أذا بلغت المحيض الا هذا وهذا
	لا ضرر ولا ضرار ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، ٢٠٠١،
	لا ضرّر ولا ضرّار ، والرجل أن يضع خشبة في حائط
٨٧	جاره ، وأذا اختلفتم في الطريق فأجعلوه سبعة أذرع
77	لا تضربوا الجزية الاعلى من جرت عليه المواسى
77	لا نقبل الله صلاة أمرأة تحيض الا بخمار ٠٠٠٠٠٠
٨٩	لا يمنع احدكم جاره أن يضع على جداره ٠٠٠٠٠٠
	لا يمنعن احدكم جاره أن يضع خشبة على جداره
	_ قال أبو هريرة رضى الله عنسه _ : أنى لأراكم عنها
۲۸	معرضين ، والله لارمينها بين اظهركم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
,,,	لا نفرز خشيا في جداره فلقيا مجمع بن يزيد الانصاري
•	
	رضى الله عنه ، ورجالا كثيرا فقالوا: نشهد أن وسول الله
	على قال : لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبا في جداره
	نقال الحالف: أي أخى قد علمت أنك مقضى لك على " ،
	وقد حلفت ، فاجعل اسطوانا دون جدارى ففعل الآخر
٨٧	ففرز في الاسطوان الخشبة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	لا نقفو تحسن بنو النضر بن كنانة أمنا ، ولا تنتفي
	من أبينا ، فكان الأشعث يقول : لا أوتى بأحد ينفى قريشاً
719	من النضر بن كنانة الا جلدته ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	لا وصية لوارث ، ولا تنفق امراة شيئًا من بيتهما الا
	باذن زوجها والمارية مؤداة والمنحة مردودة ، والدين
1.54	مقضى والزعيم غارم ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
Ę	لا يتم بعد احتلام
	1

## حرف الياء

یا رسول الله انی لا أصبر عن البیع فقال النبی عَلَیْهُ:

اذا بعث فقل: لا خلابة ...... ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ یا رسول الله کیف نفرم من لا شرب ولا اکل ، ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك یطل ؟ فقال رسول الله عَلَیْهُ انها هذا من اخوان الکهان ... .. .. .. ۲۷۲ یا رسول الله صل علیه وعلی دینه فصلی علیه علیه ... ۱۹۲

يا امير المؤمنين اذن يطلقننا فقال عمر: مقاطع الحقوق
عند الشروط
يا بلال ، اعلم أن الصلح جائز بين المسلمين الاصلحا
حرم حلالا أو احل حراما
يا سعد ، انى لاعطى الرجل وغيره احب الى منه
خسية أن يكبه الله في النار
استيقن من هذه المفاجاة واستوضحه فاعترف ،
وكان رأى الصحابة الذين استشارهم أن تؤلول كفر قد
اطلع راسه ويجب أن يحسم
يوسف هذه الامة جرير بن عبد الله (لحسنه)

#### ثالثاً \_ الأشعار الاستشهادية

لشيعر الصفحة

بفات الطسيم اكثرها فراخا وام البساز مقسلات نسزور ١٢

\* \* \*

وما اهتز عرش الله من موت هالك ... سمعنا به الا لسعد ابي عمرو ٢٤

\* \* \*

كان رحلى وقد زال النهار بنا يوم الجليل على مستانس وحد ٢٨

\* \* \*

كان صاباً ال حتى امطلا

\* \* \*

فلست بآمر فيها بسلم ولكنى على نفسى زعيهم ١٣٩

\* \* \*

واني زعيم ان رجعت مملكا بسير ترى منه الفرانق ازورا ١٤٠

\* \* \*

لو جرير هلكت بجيله نعم الفتى وبنست القبيله ٢١٦

#### رابعاً ـ الأعــــلام

# حرف الألف

ابراهیم بن جریر بن عبد الله البجلی ۱۲۱۷ ، ۲۱۲
ابراهیم بن یزید بن قیس النخمی ۲۸ ، ۲۸
ابن أثال _ ثمامة من
احمد ابراهيم ( الشيخ ) ٢٩٧
احمد بن حنبل ( احمد بن محمد بن حنبل الشيباني وضي الله عنهم ) ٦ ،
( Y4 ( YA ( YE ( 77 ( 70 ( ET ( 79 ( TE ( TT ( T) ( IV
6 1.A 6 1.0 6 1.E 6 37 6 30 6 31 6 3. 6 A3 6 AA 6 AV 6 A0 6 AT
6 1A9 6 1AA 6 1AY 6 1AY 6 1ET 6 1TO 6 11Y 6 11E 6 1.1T 6 11.
C TET C TET C TT. C TOE C TT. C TT. C TTO C 197 C 190 C 19.
· TON · TOT · TOE · TOT · TOT · TOI · TO. · TEN · TEY · TEE
وه الاذرعي و و و و و و و و و و و و و و و و و و و
الأزهرى أبو منصور صاحب الزاهر في غريب مختصر المزنى ٢٨ ، ١٠٤ ،
1.0
الاسبيجاني = على محمد الاسبيجاني
اسحاق بن ابراهيم الحنضلي المعروف بابن راهوية ٢٢ ، ٢٩ ، ٧٨ ، ٨٨
أبو اسحاق السبيعي ، و
أبو اسحاق الشيرازي _ الشيرازي مصنف المهذب
ابو اسحاق المروزي ٠٠٠٠٠٠١١ ، ١١ ، ٢١ ، ١٥ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٧ ،
719 6 7. 6 197 6 197 6 197 6 AE 6 AY
أبو أسحاق المرودي القاضي ١٢٠٠ ١١٩٠ ، ١٢٠
اسلم مولی عمر بن الخطاب رضی الله عنه ۲۲ ، ۳۳۳
and the second of the second o
اسماعیل بن توبه ( صدوق )
اسماء بنت ابى بكر الصديق ذات النطاقين رضى الله عنهما ٢٠ ، ٢٠
اسماء بنت عميس رضي الله عنها
الاسنوى ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠
الأشعث بن قيس بن معديكرب الكندى ١٤٢ ، ٢١٨ ، ٢١٨ ، ٢٢٠
الأشعري أبو موسى عبل الله بن قيس رضي الله ١٠٠٠ ٢٦ ، ٣٦٣
أصبة به أأة سر

109	6	1	١٤	(	11	۲	4	٦ ،	٥	• •	••	٠.	••	J	سعي	ي أبو	سطخر:	الاه
118		٠.		• •		٠.		• •		•	- (	.مز ا	ن هر	ىن بر	لرحا	عبد ا	رج ( ٠	الأع
																	م الحر	
11.	6	. 1	٤	٣	•	•	-	-	• •	• •	٠.	•	•	عنه	الله	رضي	امامة	أبو
117	٤	۲	۲٦	6	14	٧٠	6	٦٥	6 4	٩ ،	T0 1	۲۳ :	نه	اللهع	ضی	الك ر	ر. سابن م	أنسر
																	ر بن ا	
																-	ر َ بِن ا	
۸۳ ۹	١ ١	//	6	23	4	۲	Y	• 1/		.•	• •	رو)	ن عم	من بر	الرح	عبد	زاعي (	الأو

#### حرف الباء

۲	17	••	• •	• •		• •	• •	• •			سعب	نت ه	بجيلة ب	
(	معفى	ه الح	بردزب	.ة ب <i>ن</i>	ي المفير	بم بر	براه	بن ا	ماعيل	، است	حمد بن	ص ( م	البخارى	
:	19.	6 1	٦٤ ٤	188	4 1.5	٤ ٤	77	4 ٦	176	78 6	74	6 77	6 71 6	17
	• •		• •	• •		٠.	٣٦	ξ 6	307	۲۲ ک	7 6 44	γ ( )	1114	۲۱۷
4	447	6 4	۳۱ (	44.	6 Y	۱۹،	11/	ـه ۱	الله عنـ	ضی ا	<u>ـدىق</u> ر	المــ	ابو بکر	
	• •	• •	• •	• •		* *	• •	• •	••,	• •	•• •	. 1	.77	۳۳۸
	• •	• •	• •	••		ہقی	البية	ي ⇔	بن علم	سين	بن الح	'حمد	ابو بکر ا	
۲	17	• •	• •			••		• •	• •	••	ی ۰۰	حومو	ابو بکر	
	۲۳												البراء ب	
	77	• •	••	• •			• •		• •	• •	لعوام	), أبو ا	البصرى	
٣	79 6												البنوي	
	• •			• •		ربی	ن الع	! =	المالكي	اضی ا	ربي الق	بن الع	أبو بكر	,
4	77	٠ ٦٥	۳۰۰	۲۷	0	و بکر	) أبر	علی	ین بن	الحسا	مد بن	( إح	البيهقى	•
						w	۳. (	7.5		۹ (	176 (	164		W

### حرف التساء

## حرف الثساء

ر از ثابت بن رفاعة از در از در
ثملبة بن ابى مالك القرظى ابو يحيى له رؤية ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الثعلبي _ أبو اسحاق ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
تمامة بن اثال رضى الله عنه الحنفى اليمامى لم يرتد مع من ارتد من
710
ثور بن عفير هو كندة المناسبة ا
ثور بن عفير هو كندة ١١٨٠٠ ٢١٨ ١٥٧ ١٥٧ ١٥٢ ١٥٢ ١٥٧ ١٥٢ ١٥٢ ١٥٢ ١٥٢ ١٥٢ ١٥٢ ١٥٢ ١٥٢ ١٥٢ ١٥٢
أبو ثور الامام ابراهيم بن خالد بن أبي اليمان ٢٢ ، ٢٩ ؛ ٩٦ ؛ ١٠٦ ،
131 6 147
حرف الجيم
2 349 2 3 49 2 3 5 W 6 8 W 1 31 31 31 31
جابر بن عبد الله بن حرام رضى الله عنهما ٢٣ ، ١٤٣ ، ١٨٩ ، ١٨٩ ،
141614.
جابر البجلي والد جرير بن عبد الله ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن جبير سعيد ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
جبريل الأمين عليه السلام
جرير بن عبد الله البجلي ١٤٢ ، ٢١٦ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ الجزيري الشيخ عبد الرحمن صاحب الفقه على المداهب الأربعة ١٢٨ ،
الجزيري السيح عبد الرحق صحب السه على الماسب الربعة ١١٨١٠
78/78/28/28/28/28/28/28/28/28/28/28/28/28/28
الحصاص _ ابو بكر بن على الرازى . ٥ ، ٥ ، ٧٥ ، ٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٣
جعفر بن محمد ( جعفر الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين )
الجلال البلقيني ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٩
جلال مصطفى الصياد ( الدكتور ) ١٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ٢٩٠
الجمال ( الدكتور )
چورچ خوشیه ۱۰۰ د د د د د د د د د د د د د د د د د د
الچوري
ابن الجووى أبو الفرج
حويرية بنت الحارث المصطلقية أم المؤمنين رضى الله عنها
الجويني _ امام الحرمين
الحويش الشيخ أبو محمل والله أمام الحرمين ٢١٨ 6 ١٧٧ 6 ٢٧

# حرف الحاء

ابو حاتم الرازى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن ابی حاتم الرازی ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
الحارث بن بكير ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٨٨
الحاكم أبو عبد الله بن البيع النيسابوري ٢٤ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٨٧ ،
ابن حامد صاحب احمد بن حنبل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١٠٠١
أبو حامد الاسفرايني الشيخ ٢٧ ، ٣١ ، ٨٨ ، ٢٨ ، ٧٠ ، ٧٣ ،
£ 1.7 ( 1.7 ( 1.7 ( 1.1 ( 1.4 ( 1.8 ( 1.7 ( 1.1 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4 ( 1.4
4 1AE 4 17E 4 107 4 177 4 17E 4 177 4 17. 4 110 4 111 4 11.
··· ·· ۲۲۹ ( ۲۲۸ ( ۲۲۷ ( ۲۲۲ ( ۲۰۲ ( ۲۰۱ ( ۲۰۰ ( ۱۹۷ ( ۱۹۲
ابو حامد المروذي القاضي ٢١٤ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢١٤ ٢١٤
ابن حبان الامام الحافظ ٢٤، ٥٥، ٦٢، ٨٨، ١٤٣ ، ١٨٩، ١٩٠
حبان بن منقذ المستحبان بن منقد المستحبان بن المستحبان المستحب المستحب المستحبان المستحبان المستحب المستحب المستحبان ال
ابن حبیب ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۸۸
ابن حجر المستقلاني الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد ١٧ ، ٣٧ ،
ابن حربوية 🚊 أبو عبيد بن حربوية
$\cdot \cdot \cdot$ الحركان $=$ محمد على الحركان $\cdot \cdot \cdot \cdot \cdot \cdot$
ابن حزم آبو محمد على بن حزم الظاهرى الأندلسي ٣٧ ، ٦٥ ، ١١٧ ،
الحسن بن على رضى الله عنهما ١٠٠٠ ٢١٨ ، ٢١٨ ، ٣٣٨ ، ٣٣٨
الحسن البصرى بن أبي الحسن ١١٧ ، ٢٩ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ١١٧
الحسن اللؤلؤى ( الحسن بن زياد اللؤلؤى ) ٢٥٠٠٠٠٠٠٠
الحسن بن على رضي الله عنهما ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الحسن بن محمد الصباح ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الحسين بن على رضى الله عنهما
حسين حامد حسان ( الدكتور ) ٢٤٩ ، ٢٧٨ ، ٣٧٤ ، ٣٩٤ ، ٣٩٤ ، ٣٨٨
الحسين بن منصور بے البقوی
حفصة بنت عمر أم المؤمنين رضى الله عنها ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الحكم بن عتيبة
ان در این در
g.ya.
P 3- 0
<b>3</b> <u>1</u> 0.
حماد بن آبی سلیمان ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۳ ۱۳

حمزة بن عمرو ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
حمل بن النابغة الهذالي
أبو حنيفة النعمان بن ثابت ٢٠ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ،
T. > 711 > 711 > 311 > 011 > 711 > VII > AII > AII > 711 > 711 >
471 ) 131 ) 331 ) 431 ) 401 ; 601 ) 371 ) 371 ) 641 ) AAL )
6 TT. 6 TTT 6 TT. 6 T. A 6 T. 7 6 199 6 199 6 198 6 191
· ** ** • ** • ** • ** • ** • ** • ** •
حرف الغاء
خارجة بن زيد خارجة بن زيد
خالد بن دریك دیك
خالد بن الوليد ( سيف الله المسلول ) ٠٠٠٠٠ ٢١٥ ، ٢٨٦
الخرقي صاحب المتن في مذهب احمد بن حنبــل ( ابو القاسم عمـر
ابن عبد الله بن احمد )
الخصاف أبو بكر أحمد بن عمرو بن مهير الشيباني ٥٠ ٥٣ ٥، ١٥ ،
الخطابي ( الامام أبو سليمان حمد بن محمد بن أبراهيم ) ١٠٦ ، ٤٣٧
ابن خلكان الامام المؤرخ صاحب وفيات الأعيان ٧
حرف الدال
الدار قطني على بن عمر أبو الحسن ١٥٠ ، ١٤٣ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٣٤٩
الدارمي ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن داود ١٦
الداري = تميم الداري ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
داود بن على الظاهري ١٩١٠ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٩١ ، ٣٥٩
ابن ابي الدم من
الشميخ الدردير المالكي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابو داود السجستاني صاحب السنن ١٧ ، ٢١ ، ٢٢ ، ١٥ ، ٢٤ ، ٦٥ ، ٢٠
* YOE 6 YIO 6 TIE 6 19. 6 INT 6 17E 6 18T 6 1.E 6 NA 6 AY 63 7
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
۱۹۹۰ ک۳۱ داود الطیالسی صاحب المستد ۲۵۱
الدسوقي المالكي الشيخ
الدسوقي المالكي الشيخ

## حرف الذال

الذهبي الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد
حرف الراء
رافع بن خدیج رضی الله عنه الانصاری الخزرجی ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
الربيع بن سليمان المرادى ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١١٥ ١١٥ ١١٥ ١١٥ ١١٥ ١١٥
الرجال بن عسقوه
حرف الزاي
الزبير بن العوام بن خويلد بن اسد بن عبد العزى ابن اخى أم المؤمنين عديجة أحد العشرة وأمه صفية عمة النبي عليه فرضي الله عنهم ٢٩، ٣٥،
٣ ، ٣٩ ، ٣٣٣ ، ٣٧٢
ن اسحاق الزجاجي صاحب الجمل في النحو ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ن اسحاق الزجاجي صاحب الجمل في النحو ١٠٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أبو زرعة الرازى ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٥ ١٦٠ ١٨٧٠ زفر بن الهذيل صاحب أبى حنيفة ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٢٩ ، ١١٦ ، ١٨٧
أبو الزناد عبد الله بن ذكوان ١١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الزهری محمد بن مسلم بن شهاب عالم الحجاز والشام ۰۰ ۰۰ ۱۱۲ ۱۱۲ ابو زهرة _ محمد ابو زهرة محمد ابو زهرة معمد ابو زهرة المسلم بن معمد ابو زهرة المسلم ال
الزهري القاضي المدنى ١٠٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ٢٠٠٠٠ ٣٧
- ابو زید ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۸۸ −
زيد بن أسلم العدوى مولى عمر بن الخطاب ١٨٠٠٠٠٠٠٠
زید بن ثابت الانصاری البخاری الخزرجی ، ، ، ، ، ؟ ، ۳۳۶ الزیلمی ( جمال الدین ابو محمد عبد الله بن یوسف الحنفی ) ، ۳۲۲
حرف السين
سالم بن عبدالله بن عمر ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۲
السمكي الوالد تقي الدين على بن عبد الكافي ٠٠ ٠٠ ٣٤ ، ٥٥
والسكر الولاد تاج الدين عبد الوهاب بن على بن عبد الكافي بن ٣٢ ٤ ٢٠

السبيعي ابو السعاق = ابو استعمال السبيسي
السدى (السماعيل بن عبد الرحمن) وهو البكير ومحمد بن مسروان
( الصفير ) " بي الله الله الله الله الله الله الله الل
ابن سریج = أبو العباس
ابن سعد صاحب الطبقات الكبرى
ر سعار بن ابی وقاص
أبو سعيد الاصطخري = الاصطخري
و المعلقة بن بشير المعلقة المع
سعيد بن جبير
أنه سعيد الخدري رضي الله عنه ٢٣ ٠ ٨٧ ، ١٤٣ ، ١٦٤ ، ١٩٠
سعيد بن المسيب من المسيب المسي
سعيد بن المسيب
سفيان بن سعيد الثوري _ الثوري ٢٩ ٠٠ ١٥٧ ١٥٧
سلمان الفارسي رضي الله عنه
سلمة بن الأكوع رضي الله عنه
السلمي عبد الرحمن القرى
ام سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها و و و و و و و و و و و و و و و و و و و
ابن على = ابو على در ابو على ابو ابو على ابو
السنهوري الدكتور عبد الرزاق ٥، ١٠٧ ، ٢٧٧ ، ١٥ ؛ ٤١٧ ، ٢١١ ،
سودة بنت زمعة ام المؤمنين رضى الله عنها
ابن سيرين محمد مولى انس رضى الله عنه ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ٣٦٩ ٣٦٩
حرفالشين
الشافعي محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب
ابن عبد الله بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصى القرشى
المطلبي الشافعي الحجاري المكي يلتقي مع رسول الله عَلَيْكُم في عبد مناف ؟ ؟
6 8 Y 6 8 A 6 4 4 6 4 A 6 4 A 6 4 A 6 4 A 6 4 A 6 4 A 6 4 A 6 A 6
(1.1 (1 (9) ( )) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) (
TING THE CONTREMENTED STRAIGHT STINGSTONES
87. • ٣٩. • ٣٧١ • ٣٦٢ • ٣٥٩ • ٣٥٤ • ٣٥٢ • ٣٤٣ • ٣٣. • ٣٢٩

شريح القاضى أبو أمية بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية الكندى

... Tr. 6 TT. 6 11V 6 TX 6 TV 6 T9

حريك بن عبد الله القاضي درود ودو دو
الشعبي عامر بن شراحيل ١١٠ ، ٢٦ ، ١١٧ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٨ ،
۲۳، ۲۳، ۲۳، ۲۳، ۲۳، ۲۳، ۲۳، ۲۳، ۲۳، ۲۳،
الشمهرزوری = ابن الصلاح ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
استهرروری = ابن الصحح شوقی الفنجری الدکتور ۳۰۷، ۳۱۰، ۳۱۶، ۳۱۵، ۳۱۲، ۳۱۱، ۳۲۱، ۳۲۱
الشوكاني محمد بن على الشوكاني قاضي صنعاء ١٠٧، ١٠٧، ٣٦٢
ان ان ان اند
3 3 . · · · · · · · · · · · · · · · · ·
حرف الصاد
الصادق جعفر بن محمد الباقر بن على زين العسابدين بن الحسسين
السبط بن على بن أبي طالب رضى الله عنهم أجمعين ٠٠٠٠٠٠٠١١
صالح بن عثيمين شيخ صالح من علماء الأراضي القدسة
ابن الصباح الحسن بن محمد بن الصباح ٢٦٩
ابن الصباغ أبو نصر صاحب الشامل ٩ ، ١٦ ، ٣١ ، ٨٢ ، ٧٧ ،
4 178 4 1. A 4 1. T 4 1. T 4 1. 1 6 97 6 98 6 A7 6 A0 6 AT 6 V9
6 770 6 771 6 7.0 6 7.1 6 7 6 1AV 6 17. 6 107 6 17V 6 177
صفیة بنت حیی بن اخطب ام المؤمنین رضی الله عنها ۲۳۸ ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
صفية بنت عبد المطلب عمة النبي عَلِيْ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن الصلاح أبو عمر تقى الدين الشهرزوري ٢٣٠ ، ٣٤ ، ٢٦ ، ٢٦
ابن الصياد الدكتور جلال مصطفى الصياد ٢٦١
الصيدلاني عبيد الله بن احمل ٢٣٦ / ١٨٦ ، ١٨٦ ، ٢٣٦
الصيمرى صاحب الكفاية عبد الواحد بن الحسين بن محمد ٦ ، ٧ ،
( 197 ( 117 ( 1.9 ( EX ( E. ( TO ( T) ( YY ( T) ( )Y ( )) ( ))
حرف الضاد
الضحاك بن سفيان بن عسوف بن كعب بن أبي بكر بن كلاب السكلابي
ابن سميد صحابي معروف كان من عمال النبي عَيْنَ على الصدقات ٢٩ ، ٨٤
حرف الطاء
الطبراني أبو القاسم الحافظ صاحب المهاجم الثلاثة ٢٤٣ ، ١٤٣
١١٢٦ ، ١٠٨ ، ١٠٨ ، ١٠٢ ، ١٢٦ ، ١٠٨ ، ١٠٢ ، ١٢٦ ، ١٢٦ ،
17 17 17 17 17 17 17 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18
الطحاوي ابو جعفر صاحب شرج معالى الآثار أجمد بن محمد بن سلامة

\*\*\* •• •• •• •• **\*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*\*\* \*** ابو الطيب الطبري ﴿ ؟ ٧٦ ؛ ٧٧ ؛ ٨١ ، ٨٢ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٠٠ . حرف الظاء حرف العن عائشة ( أم المؤمنين الصديقة رضى الله عنها ) ١٧ ، ٧ ، ١٧ ، ٢١ ، ٢٤ ، ገጉ፦ : **ም**ኖል ሩ ገው ሩ ምጓ ሩ ምል ሩ የጓ عاصم الاحول = عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصرى ١٨ ابن عابدين الشيخ محمد صاحب الحاشية الحنفي ٢٩٦ ، ٣٤٨ ، ٣٤٨ ، £08 ( 8.1 ( 79) ( 70V 1X ... أبو العالية الرياحي 779 ، 117 ، 117 ، 117 ، 117 ، 117 ، 117 ، 117 ، 117 ، 117 ، 117العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه عم النبي علي ٧٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ابو العباس بن سريج ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٥ ، ١١١ ، ١١١ ، •171 • 178 • 178 • 177 • 100 • 107 • 177 • 170 • 178 • 171 • 17. « TTA « TTY « TTO « TTE « TTT « TTI « T.V « T.E « T.T « 19T TT7 4 TT. 4 TT9 المياس بن مرداس 🖟 👵 👵 در معاده در در در در در المياس عبادة بن الصامت الانصاري العقبي رضي الله عنه ٢٠٠٠٠٠٠ عبد الحق عبد الرحمن تاج الدكتور شيخ الأزهر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ عبد الرحمن بن عوف رضي آلله عنه أحد العشرة ٢٣٨ ، ٣٣٤ عبد الرزاق بن همام الصنعائي صاحب المصنف ٢١ ٠ ٨٧ ، ٣١ عبد السميع المصرى المستعدد السميع المصرى المستعدد السميع المصرى عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ٢٥ 79 6 TV ... .. .. .. .. .. .. .. عبد الله بن الزبير عبد الله بن زيد آل مجمود به مه مه ۱۰۰ مه ۳۲،۴ ۴ ۳۲، ۳۲، 187 .. .. عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ١٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٥٤ ، ٧٩ ، ٨٧ ،

·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ··
عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ٢٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ١٩ ، ٢١ ، ٢٥ ، ١٤ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ،
·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ٢٤ ، ٢٨ ، ١٤٢ ، ٢١٥ ، ٢١٥ ،
TVY CTVI CTTA CTTT
ام عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ٠٠٠٠٠٠ ٢٣٨٠٠
عبد الله بن المبارك الله بن المبارك
عبد الله بن النواحة ١٠٠٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢١٥ ، ٢١٥
عبد العزيز بن عبد الله بن باز سماحة شيخ الاسلام ٢٦١ ، ٢٥٣ ،
عبد الفنی بن سعید ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۸۸
م عبد القدوس الهاشمي ٢٦١
عبد الكريم الرافعي الرافعي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد المجيد سليم شيخ الاسلام والجامع الأزهر ٠٠٠٠٠٠ ٢٩٩
عبد الملك الجويني أبو الممالي _ امام الحرمين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الملك بن الماجشون ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبده هاشم اليماني ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أبو عبيد بن سلام صاحب كتاب الأبدال ٠٠٠ ٢٨٥ ، ٣٣١ ، ٣٣٢
ابو عبيد بن حربوية ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبيد الله بن جرير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
البواغبيدة المادي الماد
عبيدة السلماني ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عتبة بن أبي وقاص ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عدی بن حاتم ۲۱۶ ۲۲۱ ۲۱۳ ۲۱۳ ۱۱۰ ۱۱۰ ۲۲ ، ۲۱ ، ۱۲۰ ۱۱۰ ۱۱۰ ۱۱۰
ابن العربي الفاضي أبو بعر أيالتي المراج ١٠٠٠ ١٠ ٢١٠ ١٨٨ ، ١٨٦ ، ٢١ }
عطاء بن ابی رباح ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۸ ۲۹ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۱۸
عطية العوفي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عطية القرظى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عفان بن مسلم ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
عقبة بن الحارث ١٠٠٠، ١٠٠٠، ٥٠٠٠ عقبة بن الحارث
ابن عقیل ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
عکرمة مولی ابن عباس ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۸۸
عکرمة بن سلمة بن ربیعة ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
أبو العلاء المعرى شاعر معرة النعمان ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٣
الملاء عن ابيه ١٠٠٠

و على الخفيف و المراج و و و و و و و و و و و و و و و و و و و
ابو على السنجي و المرابع من من من ١٦١ - ١٢١ - ١٦١ - ١٦١ - ١٦١
على بن ابي طالب كرم الله وجهه ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٢٨ ، ٤٠ ،
6 197 6 191 6 199 6 178 6 188 6 119 6 11A 6 11A 6 11A 6 A6 4 6 3.
TYY CTYL CTILL CTI
أبو على الطبري ١٠١ ، ١٠١ ، ١٥٨ ، ١٦٤ ، ١٦٤
علی بن عبد الله
على بن محمد الاسبيجاني بالاسبيجاني بالمداني الاسبيجاني الاسبيجاني الاسبيجاني الاسبيجاني الاسبيجاني الاسبيجان
أبو على ابن أبي هريرة المناب
العمراني القاضي يحيى بن ابي الخير سالم صاحب البيان ١٦ ، ١٩ ،
\$ 17 6 9 - 6 NT 6 NT 6 NE 6 N. 6 NN 6 NO 6 NE 6 EL 6 TX 6 TE
10 11 1 17 17 17 17 17 17 17 17 17 17 17 1
عمر بن الخطاب امير المؤمنين الفاروق رضي الله عنه ٦ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ،
· 7 · 6 · 7 · 7 · 7 · 7 · 7 · 7 · 7 · 7
· TTA · TTV · TTT · TTO · TTT · TTT · TT. · TT1 · TTA · TAT
TVY 4 777 4 705
عمر بن أبي ربيعة المخزومي ١٧١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن عبر بن عبد البر نے عبد البر البر البر البر البر البر البر البر
عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد أمير المؤمنين ٢١ ، ٢٢ ، ٢٨٧ ،
۳۳۱ ، ۳۳۲ ، ۳۳۲ ، ۳۳۲ ، ۳۳۲ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ،
<u> حبور بن بت بن</u>
عیسی الثقفی هو این عمر النجوی الرمدی صاحب السنن = الترمدی ابو عیسی محمد بن عیسی بن سورة الترمدی صاحب السنن = الترمدی
ابو کیسی معمد بن جبورہ محرصی دد بپ مسلم = دو دی
حرف الغين
أن القرالي أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي صاحب الوجيسرات
والأحياء وغيرهما ١٥٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠٠ ٢٦٠ ١٥٠١ ١٥٢٠ ٢٦٢
حرف الفاء
قاطمة زوج عمر بن عبد العزيز

المرابع فارس مع مع مع مع معدد المعادد
و فرخات زیادهٔ و ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱
آم فروة المستعدد المستعدد المناه المستعدد المستع
الفزاري التاج الفزاري المالكي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الفنجرى الدكتور شوقي الفنجري ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٧،
و فوشیه جورج فوشیه ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۰۰ ۲۰۰ ۲۰۰ ۲۰۰
فیصل مولوی الشیخ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۷۶ ، ۲۷۶ ، ۲۸۳ ، ۲۸۳
حرف القاف
ابن القاسم المالكي ١٠٠٠٠٠ ب ١٠٠٠٠٠ ٢٢ ١٠٠٠٠٠
ابن القاص أبو المباس بن القاص ٥٠ ١٠٠ ١٠٠ ٢٠٤ ٢٠٤ ٢٠٤
م قبيصة بن المخارق الهلالي رضي الله عنه ١٤٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
قتادة بن دعامة السيدوسي الأكمه من ١١٠ ١١٠ ٢٩ ١١٧ ١١٧ ١١٧
ابع قتادة رضي الله عنه ٧٤ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٥٧ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ؛
197 (197 (197 (197 (197 (197 (197 (197 (
ابن قتيبة الدينوري ووروز والمراجع والمر
ابن قدامة القدسي مو فق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ٩١ ،
799.6 77.6 77.6 118 6 90
القرافي المالكي المراج ١٠٠٠ ١٠٠٠ ، ٢٥١٠ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٨
القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ١٨٠٠ ١٨٠ ، ٢٩٠ ٨٨٠
The transfer of the second of
قرظة بن كعب
الفقال محمد بن على بن اسماعيل الشاشي
قليوبي صاحب الجاشية على المنهاج مع عمرة ١٠٠ ، ٣٩٥ ، ٣٩٥ و
القمولي ۲۶
قیس بن ابی حازم تابعی مخضرم ۲۱۰ ، ۲۱۷ ، ۲۱۷ ، ۲۱۸ ، ۳۳۸
ابن قيم الجوزية الامام شمس الدين الزرعي الحنبلي ١٠٠ ١٣٥٤ ﴾ ٣٥٩
حرف الكاف
الكاساني الامام الحثفي صاحب بدائع الصنائع وهو علاء الدين أبو بكر
ابن مسعود ۰۰۰ ۰۰۰ ۱۱۰۰ ۱۱۰۰ ۱۱۰۰ ۱۱۲۰ ، ۴۰۱ ، ۴۰۱ ، ۴۰۳ ، ۴۰۳ ، ۴۰۳
المنظم المنظم الله عنها الله الله الله الله الله الله الله ا
ابن كثير الخافظ عماد الدين أبو الفداء اسماعيل ٥٦٥ (٢٨٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢
الله کشیر بن زید
كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف من بريد الله بن عبد من الله

TTT	ابن کج
شرح البخاري ١٠٦٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠	الكرماني صاحب
ة رضي الله عنها ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	ام كلثوم بنت عقب
1 N 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	الكيا الطبرى
حرف اللام	
130,03	
1779	أبو اوُّاوُّة ( لحاه
ن محمد الصباح ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	اللؤلوى الحسن بر
فهمي المصري ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠	
111 (V) (E)	ابن ابی لیلی ۰۰
حرف الميم	
المراقع	
ے المالکی ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ۲۱	الماجشون عبد اللا
) أبو عبد الله محمد بن بزيد الربعي الحافظ ٢١ ، ٦٥ ،	ابن ماحه الفزوينو
	T ( 1.8 ( AV ( "V)
\$ . 7 6 YAA	المازرى المالكي
مبحى أمام دار الهجرة ٢ ٢، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ،	
£ 17. ( 11A ( 11Y ( 11T ( 17 ( AA ( AT ( YA (	
• TT. • TTT • TT. • 197 • 191 • 17. • 100	
6 404 6 404 6 401 6 48Y 6 481 6 44.	
·	TAA 6 TA. 6 TOE
ساة العراق صاحب الحاوى والأحكام السلطانية وغيرهما	
	۲۳ ، ۲۱ ، ۲۱ ، ۸
	المتولى أبو سعيد
كات عبد السلام ابن تيمية = ابن تيمية	
	مجمع بن يزيد الأ
محمد بن احمد بن القاسم صاحب المجموع (غير هذا )	۱۲۰ ۱۰۸ ، ۱۲۵ ، ۱۲۵ ،
النافعي _ النافعي	•
	محمد بن اسحاق
ل بن ابراهيم بن المفيرة بن بردزبة الجعفى البخارى =	
	1.4.10
للله المناف المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق	
عى الثبيغ الفقيه المفتى الأكبر بالديار المرية ٢٩٢	
	محمد بن أبي بكر
	أبو محمد الجويشي
	9.40
	•

محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٧ ،
4 AT 4 VA 6 71 67. 609 60A 607 600 607 60. 6 8. 6 TA
VII > XII > PII > 731 > Yol > 391 > 7.7 > X.7 > 777
محمد رشید قبائی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ محمد
محمد رشید قبائی ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۲۱ محمد رشیدی
محمد أبو زهرة (الشيخ) ۲۹۲ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹۲ ۲۹۲
محمد سلام مدكور (الدكتور) ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
محمد بن عبد الله السبيل ( الشيخ ) ٠٠ ٠٠ ٢٥٣ ٢٦١ 4 ٢٦١
محمد عبده ( الشبيخ ) ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
محمد على الحركان ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٦١
محمد بن المبارك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٦
محمد بن مسلمة رضي الله عنه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
محمد محمود الصواف ( الشيخ ) ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
محمد نجيب المطيعي ابن الشيخ ابراهيم بن عبد الرحمين بن احميد
ابن بخیت ۱۰۰۰ ۲۲۰ ۲۲۰ ۲۲۰ ۳۷۱ ۲۳۰ ۲۳۰
محمد بن یحیی بن حبان ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۱ ۲۱ ۲۱
محمد يوسف موسى (الدكتور) ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳۷۱
المديني على بن عبد الله المديني ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
المراوذي الشيخ أبو نصر ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ١١٩٩
المر وذي القاضي أبو اسحاق ٠٠٠٠٠٠٠١٠١٠١٠١٠١٠١٠١٠
المروزي أبو اسحاق ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۱۹ ۲۹ ، ۳۸
المزنى صاحب الشافعي وصاحب المختصر اسماعيل بن يحيي ١١٢ ،
المسعودي ( أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مستعود المروزي ) ٢٤ ،
· · · · 199 · 198 · 198 · 198 · 180 · VE · 79 · 78 · 78
······································
مسلم بن الحجاج القشيرى صاحب الجامع الصحيح ١٧ ، ٢١ ، ٢٢ ،
TTV : TTV : 377 : 777 : 1.8 : 1.8 : 1.7 : 1.8 : 1.7 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 : 1.8 :
المسيب بن حزن رضي الله عنه والد سعيد ٢٠٠٠٠٠ ١١٨ ، ١١٨
مسيلمة الكذاب لحاه الله ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
مصعب بن عمير رضي الله عنه ٢٣ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٣
مصطفى الزرقا ( الدكتور الفقيه ) ٢٥٣ ، ٢٦١ ، ٢٦٠ ، ٢٧١ ،
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
مصطغی کمال الصیاد ( الدکتور ) ۲۷۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
معاذ له حيا رضم الله عنه ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٢٨ ٢٣٣٠

117	معاوية بن ثعلبة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
111	معاوية بن أور بن مرتع بن الحارث الاصفر ٠٠ ٠٠ ٠٠
400	معاه به بين أبر سفتان وضم الله عنه ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٦ ،
. 18	
117	معمر بر راشد المالية ا
	ابن معین = یحیی است معین علی است معین است است معین است است معین است
ं १२	مكحول الشامي أبو عبد الله
119	
271	و ابن المنفر المناسبة
1 2	و المندر بن جرير بن عبد الله البجلي و و و ٢١٦ ،
. 18	
	ابو موسى الأشبعري عبد الله بن قيس رضي الله عنه ١٥٠٠، ٦٦،
To.	
•	
: ۲1 :	이 사람이 되는 이 사람들은 사람들이 되었다. 그는 그를 바로 바로 가는 그래요? 그리고 없다.
٣٣٠	The state of the s
100	A Part of the Control
	حرف النون
	ابو نمیم ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ۲۱۸ ، ۲۱۸ ،
موع	ابو نعیم
موع	ابو نعيم
ىموع ٣ ،	ابو نعیم
ىموع ٣ ، سائى	ابو نعیم
ىموع ٣ ، سائى	ابو نعيم
سوع ۳ ، سائی ۲۵۲	ابو نعيم
سوع ۳ ، سائی ۲۵۲	ابو نعيم
بموع ۳ ، ۱۵۲ ۲۵۲ مرو ۲۸	ابو نعيم
نموع ۳° ، ۱۵۲ ۲۵۳ سمرو ۲۸۲	ابو نعيم
نموع ۳ ، ۲۵۲ ۲۲۳ ۲۸۲ ۳۲۷	ابو نعيم
نموع ۳ ، ۲۵۲ ۲۲۳ ۲۸۲ ۳۲۷	ابو نعيم
نموع ۳ ، ۲۵۲ ۲۲۳ ۲۸۲ ۳۲۷	ابو نعیم

## حرف الهاء

ابو علی ابن ابی هریرهٔ ۱۲۰ ، ۲۰۱ ، ۱۲۱ ، ۲۰۱ ، ۲۰۱ ، ۲۰۱
هشام بن حسان ۲۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳۲۹
هشام بن عروة بن الزبير بن العوام ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
هشيم
همام بن الحارث ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢١٦
هور روسل ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۲۹۹ ۲۰۳۰ ۳۰۱٬۳۰۰
<i>ــوو روحی</i>
حرف الواو
حرف الواو
ابو وائل ٠٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٢١٨ ٢١٩٠
الوليد عن سعيد بن بشير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الوليد بن رباح التابعي ٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٤٩٠ ٥٦٠ ٢٦٠ ٩٣٢
ابن وهب ہے عبد الله بن وهب ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
4 44
حرف الياء
ام یحیی بنت ابی اهاب ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
يحيي بن حمزة ١٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
یحیی بن معین
يرفأ مولَى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
يزيد بن حبيب ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠
يزيد بن هارون ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
يعقوب بن كعب الانطاكي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
توسف كمال الاستاذ الاقتصادي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
يوسف بن يعقوب عليه السلام ١٤٢ ، ١٤١ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٧
ابو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة ١٨ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٨ ،
: 187 ( 11V ( AT ( VA ( 71 ( 0A ( 07 ( 00 ) 07 ( 0. ( 81 ( 8.
· TTT · TT9 · TA7 · TTY · T.A · T.7 · T.0 · 198 · 178 · 100
The state of the s
یونس بن عبد الاعلی ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
يونس بن عبيد ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠

## خامساً: الأحكام

الإحكام	رقم الصفحة	الأحكام	رقم الصفحة
ع الايناس موضيع	کما و ض		٣ باب الحجر
في قوله تعالى « آنس		بي أو المجنون مالا	••
ب الطور نارا!»		بى او المبدول كار له معالى « وابتلوا	
بة اليتيم في ثابت ابن		اذا بلفوا النكاح	
في عمه لما توفي رفاعة		ىنهم رشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
نه صفيراً	•	أموالهم » .	
مافعى: فلما علق الله		مة المنع والتضيق	
فع المال الى اليتيــم		حرام حجرا لقوله	and the second s
وآيناس الرشد علم انه		قولون حجـــرا	تعالی « و ی
لوغ ممنوع	-	ن حراماً محرماً	
عاهل بالأحكام وأن كان	ال وأما الدينيانيانيانيانيانيانيانيانيانيانيانيانيا	، حجمه حال	٣ ويسمى العقل
جور عليه لتنميته لماله	غير مح	في ذلك قسم لذي	تمالی: « هل
	وعدم تا	، حجراً النمــــه	حجر » سمی
) في أهلية الأداء : أن	· ·	ارتكاب القابح	صاحبه من ا
هى صلاحية الشخص		منع الانسان من	
صدور الفعل عنه على		اله آسبب خاص،	
ند به شرعاً وتتم به		لفير ، ومنه حجر	
	العقود	ــق الفـــرماء ،	
حوم الدكتور السنهوري	,	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
الأدة ٦٤ مدني	-	لمسلحة النفس	i i
) وينظر في ماله الاب	•		وهو مقصود
لانها ولاية في حسق		) فالمحجور عليهم	•
فقدم الأب والجد فيها حما كالانة النكاء		حجر عليهم لحـق	1
هما كولاية النكاح		مسة حجر عليهم	
: اذا ملك الصبى مالا	,	ت أبوه وهو دون	لحق غيرهم } والتيم من ماه
ى ينظر فى ماله أبوه عدلا ، فأن لم يوجــد		» (لا يتم بعـــد	= !
عدد ، قان تم يو جند كان ممن لا يصلح للنظر			، بيوع ويو احتلام »
فان ممن لا يصنع للنظر ر الى الجد أبي الأب أذا		موضع العلم	•
ر آئی العبد ابی ادب ال	٠٠٠, ســــ	، جو سے	J C J

١.

11

٧

٧

کان عدلا

ر فصل) ولا يتصرف الناظر في ٨
 ماله الا على النظر والاحتياط،
 ولا يتصرف الا ما فيه حظ
 واغتياط

۳ ویجوز آن یتجر فی ماله لحدیث ۹ عبد الله بن عملو مرفوعا:
« من ولی یتیلما وله مال ۹ فلیتجر له بماله ولا یتلموکه حتی تأکله الصدقة »

۷ قال الشافمی: واحب ان یتجر الوصی بأموال من یلی علیه ۹ ولا ضمان

(قلت) ولأن ذلك احظ للمولى عليه لتكون نفقت من الربح قال الصيمرى: لا يتجر له في هذا الزمان لفساده وجرور الساطان على التجار بل يشترى له الارض او ما فيه منفعت . اقال الصيمرى: ولا يبيع له الا بالحال او بالدين على ملىء

γ ويبتاع له المقار لانه يبقى وينتفع بفلته

ثقة أهد

γ ولا يبيع له بالمقار في موضمين (أحدهما) أن تدعو اليسسه ضرورة بأن يفتقر الى نفقة ، وليس له مال غيره

( والثاني ) أن يكون له في بيعه فيطة ، وهدو أن يطلب منه باكثر من ثمنه فيبساع له ويشترى ببعض الثمن مثله
 ( الاحكام ) يجوز أن يبتاع له

( الأحكام ) يجوز أن يبتاع له المقار لأنه أقل غرراً 4 لأنه

ينتفع بفلته مع بقاء أصله ( قلت ) فاذا كان الناظر في مال الصبي عدلا ذا مهارة 4 ورأى أن يبنى بالخرسانة المسلحة كان له ذلك بل كان هو الأفضل ( فرع ) وان ملك الصبي عقارة لم يبع عليه الافي موضعين (احدهما) أن يكون في بيعه غبطة كأن يكون له شركة من غره او مجاورة لغيره فيبلل الفير فيه بذلك اكثر من قيمته ( الثاني ) أن يكون له عقار قد أشرف على الهلاك بالفرق او الخراب فيجوز له بيعسه عليه لأن النظير له في ذلك البيع

وهل يحتاج الحاكم الى ثبوت عدالتهما عنده ؟

( فسسرع) وان بيع شقص فى شركة الصبى فان كان للصبى حظ فى الأخذ بأن كان له مال يريد أن يشترى له به عقاراً أخذ له بالشفعة

قال على بن عبد الكافى السبكى فى فتاويه: ومن مصالح الصبى ان الولى يصونه على أكل ما فيه شبهة وعن أن يخلط ماله به ويحرص على اطعامه الحلل المحض

( فصل ) ولا يبيع ماله بنسيئة من غير غبطئة ، فان كانت السلعة تساوى مائة نقدا ومائة وعشرين نسيئة فباعها بمائة نسيئة ، فالبيع باطل لأنه باع

على المسافرة به جاز ان يودعه	بدون الثمن
أو يقرضه	۱۱ ولا يكاتب عبده ولو كان
١٤ وأن قدر على الاقراض فعيسه	بأضعاف القيمة لأنه بأخسد
وجهان	العوض من كسبه وهو مال له
( احدهما ) يجوز لأن كل واحد	فيصير كالعتق من غير عوض
منهما يجوز فيميز بينهما	١١ ( الشرح ) ينبغي أن لا يبيع
١٤ ( والثاني ) لا يحسبور لأن	ماله بنسيئة من غير غبطة اى
الاقراض احظ له فاذا تـــرك	راحة نفس
الاحظ ضمن	١٢ ( فصل ) ولا يسافر بماله من
١٤ فأما الاقراض له فيجنوز اذا	غير ضرورة لأن فيه تفسسريرا
دعته الى ذلك حاجة للنفسية	بالال
عليه والكسوة او النقف على	۱۲ ویروی « ان السافر وماله
ورود عقارة المتهدم والمراد والمراد	على قلت »
١٤ ( فصل ) وينفق عليه بالمورف	۱۲ بیت العباس بن مرداس ومعناه
من غير اسراف ولا اقتار لقوله	وأقحامه في الفصل من المصنف
تمالی: « والذین آذا انفقوا	دون أن يكون مسوغ وأضسح
لم يسرفوا ولم يعتروا وكان بين	للاستشهاد به
ذلك قواما »	١٣ ( اما الاحكام ) فانه لا يجــوز
۱٤ وان رأى أن يخلط ماله بماله	ان سافر بماله من غسسير
في النفقة جاز لقوله تفالي .	ضرورة ، لأن فى ذلك تفسريراً
« ويسمئلونك عن اليتامي مل	ا بالمال وتعريضاً له للهلاك
اصلاح لهمم خير ، وان	١٣ الخبر اخرجه السلفي من أخبار
تخالطوهم فاخوأنكم والله يعلم	ابى العلاء المسرى وكذلك
المفسد من المصلح »	الديلمي في مستد الفردوس من
١٥ وان كانت الفائدة في افراده	هذا الوجه أيضا
لم تجز الخلطة لقوله تمالي	۱۳ والصواب ما رواه ابن منظور
« ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي	صاحب لسان العرب في مادتها
هی احسن ۵	وقال أعرابي: أن المسافر وماله
١٦ ( فصل ) وأن أراد أن يبيع	لملى قلت
ماله بماله فان كان أبا أو جدا	
جاز ذلك لأنهاما لا يتهمان في	
ذلك لكمال شفقتهما	يخرجه من يده قلم يجز
١٦ اذا ثبت هذا فانه يجوز للاب	۱٤ اذا خاف على ماله من نهب
والجد أن يبيما ما لهما من	او غرق او حرق ولم يقدر الولى

۲.

۲.

۲.

11

11

٦Ÿ

١٨

الصبى ويشتريا ماله لأنفسهما اذا رايا الحظ فى ذلك لأنهسما لا يتهمان فى ذلك

۱۷ وأما غير الأب والجسسد مسن الأولياء كالموصى وأمين الحاكم فلا يجوز أن يبيع ماله مسن الصبى ويتولى هو وحده طرفى المقد

( فصل ) وان اراد ان باكل من ماله نظرت ، فان كان غنيا لم يجز لقوله تعالى « ومن كان غنيا فليستعفف »

١٨ واختلف الجمهــود في الأكل ن المروف ما هو ؟

قال عمر : الا انى انزلت نفسى من مال الله منزلة الولى من مال اليتيسم ، إن اسسستفنيت الستعففت ، وأن افتقرت اكلت بالمورف

۱۰ ( فصل ) ولا يفك الحجر عن الصبى حتى ببلغ ويؤنس منه الرشد لقوله تعالى « حتى اذا بلغوا النكاح ، فان السستم منهم رشدا فادفوا البهسم أموالهم »

19 فأما الانوال فهدو انوال المنى فمتى انول صاد بالفا لقدوله تعالى: « فاذا بلغ الأطفسال منكم الحلم فليستأذنوا » فأمرهم بالاستثلثان بعد الاحتلام وأما الانسات فهدو الشسعر

الخشن الذي ينبت على العانة وهو بلوغ في حق الكافر كنت فيمن حكم فيهم ســـعد

كنت فيمن حكم فيهم سيعد ابن معاذ رضى الله عنه ، فشكوا في أمين الذرية أنا أم مين المقاتلة ؟

قال عَلَيْكُ : « انظروا ان كان قد انبت والا فلا تقتسلوه » فنظروا فاذا عانتى لم تنبت فجفلونى في الذرية ولم يقتلونى وحال النكاح والبلوغ يكون بخمسة اشياء ثلاثة بشسترك فيها الرجال والنساء ، وأثنان بختصان بالنساء

أما حديث ابن عمر : «عرضت على النبى مُلِيَّة وأنا ابن أربع عشرة سنة الحديث فقد اخرجه البخارى ومسلم وغيرهما .

۲۱ وأما حديث عطية القسسرظي فسيأتي

وأما حديث اذا بلغت المرأة المحيض فقد اخرجه أبو داود عن خالد بن دريك قال أبو داود : هذا مرسل خالد بن دريك لم يدرك عائشة

۲۱ واختلفوا فی التسلات ، فاما الانبات والسن فقال الاوزاعی والسن خسل : خمس عشرة سنة بلوغ لمن لم يحتلم قال ابن عبد البر : هذا فيمن عرف مولده ، وأما من جهسل مولده وعدم سنه أو جحده فالعمل فيه يما روی نافع عن السلم عن عمسر : أن تضربوا

· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
وفي الصحيحين أن رسول الله	۲
عَلَيْكُم بعث الى معاذ فجاء على	
حمار فبلغ قريبا من السحد	
قال: قوموا الى سيدكم أو	
قال : خيركم »	
وهل يكون الاحتسلام بلوغا من	٠.۲
الصبية ؟ فيه وجهان	
( احدهما ) لا يكون لقوله عَرَاكِيَّة	٠ ٢
« وعن الصبى حتى بحتلم »	
فخص الصبى بالاحتلام	
( والثاني ) وهو طريقة أصحابنا	. <b>T</b> :
البقداديين أنه بلوغ	
وحكى المسعودي وجها لبعض	. ¥
أصحابنا أن البلوغ بالطعن في	۲
اصحاب ال البوع بالطعن في	٠.
أول سنة الخمس عشرة والأول	
اصح تا نا تا دادان	٠
وقال أبو حنيف	۲
الفلام الا بتسع عشرة .	J
دلیلنا حدیث ابن عمر عرضت	۲
على رسيول الله صلى الله	
عليه وسلم عمام أحمد وأنا	
ابن اربع عشرة سينة فردني	
وعرضت عليه عام الخندق وأنا	
ابن خمس عشرة فاجازني	
وأما الانبات فهو انبات الشعر	۲,
القوى الذي لا يحتسساج الى	
الوسى ، تخلف السلمين عن	
نظامهم السابق الذي كان يتحلى	
به مجتمعهم	
وقال أبو حنيفة: الانبسسات	۲
لا يكسسون بلوغا ولا دلالة على	- '
البلوغ في حق المسلم والكافر	
دليلنا تحكيم الرسسول ﷺ	۲
السعد بن معاذ في بني قريظسة	

الجزية الا من جرت عليه المواسى } وقال مالك: بلوغنسه بفلظ 22 صوته وتنشق ارتبته وعن أبى حنيفة تسلم عشرة 27 وهى الأشهر وقال داود: لا يبلغ بالسنسن 22 ما لم يحتملم ولو بلغ أربعين فاما الانبات فمنهم من قال : 77 يستدل به على البلوغ وقال مالك: العمل عندى على ؟ 77 حديث عمر بن الخطـــاب : « لو جــرت عليــه المواسي ؟ Lacerb » . قال أبن المربى: أذا لم يكسن 77 حديث ابن عمر دليلا في السن فكل عدد بذكرونه من السنين ٥٠ **نانه د**موي على أن أبن العسرين تبعا لامير ه 22 الوَّمنين عمر بن عبد العرير تأول حديث ابن عمر في الانفال وأن موجبه الفرق بين من طيق القتال ومن لا يطقه ا وأما سعد بن معاذ الذي حكمة 22 الرسول في أمر بني قريطسة ٥ ورضوا به حكما فهو أبو عمسر سعد بن معاذ بن النعمان الخ وفي الصحيحين عن البسيراء 24 ابن عازب قال : « اهـــدى لرسول الله ملط توب حسرير ه فحملنا للمسنة ولتمجب منسنة فقال النبي عَلَيْكُ : والذي نفسي بيده لمناديل سمد بن معاذ في ٥ الجنة خير من هذا والين » .

17

27

27

37

77

۲٧

امنی لم يبلغ واختلف اصحابنا

فيه فقال الصييمري : اذا فحكم بسبى دراريهم ونسائهم حاض من فرج النساء وأمنى وقسم أموالهم وقتل من جرت عليه الموسى من فرج الرجال لم يحسيكم وأما الحيض فهو بلوغ لقوله بيلوغه طُنَّتُكُ : ﴿ لَا يَقْبِلُ اللَّهُ صَلَّاةً أَمِرُ أَةً وقال الشيح أبو حامد وعامية W اصحابنا ، يحكم بيلوغه لاسه تحيض الا بخمار » فجعلها مكلعة بوجود الحيض ، فدل على انه أن كان رجلا فقد احتلم ، وان كانت امراة فقيد حاضت وما بلو غ وأما الحمل فانه ليس ببلوغ في ذكره الشسافعي فله تأويلان نفسته وانما هو دلالة على البلوغ (احدهبها) أنه أراد امنى ۲٧ وحاض من فرج واحد فاذا حملت المراة علمنا أنه قد خرج منها المني لقوله تعالى: ( والثاني ) أراد حاض وأمني . فان قَيل : هلا جعلتم خروج « خلق من ماء دافق بخرج المنى منه من أحسد الفرحين من بين الصلب والترائب » دليلا على ذكوريته وأنوثيته فاذا وضعت الراة الحميل ( فصل ) فأما أيناس الرشيد حكمنا بأنها بلغت قبل الوضع ۸۲ بستة أشهر فهو اصلاح الدين واصلاح المال أن يكون حافظا غير مسلد وأما الفلام الذي شبب في شعره ويختبره الولى اختيار مشله فهو عمر بن أبي ربيعة ، وكانت من تجارة أن كان تاجرا له جولات في الفزل على عهد واختلف العلمياء في تأويل عمر ومن بعده 21 والتشبب اشتقاقه من وجهين: ( رشدا ) فقال الحسن وقتادة (أحدهما) من الشبيبة وأصلها وغيرهما صلاحا فىالدين والعقل وقال الضحاك : لا يعطى اليتيم الارتفاع عن الطفولية 44 ماله أن بلغ مائة سينة حتى ( والآخر ) أن يكون من الجلاء يقال شب وجه الجارية اذا يعلم منه صلاح ماله جلاه وابدی ما بخفی مــــن وقال أبو حنيفة : لا يحجر على 17 الحر البالغ اذا بلغ مبلغ الرجال محاسنه ( فرع ) وأما الخنثي المشكل ولو كان أفسق الناس واشدهم تبديرا اذا كان عاقلا فاذا اسسستكمل خمس عثرة سنة أو نبت له الشعر الخشين ِ حديث حيان بن منقذ وكان في 19 على عانته حكم بيلوغه عقله ضعف ولا يستغنى عين قال الشافعي : وإن حاض او البيع والشراء ولا يصب على

تركه فقال مراضية : « اذا باست

مقل : لا خلابة . أو لكو الخيار 41

. 41

. 47

٣٣.

7.8

. ثلاثة ايام » ٢٩ قال الشيافعي : ( أن كان مفسدة لماله ودينسه او كان مفسدة لماله دون دينه حجس عليه).

وان كان مفسدا لدينه مصلحا الله فعلى وجهين

( احدهما ) وهو اختيار ابن سريج الحجر عليه

( والثاني ) لا حجر عليه ، وهو اختيار أبي استحاق الروزي والأظهر من مدهب الشافعي

. ١٠٠٠ وقال مالك وأبو حقيقة اذا بلغ الرجل مصلحاً لماله دفع اليه ماله وأن كان مفسدا لدينه

٣٠ يدليلنا قول الله تعالى: ( فان آنستم منهم رشدآ)

.٣٠ قال ابن عباس أالرشد الحلم ٣٢ والمقل والوقار ، والحلم والوقار لا بكونان الا لن كان مصلحا لماله ودينه ولأن أفساده لدينه يمنع رشده ، والثقة في حفظ 47

> اذا ثبت هذا فبلغ غير مصلح لماله ولدينه فانه يستدام عليه

> الحجر وان صار شيخا ٣٠ وقال ابو حنيفسة الماذا بلغ خمسا وعشرين أسنة أنفك عنه الحجر أودفع الله ماله ، وأن كان مفسدا لدسمه وماله لأنه قد آن له أن يصبر جدا

وكيف يختبر بالبيع والشراء أ .. نبه ثلاثة اوجه

- ( أجنيدهما ) يأميره الولى أن يساوم في السلع ويقدر الثمسن وليس يعقد كرلان عقبد الصبي الا بصح

( فرع ) فيمن قامت بينسسة برشده ثم قامت ربينة اخبرى

أجابة الشمسيخ تقى الدين السبكي على سيوال ولده عبد الوهاب في امراة سنفيهة قامت بينة برشت دها وهي تحت الحجر ، وأخرى بسفهها فهل تسمع بيئته ويستدام عليها

الحجر فقال « اما كون بينة السفه لا تقبل الا مفسرة فينبغى ددلك ، لأن الناس مختلفون في اسسماب النبقه والرشد

ومن السفه ما يكون طارنا ومنه ما يكون مستداماً والشاهد قد يكون عاميا ، وقد يكون فقيها ويرى سفها ما ليس بسفه وقال ابن ابن الدم : الذي تلقيته في كلام الراوزة وفهمته من

مدارج مباحثاتهم المذهبية أن الشـــاهد لنس له أن يرتب الاحكام على أسبابها بل وظيفته نقل ما سمعه أو الشناهدة قهو سفيره الى الحاكم فيما ينقله من قول سمعه أو فقل رآه اما اطلاق الرشد من غير بيان الدين والمال فلا يكفى

( فرع ) اذا بلفت المراة مرتسة من الادراك والتصون تجعلها

. 47

. 44

٣٧

3

17

ξ.

(1

مصلحة لمالها ودينها فك عنها الحجر ودفع اليها مالها سواء تزوجت أو لم تنزوج

دليلنا أن النبي عُلَيْهُ خطب العيد 48 فلما فرغ اتى النساء فوعظهن وقال: « تصدقن ولو مــن حليكن فتصدقن بحليهن » فلو كان لا ينفل تصرفهن بغير اذن ازواجهن لما أمرهن النبى عُلِيُّكُ بالصدقة

( فصل ) وأن بلغ مصلحاً للدين ٣٤ والمال فك عنسه الججر لقبونه تمالى: « فان آنستم منهسم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم » ٣٤ وهل يفتقر فك الحجيس الي اليجاكم ﴿ فيه وجهان : ( أحدهما )لا يفتقن الى الحاكم لانه ججر ثبت من غير حكم فزال

من غير حكم ٣٤ ( والثاني ) انه يفتقر الى الحاكم لأنه يحتاج الى نظر واحتبار فافتقر الى الحاكم كفك المنحر عن السفية

٣٥ مدا هو المشهور وقال الصيمري ان كان الناظر في ماله هو الاب أو الجد لم يفتقر الى الحمام ( قصل ) وان فك عنه الحجر بر صار مبدرا حجر علیه لما روی أن عبد الله بن جمفر ابتساح ارضا سبخة بستين الفا نقال عثمان : ما يسرني ان تكسرن لی بنطی مما

ويستحب أن يشهر على الحجر 30 ليعلم الناس بحاله

وان غصب مالا واتلفيه وجب عليه ضماته

قصة عبد الله بن جعفر رواها الشافعي في مسنده عن محمد ابن الحسين عن أبي يوسف القاضى عن هشام بن عروة

ما في القصية من التصحيف وخطأ النساخ

( اما احكام الفصل ) فقيد استدل بهذه الواقعة من أجاز الحجر على من كان سيء التصرف قِالِ الشافعي : والسَّفِّيه هــو المفسد لماله ودينه ، والضعيف هو الصبي والشيح الفاني ، والذي لا يسمستطيع أن يمل المُجنون ، والسفيه استسم ذم يتناول المبذر

قول عمر : من لم يتفقه فلا يتجر فی سوقنا

عدم الحجر على المتسير للي نفسه رغم يساره ، قادًا تحول إلى مبذر فلا يقيم الحجر عليه الا الحاكم كاعادة الججر عمن فك عنه الحجر

فاذا ياع أو أشترى بعد الحجر كان ذك باطلا ، ويسمرجع الحاكم ما حصل في يد غيره من ماله ان كان باقيا

( فرع ) وان طلق السفيه او خالع صح طلاقه وخلعه الا ان المراة لا تسلم المال أليه ، بل تسلم الى وليه

اذا سلمت المراة عوض الخلع

رقم الصفحة

للشك في الولاية عند العقدد		للسفيه فتلف في يده أو اتلفه	i.
وهي شرط وهو لابد من تحققه	1000	وجب عليها الضمان	
والبلوغ في الذكر والأنثى أنما	<b>{ Y</b> :	وقال ابن أبي ليلى والنحمي	. (1
يتحقق في احد شيئين:		وأبو يوسف : لا يصح طلاقه	
(أحدهما) يسمى بلوغا بالسن	11	وخلعه دليلنا قوله تعــالى:	
باستكمال خمس عشرة سنة		« الطلاق مرتان فامســــاك	111
قمرية تحديدا من انفصال جميع		بمعروف او تسریع باحسان »	-
الولد بشهادة عدلين خبرين ،		ولم يفرق بين السلفيه وغيره	
وشد من قال بخلاف ذلك		( فرع ) ولا يصبح نكاحه بغير	13
( ثانیهما ) ویسیسیسی بلوغا	ξξ	اذن الولى ، لأن النكاح يتضمن	
بالاحتلام وهو خروج المني		وجوب المال فلم يصح بغير اذن	• • •
ووقت امكانه فيهما تسبع سنين	11	الولى	
قمرية تقريبا نظمير ما مرفى		( فرع ) وان أذن الولى في البيع	7.3
الحيض		والشراء فباع أو اشترى فهل	
ولو حاض الخنثي يفرجه وأمنى	ξο	يصح أ فيه وجهان	
بذكره حكم ببلوغه فان وجد	:	ا أحدهما ) يصح كما يمسلح	£ 4
أحدهما فلاعند الجمهور	$x = x_0^{k_0} = \epsilon$	النكاح اذا أذن له فيه	
والرشد صلاح الدين والمال معا	ξ ο	( والثاني ) لا يصح لأن البيسع	7.3
كما فسر ابن عباس وغيره قوله		والشراء يختلف حكمه ساعة	
تمالي ( واذا بلغ الاطفال منكم		فساعة	
الحلم )		( فرع ) وان حلف انعقدت يمينه	<b>٤</b> ٢
قال ابن الصلطح : ولا يلزم	13	فان حنث كفر بالصوم ، ولا	
شاهد الرشد معرفة عدالة	•	يكفر بالمال لأنه محجور عليه في	1902
الشمهود له باطنها فلا يكفى	. :	JUI	
معرفتها ظاهرآ		( فرع ) وان أقر بنسب بلحقه	7.3
وفرق الماوردي بين التبــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	13	في الظاهر ثبت النسب ، لأن	
والسرف بأن الأول الجهسسل		ذلك لا يتضمن اتلاف المال	
بمواقع الحقوق ، والشــــاني		( فرع ) المرتد اذا قلنسا : ان	٤٣
الحهل بمقاديرها	- 1 1 1 . - 1 -	ملكيته باقية على ماله ، فانه	
ويششرط تكرر الاختبار مرتين	٤٨	محجور عليه	
او أكثر حتى يفلب على الظن		(فرع) ذكر ابن حجر في التحفة:	٠ ٤٣
رشده ، لأنه قد يصيب مسرة		غاب يتيم فبلغ ولم يعلم رشده	٠.
الأعن قصد	1 7 <sub>1</sub>	لم يجز لوليه النظــر في ماله	
ووقت الاختبار قبسس البلوغ	1.1	معتمدا استصحاب الحجر	

00

00

70

OY

امر الوصى علية في شيء ١٥٥ وتجوز وصاياه فيما يتقرب به الى الله تعالى من قبل أن الذي اوجب عليه الحجر كونه مفسدا للمال فيحجر عليه لئلا يبقى مقلساً 6 فيحتاج أن يسال الناس

( فصل ) لو طلق وقع الطلاق على امراته ، لأن هذا مكلف لم يزل عنه التكليف بالحجر

( فصل ) قال الخصاف : ولو حنث في يمين أجزأه الصوم ؟ ولم يكن له أن يكفر من ماله ، ولو ظاهر كان عليه الصوم قال الخصاف : والمرأة الفسدة في هذا كالرجل

قال الحصياص : لأن المنه الذي وحب الحجر على الرجل موجود في المراة ، وهو الاسراف والتبذير فلا فرق بينهما

( مسألة ) قال شحمه \_ يعنى ابن الحسن الشسيبائي سرافا بلغ مبلغ الرجال وهو مقسد غير مصلح فهو محجور عليه ، حجر القاضي عليه أو لم يحجر قال الجصاص : قول أبي يوسف وعبد أبي يوسف لا يكسسون محجورا حتى يحجر عليسسه القاضي

والأصل في هذا أن أبا يوسف ومحمد قيد اتفقا حميعا أن القلس لا يعد محجورا عليته بنفس الافلاس والمريض يكون محجورا بالرض عند الجميع

لاناطة الاختيار في الآية باليتيم ٨٤ ... ( فرع ) ليس للولي أخذ شيء من مال أن كان كان غنيا مطلقاً وياخد ان كان فقيرا أو انقطع . كسبه بسببه أو يأخذ أحسرة مثله في قول المسنف ...

﴿ ٢ ﴾ نعم لذي المال أن يحلف بقيسة الورثة على أن أباه أنفق عليه ما كان له تبحت يده ::

ن كلام ابي حنيفة واصحابه في حجر الفساد قال الخصاف قال 10 ابو حنيفة: ( الحجر على الحر باطل ) وهذا صحيح من مذهب أبي حنيفة سواء كان الحجر لأجل السفه أو التبسلير أو 00 ي الإفلاس

ترحمة الامامين الخصياف والجصاض الحنفيين

ولا يجوز للولى أن يتسولي مع OY لا تكون الا محجورا عليه

وقال أبو حنيف نه : وأن كان الرجل غير رشسيد ولم يبلغ خمسا وعشرين سنة

فان باع هذا المحجور عليسه ٦٥ او اشترى نظر الحاكم في ذلك ر فان كانت اجازته خسرا له أجاز ذلك أذا كان في أجازته توفير لماله وزيادة له ، وأن كان رد ذلك حياً له رده

قال الحصاف : والمسد لماله والذي لم يبلغ سواء الافي أشياء ٣٥ 🛴 اما الذي بلغ فاله يخسرج مين ولاية الوصى عليه ، ولا يجود

· 0 A

δÅ

وأما فزق محمد بين مسئلتنا ٥٦ وبين مسئلة الإفلاس أن الإفلاس ترى أنه يامره بأداء حق الطالب فأن أمتنع من ذلك حجر عليه ، ويمنعه من التصرف في ماله

٥٧ قال الخصاف: ولو أن القاضي أمر هذا المفسد بغد الحجر عليه أن يبيع شيئا من ماله ويشترى فباع واشترى وقبض الثمسن جاز جميع ما صنع من ذلك

٥٧ قال الجصاص تعقيب : اما اطلاقه عن الحجر بامر بالشراء والبيع كان أذنا في التصرف في التجارة ، ولم يوجب جـواز الهبة والصدقة إقالُ المخصاف : وُالِو قال له :

قد أذنت لك في التجارة بمحضر من أهل سوقه ، ولا أحيــــز: عليك من ذلك الأما كان بمعاينة . . من الشهوات 👝 😭

٧٥ وقال الجصيساس تعقيسا: فلا يجوز اقراره ، ولا مايتصرف م المنابع من غير معاينة الشبهود ٨٥ ﴿ قَالَ الحُصافِ : وَلَوْ أَنْ عَسَلَاماً

أدرك وهو مصلح لاله فاتحس في ماله واقسار بديون ووهب وتصدق ثم أنسد بعيد ذلك وصار الى حال من يستحق ٥٩ الخصاف: فان باع هذا المفسد الحجر جاز ما صنع من ذلك في حال الضلاح

> وقال الحصاص تعليقًا: واما ما فعله في حال الفساد يعنى أن 01 القاضي اذا رفع اليه امره أحاز

ما صنع في حال الصلاح ويبطل ما صنعه في حال الفساد أنما هو حكم من الحاكم ، الا ٨ ه الخصاف : والقسياد الذي يستحق الحجر كل مسن كان مفسيدا لماله مضيما لا يبالي بما صبتع به

٥٨٠ فأما من كان فاسدا في دينه فاجرا في نفسه الا أنه حسافظ لماله لم يستحق الحجر ٥٨ الجصاص: لأن الحجر هنا

وجب لأجل تلف المال لا لغير ذلك فلا يحجر على غير متلف لماله على وجه السنفه والتبذير الخصاف : ولو أن قاضيا حجر على رجل مسلم مفسلل لماله فجاء قاض آخــر فاطلقه عن حجره وأجاز ما صنع في ماله قبل الاطلاق فهو جائن

الحصاص : وذلك لأن ما لم يبطله القاضى الأول من التصرف كان موقوفا لم يجز الحكم عليه بالجواز

وأما ما أبطله الأول قائمًا لم يجز للثاني انفاذه ، لأن القاضي الأول قد حكم بابطاله في موضيع يسوغ الاجتهاد فيسه أذ كانت مسالة الحجر مما يسوغ فيسه الاحتهاد

المحجور عليه شمسينا من ماله وقبض ثمنه لم یکن للدی دفع اليه المال أن يرجع عليه بماله الجصاص: كذا قال الخصاف ولم يبين أن البيع هو في بسد

وتفسند يما يفسيد به البيع من 37 الشروط الفاسدة فان صالحه من دين على عين 37.-وتفرقا قبل القبض ففيسه وحهان : ٦٤ حديث ابي هريرة اخرجه ابو داود والحاكم من طهريق كثير ابن زيد عن الوليد بن رباح عن اِبي هريرة. كثير بن عبد الله بن عوف عسن 70 الله ضعيف جدا . قال فيه الشافعي وابو داود : هو ركن من أركان الكذب . وقيد توقش التسرمذي في تصحيحه لهذا الحديث وقال: لا تعتمد العلماء على تصحيحه وقال أبن كثير في أرشاده: قد 70 نوقش أبو عيسى الترمدي في تصحيحه هسدا الحسديث وما شاكله وقد اعتدر له ابن حجر في باوغ ٦٥ الرام: وكانه اعتبره بكثرة طرقه وكثير بن زيد قال أبو زرعسة 70 صدوق ووثقه ابن معين وقال في التلخيص الحبر: ٥٦ حدث أبي هريزة « الصلح 77 جائز بين المسلمين الا صلحاً احل حراماً أو حرم خلالا » ووقفه على عمر أشهر في كتابه 77 ٧بي موسى : والصلح جائز الخ أما اللفات: فالصلح هو التوفيق .77 ومنه صلح الحديبية ، والصلاح هو الخير والصواب و فسلان صالح للأمر أي له أهلية القياميه

المسترى أو في أيد البائع المفسد عربة الى هل قائم أو هالك ، وأن الثمن المسافق بدي الهائع أولا أ . ٦ ي اوامال إذا الم المنفقه على الوجنه الذي بينا ولكنه استهلكه على ه المناه المناد فانه قال : ينبغي و المران بيطل. القاضي بيعيه وأن لم يديكن فيه مخاياة المشترى بر ٦ . قال: لانه إو أجاز له البيع جاز هُ الله الثمن الذ لا بلزمه مسن ويتا فأسمان الثمن هيء الدرا . ج. . وكذلك لو قبضه واستستهلكه بمحضر من الشنسهود لم يلزمه . ... رقائم**ا بعینه** ١١٥ / وإذا استهلكه بأمره من غسير المناب قول بوجب الضمان عليه لم بلزمه شيء 🖖 🖖 ٦٢ . من لا يملك ولاية نفسيه في د ن التصرف لا يلي على غيره بدلالة المجنون والصبى لما لم يليسا التصرف في ماليهما لم بليسا عقد التكاخ على غيرهما ٢٤ : كتاب الضلع ... ٩٤ - الرّا كان عند رجل مين في يده أو و المنافق ذمته جاز أن يصالح منه لقوله عرضة في « المسلمون 🕟 🖖 أغلى شروطهم 6 والصلح جنائر بين المسلمين » ٦٤ - فان صنالح عن المال على مال في البيع من الخيار وتحسرم " الله فيه ما ينحرم في البيع من الفرس

والجهالة والربار المسالة

رقم الصفحة

وفي الدين اقسام: صلح المسلم على حوازه اذا ثبت هذا فان الصلح فسرع مع الكافر: 4 والصياح بين 77 الزوجين والصلح بين الفدين على غيره وهو خمسة اقسام الباغية والعادلة ، والصلح بين ( قسم ) هو قرع على البيسع 17 المتقاضيين ، والصَّلْع في الجرار فيعتبر فيه ما يعتبر في البيم من الربا ويبطل بما يبطل فيه والصلح لقطع الخصيومة اذا البيع من الغرر ؛ ولبت فيسه وقعت المزاحمة اما في الأملاك او في المشتركات ما ثبت في البيع من الخيار ( القسم الثاني ) صلح هو قرع أما الأحكام: فالأصل في جوازه على الاجارة وهو أن بدعي عليه الكتاب والسنة والاجماع عينا في بده او دينا في ذمته أما الكتاب فقوله تعالى: ( وأن فيقر له به ثم يصالحه من ذلك طائفتان من المؤمنين اقتتلوا على سكنى داره شهرا فاصلحوا بينهما ) وقوله تعالى: ( القسم الثالث ) صلح هو فرع على الابراء والحطيطة 3 وهيو نشوزا أو أعراضا فلأ جناح أن يدعى عليه الفا في ذمته عليهما أن يصلحا بينهما صلحا فيقر له بها فيصلاحه على والصلح خير ) وقوله تعمالي : تعضها ( وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا (القسم الرابع) صلح هو قرع حكما من أهله وجكما من أهلها على الهبة وهو أن يدعى عليه ان يريدا أصب لاحا بوفق الله دارا نیقر بها بينهما ) ( القسم الخامس ) صلح هـو ٦٦ أما السنة : فقد روى البخاري فرع على العاربة وأحمد والترمدي وصححه عن ( قرع ) قال الشاقعي : قان أبى هريرة رضى الله عنسه قال صالح أخاه مسن مورقه ، فان مراكبة : « من كانت عنده مظلمة عرفا ما صالحه عليسته بشيء لأخبه من عرضــــه أو شيء بحوز في البيع جاز فليتحلل منه اليوم قبل أن لا ( فرع ) وأن صـــالحه عن 79 یکون دینار ولا درهم آن کان له الدراهم على الدنائير أو على عمل صالح أخذ منه بقـــدر دراهـــم فان ذلك صرف ، مظلمته ، وإن لم تكن له حسنات وبشترط فيه قبض الموض في

الملس

( فرع ) [13] اتلف عليه توبا أو

حيوانا قيمته دينار قاقر له به

علیه ۵

أخل من سيئات صاحبه فحمل

وأما الاجماع فان الأمة اجمعت

.74

V٤

٧٤

ئم صالحه من ذلك على أكثـر منه لم يصبح الصلح

دليلنا أن الواحب في ذمته قيمة المتلف فلم يصح الصالح على اكثر منيه كما لا يصبح تأجيل الموض خلافا لابي حنيفة

دليلنا أنه دين حال في ذمته فاذا كان الموض عنه مؤجلا كان بيم الدين بالدين وذلك لا يجوز وان ادعى عليه مالا مجهدولا 71 فاقرالة به وصالحه عليه بعوض

وقال أبو حنيفة : يصح 79 ٧. رجل شيئا مجملا فاقر له به ثم صالحه منه على شيء صبح

لم يصح الصلح

الصلح

٧.

٧.

قال الشيخ ابو حامد : اذا كان المعقود عليه معلوما فيسما بين المتعاقدين فيصح وأن لم يسمياه وان إدعى عليه عينا في بده أو دينا في ذمته فانكر المدعى عليه اقصالحه منهه على عوض لم

يصح الصلح والصلح على الانكار من أكل المال بالباطل لقوله عليه ليلال أبن الحارث رضى الله عنه: « يا بلال اعلم أن الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حسرم حلالا أو أحل حراماً »

والذى حعل المالكية والحنفية ٧٢ والحنابلة يجيزون الصلح مع الانكار ولا يفرقون بين الابراء والشرط قاعدتهم في أن الصلح

يبيح لكل واحد منهمًا ما كان محرما عليه قبله

قال الشافعي فيمن ادعي على آخر الفا في ذمته فأنكره عنها ثم صالحه على بعضها وتبض ذلك وابراه عن الحق الذي عليه . قال :

فالصلح باطل والابراء لا يلزم ، فأما الصلح فيبطل لأنه صالح على انكار وعلى المصالح رد ما اخده ، وأما البراءة فلا تلزمه لأنه انمسا أبرأه براءة قبض واستيفاء

قال الشافعي : اذا ادعى على ٧٣ ( فرع ) واذا أدعى عينا فصالحه منها على عوض ثم اختلفا فقال المدعى: انما صالحت منها على الانكار فالصب الح باطل ولي الرجوع الى أصل الخصومة

وقال اصحاب احمد: وان صالح عند المنكر اجنبي صبح سواء اعترف للمدعى بصبحة دعواه او لم يعترف ، وسواء كان باذنه أو بغير اذنه لأن عليا وأبا قتادة قضيها عن البت فأحازه النبى عليية

قلت : وأن كان المدعى عليه لم يوكل الأجنبي في الصلح فهل بملك العين ؟ فيه وجهـــان المنصوص أنه لا يملكها

٧٤ اذا اشترى رجل أرضا وبناها مسجد ا وجاء رجل فادعاها ، فان صدقه لرمه قيمتها ، وأن كلبه فجاء رجل من جسيران المسجد فصالحه صنع الصلح

رقم الصفحة

٧٤

لأنه بذل مال على وجه البر قال العمراني في وهلذا ليس بصحيح لابه لا يحوز أن يملك غيره بغير ولاية ولا وكالة ، فعلى هذا يكون الصلح باطلافي الباطن أصحيحاً في الطاهر

٧٤ (قلت) وأما المسألة المذكورة في المسجد فلا تشبه المادة ، لأن الواجب على المدعى عليسه القيمة ، لأنه قد وقفها ، ويحوز . الصلح عما في ذمة غيرة بفسير

( فرع ) اذا صالح الأجنبي عن المدعى عليه بعوض بعلينه و فوجسد المدعى بالعواض الذي قبضه من الأجنبي عيباً كان له الرد بالعيب

( فرع ) وان ادعى عينا في يد رجل فانكره المدعى عليه فقال المدعى : اعطيك الف درهم على أن تقرلي بها ففعل لم يكن صلحا اذا أقر المدعى عليه بالحق ثم انكر جاز الصلح ، فأن انكسر فصولح ثم أقر كان الصلح باطلا

فلو أنكر الحق فقامت عليبه البينة جاز الصلح عليه للزوم ٧٩ -الحق بالبينة كلزومه بالاقرار لفظا ويقاس عليه ما او نـــكل المدعى عليه فحلف المدعى منن طريق الأولى

وان ادعى عليه مالا فانكره ثم قال: صالحتى عنه لم يكن ذلك اقرارا له بالمال

٧٧ ( فصل ) وان أخرج جناحا الى طریق لم یخل اما آن یکون الطريق نافداً أو غير نافد ، فإن . كان الطريق للفذا لنظر ، فان كان الجناح لا يضر بالمارة جاز 🐇 ولِم يعترض عليه 🔠

٧٧ قوله : جناحا نعله جنح أي مَالَ ، وبابه خضع وَدُخَــَـل ، والجوابح الأضيلاع التي تحت المسالرائب وجناح الطنائل بدهرب وقد شبه به البناء النائي البارز من جدار البيت معلقا في الهواء ( أما الأحكام ) قاله اذا أخرج 1.00 حناحا أو روشنا وهو نافلة تشبه الشرفة إلى شارع نافذ فان كان لا يضر بالمسلمين جاز دليلنا ما روى ارت احير الومنين ٧٨ عمر بن الخطاب رضى الله عنه « من بميزات للعباس رضي الله عنه فقطر عليه فامر بقلمه فخرج

اليه المباس رضي الله عنه فقال له : خلعت ميزابا ركب رسول الله عليه بيده فقسال عمر: والله لا يضعد من ينصبه الا على ظهرى فصلعد العباش على ظهره وتصبه

( فصل ) فإن صالحه الأمام عن الجناح على شيء لم يصبح الصلح ٧٩٠ أما الأحكام) فالله اذا صالحه الامام على هذا الجناح الذي لا يضر بعوض أو برستم من ألمال يؤديه لينفق من هذا ومثله على تعبيد الطرق ورصف الشوارع (فرع) وأن أراد إخراج روش

77

رقم الصفحة

او جناح الى شادع نافذ يضر - بالمار منه لم يجز ، قان فعل م ذلك أزيل للحديث « لا ضرر ولا ضرار »

٨٠ ﴿ وَيُرْجِعُ فَيُمَا يُضُرُّ وَفَيْمَا لَا يُضُرُّ لَهُ إِبِ الظَّاهِرِ دُونَ البَّاطِنَ ﴿ مُنْ الى حال الطريق

> ٨٠ أما كيفية الضرر فان ذلك معتبر بالعادة في ذلك الشارع ، فان المرابع القوافل المرافية القوافل أوالجيوش والركبان أو التروللي أو الترام فيشترط أن يكون الجناح عاليا

٨٠ وقال أبو عبيد بن حربونه : يشترط أن يمر الفارس تحته ۸۳ ورمحه منصيروب بيده لأن الفرسسان قسد يزدحمون فيحتاجون الى نصب الرماح

٨٠ قال المصنف: وهذا غير صحيح لأن القارس يمكنه أن يحطُّ رمجه على كتفه

( فصل ) وان أخرج جناحا الى ٨١ دار جاره من غير اذنه لم يجــز وان صالحه على ذلك بعوض لم . 1 يصح لأن الهواء تابع فلا يفرد بالمقد

وان أخسيرج جناجا الى درب ٨1 غير نافل نظرت ، فان لم يكن له في الدرب طريق لم يجز ، المالذكرناه في دار الجار

۸۲ وان آراد ان نعمل ساناطا وهو سقيفة بين حائطين تحتها طريق ولابد أن تكون الأخشاب معلومة ۸۲ وراف أما بالمشاهدة أو بالضفة الم

٨١٠ فان أقر صاحب الحائط لصاحب

الخشب أن له حق الوضع على جداره لزم ذلك في الحكم . فان تقدمه صلح لزم ظاهرا وباطنا وان لم يتقدمه صـــلح لزم في

٨٣٠ ( فرع ) في مداهب العلماء . قلنا: أن ملاهبنا أنه بجـــوز الوضع على جدار حاره اذا لم يضم بالمسارة ويه قال مالك والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد وقد اشترطوا عدم الضرر بالمازة ويه قلنا فكان جائزا كالمشي في الطريق والجلوس فيها

وقال أصحاب أحمد: لا بجوز ان يشرع الى طريق نافذ جناحا وهو الروشن سيواء كان ذلك يضر بالمارة أو لا يضر وسبواء اذن الامام أو لم ياذن

ولا يجوز أن يفتح كوة ولا يسمر 3 4 مسماراً في حائط حاره الا باذنه ( فرع ) ولا يجوز أن يجسري

· **λ ξ** · الماء في أرض غيره ولا على سطحه القبر اذبه

٨٤

λŧ

٨٥

وقال في القديم: 'اذا ساق رجل عينا أو بئرا فلزمته مؤنة ودعته الضرورة التي اجرائه في ملك غيره ولم يكن على المجرى في ملكه ضرر بین فقسد قال بعض اصحابنا: يجبر عليه

( قلت ) فاذا صالح رجلا على موضع قناة من أرضه بجسرى فيها ماء وبينا موضعهاوعرضها وطولها حاز

( فرع ) اذا كانت الأرض في يد

۸٩

۸٦

رجل باجارة جاز أن يصالح رجلا على اجراء الماء فيها في ساقية محفورة مدة لأتتحاوز مدة احارته

( قرع ) اذا ادعى على رجل مالا ٨٦ . وقال في الجديد : لا يجوز بقير فأقر له به ثم قال اصالحنى فيه على أن أعطيك مسيل ماء في ملكي ــ قال الشافعي : ــ فان بينا الموضع وقدر الطبول ٨٦٪ ولانه انتفاع بملك غيره من غير والعرض صبح

> قال ابن الصباغ: وأن صالحه على أن يجرى الماء في ساقية في ارض للمصالح - قال في الأم: ـ فان هذا اجارة تفتقـر الى تقدير المدة

قال العميراني: وان كانت الأرض في يد المقر بأجارة جاز له أن يصالحه على أجراء الماء في ساقية فيها محفورة مسسدة لا تجاوز مدة أجارته

وقال ابن الصباغ: ولا يحتاج الى ذكر المدة وتكون ذلك فرعا ٨٩ للاحارة ، لأن ذلك لا يستوفى به منافع السطح بخلاف الساقية فانه يستوفى منفعتها ، فكانت مدنها مقدرة 👵

> ( فصل ) وفي وضع الجذوع على ハ حائط الجار والحائط الذي بينه وبين شريكه قولان

قال في القديم: يجوز ، قاذا امتنع الجار أو الشريك أجبر لا يضر بالحائط ولا يقدر على ٩٠ التسقيف الابه

دليل القديم ما رواه أبو هريرة مر فوعا . « لا يمنعن أحسدكم جاره أن يضع خشسسبة على حداره »

اذن وهو الصحيح لقوله مالكة « لا يحل مال امرىء مسلم الا وطيب نفس منه ،

ضرورة ، فلا يجوز بفير اذنه كالحمل على بهيمته ، والبنساء في أرضه ، وحديث أبي هريرة تحمله على الاستحباب

والمذهب أنه أذا أراد رجل أن يضع اجداعه على حائط جاره او حائط مشترك بينه وبين غره بقير اذنه

٨٩ ( قلت ) قد ذهب السلف الي أن للخبر تاويلين:

( أحدهما ) محمنيول على الاستحباب

( والثاني ) أن معناه إذا أراد وضم خشبة على جــدار له لاخراج روشيين أو شرفة أو جناح الى شارع نافعا فليس الجاره المحاذي له أن يمنعه م ذلك

فاما اذا أراد أن يبنى على حائط او يضع عليه خشسبا يضربه ضررا بينا أو جدارا آخر بمكنه أن يسقف عليه لم يجبر الجار قولا وأحدا

فان صالحه بمال لبضع اجذاعه على حداره في قوله الجديد أو ۲۸

94

94

94

44

قلنا بجير الجار على تمكينه من وضعها على القديم فصالح مالك الحدار مالك الخشب صيح الصلح

الإحكام

وأن كأن في ملكه شجرة فاستعلت وانتشرت أغصانها وحصلت في دار حاره حاز للجار مطالبته بازالة ما حصل في ملكه ، فان لم بزله جاز للجار ازالته عنن ملکه ، کما لو دخل رجل الی دار غیرہ ہفیر اذبہ

وقال اصحاب احمد: اذا امتنع و من الملك له من ازالته لم يجبر، لان ذلك ليسي من فعله

٩٠ قال العمراني : ينظر فيه فان - كان ما انتشر لينسا بمكنه أن يزبل ذلك عن ملكه من غير قطع لواه عن ملكه ، فان قطعه لزمه رارش ما نقصت الشجرة بذلك لأنه منهم بالقطع

وان كان تابساً لا يمكنه ازالة ذلك عن ملكه الا بقطعه فله ذلك ولا ضمان عليه

وقال أصحاب أحمد كابن حامد 11 وابن عقيل وابن قدامة : بجوز ذلك رطبا كان الفصيييين او بابسا لأن الجهسسالة في المصالح عنه لا تمنيع الصحة لكونها لا تمنع التسليم بخلاف العوض فانه يفتقر الى العلم لوجوب تسليمه

( فرع ) اذا كان سطح داره اعلا من سطح دار جاره لم يجبر من علا سطحه على بناء سترة

٩١٠ وقال أحمد : يجسبون من علا سطحه على بناء سترة ٩١ ( فرع ) قال الشيخ أبو حامد : يجوز اللانسان أن يفتح في ملكه

كوة مشرفة على جاره ، وعلى حسر عليه 9.1

( فصل ) وان كان لرجسل في زقاق لا ينفذ دار ، وظهرها الى الشارع ، ففتح بابا من الدار الى الشارع جاز

وان كان باب الدار الى الشارع 94 وظهرها الى الزقاق ففتح بابا ٠, من الدار الى الزقاق نظرت فان فتحه ليستطرق الزقاق 98 لم يجزا

وقالت الحنابلة: يجوز له ذلك 94 قولا واحدا

( فرع ) اذا أراد أن يفتسح الى الدرب كوة أو شباكا لم يمنع منيه ، لأنه بتصرف في ملكه

( فرع) آذا كان لرجـل داران وباب كل واحدة منهمما الي رقاق غير نافذ وظهر كل واحدة منهما الى ظهر الاخرى فان اراد رفع الحائط بينهما وجعلهما دارا واحدة حاز

وان اراد أن يقتح امن احداهما بابا الى الأخرى ليدخل من كل واحدة من الدارين الى الأخرى: ففيه وجهان

( فصل ) اذا كان لداره باب في وسط درب لا ينفذ فأراد أن ينقل الباب نظرت

فان اراد نقله الى اول الدرب

٩٧

91

91

্ ৭৭

99

99

جاز له ، وان اراد أن ينقسله الى آخر الدرب فقيه وجهان : ١٩٥ ( احدهما ) لا يجوز ، لأنه يريد ان يجمل لنفسه حق الاستطراق

في موضع لم يكن له ( والثاني ) يجوز لأن حقه ثابت

في جميع الدرب ولهذا لو ارادوا قسمته كان له حق في جميعه وقال اصحاب احمد اذا كان لرجل بابان في زقاق غير كاف

احدهما قريب من باب الزقاق

والآخر في داخله فللقريب من

الباب نقل بابه إلى ما يلى باب الزقاق ٩٥ ( فصل ) اذا كان لرجلين حائط مشترك فانهدم فدعا أجدهما صاحبه إلى العمارة وامتسع

الآخر ففيه قولان:
قال في القديم: تجبر ، لانه
اتفاق على مشترك يزول به
الضرر عنه وعن شريكه فأجبر
عليه كالانفاق على ألمبد

ه ه وقال في الجديد : لا يجبر ، لأنه الم الفاق على ملك لو الفود به لم يجب

٩٦ وقال ابو جنيفة الايجبر الممتنع على بناء الحائط ويجبر على كسح النهن والبش

وقال أحمد: لا يجبر على البناء لانه أذا كان الممتلع مالكه لم يجبر على البناء في ملكه المختص

وان كان الممتنع الآخر لم يجبر على بناء ملك غيره ولا المساعدة

فيه ، وقال مالك وأبو ثور وهو. أحد قولينا : يجبر أقال الطعد احد النمائة الأعدد

90 ينقل الطين لحفر النهر أثر لا عين بخلاف الحائط

وان بناه بآلة له فهو ملك الذى بناه وله ان يمنع شريكه من الا تفاق له

الارتفاق به فان الذي يناه أن ينقضه

كان له ذلك لأنه ملك له ينفرد

فان طالب الشريك الممتنسط لم يكن له ذلك الا أن يكون له خشب فيقول له اما أن تأخل منى ما يخصنى من النفقسة وتمكننى من وضع خشبى أو تقلم حائطك لنسيه جميعها

وتمكننى من وضع خشبى أو تقلع حائطك لنبنيه جميعا في فيكون له ذلك ، لانه ليس للذى بناه ابطال رسوم شريكه ( فرع ) وان كان الحائط بينهما نصفين فها ماه أو انهدم ثم

اصطلحا على أن يبنياه وينفقا عليه بالسوية ويكون لأحدهما ثلث الحائط وللآخر ثلثاه ويحمل عليه كل منهما ما شاء فلا يصح هذا الصلح

( فصل ) وإن كان لأحدهما علو وللآخر سفل والسقف بينهما فانهدم حيطان السفل لم يكن الصاحب السفل أن يحير صاحب السفل أن يحير صاحب العلو على البناء

وهل لصاحب العلق المطالبة باجبار صاحب السفل على بناء السفل ؟ على القولين في إلحائط فان قلنا بالقديم أحبر الحاكم

7+7

. 17

٩٦

1.4

البناء السغل على البناء ١٩٩ والله لم يكن له مال اقترض عليه أمن صاحب العلو ومن غيره ويني له سقفه ، وكان ذلك دينا في ذمته الى ميسرته

.. ١ "فاذا أراد صاحب العلو أن يبني والنا الجاكم واذن صاحب السفل لم يمشع من ذلك لأنه يستحق الحمل على حيطسان السفل ، ولا يرجع بما انفسق عليها لأنه متطوع

١٠٠ ( مسالة ) قال الشافعي : ولو 1.1 ادعى على رجل بيتا في سده فاصطلحا بعد الاقسرار على أن لكون لاحدهما سطحه والنساء على حدرانه بناء معلوما فجائر ( مسألة ثانية ) اذا ادغى رجل . ﴿ دَارًا فِي بِدُ رَجِلِينَ فَأَفْسِرِ لَهُ احدهما بنصفها وانكر الآخس المراجلف له ، فصالح المقر المدعى: على بصف الدار على عوض وصار ذلك النصف للمقر

> ذلك بالشفعة أ

> ١٠١ قال الشيخ أبو حامد : أن كان الملك بجهتين مختلفتين فللشريك المنكر الشيفعة

١٠١ ﴿ وَأَنَّ أَتَفَقَّتَ حِهِةَ الْمُلْكُ لَهُ اللَّهُ لَهُ اللَّهُ لَهُ اللَّهُ لَهُ اللَّهُ لَهُ اللَّهُ بالارث مثلا أو الابتياع ففيسه ١٠٣ ( فرع ) قال أبن الصباغ : وأن و جهان

> ١٠١ ﴿ ( احدهما ) ليس المنكر الأخذ بالشفعة لأنه يقر بأن أخاه أقر بنصف الدار بغير حق ولم يملكه بالضلح

( والثاني ) له الطالبة بالشسفعة 1.1 . وهو الصحيح

وأما ترتيب أبن الصباغ فيها 1.4 فقال: أن كان أنكار المنكسر . 3 مطلقا \_ كأن أنكر ما أدعاه فله . . الأخذ بالشبقعة

١٠١ ( مسالة ثالثة ) قال الشافعي : اذا أقر أحد الورثة في دار في أيديهم بحق لرجل ثم صالحه منه على شيء بمينه فالصلح المنافرة المائرة

(مسألة رابعة) قال الشافعي: ولو ادعى رجل على رجل زرعا في الأرض فصالحه من ذلك على دراهم فحائز

١٠٢ فان قيسل نرهلا كان للمدعى اجباره على القطع لأن له عوضا في ذلك ، وهو أنه ربما أصابته الحائحة فرفعه الى الحاكم ، يرى ايجاب وضع الجوائح فيضمنه ذلك }

قال ابن الصباغ: فالجواب أن ذلك انما يكسون اذا لم يشرط القطع فأما مع شرط القطيع فلا يضمن البائع الجوائح

١٠٢ وان صالحه من غير شرط القطع \_ فان كانت الأرض لفير المقر \_

لم يصح الصلح ادعى على رجل زرعاً في أرضه فأقر له بنصفه ثم صالحه منه على نصفه على نصف الأرض ، لم يجز لأن من شرط بيع الزرع قطمه وذلك لا يمكن في المشاع

1.1

1.- 7

1.7

كتاب الحسوالة

رقم الصفحة

الحوالة في عرف الفقه الماء في القانون الوضعى : هي انتقال الحق من ذمة الى ذمة اخرى مشغولة بمثل ذلك ، نقلا تبرا

به الذمة الأولى وهذا التعريف هو الذي اتفق عليه جمهور العلماء من اصحابنا وبه قالت المالكية والحنايلة وأهل الظاهر

وقال اصحاب الرأى : هي نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة اخرى ، وهو المحال عليه وبعرف الشيعة بأن الحوالة هو عقد شرع لانتقال الحق من ذمة

تجوز الحوالة بالدين لما روى 1.8 أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي عَلَيْكُ قال : « مطل الفني ظلم

الى أخرى

فادا اتبع على ملىء فليتبع » الحول: الحيلة أو القسوة أو السعة ، وحال الفسلام وحالت الدار أتي عليها الحول 6 وحالت الفرس أعوجت ، وحال اللون تعير ، والحال الطبن ، والتحول التنقل ، والاسم الحول ومنه قوله تعالى: ( لا يبغون عنها حولا)

اما حدیث ابی هربرة فرواه البخاري ومسلم الخ . ورواه احمد بلفظ : « مطل الفنى ظلم ، ومن أحيل على ملىء فليحتل »

( أما الأحكام ): فالحوالة لا تتم الا شلاثة أنفس ، محيل وهـو

من بحيل بما عليه ، ومحتال وهو من يحتال بما له من الجق، ومجال عليه وهو من بنتقل حق المحتال اليه واختلفوا هل هي بيع دين بدين ورخص فيه فاستشنى عن بيع الدين بالدين ؟ أو هي استيفاء اوجه ، وقبل هي عقب ارفاق

( أما الأحكام ) فان حديثي أبي هريرة وابن عمر يدلان على انه يجب على من أحيل بحقه على ملىء أن يحتال

وقد اختلف في المطل من الفني هو كبيرة ؟ أم لا ؟ وقيد ذهب الجمهـــور الى أنه موجب للفسق تعليق الحكم بالوصف مشعر

بالعلية بالتامل يظهر أن ما على المورث

من المترامات يبقى بعد مسبوته معلقاً بذمته ، وكان لصباحب الحق أن يستوفي حقيمه من التركة اذحق الورثة لا يتعاق الا بثلثى الباقي بمد سيداد الدين

ولدا وجدت في الفقه الاسلامي قاعدة وهي لا تركة الا بعسيد سداد الدين

( فصل ) ولا يجوز الاعلى دين يجوز بيعه كعوض القرض ، وبدل المتلف

فأما ما لا يجوز بيمه كدين السلم ومال الكتابة فلا يجوز الحوالة

	( فرع) لا تجوز الحوالة بدين	1.A
	السلم ولا عليه لأن دين السلم	
117	غير مستقر ، لانه يعرضه للفسخ	
	انقطاع المسلم فيه لقوله مَلْهِ اللهُ .	
	« من أسلم في شيء فلا يصرفه	
	الی غیره »	
111	( فرع ) اذا أحالت المــرأة على	1.9
	زوجها بصداقها قبل الدخول	
	لم يصبح لانه دين غير مسستقر	
	وان أحالها الزوج به صح	
	( فصل ) واختلف أصحابنا في	1.9
	جنس المال يجوز به الحوالة	
114	( فصل ) ولا تجوز الا بمسال	1.9
	معلوم ، لانا بينا اله بيع فلا	
	تجوز في مجهول	
	واختلف أصحابنا في ابل الدية	1.9
	فمنهم من قال: لا تجوز وهـو	
111	الصحيح لأثه مجهول الصفة	
	( الأحكام ): تجوز الحــوالة	1.9
	بالدراهم والدنانير وبما له مثل	
111	كالطعام والأدهان ، وما استحدث	
	في عصرنا هذا من صبيناعات	
	بخارية وكهربية	
117	وقال أصحاب أحمد : لا تصح	11.
	الحوالة فيما لا يصح السلم	
	فيه	
	( فصل ) ولا تجوز الا أن يكون	11.
117	الحقان متسساويين في الصفة	
, , , ,	والحلول والتأجيل ، فان اختلفا	
	في شيء من ذلك لم تصبح الحوالة	
	ولا تصح الحسوالة الا أن كان	111
	الحقان من جنس واحد	
	( فسرع ) وأن كان لرجــل على	111
•	رجلين الف درهم كل وأحد	
	1117	السلم ولا عليه لأن دين السلم في مستقر، لانه يعرضه للفسح انقطاع المسلم فيه لقوله عليه الله عيره الله غيره الله غيره الله غيره الله غيره الله فرع افا احالت المسراة على ١١٢ ( فرع ) افا احالت المسراة على ١١٢ ( فصل ) واختلف اصحابنا في وان احالها الزوج به صح جنس المال يجوز به الحوالة معلوم ، لانا بينا انه بيع فيلا ( فصل ) ولا تجوز الا بمسال ١١٢ تجوز في مجهول الصفة واختلف اصحابنا في ابل المدية فمنهم من قال : لا تجوز وهيو الصفة السحيح لانه مجهول الصفة المستحيح لانه مجهول الصفة المناثير وبما له مثل ( الاحكام ) : تجوز الحسوالة في عصرنا هذا من صسيناعات كالطعام والادهان ، وما استحدث ١١٢ يخارية وكهربية وقال اصحاب احمد : لا تصح الحوالة فيما لا يصح المسلم والحول والتأجيل ، فان اختلفا الحقان متسساويين في الصفة المناث في شيء من ذلك لم تصح الحوالة الا ان كان في شيء من ذلك لم تصح الحوالة والحقان من جنس واحد والحقان من جنس واحد الحسرا على

	الأحكام	الصفحة	رقم ا
, الفئي	. علي : « مطل	حقه لقوله	
ں ملی	اذا أتسع علم	ظلم ، و	
		فليتبع ٢	1.25
ی زای	, ابن حــزم عل	وقد حمل	117
اد	لاثة ورماه بالفس	الأئمة الثلا	, in
		والبطلان	. `
الذي	ت السلف فليسر	واذا اختلف	MĀ

بعض ما روى عنهـــم بأولى من بعض باتفاقكم معنا في ذلك

114

11

١١٨ . وقال اصحاب احمد: لانهه شرط ما فيه المصلحة للعقد في عقد معاوضة ، فيثبت الفسخ بفواته ويرجع على المحيل وعثمان قال : يرجع صاحبه لا توى على مسلم ، وهو في أصل قوله يبطل من وجهين ، ولو

كان ثابتاً عن عثمان لم يكن فيه حجة انما شك فيه عثمان ( فرع ). اذا كان عليه دين لرجل فأحاله على من له عليه دين ، ثم أن المحيل قضى المحتال صح القضاء

( فرع ) فان أحاله على رجل ولم يشرط أنه ملىء أو معسر فيان أنه ممسر لم يرجع المحتال على المحيل سواء علم باعشساره او الم∷يعلم

دليلنا أن الاعسار أو حدث بعد 47. الحوالة وقبل القبض لم يثبت للمحتال الخيار ، فكذلك اذا البت أنه مفسر حال العقد

۱۲۱ ( قصل ) وان اشتری رجل من رجلشيئا بألف واحال المسترى البائع على رجل بالألف ثم وحد

قال أحمد : المليء عنستدي أن لكون مليئا بماله ١١٥ وقال أبو حيفة وأصحابه: أن الحوالة تصرف على المحسال عليه بنقل الحق الى ذمته ، فلا يتم الابقبوله ورضاه

١١٥ ( فصل ) اذا احال بالدين انتقل الحق الى المحال عليه ، وبرئت ذمة المحيل ١١٥ ( فصل ) ولا يجوز شرط الخيار فيه ، لانه لم يبن على المابسة

١١٥ وفي خيار المجلس وجهان: .١١٦ ( فصل ) وان أجاله على مليء الأفلس أواجحه الحق وحلف عليه لم يرجع الى المحيل ولنا أن الحوالة مشتقة مين التحويل وهو النقل فكان معتى

فلا شت فيه خيار الشرط

الانتقال لازما فيها ١١٧ قلت: أن الحوالة مشتقة من تحويل الحق والضمان مشتق من ضم ذمة الى ذمة فيحب أن يعطى كل لفظ ما يقتضيه 17. ١١٧ وقال أبو حنيفة : يرجع اليه في حالين: أذا مأت المحال عليه

مفلسا ، واذا حجد الحسق

١١٧ وقال أبو يوسف ومحمد: يرجع اليه في هذبن الحالين ، وفي حالة وثالثة اذا أفلس المجال عليب وججر عليه

وقال الحكم : يرجع اليه في حالة واحدة ، أذا مات المحال عليه مقلسة وأيس من الوصول الى

وحلف

كذبهما المحتال لم تبطل الحوالة

( فصل ) اذا اجال رجل رجلا

بالبيع عيبا فرده فقد اختلف اصحابنا نيه

١٢١ فقال أبو على الطبرى: لا تبطل الحوالة ، فيطالب البائم المحال عليه بالمال ويرجع المسترى على البائع بالثمن

وقال أبو اسحاق: تبطـــل 111 الحوالة 4 وهو الذي ذكره المزئي في المحتصر ، فلا بجوز للبائع مطالبة المحال عليه

۱۲۱ الاحكام: اذا اشترى رجل من رحل سيارة بالف ثم احال المشترى البائع بالألف على رجل للمشترى ألف ثم وجد المثنتري بالسيارة عيباً فردها ـ فان ردها بعد قبض البائع مسال الحوالة انفست البيسع ، ولم و تبطل الحسوالة على المذهب ١٢٦ بلاخلاف

> ١٢٣ ( فرع ) وان أحسال الزوج زوجته بالمهر ثم ارتدت قيل الدخول أو وجد أحدهما بالآخر عيبا ففسح النكاح

۱۲۲ فان كان ذلك بعد أن قبضت المراة مال الحوالة لم تبطــل الحوالة ، وأن كأن ذلك قبل القبض فعلى الخلاف المذكور ١٢٢ ( فرع ) وإن أحال البائع رجلا بالثمن على المسترى ثم وجد

المشترى بالمبيع عيبا فرده ، لم ١٢٧ تنفسخ الحوالة وجها واحدآ ١٢٣ ( فصل ) وأن أحال البائع على المثبترى رجلا بألف ثم اتفقا

178

له علیه دین علی رجل له علیه دين ثم اختلفا ، فقال المحيل : وكلتك ، بلفظ الوكالة ، وقال المحتال: بل أحلتني ، بلفظ الحوالة ، فالقول قول المحيل وان كان لزيد على عمرو الف 170 درهم ولعمرو على خالد الف ــ فاختلف زيد وعمرو ، فقال زيد: أحلتني بالألف التي عليك لى بالألف التي لك على خالد بلفظ الحوالة ، وقال عمرو:

بل وكلتك بأن تقبضها لى منه بلفظ الوكالة ، فالقول قول عمرو ، لأنهما اختلفا في لفظه ، وهو اعلم بلفظه

فان قال عمرو لزيد: احلتك على خالد بالألف التي لي عليه فقبل زيد ثم اختلفا فقال عمرو: وكلتك لتقبضها لي منه ، ومعنى قولى: احلتك أي سلطتك عليه ١٢٧ اذا كان لزيد على عمرو الف درهم ولخساله على زيد ألف

درهم فجاء خالد الى عمسرو وقال: أحالني زيد بالألف التي عليك له ، فان صدقه فلا كلام وان كذبه كان القول قوله معم يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة وان كذب عمرو خالدا ولا بينة فالقول قول عمرو مع يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة ، فاذا

حلف سقطت دعوى خالد

على أن العبسلد كان حرا فان ١٢٧ (فرع) اذا كان لرجل على رجل

الف درهم فطالبه بها فقال من

عليه الدين : أحلت بهــا على فلان الفائب فأنكر المحسل ،

فالقول قوله مع يمينه

رقم الصفحة

١٢٨ ( فرع ) في مذهب الحنفية في تمريف الحوالة ١٢٨ وأما المعنى الشرعي فهو نقبل

الدين من ذمة الى أذمة اخبرى بدين مماثل له فتبرأ بذك النقل الذمة الأولى ١٢٨ في تعريف الحوالة رأمان 🗧

( اجدهما ) أنها نقل الطالـــة فقط من ذمه المدون الى ذمـة

عند آخر فأحاله على آخر وقبل المحال عليه ذلك الدين والتزم به ، قان مطالعة الدائن بدينه تنتقل من ذمة المابون الأصلى ١٢٩ (ومنها) اذا اشترى سلمة الى دمة المحال عليه

> ١٢٩ ( ثانيهما ) أنها نقل الطالبة ونقل الدين معا بمعنى أن دمة المدين الأصلى تبرأ بحوالة الدائن الى الشخص الملتزم بدأنع الدين

وقد يوجد من يقول : انها نقل

المطالبة فقط بأموران ( منها ) أن المدين الأصلى وهو 119

المحيل اذا أراد أن أيشدد الدين بنفسيه ، فان صاحب الدين يلزم على قبوله (ومنها) أن صاحبُ الدين وهو

المحال ، لو برأ المحال عليه ١٣٠ ( فرع) في مداهب العلماء في بالدين فانه لا يصح له أن يسرد

ذلك بخلاف ما أذا وهبه ذلك ١٣٠ مذهبنا أن أركان الحوالة ستة؛ الدين 4 فان له أن أرد هـــده

١٢٩ أما اذا وهبه اللين فان له أن رد هيته ، لأن الهية مقصورة على الكفيل ، فهو صاحب الحق في قبولها أو ردها

١٢٩ (ومنها) أن صاحب الدين وهو المحال اذا أبرأ المحال عليه فأن ذمه المدس الأصلي تبرأ وليسي للمحال الحق في مطالبته ثانيا ( ومنها ) أن صياحت الدين 179 المحال، اذاوكل المدين الأصلى وهو

المحال عليه فأنه لا يصبح الملتزم ، فاذا كان لشخص دين ١٢٩ (ومنها) أنه يصبح فسمخ الحوالة فلو انتقل الدين من ذمية الى

المحيل على أن يقبض الدين من

ذمة لكانت الحوالة ، لازمـــة فلا يصح لأحدهما فسنخها

ولم يدفع ثمنها وأحال البائع ا بالثمن على شخص آخر ، فان البائع يحبس السلعة عيين

المشترى ولا يسلمها اياه الا اذا أعطاه ثمنها

١٣٠ وقد اتفقوا على هذه الأحكام فكيف التوفيق بسنهما وبين التعريف ؟ على القولين :

تعتبر تأجيلا للدس فتكون نقلا للمطالبة كما في الأحسكام التي تفيد أنها نقل المطالبة فقط

١٣٠ ( والحواب ) أن الحوالة تارة

تمريف الضمان

وأن شروطها ستة

زيداً على خالد ، فإن الحوالة تصنيح وكذا آذا احال الزوج زوجه 185 الصداق على آخر ورضيت بذلك ، فانه لا يكون لها حـق منم نفسها عنه أما اذا اشترط الرهين أو 188 الكفيل على المحال عليه ، فان الحوالة تصح ، ولا يلزم المال عليه بتنفيذ الشرط (السادس) أن يكون دين المحيل 121 ودين المحال عليه من الديون التى يصح بيعها واستبدالها بغيرها ، فلا تصح الحوالة بدين السلم أما أركان الحوالة عند مالك 144 واصحابه فهى محيل ومحال عليه وصيفة ، ولا تنحصر صيفة الحوالة في لفظ مشتق من الأحالة ، فتدل بكل ما بدل على نقل الدين وأما شروطها فسيتة اذا اعتبرنا 177 الصيفة ركنا واذا اعتبرنا الضيفة شرطا فسبعه ١٣٣ - أما السنة فهي: (أولا) رضا المحيل والمحال ، 177 أما المحال عليه فلا يشترط رضاه على المشهور كما لا بشبيترط حضوره واتراره ( ثانيا ) أن يكون للمحال دين 177

١٣٠ فأما أركانها السنة فمحيل ، ومحال عليه ، ودينان ، دين للمحال على المحيال ، ودين للمحيل على المحال عليسه و وصيفه ، وهي الانجاب والقول وأما الشروط السنة فهي : 14. ( الأول ) رضا الحيل الذي عليه 14. الدين فان لم يرض فلا تصـح ألحو الة ( الثاني ) رضا المحال وهسو 171 صاحب الدين فاذا لم يقبــل الحوالة لم يجبر عليها ، ولا تصح بدون رضاه (الثالث) أن يكون الدين المحال 171 به معلوماً قدراً أو صيفة فلو كان الدين مجهولا عند العاقدين أو أحدهما فان الحوالة تكون باطلة ( الرابع ) أن يكون الدين المحال 171 به لازما في الحال أو في المآل ، فالدين اللازم هو الذي لا يسقط عن المدين في وقت من الأوقات كصداق المرأة بعد الدخول بها ( الخامس ) أن يساوى الدين الذي على الحيل بالدين الذي على المحال عليسه في الحنس والقدر والحلول والتأجيسل والصحة والتكسير ولا يشترط التسماوي في 177 التوثيق ، فاذا كان لزيد دين على عمرو ٤ وكان عند زيد رهن على دينه ، أو كان له كفيل به، وكان لعمرو دين على خالد بدون

رهن وكفيل ثم أحال عمــرو

على المحيل ، وأن تكون للمحيل

اذا أفلس المحال عليه أو مات

فان للمحال أن يرجع على المحيل

دين على المحال عليه

178

رقم الصفحة

187

188

حتى ولو شرط عليه البراءة ، ثم انه دفع الحال عليه الدين بالفعل فهل له أن يرجع به على المحيل لياخده منه ؟

( والحمواب ) أنه اذا قامت 188 قرينة على أنه متبرع به لم يكن له حق الرجوع ، والا فله حق الراجوع لجواز أن يكون قد دفعه بطريق القرض للمحيل

١٣٤ ( ثالثاً ) أن يكون أحد الدينين حالا ، فان كان الذي على الحيل مؤجلا مثله فان الحوالة لا تصح لما يترتب عليه من بيع الدين بالدين

( رابعاً ) أن يكون الدين لازما فلا تصم الحوالة بدين غير لازم ١٣٦ كما اذا أحال السيد دائنه على عبده الكاتب

( خامساً ) أن يستساوي الدين 178 الذي على الحيل الدين الذي على المحال عليه في القدر والصفة ( ومعنى التساوي في القدر ) أنه لا يجوز أن يأخذ من الحال ١٣٦ ( فرع ) في مداهب العلماء في عليه أكثر مما يستحقه عنسك المحلل

> ( سادساً ) أن لا يكون الدينان ( دين المحيل ودين المحال عليه ) حاصلين من بيع الطمام كالحبوب وتحوها

١٣٥ أما أركان الحوالة عند أحمد محيل ومحال به وعليه وصيغة الثح.

١٣٥ وشروط الحوالة خمسة:

١٣٦ . ( احدها ) أن يتفق الدين المحال به مع دين الحال عليه في الجنس والصفة والحلول والأحل ١٣٦ ( ثانيها ) أن يكون قدر كل من الدينين دين المحال به ودين المحال عليه معلوما قدره ، قاذا كان مجهولا فلا تصح الحوالة ( ثالثها ) أن يكون الدين المحال به مستقرأ فلا تصح أن تحيل المرأة المدينة دائنها على صداقها

قبل الدخول لأنه غير مستقر ١٣٦ ( رابعها ) أن تكون الدين المحال عليه يمكن ضبطه بأن يكون مما يوزن أو يكال أو يعد أو يقدر بالذراع ( خامسها ) رضا المحيل ، أما

المحال فلا بشترط رضاه اذا كان المحال عليه قادرا على السداد وغير مماطل لحديث النبي عَلِيْكُم « لي الواحد ظلم » وكذلك المحال عليمه ، فانه

أشترط رضاه براءة ذمة الدين بالحوالة

١٣٦ مدهبنا انه بترتب على الحوالة براءة دمة المحيل من دين المحال عليه ، وراءة ذمة المحال عليه من دين المحيل ، ولكن يتحول نظير دين المحيل الى ذمة المحال عليه للمحال

وأصحابه فهي ما تتحقق به من ١٣٧ نعم أذا أنكر الدين قبل الحوالة وحلف ثم أحاله بعسد ذلك فللمحال أن يحلف المحيل بانه لم يكن يعلم ببراءة ذمة المحال

18.

18.

18.

عليه بيمينه ، فإن حلف المحيل ١٣٩ فلاحق للمحال في الرجوع ، وأن لم يحلف حلف المحسال وبطلت الحوالة

١٣٧ ( اما الحنفية ) فانهم يبرئون ١٣٩ المدين باحسسالة الدائن براءة ١٣٩ مؤقتة ، ومعناه أن المحـــال بالدين ليس له حق الرجوع على المحيل الا في حسالة أن يفلس المحال عليه أو يموت

١٣٨ (أما المالكية) فقيد قالوا: بتجول حق المحال على المحيل عليه بمجرد الحوالة وتبرأ بذلك ذمة المدس

(اما الحنابلة) فعندهم أنه متى 17% توفرت شروط الحوالة التي أشرنا اليها آنفا وأتينا عليها تفصيلا ، فإن المحيل ببرا من الدين بمجرد الحوالة ، سُوأء افلس المحال عليه أو مات أو أنكر الدين

## ١٣٩ كنساب الضسمان

اللغة: الضمان مشتق من ضم 179 ذمة الى ذمة وقال في البسيط: هو مشتق من التضمين ومعناه تضمين الدين في ذمة من لا دين علبه

واصطلاحاً : هو التزام مكلف عاقل غير محجور عليه لسفه ١٣٩ ( أما الأحكام ) فالأصل في حوازه الكتاب والسنة والاجماع ١٣٩ ( أما الكتاب ) فقوله تعسالي : ﴿ نَفَقَدُ صُواعَ اللَّكُ وَلَنْ جَاءً بِهُ حمل بعر وأنابه زعيم )

قال أبن عباس: الزعيم الكفيل، ومنه قوله عَلَيْكُ « أنا زعيم ببيت في ربض الجنة لن ترك المراء وهو محق »

وثمة ست مسائل:

( الأولى ) قال علم اونا : أية يوسف نص في جواز الكفاله . وقال القاضي أبو اسمحاق الروذى: ليس هـدا من باب الكفالة فانها ليس فيها كفالة انسان عن انسان ، وانما هو رجل التزم عن نفسه وضمن منها وذلك جائز لفة لازم شرعا فلست بآمر فيها بأمر

ولكنى على نفسى زعيم

وانی زعیم ان رجعت مملکا بسير ترى منه الفرانق ازورا ١٤٠ قال الامام أبو بكر بن العربي : هذا الذي قاله القسساضي ابو اسحق صحيح ، بيد أن الزعامة فيه بص ، فاذا قال : انا زعيم فمعناه : اني ملتزم ( الثانية ) قول : وأنابه زعيم. انما يكون في الحقوق التي تجوز النيابة فيها . وأما كل حق الا تقوم فيه أحد عن أحسسه كالحدود فلا كفالة فيها

﴿ الثالثة ) اذا قال : أنا زعيهم لك بوحه فيلان . قال مالك يلزمه ، وقال الشيافعي ، لا طرمه لأنه غرر ، اذ لا بدري أيجحده أم لا ؟ والدليل على جوازه أن المقصود بالزعامية تنزيل الزعيم مقام الاصل

رقم الصفحة

١٤٠ ( الرابعة ) كما أن لفظ الآسة وتجوز عندهم أيضا مع جهالة نص في الزعامة فمعناها نص في الشيء المضمون أو كليه ...ما ، الجعالة ، وهي نوع من الاجارة وهذا بخالف ما ذهب البه والفرق بين الحمالة والاحارة اسسحابنا الشسسافعية أن الاحارة بتقدر فيها العوض ووافقنا الحنفيون من أنهمهم والمعوض من الجهتين ، والجعالة لا تجوز عندهم الكفالة مع جهالة يتقدر فيها الجعل والعمل غير الكفول له مقدر قانا : أن معرفة المضمون عنه 111 ١٤٠ ( الخامسة ) فاذا ثبت هذا فقد والمضمون له فيه ثلاثة أقوال: ممكن تقدير العمل بالزمــان ( أحدها ) أنه لابد من ممر فتهما 181 كقوله: تخدمني اليوم ، وقد أما معرفة المضمون عنه فليعلم يقول: تخيط لي هذا الشوب هل هو أهل للاحسان أم لا ؟ فيقدر العمل بالوجهين ، وقد واما معرفة المضمون له فليعلم يتعذر تقدير العمل هل يصلح للمعاملة أم لا ؟ ١٤١ ( السادسة ) في خقيقة القبول ( الثاني ) أنه افتقر الى معرفة 131 في الآية أن المنادي لم يكن مالكا المضمون له خاصة لأن الماملة ولكن كان نائيها عسن يوسف معه خاصة ورسولا له فشرط حمل البعي (الثالث) أنه لا يفتقر الى معرفة 187 على يوسف لن جاء بالصواع، واحد منهما وهو الصنحيح في وتحمل هو عن يوسف فصارت حديث أبي قتادة (أنه ضيمن فيه ثلاث قواعد: عن الميت ) والآية نص في جهالة تحمل عن يوسف فصارت فيه المضمون له ؛ وحمل جهالة ثلاث فوائد المضمون عليه أخف ( الأولى ) الجعالة . وهي عقد وشذ أبو يوسف ومحمد فأحازا 111 يتقدر فيه الثمن ولا يتقدر الكفالة في الحدود والقصاص ، فيه المثمن وقال: اذا قال القلوف أو ١٤١ ( الثانية ) الكفالة لل وهي ههنا المدعى القصاص بينتي حاضرة مضافة الى سبب موجب على كفله أيام ، واحتج الطحاوي وجه التعليق بالشرط ، وقــد. لهم بما رواه حمزة بن عمسرو اختلف الناس فيه اختسلافا عن عمر وابن مستود متباينا تقرير في المسائل ١٤٢ وجرير بن عبدالله والاشتعثاثهم ( الثالثة ) جهالة المضمون له . « حكموا بالكف\_\_\_الة بالنفس فقألت المالكية : هي جائرة ، بمحضر الصحابة رضى الله عنهم

181

عين مضمونة أو احضار بدن ١٤٣ وأما السنة ففي حسديث ستحق حضوره ابي هريرة عنــــد ابي داود ( فرع ) في مذاهب العلماء في والترمدي وقال: حديث حسن 188 تعريف الضمان مذهبنا أن وأن النبي عَلَيْكُ خطب يوم مكة الضمان شرعا عقسسد يقتضى فقال : « الا أن الله تعالى قد التزام حق ثابت في ذمة الفير اعطی کل ذی حق حقه فلا او احضار عين مضمونة او وصية لوارث ، ولا تنفق امراة احضار بدن من يسسستحق شيئا من بيتها الا باذن زوجها، والمارية مؤداة والمنحة مردودة حضوره ومعنى التعريف أن الضمان ثلاثة والدين مقضى والزعيم غارم » 188 أقسام: ١٤٣ والحكمة في ترك رسول الله ( القسم الأول ) ضمان الدين 111 ماللها الصلاة على من عليه دين ومعناه أن الضامن يلتزم ما في تحريض الناس على قضـــاء ذمة المدون من حق ، بحيث الدون في حياتهم و التوصل الى تشفل به ذمته كما شفلت ذمة ألم أءة المديون ، واذا دفع احدهما برئت ( وأما الاجماع ) فأن أحداً من TE & ذمة الآخر ، وهذا معنى قوله الملماء لم يخالف في صــحة ( التزام حق ثابت ) الضمان وان اختلفوا في فروع (القسم الثاني) ضمان رد العين 188 منه المضمونة كالعين المفصوبة ، ( اذا ثبت هذا ) فانه يقال: 111 والعين المستعارة ضمين وكفيل وقبيل وحميل ( القسم الثالث ) التزام احضار وزعيم وصبير كلها بمعنى واحد 180 شخص ضمنه في ذلك ، فان ولابد في الضمان من ضامن 111 كان لزيد عند عمرو دين فانه ومضمون عنه ومضمون له يصح لخالد أن يضمن احضار ( فرع ) في مذاهب العلماء في 188 نفس المدين عند الحاجة تعريف الضمان ( وقال مالك وأصحابه ) الضمان مدهنا أن الضمان شرعا عقد 180 188 والكفالة والحماية بمعنى واحد يقتضي التزام حق ثابت في ذمة وهو ان يشغل صاحب الحق الفير ، أو احضار عين مضمونة ذمة الضامن مع ذمة المضمون او احضار بلن من يسستحق سواء حضوره وبيان ذلك أن الضمان عندهم 180 ومعنى التعريف أن الضحمان 111 ينقسم ثلاثة اقسام: شرعا عقد يقتضى التزام حق ( القسم الأول ) ضمان المال ثابت في دمة الفير أو احضار ١٤٥

١٤٧ ( الأول ) الأعيان المضمونة	فاذا ضمن شخص آخر في دين	
والمنافية والمنافية والمنافية والمنافية	فقد شفلت ذمته بدلك الدين	
١٤٧ (الثاني) الأعيان المضيد مونة	كذمة المدين الأصلى فلم ينتقل	
بغيرها	الدين من ذمة المضمون الى ذمة	
١٤٧ ( الثالث ) الأعيان غير المضمونة	الضامن	<ul><li>1.</li><li>4.</li></ul>
١٤٨ فأما الأعيان المضمونة بنفسها	(القسم الثاني) ضمان ما يؤول	187
فهی التی یجب علی من اخذها	الى الوجوب وان لم يكن واجبا	
أن يردها بعينها أن كانت	بالفعل وذلك كالعيان المعصوبة	- ' .
موجودة ، فان هلكت كان عليه	والمستعارة	
ان یأتی بمثلها ان کان لها مثل ،	ومثل الاعيان الممسسوبة	187
والا فعايه قيمتها	والمستعارة الأعيان المقبوضة على	1
١٤٨ أما الاعيان المضمونة بقسيرها	سوم الشراء	- ;
فهي الأعيان التي يجب تسليمها	( القسم الثالث ) ضمان الديون	187
مادامت موجودة ، فاذا هلكت	التي تجب في المسلقبل بأن	
لا يجب تسليم مثلها ولا قيمتها	ما يلزمه من دين مثلا اذا كان	
فاته مضمون بغيره وهو الثمن	شخص يعامل تاجراً فإن له أن	7
١٤٨ أما الأعيان غير المضمونة	يأتى بضامن يضمنه	
لا بنفسها ولا بغيرها فانهلسا	(القسم الرابع) أن يضسمن	1,87
لا يجب تسليمها ولا تصــــح	احصار من عليه حق مالى عند	
كفالتهـــا ، وهي الأمانات ،	الحاجة وهي الكفالة	. 4
كالوديعة ، ومال المضاربة ،	( أما أصحاب أبى حنيفة ) فأن	IEV
والشركة ونحوها	لهم في تمريف الكفالة رابين مع	
١٤٩ أما من قال : أنها ضم في نفس	أنهم لا يفرقون بين الكفــــالة	
الدين مع المطالبة أيضاً فقدد	والضمان	
استدل بأدلة منها:	( أحدهما ) أنها ضم دمة الى	1,87
١٤٩ أن صاحب الدين أذا وهسه	ذمة في الطالبة بنفس أو دين او	
للكفيل فانه يصح ، ويكـــون	عين فأقسامها ثلاثة كفالة بالنفس	•
للكفيل الحق في أن يرجع به على	وكفالة بالدين وكفالة بالعين	•
الاصيل	( ثاني الرأيين ) أنها ضم كمة الى	184
١٤٩ وأيضاً فإن الكفيسل اذا مات	ذمة في أصل الدين	:
يؤخد الدين من تركته ولو كانت	ليس لصاحب الدين الا ان	187
ذمته غير مشغولة بالدين فان	يطالبه باحضار الشخص المدين	
المطالبة تسقط عنه بموته	بذاته ومثل ذلك الكفالة بالاعيان	
١٤٩ (والحواب) إن من قال: إن	وهى ثلاثة أقسام:	1

101

101

101

105

الكفالة هى الضم فى المطالبة ١٥١ لا ينفى انها قد تكون ضمان فى اصل الدين ، وتعريفها بذلك نقص لانه لا يشمل الاقسسام الثلاثة التى ذكرناها

اذا ثبت هذا) فان الكفالة الدين الاتصح الا اذا امر بها الدين واذا كانت الكفالة بالامر فانها توجب دينا ومطالبة للكفيل على المدين بعد أن يدفع دينه ومطالبته فقط لصاحب الدين على كفيل فهى توجب دينين وثلاث مطالبات

## ١٥٠ فسرع في أركان الضمان

اركان الضمان عندنا خمسة
 قال في الروضة:

۱۵۰ (الركن الأول) ، المضمون عنه ، ولا يشترط رضاه بالاتفاق ، لأن قضاء دينه بغير اذنه جائز الركن الثاني ) المضمون له ، ويشترط معرفته على الاصح وقول الأكثرين فان شرطناه لم يشترط قبوله لفظا على الاصح ، وإن لم نشرطه جاز أن

يتقدم الرضا على الضمان ١٥١ ( قلت ) واذا شرطنا قسسول المضمون له فللضامن الرجسوع عن الضمان قبل قبوله

101 (الركن الثالث) الضـــامن وشروطه: صحة العبارة وأهلية التبرع

۱۵۱ اما صحة العبارة فيخرج منه الصحفير والمجنون والمبرسم الذي يهذى فلا يصح ضمانهم

واما الاخسرس فان لم يكن له اشارة مفهومة ، ولا كتابة لم نعرف ضمن حتى نصدح او نبطل

۱۵۱ وان كانت له اشارة مفهـــومة صح ضمانه

وأما أهلية التبرع فلا يصبح ضمان المحجور عليه لسسفه ، وان اذن الولى لانه تبرع وتبرعه لا يصح باذن الولى

(قلت) الذي قاله الامام هسو الصواب، وقد صرح الاصحاب بانه لا يصح ضمانه من غير فرق بين الاذن وعدمه

۱۵۲ وقول الرافعي اله ليس تبرعاً فاسد

( فرع) ضمان المراة صحيح مزوجة او غير مزوجة ولا حاجة الى اذن الزوج كسائر تصرفاتها

( الركن الرابع) الحق المضمون وشرطه ثلاث صفات ، كونه ثابتا لازما معلوما

۱۵۳ الصفة الأولى: الثبوت وفيها مسائل

(احداها) اذا ضمن ما لم يجب وسيجب بقرض أو بيع وشبههما فطريقان (احدهما) القطع بالبطلان لانها وثيقة فلا تستق وجوب الحق كالشسسهادة (واشهرهما) على قلولين الجديد البطلان ، والقلديم الصحة ، لأن الحاجة قد تدعو الله

١٥٣ ونقل الامام قروعاً على القديم

( المسألة الثالثة ) باع شيئا 101 فخرج مستحقا لزمه رد الثمن ولا حاجة فيه الى شرط والتزام قال القفال : ومن الحماقة اشتراط ذلك في القيالات ١٥٤ ( الركن الخامس) الصيفة وفيه مسائل: ( الأولى ) لابد من صيفة دالة 108 على التزام كقوله ضمنت لك مالك على فلان ولو قال: اؤدى المال أو أحصر 108 الشخص فهذا ليس بالتــزام وانما هو وعد (الثانية) لو شرط الضامن او 108 الكفيل الخيار لنفسه لم يصح الضمان ، فلو شرط للمضمون له لم يضر لأن الخيار والابراء له **ابدا** ( الثالثة ) لو علق الضـــمان 100 بوقت أو غيره فقال: اذا حاء رأس الشهر فقد ضمنت أو ان لم أود مالك غدا فأنا ضامن لم يصح على الذهب ( الرابعة ) لو وقت كفالة البدن 100 فقال: أنا كفيل به الى شهر ، فاذا مضى برئت فوجهان وقيل قولان (أصحهما) البطيلان كضمان المال ١٥٥ ( الخامسة ) لو ضممن الدين

الحال حالا أو أطلق لزمه حالا،

وان ضمن الوجل بأجل أو اطلق

(السادسة) لو تكفل بـــدن

ا: مه لأحله

107

( احدها ) اذا قال : ضمنت 104 لك ثمن ما تبيم فلانا فيساع شيئًا بعد شيء كان ضـامناً للجميع ، لأن ما مين ادوات الشرط فتقتضى التعميم ( الثاني ) أن شرطنا معـــ فة المضمون له عند تباوت الدين فهنا أولى والا فوحهان ( الثالث ) لا تطالب الضامن 108 ما لم يجب الدين على الأصيل، وليس له الرجوع بعد لزومه ، واما قبله \_ فعن ابن سريج انه له الرجوع ( المسألة الثانية ) ضمان نفقة 108 المدة الماضية للزوجة صنحيح سواء كانت نفقة الموسرين أو المعسرين ، وكذا ضمان الادم ونفقة الخادم وسائر الؤن فان جوزنا ضمان نفقة المستقبل 108 فله شرطان 🤃 ( أحدهما ) أن يقدر مدة ، فان 108 أطلق لم يصح فيما بعد الفد ( الشرط الثاني ) أن يكون 108 المضمون نفقة المعسر 6 وان كان المضمون عنه موسرا لانه ربميا أعسر ، وفي التنمية وحه انه يجوز ضـــمان تفقة الموسر والمتوسيط 4 لأن الظاهر استمرار ١٥٤ ( فرع ) لا يجوز ضمان نفقــة القريب لدة مستقبلة وفي نفقة يومه وجهان ، لأن سلما 

77.

تسقط بمضى الزمان وبضيافة

الأحكام

الوحهين خلافا لأبي حنيفة ، رجل أو نفسه أو حسسمه أو روحه صح وان تكفل بعضو منه لأن القبيل بمعنى قابل (قاعدة) ما صح الرهن به صح فأربعة أوجه: 101 ضمانه ومالا فلا ( احدهما ) : انه باطل كالبيم والاجارة بخلاف العتق والطلاق ويستثنى من الثانى ضهمان Not لأن لهما قوة وسراية المهدة ورد الأعيان المفصوبة ويصح ضمانها الا الرهن بها ( والثاني ) : يصح 107 ( والثالث ) أن كان عضــوا (ضابط ) ليس لنا ضمان دين 101 لا ينقى البيدن دونه كالرأس بعقد في عين لا يتعدى الى غيرها والكبد والدماغ صح الا فيما أعاره شيئا ليرهنه ( والرابع ) ما عبر عنه عن جميع ( قاعدة ) من ضمن بالاذن رجع 107 101 البدن كالرأس والرقبة يصبح وأن أدى بلا اذن ومن لا فلا ، ومالا كالبد والرجل فلا وان ادی باذن ویستثنی مسن (قلت): قطع صاحب الحاوى 107 ذلك صور: بصححة الكفالة فيما لو كفل احداها: أن يكون الضــمان 101 براسه او وجهه أو عينـــه بالاذن قد ثبت بالبينة وهسو او قليه منكر ، كما اذا ادعى على زيد يصح ضمان الدين عن الميت 107 وعلى غائب الفا ، وأن كلا منهما لما روى ابو قتسادة قال : ضمن ما على الآخر فأنكر زيد ، « اقبل بجنازة على عهد رسول فأقام المدعى بينة بذلك الله عَرِيْكُ فقال : هـــل على ( فصل ) ويصح ذلك من كل 109 صاحبكم من دين ؟ فقالوا عليه جائز التصرف في ماله ، فأما من دبناران قال عَرَيْكُ : صلوا على يحجر عليه لصفر أو جنون أو صاحبكم فقال أبو قتادة : هما سفه فلا يصح ضمانه ، لأنه على يا رسول الله فصلى عليه الحاب مال بعقد فلم يصلح رسول الله علي » من الصبى والمجنون والسسفية ويصح عن ألحى لأنه دين لازم 104 كالبيم فصع ضمانه كالدين على الميت فان قال له الولى: أقضه مسن 109 ( أما الأحكام ) فانه يصبح ضمان 104 كسبك قضاه منه ، وان قال : الدين عن الميت سواء خلف وفاء اقضه مما في بدك للتجارة قضاه او لم يخلف منه ، لأن المال له ، وقد أذن ( فرع ) قال أبو على الطبرى : ▲ له فيه لو قال: تكفلت لك بمالك على

109

109

فلان صح ، وان قال : أنا به

قبيل لم يكن صريحاً في أحمد

وان لم يذكر القضاء ففيه وجهان

( أحدهما ) يتبع به اذا أعتق

الأنه أذن في الضمان دون الأداء

177

177

175

175

17.

و تقولون: إذا كان الأداء قيميا فلا يجوز أن يقوم شخص آخر بالتنفيذ بدلا من المدين والدائن أن يرفض التنفيذ الحاصل من غير المدين المسادة ٢٠٨ مسن القانون المدنى ١٦٢ والالتزام ينقسمه الى عيني وشخصى ، ويرتبون على الوفاء الحاصل من الغير آثاراً معينة ١٦٣ وتنص المادة ٣٥٩ مسن التقنين المدنى المصرى على ما يأتي : ١ ـ تتم الانابة اذا حصل المدين على رضاء الدائن بشخص أجنبي يلتزم بوفاء الدين مكان المدس وهذه المادة تقتضى اشستراك

وهذه المادة تقتضى اشتراك ثلاثة اشتحاص : المنيب والمناب والمناب لديه وهسلا المقد يعد بنص المسادة ٣٥٩ تصرفا واحدا متعدد الاطراف فير رضى المضمون عنه لانه لما جاز قضاء دينه من غير رضاه جاز ضمان ما عليه من غسير رضاه رضاه

فيه ثلاثة اوجه:
(احدها) انه يفتقر الى معرفة
المضمون عنه ليعلم انه هـــل
هو ممن يسدى اليه الجميل ،
ويفتقر الى معرفة المضمون له
ليعلم هـل يصلح لمعاملته أم

المضمون له والمضمون عنه أ

۱۵۹ (والثاني) أنه لا يشارك به لأن المال تعلق به الفرماء فلا يشارك بمال الضمان كالرهن والسفيه فلا يصح ضمان احد منهم لانه الحاب مال بعقد فلم يصبح كالميع

أما المرأة فانه بصح الضمان منها

اذا كانت جائزة النصرف 17. وقال مالك : لا يصبح الا ان يكون باذن زوجها 17. ( فرع ) ولا يصح الضمان من المبرسم وهي عصلة تصيب الاعصاب ، فهو لا يعقل فلا حكم لكلامه

اشارة مفهمة أو كتابة معقبولة مقروءة لم يصح ضمانه ( فرع ) وأن كان في ذمة العبد فضمن عنه ضامن صح الضمان لان الدين في ذمته لارم ، وأنما لا يطالب به في حال رقه لمجرز فصح الضمان عنه كالدين على

( فرع ) وأما المكاتب فأنه أذا

فأما الأخرس فان لم تكسين له

ضمن دينا على سيده فان كان بغير اذنه فهل يصح ؟ فيـــه وجهان كما قلنا في غير المكاتب ( فرع ) في رأى فقهاء القانون الوضعى ــوهم يزعمون اقتباسه من الشريعة الاســــلامية ــ ويستمون هذا بنظرية الالتــزام وهو ينقسم الى ايجابى وسلبى

ضمانه يصح ١٦٤ حديث وفاء ابي قتادة أخرجه ( ثانيها ) أن يكون بالفا فلا البخارى والنسائى من حديث ١٦٥ بصح ضمان الصبي سلمة بن الأكسيسوع وأورده ( ثالثها ) الا يكون محجوراً عليه 170 الترمذي وأبو داود لسفه ، فلا يصح ضـــمان ١٦٤ (اما الأحكام) فانه يصح الضمان المحور عليه يسبب السفه من غير رضي المضمون عنه ، لان عليا رضى الله عنه وأبا قتادة أما المحجور عليسه بسبب 170 ضمنا عن الميت بحضرة النبي الافلاس فان ضمائه يصح وكذا عليه والميت لا يمكن رضاه ضمان السفيه الذي لم يحجر ١٦٤ وأما معرفة الضامن للمضمون ( رابعها ) أن لا يكون مريضا 170 له والمضمون عنه فهل يفتقر الي مرض الموت وهو لا يصبيح ذلك ؟ ضمانه بشرطين: فيه ثلاثة أوجه: 178 ١٦٥ ( الأول ) أن يكون عليه دين (احدها) أنه لا يفتقر إلى معرفة 170 يستفرق كل ماله ، فان لم يكن واحد منهما وانما يضمن بالاسم عليه دين مستفرق فانه يصح والنسب ضمانه ( والثاني ) أنه حتى يعبسرف 170 الضامن عينهما ، لأن معاملته ١٦٦ (الثاني) أن لا يطــرا له مال حديد بعد الوت المضمون له فلابد من معرفته ( القسم الثاني ) يرجسع الى بعينه ليعلم هل هو أهمل لأن ١٦٦ المضمون له وهو صاحب الحق سدى اليه الجميل أم لا ؟ ويشترط أن يكون مسسروفة ( والثالث ) أنه يفتقر ألى معرفة 170 للضامن بشمصخصه فلا تكفى غير المضمون له لأن معاملته معه معرفة اسمه لتفاوت في المطالبة ولا يفتقر الى معرفة المضمون شدة ولينا عنه لائه لا معاملة بينه وبينه ولا يشترط رضاء المضمون له 177 ( فرع ) في مذاهب العلماء في 170 لأن الضمان لا يضره وكذا لا مروط الضمان يشترط معرفة المضمون عليه ١٦٥ مذهبنا أن شروط الضمان وهو الذي عليه الحق تنقسم الى اربعة اقسام: ( القسم الثالث ) يرجع الى 177 ( القسم الأول ) يرجبع الى الصيفة فيشترط شرطان الضامن فيشترط فيه شروط: احدهما: أن بكون لفظا يشتقر ١٦٥ احدها: أن يكون عاقلا فلا يصح ١٦٦ بالالتزام كأن يقول : ضمنت ضمان المجنون بخلاف الذي دينــك الذي لك على أو تكفلت غاب عقله بسبب السكر فان

179

179

179

179

لك ببدن فلان ونحو أذلك مما يدل على أنه قد التزم بالشيء الذي ضمن به

١٦٦ أما إذا أتى بصيغة لا تشــعر بالالتزام كما اذا قال: أؤدى المال الذي لك عند فلللان أو أحضر الشخص الذي لك عنده كذا فمثل هذه الصيفة لا تكون

ضمانا وانما تكون وعدآ ثانيهما: أن لا تكون معلقة أو 177 مؤقته ، فاذا قال : ان حاء الفد ضمنتك أو قال أأنا ضامن من مال فلان شهراً أو كافــل بدنه اسبوعا فانه لا نصح 177

( القسم الرابع ) يرجيع الى المضمون به سواء كان ديدا او عيناً أو نفساً ، فيشلِترط في الدين أن يكون لازما في الحال او المآل أما الأعيان فانها تنقسم اي

قسمين مضمونة كما تقدم في التفريف أما ضمان قيمتها اذا تلفت فيه

177 لا يصح لأنهسا لم تتلف وقت الضمان لتشبيت قيمتها في الذمة لا يحب رد المفصوب على واصع ۱٦٨ اليد ولكن يجب عليه أن يخي بينها وبين مالكها

واما كفالة النفس فيشترط لصحتها أن يكون على المكفول بسدنه حق لآدمي مالا كان أو عقوبة

قالوا: بشترط للكفالة شروط

بعضها يتعلق بالكفول عنسسها وبعضها يتعلق بالكفيل ، ويعضها تتعلق بالمال المكفول به وذلك لأن تصرف السفيه ينقسم 177 الى قسمين:

(احدهما) ان بشتری او بیع أو ينفق شيئا لازما له لابدمنه في ضروريات أموره

١٦٨ ( ثانيهـما ) أن يتصرف كذلك فيما ليس بلازم له ، بل مكنه الاستفناء عنه وهل يلزم الكفيل أن بدفع مان 177 الذى ضمنه لصياحب الدين

١, لا ولا يشترط في المكفول عسمه (المدون) أن يكون قادرا على

تسليم المكفول به فيصنح كفالة الميت المفلس بمعنى حمل الدين عنه ويشترط في الكفيل أمور : أولا: أن بكون بالفا فلا يصح

الصبى أن يضمن غيره ثانيا : أن يكون عاقلا فلا يصح كفالة المحنون

ثالثا: أن يكون محجوراً عليه لسفه فلا يصح للسسفيه ان يضمن غيره

رابعا : أن لا تكون امرأة منز وجة اذا أرادت أن تضمن في مقدار يزيد على ثلث مالها بفير اذن زوجها ، فاذا تكفلت المراة بأكثر من ثلث مالها فلزوجها الحق في رد الكفالة

( أما مذهب المالكية ): فانهم ١٦٩ خامسا : أن يكون مريضـــا

خطراً اذا أراد أن يضمن في أكثر

177

من للث ماله فلا ينفذ ضمائه واعسسلم أن الشرطين الرابع والخامس من شروط النفساد لا من شروط الصيحة ، فإن الكفالة بدونهما تصح ولكن لا تنفل الا باذن الزوج والورثة اما الأول والثاني والثالث فهي

شروط صحة 17. سادسا: أن لا يكون الضامن عليه دين يستفرق جميع ماله فان كفالته لا تصح ، ولا يكون أهلا للتبرع ، ويشترط في المال المكفول أن يكون دينا ، فلا تصح الكفالة في الأمانات

١٧٠ ويشترط في الدين أن يكون لازما أو يؤول الى اللزوم ويصبح ضمان الدين الحال مؤجلا كما اذا كان لزيد عشرة جنيهات عند عمرو وحل موعد سيسداده فانه يجوز لخالد أن يقول لزيد: أجِل له الدفع شهرا او نحسو

ذلك وأنا ضامن لك ذلك الدين ١٧٢ وأما الصيفة فانه يشترط فيها أن تدل على الحفظ والحياطة عرفا مثل قوله: أنا حميك بفلان او زميم او وکيل او قبيل أو هو لك عندى أو ألى أو قبلي ولاستعمال الصييفة ثلاثة

171

احوال : ( الحالة الأولى ) أن يذكر لفظ الضمان مطلقا غير مقيد بما يدل على أنه ضمان مين المال أو النفس

(الحالة الثانية) أن يذكر لفظ ١٧٦ (القسم الرابع) يرجع الى

الضمان مقيدا بمسا بدل على المضمون به لفظا كأن بقول له: أنا ضامن لما على فلان ( الحالة الثالثة ) أن بذكر لفظ -177 الضمان مقيدا بما يدل على المضمون به فيه ( أما مذهب الحنابلة ) فانهم 177

قالوا: تشترط للضمان شروط منها ما يتعلق بالضمان فيشترط فيه أن يكبون التصرف ، فلا يصح ضمأن المجنون والصفير والسفيه ويصح ضمان المفلس ويصح الضمان بلفظ معلق 177

ومنحز كقوله: أن أعطيت فلانا كذا فأنا ضامنه ( أما مذهب ابي حنيفة ) فان

شروط الكفالة عندهم تنقسه الى خمسة أقسام:

171 ( القسم الأول ) يرجنع الي الكفيل ، فيشترط في الكفيل أن يكون عاقلا بالفا فلا تنمقه

كفالة المجنون ولا الصني اصلا الافي حالة واحدة

178 ( القسم الثاني ) يرجع الى الأصيل وهو المدين ، فيشترط فيه أن يكون قادراً على تسليم المكفول به بنفسه أو نائبه ، فاذا كفل ميتا مفلسا لا تصح كفالته

( القسم الثالث ) يرجم الى 170 المكفول له وهو صاحب الدين فيشترط أن يكون معلوما فلا يصح الشخص أن يكفل شخصا لين بحهله

. المكفول به سواء كان ديساً

١٨.

18.

التعذر الاستيفاء للدين مسب فيصبح أن يكفله فيه 💮 🐪 ١٧٩ وحاصل هذا القام أن تعليق الكفالة الى أجل مجهول جهالة شديدة كما اذا قال له الكفل لكِ نفس زيد عند هبوب الربح أو نزول المطر ، وفي هذه الحالة

تثبت الكفالة وسطل الأجل ١٧٩ أما إذا أجل السكفالة الى وقت معين كما اذا قال أ اكفل لك زيدا أو ما على زيد من هـده السياعة إلى شهر قانه يكون · كفيلا مدة شهر بلا خلاف

والتحقيق في هذا أن صييغ الكفالة مبنية على العرف ، فاذا كان العرف جاريا على أن هذه الصيع لا يقصد منها الا تأجيل الكفالة بأجل معلوم فأنها تحمل وكما أن الكفالة نفسها لا تصح

اذا علقت على شرط غير ملائم فكذلك البراءة منها لا تصح اذا علقت على شرط غير ملائم فاذا قال صاحب الدين للكفيل: 17. ان جاء فانت برىء من الدين لا تصح البراءة، ويكون لصاحب الدين مطالبة الكفيل كما كان

من قبل ( فصل ) وان جاعه بشرط ان يضيمن الثمن ضامن لم يجسن حتى بعين الضامن ، لأن الفرض بختلف باختلاف من يضمن ، كما بختلف باختلاف مأ يرهن من الرهون او عينا أو نفسا فيشسترط لصحة الكفالة في الدين شرطان: ، ١٧ ( الشرط الأول ) أن يكون دينا صحيحاً ، والدين الصحيح هو ألذي لا سنفط الا بأدانه بصاحبه أو بالبرأة منه

١٧٧ ( الشرط الثاني ) أن يكون الدين قائماً ، ومعنى كونه قائماً ان بكون باقيا غير سأقط ١٧٨ - ( القسم الخامس ) يرجع الي

الصيعة ، فيشمسترط لها أن لا تكون مملقة على شرط غيير موافق للكفالة ، كان يقول له : أكفل لك مالك على فلان من دين ان نزل المطاسر او هيت الريح ونحو ذلك من مثل هذه لا تصح بها الكفالة ، لأنها معلقة على شرط غير محقق الوقوع والفرض ويكون الشرط موافقها للكفالة

بواحد من أمور ثلاثة: ( الأول ) أن يكون الشرط سببا للزوم الحق ، كأن يقول له : اكفل لك هذه السلمة المبيعة ان ظهر أنها ملك لفير بائعها فالشرط هنا وهو ظهور كون البيع ليس ملكا البائع سببا للزوم الحق المكفول به 6 وهو وجوب الثمن للبائع على المستري

( الأمر الثاني ) أن يكون سببا لسهولة تمكن الكفيل من استيعاء المال من الأصيل كفيوله : ان قدم زيد فعلى ما عليه من الدين ( الأمر الثالث ) أن يكون سيبا 144

144

وأما المال المشروط في السبق 184 والرمى ففيه قولان ١٨٢ ( أحدهما ) أنه كالأجارة فيصبح ﴿ وَإِلْنَانِي ﴾ أنَّه كالجِمَانِه فيكون 181 في ضمانه وجهان ( الأحكام) الحقوق على اربعه 181 أضم ب: ( أحدها ) حق لازم كالثمن في 141 اللمة بعد قبض المبيع ، والأجرة في الذمة بعد انقضاء الاحارة ، ومال الجمالة بمد الممل والمهر يمد الدخول أو تصفه يمد الممد رعوض القرض وقيم المتلفات ، مهذا يصح ضـــمانه لانه دين لازم مستقر ( الضرب الثاني ) دين لازم غير 181 مستقر كالمهر فبل الدخسول وثمن المبيع قبل قبض المبيع والأجرة قبل القضاء الاجاره ودين السلم ، فهذا يصح ضمانه أنضأ وقال أحمد في أحدى الروابتين: 174 لا يصح ضمان المسلم فيسه ، لأنه يؤدى إلى استيفاء المسلم فيه من غير المسلم عليه فهسو كالحوالة ودليلنا أنه دين لازم. فصيح 181 ضمانه كالمهر بمد الدخول ( الضرب الثالث ) دين ليس 181 بلازم ولا يئول الى اللزوم وهو دين الكتابة فلا يصع ضـــمانه

١٨١ - ( الأحكام ) اذا باع رجل من غيره شيئا بثبن في ذمته بشرط أن يضمن له بالثمن ضــامن معين صح البيع والشرط ١٨١ ( فرع ) وأن ياعه سلعة يشرط أن يشهد له شاهدين جاز من غير لعيين ١٨١. وأن كان عليه أن يشهد له شاهدين عدلين غير المعينين فهل يسقط خيار الآخر فيه وجهان: ( أحدهما ) لا يلزم الآخر قبول ذلك ، بل يثبت له الخيار في فسخ البيع كما قلنا في الضمين المعين ( والثاني ) يلزم قبول ذلك ولا 181 خيار له في فسخ البيع ۱۸۱ ( فصل ) ویصع ضمان کل دین لازم كالثمن والأجرة وعسوض القرض ودين السنسلم وارش الجناية وغرامة المتلف لأنسي وثيقة يستوفى منها الحق فصح في كل دين لازم كالرهن وفي مال الجمالة والشمين في ۱۸۱ مدة الحيار ثلاثة أوجه (أحدها) لا يصح ضمانه لأنه 111 دين غير لازم فلم يصح ضمانه كدين الكتابة ( والثاني ) يصح لأنه يؤول الي ١٨٢ اللزوم فصح ضمانه ( والثالث ) يصح ضمان الثمن في مدة الخيار ولا يصح ضمان مال الجمالة لأن عقد البيسع

يؤول الى اللزوم ، وعقب د

الجمالة لا يلزم بحال

لأن المكاتب يملك اسقاطه بتعجيز

نفسه فلا معنى لضمانه

رقم الصفحة

110

١٨٥

110

110

رقم الصفحة

( الضرب الرابع ) دين غير لازم الا أنه يتول إلى اللزاوم وهو مال الجمالة قبل العمل بأن تقول: من رد ضالتی فله دینار

وأما ضمان ثمن المبيع في مسدة الخيار فاختلف اصحابنا فيه فمنهم من قال: فيه وجهان كمال الجعالة قبل العمل ، ومنهم من قال: يصح ضمانه وجهـــا واحدا لانه يئول الى اللزوم ١٨٣ ( فرع ) وأما أرش الجنساية

دناني مثل أن جني على عبد أو كانت الابل معدومه او قلنا: بحب ألف مثقال أو أثنا عشرالف الف مثقال أو اثناً عشر الف درهم صح ضمائها لأنه دين لازم مستقر فهي كالمهر يعد الدخول 110 وأما ضمان نفقة الزوجة \_ فان ضيمن عنه نفقية ميدة قيد

مضت \_ صح ضمانها لاته دین

لازم مستقر فهى كالمهر بعسد

والدية .. فان كان دراهم او

الدخول ( فصل ) ولا يجوز ضـــمان المجهول لأنه اثبات مال في الذمة بعقد لآدمي فلم يجز مع الجهالة كالثمن في البيع وفي ابل الدية

١٨٤ ( فصل ) ولا يصح ضمان ما لم يجب وهو أن يقول : ما تداين فلانا فأنا ضامن له 4 لانه وثيقه بحق فلا يسبق الحق كالشهادة

( فرع) قال في الابالة : فلو جهل ١٨٦ مقدار الدين الا أنه قال: ضمنت

لك مين درهيم الي عشر ب وقلنا : لا يصح ضمان المجهول؛ فهل يصح هذا ؟ فيه قولان (أحدهما) قال: وهو الأشهر: يصح لأن حملة ما ضمن معلومة (والثاني) وهو الأقيس: أنه لا يصح لأن مقدار الحق مجهول ( فرع ) فاما اذا قال الرحل لفره ضمنت لك ما تعطى وكيلي وما بأخذ منك فانه بلزمه ذلك لا من جهة الضمان ولكن من حهة التوكيل وذلك أن بــــد الوكيل بد الموكل

١٨٥ ( فصل ) ولا يجوز تعليقه على شرط ، لأنه الجاب مال لآدمي بعقد فلم بحر تعليقه بشرط كالبيع

وان قال: الق مناعك في البحر وعلى ضمانه صح فاذا القاه وحب ما ضمنه ، لأنه استدعاء اتلاف بعوض لفرض صحيح فأشبه اذا قال : طلق امراتك على ألف

( الأحكام ) لا يصبح تعليق الضمان على شرط بأن بقول : اذا جاء راس الشهر فقـــد ضمنت لك دينك على فلان ۱۸۵ وحكى المسمودي أن أبا حنيفة

قال: بصح 110

دليلنا أنه أبحاب مال لآدمي بمقد فلم يصح تمليقه على شرط كالبيع

وقوله: لآدمي احتراز من النذر وقولنا: بعقد احتراز من

1/1/

147

144

1AY

وجوب النفقة للقريب والزوجة فانه معلق بشرط

۱۸۳ اذا قال لغيره عند هيجان البحر وخوف الفرق: الق متاعك في البحر وعلى ضرمانه فالقاه وجب على المستدعى ضمانه

۱۸٦ وقال أبو ثور: لا يصح ضمان ما لم يجب

۱۸۱ دلیلنا انه استدعاء ملك لفرض صحیح فصح ، كما لو قال : طلق امراتك بمائة درهم على وكان الفرض صحیحاً لحسم نزاع او لدرء مضارة صصح الضمان

۱۸٦ و كذا لو قال : اعتق عبدك بمائة وعلى خمسمائة فباعه ، قال الصيدلاني : وقاله في العقد د فهل يصح العقد د

۱۸٦ فيه وجهال لابى العباس بن سريج (احدهما) يصح البيع ويستحق البائع على المسترى خمسمائة وعلى المستدعى خمسمائة ، لانه مال بدله في مقابلة ازالة ملكه فيصح

۱۸۲ (والثانی) لا یصح ولا یستحق علی الباذل شیئا لان الثمسن یجب آن یکون جمیعسه علی المشتری فاذا شرط بعضه علی غیره لم یصح

۱۸۹ واذا قال: بع سیارتك من فلان بالف علی ان اذن منه خمسمائة جاز وینظر فان ضمن قبــل المبیع لم یلزمه لائه ضامن قبل الوجوب وان ضمنه بعده لزمه

( فصل ) ويجوز أن يضمن الدين الحال الى اجـــل لانه رفق ومعـــروف فكان على حــب ما يدخل فيه ، وهل يجــوز أن يضمن المؤجل حالا أ فيــه وجهان :

۱۸۹ ( احدهما ) يجوز كما يجوز ان بضمين المال مؤجلا

۱۸٦ (والثاني) لا يجوز لأن الضمان فرع لما على المضمون عنـــه فلا يجوز أن يكون الفرع معجلا والأصل مؤجلا

( الاحكام ) اذا كان لرجل على غيره دين حال فضمنه غنه فاسم ضامن الى اجل معلوم صحح الضميد على المضمون

فان قيل: فعندكم الدين الحال لا يتاجل فكيف تأجل على هذا الضامن

( فالجواب ) ان الدین لم یشت علی الضامن حالا ) وانما ثبت علیه مؤجلا ) فضمنه ضامن حالا أو كان مؤجلا علی من هو علیه الی شهرین فضمنه عنه ضامن الی شهرین فضمه ثلاثة أوجه

( احدها ) يصح الضمان ويلزم الضمان تعجيسل الدين دون الضمون عنه لانه ضمن له دينا بعقد فكان على حسب ما ضمنه كما لو ضمن المعجل مؤجلا

۱۸۷ (والثاني) لا يصح الضمان لأن الضامن فرع للمضمون عنه فلا

رقم الصفحة

MA

: 1

181

يجوز أن يستحق مطالبـــة الضامن دون المضمون عنه

( والثالث ) يصح الضمان ولا 144 للزمه التعجيل كأصله ١٨٧ ( اذا ثبت هذا ) قضمن الحال مؤحلا فمات الضامل حل عليه الدين ووجب دفع ذلك مسين تركته ، ولو لم يكن لورثتـــه الرجوع على المضمون عنه حتى

يحل الأجل وقال زفر: يرجمون عليه في الحال ، لأنه ادخله في ذلك مع علمه أنه بحل بموتة

۱۸۷ دلیلنا: أن المضمون عنه لم باذن في الضمان عنه الا الى احل فلا يستحق الرجوع عليه في الحال وهذا مذهب احمييد وأصحابه

١٨٨ ( فصل ) ولا يثبت في الضمان خيار ، لأن الخيار لدفع الغبن وطلب الحظ ، والضَّامن بدخل في المقد على يصيرة أنه مغيون ١٨٨ الكفالة أولها ندامة وأوسطها

ملامة وآخرها غرامة ١٨٨ ( أما أحكام القصل ) قانسية لا يجوز شرط الخيار في الضمان فاذا شرط فيه ابطب له لان الضامن يعلم أنه معبسون فاذا دخله خيار الشرط أبطيسله كالصرف والسلم

( قرع ) في مذاهب العلماء: 188 يتضح مما سبق أنه لا تدخيل الضمان والكفالة خيار ، لأن الخيار جعل ليعرف ما فيسه

الحظ ، والضمين والكفيل على بصيرة انه لاحظ لهما ، وبهذا قال أبو حنيفة وأحمد قال أبن قدامة : ولا نعلم عن أحد خلافهم ( فصل ) ويبطيل بالشروط الفاسدة لأنه عقد ببطل بحهالة المال قبطل بالشرط الفاسسد كالبيع

( الأحكام ) يبطل الضـــمان بالشروط الفاسدة لأنه عقسد يبطل بجهالة المال فيطسسل بالشروط الفاسدة كالبيع

( فصل ) ويجب بالضمان الدين في ذمة الضامن ، ولا يسقط عن المضمون عنه . والدليـــل علیه ما روی جابر رضی الله عنه « توفى رجل منا فاتينا النمي

والمالي عليه فخطا خطوة ثم قال : اعليه دين ؟ قلسا : ديناران فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال : انها مات امس ثم أعاد عليه بالفد قال أ قــد قضيتهما قال : الآن بردت عليه حلاله » رواه احمد وابو داود والنسائي والدارقطني وصححه ابن حنان

١٩٠ قال الحافظ في التلخيص: حدث أن النبي على ألى بجنازة ليصلى عليها فقال: هـل على صاحبكم من دين 1 فقسسالوا : نعم ديناران فقال أبو قتادة: هما على يا رسول الله قال: فصلى عليه والله رواه البخاري

- 1,

191

111

198

195

111

19.

من حديث سيسلمة بن الأكوع مطولا و فيسه : ان الدين كان ثلاثة دناني

١٩٠٠ ثم قال : ثم نقل العلماء أن هذا كان اول الاسلام ثم فتح الله الفتوح قال : أنا أولى بالمؤمنين . . . من انفسهم

الخدري ما بعضيه حدث ابن قتادة ويشهد له: « هــل على صاحبكم من دين ؟ قالوا : نعم درهمان ، قال : صاوا على صاحبكم فقيال على: با رسول الله هما على وأنا لهما ضامن ، فقام فصلى عليه ثم اقبل على على وقال: حيزاك والله خرا عن الاستلام ، وفك رهانك كما فككت رهان اخيك وفي آخره: « ما من مسلم فك

رهان أخيه الا فك الله رهانه

يوم القيامة . فقال بعضهم :

هذا لعلى خاصة أم للمسلمين

عامة ؟ فقال للمسلمين عامة ( أما الأحكام ) فانه اذا ضممن 111 عن غيره دينا تعلق الدين بدسة الضامن ، ولا سرأ الضمون عنه بالضـــمان ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأهل العلم

وقال ابن أبي ليلي وابن شبرمة 191 وداود وأبو تور: تبسيرا ذمة المضمون عنه بالضمان ويتحول الحق الى ذمة الضامن

١٩١ ( اذا لبت هذا ) فيجـــوز المضمون له مطالبة من شاء من

الضامن والمضمون غنه ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك : لا بطالب الضامن الا اذا تعذرت مطالبة المضمون عنه

دليلنا: أن الحق متعلق بذمة كل واحد منهما ، فيكان له مطالبة كل واحد منهـــــما ، ١٩٠ قلت الرق حدث أبي سنعيد الله الالضامتين ا

( قرع ) قال العمسرائي : قان 191 ضمن عن الضامن اجنبي صــح الضمان لأنه دين لازم عليه كالضمان الأول

وان ضمن عن الضامن المضمون عنه لم بصح ضـــمانه ، لأن الضمان ستفاد به حق المطالبة ( فصل ) وان ضمن عن رجـل دينا بغير اذنه لم بحز له مطالبة المضمون عنه بتخليصيه ، لانه الم بلاخل فيه باذنه فلم بلزمه تخليصه

فان دفع المضمون عنه مالا الى الضامن وقال: خديهدا بدلا عما بجب لك بالقضاء ففيسه وجهان:

(أحدهما) يملكه ؛ لأن الرجوع · يتعلق بسببين : الضمان والفرم وقد وجد أخدهما فجاز تقديمه على الآخر كاخراج الزكاة تبل الحلول واخراج الكفارة قبل الحنث كما بجب رد ما عجـل من الزكاة اذا هلك النصاب قبل الحلول

( والثاني ) لا يملك لأنه أخذه 111 بدلا عما يجب في التساس فلا

أن يستأذنه لم يرجع لأنه قضاه

باختياره ، وأن أحاله الضامن

على رجل له عليه دين برئت دمة

يملكه كما لو دفع اليه شيئا عن في قول أبي حنيفة الابعد قبول الكفول له والمضمون له بيع لم يعقده فعلى هذا يجب رده ، قان هلك ضمته ، لانه ١٩٤ وأما أبو يوسف ومحمد فكانا قبضه على وجه البدل فضمنه يجيزان الضمان والكفسسالة والحمالة بفير قبول من الكفول كالقبوض بسوم البيع له ومن المضمون له ومن المتحمل ١٩٣ ولهذا خمس فوائدً : له قال الطحاوى : وبه ناخذ ١٩٣ ( احداهن ) هذه المسالة المتقدمة ا ( الثانية ) اذا دفع المضمون عنه ١٩٤٠ ( فصل ) وان قبض المضمون له الحق من الضمون عنه بريء الى الضامن مال الضمان عوضا عما سيغرم فهل يملكه الضامن الضامن لآنه وثيقة بحق فانحلت بقبض الحق كالرهن فيه وجهان ١٩٣ ( أحدهما ) يملكه لأن الرجوع ١٩٤ ( الأحكام ) اذا قبض المضمون له حقه من المضمون عنه برىء يتعلق بسبين بالضمان والفرم وقد وجد أحدهما فجاز تقديمه الضامن ، لأن الضمان وثيقة على الآخر كاخراج الزكاة بعد بالحق فانحلت باستيفاء الحق النصاب وقبل الحول ١٩٤ وان أبرأ ألضامن برىء الضامن ١٩٣ (الثاني) لا سلك ما قيض لأنه ولم يبرأ المضمون عنه كالرتهن اذا اسقط حقه من الرهن فان أخده بدلا عما يجب في الثاني فلا بملكه كما لو دفع اليه شيئا الراهن لا سرا عن بيع لم بعقد ١٩٥٠ ( فرع ) وان ضمن عن الضامن ثم ضمن عن الثاني ثالث ثم رابع ١٩٣ ( الفائدة الثالثة ) لو أبرا عن الثالث صح ذلك ، فاذا الضامن المضمون عنه عمسا قبض المضمون له الحق حقه من سيغرم هل بصنح العلي الوجهين. احدهم برىء الجميع ؛ لأنه ١٩٣٪ ( الفائدة الرابعة ) لو ضـــمن قد استوفى حقه الضامن ضامن عن المضمون عنه هل يصح ؟ فيه وحهان ( فصل ) وأن قضى الضامن 190 ١٩٣ ( الفائدة الخامسة ) لو ضمر الدين ـ نظرت ، فان ضمن باذن في الابتداء بشرط أن يعطيه المضمون عنه وقضى باذنه رجع المصمون عنه ضامنا معينا بما عليه ، لأنه أذن له في الضمان ضمن هل يصح ؟ على الوجهين والقضاء ١٩٣ ( فرع ) في مداهب العلماء . وقال أبو اسحاق: أن أمكنه 190

قال الامام أبو جعفل الطحاوي

في مختصرة: ولا تجوز الكفالة ولا تجب ولا الضمان ولا الحمالة ولا تجب

197

111

المضمون عنه

. ١٩٥٠ ( فصل ) وان دفع الضامن الي المضمون له توبا عن الدين في موضم يثبت له الرجوع رجيم بأقل الأمرين من قيمة الشوب أو قدر الدين

( الأحكام ) اذا قضى الضامن 197 الحق فهل يرجع على المضمون عنه ؟

١٩٦ فيه أربع مسائل:

( الأولى ) أن قال : اضمن عنى 177 هذا الدين أو أنفذ عنى رجع الدين أو أنفذ هذا الدين ولم يقل: عنى لم يرجع عليه ، الا

ان يكون بينهما خلطة ( الثانية ) أن يضمن عنه بفير 197 أمسره ، ويقضى عنسه بغير اذنه فانه لا يرجع عليه

وقال أبو حنيفة بهذا وقال مالك 197 وأحمد: له أن يرجع

197

دليلنا أن النبي عُلِيتِهُ لم يكسن تصلی علی من علیه دین ، وقد ضمن على وابو قتادة عن الميتين بحضرة النبى عرفي بغير اذنهما فصلى عليهما النبي علكة

( الثالثة ) اذا ضمن بغير اذنه 197 ثم قضى باذنه فهل يرجع عليه؟ فيه وجهان :

(احدهما) لا يرجع عليه وهو 197 المذهب لأنه لزمه بفسير اذنه وأمره بالقضياء أنصرف الي ما وجب عليه بالضمان

( والثاني ) برجع عليه لأنه أدى 197 عنه بامره فرجع عليه كما او ضمن عنه باذنه

وان قـال: اقض عنى دينى 197 لترجع على فقضى عنه رجسع عليه وجها واحدآ لأنه لا غرض عليه في ذلك

(الرابعة) أذا ضمن عنه بأمره 111 وقضى بغير امره فهـــل له ان يرجع عليه ؟ فيه ثلاثة أوجه : (احدها) يرجع عليه وهسو

المذهب لأنه دين لازم باذنه فرجع عليه كما لو ضمن باذنه وقضى باذنه

(والثاني) لا يرجع عليه لأنه أسقط الدين عنه بغير اذنه فلم يرجع عليه كما لو ضمن بفير أذنه وقضى بفير اذنه

( فرع ) اذا كان لرجينل على 111 رحلین الف دینار علی کل واحد منهما ضامن عن صاحبه ، فلمن له الدين أن يطالب بالألف من شاء منهما ، فان قبض مــن احدهما الفا برئا جميعاً

وان دفعها البه وأطلق فاختلف الدافع والقابض فقال الدافع: دفعتها وعينتها عن التي ضمنها أو نويتها عنها ، وقال المضمون له : بل عينتها أو نويتها عن التى هى اصل عليك ، فالقول قول الدافع مع يمينه لأنه اعلم

وان اتفقا أنه لم يعينها عــن 191

يقوله ونيته

199

199

أحدهما ولا تواها ثم اختلف ا في جهة صرفها ففيه وجهان: ( أحدهما ) يصرف اليه ما نصفين

( والثانى ) للداقع أن يصرفها الى أيهما شاء . وقد مضى دليل الوجهين في الرهن

١٩٨ ( فرع ) اذا ضمن عن غيره الف

درهم - قال العماراني في البيان : وكانت ها ده الألف مكسرة فدفع اليه الفا صحاحا في موضع بثبت له الرجاوع على المضمون عنه ، فأنه لا يرجع عليه بالصحاح لانه تطالب وعليه بالكسرة وأن صالح الضامن عن الألف

على ثوب نفيه وجهان :

۱۹۹ (احدهما) وهو المسهور انه
يرجع على المضمون عنه باقل الامرين من قيمة الثوب او الالف

۱۹۹ (والوجه الثانی) حسكاه المسعودی والشسيخ ابو نصر المروزی: انه برجع بالالف ، وهو قول ابی حنیفة رحمه الله كما لو اشتری رجل شسقصا بالف ثم اعطاه عسن الالف ثوبا يساوی خمسمائة فان المشتری برجع علی الشفیع بالف

۱۹۹ ( فرع) اذا كان على مسلم للمى الف درهم فضمن عنه ذمى ثم الن الضامن صالح المضمون له عن الدين الذي ضلمته على

المسلم على خمر أو خنزير فهل يضح الصلح ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يصبح ولا يبرأ واحد منهما عن حق المضمون له ، لانه متصل بحق المسلم (والثاني) يصح لان الماملة بين ذمتين ، فاذا قلنا بهذا فيماذا يرجع الضامن على المسلم ؟ أن قلنا : أنه أذا صالحه على ثوب

يرجع عليه باقل الأمرين لم يرجع

هاهنا بشيء

۱۹۹ ( فرع ) اذا ضمن غيره دينسا مؤجلا باذنه ثم ان الضامن عجل الدين المضمون له قبل اجله لم يرجع على المضمون عنه قبل حلول الأجل لتطوعه بالتأجيل حادل ادى رجل صداق امراة كان قد ضمنه فارتدت قيل

السعودى : وترد المسلواة ما قبضت من الصلوات الى الزوج ثم ترده الى الضامن ٢٠٠ ( فرع ) اذا ضمن رجل على غيره الف درهم باذنه ثم ادعى الضامن أنه دفعها الى المضمون له ذلك ، ولم

الدخول سقط مهرها . قال

يكن هناك بينة فالقول قسول المضمون له مع يمينه الأن الأصل عدم القبض الله المن يشهد نظرت في المضمون المناء التناء ا

ان لم يشهد نظرت في المضمون انه عنه ، فان صدق الضامن انه دفع فهل له الرجوع عليه ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباغ :

7.7

7.4

1.4

۲. ٤

۲.٠ ( احدهما ) وهو قول ابي على ابن ابي هريرة: انه برجع عليه لاته قد صدقه انه ابرا دّمته بدفع الالف فكان له الرجوع عليه كما لو كان دفع بحضرته ٧٠٠ (والثاني) وهو قول ابي اسحاق

انه لا يرجع عليه بشيء وهسسو الشهور

٢٠٠ قال صاحب البيان : وبخالف اذا كان بحضرته ، فان المفرط هو للمضمون عنه ، وأن كذبه المضمون عنه فهل عليه اليمين ؟ ان قلنا: لو صيدقه كان له الرجوع ، كان على المضمون عنه أن يحلف أنه ما يعلم أنه دفع ، وان قلنا : لو صـــدقه لا رجوع له عليه فلا يمين عليه وان اختار المضمون له أن يرجع على الضامن فيرجع عليه برئت إذمة المضمون عنه والضامن

وأن أشهد شاهدين ظاهرهما 4.4 العدالة ثم بأن أنهما كأنا فأسقين ففيه وحهان

٣٠٢ ( احدهما ) يرجع الضامن على المضمون عنه ، لأنه لم يفسرط في الاشهاد ، وليس عليه المعرفة في الباطن ، فعلى هذا حكسمه حكم ما لو أشهد عدلين ثم ماتا ۲.۲ ( والثاني ) حكمه حكم ما لو نم نشهد لانه اشهد من لا شبت الحقوق بشبهادته ، وأن أشبد شاهدا واحدا عدلا حرا ، الن کان موجو دا حلف معه

وان كان ميتا أو غائباً أو طرأ 7.7 الفسق عليه ففيه وجهان : ( احدهما ) حكمه حكم ما لو اشهد عدلين ثم فسقا لأنه دفع بحجته ، والمسا عدمت كالشاهدين

( والثاني ) حكمه حكم ما لو لم شهد ، لانه فرط حيث اقتصر على بينة مختلف في قبولها فهو كما لو لم يشهد

وان ادعى الضامن أنه دفع الحق 7.7 الى المضمون له فأنكر ذلك المضمون له والمضمون عنه ، ولم تكن هناك بينة فالقول قــول المضمون له مع يمينه ، فأن لم بحلف ردت اليمين على الضامن ( فصل ) ويصح ضمان الدرك على النصوص ، وخسسرج أبو العباس قولا آخر أنه لا يصح لانه ضمان ما يستحق من المبيع وذلك مجهول ، والصحيح أنه يصح قولا واحدا

وتخالف ضمان المجهول ، لأنه لا يمكنه أن يعام قدر الدين ثم يضمنه ، وفي وقت ضــــانه وجهان :

(احدهما) لا يصح حتى يقبض البائع الثمن لأنه قبل أن يقبض ما وجب له شيء ، وضـــمان ما لم يجب لا يصح

٢٠٢ (والثاني) يصبح قبل قبض الثمن ، لأن الحاجة داعية الى هذا الضمان في عقد البيع فجاز

قبل قبض الثمن

۲۰۶ وهل برجع عليه بشمن الباقي ؟فيه وجهان .

٢٠٤ ( احدهما ) يرجع لآنه بطــل البيع فيه لآجل الاســتحقاق فضمن كالمستحق

۱٤٠ (والثانى) لا يرجع لأنه لم يضمن الاما يستحق فلم يضمن ماسواه وأن ضمن الدرك فوجد بالمبيع عيباً فرده ، فهسل يرجع على الضامن بالثمن ؟ فيه وجهان : الحدهما) لا يرجع وهو قسول

المرنى وابى الهباس لانه زال ملكه عنه بأمر حادث فلم يرجع عليه بالثمن كما لو كان شقصا فأخذه الشفيع

(والثانى) يرجع لأنه رجع اليه الثمن بمعنى فان العقد ، فثبت له الرجوع على الضامن ، كما لو خرج مستحقا ، وان وجد به العبب وقد حدث عنده عيب فهل يرجع بارش العيب على ما ذكرناه من الوجهين

۲۰۶ قوله: (الدرك) التبعة بفتح الراء وسلكونها والمحقد من الصحاح: يقال: ما لحقك من درك فعلى خلاصه

۲۰۶ (اما الأحكام) قائه يصح ضمان العقد على المنصوص في الأم ، وهو أن يشترى رجل عينا بثمن في ذمته فيضمن رجل عـــن البائع الثمن أن خرج الميسع مستحقا

وقال أبو يوسف : اذا ضمن له المهد كان ضامنا لنكباع . قال الماوردى : وهذا ليس بصحيح لأن العرف قد صار في المهد عبارة عن الدرك وضمان الثمال في المهد المهد عبارة عن الدرك وضمان الثمالية اليه

۲۰۵ قال ابن الصباغ: والفاظه ان يقول: ضمنت عهدته أو ثمنه وادركه أو يقول للمسترى: ضمنت خلاصك منه ، أو يقول متى خرج المبيع مستحقا نقد ضمنت لك الثمن

( اذا ثبت هذا ) فانه اذا ضمن لله عهدة دار السستراها او خلاصها فاستحقت رجع بالثمن على الضامن ان شاء الخلاص الحال يسلم اليه

( احدهما ) انه اراد خلاصك به ( احدهما ) انه اراد خلاصك به وقد جاءت ( او ) بمعنى الواو ، قال تعالى : ( وارسلناه الى مئة الف او يزيدون ) وقال تعالى : ( ولا تطع منهم آثما او كفورا ) وأما ( ما ) فتكتب في الوثائق : ضمن فلان البائع لفلان ابن فلان البائع لفلان ابن فلان البائع والمدت في المسترى قيمة ما احسدت في المبيع من غراس او بناء او غير المبيع من غراس او بناء او غير

قال اصحابنا : فإن هذا ضمان باطــــل بلا خـــلاف على اللهب ، لاته ضمان ما لم يجب

ذلك اذا خرج مستحقا

Y.Y

1.7

Y . Y

1.1

1.7

وضمان مجهول

البيع في الباقي ؟
فان قلنا: لا يبطـــل الا ان
المسترى اختار فسسخ البيع
فيه فهل المسترى ان يرجع
يثمن ذلك القدر على الضامن ؟
فيه وجهان:

۲۰٦ وقال أبو حنيفة رحمه الله : يصح ضمان هسدا . وقال أبو جعفر الطحاوى في المختصر: ومن ضمن لرجل عهدة في دار ابتاعها فأن أبا حنيفة قال : ضمانه باطل ، وقال : ضمان المهدة عندى أنه ضسمان الصحيفة

۲.۷ (احدهما) يرجع عليه لانه ثبت له بسبب الاستحقاق

.٢ وقال أبو يوسف ومحمد : الضمان في ذلك جائز وهسو ضمان الدرك في الدار المبيعة ، فان استحقت كان لمبتاعها ان يرجع بثمنها على بائعها

( والثانى ) لا يرجع عليه لانه لم يضمن الا لمن ما استحق ، وانما بطل البيع فيه لانه لا يفرق

۲۰۱ قال محمـــد نجيب الطيعى ابن الشيخ ابراهيـــم بن عبد الرحمن بن احمــد بن بخيت غفر الله له ولآبائه: وضـــمان المهدة في كلام الطحاوى هــو ضمان الصحيفة يعنى ضـمان الصك وهو غير مضـمون على البائع حتى يصح الضمان به

الصفقة ويفسخه المسسسترى ٢٠٧ وأن وجد بالمبيع عيبا فرده فهل له أن يطالب الضسسامن بالشمن أ

البائع حتى بصح الضمان به البائع حتى بصح الضمان به المهدة واستحق جميع المبيع على المضمون له ، وقد دفيع المبيع الثمن الى البائع فالمشيدي بالخيار ان شياء طالب البائع الضمن ، وان شياء طالب به الضامن

قال اصحابنا : ان قال الضامن ضمنت لك درك ما يلحقك فى المبيع أو ضمنت لك درك المبيع لكل عيب تجيد فيه ، فهل له أن يرجع بالثمن على الضامن أذا وجد به عيبا ؟ أو بالارش أن حدث عنده عيب آخر ؟ فيه وجهان :

الصامن ۲۰۳ وان خرج بعضه مستحقا بطل البيع فيما خرج منه مستحقا وكان للمشمسترى أن يطالب الضامن بثمن القدر الذى خرج منه مستحقا ، وهل يبطسل

(احدهما) يرجع عليه بالثمن الأن الثمن رجع اليه بمعنى قارن العقد بتفريط من البائع فرجع به على الضامن كما لو استحق المبيع (والثاني) لا يرجع به عليه ،

بل يرجع به على البائع وهـو قول المزنى وابى العبــاس ابن سريج ، لانه زال ملكه عن المبيع بغير الاستحقاق فلم يرجع بالثمن على الضامن كما لو كان

۲.۸

المبيع شقصاً فاخله الشهدة فبان ( فرع ) فان ضمن العهدة فبان ان البيع كان باطلا بفسسير الاستحفاق فهل للمشترى ان يرجع بالثمن على الضامن ؟ فيه وجهان :

۲۰۸ ( احدهما ) يرجع به عليه ، لأنه رجع اليه الثمن لمنى قارن عقد البيع فصار كما لو استحق ٢٠٧ ( والثاني ) لا يرجع عليه به لانه يمكنه أن يمسك المين الميعة الا أن يسترجع ما دفع من الثمن فلم يرجع به على الضامن

( قرع ) قال المستعودى : لو اشترى رجل شيئاً بثمن وسلمه وضمن رجل البائع نقصسان الوزن أو رداءة الثمن فخرج الثمن ناقصاً أو رديئاً أو معيباً فله أن يطالب الضامن بما نقص من التمسن وله أن يرد الردىء والمعيب على المسترى ويطالب الضامن بالثمن

( فرع ) في مدهب أبي حنيفة :
فال الامام على بن محمسد
الاسسيجاني في شرح مختصر
الطحاوى : ولو أن المسترى
بني في الدار ثم استحقها رجل
بالبينة ونقض عليه بنسساءه
فللمسترى أن يرجع على البائع
بالثمن وبقيمة بنائه مبنيا اذا

٢٠٩ ( فرع) في مسائل تتعلق بضمان الدرك من الروضة

الضمان أن يقول للمتسترى ضسسمنت لك عهسدته أو دركه أو خلاصك منه ولو قال له : ضمنت لك خلاص المبيع لم يصح لانه لا يستقل بتخليصه اذا استحق

۲۰۹ ( الثانية ) يشترط أن يكون قدر الثمن معلوما للضامن وأن لم يكن قدر الثمان في المرابحة معلوما

٢٠٩ ( الثالثة ) يجوز ضمان المسلم فيه للمسلم اليه لو خرج راس المال مستحقا بعد تسليم المسلم فيه مستحقا لأن المسلم فيه في اللمة

۲.۹ (الرابعة) اذا ظبر الاستحقاق فالمسترى يطالب من شاء من البائع والضامن ، ولا فسرق في الاستحقاق بين أن يخسرج مستحقا أو كان شسقصا ثبت ميه شفعة ببيع سابق فاخذه الشفيع بذلك البيع

۲۰۹ اما اذا حدث فى يد البائع بعد العقد فغى التتمة أنه لا يطالب الضامن بالثمن وجها واحدا ، لانه لم يكن سبب رد التمسس مفرونا بالعقد

۲۱۰ (فرع) ولو تلف المبيع قبل القبض بعد قبض الثمن وانفسح العقد هل يطالب الضلامان بالثمن ؟

۲۱۰ ان قلنا: ينفسخ من اصله فهو
 كظهور الفساد بغير الاستحقاق
 وان قلنا مسن حينسه فكالرد

بالعيب

١٠١٠ زوان قلنا : لا يصبح ففي مطالبته بالثمن طُر نَقان :

(أحدهما) أنه كما لو بان فساد 31. العقد بشرط ونحوه .

(والثاني) القطع بتوجيه المطالبة - T 1 •: لاستناد الفساد الى الاستحقاق هذا كله أذا كانت صيفة الضمان كما ذكرنا في المسألة الأولى

( الخامسة ) اشترى ارضيا وبنى فيها أو غرس ثم خرجت مستحقة فقطع المستحق البناء والفراس ، فهــل يجب أرش النقص على البائع وهو ما بين ٢١١ قيمته قائما ومقلوعا لا وجهان ٢١٠ ( الأصح ) المنصوص وجوبه ، فعلى هذا لو ضمنه ضامن نظر أن كان قبل ظهور الاستحقاق او بعده وقبل القلع لم يصح ، وان کان بعدهما صح ان کان ۲۱۱ قدره معلوما

> ٢١١ الصفة الثانية: اللزوم ، والديون الثابتة ضربان:

٢١١ ( أحدهما ) : مالا يصلي الي اللزوم بحال ، وهـو نجـوم الكتابة ، فلا يصح ضمانها على الصحيح .

۲۱۱ ( الضرب الثاني ) ماله مصمير الى اللزوم ، فان كان لازماً في ٢١٢ حال الضامن صح ضمائه سواء كان يستقر أم لا كالمر قسل الدحول الدحول

المائل وان لم يكن لازما حال الضمان ٢١٢ فهو نوعان

٢١١. ( أحدهما ) الأصل في وضميع الازوم ، كالثمن في مدة الخيار، وفي ضمانه وجهان (أصحهما) الصحة

٢١١ قال في التتمة: هذا الخلاف اذا كان الخيار للمشتري اولهما . أما إذا كان للبائع فقط فيصح قطما ، لأن الدين لازم في حسق من عليه

٢١١ . وأشار الامام إلى أن تصمحيح الضمان مفرع على أن الخيار لا يمنع نقل الملك في التميين الى البائع

( النوع الثاني ) ما الأصل في وضعه الجواز كالجمل في الجمالة وفيه وجهان كما سييق في الرهن به

٢١١ الصفة الثالثة : العلم وفيه صور:

(احداها) ضمان المجهول فيه طريقان كضمان ما لم يجب \_ فان صححناه \_ فشرطه بأن بمكن الاحاطة به بأن بقـول: أنا ضامن ثمن ما بعته فسلانا وهو جاهل به ، لأن ممرفته متيسرة

إما اذا قال: ضمنت لك شيئا مما لك على فلان فباطل قطعا ( فرع) لو اغتابه فقـــال: اغتبتك فاجماني في حل ففعل وهو لا يدري ما اغتيابه به فوجهان

117

( احدهما ) تبرأ لأنه اسقاط محض ، كمن قطع عضيوا

من عبد ثم عفا سيده هـــن القصاص وهو لا يعلم عـــين القطوع فانه يصح

۲۱۳ (والثاني) لا ، لأن القصود رضاه ، ولا يمكن الرضا بالمجهول ، ويخالف القصاص فاله مبنى على التفليب والسراية بخلاف اسقاط المظالم

۲۱۳ (الصورة الثانية) صلحت ال كان الروش الجنايات صحيح ان كان دراهم أو دنائي ، وفي ضلمان ابل الدية لا اذا لم نجوز ضمان المجهول لا وجهان ويقلل المنابذ الدائة المنابذ الدائة المنابذ الدائة المنابذ الدائة المنابذ الدائة الد

۲۱۳ (الصورة الثالثة) اذا منعنا ضمان المجهول فقال: ضمنت ممالك على فلان من درهم الى عشرة فوجهان وقيل: قولان ۲۱۳ فعلى همالا يلزمه عشرة على الاصح ، وقيل: ثمانية

٢ (قلت ) الأصح تسسيعة
 وسنوضحه في الاقرار ان شاء
 الله

۲۱۳ ( فرع ) وان قال : ضمنت لك ما بين درهم وعشرة فان عرف ان دينه لا ينقص عن عشرة ، صحح وكان ضامنا لثمانية والا ففى صحته في الثمانية القولان أو الوجهان

۲۱۳ (قرع) يصح ضمان الزكاة عمن هي عليه على الصحيح وقيل: لا ، لأنها حق الله تعالى ككفالة بدن الشاهد

٢١٤ ( فرع ) يجوز ضمان المناقع

الثابتة في الذمة كالأموال ( فصل ) وتجوز كفالة البدن على المنصوص في الكتب ، وفي الدعاوى والبينات : أن كفالة البدن ضعيفة

البدن ضعيفة ٢١٤ روى أبو اسحاق السبيعي عن حارثة بن مضرب قال : صليت مع عبد الله بن مسعود الفداة فلم سلم قام رجل فحمد الله وأثنى عليه وقال: ( أما بعد ) فوالله لقد بت البارجة وما في نفسي على أحد احنة واني كنت استطرقت رجلا من بني حنيفة وكان امرني أن أتيسه بفلس ، فأنتهيت الى مسجد بني حنيفة مسجد عبد الله بن النواحة ، فسمعت مؤذنهم يشهد أن لا اله الا الله وأن مسيلمة رسول الله، فكذبت سمى وكففت فرسي حتى سمعت أهل المسجد قد تواطأوا على ذلك فقال عبد الله ابن مسعود : على بعيد الله بن النواحة فحضر واعترف فقال عبد الله : أين ماكنت تقول من القرآن قال: كنت اتقيكم به ، فقال له : تب فابي فامسر به فأحرج الى السوق فجز راسه ثم شاور اصحاب محمد عَيْكَابُهُ فى بقية القوم فقال عدى بن حاتم : ثؤلول كفر قلل اطلع

وقال جـــرير بن عبد الله والأشعث بن قيس : « استتهم فان تابوا كفلهم عثارهم ،

راسه فأحسمه

117

117

117

717

717

فاستتابهم فتابوا ، وكفلهـــم عشائر هم ٌ

وان کان علیه حد \_ فان کان 116 لله تعالى ــ لم تصح الكفيالة ، لأن الكفالة للاستيثاق ، وحق الله تمسسالي مبنى على الدرء والاسقاط، فلم بحز الاستيثاق بمن عليه

وان كان قصاصاً أو حد قذف 118 ففيه وحهان:

(احدهما) لاتصلح ، لأنه لا تصح الكفالة بما عليه فلم تصح الكفالة به كمن عليه حد الله تمالي

( والثاني ) تصح لأنه حق لآدمي ٢١٦ 718 فجازت الكفالة ببدن من عليه كالدين

حدیث ایی اسحاق اخر حیه 418 أبو داود من طريق حارثة بن مضرب العبدى الكوفى وهو ثقة من الثانية

٢١٥. وترجع قصة ابن النواحة هذا الى أيام النبي عَيْنَ حين أرسله مسيلمة مع آخير هو ثمامة ابن اثال فقال لهما رسول الله ٢١٧ على : « تشهدان انى رسول الله ؟ قالا : تشهد أن مسيلمة رسول الله ٤ فقال رسول الله عَلَيْتُهُ آمنت بالله ورسوله ، ولو كنت قاتلا رسلا لقتلتكما ، قال عبد الله فمضت السيئة ان الرسل لا تقتل »

> الرجال بن عنفوة الفقيه الخوان وقد كان على مقـــدمة حيش

مسيلمة ، وقد هاجمهم خالد وقتل الخائن وعجل الله به الى النار

كانوا يقولون عصبية جاهلية : كذاب ربيعة خير من صــادق مضر

عدى بن حاتم الطائي أبــوه مضرب المثل في الكرم وكان ممن ثبت على الاسلام في بني طيء جرير بن عبد الله البجلي لم يختلف النسابون أن بجيلة أمهم وهي بحيلة بنت صعب وقد أسلم قبل وفاة النبي على بأربعين ومأ

قال عمر رضى الله عنه: « ما مدح من هجی قومه » روى له عن رسول الله عرفي مائة حديث اتفقا منها على ثمانية وانفرد البخاري بحديث ومسلم بستة

قال ابن قتيبة : قدم جرير على النبي عليه سنة عشر من الهجرة في شهر رمضان ، فبالعه وأسلم.

وكان عمر يقول: جرير بوسف هذه الأمة لحسنه وكان طبو للا يصل الى سنام البعير ، وكانت نعله ذراعا ويخضب لحيته بزعفران الليل ويفسسلها اذا أصبح

وكان لخثم بيت في الجاهلية يقال له: ذو الخلصة والكسية اليمانية فقال لى رسيول الله طل انت مریحی من ذی

ابن على تزوج أبنته وقد نزل في الأشبعث بن قيس، « أن الذين يشترون بعهد الله وايمانهم ثمنا قليلا » الآية لأنه خاصم رجلا فی بئر

رقم الصفحة

117

419

119

119

119

27.

24.

( اما أحكام الفصييل ) فان المنصوص للشافعي في اكشسر كتبه أن الكفالة بالبدن تصبح

وقال في الدعوى والبينات : كفالة الوجه عنسدى ضعيف واختلف اصحابنا فيه 6 فمنهم من قال : تصح الكفالة بالبدن قولا واحداً ، وقوله في الدغوي والبينات ضعيف يربسك في القياس ، وهو قوى في الأثر

وذهب الزنى وأبو اسحاق الى ان المسألة على قولين : ( أحدهما ) لا يصبح لأن الكفالة بعين فلم تصح كالكفالة بالزوجة

وبدن الشياهد ( والقول الثاني ) أن الكفالة

بالبدن صحيحه ، وهو قسول شريح والشمسعبي ومالك وأبي حنيفة والليث وعبيد الله بن الحسن واحمد رضى الله عنهم وهو الصحيح لقوله تعسالي « فخذ أحدثاً مكانه أنا نراك من المحسنين »

فاذا قلنا: لا تصح الكفالة بالبدن فلا تفريع عليه ، واذا قلنا: تصح ، تصح ببدن كل من يلزمه الحضور الي مجلس الحكم بدين ، لأنه لازم فصحت الكفالة بها ببدن من عليه كالدين

الخلصة والكعباة اليمانية ، فنفرت اليه في مائة وخمسين فارســـاً من أحلمس فكسرناه وقتلنا من وجدنا لمنده فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولاحمس

۲۱۸ ومن مستطرفاته أن وكيلله اشترى له فرسا بثلاثمــائة درهم ، فرآها لجرير فتخيسل أنها تساوى أربعمائة درهسم باربعمائة درهم ؟ قال : نعـــم ثم تحيل أنها تسلساوي خمسمائة درهم فقسسال : اتنيمها بخمسمائة درهم ؟ قال: نعم ثم تخيل أنها تسماوى ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشتراها شمانمائة درهم

٢١٨ - أما الأشعث بن قليس فقد كان ارتد في اليمن فأرسل اليسه ابو بكر رضى الله عنه الجنود فاسروه فأحضروه بين يديسه فأسلم ، وقال : استتبقني لحربك وزوجنى اختك فاطلقه ابو بكر وزوجه أخته وهي أم محمد بن الأشعث ، وشــهد الأشعث اليرموك بالشمام ثم القادسية بالعسسراق والمدائن وجلولا وتهاوند وسكن الكوفة وشهد صفين مع على رضى الله

وشهد الأشعث الحكمين بدومة الجندل وكان عثمان استعمله على آذربيجان وكان الحسين

YIA

17.7

777

777

777

777

777

الضمين

كالرهن

( فرع ) وأما الكفالة ببدن مـن	۲۲.
علیه جلد ، فان کان لله تعالی	
كحد الزنا وحد شرب الخمر	
وما أشبههما لم يصح لمعنيين	
(أحدهما) أنه لما لم تصيح	۲۲.
را عصی از ما	11.
الكفالة بما عليه من ألحق لم	
تصح الكفالة ببدن من عليه	-
( والثاني ) لا ، لأن الكفالة وثيقة	44.
وحدود الله لا يستوثق منها لأنها	
تسقط بالشبهات ؛ وان كان	
الحد للآدمى كحد القييذف	
والقصاص فهل تصح الكفالة	
ببدن من عليه ؟ فيه وجهـان	
( فرع ) وان تكفل ببدن مكاتب	177
السيدة لأجل مال الكتابة لم	
يصح ، لأن الحق الذي عليه	
غير لازم له فلم تصح الكفالة	
<del>-</del>	
( فرع ) اذا قال رجل لرجل :	441
( فرع ) اذا قال رجل لرجل : تكفل يفلان لفلان ففعا كانت	441
ر فرع) آذا قال رجل لرجل: تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لانه ما الذم ما الث	441
تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر	771
تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمر ، لأن المتكفل	771
تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر	771
تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمر ، لأن المتكفل فعل ذلك باختياره ، والامـــر	771
تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمر ، لأن المتكفل فعل ذلك باختياره ، والامسر بذلك حث على المعروف	
تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمر ، لأن المتكفل فعل ذلك باختياره ، والامــر بذلك حث على المعروف ( فصـل ) وان كان عليـه دين	771
تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمر ، لأن المتكفل فعل ذلك باختياره ، والأمسر بذلك حث على المعروف ( فصل ) وان كان عليه دين مجهول ، ففيه وجهان : قال	
تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمر ، لأن المتكفل فعل ذلك باختياره ، والامسر بذلك حث على المعروف ( فصل ) وان كان عليه دين مجهول ، ففيه وجهان : قال المارة الكفية الكفية المارة الكفية المارة الكفية	771
تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمر ، لأن المتكفل فعل ذلك باختياره ، والامسر بذلك حث على المعروف ( فصل ) وان كان عليه دين مجهول ، ففيه وجهان : قال المارة الكفية الكفية المارة الكفية المارة الكفية	771
تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمر ، لأن المتكفل فعل ذلك باختياره ، والأمسر بذلك حث على المعروف ( فصل ) وان كان عليه دين مجهول ، ففيه وجهان : قال أبو العباس : لا تصح الكفسالة ببدنه لأنه قد يموت المكفول به	771
تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمر ، لأن المتكفل فعل ذلك باختياره ، والامر بذلك حث على المعروف ( فصل ) وان كان عليه دين مجهول ، ففيه وجهان : قال أبو العباس : لا تصح الكفال به ببدنه لأنه قد يموت المكفول به فيلزمه الدين ، فاذا كان مجهولا	771
تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمر ، لأن المتكفل فعل ذلك باختياره ، والامسر بذلك حث على المعروف ( فصل ) وان كان عليه دين مجهول ، ففيه وجهان : قال أبو العباس : لا تصح الكفال به ببدنه لانه قد يموت المكفول به فيلزمه الدين ، فاذا كان مجهولا لم تكن المطالبة	771
تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمر ، لأن المتكفل فعل ذلك باختياره ، والامر بذلك حث على المعروف ( فصل ) وان كان عليه دين مجهول ، ففيه وجهان : قال أبو العباس : لا تصح الكفال به ببدنه لأنه قد يموت المكفول به فيلزمه الدين ، فاذا كان مجهولا لم تكن المطالبة	771
تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمر ، لأن المتكفل فعل ذلك باختياره ، والامسر بذلك حث على المعروف ( فصل ) وان كان عليه دين مجهول ، ففيه وجهان : قال أبو العباس : لا تصح الكفال به ببدنه لانه قد يموت المكفول به فيلزمه الدين ، فاذا كان مجهولا لم تكن المطالبة	771
تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمر ، لأن المتكفل فعل ذلك باختياره ، والامر بذلك حث على المعروف ( فصل ) وان كان عليه دين مجهول ، ففيه وجهان : قال أبو العباس : لا تصح الكفال به أبيدنه لأنه قد يموت المكفول به فيلزمه الدين ، فاذا كان مجهولا لم تكن المطالبة أم تكن المطالبة ( والثاني ) أنه تصح ، وهرو	771
تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمر ، لأن المتكفل فعل ذلك باختياره ، والامر بذلك حث على المعروف ( فصل ) وان كان عليه دين مجهول ، ففيه وجهان : قال ابو العباس : لا تصح الكفال به ببدنه لأنه قد يموت المكفول به فيلزمه الدين ، فاذا كان مجهولا لم تكن المطالبة الم تكن المطالبة ( والثاني ) انه تصح ، وهر الملخوب ، لأن الكفالة بالسدن لا تعلق لها بالدين	771
تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمر ، لأن المتكفل فعل ذلك باختياره ، والامر بذلك حث على المعروف ( فصل ) وان كان عليه دين مجهول ، ففيه وجهان : قال أبو العباس : لا تصح الكفال به أبيدنه لأنه قد يموت المكفول به فيلزمه الدين ، فاذا كان مجهولا لم تكن المطالبة أم تكن المطالبة ( والثاني ) أنه تصح ، وهرو	771

لرجل له عليه دين فمات المكفول به بطلت الكفالة ، ولم يلزم

( الأحكام ) اذا تكفل ببدن رجل

الكفيل ما كان على المكفول به من الدين وبه قال أبو حنيفة ٢٢٢ وقال مالك وأبو العباس ابن سريج: يلزم الكفيل ما كان على المكفول به من الدين المكفول له ، لأن الكفالة وثيقة بالحق ، فاذا تعذر الحق من جهة من

دليلنا: أنه تكفل ببدئه لا بدينه فلم يلزمه ما عليه من الدين كما الوغاب

عليه المدين استوفى من الوثيقة

۲۲۲ ( فرع ) وان تكفل ببدن رجل وشرط أنه متى لم يحضر فعليه الحق الذي عليه أو قال: على كذا وكذا لم تصح الكفالة ، ولم يجب عليه المال المضمون به

دليلنا: أن هذا حظر فلم يجز تعليق الضمان عليه كما لو قال: ان جاء المطر فأنا ضـــامن ببدنه

وقال أبو حنيفة: يفسد الشرط وتصح الكفالة

دليلنا: أنه عقد لا يجوز فيــه شرط الخيار ، فاذا شرط فيه الخيار أفسده كالصرف

ولو أقر رحل فقال: أنما تكفلت لك ببدن فلان على أن لى الخيار ففيه قولان

( أحدهما ) يقبل اقسراره في 777

الجميع فيحكم ببطلان الكفالة ، كما لو قال له على الف درهم الا خمسمالة

۲۲۲ ( والثاني ) يقبل اقسراره في الكفالة كولا يقسل في انه كان

بشرط الخيار ، لأنه وصـل القراره بما يستقط فلم يصـح

( فصل ) وتجوز الكفالة حالاً ومؤجلاً كما يجوز ضمان الدين حالاً ومؤجلاً ، وهل يجهوز الى أجل معلوم لا فيه وجهان :

۲۲۳ (أحدهما) يجوز لأنه تبرع من غير عوض فجاز في المجهول كاناحة الطهام

۲۲۳ (والثانى) لا يجوز لانه اثبات حق فى الذمة لآدمى فلم يجيز الى أجل مجهول كالبيسيع ، ويخالف الاباحة فانه لو أباحيه أحد الطعامين جاز ، ولو تكفل ببدن أحد الرجلين لم يجز

۲۲۳ (الاحكام) اذا تكفل ببدن رجل ـ نظرت فان شرط احضاره حالا ـ لزمه احضاره في الحال، كما لو تكفل ببدنه واطلق اقتضى ذلك احضاره في الحال كما قلنا فيمن باع بثمن واطلق فان ذلك

يقتضى الحلول وان تكفل ببدنه الى أجل معلوم صحت الكفالة، ولا يلزمه احضاره قبل ذلك ، كما أذا ضمن الدين الى اجبل

وان تكفل ببدنه الى أجل مجهول فهل يصح ؟ فيه وجهان :

۲۲۳ (أحدهما) يصح كما تصيح

المارية الى أجل مجهول (والثانى) لا يصح وهو الصحيح لانه أثبات حق فى الذمة لآدمى فلم يصح الى أجل مجهول كضمان المال ( فصل ) وتجوز الكفالة به

ليسلم في مكان معين ، وتجوز مطلقا فان اطلق وجب التسليم في موضع العقد كما تجوز حالا ومؤجلا

۲۲ ( فصل ) ولا تصح الكفيالة بالبدن من غير اذن الكفول به ، لانه اذا تكفل به من غير اذب لم يقدر على تسليمه ، ومن اصحابنا من قال : تصح كمنا تصح الكفالة بالدين من غير اذن من عليه الدين

۲۲۵ وان تکفل رجل بیدن رجل بغیر اذن المکفول به فهل یصبح ؟ فیه وجهان:

۲۲۰ قال عامة اصحابنا : لا يصح 
لأن المقصود بالكفالة بالبدن 
احضار المكفول به عند المطالبة ، 
فاذا كان بغير اذئه لم يلزمد 
الحضور معه فلا تغيد الكفالة 
شيئا

۲۲۰ وقال أبو العباس بن سريج : تصح الكفالة بالبدن من غير أذن المكفول به كما يصح الضمان عليه بالدين من غير أذنه ٢٢٥ ( قصل ) وأن تكفل بعضو منه

ففيه ثلاثة أوجه: ( احدها ) أنه يصبح لأن في

( احدها ) آنه يصبح لا سليمه تسليم جميعه

( فصل ) وان أحضر الكفول به 777 ٢٢٥ ( والثاني ) لا يجوز لأن افسراد المضو بالمقد لا يصح وتسريته الى الباقى لا تمكن لأنه لا سراية الذى شرط فيه التسليم وان حضر المكفول بنفسه وسلم له فيطلت 277

277

777

( والثالث ) أن كان العضيو 440 لا يبقى البيدن دونه كالرأس والقلب حاز لأنه لا يمكن تسليمه الا بتسليم البدن

وان كان عضوا يبقى البدن دونه كاليد والرجل لم يصح لأنه قد يقطع فيبرأ مع بقائه

( الأحكام ) اذا تكفل بعضــو رجل کیده او رجله او راســه ۲۲۷ أو بجزء مشاع منه كنصفه أو ثلثه أو ربعه فثلاثة أوجه :

٢٢٦ ( أحدها ) يصنح لأنه لا يمكنن تسليم نصفه أو تلثه الا بتسليم ٢٢٧ جميع البدن ولا يسلم اليسد والرحل ألا على هيئتها عنسد ٢٢٨ الكفالة وذلك لا يمكن الا بتسليم جميعه

( والثاني ) وهو قول أبي الطيب 777 انه لا يصبح لأن مالا يسرى اذا خص به عضو أو جزء مشاع ۲۲۸ لم يصبح كالبيم منه

( والثالث ) ان تكفل بما لا يبقى الا به كالراس والقلب والكبــد والنصف والثلث فانه يصيح لأنه لا يمكن تسليم ذلك الله بتسليم جميع البدن

وان تكفل بما يبقى البدن دونه كاليد والرجل لم يصــح لانــه قد يقطع منه ويبقى البدن ولا فائدة في تسلمه وحده

قبل المحل او في غير الموضيع

نفسه برىء الكفيل كمسا سرآ الضامن اذا أدى المضمون عنيه الدين

فان مضى زمان الامكان ولم يفعل حبس الكفيل الى ان يحضره فان أبرأه المكفول له من الكفالة برىء كما يبرا الضامن اذا أبرأه المضيمون له

( الأحكام ) اذا تكفل بـــدن ليحضره الى أجسل فأحضره الكفيل قبل الأجل \_ فان قبل المكفول له \_ برىء الكفيل

وذكر القاضي أبو الطيب أنه بشهد على امتناعه رجلين

( فرع ) اذا تكفل ببدن رجـل ثم ارتد المكفول به ولحق بدار الحرب أو حبس بحق ازم الكفيل احضاره فيخرج الى دار الحرب لاحضاره

( فرع ) اذا غاب المكفول به \_ نظرت فان كانت غيبته الى موضع معلوم \_ فعلى الكفيل أن بحضره ، فاذا مضت مدة يمكنه فيها الذهاب اليسسه والمجيء به ، ولم يأت به حيسه الحاكم ، هذا قولنا ، وقال ابن شبرمة : يحبس في الحال، لأن حقه قد توجه عليه

( فرع ) اذا تكفل ببدن رجل ثم حاء رجيل الى المكفول له

الاحكام رقم الصفحة الأخرى المكفول به على أن تبرىء فلانا ٢٢٩ ( فرع ) أذا تكفل رجل لرجل ببدن رجل فقال المكفولله: مالي قبل المكف ول به حق ، قال أبو العباس: ففيه وجهان: ٢٢٩ ( أحدهما ) يبرأ المكفول به مما عليه ، وتبطل الكفالة ، لأن قوله لا حق لى قبله نفى في سياق نكره فاقتضى العموم ۲۲۹ ( والثاني ) يرجع اليه ، فان قال : اردت به لا شيء لي عليه بطلت الكفالة ، وبرىء المكفول فكفالة الثاني لا تبرىء الأول ۲۲۹ وان قال: اردت به الاحق لي عليه من عاربة أو وديعة وصدقه الكفيل والكفول به قبل قـوله بعقد فرد على أحدهما برىء ٢٢٩ ( فصل ) وأن تكفل بيدن رجل فمات المكفول به برىء الكفيل وقال أبو العباس: بازمه ما على المكفول به من الدين لأنه وثيقة

۲۲۹ ( فصل ) وان تكفل ببدن رجل فمات المكفول به برىء الكفيل ١ وقال أبو العباس: يلزمه ما على المكفول به من الدين لأنه وثيقة (أحدهما) وهو قلول المزنى ٢٢٩ ( فصل) وان تكفل بعين نظرت

فان كان أمانة كالوديعة لم يصح لانه اذا لم يجب ضمانها على من هي عنده ، فلأن لا يجب على من بضمن عنه أولى ۲۳۰ (الأحكام) اذا تكفل رجل ببدن

رجل فأبرأ المكفول له الكفيل ثم رآه ملازما له فقال له: خل عنه وأنا على ما كنت عليه من الكفالة أو على مثل ما كنت عليه قال أبو العباس: صحب كفالته وقال: تكفلت لك بدن فلان الكفيل ففيه وجهان

٢٢٨ : قال أبو العباس : أصح كفالة الثاني ويبرأ الأول ، لأن الثاني قد حول الكفالة الى بفسه فبرىء الأول كما لو كان له حق فاحتال

به علی آخر ٢٢٨ وقال الشبيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب : تصلح الكفالة الثانية ، ولا يسمراً الأول لأن الكفالة والضمان لا يحول الحق

من كفالته ( فرع ) وان تكفل رُجِل لرجاين من حقه ولم يبرأ من حق الآخر حتى برد عليه

۲۲۸ وان تکفل رجلان لوجل بسدن رجل فاحضره احدهما الي المكفول له برىء الذي احضره ، وهل ببرا الكفيل الآخر ؟ فيه وجهان:

والشيخ ابي استحاق هنا في

الهذب أنه يبرأ كما أو ضيمن رجلان لرجل دینا علی رجـــل فأداه أحدهما فان الآخر سرا ( والثاني ) وهو قول أني العباس والشيخ أبي حامد والقساضي ابى الطيب وابن الصباغ انه لا يسرأ الآخر ، لأن الحق باد لم يسقط والكفيلان وثيقتان فلا تنفك احدى الوثيقتين بانفكاك

777

244

222

74.

وان تكفل رجل ببدن رجـــل 777 ورابع بالثالث فيصح الجميم فان مات الكفيل الاول برىء جميع الكفلاء ، وأن مات الثاني برىء الثالث والرابع ، وأن مات ألثالث برىء الرابع ولم يبرا الأو لو ن

> .٣٣. وأن مات الرابع بطلت كفالتــه وحده وحكم البراءة حكم الموت دليلنا أن الحضور سقط عن المكفول به فبرىء الكفيل كما لو برىء من الدين

( فرع ) اذا ضمن الرجل في 271 مرض موته عن غيره ديناً فان ذلك معتبر من ثلث ماله لأنه تبرع

(اذا ثبت هذا) فاذا ضمن رجل في مرض موته عن غير تسيعين درهما باذنه ومات الضامن وخلف تسمين درهما لا غسير ومات المضمون عنه ولا بملك غير خمسة وأربعين درهميا فان طالب المضمون له بحقه من تركة . الضامن وقع في هذه المسألة دور ، والعمل فيه أن يقول : يذهب بالضمان من التسمين شيء

( مسألة ) اذا ادعى رجل على رجل حاضر أثه ابتاع منه هـو ورجل غائب سيارة بألف دىنار على كل واحد منهما خمسمائة وقيضاها وكل واحتد منهما ضامن عن صاحبه ، فان أقسر الحاضر بدلك لزمه أن يدفهم

الى المدعى الفآ فاذا قدم الفائب فادعى عليه البائع \_ فان أنكره \_ حلف له أبضاً ولا كلام ، وإن أقر بما ادعاه عليهما لزم القــــادم الخمسمائة التي أقسر أنسه اشتری هو بها

فاذا أقام المدعى بينة على الحاضر بأنهما اشتربا منه السيبيارة بألف وقبضاها وضمن كل واحد منهما عن صاحبه الخمسمائة فللمدعى أن بطالب الحساضر بجميع الألف ، لأن البينة قد شهدت عليه بذلك

وهل للحاضر أن يرجع بنصفها 777 على الفائب أذا قدم ؟ نقل المزنى أنه يرجع بالنصف على الفائب ومنهم من تأول نقل المـــزنى أربع تأويلات:

( أحدها ) يحتمل أن يكسون الحاضر صدق المدعى فيما ادعى غير أن المدعى قال : وأنا أقيسم البيئة أبضاً فأقامها ، فيرجم ههنا ، لأنه ليس فيه تكذب البينة

( الثاني ) أن يكون الحاضر لم يقر ولم ينكر ، بل سكت فأقام المدعى عليه البينة

(الثالث) أن يكون الحــاضر أنكر شراء نفسه ولم يعسرض لشراء شريكه فقامت عليه البينة (الرابع) أن يكون الحاضر أنكر شراءه وشراء شربكه وضمانها الا أن الحاضر لما قامت البينة

277

370

وأخذ من المدعى الألف ظلما ثبت على الفائب خمسمائة بالبينة ، وقد اخد المدعى من الحــاضر خمسمائة ظلما فيكون للحاضر أن يأخذ ما ثبت المسدعي على الفائب 448

ومن أصحابنا من وافق المزنى وقال : يرجع الحساضر على

الفائب بخمسمائة وان انكير الشراء والضمان ؛ لأنه يقول: كان عندى اشكال في ذلك وقيد كشبفت هذه البينة هذا الأشكال وقال الشيخ أبو حامـــد في التعليق: ينظر في الحاضر فان

أن قال: من يبيع منك شهيئا ولا يستحق علينا شيئا ثم قامت البينة بدلك فانه لا يرجع على صاحبه بشيء لأنه قد كدب البينة بما شهدت ، وان هـ ذا

تقدم منه تكذيب البينة مثل

فان قدم الفائب واعتر ف بصدق المدعى وقال: لا يرجع عليه بشيء لأنه نقر له يما لا تدعيب

المدعى ظالم ، قبل له :

( فصل ) وأن ضمن عنه دينا ٢٣١ ( الأحكام ) أذا ضمن رجل عن 377 ثم اختلفا فقال الضامن : ضمنت وأنا صبى وقال المضمون له: ضمنت وأنت بالغ ، فالقول قول الضامن لأن الأصل عدم البلوغ

وان ضمن عن رجل شيئا وادى المال ثم ادعى انه ضمن بأذنه المضمون عنه الاذن لم يرجسع

عليه ، لأن الأصل عدم الاذن ٢٣٤ فان طلب الكفيل يمين المكفول له على ذلك ففيه وحهان : ٢٣٤ ( أحدهما ) يطف ، لأن ما بدعيه

الكفيل ممكن قحلف عليه الخصم (والثاني) لا يحلف ٤ لأن اقراره

بالكفالة يقتضى وجوب الحق ، وما يدعيه مكذب اقبراره فلم بحلف الخصير

وان ادعى الضـــامن أنه قضى الحق عن المضمون عنه وأقر المضمون له ، وانكر المضمون

عنه ففيه وجهان :

( احدهما ) أن القول قــول 377 المضمون عنه ، لأن الضـــامن يدعى القضاء ليرجع فلم يقبل قوله ؛ والمضمون له يشمسهد

على فعل نفسه أنه قبض فلم تقبل شهادته فسقط قولهما وحلف المضمون عنه

٢٣٤ (والثاني) أن القول قيول الضامن لأن قبض المضمون له يثبت بالاقرار مرة والبينسية أخرى

رجل دينا ثم اختلفا فقـــال الضامن : ضمنت وانا صبى وقال المضمون له: بل ضمنت وأنت بالغ ، فإن أقام الضمون له بينة أنه ضمن وهو بالغ حكم بصحة الضمان ، وان لم تكن بينة فالقول قول الضامن لأن

الأصل عدم البلوغ ( فرع ) وأن أدعى أن المضمون

747

777

777

777

له ابراه عن الضمان وانكسر المضمون له السراءة ، فأحضر الضامن شاهدين احدهمسسا المضمون عنه ، فان لم يأمسره بالضمان قبلت شسهادته وأن امره لم يقبل شهادته

۲۳٥ ( فرع ) وان ادعى على رجل انه ضمن له دينا على غائب معين وانكر الضامن واحضر المضمون له بينة تشهد بالضمان فان بين قدر المال المضمون له وشهدت معه البينة بدلك حكم بها

۲۳۵ وان ادعى الضمان بمال معلوم والمضمون مجهول وشهدت له البينة بذلك فهل تسمع بينته؟ فيه وجهان

۲۳۵ (احدهما) لا تسمع هذه البينة ولا يحكم له على الضامن بشيء لان الذي عليه الحق اذا كان محهولا لم شبت حقه

۲۳۵ (والثانی) يحكم له على الضامن لان البينة قد قامت عليه بذلك ٢٣٥ (فرع) اذا ضمن الرجل لفيره دينا وقضاه ، وادعى الضامن على المضمون منه باذنه وقضى باذنه فليرجع عليه ، وانكسسر المضمون عنه الاذن

٢٣٦ فان اقــام الضــامن بينة حكم له بالرجــوع على المضمون عنه ، وان لم يقـم بينه فالقول قول المضمون عنه مع يمينه

٢٣٧ ( فرع ) فان قال : تكفلت لك ٢٣٧

ببدن فلان مؤجلا وقال المكفول له : تكفلت به معجلا ، وأقام كل واحد منهما شاهدا واحدا بما قال ففيه قولان :

٢٣٦ (احدهما) لا يلزمه الا مؤجلا لانه لم نقر بغيره

(والثانى) يحلف كل واحسد منهما مع شاهده ويتعارضان ويسقطان ويبقى الضمان معجلا (فرع) اذا ادعى الكفيل أن الكفول به برىء من الحق وأن الكفالة قد سقطت وأنكر ذلك الكفول له ولم تكن بينة ، فالقول قول المكفول مع يمينه ، لأن الأصل بقاء الحق لانه لا يبرأ بيمين غيره

٢٣٦ فرع في مذاهب العلماء في أحكام تؤخذ مما مضي

علمنا مما مضى من مدهبنا من احكام ما هى :

منها انه لا يصح الضمان بشرط براءة المضمون الأصلى فاذا قال شخص : ضمنت الدين الذى على فلان بشرط براءة المضمون الأصلى أو اذا قال : ضحنت الدين الذى على فلان بشرط براءة ذمته فائه لا يصح ، لأن عقد الكفالة يقتضى شفل ذمة الدين والضامن معا

ومنها: أن لصاحب الدين أو وارثه مطالبة الضامن والمضمون معا أو مطالبة أحدهما بــكل الدين أو ببعضه

ومنها: أن براءة المدين الأصلى

479

تستلزم براءة الضامن ، فاذا برىء الضامن بان أدى الدين أو أبرأه صاحب الدين أو غــير

ذلك فان ذمته تبرأ بذلك أما براءة الكفيل بغير دفع الدين

فانها لا تستلزم براءة الأصيل ومنها : أن الدين الوجل يحل 247 بموت المدين أو موت الضامن ، فاذا مات المدين الأصـــلى فلصاحب الدين أخذ دينه من تركته قبل حلول الأجل

ومنها: أن الكفيل أذا عقد 777 صلحاً مع صاحب الدين بأن يأخذ أقل من الدين فلا حق له أن يأخذ اكثر مما صالح عليه ومنها: أن الحوالة بالله ين كأدائه **۲**٣٨ فاذا أحال الضامن صياحب الدين بدينه على آخر ك فان كان الضامن مأذونا بالضامان مين

والرجوع عليه والافلا ٢٣٨ ﴿ وَأَمَا مُذَهِبُ الْحَنَائِلَةِ ﴾ فقد مضى تفصيل مدهبه وبالحملة : فاذا قال شخص لآخر : أضمن عن فلان أو اكفل عنه كان الضمان والكفالة لازمين لنفس الذي ضمن أو كفل ، أما الآمر فانه لا يلزم بشيء منها غير ذلك .

المدين كان له حق مطالبتيه

أما الحنفية فان الأحكام العامة التي تناولت الكفالة فكما يلي: يتعلق بالكفالة أحكام كثيرة:

أمر المدين ، فاذا كفل شــخص آخر بدون امره كان متبرعا ،

فلیس له ان یرجع علیه بمـــ اداه من الدين ٢٣٨ أما أذا كفل المدين بأمره فأنه يرجع عليه بشرطين النهار ( الشرط الأول ) أن ينص على أن الحـــــق الذي يضمنه فيه يكون ملزما به كان يقول له: اضمن لفلان مائية

على س**داده** ٢٣٩ فهذه الصيفة تجعل للضامن الحق في الرجيوع على الدين ىلاخلاف

جنيه على أن ما تضمنه يكون

( الشرط الثاني ) أن لا يكون الآمر صبيا محجورا عليه او رقیقا فان آمره صبی بأن یضمنه فليس له حق الرجوع في ماله ومنها: أنه اذا كان للضامن 749

الدين فان ذمة المدين الاصلى تبرأ ، ولا يكون لصاحب الدين حق عنده ، بل ينتقل الحـق للكفيل الذي دفع ، وقد يبرا الضامن ولا يبرأ الاصيل

٢٤٠ واذا أبرأ صاحب الدين المدين فلم يقبل منه هذه المنة فان ذمة المدين لا تبرأ لانه يشترط قبوله ابراء صاحب الدين

٢٤٠ ومنها: أن الضيامن بالمال اذا ضمن بألف ثم صالح صاحب الدين على خمسمائة فانه يرجع بخمسمائة لا بالالف التي ضمنها منها: أن الكفالة تصلّح بدون ٢٤١ ومنها: أنه ليس للضامن الحق

في مطالبة المدين الأصلي قبسل أن يدفع عنه الدين الذي ضمنه **۲**۳۸

247

277

٢٤٢ ومنها: أن الدين المؤجل يحل بموت المدين أو بموت الضامن فاذا مات الضامن وأخد صاحب الدين حقه من ورثته فليس له الحق في مطالبة المدين الا عند

حلول أجل الدين

٢٤٢ ومنها : أنه اذا صالح الكفيسل صاحب الدين على نفسه بأن كان دينه انما فرض بأن يأخذ خمسمائة وبترك الباقي ، فان الصلح بنفذ بالنسبة للأصيل والوكيل في ثلاثة أحوال:

( الحالة الأولى ) أن يشترط 787 الكفيل براءتهما معا

( الحالة الثانية ) أن يشترط 737 براءة الأصيل ويسكت عن نفسه

( الجالة الثالثة ) أن بسكت ولم 787 337 شترط شيئا ، اما اذا اشترط براءة نفسه فقط فان ذلك يكون فسيحا للكفالة

ومنها: أن المدين أذا دفع الدين ٢٤٤ 717 للكفيل قبل أن يدفعه الكفيل الصاحب الدين ، فان ذلك يحتمل ثلاثة أمور:

> ٣٤٣ ( الأمر الأول ) أن يدفعه تعجيلا لقضاء الدين كأن يقسول له: خـــــ ما على من الدين الذي ضمنتنى فيه قبل أن تؤديه ، وفي هذه الحالة يصبح ذلك الدين ملكا للضامن ، فليس للمدين ان سنترده ثانيا منه ، ولو لم سلمه لصاحبه

فيه ، لأنه لا يملك الدين الا بعد ٢٤٣ (الأمر الثاني) أن يدفعه له على وجه الرسالة ، كأن يقول له : خد دین فلان الذی ضـمنتنی فيه وادفعه له ، فان الدين ىكون أمانة في يده وللمدين أن سيترده منه ثانيا قبل أن بدفعه لصاحبه على التحقيق

٢٤٣ ( الأمر الثالث ) أن يدفعه له بدون أن يذكر أنه على وجسه الرسالة أو على وجه تعجيــل قضاء الدين ، وفي هذه الحالة يحمل على وجه القصاء

٣٤٣ ومنها: أن الكفالة في الضرائب وتحوها جائزة سيواء كانت عادلة أو ظالمة ، فيجوز للشخص ان يضمن غيره في عوائد الأملاك المقررة سنويا وفى الخراج المقرر كذلك ونحو ذلك وهذآ ارجح الو حهين

ومنها أن الخبر المبنى على غلبة ظن الشخص واجتهاده لا يكون ضمانا ملزما للمخبر به .

مثلا: اذا قال شخص لآخر: اسلك هذه الطريق فانها أمسن فسلكها فلقيه لص سلبه ماله فان المخبر الذي قال له: انها امن لا يضمن لأن عبارته مبنية على ما يظنه

٢٤٤ نعم اذا كان هذا القول بأن قال له: اسلك هـنه الطريق فان كان مخسوفا ونهب مالك فأنا ضامن ففعل ونهب ماله ، فقد اختلف فيه فقال بعضهم: انه عضمن ما فقده و المال وبعضهم

قال: لا يضمن ، لانه بشيترط

750

وليس أن سدد دين غيره بقصد الاضرار به مطالبة عليه مطلقا ۲٤٥ ومثل ذلك ما اذا اشترى دين شخص ليغيظه بالمطالبة ويشهر به لعداوة بينها، فان ذلك الشراء لا يصبح ، وعلى رب الدين أن يرد الثمن الذي باع به الدين للمشترى ، فان ضاع منه ـ فان كان من الأشههاء المثلية - فعليه رد مثله

٢٤٥ وان كان من الأشياء التي لها قيمة \_ فان مات قبل أن يرد الثمن أو غاب عن البلد ــ فليس للذي اشتري منها الذين أن يطالب المدين ، بل الذي يتولى مطالبته الحاكم ليأخذ منه الملغ وبدفعه للمثبتري

٥ ٢٤٠ ولكن لا يجب على البائع أن يرد ثمن الدين الذي قبضه الا اذا علم أن غرض المسترى هو الاضرار بالمدين والتشهير به . أما أذا لم يعلم بذلك فأن البيع ينفذ ، ولا يجب عليه رد الثمن وفي هذه الحالة لا يكــــون للمشترى الحق في أن يتولى مطالبة المدين بل يبيسع الدين لغيره ، وبعضهم يقول : يفسيح الدين مطلقا علم أو لم يعلم

٢٤٦ ومنها : أنه أذا أدعى شخص أن له ديناً على غائب فقال آخر: إنا . ضـــامن لذلك الدين ثم حضر الفائب وانكر الدين ولم يثبت

الدين ببيئة ونحسوها فان الضمان سيقط

الصحة الضمان أن يك ون المضمون معلوما 4 وأمن الطريق مجهول فكيف يصح الضمان ؟ . ومنها: أنه أذا قال زيد لعمرو ضمنت لك خالدا بما يقضى به عليك القــاضى ثم غاب خالد المضمون فادعى عمراو المضمون له على زيد الضامن أن له كذا على خالد المضمون الفـــائب وبرهن على ذلك فانه لا يقسل

٥ ٢٤ أما المالكية فقيسالوا: تتعلق بالكفالة أحكام كثيرة:

٧٤٥ منها: أنه يصح الضَّمان بدون

عنه ، فأما اذا كان لشخص دين على آخر فضمن الدين ثالث بدون اذن من عليه الدين وهو المضمون عنه ، فاذا كان لتحص دين على آخر فضمن الدين ثالث بدون اذن المدين صح الضمان ولزم ، وبعضهم يقول: لا يصح الضمان بدون إذن المادين 4 والا فلا يلزمه الدفع وكذا يصح لشخص أن يؤدي

دین آخر بدون اذبه ویجیر

صاحب الدين على قبوله بشرط

اذن من عليه الدين وهو المضمون

أن يكون الفـــرض من ذلك الشفقة والرفق بالمدين ٢٤٥ أما أذا كان الفرض إسداد دينه ليشهر بمطالبته عند الرجوع

عليه أو يؤديه بمداينتيه أناه لعداوة بينهما فانه لا يصيح

· فلان على في مدة شهرين مثلا ،

بحيث اذا مات أو أفلس فيهما

٢٤٦ فاذا أقر الفائب بالدين وكان كنت ملزماً بدينه ، فلزمه وذمة الضامن تبرأ بعد انقضهاء موسرة فان الضمان يلزم أما اذا الثبهرين كان معسرا فان الضمان يسقط وتبرأ ذمة ألمدين الأصلي ومن لاختمال اله تواطأ مع المدعى على ٢٤٦ ذلك تعلم أنه يجوز الضمان أكل مال الضامن ائل مال الضامن ۲٤٦ ومنها: أنه يلزم مسسن براءه مؤقتا بمدة معينة ومنها: أنه لا يجوز لصاحب المضمون براءة الضامن ، ولا 737 الدين أن بطالب الضامن الا في يلزم من براءة الضامن براءة أربعة أحوال مثلاً : اذا ضمن شخص دينا ٢٤٦ الحالة الأولى: أن يكون المضمون 117 الأصلى مفلسا في ذمة آخر فتنسازل صاحب الحالة الثانية: أن بكون موسرا الدين عن دينه ، كأن وهيــه 737 ولكنه مماطل معروف باللدد في للمدون أو أبرأه منه أو أحاله على دين ثابت لازم فان ذمــة الخصومة والشدة فيها الحالة الثالثة: أن يكون المدين الضامن تبرأ 717 الأصلى غائباً ، وليس له مال ٢٤٦ ومثل ذلك ما اذا مات المدين يمكن سداد الدين منه ، أما عن مال ، وصاحب الدين وارثه اذا كان له مال يستطيع صاحب فان ذمته تبرأ وذمة الضامن الدين أن بأخذ منييه بدون تبعا ، بخلاف ما اذا مات المدين صعوبة ولا مشقة فليس له في مفلساً فإن ذمة الضامن لا تبرأ , هذه الحالة مطالبة الضامن الحالة الرابعة: أن شـــترط 787 ٢٤٦ : أما أذا يرىء الضيامن فأن صاحب الدين أن يأخذ دينه المضمون قد لا يبرأ فالأول كما من أيهما جاء 6 فان له في هذه اذا دفع الضامن الدين فان ذمة الحالة أن يطالب ، ومثل ذلك . كل منهما تبرأ من الدين فلا يكون أن يشترط مطالبة الضامن في لصاحبه حق قبلهما حالة معينة كعسر المضمون والثاني: كما اذا وهب صاحب 787 أو موته أو نحو ذلك الدين للضامن الااذا قبض الدين ومنها: أن الدين يصح في ثلاثة قبل أن يحصل لصاحب الدين 717 مانع يمنع من الهبة أحو ال: الحالة الأولى: موت الضامن ٢٤٦ وكذلك اذا كان الضمان مؤقتا 437 اذا ترك مالا يكفى لسلداد كل ىمدة كان مقول: ضـــمان دين

الدين أو بعضيه ، فاذا ترك

كل الدين كان لصاحب الدين

137

789

189

789

789 -

789

الخيار من تركة الضيامن أو أن يتبع المضمون الأصلى فاذا أخذ دينه من تركة الضامن 787 . فليسى لورثته مطالبة المصمون الا بعد حلول أجل الذبن ، ولو كان المضمون حاضراً أو موسراً، الأن الدين في هذه الحالة بعجل بالنسبة للضامن فقط يسيب موته موسرا

فاذا مات الضامن معسراً فلا حق **4.5.**A لصاحب الدين في الطالبة الاعند حلول الأحل ، واذا ترك بعض الدين كان له الحق في أخذه ويصبر بالبعض الآخر الى حلول الأحل ٢٤٧ الحالة الثانيـــة : أن تقلس

الضامن وفي هذه الحالة يكون . صاحب الدين مخيراً بين أن يدخل مع الدائنين في تصفية مال الضامن ويأخذ الحصة التي يستحقها معهم ، وليس للضامن أن يطالب بها الا بعد حلول الأحل

٢٤٧ الحالة الثالثة : أن لموت المدين موسرا وفي هذه الحالة لصناحب الدين أن يأخذ دينة مسن تركة الميت ولو لم يحل اجل الدين أم\_\_\_ا أذا مات مفسرا فليس الصاحب الدين أن يطالب الضامن الا بعد حلول الأجل ،

الأنه لا يلزم من حلول الدين على

الأصيل حلوله على الضامن ومنها أن الضامن اذا دفع الدين يرجع به على المضمون بعد أن

بثبت أنه دفعه ببينة أو اقرار من صاحب الدين بأن استلم دينه أو نحيو ذلك ، فاذا لم يثبت ذلك فليس له الحسق في الرجوع على المضمون عقد التامن واعتباره عقد كفالة وحكم الشرع في هذه العقود

والفرق بين التأمين وبين كفالة المعاش الحكومي لمن يبلغ سين التقاعد

بداية صناعة عقود التأمين الذي كان سسمى بالسيكورتاه قام على أيدى اليهود في أوربا وأمرسكا ثم انتقل الى الشرق مع اجتياح 419 جيوش الفرب ونظمه وقوائينه وأعرافه بفسادها نظمنا وتعاليم

وقد توهم بعض المشتقلين بالفقه ليلهم الى كل مستحدث عصرى أن التأمين محمول على أصــل الاباحة وهو بالنسبة للأفراد : « انضمام الى اتفاق تعاوني نظم تنظيما دقيقا بين عدد كبير من الناس يتعرضون جميعا للحطر « وان ما يدف ع الى شركات التأمين من أقساط فمركزها ووضعها بالنسبة اليه مركيز المال الذي يوضع تحت وصايتها وولايتها »

وأن المعاوضة في عقد التأمين « انما هي بين القسط الذي يدفعه المؤمن له والأمان الذي يحصل عليه بمقتضى العقد » « وأن المستأمن بحصل على هذا

789

437

الموض بمجرد عقد التأمين دون توقف على وقوع الخطر »

ويفرق بعضهم في تسسويغه في معلم في تسسويغه في تسسويغه في تسسويغه وان الأقساط هي مال المضاربة وأن الشركة لا تملكها بل تتجر فيها والربح بينها وبين المؤمن له ٢٥١ وقالوا: ان نظهه رية التأمين ليست الا تعاوناً منظماً تنظيما دقيقا بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد ، ٢٥١ معرضين جميعاً لخطر واحد ، ٢٥١ الى بعضهم تعاون الجميع في مواجهته بتضحية قليلة ببذلها كل منهم يتلافون بها اخطهاراً حسيمة واضراراً حسيمة

ثم يقولون: ان المفهوم الماثـل في أذهان علماء القانون لنظـام التأمين أنه نظام تعاوني يؤدى الى تفتيت اجزاء المخــاطر والمصائب وتوزيعها على مجموع المستأمنين عن طريق التعويض الذي يدفع للمصاب من المـال المجموع من حصيلة اقساطهم، بدلا من بقـاء الضرر على عاتق المصاب وحده

۲۵۱ ولكن الذين يصفون التسامين بالصيغ التى سقناها يقولون: ان التأمين باعتباره فكرة ونظاما غير منظور الى الوسائل العملية لتحقيق الفكرة وتطبيق النظام يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وتدل عليه او تدعو اليه ادلتها الحزئية

۲۰۱ ولو كان التأمين عقد معسونة ورفق لما جاز لهم أن يأكلوا اكثر ما دفعه اذا انقطع عن سسداد الاقساط لمرض أو عجز أو عمد 101 التصرفات عن الأصوليين ثلاثة أقسام:

۲۰۱ عرفان وواسطة ، فالطيرفان أحدهما معاوضة فيتجنب فيها الجهالة والغرر ، لا ما دعت الضرورة اليه

۲۰۱ واصحابنا الذین یرفضون عقد التأمین ینکرون آن یکون هـذا العقد مقصودا به التعاون وبذل الاحسان بل آنه عمل تجاری مقصود به الربح والکسب فهو عقد معاوضة ولیس عقد تبرع باتفاق فقهاء القانون الوضـعی وعلماء الشر بعة

۲۵۲ وليس بين المتعاملين مع الشركات على التعاون او اتفاق على التعاون أو بذل الاحسان ولا ذكر لهذا في العقود المبرمة بين الشركات وبين آحاد المتعاملين

## ۲۰۲ الضمان الاجتـــماعي والتامين التعاوني

۲۵۲ وما يقال في الشركات التأمينية وعقودها لا يقال بالضرورة في الضمان الاجتـــماعي بوزارة

رقم الصفحة

101

101

404

707

الشئون الاجتماعية لمنح العمال عند العجز أو الشيخوخة أو المرض أرزاقا تجرى عليهم مقابل نسبة محتملة تقتطع من رواتبهم ، وهذه أمول لا يقصد منها الربح أو الكسب التجارى وقد تتبرع الحكومة بالفسرق

منها الربح او الكسب التجارى وقد تتبرع الحكومة بالفــرق حين عجز ما يجمع من العاملين عن الوفاء بأعباء النفقــــات والارزاق والرواتب التي التزمت بها .

۲۵۲ فترى المجمع الفقهى برابطــة العالم الاسلام

۲۵۲ صدور الفتوى في دوراته المنعقدة في ١٠ شعبان سنة ١٣٩٨ بمكة الكرمة بمقر رابطة المسسالم الاسلامي

تقرير اللجنة المكلفة بأعداد قرار المجلس حول التأمين التعاوني

بناء على قرار مجلس المجمسع المتخذ بجلسة الاربعاء ١٤ من شسسمان سنة ١٣٩٨ المتضمن تكليف كل مسن المتضماب الفضيلة الشسيخ عبد العزيز بن باز والشسيخ محمد محمود الصواف والشيخ محمد بن عبد الله السسياغة قرار المجمع حسول التأمين بشتى انواعه واشكاله الماري والماري المتحمد المتحمد

( أولا ) : عقد التأمين التجارى من عقود المعاوضات الماليــة الاجتماعية المستملة على الغرر الفاحش ، لأن المســـتأمن لا يستطيع أن يعرف وقت العقد

مقدار ما يعطى أو يأخذ فقد يدفع قسطا أو قسطين ثم تقع الكارثة فيستحق ما الترم به المؤمن ، وقد لا تقع فيسدفع الأقساط ولا يأخذ شيئا

( الثانى ) : عقد التأمين ضرب من ضروب القامرة لما فيه مسن المخاطرة في معاوضات مالية ومن الفرم بلا جناية او تسبب فيها ومن الفنم بلا مقابل أو مقابل غير مكافىء

( الثالث ) : عقب التأمين الشمل على الربا الفضيل والنساء ، لانها اذا دفعت له أو لورثته أكثر مما دفعه فهو ربا الفضل (الرابع) : عقد التأمين التجاري

من الرهان المحرم ، لأن كسلا منهما فيه جهالة وغرر ومقامرة، ولم يبح الشرع من الرهان الا ما فيه نصرة للاسلام

۲۵۱ (الخامس): عقد التامين التجاري فيه اخذ مال الغير بلا مقابل في عقود الماوضات التجارية يحسر لدخوله في عموم النهي في قبوله تعالى: «يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالناطل الا أن تكون تجارة عن تراض

منكم » ۲۵۵ (السادس): في عقد التامين التجارى الالزام بما لا يالزم شرعا ، فان المؤمن لم يحدث الخطر منه، ولم يتسبب في حدوثه

وانما كان منه مجرد التعاقد على ضمان الخطر على تقدير وقوعه مقابل مبلغ يدفعيه المستأمن له ، والمؤمن لم يبذل عملا للمستأمن فكان حراما

والجواب عما اسمتدل به 770 المبيحون للتامين جميعه او نعضبه :

(١) الاستدلال بالاستصلاح 400 غير صحيح فان المصالح في الشريمة الأسلامية تلاثة اقسام: ٢٥٦ قسبم شهد الشرع باعتباره فهو 100

> ححة 100

وقسم سكت الشرع عنه فلم يشهد له بالفاء ولا اعتبار وهذا محل اجتهاد المحتهدين والقسم الثالث ما شهد الشرع بالفائه وعقود التامين التجاري فيها جهالة وغرر وقمار وربا 107 فكانت مما شهد الشرع بالفائه

(ب) الإباحة الأصلية لا تصلح دليلا هنا ، لأن عقود التامين التجـــارى قامت الأدلة على ٢٥٦ مناقضتها لأدلة الكتاب والسنة والممل بالاباحة الأسسلية مشروط بعدم المنافي

( ج ) الضرورات تبيــــــ 107 المحظورات لا يسمح الاستدلال به هنا ، فإن ما أياحه من طرق كسب الطيبات أكثر أضبعافا مضاعفة مما حرمه عليهم فليس Y0Y هنساك ضرورة مفتبرة شرعا تلجىء الى ما حرمته الشريمة

ه ۲۵۵ (د) لا يصح الاستدلال بالمرف

فان العرف ليس مسين أدلة تشريع الأحكام ، وانما يبنى عليه فى تطبيق الأحكام وفهـــم المراد من الفاظ النصوص ومن عبارات الناس

(ه) الاستدلال بأن عقيود التأمين من عقود المضاربة او في معناها غير صحيح ، فان رأس المال في المضاربة لم يخرج عن ملك صاحبه

( و ) قياس عقدود التأمين على ولاء الموالاة عند من يقول به غير صحيح ، فانه قياس مع الفارق ، ومن الفروق بينهما أن عقود التأمين هدفها الربح المادى المشوب بالفرر والقمار وفاحش الجهالة ، بخلاف عقد ولاء الموالاة .

(ز) قياس عقد التأمين التجاري على الوعد الملزم عند من يقول به لا يصح ، لأنه قيساس مع الفار ق

(ح) قياس عقمود التامين التجاري على ضمان المجهول ، وضمان ما لم يجب قياس غير صحيح ، لأنه قياس مع الفارق (ط) قياس عقبود التأمن التجاري على ضمان خط\_\_\_\_ الطريق لا يصح فانه قياس مع الفار ق

(ي) قياس عقود التـــامن التجارى على نظام التقاعد غير صحيح فانه قياس مع الفارق أنضاً ؟ لأن ما يعطى من التقاعد YOY

YOX

حق التزم به ولى الأمر باعتباره مسئولا عن رعيته ، وراعى فى صرفه ما قام به الموظف مسن خدمة الأمة ووضع له نظاما يراعى فيه مصلحة اقرب الناس الموظف ، ونظر الى مظنة الحاجة بهم فليس نظام التقاعد من باب المعاوضة الماليسة بين اللولة وموظفيها وعلى هسذا لا شبه بينسة وبين التأمين الذي هو من عقود المعاوضات

۲۵۷ (ك) قياس نظيام التامين التجارى على نظام العياقلة لا يصح فانه قياس مع انفاره ومن الفروق أن الاصيل في تحمل العاقلة لدية الخطأ وشبه العمد ما بينها وبين القاتل خطأ أو شبه العمد من الرحم والقرابة التي تدعو الى النصرة والتواصل والتعاون واسداء المعروف ولو

وعقود التامين تجارية استغلالية تقوم على معاوضات ماليـــة محضة لا تمت إلى عاطفـــة الاحسان وبواعث العــروف بصلة

( ل ) قياس عقود التسامين التجارى على عقود الحراسة غير صحيح لانه قيسساس مع الفارق أيضا ، ومن الفروق أن الأمان ليس محلا للعقد في السالتين ، وأنما محله في تأمين الاقساط ومبلغ التأمين ، وفي

الحراسة الأجرة وعمل الحارس أما الأمان ففاية ونتيجة والا لما استحق الحارس الأجرة عند ضياع المحروس

۲۵۷ (م) قياس التامين على الايداع لا يصح لانه قياس مع الفارق اليضا فان الأجرة في الايداع عوض عن قيام الأمين بحفظ شيء في حورته يحوطه بخلاف التامين ٤ فان ما يدفعه المستأمن لا يقابله عمل من المؤمن ويعود الى المستأمن بمنفعة

انما هو ضمان الأمن والطمانينة وشرط العوض عن الضمان لا يصح ، بل هو مفسد للعقد وان جعل مبلغ التأمين في مقابلة الأقساط كان معاوضة تجارية جعل فيها مبسلغ التأمين أو رهنه فاختلف على عقد الايداع باحد

(ن) قياس التأمين على ما عرف بقضية تجار البر مع الحاكة لا يصح ، والفرق بينها ان المقيس عليه من التامين التعاوني وهو تعاون محض والمقيس تأمين تجاري وهي معاوضات تجارية فلا يصيح القياس

۲۵۸ كما قرر مجلس المجمسع بالاجماع الموافقة على قسرار مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية رقم ١٥ وتاريخ ٤ ـ ٤ ـ ١٣٩٧ هـ من جواز التأمين التعاوني بدلا

409

۲٦.

من التجارى المحسرم للأدلة الآنية:

۲۰۸ الأول: أن التعاون من عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار ، والاشتراك في تحمل المسئولية عند نزول الكوارث

۲۰۸ الثانى : خلو التامين التعاونى من الربا بنوعيه ربا الفضل ، وربا النساء ، فليس عقدود المساهمين ربوية ، ولا يستفلون ما جمع من الأقسسساط في معاملات ربوية

۲۰۸ الثالث: انه لا يضر جهـــل المساهمين في التأمين التماوني بتحديد ما يعود عليه من النفع لانهم متبرعون ، فلا مخاطرة ولا غرر ولا مقامرة بخــلاف التأمين التجاري فانه عقـــد معاوضة مالية تجارية

۲۰۸ الرابع : قيام جماعة مـــن المـــاهمين او من يمثلهــم باستثمار ما جمع من الاقساط لتحقيق الفرض الذي من أجله الشيء هذا التعاون ، ســواء كان القيام بذلك تبرعاً أو مقابل أحر معين

۲۰۹ ورأى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تعاونية مختلطة للأمور الآتية: اولا: الالتزام بالفكر الاقتصادي الاسلامي الذي يترك للأفراد مسئولية القييسام بمختلف المشروعات الاقتصادية ولا يأتي

دور الدولة الا كعنصر مكمل لل عجز الافراد عن القيام به . ٢٥٩ ثانيا: الالتزام بالفكر التعاوني التأميني الذي بمقتضاه يستقل المتعاونون بالمشروع كله مسن حيث تشغيله ومنحيث الجهاز التنفيذي ومسسئولية ادارة المشروع

ثالثا : تدريب الاهسالي على مباشرة التامين التعاوني وايجاد المبادرات الفردية ، والاستفادة من البواعث الشسسخصية ، فلا شك ان مشاركة الاهالي في الادارة يجعلهم اكثر حرصسا ويقظة على تجنب وقوع المخاطر التي يدفعون مجتمعين تكلفة تعويضها

رابعا : ان صحورة الشركة المختلطة لا يجعل التأمين كما لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه ، بل بمشاركة منها معهم فقط لحمايتهم ومساندتهم

۲۰۹ ويسرى المجلس أن يراعى فى وضع المواد التفصيلية للعمل بالتأمين التعاوني على الأسس الآتية:

۲٦. أسس التأمين التعاوني كمـــا وضعها الفقهاء

الأول: ان يكون لمنظمة التأمين التعاوني مركز له فرع في المدن كافــــة ، وان يكــــون بالمنظمة اقسام تتوزع حسب الأخطار المراد تفطيتها

777

777

777

774

٢٦٠ الثاني: أن تكون منظمة التأمين التعاوني على درجة كبرة من المرونة والبعسد عن الاساليب

رقم الصفحة

الثالث : أن يكون للمنظم\_\_\_ة مجلس أعلى يقرر خطط العمل ويقترح ما يلزمها من لوائح وقرارات تكون نافذة اذا اتفقت مم قواعد الشريعة

الرابع: يمثل الحكومة في هذا المجلس من تختاره من الأعضاء ويمثل الساهمين من يختارونه ليكونوا اعضاء في المجلس ليساعد ذلك على اشراف الحكومة عليها

الخامس : إذا تحاوزت المخاطر يستلزم زيادة الأقسام ؛ فتقوم الدولة والمستركون بتحمل هذه

كافة لا تاتي الا حالا كما وردت 17. في الكتاب العزيز

ويؤيد مجلس المجمع الفقهي 17. ما اقترحه محلس هيئة كبار العلماء في قراره المذكور بأن يتولى المواد التفصيلية لهمده الشركة التعاونية جماعة منسن الشيأن

٢٦٠ التوقيعات من الرئيس ونائب والرئيس العام لادارة البحوث العلمية والأفتاء واللاعييوة والارشاد وبقية الأعضاء

٢٦١ مخالفة الدكتور الاسيستاذ مصطفى الزرقا

اني أخالف ما ذهبتم اليه مسن اعتبار التأمين الذي السميتموه تجاربا بمختلف أنواعه وصوره حراما وميسسزتم بينه وبين

ما اسميتموه تعاونيا ٢٦١ ثم ساق الدكتور الزرقا راسه وأدلته من الكتاب والسسسنة وقواعد الشريعة ومقاصلتها العامة والشواهد الفقهيـــة بالقياس السليم عليها ودفيع توهم أنه يدخل في نطاق القمار أو الرهان المحرمين ودفع شبهة انه ریا

وأشار الدكتسبور الزرقا الى كتابه ( عقد الت\_أمين وموقف أ الشريعة الإسلامية منه)

ثم بين لهم في هذه الجلسية أن التمييز بين تعاوني وتجاري الاستداله.

وتدرج فضيلته في بيان التأمين

البدائي ثم التأمين الذي ينتظم الألوف من الناس ثم قيام جهاز اداری به بحتاج الی ربح ليستمر في أداء مهمته مين التنفيذ والاشراف

وبين كيف بحسب القسيط وكيف يضيف أن هذه الدورة الأولى لهذا المجمع الفقهي الذي لم يجتمع فيه الانصف اعضائه والباقون تخلفوا أو اعتبدروا عن العضوية لظروفهم الخاصة ٢٦٣ - ثم بين أنه أذا أريد أتخاذ قرار خطير كهذا وفي موضع اختلفت

فيه آراء علماء العصر يجب أن

470

يكون في دورة يجتمع فيهسا اعضاء المجمع كلهم أو الا قليلا منهم

۲۱۳ ثم ناشد الحكومات والسلطات السسسئولة أن تفرض رقابة شهد التأمين شهركات التأمين لمنع الاستفلال والاحتهام لحاجات الناس الضرورية وذلك خير من التحريم

٢٦٤ ملخص قرار هيئة كبار العلماء في جواز التامين التعاوني

۲٦٤ وبعد الدراسة والمناقشية وتداول الرأى قسور المجلس جوازه وامكان الاكتفاء به عين التجارى في تحقيق ما تحتاجه الأمة

٢٦٤ الأول: أن التامين التعاوني ٢٦٥ من عقود التبرع يقصد بها أصالة التعاون على تقتيت الأخطار ، والاشتراك في تحمل المسئولية عند نزول الكوارث ٢٦٤ فحماعة التأمين التعاون

۲٦٤ فجماعة التأمين التعــاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحا من أموال غيرهم وانما يقصدون توزيع الاخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر

٢٦٤ الثانى : خلو التأمين التعاونى من الربا بنوعيه ، ربا الفصل وربا النسيئة فليس عقدود المساهمين ربوية

۲۹۲ الثالث: انه لا يضر جهسسل المساهمين في التامين التعساوني بتحديد ما يعود عليهم مسسن النفع ، لانهسم متبرعون ، فلا

مخاطرة ولا غرر ولا مقامرة بخلاف التأمين التجارئ ، فانه عقد معاوضة مالية تجارية الرابع: قيام جماعة مسن المساهمين أو من يمثله باستثمار ما جمع من الاقساط لتحقيق الفرض الذي من اجله الشيء هذا التعاون سواء كان تبرعا أو باحر

ورأى المجلس ان يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تعاونية مختلطة للأمور الآتية: أولا: الالتزام بالفكر الاقتصادى الاسلامى الذى يترك للافسراد مسلم الذى القيام بمختلف الشروعات الاقتصادية به

ثانیا : الالتزام بالفکر التعاونی التأمینی الذی بمقتضـــاه یستقل المتعاونون بالشروع کله من حیث تشفیله ، ومن حیث الجهاز التنفیدی

۲۹۰ ثالثاً تدریب الاهسالی علی
مباشرة التأمین ، وایجساد
المبادرات الفردیة والاستفادة
من البواعث الشسخصیة ،
فلا شك ان مشاركة الاهالی
فی الإدارة تجعلهم اكثر حرسا
ویقظة علی تجنب وقسوع
المخاطر التی یدفعون محتمعین
تكلفة تعویضها

رابعا: ان صــورة الشركة المختلطة لا يجعل التأمين كما لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه بل بمئاركة

777

777

777

منها معهم

هذا وقد نص القرار على أن يتولى وضع المواد التفصيلية

للعمل بالتأمين التعاوني جماعة من الخبراء المختصين ثم يمرض على مجلس هيئة كبار العلماء

الأحكام

لدراسته ومظابقته على قواعد الشم بعة

عقد التأمين على الحياة ٢٦٦ عرفنا من ثنايا ما أثبتناه آنفاً

أن عقد التأمين هو أن يدفهم المستامن للشركة قسطا معينا لمدة مسماة فاذا توفى في هـذه ألمدة فان الشركة تؤدى لورثته

القدر المتفق عليه بين الميت وبين الشركة

ولا شك في بطلان هذا العقد 777 وحرمته لما نأتي

أولا: لأنه عقد قمار في حقيقته 777 ومعناه

ثانيا: لانه تسليم نقود منجمة في نقود أكثر منها مؤجلة ، قد يتحمل عليها وقد تفوت عليه

اليه ولا حاجة يسوغ معها مثل هذا العقد ، ولا تقتضيه مصلحة حتى لو أن حاجة سوغته أو مصلحة اقتضته فاننا نقهول

ثالثا: ليس له ضرورة تلجىء

ادلة الجيزين لعقود التامين : اولا: ان عقد التسامين

عقب تعساون وتصبامن اجتماعي ، اذ الفكرة الأساسية فيه هي التعاون على رأب آثار

الكوارث الذاتية أو الماليـــة بتجزئتها وتوزيعها على جميع المستأمنين تأسسيسنا على أن التعاون على الخير تدعو البه

الشريفة ٢٦٧ ثانيا : ان عقد التأمين يمنيج

الأمان والاطمئنان للسمتأمن على ماله ومستقبل حياته

ثالثا : العقود في الشريعية محدودة محصورة 6 بل يجوز استحداث صور جبديدة مسن العقود كلما دعت الحاجــة 4 والأصل في العقود الاباحة عند أكثر العلماء ما لم ينص على منعها ، أو تكون مخالفة للقواعد الشرعية القطعية . وعقد التأمين: لم برد نص بمنعسبه ، وليس

فيه ما يخالف قواعد الشريعية فضلا عن حاجة الناس اليه فيكون حائزا رابعا: ثم في أحكام الشريعسية 777

والفقهاء واصولهم ما يصلح كونه مستندا قياسيا واضماحا في حوازه من ذلك: ٧٦٧ (١) عقد الوالاة عند أبي حنيفة

يتم بين شخص غير عربي مجهول النسب ، وشخص عسربي ، يقول الأول للثاني: أنت مولاي ترثني اذا مت وتعقل عنى اذا جنیت ، فاذا قبل بصبح ولیا ر ثه اذا مات منغیروارث ویعقل عنه اذا جنى جناية خطأ توجب

وهو معنى (تعقل عنى ) ٢٦٧ قالوا: وعقد الموالاة هذا الذي بحرمته

أحازه الاحناف فيه شــــبه ٢٦٧ قالوا : والتأمين من المسئولية يشبيه عقد الموالاة تماما ، فمالك السيارة أو سائقها مسئول ماليا عا تلحقه السيارة بالفير وشركة النامين تحل محله في تحميل هذه المسئولية كما يحل الولى محل المولى من الارث

(ب) نظام العاقلة في الاسلام: ላፖፖ وهو نظام وردت به السينة **477** الصحيحة وأخذيه أئمة المداهب وخلاصته انه اذا جني احــد جنابة قتل غير عمد فوجيت عليه الدية ، فإن الشريع\_\_\_ة تفرض الدية على أفراد العاقلة الذين يكون بينه وبينهم النصرة وهم الرجال البالفون مين عشيرته ، فتقسط عليهم الدية في ثلاث سنين بحيث لا يصيب أحدا منهم ما هو فوق طاقته ولقد كانت العاقلة تتحمل عنه ላፖለ قبل الاسلام تبرعاً منها فجاء الشرع والزمها لسبيين او غانتين

( الأولى ) تخفيف أثر المصيبة ላቪፕ على الجاني الخطيء

٢٦٨ ( والثانية ) صيانة دماء ضحابا الخطأ من أن تلهب هـدرا ، لأن الجاني المخطىء قد يكون فقرأ فتهدر الدبة

**۲**٦٨ النظام التعاوني أفلا يجوز اقرار مثله بطريق التعــاقد كما في

صورة عقد التامين ؟ بالتأمين من المسئولية المدنية ٢٦٨ وهل المصلحة التي يراها الشرع بالغة من القوة درجــة توجب جعلها الزامية تصبح مفسدة اذا حققها الناس على نطاق واسع بطريق التعاقد والمعاوضة التى يدفع فيها القليل لصيانة الكثم

٢٦٨ ( ج. ) نظام التعاقد:

وهو يقوم على اقتطاع جـــزء من الراتب الشهرى للموظفين وفي سن الشيخوخة بتقاعد ويأخذ راتبا يبلغ اضمعافا مضاعفة عن الذي اقتطع منه شهريا ويستمر حال حياته ثم ينتقل بعد وفاته الى زوحته وأولاده

٢٦٩ فما الفرق بين هذا وبين التأمين على الحياة ، أن كليهما يدفع جزءا ضئيلا دوريا في التقاعد و فوريا في التأمين على الحياة

٢٦٩ (د) قاعدة الوعد الملزم عند المالكية:

٢٦٩ وخلاصتها: أن الشخص أذا وعد غيره هل بلزم قضاء بالوفاء بوغده أم لا ا

٢٦٩ الرأى الراجح في مذهب المالكية ـ مـن بين أربعـة آراء ـ أن الواعد لا يلزم بوعده الا اذا بني الوعد على سبب ، ودخــل الموعود في ذلك السبب فعلا ، كما لو وعده أن يدفع له المهر اليتزوج فتزوج

٢٦٩ أما عند الشافعية والحنفية

والحنابلة فان الوعد لا يكون ملزما بحال قالوا: وبناء على الراجع عند مالك يمكن تخريج عقد التأمين على أسساس أنه التزام من الشركة للمستأمن ولو بلا مقابل على سبيل الوعد بأن تتحمل عنه أضرار الحادث المين ، وتعوض عليه خسائره

٢٦٩ (هـ) ضمان خطر الطريق عند ٢٧٠ ثم ان جماهير الفقراء ومتوسطى الاحناف:

۲۲۹ نص الحنفية في باب الكفالة انه اذا قال شخص الآخر: (اسلك هذا الطريق فهو آمسن ، وان أصابك فيه شيء فانا ضامن) فسلكه وسرق ماله ، وجب على الضامن أن ينفذ ضمانه ، ويدفع بدل المال المسروق

۲۷. وهذا دليل في كلام الاستاذ مصطفى الزرقا يعد نصا في اباحة التامين من الاخطار ٢٧. (و) عقد الاستئجار على

الحراسة:
بالقارنة بينعقد الاستئجار على
الحراسة وعقد التامين يجهد
الاستاذ مصطفى الزرقا بينهما
تشابها كبيرا ، ذلك أن الحارس
وان كان يقوم بعمل ههو الحراسة و الا أن عمله هذا
ليست له أية نتيجة سهوى
تحقيق الأمان من نتائج الأخطار

۲۷۰ ويناقش الشيخ فيصل مولوى
 في صحيفة الأمان فيقول:
 ۲۷۰ اولا \_ إذا سلمنا أن فك\_\_\_\_

التعاون والتضامن الاجتساعي موجودة في نظام التامين التجاري فاننا لا نسلم أنها هي الاساس والفاية من هذا التامين

والفاية من هذا التأمين ٢٧٠ وفي رأينا أن الذي يدفع لانشاء شركات التأمين التحارية أنما هي الأرباح الخيالية من أقصر الطرق

ثم أن جماهير الفقراء ومتوسطى الدخل اندفعوا للتعاقد مع هذه الشركات دون أن تخطر على بالهم فكرة التعاون والتضامن بل أن كل واحد منهم ينطلق من ظروفه الفردية فيرى أنه يدفع القليل لياخذ الكثير عندما يتعرض لحادث

۲۷. ولو كانت فكرة التعسساون والتضسامن الاجتساعى هى الأساس لدى مجموع المؤمنين لا قدموا على انشاء مؤسسة تقوم على التامين التعساونى أو التبادلى حيث لا ربح لاحد على حساب الآخرين

ثانيا: ان التعاون على الخير امر تتشوف اليه الشريعية ولكن الخير لا يكون في الغايات والمقاصد وحيدها ، ولكن في الوسائط المفضية الى الغايات

۲۷۱ والخلاف حول التامين ليس في تماون الناس مع بعضهم لتلافي آثار المصائب والنكبات ، لكنه في هذه الوسائل الودية الى ذلك

رقم الصفحة

وكونها وسائل غير مشروعة ، ومن ذلك التأمين التجـــارى كوسيلة تؤدى الى هــــــده الشبهات وتنتج عنها المنكرات واذا كان هناك أسلوب شرعى يحقق التعاون ويرأب آثار المصائب بتوزيعها على الجماعة وهو ميرا من الشبهات ولكنه غير مطبق لتقصير المسلمين فهل يجوز في هذه الحالة استحداث أسلوب جديد تحوم حسسوله الشبهات وقد تترتب عليه سيئات جديدة والبحث عن ادلة شرعية تبرره ؟

٧٢١ ثم يقول الاستاذ مصطفى الزرقا ان الأصل في العقود الاباحة ما لم يرد نص يمنعها ، أو يتكون ٢٧٢ مخالفة لقواعد الشريعة العامة وعقد التأمين لم يسسرد نص بخصوصه يمنعه وليس فيه ما يخالف قواعد الشريعة فضلا عن حاجة الناس فيكون جائزا ٢٧١ ونحن مسلمون بأن الأصل في العقود الاباحة ، ونسلم بانه لم يرد نص من الشارع بتحريم التامين بعينه ولكنب نناقش مسالتين

> ٢٧١ (الأولى) القول أنه لا تُوحد في عقد التأمين ما بخالف الشريعة ( الثانية ) أن حاجة النساس تقتضى ايجاد حل لمسكلة الحوادث المفاجئة وما يترتب عليها ، سواء كان هذا الحل

بالتأمين أو يفيره ۲۷۲ واذا كان التأمين التجاري هو النظام الشـائع فليس ذلك لحاجة الناس بل لأن انظمــة الجاهلية متواطئة مع شركات التأمين من الرأسيسماليين المحتكرين حيث ابعدت اسلوب الاسلام في علاج هذه القضية ۲۷۲ وقد یکن اعتبار هذا الوضع دليلا على قيام حالة ضرورة تبيح للناس الوقوع في الشبهات او الحرمات بحسب شروط الضرورة الشرعية ولكنه لا بمكن أن يصبح دليلا على اباحة نظام التأمين ابتداء ، لأن حاجة الناس الى اسلوب يخفف عنهم آثار المصائب المفاحئة

عقد الوالاة والتامين

777

777

777

يرى الاستاذ مصطفى الزرقا شبها كبير بين عقد الموالاة \_ عند أبى حنيفة \_ وبين عقد التأمين من المسئولية ففي عقد الوالاة يتحمل الولى المسئولية المالية الناتجة عن خطأ المولى الخ وهنا نقف أمام هذا التصور بالاعتراضات الآتية :

اولا : أن عقد الموالاة مختلف 777 فيه ، وإن أكثر المذاهب برون عدم جوازه الاالاحناف

ثانيا: أن عقد الوالاة كان بمثابة حل استثنائي لشكلة انسان غير عربي في الاسسلام ، ويراد التحاقه بالمجتمع الاسسسلامي وليس له في هذا المجتم عاقلة ،

فكان الحل فيما رآه أبو حنيفة جواز هذا العقدبحيث يتفقهذا الإنسان المسلم مع مسلم آخر في عقد موالاة صيفته أن يقول له ما ذكر آنفا

ان هذه الشروط تجعل عقد الموالاة جاء حلا استثنائيا على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره كما هي القاعدة المشهورة: ما جاء على غير قياس فلا يقاس عليه غيره

۲۷۳ واقول حتى ما جاء مقيسا على غيره فلا يكون هو محل قياس غيره عليه ، وانما القياس يكون على الاصل المقيس عليه ، وليس على الفرغ الذي لا نص فيه واجتمع مع الاصل في علة ، فلا يتخذ هذا الفيرع الذي لا نص فيه اصلا يقاس عليه ،

٢٧٣ ثالثا : نمم انه يوجد بين عقد

المسئولية فروق اسساسية تعتبر أقوى من وجوه التشابه، وهذه الفروق هي :

(1) أن عقد التشابه اسساسه التساسه التساسر بين طرفين متعادلين بينما عقد التأمين من المسئولية عمل تجارى بين طرفين غسير

الموالاة وعقد التأمين مسسسن

متكافئين ۲۷۳ (ب) أن عقد الموالاة بقصد منه انتماء هذا المسلم الغريب الى مجموعة من المجتمع الاسلامى، وأن الواحبات المالية تنتج عن

هذا الانتماء

۲۷۳ ( ج ) في عقد الموالاة يكون تحمل الولى للمستئولية المالية المترتبة على جناية الخطأ أمرا احتماليا كما أن اكتساب الارث أمر احتمالي فينعسدم التعادل بين الطرفين

التعادل بين الطرفين ... ۲۷۶ بناء على هذه المناقشة تقول : ان عقد الموالاة لا يصلح دليلا قياسيا ولا أصلا يبنى عليسه جواز عقد التامين

٢٧٤ نظام العاقلة في الاسسلام ٢٧٤ العاقلة هم اقرباء الانسسان البالغون الذين يكون بينسه وبينهم التناصر عادة ، وهؤلاء يحملون عنه دية الجناية في القتل الخطأ

وهذا النظام يغيد أمرين : ٢٧٤ (الأول) تخفيف أثر المصيبة على الجانى المخطىء

۲۷۱ ( الثانية ) عدم تضييع الدية على أهل المجنى عليه ، ان كان القاتل المخطىء فقيراً في حين الها تجب على الهاقلة ، سواء كان الجانى غنيا أو فقيراً ، فيكون اداؤها في حالة فقيره عنصر ضمان لاولياء المجنى عليه

٢٧٤ - الاستاذ مصطفى الزرقا يقول:

٢٧٤ وهل المستسلحة التي يراها الشارع بالفة من القوة درجة

770

777

140

المقصودة الا مختلطة مع مضرات افسدتها

نظام التقاعد وبرى المجيزون لنظام التأمين على الحياة شبها بينه وبين نظام التقاعد ، بل انهم لا يرون أي فرق بينهما

والفرق بين النظامين ـ كما يزى المجيزون ــ أن المبلغ الذي يمكن قبضه في التقاعد لا يعرف مقداره

قاعدة الوعد اللزم عند مالك وبرى المجيزون لعقد التأمين انه بشبه الوعد الملزم لصاحبه حيث تلتزم الشركة للمستأمن وبلا مقابل أن تتحمل عنه اضرار الحادث المين وتعبوض له خسائره ، فأذا وقع الحادث وجب علينا الوفاء بالوعد بناء على أحد أقوال المذهب المالكي عقد الاستئجار على الحراسة ورى الحيزون شبها كبيرا بين

على الحراسة ونقول: اولا ــ ان عمل الحارس لا يعطى فقط الأمان للشيء المحروس ، بل انه ربما اضطر الى الدخول في معركة دفاعا عسن الشيء المحروس فربما لحقه ضرر فادح او موت

عقد التأمين وعقد الاستتحار

الناس بطريق الثماقد والمعارضة ٢٧٧ ثانيا \_ ولذلك فأن عقيسد الحراسة يقوم على عمل معين بيتما عقد التأمين لا يقوم على ای عمل

توحب حعلها الزامية ، تصبح مفسدة اذا حققها الناس على نطاق واسع بطريق التعساقد والمعاوضة التي يدفع فيهسا القليل لصيانة الكثر ؟

قال الشميخ مولوي في الأمان. 471 مجيبا على هذه التساؤلات

(أولا) أن نظام العاقلة نظام

تعاوني بحت ، وأنه بجوز أقرار مثله بالتعاقد على أن تكسون أيضا تعاونيا ، فاذا صـــار تجاريا فلا يكون مثله ، وأن 477 الاعتماد على نظام العاقلة لاباحة ٢٧٦ التأمين التعاوني صحيح ، لأنهما متشابهان تمامأ ولا يختلفان الا من حيث أن نظام العساقلة الزامى بحكم الشرع ونظهام التأمين التعــاوزني لا يقوم الا بتراض واتفاق فئة من الناس أما قياس التأمين التجارى على نظام العاقلة فهو قياس مع الفارق في كل اركائه في الأصل TVV وفي المقيس وفي المقيس عليه ثم انه اذا كان نظام العاقلة نظاماً شرعيا بلا خلاف فلماذا لا نطبقه ٢٧٧ الزاميا في حدوده الشرعيبة 4 واختيارنا فيما نتعاقد عليه

> الشارع وجعلها الزامية فلا يكن ان تتحول الى مفسدة اذا حققها ويمضى فيقول: ولكن الناس في نظام التأمين التجساري لم ستطيعوا أن يحققوا المصلحة

٢٧٥ (ثانيا) أن المصلحة التي قدرها

رقم الصفح*ة* 

بلا مراء	التامين ليس بعقد تعويض	777
٢٨٠ فقد عرف الحافظ في الفتــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	يقول الدكتور السنهوري في	
الفرر بانه ( كل ما يمكن ان	الوسيط:	
يوجد والا يوجد وكذلك ما لا	فالتأمين على الأشخاص ليس	777
يصح غالباً)	بعقد تعويض بمعنى أنه لا يقصد	
۲۸۰ وعرف الرافعي الفرر بائه	به التعويض عن ضرر ، سواء	
( التردد بين جانبين الأغلب منهما	كان تأمينا على الحياة أو تامينا	
أخو فهما ) أو ( ما الذي ملك	من المرض أو الأصابات ، بل	
بازاء ما بذل )	قد لا يلحق الومن له اى ضرر	. •
۲۸۰ وعرف قليوبي في حاشيته على	في بعض صور التأمين على الحياة	
المحلى على المنهاج: ( إنه ما لا	وقد أرتضت في هذا ما ذهب	447
يوثق بحصول العوض فيه )	اليه الدكتور حسين الحامد من	. '
روع بالمون عوس على الأفات ٢٨٠ والتأمين انما يجمسع الآفات	ان القول بان المعاوضة تتم بين	
الآتية	القسط الذى يدفعه المستامن	
۲۸۰ أولاً - الضمان فيه التـــزام	والأمسان الذي تمنحه شركة	
ما لا يلزم	التأمين	
۲۸۰ ثانیا _ فیه اکل آموال الناس	تفصيل بطلان القول بأن الإمان	779
بالباطل	هو العوض الذي تمنحه شركة	
۲۸۰ ثالثاً _ فیه رهان وقمار او	التامين ويحصل عليه المستامن	
شبه قمار على الأقل	عقد التامين عقد غرر لا عقـــد	479
۲۸۰ رابعا _ فيه غرر وجهالة وبهما	لحقه غرر المحقه عرا	
لا تصلح العقود	وقد أورد القانون المدنى المصرى	449
٢٨١ خامسا _ يخالف قواعد الميراث	هذا المقد في البياب الذي	
والوصية	خصصه لعقود الفرر بمد	•
۲۸۱ سادسا _ یتضمن ربا	المقامرة والرهان والايسسراد	
۲۸۱ سابعاً ـ معظم شروطه فاسدة	المرتب مدى الحياة	
۲۸۱ ثامنا ـ لا توحـــد ضرورة	واذا قدر وجود التزام المؤمن	۲۸.
اقتصادية توجبه	بوقوع الكارثة ، واستحق	
٢٨١ التامين التبادلي البديل مسن	المؤمس له مبلغ التامين ، فان	•
التأمين التجاري	المؤمن له لا يدرى عند العقد	
٢٨١ يقوم هذا التامين على اتفاق	مقدار ما يحصل عليه مـــن	
جماعة على التعاون فيما بينهم	تعويض فى التامين من الأضرار	
لجابهة الخطر الذي يتعرض له	وتعريفات الغرر كلها منطبقـــة	۲۸,
واحد منهم ، فيوزعوا المال	على عقد التامين التجمياري	

الاسلام ترفض فكرة التأمين

على الحياة التي يكسب به\_\_

ضرر نزل بهم ولكن احتياطا

ومحافظة على مستوى معين من

بعض الناس أموالا طائلة لا لرفع ٢٨٥

البذح والترف اللازم لدرء الخطر وعلاجه على ٤ - وان من مــزابا التأمين عدد رءوسهم ۲۸۳ ويقول المدكتور الحمال رحمه الاسلامي أنه يضممن حاجات الله في كتابه ( التـــامين بين الناس في شيخوختهم وبضمهن الشريمة والقانون) حاجاتهم اذا عجزوا عن العمل أن الخطر البارز في التامين والانتاج لأي سبب من الأسباب 787 التبادلي هو أن المؤمن له تتمثل ه ـ وان من مزايا التـ أمين 3AY فيه مصلحة الجهاز التبادلي الاسلامي أنه يشمل ضيمان نفسه ، ولذلك يبذل قصارى حاجات الأولاد والميال بمد جهده لنجاح هذا الجهاز وفاة معيلهم ، وهو يضمنها ويلخص الشيخ فيصل مولوى بدون أن يدفع المميل أي قسط 277 فيذهب الى ما ذهب اليـــه ثائياً: نصوص خالدة 3 1.7 الاستاذ يوسف كمال في رسالته ١ \_ فالزكاة وهي \_ أحد أركان 3 1.7 ( أضواء على الاقتصـــاد الاسلام الخمسة \_ انما شرعت الاسلامي) لتأمين حاجات الفقراء ، وبين أولا : مزايا التأمين الاسلامي : 717 الله تعالى مصارفها فجعلها تشمل اذآ: ١ - ان الجهة التي ترعي قضية 717 ــ الفقراء والمساكين بفض النظر التأمين والأمان في الاسلام أنما 3 \ \ \ \ هي بيت مال المسلمين ، بيت عن سبب فقرهم \_ تحرير الأرقاء ومساعدة المال ينظم التكافل فيأخذ من 377 المنقطمين الأغنياء ليعطى الفقراء \_ مساعدة الفارمين الذبن ٢ \_ وأن من أهم الفوارق بين 377 787 تكاثرت عليهم الديون التأمين الاسلامي الذي برعاه ـ وفي سبيل الله باطلاق وبفير 240 بيت المال وبين التأمين التجارى تحديد وأن أكثر العلماء قسد الذي تقوم به الشركات التجارية جعلوا هذا خاصاً بالقتـــال ٣ ـ وأن من أهم الفوارق أيضا 717 ونفقاته أن التأمين الاسلامي بهدف \_كل ذلك بالإضافة الى نفقات 110 الى رفع الضرر لا الى تحقيق الموظفين العاملين لجبالة الزكاة الأرباح والمكاسب . ان مبادىء

وتوزيعها ، والمؤلفة قلوبهم مما

۲ ـ وحتى تظهر بوضــوح

مسئولية بيت مال المسلمين عن

كل فرد من أفسرادهم نذكست

لا يدخل في موضوع التأمين

قصة الأعرابية التي جاءت الى عمر بن الخطاب وهو يقيل في ظل شجرة وهي لا تعرفه فقالت له:

انى امرأة مسكينة ولى بنون وان امير المؤمنين عمر كان بعث محمد بن مسلمة ساعياً فلم يعطنا فلمك يرحمك الله ان تشفع لنا اليه

۲۸۵ انها تعرف حقها فی بیت المال و تطلب من عمر وهی لا تعرف ان یشفع لها عند محمد ابن مسلمة لیعطیها حقها (برفأ)

وطلب منه أن يدعو أبن مسلمة اليه والأعرابية حتى الآن لم تعرف شخص عمر فقالت له: انه أنجح لحاجتي أن تقيوم معى اليه فقال عمر: أنه سيفعل أن شاء الله فلما جاء محميد قال: السيلام عليك يا أمير المؤمنين فاستحيب الأعرابية وقال عمر:

۲۸۵ والله ماآلو آن اختاد خیاد کم
کیف انت قائل اذا سالك الله
محمد ثم قال عمر : ان بعثتك
فاد الیها صدقة العام وعیا
آول ، وما ادری لعلی لا ابعثك
ثم دعا لها بجمل فاعطاها دقیقا
وزیتا وامرها ان تلحق به الی
خیسر حیث اعطاها جملین
آخرین رشما بصل الیها محمد

ابن مسلمة ويعطيها حقها مسن

۲۸۷

الزكاة ٢٨٦ انها ارملة مسكينة ولها بنون ، مات زوجها وليس لها معيل ، ولكنها لم تكن ضلائعة ، لأن حقها ثابت في بيت المال

والحديث ينص عليها « مسن ترك مالا فلورثته ، ومن ترك دينا أو ضياعاً فالي وعلى » رواه الشيخان والضياع هم الأولاد الذين لا مال لهم

۲۸۱ ۳ ـ وعنــدما دخــل خالد ابن الوليد الحيرة بالعـــراق صالحه اهلها وهم من النصارى وظلوا على دينهم فكتب لهــم وثيقة سياسية ضمنها نوعا من التامين يعتبر أول ضـمان احتماعى في التاريخ

۲۸٦ يقول خالد: « وجعلت لهم ايما شيخ ضعف عن العمسل او اصابته آفة مسن الآفات ، او دينه يتصدقون عليه ، طرحت حزيته ، واعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما اقسام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسسلام ، المسلمين النفقة على عيالهم »

التأمين ويتناقشون في صور ممسوخة من التأمين التجاري ولكنها الهزيمة النفسية غابت علينا

٤ ــ وروى الؤرخون عن عمر

ابن عبد العزيز رضى الله عنه ٢٨٨ أن زوجته فاطمة دخلت عليه وما وهو جالس في مصلاه ، واضعا خده على بده ، ودموعه سيل على خديه فقالت له : مالك ؟ قال :

من امر هذه الأمـــة ما وليت من امر هذه الأمـــة ما وليت ففكرت في الفقير الجائع والمريض الضائع والعارى المجهــود ، واليتيم الكسور والأرمـــلة الوحيدة ، والمظلوم المقهـــور والفريب الأسير والشيخ الكبير وذي العيال الكثير ، والمــال القليل ، وأشباههم في اقطـار القليل ، وأشباههم في اقطـار الأرض وأطراف البلاد فعلمت الأرض وأطراف البلاد فعلمت أن ربى عز وجـل سـيسالني عنهم يوم القيامة وأن خصمي لا يثبت لى حجة عند خصومته فرحمت نفسي وبكيت »

المسلم ۲۸۷ ثالثاً: اسس التكافل الاسلامي

٢٨٧ انها اذن مسئولية ولى الأمسر

۱ – ان ولى الأمر المسلم او بيت مال المسلمين هو الجهة التي يجب عليها تنظيم التأمين موم ٢٨٧ ٢ – وان بيت المال حين يقوم

۲ - وان بیت المال حین یقوم
 بهذه المهمة انما یهدف الی تنظیم
 التکافل بین الناس

۲۸۸ ۳ - وان التأمين الاسلامی لیشمل کل الحالات التی تؤدی الی ظهور الحاجة فیشمل کل الحوادث والاموال والحیاة

إ - وأن التأمين الاسلامي يهدف إلى رفع الضرر اللاحق بالانسان لا إلى تحقيق الفني فهو وسللة تكافل وليس وسيلة كسب

۲۸۸ رابعاً : التأمين التعاوني :

واذا كان بيت المال غير موجود أو انه لا يقوم بواجبه في هذا فماذا يفعل المسلم ؟ وهل يظل يعيش تحت ضفط الخوف من كل مفاحاة

حال المسلم الذي يعيش في مجتمع جاهلي فيتحمل كل مجتمع جاهلي فيتحمل كل سيئاته ولكنا نريد أن نتحدث عن التأمين التعلماوني ليس باعتباره حلا بديلا مؤقتا يمكن أن يلجأ اليه المسلمون في مجتمع غير السلامي

۲۸۸ فالتأمين التعاوني هو اشتراك مجموعة من الناس في انتساء صندوق لهم يمولونه بقسيط محدد يدفعه كل واحد منهم وياخذ من يصيبه حادث معين نصيبا معينا

۲۸۹ وتنظیم التكافل لیكون اقدر على مجابهة الحوادث والمصائب والأضرار التى تنزل بالناس امر مشكور

۲۸۹ فالتأمين التعاوئي لا يهدف لتحقيق الربح للقائمين به ، ولا يهدف لتحقيق الفنى لأعضائه بل مجرد رفع الضرر اللاحق بهم

191

191

واذا تعدر وجسود بيت مال للمسلمين يرعى كل جوانب التكافل ، فإن فكـــرة التأمين التعاوني يمكن أن تكون بيت مال مصفر لمحموعة من السالمين ترعى بعض جوانب السكافل الأكثر ضرورة عندهم

خامساً: التأمن التجاري: 241 واذا لم يظهر الى الوجود هذا 247 النوع من التأمين التعاوني فهل يباح للمسلم أن يشملترك في التأمين التجاري ا

٢٩٠ وجوابنا ما يلي: 19.

19.

١ ــ الأصل أن التأمين التجاري بكل أنواعه حرام والل المسلم يجب عليه أن يحسفوص على الابتعاد عنه ما أمكن

٢ \_ فاذا قررت الدولة الزام الناس على التأمين في مجال من المجسالات فهي حالة ضرورة مشروعة ، الا اذا كان يستطبع التهرب من التعــامل في ذلك المجال بدون ان يلحق به عنت أو مشبقة

٣ - فاذا بقى التأمين اختياريا ولكن المسلم كان في وظع خاص يتعرض معسمه الى ضرر كبير لا يستطيع احتماله ، فانه يجوز له عند ذلك الوقوع في التأمين ( لأن الضرورات ترفيسيع المحظورات ) الا أن هذا الراي ليس حكما عاما لجميــــع المسلمين ، بل هو مبدأ مجرد قد ينطبق على انسان ولا ينطبق ٢٩١ وبذلك تنتفي الجهالة من حيث

على آخر } \_ وهــذه الإباحـة لتفاطى 19. التأمين عند الضرورة محصورة بانواع التامين على الأموال وعلى المستولية من الحسوادث أما التأمين على الحياة فتصمور الضرورة فيه مستبعد أصلا

ما قلناه في كتاب الشركات من 191 الطبعة السابقة

> عقود التأمين وشركاتها 291

عقد المهر وهو مبلغ يعطى للابن أو البنت اذا بلغ احدهما سن الزواج فيكون هذا المبلغ معدا لقبضه لينفق في صلاح حال المؤمن لة

لكى يكون عقد التأمين عقدا صـــحیحاً بجب أن يراعي

١ ـ أن يخلو من الفـــوائد 211 الربوية على الأقساط الشهرية

۲ ـ أن يسترد من يريبيد الفسيخ ما بذله من الأقسساط حتى ينتفى الغرر

٣ ـ أن يصرف للمؤمنين له 191 ما دفعه المؤمن عليه فورا ، الا اذا أراد أن يستأنف العقب فيتولى بنفسه سداد الاقساط فانه يبنى على ما بذله المؤمن

٤ ـ أن يكون عقب د ادخار 191 فالأقسساط تحفظها الشركة لتردها عند الطلب بفير زيادة ولا نقصان

عمر المؤمن عليه وينتفى الفرر من حيث أحد المؤمن عليه اكثر مما بذله ، ويوقف دفع الاقساط بزيادة ربوية مع رد ما عساه ىكون قد دفعه من ذلك

ومن عقود التأمين ما كان علي 797 الحياة وصورته أن سقد عقدا على مبلغ ٥٠٠٠ خمسة الاف ٢٩٣ جنيه مثلا تدفع لورثته بعد وفاته اذا مات بحادث او مات حتف أنفه وفي هذه الصورة ٣٩٣ من القمار الصريح ما يتضح في جهالة الأجل لتعلقه بعلم الله تعالى والفرر القائم في العقد لحهالة ما سيدفعه المؤمن على

ومن صور التأمين أن يؤمسن صاحب المصنع أو السيارة على ما عساه يقع للعمال أو المارة ٢٩٣ من أصابات تنجم أثناء العمل عنه أو من سيارته فانه يعــد بمثابة ايجاد ما ينوب عن العاقلة في أداء ما عليه من الدية

۲۹۲ وقد افتى ببطلان عقد التامين على الحياة من فقهساء العصر جدنا في العلم والأرومة الشيخ محمسد بخيت الطيعي مفتي الديار المصرية والشيخ احمد ابراهيم بك من فقهاء عصره

٢٩٢ وقد أجاز الشميخ محمد أبو زهرة عقد التامين التعاوني أو الاجتماعي وحرم ما عدا ذلك من صور التامين

مسدكور في بحث له عسن آراء الفقهاء فيقول: ومنهم من اجاز كل عقود التأمين التي تدعـــو الحاجة اليها ، ورأى أن عقد التأمين على الحياة لا تدعو اليه الحاجة ومن هؤلاء الاسستاذ الحجوى

من المحيزين لعقب ود التأمين الاستاذ مصطفى الزرقا والشيخ على الخفيف

الشبه التي يسستند اليها المحرمون

تتلخص الشبه التي أثيرت حول عدم مشروعية عقود التأمين في أئها تقوم على الجهالة والفرر وهما يمنعان من صحة التماقد شرعاً لنهى الشارع عن بيسع الفرق

وقد أخذ في رد الشبه بأجوبة عسن الاقسرار بأن بعض شروط شركات التأمين تقـــوم على التعسف والاستفلال

۲۹۳ أعمال شركات التأمين نوعان : ٢٩٤ الأول: تأمين على الحياة الثاني : تأمين على الأموال

والتأمين في كلا النوعين مقتضاه ضمان السلامة ٢٩٤ ان ضمان السلامة في هـــده الحالات ليس الا ضربا مـــن المراهنات على معنى أن شركة

198

التامين تتفق مع من يتعاقد معها عقد تأمين على الحياة أو المال ٢٩٢ ويقول الدكتور محمد سيلام ٢٩٥ الحكم الشرعي في نوعي التأمين

4.1

ان عقود التأمين على الصورة التى قدمناها ليسل لها مسوغ من الوجهة الشرعية الاسلامية، حتى ما الحالة التي لا يشترط فيها على الشركة دفع فوائد دبوية

۲۹° هذا وقد اورد ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار بحثا استخرج به حكم الشريعة في التأمين على الأموال وهـــو ما يعبر عنه بالســوكرة أو السيكورتاة قال أأ

انه جرت المادة أن التجار اذا استأجروا مركبا من حربى يدفعون لد أجرته ، ويدفعون الضا مالا معلوما لرجل حربى مقيم في بلاده

۲۹٦ قال ابن عابدین والذی یظهر لی انه لا یحل للتاجر أحسف بدل الهالك من ماله ، لان هذا الترام مالا یلزم

۲۹۷ وخلاصة القول أن المسلم ممنوع من الفدر ومن الاستيلاء على مال أحد بفير حق ، سواء أكان مسلماً أم ذميا أو مستأمنا ولا يحل له أن يعقد في دار الاسلام مع أحد من اللميين أو المستأمنين ألا ما يحل أن يعقده مع المسلمين

۲۹۸ مما تقدم يعلم أن الأصل في الحكم بفساد عقد التأمين وعدم جوازه أخذ المال الذي يدفع تعويضا عن الهالك أو التالف

هو أن الشركة التي يطلب منها أن تدفع التمويض لا دخل لها ولا تسبب من قبلها في ذلك التلف أو الهلاك

لا يمكن قياس شركات التأمين على جمعيات البر التعاونية ، ولا يكفى لتصحيح هذا القياس أن يكون في كلا الطرفين اكتتاب من الاعضاء المشتركين في المنشأة بجزء من المال لينفق من المجموع على النحو المذكور

روم قد اشتهر عن الشسيخ محمد عبده انه قسد افتى في موضوع التامين على الحيساة فتوى اصدرها حينما كان مفتيا للديار المصرية ، ولسم يعقب عليها أحد من العلماء ولا مس غيرهم ممن تعنيهم شسسئون الاسلام

۳۰۱ لیس فی سؤال الستر ( هنور روسل ) الذی تقدم به الی دار الافتاء تعرض لمثل هذا الشرط الذی یفسف به التعاقد

وقد يقال: أن أبواباً كثيرة في الفقه الاسلامي مثل الوديعة ، والاجارة ، والكفالة ، قــــد اشتملت على مسائل وصور عقود قرر الفقهاء الحكم بصحتها وبأنه يجب فيها ضمان ما يتلف أو يهلك من مال لأحد المتعاقدين على الآخر ، وهذه المسائل والمقود يمكن أن تقاس عليها مسالة التامين على الأمــوال فيحكم فيه بصحة العقد ووجوب

1.7

ضمان المال المؤمن عليه لصاحبه في حالة التلف أو الهلاك

٣٠٢ أنه أودع شخص وديمة عنيد آخر وجعل لها أجرا على حفظها فان المودع المشروط له الأحر يضمن هذه الوديعة اذا هلكت ٣٠٢ والأجير المشترك كالخبياز والطحان والكواء والخيماط مسئول عن سلامة ما في بده من مال للمسمئاجر ، فاذا تلف شيء منه كان عليه ضيمانه ، وعلى هذا يمكن اجسراء هدا الحكم في مسالة التامين على الأموال فتكون شركة التأمين بمنزلة الاجير المسترك الذي يضمن المال لصاحبه اذا تلف او هلك

٣٠٣ وفي باب الكفالة قال الفقهاء أيضاً: أنه أذا كان رجل معه ٣٠٦ مال يريد الانتقال به من بلد الى بلد آخر وهو يخشى اللصوص وقطاع الطريق وقال له: اسلك هذا الطريق فانه طريق مأمون ولو أخسل مالك فيسه فأنا ضامن له

لكن هذه المسائل حميعهـــا 4.4 لا يصح التمسك بشيء منهسا ٣٠٧ لاباحة التأمين اذا اخذت على أصولها وقهم ما قاله العلماء فيها

٣٠٣ على انه لا يمكن اعتبار المسال المؤمن عليه وديمة عند شركة التأمين ولا يمكن اعتبار هـده الشركة أجيرة على حفظه حتي.

يصح قياس مسألة التأمين على مسألة الوديفة

٣٠٤ بقى الكلام في الكفالة وضمان سلامة الطريق ، والحكم الذي قرره الفقهاء فيها

٣٠٤ ( وبعد ) فان استقصاء قواعد الشريعة واحكامها وما بنيت عليه هذه القواعد والاحكام من نصوص خاصمه وعمومات شاملة

٣٠٥ شركات التأمين لا علاقة لها اطِلاقا بالأموال المؤمن عليها ، وكل عملها أنها تكون من أفساط التأمين التي تحمقها رأس مال كبير توجهه للاسترباح فىقروض وغير قروض ثم تدفع من ارباحه العظيمة ما هي ملتزمة به قانونا من تعويضات عن الخسائر

ومثله يقال في شركات التأمين على الحياة مهما اختلفت الاساليب وتنوعت الطـــرائق والشروط

ان تعاقد شركات التأمين على الأرواح أو الأموال لا يمكن أن يدخِل في باب صحيح من ابواب المعاملات الشرعية

التماون لا الاستمسفلال أساس عقد التامين الاسلامي يقول عبد السميع المصرى: أعجبنى قسوله: الا نتعسرض لمختلف المسائل الفقهية التي يشرها عقد التأمين الا بالقدر الذى نراه ضروريا لجرد الربط وبايجاز شديد

۲.۸

الشرع الاسلامي حاكم وليس محكوماً ، فهو الأصل الذي يحب أن نطوع حياتنا في ضوء تعاليمه لا أن نطبوع الشرع ٣.٧ ولا نسلب الشريعة حاكميتها على شئون المال حبى لا يتعطل الحكم لجرد شميمة حاجسة

> تقف بازائه 3.7 بين الزكاة والتأمين

٣.٧ الاسلام دين التكامل الاجتماعي بمعنى كفالة الحياة الكرىمة لكل فرد في المجتمع الاسلامي بحيث يعيش حياة آمنة مطمئنة فكل فرد ملزم بعوان اخيسه المحتاج وتأمين حاجته على اساس من حق القرابة وحق الجوار ، وحق المأعون ، وحق الضيافة وواجب الصداقة

وعلى مستوى الأولة يتمثل التكافل المادي في الزكاة الركن الثاني بعد الصلاة الموتعنيير الزكاة بمثابة مؤسسة الضمان الاجتماعي في الاسلام فهي تكفل لكل فرد حد الكفاية لاحسد الكفاف

سيق الاسلام منذ اربعة عشر قرنا احدث التشريعات المتقدمة في التامين والضمان الاحتماعي، وتعدى هذا الصندوق ضمان حد الكفاية للمسلمين الى صور اخرى مثل: ١ \_ تأمين الأطفال ٢ \_ تأمين البطالة -

٣ \_ تأمين الشيخوخة والمرض بل لقد شـــمل تأمين الزكاة المنصوص عليه في القرآن والسنة صوراً اخرى لم تصل البها أحدث التشريعات من قبل : ٣٠٨ (١) تأمين الفارمين لمن تنزل به حائحة أو حريق أو دين في غير معصية ، وكذا كل من افتقر بعد غنى ياخذ من سلسلهم الفارمين بقدر ما يعوض حسارته ويوفى دينه ويذهب ضائقته وما اروع ما فعله أمير المؤمنين عمر

٣٠٨ (ب) تأمين ابن السبيل وهو من انقطعت موارده بسبب خارج عن ارادته فتفرب في بلاد يلتمس مراغما كثيرا وسعة ٣.٩ تناقض في اقواله بعد ذلك

ابن عبد العزيز اذا اعتبر من

لديه المسكن والأثاث والفرس

والخادم غارما يقضى عنه دينه

مخالفاً لما سبق تقريره عــن الزكاة 

الاحمال ليخلص في الفصــل الثانى عن التامين التعساوني والتأمين التجارى والتسامين الحكومي :

٣١٠ ( الفكرة الأساسية في التأمين التعاوني هو أن تتولاه حمعيات تعاونية يجمع أعضاءها الأخطار التى يتعرضون لها ، ويلتزمون بتمويض من يلحقه الضرر منهم ٣١٠ اذن يكون القسيط أو الاشتراك فى هذه الجمعيات التعاونيسة

الصورة هي الوحيدة التي أقرها مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية لعام ١٩٦٥ ، وضرب الشــل ٣١٢ فيه بصناديق الزبالة التي بقوم بها موظفو شركة أو مصلحة لدفع مبلغ كمعونة سريعة لاسرة ٣١٢ العضو المتوفي ٣١١ ويؤخذ على التأمين أمران: (أولهما) فرض شروط تعسفية ٢١٢ 411 استفلالا لحاجة النساس الي التأمين ، فضلا عن مطاليـة شركات التأمين بأقساط تأمين مبالغ فيها جريا وراء الكسب ( تَانيهما ) ســـيطرتها على 411 الاقتصاد القومى بما يتجمسع لديها من رءوس أموال ضخمة توصيات الؤتمر العالى الأول 411 للاقتصاد الاسلامي يرى المؤتمر أن التأمين التجاري 717 في هذا المصر لا يحقق الصيغة الشرعية للتعاون والتضامن وجاء في البيان: ان هناك اقلية من علماء الشريعة ترى أن عقد التأمين جائز مطلقا ، وأغلبة ترى التفرقة بين انواع التأمين ٣١٣ فتحيز بعضها كالتأمين التعاوني والتأمينات الاجتماعية ، وتحرم بعضها كالتأمين التجاري لأن ١ - معنى القمسار والرهان والميسر لتعلقه على خطر قد يقع

وقد لا يقع

اذ لا يدري اي من طرفي العقد عند انشائه ما سييأخذ وما سيعطى

٣ \_ ولأن فيه تحديا للقــدر الالهي لاسيما عقد التأمين على الحياة

باعتباره عقداً احتماليا من عقود القرر

ه ـ ولأن فيه ربا من جهـــة ان المستأمن قد يبذل قسطا ضئيلا ، ويأخذ اذا وقع الخطر تعويضا كبيرا بلا مقابل

لو تأملنا عقد التأمين التجاري لوجدناه عقدا يلتزم المؤسسين بمقتضاه أن يؤدي الى المؤمسن له أو الى المستفيد مبلغا من المال ، وذلك نظيم قسط بدفعه المؤمن له للمؤمن

٣١٣ أركان عقد التأمن

واذا كان الخطر أو الاحتمال هو الركن الأساسي في عقد التأمين وأصلا للركنين الآخرين كان الفرر ملازما لعقب د التأمين لا ىنفك عنه

والتزام المستأمن في العقد بدفع الأقساط التزام محقق 4 أما التزام المؤمن فهو التزام غير محقق وهذه أعلى درجيات الفرر في الشدة والفحش

تقد الدكتور الفنجرى فيهما 414 سقط فيه من تناقض

عقد التامين التبادلي 410 اتخاذ الفنجرى قرار مجمع

رقم الصفحة

البحوث الاسلامية عام ١٩٦٥م حجة ليهاجم معارضي التامين التجاري زاعما أن ما بدفعه العامل للتأمينات الاجتماعية من أحل معاش الشبيخوخة هو قسط في عقد معاوضة يساهم فيه رب العمل مثلة مثل عقد

التأمين ٣١٥ اليس ما يدفقه القامل قسطا مدخرا له ولأولاده وما يدفعيه رب العمل هو تبرع أو هية منه

رقم الصفحة

يجيزه الشرع أ ٣١٥ والتامين التعاوني الحديث غير محصور بنوع من المخاطر ، بل يلبى جميع طلبات التامين من مختلف الأخطار

٣١٧ ولما كان الهدف من التسامين التبادلي هو تحقيق الأمن لحملة الوثائق لا توزيع الأرباح ، فان فوائض هلذه الشركات تحتفظ الواحهة الطالبات المقبلة ، وهي التزامات لا تتحقق الااذا قيست بمقاييس التجربة والاحتمالات

ولذلك تتحول هذه الفوائض

الى أصول ٣١٧ التامين الحكومي

ثم ينتقل ليعرض الشكل الذي يقترحه لمشروع يطالب هيئة كبار علماء السعودية بتبنيسه واخراجه الى حين التنفيسة كشيء لا يتعارض مع اصــول المال في الاسلام

٣١٨ ثم ينط لق ليصلور الملامح الرئيسية لمنظمة التأمين التعاوني

المقترحة كشركة ينقسم العمل فيها الى اقسام ، كل قسسم يفطى أحد المخاطر ٣١٩ وانه ليس هناك ما يمنسبع الاستعانة بجسداول التامين

المتعارف عليها لدى منظمات التامين التعساوني بالدول الأجنبية الى أن تتكون الخبرة

الكافية ٣١٩ اذن فهذه الخبرة ستتربى في احضان جداول التامين التجارى اليست الجـــداول هي التي . 414 تحدد القسط على أسس : ا \_ الاحتمالات ٢ \_ حداول الحياة والوفاة

٣ \_ نظرية الأعداد الكبرة ٤ ـ التحميل بمصــــاريف الشركة والادارة

ہ \_ فائدۃ راس المال <sub>-</sub> ٦ \_ نسبة الأرباح المطلوبة .٣٢ الزكاة وليس التامين

لعل الدكتور الباحث قد نسى **٣**٢. في آخر بحثه ما قاله مسن أن الزكاة للفقراء والتأمين للقادرين فلماذا لا تنسحب الزكاة على 44. الجميع اذن ؟ ولاذا لا نعود الى

نظام الزكاة المتكامل وتقسسوم الدولة بجمع الزكاة الزاما ولماذا لا نتنادى الى أداء الزكاة كركن من أركان الاسكلام الخمسة من لم يقمه جحسوداً

٣٢.

فقد ارتد عن دينه ٣٢٢ قرارات المؤتمر الاسلامي النعقد بمكة من ١٥ ذي الحجة

277

377

374

377

477

411

## الى ۲۲ منه

۳۲۲ درسالوتمر البيانات والدراسات التى قدمت اليه حول الشئون الاقتصادية والاجتماعية وقرر ما يلى:

۳۲۲ ۱ \_ يقرر المؤتمر أن الاسلام نظام كامل مستقل بداته ، يكفل حل المشاكل أذ ينظم علاقة الفرد بالمجتمع

٢ ـ يرى المؤتمــر أن الدول الاسلامية تقف في الوقت الحاضر على مفترق طرق متعارضــة تريد أن تتعدى مرحلة التخلف فتولى شطر الاشتراكية وتارة شطر الديمو قراطية الراسمالية ويرى المؤتمر الا محيص عــن

٣٢٢ ويرى المؤتمر الا محيص عـن اتباع التعاليم الاسلامية للوصول الى هذا الفرض

٣ ـ يوصى المؤتمر بانه نظرا لوجود كثير من المسلسائل الاقتصادية بان يمين المؤتمساء والاقتصاديين تقوم أو تعهسد ببحث موضوعات محددة فى آماد مملومة ويرى المؤتمر ان هدا الأمر ضرورة لا تتحمل التاجيل كيد ونظرا لان الاقتصلية على الحديث يقوم فى صليم على الانتاج الكبير لذلك بحث المؤتمر

الدول الاسلامية الى اقسرار

مبدأ وحدةالتخطيط الاقتصادي

كما يوصى بادراج الوضيوع

في برامج رؤسي اء الدول

الاسلامية

377

377

ه يعلن المؤتمر أن الملكيسة الخاصة والحقوق الفردية فى الاسلام مصونة محترمة كحرمة الدماء فى حسدود ما تقضى به الشريعة وأن الأموال فى الأصل لله تعالى استخلف فيها عباده لينفقوا فى الوجسوه المشروعة للحامة الحاة

٦- لكل فرد فى المجتمعات الاسلامى حق ثابت فى الضمان فى حالة البطالة الخارجة عن ارادته ، والمرض والمجدز والترمل والشيخوخة

قرارات مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية الفترة الثانية من ٢٥ محرم الى ١٦ صفر ١٣٨٥ اولا التامين :

۱ ـ التأمين الذي تقوم جمعيات تعاونية يشترك فيها جميع المستأمنين لتؤدى الإعضائها ما يحتاجون اليه من معرونات وخدمات أمر مشروع وهو من التعاون على البر

٢ ـ نظام المعاشات الحكومى
 وما يشبهه من نظام الضمان
 الاجتماعى المتبع فى بعض الدول
 من الأعمال الجائزة

٣ – اما انواع التأمينات التى تقوم بها الشركات أيا كان وضعها مثل التأمين الخاص بمسئولية المستأمن ، والتأمين الخاص بما يقع على المستأمن من غميره ، والتأمين الخاص بالحموادث والتأمين على الحموادث وما في الحمياة وما في

277

447

441

441

٣٢٦

حكمه فقد قرر المؤتمر الاستمرار في دراستها والوقوف على آراء علماء المسلمين في جميع الاقطار ثانيا: المعاملات المصرفية: الفاء الفائدة على انواع

۳۲۰ ثانيا : المعاملات المصرفية : ۲۲۰ الفاء الفيائدة على انواع القروض وكلها ربا محرم، لافرق بين القرض الاستهلاكي والقرض الانتاجي ، لأن نصوص الكتاب والسنة قاطعة في مجموعها

بتحريم النوعين ٢ - كثير الربا وقليله حسرام كما يشير الى ذلك الفهــــم الصحيح في قوله تعــالى:

الربا اضعافا مضاعفة » ٣ ـ الاقراض بالربا محسرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة ، والاقتراض بالربا محرم كذلك، ولا يرتفع اثمه الاأذا دعت الله

ضرورة

« يا أنها الذين آمنوا لا تأكلوا

۳۲۰ ۳ ـ اعمال البنوك من الحسابات الجارية وصرف الســـيكات وخطابات الاعتماد والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التجار والبنوك في الداخل كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة وما يؤخذ في نظيرها ليس من الربا

ه ــ الحسابات ذأت الأحــل

وفتح الاعتماد بفائدة وسلام انواع الاقراض نظر فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة ٣٢٥ ٦ ـ أما المعاملات المصرفيات المتعلقة بالكمبيالات الخارجية

فقد اجل النظر فيها الى ان يتم بحثها ٣٢٥ ٧ ـ ولما كان النظام المصرفي اثر واضح في النشاط الاقتصادي

واضح في النشاط الاقتصادي المعاصر ، ولما كان الاسسلام حريصا على الاحتفاظ بالنافع من كل مستحدث مع اتقام

فان مجمع البحوث الاسلامية بصدد درس بديل استسلامي النظام المصرفي الحالي

ثالثاً: استثهار الأموال: قرر المؤتمر أن استثمار الأموال الخاصة وما يتبع فيها مسن طرق حق خالص لصاحب المال على أنه أذا سلك ما يؤدى الى ضياع المصلحة العامة وجب على ولى الأمر أن يتدخل ليمنع الضرو

فى نقود التعامل المدنية واوراق النقد، والأوراقالنقدية وعروض التجارة على اساس قيمته ادهبا فما بلغت قيمته من أحدها عشرين مثقالا وحبت فيه الزكاة وذلك لأن الذهب أقرب الى الثبات من غيره

۳۲٦ ٣ ـ الأموال النامية التي لم يرد نص ولا رأى فقهي بايجاب الوكاة فيها حكمها كالآتي: 770

477

277

٣٢٦ (١) لا تجب الزكاة في اعيان ٣٢٧ التمائر الاستفلالية والمصانع والسفن والطائرات وما شابهها بل تحب الزكاة في صافي غلتها عند توافر النصاب وحسولان ٣٢٧ الحول

(ب) واذا لم يتحقق فيهـــا 417 نصاب وكان لصاحبها اموال ٣٢٧ أخرى تضم اليها وتجب الزكاة في المجموع اذا توافــــــر شرط النصاب وحولان الحول

> ( ج ) مقدار النسبة الواجب اخراجها هو ربع عشر صافي الفلة في نهاية الحول

(د) في الشركات التي يساهم 447 فيها عدد من الأفراد لا ينظر في تطبيق هـذه الاحـكام الي ٣٢٨ مجموع أرباح الشركات وأنما ينظر الى ما بخص كل شربك على حدة .

٤ ـ تجب الزكاة على المكلف ٣٢٩ 417 في ماله ، وتحب أيضا في مال غير الكلف ويؤديها عنه مسن له الولاية على هذا المال.

ه - تعتبر الزكاة أساساً للتكافل 417 الاجتماعي وهي مصدر لما تستوجبه الدعوة الى الاسلام والتمريف بحقائقه واعسسانة المجاهدين في سبيل تحسرير الاوطان الاسلامية

٣٢٧ ٦ - تترك طريق جمع الزكاة وصرفها لكل أقليم بما يناسبه وبشأن صدقات النطوع يبين المؤتمر ما يلي:

ا ـ ان الاســـلام يدعو الى الانفاق في سلميل الله وينهى عن البخل وقبض اليد عن بذل الخير

٢ ـ الاسلام يحذر من السؤال ومن قبول الصدقة الا في حالات الضرورة

٣ \_ الاسلام يدعو الى البــر بغير المسلمين مساواة لهسسم باخوانهم المواطنين من المسلمين رأينا في مشكلة الضمان المعاصر يجب أن يعتمد على الأصول التي

سلكها سلف هذه الأمة ان لهذه الأمة سلفا كانت لهم مناهجهم وضوابطهم في سيد الحاجة لكل فرد

هذه العناصر من حفظ المسلم في تقسمه ودينه وماله وعرضه وعقله تهدف الشريعية الى صيانتها

وقرر أبو يوسف أن ما رآه عمر من الامتناع من قسمة الأرضين من الله فيما صنع وفيما رآه من جمع خراج ذلك

وصية عمر بعد أن طعنه عدو 423 الله أبو لؤلؤة في المحسراب « أوص الخليفة من بعيدي باهل الأمصار خيرا ، فانهـــم حِياة المال ، وغيظ العدو، وردء المسلمين وأن يقسم بينه\_\_\_م فيؤهم بالعدل

الفقي عند الشافعي هو الذي 429 تحصل على ما تزول به حاجته

271

221

من اداة يعمل بها ان كانت به قوة لانه لا يقع موقعا من كفايته ٢٢٩ فان لم يملك من المال الا شيئا يسيرا بالنسبة الى حاجته بان يحتاج كل يوم الى عشرة دراهم وهو يملك درهمين أو ثلاثة كل يوم فهو فقي

٣٣. أما المسكين فانه هـــو الذي يقدر على ما يقع موقعاً مـــن كفائته الا أنه لا تكفيه

٣٣٠ مثاله: يحتاج الىعشرة ويقدر على سبعة أو ثمانية

. ٣٣ وقال مالك: الفقير الذي يعطى ما يفنيه هو الذي لا يملك قوت عامه

۳۳۰ ویری ابو حنیفة آن الفقییم هو الذی لا یملك نصاب الزكاة ویری احمد آن الفقی هیسو ما وصف به الشافعی المسكین وی المغنی عن میمسون قال:

ذاكرت ابا عبد الله فقلت: يكون للرجسل الابل والفنم وتجب فيها الزكاة وهو فقير ويكون له أربعون شاة وتكون له الضيعة لا تكفيل فيعطى من الصدقة ؟ قال:

نعم
ویری ابن حزم الظاهری: ان
من کان له مال تجب فیه
الصهدقة کمائتی درهم او
اربعین شاة ولا یکفیه لکشرة
عیاله او لفلاء الاسمار فهرو
مسکین یعطی من الصهدقة
المفروضة وتوخذ منه فیها

وجب فيه من ماله لقول عمر : « اذا أعطيتم فأغنوا »

۳۳۱ وقد روى عن عمر بن عبدالعزيز « أن اقضوا عن الفسارمين » فكتب اليه: أنا نجد الرجل له المسكن والخادم والفسسرس والأثاث ، فكتب عمسر! « أن

والأثاث ، فكتب عمس : « أن لابد للمرء من سكن يسسكنه ، وخادم يكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الأثاث في بيته نعسسم

فاقضوا عنه فانه غارم » والأمر يكون ملهاة كبرى لو نظر اليه من جهة الحل والحرم كما في بيانات مجامع الفقهات والبحوث الاسلامية وهيات كبار العلماء ، وهي نظرة غير ثاقبة لقصرها على الحكم عليها فقط دون النظر الى ما في الاسلام من أنبل واشرف صور اللسمول والاستيعاب

وانظر الى قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ومسن ترك مالا فلورثته »

مذهبا ابي بكر وعمر في القسم واختلافهما الراشد

فعن يزيد بن حبيب أن أبا بكر كلم في أن يفضل بين النساس في القسم فقال: « فضائلهم عند الله ، فأما همما المعاش فالتسوية فيه خير » ومسن آثاره: « أن المسلمين أنما هم

777

444

377

بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهم شركاء في الميراث تتساوى فيه سهامهم ، وأن كان بعضهم أعلى من بعض في الفضيائل ودرجات الدين والخير »

۳۳۲ وعندما تولى عمر الخلافة خطب الناس قائلا: « اتما أنا ومالكم كولى اليتيم ـ الى أن قال ـ ولكم على " أبها الناس خصال اذكرها لكم فخلونى بهـا، لكم الا أجتبى شــــيئا من خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على اذا وقع في يدى ألا يخرج منى الا في حقه ولكم على أن أزيد أعطياتكم وارزاقكم »

وفى كتاب الأموال لأبى عبيد ما يفيد انه كان يرزق النساس المرأة والرجل والمملوك جريبين كل شهر وهو نحو اردب مسن القمح أو يزيد عن نصفه قليلا

۳۳۲ ونادی منادیه: لا تعجلوا اولادکم علی الفطام فائا نفرض لکل مولود فی الاسلام ، وکتب بدلك الی الآفاق بالفرض لکل مولود فی الاسلام

۳۳۳ و کان شعار عمر بن عبد العزیر « ان الله بعث محمدا هادیا ولم ببعثه جابیا » .

۳۳۳ وقال عمر بن الخطاب: « أما والله لئن بقيت لأرامل اهـــل المعراق لأدعنهم لا يفتقرون الى أمير بعدى »

وقال الزبير بعد ما مات ابن مسعود: اعطنى عطاء عبد الله فعيال عبد الله احق به مسن بيت المال ، فأعطاه عشمان خمسة عشر ألفا

وكتب عمر بن عبد المسزيز :

« انظر من اد ان منهم في غير
سفه ولا سرف فاقض عنه »
فكتب اليه : « انى قد قضيت
عنهم وبقى في بيت المسلمين مال
فكتب اليه : « ان انظر من كانت
عليه جزية فضعف عن ارضه
فأسلفه ما يقوى على عميل
ارضه فانا لا نريدهم لعام ولا

بل لقد ورد الضمان في الماشية والسائمة والغنم فقد أوصى والى الحمى بقوله : « اضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فانها مجابة ، وادخل رب الصريمة والغنيمة ودعنى من نعم ابن عفان وابن عسوف ، فانهاما ان هلكت ماشيتهما رجعا الى تخل وزرع وان هذا المساكين أن هلكت وان هذا المساكين أن هلكت ماشيته جاءنى ببنيا مرخ المراب والورق الذهب والورق

٣٣٤ وعمر بن عبد العزيز الذي روت عنه زوجته ما يكاد يكون هـم كل امام عادل في امة محمـــد صلى الله عليه وسلم اذ دخلت عليه وهو حالس في مصـــلاه رقم الصفحة

440

447

واضعا خده على يده ودموعه تسيل على خسده فقال له : مالك ؟ فقال : ويحك بافاطمة لقد وليت من أمر هذه الأمنة ما وليت ففكرت في الفقسير الجائم والمريض الضائم والعارى المجهود واليتيم الكسبور والارملة الوحيدة ، والمطلوم القهدور ، والفريب الأسير والشيخ الكبير وذى العيال الكثير والمال القليل وأشمم في اقطار الأرض واطراف البلاد ، فعلمت أن ربى عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة وأن خصمى دونهم محمل صلى الله عليسه وسلم فخشيت الايشت لي حجة عند خصومته ، فرحمت نفسى فىكىت » .

٣٣٥ ويقول عمر بن الخطيباب: « والذي لا اله الا هو (ثلاثا) ما من الناس أحلط الا له في هذا المال حق اعطيه أو أمنعه وما من أحد أحق به من أحد الا عبد مملوك وما أنا فيه الا كاحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتاب الله وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته والله لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه »

۳۳۵ و لما رای ابنة ولده تطیش هزالا سال عنها وهو لا يعرفها 4 فقال ابوها: انها أبنتك ولما ساله

ما بها ؟ قال: عملك أنك لا تنفق عليها أو قال له: منعك ما عندك قال ومنعى ما غندى منعسك أن تطلب لمناتك ما يطلب القوم ليناتهم ؟ انه والله مالك عندى غير سهمك في السلمين وسعك او عجز عنك ، هذا كتاب الله بینی وبینکم »

ولما حصلت المجاعة عام الرمادة في المدينة وما حولها رأى في يد بعض أولاده بطيخة فقسال « بخ بخ يا ابن امسير المؤمنين تأكل الفاكهة وأمة محمسد هزلى ؟ » فخرج الصبى هاربا وبكي ، وما سكت عمر حتى علم انه اشتراها بكف من نوى

٣٣٦ وكان رضى الله عنه قد أشتد سواد وجهه من شدة ما عانى من الجوع في هذا العسسام والاستمرار على الأكل بالزيت

٣٣٦ عمر اول من فرض العطساء وفاضل فيه في الاسلام

لا كان عمر أول من أنشـــا بيت المال وأول مسسن دون الدواوين:

 ١ حيث حمل العطاء دوريا ٢ ـ فاضل بين الناس وجعلهم در حات

٣ \_ قدر العطاء لكل فئة ٣٣٦ وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرق بين الناس في قسمة المال حيث يقسسول: يا سعد اتى لأعطى الرجل وغيره احب الى منه خشية ان يكسه

٣٣٧

**ለ**ፖለ

277

الله في النار »

٣٣٦ ولكن أبا بكر كان يقسم بالسوية ويقول: «أما ما ذكرتم مسن السوابق والقدم والفضلل فما أعرفني بذلك ، وانما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه، وهذا معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة »

۳۳٦ واتخذ الفاروق سياسة جديدة في تقسيم الأموال العامة حيث فرض العطاء وجعله دوريا حيث قال : فاني أرى أن أجعل عطاء الناس في كل سنة ، وأجمع المال فأنه أعظم للبركة قالوا : أصنع ما رأيت فانك ـ أن شاء الله ـ موفق

٣٣٦ أعلن المفاضلة بين الناس بقوله:
ان أبا بكر رأى فى هذا المال
رأيا ولى فيه رأى آخر ، لا
أجعل من قاتل رسيول الله
صلى الله عليه وسلم كمن قاتل

۳۳۷ وكانت الأقسام على النحـو التالى:

٣٣٧ ( القسم الأول ) ذوو السوابق الذين حصل المال بسابقتهم

٣٣٧ ( القسم الثاني ) من يفني عن المسلمين في جلب المنافع لهم كولاة الأمور والعلماء الذين يجلبون لهمام منافع الدين والدنيا

۳۳۷ (القسم الثالث) من يبلى بلاء حسنا فى دفع الضرر عنهــم كالمجاهدين فى سبيل الله مـن

الجنود والعيون من القصـــاد والناصحين ونحوهم

(القسم الرابع) ذووا الحاجات فرق عمر بين السابقين الأولين من المهاجرين والانصلار ، والمهاجر البدرى غير المهاجر البدرى غير المهاجر المهاجرين غير السابقين مسلن الأنصار وقرابة النبى صلى الله وسلم ولو كانوا من غير السابقين فقد الستشناهم مسن المالقين فقد الستشناهم مستوى السابقين وزيادة

٣٣٨ وقد ورد عن قيس بن حازم وهو مخضرم أدرك الجاهليــة والاسلام ، له رؤية وليست له صحبة قال :

كان عطاء البدريين خمسية آلاف وقال الماوردى: فرض لكل من شهد بدراً من الانصار اربعة آلاف درهيم وقال الو يوسف: ففرض لأهيل السوابق والقدم خمسة آلاف وقد الحق العبيب عم النبى صلى الله عليه وسلم والحسين والحق الحسين بأهل بدر لمكانهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم ففرض لهما خمسية آلاف

۳۳۸ وفضئل ازواج النبی صلی الله علیه وسلم علی اهل بدر ففرض لکل واحدة منهن عشرة آلاف درهم الا عائشة فانه فرض لها

.

اثنى عشر الف درهم ، والحق بهن جويرية بنت الحسارث وصفية بنت حيى

الأحكام

وصفيه بنت حيى ٣٣٨ أما من تأخرت هجرته وهاجر قبل الفتح فانه فرض له ثلاثة

الفاح الله المرابع المالة المرابع المرابع الله المرابع المالع ال

من أبناء المهاجرين والانصار كفرائض مسلمى الفتح ٣٣٨ ثم فرض للناس على قسدر منازلهم ، وقراءاتهم للقسران وجهادهم وفرض لأهل اليمن

وقيس بالشام والعراق لكل منهسمائة

۳۳۸ و فرض النساء ، فرض لصفیة عمة النبی صلی الله علیه وسلم ستة آلاف درهم ، ولاساء بنت عمیس ارملة ابی بکسسر وام کلثوم بنت عقبة وام عبد الله

أبن مسعود الف درهم وفرض لنساء المسساجرين والانصار ستمائة وأربعمسائة

وثلاثمائة ومائتين ولما تولى على بعده سوى بين الناس

۳۳۸ الفاروق اول من فرض العطاء نكل مولود في الاسلام

۳۳۸ قدمت ذات ليلة رفقة مسن التجار بقافلة تحسارية فنزلوا المسلى ولما عسسرف عنهم عمر خاف عليهم السرق فلهب الى عبد الرحمين بن

عوف واخبره الخبر . وقال له : هل لك أن تحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ويصليان ما كتب الله لهما ؛ فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لأمه :

۳۳۹ اتقی الله واحسنی الی صبیك ثم عاد الی مكانه ، فلما كان من آخر اللیل سمع بكاءه فاتی امه فقال ویحك انی لاراك أم سوء مالی أری ابنك لا یقر منسله اللیلة ؟ قالت : یا عبد الله قد أبرمتنی منذ اللیسلة (ای

الفطام فيأبى قال: ولم أ قالت ٣٣٩ لان عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال: وكم له أ قالت: كذا وكذا

اضجرتنی ) انی اریغه عسسن

شهرا ، قال : ويحك لا تعجليه ، قصلى الفجر وما يسمستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال : يا بؤسا لعمر ،

كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم امر مناديا فنادى لا تعجيلوا صبيانكم عن الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسيلام وبعث

الفاروق اول من جمل نفقـــة اللقيط في بيت المال

بذلك الى الامصار

229

قال ابن سعد: وكان عمر اذا اتى بلقيط فرض له مائة درهم وفرض له رزقا بأخذه وليه كل شهر ثم ينقله من سنة الى سنة وكان يوصى بهم خسيرا ويجعل نفقتهم ورضاعتهم في

737

بيت المال

شركات التأمن عنسد عبد الله آل محمود

كان للأخ العلامة الشيخ عبد الله ابن زید آل محم ود رئیس المحاكم الشرعية والشميئون الدينية بقطر بحث في مجموعة رسائل منوعة

تناولت من ذلك شركات التأمين 41. على اختلاف أنواعها ، وهي قضية ذات أهمية وليدة هــذا المصرر

٣٤٠ واسبق من طرق موضيوع الكلام فيها من العلماء هـــو الشيخ ابن عابدين فقد ذكرها في ( الرد على المختار )

٣٤٠ قال: انها حرت العسادة أن التجار اذا استأجروا مركسا من حربي يدفعون له اجرته ثم يدفعون أبضا مالا معلوما لرجل مقيم في بلاده يسمى ذلك المال (سوكرة)

٣٤٠ على أنه مهـما هلك المال الذي في المركب بغرق او حسرق او نهب او غيره فذلك الرجـــل ضامن له بثمنه في مقـــابلة ما يأخذه منهم فاذا هلك من مالهم شيء بؤدى ذلك المستأمن للتجار بدله تماما

يحل للتاجر أخذ بدل الهالك ، لأن هذا التزام ما لا يلزم أحد أما التأمين على الحياة فانسه منا غير صحيح ، ولا يسسماح لأن

وسائل البطلان محيطة به من جميم جهاته

فالذي يخاف عليهم من الوقوع في الحرام عند مقاربته\_\_\_\_م للمشتبهات هم العوام الذين تخفى عليهم غوامض الأحكام ، ويتجاسرون على الأشمسماء المشتبهات بدون سؤال عسن الحلال والحرام

وقد ترجم البخارى في صحيحه فقال: ( باب تفسيم الشبتيهات) ثم ساق الحديث بسنده عن عقبة بن الحارث انه تزوج امرأة هي أم يحيى بنت أبي أهاب ، فجاءت امرأة سوداء فقالت: انى أرضعتكما ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: كيف وقد قيل ? ففارقها ونكحت زوجا غميره ثم ذكممر حديث عبد الله بن زمعة مع عتبــة ابن أبى وقاص حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم : الولد لك يا عبد الله بن زمعة واحتجبي منه يا سودة فأمر سيسودة أن , تحتجب عنه مع إنه محسكوم بكونه أخَّاها لكن لما قرب شبهه بعتبة بن أبى وقاص أمرها أن تحتجب عنه وهو من باب اتقاء الشبهات

قال: والذي تظهر لي أنه لا ٣٤٣ الأصل في العقود الاباحة حتى يقوم دليل التحريم

ذهب الامام أبو حنيفة رحمه الله الى أن الأصل في المعدود والشروط الخطر الى أن يقوم

780

411

411

دليل الاباحة ، وهذا هو مذهب الظاهرية وعليه تدل نصبوص الشاقعي وأصوله ٣٤٣ وذهب مالك الى أن الأصل في العقيود الاباحة الاما دل الدليل على تحريمه ، وعليه تدل نصوص الامام أحمسد وأصوله وهو اختيار شييح

الاسلام ابن تيمية حيث قال: « أن الأصبل في العقود الصحة 488 والجواز ، ولا يحرم ويطيل منها الا ما دل الشرع على ابطاله وتحريمه بنص صلحيح أو قياس صريح » وقال العلامة ابن القيم في الاعلام

« الخطأ الرابع فساد اعتقاد 488 من قال: أن عقود السلمين وشروطهم ومعاملته البطلان حتى يقوم دليل الصحة 488.

اذا ثبت هذا فان صليعة عقد التأمين على حوادث السيارات وهو أن يتفق الشخص الذي يريد التأمين على سليارته مع شركات التأمين سلواء كان التأمين كاملا أو ضد الفير ، فيدفع قدرآ يسيرآ من المال على تأمينها مدة معلومة من الزمان بشروط وقيمود والتزامات

معروفة عند الجميع من اهمها: كون السائق يحمل رخصة ، فان الشركة ملزمة بضمان ما يقع

له بالفا ما بلم وستفيد الؤمن على سيارته حصيول الأمان والاطمئنان

على نفسه وعلى سييارته التي يسوقها بنفسه أو يسوقها رجل فقي لا مال له ولا عاقلة ٣٤٥ قال في المفنى : ويضح ضمان الجنايات سواء كانت نقلودا كقيم المتلفات او نفوسي لأن جهل ذلك لا يمنع وجوبه بالاتلاف فلم يمنع جـــوازه بالالترام ، ولا يشترط مفرفة الضامن للمضمون عنه ، ولا علمه بالمضمون به لصحة ضمان ما لم

وفي هذا التأمين مصلحة كبرة وهي أن المتصرفين بقيسادة السيارات هم ذالبا يكونون من الفقراء الذين ايسى لهم مال ولا عاقلة فمتى ذهبت ارواح بعض الناس بسسسبهم فلن تذهب معها دباتهم لورثتهم

٣٤٥ ومن الحزم وقعل أولى الحرم ملاحظة حفظ دماء النياس وأموالهم

ازالة الشبهات اللاحقة لتأمن 717 السيارات

أن العقود والشروط عفو: حتى يثبت تحريمها بالنص أو بالقياس الصحيح

والتحريم هو حكم الله القتضى اللترك اقتضاء جازما

ووحه الأشكال دعوى دخولها 787 في مسمى الجهالة والغرر ااذي نهى عنه الشارع ففى صحيح مسلم : « نهى رسول الله صلى

سبب أو بلا سبب

أحمد واصوله

٣٤٧ فصحة هذا الضمان والتزام

لوازمه يتمشى على نصــوص

الله عليه وسلم عن بيع الفرر » قال في المفنى: « ليسبت مسالة 411 وفسر هذا الفرر المنهى بثلاثة المخرقي على ضمان المجهول أمور : كقوله: ما اعطيته فهو على ، ( احدها ) المعدوم كبيع حسل وهذا مجهول » قال: الحبلة وبيع ما في بطون الانعام « وفيه صحة ضمان ما لم يجب 7.57 وبيع ما ليس عندك ونحوه وصحة الضمان عن كل مــن ( الثاني ) بيع المعجــــوز عن وجب عليه حق » تسليمه كبيع الآبق ٣٤٩ فمسن أعطى الشركة مالا على ( والثالث ) المجهــول المطلق ، حساب التزام ضمان سيارته كبعتك عبدا من عبيد او ما في بطيب نفس منيه والتزمت الشركة إوازمسيه فان مقتضى ومنه بيع الحصاة وبيع الملامسة 717 والمنابذة وضربة الفـــائص ، الضمان وبيعالحظ والنصيب المسمى فهذا الاشتراك الاجتماعي الأهلى 489 باليانصيب ، فكل هذه داخاة المنعقد للضـــمان في تامين في بيع الفرر المنهى عنه شرعا حوادث السيارات يعتبر من التعاون المباح الشركة التي مبنياها على ولا يقدح في صحة هذا الضمان ٣0. التعاون الاجتماعي الصادعن تبرع الشركة بدفسه الديات طريق الرضاء والاختيار بدون وقيم المتلفات غرر ولا خداع وغاية ما يدركون عليها هـــو 40. ٣٤٧ فجوال المشاركة هذه اشييه الجهالة عن قدر الفرامة وهي بأصول الشريعة وأبعده عيين مفتقرة فيها كسائر أمثالها من كل محدور اذ هي مصلحة الضمانات والشركات التي لا تخلو من الجهالة كشركة الابدان محضة بلا فساد والوجوه والمفاوضة ٣٤٧ غير أن فيها تسليم شيء مين النقود اليسيرة في توطيد تأمين ٢٥١ تسامح مذهب الحنابلة في تقبل السيارة ، ومن السيهل ان التأمين على الشيهادات وكثير يختصرها الشيخص من زائد من المقــــود والشروط نفقته كذبيحة يذبحها لادني والمعاملات

**ግ**ለዓ

٣٥١ . نعنى أن نصوص الأمام أحمد

اسهم الشركات

تتسم لقبولها كسائر نظائرها

من الشركات والضمانات وبيع

407

TOV

707

804

٣٥١ الكون الأمام أحمد أكثر تصحيحا للعقود والشروط من سيائر الأئمة ، ونضوص مذهبه تساير

التطور في العقود المستحدثة ٣٥٢ أحار أحمد شروط الحيار في البيع وقال مالك والشافمي وأبو حنيفة : لا يحسوز شرط

الخيار في البيع ٣٥٤ ومنها: اذا اشتراطت الزوحة في صلب المقد بأن لا يتسزوج. عليها او لا يتسرى عليها أو أن لا يخرجها من دار أهلها أو

بلدها أو نحو ذلك فقهد قال أبو حنيفة ومالك والشافعي ا هذا شرط باطل لحديث : « كل شرط ليس في كتاب الله فهــو باطل و لو کان مائة شرط » ٣٥٤ أما أحمد فقد قال بصحة هذا

الشرط ولزومه وأن لم يف به فلها الخيار بين البقاء أو فسخ والقول بصبحة هندا الابرط TOY: ولزومه يروى عن عمر وسعد

> ابن ابي وقاص ومعاوية وعمرو ابن العاص ، ولا يعرف لهسم مخالف في عصرهم فكان أجماعاً فهذا الاشتراك الاجتسماعي الأهلى المنعقد لضمان تأمين السيارات والطائرات والسسفن ونحوها يعتبر من التعساون الماح ، ويدخل في حسدود التمامل الحائز وما ينتج عنه من الأرباح فحلال لا شبهة فيه ٣٥٥ لأن حميل معاملة النياس على

الصحة حسب الامكان أولى من حملها على البطلان بدون دليل والإ برهان

ومتى صدر الأمر من الحكومة . 707 يتمحض للحتم والالزام

مناقشة الشيخ فيما ذهب اليه اولا: تمهيده لمقد التأمين على السسارات بمقدمة عامة طبويلة لا علاقة لها بالموضوع كقوله : ان الله تعالى بين الحلال والجرام بيانا واضحا فقال

٣٥٧ « وقد فصل لكم ما حسوم عليكم الا ما اضطررتم اليه " وقال: « ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حسلال وهذا حرام لتفتروا على الله

الكذب ٣ وقال : « قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا . قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون » فمن هذا النوع قضية التأمين

على السيارات ، فهي وأن أشكل على الكثير من الناس حكمها من احل تجدد حدوثها وغموض أمرها وعدم سبق الحكم مسن الفقهاء فيها باسمها وهذا الكلام يرده أن فقيها كبيرا

صنف أكبر حاشية في فقسه الى حنيفة هو النسيخ محمد ابن عابدين فقد سيقنا جميما الى الحكم على السميكورتاه وكان اليه ود حديثي عهد

باختراعها ولم بتخلف منها

٣٦.

شرط من شروط الفور ، بل استفحلت شروطها المحرمة بعد ذلك وتفاقمت

۳۰۸ ونقل النسيخ احاديث المستبهات وتوسع فيها ولكنه بدأها بداية خطيرة فيها اغراء بتعطيلها ، وحض على التفلت منها بقوله: عالم فالذي يخاف عليهم من الوقوع في الحرام عند مقاربتها المنسبهات هم العوام الذين عليهم غوامض الاحسكام ، ويتجاسرون على الاشستبهات بدون سؤال عسن الحلال والحرام

۳۰۸ ولعمرى كيف ينهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ترتع في الشهوات ثم نخالفه فنقتحمها حتى تصير واضحة لنا وتخرج من حيز الفموض الى حيسز التجلى والظهور

رمة ويتكلم الشيخ عن القيساس الصحيح ورد الشيء الى نظيره ولا ندرى أين الأصول التي هي احكام من الشارع اعتبرت أصولا في مناط النزاع فقسنا عليها ما هو معلول بعلتها

٣٥٩ على أن القياس الذى يتوسعون فيه أحيانا ومنهم شيخنا هذا مقيد بأن يكون المقيس عليه نصا من الشارع

٣٥٩ يقول الشيخ: الأصل في العقود الاباحة حتى يقوم دليل التحريم ٣٦٠ والأصل الذي اعتمد علي ٢٥٩ الشافعي وأبو حنيفة وداود بن

على وابو محمد على بن حزم وغيرهم أن الأصل فى الأبضاع والأموال الحرمة حتى يجيزها الشارع

۳۵۹ وعقد التأمين على السسيارات يشبهه الشسيخ بعقد الشركة كشركة الأبدان وشركة المفاوضة وشركة الكهرباء الأسمنت وشركة الكهرباء

٣٦٠ وهكذا يأخذ الشيخ شييفه بتسويغ عقد التأمين وكلفيه بالتماس كل ما هب ودب

٣٦٠ ونقول الشييخ ولكل من ذهب مذهبه :

ان الشركات تنقسم الى قسمين شركات انتاج كالمحديد والصلب والاسسمنت والزراعسات والصحنات ، والى شركات خدمات كشركات النظافة والنقل والتلفونات وبرامج الاذاعسة والتلفان

۳٦٠ وشركات التأمين ليست مسن ميث شركات الانساج الامسن حيث كونها شركات ابتزاز وتجميع المال وتكديس للارصليدة ، وامتلاك أكبر العمارات

۳٦٠ شركات التامين هي شركات خلت منها الرحمة التي بثها الله بين عباده ، شركات التأمين يهودية النسب والنشاة والفكر والاختراع

۳ واذا دعى الشيخ ان احميد مذهبه مسنده فليطالع المفتى لابن قدامة فانه سيجد أن الادلة

ለፖፖ

التي يستدل بها ليسل للمستدل منها واحد في المائة وكلها من الصحيحين أو من أبى داود أو سعید بن منصور فمن این أتی الثبيخ بأن مذهبه مسنده

٣٦١ وقول الفنى : ويصلح ضمان الجنايات فهاذا لا عالاقة له بشركات التأمين الأنه لم يقل: يصح ضمان الجنأيات بعوض مقبوض

٣٦١ ان شركات التامين لم تأت لكل سيارة وقعت في جناية فضمنت جنايتها انما تضمن ما اشترك في سلكها بدفع اقساط ، سواء أكانت بأمر الحكومة فيكون عقد اذعان او كان باختيار العاقب فيكون عقد غبن وخداع

٣٦٣ التأمن على الحياة وفي البخاري أن النبي صلى الله 478 عليه وسلم قال : « يأتى على

الناس زمان لا يبسالي من أين اخذ المال أمن حلال أم مـــن حرام »

٣٦٤ صفة عقد التأمين على الحياة هو أن يأتي من يريد التأمين على 418 الحياة الى شركة التامين فيتفق معها على تأمين حياته عشرين عاما او اقل او اكثر وفي مقابلة شيء معلوم من النقود

ولا شك أن هذا العقد بهذه الصفة باطل قطعاً ، ولن تجد له محملا من الصحة

ووسائل البطلان محيطة به من 377 جميع جهاته

٣٦٤ منها: أنها تسميليم دراهم مقسطة في دراهم أكثر منها مؤجلة قد يتحصل عليها وقلد تفوت عليه في حالة عجيزه عن بعض الأقساط

٣٦٥ وقد اخذ الناس تتجارى بهم الاهواء في تأمين الحياة حتى اخذوا يؤمنون على الاعضاء فبعضهم يؤمن على يده وبعضهم على رجله وبعضهم على صوته فدعوى البيحين له بأن عقساد

وأن شركة التأمين تدفع الموض المتفق عليه بحالة الاختيار بدون اجبان وانه أن يثير العداوة والبغضاء كما يثيرها القمار

التأمين على الحياة يقع بالتراضي

٣٦٨ - ثم ان المقود المحرمة مقرون بها الشئوم والفشل ومحبق الرزق وانتزاع البركة يقود بعضها الى بعض في الشر كما قيل: أن المعاصي بريد الكفر

المقيد أن الورثة من الأولاد والزوجة متى عرفوا من مورثهم تأمين حياته بهذا المال العظيم فانهم سيعملون عملهم بالمباشرة او بالتسبب بالقضاء على حياته ٣٦٩ وتاريخ هذا العصر يحكى أن رجلا امن حياة والدته لدى

وتسليم بعض الأقساط صنع لها قنبلة ووضعها تحت كرسي ثم امر والدته ان تجلس على الكرسي ، فثارت بها القنبلة

شركة التأمين فبمد ابرام العقد

**TV1** 

471

471

حتى جعلتها قطعاً ، فذهب الى شركة التأمين يطالبهم بعوض ٣٧٠ حياة والدته ، فبعد اجمراء البحث والتفتيش عرفوا تمام المعرفة أنها خيانة من الولد على والدته

٣٦٩ وأما قولهم: أنه قد يخلف هذا المال لأولاده الضعاف فان حسن المقاصد لا يبيح المحسرمات «أن يكن غنيسا أو فقيرا فالله أولى بهما »

م ان القائلين باباحة التأمين على العياة لما لم يجدوا نصوصا يعتمدون عليها ولا قياسسسا يستندون اليه اخدوا يركبون التعاسيف في الصدر والورد اويستدلون بما يعد بعيدا عن القصود

.٣٧ من ذلك استدلالهم ببيع الوفاء وهو بعيد حقيقة ومعنى

۳۷۰ وصفته عند الاحنساف هو ان يضع الرجل عقاره التي تساوي قيمته الفيا أو الفين فيضعه عند رجل في خمسمائة أو اكثر ويكتب عليه بيع وفاء

۳۷۰ بریدون بهذه التسسمیة ان یستحل المرثهن غلة هذا العقار مادام باقیا فی یده بدون ان یرجع علیه مالکه فی شیء من قیمة غلته فی مقابلة ما بنتفع صاحبه بالدراهم

واذا تحصل صاحب العقار على
 النقود استرجع عقـــاره بدون
 منازعة لاعتقاد الجميع بانه باق

على ملك صاحبه وقد حدث هسلدا التعامل فى بلدان فارس ، قبل فى القرن الخامس وافتى الكثير من الفقهاء بكونه رهنا لا ينصرف الى غيره وان سموه بيما لكون الاعتبار فى المقود بمقاصدها ، وهما نم يقصدا التبايع الحقيقى ، وهذا هو الصحيح

۳۷۱ وأصل الموالاة في بعد الاسلام هو أن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين المهاجرين والانصار وكانوا تسعين رجلا نصيفهم من المهاجرين ونصيفهم من المهاجرين ونصيفهم الانصار

آخی النبی صلی الله علیه وسلم بینهم علی المواسساة ویتوارتون بعد الموت دون ذوی ارجامهم الی حین وقعة بدر

قال ابن عباس : كان المهاجرى يرث الانصارى دون قرابت وذوى رحمه للأخوة التي آخى بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم

والحكم في الموالاة على العقل هو الحكم في الارث على حسب ما ذكرنا وانه منسوح وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بايجاب دية الخطأ على الماقلة كما في الصحيحين عن أبي هريرة قال « اقتتلت امراتان من هذيل فرمت احداهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فاختصموا الى رسيسول الله عليها

فقضى أن دية الجنين غرة عبد او ولدة

وقضى بدية المراة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها ومن معهم فقام حمل بن النابقة الهذلي فقال: با رسول الله ، كيف نقرم مسن لا شرب ولا أكل ، ولا تُطق ولا استهل ، ومثل ذلك بطل ؟ فقال صلى الله عليسه وسلم: انما هذا من اخوان الكهان » قال هذا من أحـــل

سحفه ألذى سجعه ٣٧٣ ومن محاسن الشرع وقيسامه بمصالح العباد في المعاش والمعاد أن أوجب الله دية الخطأ على من عليه موالاة القاتل ونصرته ومن المعلوم أن البجناية في الأصل تتعلق بالجائى فلا يجنى جان الا على نفسه « ولا تزر وارزة وزر اخرى » — خطاء

٣٧٣ ولا تحمل العاقلة العمد المحض ولا المال من قيمة عبد وتحدوه ولا ما دون ثلث ألدية

والحاصل أن الأمة التي يبذل أغنياؤها المال وتقوم بفريضة التعاون على الأعمال ، فيكفسُلُ اغنياؤهم فقراءهم ويعسول أقوياؤهم ضعفاءهم ، ويعودوا بفضل ما اوتوا الى اخوانهـــم الموزين ، ويعطف واعلى البائسين والمنكوبين

اقسام التامين منحيث الصيفة ٣٧٥ أولا: التامين الاجتماعي

وهو تامين تقصوم به الدولة

لمصلحة طيقة العمال التي تعتمد في كسب رزقها على العمل ٣٧٥ ويقصد بهذا التأمين اصابات العمل والمرض والعجميم والشييخوخة وسياهم في حصيلته العمال وأصيحاب الاعمال والدولة

٥٧٥ ثانيا :التامن التبادلي وتقوم حمعيات تعاونية تتكون 770 من اعضاء يجمع بينهم تماثل الإخطار التي يتعرضون لها و تفقون جميعاً على تعويض من

بتحقق الخطر بالنسبة اليه ٣٧٦ والأصل في الجمعية التبادلينة أن تتغير فيها الاقساط سنة عن سنة بحسب ما تدفعسه الجمعية كل سنة لأعضائها من تمویضات ، ومن ثم تکـــون الأقساط التي يدفعها الأعضاء خطاء في كتابة الآية اشتراكات متغيرة

٣٧٦ أما شركات التامين المساهمة فانها تسمى للربح ويكون لها راس مال تضع القوائين عادة حدا ادنی له

ثالثا: التأمن بقسط ثابت تقوم بهــــذا التأمين شركات المساهمة ، وهي شركات تنشأ

277

براسمال يقدمه المساهمون تقصد الحصول على ربح منن ورائه

ذلك أن عقود التأمين تقوم على 777 الضرر والخطر دائما ومثل هذا الضرر والخطر يصح في التبرعات دون المعاوضيات اما التأمين

.٣٨٠

٣٨.

441

**۳**۸1

الاجتماعي والتبادلي فأن ياخذ صفة التبرغ لانه لا مجال فيه للربح

٣٧٧ نصود الى حسكم التسامين في الشريعة الاسلامية

٣٧٧ قلنا في بداية هذا البحث ان عقد التأمين من العقود الحادثة التي لم يكن لها وجود في عصور الاجتهاد

**٨٧٨ اولا: نظرية التأمين** 

۳۷۸ لا نظن أن أحداً من الباحثين في عقود التأمين يخالف في شرعية التأمين باعتباره نظرية ونظاما يسمى لتحقيق أهداف التعاون والتضامن بين المسلمين

۳۷۸ وارى ان هذا الأمر من الظهور بحيث لا نحتاج الى عسرض الحجة وبيان الدليل

٣٧٩ وليس للمبدأ القائل بأن الفاية تبرر الوسيلة عمل في الاسلام

٣٧٩ والنهج الصحيح أن يقال: أن عقود التأمين أذا تضمنت الفرر
 كانت عقودا باطلة ، وأذا لم تتضمن الفرر كانت صحيحة
 ٣٧٩ والخلاصة أذن هي أن الفايات

والخلاصة أذن هي أن الفايات والاهداف التي تتضمنها فكرة التأمين غايات وأهداف شرعية فالتعاون يتفق مع مقاصــــد الشريعة العامة

٣٧٩ فالتأمين بمعنى الفكرة والنظرية أذن ليس محلا للخلاف

۳۷۹ ثانيا: التامين الاجتماعي ۳۷۹ عرفنا انه الذي تقوم به الدولة او تمهد بادارته الى احسدي

هيئاتها العامة فهذا التامين ضد المرض والعجز والشمسيخوخة وهذا حائز شرعا

والتأمين الاجتماعي لا يدخل في عقود المعاوضات ولكنه يدخل في عقود التبرعات

٣٨. ثالثاً: التامين التبادلي

٣٨٠ اتفق الكاتبون من الوجه....ة الشرعية على جـــواز التأمين التبادلي الذي تمارسه الجمعيات التعاونية ، ونحن نوافق هؤلاء الباحثين في هذا الحكم

وواضح أن هذا التأمين لا يقصد به المعاوضة ، بل أنه بحسق تعاونى يقصد به التضامن بين جماعة من الناس يتعرضون لاخطار من نوع واحد في معاونة من تعرض منهم للخطر على تفادى آثاره بدفع مبلغ ممسا تعاون الجميعفي جمعه

٣٨١ رابعاً: التامين بقسط ثابت

التأمين بقسط ثابت هو ما تقوم به شركات التأمين ووسيلتها في ذلك هي عقد التأمين ، وهو عقد يتم بين شركة التسامين ومستامن معين بمقتضاه تتعهد هذه الشركة بدفع مبلغ مسسن المال يسمى مبلغ التأمين لهذا الستأمن عندما يلتزم بدفسع مبلغ مالى يسسمى بقسط التأمين

وهذه الشركة نسمى من وراء عقود التأمين الى تحقيق ربح هو الفرق بين ما تأخذ مسسن

المستأمنين من اقسساط وما تدفعه لهم عند وقوع الخطر من تمويضات

الشركات للوصول الى تحقيق فكرة التأمين هي عقد التأمين اللى يتسم بين الشركة وكل مستأمن ، وهذا العقد ينشيء وجقوقا بين الشركة والمستامن المعين ، وليست هناك عقسود تبرمها شركة التأمين مع جماعة تسمى جماعة المستامنين

٣٨٣ ولقد رابنا بمض الباحثين يصبور الدور الذي تقبوم به شركات التأمين بأنسسه دور الوسيط والنائب الذي يقسوم بتنظيم عمليات التأمين نيابة

عن الستأمنين وشركة التأمين يوضعها الحالي لا تصلح نائبا ولا وسيطا ذلك ان النائب في حكم الشريعية يعمل لمسلحة المنوب عنه ، وليس له أن يبلسرم مسسن

التصرفات ما تتعارض فيسه مصلحة المنوب عنه مع مصلحته وشركة التأمين لا تعميل الا لحساب نفسها ومصلاالحها تتمارض دائما مع مصلاالح

المستأمن وسسنرى أن شركة التأمين في

علاقتها مع مجموع المستامنين تسسيتطيع بمسا أتيح لها من امكانيات هائلة ، وباستخدام

حساب الاحتمالات أن تعسرف على وجه بقرب من الدقسسة والتحديد مقدار ما تعطى وما

رقم الصفحة

374

440

۳۸٥

440

وسوف نرى أن هذا السيلك 377 فوق منافاته للواقع وجنوحه للفرض والتقسيدير لا يؤدى النتائج التي بقصدها اصحابه، ذلك اننا لا نسلم بقدرة الشركة على معرفة ما تأخد وما تعطى في مدة معينة مهمست تقدمت وسائل حساب الاحتمالات وقواعد الإحصاء

٣٨٤ واذا سالمنا للشركة بقدرتها على ما تعطى لمجموع المستأمنين وما تأخذ منهم فان هذا لا يدل على خلو المعاملة من الفرر والخلاصة : أن النحث يجب

أن ينصب على العلاقة القائمة بين شركة التأمين والستامن المعين تلك العلاقة التى انشاها عقد التأمين فهذه العلاقة هي الأمر الواقع

أدلة بطلان العقود التي تبرمها شركات التأمن

والدليل الأول على بطلان عقود التامين التي تبرمها مع المستامن انها عقود معاوضات مالية ، تضمنت غررا كثيرا أو فاحشا فهاتين مقدمتان لابد منهما اما المقدمة الأولى: فهي أن عقود

التامين معاوضات مالية وأما القدمة الثانية : فهي أن 440 هذه العقود تضمنت غررا كثيرا

777

444

۲۸۷

۳۸۷

444

**۳**۸٥

٣٨٦

٣٨٦

المقدمة الأولى: عقود التامين معاوضات مالية:

لا نظن أحداً بخالفنا لا من شراح ۳۸٥ القانون ولا من علماء الشريعة الذين تصدوا لبيان حسكم ٣٨٧ الشرع في هذه العقود

ولقد رأينا عند تعريف القانون لعقد التامين أن المعاوضة تتم بين القسط الذي يدفع ....ه المستأمن ومبلغ التأمين الذى تتعهد شركة التأمين بدفعهه عند وقوع الخطر المؤمن منه

القدمة الثانية : عقود التامين ٣٨٦ تتضمن الفرر الكثي:

جاء النهي عن بيع الفرر عاما ، واتفق المجتهدون على الحاق المعاوضات الخالصة بالبيع في هذا النهى ، ثم خصوا منه الفرر اليسير بقيود وشروط حدودها

٣٨٦ الرضي مناط صحة التصرف اتفقوا على أن الرضى مناط صحة العقود والتصرفات قال ٣٨٧ تمالى : « يا أيها الذين آمنوا ٣٨٧ لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل ۲۸۷ الا أن تكون تجارة عن تراض ٣٨٧ منكم » وقال صلى الله عليه وسلم « انما البيع عن تراض » فاذا عدم الرضى بالتصرف كان هذا التصرف باطلا لا يحل به أخذ مال الفير باتفاق الفقهاء

> العلم مناط صحة الرضى ٣٨٦ اتفق الفقهاء على أن العلم بمحل ۲۸٦ التصرف شرط في صحة الرضى لأن الرضى بما لا يعلمه الراضى

غير متصور ويقول في فتح الفزيز : « لأن

الرضى قبل حقيقة المسرفة لا يتصور »

ويقول ابن حـــزم في المحلى: « وبالضرورة يدري كل أحسد إنه لا يمكن البتة وجود الرضى على مجهول ، وهو أكل مال بالباطل »

واذا انتفى العلم عند التعاقد بمحل المعاوضة لعدم وثميوق احد عاقديها بحصيصوله على العوض أو لعدم معرفته بقدر هذا العوض أو أجل الوفاء به فان المعاوضة تبطل لانتفاء الرضى بها

ويمير الفقهاء عن ذلك باشتمال المعاوضة على الجهالة والفرر وسوف ترى بعد قليل أن عقود التامين منطوية على انواع الفرر الثلاثة:

الفرر في حصول العوض الفرر في قدره

الفرر في أجله

وأما الفرر في حصول العوض، فلأن المستأمن في التأمين لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل

على مبلغ التأمين أم لا ؟ وأما الفرر في قيدر العوض فلأن في التأمين من الأضرار مالا يدري المستامن مقسسدار ما يحصل عليه من عوض وأما الفرر في الأجل فواضح في التامين على الحياة لحالة الموت،

رقم الصفحة

فان المؤمن على حياته لا بدري عند التعساقد الوقت الذي بحصل ورثته فيله على مبلغ التأمين ، وهمو العوض الذي بدل الأقساط في مقابلته

٣٨٨ أولا: دخول عقود التأمين تحت تعريفات الفرر

٣٨٨ وأهم تعريفات الفرو عند الفقهاء فسنذكرها ثم نثبت دخيول عقود التأمين تحت كل تعريف منها ، والتعريفات هنا للفرر الفاحش الذي تبطلسل به المعاوضات

٣٨٨ أما الفرر اليسيم الذي لا يؤثر في الماوضة فهو اسمستثناء حددوا ضابطه وبينوا شروطه ٣٨٨ ( فرع ) في مذاهب العلماء في

تمريف الفرر ٣٨٨ عرف المالكية الفرر بتعريفات كثيرة منها تمريف ابن عـــرفة

المالكي: « ما شك في حصول احد عوضيه او مقصود منه غالباً »

وقال مالك : « مالا يدرى ايتم 477

٣٨٨ وعرف الدسوقي الفرر « بأنه ما يحتمل حصوله وعسدم حصوله » وعرف المازري الفرر بأنه « ما تردد بين الســـلامة .. والعطب »

وهذه التعريفات تنطبق على عقد التأمين فهو يشهدك في حصول أحد عوضييه ، لأن حصوله يتونف على خطــــر

احتمال قد يقع وقد لا يقع ٣٨٩ وبالمثل فان عقد التأمين برتب التراما في ذمة شركة التأمين وهو دین احتمالی باتفــاق لا يدرى المستأمن عند التفاقد أن كان هذا الدين يتم أم لا

رقم الصفحة

العوض الذي تتعهد به شركة - . ፕለጓ التأمين للمستأمن يحتمسل حصوله وعدم حصبوله أسره ظاهر وأما التردد بين السلامة أي سلامة العوض والعطب أي فوات هذا العوض فظاهبير انطباقه على مبلغ التأمين الذي تتعهد الشركة بدفعه للمستأمن عند وقوع الخطر

ومما مثل المالكية للفرر الذي عرفوه وحكموا بطلان الماوضة معه بيع الطير في الهـــواء ، والسمك في الماء والحيسبوان مشرط الحمل

وقد راينا أن الفرر في عقب . ٣9. التأمين أشد وأفحثى مسين الفرر في هذه الامثلة لائه غرر في الحصول انضم اليه غرر في المقدار

ومن الفرر شراء دين الميت وان ٣٩. عرف مقدار تركته فانه لا يعرف ما بحصيل عليه منه لأن ذلك يتوقف على عسمدد الدائنين ومقادير ديونهم ، فهو لا يعرف ما يصيبه من قسمة الفرماء . 39 تعريف الحنفية للفرر:

٣٩٠ جاء في البدائع أن الفرر هــو الخطر الذي استوى فيه طرفا

الوجود والعدم ، وواضح أن هذا التعريف يصدق على عقد التأمين فهو عقد ركنه الأساسي وعنصره الجوهرى ومحسله الأصلي هو الفرر

. ٣٩ وانك اذا تتبعت المعاوضات التي اتفق الاحناف على بطلانها للفرر لوحدت فيها هذا المني وهو أن الملك أو الالتزام فيها قد علق أو توقف على خطـــر يستوى فيه طرفا الوجسود والعدم فقد مثلوا له بشراء رمية الصائد وضربة القانص

وظاهر أن حال المستأمن هو حال من يشترى ضربة الصائد، فانه بعلق خصوله على مبلغ التأمين وهو ما بذل الاقساط بازائه على خطر احتمالي قد يكون وقد لايكون

ووجه التطابق ظاهر بين مـن 491 يدنع الاقساط في مقابل تعهد الشركة باعطهائه مبلغ التأمين اذا بقى حيا الى وقت معين ، وبين من يدفع الثمن في تـوب اذا وقع عليه بالحجر أو لمسه المشترى فكلاهما يبذل مالافي مقابل عوض قد يكون وقسد لايكون

تقريف الفرر عند الحنابلة :

حاء فی شرح منتهی الارادات أن 491 القاضى وجماعة فسروا الفسرر بأنه « ما تردد بين امرين ليس أحدهما أظهر »

٣٩٢ ولاخفاء أن عقد التأمين يدخل

التامين الذي بذل المستأمن بازائه الأقساط يتردد وبين أمرين هي الحصول عليه اذا وقع الخطر ، وعدم الحصول عند عدم وقسسوعه ، وليس الحصول على مبلغ التأمين أظهر

٣٩٣ تمريف ألفرر عند الظاهرية يعرف ابن حزم الفـــرر بأنه « ما عقد على جهل بمقداره وصفاته حين العقد » ومثــــل ذلك ببيع الثمار قبل أن تخلق وبيع الشيء المجهول أو بالثمن المجهول

٣٩٣ والتأمين من هذا القبيل ؛ لأن المستأمن لا يدرى مقدار العوض الذي بذل في مقابلتـــه عند التعاقد في التامين من الأضرار وبعد كل ما ذكرنا من تعريفات الفرر الذي ببطل المعاوضية المالية عند جميم الفقهاء ، وبيان أن هذه التعريفات تشمل عقود التأمين ، يثبت يقينا أن عقد التأمين بجميع أنواعه وفى كل حالاته وصوره من عقود ألفرر لأنه غرر في الوجود والحصول والقدار والأجل

٣٤٩ تعريف الغرر عند اصبحابنا الشافعية

٢٩٤ عرف أصحابنا الفسرر الذي بطل العقود عندهم بعسسدة تعريفات كلها تنطبق على عقد التأمين

٣٩٤ جاء في فتح العزيز للرافعي أن

الفرر هــو « التــردد بين حانين الأغلب منهما أخوفهما. وجاء فيه أيضا « الذي تنطوي

على الشخص عاقبته » ه ٣٩٠ وأن الفرر لا ينتفي عن المماوضة

الا اذا عرف المتعاقد فيهــــا « ما الذي ملك بازاء ما يدل » وجاء في فتح الباري « أن الفرر

هو كل ما يمكن أن يوجد والا يوجد وكذلك ما لا يصح غالبا »

وجاء في حاشية قليوبي: أن عقد الفيرر هو ما لا يوثق بحصول العوض فيه »

٣٩٥ وواضح أن هذه التعريف ات تنطبق على عقد التأمين وتعريف الفييرر بانه ما انطوت على الشخص عاقبته بنطبق على عقد التأمين تمام الإنطباق

وتمريف الفرز بأنه ما لم يعرف بازاء ما بذل » هو تمريف لعقد

التامين

441

وظاهر كذلك دخول عقد التأمين ٣٩٩ ثالثًا: الغرر في مقدار العوض تحت تعريف الفرر بانسسه

« ما يمكن أن يوجد والا يوجد او ما كان عدم وجوده غالبا » 493 أما تعريف الفرر بأنه « مالا يوثق

بحصول العوض فيلته » قانه ينطبق تمام الأنطياق

٣٩٦ انواع الفرر في عقد التأمين ٣٩٦ أن أكثر المجيزين لعقد التأمين

يحتجون لرايهم بفقه مالك فان هذا الفقه قد اشتهر عنه تضيق دائرة البطلان في المساملات

بسبب الجهالة والفرر ٣٩٧ أولا: الفرر في الوجود

رقم الصفحة

**447** 

211

الحصول

لا شك أنه أشد أنواع الغرر 217 على الاطلاق

٣٩٧ وهو ينطبق تماما على عقسد التأمين فان مسلغ التأمين وهو دين غير محقق الوجيود! 4 لأن وجوده يتوقف على وجود الخطر

المؤمن منه ٣٩٧ ثانياً: الفرر في الحصول اتفق الفقهاء على أن الغرر في

الحصول ببطل المعاوضة واذا طبقنا هبذا الضابط على عقد التامين ظهر لنا أن عقد التامين يتضم الخطر في

٣٩٨ ويقول القرافي: ألفرر والجهالة ثلاثة اقسام كثير ممتنع كالطير في الهواء والسمك في الماء

نيسه المتعاقد « ما الذي ملك . ٣٩٩ ومما يدخل تحت الفسيرر في الحصول وعدم الحصول المفاونة على ضربة القانص

اتفق الفقهاء على أن الفرر في مقدار العوض كالفرر في وجوده وحصوله يبطل المعاوضة

والمنابذة باطل لعلتين : احداهما هي الجهالة ، والثانية كسونه معلقا على شرط ..} وجاء في فتح العــزيز : « وأما

ويقول ابن قدامة: بيع الملامسة

القدر فالجهل به فيما في الذمة ثمنا أو مثمنا مبطل » وجاء فيه ان العلم بقسدر

1.4

1.4

الموض لابد منه آذا كان في الذمة

.. } وحاء في الخطاب « متى حصل الجهل بأحــــ العوضين من المتبايعين أو احدهما فسلل البيع »

رقم الصفحة

وحاء في الفروع « أن مــــن شروط صحة البيع معسرفة الثمن فلا يصح برقم مجهول » وجاء في البدائم: « ولو قال : ξ.1 بعت هذا العبد بقيمته ، فالبيع فاسد ، لأنه جعل ثمنه قيمته، وأئها تختلف باختلاف المقومين، فكان الثمن مجهولا ، وكذا اذا باع بحكم فلان »

وجاء في حاشية ابن عابدين : (.) « ان معرفة قدر الثمن شرط في صحة البيع ، فلو كان الثمن مجهولا كالبيم بقيمتنه ورأس ماله أو يمثل ما اشتراه هو أو فلان وبمثل ما بيع للناس كان النيم باطلا »

1. وشركة التأمين التي تمهدت بدفع التأمين للمستأمن عند وقوع الخطر تجهل عند التعاقد مقدار العوض الذي تحصيل عليه من السيتامن ، في مقابل ما تعهدت به

١٠٢ وقد يقال: أن شركة التأمين تستطيع بما لديها من وسائل حساب الاختمالات وقواعسد الاحصاء وقانون الكثرة أن تعرف مقدار الموض الذي تحصيل

عليه من مجموع المستأمنين في مدة معينة ، كما تسييطيع باستعمال هذه الوسائل معرفة مقدار ما تدفعه لبعضهم مين تعويضات عند وقوع الخطر

ومن حهة ثالثة فان التسليم بقدرة الشركة على معرفة مقدار ما تحصل عليه من اقسياط، وما تفرمه من تعويضات لا يفيد حل عقد التأمين ، ذلك أن المستأمن لا يزال عاجزا عين معرفة مقدار ما يبذل وما بأخذ من عوض

٠٣٠ لأن قانون الكثرة لا يعمل في حقه ، ولأن وسائل حساب الاحتمالات وقواعد الاحصاء ليست متوفرة لديه ، واذا وحد ألغرر والحهالة بقدر الموض من أحد طرفي المعاوضة كانت باطلة

7.3 رابعاً: الفرر في الأجل اتفق الفقهاء على أن الجهــالة بالأجل في عقود المعاوض الت تبطل المعاوضة

وقال ابن رشد: « والفرر بنتفي ٤٠٣ عن الشيء اذا كان مملوم الأجل ان کان بیما »

وقال الكاساني في البدائع: « ان من شروط البيع أن يكون هذا الأجل معلوماً ، فان كان مجهولا كقدوم زيد ومجيء المطر فهو فاسد »

على وجه يقرب من التحديد ٣٠٤ وجاء في فتح البارى: أن جهالة الأجل في الموض المؤجل تبطل

الماوضة » ولا اعرف خلافا بين المجتهدين في أن التأجيل بمرت انسان بعد من الجهالة الفاحشة من الجهالة القاحشة من الجهالة القاحشة التامين

تانياً: الفرر في عقبود التام ليس من الفرر اليسي

قلنا : ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الفرر ، وجاء النهى عاما مطلقا ، وان بعض الفقهاء خصوا منه الفسرر اليسير وقد حددوا القصود ، الفرر اليسير وبينوا شروطه ولقد أثبتنا أن عقدود التأمين تدخل تجت معنى الفور كما عرفه الفقهاء وضربوا له الامثلة ويبقى علينا اثبات الفرر في هذه المقود وانه ليس من اليسير

( فرع ) في التعريف بالغسرد الذي يفتفر في المعاوضات لعل المالكية أكثر الفقهاء تساهلا في موضوع الفسرر ولذا يجتح الذين يقولون بجواز التامين ألى الاستدلال بهم

ولذلك كان المفيد تحسديد المقصود بالفرر اليسمير الذي لا يؤثر في صحة المعاوضات عند المائكية حتى نثبت عدم انطباقه على عقود التأمين ، وبدأ يكون عدم انطباقه عند غيرهم أولى

ر الذي الدردير الفـــرر الذي يعتفر في الماوضات ، ويبين شروطه فيقول : واغتفر في غرر يسمر للحاجة اي للضرورة لم يقصد ، أي غير القصود ، فخرج بقيد اليسارة الكثير ،

كبيع الطبر في الهواء والسمك في الماء ، فلا يفتفسر اجماعاً ، وبقيد عدم القصد بيع الحيوان بشرط الحمل ، أي فانه يقصد في البيع عادة ، وهو غسر اذ يحتمل حصوله وعدم حصوله فهل تسلم أمه أم لا ؟ »

ثم يضرب الامثلة من هذا الفرر:

كأساس الدار فانها تشترى من
غير معرفة عمقه ولا عرضه ولا
متانته ، وكاجارتها مشاهرة ،
مع احتمال نقصان الشهور ،
وكجبة محشوة أو لحساف
والحشو مفيب ، وشرب من
سقاء ودخول الحمسام مع
اختلاف الشرب والاستعمال
د. ونقول الحطاب : واغتفر غرر

يسير للحاجة لم يقصد . ابن عرفة . زاد المازرى : كسون متعلق الفرر اليسير غير مقصود وضرورة ارتكابه وقرره بقوله : منع بيع الأجنة وجواز بيسغ الجبة المجهول قدر حشوها ، المنوع بيعه وحده ، وجواز الكراء لشهر مع احتمال نقصه و حواز دخول الحمام مع اختلاف قدر الماء ، ولبئهم فيه

7.} (فرع) في عناصر الفرد الفتفر . . . والذي يؤخذ من هذين النصين ان عناصر الفرر الذي يفتفر في المعاوضات عند المالكية ثلاثة اذا اجتمعت في الفرد كان معفوا عنه وهذه العناصر

ان يكون الفرر يسيرا ، وغير سيحصل على مبلغ التأمين أم مقصود ، ودعت اليه الضرورة لا ؟ وهو العيوض الذي بذل العنصر الأول : يسارة الفرد غرر واحتمال في حصيدول اتفق الفقهاء على أن الفيرر

غرر واحتمال في حصصول العوض لا في قدره فقط العوض لا في قدره فقط التي ضربها الفقهاء للفرر اليسير ليس فيها غرر في الحصول على الموض ، فجواز بيع الدار من غير رؤية اساسها وجواز بيع الجبة أو اللحاف مع جهالة بيع الجبة أو اللحاف مع جهالة لشهر مع احتمال نقص الشهر وتمامه ، وجواز دخول الحمام المتارة المنارة المن

لشهر مع احتمال نقص الشهر وتمامه ، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر المشروب ( القد عرفنا أن التأمين يتضمن فوق الفرر في حصول العوض غررا في مقدار الحاصل منه

على فرض الحصول في أهم انواع التأمين ، وهو التأمين من الأضرار ، والغرر في المقددار وفي عقود التأمين غرر فاحش وأما في جانب شركة التأمين فان الغرر في الحصول على قسط قدره الف ريال مثلا ، ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التأمين أو

فالفرر في قدر ما يحصل عليه المتعاقد من عوض زيادة ونقصا تبعا لأعلى الاحتمالات وادناها في عقود التأمين كبير حددا اذا قيس بنظيره في التي مثل بهدا المالكية للفرر اليسير

قيمة الضرر كاملة

1.9

١١٠ العنصر الثاني: أن يكون متعلق

مقصود ، ودعت اليه الضرورة العنصر الأول : يسارة الفرر الأول : يسارة الفرر الأول : الفقص الفقاء على أن الفسسرد المفتفر يسير أو تافه ، ويؤخذ من عباراتهم أن يسارة الفرر الن تكون الزيادة أو النقص قليلة أو تافهة ، بحيث لا تتعلق بها النفوس عادة وهذا ما يعنيه الفقهاء بقولهم : يتغابن الناس

ولقد رأينا أن نسبة ال ١٠ ٪
 بلغت ٣١ ٪ زيادة أو نقصاً تقريباً في أيجار الدار لمدة شهر وكذلك الدار مع الأسسساس والشرب من السقاء

الغرر في الحصول ليس يسيراً واذا كان ما تقييدم على معنى يسارة الفرر ، فان الفيرر في الحصول ليس من الغرر اليسير قطعا ، لأن هذا الفيرر ليس واقعا في قيمة العوض ، وانما في حصوله وعدم حصيوله مالكلية

ومما يؤكد أن الفرر في حصول الموض لا يدخل البنة في مفهوم الفرر البسير أمران:

( أولهما ) الطير في الهـــواء
 والسمك في الماء فلا يفتفـــر
 اجماعا »

۱۸ والفرر في عقود التأمين غرر في الحصول باتفاق شراح القانون وعلماء الشريعة ، لأن المستامن لا بدري عند التعاقد ان كان

113

£1 £

الفرر غير مقصود

(۱) والأمثلة التي يتوافر فيها هذا العنصر هي ما ذكرها فقهاء المالكية ، وهي بيع الدار ، من غير معرفة أساسها والحبة من غير معرفة حشوها

ا ا ا الفرر فى بيع الدار لا ينصب على محل المعاوضة وهو الدار اذ الدار لا غرر فيها / ولكس الفرر في اساسها / وهو لا يقصد عند ابرام العقد بل يدخل فيه تبعا

را والفرر في عقد التأمين يتعلق بأصل العوض لا بأمر تابع غير مقصود فلقد يبين لنا مما سبق أن الفرر في عقد التأمين يتعلق بوجود العوض وبقدره وأجله، وهذه كلها أمور مقصدودة للمتعاقد

والخلاصة أن الفرر في عقد التأمين يتعلق بمقصود العقد نفسه وهو مبلغ التأمين ومقدار الأقساط ، فالمستأمن عند التعساقد لا يسدري أن كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ، والمؤمن لا يدرى مقدار ما يحصله من اقساط قبال

وقوع الخطر المؤمن له ، وبالتالى فان كلا من المؤمن والمؤمن له لا يستطيع وقت التعاقد أن يعرف مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ

العنصر الشالث: أن يكسون ارتكاب الغرر ضروريا

العنصر الثالث من العناصر التي يغتفر في المعاوضات هو أن تكون الضرورة داعية الى ارتكاب هذا الفرر ، فأن لم تسلع الضرورة الى ارتكاب الفرر لم يكن من الفرر الذي يفتفر في المعاوضة

۱۲ واذا طبقنا هذا العنصر على عقد التأمين لظهر لنا أن الفرر فيه ليس من الفرر الذي تدعسو الضرورة الى ارتكابه الأمرين: (أولهما): أننا لسينا أمام معارضة وردت الأدلة الشرعية بجوازها بحيث لو منعنا الناس منها أصابهم من ذلك الحرج الشديد والمشقة الزائدة

( وتانيهما ) : انبا لسنا أمام عقد دعت الضرورة الى ارتكاب الفرر فيه ، بل على العكس من ذلك فان عقد التأمين هو نفسه غرر ، فلا يقسال : ان الضرورة قد اقتضت ارتكاب الفرر فيه ، وهذا يؤخذ مسن الأمثلة التى ضربها المالكيسة

للفرر البسير الدليل الثاني : عقدد التامين التضمن الرهان والقامرة

الإحكام

الدليل الثاني على تحريم العقود التي تبرمها شركات التأمين أن هذه العقود تعد قماراً ومراهنة ١٥ والقمار والمراهنة حبرام شرعآ باتفاق فقهاء الشريعة فيكون التأمين حراما باتفاق وكون التأمين قمارا ومراهنة يبدو وأضحاً من تفريف كل من

القمار والمراهنة وسيسان خصائصها الجوهرية ثم اثبات 110 دخول عقد التأمين تحت هـذا التعريف وتوافر هذه الخصائص ١٥١

> اولا: تمريف المقامرة والرهان: 113

> المقامرة أو الرهان كل منا بتعهد £1.8 بأن بدفع إلى الآخر مبلقاً من النقود أو أي عوض مالي آخر

١١٤ والذي يظهر من تعريفهما أن المقامرة توافق الرهان في أن حق المتعاقد في كل منهـــما بتوقف على واقعية محققة هي أن يكسب المقامر أو أن يصدق قول المتراهن

١١} ثانيا: خصائص القسامرة أو الرهان :

١٨٤ يتفق شراح القانون الوضعى ١٦١ واذا كانت عقود القصامة على أن خصائص عقود المقامرة والرهان هي نفسها خصائص عقود التأمين وهى أنها عقود ملزمة للجانين

١٥٤ وأما أنها عقود احتمالية أو من عقود الغرر فلأن كلا من المقامرة . . كل من المقامرين أو المتراهنين بيان أن التعريف لمقود القمار

أن يحدد وقت تمام العقد القدر الذي أخذ أو القدر الذي أعطى وأما أن عقد الرهان أو المقامرة من عقود المعاوضات فلأن كلا مين القيامر أو المتراهن اذا كسب شيئاً فذلك في مقابل تعرضه للخسارة ، واذا خسم شيئا فذلك في مقابل احتمال الكسب

ثالثاً: دخول عقد التامين تحت تم يف القمار والراهنة:

وواضح من تعریف عقـــدی المقامرة والرهان وبيسسان الخصائص الذي تحدد طبيعية المقدين أن هذا التعسيريف . بنطبق وتلك الخصائص توحد في عقد التأمين تمامأ

رابعا: وجود خصائص القمار 110 والمراهنة في عقد التأمين

أما من حيث الخصائص فلا أظن أحداً من شراح القانون او علماء الشريعة الدين كتبوا في عقود التأمين بخالف في أن الخصائص الثلاثة السيسايفة توحد في عقد التأمين

والرهان من عقود المعاوضات لأن كلا من المقامر أو المتراهسين اذا كسب شيئا فذلك في مقابل الممنى بمينه موجود في عقود التأمين

او الرهان عقد لا يستطيع فيه ١٦٤ والواقع أثنا لم نكن بحاجة الى

الرهان بمينه

٢ ــ عبارة علماء الشريعة : KIB

رقم الصفحة

111

119

ويقول المرحوم الشمسيخ على الخفيف : اذا اقتصم التماقد

في التأمين على فيرد مثلا فانه

لكون عقد قمار ومراهنية ، لا يقره قانون ولا شريعة لمكان

الفرر والمقامرة الظاهرين فيسه حينتذ لانتهاء الأمر فيه ألى

خسارة لاحد الطرفين وربسح

والذى يؤخذ من عبارة الاستاذ مصطفى الزرقا أن عقد التأمين اذا نظر اليه من حانب العلاقة بين الشركة والمستأمن المعين يكون قمارا ومراهنة الضا ،

فالتأمين فيه عنص احتسمائي بالنسبة الى المؤمن فقط حيث يؤدى التعويض الى المستأمن ان وقع الخطر المؤمن عنه فان لم يقع لم يؤد شيئا:

١٨٤ فنحن نراه في هذا النص يسلم بوجود الاحتمال في عقد التأمين بالنسبة للمؤمن اذا نظرنا الى كل عقد تأميني على حدة

الدليل الثالث: عقسود التأمين تتضمن الربا بنوعيه لثلاثة امور (أولها) أن عقد التأمين هـــو اتف\_\_\_\_اق بين شركة التأمين

المستأمن بان يدفع ميلفا من المال دفعة واحسدة أو على

والمستأمن بمقتداه بتعهدد

اقساط دورية في مقابل أن ترد اليه الشركة عند وقوع الخطر

أما العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم فهي علاقة موهومة ، وكثرة العقود التي تسرمها شركة التالمين لا ترفيع الفرر كلية ، ولا تنفى وصف الرهان والمقامرة

والمراهنة ينطبق على عقد التامين

١٧} واذا سلمنا انتفاء الفـــرر في جانب شركة التامين لتوافسر الوسائل العلمية لحسبابات الاحتمالات لديها أ، واستفادتها 

> الاحصاء فقد بقى الفرر في حق المستأمن الذي لم تتوفر لديسه هذه الوسائل ولأ يعمل قانون الكثرة وقواعد الأحصاء في حقه

وبقاء وصف الفرر والقمسار والمراهنة في أحد الجانبين يبطل المعاو ضة

١٧ } واليك عبارات شراح القانون وعلماء الشريعة

١٧٤ ١ - عبارة شراح القانون: بقول الدكتور السنهوري . « فشركة التامين لا تبرم عقد التأمين مع مؤمن له وأحد ،

أو مع عدد قليل من الوُمن لهم 113 ولو أنها فعلت لكان عقد التأمين مقامرة أو رهاناً ﴾ ولكان عقدا غير مشروع اذ تكون الشركة قد تماقدت مع مؤمن له على أنه اذا احترق منزله مثلا دفعت

> مقابل التامين الذي دفعه المؤمن له حقا خالصاً ، وهذا هـــو

له قيمته ، واذا لم يحترق كان

٤٢.

تقوم على أساس الربا ، فهي تستشمر أموالها في ســـندات بفائدة وتقرض منها بضيمان وثيقة التأمين بفائدة التامين بيع دين بدين فيحسرم ٤٢.

ومما يتصل بهذا الدليل أن عقد التأمين يتضمن بيع دين بدين فيبطل ، لأن بيع الدين بالدين باطل باتفاق والدليل قيول الراوى: « نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الكاليء » وفسروه بأنه بيع الدين بالدين ٢١ ولذلك اشترطوا في عقد السلم قبض راس مال السلم في مجلس العقد خروجا من بيع الدين بالدين

وانما كان عقد التامين بيع دين بدين لأن المستامن فيه بتمهد بدفع اقساط وهي دين في ذمته فى مقابل تعهد الشركة بدفع مبلغ التأمين وهو دين في ذمة الشم كة

رد شبه الخالفين في حرمــة ٤٢. التأمن

لقد ظهرت فكرة التامين في ثلاث صور :

( الأولى ) التامين الاجتماعي الذي تقوم به الدولة او تعهد بادارته وتنظيمه الى احسدى هيئاتها العامة

( الثانية ) التامين التبادلي الذي تقوم به جمعيات التأمين التعاونية

( الثالثة ) التامين التجاري ذو

مبلفا آخر قد یکون مسهاویا أو أكثر أو أقل مما دفعه

فان كان مسهاويا كان أمام 113 ربا النساء وان كان اكثر كان أمام ربا الفضل والنساء معا

ولقد وجدنا الشارع بشيترط 111 قبض العوض في عقب الصرف قبل التفرق من مجلس العقد خروجاً من باب ربا النساء

ولاشك أن أحد العوضيين في عقد التأمين وهو مبلغ التأمين قد تأخر دفعه عن دفــــع الاقساط وهي العوض النقدي الآخر

قال في تحفة المحتاج: اذا بيع النقد بالنقد أن كان حســـا إشترط الحلول والمسسائلة والتقابض ، فمتى اقتىرن بأحدهما تأجيل ولو للحظة وهما في المجلس لم يصح

٢٠ وقال في بداية المجتهد: اجمع العلماء على أن بيسع الذهب بالذهب والفضة بالفضة لايجوز الا مثلا بمثل بدأ بيد

( وثانيها ) أن عقد التأمين على ٤٢. 874 الحياة لحالة البقاء يتضمن تعهد الشركة بأن ترد للمستأمن ٢٣ } في حالة بقائه حيا الى المسدة الحددة في المقد الأقساط التي دفعها مدة العقد مضافا اليها فائدة ربوبة فيكون هذا المقد 277 حر اما

٢٠ ( وثالثها ) أن أكثر العمليات التي تقوم بهـــا شركة التامين ٢٣}

V+V

القسط الثابت وهو الذي تقوم به شركات التأمين

وقد قررنا أن كلا من التأمين الاجتماعي والتبادلي لا حرمة فيه وأما العقود التي تبرمها شركات التأمين فقد حكمنا المرمتها وبطلانها للأدلة التي سقناها في المبحث الثاني

٢٤} الطلب الأول : الشبية الواردة على دليل الفرر :

۱۲۶ ان أهم ما يستدل به على عقود التأمين هو دليل الفرر وحاصله أن عقود التأمين معاوضات مالية قد دخلها الفسيرر الفاحش وعقود المعاوضات أذا دخلها الفرر الكثير تيطل

اما المقدمة الثانية: وهى ان عقود التأمين قبد الشختملت على الفرر الفاحش الذى يؤثر في عقود المعاوضات بالحظر والمنع نقد قدمنا عليها فليلين:

تتضمنه عقسود الثامين تحت تعريف الفرر عند جميسه المجتهدين وقد اثبتنا دخول هذا الفقد في الفرر المنهى عنه ٢٥٤ ( وثانيهما ) عدم دخول الفرر الذي يتضمنه عقد التأمين تحت

ضابط الفرر المستثنى الذى لا يؤثر فى المعاوضات ومن مجموع هذين الدليلين دليل دخول غرر التأمين فى الفسرر الذى ورد الشرح بمنعه ، ودليل عدم انطباق ضابط الفسرر المفتفر فى المعاوضات عليه يتسم اثبات المقدمة المشار اليها وهى ان عقود التأمين تضمنت الغرر

الفاحش أو الكثير منسم

واما المقدمة الثالثة : وهي أن ما تضمن الفسسرر الكثير أو الفاحش من المعاوضات يحمكم يبطلانه وحرمته فلا أظن أن أحدا المسلمة ودليلها : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الفرر» والنهى عن الفسرر في الأحاديث عام مطلق يدخل فيه كل أنواعه عن الفرر الفاحش فتخرج من عن الفرر الفاحش فتخرج من هذا العموم وهناك شبه :

٢٦٤ الشبهة الاولى: التامين ليس من عقود العاوضات

٢٦٤ يحاول بعض الباحثين تفى صفة المعاوضة عن هذه العقد و و و دخالها في دائرة التسرع بمقولة أن هذه العقود تعاون

XY3

£ 4.7 3

وتضامن وبذل وتضيحية ، ويطبقون هذا القول على المقود التى تبرمها شركات التـــأمين ولهم عبارات في نفى صفة القمار والمراهنة واليك عباراتهم والرد عليها

٢٦ ] أولا: عبارات القائلين بأن عقود التامن ليست مفاوضه بل

تعاونا وتبرعا ٢٦٤ يقول المرحوم الشيخ الخفيف: أن الوقوف عند أحد حاني عقد التأمين والنظر اليه وحده دون نظر إلى العلاقة بين المؤسين

ومجموع المؤمن لهم ٢٦} • وسدو أن عقد التأمين عقيد مقامرة أو رهان غير مشروع في الفقه الاسلامي والوضعي ولكن النظر الى جانبه الآخر هو الذي يظهر عقد التأمين في صـــورته الحقيقية

٤٢٧ ويقولون أواما المستأمن فانه يريد بتعاقده أن يكون له ربح مادى من وراء الحظ والمصادفة وانما يريد أن يتوقى به مغبة الحظ والمصادفة لهم جميعا بحيث لا ينال أيا منهم الا مقدار يسير منها يستطيع تحمله في غير عناء ولا مشقة

و يقول الاستاذ الزرقا: ان 141 الأسس الفنية للتامين تستند كلها الى محور وأحد تدور عليه وهو تحقيق التضامن بين جماعة من الناس تتهدها مخـــاطر واحدة

ويقول أيضا: وأما شبهة الربا من حيث ان المستأمن يدفسع قسطا ضئيلا يتلقى ـ اذا وقع الخطر الومن منه \_ تعويضاً لضرره قد يكون أكثر أضعافأ من القسط الذي التزم به فهي شبهة في ظاهرها موهمة وفي الحقيقة واهية

و يقول: فالتأمين على الحياة موضوعه مجرد الاتفساق على تقديم معونة محددة بجبر من يصاب من المستأمنين بعض الجبر ويقول: أن الموضوع الاصلى الذى تقوم عليه عقوده هـــو ازاحة الضرر الذي يحدثه وقوع المخاطر عن رأس من ينزل به الى روءس كثيرة حسدا هي رءوس بقية المستأمنين عين طريق تعويض ذلك الضرر الذي ينزل بأحدهم من الأقساط التي يدفعونها وهذا هو عسين التعاون

> ثانيا: رد هذه الشبهة: 173

ان النصوص السابقة التي **X73** عرضت بها هذه الشيهة تدل على أن هذه الشبهة تقوم على أموز ثلاثة:

الأمر الأول: أن عقد التأمين ليس الا انضماما ألى عقيد تعاونی منظم بین عدد کبر من الناس يتعرضون لخطر معين ، وأن موضوع هذا الاتفاق هـو تعاون الحميع على رفيع أو تخفيف الضرر الذي يسييزل

٤٣.

بأحدهم

٢٨ وهذا التصوير يخالف الواقعمن جهتين :( اولهما ) : انه نفترض وجود

(اولهما) الله يفترض وجود اتفاق تعاولي سابق بين جماعة من الناس على تخفيف آثار الأضرار التي تنزلها بأحدهم المخاط

( وثانيهما ) : ان عقد التامين يمثل انضماما من المستامن غير لهذا الاتفاق وكلا الاتفاقين غير قائم وقصد التعادن مع عدم قيامها غير موجود ، ولا يثبت التعاون والتبرع شرعا الا اذا وجدت نية التبرع وهذه النية تعرف من صيفة العقد فاين العقد أو الاتفاق حتى نتصرف على قصد العاقدين فيه أ

ان أحداً من المتعاملين مع شركة التأمين لا يعرف الآخر فضلا عن أن يكون معه أتفاقا تعاونيا على البر والتقوى

واما الانضمام الى هذا الاتفاق فغير موجود في عقود التأمين ، والموجود فيها هو تعهد شركة التأمين بدفــــع مبلغ التأمين للمستامن عند وقوع الخطــر المؤمن منه في مقابل تعهـــد المستامن بدفع الاقساط

لم يقل أحد قط أن العقد الذي تبرمه شركة التامين مع مستأمن معين يرتب حقوقا أو يفرض التزامات على غيره من الستامنين

وتشبیه العقود التی تبرمها شرکة التامین بالتأمین التبادلی الذی تقوم به الجمعیات التی تقوم به الدولة تشبیه الشیء بنقیضیه ۱ اذ التأمین الشیء بنقیضیه ۱ اذ التأمین التبادلی لیس فیه مؤمین و وستامن ۱ بل فیه تعیاون و تبرع من جمیع اعضاء الجمعیة لغرض معین ۱ وهو جبر آثار الخطر لاحدهم

وليس فيه قصد للربح ، ومع ذلك فاننا نقول بوجوب النص في انظمة التامين التعلماوني والمعاشات وغيرها على هله المعنى الصفة ، وهي قيامه على التبرع للفرض المعين

الأمر الشائى: أن دور شركة التأمين في عقدد التأمين التى تبرمها مع المستأمنين أنما هو ( دور الوسيط ) اللى يجمد القساطهم وينوب عنهم

٣٠ وهذا لا يقل في الفرض والتقدير
 عن سابقه فشركة التأمين طرف
 اصيل في عقد التأمين وطـــرفه
 الآخر هو المستأمن

الأمر الثالث: ان مركز الشركة ووضعها بالنسبة للأقسساط التى تجمعها من المستأمنين هو مركسز الوصى أو الوصى الذى يوضع المال تحت وصسسايته وولايته ، فشركة التأمين على هذا التصوير لا تملك ما يدنع لها من أقساط التأمين بل يكون

٤٣.

173

171

277

2773

1773

1773

177

277

أمانة تحت بدها باعتبارها وصيا أو وليا يتصرف لمصلحة القاصر أو المولى عليه

ولا شك أن هذا بعيد مـــن

الفرض والتقدير لأن الولاية أو الوصاية تفـــرض على ناقص الأهلية ، وأنها لا تثبت الا بنص شرعى شبتها وسين أحكامها ان شركة التأمين تتعهد بدفـم 177 مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وتعهدها يقابله من جهـــــة المستأمن بدفع أقساط التأمين في مدة عدم وقوعه

وأما القول بأن شركة التأمين لا تملك ما يدفع لها من اقساط بل تضعه أمانة تحت بدهــا بوصفها وليا أو وصيا فقول بنافي ابسط القواعد الشرعية

وهناك ملاحظة تجدر الاشارة اليها في هذا الوضع وهي أن بعض الباحثين كما بدا مــن عبارته ، برى احتماع التعاون مع الربح فهو يري ان عقيود التأمين التي تبرمها شركات التأمين تعد من قبيل التعباون الحصول على الربح

وهذا فهم غريب للفقه الاسلامي ٣٢٤ 173 أن التعاون الذي بعبد تسرعا ولا يضر فيه الفرر ، و لاندخل فيه الربا أي لا يعد دفع القليل وأخذ الكثير فيه ربا هو التبرع بالمعنى اللى بينه فقهاء الاسلام وهو ىمنى أن باذل المال لا تنتظر

عوضا مقابلا ، ولا يبغى ربحا من وراء تبرعه ، فأذا دفيه المتعاقد العوض في مقابل عوض آخر وقصد الحصيول على الربح فليست تبرعا ولا تعاونا لأن ذلك جمع بين النقيضين الشبهة الثانية : يسارة الفرر في عقبود التامين لمبدم أدائه الى نزاع وخصومة:

يرى بعض الباحثين في عقبود التأمين أن الفرر الذي تتضمنه هذه العقود هو من نوع الفيرر اليسم الذي لا يترتب عليه بطلان المعاوضات المالية

وقد أسس هؤلاء القول بيسارة الفرد على ضابط غريب للفرر اليسير ليس له دليل في ألشرع ولا سند في أقوال أحد المجتهدين اولا: عرض هذه الشبهة:

يقول المرحوم الشيخ الخفيف وما في عقود التأمين من غرر فهو غرر لا يؤدي الى نزاع بدليـل كثرة تعامل الناس به ، وشيوعه فيهم وانتشاره في كل مجــــال نشاطهم الاقتصادى

وعليه فهو غرر يسير لا يترتب عليه منع ولاحظر

ثانيا: الرد على هذه الشبهة: تقوم هذه الشبهة على مقدمتين إحداهما أن الفرر في عقيود التأمين لا يؤدى الى نـــزاع مستدلين بكثرة تعامل الناس بالتأمين وشيوعه فيهمهم وانتشاره في كل مجال تشاطهم

177

244

373

373

173

الاقتصادي

٣٣٤ وهذه القدمة غير مسلمة ، وما استدل به عليها غير صحيح ، أما عدم تسليمها فدليله ما تنص به المحاكم من قضايا تتعلق

الإحكام

بمنازعات في عقود التأمين اما القول بأن هــــده المنازعات لا ترجع الى الخلاف في عنصر من عناصره الجنو هرية التي . تقوم عليها هذه الفُقود ، وانميا -ترجع الى خلاف في قيسسام المستأمن بما اشترطه عليسه المؤمن من شروط تضمنتها هذه العقود

> ٣٣٤ و المنازعات التي ترجع الي عدم قيام شركة التأمين بما اشترط عليها القيام به وتعسيفها في تفسير بنود هذا العقبيد ومحاولاتها التهرب مين دفع مبلغ التأمين ، تزيد مرات على المنازعات التي ترجع الى عدم قيام المستأمن بما اشترط عليه من شروطاً

٣٣٤ وأما عدم صحة ما استعدل به على هذه القدمة ، فلأنه استدلال غريب لخالف الواقع من أحوال الناس فأداء الماملة الى النزاع لا يلزم منه حتما ترك الناس لها حتى يستدل بكشرة تعاملهم بها وشيوعها فيهم

٣٣} واذا كان لا يظن بالنساس في حياتهم « أنهم يتعارفون عقدآ يحوى غررا يؤدى الى نزاعهم ثم يشيع بينهم ولا يتركونه وأن

المقيـــول انهم اذا تفاملوا به فتنازعوا تركوه »:

فلماذا حاءت الشريعة بنصوص . آمرة تمنع ما حوى غزراً مــن الماملات ؟

القدمة الثانية: ما لا يؤدي الى النزاع من الفرر فهو يسير:

المقدمة الثانية التي تقوم عليها هذه الشبهة هي أن ما لا يؤدي الى النزاع من الفرر فهو يسير لا تترتب عليه منم ولا حظس وقد استدل اصحاب هسله الشبهة على هذه القدمة بما روی زید بن ثابت رضی الله عنه إنه قال

كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبايعون الثمار ، فاذا جدها النساس وحل تعاطيهم قال المبتاع : انه أصاب الثمر عاهات بذكرونها ويحتجون بها فقيال صلى الله عليه وسلم حين كثرت عنده الخصومات

« لا تبايعوا حتى ببدو صلاح

واخذوا من هذا الحديث قاعدة عامة أن ما يؤدى الى أنزاع من الفرر يمتع ٤ وما لا يؤدى الى نزاع لا يمنع

٣٤٤ وهذه القدمة بدورها غسير صحيحة للأمور الآتية : الأمر الأول: أن جميع تعريفات القرر المؤثر التي قدمناها لم تجعل لوقوع النزاع بسسسبه

دخلا في التعريف ٤ فليس اداء الفرر الى النزاع جزءاً من ماهية الفرر ولا شرطا في وجوده

188

فالفرر عند أهل اللفة هو الخط الذي لا بدري أبكون أم لا بكون وعند فقهاء الشريعة هو ما لا يذري هل يحصل أم لا ، أو ما طوى عنك وخفى عليك باطنه وسره ، أو ما تردد بين السلامة والعطب أو الذي ينطوي عسن الشيخص عاقبته او الذي ر لا يعرف كل طرف فيه ما الذي ملك بازاء ما بذل ، أو ما لا يوثق بحصول العوض فيه ، أو ما تردد بین امرین لیس احدهما ۳٦) أظهر

فالذى يؤخذ من هذه التعريفات { T a أن أداء الفرر الى النزاع ليس ورد النهي عنبه ، ولا عنصرا جوهريا فيه ولا شرطا في تحقيقه ٢٥٥ الأمر الثاني: أن الفرر اليسير

الذي لا يترتب عليه منع ولا ما توافرت فيه العناصر الثلاثة التي قدمناها يسارة الفيرر ، وعدم قصده ، وضرورة ارتكابه ٣٥} فمناط تحقق الفيرر الذي لا يؤثر في المعاوضات هو اجتماع والمرابع المناصر الثلاثة فيسه ، ٤٣٧ الأمر الرابع : اننا اذا سلمنا وليس عدم ترتب النزاع عليه : كما يدعى هؤلاء الباحثون

٤٣٥ ولقد رأينا أن ما انطوى عليــه التأمين من غرر في مقدار الله مقدار

العسوض وأجل الوفاء به ، لا يدخل تحت ضابط الفسرر المفتفر ، لأنه غسرر فاحش في القيمة والأجل ، فلا يؤجد فيه شرط اليسارة

٣٦٤ الأمر الثالث: أن كثرة النزاع والخصيومات الواردة في الحديث الذي احتجوا به ليس هو العلة في منع بيع الثمار قبل بدر صلاحها عند القائلين بهذا المنع من المجتهدين ، بدليل أن ، أحداً منهم لا يقول بييع الثمار عند بدو الصلاح اذا لم يؤد هذا البيع الى خصومة أو تراع

ولعل سبب اللبس الذي وقع فيه اصحاب هذه الشبهة هو الخلط بين علة المنع في بيسع الثمار قبل بدو صلاحه وحكمته جزءاً من حقيقة الفرر الذي ٣٦٤ فعلة المنع التي يدور معهـــا الحكم وحودأ وعسدما وهي ما يتضمنه بيع الثمار قبل بدو الصلاح من غرر وهو غرر يؤثر في المعاوضة

حظر بانف الفقهاء هو ٣٦٤ واذا انعدمت العلة لم يترتب الحكم ، وأن وجدت الحكمـة . فترنب النزاع بيع الثمار قبل بدو الصلاح علة في جعل الفرر الذى تضمنه هذا البيع عالة المنع ، وعالة العلة هي الحكمـة . التعليل بالحكمة فليس أداء الفرر الى النزاع والخصام هو الحكمة أي الفلة الوحيدة للنهي الوحيدة للنهي عن بيع الفرر ،

**.£**٣٨

٤٣٨

**አ**٣3

. የ ፕለ

بل ان هناك حكمة اخراى جاءت الفرر اليسمير الذي لا يترتب بها السنة ونص عليها العلماء ٣٧} والحكم يدور مع العبلة الكاملة لا مع جزئها وجودا وعدما ، وعلى ذلك فان المنع من بيــــع الفرر لا يرتفع بارتفاع النزاع **LYA** بشانه فقط لبقاء ضياع الأموال في جانب الشركة لكثرة العقود بسبية أولا: عرض هذه الشبهة **ETA** 

٣٧٤ وقد جاء في بعض روايات حديث النهى عن بيع الثمار قبل بدو الصلاح: « أرأيث أن منع الثمرة فبم يستحل احسب لدكم مال

يقول الخطابي: اصل الفسرر ما طوى عنك علمه وخفى عليك باطنه وسره، وكل بياسع كان المقصود منه مجهولا غير معلوم ومعجوزا عنه غير مقاأور عليه فهو غرر

٣٨ والنتيجة التي التهينا اليها في الرد على هذه الشبهة أن الفرر في عقود التأمين ليس مــــن الفرد اليسير ، بل من الفرد الكثير الذي يترتب عليه الحظر والمنع في المعاوضات لأنَّه بدخل في تعريف الفسسرر الذي ورد النهى بمنعه من جهة والمسدم انطباق ضابط الفرر اليسسير عليه من جهة الحرى

ذلك أن ضابط هذا النوع مس المرز هو سنارته وعدم قصده و ضرورةِ ارتكابه ، والفرار في عقد

التأمين لا توجد فيه هــــده المناصر ، والقول بان ضابط

عليه منع ولا حظر في المعاوضات هو عدم أدائه الى نــــزاع وخصومة ، قولا لا سند له في الشرع وقد ظهر فسناده بالدليل الشبهة الثالثة : يسارة الفرر

ذكر يعض القائلين بجمواز العقود التي تبرمها شركات التأمين أن لعقد التأمين جانبين

(أحدهما) جانب الملاقة بين الشركة ومؤمن له معين ( وثانيهما ) جانب الملاقة بين

شركة التأمين ومجموع المؤمسن التأمين شرعا بجب أن بنظر فيه الى الحالب الثاني دون الأول

ثم اضاف: « إذا نظر الى عقد التأمين من جهة المسلاقة ابن شركة التأمين والمستأمن أكان هذا العقد غرراً ، بل قماراً ومرَّاهنة ، أما أذا نظرنا اليه: من جانب العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم كان الفرر فيه يسيرا ان لم يكن

منتقىآ وقد بنی ذلك على أن كثـــرة : **የ** የ العقود التي تبرمها شركات التأمين والوسائل العلمية التي تلجأ اليها لحساب الاجتمالات

تمكنها من تحسيديد ما تعطى لمجموع المؤمن لهم من تعويضات وما تأخذه منهم من اقساط ٤٤.

**{{**.}}

في مدة معينة تحديدا بقييرب أندقة فينتفى الفرر أو يقل

٣٩٤ ثانياً: الرد على هذه الشبهة

وهذه الشبهة باطلة من وحيوه 241 ثلاثة:

(أولها): أن عقد التأمين الذي تبيرمه الشركة مع مؤمن له بالذات لا ينشىء علامة بين هذه الشركة ومجموع المؤمن لهم وليس في أصول الفقه الاسلامي ما نجيز لهذا الفقيه أن يؤسس هذا الحكم على علاقة وهمية لم ينشئها عقد التامين ، وبالتالى يتعذر عليه معسرفة ما ترتبه مثل هذه العلاقة مين حقوق والتزامات متبادلة بين

( ثانيها ) : أذا سلمنا وجــود مثل هذه العلاقة بين شركات التأمين ومجموع المؤمن لهم ، فاننا لا نسلم أن الوسائل العلمية المتاحة لشركات التأمين كحساب الاحتمالات وقانون الكثيرة وقواعد الاحصاء تمكن هسله الشركات من تحديد ما تعطى لحماعة الؤمن لهم

طرفيها

٤٤.

( ثالثها ) اذا سلمنا أن الفرر في عقد التأمين غرر سيمر في جانب شركة التامين بسبب كثرة العقود التي تبرمها وبفضل ما توافر لديها من وسائل علمية لحساب الاحتمالات مكنتها من تحديد ما تعطى لمجموع المؤمن لهم وما تأخذه منهم

فان هذا لا يفيد جواز عقسد التأمين لخلوه من الفرر ، بل يجب أن يبقى هذا العقد غرراً وقمارا ومراهنة بالنسيبية للمستأمن

والوسائل العلمية التي قضت على الاحتمال والفرر أو خففت منه في جانب الشركة لم تتوافر للمستأمن المعين فلم بقدر على تحديد ما يعطى وما يأخذ ، فلم يتفير موقفه وبقى العقد في حقه قمارا وم اهنة

والخلاصة أن أصحاب هسله ξξ. الشبهة اذا سلموا أن العقد بعد غررا وقمارا ومراهنسة بالنسبة للمستأمن في علاقته بشركة التأمين فان الحكم يجب أن يبقى كذلك في حقه حتى بعد التسليم بقدرة شركة التأمين على تحديد ما تعطى لمجمسوع المستأمنين

وما تأخذه منهم باستعمال ξξ. الوسائل العلمية المتاحة لها في حساب الاحتمالات واستعانتها في هذا الحساب بقانون الكثرة وقواعد الاحصاء لأن مثل هذه الوسائل لم تتوفر في جانب المستأمن فبقى على حكم علاقته بشركة التأمين وقسسد كانت باتفاق هـؤلاء الباحثين غـررا وقمارا ومراهنة

الشبهة الرابعة: يسادة الغرد ٤٤. لاته متوقع غير مفاجيء: اولا عرض هذه الشبهة ٤٤.

رقم الصفحة 🖟

. } } يرى بعض القائلين أن الفرر في عقود التأمين غرر يسير بالنسبة لشركة التأمين ، فلا وأرسر في المقد بالبطلان والمنع واستدل هؤلاء الباحثون على يسارة الفرر الفرر وتقدره وتحسب حسابه وتعدله ما يكفى لازالة آثاره ، ورفع ضرره عند وقوعه فلم بكن من الفور المربك المفاجيء وظاهر من عرض هذه الشبهة أنها تقوم على أساس التفرقة بين الغرر المفاجيء والفيرر المتوقع ، واعتبار الأول من الفرر الفاحش الذي يترتب عليه المنع والحظر بخسلاف الثاني فانه لا يؤثر في صحة المعاملة

> ثانياً : رد هذه الشنهة ( E )

وردنا على هذه الشاليهة من 133 وجهين

( أولهما ) : أن اعتبار المفاحأة 133 أو التوقع مناطأ للتفرقة بين الفرر الفاحش والفررا اليسسير أمر لا دليل عليه في الشرع . فهو قول غرب على الفقيه الاسلامي ،

فبيوت القمار ومحلات الرهان تعد للأخطار المتوقعية ما يفي بجبر الخسارة المترتب على وقوعها بوسائل تشمسه تلك الوسائل التي تلحأ اليها شركات التأمين في حساب الاحتمالات

٢٤٢ ( وثانيهما ) على فرض تسليم أن الفرر في التأمين غرر يسسير

في حانب الشركة لأنها تتوقع الخطر وتحسب حسسابه اذا سلمنا ذلك في حانب الشركة فانه يبقى هذا الفرر الفاحش في جانب الستأمن الذي لا يعمل في حقه قانون الكثرة

١٤٢ الشبهة الخامسة: عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن حصوله على الأمان مقسسايل الأقساط:

٢٤٤ أولا: عرض هذه الشبهة ٢ } } عقول بعض المجيزين التأمين : ان عقد التأمين لا غرر فيسسه بالنسبة للمستشامن ، لأن الاحتمال فيه معدوم ويقسرون ذلك بقولهم ، أن المماوضة في التأمين بأقساط النمسا هي بين القسط الذي بدفعه المستأمن ويبن الأمان الذي يحصل عليه بمد المقيد ودون توقف على

وقوع الخطر الؤمن منه ٣٤٤ . نقول الأستاذ الزرقا: أن الفرر المنهى عنسه نوع فاحش بحيث يجعل المقد كالقمار المحض ، اعتمادا على الحظر المجرد في خسارة واحد وربح آخر دون مقابل

المقياس على التأمين وعقسده وحدنا الفرق كبيراً ، أما بالتسبة الى المستامن فإن الاحتمال فيه معدوم

\$84

**{!{Y** 

ثم يقول: اننا نحسد في بعض العقود القديمية المتفق على

**EE**1

133

شرعيتها ما يشهد لجواز بدل المال بغية الأمان والاطمئنان على الأموال ذلك هو عقد الاستئجار على الحراسة

۱۱۶ فالاجير المستأجر هنا على الحراسة وان كان مستأجراً على عمل هو الحراسة نحد أن عمله المستأجر عليه ليس له أي اثر أو نتيجة سوى تحقيدق الأمان للمستأجر على المتىء المحروس ، واطمئنانه الى استمرار سلامته من عسدوان شخص أو حيوان يخشى أن يسطو عليه

٢٤} فالحارس ليس لعمسله اية نتيجة سوى هذا الأمان الذى بذل المستأجر ماله للحصول عليه ، فكذا الحال في عقسل التأمين يبذل فيه المسستأمن جزءا من ماله في سبيل الحصول على الأمان من نتائج الأخطار التي يخشاها

}}} الرد على هذه الشبهة :

}}} وهذه الشبهة باطلة من وجره تسمة :

(الوجه الأول): لا نسلم أن الفرر المنهى عنه همو الذى يجعل المقد كالقمار المحض يعتمد على الخطر المجسرد في خسارة واحد وربح آخر دون مقابل ، فان هذا نوع من الفرر الذى ورد فيه النهى ، وهمو الفرر في الحصول وقد تقدم أن الفرر كما نقع في حصول

اصل العوض يقع فى قدره وفى أجله ، وأن الكل مؤثر فى بطلان المعاوضة

( والوجه الثانى ) القدول بان المعاوضة تحصل بين القسط الذي يدفعه المستأمن والأمان الذي يحصل بمجرد العقد دون توقف على وقوع الخطر المؤمن فيه قول بخالف الواقع من حهتين :

۱۱ ( اولهما ) أن الذي يظهر من نص القانون وقصد العاقدين أن العوض الذي تتعهد شركة التأمين ببذله المستأمن في مقابل الأقساط هو مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وليس الأمسان المدعى المحمد المدعد المحمد ا

ومن القواعد المسلمة في مناهج الاجتهاد أن الحكم على عقد ما بالحل أو بالحسرمة يجب أن يؤسس على واقع هذا المقد وحقيقته وما قصد الماقدان ترتيبه عليه من حقسسوق والترامات متبادلة

إ}} واذا كان للفقيسة أن يفترض ما ينافي قصسد العباقدين في عقدهما ثم يصدر حكمه بناء على هذا الفرض فانه يكون قد حكم في عقد غير قائم موهما أن الحكم ينطبق على العقسد الوحود

الذي ورد فيه النهى ، وهنو هه؟ (ثانيهما) أن نصوص القانون الفرر في الحصول وقد تقندم صريحة أن التزام المؤمن بدفيع أن الفرر كما يقع في حصنول مبلغ التأمين التزام احتمالي غير

**{{**1}

محقز

( الوجه الثالث ) القسول بأن العوض الذي منحته الشركة للمستأمن في مقابل الأقسساط هو الأمان والطمانينة قول يجانب الصواب

ذلك أن قواعد الشريعة ومبادىء القانون تؤكد أن العوض الذى يجوز اخذ المال فى مقابلته يجب أن يكون مالا خرج من ذمة أحد المتعاقدين ، ودخل فى ذمية

الاخر ه}} ( الوجه الرابع): القنول بان

شركة التأمين هي التي تمنيح الأمان والطمانينة كالثقة والأمل والرجاء ، احساس وشيعور لا يستطيع احد من البشر منحه لغيره ، فيكون التعهد بمنحه تعهدا بما لا يقدر المتعهد على الوفاء به فيبطل باتفاق الفقهاء كالتعهد باسعاد شيخص أو

( الوجه الخامس ) القول بأن الأمان هو العوض الذي منحته الشركة للمسسستامن مقابل الأقساط التي يدفعها وأن ٤٤٤ التزام شركة التأمين يدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطسسر نتيجة هذا الأمان وتمرته ، قلب

بمنحه الثقة أو الرجاء أو الأمل

للحقائق (الوجه السادس) أن قياس عقد التأمين على عقد الحراسة

قياس قاسد لسببين : ٢٤٤ (السبب الأول) أن الأحرة ا

بدلها المستاجر في عقد الحراسة انما هي في مقابلة العمل الذي قامبه الحارس وليس في مقابل الذي أحس به المستأجر في مدة الإحارة

الاجاره والحراسة عمل له قيمة مالية يبدلها الحارس وتفوت عليه كسبا كان يمكنه الحصول عليه لو لم يحبس نفسه لحراسة مال المستاجر مدة الحراسة فاستحق عوضاً عن ذلك، ومما

يدل على أن الأجرة في مقابل الممل لا الأمان أمور ثلاثة :

(اولها): ان الحارس يستحق الأجرة المتفق عليها اجماعاً ولو فات الأمان بسرقة المحروس أو هلاكه لأن العوض المقابل للأحرة هو الحراسة

وقد فعل

۷} (وثانیها): أن الحسارس يستحق هذه الأجرة إذا قام بالحراسة ، ولو ادعى أنه لم يحس قط بالأمان في مسادة حراسته لأن الأجرة في مقابل

الحراسة لا الأمان

( وثالثها ) أن الحسسارس لا يستحق الأجرة المتفق عليها اذا لم يقم بالحراسة على الوجه المتفق عليه ، ولو وجد الأسان في جانب المستاجر وسلم المال المحروس ، ذلك أن الأحرة في

مقابلة عمل الحراسة ولم يقسم به لا في مقابلة الأمان وبذلك ثبت نقساً أن سبب

(السبب الأول) أن الأجرة التي ٤٤٧ وبذلك ثبت يقيسا أن سبب

رقم الصفحة

استحقاق الأجرة هو العمــل وليس الأمان ، وعلى هذا يكون القياس على عقد الحراسية قياس مع الفارق

٧٤): ( السبب الثاني ): أن أصحاب هذه الشبهة لم يقولوا بموجب هذا القياس ذلك أن موحمه أن شركة التأمين لا تلزم بتعويض المستأمن عند هلاك المال المؤمن عليه في مدة العقد بسبب لا يد لها فيه قياساً على الحارس

( الوجه السابع ) آذا سلمنا أن الأمان هو العوض المقابل لأقساط التأمين وأن هذا الأمان حاصل للمستأمن في الحالين : حال وتوع الخطر وحال عدم وقوعه، فانه لا بلزم منه نفى الفسيرر والاحتمال

ولقد قال بعض هـــولاء : أن 183 المستأمن بعرف مقدار كل قسيط فينتفى بذلك الفرر ويندفء الاحتمال وهذا غير صحيح ، فان المقابلة للأمان ليسى قسطا واحدا بل عدة اقساط

٩}} ( الوجه الثامن ) القـــول بان المعاوضة تتم بين القسط الذي بدفعه المستأمن والأميان الذي تمنحه شركة التيامين وان المستأمن لا يبقى لديه بمسد حصوله على هذا الأمان فـرق بين وتوع الخطر وعدم وقوعه، فوق انه محض تصور وخيال

٥٠ ومما يؤكد بطللان القول بان الأمان هو العوض الذي تمنحه ١٥٤

شركة التأمين وبحصل عليه المستأمن

رقم الصفحة

ξο.

101

101

103

( الوجه التاسع ) : ان الأمان لو كان هو العوض الذي التومت الشركة بدله للمستامن في مقابل الأقساط لاستحال على الالتزام

ويترتب على هذا الفسنخ عدم ξo. استحقاق شركة التهامين للأقساط فيما يستقبل من الزمان لأنها منحت المستأمن هذا الأمان بمجرد العقد ولم يكس فوات الأمان بسبب وقبوع الخطر بتقصير منها حتى نوجب عليها العوض

الشبهة السادسة: عقد التأمن لا غرر فيه بالنسبة للمستامن لرضاه بالفرر

أولا: عرض هذه الشبيهة 103

يقولون: أن عقد التأمين لا غرر فيه للمستأمن لأن (التأمين له نفع محض وأن نزل به الخطر، لأنه يأخذ من الشركة اكثر مما أعطى من أقساط

وأما أذا لم ينزل به الخطر في مدة التأمين فائه بكون قد حصل على الأمن في مقابل ما دفعه من أقساط ، يعرف مقدارها ويدفعها طواعية واختيارا ، وذلك مالا يجتمع معه غبن ولا

ثانياً: رد هذه الشبهة

رقم **الصفحة** 

٥١] ويجاب عن هذه الشبهة بأجوبة

ألحواب الأول: أن القول بأن الأمان هو العوض الذي يحصل عليه المستأمن في مقابل اقساط التأمين ، فوق أنه محض تصور وافتراض ينافى ما ظهر مسن قصد العاقدين في العقد ، فهو قول غير مسلم ، لأن الأمان ليس مالا يخرج من ذمة شركة التأمين ، ولا تستطيع بنه في نفس المستأمن

٥١] الحواب الثاني: أن الاستدلال على نفى الفرر في عقد التأمين بالقول بأن المستأمن بأخذ اكثر مما أعطى في حالة وقوع الخطر و بأخد الأمان في مقابل الأقساط في حالة عدم وقوع الخطر

١٥١ مع التسليم بأن الأمان يصلح عوضاً ماليا في عقد التأمين وانه يقابل الأقساط ويسسساويها استدلا ينتج نقيض المقصود

٥٢] مقدار الموض الذي الله في الحصول على الأمان قد تكون قسطا واحدا وقد بكليسون الاقساط حميعا فهو غسير معروف عند التعاقد وهو غرر في القدار سطل المعاوضة كالفرر في الحصول

٥٢ (الحواب الثالث: لا نسلم أن الفين والفرر لا يجتمعان مع الرضى والطواعية والاحتيار والسرة فمن المبادىء السلمةان الرضا بالفرر في المعاوضية

لا تصححها بدليل أن القيامر والمراهن ومن يشترى الحمل في بطن أمه وضربة القانص راض بالماوضة مختار للفرر والجهالة ومع ذلك فهذه معاوضات باطلة

٥٣ الطلب الثاني: الشبهة الواردة على دليل القمار والراهنة

١٥٦ لما كان كل من القمار والمراهبة حراما ياتفاق الفقه أء كانت عقود التأمين تذلك وذلك نشت يأمرين:

٤٥٢ أولهما: دخول عقود التامين تحت تعريف كِل من القمــار العقود واحدة

٥٣ و ثانيهما : توافر الخصائص الجوهرية لعقود المقامرة والرهان في عقود التأمين

٥٣ } وقد اعترض القائلون بالجواز الدليل بعدة شبه تقوم كلهيا على أساس واحد ، وهو وحود الفارق الوُثر بين عقود التأمين من جهة وعقود القمار والراهنة الس حهة أخرى

الذكر هذه الشبه ونحيب عليها 804 واحدة واحدة

> الشبهة الأولى 804

أولا: عرض هذه الشبهة. 804 حاصل هـــــاه الشـــبهة هي ان 804 المراهنة كالقمار لعب بالحظوظ تضيع في التلهي به أو قات القامر · · · '

والمتراهن ، فيقتب نيل بذلك

103

(07

103

807

103

807

101

فاعليته ونشاطه

الأحكام

ثانيا :رد هذه الشبهة 808

وهو أن اللعب والتلهى وضياع 808 الوقت ليس هو الوصف المؤثر في الحكم ، فتحريم الثـــارع للرهان والمقامرة ليس لما فيهما من لعب وتلهية وضياع للوقت والدليل على ذلك أمران:

( أولهما ) أن المجتهدين يقررون بطلان صور من المعاملات لانها قمار ومراهنة وليس فيها لعب ولا تله بل لما فيها من احتمال

الربح والخسارة أي لما فيها من الفرر والاحتمال

يقــول ابن عابدين : وفي الفتـــح أن البيع بالرقم فاسلد ، لأن الجهالة تمكنت منه في صلب العقد ، وهي حهالة التميين بسبب الرقم وصارت بمنزلة القمار للخطر الذي فيه

ويقـــــول : وضربة الفائض والملامسة والمنابذة والقاء الحجر ومعنى ألنهي ما في كل مـــن الحهالة وتعليق التمليك بالخطر ٥٥ ﴿ وَقَالَ أَيْنِ رِسْسِيدً : أَنْ قَالَ المسترى: أي ثوب وقعت عليه الحصاة من يدى فقد وجب البيع ، وهذا قمار ...

وجاء في الفروع وجوز شيخنا بيع الصفة والسلم حالا ان كان في ملكه وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام:

> « لا تبع ما ليس عندك » 800

( وثاني الأمرين ): لم يقل أحد (00

من المجتهدين ان ما اشتمل على اللعب والتلهى وضياع الوقت من التصرفات التي لا ربا فيها ولا غرر قمار ومراهنة أو تحرم حرمتهما لاشتراكها في علة الحكم وهى اللعب والتلهى وضيياع الوقت

الشبهة الثانية: أن القميار والراهنة آفات خلقية وأدوات اجتماعية وشلل للقدرة المنتجة في ألانسان

أولا: عرض هذه الشبهة يقولون: أن القرآن الكــريم وصف القمار بانه حسسالة الشيطان يوقع بين النـــاس العداوة والبفضاء ويلهيهم عسن آفات خلقية وشلل للقيدرة المنتجة في الانسان ، وليس في عقد التأمين شيء من ذلك

ثانياً: الرد على هذه الشبهة: - {o\ ان أيقاع العداوة والبغضياء والصدعن ذكر الله وعن الصلاة وشلل القدرة المنتحة وغم ذلك من الآفات بيان للمفاسد والمضار المترتبة عليهما وليس ذلك علة التحريم أو الوصف الذي به

والاجماع منعقسمد على حرمة القمار وان لم يصد عن ذكر وعن أداء الصلاة 🕟 والربا حرام لما يؤديه من قمود

المرابى عن العمل والانتـــاج واستفلال حاجة الفقير والمحتاج رفم الصفحة

37.

٥٧ وكذلك الميسر يحرم لما فيه من أكل أموال الناسي بالباطل

رقم الصفحة

والخلاصة أن أداء الميسر الى العداوة والنفضاء والصيد عن ذكر الله وعن الصلاة وضياع الوقت في التلهي به وعدم أداء التامين الى ذلك ليس فارقا مؤثرا في الحكم

٨٥٤ الشبيهة الثالثة: عقد التامن يقوم على أساس ترميم الكوارث

٨٥٤ أولاً: عرض هذه السبهة: ١٥٨ يقول أصحاب هنذه الشبهة :: ان عقد التأمين يقوم على اساس ترميم الكوارث التي تصبيب الانسان في نفسه أو ماله ، ومن ثم فان التأمين بمتح الأمان من الكوارث قبل وقوعها بخلاف عقدى القمار والمراهنة فليس

> فيهما ترميم لآثار المخاطر ٥٩ أنياً: رد هذه الشبهة

وردنا أن الأمـــان لا يؤثر في المعاوضة بالحل والتحسريم الأموريان

١٥٩ (أولها) : أن توقع الضرر من حادث معين لا يحير لن توقدع هذا الضرر أن بعقد معاوضية محرمة لما تنطوى عليه من ربا أو غرر أو قمار بفية اصلاح هذا الضرر ، ولم ينح الشيارع الوصول الى الغايات بوسسائل محرمة كالمعاوضات التي تنطوي على الفرر والقمار

١٥٩ أن ترميم آثار الأخطار وجبسر ما تجره على الناس من أضرار

أمر يتفق مع مقاصد الشسارع وذلك الجبر يجب أن يكسون بالوسائل المشروعة ، وليس عقد التامين واحدأ منها

٤٦٠ أن ساوك الوسيلة المجسرمة لتحقيق المقاصد المشروعة يفوت مقصدا شرعيا آخر ٤ والشارع قاصد تحقيق حميع مقاصده فجميع المدخرات واستثمارها

مثلا مقصد مباح وهدف حلال القصد والوصيول الى ذلك الهدف عن طريق المصارف التي تقوم على أساس نظرية الفائدة بل على أساس شركات المساهمة أو عقود القراض مثلا

٤٦٠ ومن المقطوع به أن أهـــدان التامين ومقاصده من التعاون بين النساس على تفتيت آثار المخاطر التي قد تيجل بأحدهم وتوزيع الأضرار التي تنتج عن هده المخاطر

٤١٠ ثم أن الشريعة جاءت بنظـام محكم وأحكام عادلة في مجال التضامن والتكافل والتعاون

( ثانيها ) : أن الوصف وهـــو : {٦1 ترميم آثار المخاطر قد يوجد في المعاوضة وتتخلف الحسكم بالجواز عنه ، فالمقامرة والرهان يمنعان شرعا ولو ترتب عليهما ترميم آثار المخاطر

الشبهة يسلمون بأن عقد التأمين

173

**£7**£

171

173

£70

170

170

يمد قماراً ومراهنة ، اذا عقب من مستامن واحد أو وعــدد قليل منهم فالوصف وهو ترميم المعاملة غير أن الحكم وهو جواز المعاملة قد تخلف عنه ، فـدل وجوده على أنه وصف غير مؤثر لا يصلح للفرق ، فلم يمنع ثبوت حكم الأصل في الفرع 173 الشبهة يسلمون بجواز التامين في حالات لا يقوم فيها التأمين بترميم آثار الكوارث

ففى التأمين على الحياة مثلا في حالة البقاء مثلا ستحق ملغ التامين اذا بقى حيا في مسدة معبنة

( خامسها ) ما تقسيدم من أن الأمان الذي بمنحه عقد التأمين للمستأمن وصف غير معتبر في افادة الحل ، لأنه لم ينف عنن التامين وصف الفرر

الطلب الثالث: الشـــبهات 171 الواردة على دليل الربا 173

قلنا: أن هذه المقود بتضمن الربا بنوعيه ربا الفضيل وربا النسيئة من وجوه ثلاثة:

٢٦٤ (الوحه الأول): أن عقد التأمين هو اتفاق بين شركة التأمين والمستأمن على أن يدفـــــم المستأمن مبلغاً من المال في مقابل أن ترد اليه شركة التأمين عند وقوع الخطر مبلفا من المال ، فكان بيم النقد بالنقد الى أحل

وهو النساء عند التساوى (ثانيها) أن عقد التأمين على الحياة للبقاء يتضمن تعهــــد الشركة بأن ترد للمستأمن في حالة بقائه حيا الأقسياط المدفوعة مضافا آليها فائدة ربوية ( ثالثها ) أن أكثر العمليات التى تمارسها شركات التأميه تقوم على أسباس الربا فهي تستثمر أموالها في سيبندات بفائدة وتقرض منها بضيمان وثيقة التأمين بفائدة ، وقـــد أوردوا بعض الشبهات نسموقها مردودا عليها

١٦٤ السبهة الأولى

أولا: عرض هذه الشبهة اننا نتكلم في التامين من حيثهو نظام قانوني ، ولا نتكلم فيما

تقوم به شركات التأمين مين أعمال وعقود أخسرى مشروعة أو ممنوعة

فصاحب هذه الشبهة سيلم ببطلان عقود التأمين لاشتمالها الدليل في غير محل النزاع تأنياً : رد هذه الشبهة

والجواب عن هذه الشبهة مين وجهين :

٥٦٤ (أولهما) أن الفقيه بحكم على التامين باعتباره عقدا أبرمته شركة التأمين مع المستأمن ولا يحكم على التأمين من حيث كونه نظاما بؤدى الى مصلحة مشروعة ان صاحب هذه الشبهة يسلم

{ \V .

173

بحرمة العقود التي تبرمه ــــا شركات التأمين لاشهتمالها على :الربا ، وهذا يفيدنا فيما نحن

بامكان و حود عقد تأمين لا تفترن ٧٦٤ به شروط ربویة 4 اوان شرکات التأمين قبلت أن تخلص عقودها من هذه الشروط: فودت قيمة الأقساط للمستأمل في التأمين لحالة البقاء دون زيادة ربوية ، ولم تشمرط فوائد ربوية ولم تقرض بفائدة على وأثائق التأمين ٢٦٦ خلصت جميع العقواد من مشل هذه الشروط وهو ما يتعلدر عليها فعله في نظام اقتصادي

> في توزيع الانتاج الشبهة الثانية 173

> > 173

**{** \ \ \

أولا: عرض هذه الشبهة £17

ان فكرة التأمين التَّهاقدي قائمة من أساسها على فكرة التعاون على جبر المصائب والأضرار من مفاحآت

يقوم كله على الربا ؛ وتقوم فيه

الفائدة بجانب العمل بدور كبير

٦٧} واذا صح أن يقال أ أن في هذا ربا لوجب تحريم نظام التقاعد والمعاشات لموظفى الدولة

وحاصل هذه الشلهة أن دفع مبلغ ضئيل من النقود وتلقى مبلغ اكبر منه بعد مدة يعد ربا في غير عقود التأمين ، أما في عقود التأمين فانه لا يعد ربا ولا شبهة ربا ، لأن التامين

التعاقدي تعاون على حسر الأضرار النائبئة عن الأخطار كالتأمين التبادلي ونظـــام المعاشبات سواء بسواء

( وثانيهما ) أن مع التسميليم 37 : ثانية : الرد على هذه الشميهة عقود التأمين التي تبرمهـــا شركاته معاوضات مالية بقصد من ورائها الربح باتفاق ٤ فشركة التأمين تتمهد بدفع مبلغ التأمين في مقابل عوض هو تعهـــد المستأمن بدفع الأقساط

والمستامن بتعهد بدفع أقساط التأمين في مقابل عوض هو تعهد الشركة بدفع مبلغ التأمين

والتبرع الدعى في التأمين يقوم **11V** على أفتراض أن هناك أتفاقاً أو عقدا بين جميع السلتامنين فتنتفى المعاوضة ، وهذا موجود في التأمين التبادلي

واذا قيل بأن نظام الجمعيات قد لا يتضمن النص على أن ما يدفع من اقساط فانما يدفع بطريق التبرع ، وأن ما يستحق من تمويضات فائما يدفع تبرعا لن وجدت فيه صفة الاستحقاق

٦٨ } وكذلك الحال في نظام المعاشبات الذي تقوم الدولة به فانسم لا يقصد به الربح وما يتنازل عنه الموظف من أقساط يقصد به التبرع لكل من وجدت به صفة معينة

٦٩ ونخلص بعد هذا الى هــنه الخلاصة التي تحتبوي على منطق موصل الى نتائج قطعية

## واستعمال الأرقام لعسسالم الاحصاء الدكتور جلال الصياد

التأمن عقدين طرفين ٤٧. احدهما يسمى المؤمن والشاني المؤمن له ، ويلتزم فيه المؤمن بأن بؤدى مبلفاً من المال الى المؤمن له في حالة وقوع حادث او تحقق حطر مبين في المقد

٧٠ وينقسم التامين من حيث الشكل الى توعين أسساسيين وهما

(أ) التأمين التبادلي أو التعاوني ٤٧. (ب) التأمين بقسط

وسوف تكون دراستنا حول ٤٧. الشكل الثاني ، لأنه هو الذي النوع من الشركات تقوم على أساس تجارى

وهذا الشكل من التأمين يضه -{γ. أنواعا كثيرة تبعا للأخطار وممكن حصرها في ثلاثة أنواع رئيسية: (1) التأمين الشخصي (ومنه التأمين على الحياة)

(ب) تأمين المتلكات ( التأمين على الأشياء)

(ج) تأمين المسئولية المدينية ( التامين من المسئولية )

ولقد انقسمت الآراء الى ثلاثة ٤٧٠ اتجاهات حول الحسمكم على التأمن بأنواعه

٧٠} الاتجاه الأول:

٤٧.

تحريم التأمين على اساس: 173 إ - الضمان فيه التزام ما لا 1773 يلزم

٢ \_ فيه أكل أموال النساس بالباطل

٣ \_ فيه رهان وقمار أو شبه **{Y1** قمار على الأقل } \_ فيه غرر وجهالة وبهما

الا تصلح العقود

٥ \_ يخالف قواعـــد الميراث والوصية

> ٦ ـ يتضمن الربا ٧ \_ معظم شروطه فاسدة

٨ ـ لا توحد ضرورة اقتصادية توجيه

> الاتحاه الثاني: 173

اباحة التأمين على اساس: 1 \_ الأصل في العقود الاباحة ٢ \_ التعاون على دفع الضرر

٣ ــ هو تجارة تتم عن تراض إلاخذ بأسباب الحذر

> ہ ـ هو ضرورة وعرف ٦ ـ بقاس على:

(أ) ضمان خطر الحريق 173

(ب) الاستئجار على الحراسة (ح) نظام العواقل في الجنايات

(د) عقد الموالاة الاتحاه الثالث: 173

ξ**Υ**1

(V)

اباحة بعض أنواع التأمين وتحريم بعضها الآخر وسادكز على الشبهات التي تتعلق بالمحاطرة والحظوظ والصدف ، والتي

لها علاقة وثيقة بنظ .... ربة الاحتمالات وعلم الاحصاء

الرهان أو القمار

الرهان أو القمار اتفــاق بين طرفين أحدهما (المراهن)

رقم الصفحة

ذلك

141

EVE

والثاني (اللاعب) ويلتزم فيه المراهن بأن يدفع الى اللاعب مبلغا من المال (مبلغ الرهان ) في حالة وقوع حادث معين ، وذلك مقابل اشستراك يؤدبه اللاعب الى الراهن ٧٢ القارنة بين عقد التأمين واتفاق الرهان: يلاحظ من التعريف

الشيه التام بين عقب التأمين واتفاق الرهان كما هو موضح بالجدول الآتي ٧٢} النامين ـ الرهان

الؤمن = المراهن المؤمن له 🕳 اللاعب مبلغ التأمين \_ مبلغ الرهان قسط التأمين \_ اشتراك الرهان وخد مبلغ التأمين عند تحقق حدث معين \_ يۇخىلە مىلغ الرهان عند تحقيق حدث معين ٧٣ حساب الاشتراك في حالة الرهان أو القمار :

اشتراكا من اللاعبين (كل على ٧٤) حدة ) يحدده حسب الممادلة الاشتراك \_ القيمة المتوقع أن كسسها اللاعب ن مبلغ الرهان x احتمال وقوع الحادث المين ٧٣ مثال:

٧٣ حتى لا يحسر المراهن فهو بأخذ

اتفق مراهن مع لاعب على أن يدفيع له عشرة دنانير اذا رمي قطعة نقود وظهرت الصورة الى أعلى

٧٣} ( الحل ) :

الاشتراك \_ مبلغ الرهان x

ظهرور الصرورة الى أعلى س ۱۰ × ف سے ۵ دینارات

٧٢} الاحتمالات ٧٤ السبب من تعريف الإحتمالات في هذا المحال أن بعض العلماء الذين ناقشوا موضوع التامين ذكروا ان نظام التأمين يرتكز على أساس احصيائي تنفي عنصر الاحتمالات والحقيقة غيرا

وفيما يلى تعريفان للاحتمالات: (التعريف الأول) **EVE** 

اذا كان عدد الطرق التي تمكن ان تقم نتائج تحربة ما هو (ن) وكانت هذه الطرق حميعـــــا متساوية في امكانية وقوعها وكان من بينها (س) يمكن أن قسع بها حادثة ما ( أ \_ مثلا ) فأنه يقال: أن احتمال وقوع الحادث

( أ ) هو 😑 س / ن

التمريف الثاني ( التعبيريف التجريبي )

اذا كان عدد المرات التي أحربت

فيها تجسسرية ما تحت نفس الظروف هي ( ن ) وكان عدد المرات ( من بينها ) التي لوحظ فيها حدت ( 1 ... مشلا ) هي (س) فيقال: إن احتمال وقوع الحادث (١) هو القيمة التي تؤول اليها النسبة ن / س عندما بزداد عدد مرات احسراء التعريف يتضح أن التكسيران

النسبي للحدث (١) هو س/ن

القيمة الحالية لجميع الأقساط £VA = القسط الوحيد الصافي الفرق الوحيد بين المعادلة التي £YA يستخدمها المراهن والمؤمن هو أن المراهن يدفع مبلغ الرهان مباشرة عند وقوع الحسدث المتفق عليه ( بالطبع اذا تأخر يدفع فوائد تأخم ) المراهن لا يستعمل فائدة ولكن ٤٧٩ يستعملها المؤمن . اذن لاسجاد قيمة القسط: ١ ـ تحسب القيمة الحالية لمبلغ التأمين باستخدام جداول الفائدة المكية ٢ ـ يحسب وقوع الخطــر باستخدام: (1) حداول الحياة لانحـاد احتمالات الحياة أو الوفاة في حالة التأمين على الحياة (ب) التوزيع الاحتمالي لقيه الخطر المؤمن ضده في حالات التأمين الأخرى ٧٦} وعلى ذلك فاننا نلاحظ أن : (1) الفائدة الربوية من صميم عمليات التأمين (ب) الاحتمالات تلعب دورا اساسيا في التأمين وبدونها لا تستطيع شركات التأمين أن تقوم بمهامها

وقد لوحظ أنه عنهما بزداد عدد المحاولات (ن) فان هـ ذه النسبة تستقر الى قيمية ممينة هي احتمال وقوع هذا الحادث (1) باستخدام التعريف الأول: 840 (ب) باسمالتعريف 140 الثاني: حدول الحياة (٢) 173 قاعدة الأعداد الكبيرة 173 قسط التامين: 177 لكى تحدد شركة التأمين القسط **EVV** الذي بدفعه الؤمن له تراعي ان تكون الأقساط واستشمارها بسعر فائدة مركبة كافيسة للأمور الآتية: ١٠ ٤٧٨ ـ تعويض الخسائر أو دفع مبلغ التأمين في المستقبل ٢ ـ دفع المصاريف الادارية 143 ٣ ـ تكوين احتياطي لقابلة 844 الطوارىء } - ترك فائض معقول من الربح 143 ولحساب القسط التحساري XV3 تحسب أولا القسط الصافي ثم بضاف اليه نسب معينة بما بقابل المصروفات أعلاه حساب القسط الصافي: XY3 القسط الوحيد الصافي \_ ٤٧٨ القيمة الحالية لمبلغ التأمين x احتمال وقوع الحادث الومين **{Y1** ويمكن تجزئة القسط الوحيد KY3 الصافى على أقساط دورية

منساوية بحيث تكون:

تطبيق المثال الأول: عقد الوقفية

البحتة : وفيه تتمهد الشركة

القسط الوحيد المسافي القيمة الحاليسة لمبلغ التأمين x احتمال عيش الومن له حتى

بلوغة السن المعينة ( ١٠٠٠ الجزء الأول من الطرف الأيسر نحصل عليه من جداول الفائدة

المركبة . اما الجزء الشـــانى فنحصل عليه من حداول الحياة المثال الثاني : عقد التامين لمدى

الحياة ٨٤ القسط الوحيد الصياف =

القيمة الحالية لبلغ التأمين عن عن عام :

يد احتمال موت المؤمن خــلال المام الأول

يد القيمة الحالية لمبلغ التامين عن عامين

احتمال موت المؤمن له خلال
 العام الثانى

القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن ثلاثة أعوام

عن مرك الورم \* احتمال أن يموت المؤمن له خلال العام الثالث وهكذا

## الأخطاء الطبعية الواردة في هذا الجزء

السطر	الصفحة	الصوابرقم	الخطا
10	٣	للفرماء	وللقرماء
٠		والابتلاء	والابلاء
. 1	<b>v</b>	يحابي	بحابي
ė.	<b>Y</b>	او معینا	او میتا
18	18	تر که	نر که
18	18	بتلف	يتلف
17	18	ترك	نزل
1,•	10	أن يخلط	يخلط
۱۸	1.4	الكيا	الكليا
1	<b>Y1</b> -	عن عائشة	عائشة
۲.	77	فحدوثه	فحدثه
17	٣٧	ابن حسان	بن حسان
. 37		لتنتهين	لتنهين
70	***	فأتاها	فأناها
Υ	<b>ξ.</b>	لا يعيد الحجر الا	لا يعيد الا
	73	عاقل	علمل
1.		الجورى	الجوزى
18	13	حجر	بحر
10	<b>73</b>	صفيرة	صفره
1,0	01.	مداينة	مدانية
<b>0</b>	70	احتجاج	اجتجاج
77	۳٥	الخصاف	الجصاف
1	77	نفسه	نفس
<b>77</b> .	Υξ	ذمة	دمة
٨	1.0	مستقل	مستقبل
11	178	قوضاً	فرضا

	السطر	الصفحة	الصوابرقم		الخطا
-					
	17	140	المقارضة		المقاوضة
:	70	147	يغلم		بعلم
	i i 🧯 i i	117	والزعيم		والزعم
:	0	187	رايين		رايان
	1 Y 1	ा १९	ھى		هم
	18	10.	ومطالبته		ومطالبة
	<b>Y</b>	۱۸۲	قبل		فبل
:	17	187	الجناية		الجنابة
	10	198	ضمنه		صبنه
:	<b>V</b>		وان		فان
:	<b>.</b>	۲۱.	وانفسخ	· ·	وانفسح
	1	<b>X1</b> •	ق الصفقة	تولا تفر	قولا الصفقة
	77	<b>Y1</b> •	ق الصفقة		قولا الصققه
		<b>Y11</b>	ضمائها		صمالها
	1 x 1 1 1 1 1 1 1	717	القصاص		الفصاص
	10	717	هجي		هجمي
:	**	717	الأحمسي		الأحمس
	Ý	719	ابو محمد		او محمد
	1.	۲۲.	يضحون		بضحون
	19	777		الأصلى فانه لا	الأصلى فاذا
		777	على		على ً
		777	على		على:
	18 11	787	علی'		على:
			مه الضمان	فان	فلزمه الضامن
:	19	727	لضامن بعد	7	تبرأ بعد
		70.		l .	تحقیق
	7	701	تحيق يۇدى الى	ذلك	دلك الر، دلك الر،
	44	707	تقع تقع		ذلك الى تقبع المومنين ادا
٠.		۲٦.			الم مند. الم مند
	16	777	131		ادا
:		1 1	. <del></del>		
	And the second s			to the state of	Annual Control of the Control

السطر	الصفحة	الصوابرقم	الخطا
17	۲٧.	التجارية	النجارية
41 -	<b>*YV</b>	کبیر	کثیر .
4	440	ابن	بن
<b>{</b>	791	معدا لقبضه	معد القبضة
11	797	بخيت	نجيب
٦	۲۱.	للحقه	يلحفه
٨	٣1٣	تری ان عقد	تری عقد
77	771	وابداء	وابداع
77	777	غير	غبر
18	771	تۇتم بە	نۇتم بھا
77	787	الحظر	الخطر
18	488.	صيفة	صنعة
77	701	للمقود	للمقود للمقود
11	777	و قس	و قیس
11	777	بينهما من العداوة	بينهما العداوة
19	***	فقضي أن دية	ان دية
Y	<b>~Y</b>	كالهيئات	كالهبئات
19	777	تعويضا	تعريضا
7	<b>YA1</b>	فقيرا	فقيرا
7.	***	فباذل	فياذل
11	3 8 7	او نابت	او نائب
٦	77.7	حددو ها	حدودها
22	790	المتعاقد	التعاقد
10	X.3	حشوهما	حثىوها
18 5	<b>£1.</b>	العنصر	ألعصر
. 77	713	أن الذين يخالفوننا	ان يخالفوننا
۲	673	بالحظر	بالخطر
17	7.73	المؤ من	المؤتمن
<b>,</b>	£73	-	فبه بفرض
**	879	يفرض	بفرض

## الصوابرقم الصفحة الخطأ فترتب النزاع فترتب على النزاع 7.8 الفرر الفرر **EEV** : نظام وعقده نظام التامين وعقده 733 النقود 133 المقود **{{o}**} و قصد ونصد . 733 المستامن للمستأجر المقامرة 808 المقامر ق

## ننبيــــه

طبقاً للقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ لا يعاد طبع هذا الكتاب او جسزه من اجزائه الا باذن مؤلفه ومحقق اصله سسواء منها المحقق والمؤلئف او باذن من ورثته من بعده ومن اقدم على ذلك فسوف نقدمه للقضاء العادل فان عجزنا عن ذلك لخبث الفاعل ومكره السيء (ولا يحيق الكر السيء الاباهله) فسوف نخاصمه اذا تساوت الاقدام بين يدى الله ويعلم كل امرىء ما قدمت يداه وناخذ حقنا عند احكم الحاكمين ٢٠٠٠

وكتبه الفقي: محمد نجيب الطيمي

تم بحمد الله الجزء الثالث عشر ويليه الجزء الرابع عشر واوله كتاب الشركة